

شرح

العقيدة الطحاوية

للإمام الطحاوي

شرح فضيلة الشيخ

وليد بن راشد السعيدان

حفظه الله-

السقط من :

ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر [ف] (١) من

أبصر هذا اعتبر وعن مثل قول الكفار انزجر [و] (٢) علم

أنه بصفاته ليس كالبشر

وموطنها هنا في بداية هذا الملف قبل فقرة (والرؤية حق لأهل الجنة).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين
والآخرين نبينا محمد عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه
أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
أما بعد..

أولا : نبذة عن متن العقيدة الطحاوية:

نبتدأ الكلام بإذن الله جل وعلا في شرح كتاب عظيم
عند أهل السنة والجماعة، وله قيمته، وله منزلته، وشهد
الجميع بمزيتته بين متون عقيدة أهل السنة والجماعة؛ وهو
كتاب (العقيدة الطحاوية).

فإن هذه العقيدة في مجملها من عقائد أهل السنة
والجماعة إلا في بعض مباحث الإيمان؛ فإن الإمام أبا
جعفر الطحاوي -رحمه الله تعالى- قيد بعض مسائل
الإيمان على ما يقتضيه مذهب المرجئة، وهذه من جملة
المؤاخذات على هذه العقيدة، وإلا فهذه العقيدة في مجملها

تتكلم عما يقرره أهل السنة والجماعة في أبواب الاعتقاد
ومسائل أصول الدين - العمل - .

ومن المتقرر عند العلماء - رحمهم الله تعالى - أن من
الإنصاف أن يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه؛ فإنما
هي مسائل معدودة أخذت على الإمام الطحاوي - رحمه الله
تعالى - لا تكدر صفو هذا المشرب العظيم والمتن الرائع.
وقد أقبل علماء الإسلام سلفاً وخلفاً بعد تأليف الإمام
الطحاوي على هذا المتن بين شارح له، وبين ناظم له؛
فهذه العقيدة قد شرحت شروحاً كثيرة إلا أن أكثر شروحيها
جرت على مذهب المرجئة؛ فقد شرحها كثير من
الأشاعرة، وشرحها كثير من الماتريديّة، وإن أفضل شرح
لهذا المتن على الإطلاق؛ شرح ابن أبي العز الحنفي رحمه
الله تعالى؛ وهو الشرح المتداول المشهور بين طلبة العلم -
عفا الله عنا وعنهم - وهو في مجلدين، ومن أحسن
الطبوعات الطبعة التي أشرف على تحقيقها الشيخ عبد الله
بن عبد المحسن التركي بتحقيق شعيب الأرنؤوط؛ هذه
الطبعة مفيدة ففيها تخريج للأحاديث والحكم عليها، ورد
لكلام أبي العباس بن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم إلى
مصادرهما.

ثانياً : ما يتميز به شرح ابن أبي العز الحنفي على العقيدة الطحاوية.

ومما يتميز به شرح ابن أبي العز الحنفي على العقيدة
الطحاوية؛ أنه أكثر كثرة لا مزيد عنها من النقل عن
شيخي الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة الإمام ابن القيم،

ولكنه لم يكن ينص على أسمائهما إذا نقل كلامهما حتى ينتشر كتابه؛ لأن كثيراً من الحنفية ماتريديية وهم يبغضون أبا العباس بن تيمية رحمه الله، وابن القيم، ولا تتسع صدورهم لقراءة كتاب فيه اسم هذين الرجلين، أو أنه ينقل عن هذين الرجلين؛ فكان من باب المصلحة العامة أن يخفي أسماءهما، وينقل كلامهما على أنه من كلامه حتى ينتشر ذلك الكتاب فتعم الفائدة، وكما هو معلوم أن هذا من جملة المصالح المرسلّة التي يراعى فيها تحقيق المصالح، وتكميلها، وتعطيل المفاصد وتقليلها.

فهذا المتن الذي بين أيدينا ليس بالمتن السهل؛ ولذلك له منزلته عند أهل السنة، وتلك المخالفات العقديّة الخفيفة في بعض مسائل الإيمان، وفي بعض الإطلاقات التي لم يرتضها أهل السنة لا تكدر صفو هذا المشرب العظيم.

ثالثاً : ما يؤخذ على هذه العقيدة – العقيدة الطحاوية :-

مما يؤخذ عليها أيضاً غير ما قيده الإمام الطحاوي – رحمه الله - في بعض مسائل الإيمان على ما يقتضيه مذهب المرجئة؛ أن الإمام الطحاوي نثر الكلام نثرًا في هذه العقيدة فلم يرتبه رحمه الله؛ لأن من الواضح أنه كان يمليه على طلابه إملاءً ولم يكتبه بيده، وإنما كان يمليه على طلابه فكانت الفكرة إذا حضرت عند الإمام الطحاوي قالها، ثم ينتقل منها إلى فكرة أخرى ثم ترجع فكرة أخرى متعلقة بالفكرة الأولى ثم يقولها، ولذلك لو نظرت إلى كلامه في القدر لوجدته منشورًا؛ ذكر القدر في أول

الرسالة، ثم في منتصف الرسالة، ثم أعاد مسائل القدر مرة أخرى في آخر الرسالة، ولذلك ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في آخر شرحه للعقيدة الطحاوية تمنى أن لو رتب شرحه على أركان الإيمان على حديث جبريل؛ فبدأ بما يتعلق بالإيمان بالله أولاً – تمنى أنه فعل ذلك- ولكنه لم يفعل، ولذلك هذه العقيدة تحتاج إلى شيء من الترتيب؛ فيحتاج أن يُجمع كلام الطحاوي على ما يتعلق بالله، ثم على ما يتعلق بالملائكة، ثم عما يتعلق بالرسول، ثم بالكتب، ثم باليوم الآخر، ثم بالقدر خيره وشره، ثم ما يتعلق بمرتكب الكبيرة إلى آخر اعتقاده للسنة، ولذلك أبو العباس تفوق في العقيدة الواسطية على العقيدة الطحاوية بحسن الصياغة والترتيب وكثرة الاستدلال، ولذلك المرجح عند أهل العلم أن يبدأ طالب العلم بالعقيدة الواسطية حفظاً ودراسة، ثم بعد ذلك يبدأ بالعقيدة الطحاوية حفظاً ودراسة. ومما يؤخذ على هذه العقيدة أيضاً – أيها الإخوان- بعض العبارات المجملة التي لا يرتضيها أهل السنة في سياق أمور الاعتقاد، بعض المسائل، بعض الألفاظ المجملة التي لا يرتضيها علماء الاعتقاد؛ مثل قول الإمام الطحاوي "قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، لا تحويه الجهات، ولا..". كل هذه من الإطلاقات التي لا يرتضيها أهل السنة؛ لأنها إطلاقات مجملة، والألفاظ المجملة لا ينبغي أن تُجعل عمدة في التعبير عن المعاني الشرعية؛ لأن المتقرر عند العلماء أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى، فهذه تؤخذ على الإمام الطحاوي،

ولكن من باب إحسان الظن به أنه لا يجوز لنا حال الشرح أن نحمل كلامه على المعاني الباطلة التي يريدنا أهل البدع، وإنما لا نحمل كلامه إلا على المعاني الطيبة الحسنة، وإلا فهناك بعض الألفاظ، وبعض الإطلاقات هي مجملة تحتل الحق والباطل، ولكن من باب إحسان الظن بهذا الرجل بهذا الإمام المحدث الكبير لا نحملها إلا على خير المحامل، لا نحملها إلا على خير المحامل. وقد نظمت هذه العقيدة في منظومات مختلفة؛ قديمة ومعاصرة.

نبدأ إن شاء الله في بعض مسائلها ونبدأ بالمقدمة، ونأخذ جملاً كثيرة من القواعد، والأصول، والمناهج التي يقرها أهل السنة والجماعة في بداية المقدمات.

رابعا : طريقة الشرح في هذا المؤلف :

سيكون شرحه إن شاء الله على ما يبصره الله جل وعلا، وسوف تكون طريقة الشرح؛ هو أننا نذكر قطعة كاملة من المتن، ثم بعد ذلك أهتم بعدة أمور:

الأمر الأول: أن أشرح مفردات هذه القطعة، فإذا مرت علينا، فإن كان هناك مفردة تحتاج إلى شيء من الشرح، والتوضيح أوضحتها.

ثم أوضح بعد ذلك الفكرة العامة للمتن.

ثم بعد ذلك أحرص على الاستدلال لما قاله الإمام الطحاوي؛ سواءً كان استدلال من الكتاب، أو السنة.

ثم بعد ذلك أذكر بعض المسائل المتعلقة بهذه العقيدة مما لم ينص عليه الإمام الطحاوي، وهذه الأخيرة هي التي

سيطول بها الشرح قليلاً، ولكن إن شاء الله سوف نخرج منه بفائدة بإذن الله جل وعلا.

المقدمة

(المتن)

قال العلامة حجة الإسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي بمصر رحمه الله تعالى:
هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين؛ وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين.

(الشرح)

الكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل :

المسألة الأولى:

تقدم الكلام على البسمة والحمدلة في مسائل وفي متون كثيرة أخرى – والله الحمد والمنة - ، وليست هي من مقصود المتن.

لكن نبداً بالمسألة الأولى؛ وهي الكلام على لفظ)

(العلامة):

قوله (العلامة): أي كثير العلم فإذا كثرت علم الإنسان، وصار راسخاً عظيماً في علمه فإن العلماء درجوا على أن يطلقوا العلامة عليه، وأحياناً يطلقون عليه الفهامة، وهذا من باب الإخبار بكثرة علمه، ولكنها من الألفاظ التي تحمل تزكية فلا يجوز للإنسان أن يطلقها هو على نفسه، ولكن إن أطلقها عليه غيره فإن هذا لا حرج عليه فيه لاسيما إذا كان إطلاقه بعد وفاته؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿فَلَا تَزْكُوا

أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]، ولأن من أعظم ميزة

يتميز بها العلماء؛ التواضع للحق والخلق، فكون الإنسان يرضى بمثل هذه الإطلاقات هذا لا يجوز للإنسان، وإنما في الحقيقة لا نرى، ولم نسمع ولم نقرأ تلك الإطلاقات في العهد الأول عند من هم خير منا إيماناً، وأعمق علماً، وأكثر فهماً، وهم صحابة النبي ﷺ، ولكن المعروف أنه كلما تأخر الزمان صار الناس يطلقون هذه الإطلاقات، ويشققون فيها، ويزيدون فيها، ويبدؤون فيها ويعيدون، فلم نسمع العلامة أبو بكر الصديق، ولا حجة الإسلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - مع أن لهم منزلتهم، ولهم فضلهم، وعلى العين والرأس، فالإقبال على تسمية العلماء، أو وصف العلماء بمثل هذه الصفات ليس كما ينبغي لأنه لا يُعرف في الصدر الأول، لا يُعرف في الصدر الأول، لكن إن أطلقت فأقل أحوالها أنها جائزة من باب بيان منزلة هذا العالم في العلم، ولاسيما أن الإمام أبا

جعفر بن الطحاوي رحمه الله قد حاز علمًا كثيرًا؛ فهو محدث مصر كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله تعالى.

المسألة الثانية: قوله (حجة الإسلام) .

هذه من الألفاظ التي لا نرتضيها -معاشر أهل السنة والجماعة - أن تطلق على بشر غير النبي ﷺ، فإنه ليس أحد من العلماء مهما بلغ علمه حجة من الله على عباده، وإنما حجة الله قامت بإنزال الكتب، وإرسال الرسل، قال

الله جل و علا: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ

عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

فإطلاق حجة الإسلام لا يجوز إلا على النبي ﷺ فهو حجة من الله جل و علا على عباده، وأما غيره من آحاد العلماء فإنه لا يكون حجة أبدًا على الناس، ولذلك هذا الإطلاق لا يجوز لا في حياة العالم، ولا بعد موت العالم؛ فهو من الإطلاقات التي لا تتبغي كما بينها في الكلام على : باب التسمي بقاضي القضاة؛ ذكرنا أنه لا يجوز إطلاق هذه الألفاظ على أحد من العلماء، ومثلنا عليها بحجة الإسلام الغزالي رحمه الله وغفر لنا وله، فإن كثيرًا من الناس يسميه بحجة الإسلام، أو يطلق عليه حجة الإسلام؛ وهذا خطأ، حتى لو لم يكن عنده بعض المخالفات فلا يجوز أن يطلق عليه حجة الإسلام فكيف وكتبه تحمل بين طياتها كثيرًا من المخالفات العقيدية، فحجة

الإسلام هذه من الألفاظ التي لا ينبغي أن يكثر دورها على
أسنة الناس؛ فالواجب الانتباه لذلك.

المسألة الثالثة: قوله: (أبو جعفر)

لقد أطال العلماء في ذكر ترجمة أبي جعفر - رحمه
الله تعالى - وذلك لنبل سيرته، وعظيم صفاته، وقد ترجم له
الإمام الذهبي في سير إعلام النبلاء، والإمام ابن الجوزي،
وجمع كبير من أهل العلم ترجموا لهذا الإمام الفحل، وأنا
اختصرت بعض تراجمهم وذكرت المهم منها؛ فهو:
الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية
وفقيها أبو جعفر الإمام أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة
بن عبد الملك الأزدي الحنفي، وإن قلنا الشافعي الحنفي
فيصح كلامنا - لما سيأتي إن شاء الله - وهو صاحب
التصانيف، وسمي الطحاوي لأنه نسبة إلى قرية طحا،
وكان مولده بمصر رحمه الله وتعالى سنة تسع وثلاثين
ومائتين للهجرة، وقد سمع الإمام الطحاوي رحمه الله
تعالى لخلق من المحدثين كثير جداً لا يحصوا، وسمع عليه
وتلمذ عليه أيضاً خلق كثير لا يحصوا، وكان ثقة وثبتاً،
وفقيهاً، وعاقلاً، وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية في مصر،
فهو مقدم الحنفية في مصر، وكان في أول أمره يتبع الإمام
الشافعي رحمه الله تعالى في مذهبه.

وكان يقرأ على خاله المزني أبو إبراهيم، وكان كثير
الخطأ في القراءة - الإمام الطحاوي - ففارس فيه خاله
وقال له: "والله لا جاء منك شيء" أي أنت لا تفلح في
شيء أبداً، فغضب الإمام الطحاوي وترك خاله، وترك

المذهب كله، وذهب إلى عالم الحنفية في زمانه ابن أبي عمران، ثم بدأ في التصنيف بعدما ذاع صيته، وانتشر علمه، وصارت بكتبه الركبان، كان يقول بين الفينة والأخرى "آه رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيًّا لكفر عن يمينه" لكفر عن يمينه يقول: "والله ما يأتي منك شيء أبدًا" ،وقد جاء من الإمام الطحاوي رحمه الله العلم الغزير الذي لا يزال كالشجرة التي يتفياً العلماء ظلالها في الحديث، ومعرفة الرجال، ومعرفة مشكل الآثار، وغيرها من المسائل، والفقه، وغيره.

وقد كثر ثناء العلماء عليه رحمهم الله تعالى؛ فقال عنه ابن الجوزي: لقد كان فقيهاً ثبًا علمًا عاملاً.

وقال عنه ابن النديم: "كان أوحد زمانه علمًا، وزهدًا". وقال عنه الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى: "هو الفقيه الحنفي صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد العريضة، وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة"، وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة.

وكتبه كثيرة، ويطول المقام بإحصائها، ولكن أهم ما كتب رحمه الله تعالى وألف وصنف كتاب عظيم حافل اسمه (اختلاف العلماء)، ومنها أيضًا كتابه (أحكام القرآن)، وكذلك كتابه (شرح معاني الآثار)، ومن أعظمها وأوسعها على الإطلاق وأجملها (شرح مشكل الآثار)، وقد طبع في اثنين وعشرين مجلد، وكذلك من مؤلفاته أيضًا هذه العقيدة العظيمة المسماة بالعقيدة الطحاوية.

ولا يزال في التصنيف والتعليم والتدريس والناس يقبلون عليه ويتلمذون عليه، وينقلون اختياراته، وأقواله حتى توفي رحمه الله تعالى، وكان وفاته في مستهل ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة هجرية، وكانت وفاته أيضاً بمحل ولادته في مصر رحمه الله رحمة واسعة.

هذه العقيدة التي بين أيدينا سماها من نقلها عن مؤلفها بالعقيدة الطحاوية، فهل يصح نسبة العقائد إلى مؤلفيها؟ نقول: نعم. هذا لا حرج فيها فقد صار عليه العلماء؛ فأحياناً تنسب إلى المؤلفين، وأحياناً تنسب إلى السائلين، وأحياناً تنسب بعض العقائد إلى أماكن السائلين؛ مثل: عقيدة الطحاوي نسبة إلى مؤلفها.

ومثل العقيدة الصفدية نسبة إلى مكان. ومثل العقيدة التدمرية نسبة إلى مكان السائل. وكذلك العقيدة الواسطية نسبة إلى مكان السائل. فلا حرج في ذلك أحياناً كأن تطلق على أسماء مؤلفيها، أو تطلق على أسماء أماكن السائلين، فهذا كله من الأمر الذي توسع فيه العلماء رحمهم الله. فهذا لا حرج فيه. قوله: (هذا)

المراد بهذا أي الموجود الحاضر في الذهن لأنه لم يؤلفها بعد، فاسم الإشارة يعود إلى شيء حاضر في الذهن، ومن باب الإفادة: إن الموجود قسمان؛ موجود بالقوة، وموجود بالفعل.

الموجود بالقوة: هو ما تتوفر أسباب وجوده لكنه لم يوجد إلى الآن، فهذا يسمونه موجود، أي مآله إلى أن يوجد.

والقسم الثاني: موجود بالفعل؛ وهو الشيء الذي تحقق وجوده.

فقوله (هذا): إشارة إلى الموجود الحاضر بالقوة في الذهن؛ أي هذا الذي حضر في ذهني وأريد أن أقيده لك، فاسم الإشارة هذا لا يعود إلى موجود بالفعل، وإنما يعود إلى موجود بالقوة القريبة.

قوله: (عقيدة).

العقيدة لغة: مأخوذة من عقد. يعقد. عقدة. وعقيدة، وهذه اللفظة عند العرب تتضمن عدة معاني: فإذا قلنا عقيدة فهي تتضمن معنى الربط، ومعنى الإبرام، ومعنى الأحكام، ومعنى التوثيق، ومعنى الشد بقوة، ومعنى التماسك، ومعنى المرافعة، ومعنى الإثبات، بل ويدخل فيها كذلك معنى اليقين والجزم.

كل ذلك يدخل في معاني العقيدة في اللغة، يدخل فيها الربط، والإبرام، والأحكام، والتوفيق، والشد بقوة، والتماسك، والمرافعة، وغير ذلك من المعاني التي ذكرها العلماء رحمهم الله؛ لأن عقد الشيء ضد حله، ومنه عقدت

الحبل، ومنه عقدة النكاح أيضاً قال الله جل وعلا: ﴿وَلَا

تَعَزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ

أَجَلَهُ. ﴿البقرة: ٢٣٥﴾ .

ومنها كذلك تعقيد الأيمان أي تغليظها وقصدها، قال
الله جل و علا:

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا

عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴿المائدة: ٨٩﴾ .

فالعقد الشيء هو ضم بعضه إلى بعض، وشده،
وإحكامه، وربطه، والالتزام به، وإبرامه، وإحكامه، وشده
بقوة، وتثبيته فكل ذلك يسمى عقيدة.

وأما العقيدة في الاصطلاح: فهي تلك الأمور التي
يجب على المسلم أن يصدق بها تصديقًا يقينياً نابغاً من
اطمئنان النفس وكمال التسليم لله جل و علا.

كالإيمان بوجود الله، والإيمان بوجود الملائكة،
والإيمان بالكتب، والإيمان بالرسول، والإيمان بعقيدة أهل
السنة في مرتكب الكبيرة، وغيرها من العقائد.

فهي مجموعة من الأمور يجب علينا أن نؤمن بها
إيماناً جازماً يقينياً مع كمال التسليم وعدم المجادلة فيها.

فالعقيدة؛ هي شيء ينطوي عليه القلب متبوعاً بنطق
اللسان وعمل الجوارح، وكل شيء يعتقده قلبك فلا يكون
اعتقاد القلب صحيحاً إلا إذا نطق به اللسان، وعملت
بمقتضاه الجوارح .

ولذلك الإيمان عند أهل السنة ثلاثة أركان؛ اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح. فالجوارح لا يمكن أن تكثر العمل إلا بالشيء الذي يمتلئ به القلب، ولذلك يقول النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله**»؛ فإذا كانت تلك مجموعة العقائد التي أدخلتها في قلبك عقائد متفق عليها وواردة في الكتاب والسنة فإن قلبك سيكون صالحًا وبصلاحه تصلح الجوارح، فينبغي للإنسان أن يتقي الله في مسائل الاعتقاد؛ لأن مسائل الاعتقاد لا شأن لها بغير القلب، فهي أول ما تنصب في القلب، ثم بعد ذلك تثمر نطق اللسان وعمل الجوارح. وهذه هي العقيدة التي ينص عليها أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

فإن قيل: وهل هناك ألفاظ مرادفة لكلمة العقيدة؟

نقول: نعم هناك ألفاظ مرادفة؛ منها التوحيد، فالتوحيد مرادف لكلمة العقيدة. ومنها كذلك لفظ الشريعة؛ فالشريعة أيضًا بالمعنى العام تطلق ويراد بها العقيدة.

وعلى ذلك ألف الإمام الآجوري رحمه الله تعالى كتابه العظيم المسمى (بالشريعة) ومع ذلك لم يذكر فيه مسائل فقهية، وإنما ذكر فيه عقيدة أهل السنة والجماعة، فأهل السنة يطلقون على العقيدة التوحيد أحيانًا، ويطلقون عليها الشريعة؛ بل ويطلقون عليها السنة أيضًا، مثل السنة للخلال، السنة للإمام أحمد، السنة لابن أبي عاصم، فهذه

يقصدون بها العقيدة؛ لأن المراد بالسنة الطريقة العامة، ولا يقصدون بها السنة في مصطلح الأصوليين التي يثاب فاعلها امتثالاً ولا يعاقب تاركها، وإنما يقصدون بها السنة العامة.

ومن إطلاقاتهم عليها الفقه الأكبر، فيطلقون عليها كذلك الفقه الأكبر؛ كأبي حنيفة رحمه الله له كتاب اسمه (الفقه الأكبر) ويقصد به العقيدة.

فتلك الإطلاقات وإن اختلفت في ألفاظها إلا إنها تصب في حوض واحد؛ وهي أنهم يريدون بها تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة.

ومن أهل العلم من يطلق عليها العمليات، يطلق عليها العمليات؛ فإذا قيل العمليات فيقصدون بها مسائل الاعتقاد؛ لأنها متعلقة بعلم القلب.

ويقابلها العمليات التي هي مسائل الفقه؛ لأن مبناها على عمل الجوارح.

فالعمليات يقصدون بها العقائد، وأما العمليات فيقصدون بها مسائل الفقه.

فإطلاق هذا أو إطلاق هذا، كل ذلك من الإطلاقات الجائزة وهو من التوسع في التعبير عن مسائل الاعتقاد، وكما هو معلوم أن العبرة بالحقائق لا بمجرد الأسماء.

وإن جنبت إلى أهل البدع وجدتهم يطلقون على علم العقيدة ألفاظاً بدعية لم يرتضيها أهل السنة والجماعة، فمثلاً عندكم علماء أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكلابية والكرامية يطلقون على

علم العقيدة علم الكلام، وهذه تسمية بدعية لا تجوز، ولا ينبغي إطلاقها ولا تعويد اللسان عليها، فإن أول من أطلقها على علم العقيدة هم أهل البدع، ولذلك لم يرتضيها أهل السنة وأبواها.

فإن قيل : ولماذا يسمون علم العقيدة علم الكلام؟

نقول: إنما ذلك لأمرين:

الأمر الأول: لأن أعظم مسألة عقدية اختلف فيها أهل القبلة هي مسألة كلام الله جل وعلا إثباتاً ونفيًا، فالعلماء مختلفون - أهل السنة- أهل القبلة مختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا، فلهذا نسبت هذه العقيدة إلى علم الكلام.

ومنهم من قال علم الكلام يقصدون به علم الكلام اليوناني ذي القواعد المخالفة للمنقول والمناقضة للمعقول، فعلم الكلام الذي اتفق علماء السلف على نفيه هو ذلك العمل الذي جاءنا من اليونان والفلاسفة أتباع أرسطو وغيره من فلاسفة اليونانيين، فهؤلاء ألفوا فنًا سموه علم الكلام، ومن تدرس وتدرّب على علم الكلام فإنه سيقع في الخطأ لا محالة؛ لأن من خرّج أدلة الكتاب والسنة على قواعد علم الكلام فإنه سيأتي خليط كفري ووثني وبدع كثيرة كما فعل كثير من أهل البدع.

فنسبت العقيدة لعلم الكلام إما إلى هذا أو لهذا.

ومن الإطلاقات البدعية على علم العقيدة أيضًا ما انتشر في هذه الأزمنة بتسمية علم العقيدة بـ : علم الإلهيات، وهذه من التسمية البدعية التي لا يجوز إطلاقها، وتعرف عن أهل السنة والجماعة (علم الإلهيات)؛ العقيدة

جزء منها يتكلم عن الإله نعم، لكن ليس كله يتكلم عن الرب، لكن التوحيد؛ توحيد الألوهية، توحيد الأسماء والصفات، توحيد الربوبية، لكن ليس هذا هو العقيدة كلها، والعقيدة كلها أي لا يشملها اسم الإلهيات؛ فلذلك لا يعرف إطلاق هذا الاسم عن سادات السلف من الصحابة ولا التابعين، ولا تابعيهم، ولا أئمة أهل السنة والجماعة، وإنما عرف إطلاقه عن بعض المعاصرين.

ومن الإطلاقات التي لا نرتضيها أصلاً أيضاً؛ تسمية علم العقائد بعلم الفلسفة؛ فإنهم يطلقون علم الفلسفة ويقصدون بها مجموعة العقائد التي جاءت بها الأنبياء، وهذه التسمية تسمية باطلة، ولا نرتضيها فهي من جملة التسمية البدعية.

ومنها كذلك ما يسمونه بعلم التصوف؛ فإنهم يطلقون علم التصوف ويقصدون بها مجموعة من المسائل العقدية التي تختص بالسلوك وغيرها، ولكن كل ذلك من الإطلاقات التي لا تعرف عن أهل السنة والجماعة.

فنكتفي بتلك الإطلاقات المعروفة عن أهل السنة؛ العقيدة الإسلامية، السنة، الشريعة، التوحيد، العبادة، وغيرها من الإطلاقات التي ارتضاها أهل السنة، وأيدوها، ولم يخالفوا، ولم يعارضوا فيها.

فإن قيل : ولماذا يحرص العلماء على الابتداء بتعليم التوحيد والعقيدة أول شيء؟

نقول : أرجع العلماء ذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: الاقتداء بالأنبياء في دعوتهم؛ فإن الدعوة إلى التوحيد هي أول مفتاح دعوة الأنبياء إلى أممهم، فإذا أرسل الله نبياً إلى أمة فإن أول ما يفتح دعوته لأمته إنما هو دعوتهم إلى التوحيد، كما قال الله جل وعلا عن نوح أنه قال لقومه أول ما أرسله إليهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ

إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقالها هود لقومه، وصالح لقومه، وشعيب لقومه، والنبى ﷺ جلس ثلاثة عشرة عاماً في مكة يدعوهم إلى لا إله إلا الله ويبين لهم حقوق التوحيد، وما يتعلق به من المسائل.

فلأن الرسل بدءوا بتعليم العقيدة والتوحيد والدعوة إليها فنحن نقفدي بهم فنبداً في التعليم بالتوحيد.

الأمر الثاني: لأن التوحيد هو أساس العمل؛ فلا يقبل الله جل وعلا عملاً إذا لم يكن مبنياً على ساق العقيدة الصحيحة، والتوحيد الصافي، ولذلك يقول الله جل وعلا: ﴿وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً

مَّنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] ، وقد جعله الله هباءً منثوراً لأنه لم

يبنى على توحيد صافي، ولا على عقيدة صحيحة، فلا ينبغي أن نهتم، وأن نبدأ، وأن نشغل الناس في أول تعليمهم بالفروع والجزئيات والأغصان؛ بل لابد أولاً أن نقرر عندهم الأصول، وأن نرسخ عندهم الأساس؛ لأنه إذا

سلمت الأساسات والأصول سلم ما يبني عليها من الفروع
والجزئيات بإذن الله جل وعلا.

وعلى ذلك قول الله جل وعلا: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ

أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ

يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا

بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٠٥].

وقد أجمع العلماء على أن الله لا يثيب في الآخرة
كافراً على عمل من أعمال الطاعات إذا مات على كفره،
وهذا بالإجماع، فلا ينفع الكافر بعض ما عمله من الأعمال
الطيبة في الآخرة، أما في الدنيا فقد يثيبه تعالى وقد لا يثيبه
كما قال النبي ﷺ لما سأله عائشة عن ابن جدعان، قالت
يا رسول الله: "ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم
ويطعم المسكين، فهل ذلك نافعه؟ فقال: «لا ينفعه إنه لم
يقبل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين» أي أنه لم يسلم.
وكذلك في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي هريرة
أن النبي ﷺ قال: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنة يعطى بها
في الدنيا ويعطى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم
بحسنات ما عمل بها في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة
لم تكن له حسنة يجزى بها»؛ فلم تكن له حسنة يجزى بها
لأن أعماله وطاعاته بنيت على غير أساس التوحيد، فكم
من إنسان يجتهد في هذه الدنيا في العبادة، وفي قيام الليل،

كم من إنسان انحنى ظهره، وشاب شعره في الإسلام ومع ذلك ما قبل الله له سجدة واحدة ، لماذا؟ لأن عنده أشياء مناقضة للتوحيد؛ فمثلاً قد يكون عنده طواف بالقبور، أو ذبح للقبور وأصحابها، أو استغاثة ودعاء للقبور من دون الله جل وعلا، مع ذلك يتعبد، ويتهجد ويصوم النهار، ويقوم الليل، وينفق، ويتصدق، ولكن كل أعماله يجعلها الله هباءً منثورًا، فينبغي لنا أن نبدأ بتعليم الأساس والأصل قبل أن نعلم الناس الجزئيات، والفروع؛ لأن إتقان الأصول يفضي إلى سلامة الفروع بإذن الله، وأما أن نبني فروعًا على أصول مهزوزة مخروقة فاسدة فإن الفروع سوف تكون فاسدة حينئذٍ.

ومنها أيضًا لعظم المخالفة في مسائل العقيدة، فالمخالفة في مسائل الاعتقاد عظيمة جدًا لا تطاق ولا تحتمل، فرب كلمة واحدة من مخالفات العقيدة تنسف دينك، وتخرجك من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر وهي كلمة واحدة، فالمخالفة في المسائل العقدية عظيمة جدًا، لكن المخالفة في المسائل العملية الشرعية الفقهية أمرها سهل؛ فكونك تنزل في السجود على يديك أو ركبتيك الأمر في ذلك واسع، فقصارى الخطأ أنتكون قد خالفت سنة فعلية، أو نقول عبادتك باطلة ويجب عليك أن تعيدها – إن كان الأمر يتعلق بصحة العبادة وعدمها- ، أما المخالفات في المسائل العقدية فهي خطيرة جدًا وقد تخرج الإنسان من دائرة الإسلام، وتنقض أصل توحيده.

فلو قال رجل: والنبي ويقصد به تعظيم النبي كتعظيم الله ، فهذا كفر أكبر مخرج من الملة بالكلية، وكذلك لو أنه قال: " نذر للسيد البدوي أو نذر للعيداروس أو غيرهم " ، فهذه كلمات معدودة ذات حروف معدودة نطق بها اللسان لكن أخرجت الإنسان من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر، فإن مات على هذه الكلمة فإنه يكون كافرًا مرتدًا، لا يغسل، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يدعى له بالرحمة، ولا يورث؛ بل يحفر له في البرية ويدفن حتى لا تؤذينا رائحة جثته الفاسدة. فالمخالفة أمرها خطير في مسائل الاعتقاد.

فالابتداء بتعليم ما تعظم الخطورة في مخالفته مقدم على ما تكون المخالفة أو آثار المخالفة فيه خفيفة وتطاق ومحملة.

ومنها كذلك أن علم العقيدة لا بد أن يبدأ به لأن مبدأ التعبد على التعرف على الله جل وعلا؛ فنحن كلما أقبلت قلوبنا على التعرف على الله كلما عرفت قلوبنا الله جل وعلا أكثر ، وكلما تعبدنا له أكثر؛ فنحن لم نصلي له إلا لأننا نعرفه، وكذلك لم نزكي إلا لأننا نعرفه، وكلما ازداد العبد وترقى في مدارج معرفة الله كلما ازداد ترقياً في العبادة.

والتعرف على الله لا يكون إلا بدراسة العقيدة، فنحن نبدأ بالعقيدة لنعرف العبد أولاً من يعبد ثم نأمره بعد ذلك بتصحيح العبادات.

فأمره أن يعرف أولاً من يعبد، ثم بعد ذلك نعرفه كيف يعبد، فهما أمران لا بد منهما، ولذلك تأخرت كثير من شرائع الإسلام ولم تفرض في مكة، وإنما فرضت في المدينة مثل الزكاة، ومثل الصوم، ومثل صدقة الفطر فكلها ما فرضت في مكة، وإنما فرضت في المدينة، فتأخرت الشرائع لأنه المقصود في الفترة المكية أن يعرفهم النبي ﷺ من يعبدون، ومن هو هذا الرب؟ وما الواجب عليه تجاهك؟، ثم لما تعرفوا بدأت الشرائع تنزل تباعاً تدريجاً. فلا بد أن نعرف القلوب بالله أولاً بدراسة مسائل الاعتقاد؛ لأن الطريق الذي يعرفنا بالله إنما هو التعرف عليه بمقتضى أسمائه وصفاته. وهذا هو الذي يجعل العلماء يبتدأون بدراسة الاعتقاد أولاً.

فإن قيل: وهل يقسم الدين إلى أصول وفروع؟

نقول: إن كلمة الأصول والفروع صارت من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل، وقد تقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى أن الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل لا تقبل مطلقاً، ولا ترد مطلقاً؛ بل هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد.

فنقول لمن قال بتقسيم الدين إلى أصول وفروع: ماذا

تقصد بالأصول، وماذا تقصد بالفروع؟

إن كنت تقصد بالأصول المسائل العقديّة، والفروع المسائل الفقهيّة؛ فهذا تقسيم باطل، ولا نعرفه وارداً عن السلف رحمهم الله تعالى؛ بل إن أول من قسم الدين بهذا

الاعتبار إلى أصول وفروع هم المعتزلة ومن وافقهم على هذا التقسيم من أهل البدع، ولا يُعرف عن أهل العلم أنهم يقسمون الدين إلى أصول وفروع لاسيما إذا أتبع هذا التقسيم بشيء آخر؛ وهي قولهم إن الأصول لا يقبل فيها إلا المتواترات، والفروع يقبل فيها الأحاد، فإذا كان هذا التقسيم مبني على هذه النظرية الإلحادية البدعية البغيضة فإننا لا جرم أننا سنرده، ولا نقبله.

مع أننا نجد أن في مسائل الفقه أشياء من مسائل الأصول مثل اعتقاد وجوب الصلاة مع أنه لا يبحثه علماء العقيدة، وإنما يبحثه علماء الفقه، فهذا التقسيم باطل من أساسه.

وأما إن كان يقصد بالأصول المسائل المجمع عليها سواء كانت مسائل عقدية، أو مسائل شرعية؛ أي سواء كانت من المسائل العلمية أو المسائل العملية، ويقصد بالفروع ما ثبت الخلاف فيه فهذا تقسيم مقبول ولا حرج فيه؛ إذا كان يقصد بمسائل الأصول المسائل المجمع عليها سواء كانت من مسائل العقيدة أو من مسائل الأمور الفقهية؛ فإن هذا تقسيم مقبول لا حرج فيه، وكان يقصد بالفروع المسائل المختلف فيها؛ فكل مسألة متفق عليها فيسميها الأصول، وكل مسألة ثبت خلاف العلماء فيها فيسميها الفروع؛ فهذا تقسيم مقبول عند أهل السنة ولا حرج فيه.

وثمة قول ثالث وهو مقبول أيضاً، وهو: أن يريد بالأصول المسائل التي انتشر علمها بين العامة والخاصة سواء متفق عليها أو غير متفق عليها؛ يقصدون بالأصول

المسائل التي اشتهر علمها سواءً اتفق عليها أو لم يتفق عليها؛ مثل مسائل الأذان، ومسائل صلاة الجماعة هذه مسائل مختلف فيها لكنها صار العلم بها مشهور بين فئة من الأمة فتسمى أصولاً، وأما المسائل الخفية الدقيقة لا يعرفها إلا خواص علماء هذا الفن فهذه تسمى الفروع.

فالمسائل الظاهرة الجلية تسمى أصولاً، والمسائل الخفية الدقيقة تسمى فروعاً، وهذا تقسيم صار عليه أبو العباس بن تيمية، وجمع من أهل العلم وارتضوه وقبلوه.

ونحن قد رددنا التقسيم بالاعتبار الأول؛ الذين يقصدون بالأصول العقائد، ويقصدون بالفروع الأمور الفقهية فهذا التقسيم لا يعرف عن أهل السنة والجماعة.

وأقبح من هذا تقسيم الدين إلى قشور ولباب، فإن هذا باطل لا نقبله؛ لأن فيه نوع استهزاء واستخفاف ببعض المسائل الشرعية، ويقصدون باللباب المسائل العقديّة، وبالقشور المسائل العملية؛ أي مثلاً تأتي إلى رجل منهم تقول يا أخي أطلق لحيتك ، يقول يا أخي هذه قشور المهم اللب ، فيستهينون بما يسمى بالقشور لتسميتها بأنه قشور، وأنها ترمى، وأنها غير مهمة، لأن القشور لا تؤكل، والمهم عندك اللباب.

فتقسيم الدين إلى قشور لا يحتاج إليها، ولا أثر لها، ويستخف بتطبيقها، وإلى لباب يهتم به فهذا تقسيم باطل بدعي غير مقبول، غير مقبول ولا يرتضيه أهل السنة، ولا يرتضيه أهل السنة والجماعة.

هذه عقيدتنا

وهذه العقيدة التي يقرها الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في هذا المتن هي العقيدة الشرعية الإسلامية التي جاء بها محمد ﷺ، وقد تميزت عقيدة المسلمين بجمل من المزايا لا بد أن نطرقها ولا بد أن نعرفها؛ هذه المزايا اختصت بها عقيدة أهل السنة والجماعة، لم يشاركهم فيها في هذه المزايا شيء من العقائد أبدًا، فمن أعظم ما تميزت به عقيدة أهل السنة – التي سنطرق مسائلها إن شاء الله- الوضوح؛ فهي عقيدة واضحة يفهمها العامة والخاصة، المتعلمون وغير المتعلمين الجهال وغيرهم، ولذلك إذا شرحت العقيدة للعامة فإنهم يجدونها واضحة، إذ أن عقيدتنا مبنية على أن هناك ربًا عظيمًا قد استوى على عرشه أرسل رسلاً يعرفوننا بما يجب له، فيجب علينا طاعتهم فنعبد الله عن طريقهم، وهذه هي عقيدة المسلمين فجميع العقائد جاءت على السنة الرسل، فعقيدة المسلمين عقيدة واضحة.

و والله لو ذهبت إلى عقيدة الإسماعيلية وقرأتها والله لا تفهم منها شيء ، فقد اطلعت على بعض كتب الإسماعيلية أريد أن أفك حرفًا ما استطعت، ولا أدري ما الذي يتكلم عنه المؤلف ؛ فتجدها عقيدة غامضة جدًا، ولغموض كتبهم لا يجيزون للأتباعهم أن يقرأوها ، فيحرمون على أتباعهم قراءتها مع أنهم ينتسبون لنفس المنهج، فيقولون : أنت إسماعيلي تابع لا تقرأ في الكتب، قراءة كتب الإسماعيلية

من خصائص علماء المذهب فقط، لكن أنت عليك أن تنتظر ماذا يقوله العلماء لك وتطبق، أما أن تذهب و تأخذ دينك من الكتب فلا، وإنما ذلك لأنهم يعترفون بصعوبتها، بل اعترف كثير ممن هداه الله إلى منهج أهل السنة بأنها عقيدة لا يفهمونها؛ بل انظر إلى عقيدة النصارى، لو طلبت من أي نصراني أن يفسر لك معنى الأقاليم الثلاثة وكيف هي؟، وما معنى اتحاد والله يفغر فاه ولا يعرف عن هذا الكلام شيء.

لكن إذا طلب منك أن تفسر توحيد الألوهية ، توحيد الربوبية، توحيد الأسماء والصفات ، فتستطيع لأنها عقيدة واضحة مبنية على الآية والحديث، والله جل وعلا قد يسر كتابه للذكر، قال الله جل وعلا: ﴿ **وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ**

فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر: ١٧]

فلأنها عقيدة ليست مبنية على العقول، ولا على الأهواء، ولا على الرغبات والشهوات، ولا على مخاريق الصوفية، ولا على المرويات الضعيفة الباطلة، وإنما مبنية على الكتاب والسنة صارت عقيدة واضحة كوضوح الشمس في رابعة النهار.

ولذلك الذي يقول والله ما ينبغي أن يثار أمام العوام سائر الأسماء والصفات.

نقول: هذا خطأ. بل ننيرها أمام العوام، لكن بالطريقة التي يفهمونها ويعقلونها؛ لأن لكل مقام مقال، فمخاطبة

العالم لطالب العلم تختلف عن مخاطبته للعوام، فخطب الناس على قدر عقولهم ، فالسلف يقولون - كعلي بن أبي طالب، وابن مسعود- : "ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"، فالقضية هي قضية التعليم ، وإلا فهي عقيدة واضحة وضوح الشمس ليس فيها خفاء ولا ألغاز.

ومن مميزاتها أيضًا : اتفاقها مع الفطرة السليمة التي لم تتلوث بعفن العلوم الكلامية الفلسفية، هذه الفطرة متفقة مع، هذه العقيدة متفقة مع الفطرة ليس فيها ما ينافي الفطرة مطلقًا، فهي متفقة مع الفطرة الاتفاق الكامل، يقول الله جل

وعلا: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

فالله ما قرر شيئًا من العقائد يتنافر مع الفطرة أبدًا، ولذلك تجد إذا طرقت مسائل الاعتقاد على وجهها الصحيح تجد أن فطرتك تقبلها قبولًا تامًا ، أما العقائد الأخرى؛ عقائد الجهمية، وعقائد الرافضة فإنها متنافرة مع الفطرة؛ كيف أسجد لقبر؟!، كيف أركع لقبر؟!، فطرتك تتنافى مع هذه العقيدة، كيف أسب أصحاب رسول الله ﷺ؟!، كيف أقرر أن النبوة كان أحق بها علي بن أبي طالب؟!، فتجدها عقائد متنافرة مع الفطرة ، ولا تقبلها الفطرة.

لكن عقيدة أهل السنة لا تجد جزئية من جزئيات العقائد إلا وتجد لها قبولًا داخليًا لأنها من الله، والله يعلم من خلقه

ما يصلحهم وما الذي ينفعهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾

الْحَبِيرُ ﴿[الملك: ١٤].

ومنها كذلك : اتفاقها مع العقل السليم الاتفاق الكامل؛ فنحن نقرر كثيراً من العقائد بالأدلة والعقول فنقول مثلاً: وجود الله يدل عليه النقل والعقل والفطرة، وربوبية الله يدل عليها النقل والعقل والفطرة، وألوهية الله يدل عليها النقل، والعقل، والفطرة، فعقيدة أهل السنة متفقة مع الفطرة السليمة، والعقل السليم اتفاقاً كاملاً.

ومنها كذلك : أنها ربانية المصدر؛ فتلك العقائد التي نعتقدها ليست من وضع البشر، ولا من وضع محمد عليه الصلاة والسلام، ولا من إنتاجه، وإنما هي من الله جل وعلا، فالله هو الذي أمرنا أن نعتقد هذه العقائد.

وأما العقائد الأخرى فإنها من وضع البشر، فالعقائد التي يعتقدونها الأشاعرة إنما هي تلك الجمل التي قررها لهم أبو الحسن الأشعري لا يتجاوزونها، والعقائد التي يعتقدونها المعتزلة إنما هي تلك الجمل، والقواعد، والمسائل التي قررها لهم واصل بن عطاء، فهي ليست ربانية المصدر؛ أما عقيدة أهل السنة والجماعة فإنهم لا يأخذونها لا عن أفواه الصحابة ابتداءً، ولا عن فيه النبي ﷺ ابتداءً، وإنما تؤخذ العقيدة ابتداءً من الله جل وعلا.

فسلسلة العقيدة من النبي عليه الصلاة والسلام سمعها من جبريل، وسمعها جبريل من الله جل وعلا.

ومنها كذلك : أنها عقيدة مبنية على التوقيف والبرهان ؛ أي لا تجد عقيدة نعتقدُها إلا وعليها البراهين الكثيرة؛ إما من الكتاب أو السنة أو منهما جميعًا، فلا تجد عقيدة يقررها أهل السنة والجماعة في كتبهم إلا وتجد عليها الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، فهي توفيقية مبرهنة، وأما كثير من عقائد الفرق الثانية فإنك لو طلبت منهم دليلاً على تلك العقائد لما أعطوك جواباً.

أيضاً من مميزاتها : أنها تعتمد في مصدر تلقيها على الوحي؛ أي على الكتاب والسنة، وهذا من أعظم ما تتميز به عقيدة أهل السنة والجماعة؛ أنها تتميز باعتمادها الكامل التام على ما يقرره الكتاب والسنة، فأهل السنة والجماعة لا يأخذون معتقداتهم إلا من الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح رحمهم الله.

ومنها كذلك : أنها ثابتة دائمة ؛ فهي لا تتزعزع ولا تعصف بها الرياح، ولا تقتلعها الأعاصير؛ فالعقيدة الآن هي نفس العقيدة على عهد النبي ﷺ.

بينما العقائد الأخرى تتغير وتتبدل فليست ثابتة ؛ فالمعتزلة قد انقسموا إلى فرق ويجددون في أصولهم، ويغيرون، ويحذفون، ويزيدون.

والرافضة كانوا في أول أمرهم ممثلة، ثم بعد التحاقهم بالمعتزلة صاروا معطلة ، فسائر العقائد غير ثابتة، وكم من العقائد التي ظهرت في زمان واندثرت، وتلاشت.

أما تلك العقيدة الإسلامية فإنها لا تزال ثابتة على مر الزمان، لا تختلف باختلاف العصور مع شدة عدوها، ومع

قوته، ومع شراسته، ومع ذلك لم يستطع العدو أن يدخل فيها يد التحريف، ولا أن تصل لها يد التغيير مطلقاً، فهي ثابتة دائماً.

وعلة ثبوتها ودوام لأنها مبنية على أصول ثابتة راسخة وهي الكتاب والسنة، فما بني على الثابت فلا بد أن يكون ثابتاً.

ومنها كذلك : أنها عقيدة متفقة غير مفترقة، ومؤتلفة غير مختلفة، فهي عقيدة يؤيد بعضها بعضاً، ويناصر بعضها بعضاً، ويصدق بعضها بعضاً فلا اضطراب فيها، ولا اختلاف، ولا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وأما عقائد كثير من أهل البدع فإنك تجد فيها التناقض، وتجد فيها الافتراض، فيقررون مرة، وينقضون تقريرهم مرة، ويأصلون وينقضون تأصيلهم مرة، وهكذا. أما أهل السنة فعقيدتهم متفقة مؤتلفة لا مفترقة ولا مختلفة.

ومنها كذلك : أنها عقيدة مبنية على الوسطية، فلا إفراط فيها ولا تفريط، ولا غلو ولا جفاء، فهي هدى بين ضاللتين، وطريق بين هاويتين، يقول الله جل وعلا: ﴿

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِئَكُونَ لَكُمْ شُهَدَاءَ عَلَى

النَّاسِ ﴿ [البقرة: ١٤٣].

ومنها كذلك : شمول هذه العقيدة لجميع حاجات الناس، في جميع مصادرهم، فلا تجد مصدرًا من مصادر الناس،

ولا بابًا من الأبواب إلا وتجد العقيدة الإسلامية تقرر فيه بعض المسائل؛ فهي شاملة لجميع حاجات الفرد سواءً القلبية أو العاطفية، وتشمل أحاسيسه ومشاعره، وتشمل جوارحه، ومتطلباته الحياتية، والأسرية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولذلك يقول الله جل وعلا في كثير من

المسائل المختلفة: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾

[النساء: ٥٩]، فدائمًا الله جل وعلا يربط أمور حياتنا المتنوعة بالإيمان به واليوم الآخر، فلا تجد منهجًا من مناهج الحياة إلا وفيه تقرير من مسائل الاعتقاد..

فالعقيدة قد شملت حياتنا؛ فالعقيدة لم تهتم بجانب على حساب جانب، وإنما اهتمت بكل الحياة.

ومنها كذلك: أنها عقيدة محفوظة بحفظ الله جل وعلا لأنها مبنية على القرآن والسنة، وهما محفوظان كما قال

الله جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

﴾ [الحجر: ٩]، وما بني على المحفوظ فإنه يكون

محفوظًا.

فهذه العقيدة سوف تظل باقية وراسخة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

قال النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»، وهم أهل السنة والجماعة.

فهذه جمل من ما تميزت به عقيدة أهل السنة.

واعلم رحمك الله تعالى أن هناك أصولاً عظيمة قد
انعقدت عليها كلمة أهل السنة والجماعة ولا بد من الإيمان
بها ونحن ندندن حولها كثيراً في شروحنا ، وليس هناك
ثمة أصل من هذه الأصول إلا وقد خالفه طائفة من أهل
البدع :

الأصل الأول: أهل السنة والجماعة لا يأخذون معتقدهم إلا من الكتاب والسنة.

فأول هذه الأصول يقول: أن هل السنة والجماعة لا
يأخذون معتقدهم إلا من الكتاب والسنة، وقد شهدت الأدلة
أن من اقتصر في أخذ عقيدته وشريعته على الكتاب
والسنة فإنه على الهدى وعلى الطريق المستقيم، والصراف
والمنهج القويم المعتدل الذي لا اعوجاج فيه، وما حل بلاء
في البر والبحر إلا بسبب المخالفة للكتاب والسنة ؛ ولذلك

أمرنا الله جل و علا بالاعتصام بهما فقال: ﴿ **وَأَعْتَصِمُوا**

بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وحبل الله على أحد

التفسيرين يراد به كتاب الله جل و علا.
وقد وصف الله جل و علا كتابه الكريم بصفات كثيرة
تدل على أن من استمسك به فإنه على الهدى، وعلى البر،

وعلى الخير، وعلى النور؛ لأنه كتاب ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ**

بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۗ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ

حَمِيدٌ ﴿فصلت: ٤٢﴾، ويقول الله جل وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا

إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ - والمراد بهذا الروح أي كتاب الله جل

وعلا - ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا

نَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِّنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]

فمن اعتصم بالقرآن واستمسك به وعض عليه بالنواجذ فهو على النور والهدى.

وقد حذر الله جل وعلا من الإعراض عن كتابه

فقال: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣]،

والمراد بهداي أي كلامي.

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤] ، قال ابن عباس رضي الله عنهما:

"تكفل الله جل وعلا لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة"؛ والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث جابر رضي الله عنه في خطبة

النبي صلوات الله عليه يوم عرفة قال: «فاتقوا الله في النساء فإنكم

أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ..» إلى

أن قال عليه الصلاة والسلام «وإني تارك فيكم ما إن لن

تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله» فإذا تمسك الإنسان بالقرآن والسنة فإنه على الخير، وعلى البر، وعلى الهدى ، يقول الناظم:

واعضض عن القرآن والسنن التي ثبتت عن المعصوم من عدنان
لا لن تضل ولن تزيغ بنصه فهي الهدى والنور للإنسان

ويقول الله جل وعلا: ﴿ **فَأَسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ**

عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٤٣]، ويقول الله جل وعلا:

﴿ **وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ** ﴾ [الأعراف: ١٧٠]

فقوله (يَمْسِكُونَ) أبلغ في التعبير؛ أي أنهم اعتصموا واستمسكوا ثم أمروا غيرهم بأن يعتصموا وأن يستمسكوا بكتاب الله جل وعلا.

ولقد شهدت الأدلة كذلك أن من اتبع النبي ﷺ أنه على الخير وعلى البر، وعلى الهدى .

روى الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي، قالوا: ومن أبي يا رسول الله؟، قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»؛ فهما أصلان ومصدران لا ثالث لهما نسوق منهما أمور الاعتقاد والتعبد؛ وهما كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وروى الإمام البخاري في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه قال: جاءت ملائكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو نائم، فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً فاضربوا له مثلاً، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: مثله كمثل رجل بني داراً، وجعل فيها مأدبة، وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقالوا: أولوها له يفقهها، فقالوا: الدار الجنة، والداعي محمد صلى الله عليه وسلم، فمن أطاع محمداً فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً فقد عصى الله، ومحمد فرق بين الناس.. "، وهذا تفسير لقول

الله جل وعلا: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ

اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٠]، وقد أمر الله بطاعته في مواضع كثيرة

من كتابه؛ يقول الله جل وعلا فيها: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ

وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤].

فآيات كثيرة يأمر الله جل وعلا بطاعة محمد عليه الصلاة والسلام فيها، وقد علق الله الهداية بطاعته فقال: ﴿

وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]

وقال النبي ﷺ يوماً، وقد خرج ونظر إلى السماء فرأى النجوم تتلألأ فقال ﷺ: «النجوم أمانة للسماء؛ فإذا ذهبَت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي فإذا ذهبَت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعد»، وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما مثلي ومثلكم كمثلي مثل رجل أتى قوماً فقال: يا قوم إنني رأيت الجيش بعيني وإني أنا النذير العريان، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلم فنجوا» - نسأل الله أن يجعلني وإياكم منهم، طائفة صدقوه وآمنوا به، وبما جاء به عن الله جل وعلا واتبعوه ولم يخذلوا عن صراطه قيد أنملة ولا طرفة عين، فهؤلاء نجوا من أعدائهم.

قال: «فصدقهم طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلم فنجوا، وكذب طائفة أخرى فصحبهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم فذلك مثل من أطاعني واتبع ما جئت به ومثل من عصاني وكذب ما جئت به من الحق»؛ فالخير كله في طاعته ﷺ، وطاعته هي الصراط المستقيم؛ الذي نحن

نسأل الله جل وعلا أن يهدينا إياها ففي كل صلاة نقول ﴿

أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿﴾ [الفاتحة: ٦]؛ فإن السلف قد فسروا

هذا الصراط على أقوال كثيرة منها؛ قول بعض السلف
رحمهم الله: هو طريق محمد ﷺ.

ففي جامع الترمذي: أن النبي ﷺ كان يوماً مع
أصحابه فخط خطوطاً، وخط بينها خطاً مستقيماً،
وخطوطاً عن جوانبه، فقال: «هذا صراط الله»، ثم قال:
«وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»؛ فهذا
الخط المستقيم في الوسط هو طريق محمد عليه الصلاة
والسلام وهو صراط الله، - نسأل الله أن يجعلني وإياكم
من المهتدين إليه-.

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «إنما مثلي ومثلكم كمثل رجل استوقد ناراً
فلما أضاءت ما حوله جعل الفراش وهذه الدواب التي تقع
في النار يقعن فيها وجعل يحجزهن، فيغلبنه فيتقمن فيها،
فذلك مثلي ومثلكم، أنا أخذ بحجزكم عن النار هلم عن النار
هلم عن النار، وأنتم تغلبوني تقمون فيها».

وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
قال: قال رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم: «مثل ما
بعثني الله به من الهدى والحق كمثل الغيث الكثير أصاب
أرضاً فكان منها طائفة طيبة قبل الماء فأنبتت الكلاً
والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله
بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة
أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماءً، ولا تنبت كلاً، فذلك

مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به من الهدى
والعلم فعلم و علم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل
هدى الله الذي أرسلت به».

ففي الحديث الصحيح الذي رواه أصحاب السنن من
حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اسمعوا
وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد»- هذا هو الشاهد من
الحديث - « فإنه من يعش منكم فسيري اختلافاً كثيراً»-
المخرج- قال: «فعلیکم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من
بعدي، تمسکوا بها، وعضوا علیها بالنواجذ، وإیاکم
ومحدثات الأمور فإن کل محدثة بدعة، وکل بدعة
ضلالة» ، والحديث صحيح.

وفي كل خطبة يبين النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأصل العظيم؛ وهو
متابعته وعدم الحيد عن صراطه والخروج عن هديه،
والميل عن طريقه؛ ففي صحيح الإمام مسلم من حديث
جابر رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب احمرت عيناه، وعلا
صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش، يقول:
صبحكم ومساكم، وكان يقول: أما بعد.. فإن أصدق الحديث
كتاب الله - ففي كل خطبة يقولها: «فإن أصدق الحديث
كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور
محدثاتها، وكل بدعة ضلالة».

وقد تقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى أن كل عبادة
خولف شرط المتابعة فهي باطلة لما في الصحيحين من
حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو

رد»، وفي صحيح الإمام مسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

ومن يخالف طريق محمد ﷺ، ويتنكب عن هديه ويحدث في دينه فإنه من أبغض العباد إلى الله جل وعلا؛ وبرهان ذلك ما في صحيح البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة؛ ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية» - وهذا هو المحدث، المخالف، المتنكب عن طريق رسول الله ﷺ - «ومُطْلَب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه».

وقد أجمع أهل العلم على تقرير هذا الأصل، وأنه لا بد من البدء بدراسته قبل دراسة مسائل الاعتقاد؛ لأن أهل السنة والجماعة لا يقررون مسألة عقدية إلا وعليها الأدلة المتوافرة؛ إما من كتاب الله جل وعلا، أو سنة نبيه ﷺ، أو منهما جميعاً، فليس ثمة عقيدة يقررونها إلا وعليها تلك الأدلة، لأنهم لا يسوقون معتقدهم إلا من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة.

وعلى ذلك قرر الصحابة والتابعون بأقوالهم بأنه : لا يجوز للإنسان أن يحدث، ولا أن يخالف؛ لأن الأمر قد فرغ منه والصحف قد طويت، وانتهى الأمر؛ فدين الله جل وعلا كامل لا يحتاج إلى ابتداع، ولا إحداث، ولا إلى

تكميل، يقول الله جل وعلا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ

وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فهذا ابن مسعود رضي الله عنه يقول فيما صح عنه: "اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم".

وقال رضي الله عنه أيضا: "إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولا نزال على خير ما تمسكنا بالأثر".

والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين كثيرة مشهورة، قد نص عليها أهل السنة والجماعة في كتب الاعتقاد.

فإن قيل: وهل ثمة من خالف هذا الأصل من أهل القبلة؟

أقول: نعم حدث ولا حرج؛ إن جميع الطوائف قد وقعت في هذه المخالفة؛ فإن لكل طائفة مبتدعة محدثة حظ ونصيب من مخالفة الكتاب والسنة، وعدم السير على منهجهما، والحيد عن طريقهما.

فمثلاً: عند الفلاسفة وأتباعهم من الجهمية والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، والكلابية وغيرهم لا ينظرون في أدلة الكتاب والسنة في مسائل الاعتقاد، وإنما لا يقررون عقائدهم إلا بما يتوافق مع عقولهم، فما وافق عقولهم جعلوه عقيدة وإن لم يدل عليه دليل بخصوصه من الكتاب والسنة، وما نافر وخالف عقولهم فإنهم يرفضونه ويردونه بالتحريف تارة وبالتأويل تارة، وبالتكذيب والجحود والإنكار تارة ثالثة حتى وإن كان عليه الأدلة المتواترات من الكتاب والسنة.

وكذلك: الصوفية؛ فإنهم لا يأخذون معتقداتهم من الكتاب والسنة، وإنما لا يأخذون معتقداتهم ولا يسوقونها

إلى من أهوائهم، ورغباتهم، ومكاشفاتهم، ومن الرؤى، والأحلام، والأذواق، والمواجيد، وخوارق العادات التي هي في الحقيقة مخاريق سحرة وكهنة ومشعوذين، فإنهم لا يأخذون معتقداتهم من الكتاب والسنة.

وكذلك الرافضة فإن الرافضة - لعنهم الله - لا يأخذون معتقداتهم من الكتاب والسنة الصحيحة، وإنما لا يأخذونها إلا من تلك المرويات الباطلة والنقول الكاذبة الواهية التي يلفقونها ويلصقونها بآل البيت رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وغيرهم كثير.

فإن الذي اقتصر في أخذ عقيدته على الكتاب والسنة إنما هم أهل السنة والجماعة جعلنا الله وإياكم من أتباعهم.

الأصل الثاني: كل فهم خالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل.

وهذه هي القاعدة الثانية: أن كل فهم خالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل، فهو أصل تبني عليه عقيدة أهل السنة، فإن المنتفع بالأخذ من الكتاب والسنة إنما هو ذلك الرجل الذي فهم أدلة الكتاب والسنة على فهم الصحابة والسلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، فمن أخذ الكتاب والسنة على فهمه هو فإنه في حقيقته - وإن استدل بالقرآن والسنة على عقيدته - فإنه لا يعد أخذًا بالكتاب والسنة.

وهذا قيد مهم جدًا لفهم الكتاب والسنة لأن كثيرًا من الطوائف المبتدعة يستدلون على عقائدهم البدعية بكتاب

الله جل وعلا، وسنة رسوله ﷺ، ولكن إذا نظرت إلى فهمهم لهذه الآية أو لهذا الحديث وجدت أنهم يفهمونها فهمًا مجانبًا لفهم السلف رحمهم الله تعالى.

فعضوا على هذا الأصل الثاني بالنواجذ؛ فإن عقيدتنا، ودعوتنا، ومنهجنا، وطريقتنا مبنية على هذه الأركان الثلاثة :

على كتاب الله جل وعلا، وعلى سنة رسوله ﷺ، وعلى فهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف الصالح.

الأصل الثالث: العقل وسيلة لفهم النقل.

فالعقل وسيلة لفهم النقل، فلا يجوز أن يجعل العقل مقدمًا على النقل أبدًا بل هو تابع وعبد للنقل؛ فالنقل هو السيد والعقل هو العبد، والنقل هو المتبوع والعقل هو التابع، والنقل هو الميزان والعقل هو الموزون، والنقل هو المقدم والأول والعقل هو المؤخر والثاني، فلا يزال الإنسان بخير مادام عقله تابعًا للكتاب والسنة، فلا يجوز للإنسان أن يعظم قضية العقل التعظيم الذي يجعله يقدم قضايا العقل على أدلة الكتاب والسنة، فالله جل وعلا خلق العقل وجعل وظيفته إدراك النقل، ومعرفة النافع من الضار؛ فهو وسيلة لفهم النقل فقط فلا يجوز أن يجعل معارضًا ومناقضًا أو مقدمًا على هدي الكتاب والسنة كما فعله كثير من طوائف أهل البدع.

الأصل الرابع: لا مدخل للعقول في مسائل الغيب.

فلا مدخل للعقول في مسائل الغيب، لأن الله لما خلق العقل جعل له مدركات وطاقات، ولا يزال العقل تفكيره سليماً ما دام داخل حدود مدركاته التي خلقه الله لها، وما أن يخرج العبد عن هذه الدائرة إلا ويرجع بالضلال والشقوق والتهيه، والحيرة، وبعض الغيب لم يُخلق العقل لإدراكه واستكشافه، وهذه قاعدة وأصل عظيم عند أهل السنة لأن أغلب مسائل العقيدة مسائل غيبية؛ فعقيدتنا مبنية على ستة أركان :

على الإيمان بالله - وهو من الغيب ذاتاً، وأسماءً، وصفاتاً - ، وعلى الإيمان بالملائكة - وهم من الغيب - ، وعلى الإيمان بالرسول - وهم من الغيب - ، وعلى الإيمان بالكتب ، وعلى الإيمان باليوم الآخر - وهو من الغيب - ، وعلى الإيمان بقضاء الله وقدره - وهو من الغيب - ، وعلى الإيمان بالقبر ونعيمه، وسؤاله، والجنة والنار، وكل هذه المسائل من مسائل الغيب.

فيجب علينا أن نقيّد هذا العقل الضعيف العاجز القاصر في مدركاته وعلومه من أن يتطرق لباب الغيب ، فإنه ما ضل من ضل في عقيدته إلا بسبب أنهم أقحموا عقولهم في استكشاف مسائل الغيبيات، وهذا باب من أبواب الضلال عظيم جداً، فما أنكر وجود الله إلا بسبب إقحام العقل في الغيبيات، وما أنكر عالم الملائكة إلا بسبب إقحام العقل في باب الغيبيات، وما أنكر قضاء الله وقدره، وما أنكر عذاب القبر ونعيمه، وسؤاله، وما أنكرت الجنة والنار، وما

حرفت أسماء الله وصفاته، وما عطل الرب جل وعلا عن ذاته إلا بسبب أنهم أرادوا أن يستكشفوا ما وراء الغيب بعقولهم الضعيفة، والعقل أحقر، وأنقص، وأقصر، وأقل من أن يستكشف ما وراء الغيب.

فعالم الغيب أوسع من عالم الشهادة، ولذلك يستدل الله

على ربوبيته بعلمه للغيب قبل علمه بالشهادة، يقول: ﴿

عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]؛ لأن علم الغيب

أوسع وأدل على ربوبية الله من عالم الشهادة.

وإن الإيمان بالغيب صفة من أوائل صفات أهل الإيمان، وعليها تبني الشريعة كلها، ولذلك ابتدأ الله به في قوله جل وعلا:

﴿ **الْم** ﴾ [البقرة: ١] ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى**

لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ** ﴾ [البقرة: ٣] ، ثم بدأ

يذكر الشرائع، وذلك لأن الإنسان لا يدفعه ويحمله على العمل إلا رجاء ثواب الله جل وعلا، والخوف من عقابه؛ ورجاؤه وثوابه - جنته وناره - من الغيب، فإذا لم يكن الإنسان مؤمناً بالغيب فأى شيء يدفعه للعمل؟، ولذلك افتتح الله هذه الصفات بمسألة غيبية وختمها بمسألة غيبية:

فقال: ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾ [البقرة: ٣]

﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ

يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] ، فافتتحها بالغيب وختمها بالغيب، فليس

ثمة شيء يدفع النفوس مثل الإيمان بالغيب، فإذا رأيت الرجل يترك لذيذ فراشه، ودفء منامه ولحافه، ثم يقوم ويتعرض للماء البارد على كراهية منه، لإسباغ الوضوء على المكاره، ثم يصلي، إنما الذي يحمله على ذلك إيمانه بالغيب.

فالذي لا يؤمن بالغيب تجد عنده خلل كبير في مسائل تطبيق الشريعة كما هو حال أهل البدع.

فواجبنا تجاه أمور الغيب : أن لا نقم عقولنا فيها .
وأنا أضرب مثلاً يوضح الصورة لذلك وهو:

أن العقل كالجوال؛ فالجوال له منطقة استقبال لكن إذا أخرجته عن منطقة استقباله تجد يعطل ويقف ولا يستقبل، فمنطقة استقبال العقل هي في دائرة ما يدخل تحت مدركاته، وعلومه، وطاقته، وقدرته فقط، لكن متى ما أخرجت العقل إلى منطقة أخرى حينئذ يتعطل العقل، ولا ينتفع به، فضلاً على أنه يكون سبباً من أسباب الضرر، والحيرة، والشقوق، والتهيه.

الأصل الخامس: لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح.

فلا يمكن أبداً يتعارضان هذان الأمران؛ لأن الذي خلق النقل هو الذي خلق العقل، وهو أعلم بما يتوافق معه مما

يتعارض معه، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾

الْحَبِيرُ ﴿[الملك: ١٤].

فإذا سمعت رجلاً يقول إن هذا النقل يعارض العقل فاعرف أنه من أهل البدع، أو أنه بدأ يسير على جادة أهل البدع والعياذ بالله، ولذلك لا تعرف كلمة واحدة عن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في إثبات هذه المعارضة.

الأصل السادس: العقل متفق مع النقل كل الاتفاق لكن لا بد من اشتراط شرطين : شرط في النقل، وشرط في العقل .

اتفق عامة علماء السلف رحمهم الله على أن العقل متفق مع النقل كل الاتفاق لكن لا بد من اشتراط شرطين : شرط في النقل، وشرط في العقل:

أما شرط النقل : أن يكون صحيحاً لأن العقل قد يتعارض أحياناً مع بعض النقول الواهية والمكذوبة أو الضعيفة، لكن أما النقول الصحيحة فالذي لا إله غيره أنه لا يمكن أبداً أن يتعارض.

الشرط الثاني في العقل: وهو أن يكون عقلاً صريحاً، والمراد به العقل السليم السالم عن آفات أهل الكلام، وعلم الكلام، والسالم من البدعة، والسالم من المخالفة الشرعية،

فالعقول السليمة الصافية عقول أهل السنة والجماعة لا يمكن أبدًا أن يتعارض فيها نقل صحيح مع عقل صريح. لكن أحيانًا تأتي النقول بما يُحار فيه العقل، لكنها أبدًا مطلقًا لا تأتي بما يتعارض مع العقل، ولذلك المتقرر عند العلماء رحمهم الله أن: النقول أحيانًا تأتي بمحارات العقول، لا بمعارضات العقول، تأتي بمحارات أي أنك يحار عقلك في هذا النص من اتساع معناه، وعظم بلاغته، وعدم إدراك كيفيته، فعقلك لا يزال فيه حائرًا، لكن أبدًا لا يمكن أن تأتي النصوص بما يتعارض مع العقل، ولدفع هذه الفرية فرية تعارض العقل والنقل ألف أبو العباس ابن تيمية رحمه الله كتابه الحافل العظيم الكبير المفيد المستصعب (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول المطبوع باسم _درء تعارض العقل والنقل في تسع مجلدات)، وإلى الآن يهاب كثير من العلماء أن يدخلوا في هذا الكتاب، وأغلب كتب ابن تيمية حصل لها اختصار إلا هذا الكتاب لم يتعرض له أحد بالاختصار، وقد ألفه ابن تيمية رحمه الله تعالى ردًا على رسالة للرازي صاحب التفسير (المسمى الفخر الرازي الأشعري)، حينما أثبت فيها أن هناك من النقول ما يتعارض مع العقول؛ فرد أبو العباس على رسالته بتسع مجلدات وهذه فتوح من الله، وقد أشاد به تلميذه العلامة الإمام القيم في نونيته، وذكر له أنه ما في الوجود له نظير ثاني، فليس هناك ثمة أحد أحد من

العلماء ألف مثله أبدأ، ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو

الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

وعلى كل هذه القواعد أمثلة، وقد ذكرنا الأمثلة في شرح القواعد المثلى، وفي شرح الأرجوزة فليرجع إليها من شاء .

الأصل السابع: العقائد قد بينها النبي ﷺ البيان الشافي الكافي .

وهذا رد على كثير من أهل البدع الذين يقولون أن باب العقائد لا يزال باباً ملتبساً بعبئه ببعض لا يعرف فيه وجه الحق من الباطل، وهي كلمة فاجرة خبيثة شيطانية عظيمة جداً، لا يمكن أبدأ أن يظن برسول الله ﷺ أن يموت ويهمل أعظم شيء بُعث لتقريره وبيانه، فإن أعظم ما أمر به النبي ﷺ ببيانه وتبليغه للناس أمر العقائد، وليس أمر التشريعات فقط، بل هو مأمور بتبليغ العقائد أكثر من أمره بتبليغ التشريعات، ولذلك جلس النبي ﷺ في مكة قرابة ثلاثة عشرة عاماً كلها يقرر فيها مسائل العقيدة.

فهل يأتينا أحد المتهوكين بعد ذلك يقول: إن النبي ﷺ لم يبين لنا باب العقائد ولا يزال هذا باباً غامضاً ملتبساً بعبئه ببعض، لا يعرف فيه حق من الباطل، فالأسلم من المسلم ألا يدخل في مسائل الاعتقاد، ولا يحضر دروس العقيدة

حتى لا يحتار ولا يتيه.. - نعوذ بالله ممن يقول هذا- !!
،فهؤلاء هم أهل البدع .

وهذا اتهام للنبي ﷺ أنه ترك بيان أهم الجزئيات التي
بُعث بتقريرها وهي مسائل العقيدة، بل إن الأنبياء جميعًا
ما بُعثوا إلا لتقرير العقائد، وعقائد الأنبياء واحدة.

ثم اعلم رحمك الله أن أعظم العلم، وأعظم النور هو
باب معرفة الله بأسمائه وصفاته، وهذا أعظم من مسألة
آداب الخلاء، والنوم، فهل يتصور في رسول الله أن يهمل
بيان أهم العلم، وأعلى العلم، وأعظم النور، ويترك هذا
الباب ملتبسًا حقه بباطله لا يعرف الناس كيف يدينون، ولا
كيف يعتقدون، ولا يعرفون حقيقة ما يجوز التعبد به لله
مما لا يجوز من العقائد؟!!!! هل هذا يتصور في رسول
الله ﷺ؟!!!

ثم لو نظرت نظرة بسيطة لوجدت أن النبي ﷺ قد بين
آداب الخلاء البيان الشافي الكافي، وآداب النوم البيان
الشافي الكافي، وآداب الجماع، آداب الدخول والخروج من
البيت، وبينها البيان الشافي الكافي، إذا كان قد بين هذه
الجزئيات الكثيرة أفيمكن أن يترك باب العقائد مهملاً من
غير بيان؟!!!

فهذه كلمة خبيثة، ولكنها صدرت وتكلموا بها، ورد
عليها أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في درء تعارض
العقل والنقل ردًا كبيرًا جميلًا بين أن النبي ﷺ بُعث بأكمل
العلم، وأكمل العلم هو معرفة الله، فلا يمكن أن يتركه

ملتبسًا، وأنه بعث بالنور، وأعظم النور معرفة الله والعقيدة فيه، فلا يمكن أن يتركه ملتبسًا.

ثم إن الصحابة- رضي الله عنهم - قد بينوا وجه العقائد للأمة ونقلوه على أتم بيان، فقد تفوقوا في بيانه أتم البيان، فهذا دليل على أنهم أخذوه من النبي عليه الصلاة والسلام، لأنه لما بين لهم البيان الشافي الكافي الكامل الذي لا لبس فيه ولا إلغاء، ولا إشكال فيه أبدًا ولا تناقض ولا افتراض نقلوه حينئذ للأمة بكل وضوح.

ولا يعرف عن أحد من الصحابة أنه اختلف في مسألة عقائدية لأنها بُينت لهم البيان الشافي الكافي.

أما مسائل الأعمال؛ مسائل التيمم فيها خلاف، مسائل الصلاة فيها خلاف بين الصحابة، أما مسائل الاعتقاد فكلها متفق عليها بين العلماء.

فهل يأتينا بعد ذلك من يقول: إن باب العقائد ملتبس غامض بعضه ببعض!!؟

إنما نقول لهذا المتهوك: إن الذي أوجب لك الالتباس، وأوجب لك الخلط هو أنك تقيس الكتاب والسنة على عقلك، وتريد موافقتها لعقلك المتعفن، لعقلك السخيف المتلوث بالقواعد الفلسفية المنطقية المخالفة للمنقول، والمناقضة للمعقول.

وأما صاحب العقل السليم فلا يجد ذلك، فلا يجد بذلك واقعًا صحيحًا، بل الذي ندين الله جل وعلا به أن أعظم الأبواب التي اجتهد النبي عليه الصلاة والسلام في بيانها وتقريرها في الناس وتكريرها بين الفينة والأخرى، ولا

زال مذ بعثه الله جل وعلا إلى أن قبضه الله وهو لا يزال
يبدئ فيها ويعيد، وينوع فيها، وي طرحها بأشكال مختلفة
أحياناً بأشكال السؤال ، وأحياناً بأشكال التعليم الابتدائي،
وأحياناً بأشكال التعليم التبعي مثل تعليم الوسيلة وغير ذلك.
فالنبي عليه الصلاة والسلام طرق في تقرير العقيدة
وتعريف الناس بربهم كل الطرق، فما مات عليه الصلاة
والسلام إلا وقد اتضح هذا الباب الاتضح الكامل، وبُين
البيان الشافي.

الأصل الثامن: العقائد مبناها على التسليم لا المجادلة.

فإذا قررت لك عقيدة بالكتاب والسنة فالواجب عليك أن
تقول

سمعنا وأطعنا وآمنا وصدقنا.

فلا بد أن تستقبل هذه العقائد الثابتة بالأدلة من الكتاب
والسنة بكمال التسليم، وكمال الإذعان، وكمال القبول ، ولا
تجادل فيها ولا تخاصم، فإياك أن تجادل أو تخاصم، فإن
من جادل في العقائد فإن الله لا يوفقه لقبولها، لأن الله جل

وعلا يقول: ﴿ وَنُقِلَبُ أَفْعِدْتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ ؕ أَوَّلَ

مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٠].

ولذلك الله جل وعلا أنكر على المشركين لما قالوا:
أللهتنا خير يا محمد أم عيسى بن مريم؟ فقال الله جل وعلا:

﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ [الزخرف: ٥٨] ، وقال الله جل

وعلا: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرِ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] ،

فتأتي الرسل بالخير والهدى والنور، وأممهم لا تزال
تجادل ولا تزال تخاصم في تلك العقائد وما تخبر به
الرسل عن ربها جل وعلا.

فالعقائد مبناها على التسليم، سواءً وجدت متفقة مع
عقلك، أو وجدت عقلك أضعف من أن يتحملها فلا شأن لك
بذلك، وإنما عليك أن تقول: سمعنا وأطعنا.

والذي أوجب تقرير هذا الأصل أن هناك من العقائد ما
لا مخرج فيه إلا أن تقول عنه: سمعنا وأطعنا وأمنا
وسلمنا، فما دام أنه قد ثبت بالقرآن والسنة، إذاً آمنا،
ولذلك لقب أبو بكر الصديق بهذا اللقب لأنه - رضى الله
عنه - عرض عليه مسألة خارقة عن حدود العقل
ومدركاته، فقال المشركون له: ألا ترى يا أبا بكر أن
صحابك يزعم أنه أسري به في ليلة إلى بيت المقدس وإلى
السماء في ليلة واحدة، ونحن نضرب أكباد الإبل شهراً
كاملاً إلى بيت المقدس، قال: أهو قاله؟، قالوا: نعم، قال:
إن كان قالها فقد صدق .

فالعقائد مبنية على التسليم لا جدل ولا خصام ، ولا
مراء ، فحتى لو ثار من ذهنك ما ثار من الإشكالات
والاعتراضات فابصق على يسارك ، واستعذ بالله من
الشیطان الرجيم، ومن نفسك الأمارة بالسوء، وقل : صدق
الله وكذبت أيها العقل، وقل : صدق الله وكذبت أيتها النفس
الخبیثة الأمارة بالسوء، فالله هو الصادق.

ولذلك قد يأتينا رجل ويقول: الله جل وعلا موصوف بالعلو المطلق، وأنه مستو على عرشه، هو مع ذلك في ثلث الليل الآخر ينزل إلى السماء الدنيا. كيف ذلك؟ فنقول: لا يجوز للإنسان أن يجادل ولا أن يخاصم في مثل هذا، لأن هذا من الزيغ، فالمجادلة والمخاصمة تغضب الله في سمائه، تغضب الله جل وعلا فوق عرشه، لا تجادل ولا تخاصم، الله جل وعلا: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ

قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] ، إياك أن يزيغ قلبك: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا

بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] ، فإن أذعنت وخضعت للحق

يعطيك الله الهداية في قالب من ذهب، وأما أن تقول كيف وكيف فحينئذ يُحرم قلبك الهداية، ويقفل أبواب قلبك عن قبول الحق بعد ذلك، فتبقى في هذه الدنيا في عماية الجهل، وفي غيك تعمى وتفتيق، وتنتقل من حفرة إلى حفرة حتى يأتيك الموت وأنت على ضلالك وعلى بدعتك، وعلى إحداثك، ثم الويل لك حينئذ بعد ذلك إن لم يغفر الله لك، فلا تخاصم ولا تجادل، لأن العقائد مبنية على التسليم.

وبعض الناس يقول: لماذا أنتم تلغون وظيفة العقل؟

فنقول له: نحن نعطي العقل وظيفته وقدره، ولا نلغي وظيفته لكن لا تجعل له التفكير المطلق، والهيمنة المطلقة، والسيادة المطلقة، بل لا بد لكل أحد أن يعرف قدره، فالعقل خلقه الله لقدر معين، ومنزلة معينة، إن أنزلته

عن منزلته ضللت، وإن رفعته عن منزلته ضللت، فأنزله في المنزلة التي أنزلها الله؛ وهو أنه وسيلة لفهم النقل فقط.

الأصل التاسع : لا نسخ في العقائد .

قولنا : لا نسخ في العقائد؛ هذا فيه رد على كثير من الطوائف كالرافضة، والصوفية وغيرهم ممن يزعمون أن ثمة عقائد قد نسخت؛ منها العقائد التي تثني على الصحابة في كتاب الله، فإن قلنا لهم : أوليس الله جل وعلا قد أثنى على صحابته في كتابه كثيرًا؟ فيقولون: نعم، فإن قلنا لهم : أو ليست هذه عقيدة، قالوا: نعم ولكنها نسخت بارتداد أصحاب رسول الله ﷺ بعد موته، فيأتينا أهل السنة فيقولون: لا نسخ في العقائد؛ وذلك لأن العقائد ثبتت بنصوص هي أخبار؛ كما في الحديث: ينزل ربنا إلى السماء الدنيا.. "؛ فهذا خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ، فالعقائد كلها أخبار.

وكقوله تعالى " الله لا إله إلا هو.. " الآية، فهذا خبر، والخبر لا ينسخ،

وكخروج الدجال في آخر الزمان فهو من الأخبار، والأخبار لا يدخل النسخ.

وكقوله تعالى " بل يدها مبسوطتان "، فهو خبر، وقد أجمع الأصوليون والعلماء على أن الأخبار لا يمكن أبدًا أن يدخلها النسخ.

و بناءً على ذلك فالعقائد لا يمكن أن يدخلها النسخ،
فالعقائد مبنية على الثبوت ، ولا يمكن أن تختل، ولا أن
تنسخ، ولا أن تضطرب مطلقاً.

٩- الأصل التاسع: التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى.

التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى،
التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى، وهذا
حتى لا يكون التعبير بغير ألفاظ النصوص سبباً من
الأسباب التي توقعك في البدعة أو الشرك، أو بعض
الألفاظ المخالفة للعقيدة وأنت لا تشعر، فأنت تريد
الإحسان، وتقع في الإساءة بسبب استبدالك لألفاظ، بسبب
استبدالك للألفاظ الشرعية بألفاظ أخرى، ولذلك كلما كان
المعنى شرعياً فعبر عنه بالألفاظ الشرعية إن وجدت ،
وإلا فعبر عنه ببعض الألفاظ القريبة من ألفاظ الشريعة،
ولذا يقول العلماء إن التعبير عن الممثلة بأنهم مثلوا أفضل
من تعبيرنا بقول شبهوا، لأن كلمة التمثيل هي المنفية في
القرآن في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]،

وفي قوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ، فنقول

نثبت لله الصفات من غير تمثيل .

وكذلك يقول العلماء: ما وقع فيه أهل البدع من إخراج
معاني النصوص الصحيحة عن ألفاظها يسمى تحريف ،
ولا يسمى تأويل؛ لأن الله جل وعلا سمى ذلك تحريفاً ولم

يسمه تأويلاً، قال الله جل وعلا: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ

مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

ف نقول: لقد حرف الأشاعرة صفة اليدين، وهذا أفضل من قولنا لقد أوّل الأشاعرة صفة اليدين إلى النعمة والقدرة، لأن التأويل منه ما هو حق ومنه ما هو باطل، وأما التحريف فكله يصبه في مصب الباطل فلا حق فيه مطلقاً. والله در أبي العباس لما عبر عن العقائد في صفات الله جل وعلا بألفاظ النصوص، فلما جاء صفة الوجه لم يقل: وأثبت أهل السنة والجماعة أن لله وجه، بل قال: ويبقى وجه ربك، فعبر عن عقيدة الوجه بلفظ من ألفاظ النصوص، ولما جاء في صفة اليدين قال ﴿بَلْ يَدَاهُ

مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿لَمَّا خَلَقَتْ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]،

ولما جاء لصفة السمع قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي

زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

أما التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ أخرى فإنه ربما يكون سبباً لدخولك أو ولوجك في باب الشرك أو باب

البدعة من حيث تشعر أو لا تشعر، فألفاظ النصوص أبعد عن الجدل، وأبعد عن الإرادات الباطلة.
وهنا قاعدة هامة تقول : كل مسألة عقدية ثبت خلاف السلف فيها فليست من مسائل العقيدة الكبار التي يوالى ويعادى عليها .

فكل مسألة عقدية ثبت خلاف السلف فيها فليست من مسائل العقيدة الكبار التي يوالى ويعادى عليها - وهذا قليل جداً - ، لكن السلف رحمهم الله لا يدخلون تحت دائرة مسائل العقيدة التي يوالى ويعادى عليها.

وأما تلك المسائل الكبار التي هي مصب الولاء والبراء ومحط الولاء والبراء فإن السلف متفقون فيها ولم يختلفوا فيها أبداً ؛ مثال ذلك:

هل رأى محمد ﷺ ربه ليلة أسري به أم لم يره؟
فهنا ثمة خلاف بين الصحابة فيها؛ فمنهم من قال رآه، ومنهم من قال لم يره، وعلى خلاف الصحابة اختلف السلف رحمهم الله تعالى ولكن الأكثرون على أنه لم يره.
فهذه المسألة وإن كانت عقدية لكنها ليست من مسائل العقيدة الكبار التي يوالى ويعادى عليها ، لأن خلاف السلف ثابت فيها .

ومن الأمثلة على خلاف السلف رحمهم الله تعالى : في اسم الله المحسن هل هو من جملة الأسماء الحسنى، أم لا؟
وهذا مبني على تصحيح النقول والمرويات فيه، فمن صححها جعله من أسماء الله ، ومن نظر فيها فوجدها

ضعيفة لا تصلح أن يثبت بها اسم من أسماء الله جل وعلا
فلا حرج عليه.

فلو لقيت رجلاً وقال: إنه ليس من أسماء الله المحسن،
فلا تقول له: يا مبتدع، قد خالفت السلف والسنة، لأن
الخلاف بين السلف واقع في هذه المسألة.

ومثال ذلك: النفخ الذي سيكون يوم القيامة؛ فمنهم من
قال نفختان، ومنهم من قال ثلاث نفحات، وهما قولان
لأهل السنة والجماعة.

فالله جل وعلا يقول: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ

أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨].

وفي سورة أخرى قال: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ

﴿[النمل: ٨٧]، فهناك نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة

القيام، فمنهم من جعلها نفختان؛ والنفخة الأولى لها أثران:
يفزعون ويصعقون بنفخة واحدة، ومنهم من جعل كل أثر
له نفخة خاصة، فالمسألة في ذلك خلافها قريب، والقول
فيها محتمل.

ومن الأمثلة كذلك: رؤية الله جل وعلا في العرصات
يوم القيامة، فمنهم من قال: إن جميع من في الموقف
يروونه؛ مؤمنهم ومنا فقهم، وكافرهم- وهذا الذي يميل له

أبو العباس بن تيمية رحمه الله - ، ثم يحتجب الله عن المنافقين والكافرين، ويبقى يراه المؤمنون إلى أن يدخلوا الجنة.

ومنهم من قال الذين يرونه هم المنافقون والمؤمنون فقط - وهذا له دليله وهو الذي أرجحه- .
ومنهم من قال يراه المؤمنون فقط.
فهي ثلاثة أقوال منسوبة لعلماء أهل السنة والجماعة ، فالمسألة في ذلك خلافها قريب فلا ينبغي أن نجعل هذه المسألة من المسائل العقدية الكبيرة التي يوالى ويعادى عليها وتختلف قلوبنا بسببها.

ونخلص من هذا أن : كل مسألة عقدية ثبت خلاف أهل السنة والجماعة فيها فيما بينهم ، فليست من مسائل العقيدة الكبار التي يوالى ويعادى عليها.
وأما المسائل المتفق عليها بين أهل العلم رحمهم الله والتي يخالفنا فيها أهل البدع فنوالى ونعادى عليها .
وإذا أردت أن تعرف المسائل الإجماعية في العقدية فلى رسالة عن الإجماع العقدي بعنوان (تمام المنة ببعض ما اتفق عليه أهل السنة) ، ذكرت فيها ستمائة مسألة إجماعية.

قول الإمام الطحاوي رحمه الله: (هذه عقيدة أهل السنة والجماعة).

إذا قيل : ومن هم أهل السنة والجماعة؟

نقول: هم الذين اجتمعوا على الأخذ بسنة رسول الله بالكتاب والسنة، هم الذين اجتمعوا على الأخذ بالكتاب والسنة على فهم سلف الأمة باطنًا وظاهرًا في الأقوال، والأعمال، والاعتقادات؛ فهؤلاء هم أهل السنة والجماعة. فمن توفرت فيه هذه الصفات فهو من جملة أهل السنة. وهنا جمل من القواعد في التسمية والدخول تحت الشعارات، لعلنا ننتفع بها إن شاء الله، فإن شأن التسمية عند أهل السنة والجماعة له دوره الكبير في معرفة الحق من الباطل؛ فهو باب من أبواب معرفة الحق من الباطل. فقد اهتم أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى بمسألة التسمية اهتمامًا كبيرًا، ولذلك قعدوا فيها جملاً من القواعد، وأصلوا فيها جملاً من الأصول الطيبة؛ من ذلك قولهم:

الأصل الأول: أهل السنة والجماعة لا يتنسبون إلا إلى اسم الإسلام أو الإيمان، أو ما ثبت به النص، أو كان صفة راسخة انعقد عليها إجماعهم.

وهذا هو شأن التسمية عند أهل السنة والجماعة؛ فباب التسمية عند أهل السنة ليس مفتوحًا أمام الأهواء، والشهوات، والشعارات، والرغبات، بل أسماؤهم أيضًا تأتي توقيفية، ولا بد أن يأتي عليها دليل.

فمن أسماؤهم -رحمهم الله تعالى-: أهل السنة والجماعة

فسموا بأهل السنة لإجماعهم على الأخذ والالتفاف على الأخذ بسنة رسول الله ﷺ، والمراد بالسنة هنا هو معناها العام، وليس معناها الخاص الذي يثاب فاعله امتثالاً

، ويعاقب تاركه ، فهذا معنى خاص عند الأصوليين، لكن المراد بالسنة هو معناها العام .

ولذلك هم يحتجون بأحاديث الأحاد في العقيدة، ولا يردون شيئاً ثبت صحته عن رسول الله ﷺ لا بقياس، ولا برأي، ولا بعقل، ولا بمذهب، ولا بقول أحد من الناس كائناً من كان؛ فأهل السنة من ميزتهم أنهم يقدمون الأدلة من الكتاب والسنة على قول كل أحد؛ فلذلك سمو أهل السنة لالتزامهم بالأخذ بالحديث .

أما قولهم : (والجماعة) فإن سبب تسميتهم بذلك أمران.

الأمر الأول: لأنهم يعتقدون صحة الاحتجاج بالإجماع الذي هو الأصل الثالث من أصول الدين ، فلأنهم يعتقدون الاحتجاج بالإجماع فسموا جماعة، ولذلك لا تجد عقيدة من المسائل التي تستحق أن تدخل في مسائل الاعتقاد إلا وأهل السنة مجمعون عليها، وهذا أمر معلوم ممن تدبر مذهبهم، فلا تجد عقيدة إلا وأهل السنة متفقون عليها، فسموا جماعة لأنهم مجموعون على مسائل الاعتقاد.

والأمر الثاني: لأنهم يحثون على الالتزام بالجماعة، ويحذرون التحذير الكبير من الخروج عن دائرة الجماعة، فأهل السنة دائماً يحثون على الاجتماع، وعلى الاتفاق، ويحذرون دائماً من الخصومة والنزاع؛ فلأنهم يحتجون بالإجماع صاروا جماعة، ولأنهم يحثون على الاجتماع، والالتزام بالكتاب والسنة صاروا جماعة، فهذه أول تسمية لهم.

فإن قلت: وما الدليل على إطلاق الجماعة عليهم؟
أقول: الدليل على ذلك حديث معاوية رضي الله عنه وهو حديث صحيح بمجموع طرقه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟، قال: الجماعة» قال: الجماعة؛ فأهل السنة لا ينتسبون إلى الجماعة لمجرد هوى وإنما لوجود الدليل الدال على ذلك لأن أهل السنة لا ينتسبون إلا إلى ما ثبت به النص.

ومن أحب أسماء أهل السنة المسلمون، والمؤمنون، ولذلك يناديهم الله جل وعلا في القرآن دائماً (يا أيها الذين آمنوا)؛ فإذا رأيت الله ينادي في القرآن (يا أيها الذين آمنوا) فاعلم أن قصب السبق لأهل السنة والجماعة رحمهم الله؛ فأهل السنة يدخلون في الخطاب (يا أيها الذين آمنوا) دخولاً أولياً.

فهم المؤمنون، وهم المسلمون؛ لأن الله سماهم في القرآن بالمؤمنين، والمسلمين، قال الله جل وعلا: ﴿مِلَّةَ

أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨] ، فأحب

أسماء أهل السنة إليهم المسلمون، والمؤمنون.
ومن أسمائهم العظيمة التي دلت عليها الأدلة (الطائفة المنصورة).

ودليلها قول النبي ﷺ: «ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله»؛ فسامهم النبي ﷺ الطائفة المنصورة.

وهناك وجه لتسميتهم بالطائفة المنصورة وهي أنهم دائماً منصورون على أعدائهم بالحجة والبيان، وبالسيف والسنان؛ فلا يدخل عالم من علماء أهل السنة مع بعض أهل البدع إلا وينتهي الأمر لعالم أهل السنة برفع راية الانتصار، فدايماً لا يأتي مبتدع بشبهة يتقيح الدم والصديد على مذهب الحق بها إلا ويسخر الله جل وعلا لهم من علماء السنة من يكسر شبهته على صخرة الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح رحمهم الله.

فهم منصورون في اعتقادهم؛ وهذا مصداق قول الله

جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا

الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]، ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ

الْمَنْصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]، ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ

الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، وإن أعظم جند الله جل وعلا

بعد الأنبياء والرسل من البشر هم أهل السنة والجماعة؛ فهم منتصرون في مناظراتهم، وفي عقيدتهم، وإذا دخلوا في الحروب فهم منتصرون بالسيف والسنان، فهم منصورون بالحجة والبيان، وحساً بالسيف والسنان، فهم الطائفة المنصورة.

ومن أسمائهم المحبوبة إليهم أيضاً (الفرقة الناجية) .
وبذلك سماهم النبي ﷺ كما في بعض طرق حديث معاوية، قالوا: من يا رسول الله، قال: " هم الناجية، هم الناجية" ، فثبتت تسميتهم في الأثر بالناجية؛ بل وبالنظر أيضاً يسمون بالناجية، وذلك لأنهم هم الناجون من عذاب النار، من عذاب الله جل وعلا، «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا أهل السنة والجماعة» ، فأهل السنة والجماعة هم الناجون من النار. وكذلك هم الناجون من الاعتقادات الفاسدة، والوثنيات، والشركيات والمخالفات الشرعية، فلما نجوا في اعتقادهم من البدعيات، والخرافات العقديّة ؛ أنجاهم الله جل وعلا من عذاب النار يوم القيامة، فهم الفرقة الناجية في عقيدتها، والفرقة الناجية من عذاب الله يوم القيامة. - بإذن الله تعالى .-

ومن أسمائهم المحبوبة إليهم أنهم (السلف الصالح) .
وهذه لا دليل عليها بخصوصها في الكتاب والسنة، ولكن وقع الإجماع عليها، والإجماع دليل وحق، فيسمون بالسلف، والسلف قسمان؛ سلف اعتقاد وسلف زمان. أما سلف الزمان: فهم أهل القرون الثلاثة المفضلة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية في قوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»؛ فهؤلاء هم أهل القرون المفضلة، وهم السلف الصالح باعتبار الزمان.

وأما السلفي باعتبار المعتقد فهو كل من دان بما دان به النبي ﷺ هو وصحابته باطنًا وظاهرًا في الاعتقادات والأقوال والأعمال.

فشيخ الإسلام ابن تيمية سلفي باعتبار الاعتقاد لا باعتبار الزمان، والحسن البصري، وسعيد بن المسيب سلفيان بالاعتبارين جميعًا ؛ فهذه التسمية تطلق على أهل السنة بالإجماع.

ومن أسمائهم المحبوبة إليهم أيضًا أنهم (أهل الحديث والأثر)

وهذا متفق عليه في إطلاقه عليهم؛ فهم أهل الحديث لأنهم لا يردون شيئاً من النصوص الثابتة عن النبي ﷺ، وهم أهل الأثر لأنهم يستدلون بقول الصحابة ويحتجون به ويحتجون بالأثار الواردة عن صحابة النبي ﷺ، ويستضيئون في درب معرفتهم للكتاب والسنة بأثار السلف الصالح رحمهم الله تعالى من التابعين وأتباعهم.

فهذه جمل من أسمائهم، فشان التسمية عندنا معاصر أهل السنة والجماعة ليس بالأمر السهل، ولا بالأمر الهين ، ولما عرف أهل البدع أن التسمية لها شأنها العظيم عندنا معاصر أهل السنة والجماعة بدعوا يدغدغون مشاعرنا ببعض التسميات التي سأذكر طرفاً منها إن شاء الله تعالى .

و إذا علمتم هذا اعلموا - رحمكم الله - أن أهل البدع قاطبة قد خالفوا أهل السنة والجماعة في هذا الأصل - التسمية - .

فلا تجد أسماء أهل البدع مشتقة لا من القرآن ولا من السنة، ولا مما وقع وثبت النص به ، ولا غير ذلك، بل تجدها تختلف في مأخذها .

فمن أهل البدع - وهم أكثرهم - من ينتسب إلى مؤسس الفرقة، مثل:

الأشعرية نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ، والماتريدية نسبة إلى أبي منصور الماتريدي ، والكلابية نسبة إلى محمد بن سعيد بن كلاب ، والكرامية نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني.

والزيدية نسبة إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - وهو منهم براء -، لكنهم ينتسبون له ، والجبائية نسبة إلى الجبائي المعتزلي ، والهشامية نسبة إلى ابنه هشام الجبائي.

ففرق كثيرة تنتسب دائماً إلى مؤسس فرقتها، وهذه تسمية باطلة وبدعة عند أهل السنة والجماعة.

فإذا رأيت أي فرقة تنتسب إلى مؤسسها ومؤسسها يرضى بذلك ، أو أن المنظرون من أهل هذا المذهب يرضون بذلك وينتسبون إليه فاعرف أنهم على طريق بدعة، وليسوا على طريق سنة.

ومن الفرق الضالة من تنتسب إلى بدعتها التي عرفت بها، من الفرق الضالة من تنتسب إلى بدعتها التي عرفت بها؛ كقولهم مثلاً:

القدرية نسبة إلى بدعتهم وهي إنكار القدر.
الجبرية: نسبة إلى بدعتهم وهي سلب العبد مطلق القدرة ومطلق الاختيار.

المرجئة: نسبة إلى بدعتهم وهي إرجاء وتأخير العمل عن الإيمان.

الوعيدية: نسبة إلى تغليب نصوص الوعيد، والقول بتخليد مرتكب الكبيرة في النار.

فالفرق الضالة إما أن تنتسب إلى مؤسس فرقتها وهذا كثير، وإما تنتسب إلى بدعتها.

وأما المعتزلة :

فإنها تنتسب إلى صفة في مؤسس الفرقة؛ فإنه لما اعتزل حلقة الحسن البصري رحمه الله تعالى سماه أهل العلم معتزلي أي أنه اعتزل حلقة الحسن؛ فكل من انتسب إليه صار معتزلي وهو واصل بن عطاء.

فكل هذه الشعارات شعارات باطلة ولا نقبلها؛ بل نرفضها ونردها.

فيجب علينا معاشرة أهل السنة والجماعة أن نحذر الحذر الكبير من الانطواء أو الدخول تحت شيء من هذه الشعارات.

وإنه لما عرف أهل البدع أن التسمية لها شأن عند أهل السنة والجماعة بدعوا يختارون من الأسماء ما يدغدغ

المشاعر حسناً، وجمالاً، وبهاءً؛ فصار الأمر نفاقاً، فبدءوا
ينافقوننا بتلك الأسماء البراقة التي يشع منها زخرف القول
غروراً؛ فمنهم من يتسمى مثلاً:

بجماعة الجهاد - وهم في حقيقتهم تكفيريون - ، ومنهم من
يتسمون بجماعة الهجرة - وهم في حقيقتهم التكفيريون
الخوارج -.

ومنهم من يتسمى بجماعة الإخوان المسلمون؛ وهم في
الحقيقة أشاعرة في الاعتقاد، وصوفية في السلوك والعمل
، وهذا هو مختصر الكلام عن الإخوان فهم يرجحون
مذهب الأشاعرة على مذهب السلف، ولذلك تجد أقطابهم
لا يحبون السلف كثيراً، ويتكلمون فيهم إلا إذا نافقوا أحياناً
فيتكلموا ببعض العبارات التي تمدح علماء السلف نفاقاً
فقط، وإلا فهم يبارزون السلف بالعداوة.

ولذلك فالإخوان لديهم استعداد أن يضافوا اليهودي،
ويضافوا النصراني، ويمدوا جسور التعاون مع البوذي،
والرافضي، لكنهم يحجمون ويكفون أيديهم إذا جاء
التعاون مع أهل السنة والجماعة، مع السلف الصالح، فلا
يحبونهم .

ولذلك نعتقد أنهم من طوائف البدع؛ التي خرجت عن حد
أهل السنة والجماعة، لترجيهم مذهب الأشاعرة في
الاعتقاد، وأما في السلوك فإنهم يرجحون مذهب الصوفية،
ولذلك تجد كثيراً من أقطاب الإخوان يحضرون الموالد،
ويشجعون الصوفية في أعيادهم، ولا يرون في ذلك حرجاً
كما هو معلوم ومشتهر عنهم .

ومنهم : من بدأ يتسمى بجماعة التبليغ؛ وهي جماعة ليست على منهج أهل السنة والجماعة ، فهي بعيدة عن مذهب أهل السنة والجماعة، نعم هم يوافقون أهل السنة والجماعة في بعض الأصول، لكن أغلب الأصول يخالفون أهل السنة والجماعة فيها ، فهم يبغضون السلف، وعلماء السلف، ويبغضون الجهاد، ويبغضون الإقبال على التوحيد، وتعليم مسائل التوحيد؛ فهم لا يحرصون على التوحيد، ولذلك نرى أنهم من أهل البدع الذين لم يسيروا على مذهب أهل السنة والجماعة في كثير من أصولهم. فضلاً على أنه قد دخلتهم في الأزمنة المتأخرة القبورية فبدءوا يقررون في بعض أصولهم زيارة قبور المعظمين، وفعل الطقوس المعينة عندهم من الطواف بقبورهم والذبح لها من دون الله جل وعلا.

ومن الطوائف من تتسمى بحزب التحرير كما في لبنان -وهم المعتزلة -، فهم حقيقة المعتزلة، ولكنهم فقط غيروا الاسم لأنهم يعلمون أنهم بهذه الأسماء البراقة يزخرفون القول على العوام وأنصاف المثقفين فيغرونهم ويخدعونهم بمثل هذه الشعارات التافهة التي هي حسنة في الظاهر ، ولكنها في الباطن سم زعاف .

والقاعدة المتقررة تقول : أن العبرة بالمضمون والحقائق لا بمجرد الأسماء والشعارات .
فالعبرة بالمضمون والحقائق لا بمجرد الأسماء والشعارات، لا بمجرد الأسماء والشعارات الزائفة البراقة،

يقول الله جل وعلا: ﴿وَالْجِنَّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ

الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

فمن مناهج أهل الباطل أنهم يسمون باطلهم بأسماء براقية محبوبة قريبة للنفوس حتى تقبلها الأرواح، فهم يسمون الخمر أم الأرواح، ويسمون تعظيم الأولياء والشرك بالأولياء والصالحين معرفة منازل الصالحين، وتعظيم الصالحين، وتقدير الصالحين.

فانحذر فليست العبرة بالأسماء، ولا بالشعارات ولا بالأمور الظاهرة؛ وإنما العبرة بالحقائق والمضامين .

فياكم يا معاشر طلبة العلم أن تغتروا ببعض الشعارات التي ترفع من هاهنا وهاهنا وقولهم : نحن نريد العدل، نحن نريد التسوية، نحن نريد الحرية، نحن نريد أن نستخرج حقوق المرأة، نحن نريد التقدمية والحضارة، نحن نريد أن نعيش في ركب الحضارة، نحن لا نريد التأخر، نحن لا نريد الانهزامية، نحن نريد أن نتعرف كيفية التعايش مع الآخر، ومثل هذه العبارات البراقة التي هي في ظاهرها لا قدح فيها، لكنك إذا نظرت إلى حقائقها ومضمونها وجدت فيها سمًا زعاقًا مخالفًا للكتاب والسنة ولمنهج السلف؛ بل ومخالفًا أحيانًا لدين الإسلام بالكلية.

فمثلاً: مصطلح (التعايش مع الآخر) الذي يدعون إليه : ما هو إلا إذابة لعقيدة الولاء والبراء، وإبعاد لعقيدة الولاء والبراء عن معتقد أهل السنة والجماعة حتى يعيش المسلم

مع الكافر، والبر مع الفاجر، واليهودي والنصراني مع المسلم، حتى جاء في آخر اقتراحاتهم أن يبني مسجد وكنيسة وبيعة في مكان واحد؛ المسلم يذهب إلى مسجده، والنصراني يذهب إلى كنيسته، واليهودي يذهب إلى بيعته، إخوة متحابون متآلفون في ما بينهم ، وهذا ردة وكفر والعياذ بالله تعالى .

فالدعوة إلى التعايش مع الآخر هذا تكذيب للقرآن، وتكذيب للسنة، وتكذيب لعقيدة السلف، ومخالفة صريحة لأوامر القرآن .

وهناك مصطلحات كثيرة يدغدغون بها مشاعر العوام الذين يقفون عند ظواهر الأمور، أما العلماء الراسخون من أهل السنة والجماعة فلا ينخدعون بمثل هذه الشعارات ؛ لأنهم لا ينظرون إلى الشعارات البراقة، والأعلام المرفوعة، ولا ينظرون إلى الأمور في ظاهرها فقط ، بل ينظرون إلى الحقائق والأصول والمضمون والأساسات التي بنيت عليها تلك المذاهب، فانتبهوا لهذا رحمكم الله.

فإن قيل: وهل يسوغ التعاون مع بعض هذه الفرق البدعية المخالفة للكتاب والسنة، أما لا يسوغ ونفاصلهم المفاصلة المطلقة الكاملة؟

نقول : هذه مسألة تخضع تحت تحقيق المصالح ودفع المفساد؛ فإن كان التعامل معهم والتعاون معهم يقتضي تحقيق مصلحة خالصة أو راحة فالحمد لله فالأمر جائز، وإن كان التعاون لا يجنى منه إلا المفساد الخالصة أو الراحة فيكون محرماً.

وتفصيل ذلك أن نقول: إذا كان تعاونًا يقتضي انتسابك ودخولك تحت شعاراتهم فهذا محرم ولا يجوز؛ لأنك أنت من أهل السنة والجماعة فلا يجوز لك أن تدخل تحت شعارات أخرى، فتعاون الانتساب محرم ولا يجوز؛ كأن تتعاون مع الإخوان المسلمون داخلياً تحت شعاراتهم ومعتمداً أصولهم، وقابلاً لأساساتهم التي بنوا عليها مذهبهم، فهذا ليس تعاوناً فهذا انتساب.

الأمر الثاني: التعاون بدون انتساب إذا كان محققاً لمصلحة فهذا لا حرج فيه؛ فكون التعامل معهم في شيء من أمور الخير لاسيما إذا كان لا يجنى إلا من قبلهم أو من طريقهم فحينئذ لا حرج في ذلك لكن من غير انتساب لهم، ولذلك النبي ﷺ كان يثني على حلف في الجاهلية اسمه حلف الفضول؛ وقد اجتمع جمع من سادات قريش، وأجمعوا على أنه لا يظلم أحد في مكة وأنهم يقفون مع المظلوم حتى ينتصر له، ومع الظالم حتى يؤخذ الحق منه، وأنهم ييرون بالفقير، ويعطون المسكين، واليتيم - وهذه أعمال بر وخير -، والنبي عليه الصلاة والسلام يقول: «لقد شهدت حلفاً مالي به حمر النعم»؛ أي لو أنني أعطيت حمر النعم على أن لا أشهد هذا لما قبلت حمر النعم، فمدحه النبي ﷺ مع أن القائمين عليه كفار، لكنه أمر خير ويحقق مقاصد شرعية، فهذا لا بأس فيه من التعاون

، ولذلك الله جل وعلا يقول: ﴿الْم * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى

الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون * في بضع سنين^٥

لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ *

بِنَصْرِ اللَّهِ ﴿[الروم: ١-٥]

وذلك لأن غلبة الروم تحقق بعض المقاصد الشرعية لأنهم أهل كتاب؛ فهم خير من الفرس الذين هم عبدة للنار وليس لهم كتاب، ولذلك خصت الشريعة أهل الكتاب بجمل من الأحكام لا يشاركونهم فيها أحد من أصناف الكفرة، وذلك لأنهم أقرب إلى المسلمين، ولذلك فرح المسلمون بانتصارهم، فلا يأتينا أحد ويقول: هذا من الولاء والبراء، أين الولاء والبراء؟ كيف تفرحون بانتصار الكافر؟

فنقوله له: لا ليس هذا كما فهمته وظننته وذلك لأن المسلمون يرون أن انتصار الروم يحقق بعض المقاصد الشرعية، ويوجب بعض الاتساع، وإزاحة بعض عوائق الدعوة.

ومن هنا يتقرر أنه: يجوز للإنسان أن يتعاون مع بعض فرق أهل البدع تعاونًا من غير انتساب إذا كان ذلك الحق لا يجنى إلا من طريقهم فلا حرج، لكن لا ينبغي للإنسان أن يوسع دائرة التعامل معهم فيما لا حاجة له فيه، فيما لا حاجة له فيه.

فمثلاً: كأن يجتمع أهل البدع في بلد ما ويكون مبدأ اجتماعهم إرادة نصرته النبي ﷺ، والمؤتمر كله من أوله إلى آخره ثلاثة أيام، وكله سوف تنشر فيه السيرة، وينظر فيه إلى شخصية رسول الله ﷺ ويجاب فيه عن الشبهات،

ويخاطب فيه رؤساء الدول التي قدح صحفيوها مثلاً في النبي عليه الصلاة والسلام، ويخاصمون ويحاكمون، ولكن كان القائمون عليه أناس من أهل البدع، فمثل هذا المؤتمر يشارك معهم، لأن المقصود من هذا المؤتمر طيب ومشروع، ولا ينال إلا بالمشاركة معهم، فهو يحقق مقاصد شرعية، لكن تعاونك معهم في هذه المسألة، والجزئية الواحدة لا يستلزم أنك تكون منتسباً لشعاراتهم أو منطوياً تحت أصولهم.

قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى (على مذهب فقهاء الملة).

والمراد بالملة: أي الطريقة، والمراد بها طريقة الأئمة الحنفية رحمهم الله.

وهذا الكلام فيه بيان أن هذه العقيدة التي ذكرها الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى بناها على أمر عام وخاص :
أما الأمر العام: فقد بناها على مذهب أهل السنة والجماعة، ولذلك قال في أولها فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة، فهذا هو البناء العام، لكنه بين لنا شيئاً آخر؛ أنه بنى عقيدته أيضاً على مذهب فقهاء الملة، والمراد بفقهاء الملة بينهم بعد ذلك وهم أئمة الحنفية وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي الحسن الشيباني، وأبو الحسن الشيباني، وهؤلاء هم أستاذة، هم قادة مذهب الأئمة الحنفية رحمهم الله.

فالإمام الطحاوي يذكر عقيدة أهل السنة والجماعة على وجه الإجمال، ولكنه يخص ذكر عقيدة هؤلاء الأئمة، وقد

صدق رحمه الله لأنه ذكر في هذه العقيدة جملاً من العقائد ليست من عقائد أهل السنة والجماعة، ولكنها عقائد فقهاء الملة الحنفية رحمهم الله.

فالتحاوي رحمه الله ذكر جملاً من كلام وعقيدة هؤلاء الذين ذكرهم وهم فقهاء الملة، وسماههم فقهاء لأن جانب الفقه يغلب عليهم، وقد وافقوا أهل السنة والجماعة في جمل كبيرة من مسائل الاعتقاد، ولكنهم خالفوا أهل السنة في أصل عظيم من أصول أهل السنة، وهي: (مسألة الإيمان)، ولهذا أطلق عليهم العلماء رحمهم الله أنهم مرجئة الفقهاء؛ أي المرجئة من المشهورين بالفقه، فهم مرجئة لأن كلامهم هو عينه كلام المرجئة، فقد أرجئوا العمل عن مسمى الإيمان، وقالوا: إن أهل الإيمان في أصله سواء، فيخرجون العمل عن دائرة الإسلام.

فالتحاوي رحمه الله مجمل عقيدته قد بناها على عقيدة أهل السنة والجماعة، ولكنه ذكر جملاً من المذاهب التي انفرد بها فقهاء الملة عن أهل السنة والجماعة.

قوله: (أبي حنيفة).

وهذا تفصيل بعد إجمال، لأنه قال على مذهب فقهاء الملة، وأراد بعدها أن يبين من فقهاء الملة فذكر منهم الإمام أبا حنيفة وهو:

النعمان بن ثابت بن زوطى الكوفي رحمه الله تعالى، ولد رحمه الله تعالى سنة ثمانين للهجرة بالكوفة في عهد في خلافة عبد الملك بن مروان، وهو إمام المذهب الحنفي على الإطلاق، والحنفية ينتسبون إليه، وقد أدرك جماعة

من أصحاب النبي ﷺ ممن تأخر موته، قال الخطيب رحمه الله: إنه رأى أنس بن مالك، وجمعاً، وقد كان رحمه الله تعالى عالماً عاملاً زاهداً عابداً ورعاً تقياً كثير الخشوع والدعاء والتضرع، وكان معروفاً ومشهوراً بقوة ذكائه وتوقد قريحته، فلا تكاد تعرض عليه بعض المسائل العويصة، والأغلوطات العظيمة إلا ويجد لها حلاً كما هو مشهور عنه في سيرته.

قال عنه ابن المبارك: أبو حنيفة أفتق الناس، وقال الإمام الشافعي عنه: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وقال الإمام الذهبي عنه: الإمام فقيه الملة عالم العراق، غني بالآثار وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فالإمام المنتهى والناس عليه عيال في ذلك. وقد توفي رحمه الله تعالى سنة خمسين ومائة للهجرة، وتلك السنة هي السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

قوله: (وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري).

هو الإمام المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري البجلي، ولد سنة ثلاثة عشرة ومائة من هجرة النبي ﷺ، وأخذ العلم عن إمامه الأعظم أبي حنيفة وغيره، وأخذ العلم عن أبي يوسف جماعة من العلماء على رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، وقد ولاه الرشيد القضاء، وظل عليه إلى أن مات سنة مائة وثلاث وثمانين للهجرة، وهذا هو الإمام الثاني الذين

قصدهم الإمام الطحاوي رحمه الله في قوله (فقهاء الملة).

قوله: (وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني).

هو محمد بن حسن بن فرقد الشيباني، وقد كان الرشيد أيضاً ولاء القضاء، وخرج مع الرشيد يوماً في سفره إلى خراسان، ومات بالري ودفن بها، وقد كان مولده رحمه الله تعالى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة للهجرة، وقد نشأ بالكوفة وأخذ العلم عن الإمام أبي حنيفة ومالك، وأبي يوسف وغيرهم من أهل العلم، وكان له مجلس في الكوفة وهو ابن عشرين سنة.

قال إبراهيم الحربي رحمه الله: قلت للإمام أحمد من أين لك هذه المسائل الدقيقة؟ قال: من كتب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى.

ومن قدر الله أن اليوم الذي مات فيه هو اليوم الذي مات فيه كذلك الكسائي الإمام اللغوي، ومات في نفس المكان بالري وفي نفس اليوم، ولذلك حزن الرشيد عليهما حزناً عظيماً وقال: لقد دفنت بالري الفقه والعربية، يقصد بالفقه الإمام محمد بن الحسن، ويقصد بالعربية الكسائي.

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره، قديم بلا ابتداء).

قول الإمام الطحاوي رحمه الله: (نقول).

هذا تنبيه من الإمام رحمه الله تعالى إلى أن العقيدة لا يجوز الاقتصار فيها على مجرد الاعتقاد الباطني، بل لابد فيها من القول؛ لأن الإيمان مندرج تحته الاعتقاد، والقول، والعمل؛ فالمرجئة وإن أخرجوا العمل إلا أن القول ركن ركين عند مرجئة الفقهاء، فالإيمان عند مرجئة الفقهاء مبني على اعتقاد القلب، وقول اللسان، فلا يكتفي الإنسان بمجرد الاعتقاد الباطن بل لابد أن ينطق بهذا الاعتقاد، وهذا هو معنى قوله: (نقول).

قوله: (في توحيد الله).

هذه إضافة تشريف وتكريم، واعلموا - وفقكم الله - أن لفظ التوحيد ليس بدعاً من القول، ولا مخترعاً من مخترعات شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم كما يقوله كثير من أهل البدع؛ وقد كذبوا؛ بل إن هذا اللفظ له رسوخه ووجوده في كلام رسول الله ﷺ وفي كلام الصحابة.

ففي صحيح الإمام مسلم من حديث جابر رضي الله عنه في سياق حجة رسول الله ﷺ قال: ثم ركب القصواء حتى إذا استوت به على البيداء أهل بالتوحيد " ، فلفظ التوحيد ليس بدعاً من القول، ولا مخترعاً من مخترعات بعض العلماء المتأخرين ، بل هو لفظ تكلم به رسول الله ﷺ، وتكلم به الصحابة، حيث قال الراوي: أهل بالتوحيد - لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك... " الحديث.

وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يعذب ناس من أهل التوحيد في النار حتى يكونوا فيها حمماً فيخرجون ويطرحون على أبواب الجنة، قال: فيرش عليهم أهل الجنة الماء فينبتون كما ينبت الغناء في حمالة السيل، ثم يدخلون الجنة» ، وروى الإمام أبو داود في سننه وصححه الحاكم في مستدركه ووافقه الذهبي وحكم عليه الإمام ابن حجر رحمه الله بأنه حسن، وكذلك حسنه النووي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبعض النسوة: «عليكن بالتسبيح، والتهليل، والتقديس، ولا تغفلن فتنسين التوحيد»، فقولهم: إن هذا اللفظ من الألفاظ المبتدعة التي ابتلانا بها بعض أهل السنة؛ هذا قول ليس بصحيح بل هو من جملة الألفاظ الثابتة في الأحاديث الصحيحة كما بينت لكم طرفاً منها، وكذلك هو ثابت في كلام الصحابة، والسلف الصالح.

وقد قسم أهل العلم رحمهم الله تعالى التوحيد إلى ثلاثة أقسام وبعضهم قسمه إلى قسمين ، وهذا الاختلاف في التقسيم إنما هو خلاف في عبارة، وأما في الحقائق والمضمون فإن المعنى واحد، ونحن نجري على التقسيم، على التقاسيم الثلاثة حتى نأخذ جملاً من القواعد المقررة في كل قسم منها :

القسم الأول: توحيد الربوبية؛ وهو توحيد الله بأفعاله.
والقسم الثاني: توحيد الألوهية ؛ وهو توحيد الله بأفعالنا.

والقسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات؛ وهو أفراد الله جل وعلا بما ثبت له في الكتاب وصحيح السنة من الأسماء والصفات من غير تمثيل ولا تعطيل، ولا تكييف .

أولاً : توحيد الربوبية هو: توحيد الله تعالى بأفعاله كالخلق والملك والتدبير والإحياء والإماتة والرزق وغيرها ، ويندرج تحته جمل من القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة:

القاعدة الأولى: توحيد الربوبية فطري ؛ والمراد بهذه القاعدة أي أن الاعتراف بربوبية الله جل وعلا أنه مركز في الفطرة، فهو من العلوم الفطرية الضرورية التي لا تحتاج إلى تقرير، ولكنها تحتاج إلى تذكير فقط ، يقول الله

جل وعلا: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ

اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] ، ويقول جل شأنه ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي

ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ

شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] .

فنحن قد شهدنا بربوبيته جل وعلا في أوائل الزمن، ونحن في ظهر أبينا آدم؛ فقد استخرجنا الله جل وعلا من ظهر أبينا آدم، ومن ظهور آبائنا ثم أشهدنا على أنفسنا (ألسنت بربكم) فشهدنا جميعاً نحن أهل الموقف بقولنا: نعم.

وقد بعث الله الرسل وأنزل الكتب حتى تذكر الناس بهذا العهد والميثاق، فتوحيد الربوبية أمر قد ركزه الله في فطر

الخلق، فلو أننا تركنا صغيراً ينشأ ولم نلوث فطرته بشيء من المعتقدات الفاسدة لنشأ وهو عارف بوجود الله وبربوبية الله، واستحقاقه جل وعلا للربوبية؛ بل هو أمر أقر به الكبير والصغير، والذكر والأنثى، والإنس والجن، والكافر والمؤمن، فالكل يقرون بأن الله هو ربهم لا رب سواه، وإنما الخلاف حصل في توحيد الألوهية، وأما الربوبية فإنه لا خلاف كما سيأتي في جمل من قواعده إن شاء الله.

فلا يستطيع أحد أن يجتث هذا العلم المتقرر من قلبك أبداً، ولو اجتمع من بأقطار على أن يفسدوا عليك ذلك ما استطاعوا إلا مجرد تلويث الفطرة فقط، وفي ذلك يقول النبي ﷺ كما في صحيح الإمام مسلم من حديث عياض بن حمار قال: **خطب النبي ﷺ فذكر الحديث وفيه: «وقال الله عز وجل: وإني خلقت عبادي حنفاء فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم»؛ (حنفاء): أي مقرون بالتوحيد، يقررون بالربوبية، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة يقول النبي ﷺ: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»**، ولم يقل أو يمسلمانه لأنه مسلم بالأصالة مقر بربوبية الله، وتوحيد الله، فهذا مركز في الفطرة ولا يحتاج إلى تقرير أبداً .

فما نزلت الكتب وما أرسلت الرسل لتأمر الناس بتوحيد الربوبية أبداً، وإنما نزلت لتقرير توحيد الألوهية، وإن ذكرت الرسل توحيد الربوبية فإنما تذكره من باب الاستدلال به على المطلوب الأعظم وهو توحيد الألوهية .

القاعدة الثانية: لا يعرف عن أحد من بني آدم إنكاره باطنًا، فالجميع مقرون به في الباطن من خلق الله جل وعلا من الإنس والجن من إبليس وذريته، ومن آدم وذريته فكلهم مقرون بتوحيد الربوبية باطنًا لأنه أمر فطري ركزه الله جل وعلا في القلوب والفطر، لكن عرف إنكاره ظاهرًا عن فرعون؛ ففرعون إنما أنكره ظاهرًا، ولذلك فضحه الله جل وعلا في باطنه لما قال: ﴿وَجَحَدُوا

بِهَا وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، فهذا جحد ظاهري فقط،

وأما في الباطن فإن نفوسهم مستيقنة بأن ربهم هو الله جل وعلا، ولذلك يقول له موسى - عليه السلام - " لقد علمت " ، أي يا فرعون ، " ، ما أنزل هؤلاء " أي ما أخرج تلك الآيات من اليد والثعبان وغيرها إلا رب السموات والأرض بصائر، " وإني لأظنك يا فرعون مثبورًا " ، أي هالكًا على طغيانك، فستهلك وأنت طاغية، وهذه من فحاشة موسى عليه الصلاة والسلام لأنه مات وهو مثبور.

فلم يعرف إنكار توحيد الربوبية باطنًا عن أحد، أما في الظاهر فقد أنكره طائفة منهم فرعون ، ومنهم كذلك الدهرية، - أو الدهرية - المنتسبون للدهر؛ وقد ذكر الله

جل وعلا مقالتهم في قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا

الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] ، فهو

ينسبون الإحياء و الإمامة - وهي من معاني الربوبية
ومقتضياتها - للدهر وهو مجموع الليالي والأيام، فهم
أنكروا توحيد الربوبية في الظاهر.

ومنها كذلك طائفة من الصوفية الذين ينسبون تصريف
أمور العالم إلى الأقطاب والأغوات والأبدال والأولياء
والصالحين؛ فهؤلاء ينسبون تصريف الأمر وتدبير أمور
هذا الكون إلى الأولياء والأغوات والأقطاب والأفلاك
السبعة وغيرها.

ومنهم كذلك الفلاسفة الصابئة الذين يعتقدون أن النجوم
والأفلاك والكواكب هي التي تدبر أمر هذا العالم وليس هو
الله جل وعلا، - وسيأتينا تفاصيل هذه المسائل إن شاء الله
في ثنايا شرح هذه العقيدة بحول الله جل وعلا وقوته-.

ومنهم كذلك من المعاصرين الشيوعية المعاصرة فإنها
تتكبر وجود الله وربوبيته ولكن هذا الإنكار في الظاهر،
ولو فتشت ونقبت عن قلوبهم فإنك تجد أنها مؤمنة بربوبية

الله ووجوده ولكن كما قال الله ﴿فَإِنَّ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا

كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] ، فقلوبهم مقرة لكن أبوا إلا أن

يكفروا .

القاعدة الثالثة: لا يعرف عن أحد من بني آدم أنه اتخذ
إلهين متساويين في جميع الصفات - وهذه القواعد مذكورة
في شرح ابن أبي العز الحنفي لكنها مدرجة على طريقة

قد لا يفهمها الطالب وهي أصول مهمة في توحيد الربوبية حتى يفهم طالب العلم معنى توحيد الربوبية، فتلك المسائل إذا أتقنها الإنسان سيقراً شرح ابن أبي العز بسهولة إن شاء الله - .

فنقول: لا يعرف عن أحد من بني آدم أنه جعل إلهين متكافئين في جميع الصفات، فهذا لا يعرف عن بني آدم حتى الثانوية الذين قالوا: بأن للعالم خالقين، وربين، وإلهين؛ إله النور، وإله الظلمة، فهم لا يجعلون النور بمنزلة الظلمة، ولكنهم اتخذوا إلهين فيجعلون إله الخير وإله النور أفضل وأكمل في تصرفاته وفي ذاته من إله الظلمة، ولذلك إذا أصيبوا بخير حمدوا إله النور، وإذا أصيبوا بشر ذموا إله الظلمة، فلا يعرف عن أحد من بني آدم أنهم يجعلون إلهين متساويين.

فحتى هبل واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى هم يتخذونها آلهة مع الله، ولذلك كانوا يقولون في تلبيتهم كما في صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان المشركون يقولون في تلبيتهم لبيك لا شريك لك، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم لهم: ويلكم قط قط (حسبكم حسبكم)، فيقولون: إلا شريكاً هو لك"، فجعلوا له شريكاً، لكن انظروا التمييز قالوا "تملكه وما ملك"، فليس هناك ثمة تكافؤ بين الإلهين، فقالوا: تملكه وما ملك: أي أنت الذي تملك هذا الشريك وهو لا يملك شيئاً من أمرك، ولذلك هم لا يعبدون اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى

على أنها تخلق وترزق متكافئة مع الله في هذا ، وإنما يعبدونهم ليقربوهم إلى الله زلفى.
فالفطر تأبى أن تساوي شيئاً من المعبودات بالله في جميع الصفات حتى وإن عبدت غيره معه لكنه تجعل هذا المعبود الثاني في مرتبة أدنى وأسفل من مرتبة الله جل وعلا.

القاعدة الرابعة : الإقرار بتوحيد الربوبية لا يكفي للحكم بالدخول في الإسلام.
فإذا أقر الإنسان بأن الله جل وعلا وحده لا شريك له وهو الخالق، وهو الرازق، وهو المدبر، وهو المحي والمميت فقط ولم يشهد بأنه لا إله إلا هو فإن مجرد هذا الإقرار لا يكفي للحكم بأنه مسلم، وقد أجمع علماء أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على تقرير هذا الأصل العظيم في توحيد الربوبية، ولذلك لم يزل النبي ﷺ يقاتل كفار قريش مع أن الله جل وعلا يقول في محكم كتابه: ﴿

وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَسَخَّرِ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ﴿ [العنكبوت: ٦١] ، فهم يؤمنون بأن الله هو الذي

خلق، وهو الذي رزق، وهو الذي يحيى،- وهو الذي يميت، وهو الذي يدبر، بل إنهم ما عبدوا أصنامهم لأنها تخلق وترزق، وإنما عبدوها حتى تقربهم إلى الله زلفى، كما

حكى الله جل وعلا عنهم ﴿ **أُولَئِكَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى**

اللَّهُ زُلْفَىٰ ﴿ [الزمر: ٣] ، فإذا أقر الكافر الأصل بأن الله هو الخالق، وجاء بجميع مقتضيات الربوبية، ولكن أبى لسانه أن يقول لا إله إلا الله فإنه لا يزال على كفره وعلى شركه وعلى عناده وغطرسته، فالله جل وعلا يقول عن المشركين: ﴿ **قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ**

تَعَامُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٤]، ويقول ﴿ **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا**

تَذَكَّرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٥]، ويقول ﴿ **قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ**

السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، ويقول ﴿

سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْقُوتُ ﴾ [المؤمنون: ٨٧]، ويقول

﴿ **قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ**

إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٨] ﴿ **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى**

تَسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٩] ، فهم يقرون بهذا كله ومع

ذلك لا تزال سيوف الحق تجتث رقابهم من على أكتافهم، وهم يقرون بهذا الأمر، ، فمجرد الإقرار بتوحيد الربوبية لا يكفي للحكم بالدخول في الإسلام.

القاعدة الخامسة : الإقرار بتوحيد الربوبية يستلزم الإقرار بتوحيد الألوهية .

يقول أهل السنة رحمهم الله الإقرار بتوحيد الربوبية يستلزم الإقرار بتوحيد الألوهية ؛ بمعنى أنه يجب لزاماً على كل من أقر بأن الله جل وعلا هو الخالق الرازق، والمدبر والمحيي والمميت يجب عليه لزاماً وعقلاً وفطرة على أن يعبده وحده لا شريك وأن يقر بأنه لا إله إلا هو، فأما أن يعترف بأن الله هو مالك الملك وهو المدبر، وهو الخالق لكل شيء ثم يعبد هبل واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى!! إذ فما الذي جعله يعبدها وهي لا تخلق، ولا ترزق!!؟

ولذلك فالله جل وعلا دائماً في القرآن يستدل بربوبيته على ألوهيته، وهذا من أعظم براهين التوحيد على الإطلاق، ولذلك الله جل وعلا يقول: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا

رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] ، فهذا توحيد ألوهية ، ثم قال : ﴿الَّذِي

خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] هذا

ربوبية، ويستدل به سبحانه على ألوهيته ، ثم قال ﴿الَّذِي

جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ ربوبية ، ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ ربوبية

، ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ ،

ألوهية ، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

﴿[البقرة: ٢٢].﴾

فدائمًا تجد هذا في القرآن ، وهذا من أعظم البراهين التي يستدل الله جل وعلا بها على وحدانيته في ألوهيته، ولذا فكفار قريش يصدق عليهم قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا

يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] ، يقول

ابن عباس وجميع من المفسرين رحمهم الله تعالى ورضي عنهم: يعتقدون بأن الله هو الخالق، ويؤمنون بأن الله هو الرازق، ويقرون بأن الله هو المحي والمدير والمميت، ثم إذا جاء وقت العبادة يسجدون للأشجار، ويسجدون للأحجار، والكهوف والمغارات، وغيرها مما يعبد من دون الله جل وعلا، وهذا من أعظم التناقض على الإطلاق. أ.هـ

فأعظم التناقض على الإطلاق أن تقر بهذا التوحيد العظيم ثم بعد ذلك تصرف العبادة لمن لا يخلق، ويقبل قلبك على من لا يرزق، ولا يدبر، ولا يحيي، ولا يميت، ولذلك إذا أراد الله جل وعلا أن يستدل على بطلان ألوهية ما يعبد من دونه دائمًا يسلب عنه صفات الربوبية كما قال الله تعالى حاكياً عن إمام الحنفاء إبراهيم عليه السلام ﴿إِذْ

قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ

شَيْئًا ﴿مريم: ٤٢﴾، وقال ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا

يُضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨].

فمن أعظم الأدلة والبراهين الدالة على وحدانيته في ألوهيته هو وحدانيته في ربوبيته، واتصافه بمقتضيات الربوبية، ومن أعظم البراهين والأدلة الدالة على بطلان عبادة ما سواه هي سلب خصائص الربوبية وسلب مقتضيات الربوبية عنها، فهذا تناقض عظيم. القاعدة السادسة: لا يملك النفع والضرر على الحقيقة إلا الله جل وعلا.

يقول الله جل وعلا: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، وهذا مقتضى عظيم من مقتضيات

ربوبيته - سيأتي الكلام عنه -، ثم قال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا

تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ

أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ

يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، فالله جل وعلا هو

الذي يملك النفع، والضرر؛ فهو الذي يوتي الملك من يشاء،

وينزعه ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء،
ويغني من يشاء، ويفقر من يشاء، ويمرض من يشاء،
ويصح من يشاء، ويعلي من يشاء، ويخفض من يشاء،
وكل هذه من المعاني التي تدخل تحت النفع والضرر، فإنما
الذي يتصرف فيها على الحقيقة هو الله جل وعلا.

وبناءً على ذلك فقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله
على أن : من اعتقد في مخلوق أنه يملك النفع أو الضرر
استقلالاً فقد أشرك في توحيد الربوبية، قولنا (استقلالاً)
أي بدون قضاء الله وبدون قدر الله وبدون مشيئة الله،
وبدون إرادة الله كما يعتقد الصوفية في أقطابهم
وأغوائهم، ومشايخهم من أنهم يعتقدون في أن هذا الميت
له تصرف خفي في الكون، وأنه ينفع، وأنه يضر، وكما
كان يعتقد قوم هود، كما قالوا لهود عليه الصلاة والسلام
لما أمرهم بتوحيد الله، وإفراد الله جل وعلا بالعبادة قالوا:

قَالُوا لَهُ—ود: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَبَكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا

بِسُوءٍ﴾ [هود: ٥٤] ، فهم يعتقدون في آلهتهم أنها تنفع وأنها
تضر .

وأما نحن معاشر المسلمين الذين نسأل الله جل وعلا أن
يثبتنا على هذا الاعتقاد فإننا نعتقد اعتقاد الجازم بأن الذي
يملك الضرر على الحقيقة والاستقلال إنما هو الله جل وعلا.
فإن ضرك غيره فإنما ضرك من باب التسبب –
السببية- فقط، وأما الله هو الذي قدر الضرر، لكن أوصل الله

لك هذا الضر بهذا السبب، أو هذا الطريق، أو هذه الوسيلة، فما وصلتك عن طريقه الضر فإنما هو ضرر تابع وليس ضرراً استقلالياً كما هو إجماع أهل السنة والجماعة.

وكذلك : إذا وصلتك النفع من أحد من المخلوقين فلا تظن أنه هو الذي نفعتك استقلالاً ، وإنما الذي نفعتك استقلالاً هو الله، ولكن يسر الله لك الأسباب التي توصل لك هذا النفع، فلا يملك الضر على الحقيقة إلا الله، ولا يملك النفع على الحقيقة إلا الله.

ولذلك أجمع العلماء رحمهم الله تعالى، أجمع علماء أهل السنة رحمهم الله على بطلان الاعتقاد في التمام الشركية. لماذا؟

لأنها تدخل تضرب هذا الأصل وهذا المعتقد ، لأن من يعلقها إنما يستجلب بها الخير أو يستدفع بها الضر، فإن كان يعتقد أن التميمة هي التي تجلب الخير أو تدفع الضر استقلالاً بذاتها - هذا واقع عند البعض - فإن هذا هو الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية.

وكذلك : يدخل تحت هذا الباب : الطيرة .

فالطيرة يضرب في الإيمان بتوحيد الربوبية ، لأن ما تطيرت به من مسموع أو مرئي أو زمان أو مكان إذا كنت تعتقد أن هو الذي يخلق الضر بذاته، أو يوجد الضر أو النفع استقلالاً بذاته فهذا من الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية.

فنحن معاشر المسلمين من أهل السنة والجماعة يجب علينا أن نعتقد الاعتقاد الجازم، وأن نصدق التصديق القطعي وأن نؤمن الإيمان الذي لا يخرمه شيء من الشك ولا الريب ولا الخلل أن الله جل وعلا هو النافع على الحقيقة، وهو الضار على الحقيقة جل وعلا، فلا يملك الضر ولا النفع على الحقيقة إلا الله عز وجل.

القاعدة السابعة: لا خالق على الحقيقة إلا الله جل وعلا.

وهذا من أصول وقواعد توحيد الربوبية، فلا مالك ولا خالق على الحقيقة إلا الله، لا مالك ولا خالق ولا مدبر على الحقيقة إلا الله، وهذه هي الصفات الثلاثة التي تجمع كل معاني ربوبية الله جل وعلا؛ فمعاني ربوبيته جل وعلا ترجع إلى ثلاث صفات:

أنه المالك على الحقيقة فلا مالك على الحقيقة إلا هو جل وعلا.

وأنه الخالق على الحقيقة فلا خالق على الحقيقة إلا هو جل وعلا.

وأنه المدبر والمتصرف لأمر وأحوال هذا العالم على الحقيقة فلا فاعل لذلك إلا هو جل وعلا.

فلا يستطيع أحد أن يملك شيئاً، ولا أن يخلق شيئاً، ولا أن يدبر ويتصرف في شيء أبداً، يقول الله جل وعلا: ﴿

بِيَدِهِ الْمَلِكُ ﴿[الملك: ١]، ويقول الله جل وعلا: ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ**

﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ، ويقول الله جل وعلا: ﴿

وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ

قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] ، والله جل وعلا ينفي الملكية عن

غيره.

فنعتقد أنه لا مالك على الحقيقة إلا الله يقول الله جل

وعلا: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ

وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]

فإن قلت: أوليس المخلوق يملك؟

فنقول: نعم هو يملك، ولكن ثمة فرق عظيم بين المُلِكِ
المضاف إلى الله جل وعلا، والمُلِكِ المضاف إلى
المخلوق، وذلك في عدة فروق يقررها أهل السنة رحمهم
الله تعالى منها :

أن ملك الله لا أول له؛ فملك الله جل وعلا من صفاته
الذاتية، وحقوقه الذاتية جل وعلا، وأما ملك المخلوق فإن
له أول، فإن السيارة التي تحت يدك كانت ملكاً لغيرك ثم
ذهبت واشتريتها، فملك السيارة ليس ذاتياً في حقك، وإنما
ملك عارض ، له ابتداء، وأما ملك الله للأشياء فإنه المالك
على الحقيقة، بل إنه سيأتينا قول الطحاوي رحمه الله تعالى

أي مما يقرر أن الله جل وعلا متصف بصفات قبل وجود مقتضياتها وآثارها؛ أي أنه الملك قبل وجود ما يملك، وهو الخالق قبل وجود ما يخلق، وهو السميع قبل وجود ما يسمع، وهو البصير قبل وجود ما يبصر الأشياء، وهو العليم قبل وجود ما يعلم من أحوال الخلق، فلم يستجد لله جل وعلا صفة لم تكن قبل ذلك بعد وجود الخلق، وإنما الذي وجد هو آثار هذه الصفة فقط، فهو الرحيم قبل أن يوجد من يرحم، وهو الغفور قبل أن يوجد الذنب الذي يوجب المغفرة، فكل هذه متصف الله جل وعلا بها أولاً وأبداً على تفصيل أهل السنة بين ما هو من صفات الذات، وبين ما هو من صفات الفعل، فليس ثمة مفقودة لله جل وعلا ثم استجدت بعد وجود الخلق، فالله متصف بكل شيء فلم يستجد شيء بعد وجود الخلق، وإنما الذي وجد بعد وجود الخلق إنما هو آثار هذه الصفة فقط.

الفرق الثاني: أن الله ملكه لا نهاية له؛ فهو الذي يملك الأشياء أولاً وأبداً، وأما ملك المخلوق فإن له نهاية إما بانتقال الملك عنه بالبيع، أو بالهبة، أو بالوقف، أو بالموت فإذا مات الإنسان انتقلت ملكيته إلى ورثته، أما الله فلأنه الحي الذي لا يموت فإنه لا يورث جل وعلا بل هو الوارث، فمن أسمائه جل وعلا الوارث جل وعلا سبحانه

وتعالى، يقول الله جل وعلا: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

الفرق الثالث : بين الملكين كذلك أن الله له الملك المطلق؛ فلا يخرج شيء عن كونه ملكاً لله جل وعلا، فالله هو مالك الأشياء كلها، حتى الأشياء التي يملكها المخلوق فالله هو الذي يملكها على الحقيقة، لكنه خول المخلوق في

التصرف فيها، ولذلك يقول الله جل وعلا: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا

جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد:٧] فالمال مال الله، والخير

خير الله، والملك ملك الله، ولكن الله جعلنا مستخلفين فيه. فما من ذرة في هذا العالم علويه وسفاهيه إلا والله مالكها، وهو مدبرها، والمتصرف فيها جل وعلا، لا شريك له في ملكه، كما لا شريك له في خلقه وإلهيته جل وعلا.

وأما ملك المخلوق فهو ملك محدود؛ فالمخلوق ليس له الملك المطلق، وإنما له مطلق الملك فقط، فهو يملك الأشياء التي تحت يده، لكن لا يملك الأشياء التي تحت يد جاره.

فهناك فروق عظيمة بين الملك المضاف إلى الله، والملك المضاف إلى المخلوق، كما نقول في العزة المضافة إلى الله، والعزة المضافة إلى المخلوق، والقدرة المضافة إلى الله والقدرة المضافة إلى المخلوق، وهذا أمر معلوم.

فالصفة تختلف باختلاف من أضيفت إليه؛ فإذا أضيفت إلى الله صارت لائقة بجلاله، وعظمته جل وعلا، وإذا

أضيفت إلى المخلوق صارت مناسبة لحاله وعجزه وضعفه.

قوله (ولا خالق على الحقيقة إلا الله جل و علا). وهذا متفق عليه بين العلماء رحمهم الله، ومن خالف في ذلك واعتقد أن ثمة خالق لشيء من هذا العالم غير الله جل و علا فإنه كافر خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، إذا قامت عليه الحجة الرسالية التي يكفر من خالفها ، يقول الله جل و علا: ﴿ **اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [الرعد: ١٦]، ويقول الله

جل و علا: ﴿ **هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنَّ تُوَفَّكُونَ** ﴾ [فاطر: ٣]، فالله هو الذي خلق

الخلق جل و علا. فإن قلت: وكيف تقول أن الله منفرد بالخلق، وقد قال الله جل و علا: ﴿ **فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ** ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فأثبت أن هناك خالقين، ولكن الله جل و علا هو أحسنهم، فكيف تقول إن الله منفرد بالخلق؟

نقول: إن الخلق الذي نقول إن الله منفرد به إنما هو الخلق بمعنى الإيجاد من العدم، فهذا لا يستطيع أحد أبداً أن يوجد شيء من العدم، حتى ولو كان جناح بعوضة فلا يستطيع.

لكن الخلق المضاف إلى المخلوقين فإنما هو الخلق بمعنى الجمع والتصوير والتأليف فقط، ولذلك تبارك الله أحسن الخالقين أي أحسن المصورين، فالمخلوق له تصوير، فالذين يصنعون السيارة ما أوجدوها من العدم وإنما ركبوا الحديد بعضه على بعض، ولكنهم لم يوجدوا الحديد استقلالاً وابتداءً.

فالمخلوق لديه القدرة في التصوير، فيستطيع أن يصيغ الذهب بعد استخراجه من الأرض إلى حلي إذن، ويصوره لكنه لم يوجده، فالتصوير يدخل في معنى الخلق، لأن الخلق عندنا في اللغة العربية له ثلاث معاني؛ المعنى الأول: بمعنى التقدير كما قال الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم
لا يفري

فهو يمدح ملكاً من الملوك - والأحق بها الله جل وعلا - يقول له: أنت أيها الملك إذا خلقت شيئاً فإنك تفريه أي تمضيه، وقوله (خلقت) أي إذا قدرت وأردت شيئاً فإنك تمضيه، فالخلق هنا جاء بمعنى التقدير.

والمعنى الثاني: الخلق بمعنى التصوير ومنه قول الله

جل وعلا، ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١]

كما قال الله جل وعلا: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ

رَبِّكَ﴾ [الانفطار: ٨]، فهذا بمعنى التصوير.

وأما الخلق الثالث: فهو الخلق بمعنى الإيجاد من العدم والإينشاء من لا شيء، وهذا المعنى الثالث لا يستطيعه أحد إلا الله جل وعلا.

وأما المعنى الأول يستطيعه الإنسان لكن ليس بلازم أن يفري ما قدر، فكم من الأشياء التي نقدرها، ونخطط لها ومع ذلك لا تنفذ، أما الله فإنه إذا قضى شيئاً فإنه لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه، فلا بد واقع ما له من دافع، فالمخلوق له تقدير على حسب قدرته وعلمه وفهمه لكنه لا يستطيع أن يفري تقديره أو أن يوجده.

وأما الله فإنه إذا قضى شيئاً وقدره فإنه لا بد وأن يوجد بقضائه جل وعلا، لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه سبحانه وتعالى.

وأما التصوير فإن المخلوق يستطيع أن يصور الشيء فيستطيع أن يأتي بالزجاج مثلاً، هم يستخرجون مادة الزجاج من الرمل، ويستخرجون مادة الورق من الخشب فهذا وإن سميناه خلقاً، لكنه الخلق بمعنى التصوير.

فلا خالق بمعنى لا موجد من عدم ولا من لا شيء إلا الله جل وعلا.

والأمر الثالث: من معاني الربوبية في هذه القاعدة: التدبير والتصريف؛ فعلى أن نعتقد أنه لا مدبر لهذا العالم في أحواله كلها من إيجاد وعدم، وخلق وحياة وموت، وغنى وفقير، وصحة ومرض إلا الله جل وعلا على الحقيقة، حتى وإن رأينا أسباباً فإنما هي أسباب ليس موجبات، فالله خالق بلا حاجة، فسبحانه لو أراد الشيء

فإنه لا يحتاج أن يجمع آلات ليخلق ، وإنما يقول للشيء كن فيكون ، فهو يخلق بلا حاجة ؛ فسبحانه يخلق الأشياء وهو غير محتاج لها في الحقيقة، بل إن خلقه هم المفتقرون والمحتاجون إليه – كما سيأتينا تفصيل ذلك في كلام الطحاوي رحمه الله جل وعلا – ولذلك نفى الله التدبير

والتصريف عن غيره فقال جل وعلا: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ

زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا

فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِّنْ

ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢] ، و (الظهير) هو المعين والمساعد ،

وقال ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ [سبأ: ٢٣] ،

ويقول الله جل وعلا: ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي

شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩] ، يقول السلف رحمهم الله: (كل يوم

هو في شأن) أي يغني هذا، ويفقر هذا، يوجد هذا ويعدم هذا، يعلي هذا ويخفض هذا، ويحيي هذا ويميت هذا، ويمرض هذا ويصح هذا، ويرفع هذا ويقدر أن يكسب في تجارته وأن هذا يخسر في تجارته، وهذا دليل على التقدير اليومي، فكل الأشياء جارية بإرادته جل وعلا ومشيبته.

فكل معاني الربوبية ترجع إلى هذه الصفات الثلاث :

الإحياء والإماتة والهيمنة والنفع والضرر وغيرها ، فلا مالك ولا مالك على الحقيقة إلا الله، ولا خالق على الحقيقة إلا الله، ولا مدبر ولا متصرف في هذا العالم علويه وسفليه إلا الله جل وعلا.

القاعدة الثامنة : الإقرار بتوحيد الربوبية لا يعصم الدم، ولا ينجي من الخلود في النار.

وهذه القاعدة من قرارات أهل السنة وأصولهم في توحيد الربوبية: فالإقرار بتوحيد الربوبية لا يعصم الدم، ولا ينجي من الخلود في النار، فإن إقرار الإنسان بتوحيد الربوبية لوحده فقط لا يعصم دمه ولا ماله.

فالتوحيد الذي يعصم الدم والمال هو التوحيد الأفخم والمطلوب الأعظم وهو توحيد الألوهية ولذلك يقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»، فليس المقصود أن لا رب ، ولا خالق، ولا مدبر، ولا متصرف إلا الله ، لأن هذا مركز في الفطرة كما قررنا في القواعد السابقة، لكن المقصود أنه لا يعبد بالحق في هذا الكون إلا الله جل وعلا قال : « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»، وفي صحيح الإمام مسلم أن النبي ﷺ قال: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه»، فلا عصمة للدم والمال بمجرد الإقرار بتوحيد الربوبية إذا لم يقرنه الإنسان بتوحيد آخر وهو توحيد الألوهية .

وإذا مات الإنسان على مجرد الإقرار بتوحيد الربوبية فقط فإنه خالد في النار مخلدًا فيها أبدًا، فمجرد إقراره بتوحيد الربوبية لا يكفيه إذا مات ولا ينجيه من الخلود في النار ، ويكون قد خالدا مخلدا في النار أبد الأباد ودهر الدهارير مع إخوانه الكفرة .

وسياتينا في قواعد توحيد الألوهية أن : توحيد الألوهية حزام الأمان من الدخول أو الخلود، حزام من الدخول إذا كان كاملاً، ومن الخلود إذا كان ناقصاً، أما توحيد الربوبية فلا ف كم في النار من شياطين الإنس والجن هم خالدون فيها أبد الأبد، لا يخرجون منها أبدًا ، ومع كونهم قد ماتوا وهم يقرون بأن الله هو الخالق الرازق .

القاعدة التاسعة : من اعتقد في أحد من المخلوقين أن له تصرفاً خفياً في الكون فقد وقع في شرك الربوبية .
هذه القاعدة من تقريرات وأصول وقواعد أهل السنة والجماعة في هذا التوحيد العظيم -الربوبية - ، فمن اعتقد في أحد من المخلوقين أن له تصرفاً خفياً في الكون فقد وقع في شرك الربوبية ، فهناك كثير من الصوفية يعتقدون في الأموات ويدعونهم من دون الله، ويستغيثون بهم من دون الله، ويعتقدون أنهم يجيبون من دعاهم، ويجيبون من استغاث بهم، ويسمعون دعاء من دعاهم، ويلبون رجاء من رجاهم، وكل ذلك ليس عن اعتقاد أنهم أموات، فلو كانوا يعتقدون حقيقة أنهم أموات لما أقبلت قلوبهم على

دعائهم، ولكنهم يعتقدون أنهم أحياء، وأن لهم تصرفاً خفياً في الكون، ولذلك فهؤلاء مشركون بإجماع المسلمين، فهم عباد للقبور، ليس لأنه يذبحون لغير الله فقط، أو أنهم يسجدون فقط لغير الله تعالى، لكن أعظم شيء أخرجهم من الملة والذي جعلهم يفعلون تلك الأفعال الشركية الأخرى هو لأنهم كانوا يعتقدون أن لهؤلاء الأموات تصرفاً خفياً في الكون مع الله جل وعلا، فمن اعتقد أن مع الله خالفاً له تصريف وتدبير في الكون فهذا شرك في الربوبية.

القاعدة العاشرة: كل شرك في الربوبية مفض إلى شرك الألوهية.

فكل من وقع في شرك الربوبية فإنه لابد لزاماً أن يقع في شرك الألوهية .
فهؤلاء لما اعتقدوا أن للأموات تصرفاً خفياً في الكون وقعوا في شرك الربوبية وأتبعوا ذلك بالذبح لغير الله وهذا شرك ألوهية، ودعاء غير الله وهذا شرك ألوهية، والاستغاثة بغير الله، والنذر لغير الله، والطواف بالقبور، والركوع والسجود عندها وكلها من الشرك في الألوهية.
فلما أشركوا في الربوبية وقعوا في شرك الألوهية، فلذلك الشرك في الربوبية مهواة للوقوع في الدرك الأسفل وهو شرك الألوهية.

وكما يعتقد كذلك كثير من طوائف الصوفية في الغائبين وإن كانوا أحياء فتجدهم يقولون تجد أن الولي

الفلاني حي في مصر -مثلاً- وهذا في العراق أو السودان أو غير ذلك ثم يدعونهم ويقولون : يا ولينا اغثنا مدد مدد مدد ، مع كونه يدعوا ميتا ، وهذا قد أشرك بالله، إذ أنه يناديه وهو بعيد عنه وليس ثمة وسيلة حسية توصل صوته إليه مع بعد مكانه إنما لاعتقاده أن لهذا الولي الغائب تصرفاً خفياً في الكون، في سماع دعاء من دعاه ولو كان بعيداً أو في الأفاق، وأنه سوف يغيثهم ويجيبهم ويلبي مطالبهم، ويفرج كرباتهم، ويغيث لهفاتهم، وينفث همومهم، وهذا كله من باب أنهم اعتقدوا في هذا المخلوق أن له تصرفاً خفياً في الكون.

وسمى العلماء هذا التصرف تصرفاً خفياً؛ لأنه ليس له وسائل ظاهرة، فأنت ترى مثلاً أشياء أمامك لها أسباب ظاهرة ، لكن كونك تدعوه وأنت في العراق ثم تريد أن يأتيك ما طلبته منه ، إذا بأي سبب؟ وما السبب؟ فهذا سبب خفي فقد اعتقدت أشياء في قلبك وظننت أن لها تأثيراً، وهذه الطائفة من أعظم ما تلبس عليهم الشياطين في دينهم وعقيدتهم، ولذلك إذا نادوا هذا الولي الفلاني ربما يرى أحدهم هذا الولي قد جاء في الهواء يطير بجناحين ، أو تحمله أمثال الملائكة فيرى طيوراً بيضاء، أو طيوراً سوداء، أو حمراء كما قال ابن تيمية رحمه الله: "ولها أجنحة وتحمل هذا الولي وإنما هم شياطين يتمثلون إليه ويجيبون من دعاهم" يقول: "وقد يأتي أحد هؤلاء إلى القبر فينادي صاحبه فيقول لبيك لبيك، ويسمع صوتاً يصدر له من قبل القبر أو ربما شق القبر عنه وصافحه

الميت أو اعتنقه كما يقولون ويحكون عن قبر الرفاعي:
أن رجلاً جاء له ومدحه ببعض الأبيات، قالوا وخرجت يد
الرفاعي وصافحت صاحب الشعر)؛ فإن صدقت هذه
الرواية – ولا نظنها تصدق- وأنها من خرافاتهم، لكن وإن
صدقت فإنما هم شياطين، والشياطين لها تصرف كبير جداً
في حق هؤلاء الذين خلت قلوبهم من التوحيد الدافع
للشياطين، وخلت قلوبهم من الإيمان الطارد للشياطين فلا
يذكرون الله ولا يقرءون آية الكرسي، ولا يقرءون شيئاً
من كتاب الله جل وعلا، وليست عندهم أذكار، وإنما ما
عندهم إلا الشرك والوثنية والبدعة، فمحالهم صالحة
لعشعة الشياطين فيها فإذلك تغويهم وتضلهم وتتمثل لهم
بصور الأموات لأنه يعتقدون أن في هؤلاء الأموات
تصرفاً خفياً في الكون.

وذلك: مثل شرك الصائبة الذين يعتقدون أن الكواكب
لها تصرفاً خفياً أيضاً؛ فالصائبة قوم إبراهيم كانوا يعبدون
الكواكب والنجوم والأفلاك السبعة المذكورة في قول
الناظم:

زحل شرى مريخه من شمسه ** فتزاهرت
لعطارد الأقمار

فهذه الكواكب السبعة هي التي كانت الصائبة يعبدونها
ويبنون لها الهياكل في الأرض؛ ولذلك لما حاجهم إبراهيم
عليه الصلاة والسلام قال " فنظر نظرة في النجوم " – من
باب التلبيس عليهم وإقامة الحجة عليهم- ولما رأى الشمس
قال: هذا ربي، ولما رأى القمر قال: هذا ربي لأن هؤلاء

يعبدون هذه الكواكب، ويعبدون تلك الأفلاك، فهم يعتقدون أن لهذه المخلوقات السماوية تصرفاً خفياً في الكون وهذا هو حقيقة الشرك .

كذلك: الرافضة مشركون لأنهم يعتقدون أن لآل البيت تصرفاً خفياً في الكون؛ فيعتقدون أنهم الذين يجنون السحاب، وينزلون الأمطار، ويقسمون الأرزاق بين الناس، ولذلك تجدهم يستغيثون بهم، وينادونهم حتى تحت ظل الكعبة فقد سمعت رجلاً وهو يطوف يقول: يا محمد، يا علي، يا حسين.. لأنهم يعتقدون أنهم آلهة مع الله، وأن لهم صفات الربوبية، وأنهم يدبرون، ويتصرفون، وأنهم الواسطة فيما بينهم وبين الله.

فقاعدة الشرك في الربوبية، هذه قاعدة عظيمة جداً لا بد أن نفهمها.

فلا مدبر على الحقيقة لهذا العالم إلا الله، ولا متصرف على الحقيقة في هذا العالم إلا الله، فمن اعتقد أن هذا المخلوق سواءً كان من المخلوقات العلوية كالملائكة والكواكب والسموات أو الأفلاك أو غيرها، أو المخلوقات الأرضية كالأولياء والأنبياء والصالحين والجن والشياطين والأشجار والأحجار وغيرها أن لها تصرفاً مع الله في هذا الكون فقد وقع في الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكيفية – نعوذ بالله من ذلك-؛ فالله هو المدبر وهو المتصرف لأمر وأحوال هذا العالم.

ومن باب إتمام الفائدة: اعلم -رحمنا الله وإياك - أن
الشرك في الربوبية لا يخرج عن قسمين: إما شرك
تعطيل، وإما شرك أنداد.
فأما شرك التعطيل؛ فأمثل له بجمل من الأمثلة، فمن
أمثلته:

شرك فرعون؛ الذي عطل العالم عن ربه جل وعلا؛
فقال ما علمت لكم من إله غيري؛ فهذا شرك تعطيل،
وشرك في الربوبية، يقول الله جل وعلا أنه قال: ﴿وَقَالَ

فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]

﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٧] وقال الله

جل وعلا عنه أنه قال لموسى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ

﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقال الله عنه أيضاً: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا

﴿وَأَسْتَيْقَنَتَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] ، فليس ثمة من

يعرف أنه أنكر توحيد الربوبية باطنًا، فلا يستطيعه أحد
لأنه من العلوم المركوزة في الفطرة؛ لكن هؤلاء الملاعين
ينكرونه فقط في الظاهر.

فكفر فرعون وشركه شرك في الربوبية، ونوع هذا
الشرك شرك التعطيل ، مع أن عند فرعون وقوم فرعون

شرك أنداد لأنهم كانوا يعبدون الشمس ويبنون لها التماثيل والهيكل في الأرض.

ومن شرك التعطيل: شرك الفلاسفة الذين يقولون بقدوم العالم، وأن العالم لا أول ولا نهاية له، ومن اعتقد هذا الاعتقاد فقد أشرك مع الله جل وعلا؛ لأن المنفرد بالأولية المطلقة فلا أول إلا هو إنما هو الله جل وعلا، والمنفرد بالآخرية المطلقة فلا آخر بعده إنما هو الله جل وعلا، فالله هو الأول الذي ليس قبله شيء، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء جل وعلا؛ كما قال الله جل وعلا في صدر سورة

الحديد: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] ، وفسرها النبي ﷺ بقوله في الدعاء المشهور: " اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء" ، فالله جل وعلا هو المنفرد بالأولية.

فهؤلاء القوم من الفلاسفة يعتقدون أن العالم لا أول له، ولا مبتدأ له ولا نهاية لهم؛ فعطلوا الله جل وعلا عن وجوده وأشركوا معه غيره؛ فهذا شرك تعطيل.

يقول العلماء: وإن شرك التعطيل مفض إلى الوقوع في شرك الأنداد؛ لأن العبد مجبول على عبادة شيء، ففرعون مع ادعائه أنه الله وكذلك قومه يدعون أنه الله، إلا أنهم كانوا يعبدون الشمس، فشرك التعطيل مفض إلى

شرك الأنداد، فالفلاسفة لما عطلوا الله جل وعلا عن كمال وجوده اعتقدوا أن الذي يسير أمور هذا العالم هي الأفلاك السبعة المعروفة- ذكرتها قبل قليل - ، أو الكواكب الشمسية السبعة؛ فاعتقدوا أن هؤلاء هم الذين يصرفون أحوال العالم، فهذا شرك تعطيل أفضى بأصحابه إلى شرك الأنداد.

ومن شرك التعطيل أيضاً: ما قاله الجهمية أتباع الجهم بن صفوان الترمذي عليه من الله ما يستحق؛ وهذا الرجل حقيقة قوله في أسماء الله وصفاته أنه لا يوجد للكون إله فنفي وجود الله تعالى بنفيه نسبة الاسم لله تعالى ونفيه الصفات عنه سبحانه وتعالى ، وجعل الله معدوماً - العياد بالله تعالى - فالمعدوم هو ما لا صفات له؛ فالجهمية يعتقدون أن الله لا يصح نسبة اسم له ولا نسبة صفة له، فالله لا أسماء ولا صفات له ، فالله عندهم معطل غير موجود .

وتجد ابن تيمية رحمه الله تعالى إذا جاء يناقش هذه الطائفة لا يناقشهم في قواعد الأسماء والصفات، بل يناقشهم في وجود الله ؛ لأن قولهم مفض إلى إلى عدم وجود الله جل وعلا.

ولذلك يقول السلف رحمهم الله: "إن قول هؤلاء الزنادقة يفضي إلى أنه ليس فوق السماوات ولا العرش رب يعبد ولا إله يصلى له ويسجد، فالله لا شيء عندهم، وذلك لأنهم سلبوا جميع أسمائه، وسلبوا جميع صفاته، ولم يثبتوا له إلا الوجود المطلق بشرط الإطلاق، يقول ابن

تيمية في التدمرية : وهذا شيء يرجع وجوده إلى وجود
في الأذهان يتمتع تحققه في الأعيان .

فالموجود أماننا لابد له من صفة، ومستحيل أن تلقى
شيئا موجودا وليس له صفة، فهذا ماء موجود فله صفة ،
فكل من له صفة فهو موجود .

لكن لو أنني قلت هذا موجود ولا صفة له فهذا تناقض،
إذا كيف يكون موجودا ولا صفة له ؟!!!.

فلذلك هم يقولون: "إن الله موجود لكن انتبه بشرط
الإطلاق، أي موجود مع الاعتقاد بأن لا صفة له ، أي
مطلق عن الصفات، فهم في الحقيقة يعتقدون أن الله
معدوم، وأن لا إله أبداً لهذا الكون، ولذلك شرك هؤلاء
شرك تعطيل هذا العالم عن خالقه، و عن رازقه ومدبره
والمتصرف فيه والمهيمن عليه ومالكه جل وعلا.

ولذلك أجمع أهل السنة والجماعة المتأخرون على تكفير
الجهمية أتباع الجهم بن صفوان الترمذي ، وقد نقل الإمام
ابن القيم رحمه الله تكفيرهم عن خمسمائة عالم؛ يقول في
النونية في بيان تكفيرهم:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في

عشر من العلماء في البلدان

أي خمسمائة عالم كفروا الجهمية لأن حقيقة قولهم تعطيل
الرب جل وعلا عن وجوده؛ فهؤلاء عندهم شرك ولكن
شرك تعطيل، وهو من أفراد الشرك في الربوبية.

هذه بعض أمثلة على نوع الشرك الأول- مع كثرتها -

لكن هذه من أوضاعها.

النوع الثاني: شرك الأنداد وهو أكثرها ، وهو كل من اتخذ مع الله آلهة أخرى يعتقد فيها شيئاً من مقتضيات الربوبية؛ أي يعتقد أن لها تصرفاً مع الله، أو ملكاً مع الله، أو خلقاً مع الله، فكل من اتخذ آلهة مع الله جل وعلا، أو دون الله، يعتقد أن لهذه الآلهة نوعاً من معاني أو مقتضى من مقتضيات الربوبية فإنه مشرك شرك أنداد في الربوبية، وهذا مفض إلى الشرك في الألوهية ، فدائماً الشرك في الربوبية بنوعيه سواء شرك التعطيل أو شرك الأنداد كله يفضي إلى الشرك في الألوهية .
فإن قلت: اضرب لنا مثلاً على شرك الأنداد في الربوبية، أقول:

كل من اتخذ آلهة دون الله يصفها بما لا يصح اتصافها به فهذا شرك، مثل النصارى؛ فالنصارى الذين يزعمون أن عيسى عليه الصلاة والسلام هو الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، هذا شرك أنداد لأنهم يصفون عيسى بما لا يصح اتصاف المخلوق به مطلقاً؛ ولا يجوز اتصافه به، لأن هذه من صفات الله جل وعلا.

وكذلك : أهل وحدة الوجود أتباع ابن عربي صاحب الفصوص الطائي الفاجر الزنديق الذي أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله من المتأخرين على كفره وزندقة صاحب فصوص الحكم -وهي فصوص الكفر والوثنية-؛ يقرر فيها أنه ليس ثمة رب ولا عالم ؛ فيقول الرب هو عين العالم، والعالم هو عين الرب فالشيئان ليسا عينين منفصلتين، وإنما هما عين واحدة ، فقال : ليس ثمة شيء

لا رب ولا خالق أي كلام الخالق هو عين كلام المخلوق، وكلام المخلوق هو عين كلام الخالق، وذات المخلوق هي ذات الخالق، وذات الخالق هي ذات المخلوق، وعين الكون هو عين الله، وعين الله هو عين الكون، فالذاتان ملتصقتان متمازتان التمازج الكامل بحيث دخلت صفات إحداهما في الأخرى فحل بعضهما في بعض على أنه موجود فيه وهذا موجود فيه، ويقول: هذا ماء وهذا خمر فإذا شربوا الماء قالوا لا عليك، وإذا شربت الخمر قالوا لا عليك لأن الماء والخمر وإن اختلفا في الصفات الظاهرية فالكل عين واحدة، ولذلك أجازوا نكاح الأم، ونكاح الأخت لأنها هي الزوجة، فيقول: الزوجة هي عين الأم، والأم هي عين الزوجة- أعوذ بالله من هذا فهذا أكفر المذاهب التي عرفت على الإطلاق- ؛ بل هو أكفر من اليهود والنصارى، لأن اليهود يقولون إن الله حل في عزيز، وعزيز نبي - مع أنه كفر - ، وكذلك النصارى قالوا الله جل وعلا حل في عيسى - وهو كفر - ، ولكن هؤلاء يقولون حال في كل شيء فكل شيء تراه فهو الله، ولذلك يقولون: لا حق للأنبياء أن ينكروا عبادة الأصنام لأنهم إنما عبدوا الله لأن الصنم حال في الله، والله حال في الصنم - نعوذ بالله من ذلك - .

ولذلك لا أستطيع أن أقول إلا كما قال العلماء: "وإن أسنتنا لتنتقل عند حكاية مذاهب هؤلاء" فلا يستطيع الإنسان أن يتجرأ بمجرد حكاية مذهبهم فيستحي الإنسان من الله جل وعلا أن يقولها خوفاً من أن يسخط الله على

القائل - أعوذ بالله ، واستغفر الله - من هذه الأقوال يخاف
التي يقشعها البدن عند مجرد حكايتها فكيف باعتقادها
دينًا؟!!!

فهؤلاء استحلوا المحارم، وتركوا الصلوات، وشربوا
الخمور، ووقعوا في الزنا، والبغي بحجة أنه هذا دين،
يزنون دينًا، ويشربون خمر دينًا، وهؤلاء اتفق علماء
الملة الإسلامية بأنهم كفار، بل يقول أهل السنة:

ومن شك في كفر هؤلاء بعد معرفة حقيقة مذهبهم فإنه
كافر، فهؤلاء هم أتباع ابن عربي الذي يعظمه الصوفية
ويجعلونه تاجًا على رؤوسهم، بل ربما كتبوا على عمائمهم
ابن عربي، أو وضعوه علامة لمذهبهم؛ فيجعلونه من
أولياء الله الصالحين، ويزورون قبره، ويطوفون به، وهو
زنديق كافر ملحد خالغ ربة الإسلام من عنقه بالكلية؛ -
فهؤلاء وقعوا في شرك الأنداد .

وكذلك : الصوفية الذين يعبدون الأولياء من دون الله،
ويعبدون القبور من دون الله ، ويطوفون بها، ويستغيثون
بها.

وكذلك : المجوس الذين يعتقدون أن العالم له له
خالقان؛ خالق النور، أو خالق اسمه النور، وخالق اسمه
الظلمة أعوذ بالله- ونحمد الله تعالى على العقيدة السليمة،
فيا رب لك الحمد - فوالله ما ورتناها من آبائنا ولا من
مفاهيمنا ولا من عاداتنا وتقاليدنا، ولا من مراسيم بلادنا،
ولا من جنسيتنا، ولا من بياضنا وسوادنا، ولا من مناصبنا
وأموالنا، وإنما والله هذه العقيدة فضل من الله ومنة ، فالله

هو الذي اختار لنا هذه العقيدة السليمة، فطوبى لمن لقي الله جل وعلا على هذا الاعتقاد السليم، فلا يعبد إلا الله، ولا يركع إلا لله، ولا يسجد إلا لله، فليس عنده شرك ولا عنده وثنية، حتى وإن ألمّ بشيء من المنكرات والمعاصي فإنه على الأقل تحت المشيئة، وبعض الشر أخف ضرره من بعض، والعقوبة بعضها أخف من بعض، لكن هؤلاء أبعثوا النجعة في عقيدتهم إبعادًا لا مزيد عليه، بل إنهم جاءوا بأشياء ما قالها إبليس، فإبليس يحلف بالله، في القرآن الله جل وعلا نقل عنه أنه قال: ﴿قَالَ

فَبِعَرَّتِكَ﴾ [ص: ٨٢]، وهذا حلف بالصفة متضمن للإيمان بالذات؛ لأن من لا ذات له لا صفة له، فلما حلف بالصفة تضمن حلفه الإيمان بالذات، ثم أيقن أن الله جل وعلا هو المتصرف فقال: ﴿فَأَنْظِرْنِي﴾ [ص: ٧٩]، ولم يقل سوف أنتظر، قال: أنظرني لأن الأمر بيد الله فهو لاء والله تجاوزوا إبليس بمراحل، وصار إبليس أحد جنودهم، وهناك بيت يقول:

وقد كنت امرؤ في جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي فهو لاء أضل مرتبة من الأنعام في أفهامهم، وفي عقولهم، وفي مدركاتهم - نسأل الله السلامة والمعافاة، والله الحمد والمنة على ما هدانا إليه .
وكذلك : شرك الذي حاج إبراهيم في ربه أيضًا من شرك الأنداد .

وكذلك : من ينسب النعمة إلى غير الله استقلالاً، فإذا أنعم الله عليه نعمة قال إنما أوتيته على علم عندي، أو قال أي على علم مني بوجوه المكاسب، كما قال قارون : ﴿ قَالَ

إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ [القصص: ٧٨]

فمن ينسب النعمة إلى غير الله استقلالاً فقد خلع ربة الإسلام من عنقه بالكلية ، فإذا جاءتك نعمة من شخص ثم اعتقدت أنه هو الذي أسداها، وهو الذي خلقها، وأوجدها بذاته، وأنه ليس مجرد سبب فقط في إيصال ما قدره الله لك وأراده لك من النعم فقد اتخذته إله وشريكاً مع الله جل وعلا- وقد شرحنا هذا والله الحمد والمنة في كتاب التوحيد في باب قول الله جل وعلا: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ

تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] .

وكذلك : شرك عباد الشمس، وعباد القمر كله من شرك الأنداد، كله من شرك الأنداد -نعوذ بالله من الشرك أوله وآخره-.

هذه جمل من الكلام على توحيد الربوبية أصولاً وتفصيلاً وتقعيداً وتمثيلاً.

ثانياً توحيد الألوهية

توحيد الألوهية : هو توحيد الله جل وعلا بأفعال العباد الصادرة منهم.

ونبدأ مستعينين بالله تعالى في الكلام على النوع الثاني من أنواع التوحيد : وهو توحيد الألوهية وما قرره أهل السنة فيه من القواعد ، فنقول وبالله تعالى التوفيق ومن استمد العون وحسن التحقيق :

أما توحيد الألوهية فهو توحيد الله جل وعلا بأفعال العباد الصادرة منهم، فأى عبادة تصدر من العباد فيجب عليهم أن يوحّدوا فيها الله جل وعلا، فلا يجوز لهم أن يشركوا مع الله جل وعلا شيئاً في عبادته وهذا التوحيد فيه جمل من الأصول والقواعد التي قررها أهل السنة والجماعة.

فمن الأصول المقررة في هذا النوع من التوحيد أصل يقول :

توحيد الألوهية هو أول دعوة الرسل.

وهو التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، فالرسل لما بعثهم الله جل وعلا إنما بعثهم بتقرير توحيد الألوهية حتى يأمرؤا الناس بعبادة الناس جل وعلا وإفراده بهذا النوع من التوحيد، فالله جل وعلا لم يبعث الرسل حتى يقرروا في قلوب الناس أن الله هو الخالق الرازق المحي المميت ، وإن ذكر الرسل شيئاً من ذلك فإنما يذكرونه من باب الاستدلال به على المطلوب الأفخم والمقصود الأعظم وهو توحيد الألوهية ، ولذلك يقول الله

جل و علا: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾ ما وظيفة

هؤلاء الرسل؟ ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾

[النحل: ٣٦]، وهو توحيد الألوهية ، ويقول الله جل و علا

مبينًا زبدة دعوة الرسل جميعًا ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ

رَسُولٍ إِلَّا نُوْحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]،

وأول ما افتتح نوح - عليه الصلاة والسلام - دعوة قومه

به أن قال لهم: ﴿ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ

غَيْرُهُ ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، وكذلك قالها هود لقومه ﴿ اعْبُدُوا

اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٦٥] وكذلك قالها صالح

لقومه وشعيب لقومه وكل نبي يأتي قومه فإن أول ما

يطرق أسماعهم من الدعوة هو الأمر ب توحيد الألوهية

فهذا هو المطلوب الأعظم الذي من أجله أنزل الله الكتب

وأرسل الله الرسل ، وكذلك نبينا ﷺ أول ما أتى قومه كان

يدعوهم إلى تحقيق لا إله إلا الله والقيام بمقتضياتها، قال

الله جل و علا: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ *

وَيَقُولُونَ إِنَّا لَتَارِكُوا الْهَيْتَنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ﴾ [الصافات: ٣٥]،

[٣٦]، وقد مضى على ذلك أهل السنة والجماعة باتفاقهم .
فإن قيل : وهل خالف في هذا أحد؟
فأقول نعم قد خالف فيه أهل البدع، فإن أهل البدع من
الأشاعرة والجهمية وغيرهم من المرجئة وغيرهم من
أصناف أهل البدع يزعمون أن التوحيد الأعظم والمطلوب
الأفخم الذي أرسل الله به الرسل وأنزل به الكتب هو توحيد
الربوبية وهذا خطأ عظيم، ولذلك يفسرون كلمة التوحيد
بشيء من مقتضيات توحيد الربوبية وهذا من أكبر الغلط
الذي يقع فيه أهل البدع فيقولون في قول (لا إله إلا الله)
أي لا خالق إلا الله و لا قادر على الاختراع إلا الله ، أو لا
رازق إلا الله ، أو لا مالك إلا الله ، أو لا محي ولا مميت
إلا الله ، أو لا موجود إلا الله فكل هذه التفسيرات وإن كانت
صحيحة في معناها إلا أنها باطلة باعتبار كونها تفسيرًا
لكلمة التوحيد، وسيأتينا إن شاء الله تفسير كلمة التوحيد
وبيان معانيها ومقتضياتها ونواقضها فيما يستقبل من كلام
الشيخ رحمه الله تعالى، فهو لاء أخطأوا في هذا الأمر
وحولوا التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب
إلى توحيد الربوبية وهذا خطأ ، فالله جل وعلا لم يبعث
الرسول حتى يقرروا ذلك ، ونحن قررنا في قواعد توحيد
الربوبية سابقًا أن المشركين كانوا يقرون بتوحيد الربوبية
في الجملة.
فالحق الحقيق بالقبول والذي ندين الله جل وعلا به أن
أعظم مطلوب من الله جل وعلا على عباده هو توحيد
الألوهية ، وهو أعظم حق أحقه الله جل وعلا على عباده ؛

ففي الصحيحين من حديث معاذ رضي الله عنه قال كنت رديف رسول الله ﷺ فقال: «يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد، وما حق العباد على الله؟» فقلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً....» الحديث فهذا أعظم حق لله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً.

الأصل الثاني: أن توحيد الألوهية هو التوحيد الذي حصلت فيه الخصومة بين الأنبياء وأممها.

فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام لما أمروا أممهم ب توحيد الألوهية حصلت فيه الخصومة ، فما حصلت الخصومة في أن الله هو الخالق الرازق وإنما حصلت الخصومة بين الأنبياء والأمم في أن الله هو المستحق للعبادة دون ما سواه، ولذلك يقول الله جل وعلا عنهم: ﴿

إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ * وَيَقُولُونَ إِنَّا لَتَارِكُوا

ءِ الْهَتَنِ الشَّاعِرِ مَجْنُونٍ ﴿ [الصافات: ٣٥ ، ٣٦] ، وإذا أمروا بلا

إله إلا الله قالوا: ﴿ أَجْعَلُ الْأَلْهَةَ إِلَّا هَا وَحِدًا ﴾ [ص: ٥] ،

وقالت الأمم لأنبيائها ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ﴾ ﴿

[المؤمنون: ٢٤] ، فما سمعوا بأن آبائهم يفردون الله جل وعلا ب توحيد الألوهية ، فأخطأ من زعم أن الخصومة بين الأنبياء والأمم إنما وقعت في توحيد الربوبية وهذا

خطأ فادح عظيم، بل الذي ندين الله جل وعلا به أن الخصومة حصلت في هذا النوع من التوحيد-توحيد الألوهية - .

الأصل الثالث : توحيد الألوهية هو أول واجب وآخر ما يخرج به العبد من الدنيا.

أجمع أهل السنة على أن العبد لا يدخل في مسمى الإسلام إلا إذا أقر بهذا التوحيد وشهد أن لا إله إلا الله، يقول النبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويسيروا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»، وكان أول واجب يوجبه النبي ﷺ على من أراد أن يسلم أن يأمره بالنطق بالشهادتين فيشهد أن لا إله إلا الله وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة .

فإن قلت وهل خالف في هذا أحد؟

فأقول: نعم، خالف في ذلك عامة أهل البدع فإنهم يجعلون أول واجب على العبيد هو القصد إلى النظر أو الشك أو التفكير والتأمل ، وهذه ليست بواجبات باعتبار القصد الأول فأول ما يجب على العبد تجاه ربه أن ينطق بأن لا إله إلا الله، فهذه المذاهب باطلة مخالفة لإجماع السلف ومناقضة ومصادمة للأدلة المتقررة كتاباً وسنة.

أيضاً : قرر أهل السنة أيضاً أن توحيد الألوهية هو آخر ما يخرج به العبد من الدنيا ولذلك أمرنا النبي ﷺ أن نلقن

موتانا لا إله إلا الله حتى يكون التوحيد هو أول واجب وآخر ما يخرج به العبد من الدنيا، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لِقِنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، وقد شهدت الأدلة أن من مات على هذا التوحيد فإنه من أهل الجنة ابتداءً أو انتقالاً، فقد يتفضل الله عليه بدخول الجنة ابتداءً، أو أنه إن عذب في النار بسبب ذنوبه وكبائره فإنه سيخرج منها إلى الجنة انتقالاً.

الأصل الرابع: توحيد الألوهية حرز من الدخول في النار ابتداءً أو الخلود فيها.

وهذا باتفاق أهل السنة والجماعة فإن القاعدة المتقررة عندهم رحمهم الله تعالى أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام ممن يقول لا إله إلا الله حتى وإن عذبه الله جل وعلا في النار ما عذبه من الأزمنة والأحقاب إلا أن منتهاه أنه سيخرج من النار يوماً من الأيام وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه، ففي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ مِنَ الدُّنْيَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ**» وفي الصحيح من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنَ شَعِيرَةٌ مِنْ خَيْرٍ وَيُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ وَيُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي**

قلبه وزن ذرة من خير» وفي رواية أخرى «أدنى أدنى
أدنى وزن ذرة من خير»، فإذا كان الإنسان معه هذا
التوحيد فإنه لن يخلد في النار بإجماع أهل السنة والجماعة
وإن طالت فترة تعذيبه بسبب كبائره إلا أنه يومًا من الأيام
سيخرج منها إلى الجنة انتقالاتاً.

وإذا كان العبد محققاً لهذا التوحيد وقد صفاه من الشرك
والبدعة والمعصية فإنه سيدخله بفضل الله ورحمته الجنة
ابتداءً ، بل إن العلماء رحمهم الله تعالى يقولون إن من
كانت كلمة التوحيد عنده في قلبه صافية، وكانت مقبولة
من قبل الله جل وعلا فإن كلمة التوحيد لا يقاومها شيء من
سجلات الذنوب والمعاصي، ففي حق بعض الأشخاص
الذين كمل توحيدهم حتى وإن كانوا يقعون في شيء من
الذنوب والمعاصي إلا أن كمال نور التوحيد يقضي على
ذلك، ويستدل العلماء على هذه المسألة بما رواه الإمام
أحمد في مسنده بسند صحيح من حديث عبد الله بن عمرو
بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«يصاح برجل من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة
فينشر له تسعة وتسعين سجلاً كل سجل مد البصر، فيقال
هل تنكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا ربي لا أنكر من هذا
شيئاً، يقول: وهل لك من حسنة؟ فيقول: لا يا ربي، فيقول:
بلى إن لك عندنا حسنة وإنه لا ظلم اليوم عليك فيخرج له
بطاقة فيها لا إله إلا الله ، فيقول هذا العبد: يا ربي وما هذه
البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنه لا ظلم اليوم عليك
فتوضع السجلات في كفة وتوضع البطاقة في كفة فتطيش

السجلات وتثقل البطاقة ولا يثقل مع اسم الله جل وعلا شيء»، فهذه البطاقة هي بطاقة لا إله إلا الله، لكن هذا ليس في حق كل أحد يأتي بلا إله إلا الله وإلا لوقعنا في مذاهب المرجئة ، إنما المقصود أن هذه الكلمة إذا كانت كاملة في قلب العبد مقبولة من قبل الله جل وعلا وأراد الله أن يغفر لهذا العبد ذنوبه وخطاياها فإنه لا يقاوم من حسنة التوحيد شيء من الذنوب والآثام، وهي الحسنة التي لا يبطلها إلا الشرك كما قال العلماء رحمهم الله تعالى.

وعليه فالموحدون سيدخلون الجنة إما ابتداءً وإما انتقالاً، فنهايتهم إلى الجنة إما أن يغفر الله لهم ذنوبهم ويدخلهم الجنة ابتداءً ، وإما أن يعذبهم في النار بقدر ذنوبهم ثم يخرجهم منها إلى الجنة انتقالاً ؛ وهذا يحل لنا الإشكال في فهم قول النبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي ذر رضي الله عنه: **«ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة وإن زنا وإن سرق»** قال أبو ذر وإن زنا وإن سرق يا رسول الله؟ قال: **«وإن زنا وإن سرق»** ثلاث مرات وأبو ذر يسأل رسول الله وإن زنا وإن سرق يا رسول الله؟ قال: **«وإن زنا وإن سرق»** ، فالنبي ﷺ أثبت أن من مات على هذه الكلمة فإنه سيدخل الجنة ولكن لم يميز بين الدخولين أهو دخول ابتدائي أم انتقالي لكنه سيدخل الجنة ، فهل زناه وسرقته تحرمة من دخول الجنة انتقالاً؟ نقول لا، أو ابتداءً؟ نقول لا، إلا إذا غفر الله له ، فمن جاء بالزنا والسرقة وغفرها الله له فسيدخله جنته ابتداءً ، ومن جاء بالزنا والسرقة ولم يغفر الله له فيعذبه

لكن سيدخله الجنة انتقالاتاً فمآله إلى الجنة فصدق كلام رسول الله ﷺ: «أن من مات على لا إله إلا الله فسيدخل الجنة وإن زنا وإن سرق» ؛ وهذا فيه ردُّ على مذاهب الوعيدية من الخوارج والمعتزلة الذين يقولون : من جاء بالكبيرة فإنه يدخل في النار أبد الأباد لا يخرج منها أبداً، وهذا خطأ كبير، فالحق أن يفهم كلام رسول الله على هذا المنطلق، وعلى ذلك الفهم تفهم جميع الأحاديث التي فيها إطلاق دخول الجنة لمن قال لا إله إلا الله مثل : " من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة " ، "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة" ، و "من قال لا إله إلا الله صادقاً من قلبه أو خالصاً من قلبه دخل الجنة " ، و، «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه» وغيرها من الأحاديث التي أطلق النبي عليه الصلاة والسلام فيها دخول الجنة معلقاً لها بلا إله إلا الله فلا بد أن يفهم هذا الدخول على هذا الفهم السني السلفي ، لا على الفهم الجهمي المرجئي، ولا على فهم المعتزلي والخارجي الوعدي وإنما يفهم على فهم أهل السنة على وجهين:

الوجه الأول : أن من مات على لا إله إلا الله فسيدخل الجنة كما قال رسول الله، لكن الحديث أطلق لم يبيّن أنه يدخل ابتداءً أو يدخلها انتقالاتاً لكن مآله يوماً من الأيام إلى الجنة، وهذا أحد أوجه الجمع بين الأحاديث المطلقة والأحاديث المقيدة .

وأما الوجه الثاني : كما قال العلماء فإن الأحاديث في هذه

المسألة وردت مطلقة ومقيدة «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»، «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله دخل الجنة» هذه مطلقة، لكن وردت أحاديث مقيدة ببعض الشروط «من قال لا إله إلا الله صدقاً» إذا اشترط الصدق «دخل الجنة»، «من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه» كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وغيره، «لا يلقي بهما عبد غير شاك فيهما» إذا اشترط اليقين، «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله» اشترط العلم، وقد تقرر في قواعد الأصول أن المطلق يبنى على المقيد فلا حجة للمرجئة بأن يفهموا أن من كانت معه حسنة التوحيد فإن إيمانه كامل لا ينقص وأن مآله إلى الجنة ابتداءً فإن هذا فهم جانبي للحق ولفهم السلف ومجانبي لإجماعهم، والمتقرر أن كل فهم في الأدلة مخالف لفهم السلف فإنه باطل.

الأصل الرابع : العبادة التي خلقنا الله لها سواء كانت من عبادات القلوب أو من عبادات اللسان أو من عبادات الجوارح فيجب علينا أن نوحدها لله جل وعلا بها.

فالعبادة حق صرف محض لله جل وعلا، فلا تصرف لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل ولا لولي صالح وهذه هي القاعدة الأم التي من أجلها خلقنا الله جل وعلا، يقول الله

جل وعلا: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾

[الذاريات: ٥٦]، ولأهميتها فقد أفردتها جمع من أهل العلم بالشرح، - ولي فيها رسالة مختصرة اسمها (القول المفيد

في تحرير وشرح قاعدة التوحيد) ، وأقصد بها هذه القاعدة التي يبني عليها التوحيد كاملاً، فكل التوحيد يبني على هذه القاعدة أن العبادة التي خلقنا الله لها من الصيام والصلاة والحج والصدقة والذبح والنذر والتوكل والرغبة والرغبة والخوف والرجاء وغيرها من الأمور العبادية سواء كانت من عبادات القلوب أو من عبادات اللسان أو من عبادات الجوارح فيجب علينا أن نوحده الله جل وعلا به، فلا تصرف إلا لله جل وعلا، فلا تصرف لملك مقرب ولا لنبي مرسل ولا لولي صالح فضلاً عن غيرهم فالملائكة لا يصلحون أن يكونوا آلهة مع الله ، بل هم عباد مكرمون لا يسبقون الله بالقول وهم بأمر الله جل وعلا يعملون ، لا يعصون الله جل وعلا ما أمرهم ما يفعلون ما يأمرون ، وإذا تكلم الله بالوحي أصابهم الخوف، والصعق والخشي والرعدة الشديدة ، فالملائكة لا تصلح أن تكون رباً ولا تصلح أن تكون آلهة مع الله جل وعلا، وكذلك الأنبياء لا يصلحون أن يكونوا آلهة ولا أرباباً مع الله جل وعلا، بل هم بشر من جملة البشر فهم مأمورون مدبرون مأمورون بعبادة الله جل وعلا وتوحيده، وكذلك الأولياء والصالحون لا يصلحون أن يكونوا أرباباً ولا آلهة مع الله ، وهذا فضلاً عن غيرهم لأن هذا أعظم ما وقع فيه الشرك : الملائكة والأنبياء والأولياء وهم خاصة عباد الله جل وعلا، فإذا بطلت عبادة خاصة عباد الله فمن دونهم من باب أولى، فهذه قاعدة هي مرتكز القواعد التي يبني عليها علماء التوحيد كلامهم في توحيد الألوهية : العبادة حق

صرف محض لله جل وعلا، فلا يجوز ان تصرف لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل ولا لولي صالح، يقول الله جل وعلا: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]

ويقول الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ

اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] ويقول الله جل

وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:

٢١]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

الأصل الخامس : التوحيد مبني على النفي والإثبات التوحيد.

فالتوحيد مبني على الجمع بين النفي والإثبات، وهذا هو حقيقة التوحيد فالتوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب ليس مبنيًا على الإثبات فقط لا، وليس مبنيًا على النفي فقط، بل هو مبني على ركني النفي والإثبات بإجماع أهل السنة والجماعة، فكلمة التوحيد بنيت على هذين الركنين فقوله "لا إله" هذا نفي وقوله "إلا الله" هذا إثبات.

فإن قيل : ولماذا يلزم الجمع بين الركنين؟

نقول : وذلك لأن الإثبات وحده لا يمنع المشاركة فإذا قلت الله إله، فإنك أثبت الإلهية لله ولكنك لم تنفها عن غيره فليس هذا بتوحيد؛ لأنك قد تقول الله إله وعزير إله وعيسى إله، فالإثبات لو حده لا يمنع المشاركة، وأما إذا نفيت

الإلهية فهذا تعطيل محض لأنك لو اقتصرنا على النفي فإن هذا تعطيل محض.

لكن حقيقة التوحيد أن تقول لا إله إلا الله ولا خالق إلا الله ولا رازق إلا الله فإذا جمعت بين ركني النفي والإثبات فقد وحدت الله ، فقولك مثلاً زيد شجاع، هذا ليس بتوحيد ، وقولك ما زيد بشجاع، هذا ليس بتوحيد ، لكن التوحيد أن تقول : ما شجاع إلا زيد، فهنا وحدته بالشجاعة ، وكذلك إذا أردت أن توحد الله بالربوبية والإلهية - والله المثل الأعلى - فنقول : لا رب إلا الله، لا إله إلا الله، فالنفي وحده لا يكفي ولا يسمى توحيداً ، والإثبات وحده لا يكفي ولا يسمى توحيداً ، وإنما التوحيد الحق الخالص هو الجمع بين النفي.

وهذه جمل تقدمت من القواعد المقررة في هذا التوحيد الأعظم توحيد الألوهية.

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات

وخلاصة هذا التوحيد أنه يجب علينا جميعاً أن نثبت لله جل وعلا ما أثبتته لنفسه في كتابه من الأسماء والصفات، أو أثبتته له رسوله ﷺ في صحيح سنته من غير تحريف ولا تمثيل ، ومن غير تكيف ولا تعطيل؛ لأن الله جل وعلا ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأن نعتقد الاعتقاد الجازم بأن أسماء الله وصفاته مبنية على التوقيف، فلا يجوز أن نثبت لله شيئاً من الأسماء أو الصفات إلا

وعلى ذلك دليل من الشرع .

الواجب علينا في نصوص الأسماء والصفات ثلاثة أمور.

والواجب علينا في نصوص الأسماء والصفات ثلاثة أمور:

الأمر الأول : أن نؤمن بالاسم أو الصفة التي يتضمنها هذا النص.

الأمر الثاني: أن نعتقد أن الله لا يماثله شيء لا في هذا الاسم ولا في هذه الصفة.

الأمر الثالث: أن نقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الأسماء أو هذه الصفات لأنه لا يعلم كيف الله إلا الله.

فيجب عليك أن تمر على هذه الواجبات الثلاث كلما مر عليك نص من نصوص الصفات أن تثبت الصفة التي يدور حولها النص ، وأن تعتقد أن الله جل وعلا لا يماثله شيء في هذه الصفة ، وأن تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة ؛ وهذه الأصول وغيرها شرحناها فيما مضى فلا داعي من إعادتها في هذا المقام.

قوله رحمه الله : (أن الله واحد لا شريك له) .

اعلم رحمك الله تعالى أن الشرك ينظر إليه أهل السنة بجمل من القواعد والأصول المقررة في هذا الباب، ونذكرها هنا حتى تتجلى لك حقيقة الشرك وتعرف معناه.

القاعدة الأولى : من سوى غير الله بالله فيما هو من خصائصه فقد أشرك.

وهي المرتكز الذي قام عليه شرك الأولين والآخرين ،

فمن سوى غير الله بالله فيما هو من خصائصه فقد وقع في الشرك الأكبر - والعياذ بالله - وهذا دليل على أن الشرك معناه: التنديد ، والتنديد قسمان: تنديد مطلق، ومطلق التنديد .

فأما التنديد المطلق فهو: الذي أي ه أهل العلم بقولهم الشرك الأكبر، وأما مطلق التنديد فهو: الذي يقصدونه بقولهم الشرك الأصغر ، ومن هنا تعرف أن الشرك مبناه على المساواة والتنديد؛ ولذا يقول الله جل وعلا عن أهل

النار لما دخلوها ﴿ فَكَبَّوْا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ * وَجُنُودِ إِبْلِيسَ

أَجْمَعُونَ * قَالُوا هُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ

* إِذْ نُسَوِّبُكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ [الشعراء: ٩٤ - ٩٨] ، ومن

المعلوم أنهم ما سووهم برب العالمين في مسألة الإحياء والإماتة والخلق والرزق لا، وإنما سووهم برب العالمين في مسألة العبادة فصرفوا العبادة لهؤلاء فسووهم برب العالمين في مسألة التعبد، فالشرك مبني على المساواة

والتنديد، يقول الله جل وعلا: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا ﴾

[البقرة: ٢٢] ، فالمساواة والتنديد هي الحفر التي يقع فيها المشركون، فإن كانت مساواة مطلقة وتنديدًا مطلقًا فهو الشرك الأكبر، وإن كانت مطلق المساواة أو مطلق التنديد

فهو الشرك الأصغر ، ومنه تعرف أن العلماء قد قسموا الشرك إلى شركين: إلى شرك أكبر، وإلى شرك أصغر

وقد مضى تفاصيل هذا الكلام في شرح الأرجوزة والله
الحمد والمنة.

**القاعدة الثانية : كل وسيلة تفضي إلى الشرك الأكبر
فشرك أصغر إن وصفها الدليل بأنها شرك.**

ويدخل في ذلك الحلف بغير الله من غير تعظيم، فقد
وصفته الأدلة بأنه شرك أصغر؛ لأنه وسيلة من وسائل
الشرك الأكبر، ويكون شركًا أكبر إذا صاحبه تعظيم
كتعظيم الله جل وعلا.

وكذلك : يدخل في هذا باب الطيرة فإن الطيرة نوع
من أنواع الشرك الأصغر لأنها وسيلة إلى الوقوع في
الشرك الأكبر ، وقد وصفها الدليل بأنها شرك.

وكذلك : من هذا الباب أيضًا التمام، وقد وصف
الشارع التمام بأنها شرك، فالتمام شرك أصغر بالأصالة
لأنها وسيلة من وسائل الشرك الأكبر ، وتكون شركًا أكبر
عند الاعتقاد بأن هذه الأشياء والمعلقات تدفع الشر بذاتها
أو تجلب الخير بذاتها بدون قدر الله جل وعلا.

وكذلك: يدخل في ذلك أيضًا قول "ما شاء الله وشئت"
فهو من الشرك الأصغر لأنه طريق موصل ومفضي إلى
الشرك الأكبر.

وكذلك: يدخل في ذلك أيضًا التعبد لله جل وعلا
بالطواف حول قبور الأولياء والصالحين، فإن الطواف
حول قبورهم يكون شركًا أصغر إذا كان المقصود
بالطواف وجه الله جل وعلا وليس المقصود التعبد
لصاحب القبر ، وأما إذا كان المقصود بالطواف هو التعبد

وتعظيم صاحب القبر فإن هذا شرك أكبر .
ومن هنا تعلم أن الشارع إنما حرم الشرك الأصغر
تحريم وسائل لأنه لما كان وسيلة للشرك الأكبر حرمه الله
جل وعلا، فيدل ذلك على أن تحريم الشرك الأكبر تحريم
مقاصد، وأما تحريم الشرك الأصغر فإنه تحريم وسائل،
ويوصف الشيء بأنه شرك أصغر بشرطين:

الشرط الأول: أن يشهد الدليل بأنه شرك كما تقدم معنا
ذكر طرفا منها كالحلف بغير الله، وقول ما شاء الله وشئت،
والطيرة والتمايم وغيرها من الأمثلة التي وصفها الشارع
بأنها شرك .

الشرط الثاني: أن لا يصل الشرك فيها إلى حد الشرك
الأكبر فهذه شرك أصغر، فكل ذنب وصف في الشرع بأنه
شرك وكان وسيلة إلى الشرك الأكبر فإنه حينئذ يكون
شركاً أصغر.

ومن هنا نعلم أنه ليس كل وسيلة للشرك الأكبر توصف
بأنها شرك أصغر:

فتجسيص القبور وسيلة من وسائل الشرك الأكبر ، لكن
لا يوصف بأنه شرك أصغر ولكن يقال هو حرام، ولم نقل
أنه شرك أصغر لأن الأدلة التي حرمتها ما وصفته بأنه
شرك .

وكذلك : الكتابة على القبور أيضاً هي محرمة ووسيلة من
وسائل الشرك الأكبر لكنها لا تكون شركاً أصغر لأن
الدليل حرمه ولم يصفه بأنه شرك، لكن الحلف بغير الله
شرك أصغر لأن الدليل حرمه ووصفه بأنه شرك، فقاعدة

الشرك الأصغر هي ما توفر فيه أمران، الأمر الأول: وصفه في الأدلة بأنه شرك ، والأمر الثاني: أنه وسيلة للشرك الأكبر فما تحقق فيه ذلك فيكون من باب الشرك الأصغر، وإذا انتفى واحد منهما فلا يعد شركاً أصغر .

القاعدة الثالثة: الشرك الأكبر يحبط الأعمال إن مات صاحبه عليه.

فالشرك الأكبر يحبط الأعمال إن مات صاحبه عليه، ويوجب الخلود في النار إن مات صاحبه عليه، وهذا أصل يبيّن به أهل السنة والجماعة الفرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، ويبينون به الآثار القبيحة والعواقب الوخيمة للشرك الأكبر، فمن مات على شيء من الشرك الأكبر فإنه خالد مخلد في النار أبد الأباد لا يخرج من النار أبداً، وتحبط جميع أعماله كما قال الله جل وعلا: ﴿ وَقَدِمْنَا

إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴿ [الفرقان: ٢٣]،

ولذلك في صحيح الإمام مسلم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: يا رسول الله ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه؟ قال ﷺ: « لا ينفعه إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين»، فالشرك الأكبر يحبط جميع الأعمال بالكلية ويوجب لصاحبه الخلود في النار.

وأما الشرك الأصغر فإنما يحبط العمل الذي وقع فيه فقط ، وأما بقية الأعمال التي لم يقع فيها الشرك الأصغر فإنها

باقية على حالها.

فإن قلت : وهل الشرك الأصغر يخلد صاحبه في النار؟
نقول : لا، باتفاق أهل السنة؛ لأن الشرك الأصغر لا
يوجب خروج العبد من الملة بالكلية فيبقى من جملة
أصحاب الكبائر في الآخرة .

فإن قلت : وهل يدخل الشرك الأصغر في حدود ما يُغفر
يوم القيامة؟

نقول : فيه قولان لأهل السنة والجماعة ، فذهب شيخ
الإسلام وجمع من أهل العلم إلى أنه لا يدخل في حيز

المغفرة لعموم قول الله جل وعلا: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ**

بِهِ ﴾ [النساء: ٤٨] ، ف (إن) وما بعدها من الفعل

المضارع مؤولة بالمصدر فكأنه قال (لا يغفر الإِشراك له
) ، وهذه صيغة من صيغ العموم فيدخل في ذلك كل ما
يسمى شركًا ، والشرك الأصغر قد وصفه الدليل بأنه
شرك والأصل هو بقاء العام على عمومته ولا يخص إلا
بدليل.

ولكن أكثر أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أنه
من جملة الذنوب التي تدخل تحت حيز المغفرة - وهذا هو
الأقرب عندي - كما بيّنته في شرح الأرجوزة المفيدة في
العقيدة - ، والأقرب إن شاء الله من خلاف أهل العلم أن
الشرك الأصغر داخل في حيز المغفرة.

وأما إطلاق الأدلة بأن من أشرك فهو خالد في النار وأنه

من الذنوب التي لا تغفر، فإن أهل السنة يفهمونها أنها
واردة في الشرك الأكبر لا الشرك الأصغر، ولذلك الشرك
الأصغر يدخل في قول الله جل وعلا: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ

لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فيما أن معه أصل الإسلام فإن
ذنوبه أهلة بأن يغفرها الله جل وعلا، وهذا في أصح قولي
أهل العلم رحمهم الله.

**فإن قيل: إذا كان الإنسان مسلماً ثم وقع في شيء من
الشرك - ارتد - فهل يحبط عمله بمجرد الشرك؟**

نقول: فيه خلاف بين أهل العلم رحمهم الله والقول
الصحيح أن المرتد لا يحبط عمله بمجرد وقوعه في
الشرك، وإنما يحبط عمله بأمرين الأمر الأول: بوقوعه
في الشرك، والأمر الثاني: بالموت على الشرك، لقول الله
جل وعلا: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُم مِّنْ دِينِهِ فَمَا يَكُنْ

فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالله اشترط لحبوط العمل

شرطين: الشرط الأول: الردة، قال: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ ،

الشرط الثاني: ﴿فَمَا يَكُنْ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ﴾ ؛ والمتقرر عند

العلماء رحمهم الله تعالى أن الكلام يجب حمله على قيوده
وشروطه التابعة له، فكما أننا لا نجيز تقييد المطلق إلا
ببدليل فكذلك لا نجيز إطلاق المقيد إلا ببديل.

فإن قلت : وكيف تفعل بقول الله جل وعلا: ﴿لَيْنَ أَشْرَكْتَ

لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فلم يشترط الله لحبوط العمل

هنا إلا الشرك؟

فنقول : هذه الآية مطلقة والمتقرر عند العلماء أن المطلق يحمل على المقيد إذا اتفقا في الحكم والسبب ، فأحدى الآيتين مطلقة والأخرى مقيدة والحكم واحد والسبب واحد، فيحمل المطلق على المقيد.

فإن قلت : إذا قررت أن جميع أعمال الكافر حابطة فما الحكم لو أسلم قبل موته؟

نقول : لو لم يرد الدليل بانتفاعه بها لحكمنا بأنها حابطة ، والدليل حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه وهو في الصحيح أنه سأل النبي ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت أموراً كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة وعتاقة وصلة رحم فهل لي فيها أجر؟ قال: «أسلمت على ما سلف من خير» ، فجميع أعمال الكافر إذا وفقه الله وهداه للإسلام فإنها تنتقل من كونها حابطة إلى كونها نافعة بأمر الله جل وعلا، والله هو الحكم ولا معقب لحكمه ولا راد لقضائه وهذا من باب الترغيب في الإسلام، فالله رغب الكافر في الإسلام بأمرين:

الأمر الأول: جعل جميع عباداته وطاعاته السابقة مقبولة نافعة، والأمر الثاني: أسقط عنه جميع العبادات ، فإذا أسلم الإنسان فإنه لا يطالب بقضاء شيء من العبادات وهذا من

فضل الله جل وعلا، كما قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ

كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]،

فجميع ما اكتسبوه من الآثام يغفر وجميع ما فعلوه من الطاعات يكتب لهم، فهذا توفيق وفضل من الله جل وعلا على من أسلم حديثاً.

القاعدة الرابعة: الشرك الأكبر موجب للعداوة والبغضاء المطلقة.

وهذا هو معنى الولاء والبراء، فالواجب علينا أن نتبرأ من الكفار وما يعبدونه من دون الله البراءة المطلقة، يقول

الله جل وعلا: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ

إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا

وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾

[المتحنة: ٤]، فهذا هو الواجب علينا، ويدخل في ذلك عدم موالاتة المشركين وعدم محبتهم وعدم الرضا بشركهم فكل ذلك يدخل في باب الولاء والبراء والعداوة والبغضاء، فيجب علينا أن نتبرأ من المشركين ومعبوداتهم البراءة المطلقة، وأن نعاديهم ونبغضهم ومعبوداتهم العداوة والبغضاء المطلقة.

وأما من معه أصل الإسلام فإننا نتبرأ منه بقدر ما معه من الذنوب والعصيان ونبغضه ونعاديه بقدر ما معه من

المخالفة الشرعية، أما البراءة المطلقة والبغضاء والعداوة المطلقة فإنها في حق من وقع في الشرك الأكبر.

القاعدة الخامسة: أصل الشرك كان بسبب الغلو في الصالحين وتصوير تماثيلهم.

اعلم - رحمة الله وإياك - أن أصل وقوع الشرك في بني آدم كان سببه الغلو في الصالحين وتصوير تماثيلهم، وهذا يبين لنا قاعدة أخرى وأصل آخر، وهو أن الغلو هو بوابة الشرك الكبرى، ولذلك يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - (باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تعبد من دون الله) ، وقد روى الإمام البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس في قول الله جل وعلا: عن قوم نوح: ﴿ وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ

وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣] قال هذه

أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى أوليائهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا وسموها بأسمائهم قال ففعلوا ولم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عُبدت من دون الله .

ولذلك الله جل وعلا لما حرّم التصوير لم يحرمه من باب أنه لا يريد أن يرى الإنسان صورته ويستمتع بالتصوير ، وإنما حرّمه لأن التصوير والشرك مرتضعان ، فمن وقع في التصوير فغالبًا ما تكون مآلاته إلى الوقوع في الشرك لاسيما إذا كانت الصور التي يحرص على تصويرها هي

تصوير المعظمين، سواء تعظيمًا علميًا أو تعظيم ملك ورياسة ودنيا ومناصب، بل إننا في هذه الأزمنة صار كثير من الناس يتهم ولاننا وبراننا لولاية أمرنا بمحبة الصور أو تعليق الصور من عدم تعليق الصور، فصار تعليق هذه الصورة دليل على ولانك ومحبتك لولاية أمرك، - وهذا خطأ كبير - .

فنحن نحب ولاية أمرنا ونطيعهم ونسمع لهم ونقدرهم وننزلهم منازلهم ونحترمهم ، لكن في غير معصية الله جل وعلا ، فإذا كانت الصورة من صور عامة الناس فالأمر فيها أخف مع ما فيها من التحريم ، أما إذا كانت صورة من صور المعظمين سواءً تعظيمًا علميًا أو تعظيم مال ودنيا أو تعظيم جاه ورياسة ومنصب وسلطان فإنه لا جرم أن الأمر يكون في ذلك عظيمًا ، ولذلك عبدت صور هؤلاء الصالحين لأنهم عظموهم علميًا بسبب أنهم كانوا صالحين ، وقد عبدت صور كثير من الملوك فجسمت لها المجسمات ووضعنا في الميادين العامة والناس يمرون عليها وأمر كثير من الناس أن تجعل في الدوائر الحكومية ؛ وكل هذا من الأمر المحرم الذي لا يجيزه الله جل وعلا ولا تجيزه الشريعة، وليست علامة على الولاء والبراء .

وهناك أدلة كثيرة جدًا أكثر من عشرين دليلاً تحرم التصوير، وتصفه مصف الكبائر، ويتوعد الله فيه للمصورين بالوعيد العظيم وأنهم ملعونون على لسان رسول الله ﷺ ، كما في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي حنيفة أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب

البغي ولعن أكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة ولعن المصور والأدلة في ذلك كثيرة ذكرتها في رسالة اسمها: (حكم التصوير الفوتوغرافي) .

فالتصوير كله محرّم لأنه آلة وقوع الشرك وآلة الغلوف في الأولياء والصالحين، وبوابة كبيرة جدًا من أبواب الشرك، فمن عصمه الله من الوقوع في الغلوف في شيء من ذلك فقد عصمه الله جل وعلا من الشرك.

فإن قلت وما العلاقة بين الكفر والشرك؟

نقول : العلاقة بينهما أنهما إن اجتمعا افترقا وإن افترقا اجتمعا، فإذا ذكرت الأدلة الشرك وحده دخل معه الكفر تبعًا في المعنى، وإذا ذكرت الأدلة الكفر وحده دخل معه الشرك تبعًا في المعنى ، وأما إذا قيل كفر وشرك كقولك احذر من الكفر والشرك ؛ فإن الشرك يكون معناه التنديد ، والكفر معناه جحد معلوم من الدين بالضرورة، فيفترق

الشرك عن الكفر إذا افترقا فقول الله جل وعلا: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ**

لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [النساء: ٤٨] ، لم يذكر الكفر هنا ،

ولكنه داخل معه تبعًا فيكون لا يغفر أن يشرك به ولا أن يكفر به.

ومن هنا يتبين أن : الشرك ما كان متضمنًا للتنديد والمساواة ، والكفر ما حصل فيه جحد أو إنكار معلوم من الدين بالضرورة، مثاله :

من ترك الصلاة وجحد وجوبها هذا كافر ولكن لم يقع

في الشرك، لكن يصح أن يوصف بالشرك بالمعنى العام ، لكن إذا قيل لك أهو كافر أم مشرك؟ **فقل** هو كافر لأنه لم يقع في التنديد الآن ، بل هو جحد معلومًا من الدين بالضرورة ، وكذلك من استهزئ بالله أو سب الله أو سب دينه ونبيه أو غير ذلك أو أنكر وجوب الزكاة والحج والصيام وغيرها مما هو معلوم من الدين بالضرورة فهذا كافر بل يقول العلماء إن من أنكر حل الخبز فهو كافر؛ لأن حل الخبز معلوم من الدين بالضرورة والقاعدة في الكفر عندنا تقول : من جحد معلوم من الدين بالضرورة فقد كفر ، فهذه هي أم القواعد في باب فهم الكفر، ويقال بهذا الفرق إذا اجتمعا .

القاعدة السادسة : من اتخذ واسطة بينه وبين الله في العبادة فقد أشرك.

فمن اتخذ واسطة بينه وبين الله في أمور العبادة فقد أشرك فيدعوها من دون الله ، أو يذبح وينذر لها من دون الله، أو يرجوها ، ويستغيث بها ، ويتوكل عليها من دون الله فقد اتخذها آلهة مع الله جل وعلا وهذا متفق عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى.

فهذه جمل من القواعد في باب توحيد الربوبية ، وجمل من القواعد في باب توحيد الألوهية ، وجمل من القواعد في توحيد الأسماء والصفات ، وجمل من القواعد المقررة في باب الشرك والوثنية.

فإن قيل : وكيف يقع الشرك في باب الأسماء والصفات؟

أقول وبالله التوفيق : يقع الشرك فيها بتمثيل الخالق
بالمخلوق أو المخلوق بالخالق، فإذا مثلت الخالق بالمخلوق
أو مثلت المخلوق بالخالق فقد وقعت في الشرك في هذا
الباب، ويقع الشرك فيها أيضاً بالتعطيل، أن تعطل الله جل
وعلا فتجد ما وصف به نفسه أو سمي به نفسه في كتابه،
فبان لك بذلك أن الشرك في توحيد الأسماء والصفات
ينقسم إلى قسمين:

إما شرك أنداد، وإما شرك تعطيل، فأما شرك التعطيل
كشرك الجهمية الذين ينكرون ويجحدون أسماء الله
وصفاته على وجه العموم والتفصيل، فيقولون إن الله لا
يجوز أن يطلق عليه إطلاق حقيقة لا اسم ولا صفة فهو لاء
عندهم شرك تعطيل - والعياذ بالله - في الأسماء
والصفات، ولكل من أهل البدع حظه من هذا الشرك
فمستقل منهم ومستكثر.

وأما شرك الأنداد فتمثيل الخالق بالمخلوق أو
المخلوق بالخالق، فتمثيل المخلوق بالخالق كشرك
النصارى الذين مثلوا عيسى بالله جل وعلا، وكالرافضة
الذين مثلوا آل البيت بالله جل وعلا وجعلوه في مصف
الربوبية وأضفوا عليهم أشياء كثيرة من مقتضيات ربوبية
الله جل وعلا، فهو لاء مثلوا المخلوق بالخالق، وهذا نوع
من الشرك، بل هو أقبح الشرك، **وكتشبيه الخالق بالمخلوق**
وهو ما ذهب إليه الممثلة الذين يقولون إن وجه الله
كوجوهنا، ويد الله كأيدينا، وجميع ما اتصف الله جل وعلا
به مما يتصف به المخلوق فإنه مثله تماماً وهذا من الشرك

والكفر، وقد قال نعيم بن حماد شيخ الإمام البخاري : من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد من وصف الله به نفسه فقد كفر، فبيّن أن نوعي الشرك إما أن يكون بالأنداد تارة وإما أن يكون بالتعطيل تارة، فقوله (من مثل الله بخلقه فقد كفر) هذا شرك الأنداد في باب توحيد الأسماء والصفات، وقوله (ومن جحد من وصف الله به نفسه فقد كفر) أي وقع في شرك التعطيل ، فالشرك في توحيد الأسماء والصفات قد يكون بالأنداد تارة وقد يكون بالتعطيل تارة .
فإن قلت ومن أول من مثل الله بخلقه وقال يد الله كأيدينا، سمع الله كأسماعنا ؟

فأقول : هو رجل خبيث ضال كافر زنديق، اسمه هشام بن الحكم الرافضي ، وهو أول من عُرف بتمثيل الخالق بالمخلوق - نعوذ بالله - ، وله في ذلك أقوال تقشعر منها أبدان أهل الإيمان فلا نذكرها تطهيراً لأسماعكم، فالرافضة في أول أمرهم وبدعتهم ممثلة، ولكن لما اختلط بهم المعتزلة والمرجئة وصار كثير من علماء الرافضة من المرجئة والمعتزلة تحول مذهبهم من قضية التمثيل إلى قضية التعطيل فالرافضة هم الممثلة في أول أمرهم وهم المعطلة في آخر أمرهم ، وهكذا شأن كل من لم يعتصم بالكتاب والسنة فإن من طبيعته أن يكثر التنقل بين المذاهب لأن من لم يبني مذهبه على شيء راسخ فإنه سيتنقل.

قول المصنف رحمه الله تعالى: (ولا شيء مثله) .
قوله (ولا) هذا نفي ، قوله (شيء) هذا نكرة ، فهو نكرة
في سياق النفي ، وقد تقرر عند علماء الأصول رحمهم الله
تعالى أن : النكرة في سياق النفي تعم ، فيدخل في ذلك نفي
مماثلة الله جل وعلا لأي شيء ؛ فالله جل وعلا ليس كمثله
شيء لا في ذاته ، وليس كمثله شيء في أسمائه ، وليس
كمثله شيء في صفاته وليس كمثله شيء في أفعاله جل
وعلا ، وهذا النفي أصل من أصول التوحيد ، فالعبد لا يعبد
إلا من ليس كمثله شيء .

وما وقع الشرك في بني آدم إلا بسبب تمثيل المخلوق
بالخالق ، فلما أضفى على بعض المخلوقين شيء مما
يخص الله جل وعلا وقع المخلوقون في الشرك به سبحانه ،
فمن أهم أصول التوحيد أن تعتقد أن الله الذي تعبده وترجع
إليه وتسجد له ليس كمثله شيء فهو المستحق للعبادة دون
ما سواه جل وعلا .

فتوحيد الألوهية مبني على اعتقادنا بأن الله ليس كمثله
شيء ، وما من طائفة عبدت غير الله جل وعلا إلا وجعلت
هذا المعبود فيه شيء من خصائص الألوهية أو
خصائص الربوبية ، فلما وسعوا دائرة المماثلة وشبهوا
المخلوق بالخالق وقعوا في الشرك ، أما الموحدون فلأنهم
يعتقدون أن الله ليس كمثله شيء أبداً لا في ذاته ولا في
صفاته ولا في أفعاله ولا أسمائه جل وعلا حينئذ توحدت
عبادتهم لهذا الرب الذي ليس كمثله شيء جل وعلا .

وبرهان ما ذكره الشيخ قول الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١] كما في سورة الشورى، ويدل

عليها أيضاً قول الله جل وعلا في سورة الإخلاص ﴿

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وفي قراءة

سبعية (كفوًا أحد) قوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ﴾ هذا نفي، وقوله

﴿أَحَدٌ﴾ هذا نكرة، فليس لله مكافئ لا في ذاته ولا في

أسماءه ولا في صفاته جل وعلا ، ويدل عليها أيضاً قول

الله جل وعلا: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]

والأمثال جمع دخلت عليه الألف واللام الاستغراقية وقد

تقرر في قواعد الأصول أن الألف واللام الداخلة على

الجمع أو المفرد فإنها تكسبه العموم، فيدخل في ذلك النهي

عن ضرب أي شيء من الأمثال لله جل وعلا ، لأن الله

ليس له مماثل من خلقه وليس كمثلته شيء جل وعلا، ويدل

على هذه الجملة أيضاً قول الله جل وعلا ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ

سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، والسمي هو الكفو والنذ والنظير

والمماثل، وهذا سؤال تقرير أي أن الله لا سمي له فالله لا

ند ولا مكافئ ولا مماثل ولا نظير له جل وعلا، لا في

أسماءه ولا صفاته ولا في أفعاله، وكذلك يدل على هذه
الجملة أيضاً قول الله جل وعلا ﴿ **فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا** ﴾
[البقرة: ٢٢] ، فقلوه ﴿ **فَلَا تَجْعَلُوا** ﴾ هذا نفي، وقوله

﴿ **أَنْدَادًا** ﴾ نكرة فهو نكرة في سياق النفي والنكرة في
سياق النفي فتعم ، فليس لله مطلق الأنداد، أبداً ، فلا يجوز
أن نجعل لله أشباه ونظراء وأمثال لا في عبادته ولا في
ربوبيته ولا في أسماءه وصفاته، فالله جعل وعلا ليس
كمثله شيء ولا ند له، ولا نظير ولا سمي ولا كفؤ له جل
وعلا.

وهنا قواعد من قواعد أهل السنة والجماعة حتى يتضح
مدلول هذه الكلام ونعرف المخالفين وسبب الخلاف وسبب
الضلال في هذا الباب، ومن القواعد المقررة عند أهل
السنة والجماعة في باب "ليس كمثله شيء" قاعدة عظيمة
وهي أصل من أصول أهل السنة والجماعة، وقد دندنا
حولها كثيرا :

القاعدة الأولى: الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات .

يقول الناظم :

توافق الأسماء لا يستلزم توافق الصفات
يا من يفهم
ولما نظرنا إلى صفات الله جل وعلا وجدنا أن الله سمي

صفاته بأسماء صفات المخلوقين ؛ فالله له وجه والمخلوق وجه ، والله له عين وللمخلوق عين ، والله له استواء وللمخلوق استواء، فحينئذ لا بد أن نعلم القاعدة التي هي فرقان بين الحق والباطل وهو أن يتقرر في قلبك أيها السني الموحد أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فكم من شيئين اتفقا في اسمهما ولكن اختلفا في صفاتهما، لكن أهل البدع عامة يجعلون الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات ، أما أهل السنة متفقون على أنه لا تلازم بين الاتفاق في الأسماء والاتفاق في الصفات ، فإننا نجد الله جل وعلا في القرآن يسمى نفسه بأسماء يسمى بها عباده وليس المسمى كالمسمى، فسمى نفسه بالعليم وسمى بعض عباده بالعليم "فبشرناه بسلام عليم" وليس العليم كالعليم، وكذلك سمي نفسه بالحليم، وسمى بعض عباده بأنه حليم، "فبشرناه بسلام حليم" وليس الحليم كالحليم.

وكذلك نجد الله جل وعلا في القرآن يصف نفسه المقدسة بصفات يصف بها عباده وليس الموصوف كالموصوف،

قال الله جل وعلا: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ فوصف نفسه بأن له يد ﴿﴾

﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] فوصفهم بالأيدي فالله له يد

وللمخلوق يد ولكن ليست اليد المضافة إلى الله جل وعلا

كاليد المضافة إلى المخلوق، وكذلك وصف نفسه بالقوة ﴿﴾

مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو

الْقُوَّةِ ﴿الذاريات: ٥٧، ٥٨﴾ ووصف بعض عباده بالقوة

كما قال عن قوم بلقيس ﴿نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةٍ﴾ ﴿النمل: ٣٣﴾،

وليست القوة المضافة إلى الله جل وعلا كالقوة المضافة إلى المخلوق، فلكل قوته التي تناسبه وتخصه وتليق بحاله، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، فأى صفة تسمعها وصف الله بها نفسه فإنك إذا رأيت أن المخلوق متصف بنفس الصفة فاعلم أن الصفة المضافة إلى الله تختلف اختلافاً جذرياً عن الصفة المضافة إليك أيها المخلوق، لأن الله ليس كمثله شيء، فوجه الله ليس كوجهنا وإن اتفق في الاسم، وعين الله ليست كأعيننا وإن اتفقت في الأسماء، ويد الله ليست كأيدينا وإن اتفقت في الأسماء، وعلو الله واستوائه ورحمته وغضبه ليست كصفاتنا وإن اتفقت معها في الاسم؛ وهكذا دواليك في جميع صفات الله جل وعلا، فمن آمن بهذه القاعدة واعتقد مدلولها فهو من أهل السنة في باب الأسماء والصفات؛ لأن كثيراً من أهل البدع قد ضل في هذا الباب وذل فهمه وسقطت قدمه في حفرة التعطيل أو التمثيل بسبب عدم الإيمان بمدلول هذه القاعدة وبسبب تأصيل أصول مخالفة لما قرره أهل السنة والجماعة رحمهم الله.

ومما يدل على صحة هذه القاعدة أيضاً: أننا نجد في المحسوسات أشياء قد اتفقت في أسماءها ولكن اختلفت في

صفاتهما مع أنه يجمعها جميعًا اسم الخلق وأنها مخلوقة، فإذا كان المخلوقين فيما بينهم إذا اتفقت أسماء صفاتهم لا يستلزم اتفاق أسماء صفاتهم وكيفياتها ، فكيف الحال في ما بين الخالق الكامل من كل وجه، والمخلوق الضعيف الناقص من كل وجه، لا جرم أنه لا يستلزم من باب أوجب وأولى وأحرى ، فإننا نجد أن الشمس توصف بالإضاءة والشمعة توصف بالإضاءة أيضًا فاتفقت الشمس والشمعة أن كل منهما موصوف بالإضاءة فهل ثمة عاقل في الدنيا يقول بأن الإضاءة المضافة إلى الشمس هي بعينها الإضاءة المضافة إلى الشمعة؟ بالتأكيد : لا، بل لكل إضاءته التي تناسبه وتليق به، مع أن الشمس مخلوقة والشمعة مخلوقة، فكذلك نجد أن الناس يتفقون في أسماء صفاتهم فهذه وجهي ويدي ، وأنت لك وجه ويد فاتفقت أنا وأنت أن كلا منا له وجه ويد ، لكن الوجه المضاف لي يختلف في صفاته عن الوجه المضاف لك ، فلكل وجهه الذي يخصه، وخلق الله عليه ولكل يده التي تخصه وخلقها الله عليها ، وكذلك نجد أن للبعوض جناح وللصقر جناح فاتفق البعوض والصقر أن كلا منهما له جناح ، ولكن ليس ثمة في الدنيا يقول إن جناح الصقر مثل جناح البعوضة للاتفاق في اسم الجناح

فإذا كان الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات والكيفيات في ما بين المخلوقات بعضها ببعض أفيكون ذلك لازمًا فيما بين الخالق الكامل من كل وجه ، والمخلوق الضعيف من كل وجه؟ بالتأكيد لا .

ومما يؤيد صحة هذه القاعدة أيضاً : أن العقلاء -ولا أقول أهل العلم - بل العقلاء من بني آدم متفقون على أن الصفة تختلف باختلاف من أضيفت إليه، فالصفات تختلف كصفات باختلف الإضافات ، فإذا قلنا يد الله أضفنا هذه اليد لله، وإذا قلنا يد المخلوق أضفنا هذه اليد للمخلوق، فهل الإضافات الآن متفقة أم مختلفة؟

نقول : مختلفة، فاليد الأولى أضفناها إلى الله، واليد الثانية أضفناها إلى المخلوق، إذاً لا بد لازماً أن تختلف الصفات لاختلاف الإضافات، فلا يمكن أبداً للعاقل أن يفهم اتفاق الكيفيات مع اختلاف الإضافات، ولذلك نقول هذا حديد لين وهذا إنسان لين، فاللين الأول أضفناه إلى الحديد فيكون مناسب لقوته وقوته وشدته، وهذا اللين الثاني أضفناه إلى المخلوق فيكون مناسباً لحاله ورقته .

فانتبه - يا رعاك الله - فحتى ولو اتفقت الصفات في أسماءها إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً في كفياتها ومجرد الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات وهذا متفق عليه بين العقلاء رحمهم الله تعالى، وهذا ما قرره أهل السنة والجماعة في هذا الباب، فالله له وجه لكن ليس كوجهنا والاتفاق في اسم الوجه لا يستلزم الاتفاق في صفته لله ، والله له يد ولنا يد والاتفاق في اسم اليد لا يستلزم الاتفاق في صفتها وكيفيتها، والله له سمع وبصر، وللمخلوق سمع وبصر، والاتفاق في اسم السمع والبصر بين الخالق والمخلوق لا يستلزم أن يكون سمع الخالق أو بصر الخالق كسمع المخلوق أو بصره ، وهكذا دواليك في

جميع صفات الله جل و علا .
ومن قرر هذا الأصل العظيم سلم من كثير من المعتقدات
الفاصلة الباطلة التي سيأتي بيانها بعد قليل إن شاء الله .
لكن أهل البدع جميعًا عكسوا هذه القاعدة فأملت عليهم
شياطينهم قاعدة خبيثة ملعونة هي التي أوجبت لهم الضلال
العظيم الذي لا حصر له في هذا الباب - باب الأسماء
والصفات - ، فالقاعدة عند أهل البدع تقول : الاتفاق في
الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، والفرق بين قاعدة
أهل السنة وقاعدة أهل البدع هو حرف اللام، ولذلك هذه
اللام إذا وجدت في القاعدة فهي قاعدة رحمانية سنية
سلفية، وإذا حذفت هذه اللام من القاعدة فهي قاعدة كفرية
ضالة شيطانية إبليسية فضع تحت اللام هذه ألف خط ،
ولما نظر أهل البدع إلى هذه القاعدة والأصل الذي قرروه
وهو أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات
وجدوا أن الله سمى صفاته بعين أسماء صفات المخلوقين،
فنتيجة لقاعدتهم قالوا : أن صفات الله كصفاتنا ؛ وهذه نتيجة
هذه القاعدة الملعونة ، وقد رضي بهذه النتيجة طائفة يقال
لهم أهل التمثيل فمثلوا ، وقد وقعوا في التمثيل بسبب هذه
القاعدة الفاسدة .

ولما نظر طائفة أخرى يسمون بأهل التعطيل إلى نتيجة
القاعدة استعظمت قلوبهم تلك النتيجة فقالت لا يمكن أبدًا
أن يكون الله كخالقه- وهذا حسن - لكن هؤلاء الحمقى بقوا
متحيرين كيف يفعلون بالأدلة وكيف يفعلون بالقاعدة
فصاروا دائرين بين تحريف الأدلة أو تصحيح القاعدة،

فأروا أن تصحيح القاعدة أمر عسير ولا تطيقه نفوسهم؛ لأنها قاعدة ورثوها عن علمائهم من الفلاسفة والمتكلمين فأروا أن تحريف الأدلة أيسر وأبسط على النفوس من تغيير هذا الأصل العقلي القاطع لأنهم يرون أن تحريف الأدلة وتأويلها أيسر لأن دلالتها ظنية - هكذا زعموا - ، وأما تحريف القاعدة وتغييرها عن مسارها فهو أمر ممتنع لديهم وقالوا: لأن العقل هو الذي قررها فهي أمر عقلي وأمور العقل قاطعة، فتغير الظني عندهم أيسر من تغيير الأمر القاطع - هكذا قالوا ولبئس ما قالوا - ، وضلوا وتاهوا في هذا الباب ضلالاً وتيهًا عظيمًا أعظم من تيه بني إسرائيل في الأرض بسبب تقرير هذه القاعدة الكفرية الملعونة التي توجب مماثلة الله جل وعلا بخلقه .

فأهل التمثيل لما نظروا إلى النتيجة رضوا بها فمثلوا ، وأهل التعطيل لما نظروا إلى نتيجتها أبوها فقالوا لا بد أن نخرج من هذا الإلزام فنعتل الله جل وعلا عن صفاته - وسيأتي الكلام على مذاهب أهل القبلة في قوله "ليس كمثله شيء" بعد قليل إن شاء الله جل وعلا - .

فالحق الحقيق بالقبول والذي لا يجوز اعتقاد غيره ولا يجوز أن تنطوي قلوب عباد الله من الصالحين والمؤمنين إلا عليه، هو تلك القاعدة العظيمة الرحمانية المحمدية السنية السلفية الشرعية التي تقول : الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات .

القاعدة الثانية: الاتفاق في الاسم الكلي المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والتخصيص والإضافة.

وهذا أصل عظيم وماتع عند أهل السنة والجماعة وهو يبين ملحظاً قد أخطأ فيه أهل البدع وضلوا بسبب هذا الخطأ في هذا الملمح العقدي العظيم ، يقول هذا الأصل وهذه القاعدة: الاتفاق في الاسم الكلي العام المطلق، الاتفاق في الاسم الكلي المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والتخصيص والإضافة .

اعلم رحمك الله تعالى أن ما من شيئين موجدين إلا وبينهما نوع تشابه واتفاق في مسمى الوجود العام ، فإذا قيل هذا الدفتر موجود وصفت الدفتر بالوجود، وهذا القلم موجود وصفت القلم بالوجود ، ولكن هل بين صفاتهما الآن اتفاق؟ نقول : لا، لكن بينهما اتفاق في اسم الوجود الكلي، فهذا موجود وهذا موجود، فلو أنك عطلت وقلت لا يشتركان فيه لعطلت وجود كل واحد منهما ؛ فالدفتر والقلم يتفقان في اسم الوجود الكلي المطلق .

مثال آخر: كتبت ياء ودال (ي ، د) فتقرأ (يد) ، هذا الاسم هل أضيف إلى شيء؟ لا ، إذا هذا هو الاسم الكلي المطلق، فالأسماء المطلقة هي : الأسماء التي تُذكر حقيقتها ولا تضاف إلى شيء، كذلك (وجه) ، هذا اسم مطلق لكن لو قلت (وجه الله) لم يصبح مطلقاً ، بل صار مقيداً .

فكل ذي وجهين يتفقان في الاسم العام وهو الوجه ، وكل موجودين يتفقان في الاسم العام وهو الوجود، وكل ذي سمعين يتفقان في الاسم العام وهو السمع - فبعض

العلماء يسميه بالاسم العام ، والبعض يسميه بالاسم الكلي ، وبعضهم يسميه الاسم المطلق ، وبعضهم يجمعها ويقول الاسم الكلي العام المطلق ، وكلها وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها تصب في شيء واحد وهو أن : الاسم المطلق هو ذلك الاسم الذي تذكر حقيقته فقط ولا يضاف إلى شيء - .

فسمع الله وسمع المخلوق يتفقان في الاسم العام الكلي المطلق، وعلو الله وعلو المخلوق يتفقان في الاسم العام الكلي المطلق ؛ إذاً كيف نقول ليس كمثله شيء ونحن نقول يتفقان في الاسم الكلي؟

فالتمثيل الذي يحاربه أهل السنة ليس هو الاتفاق والمماثلة في الاسم العام لا، فالمماثلة هناك لا ينظر لها أهل السنة إذ ما من موجودين إلا وبينهما نوع تماثل فيما اتفقا فيه، لكن إذا قال أهل السنة : ولا شيء مثله يقصدون به قطع دابر المماثلة بعد التقييد والتخصيص والإضافة، فأهل السنة يحاربون هذا التمثيل بعد الإضافة والتقييد ، لكن لو أنك قطعت اليد عن الإضافة إلى الله وإضافتها إلى المخلوق صارت اسماً كلياً يتفق فيه ويدخل فيه كل من تسمى أو اتصف بهذا الوصف.

فقول أهل السنة الاتفاق بين صفات الخالق والمخلوق في الاسم الكلي العام المطلق لا يستلزم أن ينساق إلى الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص.

فالممثلة من أصولهم التي جعلتهم يقعون في التمثيل - غير الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات - أن لهم أصلاً ثانياً، وهو أنهم رأوا أن بين يدي الله ويد

المخلوق اتفاقا في الاسم الكلي.
وتبين من هذا أن : التمثيل الذي يحاربه أهل السنة ليست هي المماثلة في الاسم الكلي العام المطلق وإنما هي المماثلة في الاسم والصفة بعد الإضافة والتقييد والتخصيص، ولعلي استطعت إن شاء الله أن أوضح القاعدة .

وهنا لفة يسرة في هذا الصدد وهي أن : الاسم المطلق لا وجود له في الأعيان، فمن المستحيل أن تجد وجهها غير مضاف، وذلك لأن الصفة لا بد أن تضاف إلى محل ، فمن المستحيل أن تجد صفة مطلقة، ولذلك إذا قلنا الاسم الكلي إنما نعرضه في الذهن فرضاً ؛ يقول ابن تيمية رحمه الله في بيان حقيقة هذا الاسم الكلي أنه لا وجود له في الأعيان أن : (في الأعيان) أي في الأشياء المحسوسة وإنما يرجع وجوده إلى شيء في الأذهان، فالذهن هو الذي يفرض الصفة بدون موصوف ، لكن إذا أردنا أن نحصلها أو نتلمسها فلا نجد ، فما من شيئين موجودين إلا وبينهما نوع اشتراك واتفاق في الاسم الكلي العام المطلق ، لكن الاتفاق في هذا الاسم الكلي لا يجعله يلزم منه الاتفاق بعد الإضافة والتخصيص والإضافة.

وقد ضرب الشيخ ابن تيمية فحل الإسلام في كتابه العظيم "التدمرية" على توضيح هذين الأصلين مثالين :
المثل الأول :قال نعيم الجنة مع نعيم الدنيا ، فإننا نجد أن الله جل وعلا سمى نعيم الجنة بأسماء تتفق مع أسماء نعيمنا في الدنيا ، فأخبرنا الله جل وعلا أن في الجنة حورًا

-نساء -وفي الدنيا نجد النساء ، وأخبرنا أن في الجنة خمراً
وفي الدنيا خمر، وأخبرنا أن في الجنة لبناً وعسلاً وماءً
ونحن نجد أسماء هذه الأشياء في الدنيا، وأخبرنا أن في
الجنة خياماً وقصوراً وحريراً وغيرها من نعيم الجنة الذي
ذكره الله جل وعلا في القرآن والسنة، لو تأملت في أسماء
نعيم الجنة لوجدتها متفقة مع أسماء نعيم الدنيا، فاتفق نعيم
الجنة ونعيم الدنيا في الاسم، فهل اتفاق الاسمين يستلزم
الاتفاق في الصفات والكيفيات؟

نقول : لا، وهذا مثال واضح جزاه الله عنا وعن
المسلمين خير الجزاء -.

فالجنة فيها لبن وفي الدنيا لبن ولكن بين اللبنيين في
حقيقتهما وصفاتهما وكيفياتهما ما لا حصر له من الفروق
وكذلك الجنة فيها خمر وفي الدنيا خمر ولكن وصف الله

خمر الجنة بأنه لذة للشاربين ووصف خمر الدنيا بقوله ﴿

إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ

وَالْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١] ، ولذلك يقول ابن عباس وغيره

رضي عنهم : ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء ،
وأما الحقائق والكيفيات فإن بينها اختلاف شاسع ؛ يقول الله

جل وعلا ﴿ فَلَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ ﴾ [السجدة: ١٧] أخفيت

كيفياتها وحقائقها ، أما أسماءها فقد أظهرها الله، وأما
الكيفيات والحقائق واللذة والحضور والنعيم العظيم في هذه

الأسماء، فلا نعلم من الجنة إلا الأسماء يقول الله جل وعلا:
﴿أَخْفَى لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]،

وفي الحديث يقول النبي ﷺ: «قال الله تبارك وتعالى:
أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت» فهل عينك
رأت لبن الدنيا؟ نعم، فلو كان لبن الجنة نفس عين لبن
الدنيا فتكون عينك رأت لبن الجنة، لكن الله يقول «ما لا
عين رأت» فالصفات والكيفيات تختلف اختلافاً كبيراً جداً

ومع ذلك فإن نعيم الجنة مخلوق ونعيم الدنيا مخلوق فاتفقا
النعيमान المخلوقان في الأسماء، ولم يلزم من اتفاق
أسماءهما اتفاق صفاتهما، أفيكون ذلك لازماً فيما بين
صفات الله وبين صفات المخلوق !!؟ نقول: لا.

فكيف تجعل إذاً يد الله التي تطوي السموات كيدك التي لا
تستطيع أن تمسك شيئاً مدة طويلة، فاليد التي يطوي الله
السموات بها فيأخذهن بيمينه ثم يهزهن فيقول أنا الملك أنا
الملك ثم يطوي الأرضين فيأخذهن بيده الأخرى، وفي
حديث عمر بن حمزة في صحيح الإمام مسلم بشماله ثم
يهزهن، فيقول أنا الملك أنا الملك أين الجبارون أين
المتكبرون، هل يأتينا أحق يقول إن اليد المضافة إلى الله
كاليد المضافة إلى المخلوق، فتأمل فهذا شيء عظيم،
فالعلم المضاف إلى الله هو العلم الشامل الكامل الذي لا
يخفى عليه شيء فالله لا يخفى على علمه شيء أبداً، لا في
الأرض ولا في السموات، أفيقول المخلوق ذو العلم

المحدود إن العلم المضاف إلى الله كالعلم المضاف إلى المخلوق؟ لا، **وكذلك** : إن أبصارنا لا تستطيع أن تنظر ما وراء الجدار، فبصرنا رؤيته محدودة ، فلو أننا أطفئنا المصابيح في الظلماء ما استطاع بصرك أن يبصر أصابع يديك حتى وإن قربتها، لأبد من مصدر نور، فالله جل وعلا فوق السماء السابعة مع تلك المسافات الشاسعة التي لا يستطيع العقل البشري تقديرها إلا بملايين ملايين السنين الضوئية ومع ذلك يرى النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، ويأتينا بعد ذلك متهوك وأحمق و يقول إن البصر المضاف إلى الله كالبصر المضاف إلى المخلوق، فمن يقول هذا!!؟ - **سبحانك هذا**

بهتان عظيم - فهؤلاء ما قدروا الله حق قدره ﴿ **وَمَا قَدَرُوا**

اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الزُّمَرُ: ٦٧]، كذلك : الإنسان لو جلس أمام

رجلين يتكلمان في وقت واحد لم يستطع قلبه ولا سمعه استجماع ما يقولان، ولذلك أنت تسمع دويًا إذا دخلت في مسجد الجمعة أن تعلم في الجملة أنهم يقرؤون القرآن لكن هل تدري ماذا يقرأ هذا وهذا وهذا؟ لا، لكن الله سبحانه يعلم جل وعلا، فيدعوه أهل عرفة بالملايين في وقت واحد وفي زمان واحد وفي مكان واحد والله يعلم ماذا يريد هذا ويسمع ما يقول هذا، فسمعه لا تختلط عليه الأصوات، يسمع كل واحد ولو في مشارق الأرض ولو تكلم واحد وفي نفس الوقت في مغارب الأرض لعلم ماذا يريد

الرجلان في الوقت الواحد ، ثم يأتي بعد ذلك رجل أحرق
لا عقل له ويقول إن السمع المضاف إلى الله كالسمع
المضاف إلى المخلوق، فمن يقول هذا يا ، والله هذا شيء
عظيم، ﴿سَبَّحْنَاكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، فهذا من

البهتان العظيم – ونعوذ بالله من هذا المذهب -، ونحن
نشهد الله جل وعلا على أن الأمر الذي نعتقده بقلوبنا
وننطقه بأسننتنا وندرسه لطلابنا وغيرهم ونكتبه في
مؤلفاتنا أن :

صفات الله جل وعلا تليق به بجلاله وعظمته، وأن صفاتنا
تناسب حالنا وضعفنا ونقصنا في ذواتنا وأسماءنا ، فنحن
الناقصون فصفاتنا ناقصة، وهو الكامل من كل وجه،
فصفاته هي الكاملة من كل وجه، وهذا هو الذي يجب على
المسلم أن ينطوي قلبه عليه.

وقد كثر الكلام في هذه الآونة الأخيرة في أسماء الله
وصفاته لأن كثيراً من أهل البدع أنشأوا لهم مواقع وقنوات
وأخذوا يبتنون هذه الشبه والشكوك على أسماع المسلمين
لليلة ونهاراً، فإذا لم يُحصن المسلم بمثل هذه الأصول
والقواعد فلربما تنزلق قدمه أو يضل فهمه فيقع في حفرة
من حفر الشبهات فتكون سبباً لفساد دينه وعقيدته.

وأما المثال الثاني الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية قال :
الروح التي بين جنبيك.

فالروح التي بين جنبيك مستحيل أن يصفها أحد في
صعودها وكيفتها و في جريها في الجسد وما حقيقتها ، مع

أنها بين جنبيك تحملها في قيامك وقعودك، ولذلك لما سئل النبي ﷺ عن الروح قال الله له: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾

[الإسراء: ٨٥]، وهنا فائدتان:

الفائدة الأولى: إذا كنت يا ابن آدم تعجز عن بيان كيفية صفات روحك التي بين جنبيك لأنك لم ترها، ولم ترى نظيرها ولم يخبرك أحد عن كيفية صفتها، أفيتجرأ لسانك أن تتكلم عن صفات الله العلي الأعلى جل وعلا وأنت لم تره ولا مثيل له ولم يخبرك الصادق عن كيفية صفته، فروحك التي بين جنبيك لا تستطيع أن تصفها، فكيف يتجرأ لسان بني آدم – والعياذ بالله – على أن يكيّف صفات الله، و يتجرأ على مقام الله جل وعلا ويتكلم في أسماءه وتكيّف صفاته ويقول وجه الله كوجوهنا وسمع الله كأسماعنا تالله ﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكَبِيرِ﴾ [المدثر: ٣٥]،

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، ولكن كما قال الله

جل وعلا وكان الإنسان ﴿إِنَّكَ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ﴾

﴿كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فإذا دخل في مثل هذه المسالك

العقيمة وقرر تلك القواعد الفاسدة حينئذ تصدر من لسانه كلمات في مقام الله لا تليق بالله جل وعلا، فابن آدم هذا إذا فسدت عقيدته ناهيك عن الكلام في الله جل وعلا بما لا يليق بمقامه جل وعلا، فنسأل الله أن يحفظ عقائدنا وأن

يحفظ علمائنا وأن يكفيننا وإياكم شرور الفتن ما ظهر منها وما بطن.

فهذه نعمة عظيمة أننا نشئنا في هذه البلاد، ولم نتعلم عند علماء المعتزلة ولا علماء الأشاعرة، ولم تتقرر تلك الأصول الفاسدة عندنا، فما تعلمنا إلا كتاب التوحيد باب الخوف من الشرك إذ كنا في المرحلة الابتدائي، وندرس العقيدة الواسطية والعقيدة الحموية والمذاهب والفرق منذ نعومة أظفارنا؛ فدرسنا التوحيد على منهج أهل السنة والجماعة، وهذه حسنة عظيمة لتلك البلاد ولولاة تلك البلاد ولعلماء تلك البلاد، ويجب أن تذكر فتشكر ونقول للمحسن أحسنت، **وأما** البلاد الثانية تجد أنهم يتكلمون في ذات الله بما لا يتفق مع الحق سبحانه، فقد تربوا عليها من صغرهم فتربوا على الجوهرية الأشعرية وعلى قول صاحب الجوهرية: وأي وصف أوجب التشبيه أوله أو حرّف تنزيهًا، فمنذ نعومة أظفارهم وهم يشربون من هذه العقائد الفاسدة.

فمن أعظم نعم الله عليك يا ابن آدم الهداية لطريق الحق، فالهداية والاستقامة من أعظم النعم، فلو أنك فقدت عينيك فلا تجب لك النار، أو أنك فقدت سمعك وحركة يديك ورجليك فلا تجب لك النار بل قد تكون سببًا من أسباب رفعتك في الجنة، فإن العبد يبلغ بإعاقته إذا صبر واحتسب أعظم مما لو كان متحركًا ويعمل ويعبد الله، لكن بصبره بلغ أعظم مبالغ ممن هو متحرك ويعمل، لكن فقد نعمة الهداية والاستقامة هذه هي الطامة التي ما بعدها

طامة، فنسأل الله أن يهدينا وأن يزيدها هداية وأن يثبتنا على الهدى وأن يحشرنا في زمرة المهتدين وأن يدخلنا دار أهل الهداية .

والفائدة الثانية في المثال الثاني: أن الله وصف هذه الروح بصفات والنبى عليه الصلاة والسلام وصفها بصفات وهي مخلوقة فوصفها أنها تقبض وأنها تصعد وأنها تهبط ، فالله في القرآن والسنة وصف الروح بعدة صفات ، ولكننا نعلم أن الصعود المضاف إلى الروح ليس كالصعود المضاف إلى بني آدم، فالإنسان ينام فيصعد بروحه في الرؤية إلى المسافات البعيدة في لحظات في ثواني فصعودك أنت يختلف عن الصعود المضاف إلى الروح، وهبوطك أنت يختلف عن الهبوط المضاف إلى الروح، وقبضك للشيء يختلف عن قبض الملائكة للروح، فإذا كانت الروح قد وصفت بصفات نجدها في المخلوقات ومع ذلك لا تماثل صفاتها صفات المخلوقات مع اتفاق الأسماء، أفيكون ذلك لازماً فيما بين الخالق والمخلوق؟ نقول : لا، وهذا مثال واضح وظاهر بفائدتين، فصعود الروح ليس كصعود المخلوق، والمخلوق مخلوق والروح مخلوقة، فمع اتفاق الصعودين في كل منهما، **لكن** لا يستلزم أن يكون صعود هذا كصعود هذا، فصح عندنا هذان الأصلان العظيمان الطيبان .

القاعدة الثالثة: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

وهذه القاعدة في الأصل الثالث في قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

شَيْءٌ ﴿[الشورى: ١١]، وهو قول أهل السنة رحمهم الله

تعالى : الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكل شئيين اختلفا في ذواتهما فلا بد وأن يختلفا في صفاتهما، فالتوأمان لما كانت ذواتهما قريبة من الاتفاق صارت صفاتهما الظاهرية قريبة من بعضهما مع أنه مع التأمل والتدقيق لا بد أن يظهر بينهما نوع فرق ولو يسير ، فالله له ذات والمخلوق له ذات ولا أعلم من بني آدم أحداً قال إن ذات الله جل وعلا كذواتنا ، فالخلاف ليس بالذوات ، لكن الخلاف في الصفات فنقول لهؤلاء إذا كنتم تثبتون وتؤمنون وتعتقدون يا أهل البدع بأن لله ذاتاً لا تماثل ذوات المخلوقين فيجب عليكم لزاماً حتى لا تتناقضوا أن تؤمنوا بأن لله صفات لا تماثل صفات المخلوقين ، فاختلاف الذوات يلزم منه اختلاف الصفات، فأهل البدع متناقضون؛ لأنهم يثبتون أن لله ذاتا ليست كالذوات ثم مع ذلك يقولون إن لله صفات كصفات المخلوقين وكيف يكون هذا؟ فهذا لا يكون أبداً .

فالله تعالى ليس كمثل الله شيء في صفاته، لأنه ليس كمثل شيء في ذاته، فإذا فهم الإنسان هذه الأصول الثلاثة :

أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات،
وأن الاتفاق في الاسم الكلي المطلق العام لا يستلزم الاتفاق

بعد التخصيص والتقييد والإضافة، و أن القول في الصفات فرع عن القول في الذات، فمن ليس كمثله شيء في ذاته لزاماً يكون ليس كمثله شيء في صفاته، يتضح له حينئذ قول الشيخ (ولا شيء مثله) .

القاعدة الرابعة : السلف يثبتون صفات الكمال على وجه التفصيل وينفون صفات النقص على وجه الإجمال.

وهذه ومن جملة الأصول والقواعد التي نبين بها قول الشيخ (ولا شيء مثله) وهو ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى من قولهم "السلف يثبتون صفات الكمال على وجه التفصيل وينفون صفات النقص على وجه الإجمال". أهل السنة والجماعة يثبتون صفات الكمال لله جل وعلا على وجه التفصيل وينفون عن الله جل وعلا صفات النقص على وجه الإجمال ؛ وهذه قاعدة بينها في - شرح الأرجوزة والله الحمد والمنة - .

فقول الشيخ رحمه الله تعالى "ولا شيء مثله" هذا من النفي المجمل وهذه الطريقة التي سار عليها أهل السنة والجماعة هي طريقة القرآن وهي طريقة السنة وهي الطريقة التي قد استقر في الفطرة أنها هي الكمال في حق الله جل وعلا، بل إنها الكمال في حق المخلوق أيضاً ولذلك تجد أن القرآن دائماً يفصل في جانب الإثبات وأما إذا جاء جانب النقص فإنه دائماً يجمل، والأمثلة على ذلك كثيرة وقد ذكرناها فيما مضى، فمثلاً :

لو نظرت إلى آخر سورة الحشر لوجدت فيها تفصيلاً

في الإثبات، وكذلك قول الله جل وعلا ﴿شَاءَ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ﴾

﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿عَلِيمٌ﴾

﴿خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهكذا فتجد دائماً القرآن والسنة في

جانب إثبات صفات الكمال تفصّل ، وأما إذا جاءت صفات
النقص فإنها تجمل، وهذه هي طريقة القرآن والسنة وهي
طريقة الرسل، فإن قلت القرآن ليس فيه إثبات لصفات
الكمال على وجه الإجمال ولا نفي لصفات النقص على
وجه التفصيل؟

نقول : لا، بل هو موجود في القرآن، ولكن قاعدتنا
هذه أغلبية لا كلية، فنحن نجد في القرآن أربعة أشياء :
إثباتاً مفصلاً وإثباتاً مجملاً، ونجد في القرآن نفيًا مفصلاً
ونفيًا مجملاً، لكن غالب ما يمر عليك في القرآن والسنة
إنما هو الإثبات المفصّل والنفي المجمل، لكن قد يمر عليك
بل سيمر عليك أحياناً إثبات مجمل ونفي مفصّل فلا تخلط
بين هذه المصطلحات الأربعة، من الإثبات المفصّل الذي
ذكرته آخر سورة في الحشر بل إن سورة الحشر آخرها

فيه إثبات مجمل أيضاً في قوله جل وعلا: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ﴾

﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٤] فقله ﴿

الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ ﴿لِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فهذا من

الإثبات المجمل، وكقول الله جل و علا ﴿ **وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي**

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٧] والمراد بالمثل الأعلى أي

الوصف الأعلى، فهذا واقع في القرآن ولكنه ليس بكثير،

وكذلك قوله جل و علا ﴿ **وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا**

الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، وكذلك

نجد القرآن يذكر أحيانًا النفي المفصّل مثل قول الله جل

وعلا ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص: ١] ﴿ **اللَّهُ**

الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢] هذا إثبات مفصّل، ثم قال ﴿

لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣] ؛ فهنا نفيان ففصل

في النفي ولم يجمل، وكذلك في آخر سورة الإسراء في

قول الله جل و علا: ﴿ **وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ**

شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا وَكَبِيرَهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء:

١١١] وفي أول سورة الفرقان أيضًا ﴿ **الَّذِي لَهُ مُلْكُ**

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَخَلَقَ

كُلِّ شَيْءٌ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴿﴾ [الفرقان: ٢]، وهذا نجده في القرآن

، وكذلك قول الله جل وعلا ﴿ مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾

[الجن: ٣] فهنا نفيان ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة:

٢٥٥] وهو نفي مفصل ، لكن الأكثر وروداً في القرآن هو النفي المجمل، والأكثر وروداً في القرآن هو الإثبات المفصل .

فطريقة أهل السنة والجماعة أنهم يثبتون صفات الكمال إثباتاً مفصلاً، وينفون عن الله جل وعلا صفات النقص نفيًا مجملًا، فالشيخ رحمه الله في قوله "ولا شيء مثله" اتبع مذهب أهل السنة والجماعة في النفي المجمل ولكنه سيأتينا بعد ذلك بعض أنواع النفي المفصل التي قد لا نوافق عليها الشيخ رحمه الله تعالى في قوله : قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء (. . .) ، فهذه بعض نفي التفصيل الزائد الذي لا ينبغي وليس على طريقة السلف الصالح وسوف نناقش فيها قليلاً ونبيّن وجه الحق والصواب فيها بإذن الله جل وعلا.

بل إن هذا هو المتقرر في فطرة الناس : فلو دخل رجل من الشعراء على ملك من الملوك ثم فصل في صفات كماله لزاد في العطية له ، ولكن لو دخل وقال أنت ملك صالح، ولا عليك خلاف، سيقول الملك فقط هذه جنّت تقطع الفيافي كي تقول لي أنت ملك صالح صفة واحدة فقط، فأنت الآن تريد أن تثبت لي صفات الكمال ولا تذكر

الإضافة واحدة فقط ، لكن لو دخلت عليه وقلت أنت صالح وذو نية صافية وذو شجاعة ماضية وذو همة عظيمة، وذو، وذو...، فلو ذكرت هذه الصفات وفصلت فيها من صلاة العشاء إلى أن تصلي أنت وإياه جماعة الفجر لما مل؛ لأن التفصيل في جانب الإثبات هو الذي قد استقر في الفطرة كماله ، فإذا كان هذا هو الكمال وعين الكمال في عين المخلوق أصلاً فلأن يكون ذلك من الكمال في حق الخالق من باب أولى - وسيأتينا الكلام على القياس في حق الله جل وعلا -؛ فالشاهد أن هذا من الكمال ، لكن لو دخلت عليه وقلت أيها الملك إنك لست بظالم ولا خائن انتبه بدأت الآن تفصل في صفات النقص، إنك لست بزان ولا ظالم ولا خائن ، وأمك ليست زانية ولست بزبال ولا ببقال ولا ... ، فهنا سيوجعك ضرباً، لكن لو دخلت عليه وقلت أنت ملك لا يساويك ملك من ملوك الدنيا وسكت لكن ذلك النفي المجمل أوقع في نفسه وأدخل في مدحه من النفي المفصل ؛ وعلى ذلك صار القرآن والسنة لأن القرآن والسنة جاءت على أساليب العرب بلغات العرب واستعمالات العرب، فمن استعمالات العرب أنهم يفصلون في جانب الإثبات ويجمعون في جانب النفي فالقرآن نزل على هذا الأسلوب وهو الذي صار عليه أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام.

القاعدة الخامسة : أهل القبلة انقسموا في باب أسماء الله جل وعلا وصفاته على ثلاثة أقسام إلى طرفين ووسط.
وإذا قلنا أهل القبلة أي من معه أصل الإسلام، فهو لاء

انقسموا في باب أسماء الله جل وعلا وصفاته على ثلاثة أقسام على طرفين ووسط :

الطائفة الأولى : طائفة يقال لهم الممثلة، وهؤلاء في مذهبهم حق وباطل، فقالوا نحن نثبت لله الأسماء والصفات، ولكن على وجه يماثل صفات المخلوقات، فعندهم في مذهبهم جزئيتان الجزئية الأولى : إثبات الأسماء والصفات، ولكن المشكلة عندهم هي قولهم : على وجه يماثل صفات المخلوقات، فأثبت الأسماء والصفات هذا حق، وتمثيلها بصفات المخلوقات المحدثات هذا باطل.

الطائفة الثانية : طائفة يقال لهم المعطلة، وإذا قلنا المعطلة فنقصد بهم الأشاعرة والجهمية والمعتزلة والماتريديّة فإن هؤلاء في باب الأسماء والصفات نصفهم بأنهم معطلة، فقالوا نحن ننزه الله عن مماثلة المخلوقات تنزيهاً نفياً معه الأسماء والصفات، فهؤلاء أيضاً في مذهبهم حق وباطل، فالحق الذي في مذهبهم هو تنزيه الله تعالى ، والباطل عندهم هو نفي الأسماء والصفات عن الله تعالى .

وإذا جمعت الحقين لدى هؤلاء الطائفتين تبين عنه مذهب أهل السنة والجماعة وحقيقته ، فالحق الذي مع الممثلة هو إثبات الأسماء والصفات فنقول نحن معاشر أهل السنة نحن نثبت لله الأسماء والصفات، والحق الذي مع المعطلة تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات، ونحن معاشر أهل السنة نقول وننزه الله عن مماثلة المخلوقات، فالعيب الذي وقع فيه الممثلة هو أنهم جعلوا إثباتهم يقتضي

التمثيل، وأما إثباتنا معاشر أهل السنة فإنه لا يقتضي التمثيل فإثباتنا لا تمثيل فيه، والعيب الذي مع المعطلة هو أنهم غلوا في جانب التنزيه حتى عطلوا الله جل وعلا عن أسمائه وصفاته، ونحن ننزه الله ولكن تنزيهنا لا تعطيل فيه، فنحن نثبت لله الصفات والأسماء إثباتاً بلا تمثيل، وننزه الله جل وعلا عن مماثلة المخلوقات تنزيهاً بلا تعطيل، وهذا هو قول الله جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ﴾ ردّ على الممثلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ردّ

على المعطلة، فإثبات أهل السنة لا تمثيل فيه وأما إثبات الممثلة ففيه تمثيل، وتنزيه أهل السنة لا تعطيل فيه، وأما تنزيه المعطلة ففيه تعطيل، فأهل السنة والجماعة هم الوسط في هذا الباب بين مذاهب أهل القبلة؛ لأن أهل التمثيل أخذوا بأدلة إثبات الصفات وتركوا الأدلة التي تنفي مماثلة الله للمخلوقات، وأهل التعطيل أخذوا بالأدلة التي تنفي مماثلة الله للمخلوقات، وتركوا الأدلة التي تثبت الأسماء والصفات، فلو نظرت إلى المذهبين لوجدت أن كل واحد منهما أخذ بما تركه صاحبه، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم أخذوا بكل أطراف الأدلة، فلم يتركوا الأدلة التي تثبت الأسماء والصفات، ومزجوا دلالتها بالأدلة التي تنفي مماثلة الله بالمخلوقات، فالأدلة التي تثبت الأسماء والصفات تقضي علينا وتوجب علينا إثبات

الأسماء والصفات لله وإياك أن تقف عند هذا الحد، بل انظر إلى الجانب الآخر وهي أن الأدلة التي تنفي مماثلة الله للمخلوقات تلزمنا وتوجب علينا أن ننزه الله عن مماثلة المخلوقات ، وبجمع الداليتين إثبات الأسماء والصفات وتنزيه الله عن مماثلة المخلوقات يكون هذا هو منهج الوسطية في هذا الباب وتحقيقاً لقول الله جل وعلا: ﴿

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴿ [البقرة: ١٤٣] ، فنحن الأمة

الوسط وسبب هذه الوسطية أننا أخذنا بأطراف الأدلة كلها ولم ندع منها شيئاً مطلقاً، وهذا في تفسير قول الشيخ "ولا شيء مثله" إنما يرد به على الممثلة، بل إن الشيخ رحمه الله بقوله هذا "ولا شيء مثله" يرد به على المعطلة أيضاً؛ وذلك لأن المعطل لم يصعد إلى درجة التعطيل إلا بعد أن صعد درجة التمثيل أو تجاوز وتخطى درجة التمثيل، فهو مثل أولاً وعطل ثانياً، فلو أنه اعتمد قول الشيخ "ولا شيء مثله" لما وصل إلى درجة التعطيل ، فالمعطل ممثل وزيادة - ممثل ومعطل - .

القاعدة السادسة : كل ممثل فهو معطل، وكل معطل

فهو ممثل.

لو نظرت إلى هذه القاعدة لوجدت أنها مكونة من جزأين:

الجزء الأول قولهم: (كل معطل فهو ممثل)، والجزء

الثاني: (كل ممثل فهو معطل).

قال العلماء رحمهم الله تعالى إن المعطل ممثل من
ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لم يصل إلى درجة التعطيل إلا بعد
أن صعد درجة التمثيل، ولذلك لما قام محذور التمثيل في
ذهنه أراد أن يتخلص مما قام في ذهنه فلم يجد طريقاً
للتخلص من هذا الأمر إلا بتعطيل أسماء الله وصفاته،
فعطل حتى يفر من التمثيل.

الوجه الثاني: أنه لما عطل الله عن أسماءه وصفاته
تضمن هذا تمثيل الله بالمعدومات والممتنعات، فهو أراد أن
ينزه الله عن مماثلة المخلوقات فوق في شر من ذلك وهو
تمثيل الله بالمعدومات الممتنعات، فإنه لو قال إن الله ليس
داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ولا يسمع ولا
يبصر ولا حي ولا ميت - هكذا قالوا وزعموا - ، نقول له
أنت تنفي هذه الأشياء لماذا؟ قال خوفاً من مماثلته
للمخلوقات، نقول : أنت في هذا النفي أوقعت ربك في
مماثلة المعدومات الممتنعات، فليس هناك ثمة شيء لا
حي ولا ميت ، فالأشياء إما حية أو ميتة، فليس هناك
شيء لا موجود ولا معدوم، لأن الشيء الذي يوصف بأنه
لا موجود ولا معدوم هو الشيء الممتنع؛ لأن الوجود
والعدم تقابلهما تقابل نقيض لا يرتفعان ولا يجتمعان في
وقت واحد، فإذا وجد الشيء انتفى عدمه، وإذا عدم انتفى
وجوده ، فأنت تقول ربك لا موجود ولا معدوم، فتجده
يقول : لأنني لو قلت أنه موجود شبهته بالموجودات وإذا
قلت أنه معدوم شبهته بالمعدومات نقول له : أنت قلت الآن

أنه لا موجود ولا معدوم فشبّهته بالمتنعات، فياليتك وقفت على تشبيهه بالمعدومات وحسب ، بل أنت الآن وقعت في حفرة أعظم وقعت في تشبيه ربك بالمتنعات التي لا يتصور وجودها أصلاً.

فهؤلاء الملاحدة يوم أن بعد عن دلالة الكتاب والسنة بدعوة تنزيه وقعوا في شر مما فروا منه، لأنهم فروا من مماثلة الله لمخلوقاته فوقعوا في تمثيل الله بالمعدومات والمتنعات ، وأبدًا هذا شأن المبتعد عن دلالة الكتاب والسنة، فكل من أعرض عن دلالة الكتاب والسنة لطلب شيء اعلم أنه سوف يقع في شر منه، ولذلك قال العلماء إن كل معطل فهو ممثل، ويقول العلماء رحمهم الله في هذا الصدد أيضا: المعطل يعبد عدما، ما معنى المعطل يعبد عدم، وذلك لأنهم لما نفوا أسماءه وصفاته فكأنهم جعلوه عدما فهم يسجدون لعدم، ويركعون لعدم ؛ لأنه لو كانوا يؤمنون بأن الله موجود لاقتضى وجوده إثبات الصفات ولكنهم ينفون أسماءه وصفاته ، فلو قلت لك صف لي عدما قلت ما لا أسماء ولا صفات له، وهذا هو صفة العدم ما لا أسماء ولا صفات له، فصدق كلام العلماء لما قالوا هم يعبدون عدم.

وغلالة الفلاسفة من القرامطة والإسماعيلية والنصيرية وغيرهم يسلبون عن الله جل و علا النقيضين فيقولون : لا نقول هو حي ولا نقول ميت، لأنه وقع في ذهنهم لو قالوا أنه حي لشبهوه بالأحياء، ولو قالوا إنه ميت لشبهوه بالأموات ، فينفون صفتي النقيض، فوقعوا في تشبيهه

سبحانه بالمتنعات، وكذلك يقولون إننا لا نقول إن الله موجود ولا معدوم لأننا لو قلنا بأنه موجود لشبهناه بالموجودات ، ولو قلنا إنه معدوم لشبهناه بالمعدومات والفرار أن ننفي صفتي النقيض ؛ وهذا من ألد المذاهب على الإطلاق لأنه يتضمن وصف الله جل وعلا بالمتنعات، كذلك قالوا : الله لا عالم ولا جاهل؛ لأنهم لو قالوا إنه عالم لشبهوه بالخلق، ولو قالوا إنه جاهل لكان في ذلك نفي صفة العلم، فنفوا صفتي النقيض ، ولذا إذا جاء أبو العباس بن تيمية في التدمرية وفي الفتاوى يناقش هذه الطائفة لا يناقشهم في الأسماء والصفات بل يناقشهم في إثبات وجود الله أصلاً، لأن مذهبهم يتضمن نفي وجود الله، يقول السلف رحمهم الله إن حقيقة قول الجهمية أنه ليس فوق السموات رب يعبد ولا إله يصلى له ويسجد لأنهم يعبدون عدماً ينفون صفات الله جل وعلا وكلما ازداد نفيهم للأسماء والصفات كلما ازداد تمثيلهم وتشبيههم لربهم بالعدم، فالمعطل يعبد عدماً في الحقيقة.

وأما الجزء الثاني من القاعدة : كل ممثل فهو معطل من عدة أوجه :

وذلك : لأن الواجب في حق الله جل وعلا في صفاته أن نثبت له كمال الصفة فنثبت له السمع المطلق، والعلو المطلق ، والعلم المطلق ، والقدرة المطلقة، والقوة المطلقة وهكذا في سائر صفات الله جل وعلا، فهم يزعمون أن صفات الله كصفات المخلوقات فعطلوا الله عن كماله الواجب؛ لأن المخلوق ليس له السمع الكامل، وإنما سمع

المخلوق محدود ، فإذا قلت إن سمع الله كسمع المخلوق فقد جعلت سمع الله محدودًا فعدت الله عن كماله الواجب ، هذا أول تعطيل من تعطيلات الممثلة لأنهم إذا مثلوا صفات الله بخلقه ، فقد عطلوه عن كماله الذي يجب له كما قال الله جل

وعلا ﴿ **وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى** ﴾ [الروم: ٢٧] أي الوصف الأعلى: صفاته بالغة الجمال و احكم لها بذروة الكمال .

فإذا مثلتها بصفات المخلوقات فقد أنزلتها عن ذروة الكمال ، وبهذا عطلت الله عن كماله الواجب وهذا أول تعطيل.

التعطيل الثاني : تعطيل الآيات العامة التي تنفي مماثلة

الله بمخلوقاته، مثل ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾

[الشورى: ١١] فهذه عند الممثلة لا تدل على شيء فعطلوها عن دلالتها- التفرغ والإخلاء - ، وقوله تعالى ﴿

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٤] لا معنى لها

عند الممثلة فعطلوها.

التعطيل الثالث : وهو تعطيل كل نص خاص - يثبت

صفة - عن دلالاته الصحيحة، فقوله تعالى ﴿ **وَبَقِيَ وَجْهُ**

رَبِّكَ ﴾ [الرحمن: ٢٧] هل أراد الله أن يثبت وجهًا كوجه

المخلوقين؟ نقول : لا، إذاً أراد أن يثبت صفة وهذه دلالاته، إثبات صفة الوجه اللائق بالله هذه هي الدلالة الصحيحة ، أما الممثل فلم يؤمن بتلك الدلالة الصحيحة ، فعطل هذا النص الخاص عن دلالاته الصحيحة.

في قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] أراد

الله له إثبات صفة اليمين اللائقتين به سبحانه ، الممثل لا يفهم هذه الدلالة الصحيحة فعطل هذا النص عن دلالاته الصحيحة.

أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] هذه

الآية يريد الله أن يثبت فيها صفة المجيء فله مجيء لائق بجلاله وعظمته، الممثل لا يفهم هذا فعطل هذا النص عن دلالاته الصحيحة .

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] إثبات رحمة الله ، فكل نص يثبت

صفة لله فالمعطل عطله عن دلالاته الصحيحة ، فالله ما أنزل هذا النص ليثبت صفة كصفة المخلوق ، وإنما أنزل هذا النص ليثبت صفة لائقة به والممثل لا يفهم هذه الدلالة الصحيحة فعطلها عن دلالاتها الصحيحة .

القاعدة السابعة : التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى .

وقد أصاب الشيخ الطحاوي رحمه الله أيما إصابة لما قال "ولا شيء مثله" فعبر بلفظ التمثيل ولم يذكر لفظ التشبيه، وذلك لأن لفظ التمثيل هو اللفظ الوارد نفيه في القرآن، في الأدلة الصحيحة قال الله جل وعلا ﴿فَلَا تَضْرِبُوا

لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فاحرص يا طالب العلم دائماً على أن تكون تعبيراتك الشرعية متفقة مع ألفاظ النصوص ما استطعت إلى ذلك سبيلاً لأن التعبير بألفاظ النص أولى من التعبير بغيرها؛ لأن ألفاظك يدخلها المعارضة ويدخلها النقص، ويدخلها التقصير وأما ألفاظ الشارع من الكتاب والسنة فإنها ألفاظ كاملة في معانيها وكاملة في بلاغتها وكاملة في إعجازها وكاملة في فصاحتها لا يأتيها الباطل لا من بين يديها ولا من خلفها، وذلك لأن من الناس من يقول إننا ننفي الشبيه عن الله، ونفي الشبيه لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة، وإنما الذي ورد في القرآن هو نفي المماثل، وذلك لأن لفظ الشبيه لفظ مجمل يحتمل أنك تنفي المشابهة المطلقة، أو تنفي مطلق المشابهة، تنفي المشابهة المطلقة أو مطلق المشابهة، وكلا الأمرين خطأ، لأن المشابهة المطلقة أنت تحارب قولاً لم يقل به أحد من بني آدم لا يوجد أحد جعل المخلوق مشابهاً لله المشابهة المطلقة، فالمشابهة المطلقة أي مشابهة في ذاته وفي أسمائه وصفاته وليس هناك ثمة أحد من بني آدم قال بأن

بين الخالق والمخلوق المشابهة المطلقة فأنت إذا قلت أنا أنفي الشبيه عن الله وتقصد المشابهة المطلقة فأنت تنفي قولاً لم يقل به أحد.
وإذا قال : أنا لم أقصد المشابهة المطلقة، أقصد مطلق المشابهة، نقول:

أخطأت؛ لأن ما من شيئين إلا وبينهما نوع تشابه في الاسم الكلي المطلق العام ، فأنت من هنا واقع في الخطأ ومن هنا واقع في الخطأ .

والصحيح أن تقول : أنا أنفي المثل عن الله ؛ حتى لا تقع في الألفاظ المجملة التي تفسد عليك اعتقادك ، فالأسلم

أن تعبر بتعبير القرآن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ؛ لأن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى.

فإن قيل: أوليس الأشاعرة عندهم تحريف للصفات؟ وكذلك الجهمية والماتريدية؟ فهل تحريفهم هذا نعبر عنه بالتحريف أم نعبر عنه بالتأويل ولماذا؟

نقول : كلا التعليلين صحيح ، فالتعبير بلفظ التحريف عن نقل دلالة نصوص الصفات عن دلالتها الصحيحة إلى دلالة أخرى أولى من التعبير بالتأويل وذلك: لأمرين : الأمر الأول : لأن التحريف هو اللفظ الذي ورد ذمه

في القرآن ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة:

٤١]، أي من بعد مواضعه الصحيحة، فهم يبدلون هذه المواضع الصحيحة والمعاني الصحيحة ويبدلون فيها

معاني باطلة .

والأمر الثاني : أن لفظ التحريف ليس لفظاً مجملاً بل كله مذموم ، وأما لفظ التأويل فقد أصبح من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل وكلما كان الإنسان في المسائل العقديّة أبعد عن التعبير بالألفاظ المجملة كلما كان أسلم للاعتقاد، وهذا لا بد من التنبيه عليه .

ومنها أيضاً : التعبير عما يجريه الله على يد الأنبياء بالمعجزات ، وهذا ليس أولى من التعبير عنها بالآيات والدلائل والبراهين، ولذلك أبو نعيم والإمام البيهقي وغيرهم يقولون (دلائل النبوة) ، ولم يقولوا معجزات النبوة، لأنها دليل والله جل وعلا سماها آيات، وسماها براهين ، ولذلك نقول من براهين وآيات موسى عليه السلام الحية فهذا أفضل من تعبيرنا بالمعجزات، وذلك لأن المعجزة صارت لفظاً مجملاً فكل خارق للعادة يقال له معجزة فيدخل في المعجزة آيات الأنبياء ، وكرامات الصالحين ، ومخاريق السحرة، فأحياناً يأتيك الساحر بأشياء أنت تعجز عنها فتري أن ما أخرج الله على يديه أنه أمر معجز مع أنه جرى على يديه باستعانة الشياطين فهذه داخلة في اسم الإعجاز، ولكن الآيات والبراهين والدلائل لا يدخل فيها لا هذا ولا هذا، وإنما هي محصورة فيما يجريه الله على يد الأنبياء ، ولذلك يقول الله جل وعلا عن عصا موسى وعن يده قال : برهانان من ربك ، ولم يقل

معجزتان من ربك، ويقول تعالى ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا

تَخَوُّفًا ﴿ [الإسراء: ٥٩] ، **﴿ فَأَتِ بِشَايَةِ إِنْ كُنْتَ مِنْ**

الصَّادِقِينَ ﴿ [الشعراء: ١٥٤] **قال** ﴿ **هَذِهِ نَاقَةٌ**

اللَّهِ ﴿ [الأعراف: ٧٣] وقال عنها " لكم آية " ، فسمى الناقة

آية وليست معجزة.

فالتعبير عما يجريه الله على يد الأنبياء بالآيات والبراهين والدلائل أفضل من التعبير عنها بقولهم "المعجزات" ، مع أن التعبير بالمعجزات تعبير صحيح، لكنه يُحتمل ومجمل ، فننتقل عنه بالتعبير بكلام القرآن؛ لأنه تعبر عن معناه شرعي، والمتقرر أن : التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى .

فإن قيل : وما حكم من مثل الله بخلقه؟

نقول : هو كافر مرتد، إذا كان ليس ثمة شبهة عنده، فمن مثل الله بخلقه كفر، والقاعدة عند أهل العلم في هذا ذكرها الإمام نعيم بن حماد شيخ البخاري رحمه الله حيث قال : من مثل الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وهذا من باب التكفير العام ، والتكفير العام لا يستلزم تكفير كل فرد إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، لكن الحكم العام أن : من مثل الله بخلقه كفر.

فإن قلت : ولماذا حكمت عليه بالكفر؟

فأقول : لأنه جاحد للمعلوم من الدين بالضرورة

ومكذب للمتواتر من القرآن والسنة، فالله يقول ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، والممثل لا يؤمن بهذه الآية

فهو جاحد ومكذب لدلالة هذه الآية، فالله يقول ﴿وَلَمْ

يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] والممثل لا يؤمن

بدلالة هذه الآية فهو جاحد ومكذب ومعتل لدلالة هذه الآية ، فإذا لم يكن عنده شبهة فحينئذ نقول هو كافر ومرتد وخالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، وهذا من باب التكفير بالوصف العام ، والتكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

فإن قلت : وما وجه الجمع في الإشكال بين قول الشيخ رحمه الله "ولا شيء مثله" ، وما قررته في عدم مماثلة الله لخلقه ، وما في الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «إن الله خلق آدم على صورته»؟

نقول: هذا من الأحاديث التي اشتد بغض أهل البدع لها

بغضًا عظيمًا يبغضون ، وليس بين قوله جل و علا ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ و قوله «فإن الله خلق آدم على

صورته»، تعارض على منهج أهل السنة والجماعة وعلى فهم أهل السنة والجماعة والله الحمد ، ونبيّن المسألة

من أصلها فنقول:

اعلم رحمك الله تعالى أن العلماء مجمعون على أن من صفات الله الصورة، فالله له صورة تليق بجلاله وعظمته، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح حديث الصور قال: «**فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون**» فأضاف الصورة له وهي مما لا يقوم بذاته، وقد تقرر لنا سابقاً أن ما أضافه الله لنفسه ولا يقوم بذاته فإنه من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فالعلماء مجمعون على أن الله له صورة؛ أي له كيفية وهيئة معينة لكننا لا نعلم هذه الصورة ولا هذه الهيئة ولا هذه الكيفية، فإذا قلنا أننا نثبت لله الصورة فلا يستلزم من ذلك أن تكون كصور المخلوقين، لأننا نثبت له وجهًا ليس كوجوه المخلوقين ولأننا نثبت له استواءً وعلوًا وسمعًا وبصرًا ليس كما يخص المخلوقين، فذلك نثبت له صورة لا تماثل صور المخلوقين، والاتفاق في اسم الصورة لا يستلزم أن تكون الصورة ككيفية الصورة؛ لأن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فلا إشكال في أن نثبت لله صورة، لكن كيف نفهم الحديث في قوله «**فإن الله خلق آدم على صورته**»؟

نقول: هنا اختلف علماء أهل السنة والجماعة رحمهم الله في فهم الحديث، مع أن الجميع متفقون على إثبات الصورة، **فهذه** عقيدة ودين، وهذه كمسألة إثبات الساق عنده أهل السنة والجماعة فالجميع متفقون على إثبات

الساق ، ولكن اختلفوا في قوله ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ

سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢] هل المراد بها ساق الرحمن أم لا؟

فخلافهم في هذه الآية هل هي من أدلة الساق أم لا؟، مع اتفاق الجميع على إثبات الساق ، وكذلك في إثبات الصورة لله تعالى فالجميع متفقون على إثبات صورة الرحمن وأنها صورة تليق بجلاله وعظمته، لكن اختلفوا في معنى الصورة في قوله «على صورة الرحمن» فهذا اختلف السلف، ومن هنا يتبين لك أن الذي ينكر أصل صفة الصورة مبتدع، بدعة كفرية ، والذي يفسر الحديث بتفسير قال به أهل السنة ليس مبتدعاً، فتفسير الحديث خلافه داخل في مذهب أهل السنة والجماعة، فاختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في هذه الصورة:

فذهب بعض أهل العلم - وهم قليل - بأن المراد بها صورة آدم عليه السلام وأن الضمير في قوله صورته يرجع إلى آدم أي كأنه قال : فإن الله خلق آدم على صورة آدم، وهذا القول قد قال به بعض أهل العلم .

ولكن هذا القول منافي لبلاغة الكلام وفصاحته، ولأننا إذا جعلنا الضمير يرجع إلى آدم فإن آدم قد تقدم ذكره، أي كأنه قال إن الله خلق مثلاً: فهد على صورة فهد، ورسم هذه الصورة على صورة هذه الرسمة ، وبهذا التفسير يكون معناه هو تأكيد ، وإذا دار المعنى بين التأسيس والتأكيد فالأولى حمله على التأسيس ، لأن المتقرر أن

التأسيس أولى من التأكيد، وهذا قال به جمع من أهل العلم رحمهم الله وعلى رأسهم الإمام ابن خزيمة كما عنده في كتاب التوحيد.

القول الثاني : وهو الحق الحقيق بالقبول والذي عليه أكثر أهل السنة والجماعة، وهو أن الضمير يرجع إلى الله، فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن، **فقوله (على صورته)** أي على صورة الله، وهذا فيه أمران:

الأمر الأول: أننا نثبت صورة الرحمن جل وعلا فهو من جملة الأدلة المثبتة للصورة، لكن لا نفهم أن صورة الرحمن هي عينها صورة آدم، فإن فهمت ذلك فتكون قد وقعت في التمثيل ، فنقول إن لآدم عليه السلام وجه ، والله وجه ولآدم يد والله يد، ولآدم أصابع والله أصابع، ولآدم عين والله عين ؛ وهكذا في سائر الصفات، لكننا يجب علينا

أن نقرن هذا بقوله ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى: ١١]،

فعلى صورة الرحمن بمعنى أن لله وجه ولآدم وجه، والله عين ولآدم عين ، لكننا نؤمن بأن وجه الله لائق بجلاله وكرمه وعظمته ، ووجه آدم لائق ومناسب بحاله ، والله عين ولآدم عين لكن العينان مختلفتان في الصفة مختلفتان في الكيفية ، فالاتفاق بين صورة الرحمن وصورة آدم في الأسماء فقط ، ولكن يجب علينا معاشر أهل السنة أن لا نأخذ هذا الحديث بمعزل عن الأدلة التي تنفي مماثلة الله بخلقه لأن مذهبنا هو الجمع بين الإثبات وبين التنزيه .

ومن هذا يتبين لك أن : المعنى الصحيح لهذا الحديث أن

المراد بقوله (صورة الرحمن) أي أن الضمير يرجع إلى الله هذا أول شيء، وأن نعلم أن الله صورة تليق بجلاله وعظمته فله وجه يليق بجلاله وعظمته ، ولآدم وجه يناسب حاله ، والله عين تليق بجلاله وعظمته ، ولآدم عين تناسب حاله وهكذا في سائر الصفات ، وإياك أن ينقدح في ذهنك أن نفس الصفة هي عين الصفة فإن فعلت فحينئذ

تكون معطلاً لقول الله جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ،

فحديث الصورة ليس فيه أي نوع من أنواع الإشكال إذا فهمناه على مقتضى قواعد أهل السنة والجماعة لكن المشكلة إذا نقل لهذا الحديث على غير هذه الأصول وعلى غير هذه المباحث.

**مسألة: في قول الشيخ رحمه الله "ولا شيء مثله" ؛
اختلف العلماء رحمهم الله تعالى هل يرى الله في المنام أم لا؟**

اختلف العلماء رحمهم الله هل يرى الله في المنام أو لا؟ ، وخلاف العلماء في الحقيقة هنا شاذ ، وإلا فجماهير الأئمة والأمة على أن الله يرى في المنام بعيني القلب ، وليس بعيني الرأس في اليقظة.

فإن قيل وهل إذا رأينا الله في المنام نكون قد عرفنا

صفاته و عرفنا كيفية صفاته - مع أن الله يقول ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، والإمام الطحاوي يقول "ولا شيء

مثله" ؟

نقول : لا، فالله يُرى في المنام ولكننا الرؤية المنامية تختلف في هيئاتها وصفاتها وكيفياتها عن رؤية الحقيقة، فالله إذا رآه الإنسان في المنام فلا يمكن أبداً أن يراه على صفاته التي هو عليها جل وعلا، وإنما يرى مثلاً نوراً ساطعاً من السماء فيستقر في قلبه أنه الله، أو يرى شيئاً عظيماً في طوله وحسن هيئته مثلاً، أو أن نوراً مشرقاً من جهة من السماء، فيصبح ويقول رأيت الله في المنام لأنه قد استقر في قلبه أن هذا المرئي هو الله تعالى، ولكنها ليست حقيقة صفات الله لأن الله لا يُرى في الدنيا بعيني اليقظة، وإنما يُرى في المنام، والرؤية المنامية تختلف عن رؤية الحقيقة؛ ومما يدل على أن الرؤية المنامية تختلف أقول القرآن والسنة، يقول الله جل وعلا في رؤيا يوسف ﴿يَتَأْتٍ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ، والكوكب مكانه

في السماء، ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف:

٤]، فالرؤية المنامية تختلف عن حقيقة وكيفية ما هو واقع وحقيقي، فإذا كانت رؤية المخلوق في المنام لا تقتضي أن تأوّل وتفسر بصفاته الحقيقية في اليقظة، فهل إذا رُوي الله في المنام لأبد أن تكون صفاته في المنام هي عين صفاته في اليقظة؟ نقول : لا، فهذا غير لازم حتى في المخلوقات فكيف يكون لازم في حق الخالق؟! ، ولذلك يقول النبي ﷺ: «واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا» ، وأما من السنة فقبل غزوة أحد رأى النبي ﷺ رؤيا أزعجته ومن

جملة هذه الرؤيا أنه رأى بقر تنحر - تذبح - قال فأولت ذلك أن أناس يصيبهم القتل من أصحابي فأول البقرة بأصحابه، فالصحابه من أعظم من انتفعت الأمة بهم تعليمًا وعلماً ودلالة وجهادًا وبذلاً وإنفاقاً، ولذا إذا رأى الإنسان بقرة في المنام فلا يخلو من حالتين:

إن رآها هزيلة فهذا دليل على الجوع والمسغبة وعامل القحط، وإذا رآها سمينه فهذا دليل على كثرة جوده وخيره سواء هو أو العام الذي هو فيه، ولذلك رأى الملك

﴿ سَبَعُ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنْبُلَاتٍ ﴾

﴿ خَضِرٍ وَأَخْرَى يَاسْتِ ﴾ [يوسف: ٤٣]، أولت بالأعوام .

فالله تعالى يرى في المنام لكن الرؤية المنامية تختلف عن رؤية اليقظة، وهذا لا يتنافى مع الآية في سورة الشورى " ليس كمثل شيء " ، ولا مع قول الشيخ " ولا شيء مثله " .

مسألة : في معنى الكاف (ك) والمراد بها في قول الله جل و علا { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } .

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى من المفسرين واللغويين وغيرهم في معنى الكاف على قولين :

القول الأول: أن الكاف هنا بمعنى مثل، والعرب تستخدم الكاف بمعنى مثل، مثل قول : فهد كعبد المجيد، فإذا حذف الكاف ووضعت كلمة مثل صح المعنى ،

فالكاف هنا بمعنى مثل، وهذا كقول الله جل و علا ﴿ ثُمَّ ﴾

قَسَتْ قُلُوبَكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴿٧٤﴾ [البقرة: ٧٤]

كالحجارة، فإذا حذفت الكاف هنا ووضعت مكانها (مثل)،
فيكون المعنى : فهي مثل الحجارة فحينئذ يستقيم المعنى ،
وهذا كثير ، وعلى هذا فيكون المعنى في قول الله جل
وعلا **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** أي ليس مثل مثله شيء ؛

وهذا أسلوب تستخدمه العرب ؛ يقول الشاعر الجاهلي :
لو كان في قلبي كمثل قلامة حب لغيرك ما
أنتك رسائلي وأشعار

وامثال العرب في ذلك كثيرة، ويكفيها وروده في كتاب

الله جل وعلا، جل وعلا، كقول الله ل وعلا أيضًا **﴿أَوْ**

كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أو مثل الذي مر على

قرية، إذا المنفي هنا هو مثل مثل الله جل وعلا، وهذا من
باب تأكيد نفي المماثلة، والمعنى الثاني وهو الأقرب للآية
ولمذهب أهل السنة إن شاء الله هي أن الكاف هنا بمعنى
صلة أي أنها كاف زائدة، انتبهوا وإذا سمعتم أحدًا من أهل
السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يقولون هذا الحرف زائد
فإياك أن تفهم منه أن وجوده كعدمه، هذا ليس في القرآن
أبدًا بل ليس ثمة حرف في كتاب الله جل وعلا إلا وله
معناه وله دلالاته الخاصة، لكنهم يقصدون أنه زائد على
فهم أصل المعنى، يقصدون بذلك زائد على فهم أصل
المعنى أي أن أصل المعنى يفهم بدونه، ولكن المقصود هنا

في هذه الآية ليس أن تفهم أصل المعنى وهي نفي المماثلة لا، وإنما الله يريد أن تفهم كمال المعنى، فالكاف هنا يراد بها التأكيد، والتكرار التأكيد بالتكرار بمعنى أنك إذا قلت

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فكأنك قلت ليس مثله شيء ليس

مثله شيء فهذا تأكيد بمعنى التكرار، وكقول الله تعالى-

وهذا كثير في القرآن - ﴿فِيمَا نَقَضُوا مِيثَاقَهُمْ

لَعَنَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، فالباء هنا صلة بمعنى زائدة لكنها

تؤكد المعنى بالتكرار، أي فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم، فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم، لكن القرآن لا يكرر اللفظة بما هي عليه فأعطانا الحرف حتى يدلنا على إرادة التكرار،

وكقول الله جل وعلا ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ﴾ [آل

عمران: ١٥٩] ، فالباء هنا صلة بمعنى أنها زائدة والمقصود منها أي من زيادتها التأكيد بالتكرار فيكون المعنى: فيما رحمة من الله لنت لهم فبرحمة من الله لنت لهم فهذا أصح وهذا هو الأقوى إن شاء الله ، وإن كانا لا نقول ببطلانه الوجه الأول ، بل هو صحيح، ولكن أصح الوجهين الوجه الثاني وهو الذي اختاره جمع كثير من المحققين رحمهم الله تعالى.

وإلى هذا الحد نكون قد انتهينا من مسائل قول الإمام الطحاوي رحمه الله "ولا شيء مثله".

قوله رحمه الله تعالى "ولا شيء يعجزه".

قوله "لا" هذا نفي، وقوله "شيء" نكرة، فهذا نكرة في سياق النفي، وقد تقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى أن: النكرة في سياق النفي تعم، والمعنى أنه لا شيء مما يصح أن يطلق عليه اسم الشيء يعجز الله جل وعلا، فالله قادر القدرة الكاملة على ما يسمى شيء، وأما ما لا يصح إطلاق اسم الشيء عليه فإنه لا تتعلق به قدرته جل وعلا - كما سيأتينا بيانه إن شاء الله تعالى-، فالله لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء؛ وقول الإمام الطحاوي رحمه الله هنا منتزَع من آية كريمة وهي قول الله جل وعلا ﴿

وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴿٤٤﴾ [فاطر:

٤٤] فبدأ هنا بالسّموات قبل الأرض، بينما في قول الله عز

وجل ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ

عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ

مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٦١﴾ [يونس: ٦١]، فهل

ثمة حكمة في تقديم السماء على الأرض في الآية الأولى، وفي تقديم الأرض على السماء في الآية الثانية؟

نقول: نعم، وهذه يسميها العلماء ببلاغة التقديم والتأخير في القرآن وهي من لطائف كتاب الله جل وعلا وينبغي لطالب العلم أن يهتم بها وأن يصطادها إذا قرأ شيء منها في التفسير فإنه مما يزيد طمأنينة العبد يكمل

بأن هذا القرآن ليس بكلام البشر ، ففي قول الله جل و علا

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي

الْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٤٤] قدم الله السموات على الأرض؛ لأن

المقصود إثبات كمال القدرة ، وخلق السموات أعظم من خلق الأرض ، فإذا كان الله لا يعجزه تلك الأجرام العظيمة التي في السموات فمن باب أولى ما في الأرض ، فإن الأفلاك السماوية والمجرات والنجوم الهائلة الكثيرة وتلك السماء الواسعة الفسيحة في الأرجاء فلا شيء منها يعجز الله جل و علا، فإذا كان الله جل و علا لا يعجزه الشيء الكبير العظيم فكيف يعجزه الشيء الصغير، فلذلك بدأ بالسموات قبل الأرض لأن كمال قدرته على ما في السموات أعظم مما في الأرض ، فإن ما في الأرض إنما هي أشجار وجبال وإنس وحجر وشجر لا تعادل شيئاً مع تلك الأفلاك العظيمة والأجرام السماوية الكبيرة التي لا تعتبر الكرة الأرضية منها إلا كصخرة صغيرة ألقيت في صحراء.

وأما في قول الله جل و علا ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا

مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ ﴾ ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ ﴾ الخطاب هنا بالأصالة

إلى النبي عليه الصلاة والسلام وتدخل أمته تبعاً ، وشئون

المخلوق تكون في الأرض ﴿ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ ﴾ وتلاوة

القرآن في الأرض ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ

شُهُودًا ﴾ وأعمالنا في الأرض ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ

ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٦١] فلما كان أول الآية يتكلم عما

في الأرض، وأعمال العباد كلها واقعة في الأرض قدم
الأرض قبل السماء.

والشاهد من هذا إثبات أن الله جل وعلا لا يعجزه شيء
في الأرض ولا في السماء، والأدلة على ذلك كثيرة غير

هذه الآية، فالله جل وعلا في القرآن كثيرًا ما يقول ﴿ إِن

اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النحل: ٧٧]؛ ولفظة كل لفظة

عامة فيدخل فيها كل ما يصح إطلاق اسم الشيء عليه،

وكذلك قول الله جل وعلا ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

مُقَدِّرًا ﴾ [الكهف: ٤٥] وفي آية الكرسي التي نكرها في كل

ليلة وفي دبر كل صلاة ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ

الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فقوله ﴿ وَلَا يَتُودُهُ ﴾ أي لا يتقله ولا

يعجزه حفظ السموات والأرض؛ كما قال الله جل وعلا ﴿

إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ

أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾ [فاطر: ٤١]، وتأمل كيف

جمع الله جل وعلا في قوله جل وعلا: ﴿كَانَ عَلِيمًا

قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] بين العلم والقدرة، وذلك لأن العجز

لأبد وأن ينشأ من أحد سببين إما بسبب الجهل فتعجز عن هذا الشيء بسبب جهلك ، كمال لو قلت لك اصنع لي ساعة الآن فتقول : لا، وسبب ذلك ليس عدم قدرتك بل أنت قادر على إمساك الآت الخاصة بصنع الساعة ، ولكن المشكلة جهلك بكيفية تصنيع هذه الساعة ، ولذلك : من أسباب عجز الإنسان عن فعل الشيء جهله به، فالله جل وعلا نفى عن نفسه العلية الجهل فأثبت العلم الكامل

الشامل له وقال الله جل وعلا ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي

الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥]، وقال الله جل وعلا

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ

تَجَوَّىٰ تِلْكَ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ثم ختم الآية بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وفي آيات كثيرة ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴿٥٨﴾ ، يقول الله جل وعلا ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا

يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ

مُبِينٍ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩] ، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ

وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٦٠﴾ [الحج:

٧٠] ، فطريق العجز الأول هو الجهل ؛ وهو منفي عن الله جل وعلا ؛ ولذلك أجمع العلماء على أن العلم صفة ذاتية من صفات الله التي لا تنفك عنه لا أزلاً ولا أبداً .

وطريق العجز الثاني هو : ضعف القدرة والإعياء والعجز بسبب اللغوب ، فلو كلفتك أن تحمل صخرة كبيرة ، أو تحمل السيارة وتأخذها معك البيت لا تستطيع ذلك لأن قواك وقدرتك عاجزة ، والله جل وعلا نفى العجز عنه في

آيات كثيرة كما في هذه الآية ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ

فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴿٤٤﴾ [فاطر: ٤٤] ونفاه في قوله جل

وعلا ﴿ وَلَا يَتَّوَدُّهُ حِفْظُهُمَا ﴿٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥] وفي قوله جل

وعلا ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ

أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴿٣٨﴾ [ق: ٣٨] ، فإذا كان الله

موصوف بالعلم الشامل الكامل وموصوف بالقدرة الشاملة

الكاملة فلا راد لقضائه ولا معقّباً لحكمه جل وعلا، فكيف يصيبه العجز؟ إذ لا شيء يعجزه وذلك لكمال علمه وكمال قدرته.

وقول الإمام الطحاوي رحمه الله "ولا شيء يعجزه" هذا من النفي، والقاعدة المتقررة عند العلماء أنه ليس هناك ثمة نفي محض، وإنما القاعدة تقول كل نفي في النصوص فإنه لا بد وأن يتضمن ثبوتاً، والثبوت الذي يتضمنه هذا النفي هو كمال القدرة، وكمال العلم، فنقول لا يعجزه شيء لكمال قدرته ولكمال علمه جل وعلا، لا يعجزه شيء لكمال قدرته ولكمال علمه جل وعلا.

وكذلك أيضاً: وقد دل العقل على نفي صفة العجز عن الله جل وعلا، وهي أنه لو كان الله يوصف بالعجز لما صلح أن يكون إلهاً ولا رباً؛ لأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، وقد استدل الله جل وعلا على بطلان آلهة المشركين بأنها عاجزة لا تملك نفعاً ولا ضرراً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً فأبطل الله إلهيتها وربوبيتها بكونها عاجزة، فدل ذلك على أنه جل وعلا لا يوصف بأنه عاجز إذ العاجز لا يصلح أن يكون رباً ولا إلهاً، وهذا المعنى ذكره الله جل

وعلا في آيات كثيرة كما في قوله جل وعلا ﴿وَالَّذِينَ

تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ لا يملكون شيئاً ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ

قِطْمِيرٍ * إِنَّ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ﴾ فوصفهم بالعجز

﴿ **وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ** ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤]، إذ أنهم

عاجزين فكيف تعبدونهم من دوني وهم عاجزون عن ذلك،
فصفة العجز دليل على أن هذا الرجل المدعي للألوهية أن
دعواه باطلة .

وقد أفحم إبراهيم عليه الصلاة والسلام النمرود أو
النمرود بالذال أو الدال في دعواه أنه إله بكونه عاجزاً ﴿

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ

إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وهذه

قدرة هائلة من الله أنه يحيي من يشاء ويميت من يشاء، قال
ذلك المأفون المغرور أنا أحيي وأميت - مع أنه لا يستطيع
- فقال أنا آت برجل قد حكم عليه بالقتل فأخرجه، وآت

برجل بريء فأقتله فأنا أحييت وأمت، فأنا إله وأدعوكم أن
تعبدوه ، فقال له الخليل إن الله يأتينا كل يوم من المشرق

فات بها من المغرب ما دمت رباً فأثبت قدرتك ، ﴿ **فَبُهَّتْ**

الَّذِي كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فحجه بأن أثبت عجزه فأسقط

إلهيته بعجزه ؛ وكما في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي
صهيب سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه في قصة
غلام الأخدود المشهورة وقد كان ذلك الغلام في قرية كان
بها ملك يدعي أنه إله وكل القرية يؤمنون بأنه الله، ونشأ

في هذه القرية من نشأ من المؤمنين وهم ثلاثة الغلام والراهب وجليس الملك، فمات جليس الملك ومات الراهب ، وبقي الغلام صغير لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا ، فعجز عن قتل هذا الغلام ، مع اتخاذه أكثر من طريقة لقتله ولكنه لم يستطيع -مع أنه كان يدعى الألوهية - ، فهذا غلام صغير عاند وأبطل إلهيته وتحداه أمام الملائكة ولم يستطع أن ينفذ إليه بالقتل أو بالإيذاء إلا لما استعان هذا الملك برب الغلام ، فبين أنه عاجز ولا يصلح أن يكون ربًّا ، وهذا برهان عظيم استقر في قلوب قومه استقرارًا عظيمًا، حتى أنهم لم يبقوا بعد إيمانهم إلا مجرد دقائق أو ساعة وقد خدت لهم الأخاديد ثم ألقوا فيها وهم مسلمون، ومع ذلك ثبتوا هذا الثبات العظيم لأنه أعطاهم أعظم برهان، وهي عجز هذا الرجل الذي يدعي أنه الله عن قتل غلام صغير إلا لما استعان برب الغلام ، ولذلك يقول الله جل وعلا ﴿

إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ

فَلَيْسَتْ جِبُوتٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * أَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ أَخَذْنَا مِنَ النَّارِ لَكُمْ مَثَلًا لِقَوْمٍ كَفَرُوا

بِهَآءِ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطُشُونَ بِهَآءِ ﴿ عجز كلي ﴿ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ

يُبْصِرُونَ بِهَآءِ أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَآءِ قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ

كِيدُونَ فَلَا تُنظِرُونَ ﴿ [الأعراف ١٩٤ : ١٩٥] إلى أن قال ﴿

وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ نَصَرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ

يَنْصُرُونَ ﴿ [الأعراف: ١٩٧] ، ولذلك استدل إبراهيم

أيضًا على قومه ببطلان إلهية تلك الأصنام بجعلها ﴿

فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴿

[الأنبياء: ٥٨] ، فأثبت عجز الآلهة أمام من يعبدها على أنها لا تصلح أن تكون آلهة ولا ربًّا يعبد من دون الله جل وعلا ، فإذا كان الله جل وعلا يعجز أو يوصف سبحانه وتعالى بالعجز أيصلح أن يكون ربًّا !! ؟ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وهذا من أعظم البراهين القاطعة .

ومن تحقير الله جل وعلا لآلهة هؤلاء قال ﴿ يَتَأْتِيهَا

النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُمْ ﴿ [الحج: ٧٣] يقول لهم رب

العالمين لا أريدهم أن يخلقوا السموات ولا الأرض ولا الأفلاك ولا المجرات ولا أن يخلقوا شجرا ولا حجرا ، بل

أريدهم أن يخلقوا أحقر وأقل من ذلك ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ

أَجْتَمَعُوا لَهُمْ ﴿ فلو وقع الذباب على شيء منه وسلبه منه

وأخذ شيئا من طعامه ، ﴿ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا

﴿يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ﴾ وهو العابد ﴿

وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] الذي هو المعبود، فاستدل الله جل وعلا على بطلان هذه الآلهة بكونها عاجزة .

وتدبر معي قول الله تعالى ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ

ءِالِهَةً﴾ المقصود من اتخاذهم الآلهة ﴿لَعَلَّهُمْ

يُنصَرُونَ﴾ [يس: ٧٤]، أي يتخذون تلك الآلهة لعلها

تنصرهم، فأبطل الله إلهيتهم لها وعبادتهم لها فقال ﴿لَا

يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ﴾ أي أن هذه الآلهة لا تملك لهم نصراً أبداً

، ثم قال : ﴿وَهُمْ﴾ أي من يعبدها ﴿لَهُمْ﴾ أي لهذه

الآلهة ﴿جُنْدٌ مُخَضَّرُونَ﴾ [يس: ٧٥]؛ بمعنى أن هذه الآلهة

صنم لو أراد أحد من الناس أن يتبرز على رأس هذا الصنم لما استطاع الصنم أن يدفع عن نفسه ، فلا بد أن يببيت عند أصنامهم جند يحمون هذه الآلهة وسدنة يحمون هذه الآلهة، وعباد يستمرون في حمايتها، فالله يقول لهم : إذا كنتم أنتم أصلاً تحمونها وأنتم تحيطون بها كالجند فكيف تطلبون أن تنصركم، فإنها فاقدة ذلك وعاجزة عنه ، وفاقدة الشيء لا يعطيه، لكن سبحان من طمس قلوب

المشركين عن هذه الحقائق، ﴿يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ﴾

مِنْ هَادٍ ﴿[الزُّمَر: ٢٣]، نسأل الله أن يجعلني وإياكم ممن

هداهم الله، ونحمد الله على هذا الأمر الذي هو من صميم التوحيد والذي هو عندنا واضح واهتدينا إليه لا بحولنا ولا بقوتنا ولا ببلادنا ولا بجنسياتنا ؛ وإنما اتضح لنا وهدينا له بمحض كمال توفيق الله جل وعلا، فالله هو الذي هداك وهو الذي وفقك وهو الذي شرح صدرك ، واسأل الله جل وعلا الثبات والاستقامة على هذه الهداية - نسأل الله أن يجعلني وإياكم ممن ثبتوا على استقامتهم إلى الممات.

مسألة: أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على أن من أسماه جل وعلا القدير.

فالقدير اسم من أسماء الله جل وعلا بالإجماع، وقد أجمع أهل السنة كذلك على أن من صفات الله القدرة، أجمعوا على أن من أسماء الله جل وعلا القدير، وأجمعوا رحمهم الله تعالى على أن من صفاته القدرة ، وأجمعوا رحمهم الله تعالى على أن القدرة من صفات الله الذاتية التي لا تنفك عن الله جل وعلا لا أزلاً ولا أبداً.

فإن قيل : وأيهما أبلغ في النفي نفي الله جل وعلا في

قوله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [فاطر: ٤٤]، أم نفي

الإمام الطحاوي هنا في قوله "ولا شيء يعجزه" ؟
نقول : لا جرم أن نفي الله جل وعلا أبلغ من النفي

الذي ذكره الإمام الطحاوي ، وهذه مسألة أصولية عند علماء الأصول رحمهم الله تعالى تقول : إن دلالة العام على أفراده ظنية لا قطعية ، فدلالة اللفظ العام على دخول أفراده تحته دلالة ظنية، لكن هناك بعض التركيبات في الألفاظ العامة إذا وجدت دل على أن النفي ينقلب من كونه ظنيًا إلى كونه قطعيًا، ومن ذلك تأكيد النفي قبل النكرة بمن؛ فإن قلت : أيهما أبلغ قول ما رجل في الدار، أم ما من رجل في الدار؟

نقول : قول ما رجل في الدار تنفي وجود الرجال لكن نفي ظني فقط فقد يوجد رجل لكن لم انتبه له ، لكن ما من رجل في الدار هذا نفي قطعي، وكذلك قول الإمام الطحاوي "ولا شيء يعجزه" هذا نفي، وصدق رحمه الله لكنه نفي يفيد الظن على ما تقرر في قواعد الأصول لكن الله لم يرتضي في نفي عجزه عن أي شيء في السموات أو في الأرض بالعموم الذي لا يفيد إلا الظن، بل أكد النكرة بمن فقال "وما كان الله ليعجزه من شيء" .

والعجيب أن علماء الأصول اختلفوا في النكرة في سياق النفي هل تفيد العموم أم لا، فذهب جمهور الأصوليين إلى أنها تفيد العموم، وذهب العكبري وغيره من أئمة الأصول إلى أنها لا تفيد العموم إلا إذا كانت مؤكدة بمن، فإذا أكدت النكرة المنفية بمن فقد أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أنها تفيد العموم ؛ فالله لم يرضى أيضًا في نفي عجزه عن شيء بصيغة مختلط فيها وإنما أكدها بصيغة من صيغ العموم المتفق عليها بين أهل العلم

رحمهم الله تعالى ، **ومن هذا يتبين لك أن** نفي الله جل وعلا العجز عن نفسه عن شيء في السموات أو في الأرض بقوله "وما كان الله ليعجزه من شيء" أبلغ من نفي الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في قوله "ولا شيء يعجزه" لأن نفيه هذا ظني ، أما نفي الله فهو قطعي ولأن نفيه كان بصيغة محتملة - كما تقدم الكلام عن الخلاف فيها - وأما نفي الله فهو بصيغة متفق عليها بين أهل العلم رحمهم الله تعالى.

فإن قيل : وما معنى كلمة "شيء" وكيف أعرف أن هذا شيء وهذا ليس بشيء؟

نقول : اعلم رحمك الله أن الشيء عند المحققين هو ما توفر فيه أمران : هو ما يصح أن يعلم أو يؤول إلى العلم، فكل ما يصح أن يعلم أو يؤول إلى علم فهو الذي يقال له شيء ، وقولهم "كل شيء يعلم" أي كل شيء يحس بأحد الحواس الخمس، هذا الكرسي شيء لأنني علمته ، فعلمي له صحيح، فأحسسته بعيني ومسسته بيدي إذاً هذا شيء، الليل شيء، النهار شيء، هذا الماء شيء ؛ فكل شيء يصح أن يعلم و يحس بأحد الحواس الخمس فهو شيء، قولهم " أو يؤول إلى العلم " : وهي الأشياء التي لم توجد إلى الآن معدومة لكن القدر أخبرنا بأنها موجودة أو كانت مكتوبة في قضاء الله وقدره مما سيوجد في المستقبل، فكل ما هو موجود الآن فهو الذي نقول في حقه يصح أن يعلم، وكل ما ليس بموجود وهو المعدوم مما كتب في القدر، هذا يقولون يؤول إلى العلم يؤول أي يرجع أو نهايته وحقيقته

إلى أنه سيوجد في وقت من الأوقات، لأن الله كتبه في قضاءه وقدره، وبناء على تحديد الشيء نستفيد من هذا أن الشيء يدخل في حيز الأشياء إذا كان موصوفاً بأحد شيئين : إما أنه يصح أن يعلم أو يؤول إلى العلم، وبناء على ذلك فالله جل وعلا قادر على الموجودات وعلى المعدومات- الموجودات التي تصح أن تعلم، والمعدومات التي تؤول إلى العلم مما كتب في القدر - ؛ وبناء على ذلك ما لا يوصف بأنه يصح أن يعلم ولا يؤول إلى العلم فليس بشيء.

فلا يأتينا رجل يقول هل يستطيع الله أن يوجد كذا وكذا، لأن الله تعلقت قدرته بما يسمى شيء، والشيء هو الذي يصح أن يعلم، أو يؤول إلى العلم فلا تفرض لي فرضاً عقلياً على شيء لا يصح أن يعلم ولن يؤول إلى العلم في وقت من الأوقات ثم تقول هل الله قادر عليه أم غير قادر عليه - كما سيأتينا في آخر مسألة هنا - ، فهذه معنى كلمة شيء عند أهل السنة معناها عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

فالله قادر على كل شيء سواء كان من الأشياء الموجودة على أن يعدمها أو على الأشياء المعدومة أن يُجدها، فالله قادر على ذوات الأشياء وصفاتها وأحوالها وأفعالها لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء جل وعلا.

وإذا آمننا بأن الله هو القدير القادر المقتدر الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، فإن هذا الإيمان لا بد وأن يثمر لنا جملاً من الثمرات.

وذلك لأن الإيمان عند أهل السنة اعتقاد باللسان وقول بالجنان وعمل بالجوارح والأركان ، فلا بد أن يثمر لنا الإيمان بأن الله قادر على كل شيء وأنه لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء جملاً من الثمرات وهي ثمار كثيرة منها :

الثمرة الأولى: أن يؤمن العبد بكمال قدرة الله جل وعلا على كل شيء، أن يؤمن العبد بكمال قدرة الله جل وعلا على كل شيء، وأنه لا يعجز الله جل وعلا شيء لا في الأرض ولا في السماء جل وعلا.

الثمرة الثانية: أن يطمع العبد في فضل هذا الرب العظيم الذي لا يعجزه شيء، لو قلت لك اذهب إلى فلان واستدن منه أو اطلب منه أن يتصدق عليك وليس عنده شيء ، ستقول لي هذا غير قادر على أن يعطيني، فهو لم ينفع نفسه أصلاً فكيف يعطيني !!؟ ، لكن إذا علم العبد أن ربه قادر على كل شيء وببيده خزائن السموات والأرض وأن أمره إذا أراد شيئاً قال له كن فيكون فحينئذ يبقى قلب العبد مطمئناً في طمعه في استجلاب أي شيء من فضائل الدين والدنيا من هذا الرب العظيم القادر على كل شيء، فإياك ثم إياك ثم إياك إذا طال بك زمن الدعاء وتأخرت الاستجابة أن ينقذ في ذهنك أن الله عاجز عن تحقيق هذا الشيء، فإن هذا من الأمور العظيمة التي يجب عليك

حماية قلبك وجنانك وعقلك من ورودها ، فلو تأخرت الاستجابة فاقرن دائماً قدرة الله بالحكمة لأن الله هو القدير ومع ذلك هو الحكيم، إذ ليس كل قدرة تكون محمودة، وإنما القدرة المحمودة هي القدرة المنوطة بالحكمة ، فإن بعض الدول الكافرة الآن لديها القدرة لغزو بعض البلاد المسلمة الفقيرة لكن هل قدرتها موزونة بالحكمة؟ نقول : لا، إذأ هي قدرة مذمومة، فالإنسان قد يكون ملكاً ويقدر على أن يظلم من تحته فهو ظلمهم بقدرته لكن قدرة غير منوطة بالعقل والحكمة، أما قدرة الله فإنها معقدة بحكمته فالله قادر على الأشياء جل وعلا لكنها قدرة منوطة بحكمته جل وعلا فعلق دائماً القدرة بالحكمة فتقول الله قادر ولكن من حكمته أخر الإجابة ، والله لا يختار لي إلا ما هو خير لي وما يختاره الله لي خير مما اختاره لنفسه، وكم من أناس استعجلوا الدعاء فاستجيب لهم فصار هلاكهم وعطبهم في عين ما استجيب لهم به، كما قال الله

جل وعلا ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عٰهَدَ اِلٰهَ لَئِنۡ اٰتٰنَا مِنْ فَضْلِهٖ ۗ

لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُوْنَنَّ مِنَ الصّٰلِحِيْنَ ﴾ [التوبة: ٧٥]، فقد

استجاب لهم ،ويقول العلماء إن عدم توفيق من سأل الله

المال في قوله ﴿ اِلٰهَ لَئِنۡ اٰتٰنَا مِنْ فَضْلِهٖ ۗ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُوْنَنَّ

مِنَ الصّٰلِحِيْنَ ﴾ قال فريق من أهل العلم إن سبب عدم

التوفيق لهم أنهم لم يعلقوا كلامهم بالمشيئة فخيّبهم الله جل

وعلا وسلب بساط التوفيق من تحت أقدامهم، ولسان حالهم بعدها لبت الله لم استجاب لنا ، ﴿ فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ

بَخِلُوا بِهِ ۗ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِم إِلَى يَوْمِ

يَلْقَوْنَهُ ۗ ﴾ [التوبة ٧٦ : ٧٧] فكانت عاقبتهم وخيمة بعد إجابة

الله لهم ، فأنت عليك أن تجتهد فهناك فعل أنت مأمور به وهناك فعل الله أنت متعبد بأن تقوم بما طلب منك ﴿

أَدْعُونِي ﴿ فهو أمر لنا ﴿ أَسْتَجِبْ ﴾ [غافر: ٦٠] فهو فعل له،

فأنت عليك أن تقوم بما أمرت به محققًا لشروطه مبتعدًا عن مواعنه ولا شأن لك بما هو من خصائص فعل الله جل وعلا، فالله جل وعلا لا يكرهه أحد، واستعجال العبد لا يقتضي استعجال الرب جل وعلا، فالعبد يستعجل لقلّة علمه وقلّة فهمه، وقلّة خبرته وقلّة حكمته وضعف قواه عن إدراك الغيب، لكن الله جل وعلا لا يعتريه شيء من هذا النقص فربما يمنع العبد بعض دعائه لأنه يكون في ذلك استعجالاً للشر، ولذلك يقول الله جل وعلا ﴿ وَلَوْ

يُعِجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ ﴿

[يونس: ١١]، ويقول الله جل وعلا: ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ

دُعَاةُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴿ [الإسراء: ١١] ، وإنك إذا

سبرت القرآن لم تجد أحدًا دعا الله بشيء من متاع الدنيا ووعده الله أن يفعل بهذا المتاع شيئًا إلا وهو يخلف الميعاد ، وابتحث في القرآن من أوله إلى آخره لا تجد أحدًا سأل الله شيئًا من متاع الدنيا ليس صلاحًا ولا استقامة ولا هداية ، **بل** مالا منصبًا عزًا جاهًا، لا تجد أحدًا سأل الله شيئًا من متاع الدنيا ووعده الله أنه إن أعطاه لفعل به كذا وكذا إلا ويخلف العبد ميعاده مع ربه، فلا يوفق العبد أبدًا في هذا ، فما عليك إلا ان تدعوا ولا تستعجل ولا تستبطئ الاستجابة ؛ ففي الحديث " يستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول دعوة فلم يستجب لي " ، وإياك أن تفتح قلبك للشيطان فيما يمليه ويلقيه على قلبك من الأمور الباطلة والمعتقدات الفاسدة في ربك جل وعلا .

الثمرة الثالثة : من ثمرات هذا الإيمان تعليق أمور المستقبل كلها بمشيئة الله جل وعلا، بمعنى أنك لا تجزم بشيء من أمورك المستقبلية جزمًا أنه سيقع أو أنك ستفعله، بل لابد أن تقرن أمورك دائمًا بمشيئة الله، لقول

الله جل وعلا ﴿ **وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا** * **إِلَّا**

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿ [كهف: ٢٣ ، ٢٤] ، فكم من أمور تفلتت

علينا ولم نوفق لإتمامها أو القيام بها بالأصالة بسبب أننا اعتمدنا على قدرتنا وعلى حولنا وعلى قوتنا ، ولو أننا فوضنا الأمر إلى قدرة الله وإلى حول الله وإلى قوته لجعل

سبحانه لنا من قبله معيناً ونصيراً على أداء ما نريد على تحقيق ما نطلبه لكن المشكلة أن كثيراً من الناس يعلق الأمور المستقبلية على حوله وقوته فيخيبه الله جل وعلا .

ومن باب الاستدلال العام وهو أن سليمان عليه الصلاة والسلام وهو نبي ولا نقول أن الله خيبه ، ولكن عدم قوله عليه السلام إن شاء الله كان سببا في عدم إدراك حاجته ، فمن باب الاستدلال على وجوب تعليق الكلام المستقبلي بالمشيئة قصته عليه السلام كما في البخاري قال صلى الله عليه وسلم : " لأطوفن الليلة على مائة امرأة ، كلهن يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله ، فقال له صاحبه: قل إن شاء الله ، فلم يقل: إن شاء الله ، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة ، جاءت بشق رجل ، والذي نفس محمد بيده ، لو قال: إن شاء الله ، لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون " ، وفي لفظ : «أما إنه لو قال إن شاء الله لكان دركاً لحاجته» وهو نبي من أنبياء الله تعالى ، و يقول إسماعيل عليه

الصلاة والسلام لأبيه ﴿ إِنَّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آتِيَّ أَذْبَحُكَ فَانظُرْ

مَاذَا تَرَى ۚ قَالَ يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ

الصَّابِرِينَ ﴿ [الصفات: ١٠٢] لأن قضية الصبر من

عدمها أمر مستقبلي وأنت لا تدري هل ستصبر أم لا ،

ويقول موسى للخضر لما قال له ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ

صَبْرًا ﴿ [الكهف:٦٧] والصبر أمر مستقبلي، ﴿ قَالَ

سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴿ [الكهف:٦٩] فالذي يؤمن بكمال

قدرة الله وأنه الرب القادر على كل شيء ويؤمن مع ذلك بضعف قوته وعجز حيلته فحينئذ لا يعلق أموره المستقبلية على حيلة عاجزة وقوة خائرة وإنما يعلقها بمن قدرته القدرة الكاملة، وبمن حوله الحول الكامل وقوته القوة الكاملة.

الثمرة الرابعة : الاعتصام في كل أحوال العبد والجا إلى الله دائماً في السراء والضراء ، فإذا حل عليك أمر من الأمور المخوفة فإنما تعتصم بمن قدرته القدرة الكاملة فتستعيز به جل وعلا، فالعبد إذا آمن بأن الله هو القادر الذي لا يعجزه شيء فعليه أن يعتصم في كل أحواله ويلتجأ ويستعيز في أموره بالله جل وعلا.

الثمرة الخامسة : عدم اليأس من وجود الفرج مهما تحلقت حلقات المصيبة والكرب ، فمهما تحلقت حلقات المصيبة والكرب بك فإياك أن تيأس من فرج الله وإياك أن تقنط من روح الله جل وعلا، لأن ربك قادر القدرة الكاملة أن يجعل لك من كل هم فرجاً ومن كل ضيق مخرجاً، وكما قال القائل :

ولرب ضائقة يضيق بها الفتى
وعند الله منها المخرج

فرجت فلما استحكمت حلقاتها

وكنت أظنها لا تفرج
فمهما طال زمن المصيبة ومهما طال زمن الكرب
فاعلم أن لك ربًّا قادر القدرة الكاملة في لحظة واحدة
بأمره تنفرج كل الكربات ، فإياك أن تقنط أو أن يداخلك
اليأس من هذا الأمر لأن الله قادر على أن يفرج كربتك
لكن لكل أجل كتاب ولكل فعل أوان ولا تستعجل الشيء
قبل أوانه ، فإن من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب
بحرمانه، فأيوب عليه الصلاة والسلام بقي سنين عددًا
اختلف العلماء فيها : منهم من قال سبعة عشر ، ومنهم
من قال ثلاثين سنة ، ومنهم من قال أقل ومنهم من قال
أكثر ؛ ومع ذلك بقول كن كان الفرج فقال الله له ﴿ **ارْكُضْ**

بِرِجْلِكَ هَذَا مَغْسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ [ص: ٤٢] .

فمهما طال زمن المصيبة وطال زمن المرض ، ومهما
طال زمن الفقر والحاجة فاعلم أنها ضائقة ، وربك الذي
قدرها قادر القدرة الكاملة على أن يحلها في لحظة
واحدة، وإن من الناس من يحب الله أن يسمع تضرعه
وأن يرى بكاءه ودمعات عيونه تسيل على خدوده،
ولكن هذا الرجل أهته وشغلته الدنيا فيقدر الله عليه
شيئًا من المصائب والكروب حتى يكون ذلك سببًا في
رجوعه إلى الله جل وعلا لأن الله لا يريد أن يعذبه وهو
يحب أن يسمع تضرعه وانطراحه وأن يرى دموع
عينيه تضرعًا وخشوعًا وانطراحًا بين يدي الله جل

وعلا ؛ فالله هو الذي يفرج الكربات، وهو الذي ينفس المضائق مهما ضاقت عليك ومهما طالت فاعلم أن لك رباً قادر على كل شيء سبحانه وتعالى.

الثمرة السادسة : الإيمان الجازم بكل ما أخبر الله بوقوعه مما يكون في اليوم الآخر، والإيمان بكمال قدرة الله وأنه لا يعجزه بوقوع هذه الأمور الهائلة شيء، فقدرة الله أعظم وأكبر ، ولأننا نؤمن بكمال قدرته، فنحن نؤمن بالبعث وبقيام الناس وبالميعاد ، وهذا الأمر الذي أعجز الكفار أن يؤمنوا به لشكهم في قدرة الله جل

وعلا، ﴿ **أَءَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ * قَدْ عَلِمْنَا مَا نَنْقُصُ**

الْأَرْضَ مِنْهُمْ ﴾ [ق: ٣، ٤] ، أي أن جميع ما تأكله

الأرض وتنقصه من أجسادهم قد علمنا أين مكانه تلك الأجزاء المتفرقة والأشلاء المتقطعة ، فالله يعلم أين ذهبت ويوم القيامة ينادي منادٍ يا أيها الأشلاء المتقطعة والأجزاء المتفرقة إن الله يأمركن أن تجتمعن لفصل القضاء - والحديث فيه ضعف -، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة يقول النبي ﷺ: «**كان في من كان قبلكم رجل لم يعمل خيراً قط فقال لبنيه إن أنا مت فأحرقوني ثم ذروني ف يوم راح نصفي في البر ونصفي في البحر حتى لا يقدر علي ربي فيعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر الله البحر فجمع ما فيه فمثل العبد بين يدي الله»**،

فإنه لا يعجزه شيء. فهؤلاء المشركون الخلل الذي لديهم هو الشك في قدرة الله، ولكن لأننا والله الحمد نؤمن بأن ربنا هو القادر القدرة الكاملة، وهو القوي القوة الكاملة الذي لا يعجزه شيء في السموات ولا في الأرض.

وقال الله جل وعلا ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ

﴿[الأنبياء: ١٠٤]، وقال الله جل وعلا يقول ﴿وَهُوَ

الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧]

أي أن الإعادة أهون على الله من ابتداء الخلق مع أنها كلها هينة على الله ولكنه خاطب القوم على قدر عقولهم، فنحن نؤمن بما أخبر الله به جل وعلا مما سيكون في يوم القيامة من الأمور الهائلة العظيمة.

الثمرة السادسة: أن يعلم العبد عجزه وفقره أمام قدرة الله جل وعلا فإن العبد مهما عظمت قوته ومهما عظم سلطانه ومهما كان من أشد الناس عافية في صحته فإنه لا يزال ذلك العبد هو الفقير الفقر الذاتي إلى الله جل وعلا، فإياك أن تغتر بصحتك أو تغتر بقوتك أو تغتر بمالك أو عزك أو جاهك أو تغتر بسلطانك، أو تغتر بكرسيك أو تغتر بحسبك وخدمك فإنك لا تزال ذلك العبد الفقير المنطرح العاجز أمام قدرة الله جل وعلا الهائلة، فالذي يؤمن بقدرة الله يوجب له ذلك انكسار القلب والتواضع للحق وللخلق، فالذي تراه متكبراً على

الخلق بقوته أو بسلطانه هذا مسكين نسي كمال قدرة الله جل وعلا عليه.

الثمرة السابعة : أن لا يقع العبد في ظلم الناس ، فإن الملوك الجبابرة الظلمة هؤلاء نسوا قدرة الله عليهم، لما نسوا قدرة الله عليهم تسلطوا على عباد الله ، ولما سمع أبى مسعود الأنصاري رضي الله عنه وكان يضرب غلامًا له، قال فسمعت صوتًا من ورائي " اعلم أبا مسعود اعلم أبا مسعود "، قال فلم أميز الصوت من شدة الغضب فالتفت فإذا رسول الله ﷺ فقال: «اعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام» فقال هو عتيق لوجه الله يا رسول الله، قال: «أما لو لم تفعل لسفعتك النار» أو للفتك النار)) ، فلو أن هؤلاء الملوك الجبابرة والرؤساء الظلمة الذين يظلمون الناس في أموالهم وأبدانهم وأديانهم وأعراضهم ودنياهم لو أنهم تأملوا كمال قدرة الله عليهم لما فعلوا ذلك ، ولكن كبرهم أعمى قلوبهم ولا يزالون في غيهم يترددون والعياذ بالله وفي ضلالهم يعمهون فأنساهم ذلك قدرة الله جل وعلا، فأملى الله لهم حتى إذا كان قبيل نهايتهم أخذهم أخذ

عزيز مقتدر، ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقَرْيَ وَهِيَ

ظَلِمَةً إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]، وإن المتقرر

في سنة الله الكونية أن كل ظالم ستكون له نهاية من أقبح النهايات، وتأمل في التاريخ وانظر من عظم ظلمه

وعظم تسلطه على عباد الله كيف كان نهايته، كفرعون وهامان وجنودهم والنمرود وغيرهم من أساطين العالم ومن جبابرة الأرض ، ولا يزال جبابرة الأرض في هذا الزمان يتهاونون واحدا تلو الآخر بميثة لا يتمناها القرد، ولكنهم ظلموا وتجبروا وطغوا فماتوا شر ميثة ؛ بل إن الله أخرج جثة فرعون فقط فجسده إلى الغرق وروحه إلى الحرق لكن الله قال ﴿ **فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِدِينِكَ**

لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَ آيَةً ﴿ [يونس: ٩٢] ؛ حتى يعلم

الناس نهاية الظالمين الذين نسوا قدرة الله جل وعلا عليهم، فإذا همّت نفسك أن تظلم ولداً أو تظلم تلميذاً أو تظلم إنساناً مسكيناً أو تظلم زوجة فعليك أن تتذكر قدرة الله جل وعلا عليك فإنه ينبعث في قلبك عظيم الرحمة وعظيم الشفقة وعظيم الإحسان لمن أردت أن تسيء إليه وهذه من أعظم الثمرات الدالة على إيمان القلب بكمال قدرة الله جل وعلا .

مسألة: في قول الشيخ رحمه الله تعالى "ولا شيء يعجزه" .

ورد في " الدرر السنية في الفتاوى النجدية " تنبيه لطيف وهي أن بعض تلامذة الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله كتب كتاباً وفي آخره كتب للشيخ "إن الله على ما يشاء قدير" .

فكتب الشيخ لهذا التلميذ وقال :

هذه كلمة - إن الله على ما يشاء قدير - اشتهرت على الألسن من غير قصد وهو قول الكثير إذا سأل شيئاً قال وهو القادر على ما يشاء وهذه الكلمة يقصد بها أهل البدع - القدرية من المعتزلة، - شرًا وكل ما في القرآن هو قوله

﴿ **وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [هود: ٤]، وليس في القرآن ولا السنة

ما يخالف ذلك أصلاً لأن القدرة شاملة كاملة، أي قادر سبحانه على الأشياء التي يريد لها أو الأشياء التي لا يريد لها، وهي القدرة والعلم فهما صفتان شاملتان يتعلقان بالموجودات والمعدومات ، وقد قصد أهل البدع بقولهم : وهو القادر على ما يشاء أي أن القدرة لا تتعلق إلا بما يشاء الله جل و علا .

فالأصل أن نقول ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ**

قَدِيرٌ ﴾ [النحل: ٧٧] فلا نعلق قدرته بمشيئته فإن تعليق

القدرة بالمشيئة هو مذهب القدرية من المعتزلة ، فالمعتزلة لا يؤمنون بكمال قدرة الله على كل شيء وإنما يعلقون قدرته على الأشياء التي يريد لها الله ، وأما الأشياء التي لا يريد لها فهو عاجز غير قادر عليها، وهذا مذهب أهل البدع.

فالمعتزلة والقدرية يقولون لم يكن الله قادراً على هداية صناديد قريش لأنه لم يشاء ذلك ، وهو قادر على ما يشاءه

• أما نحن معاصر أهل السنة فنقول : الله قادر على أن

يهديهم لأن كل شيء سواء شاءه أو لم يشاءه سواء أرادته أم لم يريدته فهو قادر عليه ، لكن لا يقع في كونه إلا ما يشاءه ، أما في أصل القدرة فهو قادر على أن يهدي من ضل وأن يضل من هدى لقول الله جل و علا ﴿ وَمَنْ يُضِلِّ

اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ ﴾ [الزمر:

٣٦ ، ٣٧] ، فعند المعتزلة لا يقدر ، لأن القدرة عندهم متعلقة بالمشيئة، فما شاءه فهو يقدر عليه وأما ما لا يشاءه فهو عاجز عنه .

وقد نبه على ذلك الشيخ عبد العزيز الرشدي رحمه الله في التنبيهات السنية وهو من أفضل شروح العقيدة الواسطية، وأنا أنصح كل طالب علم أن يقتني هذا الكتاب فهو من أبسطها وأيسرها وفيه من القواعد والفوائد ما ليس في غيره، **فقد** نبه على ذلك أيضاً : على النهي عن قول الإنسان "إن الله على ما يشاء قدير" ، وكذلك نبه على ذلك الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في فتاواه ، ونبه عليها كذلك الشيخ محمد بن عثيمين كما في الشرح الممتنع نبهوا على أنه ينبغي أن تقول أن الله على كل شيء قدير ولا تقول إن الله على ما يشاء قادر وكذلك نبه عليها أيضاً الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في معجم المناهي اللفظية . قلت : وهو الحق الذي لا مرية فيه ولكن عندنا إشكالان نود التنبه عنهما:

الأول: هي فهم بعض الناس لقول الله جل و علا ﴿ وَمَنْ يُضِلِّ

عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ [الشورى: ٢٩] فعلق قدرته

بمشيئته، وفي صحيح الإمام مسلم في الحديث الطويل في آخر من يدخل الجنة الرجل الذي يكبو تارة ويمشي تارة وتلفحه النار تارة في آخره قال: " فضحك الله جل وعلا فقال أتضحك مني وأنت رب العالمين قال لا ولكني على ما أشاء قادر"، فهذا قد أشكل على البعض، إذا كيف يقال لا يصح أن يطلق إن الله على ما يشاء قدير وقد قال الله ﴿

وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ وقال النبي ﷺ فيما يروي

عن ربه أنه قال «ولكني على ما أشاء قادر» ؟
نقول : القدرة إما أن تطلق وإما أن تقييد بشيء معين، فقدرة الله جل وعلا إما أن تحكى مطلقة من غير تقييد بأشياء معينة وإما أن تحكى قدرته مقيدة بشيء معين، فيجوز تقييدها إذا قيدت ويجب إطلاقها إذا أطلقت، فإذا قلت إن الله على كل شيء قدير لم أقل على جمعهم ولا على إخراج أحد من النار ولم أقل على خلق جبل ولم أقل على خلق السموات ولم أقيد قدرته بشيء، بل أقول إن الله على كل شيء قدير وأطلقت، فهنا لا يجوز أن أعبر عن هذا الإطلاق بقول إن الله على ما يشاء قدير، لكن إذا تعلقت قدرته بشيء معين محدد فهنا يجوز لنا تقييد قدرته بمشيئته لأننا نؤمن أنه لن يكون هذا الشيء إلا إذا شاءه الله

مثلما قيد قدرته بجمع الناس قال ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ

قَدِيرٌ ﴿﴾ ؛ أي متى ما شاء أن يجمعهم ويقيم الساعة أقامها ،
فهنا قيدها لأنها على شيء مقيد ، وهذا مثل قولي لك إذا
قلت هلا تفضلت بزيارتنا ، فقلت لي سأفضل بزيارتك
إن شاء الله ، والمعنى إذا شاء الله زرتك في بيتك ، فأنا
قيدت قدرة الله جل و علا بمشيئته وذلك لأنني قيدها
وحكيتها في شيء معين.

فإذا أطلقت القدرة فالواجب أن تطلق ولا تقيد وإذا
قيدت بشيء معين فلك أن تقيدها بهذا الشيء المعين، ففي
قول الله جل و علا ﴿ **وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ** ﴾ ، فهذا
ذكر القدرة مقيدة بشيء معين وهو جمع الناس وقيامهم من
قبورهم يوم القيامة .

وكذلك : في قوله "ولكني على ما أشاء قادر" قيدها
أيضاً بأن هذا الرجل - آخر من يدخل الجنة - أعطاه ملك
عشرة ملوك من ملوك الدنيا ، ولما قال الله له «**أترضى**
أن يكون لك ملك من ملوك الدنيا»، قال أتستهزئ بي
وأنت رب العالمين قال لا، ولكني على ما أشاء قادر ، فلك
مثله ومثله معه ومثله معه "، أي على هذا الشيء الذي
أعطيك فإذا شئت أنا فلا راد لمشيئتي فسيقع، فالقدرة
المطلقة تحكى مطلقة ، والقدرة المقيدة بالشيء المعين
تحكى مقيدة فكلام أهل العلم لا تناقض فيه وهو كلام
صحيح .

فإن قلت: ولماذا قال العلماء لا تقيد القدرة المطلقة

بمشيئة الله؟

قالوا: **وذلك** لثلاث علل:

العلة الأولى: أنه تقييد لما أطلقته الأدلة، والأدلة أوردت قدرة الله المطلقة بنصوص مطلقة والأصل بقاء المطلق على إطلاقه ولا يقيد إلا بدليل .

العلة الثانية: لأن تقييد القدرة بالمشيئة قد يوهم أن الله غير قادر على ما لا يشاءه - وهذا لا بد أن ننفيه عن القلوب - فحينئذ ننكر هذا التقييد لأنه يوهم بأن ما لا يشاءه لا يقدر عليه سبحانه وتعالى .

العلة الثالثة: لأن قولهم إن الله على ما يشاء قدير موحى بمذهب المعتزلة القدرية ولا بد من فرقان بين مذهبنا ومذهبهم، فقرر العلماء النهي عن هذه اللفظة - إن الله عل ما يشاء قادر - .

قاعدة: قدرة الله لا تتعلق بالمستحيلات لذاتها.

قال العلماء من أهل السنة رحمهم الله قدرة الله لا تتعلق بالمستحيلات لذاتها، والمراد بـ (بالمستحيل لذاته) هو ضد تعريف الشيء، فالشيء عند أهل السنة ما يصح أن يُعلم أو يؤول إلى العلم - كما مر معنا - إذاً المستحيل لذاته هو ما لا يصح أن يُعلم ولا يؤول إلى العلم، فالله جل وعلا لا يوجد المستحيلات لذاتها لا عجزاً وإنما لأن قدرته لا تتعلق بهذه الأشياء أصلاً.

ولذلك هناك بعض الأسئلة التي لا يثيرها من في قلبه ذرة من إيمان وإنما لا يثيرها إلا الزنادقة من أهل البدع الذي يريدون أن يشكوا المسلمين في عقيدتهم وفي ربهم،

فيقولون مثلاً : هل يستطيع الله أن يخلق إلهاً آخر معه ؟
فهذا السؤال ليس بصحيح أصلاً لأن وجود إلهاً آخر مع الله
مستحيل لذاته ، والله يقول ﴿ **إِنِ اللَّهُ عَلَى كُلِّ**

شَيْءٍ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ٢٠] ، ووجود إله آخر مع الله ليس بشيء
أصلاً ، فالسؤال في ذاته خطأ أصلاً .

وكقول بعضهم هل يقدر الله أن يجعل هذه الورقة
متحركة وساكنة في وقت واحد وفي ثانية واحدة ؟ فهذا
السؤال خطأ لأنك جعلت اجتماع الحركة والسكون جعلتها
شيئاً ، وهي أصلاً ليست بشيء لأنها لا تعلم ولا تؤول إلى
العلم ، فلا توجد أبداً فهي مستحيلة لذاتها .
وإذا قلنا إن الله لا يوجد المستحيلات لذاتها لا نقصد أنه
يعجز إيجادها، وإنما لأنها ليست بشيء حتى تتعلق بها
قدرة الله .

وكمثل سؤال انتشر في الانترنت كثيراً وأعجز كثيراً
من الخلق وأوجب لكثير من الناس كثرة سألة أهل العلم
وهو قولهم هل يقدر الله أن يخلق صخرة لا يستطيع أن
يحملها بقدرته؟ ، فما هذه الأسئلة أصلاً والله لو لم نقرأها
ولو لم يكثر إجابة المفتين عنها ما أدخلناها هنا في هذا
الكتاب ، ولكن نذكرها من باب التخريج على هذه القاعدة
ونقول لهؤلاء :

وجود هذه الصخرة هل هو ممكن أصلاً أن يوجد الله
صخرة لا يستطيع أن يحملها بقدرته؟ فما هذا الفرض وما

هذا السؤال !! ، فهذا خطأ لأن هذه الصخرة ليست بشيء أصلاً لأنه لا يصح أن تعلم ولن تؤول إلى العلم في يوم من الأيام .

وكذلك من يقول : هل يقدر الله أن يجمع الليل والنهار في وقت واحد؟ **نقول** لا، هذا اجتماع بين نقيضين والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وكقولهم : أيقدر الله أن يجعل هذا المصباح مضيقاً مظلماً في نفس اللحظة، فافرض شيئاً يتعلق بقدرة الله ، أما أن تفرض أسئلة هي أصلاً ليست داخلية في دائرة الشيء فإن هذا يسمى المستحيل لذاته وقدرة الله لا تتعلق بالمستحيلات لذاتها .

قول الإمام الطحاوي رحمه الله: "ولا إله غيره".

الكلام على هذه الكلمة العظيمة في جمل من المسائل وهذه أعظم جملة في العقيدة الطحاوية ستمر عليك من مسائل العقيدة مطلقاً ، وجميع ما قرره الإمام الطحاوي رحمه الله قبلها وبعدها إنما هو خادم لها وفرع عنها، فهذه أعظم كلمة ؛ والكلام عليها سيكون إن شاء الله في مسائل:

المسألة الأولى: كلمة التوحيد هي الكلمة التي من أجلها خلق الله جل وعلا الخليفة.

فالله جل وعلا ما خلق الجن والإنس إلا لتحقيق مدلول هذه الكلمة والإيمان بمقتضاها والعمل بما دلت عليه هذه الكلمة.

يقول الله جل وعلا ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]

العظيمة الأولى من إيجادها لا لتأكل ولا تشرب ولا لتزواج ولا لتتوالد ، وإنما الخليفة مخلوقة لعبادة الله جل وعلا لتحقيق هذه الكلمة.

فهذه الكلمة أجمع العلماء رحمهم الله تعالى أنه لا عصمة للدم والمال إلا بالنطق بها فمن جاء بها فقد عصم ماله ودمه ، وأما من لم يأتي بها فإنه حلال الدم والمال ، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث أشيب بن طارق الأشيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: **«من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه إلا بحقه وحسابه على الله»** ، وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»** ، وهذا متفق عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى فالذي يعصم دم العبد وماله ليس إقراره بأن الله لا رب إلا هو أو لا خالق إلا هو، وإنما الذي يعصم الدم والمال حقيقة إنما هو الإيمان بأنه هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه جل وعلا .

وهذه الكلمة أعظم كلمة قالها النبيون من لدن آدم عليه السلام إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومن قبله من إخوانه من الأنبياء والرسل .

وهي أعظم كلمة قالها الخلق على الإطلاق وهي أحب إلى الله تعالى يحب يسمعها جل وعلا من عباده ، وأعظم كلمة يرتب الله عليها أثراً سواء كان ثواباً أو جزاءً في الدنيا أو في الآخرة ، ولذلك في الحديث الصحيح في قول النبي صلى الله عليه وسلم **«خير الدعاء دعاء يوم عرفه وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»** .

وأجمع علماء أهل السنة والجماعة أنها أعظم شيء يثقل به ميزان العبد يوم القيامة ، فما وضع شيء في ميزان العبد أثقل ولا أعظم ولا أبرك ولا أنفع من أن توضع هذه الكلمة في ميزانه؛ ففي صحيح ابن حبان قال النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«قال موسى يا ربي علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به قال يا موسى قل لا إله إلا الله قال يا ربي كل عبادك يقولون هذا قال يا موسى لو أن السماوات سبع وعامرهن غيري والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله ولا يتثقل مع اسم الله جل وعلا شيء»** ، فطوبى لعبد جاء يوم القيامة بهذه الحسنة العظيمة التي لا تقابلها أي سيئة - إذا قبلها الله فإن العبد ينتفع بها أينما انتفاع - .

وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **«يصاح برجل من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر له تسعة وتسعون سجلاً كل سجل مد البصر ، فيقول الله له أظلمك كتبتي أتكر من هذا شيئاً فيقول لا يا ربي لا أنكر منه شيئاً قال أولك حسنة فيقول لا يا ربي ، فيقال: بلي إن لك عندنا حسنة وإنه لا ظلم اليوم عليك فتخرج له بطاقة فيها لا إله إلا الله ، فيقول يا ربي وما هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقول إنه لا ظلم اليوم فتوضع السجلات في كفة وهذه البطاقة في كفة ، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ، ولا يثقل مع اسم الله شيء" الحديث،- أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم-، فطوبى لعبد جاء بها يوم القيامة فمن بلا إله إلا الله كاملة يوم القيامة بحقوقها ومقتضياتها فإنه من أهل الجنة - نسأل الله أن يجعلنا منهم ، حتى وإن كان عنده شيء من الكبائر ، فإذا صح توحيده وصدق إيمانه فإن الله يكفرها عنه .**

وقد أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أن هذه الكلمة العظيمة هي الكلمة المانعة من الخلود الأبدي في النار ، فإن جملة من أصحاب الكبائر ضعف تحقيقهم لهذه الكلمة - كلمة التوحيد - ولم يريد الله جل وعلا بحكمته وعدله أن يغفر لهم فيدخلهم النار ابتداءً وهم من أهل التوحيد والإيمان لكن بما أن معهم أصل لا إله إلا الله فإنها تعصمهم بإذن الله جل وعلا من الخلود الأبدي في النار

كخلود الكفار ، ولذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم «**يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة وزن حبة ووزن ذرة**» ، وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من قال لا إله إلا الله ومات دخل الجنة يومًا من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه " .

وهذه الكلمة أيضًا هي الكلمة التي توجب دخول الجنة إما ابتداءً وإما انتقالًا فلا يمكن أبدًا أن تفتح أبواب الجنة لمن ليس معه هذه الكلمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم " وإن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة " ، وفي رواية " مؤمنة " ، فلا إسلام ولا إيمان إلا بالإتيان بهذه الكلمة فالجنة هي دار أهل لا إله إلا الله ، فكل من مات على لا إله إلا الله فسيدخل الجنة حتمًا وجزمًا إما دخولًا ابتدائيًا وإما دخولًا انتقالياً - كما فصلناه في غير هذا الموضع - ومصداق ذلك ما في الصحيحين من حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو نائم وعليه ثوب أبيض ثم أتيته وهو نائم ثم أتيته وقد استيقظ فقعدت إليه فقال «**ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**» ، قلت يا رسول الله وإن زنى وإن سرق قال " وإن زنى وإن سرق قلت وإن زنى وإن سرق قال " وإن زنى وإن سرق " ، قلت وإن زنى وإن سرق قال " وإن زنى وإن سرق رغم أنف أبي ذر » ، وتوجيه فهم هذا الحديث هو أن الزنا والسرقة من جملة الكبائر التي لا توجب خلود من معه لا

إله إلا الله في النار - فسيدخلها يوماً من الدهر حتى وإن
عذب في النار ما عذب - ، وفي صحيح الإمام مسلم من
حديث عثمان رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم **«من قال من مات وهو يعلم ألا إله إلا الله دخل الجنة»**.

وقد اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أنه يستحب أن
يلقنها من في سكرات الموت، وأجمعوا رحمهم الله تعالى
على أن من جملة ما يعرف به حسن الخاتم أن يموت العبد
على لا إله إلا الله فتكون كلمة التوحيد هي آخر كلماته كما
في صحيح الإمام مسلم من حديث حذيفة وأبي هريرة
رضي الله عنهما قال **«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله»**.

وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أن هذه الكلمة
هي الكلمة التي جاءت الكتب بتقريرها والرسول للدعوة
إليها وإلى مقتضياتها ، فما أرسل الله الرسل وما أنزل
الكتب إلا لتقرير هذه الكلمة العظيمة ، قال الله ﴿ **وَمَا**

أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا

فَاعْبُدُونِ ﴿ [الأنبياء: ٢٥] ، وقال تعالى ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي**

كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ

﴿النحل: ٣٦﴾ فهذه هي وظيفة الأنبياء جميعًا وكما قال

الناظم :

وبذاك قد بعث الكرام جميعهم وتنزلت كتب من الرحمن

وكل نبي يأتي قومه يقول لهم **«اعبدوا الله ما لكم من إله غيره»** ، فهذه زبدة دعوة الأنبياء وزبدة ما قررته الكتب السماوية ، فأعظم مطلوب في القرآن وأفخم مطلوب في القرآن وأعظم الأحكام التي نزل القرآن لتقريرها أن يوحد الله في عبادته ، فلا معبود بالحق إلا هو جل وعلا ، وما يتبع ذلك من الأحكام الشرعية إنما هي من مكملات ومقتضيات هذه الكلمة العظيمة.

وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى أيضًا على أن شفاععة النبي صلى الله عليه وسلم لا تكون إلا لأهل لا إله إلا الله فالذي لا يأتي بهذه الكلمة يوم القيامة يحرم من شفاععة محمد عليه الصلاة والسلام ، فأحق الناس بشفاعته صلى الله عليه وسلم هم أهل التوحيد الخالص لله جل وعلا ففي صحيح الإمام البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال **«قلت يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه خالصًا من قلبه " ، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة أيضًا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته ،**

واختبأت دعوتي شفاعة لأمتي سوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً» .

وهذه الكلمة هي التي تخرج الإنسان من دائرة الشرك إلى دائرة الإسلام ، وهي أحب الكلام إلى الله على الإطلاق ففي صحيح الإمام مسلم من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم **«أحب الكلام إلى الله أربع سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لا يضرك بأيهن بدأت» .**

وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أنها مفتاح الجنة ، وأما أسنان المفتاح فهي الأعمال الصالحة ففي صحيح الإمام البخاري معلقاً موقوفاً بصيغة الجزم - صحيح - من حديث وهب بن منبه رحمه الله تعالى أنه قيل له **«أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة ، قال بلي ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإن لم تأتي بمفتاح ليس له أسنان لم يفتح» ، والمراد بالأسنان أي مقتضيات هذه الكلمة العظيمة ، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **«من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» ،** فقد قام سوق الجنة على ساق التوحيد والإخلاص لله جل وعلا، فمن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار ، ومثله ما في البخاري من حديث بن مسعود رضي الله تعالى عنه وأرضاه .**

وأجمع العلماء على أن أعظم مطلوب لله وأفخم حقوق الله على العباد هو تطبيق مقتضى هذه الكلمة والإيمان

بمدلولها ففي الصحيحين من حديث معاذ رضي الله عنه قال كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «يا معاذ أ تدري ما حق الله على العباد وما حق العباد على الله» ، قال : قلت لله ورسوله أعلم قال " فحق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً» ، فوحدة المسلمين لن تكون أبداً إلا على مقتضى هذه الكلمة فإذا أطبق المسلمون على الإيمان بها وتحقيق مدلولها والعمل بمقتضياتها فهنا تحصل وحدة المسلمين وتقوم لهم قائمة .

فلا تحصل وحدة المسلمين ولا تقوم ولا تتحقق أبداً بالدعوات والشعرات الزائفة والرايات البراقة والزخارف الهدامة فكل هذا يهدم ولا يبني ويفسد ولا يصلح ، فإذا أردنا أن يرجع المسلمون إلى عزهم وإلى قوتهم وإلى مناعتهم وأن نزرع مرة أخرى هيبتنا في قلوب الأمم من حولنا فلنعرض بالنواجز على هذه الكلمة إيماناً وقولاً وعملاً بمدلولها وامتثالاً لمقتضياتها وهنا ترجع الأمة إلى عزها وتمكينها ، وإلا فالأمة قد كتبها الله في قدره السابق أنها لا تنتصر لا بكثرة رجال ، فقد انتصر المسلمون في غزة بدر وهم ثلاثمائة أمام ألف وثلاثمائة رجل ، وانتصر المسلمون في غزوة الخندق وهم لا يتجاوزون الألف وزيادة أمام عشرة آلاف من الأحزاب ، فالمسلمون لا ينتصرون بكثرة عدد ولا بكثرة عتاد ، فإن المؤمنين قبل خروج الدجال ببرهة من الزمن يفتحون بلاد الكفر بالتكبير بدون أسلحة وبدون شيء ، بل بالتكبير فقط فتسقط

الحصون وتهدم الحصون بالتكبير فنحن أمة لا ننتصر بعتادنا ولا بعددنا ولا بأسلحتنا ولا بطائراتنا ولا بسيفنا - مع أن كل هذا مطلوب ولا نقلل منه - ، لكن لا نجعله هو المهيمن على قلوبنا ، فالنصر يكون على حسب ما يقوم في قلوبنا من تحقيق مقتضى هذه الكلمة ، فالجيوش التي تنطلق جحافلها مبنية على هذه الكلمة والله لا تقف أمامها أبواب لا كسرى ولا فارس ولا بلاد الغرب بأسرها ، فنحن لا ننطلق إلا من هذه الكلمة فلا وحدة للمسلمين أبداً ولا عز ولا فوز ولا نجاة ولا نجاة ولا صلاح إلا بهذه الكلمة ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور في أسواق العرب ذي المجاز وعكاظ ومجنة وغيرها ويقول للعرب قولوا " لا إله إلا الله تفلحوا وتدين لكم العرب " ، ولما قالها يوم من الأيام قال أبو لهب : تبًا لك ألهذا جمعتنا فأنزل الله جل

وعلا ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١].

فهذه الكلمة لا بد من العض عليها فهي موضوع حياتنا الذي لا ينقضي وهي موئل عزنا الذي لا ينتهي وهي ما ندندن حولها كثيراً ولا ينبغي للإنسان ولا لطالب العلم أن يتكبر على سماع بدايات العلوم في هذه الكلمة كمقتضاها وأركانها وشروطها لأنها موضوع حياتها ومحط سؤاله في قبره ومحط فلاحه في يوم حشره ونشره.

المسألة الثانية : أجمع أهل العلم على أن هذه الكلمة مبنية على ركنين : -

ولا يتم توحيد العبد ولا يصح إلا بهما وهما : النفي والإثبات ، فالنفي في قولك لا إله ، والإثبات في قولك إلا الله .

ومعني النفي أي لا معبود في هذا الوجود أبداً بحق ، فقولك لا إله نفي لجميع أحقية هذه الآلهة للعبادة فهذا ركن النفي ولا بد منه ، ولا يكمل ركن النفي إلا بالركن الآخر وهو ركن الإثبات (إلا الله) ، وهو إثبات العبادة بحقها لله جل وعلا .

وبهذا يتبين لنا أن حقيقة التوحيد لا بد أن تكون مبنية على النفي والإثبات لأن الإثبات وحده لا يمنع المشاركة وليس بتوحيد ، والنفي وحده تعطيل محض ، وحقيقة التوحيد أن تجمع بين النفي والإثبات فنقول لا إله إلا الله .

المسألة الثالثة : اعلم رحمك الله تعالى أن معني كلمة التوحيد الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة ولا يجوز القول بغيره مطلقاً هو أن تقول : لا معبود بحق إلا الله .

كما قال الشيخ حافظ آل حكمي -رحمه الله - فإن معناها الذي عليه دلت يقيناً وهدت إليه أن ليس بالحق إله يعبد إلا الإله الواحد المنفرد .

وقال الناظم الآخر : فليس في الكون إله يعبد بالحق إلا ربنا ويقصد .

فلا بد من الإيمان بهذا المدلول وقد أكدت على هذه الكلمة وهذا المعني لأن عامة أهل البدع قد أخطأوا في تفسير كلمة التوحيد عامة .

فمنهم من يقول لا رب إلا الله فيفسر توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية كما عليه الصوفية وولاتهم وأقطابهم ، - ونحن نؤمن إيمانًا جازمًا بأنه لا رب إلا الله - ، فقولهم لا رب إلا الله صحيح في ذاته لكن ليس هو المعني الصحيح لكلمة التوحيد ، ومنهم من قال وهم الفلاسفة من المعتزلة وغيرهم يقولون : لا قادر على الاختراع إلا الله ، ونقول نعم لأن المبدع هو الله جل وعلا فالله هو بديع السماوات والأرض ، وقصدهم الإبداع إبداع الأشياء على غير مثال سابق لكن يعربون عنها بالاختراع ، والقرآن عبر عنها بأن الله بديع السماوات والأرض فنحن نؤمن بهذا المعني ، ولكن ليس هو المعني الصحيح الحقيقي المقرر بالقرآن والسنة وإجماع السلف لهذه الكلمة ، ومنهم من يفسرها بشيء من مقتضيات توحيد الربوبية و يقول لا محي ولا مميت إلا الله ؛ وهذا المعني في ذاته حق ولكن ليس هو المعني الحقيقي الصحيح لكلمة التوحيد ، ومنهم من يقول لا خالق ولا قادر ولا رازق إلا الله وهذه المعاني كلها في ذاتها صحيحة ثابتة ونحن نؤمن بها ، ولكنها ليست المعني الصحيح للا إله إلا الله .

وإنما المعني الصحيح للا إله إلا الله إنما هو أن نقول : لا معبود بالحق أو بحق إلا الله .

واعلم رحمك الله تعالى أن من الخطأ أن نقول لا معبود في الوجود إلا الله ، فهذا خطأ لأن هناك أشياء عبدت من دون الله جل وعلا ، فالشمس عبدت من دون الله والقمر عبد من دون الله ؛ فكيف نقول لا معبود في الوجود إلا الله

!!؟ فقد عبدت أشياء من دون الله ، لكن عبادة هذه الأشياء بغير حق ، فقد عبدت هذه الأشياء بالباطل والعنجهية والكفر والظلم والجهل والعناد ، فما عبدت بالحق ، وإنما المعبود بالحق هو إله واحد وهو الله جل وعلا ، فلا بد أن نقول لا معبود بحق إلا الله أو نقول لا معبود بحق في هذا الوجود إلا الله لكن ، أما أن نحذف كلمة بحق ونقول لا معبود في الوجود إلا الله فهذا خطأ خطأه أئمة الدعوة وغيرهم رحم الله الجميع رحمة واسعة .

فإن قلت : وهل دل على هذا المعنى دليل ؟
فأقول نعم لقد دل عليه دليل قرآني وهو قول الله جل

وعلا ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن

دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [الحج: ٦٢].

هذا هو المعنى الذي دلت عليه هذه الآية وهو المعنى الصحيح للإله إلا الله .

ومن عجائب هذه الدنيا وما أكثر عجائبها أن عامة المشركين السابقين قبل مشركي هذه الأمة كانوا يعرفون حقيقة لا إله إلا الله ، ولكن كثيراً من مشركي زماننا أو ممن ينتسبون إلى الإسلام في زماننا ينطقونها ليلاً ونهاراً وتجدهم يتقحمون ليلاً ونهاراً في نواقضها ظناً منهم أنها لا تنقض هذه الكلمة ؛ فمنهم من يقول لا إله إلا الله ويسجد للأصنام ويدعوا الأولياء ويستغيث بالصالحين من دون الله جل وعلا ويطوف حول الأضرحة ويستعين بهم ويطلبهم

المدد والعون ويذبح لهم ويدعوهم ويرجوهم ويتوكل عليهم
ظنًا منه أن هذه الأفعال لا تناقض أن لا إله إلا الله لأنه
يظن أن معني لا إله إلا الله لا رب إلا الله وهذه الأشياء لم
يتخذها ربًا من دون الله وإنما يجعلها واسطة بينه وبين الله
فبما أنه يعتبر أنه لا رب إلا الله فقد قام بمقتضي لا إله إلا
الله فيظن أن هذه الأفعال لا تناقض هذه الكلمة ، ولذلك كما
قال الإمام رحمه الله : **فتبًا لمن أبو جهل وأبو لهب** أعلم
منه بمدلول هذه الكلمة وهو يدعي الإسلام .

فإن قلت : وأين أقرت الأمم بحقيقة هذه الكلمة أن
مقتضاها أن توحّد الإله بالعبادة وترك عبادة ما سواه ؟
أقول : لقدت دلت على ذلك أدلة كثيرة في سائر الأمم
مثلًا : قوم موسى قوم موسى – آل فرعون - كانوا
يعترفون بحقيقة هذه الكلمة وأنهم لو قالوها فإنها تقتضي
منهم أن يتركوا جميع آلهتهم التي يعبدها آبائهم ويوحدون
الله ، ولذلك لما جاءهم موسى بها وهي الحق قالوا ❁

أَجِئْتَنَا لِتَلْفِنَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا ❁ [يونس: ٧٨] أي تريد أن
نؤمن بأنه لا يستحق العبادة في هذا الوجود إلا إله واحد
وماذا عن الآلهة التي عبدها آبائنا ، فهل كان آبائنا كانوا
على الباطل !!؟ ، فقد كان متقرر في قلوبهم أنهم إذا قالوا
هذه الكلمة فسيتركون ما عليه آبائهم من المعبودات ،
ويوحدون الله جل وعلا بالعبادة .

بل وقالها قوم عاد وهم أصحاب الأحقاف قال الله جل
وعلا عنه ﴿وَأَذْكُرْ أَخَاعَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النُّذُرُ

مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحقاف: ٢١] إلى

أن قال لقومه لما أمرهم بالعبادة قالوا له ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا

لِتَأْفِكَنَا﴾ أي لتبعدنا عن ﴿عَنْ أِهْتِنَانِنَا فَإِنَّا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنْتَ مِنَ

الصَّادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٢]، فعلموا أنهم إذا أجابوا الرسل

لقول لا إله إلا الله أنها تقتضي منهم ترك جميع الآلهة.

لكن مشركو في زماننا أو ممن يتسمون بالإسلام

يقعون في الشرك ليلاً ونهاراً وهم يقولون لا إله إلا الله ظناً

منهم أن تلك الأفعال وتلك الآلهة واتخاذ هذه الأشياء لا

يناقض حقيقة هذه الكلمة، فهناك جهل كبير في هذا

الزمان المتأخر في أمة محمد صلى الله عليه وسلم بحقيقة لا إله إلا

الله، ولذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم " ولا تقوموا الساعة حتى

تعبد اللات والعزى "، وذلك بسبب حقيقة الجهل بلا إله إلا الله

، ويقول عليه الصلاة والسلام «**ولا تقوم الساعة حتى**

تعبد فئام من أمتي الأوثان» وسبب ذلك إنما هو الجهل

بمدلول هذه الكلمة وحقيقة هذه الكلمة، وأما كفار قريش

الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم فقد كانوا يعلمون حقيقة لا

إله إلا الله ولذلك يقول قائلهم وقد حكي الله جل وعلا على

قولين لهم في القرآن قال الله جل وعلا في أول سورة

«ص» ﴿أَجْعَلُ الْأَلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥] إذا هذه مقتضي

الكلمة أن تبطل جميع الآلهة وتوحد الإله الحق بالعبادة ،
فقال أجعل الآلهة إله واحدًا إن هذا لشيء عجاب لأنه لم
يسمعه في الملة الأولى ، ولم يكن عليه آبائهم ولا أسلافهم
ولا أجدادهم من الكفرة، ويقول الله جل وعلا في سورة

الصافات ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ *

وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَرِيكَ أَلَهًا كَثِيرًا وَتَارِكًا ءِالَهَتِنَا لَشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات ٣٥ : ٣٦] ،

فهذه هي حقيقة لا إله إلا الله التي غابت عن كثير ممن
ينتسبوا إلى الإسلام في هذا الزمان.

والعجب أن الشيخ محمد رحمه الله كان يحكم بالكفر
على هؤلاء الذين يدعون غير الله و يستغيثون بغير الله
ويسجدون للأضرحة و يبنون الهياكل و يعبدونها و يذبحون
لها فكان من العلماء في زمانه من أهل البدع ينكرون عليه
ويقولون كفر المسلمين ، وإنما ذلك لأنهم يظنون أن لا إله
إلا الله إنما تدل على وحدانية الله في ربوبيته فقط - وهذا
خطأ - بل هي تدل على وحدانية الله في ألوهيته .

فإن قلت : وهل معنى ذلك أن الرسل لم يدعوا إلى
توحيد الربوبية أبدًا؟

نقول : لا ، فالرسل إذا دعوا إلى الربوبية فإنما
يتوسلون بهذه الدعوى إلى المطلوب الأعظم والتوحيد
الأفخم وهو توحيد الألوهية ولذلك عاب الله جل وعلا
على من يؤمن بأن الله هو الخالق الرازق المحي المدبر

المميت ثم يعبد معه غيره فقال الله جل وعلا في آخر

سورة يوسف ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ

مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦]؛ كما قال ابن عباس ومجاهد

وغيرهما من أئمة السلف رحمهم الله وتعالى: يؤمنون بأن الله هو الخالق الرازق المدبر، ولكن يعبدون معه غيره؛ فالذين ندين الله جل وعلا به ونقطع به قطعاً جازماً ولا يمكن بإذن الله جل وعلا أن يشككنا فيه مشكك أو يتطفل على قلوبنا بإدخال شيء من الشبهات فيها مدخل بأن الله هو المعبود بالحق في هذا الوجود وأن جميع ما عبد من دون الله فإنما عبد بالباطل.

ومن مسائل هذا الباب أيضاً: إعراب كلمة التوحيد.

وأنا لا أحرص على الإعراب كثيراً، لكن الخلل في إعراب كثيراً من أهل البدع لهذه الكلمة هو الذي يوجب علينا أن نقف عند إعرابها ونعرف هل فيها شيء محذوف أم لا، ونعرف ما تقدير هذا المحذوف - إن وجد -، وذلك لأن كثيراً من أهل البدع إذا أعربها إما لا يقدر فيها محذوفاً أصلاً، وإما يقدر هذا المحذوف على خلاف منهج أهل السنة والجماعة، فهذه الكلمة مكونة من أربعة كلمات:

الكلمة الأولى: لا، الكلمة الثانية: إله، الكلمة الثالثة:

إلا، الكلمة الرابعة: الله.

فأما قوله "لا" فهذه التي يسميها النحويون لا النافية للجنس ، والمتقرر في قواعد النحو أن لا النافية للجنس تعمل عمل إن كما عقده ابن مالك رحمه الله وتعالى في الخلاصة بقوله :عامل إن نجل للا في نكرة، أي إذا جاءت النكرة بعد لا فإن لا هنا تعمل عمل إن.

وعمل " إن " أن يكون لا بد لها من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ تنصبه والخبر ترفعه ، واعلم رحمك الله أن لا النافية أعظم في الدلالة من "لا" الناهية لأن النفي يتضمن النهي وزيادة، فلا يقوم مقامها أي تعبير .

وقوله " إله " هذا هو اسمها وهو مبني على الفتح ، ولا واسمها في محل رفع مبتدأ، وقد تقرر في قواعد اللغة العربية أن كل مبتدأ لا بد أن يكون له خبر -وهذا الخبر لو زغت فيه قليلاً صرت من أهل البدع - والقول الحق عند أهل السنة والجماعة أن خبر المبتدأ هنا محذوف تقديره " حق " ، فإذا أظهرنا هذا المحذوف قلنا " لا إله حق " وهذا هو خبر إن ، وهو خبر المبتدأ أيضاً، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله في القول في " إلا " بإجماع اللغويين أنها أداة استثناء، وقوله: " الله " هو بدل الخبر حق ، فنقول مرفوع على أنه بدل الخبر ، أي لا إله حق إلا الله فقولك " الله " هي بدل عن الخبر المحذوف ليست خبراً عن قولك لا إله - فانتبه لذلك وفقك الله - .

فإن قلت : ولماذا لا تصير خبر عن المبتدأ الأول ولماذا جعلت بدلاً وخبراً ثانياً؟

نقول : لأن الله لم يدخل في قوله لا إله حتى يستثني أصلاً ، فكلمة لا إله لا تدل إلا على بطلان الآلهة الباطلة عبادتها أصلاً . ، والله عبادته هي عبادة بالحق وليست عبادة بالباطل ؛ وهذا كقول الله جل وعلا " فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم " ، فمساكنهم ليست مستثناة أصلاً لأنها لم تدخل في التدمير فهي لم تدمر بالأصالة أصلاً، فقولك " الله " - الاسم الأحسن- هو بدل للخبر المحذوف ، لأن الله ليست عبادته باطلة حتى نجعله مستثني من قوله لا إله، وهذا الأمر بإجماع أهل السنة والجماعة أن : الله بدل عن هذا الخبر المحذوف " حق " .

فيكون إعرابها كالتالي : "لا" نافية للجنس ، " إله " اسمها ، و " لا مع إله " في محل رفع مبتدأ وخبرها حق ، فإن قيل : و هل هناك أحد خالف أهل السنة في تقدير هذا الخبر المحذوف؟

نقول : نعم منهم :من قدره بقوله "رازق " ، فقالوا لا إله رازق إلا الله -وقد أبطلنا ذلك قبل قليل - .
ومنهم :من قدره " بخالق " فقالوا لا إله خالق إلا الله - وقد أبطلناه قبل قليل - .

ومنهم : من قدره بقوله مخترع أو مبدع ، فأهل القبلة يختلفون في تحديد الخبر ويختلفون في إرجاء لفظ الجلالة أهو خبر من المبتدأ الأول، أم بدل عن الخبر ، ونحن قلنا أنه بإجماع أهل السنة أنه بدل عن الخبر حق ، وقلنا بإجماع أهل السنة والجماعة أن تقدير الخبر المحذوف إنما هو حق ، لا يجوز تقدير خبر آخر غيره.

ومن باب تنمة الإعراب نقول : هل يصح إطلاق قول بعض النحويين على هذه الكلمة في هذه الكلمة أنه استثناء مفرغ، لأن المستثنى إذا لم يكن داخلاً في المستثنى منه فإنه يسمى استثناءً مفرغاً فهل يصح ذلك ؟

نقول : من باب الأدب مع الله جل وعلا لا نقول بأن هذا استثناء مفرغ وإنما نعبر عنه بما عبر عنه البلاغيون وأهل البيان بأنه حصر وقصر - كما اختاره أئمة الدعوة رحمهم الله - ؛ يقول الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - في شرح الطحاوية : إن التعبير بالاستثناء المفرغ ليس بجيد ، بل الصواب أن نقول هذا حصر وقصر . فلا تقل والاستثناء هنا مفرغ ، وإنما تقول وهذا أسلوب حصر وقصر ، لأننا في هذه الكلمة حصرنا وقصرنا العبادة الحقّة في الله جل وعلا وهذا هو الصحيح في إعرابها .

شروط كلمة التوحيد

قد تقرر عند أهل العلم أنه لا يتم الانتفاع بهذه الكلمة إلا إذا حقق الإنسان شروطها وهي ثمانية شروط:

يقول الناظم : ولم يكن لقائلها نفعه
إن لم يكن بها شروط سبع.

الشرط الأول: العلم بمدلولها .

وكما تقدم الكلام على معناها أنه : لا معبود بحق إلا الله ، فالذي يقولها وهو لا يعلم مدلولها فإنها لا تنفعه ، وضد العلم الجهل والدليل على ذلك قول الله جل وعلا "

فاعلم أنه لا إله إلا الله"، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم "من مات وهو يعلم أن لا إلا الله دخل الجنة".

الشرط الثاني: الإخلاص .

فإذا خالف الإنسان ولما يزل يقع في شيء من أمور الشرك الأكبر فإنها لا تنفعه هذه الكلمة كأكثر أحوال المشركين في زماننا ممن يدعي أنه مسلم فإنهم يقولونها ومع ذلك يقعون في أمور شركية كبيرة تخرجهم من دائرة لا إله إلا الله ودائرة الإسلام بالكلية يقول الله جل وعلا " فاعبد الله مخلصاً له الدين "، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم «أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه».

الشرط الثالث: اليقين المنافي للشك .

و ضد اليقين الريب والشك والتردد، ومعناه : أن تتيقن أن هذا هو معناها وهو مدلولها ولا يمكن أبداً أن يتطرق إلى قلبك شيء من الريب أو الشك في ذلك أبداً لأن العقيدة في لا إله إلا الله مبنية على القطع والجزم واليقين ، فمتى ما دخل الشك والتردد والاعتراب انتقضت لا إله إلا الله وصرت كافرًا ومن أوجه الشرك الشرك باللسان وبالجوارح وبالقلب وهو الشك والريب والعياذ بالله ، يقول الله جل وعلا " قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السماوات والأرض " ، ويقول الله جل وعلا ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ

ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات: ١٥] ، ويقول

النبي صلى الله عليه وسلم " أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله لا

يلقي الله بهما عبد غير شاك فيهما فيحجب عن الجنة أو قال فيدخل النار أو تطعمه» وفي صحيح الإمام مسلم من صحيح أبي هريرة " من قال لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة» وقد كثر تردد وافتراض بعض الشباب في هذا الزمن بسبب موجة الإلحاد العارمة في الله جل وعلا وفي أسمائه وفي صفاته وفي وجوده ووحدانيته ، وكثر كلام كثير من شباب هذه الأمة في هذه البلاد في مثل هذه المسائل التي توصلهم إلى الشك والريب في وحدانية الله جل وعلا فالواجب الحذر من ذلك.

الشرط الرابع : القبول والانقياد المنافيان للرد .

أما القبول فالمراد به : قبول القول واللسان ، والانقياد فالمراد به انقياد الجوارح ، والانقياد أمر يتفرع على القبول ، فأعظمتنا انقياداً لهذه الكلمة أتمنا قبولاً لها ، فكلما ازداد قبول القلب لمدلول هذه الكلمة كلما خضعت الجوارح للعمل بمقتضياتها ، ولذلك الله جل وعلا أخرج من دائرة الدين وحكم بالكفر والشرك على من أبي مدلول هذه الكلمة

قال الله جل وعلا ﴿ **إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**

يَسْتَكْبِرُونَ * وَيَقُولُونَ إِنَّا لَتَارِكُوا آلَ الْهَتَنِ الشَّاعِرِ مَجْنُونٍ

﴿ [الصفات ٣٥ : ٣٦] ، فهم أبوا أن يقبلوا مدلول هذه الكلمة

ورفضوها وردوها، فحجبهم الله جل وعلا عن جنته ، وهذا كحال الأمم الماضية فقد كانوا يعلمون معناها ولكنهم رفضوا مدلولها وأبوا أن يدخلوها في قلوبهم أو يؤمنون به

، وأما الانقياد فهو انقياد الجوارح، لأن لا إله إلا الله بإجماع العلماء ليست كلمة تقال بل هي كلمة تقال وتعتقد ويعمل بمقتضياتها فلا يتم الانتفاع بهذه الكلمة إلا بتحقيق هذه الأمور الثلاثة : اعتقاد صحة مدلولها بقلبك ، وتقبله قبولاً كاملاً تاماً من غير اغتراب ولا شك، الشيء الثاني أن تنطقها بلسانك ، الشيء الثالث : أن تعمل بمقتضياتها بجوارحك ؛ فالصلاة من مقتضياتها، وتحكيم شريعة الله من مقتضياتها ، بل إن إعفاء اللحية وتقصير الثياب من جملة مقتضياتها ، بل جميع ما أمر الله به داخل تحت مقتضيات لا إله إلا الله .

ويتخلف عنك الانتفاع بهذه الكلمة على حسب ما تخلف عنك من من الإخلال بالعمل بمقتضياتها فمن الإخلال بمقتضياتها ما ينقض أصلها ، ومن الإخلال بمقتضياتها ما ينقص كمالها الواجب وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، قال الله جل وعلا "ومن يسلم وجهه إلى الله وهو محسن " ، فهو أحسن بقبوله لهذه الكلمة وأسلم وجهه لله جل وعلا بالانقياد بالعمل بمقتضاها .

الشرك الخامس : الصدق .

والصدق : أن يكون الإنسان صادقاً حذراً كل الحذر من أن يخالف قول اللسان نطق قلبه كالمنافقين الذين يقولون لا إله إلا الله بالسنتهم وأفواههم فقط ، وأما قلوبهم فإنها لم تؤمن بهذه الكلمة فقلوبهم ليست صادقة ، فالأقوال عند الله تكون صادقة إذا توافقت نطق اللسان مع إيمان القلب وتصديقه واعتقاده ، وأما الكلمات التي يصدرها

الناس والله يعلم من قلوبهم عدم الإيمان بمدلولها وعدم
العزيمة على قبولها فإن هذه الكلمات كذب عند الله جل
وعلا كما قال الله جل وعلا ﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ**

إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١] وهذه الشهادة حق ولذلك قال
الله : والله يعلم إنك لرسوله ، لكن هذه الشهادة لم توافق
قلوبهم مع ألسنتهم ، قال ﴿ **وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ**

لَكَذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١] فليسوا كاذبون في ذات الشهادة ،
لكنهم كاذبون في الاعتراف بها فهم غير معترفين حقيقة
بها لأن ألسنتهم قالت أقوالاً لم تنعقد عليها قلوبهم ولم
تصدق قلوبهم .

فإن الله لم يكتفي بالإتيان بلا إله إلا الله وحسب بل اشترط
الإتيان بها والصدق فيها قال الله جل وعلا " والذي جاء
بالصدق وصدق به " ، فسر جمع من المفسرين قوله "
والذي جاء بالصدق " أي جاء بلا إله إلا الله ولم يكتفي الله
بها حتى قال " وصدق به " ؛ إذ كيف ينتفع الإنسان
بالمجيء بالصدق إذا كان قلبه مكذباً ومنكراً له ؟!!! فمثل
هذا لا ينتفع به لا في الدنيا ولا في الآخرة .

الشرط السادس : المحبة .

فالمحبة : أن يقولها الإنسان وهو محب لله ومحب
لرسوله ومحب لأوليائه ومحب لجميع شريعته ، فمن
أبغض شيئاً مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد نقض

إقرار لسانه بأن لا إله إلا الله يقول الله جل وعلا " ذلك بأنهم كرهوا ما نزل الله فأحبط أعمالهم " ، فكونهم أبغضوا ما أنزل الله تعالى دل ذلك على وجوب محبة الله ومحبة رسوله ومحبة أوليائه وأصفيائه وعباده ومحبة شريعته أيضًا ، فيجب عليك أيها المؤمن إذا أردت أن تنتفع بهذه الكلمة أن تحب هذه الكلمة وجميع متعلقاتها يقول الله جل وعلا ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ**

كُحِبِّ اللَّهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، ومن قدم محبة الله ورسوله على كل محبة فقد ذاق حقيقة الإيمان ولذته يقول النبي عيه الصلاة والسلام « **ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما** » .

الشرط السابع: إذا جمعنا الانقياد والقبول أو نقول الشرط الثامن إذا فصلناهما: الكفر بالطاغوت .
وقد أجمع علماء الإسلام على أن من لم يكفر بالطاغوت فإنه لا ينفعه قول هذه الكلمة وإن قالها ملايين المرات لأنه من شروط الانتفاع بها الكفر بالطاغوت ؛ يقول الله جل وعلا " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى " ، ومن مطلقات القرآن على لا إله إلا الله تسميتها بالعروة الوثقى وهي لا إله إلا الله .

فاشترط الله للاستمسك والاعتصام والإيمان بهذه الكلمة التي هي العروة الوثقى أن يكفر بالطاغوت ففي صحيح الإمام مسلم قول النبي صلى الله عليه وسلم " من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه".

مسألة : في قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى " ولا إله غيره " .

هذه الكلمة تدل على أنه ليس ثمة من يستحق العبادة في هذا الوجود إلا الله جل وعلا، والبراهين على صدق هذه الكلمة وهي براهين كثيرة ومنثورة في كتاب الله جل وعلا - وقد جمعت طرفاً كبيراً منها في كتاب لي اسمه القول المفيد في شرح قاعدة التوحيد - وهذه البراهين من أعظم ما ينبغي للمسلم تعلمه لا سيما في مقام الدعوة لأن دعوة القرآن إلى التوحيد قامت على هذه البراهين و من هذه البراهين الدالة على وحدانيته :

من هذه البراهين : الاستدلال على وحدانيته في ألوهيته بوحدانيته في ربوبيته وهذا من أعظم البراهين وأكبرها وأكثرها تكراراً في كتاب الله جل وعلا، فالله يستدل على أنه لا إله إلا هو بمقتضيات ربوبيته؛ ومن أمثلة ذلك - وهي كثيرة - قول الله جل وعلا قول الله جل

وعلا ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١] ، فهذا توحيد

ألوهية ، وقوله " الذي خلقكم " ، هذا توحيد ربوبية " والذين من قبلكم " ، توحيد ربوبية ، " ، وقوله " الذي

جعل لكم الأرض فراشا " ، هذا توحيد ربوبية ، وقله " والسماء بناء " هذا توحيد ربوبية ، " وأنزل لكم من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم " ، هذا توحيد ربوبية .

ثم انتقل منه مباشرة إلى الألوهية فقال ﴿ **فَلَا**

تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] ، فأعظم ما يستدل به الله على ألوهيته في القرآن استدلاله بألوهيته على ربوبيته.

وكذلك : يقول الله جل وعلا ﴿ **قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ** ﴾ هذا توحيد ربوبية وهو عموم الملك عموم القدرة والتصريف والتصرف والتدبير ﴿ **قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ**

تَعْلَمُونَ * **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ** * **قُلْ مَنْ رَبُّ**

السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ**

أَفَلَا نُنْقِطُ * **قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا**

يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى**

تُسْحَرُونَ * **بَلْ آتَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ** ﴾ [المؤمنون ٨٦

: ٩٠] . ثم قال تعالى ﴿ **مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ**

إِلَهٍ ﴿المؤمنون: ٩١﴾ فاستدل على قوله " ما اتخذ الله من ولد " - وهي ألوهية - استدل عليها بملكيته للسموات والأرض الملكية المطلقة وبقدرته القدرة التامة ، وأنه رب السموات وأنه المدبر والمتصرف فيهما فدائماً يستدل الله على ألوهيته بربوبيته وهذا كثير في القرآن ، ويصعب حصره ، وما ذكرته فيه توضيح لهذا البرهان - إن شاء الله تعالى - .

البرهان الثاني : التصريح بأحقيته للعبادة وبطلان عبادة ما سواه تصريحاً لا نقاش ولا جدال فيه ؛ كما قال الله جل وعلا " ذلك بأن الله هو الحق " ، وقال الله جل

وعلا ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا

بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿آل عمران: ١٨﴾ ،

وقال الله جل وعلا ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ

لذُنُوبِكُمْ ﴿محمد: ١٩﴾ الآية ، ويقول الله جل وعلا ﴿وَهُوَ

الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴿الزُّخْرُف: ٨٤﴾ فهذا من

أعظم الأدلة الدالة على استحقاقه للعبادة دون ما سواه .
البرهان الثالث : الاستدلال على أحقيته في العبادة ببطلان ألوهية ، والنصوص في ذلك كثيرة ، وقد نوع

القرآن في بيان الأوجه الدالة على بطلان ألوهية غير الله
فمنها :

أن يسلب خصائص الألوهية عنها تارة يسلب تارة
ويقول لهم كيف تعبدونها وهي مسلوبة الخصائص كقول

الله جل وعلا عن إبراهيم أنه قال لقومه ﴿ **لِأَيِّهِ يَتَّابِتِ لِمَ**

تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ [مريم: ٤٢] ، فكلام الخليل لهم أن

الإله لا بد أن يكون سميعاً بصيراً ، ومن لا يسمع ولا
يبصر هذا لا يصلح أن يكون رباً ولا إلهاً ولا خالقاً يعبد
من دون الله جل وعلا ، فلما سلب الله خصائص الألوهية
عن هذه الأصنام والأوثان والمعبودات ، دل على أنها لا
تنفع .

وتارة : يسلب خصيصة الملك عنها فيقول لهم : هي لا
تملك شيئاً فكيف تعبدونها وتتركون عبادة من بيده ملكوت
كل شيء يقول الله جل وعلا " والذين تدعون من دونه ما
يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو
سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا
ينبئكم مثل خبير" .

وتارة : يبطل ألوهيتها بالإخبار بأنها ضعيفة كما قال
الله جل وعلا " يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا لله إن
الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له
وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب

والمطلوب " ، إذ كيف تعبدونها وهي ضعيفة وتتركون عبادة القوي القادر من كل وجه.

ولذلك الشرك أظلم الظلم على الإطلاق لأنه تقديم لمن يستحق الاستحقاق المطلق للعبادة - جل وعلا للعبادة - على من لا يستحق مطلقاً ولا مطلق الاستحقاق.

وتارة : يسلب ألوهية هذه المعبودات بالإخبار بأن من يعبدها هو الذي يحميها وهو الذي ينصرها ، فكأن الله يقول لهم : كيف تطلبون منها أن تنصركم وأنتم في الحقيقة الذين تنصرونها وتحفظونها ممن أرادها بسوء ؛ يقول الله جل وعلا " واتخذوا من دون الله آلهة لعلهم ينصرون لا يستطيعون نصرهم وهم لهم جند محضرون " .

وتارة : يسلب عنها ألوهيتها بنفي صفة الخلق عنها ويقول لهم : هل تستطيعوا أن تخلقوا شيئاً ، يقول الله جل وعلا " أيشركون ما لا يخلق شيئاً وهم يخلقون " ، وقال الله جل وعلا " أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون " - والآيات في هذا المعنى كثيرة - ، وهذا برهان واضح ساطع وهو : سلب خصائص الألوهية عن هذه المعبودات ، فإذا سلب الله خصائص الألوهية عنها فدل ذلك على أنها فقيرة عاجزة لا تملك نفعاً ولا ضرراً ولا تملك موتاً ولا حياة ولا نشوراً ولا تستحق عبادة ، وإنما المستحق للعبادة هو الله جل وعلا وحده لا شريك له .

البرهان الرابع : من البراهين العظيمة للتوحيد : ضرب الأمثلة الحسية على توحيده.

وضرب الأمثلة الحسية على وحدانيته تعالى وأحقيته في العبادة دونما سواه القرآن مزبور زبورا كثيرا بضرب هذه الأمثلة التي تدل على وحدانيته جل وعلا ، قال الله جل وعلا ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ

أَيْمَانِكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ

تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ

يَعْقِلُونَ ﴿ [الروم: ٢٨] ، يقول الله جل وعلا لكفار قريش يا

كفار قريش أوليس لكم عبيد وأرقاء ؟ فيسألهم الله ويقول لهم هل ترضون أن عبيدكم يشاركونكم في حقوقكم الخاصة ؟ فيأتي إليك عبدك ويقول هذا البيت نصفه لك ونصفه لي ، وهذه الدابة لك والأخرى لي ، فهل يرضى أحد منكم هذا ؟ فإذا كنتم لا ترضون أن يشارككم عبيدكم في حقوقكم وخصائصكم فكيف تشركون معي في حقي وخصائصي عبادي ؟ ، فأنا لا أرضى هذا ، ﴿ **إِنْ تَكْفُرُوا**

فَأِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴿ [الزمر: ٧] ، فإذا كنتم

تغضبون من مشاركة العبيد لكم في خصائصكم ، فكذلك أنا أغضب إذا سجدتم لصنم لأن السجود حق لي فلماذا تسجدون لعبدي ، فالعبادة حق محض خالص لا تصرف إلا لله تعالى ، فهذا حقه سبحانه لا يشاركه فيه غيره من المخلوقات .

وهذا برهان قاطع ساطع دامغ في الحقيقة ، ولكن هؤلاء لا عقول لهم ولا قلوب ، وقد عميت بصائرهم بالشرك والوثنية والجهل والتعصب لما عليه الآباء والأسلاف .

فالشرك هو : صرف خالص حق الله لغيره وهذا هو

أظلم الظلم قال تعالى ﴿ **إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**

﴿ [لقمان: ١٣] .

ومثل هذا أيضا: قول الله جل و علا ﴿ **وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ**

بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ

﴿ [الزُّخْرُف: ١٧] ، فالله يقول لكفار قريش أنتم إذا بشر

أحدكم بالأنثى ظل وجهه مسودًا ، ولا يحضر للأنثى ، ولا يطوف بالكعبة ، فأنتم لا ترضون أن ينسب لكم البنات ، ثم تقولون لي بعد ذلك إن الملائكة بنات الله، فعلى الأقل ما ترضونه لأنفسكم ترضونه لي !!! ، فأنتم لا ترضون لأنفسكم للبنات فكيف ترضونه لربكم !!!؟ ، ويقول جل و علا " ألكم الذكر وله الأنثى " ، أتنسبون الذكور لكم ،

والإناث تنسبونها لربكم ﴿ **تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ** ﴾ [النجم: ٢٢]

ظالمة جائرة .

ومن طريف ما يذكر : أن الباقلاني ذهب ليناظر أحد النصارى ، فجمعوا له علماء النصارى من الرهبان ليناظروه ، فلما دخل عليهم أخذ يسلم عليهم واحدا تلو الآخر ، وكلما سلم على واحد منهم قال له : كيف حال أبناءك وزوجتك ، فغضبوا منه وقالوا له : أنت تعلم أن الرهبان فينا لا يتزوجون والراهب يترفع أن يكون له زوجة أو ولد ، فقال لهم : إذا كنتم لا ترضون هذا لأنفسكم وتنفونه عنكم ، فكيف ترضونه وتنسبونه لله تعالى ربكم ؟!!

وأمثلة التوحيد كثيرة جداً في كتاب منها : " وضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشركون ورجل سلم لرجل " ، وقول الله جل وعلا " مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت " .

ومن براهين التوحيد أيضاً أن الله جل وعلا أخبر الإخبار الصريح عن هذه المعبودات أنها ستتبرأ ممن يعبدها يوم القيامة وتكون أعداء له إذاً كيف تعبدها وهي ستكون عدوة لك وسوف تتبرأ منك يوم القيامة كيف تعبدها ومالها خاتمة أي يقول مالها خاتمة مالها خاتمة، مين نافعك يوم القيامة هو جل وعلا وإذا حشر الناس كانوا أي من يعبدونهم كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين والقاعدة عند أهل السنة كل من عبد من دون الله فسيتبرأ من عابده يوم القيامة كل من عبد من دون حتى الملائكة أوليس هناك طائفة تعبد الملائكة ستتبرأ الملائكة

من هذه العبادة قال الله جل وعلا ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ

يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ

وَلِينَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ

﴿ [سبأ: ٤١] ﴾ وعيسى سيتبرأ ممن يعبدونه يوم القيامة عليه

الصلاة والسلام سيتبرأ ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ

قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ

سُبْحَانَكَ ﴿ [المائدة: ١١٦] يتبرأ وقال الله جل وعلا عن نبيه

إبراهيم ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ

وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَنُكُمْ النَّارُ وَمَالَكُمْ مِّنْ

تَصْرِيحٍ ﴿ [العنكبوت: ٢٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة،

بل إن جميع وهذا من براهين التوحيد أيضاً والبراهين
وهو البرهان ما أدري كم؟

السادس

البرهان الخامس من براهين التوحيد : الإخبار الصريح بأن هذه المعبودات ممن يعبدوها لو كانت آلهة حقًا لما دخلت النار ، وانها ستنتبرأ منهم يوم القيامة .

يقول الله جل و علا ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ

اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ * لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ

ءِالِهَةً مَا وَرَدُّوهَا ﴾ [الأنبياء ٩٨ : ٩٩] ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم

«الشمس والقمر ثوران مكوران في جهنم يوم القيامة» ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم «ينادي منادياً على رؤوس الخلائق يوم القيامة لتتبع كل أمة ما كانت تعبد ، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، فيتبعونهم ويتهاوون في جهنم» الحديث ، و" والطواغيت " ، هي الحجارة على أحد التفسيرين في قول الله جل و علا ﴿

فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ ﴾ أي المشركون ﴿ وَالْحِجَارَةُ

﴿ [البقرة: ٢٤] أي التي كانوا يعبدونها، وهذا على أحد

التفسيرين على أحد التفسيرين، قال الله جل و علا ﴿ فَكَبِّكُوا

فِيهَاهُمْ وَالْعَاوُنَ * وَجُنُودَ إبليسَ أَجْمَعُونَ ﴾ ، ﴿ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا

يَخْتَصِمُونَ ﴿ [الشعراء ٩٤: ٩٦] الضعفاء الآن يقولون لمن

يعبدونهم قالوا : تالله إن كنا في ضلال مبين إذ نسويكم
برب العالمين ، فسيترؤون منهم يوم القيامة، فكل ما عبد
من دون الله فسيترا من عبده يوم القيامة.

البرهان الخامس من براهين التوحيد : الإخبار
الصريح بأن هذه المعبودات لا تملك نفعا ولا ضرا قال الله

جل و علا ﴿ **قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ**

هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرَّوهُ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ

رَحْمَتِهِ ﴿ [الزمر: ٣٨] الآية ، ويقول الله جل و علا ﴿ **لَا**

يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا

نَفَعًا ﴿ [الفرقان: ٣].

البرهان السادس من براهين التوحيد : الإخبار بأن ما
يعبدونهم من دون الله عباد أمثالهم .

قال الله جل و علا ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ**

أَمْثَالِكُمْ ﴿ [الأعراف: ١٩٤] فكيف تعبد أيها العبد عبداً

مثلك ، والحجارة عبيد من عبيد الملك ، قال الله ﴿ **أَلَمْ تَرَ**

أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ، مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ ﴿ [الحج: ١٨] الآية.

البرهان السابع : الاستدلال على ألوهيته بأسمائه
الحسني وصفاته العليا ؛ وهي كثيرة منثورة في كتاب الله .

وأعظم ما يدل على ذلك قول الله جل و علا ﴿ هُوَ اللَّهُ

الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [الحشر: ٢٢] ثم استدل على ألوهيته بقوله

﴿ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٢] فاستدل على ألوهيته

بأسمائه وصفاته ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ

الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ

الْجَبَّارُ ﴾ [الحشر: ٢٣] إلى آخر الآيات ، وهذا استدلال على

الألوهية بالأسماء والصفات .

وهذه جمل من الكلام على قول الإمام الطحاوي رحمه
الله ولا إله غيره أسأل الله جل و علا أن يوفقني وإياكم
لصالح القول والعمل .

قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى : قديم بلا ابتداء

دائم بلا انتهاء.

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن الأول والآخ من جملة أسماء الله جل وعلا الحسني.

فمن أسمائه سبحانه الأول ومن أسمائه الآخر ، وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن الأول يتضمن صفة الأولية ، وأن الآخر يتضمن صفة الآخرية ، وقد وردت الأدلة التي تثبت هذين الاسمين وهاتين الصفتين لله جل وعلا في الكتاب والسنة ، فمن الكتاب قول الله جل وعلا " هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم " ، ومنها أيضاً ما في صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو عند النوم بقوله: «اللهم رب السماوات السبع ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء فائق الحب والنوى منزل التوراة والإنجيل والفرقان أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء»، وفي صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السماوات والأرض..... الحديث» فدل هذا على إثبات هذه الأسماء لله جل وعلا بالكتاب والسنة والإجماع.

المسألة الثانية: قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى قديم بلا ابتداء هو ما أي ه اسم الله جل وعلا الأول.

فنحن نؤمن أن الله جل وعلا هو الأول قبل كل شيء ، وفي معني اسم "الله الأول" : نص العلماء رحمهم الله

تعالى على أن معناه الصحيح الذي لا ينبغي العدول عنه ،
وهو ما فسره به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله " أنت الأول
فليس قبلك شيء " ، فالأول هو الذي لم يسبقه في الوجود
شيء أبداً من المخلوقات ، وهو الذي علا بذاته وبشأنه
فوق كل شيء وهو الذي لا يحتاج إلى أي شيء ، وكل
شيء مفترق إليه جلا وعلا ، فالله جل وعلا هو الأول قبل
كل شيء وهو الغني المستغني بذاته عن كل شيء فلا
يحتاج إلى أحد جل وعلا ، وهو فوق كل شيء جل وعلا .
ومن مقتضيات أوليته سبحانه أوليته في أسمائه
وصفاته ، فهو جل وعلا تقدم كل شيء في الزمان وفي
القدر ، في الزمان فليس قبله أي شيء ، وأما في القدر
فليس شيء أول منه في صفاته جل وعلا ، فمن الأولي
كذلك تقدمه على غيره تقدماً مطلقاً في كل وصف كمال
فلا يدانيه جل وعلا ولا يساويه أحد في أسمائه ولا يدانيه
ولا يساويه أحد في صفاته وأفعاله جل وعلا كما قال جل
وعلا: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥].

فإن قلت : وهل هذا الاسم يدل على الصفة؟
نقول : نعم. يدل على صفة الأولية ، لأن المتقرر عند
العلماء رحمهم الله تعالى أن : كل اسم من أسماء الله فإنه
يدل على صفة من صفاته جل وعلا.
**واعلم رحمك الله تعالى أن اسم الله الأول يدل على الذات
والصفات ، وصفة الأولية دلالة مطابقة.**

فاسم الله الأول يدل على ذات الله وعلى صفة الأوليّة بدلالة المطابقة، ويدل بدلالة اللزوم على جمل كثيرة من الصفات ، فإذا كنت تؤمن بأن الله من أسمائه الأول فلا بد أن تؤمن بكمال حكمته ، ولا بد أن تؤمن بكمال علمه ، ولا بد أن تؤمن بكمال مشيئته وقدرته ، ولا بد أن تؤمن أيضاً بكمال علوه وغناه جلا وعلا عن كل أحد ، ولا بد أن تؤمن بأن كل من سواه جلا وعلا فهو مفتقر الافتقار الذاتي إلى هذا الأول سبحانه ؛ فكل هذه الأشياء تدل باللزوم من اسم الله جل وعلا الأول ، فكل الخلق مفتقرون إلى الله جل وعلا سواء في وجودهم فلا خالق لهم إلا هو ، أو في قدرتهم أو في مشيئتهم أو في اكتساب صفاتهم .

ولا بد أيضاً أن تؤمن بأن كل شيء فهو عائد إلى هذا الأول فبه وجد كل شيء وإليه يرجع كل شيء ، كما قال الله جل وعلا " كما بدأنا أول خلق نعيده " وقول الله جل وعلا: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا ﴾ [يس: ٧٩] ، فكما أن الخلق

وُجدوا بالله جل وعلا وكمال حكمته وقدرته وخلقه فكذلك هم صائرون وراجعون إليه وهذا معني قولنا : إنا لله وإنا إليه راجعون ، وهو الذي قدر أوقاتنا وأرزاقنا وجعل لنا أعماراً وأجالاً وكل ذلك الخلق يرجع إليه جل وعلا .

فإن قلت : وما معني اسم الله جل وعلا الآخر؟

معناه قد ذكره الإمام الطحاوي رحمه الله بقوله : دائم بلا انتهاء ، وأحسن من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : «وأنت الآخر فليس بعدك شيء» ، فمعني اسم الله الآخر أي :

الذي ليس بعده شيء ، فهو الباقي بلا فناء جل وعلا ، فالله جل وعلا لا يموت ولا يفني شيء لا من ذاته ولا من صفاته ولا من أسمائه جل وعلا ، فهو الآخر بعد كل آخر كما قال الله جل وعلا " كل شيء هالك إلا وجهه ، ويقول الله جل وعلا " وتوكل على الحي الذي لا يموت " ، أي الذي لا يفني أبداً ، ويقول الله جل وعلا: ﴿ **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ*** ﴾

وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴿ [الرحمن ٢٦: ٢٧] ، فالآخر هو الذي لا يفني ؛ ولا يفني شيء من آثار أسمائه أو من آثار صفاته ولا من مقتضيات أسمائه وصفاته ، ولا يفني شيء من ذاته جل وعلا ، وهذا خلافاً لبعض طوائف أهل البدع الذين يقولون بأن الله تفني بعض أسمائه أو بعض آثار صفاته ، وأما نحن معاشر أهل السنة فنحن نؤمن بأنه الآخر بذاته والآخر بأسمائه والآخر بصفاته ليس بعده شيء وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: **«اللهم لك أسلمت وبك آمنت و عليك توكلت وإليك حاكمت وبك خاصمت اللهم إني أعوذ بك لا إله إلا أنت أن تضلني أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس والجن والإنس يموتون»** أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بقاء الله هو من أصدق كلمة قالها شاعر كما في الصحيح وغيره يقول النبي صلى الله عليه وسلم: **«إن أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : ألا**

كل شيء ما خلا الله باطل ، وكل نعيم لا محالة زائل
«الحديث ، فكل شيء دون الله فإنه منتهي فقد قدر الله جل
وعلا لكل شيء في هذا الوجود آجالاً معلومة وأوقات
محسومة فمن جاء أجله فلا يستأخر ساعة ولا يستقدم،
وكل هذا الكون سينتهي بسماواته وأفلاكه وأرضيه وإنسه
وجنه وأفلاكه وحيواناته كل ذلك سوف ينتهي كما قال الله
جل وعلا: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ



وهناك معني آخر من معاني اسم الله الآخر أيضاً وهو
: أن الله جل وعلا هو الذي تنتهي إليه أمور الخلائق ؛ في
دعائهم وفي خلقهم وفي رزقهم وفي نصرهم وفي غير
ذلك من أمور الخلق فكلها تنتهي إليه الله جل وعلا.
ونحن نربي أنفسنا على هذا المعني في كل مساء قبل
النوم كما عند البخاري وغيره من حديث البراء بن عازب
" اللهم أسلمت نفسي إليك وفوضت أمري إليك، ووجهت
وجهي إليك وألجأت ظهري إليك لا منجي ولا ملجأ منك
إلا إليك الحديث "، فجميع أمور العباد بكل تفاصيلها
تنتهي عند الآخر الذي ليس بعده شيء سبحانه .

ولو جمعت بين هذين الاسمين : الأول والآخر لوجدت
أن الله أحاط بخلقه الإحاطة الزمنية ، كما أنك لو جمعت
بين اسميه الظاهر والباطن لوجدت أن الله أحاط بخلقه
الإحاطة المكانية، فهي من الأسماء المتلازمة فالأول يدل

على قدمه ، يقول ابن القيم رحمه الله : فالأول قدمه والآخر دوامه وبقاؤه فسبق بأوليته كل شيء وبقي بأخريته بعد كل شيء ، فهو الأول في أخريته والآخر في أوليته جل ، فقد جمع بين الوصفين أنه الأول الذي ليس قبله شيء ، وفي نفس الوقت هو الآخر الذي بعده شيء .

فإن قلت : وما هي الآثار الإيمانية والسلوكية المترتبة على إيماننا باسم الله تعالى الأول والآخر ، التي ينبغي أن نحققها ونتعبد لله بها ؟

نقول : لقد تكلم العلماء رحمهم الله تعالى على جمل كثيرة من الآثار المسلكية التي يدل عليها هذان الاسمان الكريمان من الآثار ، فمن الآثار التي ذكرها العلماء رحمهم الله : أن الإنسان إذا علم أن ربه هو الأول والآخر فإنه يجزم جزماً ويقطع قطعاً أنه الغني عن كل أحد، فيجب على العبد أن يعرف غناه سبحانه عن كل شيء ، فهو الغني الغنى المطلق بذاته وصفاته وأسمائه جل وعلا، وأن كمال أوصافه أيضاً أولي بأولية ذاته ، فالله جل وعلا لا يمكن أن يحتاج إليك في شيء أبداً ولا أن يحتاج طرفة عين ولا أقل من ذلك إلى أحد من خلقه لأنه الأول الذي ليس قبله شيء ، فكيف يحتاج الأول للآخر!!! ، فهذا لا يكون في حق الله جل وعلا أبداً .

الأثر الثاني : أن تؤمن الإيمان الجازم بأن الله جل وعلا متصف بهذه الصفات من القدم أي أنه أول بذاته وصفاته فلم يكتسب الله جل وعلا وصفاً ليس متصفاً به في أول الزمان، بل هو أول بذاته وصفاته جل وعلا، كما سيقول

الإمام الطحاوي بعد قليل ليس بعد الخلق استفاد اسم الخالق ، بل هو متصف بالخلق قبل وجود المخلوقات وليس بعد إحداث البرية استفاد اسم الباري لأنه الأول الذي ليس قبله شيء جل وعلا ، لا كما يقوله المعتزلة أنه أول بذاته لا بصفاته .

فالله جل وعلا لم يكتسب وصفاً مفقوداً أو كمالاً لم يكن موجوداً كما هو الحال بين المخلوقات في اكتساب أوصاف الكمال فإن العبد يولد ويخرج من بطن أمه لا يعلم شيئاً ثم يبدأ يكتسب صفات الكمال لكن هذا من صفات المخلوق ، وأما الخالق فإنه لم يكن معطلاً في جزء من أجزاء الزمان عن أوصاف كماله فهو الغفور قبل وجود من يغفر له ، وهو الرحيم قبل وجود من يرحم لأنه الأول الذي ليس قبله شيء جل وعلا ؛ فهو أول بذاته وصفاته فأولية الله ليست مقصورة على أولية الذات فقط ولا على أولية الصفات، بل يراد بها أولية الذات وأولية الصفات، كما أن آخريّة الله جل وعلا يدخل فيها آخريّة الذات وآخريّة الصفات .

الأثر الثالث : إذا علم المسلم أن أصل وجوده من طين وله بداية ونهاية وحياة إلى حين ، أيقن أن ما قامت بهذه النطفة وهذا الطين من صفات الكمال والحسن إنما هي من هذا الأول الذي ليس قبله شيء، فهذا يوجب كمال شكر الله جل وعلا، فالذي أعطاك هذه الصفات هو الأول الذي ليس قبله شيء ، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء .

الأثر الرابع : أن تؤمن بأن الخلق كلهم صائرون إلى الله جل وعلا، ولا بد من يوم يرجع فيه الخلق إلى الله فيجازيهم ويحاسبهم على أعمالهم وما قدموا لأنه الأصل جل وعلا ، والفرع لا محال سيرجع إلى أصله كما قال جل وعلا " إليه مرجعكم جميعاً وعد الله حقا إنه يبدأ الخلق ثم يعيده " الآية، وهذا يوجب على العبد الاستعداد الكامل للقاء الله جل وعلا كما قال جل وعلا " فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحد".

الأثر الخامس : من الآثار المسلكية في الإيمان بهذا الاسمين : تجرد القلب عن مطالعة الأسباب وعدم تعلق القلوب بها ، لأن كل سبب له بداية فلا ينبغي للعبد أن يعلق قلبه بأسباب لها بدايات ونهايات ، وإنما يعلق قلبه بمسبب الأسباب الذي لا أول له ولا نهاية له.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : وعبوديته باسمه الآخر تقضي بعدم ركونه أو وثوقه بأي سبب فإنها تتعدم لا محال وتنقضي بالأخرية ، ويبقى الدائم الباقي بعدها.

فلا ينبغي للعبد أن يعلق قلبه ورجاؤه وخوفه وتوكله ومحبته ولا نيات قلبه بمجرد النظر إلى الأسباب التي لها أول وآخر ، بل ينبغي أن تتعلق قلوبنا حباً وتوكلاً وخوفاً ورهبة ورغبة ورجاء ومحبة بالأول سبحانه ، الذي ليس قبله شيء والآخر الذي ليس بعده شيء ، فمن علق قلبه بسبب له أول وآخر فإن حزن قلبه وسعادته في بقاء هذا السبب ، فإذا كان السبب موجوداً سعد قلبه ، وإذا انتهى السبب حزن قلبه ، فلا ينبغي أن يعلق العبد قلبه بما يوجب

حزنه يوماً من الأيام ، بل يعلق سعادته ونياط قلبه ومحبة قلبه بالحي الذي لا يموت جل .

الأثر السادس : تجريد التوحيد لله جل و علا فإن المستحق للعبادة دونما سواه هو الذي تقدم على كل شيء فهو الأول الذي ليس قبله شيء ، وأما الأشياء التي وجدت فقد كانت معدومة من قبل ، وإن لم توجد فإنها مخلوقة موجودة فكيف يعلق الإنسان تعبه وتألهاه في أشياء وجدت بعد أن كانت معدومة .

الأثر السابع : دعاء الله جل و علا بهذين الاسمين الكريمين الجليلين العظيمين ، وهذا يسمى بدعاء العبادة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا ربه بهذين الاسمين في قوله: **«اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء .. إلى آخر الحديث»** ، فكان من جملة ما يتوسل النبي صلى الله عليه وسلم به لربه توسله بإيمانه بهذين الاسمين .

الأثر الثامن : أن تعلم أن من كان واحداً في إيجادك فيجب أن يكون واحداً في إلهيتك، أن الذي خلقك هو الذي يستحق العبادة.

فالذي أوجدك بمفرده لم يشارك في خلقك معه أحد ، وهو الواحد في رزقك وهو الواحد في خلقك وهو الواحد في عطائك ، وهو الواحد في نفعك وهو الواحد في كشف ضرك فلا بد أن يكون هو الواحد في عبادتك وإلهيتك ، وإياك أن تشرك به غيره ، فكما أنه لم يشرك في خلقك أحداً ، فكذلك لا تشرك معه في عبادته أحداً جل و علا .

يقول الإمام القيم رحمه الله: فما كان واحداً في إيجادك فاجعله واحداً في تأهلك لتصح عبوديتك ، وكما ابتداء وجودك وخلقك منه فاجعل نهاية حبك وإرادتك وتأهلك إليه لتصح لك عبوديته باسمه الأول والآخر ، وهذه هي عبودية الرسل أنهم كانوا يتعبدون لله جل وعلا بتوحيده بمقتضى هذين الاسمين .

الأثر التاسع : المسابقة في الخيرات، والرغبة في أن تكون أول المبادرين إليها ، وهذا من باب التعبد بهذا الاسم فكما أن الله هو الأول الذي ليس قبله شيء فسابق أنت في الخيرات حتى يكون لك قصب السبق في كل باب من أبواب الخير فتكون أنت الأول الذي لم يسبقك أحد من المخلوقين في هذا الباب ، وعلى ذلك قول الله جل وعلا " وفي ذلك فليتنافس المتنافسون "

فكما أننا نتعبد لله جل وعلا بالإيمان باسم الله الكريم بأن نكرم الناس ، وبالإيمان باسم الله الرفيق بأن نرفق بالناس ، فكذلك إذا تعبدنا لله باسمه الأول نجتهد أن نكون نحن من أول الناس في السبق بالخيرات وأن نتنافس فيه تنافس الراغبين في إدراك قصب السبق على جميع الخلق ، فمتى ما فتح لك باب من أبواب الخير فاستبق إليه لعلك تكون الأول الذي ليس قبلك أحد من المخلوقين في هذا الباب ، فإذا جاء الجزاء يوم القيامة فيكون أول من يجزى في هذا الباب هو أنت ؛ وعلى ذلك قول الله جل وعلا في وصف

عباده المؤمنين ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾

وَيَدْعُونَكَ رَغْبًا وَرَهْبًا ﴿ [الأنبياء: ٩٠] ، ولما ذكر الله صفات

الصالحين قال ﴿ أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا

سَبِقُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦١] ، فلا ترضي في باب الخيرات

بالدون ، بل حاول أن تحصل المزيد والمزيد من هذا
الخير حتى تكون الأول فيه.

ويدخل في ذلك : السبق في الصف الأول، فاحرص أن
تكون في الصف الأول ، لأن هذا الانفراد يحبه الله جل
وعلا.

يقول النبي صلى الله عليه وسلم «لو يعلم الناس ما في النداء
والصف الأول ثم لم يجدوا إلا يستهموا عليه لاستهموا»،

وقال النبي صلى الله عليه وسلم كما عند النسائي وغيره بسند
صحيح: «اللهم صل على أوائل الصفوف»، قالوا يا
رسول والثاني قال " اللهم صل على أهل الصف الأول "،
قالوا يا رسول الله والثاني قال " والثاني "، قالها في الثانية
أو الثالثة.

فاحرص أن تكون دائماً في الصف الأول لأن ربك
الذي تعبده هو الأول الذي ليس قبله شيء فأنت تعبد الله
جل وعلا بأن تكون الأول في كل شيء.

وكذلك : احرص أن تأتي مبكراً للجمعة حتى تكون
أول من يكتب في صحف الملائكة حتى إذا عرضت على
الله جل وعلا يرى الله جل وعلا - وهو أعلم - أن اسمك

أول من سُجِّلَ في حضوره في هذا المسجد أو على الأقل الثاني أو الثالث ، لكن أما أن تأتي في أواخر الناس فإن هذا غبن عظيم في الحقيقة ، ولما جاء ابن مسعود إلى المسجد وجد أربعة قال : رابع أربعة ليس من الله ببعيد ، لأنه ورد في كثير من الآثار أن الناس في مجالسهم على المنابر ينظرون إلى الله يكون على سبقتهم إلى يوم الجمعة ، فأسبقنا عند الله جل وعلا وأقربنا إليه هو أسبقنا إلى الإيمان وأسبقنا إلى مجالس قريبة إلى الإيمان كيوم الجمعة ؛ في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم " إذا كان يوم الجمعة جلست الملائكة عند كل باب من أبواب المسجد يكتبون الأول فالأول ، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنه ثم كالذي يهدي بقره ثم كبشًا ثم دجاجة ثم بيضة، فإذا خرج الإمام طوت الملائكة صحفها وجلسوا يستمعون الذكر " ، فمن جاء بعد ذلك لا يسجل في دواوين السابقين ، بل يسجل في دواوين المصلين فقط ، وقد حرم نفسه من هذه الأولوية ، وهو يوم في الأسبوع فينبغي للإنسان أن يستشعر وهو آتي إلى المسجد أنه الآن يريد أن يستبق ليكون الأول لأن ربه الذي يعبد هو الأول الذي ليس قبله شيء ؛ وهذا من التعبد لله جل وعلا بآثار هذا الاسم .

الأثر العاشر : المبادرة بالتوبة لأنك تعلم أن الأول الذي وُجِدَتْ به المخلوقات سوف ترجع كل المخلوقات إليه ، وأنه الآخر الذي ليس بعده أحد فيما أنك صائر إليه

وعائد وراجع إليه ومجازيك على أعمالك ومحاسبك على أفعالك فيجب عليك أن تقدم التوبة قبل الفوات .

مسألة : عبر الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى عن الأول باسم القديم فقال : قديم بالابتداء ، فهل هذا التعبير صحيح أم لا ؟ ولماذا؟

نقول : قبل أن نبحث في التعبير لابد أن ننظر في قاعدتين :

القاعدة الأولى : المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى.

فعبّر دائماً عن المعاني الشرعية سواء عقائد أو شرائع باللفظ الذي جاء به النص ، فإنك مهما بحثت عن ألفاظ أنت تأتي بها وتصطنعها لن تكون وكلامك وتعبيرك وألفاظك خيراً من ألفاظ الله جل أو كلام رسوله صلي الله عليه وسلم.

فبما أن الله عبر عن هذا الاسم بأنه الأول فاحذر أن تعبر عنه بلفظ القديم ، فلا تنتقل عن هذا التعبير القرآني والتعبير النبوي لأنه ورد في القرآن وفي السنة ثم تستبدله بعبارة أخرى لا تعرف عن السلف ، وإنما أول من عرفت عنهم أهل البدع ، فإطلاق القديم على الله لا يعرف عن السلف الأوائل وإنما كانوا يسمون الله جل وعلا بالأول ، و لما خرجت هذه الفرق أصبحوا يطلقون على الله القديم وهم يقصدون بإطلاق القدم على الله شيئاً آخر سوف يأتيين بيانه الآن.

فالتعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى ،
فالتعبير عن الأول بالقديم من الإمام الطحاوي رحمه الله

خلاف منهج السلف ، والقول الحق أن نعبر عنه بالأول لأنه الاسم الوارد بالكتاب والسنة .
وأما عن كون تعبير الإمام الطحاوي خطأ أم صواب ،
نقول :

يتضمن ذلك فهم القاعدة الثانية وهي : أن الأشياء التي تطلق على الله جل وعلا ثلاثة أشياء : إطلاق أسماء ، وإطلاق صفات ، وإطلاق أخبار .

أما إطلاق الأسماء : فمبناه على التوقيف على دلالة الكتاب والسنة ، فلا نسمي الله جل وعلا إلا بما سمي به نفسه في كتابه أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم في صحيح سنته ، فإطلاق الأسماء لا اجتهاد فيه .

وأما إطلاق الصفات : فإنه أيضاً كإطلاق الأسماء توقيفي على دلالة النصوص من الكتاب والسنة ، فلا نصف الله جل وعلا إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم في صحيح سنته ، فإطلاق الأسماء توقيفي على الأدلة ، وإطلاق الصفات توقيفي على الأدلة .

وأما إطلاق الأخبار : فإنه ليس توقيفياً على الأدلة بل هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله جل وعلا .

فأوسعوا هذه الإطلاقات باب الأخبار ، فأطلق على الله تعالى من الأخبار ما شئت لكن بشرط أن تكون لائقة بجلاله وعظيم جماله وجلاله جل وعلا .

ومثال ذلك :

إطلاق الشيء على الله هل يجوز إطلاقه أم لا ؟
نقول : نعم كما قال الله جل وعلا " قل أي شيء أكبر
شهادة " ، فإطلاق الشيء على الله ليس إطلاق اسم ولا
إطلاق وصف ، وإنما إطلاق خبر وإطلاق الأخبار أوسع

كذلك : إطلاق الدليل على الله ، فتقول : يا دليل
الحائرين هل هذا الإطلاق صحيح أم لا ؟
نقول : من باب الأخبار نعم لأنه هو الذي يدل
الحائرين ويهدي التائهين سواء الدلالة الحسية أو الدلالة
المعنوية .

فلو أن الله رفع عنك العقل لا تستطيع أن تستدل إلى
بيتك : لكن ركب فيك الآلة التي تجعلك تستدل عن الطريق
الحسي .

وأما الدلالة المعنوية : فهي بعث الرسل وإنزال الكتب ،
وهداية السبل المعنوية وتوضيح طريق الخير وتوضيح
طريق الشر ، فإطلاق الدليل على الله إطلاق صحيح ، لكن
الدليل على جواز إطلاق هذا اللفظ على الله في الكتاب
والسنة لا تجده بنصه ، لكن بما أنه العلماء يتوسعون في
باب الأخبار بشرط صحة إطلاق ذلك الخبر على الله فقلنا
به .

وكذلك : إطلاق الزارع على الله ﴿ **أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ وَأَمْ مَخْنُ**

الزَّارِعُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٤] ، وهذا قد ورد فيها دليل ، لكن لو لم

يرد فيها دليل فيكون إطلاق الزارع على الله تعالى الذي من باب الإخبار .

وكذلك : قول النبي عليه الصلاة والسلام " يا مُجْرِي "، و " هازم الأحزاب " و " منزل الكتاب "، فهذا إطلاق خبر ، .

وكذلك : قول البعض في دعاء القنوت وغيره " يا كاسر الأكاسرة " ، و "يا قاصم الأقالسة " ، وهكذا فهذه كلها إطلاقات صحيحة ، ولا يطلب لها دليل من الكتاب والسنة ، وإنما يطلب صحة إطلاقها على الله جل وعلا .
فإن قلت : ألا يدخل إطلاق الإمام الطحاوي القديم على الله تعالى من هذا القبيل ؟

نقول : إن كان إطلاقه عليه من باب الاسم فهو إطلاق ممنوع .

وإن كان إطلاقه إطلاق وصف فهو إطلاق ممنوع كذلك .

وأما إذا كان إطلاقه إطلاق خبر فهو إطلاق معروف عند العلماء رحمهم الله تعالى فجائز ولا حرج فيه .
فإن قلت : وكيف نعرف مقصود الإمام الطحاوي وقد مات ؟

نقول : هنا يأتي إحسان الظن بالعلماء رحمهم الله تعالى ، فالإمام الطحاوي له قدم الصديق في عقيدة أهل السنة - إلا في بعض المسائل التي نوهت عليها في شرح مقدمة هذه العقيدة - كمسائل الإيمان والإرجاء فقط ، وإلا فالأصل أنه منبثق من أصول أهل السنة والجماعة رحمهم

الله تعالى ، فالشاهد أننا نحسن الظن بالإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله ونقول إنه قد قصد بقوله: " قديم بلا انتهاء " إطلاق خبر .

وقد أطلقها على الله تعالى غيره من الأئمة كشيخ الإسلام بن تيمية وتلميذه العلامة بن القيم فهم يطلقون اسم القديم على الله تعالى ، لكن ليس إطلاق اسم ولا إطلاق وصف وإنما إطلاق خبر عن الله جل وعلا .

وكذلك : إطلاق " الأزلي " على الله تعالى هل هو جائز أم لا ؟

نقول : يجوز فالله أزلي أي أول لا بداية له ، لكن هذا من باب إطلاق الخبر لا من باب إطلاق الاسم ولا من باب إطلاق الصفة .

وكذلك : إطلاق واجب الوجود على الله تعالى ، وواجب الوجود هو الذي لم يتقدم عدم ، أما أنا وأنت فقبل أن نوجد كنا في عدم " هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً " ، فكنا عدم وما تقدم وجوده وعدمه فهو ممكن الوجود ، وأما ما لم يتقدم وجوده عدمه فهو واجب الوجود، إذاً هو إطلاق صحيح على الله ، لكن من باب الأخبار .

ولا يأتينا أحد يقول : أنا عبد واجب الوجود ، أو أنا عبد الزارع ، نقول : لا ، لأن التعبيد يكون بالأسماء الواردة بالكتاب والسنة فقط ، وأما الأخبار فإن العلماء وسعوا في إطلاقها لكن بشرط صحة إطلاق ذلك الخبر على الله جل وعلا .

ونخلص من هذا في جزئيتين :
الأولى : أن الإمام الطحاوي لو عبر بقوله الأول
بالابتداء كان أفضل من تعبيره قديمًا بالابتداء - لأن
التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى.
الجزئية الثانية: أن الإمام الطحاوي لما قال قديم
بالابتداء لا يقصد بها إطلاق الاسم ولا إطلاق الوصف ،
وإنما يقصد بها رحمه الله إطلاق الخبر ، وبما أن إطلاق
الأخبار لا يشترط فيه دليل خاص من الكتاب والسنة
فتوسع الإمام الطحاوي رحمه الله في هذا الأمر .

قول الإمام الطحاوي رحمه الله : دائم بلا انتهاء .

فنقول هل من أسماء الله تعالى الدائم ؟
نقول : لو أنك نظرت في الكتاب أو السنة الصحيحة لم
تجد مطلقًا إضافة هذا الاسم بعينه على الله إطلاق أسماء
ولا إطلاق أوصاف ، لكن يصح إطلاقه أخبار ،
فيصح إطلاق الإمام الطحاوي هنا على أنه خبر لا على
أنه اسم ولا على أنه صفة ، لكن الأفضل والأجمل بأهل
العلم أن يستبدلوا كلمة دائم بكلمة الآخر ، وذلك لأن
التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى .

فإن قلت : ولماذا لا يطلق اسم القديم على الله؟

نقول : منعنا ذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: لأن أسماء الله توقيفية على النصوص ،
ولم يرد إطلاق القديم على الله في النصوص كتابًا وسنة
على أنه اسم من أسماء الله جل وعلا ، وأما قوله في "
أعوذ بالله العظيم وبوجه الكريم وسلكانه القديم من

الشيطان الرجيم" ، فقله " وسلطانه القديم" ، لا شأن له
لا بالأسماء ولا بالصفات .

الأمر الثاني : أن أسماء الله كلها حسني وسر الحسن
فيها تضمنها لصفات كمال وجمال ونعوت جلال وبهاء
وكبرياء وعظمة .

فلو قلنا أن القديم من أسماء الله تضمن صفة القدم
وهذا القدم بما أنه لا دليل عليه ولا يتضمن صفة كمال فلا
يكون أبدًا من جملة أسماء الله الحسني لعدم الدليل ولأنه لا
يتضمن صفة.

فإن قلت : وما هي ضوابط الأسماء الحسني؟

نقول : حتى نتعرف على أن هذا الإطلاق إطلاق اسم
أم لا ، لهذا ضوابطه عند أهل السنة والجماعة : واعلم أن
ما أضافه الله إلى نفسه إذا توفرت فيه ثلاث شروط فهي
إضافة اسم :

الشرط الأول : أن يكون قد ورد به الدليل من القرآن أو
السنة الصحيحة ، فإذا لم يرد به دليل فلا يجوز إدخاله في
أسماء الله الحسني ، فالدهر لا دليل عليه فلا يدخل في
الأسماء ، والموجود لا دليل عليه فلا يدخل في الأسماء ،
الساتر لا دليل عليه فلا يدخل في الأسماء ، وإنما الذي
ورد الستير وليس الساتر .

وبهذا الضابط تخرج أسماء كثيرة جدًا لا دليل عليها
أدخلت في الأسماء الحسني.

الضابط الثاني : أن يكون مما يدعي الله جل وعلا به
ويصح دعاء الله جل وعلا بها ؛ لقول الله جل وعلا " والله

الأسماء الحسني فادعوه بها " ، فما لا يصح دعاء الله جل
وعلا به فإنه لا يصح أن يكون من أسمائه .

الضابط الثالث : أن يكون متضمناً لمدح مطلق غير
مخصوص كاسم الله الأول فهو يتضمن لمدح مطلق ،
واسم الله الآخر فهو متضمن لمدح مطلق ، والعليم فيه
صفة العلم وهو متضمن للمدح المطلق .

لكن اسم القديم هل هو متضمن للمدح المطلق ؟ ،
وكذلك اسم الدهر هل يتضمن مدحاً مطلقاً ؟ ، ولذلك نحن
نخرجها من دائرة الأسماء لعدم انطباق ضوابط الأسماء
إليها .

والقدم عند أهل البدع : فهو من أخص خصائص
صفاته تعالى عندهم ، فهم يحرفون صفات وردت بها
الكتاب والسنة ، ولكنهم متفقون على إثبات صفة القدم لله
جل وعلا ، و يقصدون بالقدم الذي يضيفونه إلى الله قدم
الذات للصفات أي كان الله جل وعلا وليس له إلا ذات فقط
، ثم بدأ يكتسب الصفات ، وهذا قول من أخطر ما يكون
من المعتقدات ، وهذا عند المعتزلة وعند غيرهم .

فالمعتزلة يقولون : إن القدم من أخص خصائص
صفات الله جل وعلا لأن الصفات يشترك معه فيها
المخلوقات ، فالله له علم والمخلوق علم والله له وجه
والمخلوق وجه ، فلم يختص الله جل وعلا بها لكن الله قديم
، والمخلوق ليس قديم فأخص خصائص صفاته وصف
القدم ، لأنهم لو جعلوا الصفات قديمة لصار المخلوق

مشاركاً معه سبحانه في القدم ، فهم يعتقدون أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات .
فهم بهذا جردوا ذات الله جل وعلا عن جميع الصفات، وقالوا بسبب ذلك قولاً لا يعقل - إذ لا من ذات موجودة إلا ولا بد أن يكون لها صفات -، فتجريدهم لذات الله جل وعلا عن صفاته في زمن من الأزمنة فإن هذا دليل على أنهم عطلوا وجود اللفظ ، ولذلك إذا جئنا نناقش هؤلاء أن الجهمية والمعتزلة لا نناقشهم في الصفات ، بل نناقشهم هل الله موجود أم لا ؟ فهم بذلك يعبدون عدماً ، فالمعطل يعبد عدماً.
فإذا أردت أن تعطل وجود شيء فاسلب عنه صفاته ، فالعدم ما لا صفات له .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : إن الكلام في الذات كالقلام في الصفات ، فيما أننا أثبتنا لله ذاتاً موجودة ، فلا بد لزاماً أن يُثبت لهذه الذات صفات لا تنفك عنها ، وقد جاء تعبير أهل السنة أن الله أول بصفاته فليس قبله شيء، لكن جاء تعبير المبتدعة أول بذاته بدون صفاته، فنسبة القدم إلى الله عند أهل البدع تختلف عن نسبتها في كلام الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى ، فأهل البدع إطلاق القدم على الله عندهم يعتبر إطلاق بدعي لأنه يتضمن تعطيل الرب جل وعلا عن وجوده .

فإن قيل : : ولماذا قيد الإمام الطحاوي القدم بنفي الابتداء؟ فلماذا لم يقل هو القديم؟ ولم يقل قديم بلا ابتداء؟

لماذا يؤكد على أنه بلا ابتداء؟ فلماذا يؤكد على أنه قديم ذاتاً وصفاتاً بلا ابتداء؟

نقول : لأن هناك كثيراً من طوائف أهل البدع قالوا إن القديم هو الذات فقط ثم ابتدأت الصفات تأتي ، لكن الإمام الطحاوي قال هو قديم بذاته وصفاته وبلا ابتداء ، فقوله " بلا ابتداء " رد على هذه الطوائف التي تعتقد أن أسماء الله وصفاته لها ابتداء ، فهو أول لا ابتداء له ذاتاً وهو أول لا ابتداء له أسماءً وهو أول لا ابتداء له صفاتاً ، وهذا خلافاً لأهل البدع الذين يوافقوننا في ابتداء الذات فقط ، ويخالفوننا في ابتداء الصفات والأسماء .

فإن قلت : ولماذا قيد دوامه بنفي الانتهاء؟

نقول : قال دائم بلا انتهاء للرد على بعض طوائف الجهمية وبعض المعتزلة وأهل البدع من الذين يقولون إن هناك من أسماء الله ومن آثار صفاته ما يفني ويتلاشى وينتهي.

فالله هو الآخر بذاته بلا انتهاء ، والله هو الآخر بأسمائه بلا انتهاء ، فلا يعدم ، وهو الآخر بصفاته بلا انتهاء ، فهناك أناس ناقشوا أهل السنة في الابتداء ، فاحتاج الإمام الطحاوي أن يقيد بلا ابتداء للرد عليهم ، وهناك أناس ناقشوا في آخرية في بعض الأسماء وآثار الصفات فاحتاج الإمام الطحاوي إلى أن يرد عليهم بقوله " بلا انتهاء " ، أي فلا يكفيكم أن تؤمنوا بأنه الآخر فقط ، بل هو الآخر بلا انتهاء ، ولا يكفيكم بأن تؤمنوا بأنه هو الأول بل بلا ابتداء فقط ، فهما أمران متلازمان : أن تؤمن بأن الله هو الأول

وليس لابتدائه أول ، وهو الآخر وليس لآخريته آخر جل
وعلا ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً .

ومن المسائل: أن من مقتضيات إثبات أولية الله جل وعلا وآخريته توحيده في إلهيته.

وقد ذكرت طرفاً من ذلك قبل قليل - وقلت سوف يأتيها
تفصيلها إن شاء الله - وها هو الكلام عنها فنقول :
إذا كنت تؤمن بأن الله هو الأول الذي ليس قبله شيء
وهو الآخر الذي ليس بعده شيء فيجب عليك لزاماً أن
تؤمن بأنه الإله المستحق للعبادة دون ما سواه جل ، لأن
من البراهين التي أبطل الله بها عبادة غيره إثبات أوليتهم
وإثبات آخريتهم فقال الله جل وعلا " أيعبدون ما لا يخلق
شيئاً " ، فهذا استدلال بالعجز ثم قال " وهم يخلقون " فلم
أول ، فكيف يترك العبد عبادة الأول الذي ليس قبله شيء
ثم يقبل عقله وقلبه وفكره على عبادة من له أول .
وأزدكم تفصيلاً فلسفياً على طريقة المناطقة فأقول :

الوجود قسمان :-

١- وجود واجب.

٢- وجود ممكن.

فالوجود الواجب: هو الذي لا أول له ولا آخر له،
وجوده يجب ، فلا يمكن أن تنفرد لحظة من لحظات
الزمان عن وجود هذا الشيء ؛ وهذا وجود من وجود الله.
وأما الوجود الممكن : بمعنى أنه وجود له بداية وله
نهاية وهذا وجوده الممكن.

فهذه المعبودات التي عبدت من دون الله توصف بالوجودين الممكن ، والممكن لا يمكن أن يجعل شريكاً في العبادة مع الواجب ، وهو استدلال صحيح ، لأنه إذا أثبتنا أن لها أول ولها نهاية وآخر فكيف تعبد أيها الإنسان العاقل هذه الأشياء التي لها أول وآخر وتترك عبادة الأول الذي ليس قبله شيء والآخر الذي ليس بعده شيء.

ولذلك الله جل وعلا استدل على بطلان جميع الآلهة بالدليل العظيم في قوله " أم خلقوا " هو بهذا يريد أن يثبت أن هؤلاء الذين تعبدونهم يوصفون بأنهم ممكن الوجود ممكن فقال " أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون " ، أي هؤلاء الذين تعبدونهم أهم الذين خلقوا؟ بالتأكيد ، لا ، لأنهم كانوا عدماً والعدم كيف يوصف بأنه خالق ؟ إذاً بطل هذا الاحتمال ، ومع ذلك هل هم خلقوا أنفسهم؟ أي هل أنتم خلقتم أنفسكم بأنفسكم؟ بالتأكيد ، لا ، إذا فالعدم لا يوجد نفسه ، فإذا لم تكونوا قد خلقتم أنفسكم ، ولم تُخلقوا صدفة من غير شيء ، فبقي احتمال لم يذكره الله لأن العقل يدل عليه - فهي ثلاث احتمالات - فلما ذكر احتمالين ، فأبطل الاحتمال الثالث وهو احتمال خالق خلقهم ، وموجداً أوجدهم ، ومن هذا الموجد؟ الذي يصلح أن يكون خالقاً ممكن الوجود ولا واجب الوجود ؟ إذاً عقلك يدلك على الله ، إذا أثبت أن هذه الأشياء مخلوقة وأن وجودها ممكن فهذا من أعظم البراهين على أنها لا تستحق أن تعبد هذا الصنم فقد كان حجراً ثم أنت الذي جنبت به ووضعت على صورة إنسان ثم عبدته ، وبعد ذلك يضمحل وينتهي فله

أول وله آخر ، فعجبي لتلك القلوب التي تعبد هذه الأشياء
التافهة التي لها أول وآخر. وتترك عبادة الله جل وعلا
الذي لا أول له ولا آخر .

**قول المؤلف رحمه الله تعالى: لا يفنى ولا يبىد ولا يكون
إلا ما يريد لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام.**

قول الإمام الطحاوي - رحمه الله تعالى - " لا يفنى
ولا يبىد " ، في هذه الجملة جمل من المسائل:

**المسألة الأولى:- لقد تقرر عندنا أن قاعدة أهل السنة
والجماعة رحمهم الله تعالى في النفي عن الله أنهم ينفون
النفي الذي يتضمن ثبوتاً.**

فكل نفي نفاه أهل السنة والجماعة عن الله جل وعلا
من صفات النقص فإنهم ينفونها ويعتقدون كمال ضد
الصفة المبنية في قلوبهم، وعلى هذا فهل قول الطحاوي -
رحمه الله تعالى- لا يفنى ولا يبىد جار على هذه السنة؟
نقول : نعم، فالإمام الطحاوي - رحمه الله تعالى -
نفي الفناء عن الله جل وعلا ، وقوله " لا يبىد " هذا من
باب تأكيد العبارة فقط.

فإن قلت : وما الثبوت الذي يتضمن نفي الإمام
الطحاوي له بقوله " لا يفنى ولا يبىد ؟

نقول : يتضمن كمال حياة الله جل وعلا وقيموميته ،

كما قال الله جل وعلا: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾

[البقرة: ٢٥٥] ، وهذا مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة ،

بل إن من شكك في هذا الأمر فإنه كافر - من زعم أن الله يفنى أو يبيد - فقد كفر وخلع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، يقول الله جل وعلا ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾

﴿[القصص: ٨٨] ويقول الله جل وعلا: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾*

وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴿[الرحمن: ٢٦: ٢٧]، وفي

الصحيحين من حديث ابن عباس: «أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون، والجن والإنس يموتون»

ويقول الله جل وعلا: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾

﴿[الفرقان: ٥٨]، وقد أعقب الإمام الطحاوي بهاتين الكلمتين

من باب تأكيد حياة الله جل وعلا وقيوميته .

فإن قيل : لماذا قال الإمام الطحاوي ولا يبيد؟

نقول: إن هذا لعنتين أو ثلاث لعنتين أو ثلاث:-

العلة الأولى:- أن في هذا مزيد لوصف الله جل وعلا

بكمال الحياة وكمال القيومية .

العلة الثانية:- أن فيها رد على بعض أهل البدع الذين

زعموا أن بعض صفات الله جل وعلا تفنى.

فقد قال بعض أهل البدع أن بعض صفات الله جل

وعلا تفنى، أو أن بعض آثار أسماء الله جل وعلا تبيد ،

فنحن نوؤمن بالإيمان القطعي أن الله جل وعلا هو الأول

الذي ليس قبله شيء بذاته وصفاته وأسمائه، وأنه الآخر

الذي ليس بعده شيء فلا يفنى ولا يببىد لا ذاتا ولا صفاتا
ولا أسماء، فلا نقيده شيئا من صفات الله جل وعلا في
أولويتها ولا في آخريتها ، فهو الأول الذي ليس قبله شيء
وهو الآخر الذي ليس بعده شيء - وقد تقدم جملة من
الكلام على الاسم الأول والآخر-.

**قوله - رحمه الله تعالى - " ولا يقول إلا ما يريد " .
الكلام على هذه الجملة في مسائل :**

الأولى:- ما المراد بالإرادة المذكورة في قول الإمام
الطحاوي هنا؟

نقول : يريد بذلك الإرادة الكونية، وبناء على ذلك
فيكون معنى كلامه - رحمه الله تعالى - أن كل شيء
حاصل في الكون وكائن فيه إنما كان بإرادة الله جل وعلا،
فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، فلا تسقط من ورقة
ولا تموت نفس ولا تحيا نفس ولا يحصل في هذا الوجود
من إيجاد ولا عدم ولا فناء ولا بقاء ولا غنا ولا فقر ولا
صحة ولا مرض إلا والله جل وعلا يريد أن الكون كونه
ولا يمكن أن يكون أبدا في كون الله جل وعلا ما لا يريد،
فالإرادة المرادة في كلام الطحاوي هنا إنما الإرادة الكونية

الثانية : ما الذي يرادف الإرادة الكونية؟

نقول مرادفها المشيئة ، فمن صفات الله جل وعلا
الذاتية أنه يشاء المشيئة، كما أن الإرادة من صفاته جل
وعلا، والأدلة على إثبات المشيئة والإرادة لله الأدلة

كثيرة: منها قول الله جل و علا ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي**

الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩] ويقول الله جل و علا: ﴿

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

ويقول الله جل و علا: ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ**

اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠] يقول الله جل و علا: ﴿ **وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا**

يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ويقول الله جل و علا: ﴿ **فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ**

يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ

ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ، وكل

ذلك ثابت بإجماع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى،
وهذا هو معنى الإرادة ودليلها في كلام الإمام الطحاوي.

وقد أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على تقسيم إرادة
الله جل و علا إلى قسمين: - إلى إرادة كونية ، وإلى إرادة
شرعية .

فأما الإرادة الكونية فإنها تكون بمعنى المشيئة ، وأما
الإرادة الشرعية فإنها بمعنى المحبة، وإن من أهم ما ينبغي
لطالب العلم أن يتعلمه في باب القدر أن يتعرف على الفرق
بين الإرادتين ، وقد فرق أهل السنة والجماعة بين
الإرادتين بجملة من الفروق :

الفرق الأول:- أن الإرادة الكونية تقع لا محالة فلا راد ولا دافع لما شاء الله أن يقع في كونه، لا راد لحكمه ولا معقب لأمره جل وعلا، فإذا أراد الله أن يقع شيء في كونه فإنه لا بد واقع ولو اجتمع من بالأقطار أن يردوا شيئاً مما أراد الله وقوعه في كونه لما قدر، فأرادة الله ومشيتته بهذا المعنى نافذة .

وأما الإرادة الشرعية فإنها قد تقع أحياناً وقد لا تقع أحياناً أخرى ، فليس كل شيء يريد الله شرعاً لا بد أن يقع، ولذلك الله جل وعلا يريد شرعاً أن يؤمن الناس جميعاً ولكن هذا لم يقع، والله جل وعلا يريد الإيمان لمن مات على كفر، ولكنها إرادة شرعية، ولذلك إذا تخلف الوقوع عن الإرادة الشرعية فليست بعيب ولا نقص في إرادة الله جل وعلا، فإذا الإرادة الكونية واقعة لا محال، وأما الأخرى - الشرعية - فقد تقع وقد لا تقع وهذا فرقان مهمان جداً ؛ لأن كثير من أهل البدع يقولون :

إن أبا لهب أو غيره من الكفرة أرادوا الكفر والبقاء على الكفر والله جل وعلا أراد لهم الإيمان فتقابلت إرادة الخالق وإرادة المخلوق ثم غلبت إرادة المخلوق، وهل هذا يتصور في حق الله جل وعلا؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فلأنه لا يفهمون بالإرادة إلا الكونية التي لا بد أن تحكم وتقع فقط فغلطوا وتاهوا، ولكننا معاشر أهل السنة نقول : إن مراد الله جل وعلا من الكافر أن يؤمن ليس مراداً كونياً إذ أنه لو أراد الله من الكافر أن يؤمن لآمن من في الأرض كلهم جميعاً في لحظة واحدة وينطقون لا إله إلا الله لو شاء

، بل مراداً شرعياً، لكن إرادة الإيمان من أبي لهب إنما هي إرادة شرعية، والإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع، وفي أبي لهب وفي أبي جهل وفي عقبه بن أبي معيد وفي غيره من صنائيد الكفرة ما وقعت لأن هذا شيء المراد به أن الإرادة الشرعية وقد تقع وقد لا تقع.

الفرق الثاني: أن الإرادة الكونية لا تستلزم محبة الله جل وعلا، فقد يريد الله جل وعلا شيئاً وهو كونا لا يحبه ولا يرضاه، وأما الإرادة الشرعية فإنها لا تكون إلا فيما يحبه الله ويرضاه .

فلو نظرت في هذا الكون وحلقت ووجدت شيئاً في كون الله لا يحبه الله ولا يرضاه فلا تقل إنه وقع في كون الله والله لا يريد كونه - انتبه - بل قل : لم يقع في كون الله إلا ما الله يريد ، فإن دار بخاطرك : كيف نريده وهو لا يحبه ولا يرضاه؟

فقل : أراده بإرادته الكونية التي لا تستلزم محبته ، فقد يريد الله شيئاً كونهً ولا يحبه شرعاً ، ولا أمراً ، ولا ديناً .
فإن عقلاء كثر قد ضلوا في هذا الباب ، فقل الحمد لله على تيسيره ، فوجود الكفر مراد الله بالإرادة الكونية ، ووجود المعاصي مراد الله بالإرادة الكونية وجود الزنا والسرقه وشرب الخمر وإبليس والشياطين وقتل فلان وعقوق الوالدين كل هذه موجودة في كون الله بالإرادة الكونية ، فالله خلق كل شيء فالكفر مخلوق والزنا مخلوق والمعصية مخلوقة وشرب الخمر مخلوق لكنها مخلوقة لله وأرادها بكونه بالإرادة الكونية لا بالإرادة الشرعية .

فالصلاة ووقوعها مرادة شرعاً لأن الله يحبها وقد وقعت في الكون ، فهي مرادة كوناً ولما كان الله يحبها فهي مرادة شرعاً ، إذا فالصلاة عبادة فعلها العبد مرادة بالأمرين جميعاً فهي مرادة بالإرادة الكونية لأنها وقعت ، وبالإرادة الشرعية لأن الله يريد لها ويحبها .
لكن السرقة التي وقعت؟ مرادة إرادة واحدة فقط وهي إرادة كونية.

يقول العلماء رحمهم الله تعالى إنه قد تجتمع الإرادتان في شيء ، وقد تنفرد الإرادتان في شيء ، وقد تنفرد إحداهما في شيء دون الأخرى :

اجتماع الإرادتين في الطاعة التي وقعت، مثل إيمان أبي بكر وإيمان عمر وقع فوقه دليل على مراد الله له كونه، ومحبة الله للإيمان للعبد دليل على أن الله يريد لها شرعاً .
القسم الثاني : الشيء الذي انفردت فيه الإرادة الكونية فقط مثل المعصية والكفر ووجود إبليس والشياطين فهذا موجود في كون الله وهذا يريد الله ولكن يريد بإرادته الكونية.

القسم الثالث: شيء انفردت فيه الإرادة الشرعية كالطاعة التي لم تقع كإيمان أبي لهب، فإيمانه لم يقع وهذا ليس كونياً ولكن الله يحب ذلك الإيمان من أبي لهب فعدم إيمان من لم يؤمن بعد مراد الله تعالى بالإرادة الشرعية، فالله يحب ممن كان كافراً بالإيمان ولكنه لم يقع منهم .

القسم الرابع : شيء ليس مراداً لله لا كوناً ولا شرعاً كمعصية لم تقع ، وهذا مثل كفر أبي بكر رضي الله عنه

فهو لم يقع فليس بكوني ، وهو لا يحبه الله ولا يرضاه ،
وكسجود إبليس لأبينا آدم فلم يقع لا كوناً ولا شرعاً؛ لأن
سجود إبليس ليس مراداً بالإرادة الكونية ، فلو كان مراداً
بالإرادة الكونية لوقع ، لكن لما كان مراداً بالإرادة الشرعية
– التي قد تقع وقد لا تقع - ، فلم يقع .

الفرق الثالث من الفروق بين الإرادتين : أن الإرادة الكونية
مرادة لغيرها ، وأما الإرادة الشرعية فهي مرادة لذاتها ،
وأورد هنا مثالا بسيطاً :

لو أن الإنسان مرض ثم قدر الأطباء عليه استئصال شيء
في جسده بعملية ، فإنه هو بنفسه سيذهب إلى المستشفى
بكمال اختياره وإرادته ، ويذهب لهم ويستسلم استسلاماً
كاملاً ، ولكننا لو سألناه أو تحب أن يفعل ذلك بك؟ فهل
تستلذ بهذا وتحب هذا؟ سيقول: لا ، وإنما أنا أريده لما
يترتب عليه من الشفاء ، فهنا هو أراد العملية لا لذاتها وإنما
لغيرها ، فإذا كان المخلوق يريد أشياء لا لذاتها ، فخالق
المخلوق من باب أولى لأن هذا من باب الكمال والحكمة
والعلم والخبرة ، فالله خلق إبليس لا لذات إبليس ، ولا
لمحبة وجود إبليس وإنما خلقه لحكم عظيمة ومصالح لا
يحيط بها على وجه التفصيل إلا الله جل وعلا الحكيم
الخبير سبحانه وتعالى ، والله خلق الكفر لا لذات الكفر
وإنما خلق الكفر لما يترتب على وجوده من المصالح ، ولا
تنظر للمصالح فيما خلق الله بعقلك القاصر الضعيف الذي
لا يحتمل أن يدرك إلا مصلحة أو مصلحتين ، فالمؤمن
يجب عليه أن يستقر في قلبه أن الله حكيم الحكم المتناهية

المطلقة وخبير الخبرة المتناهية المطلقة فلا يثبت شيء في كونه إلا وله حكمته المتناهية والمصلحة الظاهرة العظيمة سواء علمها عقلك أو لم يعلمها عقلك، وكذلك وجود جميع الأشياء المراد بالإرادة الكونية لا يريدتها الله جل وعلا لذاتها وإنما يريدتها لغيرها.

وأما الإرادة الشرعية فالله يريدتها لذاتها، فالله يريد الإيمان بذاته لأنه يحب الإيمان، والله يريد الصلاح والهداية والاستقامة وبر الوالدين وتربية اللحي وتقدير الثياب وطاعة الرسول والصلاة والزكاة والحج والصوم وغيرها من الطاعات، يريدتها لذاتها هو يحبها لذاتها ولذلك أمر بها، وهذا فرق مهم، حتى نخرج من كثير من الإشكالات الكثيرة من أشياء نراها في الكون ثم نسأل ما الحكمة من وجودها؟! حينئذ يصفع المؤمن قلبه بتفكيره بأن من أسماء الله الحكيم الخبير العليم، فلا يفعل شيئاً إلا وله الحكمة والغاية والمصلحة، فليس ثمة شيء في هذا الكون إلا وله الحكمة والمصلحة.

ومن طريف ما يذكر هنا :

أن الذباب آذى خليفة من الخلفاء وعنده أحد العلماء ، فكلما وقع الذباب على أنف الخليفة ضربه بيده هكذا، وكلما أزاح الذباب عاد ، فلما ضاق ذرعا من هذا الذباب، قال الخليفة : أيها العالم إنكم تقولون إن الله جل وعلا لا يخلق شيئاً إلا لحكمة، فما الحكمة من خلق هذا الذباب، قال : خلقه الله ليذل به أنوف الطغاة .

مسألة: فقهية مفرعة على قضية الإرادة من عدمها وهي :

لو قال قائل : والله لأفعلن كذا إن شاء الله، فهل يكون قد علق يمينه بالإرادة الشرعية أم بالإرادة الكونية ؟
نقول : اتفق علماء الإسلام على أن اليمين المتعلقة بالمشيئة تقع ولا يحنث الحالف فيها بالمخالفة، فلو قال الحالف : والله لأفعلن هذا الشيء إن شاء الله، فلا كفارة عليه ، إن لم يفعله، ولذلك يستحب عند أهل العلم تعليق الأيمان المستقبلية بالمشيئة، لعموم قول الله جل و علا ﴿

وَلَا تَقُولَنَّ لِيْ سَأَيْءٌ اِيَّنِيْ فَاَعْلُ ذٰلِكَ غَدًا * اِلَّا اَنْ يَّشَاءَ اللّٰهُ

﴿الكهف ٢٣ : ٢٤﴾، فإذا كان مجرد إخبارك أنك ستفعله ممنوع إلا بالمشيئة ، فكيف بالحلف على أنك ستفعله فهو ممنوع من باب أولى .
فمستحب عند عامة أهل العلم تعليق الأيمان المستقبلية بالمشيئة ، لأنك سوف تستفيد من هذه المشيئة فائدتين:-
الفائدة الأولى:- أن الله جل و علا سيعينك على تحقيق مقصودك إن كان هذا الأمر مما يحبه ، ولأنك لأنك بقولك إن شاء الله تفرغت من حولك وقوتك وقدرتك وعلقت الأمر وأردته بمن يعلم الغيب بالقادر على كل شيء سبحانه ، ، فنحن نقول إذا سمعنا الأذان حي على الصلاة حي على الفلاح نقول : لا حول ولا قوة إلا بالله، فلا نستطيع أن نتحرك من بيوتنا فنأتي إلى المسجد إلا بحول الله وقوته، فمن استثنى في يمينه فقد تبرأ من حوله وقوته وعلق الأمر المستقبلي بالله جل و علا ، فإذا قلت والله

لأذهبن إلى الرياض غدا إن شاء الله فإن الله سيسخر لك من يعينك على الذهاب ويسبب لك أسباب الذهاب إن كان السفر محبوبا لله جل و علا.

الفائدة الثانية: عدم وجوب الكفارة عليك فيما لو خالف مقتضى يمينه ، فلا تجب الكفارة عليه ؛ فإن حلفت على أن تفعل ولم تفعل فلا كفارة عليك لأنك علفت اليمين بالمشيئة ، وإن حلفت على أنك لن تفعل ثم فعلت فلا كفارة عليك لأنك علفت عدم الفعل بالمشيئة.

من المسائل المهمة : أن من أسباب الهداية في أبواب العقيدة معرفة التقاسيم والتفاصيل بين المسائل العقيدية.

فمن أعظم أسباب الضلال عدم التقسيم وعدم التفصيل في أمور العقيدة ، فالقدرية والجبرية ضلوا في باب القدر لأنه لم يقسموا الإرادة إلى إرادتين، وكذلك المعطلة والممثلة ضلوا في باب الأسماء والصفات لأنهم ما فرقوا بين معاني الصفات وكيفيات الصفات ، فمن أعظم ما ينبغي تعلمه في مسائل العقيدة تلك التقاسيم والأنواع والتفاصيل التي يتميز بها الحق من الباطل ، من ذلك تقسيم الإرادة – تكلمنا عنها - ، ومن ذلك تقسيم الأمر الصادر من الله.

فالأمر الصادر من الله قسمان: أمر كوني، وأمر شرعي باتفاق أهل السنة.

ويفرق بينهما بنفس التفريق الذي فرقنا به بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، فالأمر الكوني واقع لا محالة، وأما الأمر الشرعي فقد يقع وقد لا يقع ،

والأمر الكوني لا يستلزم محبة الله، والأمر الشرعي يستلزم محبة الله، والأمر الكوني مراد لغيره، والأمر الشرعي مراد لذاته، فإذا علمت ذلك لا يشكل عليك إذا قرأت قول الله جل وعلا: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً

أَمْرًا مُتَرَفِّهًا فَنُفِثْنَا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، وتقول: الله تعالى

يأمر به كونًا ولكن لا يأمر به شرعًا، كونًا ففسقوا فيها، وقد اختلف السلف رحمهم الله في تفسير هذه الآية، والقول الصحيح أن الأمر المذكور في هذه الآية إنما هو الأمر الكوني الذي لا يستلزم محبة الله، فلو أمر بالفسق كونًا لكان، أما الأمر الشرعي فهو قول الله

سبحانه وتعالى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرًا يُحِبُّهُ اللَّهُ

﴿[الأعراف: ٢٨]، وفي الأمر النفي الآن الأمر الشرعي

فلا يأمر بالفحشاء، فجميع ما أمر الله به شرعًا كله خير وكله طاعة وعبادة، وكذلك قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ

اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] أي الأمر

الشرعي، وفي قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ

شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] هذا في الأمر

الكوني، فبهذه التقسيمات والتنويعات يتحدد المراد من

كلام الله جل وعلا - ولي رسالة مختصرة في مائة فرع عقدي في التفريق بين الإرادتين .
ومن التفريق كذلك : التفريق في الحكم الصادر من الله جل وعلا، فإن الله إذا حكم بشيء فإن حكمه لا يخلو من حالتين :

إما أن يكون حكماً كونياً قدرياً ، وإما أن يكون حكماً أمرياً دينياً شرعياً، فلا يحكم في الكون إلا الله تعالى .
فحكم الله أن الشمس تشرق من المشرق وتغرب من المغرب، هذا حكم كوني ، وقد حكم الله كوناً أن القمر يكون مقدرًا على منازل، فيضعف كونه في أول الشهر، ويكتمل نوره في منتصف الشهر ، ثم يرجع إلى الضعف في آخر الشهر وهذه كلها أحكام كونية.
وأما الحكم بوجوب الصلاة ، والحكم بتحريم الزنا، والحكم بإيجاب بر الوالدين، والحكم بتحريم شرب الخمر، فكل هذه الأحكام تسمى أحكام شرعية، والفرق بين الحكم الكوني والحكم الشرعي هو بعينه التفريق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

قوله - رحمه الله تعالى- " لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام " .

والكلام على هذه القطعة في ثلاثة عشر مسألة :

المسألة الأولى:- أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على حرمة التفكير في ذات الله وكيفية صفاته جل وعلا.

وأهل السنة والجماعة اتفقوا على تبديع من بحث ونقب
وطمع على أن يطلع على شيء من كفيات صفاته جل
وعلا، وهذا مجمع عليه بينهم ، فيجب عليك أن تقطع
الطعم في التعرف على كيفية شيء من صفات الله جل
وعلا.

المسألة الثانية: إن قيل : لماذا لا نفكر في الكيفية؟

نقول : ذلك لأن المعروف عند عامة العقلاء أن كيفية
الشيء لا تعرف إلا بثلاث طرق ، وإذا حجب عنك واحدة
منها فإنك والله مهما بحثت وفكرت وقدرت ونظرت فإنك
لن تصل إلى نتيجة أبداً، وهي :

الطريق الأول من طرق معرفة كيفية الشيء : أن تراه
بعينيك .

فلو قال أخ لك : قد اشتريت بيتاً في البلدة الفلانية ، فقال:
وكيف هو؟ وهو يسأل لأن كيفية صفات بيتي غائبة عن
عقله – لأنه لم يراه - فلما عرضت عليه بعض من صور
الجوال التي التقطها وشاهدها ونظر إليها عرف صفاته،
فكانت طريق معرفة الصفة للبيت المشاهدة، وهل هذه
الطريقة تتحقق في كيفية صفات الله تعالى ؟ نقول : لا.

وقد أجمع العلماء على أن الله لا يرى في الدنيا بعين
اليقظة أبداً وهذا متفق عليه بين أهل العلم جميعاً، لا
جبريل ولا ميكائيل ولا إسرافيل ولا من دونهم من
ملائكة السموات والأرض ولا الأنبياء من لدن آدم
عليه السلام إلى النبي – صلى الله عليه وسلم - ولا

أحد من الأولياء ولا الصالحين رأى الله في الدنيا بعين اليقظة .

وإنما اختلفوا في النبي - صلى الله عليه وسلم - هل رأى ربه ليلة أسري به أم لا ؟

والقول الحق الذي جرى عليه أكثر أهل السنة والجماعة أنه لم يرى ربه ليلة أسري به ، وعلى ذلك أكثر صحابة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك

لما في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي ذر: لما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك ؟ قال " نور أنى أراه " ، أي حجبني عن رؤيته ذلك النور الساطع الذي لا تقوى عليه العين البشرية في هذه الدنيا .

فإن قلت : ولماذا لا يرى الله في الدنيا ؟

نقول : ليس ذلك لعيب في رؤيته ، ولكن لعيب وعجز في قدرتنا نحن ، فليس عندنا من القوة والقدرة والإدراك ما يتحمل رؤية الله جل وعلا ، ولقد برهن الله جل وعلا بذلك لنبيه موسى - عليه الصلاة والسلام -

لما قال: ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ** ﴾ لما سمع

الصوت ، ﴿ **قَالَ رَبِّ ارِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ** قَالَ لَنْ تَرَانِي

﴿ [الأعراف: ١٤٣] ، ثم عدل الله جل وعلا نفي الرؤية

بأنها ليست لأنها ممتنعة ولكن لأن قدرتك يا موسى لا تتحمل أن تراني ، فقال الله له : يا موسى انظر إلى

الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني ، ﴿ فَلَـمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ ﴾

﴿ لِلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] تجليا يليق بجلاله وعظمته

جعله دكا فجعل أعلاه في أسفله، ولما رأى موسى ما حدث للجبل خر موسى صعقا لما رأى ما حدث للمخلوق – الجبل -، فكيف لو رأى الله !!! ، الذي بسببه اندك الجبل.

فإن قيل : وكيف نراه في الجنة ؟

نقول : في الجنة تضاعف القوة البشرية تكون على أكملها ، فلا نحتاج إلى النوم في الجنة، ومن قوتك في الجنة لا يتوقف لسانك عن التهليل والتكبير ، ويعطى الرجل في الجنة قوة مائة رجل، فجميع عضلاتك وقدراته ومدركاته كلها تقوى حتى تستطيع أن ترى الله جل وعلا.
الطريقة الثانية لمعرفة الكيفية : أن ترى شيئا يوازيه ويمثله ويشابهه.

فلو قلت لك مثلا : لقد اشتريت سيارة ولا زالت عند البائع ، فسألني وقلت لي : وكيف هذه السيارة ؟ فقلت لك : مثل سيارتك تماما ، ففي هذه الحالة تكون قد عرفت كيفية صفات السيارة التي اشتريتها وعرفت كيفية الصفات الغائبة عنك للسيارة .

نعود للكلام عن كيفية صفات الله ونقول : وهل لله مماثل أو مشابه إذا رأينا صفاته استدللنا بصفاته على كيفية صفات الله ؟ نقول : لا .

الطريق الثالث.

الطريق الثالث لمعرفة الكيفية: إخبار الصادق عن كيفية شيء من صفات الله.

والمراد بالصادق هنا النبي - صلى الله عليه وسلم - ،
فهل ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - في صحيح سنته قد أخبرنا عن شيء من كيفية صفات ربنا ؟ نقول :
لا .

فقد أخبرنا أن لربنا وجهًا معينًا ، ولم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، وأخبرنا أن لربنا استواءً ويدًا وساقاً وأصابع ورحمة - وغيرها من صفات الله جل وعلا الذاتية والفعلية - ، ولكن لم يخبرنا - صلى الله عليه وسلم - عن شيء من كيفية هذه الصفات ، فيجب علينا أن نؤمن بما وصل إلينا علمه ، ويجب علينا أن نكف عقولنا وألسنتنا وتفكيرنا وطمعنا عما حجب عنا علمه .

فالله تعالى لم يرى، وليس له وميض يماثله في صفاته ولا ذاته واسمه، ولم يخبرنا الصادق عن كيفية شيء من صفاته، فكيف تستطيع بالله عليك بعد ذلك كله أن تتعرف على كيفية عينه أو كيفية يده أو ساقه أو أصابعه أو غير ذلك من الصفات والطرق منتفية، فإذا كانت الطرق منتفية فلماذا تشغل وهمك في التفكير فيه ؟ ولماذا تشغل فهمك في التفكير فيه ؟ .

فاعلم أن الله في ذاته وصفاته وأسماءه لا يمكن للظنون أو للأوهام أن تدركه ولا تصل إلى شيء من ذلك، فاقطع الطمع في ذلك.

المسألة الثالثة: إن قيل: وما الفرق بين الوهم والفهم؟

أقول: هذا من توفيق الله لهم، ومن بلاغة أهل العلم - رحمهم الله .

فالوهم هو: الظن والتخمين، فالظن يرجع إلى تخمين وخيال، ولا يكون مربوطاً بشيء محسوس، وإنما أنت جلست هكذا تفكر في وجه الله ثم فتحت المجال لوهمك أن يتخيل ويسبح في بحر الخيال، ثم استنبطت أن وجه الله كذا وكذا هذا هو الوهم، فبالوهم مهما بلغ تفكيرك وظنك فلن تبلغ حقيقة الصفة ولن تبلغ حقيقة كيفية الصفة .

وأما الأفهام: فهو استنباط النتائج من النظر في الأقيسة والمقارنات بين الأشياء، فتقول: وجه الله كوجه المخلوق - ونحن نفهم المخلوق - فهذا فهم لأنك قارنت هذا الظاهر بالشيء الموجود، فإذا حصلت النتائج بمجرد الخيال والظنون فهو وهم، وإذا حصلت النتائج بالمقابلات والأقيسة والنظر في الأشياء المحسوسة فهو فهم، فمهما توهمت فإنه لن يبلغ وهمك حقيقة كيفية شيء من صفات الله، ومهما عظم فهمك وعظم قياسك وعظمت مقارناتك فلن تصل ولن تدرك أبداً شيء من كيفية صفات الله جل وعلا.

فمراد الشيخ بقوله: (لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام) : أن الله لا ينتهي إلى حقيقة كنهه وصفاته وهم، ولا

يحيط به علم ، وقد نفى الله ذلك بقوله: ﴿ **وَلَا يُحِيطُونَ**

بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠] هذا نفى للوهم والفهم، ونفاه مرة

أخرى بقوله: ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ** ﴾ [الأنعام: ١٠٣]،

فنفي بلوغ الأوهام وإثبات الأفهام في شيء من حقيقة صفاته جل وعلا .

فإذا كانت هذه هي النتائج فلماذا يدخل الإنسان نفسه في هذه الطرق التي لن يصل بها إلا إلى نتائج باطلة.

وإن كثيرًا من أهل البدع إنما كان سبب ضلالهم في باب الأسماء والصفات هو أنهم أقحموا عقولهم وأوهامهم وأرادوا أن يستنبطوا شيئاً من حقائق كصفات الله تعالى ، فرجعوا خائبين ضالين بعيدين عن الحق والهدى بما استنبطوه من النتائج .

فإذا قلت : الله لا تبلغه أوهامنا ولا تدركه أفهامنا ، فكيف نتعرف على الله تعالى إذاً ؟

نقول : نتعرف عليه بما جاء في الكتاب والسنة فقط ، ولا تتعب عقلك وتقحمه لتتعرف على أشياء لا تجب عليك، ونحن نعلم من الصفات المعاني فقط، وأما حقائقها فلا يجوز أن نتولغ أو نقحم عقولنا فيها .

ولذلك أجمع أهل السنة على أن آيات الصفات يجب فيها ثلاثة أمور :

أن تؤمن بالصفة التي يدور حولها النص ، وأن تعتقد أن الله ليس كمثله شيء من هذه الصفة ، وأن تقطع الطمع بالتعرف على كيفية هذه الصفات .

المسألة الرابعة: يقول أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى : من سألك عن كيفية شيء من صفات الله فقل له: أخبرني أنت أولاً عن كيفية ذات الله.

فمن سألك فقل له: إذا كنت أنا وإياك ننفق على عدم معرفة كيفية الله في ذاته، فكيف تكلفني وتسالني أن أبين كيفية صفة ذات غير معلومة أصلاً؟ .

فالعلماء - رحمهم الله تعالى - يقولون : إن معرفة كيفية الصفة فرع عن معرفة كيفية الذات ، فإذا كنت أنت أصلاً تجهل كيفية ذات الله فكيف تريد أن تتعرف على كيفية صفاته سبحانه ، فالمقرر أن القول في الصفات كالقول في الذات، فإذا كنت أنا وأنت لا نفقه ولا نعرف كيفية ذات الله فكيف تريد مني أن أبين لك كيف وجهه، وكيف استواءه ، وكيف نتكلم في كيفية صفة ذات مجهولة لنا أصلاً.

فأنا عرفت كيفية صفاتك أنت كبشر وذلك لأنني عرفت كيفية ذاتك، فالعلم بكيفية الصفات فرع على العلم بكيفية الذات، ولذلك يقول الناظم:

فمن يقل كيف استوى فقل له
الرب كنهه

فإن يقل لا أعلم أنه
استواؤه يتبع له.

فقل كذا

وقد أجمع أهل السنة - رحمهم الله تعالى - على ثلاث كلمات في الرد على من سألك على كيفية استوائه فترد عليه بثلاثة ردود:

الرد الأول: قل له أنت الذي تكلمت وسألت عن المعني، وأما كيفيتها على ما هي عليها في الواقع فهي مجهولة، والإيمان بها واجب، لأن الله أخبرنا به في القرآن وأخبرنا به نبيه - صلى الله عليه وسلم - في صحيح السنة، والسؤال عن كيفية بدعة؛ وهذا أول رد ويروى هذا الرد عن الإمام مالك وعن ربيعة، ويروى مرفوعاً للنبي - عليه الصلاة والسلام - ولكن لا يصح لا عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولا عن أم سلمة وإنما يصح عن ربيعة وعن مالك، رحم الله جميع أمة المسلمين، يقول الناظم:

واحذر سؤال الكيف عن أوصافه وأجب بقول العالم الرباني

قل نعلم المعنى ونجهل كيفها
يا أخا العرفاني

الرد الثاني: ما قرره أهل السنة والجماعة بقولهم أمرها كما جاءت، فنحن نثبت الصفات إثباتاً معاني وإثبات وجود ليس إثبات تكييف، فالكيف لا نتكلم فيها أبداً لا نتكلم في الكيفية أبداً، وإنما الحدود عندنا هو إيجاد معاني تلك الصفات على المعاني المتفرقة في

لسان العرب فقط ، فلا ندخل في هذا الباب متأولين
بأرائنا ولا متوهمين.

الرد الثالث: أن تلزمه أولاً بأن يفسر لك كيفية ذات الله
، فإذا عجز عن تفسيره - وسيعجز - تقول له : كيف
تريدني أن أسفر لك عن صفة شيء ذاته مجهولة بيني
وبينك وعندي وعندك ؟ .

فهذه الأجوبة السالفة الذكر ترد بها من أراد أن يتكلم
في كنه الصفة وهيئتها - والله اعلم - .

**وفي قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (لا تبلغه
الأوهام ولا تدركه الأفهام)
رداً على الممثلة المجسمة والنفاة المعطلة.**

ففي هذه الفقرة الرد على الطافتين جميعاً أهل التمثيل
وأهل التعطيل.

وذلك : لأن أهل التمثيل وأهل التعطيل قد اعتمدوا قاعدة
خبثية شيطانية تقول : إن الاتفاق في الأسماء يستلزم
الاتفاق في الصفات ، فهم يزعمون أن أوهامهم قد بلغت
إلى معرفة كيفية شيء من صفات الله جل وعلا ، وأن
أفهامهم قد أدركت شيء من ذلك بناء على أنهم لا يفهمون
من ظواهر نصوص الصفات والأسماء إلا ما يفهمونه من
صفات المحدثات المخلوقات.

فقول الإمام الطحاوي هذا فيه رد على أهل التمثيل الذين
يقولون : إن يد الله كأيدينا وسمع الله كأسماعنا وبصر الله
كأبصارنا ؛ فتأتي هذه الكلمة رادة عليهم .

وكذلك أهل التعطيل الذين يعطلون أسماء الله جل وعلا وصفاته فإنه ما وصلوا إلى مرتبة التعطيل إلا بعد أن صعدوا درجة التمثيل، ففي هذه الجملة رد على الطائفتين جميعاً .

ومن مسائل قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام) أيضاً :

أن فيها دليلاً على بطلان قاعدة لا يجوز استخدامها في مسائل الغيب وهي : قياس الغائب على الشاهد ، فهذه قاعدة اعتمدها علماء أهل الكلام أو حمقى أهل الكلام ، فلديهم شيء اسمه (قياس الغائب على الشاهد) ، فلما أخبرنا الله جل وعلا أن له وجهاً ووجه الله غائب ، فأخذوا هم يقيسون هذا الغائب -وهو وجه الله - على الشاهد - وهو وجه المخلوق - ، ولما أخبرنا الله جل وعلا أن له يد وعين وهما غائبتان عن مدركات حواسنا ، قالوا إذاً لا بد أن نقيس هذا الشيء الغائب على الأشياء المحسوسة فوقعوا في تمثيل الخالق بالمخلوق بسبب هذا القياس .

وقد أجمع علماء الإسلام على بطلان هذا النوع من القياس فيما بين الخالق والمخلوق ، وأنه لا يجوز استعمال نوع شيء من الأقيسة في حق الله جل وعلا إلا ما يسمى بقياس الأولى فقط ، فهذه القاعدة الخبيثة الشيطانية لا بد من إلغائها وإبطالها فلا يستعمل في حق الله جل وعلا إلا قياس الأولى.

فإن قلت : بين لنا أنواع القياس وما الذي يجوز في حق الله وما الذي لا يجوز؟

أقول : لقد ذكر العلماء رحمهم الله تعالى أن القياس له ثلاثة أقسام :

القسم الأول : قياس الشمول وهو : تأصيل أصل تستوي تحته أفراده ، مثل القاعدة الفقهية فنحن نقعد قاعدة وندخل تحتها فروعًا كثيرة فهذه القاعدة هي قياس الشمول، أي أن هذه القاعدة شاملة لما تحتها من الجزئيات ويحكم على جميع الجزئيات بحكم واحد ، وإذا علمت هذا فاعلم أن أهل السنة مجمعون على بطلان استعمال هذا القياس فيما بين الخالق والمخلوق فالله جل وعلا لا يجوز استعمال الشمول في حقه.

القياس الثاني: قياس التمثيل وهو : القياس الذي يستعمله الأصوليون ، وهو مركب من أربعة أركان : من أصل ، وفرع ، وعلة جامعة ، وحكم - نتيجة - .

إذا علم هذا فليعلم أن هذا النوع من القياس لا يجوز استعماله كذلك فيما بين الخالق والمخلوق إجماعًا ، ومن عجائب أهل البدع أن عامة أهل البدع إنما استعملوا في حق الله هذين القياسين ولذلك صارت النتائج من هذه الأقيسة فيما بين الخالق والمخلوق نتائج باطلة بالإجماع ولا يجوز اعتقادها في الله جل وعلا.

القياس الثالث: قياس الأولى ومعناه عند أهل السنة هو : أن كل كمال في المخلوق لا نقص فيه فالله أحق أن يوصف به ، وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه فالله جل وعلا أحق أن ينزه عنه ، وبإجماع أهل السنة هذا القياس هو الذي يستعمل في حق الله جل وعلا فقط .

فصارت الأقيسة الثلاثة هي كالتالي : قياس شمول وأجمعوا على أنه لا يستعمل في حق الله جل وعلا ، وقياس تمثيل وأجمعوا على أنه لا يستعمل في حق الله جل وعلا ، وقياس أولى وأجمع أهل السنة على أنه هو القياس الذي يستعمل في حق الله جل وعلا ، وحقيقة هذا القياس أن كل كمال في المخلوق لا نقص فيه فالله أحق أن يوصف به وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه فالله أحق أن ينزهه عنه مثال ذلك :

العلم كمال في المخلوق ولا نقص فيه فالله أحق أن يوصف بأنه عالم ، الكلام صفة كمال في المخلوق لا نقص فيه فالله أحق أن يوصف بأنه متكلم ، والحياة كمال في المخلوق لا نقص فيها فالله أحق أن يوصف بهذا الكمال - وهذه أمثلة لصفات الكمال -.

ومن صفات النقص : الخيانة فهي نقص في حق المخلوق لا كمال فيها فالله أحق أن ينزهه عنه ، والموت نقص في حق المخلوق لا كمال فيه فالله أحق أن ينزهه عن الموت ، والغدر والعجز والضعف واللغوب والجهل كل هذه صفات ينزه عنها المخلوق ولا كمال فيها فالله أحق بالتنزيه عنها.

وانتبه - يا رعاك الله - فلا تدخل معنا صفة النوم ، فالنوم كمال في المخلوق من وجه فلو أن الإنسان لم ينم لذهب يعالج ومرض ، فلذلك نومه كمال - هذه الجهة كمال - ، ولكنه نقص من جهة أخرى إذ أن نومه يجعله يغفل عما يدور حوله وهذه جهة نقص وينزه الله تعالى عنها ،

ونحن نقول في القاعدة كل كمال لا نقص فيه فلا يدخل
معنا النوم لأنه كمال من وجه ونقص من وجه آخر.
وكذلك الولادة في المخلوق فهي صفة كمال، ولذلك إذا
ثبت عند القاضي أن الرجل العقيم أو المرأة عاقر يجوز
للطرف الآخر فسخ العقد، لأن هذا عيب - عدم الإنجاب
وعدم القدرة على الإيلاج - ، وعلى القاضي فسخ العقد إذا
ثبت عنده بالبراهين عيوب أحد الطرفين .
فإن قلت : هو كمال في المخلوق - الإنجاب - فكيف
ننزه الله عنه ونحن نقول كل كمال في المخلوق فالله أحق
به ؟

نقول : نعم ولكننا قلنا (لا نقص فيه) ، فالإنجاب
نقص من وجه ، وذلك للحاجة الكبيرة لأحد يسعي معك
كما قال الله جل وعلا " فلما بلغ معه السعي " ، ويقول
ذكريا " ربي لا تدنني فردًا " ، فالولادة - الإنجاب - كمال
من وجه ونقص من وجه ، فلأن الله غني عن كل من يعينه
وهو الغني عن كل أحد فإنه لا يحتاج إلى ولد يساعده ولا
إلى خليف له ، قال الله جل وعلا ﴿ **اللَّهُ الضَّمَدُ * لَمْ**

يَكِلْهُ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ﴾ [الإخلاص ٢ : ٣] ، فنفى الله عنه صفة
الأصول والفروع ، وذلك لأن الله هو الغني بكمال ذاته
وأسمائه وصفاته عن كل أحد جل وعلا .
فلا تدخل معنا قضية الولادة في كل كمال لأننا قيدنا الكمال
بعدم وجود النقص فيه ، وقيدنا النقص بعدم وجود الكمال

فيه ، فإذا تصورنا في المخلوق كمالاً لا نقص فيه فالله أحق به ، وإذا تصورنا في المخلوق نقصاً لا كمال فيه فالله أحق أن ينزهه عنه ؛ وهذا هو الذي يسميه أهل السنة بقياس الأولى ، وهو الذي يستعمل في حق الله جل وعلا ، وأما قياس الشمول والتمثيل فبإجماع أهل السنة لا يستعمل .
ومن عجائب أهل البدع أنهم لم يستعملوا ما اتفق أهل السنة على جوازه وهو قياس الأولى ، وإنما استعملوا في حق الله ما اتفق أهل السنة على منعه وهو قياس الشمول وقياس التمثيل ، ولكن كما قال الله ﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ

هَادٍ ﴾ [الرعد: ٣٣].

ومن المسائل في هذه الباب نقول : قد نفى الله جل وعلا عن نفسه الإحاطة من جهتين.

فقال الله جل وعلا " ولا يحيطون به علماً " ، أي مهما أعملت الخليفة عقولها فإنها لا تستطيع أن تحيط بكل ما يتعلق بالله جل وعلا ، فعلم الكيفية لا يمكن أن يحيط به الخلق أبداً ولا أن تبلغه لا أفهامهم ولا أن تدركه أو هامهم ، وذلك لأن الله جل وعلا نفى الله الإحاطة به ، فنحن نعلم أسماء صفاته ، ونعلم أسماء أفعاله ، ونعلم معاني الصفات ، لكننا لا نستطيع أن نحيط بكل علم يتعلق بأسمائه وصفاته جل وعلا .

الجهة الثانية إحاطة الأبصار به جل وعلا قال الله جل

وعلا ﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، فإذا رأي

المؤمنون ربهم يوم القيامة فرؤيتهم له سبحانه من غير إحاطة ، وذلك لكبره وعظمته جل وعلا ، فالقلوب لا تحيط به إدراكا ، والأفهام لا تحيط به علمًا والأبصار لا تحيط به رؤية ، ولا يفهم من قوله جل وعلا " لا تدركه الأبصار " ، أي لا تراه الأبصار وحسب ، بل الإدراك درجة بعد الرؤية ، فإنك ترى السماء ولا تستطيع أن تدرك كل أطرافها ، وترى الجبل العظيم ولا تستطيع أن ترى ما خلفه ، ولا تستطيع أن ترى أطرافه ، فأنت ترى الشيء ولا تدركه ، فالإدراك بمعنى الإحاطة ، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة فإنهم لا يحيطون به رؤية لأنه سبحانه لا تدركه الأبصار لكبره وعظمته جل وعلا ، فإذا كانت الأبصار لا تحيط به رؤية والعقول والأفهام لا تدركه علمًا فصدق كلام الطحاوي " لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام "

ومن المسائل في هذا الباب نقول: في هاتين الجملتين رد على غلاة المتصوفة.

ففيهما الرد على غلاة المتصوفة الذين يزعمون أن العبد بالرياضة والتمارين -رياضة القلوب لا رياضة الأبدان - قد يبلغ مرتبة يرى فيها الرب في هذه الدنيا ، فغلاة المتصوفة يزعمون أن العبد بالرياضة وتمارين الذهن قد يبلغ مرتبة يرى فيها الرب وذلك في حالة واحدة عندهم وهو إذا فنى عقله عن المحسوسات المبصرة المدركة فقد يدرك بوهمه غير المحسوسات - الغيبات من صفات الله جل وعلا- ، ففي قول الإمام الطحاوي رد على

هذه الطائفة الفاجرة الكافرة ، وهذا هو الذي يسميه الصوفية الفناء بالدرجة العليا عندهم وهو أن يفني العبد عن المخلوق ويبقى في رؤية الخالق، ولذلك تجد الواحد منهم بينما هو يحدث أصحابه إذ شخص ببصره إلى السماء فيسكت هؤلاء ويسبحون ماذا حدث؟

ويسكتون ويطأطؤون رؤوسهم معتقدين أن شيخهم الآن فنيت مدركاته عن رؤية المحسوسات ، وصارت تطالع من ما وراء الغيب من الجنة والنار والملائكة تنزل والله فوق العرش مستوي، وهذا كله من الدجل والخرافة.

**ومن مسائل هذا الباب أيضًا : في قول الإمام الطحاوي
"لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام"**

فأهل السنة يجهلون معاني الصفات ، وليس معني هذا أن أفهامنا لا تدرك المعني ، لا ، بل المقصد إدراك الكيفية والحقيقة فقط ، وإنما إدراك المعني وفهم المعني فإن علماء أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى مجمعون على العلم به والإحاطة به وإدراكه ، فهم يعلمون معني الوجه لغة ولكنهم يسكتون عن كيفية هذا الوجه ، ويعلمون معني العين لغة ولكنهم يكون علم كفيئتها إلى الله ، ويعلمون معني الاستواء المعدي بعلي، لغة ولكن كيفية استواء الله على ما هو عليه في الحقيقة والواقع هذا لا يتكلم فيه أهل السنة ؛ وعلى ذلك قاعدة نرددها دائماً تقول : أهل السنة يعلمون المعاني ، ويجهلون الكيفيات ويكيلون علم الكيفية إلى الله جل وعلا .

فإن قلت : اضرب لنا مثلاً على فهم المعني والجهل
بالكيف؟

أقول : لو قلت لك اشتريت سيارة بالأمس ولم أبين لك
صفات السيارة فإن السيارة الآن معلومة من وجه
ومجهولة من وجه ، فمعلومة من جهة المعني لأنني لو قلت
اشتريت سيارة لن يأتي في ذهنك أنني اشتريت طائرة ،
بل سيأتي في ذهنك صورة سيارة ، فأنت تعرف المعني
لكن حقيقة أوصاف تلك السيارة وموديلها ولونها أنت
جهلتها ، فعرفت اللفظ من وجه وجهته من وجه ، فكذاك
إذا قلنا وجه الله فإنه باعتبار اللغة معلوم وهو الشيء الذي
تحصل به المواجهة ، وأما كيفية الوجه المضاف إلى الله
وحقيقته فإنه لا يعلمه لا ملك مقرب ولا نبي مرسل وإنما
لا يعلمه إلا الله جل وعلا.

ومن نسب أهل السنة والجماعة القول بجهل المعني
فقط أخطأ -أو كذب - لأن الذين يجهلون المعاني هذه
طائفة من أخصب فرق أهل البدع وهي طائفة المفوضة ،
وهم عكس الممثلة ، فالمفوضة يقولون لا نعلم المعاني
فضلاً عن علم الكيفيات ، وقابلهم الممثلة الذين قالوا نعلم
المعني ونعلم الكيفيات ، فجاء أهل السنة وتوسطوا بين
الطائفتين فقالوا :

أما العلم بمعناها فنعرفه لأن الله خاطبنا في القرآن
والسنة والأدلة الشرعية باللسان العربي المبين ، فوجب
علينا حمل تلك الألفاظ على اللسان العربي المتقرر في
اللغة عندنا .

وأما كيف فإننا نفوض علمه إلى الله ولا ندخل في علم الكيفية ولا في تفاصيلها ولا في بيانها ولا في تحريفها أو تعطيلها.

وبهذا نعلم أن قول أهل السنة رحمهم الله تعالى : من غير تكيف لا يقصدون به نفي أصل الكيفية ، لأن من نفي أصل الكيفية فهو معطل ، لكن يقصدون نفي العلم بهذه الكيفية ، فنحن نؤمن أن صفات الله لها كيفية معينة لكننا نجهل هذه الكيفية ، فقول أهل السنة نؤمن بآيات الصفات من غير تكيف أي من غير ادعاء علم شيء من هذه الكيفية ، فالمنفي هو العلم بالكيفية لا أصل وجود الكيفية، فالمنفي هو العلم بها لا بأصلها أو بوجودها .

ومن المسائل في هذا الباب : قاعدة مقررة عند أهل السنة رحمهم الله: العقيدة لا تأتي بمحالات العقول ولكنها تأتي بمحارات العقول.

فما جاء في الوحي من الكتاب والسنة لا تأتي بمحالات - بالشيء المستحيل - وإنما تأتي بشيء يحار به العقل الضعيف عقل الإنسان.

فلا يجوز للمسلم أبداً أن يعتقد أن النقول تأتي بالأشياء التي يحيلها العقل أو تتعارض مع العقل أو تتصادم مع العقل ، فالنقول متفقه مع العقول كل الاتفاق ، ولا يمكن أبداً أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح ، ولكن النقول أحياناً تأتي بأشياء يضعف العقل عن إدراكها لأن معاني النقول أحياناً تكون واسعة فلا يستطيع العقل القاصر أن يدرك كل ما يدخل تحتها من المعاني

والجزئيات لأن الله لما خلق العقل خلقه وجعل له مدركات وطاقات معينة ، والنقول أحياناً تأتي بأعظم وأكبر من تلك المدركات والطاقات فهذا شيء يحار فيه العقل ، لكنه لا يمكن أبداً أن يأتي النقل بما يتعارض مع العقل أو يحيله العقل أو يحكم العقل عليه بأنه مستحيل أبداً .

فالذي خلق العقل هو الذي أنزل النقل وهو أحسن حديثاً وأصدق قبيلاً من خلقه جل وعلا ، فلا يمكن أبداً أن يتصور أن الله يقول شيئاً أو ينزل شيئاً من النقول يتعارض مع العقل أبداً ، لكن نجد عقولنا أحياناً حائرة في النصوص لأن العقل له إدراك ضعيف ، والنص أحياناً يكون معناه واسعاً أو يكون من وراء الغيب ، وعقلك لا يدرك ما وراء الغيب ، وبما أن عقلك لم يُخلق لإدراك كل ما يدخل تحت النص فيجب عليك ألا تقحم عقلك إلا في الأمور التي هي داخلة تحت مدركاته وطاقته.

فعقل الإنسان البشري لما خلقه الله جعل له طاقة ومنطقة استقبال فلا يزال تفكير الإنسان سليماً ما دام داخل تلك المنطقة ، لكن متى ما أخرجته وتجاوز به إلى خارج المنطقة فقد خرج عن منطقة استقباله ، فحدود فهمك لها حد ، فلو تجاوز حده فلن ترجع إلا بالخيبة والخسارة والبهتان والكفر والضلال والزندقة ، وإن جميع من ضل في باب الاعتقاد من أعظم أسباب ضلالهم أنهم أرادوا بعقولهم الضعيفة أن يستكشفوا كل معاني النص ودلالة النص وهذا هو عين الخطأ ، فلا تحمل عقلك ما لا يستطيعه.

فأهل البدع أرادوا أن يستكشفوا جميع ما وراء النص من الدلالة فوقعوا في الحيرة فاشتغلت أفهامهم وأوهامهم في أشياء لن تستطيع أوهامهم أن تبلغها ولا أفهامهم أن تدركها فضلوا ضلالاً بعيداً ، فما أجمل تلك القاعدة التي ذكرها الإمام الطحاوي " لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام " ، وإنما يجب عليك أن تؤمن بالصفة التي يدور حولها النص ، وأن تعتقد أن الله ليس كمثل شيء فيها ، وأن تقطع الطمع في التعرف على كيفيتها - والله أعلم - .

ثم قال الإمام الطحاوي: ولا يشبهه الأنام.

والمراد بالأنام : أي الخلق ، ولا يقصد بها الناس فقط ، بل جميع الخلق، وفي بعض النسخ " ولا يشبهه " ، وفي نسخة أخرى " ولا يشبهه الأنام " ، وكلاهما صحيح ، والكلام على هذه الجملة في مسائل :-

المسألة الأولى : في هذه الجملة رد على الممثلة الذين يزعمون أن الأنام يشبهون الله جل وعلا.

فأهل التمثيل يقولون إن صفة الخالق مثل صفة المخلوق ، فرد عليهم الإمام الطحاوي رحمه الله بقوله : ولا يشبهه الأنام ، فهذا فيه رد على الممثلة ، وفيه أيضا رد على المعطلة وذلك لأن المعطل لم يعطل إلا بعد أن قام في ذهنه محذور التمثيل ، فمثل أولاً وعطل ثانياً ، ففي الحقيقة أن هذه الجملة رد على الطائفتين جميعاً : على أهل التمثيل وأهل التعطيل .

المسألة الثانية : لقد دلت الأدلة الكثيرة المتواترة على صحة ما قاله هن الإمام الطحاوي رحمه الله ، فمن هذه الأدلة :

قول الله جل و علا ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] فقلوه " ليس كمثلته شيء " رد على الممثلة، وقلوه " وهو السميع البصير " ، رد على المعطلة .

ومن الأدلة التي تصحح قول الطحاوي رحمه الله :

قول الله جل و علا ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥] ، والسمي هو الند والمثيل والنظير ، والله لا سمي له لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله جل و علا ، فهو لا يشبه الأنام في شيء أبداً .

ومن الأدلة : قول الله جل و علا ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ

الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل: ٧٤] ، أي احذر من أن تقول إن وجه الله مثل وجهي ، ويد الله مثل يدي ، لأنك حينها تكون قد ضرب " ، هذا نهى والمتقرر عند العلماء أن : النهي يفيد التحريم ، فيحرم أن نضرب لله جل و علا شيئاً من الأمثال المقرونة بخلقه .

ومن الأدلة : قول الله جل و علا " فلا تجعلوا لله أنداداً " ، والند هو: المثيل والنظير ، وهذا نهى ، والنهي يفيد

التحريم ، فالله ليس له ند لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله جل و علا .

ومن الأدلة : قول الله جل و علا ﴿ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ**

كُفْوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:٤] وفي قراءة سبعية " كفوًّا

أحد " ، فالله ليس له مكافئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه وأفعاله جل و علا .

وقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على وجوب إثبات الأسماء والصفات لله جل و علا إثباتًا بلا تمثيل ، وأجمعوا على تنزيهه عن مماثلة خلقه تنزيهًا بلا تعطيل .

فدليل هذه القاعدة : النص ، بل إن الفطرة سليمة أيضًا تدل على ذلك : فإن من نشأت فطرته في أحضان أهل السنة والجماعة فإنه يكون من علومها الضرورية أن هذا الرب الذي تعبدته وتركع وتسجد وتعتقد وجوده وأنه رب كل شيء ولا رب للمخلوقات سواه أنه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فالفطرة السليمة من جملة الأدلة الدالة على ما قاله الإمام الطحاوي أيضًا ، ولكن المشكلة من تلوث فطرته بعفن البدع التي نشأ فيها فينسد عنه صفاء الفطرة فتكون فطرته متلوثة بسبب تلوث الفطرة فيرى أن لهذا الرب العظيم أمثالًا من خلقه ، وإلا فلو تركت الفطرة وحالها فإنها تنشأ معترفة الاعتراف الجازم الكامل أن الله الذي تعبدته وتركع له وتسجد له لا يمكن أبدًا أن يماثله شيء من خلقه جل و علا ، ولذلك فإن

الفطرة إذا تلوثت فسدت العقائد ، وإن غالب من فسدت عقائدهم إنما فسدت قبل ذلك فطرهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم " ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " .

وكذلك الحس : فإن الحس يثبت أن الله جل وعلا ليس كمثلته شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فإن من يرى هذا العالم علويه وسفليه ويرى ما فيه من تلك الأفلاك العظيمة الكبيرة، الهائلة لا يصطدم بعضها ببعض ولا يخرج شيء منها عن مساره ، فإن الذي خلق ذلك وقدر ذلك وأوجد ذلك لا يمكن أن يكون كأحاد المخلوقين الذين تخطئ صنعتهم، وتتلف ويتلف إبداعهم ، فإنك لو قارنت بين هذا وهذا لوجدت أن الذي أوجد هذا العالم وخلقته وقدره وصرف أموره لا يمكن أبدًا أن يكون كمثلته شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فليس كمثلته شيء .

فدل على صحة هذه القاعدة : النقل والعقل والفطرة والحس ، ولذلك أمرنا الله جل وعلا أن نتأمل في مخلوقاته في كونه في آياته يقول الله جل وعلا " ويتفكرون في خلق السماوات والأرض " ، فإن هذا التفكير يفيدنا عدة أمور : يفيدنا أن خالق هذا الكون واحد لا شريك له ، وأنه هو المستحق للعبادة دون ما سواه ، وأنه ليس كمثلته شيء ، فالإفادة الأولى هي إيماننا بتوحيد الربوبية ، والإفادة الثانية هي إيماننا بتوحيد الألوهية ، والإفادة الثالثة هي إيماننا بتوحيد الأسماء والصفات وكلها نتجت من هذا التأمل والتفكير في مخلوقات الله ومصنوعاته جل وعلا .

فمثلاً : هذه الكلية الصغيرة التي خلقها الله جل وعلا وركبها في ظهرك لا يستطيع جهاز كبير جداً أن يقوم بدورها الكامل ولا أن يقوم ببعض أدوارها فقط لأن الكلية هذه خلق الله الذي لا مثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه وأفعاله جل وعلا.

فهذه القاعدة صحيحة من كل وجه ودل عليها النقل والعقل والفطرة والحس ، وضدها باطل من كل وجه .
المسألة الثالثة : في قول الإمام الطحاوي " ولا يشبهه " ، أيهما أفضل أن نعبر بنفي التشبيه أو بنفي التمثيل ولماذا؟

نقول : التعبير بنفي التمثيل أولى وذلك لوجهين :
الوجه الأول : لأنه التعبير الوارد في القرآن والسنة

، قال الله جل وعلا يقول ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾

﴿ [الشورى: ١١] ، ولم يقل ليس كشبهه شيء ، فالمنفي

هنا التمثيل وليس التشبيه.

وقد تقرر عندنا في قواعد العقيدة أن : التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى .

وهناك وجه آخر وهو : أن نفي التشبيه لا يخلوا من

حالتين :

إما أن يراد به نفي التشبيه المطلق بين الخالق والمخلوق ، وإما أن يراد به مطلق التشبيه في قوله " ولا يشبهه " ، فهل يقصد بنفي التشبيه النفي المطلق، أم مطلق

النفي فهذا نفي كأن فيه نوع إجمال ، لأننا لو قلنا إن المراد بنفي التشبيه هو نفي التشبيه المطلق فإن هذا خطأ فما من شيئين موجودين إلا وبينهما اتفاق واشتراك في الاسم الكلي العام المطلق ؛ مثل كلمة يد الله و يد المخلوق فبينهما اشتراك ومشابهة في أصل المعني - في الاسم العام الكلي المطلق - ، فلو نفينا أصل وجود المشابهة للخالق والمخلوق ففيه تعطيل الله جل وعلا عن صفاته ، ونكون قد عطلنا وجود الله جل وعلا، وإذا نفينا أصل المقدار المشترك في الاسم الكلي العام المطلق بين الخالق والمخلوق فقد عطلنا علم الله جل وعلا وعطلنا حياة الله جل وعلا إذ ما من حيين إلا وبينهما قدر مشترك في الاسم الكلي العام ففيهما نوع تشابه ، وما من عالمين إلا وبينهما شيء من القدر المشترك في الاسم الكلي العام المطلق ، لكن ننتبه لقول أهل السنة : الاتفاق في الاسم الكلي العام المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص ، فنفي التمثيل لا شأن له بالمشابهة في الاسم الكلي العام المطلق وإنما نفي التمثيل ينصب على نفي التمثيل بين الخالق والمخلوق في ما بعد الإضافة والتقييد والتخصيص .

فنفي التشبيه باطل من الجهتين : من جهة نفي مطلق التشبيه لأن نفي مطلق التشبيه يتضمن تعطيل الله جل وعلا ، وباطل من جهة التشبيه المطلق لأننا لا نجد أحداً من طوائف بني آدم قالوا بأن بين الخالق والمخلوق تشبيه

من كل وجه ، فصار الأصح والأفضل والأحق في مسائل العقيدة أن تقول : لا يماثله شيء .

فإن قيل : وما الفرق بين التمثيل والتشبيه؟

نقول : إن المشابهة هي الاتفاق في بعض الصفات ، وأما المماثلة فهي الاتفاق في كلها أو أغلبها ، فإذا قلنا فلان يشبه فلان فإن هذا الكلام صحيح ولو لم يشتمها إلا في صفة أو صفتين فقط ، لكن إذا قلنا فلان مثل فلان فلا بد أن يكون قد اتفقا في أكثر صفاتهما ، فلو ولدت امرأة توأمين نقول توأمين نقول بينهما مماثلة لأنهما يتفقان في كل الصفات أو في أغلبها، ولكن لو قيل هذا رجل كريم وأنا رجل كريم فأقول أنا أشبهه في كرمه ، لكن الجسم غير الجسم فنختلف في كل الصفات أو في أغلب الصفات، فبيننا اختلاف وافتراق في أكثر الصفات ، لكن بيننا فقط اتفاق في صفة الكرم، ولذلك يقول الناظم :

بأبي اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابه أباه
فما ظلم

فعدى يختلف عن أبيه في صفات كثيرة لكنه اشترك معه في الكرم ، فالتشبيه هو اتفاق بين شيئين في بعض الصفات ، وأما التمثيل فهو الاتفاق في كلها أو في أغلبها.

فإن قيل : وما الفرق بين التمثيل والتكييف؟

نقول: يقول العلماء رحمهم الله إن التكييف هو التمثيل ، والتمثيل هو التكييف عند الافتراق ، فإذا ذكر التكييف وحده دخل معه التمثيل تبعًا ، وإذا ذكر التمثيل وحده دخل

معه التكييف تبعًا ، لكن إذا قيل تكييف وتمثيل، فيختلف
معناها حين إذ.

ويتضح الفرق بينهما بالمثال :

لو قلت : أريد أن تُصنع سيارة بدون إطارات وليس لها
مراتب وتطير في الهواء ؛ فهذا تكييف لأنه ليس له مثال
موجود ، فالتكييف هو حكاية صفة غير مقرونة بمائل ، إذ
ليس هناك ثمة سيارة تشابه هذه السيارة أو تماثل هذه
السيارة إذا أنا أحكي لك كيفية شيء خيالي ليس له مماثل
معلوم فهذا يقال عنه التكييف.

لكن لو قلت : أريد أن أشتري سيارة مثل سيارتك فهذا
تمثيل لأنني أحكي الآن صفة سيارة أحبها لها مماثل معلوم
، فحكاية الصفة مقرونة بمماثلة يسمى تمثيلاً .

فالتكييف أن تحكي صفة شيء غريب لا مماثل له في
الوجود ، وأما التمثيل فإنك تحكي شيء وتقرنه بشيء آخر
، والمحرم في صفات الله الأمران جميعا تكييفها وتمثيلها ،
ومعني التكييف في صفات الله : أن تشرح شيئاً من كفيات
صفات الله على كيفية غير موجودة عندنا فهذا تكييف وهو
حرام بإجماع أهل السنة.

والمماثلة أن تقول : وجه الله كوجه فلان وعين الله
كعين المخلوق ففي صفات الله يحرم الأمران جميعاً يحرم
التكييف ويحرم التمثيل .

فإن قلت : وما هي أنواع تشبيه الخالق بالمخلوق ؟

نقول : اعلم أن الناس قد وقعوا في تشبيه الخالق
بالمخلوق من جهتين : الجهة الأولى : تشبيه المخلوق
بالخالق .

والجهة الثانية : تشبيه الخالق بالمخلوق .
ومثال تشبيه المخلوق بالخالق : هو ما وقع فيه المشركون
والصوفية الغلاة والرافضة فهؤلاء يشبهون المخلوق
بالخالق ، فهم يقولون إن هذا الولي الفلاني يخلق كما يخلق
الله فشبهوا المخلوق بالخالق أو يسجدون له كما يسجدون
لله ، أو يركعون ويذبحون وينذرون لقبره وعند قبره كما
يفعل في بيت الله ، وما فعلوا ذلك إلا لأنهم اعتقدوا أن فيه
من الصفات ما يؤهله لأن يفعل به كما يفعل مع الله جل
وعلا ، فيضفون على المخلوق شيئاً من صفات الربوبية
أو صفات الألوهية ، فشبهوا المخلوق بالخالق فوصفوا
المخلوق بما لا يجوز إلا لله جل وعلا ، ولذلك الرافضة
يزعمون أن أوليائهم يعلمون الغيب ويصرفون أحوال
العالم ويقسمون أرزاق الناس ويدخلون من أرادوا الجنة
ومن أرادوا النار ، وهل يفعل هذا إلا الله تعالى ، فهم
رفعوا المخلوق إلى رتبة الخالق ، وحققة هذا التشبيه ردة
وكفر حقيقة هذا التشبيه ردة وكفر

القسم الثاني : تشبيه الخالق بالمخلوق ، بمعنى أنهم
يذهبون إلى وجه الله ويقولون هو كوجه المخلوق ،
ويذهبون إلى علو الله ويقولون هو كعلو المخلوق ،
ويذهبون إلى استواء الله وعين الله ورحمة الله وغضب الله

ويقولون هذه الصفات كيفيتها هي بعينها كيفية صفات المخلوقات المحدثات ، فهنا تشبيه الخالق بالمخلوق . والذي وقع فيه الممثل هو التشبيه الثاني وهو تشبيه الخالق بالمخلوق في قولهم له سمع كأسماعنا وبصر كأبصارنا ويد كأيدينا وهكذا - نعوذ بالله من هذا القول ونعوذ بالله من التشبيهين جميعاً - .

وأما حكم من شبه الله بخلقه عند أهل السنة والجماعة فهو كافر ، وعلى هذا قول عامة أهل العلم من أهل السنة رحمهم الله تعالى أن من شبه الله بخلقه فقد كفر؛ وعلى ذلك قول نعيم بن حماد رحمه الله تعالى شيخ البخاري حيث قال : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر - فهما كفران كفر تشبيه ، وكفر تعطيل- .

فإن قلت : وهل يكفر الإنسان بتشبيه الخالق بالمخلوق ولو في صفة واحدة؟

نقول : نعم، حتى ولو في صفة واحدة فإنه كافر ، ومن نصوص أهل السنة رحمهم الله تعالى ما قاله إسحاق ابن راهويه قال رحمه الله : من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم.

فإن قلت : وما وجه كفره ؟

فأقول : وجه كفره لأنه منكر ومخالف ومناقض للمعلوم من الدين بالضرورة ، فمن قواعد التكفير عند أهل السنة : أن كل من خالف ونقض أو أنكر أو جحد المعلوم من الدين بالضرورة فإنه كافر ، ومن المعلوم بالدين من الدين بالضرورة أن الله ليس كمثله شيء ، ولأنه مكذب

للمتواتر من الأدلة ، فإن الأدلة المتواترة دلت على أن الله ليس كمثل شيء كالأدلة الثابتة في القرآن التي ذكرتها قبل قليل ، فالذي يشبه الله بأحد من خلقه فإنه في هذه الحالة منكر للمتواتر والقاعدة تقول : من أنكر المتواتر القطعي فقد كفر.

وخلاصة الكلام أننا نكفر الممثل أو المشبهة لوجهين : لأنهم ينكرون المعلوم من الدين بالضرورة ، ولأنهم يخالفون ويناقضون المتواترات ، ومن خالف المعلوم من المتواترات القطعي فإنه كافر ، ولأنهم قد خالفوا الإجماع القطعي عند أهل السنة والجماعة لأن أهل السنة والجماعة مجمعون إجماعاً قطعياً على أن الله ليس كمثل شيء ، ومن خالف الإجماع القطعي فقد كفر - أفاد ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى - .

فإن قلت : وهل كل من جاءنا يمثل شيئاً من صفات الخالق بالمخلوق نبادر إلى تكفيره؟

نقول : لا ، ولا شك في ذلك لأن أهل السنة يطلقون التكفير بالوصف العام على الأفعال والأقوال ويقولون : من قال كذا فقد كفر ، ومن فعل ذلك فقد كفر ، لكن إذا أرادوا رحمهم الله تعالى أن يعدوا الحكم من العام إلى الفرد المعين فإنهم يشترطون شروطاً وينظرون في موانع.

والقاعدة عندهم في هذا تقول : التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع ، وقد شرحت في الأرجوزة تلك الشروط وتلك الموانع - .

مسألة : هل يصح إطلاق لفظ الجسمية على الله جل وعلا؟

نقول : المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن : الألفاظ المجمل التي تحتمل الحق والباطل فإنها لا تثبت مطلقاً ولا تنفي مطلقاً ، وإنما تُوقف على الاستفصال ، حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد ، وأهل السنة والجماعة نظروا إلى لفظ الجسم فلم يجدوه مثبتاً لله جل وعلا لا في الكتاب ولا في السنة ، ولا في كلام أهل العلم رحمهم الله تعالى ، ولم يجدوه في المقابل منفيّاً فلو أنك قلبت طرفك في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وكلام أهل السنة والجماعة لم تجد لفظ الجسم مضافاً إلى الله جل وعلا إثباتاً ولا نفياً ، فليس هناك دليل يقول إن الله له جسم وليس هناك دليل يقول إن الله لا جسم له ، فهذا اللفظ لم يرد لا إثباتاً ولا نفياً ، فندخله تحت قاعدة المدخلات المذكورة آنفاً وهي قاعدة عظيمة عند أهل السنة تقول : أن الألفاظ التي لم يرد في الكتاب ولا في السنة إثباتها ولا نفيها فإننا لا نثبت لفظها ولا نفيها بل نستفصل في معناها ، فإن أريد به الحق قبلناه وإن أريد به الباطل رددناه ، وبناء على ذلك فلا بد أن نذكر التفصيل ، ففي هذه المسألة نقول :

الجسم لنا فيه نظران : نظر باعتبار لفظه ، ونظر باعتبار معناه ، فأما لفظ الجسم باعتبار لفظه فإننا نتوقف فيه فلا نثبتة ولا ننفيه ، لا نثبتة أي لا نقول الله له جسم ، ولا ننفيه أي لا نقول إن الله لا جسم له ، وذلك لأن لفظ الجسمية (جيم وسين وميم) ، لم يرد في الكتاب ولا في

السنة ولا في كلام أهل العلم إثباته لله ولا نفيه ، وما لم يرد إثباته ولا نفيه فنحن نتوقف في لفظه فلا نثبتة ولا ننفيه .
وأما النقطة الثانية : فهي في معناها ، فإذا نظرنا إلى معني الجسمية فإننا ننظر فيه حقاً وباطلاً لأنه لفظ مجمل ، واللفظ المجمل هو ذلك اللفظ الذي يحتمل الحق من طرف والباطل من طرف آخر ، فلفظ الجسمية لا نثبتة لله جل وعلا مطلقاً ولا ننفيه عن الله جل وعلا مطلقاً ، بل نستفصل فيه، فإن أراد بإثبات الجسمية لله أي تلك الجسمية المماثلة والمشابهة لأجسام المخلوقين فإن هذا هو حقيقة التمثيل والتشبيه وهي منفية عن الله جل وعلا بقوله ﴿

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴿ [الشورى: ١١] ، فمن قال إن الله له جسم ويريد بهذه الجسمية حقيقة مماثلة صفاته لصفات المحدثات المخلوقات فإن هذا معني باطل لأن الله ليس كمثل شئ وهو السميع البصير جل وعلا .

وإن كان يقصد بلفظ الجسمية تلك الذات العلية الموصوفة بصفات الجمال والمنعوتة بنعوت الجلال والكبرياء والعظمة فهذا معني حق ، ولكن لا نسمي هذا المعني الحق باسم بدعي (جسم). بل نسميه بما أطلقه أهل السنة والجماعة إن الله له ذات وصفات، يقول الله جل

وعلا ﴿ **وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ [الروم: ٢٧].

فإن قيل : وهل ورد إطلاق الذات على الله في الأدلة؟

نقول : نعم ، ففي الحديث الصحيح: «**لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله... الحديث**» ، والمراد بالكذب هنا التعريض، وكما قال عبد الله بن رواحة : وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أجزاء شلو ممزعة " ، فهذا لفظ قد ورد .

وإطلاق الصفات على الله قد ورد بإجماع أهل السنة وعلى ذلك ما في الصحيحين من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رهطاً وأمر عليهم رجلاً فكان يقرأ في

صلاته ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص: ١] ويختم بها، فلما

رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال " سلوه لأي شيء يفعل ذلك " ، فسألوه فقال لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها فقال : " أخبروه بأن الله عز وجل يحبه " .

فإثبات الصفات والذات هذه هي الألفاظ الواردة عن أهل السنة والجماعة ، وأما الجسم فإنه لم يرد عن أهل السنة لا نفيه ولا إثباته .

ومن عجائب أهل البدع أنهم يحتكمون إلى مثل تلك الألفاظ المجملة فتجدهم يمكرون ويحرفون ويعطلون الله عما ورد بالأدلة المتواترة من الأسماء والصفات مراعاة لتلك الألفاظ المحدثه ، فيقول المعتزلة مثلاً : الله لا يوصف بالوجه لأنه لو وصف بالوجه لأثبتنا له الجسمية ، والجسمية ممتنعة على الله إذاً نفى الوجه ، فنفوا الصفة الثابتة بالكتاب والسنة من أجل مراعاة لفظ محدث يحتمل الحق والباطل - وهذه طبيعة أهل البدع - ، تجد المسألة

فيها أدلة واضحة ظاهرة ولكن أعينهم تعمي عنها
ويبدوون يستدلون عليك بتلك الأدلة المتشابهة لأن في
قلوب أهل البدع زيغ ، كما قال الله جل وعلا ﴿ **مِنْهُ آيَاتٌ**

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران: ٧] ، لكن لا ينظرون إلى
تلك النصوص المحكمات القاطعة التي ليس فيها شيء من
التشابه ولا الخفاء .

فكم من المسائل التي نجد فيها أدلة قاطعة من الكتاب
والسنة ، وهناك أدلة متشابهة تجد أهل الزيغ يتركون
الأدلة المحكمات الصريحة الواضحات الجليات
القاطعات ويقبلون على الاستدلال وتكدير صفو اعتقاد
الناس أو نشره بالاعتقاد بسبب هذه الأدلة المتشابهة .

فالمعتزلة يقولون الله لا يوصف باليد لأننا لو وصفناه
باليد لصار جسمًا والجسمية ممتنعة على الله إذا نفي صفة
اليد ، فنفوا صفات الله كلها بسبب أن وصف الله بشيء
منها يستلزم الجسمية والجسمية ممتنعة على الله ، فنفوا
جميع ما ورد في الكتاب والسنة من الصفات لله جل وعلا .
وهذه طبيعة أهل البدع ، فالأشاعرة لما قيل لهم لماذا
تنفون صفة علو الله؟

قالوا : لأننا لو أثبتنا العلو لأثبتنا أن الله في جهة والجهة
ممتنعة على الله إذا نفي صفة العلو .

ونرد عليهم ونقول : الجهة من الألفاظ المجملة التي لم يرد إثباتها ولا نفيها لله فنطبق عليها ما لم يرد فيها دليل بخصوصه فلا نثبت لفظه ولا نفيه ونستفصل في معناه .

لكن مثل هؤلاء لا استفصال عندهم فتجدهم يحرفون الأدلة الواضحة الجلية من أجل مراعاة ألفاظ محدثة لا ذكر لها لا في الكتاب ولا في السنة نفيًا ولا إثباتًا .

فطريقة أهل السنة إتباع المحكمات وترك المتشابهات ، إتباع الصريحات وترك المحتملات ، إتباع الواضحات وترك الخفيات .

فأي شيء يثقل عليك من النصوص الشرعية فرده إلى أصله ، فإذا أشكل عليك شيء من صفات الله قد وصف بها نفسه أو وصفه بها نبيه - صلى الله عليه وسلم - في صحيح سنته ، والدليل صار متشابهًا فيها عليك ، فقل إن الله هو المستحق لكل وصف كمال سواء هذه أو غيرها فهو سبحانه المستحق لوصف كل كمال ، وبذلك تكون تركت المتشابهة وعملت بالمحكم المتقرر في قلبك، وهذا هو الواجب علينا أن نتعامل به مع عقيدتنا حتى نثبت عليها.

فقول المعتزلة الجسمية ممتنعة على الله ، نقول لهم : أي جسمية ممتنعة عن الله وما تقصدون بالجسمية الممتنعة على الله ؟ هل تقصدون بها تلك الجسمية المعهودة من أجسام المخلوقين ؟ غن كان كذلك فنقول لهم نعم هذه ممتنعة على الله، وأما إن كنتم تقصدون بالجسمية تلك الذات المقدسة العظيمة الكاملة من كل وجه الموصوفة

بصفات الجمال ونعوت الجلال والكبرياء والعظمة ،
فنقول لهم : ومن قال كم أنها ممتعة على الله ، بل هذا هو
الله تعالى ذاتا وصفاتا ، لكن لا نسميها جسمية وإنما
نسميها ذاتا وصفاتا ، وهذا هو طريق الهداية وما كنا
لنهدّي لولا أن هدانا الله ، فالحمد لله أن أخذ بنواصينا لهذا
الحق الذي لا نجد في قلوبنا غضاضة منه ، فهذه نعمة
عظيمة من علامات توفيق الله للعبد أن يتشرب قلبه للحق
من غير دوافع ولا زوابع ولا ضرر ولا نقاش تجد قلبك
منفتح للحق فهذه من نعمة الله جل وعلا.

ويدخل في ذلك أيضاً : لفظ المكان والحيز والجهة فكلها
من الألفاظ المجملة التي تطبق عليها قاعدة أهل السنة أن :
الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقاً ولا تنفي مطلقاً ، بل
يستفصل في معناها فإن أريد بها الحق قبلناه ، وإن أريد
بها الباطل رددناه ، ولي رسالة مختصرة في شرح قاعدة
المجملات عند أهل السنة والجماعة.

مسألة: ومن هم أول من عرفوا بالتشبيه من الطوائف والفرق والملل؟

أقول : اعلم أن أول من عرف بتشبيه الخالق بالمخلوق
هم اليهود لعنهم الله، فاليهود هم الملة التي تشبه الخالق
بالمخلوق ولذلك ذكر الله جل وعلا عنهم أشياء تدل على
أنهم يعتقدون هذه العقيدة الخبيثة أن الله مثل خلقه يقول الله
جل وعلا " لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير " ،
فشبهوه بخلقهم في الفقر ، وقال الله عنهم " وقالت اليهود يد

الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا " فشبهوه بخلقه بأن له يد كالمخلوق.

وكذلك حكموا على أن الله جل وعلا لما خلق السماوات في ستة أيام اضطجع فهم يمثلونه بالمخلوق في احتياجه للراحة بعد العمل - تعالى الله عما يقوله الكفار علواً كبيراً

- ، ولذلك أنزل الله ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا**

بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨] رداً على

هذه الطائفة الخبيثة المنتنة القذرة.

وهناك طائفة تنتسب إلى الإسلام وهم الرافضة، فأول من عرف بتمثيل الخالق بالمخلوق باعتبار فرق المسلمين هم الرافضة لعنهم الله ، وأول من قال بالتمثيل من الرافضة هو رجل يقال له هشام بن الحكم الرافضي لعنه الله ، ومما قاله هذا الرافضي الخبيث قال: إنني أثبت في الله جميع ما في ، وأتوقف في الذكر واللحية- أعوذ بالله من هذا الكلام - وهذا قد بلغ من الكفر مبلغه.

فإن قيل : ومن أين دخل على الرافضة التمثيل؟

نقول : لأن مؤسس فرقته هو عبد الله بن سبأ اليهودي ، وهو يهودي تظاهر بالإسلام ونصرة آل البيت والتشيع لعلّي وطائفته حتى يدخل الفساد على المسلمين كما أدخله بولس اليهودي على النصارى ، فأول من أدخل التمثيل والتشبيه في دين النصارى هو بولس اليهودي، وأول من

أدخل التمثيل والتشبيه في دين المسلمين هو عبد الله بن سبأ اليهودي.

وهذه هي طبيعة اليهود في إفساد العقائد والملل والأديان ، فقد تخرجوا من مدرسة إبليس لإفساد الدين والعقيدة والأديان وفي بث الشبه وفي بث الشبه التي تكدر على المسلمين صفو عقيدتهم .

فإن قلت : وهل ثبت الرفض على تمثيلهم؟ فأقول لا ، فالرفض في أول أمرهم ممثلة ولكن بعد فتنة القول بخلق القرآن ومحنة الإمام أحمد رحمه الله وانتصار المعتزلة في أول الأمر انقلب الرفض من كونهم ممثلة - وتابعوا المعتزلة - على تعطيل الصفات ، فالرفض في أول أمرهم ممثلة متشبهة وفي آخر أمرهم مؤولة معطلة محرقة معطلة أحسن ما نقول مؤولة محرقة معطلة.

وهذا هو شأن الطوائف التي لا تبني عقائدها على قواعد راسخة من الكتاب والسنة ، فمن لا يبني عقيدته على الكتاب والسنة فإنه يكثر التنقل بين الأقوال والطوائف ولذلك انقسمت الرفض إلى فرق كثيرة ، وانقسمت المعتزلة إلى فرق كثيرة ، وانقسمت الأشاعرة إلى فرق كثيرة ، إلا أهل السنة والجماعة لم ينقسموا فهم فرقة واحدة وطائفة واحدة هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة وهم أهل الحديث وهم السلف الصالح ، فلم ينقسموا ولم يترزعزع إيمانهم ولم تتجدد عقائدهم على مر الزمان وتغير

المتغيرات والأمكنة ، وذلك لأنهم بنوا عقائدهم على
رواسخ ثابتة لا تتغير ولا تتبدل وهي كتاب الله وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما بني على الثابت فهو ثابت .

وأما أهل الطوائف فإنهم بنوا عقائده على شاطئ
الماء وعلى سفيف الرمل فما أن تأتي عاصفة من
عواصف الزمان أو فتنة من فتن هذه الدنيا إلا
وتجدهم ينقلبون ، فما كان حقًا بالأمس عندهم صار
الآن هو عين الباطل ، وما كان باطلًا عندهم بالأمس
هو عين الحق وإنما ذلك لأنهم ما بنيت عقائدهم على
أشياء واضحة ولا على قواعد راسخة.

**ومن مسائل في قول الإمام الطحاوي " ولا يشبه
الأنام " أيضًا :**

أنه لما تولى شرح هذه العقيدة بعض الماتوريدية من
الحنفية حرفوا هذه النقطة عند الإمام الطحاوي
رحمه الله - فقد توالى على شرح هذه العقيدة جمل
من الشراح ومن أفضل شروحيها السنية شرح بن
أبي العز الحنفي وهو شرح سلفي لكن هناك شروح
كثيرة تولاها أتباع أبي منصور الماتوريدي رحمه
الله - ، فلما تولوها وجاءوا إلى شرح قول الإمام
الطحاوي : " ولا يشبه الأنام " ، قالوا :

ويقصد بذلك رحمه الله نفي صفات الله جل وعلا ، فإذا
مررت على شيء من ذلك فاعرف أن هذا من إفساد
هؤلاء الشراح لتلك العقيدة السلفية وتلك الجوهرة المشرقة
في عقائد أهل السنة والجماعة ، وما أقربها من إفساد

بعض المالكية لعقيدة بن أبي زيد القيرواني رحمه الله ،
فإن هذه العقيدة عقيدة بن أبي زيد القيرواني توالى على
شرحها جمل من المالكية الأشاعرة فصاروا يسخرون هذا
المتن ويلوون عنقه عنق السني حتى يوافق مذهبهم ،
فالماتوريدية أفسدوا كثيرًا في عقيدة الإمام الطحاوي ،
وبعض المالكية أفسدوا كثيرًا في عقيدة أبي زيد القيرواني
- مع أن كلا العقيدتين سنية سلفية - فرحم الله الإمام بن
أبي العز الحنفي لما استخرج هذا الشرح العظيم ونقل من
كتابات ابن تيمية رحمه الله وتلميذ العلامة ابن القيم
وشرحه شرحًا سنيًا سلفيًا إلا في بعض المواضع التي لا
يضر تلك العقيدة .

ولله الحمد لم تنتشر تلك الشروحات المحرفة إلا في
الهند أو في البلاد الماتوريدية ، ونحن نجد أكثر الحنفية
ماتوريدية لأن أبا منصور الماتوريدي كان متابعًا في
المذهب الفقهي لأبي حنيفة ثم انتشر المذهب الماتوريدي
عن واحد من أتباع أبي حنيفة فصار أكثر أتباعه من
الماتوريدية.

والماتوريدية وإن كانوا أخف من الأشاعرة في مسألة
الصفات لكنهم يتفقون معهم في تحريف الصفات الخيرية .
فإن قلت : ولماذا صار كثير من الشافعية أشاعرة ؟
نقول : لأن أبا الحسن الأشعري شافعي المذهب ، وهذا
من اختلاط المذاهب الفقهية بالمذاهب العقديّة .

ومن مسائل في قول الإمام الطحاوي " ولا يشبه
الأنام " أيضًا :

إن قلت : وما علة من قال بتمثيل صفات الله بصفات خلقه ؟

نقول : علتهم ثلاث قواعد إبليسية التأصيل آدمية التنفيذ.

القاعدة الأولى: الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات.

وهذه القاعدة ينقصها شيء واحد حتى تكون سنية سببية ، وهو " لا " ، فصواب هذه القاعدة : الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات ، أي ليس كل شيئين اتفقا في اسمهما فلا بد لزماً أن يتفقا في صفاتهما وتقدم شرحها والله الحمد والمنة.

العلة الثانية قاعدة أيضاً إبليسية عندهم تقول : إن الاتفاق في الاسم الكلي العام يستلزم الاتفاق فيها بعد الإضافة والتقييد والتخصيص.

وقلنا إن هذه القاعدة لو أضيف فيها حرف لصارت سنية سلفية وهو " لا " ، فصوابها أن نقول : الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص - وقد شرحناها في أول هذا الكتاب -.

العلة الثالثة: وهي قاعدة إبليسية أيضاً يقولون : إن هذا من باب قياس الغائب على الشاهد ، فعندهم أنه لا بد من قياس الغائب على الشاهد.

وأهل السنة والجماعة يمنعون دخول الله جل وعلا مع خلقه في قياس الشمول وفي قياس التمثيل ، وإنما القياس

الذي يجوز في حقه جل وعلا هو قياس الأولى فقط - وقد
تكلمنا عن ذلك فيما مضى شرحه -.

**ومن مسائل في قول الإمام الطحاوي " ولا يشبه
الأنام " أيضًا :**

فإن قلت : وما هي العلامة التي يعرف بها الجهمية من
غيرهم ؟

نقول : أنهم إذا جاءوا في باب الأسماء والصفات
يسموننا مشبهة لأننا نثبت لله الصفات على الوجه اللائق
به ليس كمثله شيء ن فقالوا : بما أنكم أثبتتم الصفات فأنتم
مشبهة.

وهذا يدخل تحت قول القائل : رميتي بدائها وانسلت ،
وهذا من زخرف القول ، وهذا يدخل تحت قاعدة خبيثة
إبليسية وهي : وصف الحق بصفات الذم ليستهجن وينكر
دائمًا ، فتجد إبليس يصف الأمور الحق بصفات ذميمة
حتى تنفر منه القلوب كما قال المشركون عن النبي صلى الله
عليه وسلم : على ما جاء به إنما يعلمه بشر ، إن هذا الإقوال البشر ،
إن هذا إلا سحر مفترى ، قول كاهن ، قول شاعر ، فتجدهم
يصفون الحق بتلك الصفات القبيحة المستهجنة لينفروا منه
الخلق .

فإثبات أهل السنة والجماعة للصفات على الوجه
اللائق بالله حق ، لكن هؤلاء يصفون هذا الحق بأنه
تشبيهه ، لأن القاعدة عندهم أن من أثبت لله ولو صفة
واحدة موجودة في المخلوق فقد شبه الخالق
بالمخلوق ، وفي الحقيقة أنهم هم المشبهة لأنهم ما

نفوا الصفات وعطلوها إلا بعد أن قام محذور التمثيل في إثبات الصفات في أذهانهم فأرادوا أن يفروا مما قام في أذهانهم من محذور التمثيل، ففروا من التمثيل إلى التعطيل ويصدق عليهم قول الشاعر: كالمستجير من الرمضاء بالنار، فالتمثيل أخف درجة من التعطيل وهو عند التحقيق تعطيل والتعطيل عند التحقيق تمثيل.

ومن مسائل في قول الإمام الطحاوي " ولا يشبه الأنام " أيضاً :

اعلم رحمتنا الله وإياك أن المتقرر بإجماع أهل السنة والجماعة أن : صفات الله جل وعلا مباينة لصفات المخلوقات من عدة أوجه.

وإذا أردت أن تعرف مباينة صفات الخالق لصفات المخلوق فانظر إلى هذه الأوجه حتى تعرف الفرق بين ما يضاف إلى الله من الصفات وما يضاف إلى المخلوق من الصفات ، وحتى يرسخ قول الإمام الطحاوي في قلبك " ولا يشبه الأنام " :

الوجه الأول : أن الله متصف بتلك الصفات في الأزل ومستمر إلى الأبد فالله متصف بصفاته أزلاً وأبداً .

وأما المخلوق فإن صفاته مستجدة ، " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيء وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة " ، إذاً صفة العلم في المخلوق صفة حديثة غير ملازمة ، ولكن علم الله أزلي

وأبدي لا ينتهي أبدًا ولا يمكن أن يطرأ عليها النقص
بوجه من الوجوه مطلقًا.

أما صفات المخلوق فإنها يطرأ عليها النقص كما قال
الله جل وعلا الله "الذي خلقكم من ضعف ثم جعل
من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفًا وشيئًا
"، وذلك لأنها صفات حادثة موجودة أي كانت بعد

أن لم تكن وسوف تفني يقول النبي صلى الله عليه وسلم «تأكل
الأرض من ابن آدم كل شيء إلا عجب الذنب» ،
وهذا هو الذي يبقي ، فصفتك سوف يأكلها الدود
فلها ابتداء ولها انتهاء .

وأما الله فهو الأول بصفاته ليس قبله شيء والآخر
بصفاته ليس بعده شيء، فكيف بعد ذلك تقول
:صفات الله كصفتي؟

الوجه الثاني: أن الله عز وجل متصف بهذه الصفات
على وجه الكمال المطلق ، وأما المخلوق فهو
متصف بها على وجه النقص ، فالله له العلم الكامل
المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه ،
والمخلوق له مطلق العلم – علم ناقص - .

فالله متصف بجميع صفاته على وجه الكمال المطلق
ليس ثمة جزئية ناقصة سوف تستكمل في صفات الله
فعلمه كامل، وكل شيء يعلمه جل وعلا فليس في
شيء من علمه شيء ناقص حتى يتجدد له، لكن أنت
علمك ناقص ويتجدد كل يوم تعلم معلومة لم تكن
تعلمها من قبل ، فأنت وإن اتصفت بأصل الصفة

لكن على وجه النقص ، ولذلك نقول الله له العلم الكامل المطلق، والمخلوق مطلق العلم ، والله له الحياة الكاملة المطلقة ، والمخلوق مطلق الحياة ، والله له السمع والبصر الكاملان المطلقان ، والمخلوق مطلق السمع ومطلق البصر.

فأنت لو أطفأنا النور لك في لا تستطيع أن ترى ربما يديك لأن الظلمة حالكة فانقطع إبصارك بسبب انطفاء الأنوار، لكن هل ينقطع إبصار الله جل وعلا إذا حل الليل؟ ، فكيف إذاً يأتينا من لا خلاق له ويقول : يقول بصر الله كبصري !!؟ ويد الله كيدي ، وسمع الله كسمعي ،

كبرت كلمة تخرج من أفواههم .

الوجه الثالث : أن اتصاف الله جل وعلا بالصفات ليس على وجه الحاجة لها أبداً ، فالله متصف بها على وجه الكمال لا على وجه الحاجة، فهو لا يحتاج إلى آثار هذه الصفات، فلا يحتاج إلى أثر القوة ولا إلى أثر القدرة وذلك لكماله جل وعلا بذاته وصفاته عن كل أحد.

أما المخلوق فإنه متصف بتلك الصفات لحاجة المخلوق ، فقد يعطي ولكنه يرجوا من وراء هذا العطاء مقاصد أخرى ، وأنت قد تصدق الحديث لكن صدقك ليس لله في كثير من الأحيان فقد تصدق وتصلني لتمدح ، وقد تربني لحيتك لتمدح ، وقد تتعلم وتطلب العلم لترجوا ما وراءه

من المنصب والشهادة والنجاح والوظيفة ، فنحن متصفون بالصفات على وجه الحاجة لها ولآثارها .

أما الله فهو يرزق لا حاجة ويخلق لا حاجة ويحيي لا حاجة كما قال الله جل و علا في الحديث القدسي : " إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني " ،

ويقول الله جل و علا ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ

* مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴾ [الذاريات ٥٦ : ٥٧].

فكيف بعد هذا كله تمثل صفاتك التي أنت محتاج لها بصفات الله التي لا يحتاج جل و علا إلى شيء من آثارها !!

فكلما كانت صفة الإنسان ناقصة كلما كانت الذات ناقصة ، وبما أن ذوات المخلوقين ناقصة فلا بد أن تنقص من صفاتهم بحسب نقص ذاتهم ، فكيف تمثل الصفات المنسوبة إلى الذات الكاملة من كل وجه، بالصفات المنسوبة إلى الذات الناقصة من كل وجه ، فصفات الله مضافة إلى ذاته وذاته الكاملة فتكون صفاته كاملة ، و صفاتك أنت مضافة إلى ذاتك وذاتك ناقصة، فكيف تقول وجه الله كوجهي فأنت الآن أضفت وجه الله إلى ذاتك أنت وهذه إضافة خاطئة لأن ذاتك ناقصة ، فاتصاف المخلوق بالصفات ليس على الوجه الذي اتصف الله جل و علا بها.

مسألة : عندنا مشكلة في تدريس طائفة من الناس قدر الله عليهم عجزاً بشرياً ولا ندري عن الطريقة المثلي في

تدرّسهم الأسماء والصفات وهم طائفة الصم، فكيف ندرّسهم أسماء الله وصفاته؟ فطائفة الصم هؤلاء إذا كانوا يعرفون القراءة والكتابة فنتعامل معهم بالكتابة، لكن إذا كانوا لا يعرفون الكتابة فكيف تثبت لهم وجه الله، فلا بد من الإشارات وكيف تثبت لهم يد الله فنخشى إن فعلنا هذا أن نقع في قول الإمام الطحاوي في مخالفة قول الإمام الطحاوي ولا يشبهه شيء فما هي الطريقة المثلى لتعليم هذه الطائفة حتى نجنب قلوبهم محذور التمثيل؟

يقول العلماء رحمهم الله تعالى: إنه لا يجوز لمعلم الصم أن يمثل صفات الله جل وعلا بصفات خلقه ولو من باب الإفهام، وإنما يكتفي في تعليمه الصفات بالمعاني العامة بمعنى أن الله له أسماء حسني وصفات عليا من غير دخول في تفاصيلها ولا تفاصيل دقائق الأسماء والصفات، وأن كل صفة يثبتها الله له فالواجب علينا أن نثبتها على الوجه اللائق به وهكذا لكن من غير دخول في تفاصيل لا يعرفها، وربما من يسمع ويبصر ربما تشكل عليه فكيف إذا كان الإفهام بالإشارات التي قد يكون فيها نوع من الإجمال، ونوع من التمثيل، وسدًا لذريعة وقوعهم فيما لا تحمد عقباه.

ففي بدايات تعليمهم يحذر المعلم الحذر الكامل من الحركات أو العبارات أو التصرفات التي قد توجب في قلوبهم تمثيل الله جل وعلا بخلقه، ثم إذا تمرنوا وتمرسوا على العلم وعرفوا القواعد المقررة في هذا الباب فلا حرج حين إذًا أن يقرر في أذهانهم أن كل إشارة ترونها عند ذكر

شيء من صفات الله فإننا لا نعني بها حقيقة التمثيل ، وإنما نعني بها إثبات الحقيقة فقط أي كما أن هذه هي يد الحقيقة في المخلوق فأنا أعني اليد الحقيقية المضافة إلى الخالق لكن هذا المعني لا يفهم في بداية التعليم حتى تتقرر جمل من القواعد و الأصول في قلوبهم وأذهانهم ، فإن خيف عليهم من ذلك ولا يصل معهم المعلم إلى نتاج فيكتفي بالتعليم العام.

فإن قيل : وماذا تقول في فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما أشار بشيء من صفاته عند ذكر شيء من صفات الله كما في الحديث عند النسائي وغيره : لما نزل قول الله جل و علا

﴿ **إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ [النساء: ٥٨] ، قال الراوي فوضع

النبي صلى الله عليه وسلم إبهامه في أذنه وأنملته وسبابته على عينه سمع وبصر.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث ابن عمر رضي الله

عنهما قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول « **إِنَّ اللَّهَ**

تبارك وتعالى يوم القيامة يطوي السماوات فيأخذهن

بيمينه ويطوي الأرضين فيأخذهن بيده الأخرى ثم يهزهن

فيقول أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون » يقول ابن

عمر فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يهز يديه على المنبر حتى إن

أصل المنبر كان يهتز حتى إنني أقول أساقط المنبر برسول

الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا هز بيده صلى الله عليه وسلم فهل يجوز الإشارة

بشيء من صفاتنا نحن عند الكلام على شيء من صفات
الله جل و علا ؟

نقول : يجوز هذا الأمر عند أمن الوقوع في الاشتباه
بين صفات الخالق والمخلوق ، وهذا يوضحه الأمر الثاني
وهي : أن الحكم يختلف باختلاف قصد من فعل قصد الهز
، فإن كنت تقصد أن الهز المضاف إلى الله هو بعينه يماثل
هزك هذا فهذا هو التمثيل والله جل و علا ليس كمثله شيء
، وأما إن كنت تريد الحقيقة في كل على ما يخصه مع
اعتقاد الاختلاف بين ما يضاف إلى الله ويضاف إلى
المخلوق فلا حرج ، فمثلاً :

أحياناً نذكر أشياء غائبة عنا لمن المخلوقات فنضرب لها
أمثلة إما أن نرسمها أو نضرب لها أمثلة باليد أو نحو ذلك،
فنحن لا نريد أن هذا هو عين هذا ولكن من باب التقريب
وإرادة الحقيقة، فحيث النبي صلى الله عليه وسلم ماذا يقصد به عند
قوله ثم يهزهن يقول : **كما أن هذا الهز هو الهز الحقيقي
المضاف إلى المخلوق فأنا أريد حقيقة الهز المضافة إلى
الله ، وهذا فيه قطع دابر التحريف والتأويل وإخراج
الألفاظ عن مدلولاتها الصحيحة،** لكن كيفية الهز المضاف
إلى الله ليس هو مثل الهز الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما
المقصود إرادة الحقيقة في كل .

فكما أن هذا هو حقيقة الهز المضاف إلى المخلوق فأنا
أريد حقيقة الهز المضاف إلى الله من غير تحريف ولا
تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وكما أن هذه العين
هي التي تبصر في حق المخلوق حقيقة فأنا أريد حقيقة

البصر المضاف إلى الله مع الاعتقاد الجازم باختلاف
الكيفيتين المضافة إلى الله والمضافة إلى المخلوق ، وإنما
هذا يراد به قصد الحقيقة فقط وليس قصد الكيفية.
وإذا لم يؤمن اللبس على أذهان المستمعين لضعف
علمهم أو لوجود بدعة فيهم أو لوجود بعض الخلل في
الفهم عندهم فحين إذ لا تشر بشيء من الصفات التي
تخصك عند ذكر شيء من صفات تخص الله جل وعلا من
باب سد الذرائع.

مسألة: وهل تصح قاعدة لا قياس في التوحيد؟

نقول : كلمة لا قياس في التوحيد لفظة مجملة ، وذلك
لأن القياس هل هو نوع واحد أم أنواع متعددة ؟
فإن كنت تقصد بقولك : لا قياس في التوحيد ؛ تقصد
قياس الشمول الذي تستوي فيه أفراده فهذا نعم مقرر ونقره
أنه لا يدخل هذا القياس في التوحيد مطلقاً .
وإن كنت تقصد بقولك لا قياس في التوحيد أي قياس
التمثيل - وهو إلحاق فرع بأصل في حكم لعللة جامعة فهذا
فهم صحيح وقياس صحيح ، وهذا القياس والذي قبله لا
يدخلان في مسائل التوحيد مطلقاً ، بل إن من أعظم أسباب
فساد عقائد كثير من الناس هو أنهم أدخلوا هذين النوعين
من القياس في مسائل التوحيد ، فالتوحيد ليس فيه قياس
شمول ولا قياس تمثيل.

الحالة الثالثة : إن كنت تقصد بقولك لا قياس في
التوحيد أي قياس الأولى فهي كلمة باطلة وقاعدة ليست
بصحيحة ، لأن قياس الأولى يدخل في مسائل التوحيد فكل

صفة يتصف بها المخلوق لا نقص فيها بوجه من الوجوه
فالله أحق أن يوصف بها ، وكل صفة نقص ينزه عنها
المخلوق فالله أحق بالتنزيه عنها .

فإن قيل : ولماذا أدخلت مسألة لا قياس في التوحيد
تحت شرح قوله (ولا يشبهه الأنام) فما العلاقة بين هذه
المسألة وبين " ولا يشبهه الأنام " ؟

نقول : لأنهم ما وقعوا في التشبيه إلا بسبب تلك الأقيسة
فرد عليهم بعض أهل السنة وقالوا: أنتم تقيسون ولا قياس
في التوحيد فعالج الإجمال بالإجمال وهذه من المسائل
التوحيد التي لا بد فيها من التفصيل.

ثم قال المؤلف – رحمه الله – : **بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.**

قوله: (بَاعِثٌ) : البعث هو خروج الناس من قبورهم
يوم القيامة لفصل القضاء ، وقوله: (بِلَا مَشَقَّةٍ) أي: بلا
كُلْفَةٍ.

وعلى ذلك قول الله ﷻ: ﴿ **مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا**

كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [لقمان: ٢٨].

وتفاصيل البعث ومسائله وقواعد وجزئياته سوف يأتيها
الكلام عليها مفصلاً في آخر هذه الرسالة – إن شاء الله –
ونرجئ الكلام إلى موضعه.

(المتن)

ثم قال المؤلف - رحمه الله - : مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا، لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمَ "الْخَالِقِ" وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ اسْمَ "الْبَارِي"، لَهُ مَعْنَى الرَّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٍ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٍ، وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

(الشرح)

هذه القطعة من كلام الإمام الطحاوي - رحمه الله - هي من أعسر ما سيمر فهمه، لأنها تتكلم عن مسألة اتصاف الله ﷻ بصفات الكمال أزلاً وأبدًا، وتتكلم عن مسألة طويلة الذبول عميقة الفهم، تسمى بمسألة : تسلسل الحوادث ، وحتى نفهم هذه المسألة التي ذكرها الإمام الطحاوي لابد أن نفهم أولاً جملاً من القواعد السلفية السنية، وإذا فهمنا هذه القواعد السلفية السنية المنبثقة من الكتاب والسنة فإننا سنفهم مسألة تسلسل الحوادث وما المقبول منه وما المردود ، وما الحق فيه وما الباطل.

القاعدة الأولى: لم يزل الله متصفاً بصفات الكمال في الأزل والأبد.

وهذا متفق عليه بين أهل السنة والجماعة ، فيجب عليك في أوائل شرح هذه المسألة العويصة أن تؤمن إيماناً جازماً بأن الله متصف بصفاته في الأزل الذي لا أول له، وفي الأبد الذي لا نهاية له ، لأنه الأول بصفاته ﷻ قبل كل

شيء، فليس قبله شيء، وهو الآخر بصفاته ﷺ فليس بعده شيء، كما قال النبي ﷺ في الصحيح: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء»، وهي أولية الذات بالصفات، فليست ذاته متقدمة على صفاته، وليست صفاته متقدمة على ذاته، وإنما هو الأول بذاته ﷺ وصفاته ليس قبله شيء، وهو الآخر ﷺ ذاتاً وصفاتاً ليس بعده شيء، وهذا يجب علينا أن نؤمن به إيماناً جازماً وأن نتعقد عليه قلوبنا، فليس شيء في صفات الله ﷺ كان معطلاً ربنا عنه ثم اتصف به، فكل كمال فالله هو المستحق له الاستحقاق المطلق، سواء كان من كمال ذاته أو كمال صفاته، ولذلك يقول الإمام الطحاوي: (لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ) أي: بخلقهم (شَيْئاً لَمْ

يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ) فالله هو المتصف بصفات الكمال والمنعوت بنعوت الجلال والجمال والكبرياء والعظمة أزلاً أي: لا أول له، وأبداً أي: لا نهاية له ﷺ. فأنت أيها الإنسان لك ذات وصفات كمال، لكن ذاتك لها أول، أما ذات الله فلا أول لها، وصفات كمالك لها أول، والله ﷺ لا أول له، لا لذاته ولا لصفاته. فالله ذاتاً وصفات هو الأول الذي ليس قبله شيء، فجميع صفات الكمال التي ذكرت لله ﷺ في الكتاب والسنة وجميع نعوت الجمال والجلال وجميع الأسماء الحسنى فالله متمم بها ومتصف بها في الأزل الذي لا أول له، ومستمر مع الله ﷺ إلى الأبد الذي لا نهاية له.

القاعدة الثانية: صفات كماله - عز وجل - ذاتية وفعلية.

أما الصفات الذاتية فقد عرفنا أنها التي لا تنفك عنه لا
أزلاً ولا أبداً.

وصفاته الفعلية أيضاً هي لا تنفك عنه لا أزلاً ولا أبداً،
فأما أحادها فإنه حادث مثل صفة الكلام، فهو باعتبار
أصله صفة ذاتية، وباعتبار أفراده وأحاده صفة فعلية،
وكذلك الغضب، هو باعتبار أصله صفة ذاتية، وباعتبار
وقوع غضب الله صفة فعلية، وكذلك فرحه هو باعتبار
أصله صفة ذاتية، أي: أن الله قادر أن يفرح متى شاء، فلم
يكن عاجزاً عن الفرح ثم قدر على الفرح، بل هو قادر
على أن يفرح متى شاء، فقدرته على الفرح قديمة ذاتية،
لكن كونه يفرح في هذا الوقت مثلاً، أو كونه يفرح بدخول
أهل الجنة الجنة، وكونه يفرح بتوبة عبده هذه فعلية، ففعل
الله ﷻ لها لا يدل على أنه الآن قدر عليها، بل قدرته عليها
سابقة على فعله لها، فخذوها قاعدة "صفات الفعل قديمة
النوع حادثه الأحاد"، وهذا كما قلناه تماماً في صفة
الكلام.

القاعدة الثالثة: صفات الفعل لله - عز وجل - قديمة النوع حادثه الأحاد.

وقولنا "قديمة النوع" أي: أن الله ﷻ قادر على فعلها متى
شاء، ليس بعاجز أن يفعلها، لكن متى ما وقع فعل الله ﷻ
لها وأراد فعلها بحكمته فعلها، ففعله لها الآن ليس دليلاً
على أنه عاجزاً عنها سابقاً.

مثاله في المخلوقات – والله المثل الأعلى :- الآن أنا متكلم بالفعل، ولو سكت ، هل أنا أخرس غير قادر على الكلام؟ نقول لا ، فأصل الكلام والقدرة على الكلام موجودة حتى وإن كنت ساكناً في بعض الوقت ، فأنا موصوف بالكلام باعتبار الأصل، ولكن إذا بدأت أخرج أفراد الكلام وأحاد الكلام صارت فعلية، فصفة الكلام في الإنسان ذاتية، بمعنى: أنني قادر على أنني أتكلم، وأما إذا بدأت أتكلم فصفة الكلام الآن انتقلت من كونها ذاتية إلى فعلية .

فهذا ينطبق على جميع صفات الله ﷻ الفعلية، فالاستواء الله قادر على أن يستوي قبل أن يستوي، فقدرته عليه باعتبار الأصل ذاتي، لأنها تتعلق بقدرة الله. وهل يقول أحد في الدنيا مسلم يعرف عظمة الله: أن الله كان عاجزاً على أن يستوي على كرسيه إلا بعد أن خلق العرش؟ نقول : لا، بل كان قادر على أن يستوي على العرش قبل خلق العرش، فلما خلق العرش استوى، أي: فعل هذه الصفة الفعلية.

وكذلك يقال في صفة : القبض، النزول إلى السماء الدنيا، الفرح، الغضب، الرضا، الرحمة، كلها باعتبار آحادها فعلية، وباعتبار أصل القدرة عليها ذاتية. وليس هذا في الكلام فقط في مسألة الكلام – لا – بل جميع صفات الله تعالى – فالقاعدة تقول "صفات الأفعال ذاتية باعتبار القدرة" أي: باعتبار الأصل "وفعلية باعتبار الأحاد" أي: باعتبار فعل الله ﷻ لها.

واسأل سؤالاً حتى تتضح لكم المسألة وأقول : أليس سيغضب الله ﷻ يوم القيامة غضباً لم يغضب قبله مثله؟ فهل هذا الغضب هل جاء الآن أم أنه سيأتي؟ سيأتي يوم القيامة ، فهل الله عاجز عن الغضب الآن حتى يأتي ذلك اليوم؟ نقول : لا ، بل هو قادر على الغضب، فالغضب صفة ذات باعتبار القدرة والقوة، ولكن إذا غضب الله يوم القيامة ذلك الغضب الخاص صار صفة فعل.

وقال الله ﷻ: ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا ﴾ أي: قوم فرعون لما

أغضبونا ﴿ أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٥٥] فحدث ذلك الغضب.

فصفات الله الفعلية هي فعلية باعتبار الفعل، ولكنها ذاتية باعتبار الأصل والقدرة .
فإن قال قائل: ولماذا تؤكد على أنها ذاتية باعتبار الأصل؟

نقول: لأنها لو لم يكن الله قادراً على فعلها متى شاء لُوصف الله بأنه عاجز، والعجز صفة نقص، والله منزّه عن النقص ﷻ ، فكل نقص يتطرق إلى ذاته أو إلى صفاته أو إلى أسمائه فإن الواجب علينا معاشر المسلمين أن ننزه ونسبح ونقدس ربنا ﷻ عنه.

فالغضب باعتبار وقوعه الآن صفة فعلية، لكن إذا لم يقع فهو قادر على أن يوقعه متى شاء، الفرح باعتبار

وقوعه الآن صفة فعلية، لكن لو لم يفرح الآن فهو قادر على أن يفرح متى شاء.

فهذه ثلاث قواعد عليك حفظها:

القاعدة الأولى: لم يزل الله متصفاً بصفات الكمال أزلاً بلا أول وأبداً بلا آخر.

القاعدة الثانية: صفات كماله ذاتية وفعلية.

القاعدة الثالثة: صفات الأفعال ذاتية باعتبار الأصل والقدرة، وفعلية باعتبار الأحاد.

القاعدة الرابعة: من عطل - أنكر - الله عن شيء من صفات كماله الذاتية أو الفعلية فهو ضال مبتدع.

وقد وقع في مخالفة هذه القاعدة جميع أهل البدع الذين يعطلون الله ﷻ في الأزل عن صفاته الفعلية، فيقولون: لم يكن ربنا قادراً على الكلام ثم حدثت له القدرة فيما بعد، ولم يكن ربنا قادراً على أن يفعل ثم حدثت له القدرة على الفعل فيما بعد، ولم يكن ربنا قادراً على الخلق ثم حدثت له القدرة على الخلق فيما بعد، وهل هذا صحيح؟ نقول: لا، - وأعوذ بالله من هذا الكلام - وهذا باطل بالإجماع بدلالة الكتاب والسنة.

فإن الله لا يزال فعال لما يريد، يفعل ما يشاء، يفعل ما يريد، الله ﷻ لا يُقاس كلامه بمداد الأرض، ولا أشجار

الأرض ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ

﴿[الكهف: ١٠٩] ، فكلمات الله لا نهاية لها، لا في الأزل

ولا في الأبد، ولا يزال الله يتكلم متى شاء، ويخلق ما يشاء، ويفعل ما يريد، لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه وَعَلَىٰ.

فهؤلاء المبتدعة يزعمون أن ربنا الذي نعبد ونركع ونسجد له كان معطلاً عن بعض صفات كماله عاجزاً عنها غير قادرٍ عليها ، ثم حدثت له القدرة فيما بعد، - وهذا متفق عليه بين جميع أهل البدع- ، بين الجهمية والمعتزلة وبين الكرامية وبين الأشاعرة وغيرهم من طوائف أهل البدع، لكن منهم من يعطل الله عن صفات كماله في طرفي الزمان، فيعطله عن بعض صفات كماله في الأزل ويعطله عن بعض صفات كماله في الأبد، ومنهم من زاد احترامه لله قليلاً فيعطله عن بعض صفات كماله في الأزل، ولكنه لا يعطله عن صفات كماله في الأبد، لكن كلهم متفقون على أن الله كان معطلاً عن بعض صفات كماله ثم حدث له القدرة بعد ذلك.

أما أهل السنة فيقولون: بل تعالى لا يزال متصفاً بصفات الكمال ومنعوتاً بنعوت الجمال والجلال والكبرياء والرحمة والإكرام والإجلال في الأزل الذي لا أول له، وفي الأبد الذي لا نهاية له، لم يمر زمن من الأزمنة كان الله وَعَلَىٰ معطلاً عن شيء من صفات كماله المطلقة.

والذي أوجب الخلل لأهل البدع أنهم جعلوا هناك تلازماً بين فعل الله للصفة وبين قدرته عليها، فإذا كان يفعل فهو يقدر، وإن كان لا يفعل يعجز.

أما أهل السنة قالوا: لا ، فإذا فعل فهذه صفة حادثة، ولكن إذا لم يفعل فهو قادر على أن يفعل متى شاء أن يفعل.

وهذه مسائل دقيقة جدًا ضل فيها من ضل، ووقع فيها في الزلل من وقع ،

وهذه القاعدة: "كل من عطل الله عن صفات كمال سواء الذاتية أو الفعلية في أي زمن ولو في أي لحظة من اللحظات، سواء في الأزمنة السابقة أو في الأزمنة اللاحقة فإنه ضال مبتدع كما هو حال كثير من أهل البدع".

فإن قيل : صفات الأفعال هل بين فعل الله لها وعدم فعله لها تلازم بين القدرة والعجز؟

نقول : لا، بل هو قادر سبحانه على أن يفعلها متى شاء لأن ربنا الذي نؤمن به فعال لما يريد، فهو إذا أراد

أن يفعل فعل، وإذا لم يرد أن يفعل ترك الفعل ﴿لَا يُسْئَلُ

عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]

أما هؤلاء يقولون: لا، إذا صار يفعل فهو قادر، وإن لم يفعل فهو عاجز، فيصفون ربهم عَجَلٌ بالعجز - وستأتينا قاعدة في نفي العجز عن الله عَجَلٌ -.

القاعدة الخامسة: الله تعالى هو الفعال لما يريد.

ودليلها: قوله الله ﷻ: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ،

وقوله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾

[البقرة: ٢٥٣] أي: أيُّ شيء يشاءه الله في الأزل فإنه يفعله، وأي شيء يريدُه الله في الأبد فإنه يفعله ، فالله فعال لما يريد، فالذي يقدر على أن يفعل في الأبد ما يشاء فهو قادر على أن يفعل في الأزل ما يشاء ، وليس ثمة زمن أو فترة أو جزء من أجزاء الثانية يكون الله ﷻ معطلاً فيها عن القدرة عن فعل ما يريد، فالله الذي نعبده فعال لما يريد

، يقول الله ﷻ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ

نُنْفِذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مِدادًا﴾ [الكهف: ١٠٩] ، ويقول الله

ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ

بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] ، فلو

أن البحر كله حبر، والأقلام كل أشجار الأرض وكتبت كلمات الله لتكسرت الأقلام ولجفت البحار وكلمات الله لم تنفذ، وهذه عظمة متناهية، فخر لأن نسجد لهذا الرب العظيم سبحانه وتعالى .

القاعدة السادسة تقول : الله هو الأول بصفاته وهو

الأخر بصفاته .

ولينتبه لحرف الباء - " بصفاته " ولا يقال: الله هو الأول وصفاته ، وإنما قل: ب "صفاته" ؛ وهذا هو تعبير أهل السنة كما ثبت ذلك عن الإمام أحمد - رحمه الله - وجمع من أهل العلم - رحمهم الله - .

**القاعدة السابعة تقول: الله هو الخالق وما سواه
فمخلوق.**

قال الله ﷻ: ﴿ **اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ فجميع العوالم العلوية والسفلية، الملائكة والإنس والجن، السماوات والأرض، بل قبل أن يخلق الله هذا العالم أوليس هناك عوالم غير هذا العالم؟ نقول : نعم.
أولم يخلق الله القلم قبل خلق السماوات والأرض؟ أولم يخلق الله العرش قبل خلق السماوات والأرض؟ فلا تظن أن أول ما فعله الله أن خلق السماوات والأرض، فهناك أفعال لا تحصى ولا تعد لله ﷻ، منها ما ذكر في كتابه وسنة نبيه، ومنها ما نؤمن به إيماناً مجماً من غير تفاصيل لأنها مسائل غيبية، فلا تظن أن أول شيء خلقه الله السماوات والأرض، فقبل السماوات والأرض عوالم لا يعلمها إلا الله ﷻ، منها ما أخبرنا عنه في القرآن والسنة، ومنها ما لم نخبر عنه، فما أخبرنا بأعيانه نؤمن بأعيانه، وما لم نخبر عنه تبقى عندها القاعدة المجملة أن الله يخلق ما يشاء متى شاء، وأن الله فعال لما يريد.

فجميع هذه العوالم التي قبل عالمنا وعالمنا وما سيأتيها بعد عالمنا من عالم البرزخ، وعالم الجنة، وعالم النار،

فكل هذه العوالم كلها مخلوقة لله ﷻ، فالله هو الخالق وما سواه فمخلوق، وسواء قلنا: إن المخلوقات قديمة أو قلنا: إنها أبدية آخرية، أي: أنها طويلة زمنها، فاعلم أن كل مخلوق فهو مسبوق بعدم نفسه، والذي هو موجود ولم يُسبق بعدم أبدًا هو الله ﷻ، وأما المخلوقات فكل مخلوق فهو مسبوق بعدم نفسه - كما سيأتينا في قاعدتنا التالية إن شاء الله -.

القاعدة الثامنة: كل فردٍ من أفراد المخلوقات فهو مسبوق بالعدم.

أي: مسبوق بعدمه لا بعدم الصفة التي توجده، وهذا هو المحك الدقيق الذي نريد بيانه، فكل مخلوق تصورته ولو قبل بلايين السنين، لا دخل لنا في الزمن السابق ولا في الزمن اللاحق، فكل مخلوق فيجب علينا أن نعتقد أنه مسبوق بفترة عدم، فقد كان معدومًا ثم وجد، فالسماوات قبل خلقها كانت معدومة فهي معدومة بنفسها فقط، لكن قبلها مخلوقات موجودة، مثل القلم مخلوق قبل السماوات والأرض، ومثل اللوح المحفوظ الذي كتب فيه كل شيء، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»، فكل مخلوق فهو مسبوق بعدم نفسه لكنه مسبوق بخلق آخر، وهذا الخلق الثاني مسبوق بعدم نفسه وقبله خلق آخر، وهذا الخلق الثالث مسبوق بعدم نفسه وقبله خلق آخر إلا ما يتناهى، وهذا الذي يقول عليه أبو العباس ابن

تيمية - رحمه الله - أن : كل مخلوق وإن قدم زمنه فهو لأبد أن يكون مسبوقاً بعدم نفسه، وقبله مخلوق آخر، فلا يمكن أبداً أن يُعطل فعل الله عن إيجاد مخلوقات، ولا أن تعطل ربوبيته عن وجود مربوبات ، ولا أن يعطل خلقه عن وجود مخلوقات، لكن من مخلوقاته ما نعلمها ومن مخلوقاته ما اختص بعلمه بها سبحانه .

ولذلك قبل عالمنا هذا وجدت عوالم، لا ندري عن صفاتها، لكنها موجودة، وبعد عالمنا سوف توجد عوالم. أضرب لكم مثلاً للتوضيح : أليس نعيم الجنة يتجدد؟ ومن الذي يجده لأهل الجنة؟ وهل نعيم الجنة له نهاية؟ فإذا كان عقلك يتصور وجود حوادث في آخر الزمان لا نهاية لها وهي تجدد نعيم الجنة ، فكذلك هناك في الأزل وجود حوادث لا نهاية لها، لكن حوادث باعتبار الجنس، فالحوادث باعتبار النوع والجنس لا أول لها، لكنها باعتبار الأعيان والأفراد لها أول، فنقول : لا يزال الله يحدث ما يشاء في ملكوته، لا يزال الله يخلق ما يشاء، وأنت تثبت جنس الحوادث لكن هل السماء قديمة؟ أنت الآن تتكلم عن فرد، هل الأرض قديمة؟ هل الجبال قديمة؟ فإذا كان الكلام عن أفراد المخلوقات فنحن نجزم أن لها أول، وأما إذا كان الكلام عن جنس أو نوع المخلوقات فهذه لا أول لها، لأنك إذا عطلت فعل الله عن مفعول فقد عطلته عن فعله، وإذا عطلت خلق الله عن مخلوق فقد عطلته عن خلقه، فإذا كان هو الفعال لما يريد فلا يمكن أن تمر عليه لحظة من اللحظات وهو معطل عن الفعل، وهذا الذي يقوله أبو

العباس أن : الحوادث لا أول لها باعتبار جنسها ونوعها،
لا باعتبار أعيانها وأفرادها.

وخالف في ذلك الفلاسفة الذين يقولون : بقدم العالم
باعتبار أعيانه وأفراده، فالسماوات عندهم قديمة لا أول
لها، الأرض عندهم قديمة لا أول لها، الجبال عندهم قديمة
لا أول لها، والأفلاك عندهم قديمة لا أول لها، فهم
يزعمون أن أعيان المخلوقات قديمة، وابن تيمية يقول: من
قال بهذا القول فقد كفر.

فجنس المخلوقات، جنس الحوادث، لم يزل الله يحدث
فيما يشاء من مملكته من غير تعيين لمخلوق دون مخلوق،
لكن إذا عينت مخلوقاً دون مخلوق فنحن نجزم أن له أول
وله آخر.

وهذا الذي جعل البعض يقول أن : ابن تيمية يقول بقول
الفلاسفة، لأنهم ما فرقوا بين الجنس وبين الأفراد.
ونحن نقول: جنس المخلوقات متسلسلة قديمة، لكن
أفرادها -كل فرد منها فهو مسبق بعدم نفسه وقبله آخر- ،
ثم هذا الآخر يُسبق بعدم نفسه وقبل آخر، ثم يُسبق . . إلى
ما لا نهاية، كما أن الله يُحدث من نعيم الجنة إذا أكلوا ثمرة
جاءت محلها ثمرة، وإذا أكلت الثمرة الثانية جاءت محلها
ثمرة، وإذا أكلت الثالثة . . إلى ما لا نهاية، نحن نعتقد أن
الجنة باقية أبد الآباد، فإذا كنا نتصور أن جنس المخلوقات
لن ينتهي، فكذلك نتصور أن جنس المخلوقات لا بداية له،
لكن أفرادها وأعيانها فكل واحد منهم له بداية.

فإذا كنا نتكلم عن جنس المخلوقات فلا أول لها، فالذي يثبته ابن تيمية والذي دل عليه القرآن والسنة وإجماع السلف أن :

الحوادث باعتبار الجنس والنوع لا أول لها، وأما باعتبار الأعيان والأفراد فلها أول.

القاعدة التاسعة: العالم حادث ممكن الوجود لا واجب الوجود .

سواء كان هو عالمنا هذا أو العوالم التي قبله، فكل ما يسمى عالم فإنه ممكن الوجود، فعالم الجن ممكن الوجود، وعالم الملائكة ممكن الوجود.

فإن قيل : وما المراد بممكن الوجود ، وواجب الوجود؟ نقول : هذه عبارات منطقية فلسفية لا نريد أن نشغل الأذهان بها، لكن لا بد من فهمها ، فالموجود عندنا قسمان: موجود واجب ، وموجود ممكن.

فالموجود الواجب هو واحد لا ثاني له وهو الله جلا وعلا ، فهو سبحانه الموجود الذي لا عدم قبله ولا عدم في آخره، هو أول لا أول قبله، وآخر لا آخر بعده، فلا يجوز بناء على ذلك أن نصف أحداً من المخلوقات بأنه واجب الوجود لأننا نزع أنه صار شريكاً مع الله ﷻ.

فلا يوصف أحد بأنه واجب الوجود إلا الله ذاتاً وصفاتاً ﷻ، وأما غيره من المخلوقات فإنها ليست واجب الوجود ، بل هي ممكنة الوجود، فممكن الوجود هو : الذي سبق وجوده عدم ويلحقه زوال ، مثل وجود السموات، سبقها

عدم ويلحقها زوال، ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] ،
والأرض من الوجود الممكن لأنها حادثة بعد أن لم تكن،
وتتعدم بعد أن كانت، وهذا هو ممكن الوجود.
والقاعدة عندنا أن الله ليس كمثله شيء، ليس كمثله
شيء في وجهه، ولا يديه، ولا عينيه، وأيضاً ليس كمثله
شيء في وجوده.

فلا بد أن نخص وجود الله بما يليق بجلاله وعظمته ،
ولا يمكن هذا إلا إذا جعلنا وجوده هو الوجود الواجب
الذي لم يسبقه عدم ولا يلحقه زوال، ولا فناء، وأما وجود
مخلوقاته فلا تماثله في الوجود ، فإذا كان الله وجوده
سبحانه لا أول له، فوجود المخلوقات لها أول، وأولية الله
قبل أولية مخلوقاته، وآخريته عليه السلام بعد آخرية مخلوقاته، فهو
الأول الذي ليس قبله شيء من مخلوقاته، وهو الآخر الذي
ليس بعده شيء من مخلوقاته.

فهذا هو الوجود الواجب ، ولكننا نحن لا نسميه الوجود
الواجب في مذهب أهل السنة والجماعة؛ لأن هذه التسمية
إنما جاءتنا من علماء الكلام وأهل البدع، لكنها كلمة
صحيحة.

ونحن لا يهمننا الكلام إذا كان معناه صحيحاً مقبولاً،
وإلا فالقرآن سماه الأول والآخر، والسنة قالت: «هو الأول
الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء».
وأهل البدع قالوا: هو واجب الوجود، معناها: الأول
الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء.

فأهل السنة يقولون: إن هذا العالم حادث أي: ممكن الوجود لا واجب الوجود، لأننا لو وصفنا العالم بأنه واجب الوجود لكان مثل وجود الله، فجعلناه شريكاً مع الله ﷻ كما يقوله الفلاسفة من كفار اليونان وحمقى علماء الكلام الذين يقولون:

إن الأفلاك السبعة أو هذا العالم قديم، قديم الأفراد، فالسماوات قديمة لا أول لها، والأرض قديمة لا أول لها، والأفلاك والمجرات والنجوم قديمة لا أول لها، ولذلك هؤلاء هم الصابئة قوم إبراهيم الذين يزعمون أن المتصرف في هذه العالم هي النجوم والأفلاك، ولذلك قال

الله عن إبراهيم: ﴿فَنظَرَنظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾

﴿[الصافات ٨٨: ٨٩] ، وقال الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ﴾

﴿بَارِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٧] ، ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِغَةً﴾

﴿قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] ، فهم يظنون أن هذه الأفلاك

قديمة، لا أول لها، ولا نهاية لها، فهم يزعمون أن وجودها وجود واجب فأراد أن يناظرهم لأنها لو كانت واجبة الوجود لما أفلت ولما غابت عن العالم.

القاعدة العاشرة: أهل السنة يقولون: الحوادث متسلسلة في الماضي وفي المستقبل.

وقبل أن نبدأ في شرح قاعدة أهل السنة والجماعة أولاً لابد من القسمة الرباعية العقلية: أن عندنا الحوادث

متسلسلة، فعندنا الماضي الذي هو الأزل، وعندنا الأبد الذي هو المستقبل .

فقول أهل السنة والجماعة أن الحوادث متسلسلة في الماضي ومتسلسلة في الأبد، أي : أن كل مخلوق فهو مسبوق بعدم نفسه وقبله مخلوق، والمخلوق الثاني مسبوق بعدم نفسه وقبله مخلوق، وهكذا إلى ما لا نهاية.

وكذلك في المستقبل نعيم الجنة إذا فني بأكل بعض النعيم كالطيور إذا أكلت، اللحم إذا أكل، والخمر إذا شرب، هل ينقص أم يزداد؟

نقول : لا يزال الحوادث متسلسلة تخلق إلى ما لا نهاية، لأن أهل الجنة لن يأتي يوم من الأيام ينقطع عنهم

النعيم، يقول الله ﷻ: ﴿لَا مَقْطُوعَةَ وَلَا

مَمْنُوعَةَ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿إِنَّ هَذَا الرِّزْقَ مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ

﴿[ص: ٥٤].

فالحوادث متسلسلة في الأبد، وكذلك هي متسلسلة في الماضي، لكن مع القواعد السابقة أن كل حادثٍ فهو مسبوق بعدم نفسه وقبله مخلوق، وهذا المخلوق الثاني أيضاً مسبوق بعدم نفسه وقبله مخلوق، وهذا المخلوق الثالث مسبوق بعدم نفسه وقبله مخلوق فهي متسلسلة في الماضي ومتسلسلة في المستقبل، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، هذا هو القول الأول .-

القول الثاني – ضد القول الأول -: أن الحوادث ليست بمتسلسلة لا في الماضي ولا في المستقبل.
وهذا قول الجهم بن صفوان، وقول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة، فهؤلاء يقولون: في الماضي لأبد من زمن يكون الحوادث فيه منقطعة والله عاجز عن أن يحدث شيئاً.
وفي الأبد لأبد أن ينقطع نعيم الجنة ونعيم النار، ولذلك يقولون هؤلاء بفناء الجنة وفناء النار، لأنهم لا يتصورون حوادث في الأبد ما لها نهاية، فقالوا: ونعيم الجنة يتنعمون فيها أحقاباً ثم ينقطع نعيمهم فتبرد أعضاؤهم وتتصلب أجسادهم ويفنون فلا يستطيعون أن يتنعموا بعد ذلك بشيء، وتنقطع الحركة عنهم ، وكذلك النار عندهم .
أما نحن معاشر أهل السنة فنعتقد أن الله لا يزال يحدث من أنواع العذاب والسلاسل والأغلال لأهل النار إلى ما لا نهاية، لأن الله يقول: ﴿ كَلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ

سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩٧]، "كلما" هذا صيغة من صيغ العموم، مستوفية لأجزاء الزمان ، وهذه هي عقيدة هؤلاء لأنهم يمنعون تسلسل الحوادث في الماضي ويمنعونها في ما يستقبل.

أما أهل السنة فقالوا: إذا كانت عقولنا تقر بأن أهل الجنة ونعيمهم وأهل النار وعذابهم لا يفنى، فالتسلسل في الأبد متصور، فإذا كان الله قادراً على التسلسل في الأبد فما الذي يمنعه من التسلسل في الأزل؟ مع أن الكتاب دل

على ذلك والسنة ، فقول أهل السنة دل عليه الكتاب والسنة والعقل والفطرة الصحيحة، لأن الفطرة تقتضي بأن الله فعال لما يريد ويخلق ما يشاء متى شاء.

القول الثالث: قالوا: إنها ليست متسلسلة في الماضي ، ولكنها متسلسلة في المستقبل، هذا قول أهل البدع أيضاً، ولم يقل به أحد من أهل السنة أبداً، وهو قول الأشاعرة وقول الكرامية، وقول بعض المعتزلة غير أبي الهذيل العلاف المعتزلي، فقالوا: أما في الماضي فلا يتصور حوادث لا أول لها، وأما في المستقبل فيتصور حوادث لا أول لها.

والقول الرابع يقولون: إنها متسلسلة في الماضي، وغير متسلسلة في الأبد، وهذا قول لم يقل به أحد من أمة محمد ﷺ.

فليس هناك أحد من أهل البدع قال: إنها متسلسلة في الماضي وغير متسلسلة في الأبد ، كما قال شارح الطحاوية: (وهذا قول لم يقل به أحد).

فالقول الحق في هذه الأقوال الأربعة: هو القول الذي قال به عامة أهل السنة وهو القول الأول، وهي: أن الحوادث ممكنة الوقوع والتسلسل- ممكنة لا واجبة - في الماضي ، وممكنة التسلسل في الأبد إلى ما لا نهاية له كما مثلنا بنعيم الجنة وعذاب النار.

فإن قيل : هل إذا قلنا إن الحوادث لا أول لها ولا نهاية لها كما قال أهل السنة هل يلزم مشاركتها مع أولية الله أو مشاركتها في أخرية الله؟

نقول : لا ، لأننا قلنا: إن كل مخلوق فهو مسبوق بعدم نفسه ، والله وجوده ليس مسبوقاً بعدم، وكل آخريّة من المخلوقات فهي ملحوقّة، أي : يلحقها العدم ثم يوجد خلق آخر ، وأما آخريّة الله فإنها لا نهاية لها.

إذاً أوائل المخلوقات لا تشارك أولية الله، لأن الله لم يكن له كفواً أحد في أوليته ولا في آخريته، فليس كمثله شيء لا في أوليته ولا في آخريته.

فأولية المخلوقات وإن اتفقت مع أولية الله فاتفقها في الاسم فقط ، لكن في الكيفية والحقيقة تخالفها، وآخريّة المخلوقات وإن اتفقت مع آخريّة الله في الاسم فقط لكنها في الكيفية والحقيقة تخالفها، كما أن وجه المخلوق وإن اتفق مع وجه الله في الاسم فقط لكن كيفية الوجهين تختلف ، وكذلك يد الله كما اتفقت مع يد المخلوق في الاسم فقط لكن الكيفية تختلف، فأولية الله وإن اتفقت مع أولية المخلوقات في الاسم إلا أن أولية الله تختلف، وآخريّة الله وإن اتفقت مع آخريّة المخلوقات في الاسم إلا أنها تختلف، والقاعدة تقول : أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات والحقائق والكيفيات.

وهذا هو الذي يقوله أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - وهو الذي شنع عليه أهل البدع حتى أن البوطي - رحمه الله - قد شنع على أبي العباس تشنيحاً عظيماً، وقد أنكر أيضاً عليه الإمام الألباني، وخطأ أبا العباس في هذه النظرة، ولكن أبي العباس أقعد وأعرف من الجميع في هذه المسألة، لا يماثلهما في فهمها لا الإمام الألباني ولا

البوطي ولا غيره - مع توقييرنا لأهل العلم - ، فإذا جئنا لأبي العباس وجئنا في المقارنات فلا والله، فأبو العباس يحكي هذا الأمر عن إجماع أهل السنة والجماعة، وعليها دل القرآن والسنة؛ قال: (وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا)، أي: الأول الذي لا أول قبله، والآخر الذي لا آخر بعده.

القاعدة الحادية عشر: العجز صفة نقص مطلق منزه الله عنها .

قال الله ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا

فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿ [فاطر: ٤٤].

فجميع الأقوال التي تُنسب الله تعالى إلى أنه يفقد شيئاً من صفاته في الأزل أو يفقدها في الأبد فإنها أقوال باطلة، لأنها توجب وصف الله بالعجز، والله ليس بعاجز عن أن يفعل شيئاً أو يخلق شيئاً في وقت من الأوقات، فسبحانه يفعل ما يشاء ويخلق ما يريد.

بقينا في جزئية صغيرة وهي: أنه إذا كان هناك عوالم ومخلوقات لله قبل السماوات والأرض فلماذا لم يخبرنا الله عن أعيانها؟

نقول: لا شأن لك، وإنما يخبرك الله ﷻ بما يريد أن يخبرك به، بما يتعلق به عقيدتك، أخبرك أنه خلق قبل السماوات والأرض، واللوح المحفوظ، وأخبرك أنه خلق قبلها القلم، وأخبرك أنه خلق قبلها العرش، وأخبرك أنه

خلق قبلها الكرسي، وأخبرك أنه خلق قبلها الدخان، ﴿مِمْ﴾

أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴿مِمْ﴾ [فصلت: ١١] فالدخان قبل

السموات، بل الماء الذي دون العرش قبل السموات ، فالواجب عليك أن تعتقد أن هناك مخلوقات، والله عَزَّوَجَلَّ لم يكن معطلاً عن فعل ما يريد أو خلق ما يريد في زمن من الأزمنة، فما أُخبرت به في الكتاب والسنة من المخلوقات فتؤمن به، وما لم تخبر به فيكفيك الإيمان الإجمالي بأن الله يخلق ما يشاء وليس معطلاً عن خلقه في زمن الأزمنة، ويفعل ما يريد وليس معطلاً عن فعله في وقت من الأوقات، لأنه الحي، ومن صفات الحي أنه فعال ، إذ كيف يُوصف الله بالحياة ثم نعطله عن صفة فعله !!! ، ولذلك الفرق بين الحي والميت هو القدرة على الفعل، فالميت لا يفعل، والحي يفعل، فإذا كنا نصف الله عَزَّوَجَلَّ بالقدرة والقوة وننفي عنه العجز ونثبت له الحياة فيجب علينا أن نؤمن بأنه الخلاق لما يشاء، وأنه الفعال ما يريد، وهذا مجمل الكلام عن هذه المسألة.

القاعدة الثانية عشر : الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقاً ولا تُرد مطلقاً وإنما هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد.

فإن كثيراً من أهل القبلة ممن زلت قدمه وضل فهمه عن الطريق الصحيح في فهم مسألة قدم الحوادث أو قدم العالم أو عدم قدمه، إنما سببه الإشكال عنده بوجود بعض الألفاظ المجملة التي لم تأت في القرآن بأعيانها وألفاظها ولا في السنة ولم يتكلم بها الصحابة – رضوان الله عليهم -، فمثل هذه الألفاظ هي التي أوجبت لديهم إشكالاً، ولذلك لا بد أن نقرر هذه القاعدة حتى نبين لطالب العلم كيف يتعامل مع هذه الألفاظ المجملة، وهل الواجب على الطالب أن يردّها مطلقاً؟

نقول : لا، فإن قيل لك: لماذا؟ نقول:

لأن فيها حقاً والحق لا يُرد، بل لا بد أن نوقفها على الاستفصال حتى يتميز حقها فنقبله من باطلها فنرده، وهذا هو المتقرر عند أهل السنة والجماعة – رحمهم الله -.

وعلى هذه المسألة فروع :

الفرع الأول: لفظ "التسلسل" .

وهذا اللفظ مأخوذ من السلسلة التي تتبع حلقاتها بعضاً، فكل حلقة من حلقات السلسلة متصلة ومسلسلة بالحلقة الأخرى، هذا معناه في اللغة، لكن هذا اللفظ أوجب لنا في العقيدة إشكالات كثيرة، وأشكل على أفهام أهل البدع فلم يفهموه ولم يُنزلوه حق منزلته، وذلك لأن منهم من قبله

مطلقاً، وهذا خطأ؛ لأن في هذا اللفظ ما هو باطل لا يجوز على الله عز وجل.

ومنهم من رده مطلقاً، وهذا خطأ؛ لأن فيه ما هو حق يجب اعتقاده وقبوله.

والحق في لفظ "التسلسل" أننا لا نقبله مطلقاً، ولا نرده مطلقاً، بل إننا نوقفه على الاستفصال حتى يتميز حقه من باطله فنقبل الحق ونرد الباطل، فإن قيل: وما الحق الذي فيه وما الباطل الذي فيه؟

فأقول: إن التسلسل عند أهل السنة والجماعة له ثلاثة أقسام: تسلسل في المؤثرين، وتسلسل واجب يجب اعتقاده في الله عز وجل، وتسلسل ممكن.

القسم الأول من أقسام التسلسل: التسلسل في المؤثرين: ونعني بالمؤثرين أي: المدبرين المتصرفين في الشيء، أو الخالقين له.

أما التسلسل في المؤثرين: فهو باطل ممتنع بالإجماع والشرع والعقل، فلا يجوز أن نعتقد أن هذا التسلسل صحيحاً مطلقاً، ولا يجوز أن نعتقد أنه صحيح، بل إن هذا التسلسل نفخة إبليسية ووسوسة شيطانية يُملِي بها إبليس وينفخ بها في قلوب بعض الجهلة وأنصاف المثقفين.

ومن اعتقد هذا التسلسل فإنه سوف يصل إلى نهاية الكفر والإلحاد والزندقة.

فإن قيل: فصل أكثر!

فأقول: من خلق هذا الورق؟ الله، ومن خلق هذا القلم؟ الله، ومن الذي خلقك؟ الله، ومن الذي خلق الأرض؟ الله.

فيأتيك الشيطان يقول لك من الذي خلق السماء؟ الله، من الذي خلق الأفلاك والنجوم والكواكب؟ الله، ولا يزال يتسلسل بك في سلسلة وأنت تقول: الله، الله، الله، حتى يصل بك إلى نهاية لا جواب لها، فيقول ومن الذي خلق الله !!؟ فهذا تسلسل في المؤثرين، فهذا التسلسل باطل بإجماع أهل السنة والجماعة، لأن جميع هذه الآثار التي ترونها في العوالم السفلية والعلوية القديم منها والحديث والذي لم يوجد بعد كلها تنتهي إلى خالق واحد لا شيء بعده، وكلها تنتهي إلى رب واحد لا رب سواه، وكلها تنتهي إلى إله واحد لا إله غيره ﷻ، فمن حين ما يصل هذا السؤال إلى الحد فاحذر كل الحذر، لأنها سلسلة سوف توصلك إلى سؤال لا جواب له: وهو من الذي خلق الله؟ ولذلك حذرنا من ذلك رسول الله ﷺ.

جميع هذه المخلوقات إنما الذي خلقها واحد ﷻ، فجميع المؤثرات إذا وصلت عند الله تقف، وعلى هذا قول الله ﷻ:

﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ ﴾ [النجم: ٤٢] ، أي ينتهي على أحد

التفسيرين فكل شيء ينتهي عنده ﷻ.

ففي "الصحيحين" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلِيْنْتَهَ»، فالمخلوقات وإن تسلسلت المؤثرين فيها إلا أن جميع هذه السلسلة تنتهي عند

الله، فهو الخالق وما سواه من المخلوقات حادث بعد أن لم يكن.

وإن هذه السلسلة من الأسئلة هي من التنطع في العلم الذي نهينها عنه، ونهينا عن الولوج والدخول فيه لقبح آثاره المترتبة على المواصلة والاستمرار في هذه الأسئلة، فلذلك في الصحيح من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يزال الناس يتساءلون عن العلم» ظناً منهم أن هذا هو حقيقة العلم الذي خلقوا له، وهو السؤال في تسلسل المؤثرين «حتى يقول أحدهم: من خلق الله؟».

قال أبو هريرة في رواية أخرى، فأخذ أبو هريرة بيد رجل وقال: (صدق الله ورسوله قد سألتني عنها واحد وهذا الثاني).

وفي صحيح الإمام البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «قال الله – تبارك وتعالى -: لا يزالون يقولون: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقولوا: من خلق ربك؟» فهذه أسئلة إبليسية شيطانية، إذا دخل الإنسان فيها فإنها سوف توصله إلى نهاية الكفر والزندقة، وهي أنه يشك "الله بعده شيء أم ليس بعده شيء؟" وهذا كفر بالله العلي العظيم؛ لأنه سوف يوصله إلى نهاية عقيمة مسدودة آثارها وخيمة خطيرة، توقع الإنسان في حفر عقدية، ونفخات إبليسية باطلة تخرجه عن دائرة الإسلام وهو لا يشعر.

فالتسلسل في المؤثرين باطل بالإجماع ، فالمؤثرون لا يتسلسلون بل إن نهايتهم تصل عند الله وعز وجل.

وإذا رأيت في قلبك شيئاً قهراً ، فحينئذ تعالجه بعدة أمور: الأمر الأول: أن تبادر بالاستعادة.

وذلك لأن الذي وجدته في قلبك إنما هو من الشيطان، والشيطان يفر ويخنس إذا استعاذ العبد منه بربه ﷻ ، فأكثر من الاستعادة، وإياك والرضا أو التفكير أو التسليم أو الاستسلام لهذه الواردات الإبلسية الشيطانية، لأنك متى ما التفت واستسلمت لها فسوف توقعك في أشياء لا تُحمد عقباها بل إنها ستفسد عليك دينك وديناك وأخراك.

فكرة الاستعادة هي المخرج وهي الحل، لقول النبي ﷺ: «فإذا بلغه فليستعذ بالله».

الأمر الثاني : أن تنتهي عن هذا التفكير وأن تشغل بغيره.

وذلك لقول النبي ﷺ: «ولينته» وهذا أمر، والمتقرر في القواعد أن الأمر يفيد الوجوب ، فمن الواجب عليك مباشرة أن تنتهي عن هذا التفكير، وأن تحاول أن تغير من حالتك التي بسببها هجم الشيطان عليك، فإن كنت ساكناً فتكلم، وإن كنت وحيداً فاطلب من تجلس معه، وإن كنت فارغاً فحاول أن تشغل نفسك بشيء، إياك أن تبقى على الحالة التي هجم الشيطان عليك بسببها، بل غير حالتك حتى يتغير هذا التفكير، وحتى تنجو من هذه الأطروحة الإبلسية الملعونة الضالة التي لا يريد منها تعريفك بشيء من العلم ، وإنما يريد بها تشكيكك في الله الذي خلقك، ورزقك، وصورك فعدلك.

الأمر الثالث : أن تقول مباشرة "آمنت بالله ورسله".

ففي "الصحيحين" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا، من خلق كذا حتى يقول: من خلق ربك، فإذا بلغه فليقل: آمنت بالله ورسله»، فإذا قيل هذا القول مباشرة يندحر عدو الله اللعين الخبيث، وحينئذ تهدم عليه بنيانه، وتردم عليه حفرتة التي أراد أن يوقعك فيها، وتُرديه في هذه الحفرة فبدلاً من أن يشكك في ربك ﷻ بادرته بهذا القول النبوي المبارك وعالجت هذه الأطروحة الإبلسية بهذا الأمر العظيم الذي ذلك عليه رسول الله ﷺ، فعاد خائباً خاسراً وكفى الله المؤمنين القتال.

وكما قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣]،

لكن متى يحيق بأهله؟ إذا تعاملت مع هذا المكر بالخطوات الشرعية التي ذلك عليها رسول الله ﷺ.

فإن قيل: ولماذا لا أبحث في الكتاب عن إجابة هذا

السؤال؟

نقول: إن بحثت فهذا دليل على وجود مشكلة عندك في القلب لا تزال موجودة تحتاج إلى أن تكشفها، ليس علاجها أن تكثر القراءة في الكتب ولا أن تبحث عن إجابة لهذا السؤال، وإنما علاجها أن تستعيز وأن تنتهي وأن تقول: "آمنت بالله ورسله".

الأمر الرابع : أن تقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ
الْصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا
أَحَدٌ ﴾ . [الإخلاص: ١-٤]

وهذا أمر نبوي ذلك عليه رسول الله ﷺ وهو: أن تقرأ
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ
* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . [الإخلاص: ١-٤] كما
ثبت ذلك في نفس حديث أبي هريرة، وفي الصحيح، لكن
في رواية أخرى: «فإذا بلغه فليقرأ» ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ *
اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ . [الإخلاص: ١-٣]
«.

ووجه هذا: أنه ﴿ لَمْ يَكِدْ ﴾ أي : لا فروع له، ﴿
وَلَمْ يُولَدْ ﴾ أي: لا أصول له، لأنه الغني بذاته وأسمائه
وصفاته عن كل أحد ﷻ ، فالله لم يلد ولم يولد لكمال ذاته،
ولكمال أسمائه، ولكمال صفاته، ولكمال أحديته، ولكمال
صمديته ﷻ .

فإذا تعاملت مع هذه الأطروحة الإبليسية بمثل هذه
العلاجات النبوية الشرعية فإن قلبك سوف يُشفى من هذه

الوسوسة، وسيعرف الشيطان من أمامه حينئذ، ولذلك العالم أشد على الشيطان من ألف عابد، لأن العابد وإن أطال عبادته فيما بينه وبين الله ولكنه قصر في مسألة العلم الذي به تُكشف عن القلوب الغمام، والتي به تستنير به الأبصار والأفئدة بنور الله ﷻ، فالعبادة لوحدها ليست مطلوبة بل لا بد أن تكون مقرونة بالعلم الذي يستطيع به العبد أن يكشف مثل هذه الأشياء والوساوس الشيطانية الإبلسية.

النوع الثاني من أنواع التسلسل: التسلسل الواجب الذي يجب اعتقاده، وهو التسلسل الذي لا انقطاع له ولا ابتداء له.

وهذا تسلسل صحيح حق بإجماع أهل السنة والجماعة في حق الله ﷻ، وقد دل عليه العقل والشرع، وذلك كالتسلسل في أفعال الله ﷻ، فإن الله لا يزال هو الفعّال لما يريد، وهذا محل اتفاق بين أهل العلم – رحمهم الله – فكما أنه الفعّال لما يريد في الأزّل بلا أول فكذلك هو الفعّال لما يريد في الأبد بلا آخر.

وهذا تسلسل واجب عند أهل العلم – رحمهم الله – إلا المعتزلة عليهم من الله ما يستحقون، فالمعتزلة وغيرهما يخالفون في هذا التسلسل ويقولون: إن أفعال الله لها أول، وكلام الله له أول، وصفاته الفعلية لها أول، وهذا باطل بالإجماع وبدلالة العقل والشرع.

فإن الله لم يزل فعّالاً لما يريد أزلاً وأبداً، ولم يزل هو الحي ﷻ أزلاً وأبداً، ولم يزل هو الغفور الرحيم أزلاً

وأبدًا، فهذه أفعال الله لا يمكن أبدًا أن تنقطع، ولا يمكن أبدًا أن يخلو منها زمان دون زمان ، قال الله ﷻ: ﴿ **فَعَالٌ لِّمَا** **يُرِيدُ** ﴾ [هود: ١٠٧].

بل إن هذا التسلسل من لوازم وصفه بأنه حي، لأن الفرق بين الحي والميت أن الحي فعال، وأما الميت فليس بفعال، فبما أننا نصف الله بالحياة الأبدية والأزلية فكذلك يجب علينا اعتقاد تسلسل أفعاله ﷻ أزلاً وأبدًا ، فهذا تسلسل حق واجب بإجماع أهل السنة والجماعة.

التسلسل الثالث: التسلسل الممكن وهو: التسلسل في الآثار.

وقد ذكرت سابقًا أن هذا التسلسل الممكن بإجماع أهل السنة والجماعة أنه ممكن في الأزل وممكن في الأبد. فالحوادث متسلسلة في الأزل ومتسلسلة في الأبد، لكن تسلسلها تسلسل تسلسل ممكن؛ لأن كل مخلوق منها مسبوق بعدم نفسه كما بينتُ في القواعد التي قبل قليل. ومن يتبين لنا أن هناك تسلسلان مقبولان عند أهل السنة والجماعة، وتسلسل ممنوع :

أما التسلسل الممنوع فهو التسلسل في الخالقين المؤثرين المدبرين المتصرفين - لأن هذا الكون كله ينتهي عند خالق واحد، ومدبر واحد، ومتصرف واحد، وموجد واحد، ومؤثر واحد وهو الله ﷻ - .

الثاني: التسلسل الذي يجب في حق أفعال الله ﷻ، فالله ﷻ هو الفعال لما يريد أزلاً وأبدًا، وهو الخلاق أزلاً وأبدًا، وهو المتكلم أزلاً وأبدًا وهكذا.
وأما التسلسل الثالث : فهو التسلسل الممكن، وهو التسلسل في الآثار.

الفرع الثاني من فروع قاعدة المجملات : قول الله تحل فيه الحوادث .

فإن قيل : هل يصح أن نقول: إن الله تحل فيه الحوادث؟
نقول : ما أصعبها على اللسان ولكننا يلزمنا بحثها ، لأنهم قالوا الباطل فيها، فلا بد من أهل الحق أن يقولوا أيضًا الحق فيها.

فنقول: إن لفظ الحلول من الألفاظ المجملة، والألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل مذهبنا فيها أننا لا نقبلها مطلقًا ولا نردها مطلقًا، بل هي موقوفة عندنا على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيُرد، فنقول له: ماذا تعني بالحلول؟ هل تقصد أن الله كان عاجزًا عن شيء من صفات الكمال كالفعل والقدرة والكلام والخلق ثم قدر عليه بعد ذلك؟ إن كنت تقصد بالحلول هذا فإنه باطل عقلاً وشرعًا وإجماعًا ؛ لأننا قررنا في القاعدة أن الله لم يزل بصفاته أولًا بلا ابتداء وآخرًا بلا انتهاء.

وهذا القول باطل بهذا الاعتبار وهو الذي يريده المعتزلة في قولهم: إن الحوادث حالة في الله و يريدون بالحلول أنه كان عاجزًا عن الخلق فقدير، وكان عاجزًا عن

الفعل ففعل، وكان عاجزًا عن الكلام فتكلم، وهل يُظن هذا في الله ﷻ؟ فهذا والله من ظن السوء، وكذبوا، وخابوا، وخسروا، وضلوا في هذا الاعتقاد - فهذا الأول باطل - .

الثاني: إن كنت تقصد بلفظ الحلول - بحلول الحوادث في الله - أنه يفعل ما يشاء متى شاء كيفما شاء على الصفة التي يشاء، فإن هذا معنى حق، فإن الله لم يزل فعالًا لما يريد، فإن كنت تقصد بالحلول أنه يفعل ما شاء متى يشاء كيفما شاء، فهذا حق، ولكن هذا المعنى الحق لا نسميه بهذا الاسم البدعي المجمل أن الحوادث حلت في الله، وإنما نُطلق عليه العبارة القرآنية التي لا تحتل إلا الحق، نقول: إن ربنا فعال لما يريد.

وأفعال الله لا تزال متجددة، لكنه كان قادرًا على الفعل، ولم يزل قادرًا على أن يفعل ما يريد، ولم يزل قادرًا على أن يتكلم بما يريد، ولم يزل قادرًا على أن يخلق ما يريد، وليس ثمة عجز كان ثم ارتفع بحلول شيء من صفات الكمال فيه ﷻ.

الفرع الثالث من فروع قاعدة المجملات :

هل يصح أن نقول: إن الصفة هي الموصوف، وإن الصفة غير الموصوف؟ نقول : نعوذ بالله من هذه الإطلاقات، لكن لا بد أن نبين وجه الحق فيها.

فنقول لمن قال: إن الصفة غير الموصوفة: إن قولك هذا قول مجمل يحتمل الباطل الذي لا يجوز على الله، ويحتمل الحق الذي يجب لله ﷻ.

فإن قيل : وكيف هذا؟

فأقول: أضرب مثلاً في المخلوقات أولاً - والله المثل الأعلى - : هل وجهك هو أنت أم وجهك غيرك؟ إذا قيل: إن وجه فهد مثلاً غير فهد، إن كان يقصد بهذا - الغيرية والاختلاف - التي تقتضي انفصال الصفة عن الذات فهذه غيرية باطلة، لأن صفات الله ﷻ ملازمة قائمة بذاته، ولا يُمكن أبداً أن يتصور العقل انفصال الصفة عن موصوفها، فإن الصفة تلازم موصوفها، ولذلك لم نر يوماً من الأيام يداً منفصلة عن الذات ذاهبة تسير منفصلة عن ذاتها .
فإذا كانوا يقصدون بأن الصفة غير الموصوف، أي : أنها منفصلة عن الموصوف فهذا معنى باطل.
نرجع إلى إطلاقها في حق الله ﷻ - والله المثل الأعلى - فإذا قالوا: إن صفات الله غير الله ويقصدون أن صفاته منفصلة عن ذاته فهذا قول باطل، فإن صفاته ﷻ ملازمة لذاته وقائمة به ﷻ، والله متصف بها أزلاً وأبداً.
وأما إذا أرادوا المعنى الثاني - وهم لا يريدونه أصلاً - ولكن من باب التأسيس والتفصيل لا بد أن نذكره، وهو: إن كانوا يريدون بأن الصفة غير الموصوف بمعنى: أنها تفيد شيئاً زائداً عن الذات وليست هي عين الذات، فهذا معنى حق، لأن الصفة غير الذات؛ بهذا المعنى.
ولذلك نقول: الله ﷻ هو الذات والصفات، الله أول ذاتاً وصفات، وآخر ذاتاً وصفات.
فالصفة أفادت معنى زائداً على الذات لكنها ليست منفصلة عن الذات، فالمعنى الذي نحاربه هو القول بأن

الصفة منفصلة عن الذات ، والمعنى الذي نقره هو أن
الصفة تفيد معنى زائداً على مسمى الذات وهذا حق.
فعلم الله ليس هو عين ذاته بل هو شيء زائد على
الذات لا منفصلاً عن الذات، وقدرة الله ليست هي عين
ذاته بل هي شيء زائد على الذات لا منفصلة عن الذات،
وسمع الله ليس هو عين الذات بل هو شيء زائد على
الذات لكن لا منفصلاً عن الذات ، وبصر الله ليس هو عين
الذات بل هو شيء زائد على الذات لكنه ليس منفصلاً عن
الذات ، وقوة الله ليست هي عين الذات بل هي شيء زائد
على الذات لكنها ليست منفصلة عن الذات ، جبروت الله،
هيمنة الله، حياة الله، أصابع الله، جميع الصفات سواء كانت
ذاتية أو فعلية ليست هي عين ذاته بل هي شيء زائد على
الذات لا منفصلاً عن ذات الله عَزَّ وَجَلَّ.

فإذا قيل: هل الصفة هي عين الموصوف أم غيره؟
قل: إن كنت تقصد بالغيرية انفصال الصفة عن الموصوف
فإن هذا معنى باطل نرده، بل هذا غير متصور، فإنك لا
تجد شيئاً موجوداً إلا وله صفة، بل إنك لو أردت أن تصف
العدم فإنك تقول: العدم هو الذي لا صفة له ، فإذا قلنا: إن
الله هو الذات بدون الصفات فحقيقة هذا القول عدم الله،
لأنك إذا أردت أن تصف عدماً فتقول: هو الشيء الذي لا
صفات له، وإنما الذهن المتلوث بعفن قواعد المناطق قد
يفرض ذاتاً بلا صفات، لكنه يرجع إلى وجود في الأذهان
يتمتع بتحقيقه في الأعيان.

وأما الله ﷻ فإنه الأول قبل كل شيء بذاته وأسمائه وصفاته، والآخر بعد كل شيء بذاته وأسمائه وصفاته ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته – سبحانه وتعالى - .
وأسأل الله أن لا يؤاخذنا بهذا الكلام حتى وإن كان حقاً، لأن بعض الحق وبعض التفاصيل قد لا تليق بالله حتى وإن كانت في ذاتها حقاً لكن والله من باب حماية عقائد الناس في زمن قد كثر فيه أهل البدع، وقد كثرت أطروحاتهم في الوسائل المختلفة، فكان لا بد أن يسمع الناس الحق في مثل هذه المسائل حتى يعرفوا ويميزوا ويكونوا لديهم فرقان يعرفون ما الحق من الباطل، وما الهدى من الضلال، وما السنة من البدعة.

الفرع الرابع: من جملة الألفاظ المجملة التي أطلقها أهل البدع إثباتاً ونفيًا قولهم: الاسم عين المسمى.

وهذه لفظة مجملة، فيها حق وفيها باطل، فنحن لا نقبلها مطلقاً ولا نردها مطلقاً حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيُرد.

فإن قيل : وما الحق الذي فيها لنقبله والباطل الذي فيها لنرده؟

أقول: إن الاسم قد يكون يراد به عين المسمى تارة ويُراد به ذات الاسم تارة، فلو كتبت لك لفظ الجلالة الله هنا ، و قيل : الله اسم عربي، فهل أنا أريد عين الاسم أم المسمى؟ نقول : الاسم، ولو قيل : الرحمن اسم عربي أقصد عين الاسم، وكذلك : السميع اسم عربي أقصد عين الاسم، لكن لو قيل : سمع الله لمن حمده فهل أقصد الاسم

أم المسمى؟ نقول: المسمى بهذا الاسم، لأن الذي يسمعي هو المسمى بهذا الاسم وهو الله.

وإذا قيل لك: اعبد الله، فأقصد من تسمى بهذا الاسم، لا أن تعبد الاسم، فالإطلاقات تختلف، ليس لها قانون واحد، فقد يُطلق الاسم ويراد به عين التسمية، وقد يُطلق الاسم ويراد به عين المسمى ويختلف المعنى بحسب القرائن التي تصاحب الكلام.

فلا نقول: الاسم هو المسمى ولا غير المسمى، وإنما ننظر إلى نوع الكلام والقرائن التي تحف هذا الكلام، فإذا قيل: اعبد الله، اسجد لله، اذبح لله، فلا يراد به نفس الاسم

وإنما للمسمى بهذا الاسم، وإذا قيل ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ

الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، فالمراد سبح بأسماء من تسمى بهذا

الاسم، فالتسبيح منصرف لله **عَلَيْكَ**، لكن طريقة التسبيح أننا نسبحه بأسمائه، فنحن لو لم يُعرِّفنا الله **عَلَيْكَ** نفسه العظيمة بأسمائه وصفاته لما عرفناه، لكنه تعرف إلى عبادته بأسمائه وصفاته، فطريق معرفة الله دراسة الأسماء والصفات، فلا يجوز لنا أن نطلق القول بالقبول أو الرد، بل لا بد أن نستفصل، وهذا الاستفصال يفهمه كل إنسان عربي.

وأحياناً في بعض الإطلاقات لا يُراد بها إلا عين الاسم لا المسمى، وفي بعض الإطلاقات لا يراد بها عين الاسم بل يُراد بها مسمى هذا الاسم.

فمثلاً أقول لك: عبد الرحمن اسم من أسماء العرب، فهل أقصد هذه الجسد أم اسمه؟ نقول: اسمه، لكن لو قيل: ركب عبد الرحمن السيارة، فهل أقصد ركب اسمه أم هو نفسه؟ نقول: نفسه، وكيف عرفت أن الأول يراد به عين الاسم، والثاني يراد به الجثة؟ نقول: القرائن التي تحيط بالكلام.

وهذا هو المنهج الحق والفيصل، ولذلك أهل السنة والجماعة لم يتركوا لأهل البدع شاذة ولا فاذة من تلك الألفاظ المجملة إلا وبينوا الحق فيها واتبعوها يضربونها في صدورهم ووجوهها حتى يتميز حقها فنقبله من باطلها فنرده.

الفرع الخامس من فروع تلك الألفاظ المجملة: قول بعض أهل البدع: ما ثمَّ إلا الله.

والمراد بـ "ثمَّ" أي: هناك، أي ما هناك إلا الله، مثل

قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]. أي: هناك

في الجنة ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠].

فهل هذا القول مقبول: ما ثمَّ إلا الله؟

نقول: هذا القول قول مجمل، فيه حق وفيه باطل، ونحن جرينا على قاعدة عظيمة وهي أن الألفاظ المجملة لا نقبلها مطلقاً ولا نردها مطلقاً بل هي موقوفة على الاستفصال، فيما أن هذا القول مجمل فنطبق عليه هذه

القاعدة، فنأتي لمن قال: "ما ثمَّ إلا الله" فنقول له: ماذا تقصد بها؟

فإن كان يقصد كما يقصد الحلولية الوجودية الذين يزعمون أن الكون هو عين الله وأن الله هو عين هذا الكون ، وإن اختلفت المشاهدات أي أن الله متصل بهذا العالم، والعالم متصل بذات الله، فليس ثمَّة خالق ولا مخلوق كما يقوله ابن عربي الطائي - النكرة - صاحب كتاب الفصوص ، فالأعيان واحدة والأشياء واحد وإن اختلفت في الظواهر على حسب ضعف بصر المخلوقات إلا إنها عين الله.

ولذلك يقولون: إنه لا حق لموسى أن ينكر على من عبد فرعون لأن الله حالٌّ في فرعون، فلما قال فرعون: أنا ربكم الأعلى فقد صدق فرعون عند هذه الطائفة الملعونة الكافرة الزنديقة أتباع ابن عربي ، فهم يعتقدون أن هذا العالم هو الله، وليس ثمَّة خالق ولا مخلوق بل الخالق حلٌّ في المخلوق حلولاً كاملاً، والمخلوق حل في الخالق حلولاً كاملاً حتى اتحدت العين، فما ثمَّ إلا الله، أي : كل شيء تراه هنا وهناك فإنك ترى الله.

وما كنا نظن أن أحداً من العالم يقول هذا ، فهؤلاء قد جاءوا بشيء لم يأت به إبليس، إبليس يفرق بين العابد

والمعبود، ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ . . ﴾

﴿[ص: ٨٢-٨٣] ففرَّق، قال: أنت ربهم، وهم عبادك، إذا

عينان منفصلتان ذاتان ، وهذا قول إبليس، أما هؤلاء يقولون: ليس هنا شيء اسمه عابد ولا معبود، ولا رب ولا مربوب، ولا إله ولا مألوه، ولا أعلى ولا أسفل، فضلاً عن إنكار العرش، وإنكار أشياء كثيرة، فهم يقولون: كل شيء هو الله والله هو كل شيء.

ولذلك هؤلاء يجيزون عبادة الأصنام لأنهم يعبدون الله، وقد توصلوا بهذا المذهب الباطل إلى اتحاد الأعيان في أحكامها، فتراهم يشربون الخمر ويقولون: نحن نشرب الماء لأن الخمر هو عين الماء والماء هي عين الخمر.

وتجد الواحد يطأ أمه وأخته ويقول: هي زوجتي، لأن أمي وأختي عينا حلت في زوجتي، وزوجتي حلت في أمي وأختي -نعوذ بالله من هذا - ، وهذا باطل، وهو كفر بالإجماع، بل من شك في كفر مثل هؤلاء فهو كافر مثلهم.

فإن قيل : وأيهما أشد كفرًا: كفر هؤلاء الوجودية أم كفر النصارى؟

نقول : كفر هؤلاء أعظم من كفر النصارى، لأن النصارى وإن اعتقدوا حلول الله في بعض خلقه فإنهم يعتقدون حلوله في عين كريمة شريفة وهي عيسى فقط-

مع أنه كفر بالإجماع- ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ

هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧] ، لكن كفر هؤلاء

يقول: الله هو عين هذا الوجود في القاذورات في

البالوعات، في أجواف الكلاب والخنازير وفي أجواف المومسات، وفي فروج الزواني، وهذا هو الكفر بعينه.

فإن قيل : وهل انقرضت هذه الفرقة؟

فأقول: لا، لا تزال تعتقدها النصيرية، ولا تزال تعتقدها القرامطة، ولذلك هؤلاء النصيريون يعتقدون حلول الله في أعيان حكاهم، فيقولون: لا إله إلا فلان، كأنهم يقولون: لا إله إلا الله لأنهم يعتقدون أن ذات الله ﷻ حلت في هذا المخلوق - أعوذ بالله من هذا - .

ولكن إذا قيل : "ما ثمَّ إلا الله" بالمعنى الآخر: الذي هو المعنى الحق، أي : ما هناك خالق غير الله، ما هناك رب للناس إلا الله، ما هناك مستو على عرشه إلا الله، ما هناك فوق السماوات إلا الله، ما هناك متصرف ومدبر لهذا الكون وهذا الملكوت إلا الله، وما ثمَّ مالك إلا الله، وما ثم معبود إلا الله، وما ثم خالق الله، ما ثم رب إلا الله، وما ثم قادر إلا الله، وما ثم مدبر ومتصرف إلا الله، وما ثم نافع ولا ضار إلا الله.

فهذه المعاني معاني حق نقبلها وهم لا يريدونها أصلاً، لكن من باب إعطاء كل ذي حق حقه، لأن النبي ﷺ يقول: «فأعط كل ذي حق حقه» وهذا اللفظ فيه حق وباطل، فرددنا الباطل وأخذنا الحق، فأعطينا كل ذي حق حقه.

والذين أطلقوا لا يريدون به هذا المعنى الحق، وإنما يريدون به المعنى الباطل.

ولعل هذه الأمثلة تكفي ، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى رسالة لي في خمسين فرعاً اسمها "رسالة في بيان

قاعدة المجملات عند أهل السنة والجماعة" وهذه من أعظم القواعد، ومن أعظم الأصول التي تجعل طالب العلم يصل إلى مرتبة الرسوخ في العقيدة، ويحذر كل الحذر من تتبع تلك الألفاظ المجملة قبل بيان حقها من باطلها فلا يردّها ولا يقبلها حتى يتميز حقها من باطلها.

ثم قال الإمام الطحاوي - رحمه الله -: (ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .

والكلام هنا في جمل من المسائل الأولى : : لقد ورد في بعض الأحاديث قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه - عز وجل -: «إني لا أستهزئ بك ولكني على ما أشاء قادر» .

والسؤال هنا : كيف نقول بأنه لا ينبغي أن يقال: إن الله على ما يشاء قدير، والله قد قال في هذا الحديث: «ولكني على ما أشاء قادر»؟.

نقول : لا إشكال في ذلك - والله أعلم - وذلك إن المشيئة والقدرة إما أن تطلق على معين وإما أن تطلق ولا يراد بها معين ، فإن أطلقت وأريد بها معين فيصح تقييدها بهذا المعين ، فالحديث من باب تعليق القدرة بأشياء مخصوصة وهذا جائز كقولك مثلاً: أو يقدر الله ﷻ على أن ينقل هذا الجبل من هذا المكان إلى هذا المكان؟ فتقول: الله قادر على ذلك، فهذا تعليق القدرة بأشياء مخصوصة، وهذا أمر لا بأس به.

فإذا أطلقت المشيئة والقدرة أو كان السؤال والكلام على شيء معين مخصوص فلا بأس أن تقول: إن الله عليه لقادر، أو على ما يشاء قادر وتقصد هذا الشيء المخصوص المعين.

وأما في باب الإطلاق وإثبات كمال قدرة الله ﷻ فلا يجوز أن تقيدها بالمشيئة وإنما تطلقها فتقول: إن الله على كل شيء قدير.

فالحديث فيه تعليق القدرة بأشياء مخصوصة، وليس هو من باب تعليق القدرة بالمشيئة – فانتبهوا لهذا - .

والقاعدة تقول: "قدرته على ما يشاء لا تنفي قدرته على ما لم يشأ، فهو قادر على ما يشاء وعلى ما لم يشأ".

ومن المسائل هنا أيضاً: أن فيها رداً على المعتزلة القائلين بأن الله لا يقدر على خلق أفعال العباد.

فالمعتزلة يخرجون أفعال العباد عن كونها مقدورة لله ﷻ - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - بل الحق في هذا ما قرره أهل السنة: أن أفعال العباد داخلة في الأشياء التي يقدر الله ﷻ عليها، فهي داخلة في قول الله

ﷻ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [البقرة: ٢٠] ، وفي قول

الله ﷻ: ﴿ **اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾ [الزمر: ٦٢].

ومن المسائل هنا أيضاً: هل المعدوم يُطلق عليه شيء؟

نقول: في هذا خلاف طويل بين أهل العلم – رحمهم الله – وأصح الأقوال في هذا ما قاله أهل السنة والجماعة

من أن المعدوم يُطلق عليه شيء في الذكر والكتاب، ولكن ليس بشيء في الوجود، فالصحيح - إن شاء الله - في هذه المسألة هو ما قرره علماء أهل السنة أن المعدوم شيء في الذكر وفي العلم وفي الكتاب، ولكنه ليس بشيء في الخارج، حتى يوجد ثم يكون شيئاً في الوجود.

كقول القائل منا: سأشتري بيتاً في مكان كذا وكذا، فهو الآن لم يملكه، لكن إذا وقع الشراء عليه تملكه حقيقة. فالشيء يعلم من جهة فيكون شيئاً يطلق عليه شيء، ولكنه ليس بشيء باعتبار آخر، ومثال ذلك: قول الله ﷻ:

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ

﴿[الحج: ١]، وهل أتت زلزلة الساعة الآن؟ لا، إذا هي

شيء في العلم، والذكر والكتاب، أي: في معلوم الله ﷻ، وفي ذكره، وفيما كتبه في قضائه وقدره، فهي شيء في اللوح المحفوظ وفي علم الله ﷻ، وفي مشيئته وإرادته وقدره، لكنها لا تزال ليست بشيء في عالم الواقع والوجود حتى تقع فتكون شيئاً في الوجود.

وكذلك: قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ

لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، الآن قبل أن يقول له: "كن"

لا يزال هذا الشيء في حيز العدم، فهو قبل أن يقول له: "كن" يُطلق عليه شيء في العلم والذكر والكتاب والتقدير

والمشيئة، ولكن ليس بشيء في الوجود والأعيان حتى يتحقق وجوده.

إذا الوجود وجودان: وجود في العلم والذكر والقدرة والعزيمة، ووجود في الواقع وعلى أرض المحسوس. ولذلك إذا فارقك صاحبك وتباعدت الديار بينكما فإنك تقول: كأنك موجود عندي، مع أنه بعيد عندك لكنه موجود في عقلك، موجود في محبتك، موجود في عاطفتك، في ذاكرتك لا تنسى أفعاله ولا تنسى إحسانه، ولا تنسى صحبته، فأنزلت وجوده في هذه الأشياء منزلة الوجود حيالك، فإذا وجد عندك هو حقيقة فصار موجود عندك بالاعتبارين جميعاً.

فإن قيل : وما معنى قول الله ﷻ: ﴿ **وَقَدْ خَلَقْتُكَ** ﴾

أي : يا زكريا ﴿ **مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا** ﴾ [مريم: ٩]؟

نقول: أي لم تكن شيئاً في الأعيان والحقيقة والواقع، لكن شيء في العلم والذكر والكتاب.

وعلى ذلك أيضاً: قول الله ﷻ: ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ**

مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ﴾ [الإنسان: ١] فهو معدوم ومع ذلك

نفى عنه اسم الشيء، فكيف تقول: إن المعدوم يوصف بأنه شيء؟

نقول: لا، لم يكن شيئاً في الوجود والأعيان، لكنه شيء باعتبار العلم والذكر والكتاب والتقدير واللوح المحفوظ وغيرها.

فإن قيل : إذا آمن المؤمن العبد بأن الله على كل شيء قدير، فما ثمار إيمانه بها في السلوك والمعاملات ؟

نقول : من جملة هذه الثمار السلوكية منها :

الإيمان بكمال ربوبيته ﷻ، فقد استدل الله ﷻ بكمال قدرته على أنه الرب الذي لا مخلوقات سواه، كما أنه استدل بعجز تلك المعبودات على بطلان إلهيتها، فإذا كان هو الرب القادر على كل شيء فهو الإله الذي لا يستحق أن يُعبد إلا هو ﷻ.

ومن ثمراته: كمال توحيده ﷻ في عبادته، فلا يُعبد معه إله آخر، لأن جميع ما عُبد من دون الله فإنه ضعيف عاجز فقير إلى الله ﷻ، فلا يُعبد حقيقة إلا القادر على كل شيء وهو الله ﷻ.

ومن ثمرات ذلك: كمال الثقة بهذا الرب القادر على كل شيء، وكمال تعليق القلب به، وكمال التوكل عليه، والاعتماد عليه لأنه قادر على كل شيء، فيجب أن يكون قلبك واثقاً بهذا الرب متوكلاً عليه ﷻ.

ومن ثمرات ذلك: عدم اليأس مطلقاً من روحه ورحمته، مهما طال عليك زمن الألم والكربة والقهر فإياك أن يتطرق إلى قلبك شيء من اليأس من فرج هذا الرب القادر على كل شيء.

ومنها كذلك: الإيمان الكامل بأنه القادر القدرة الكاملة على بعث الأجساد يوم القيامة إذا نفخ إسرافيل في الصور فإن الله قادر على أن يعيد تلك الأجزاء المتفرقة والأشلاء المتقطعة إلى حالتها التي كانت عليها في الدنيا. ومن أجل التشكيك في قدرة الله على ذلك كفر

المشركون بالبعث، فإنهم قالوا: ﴿ **أءَ ذَا مِثْنًا وَكُنَّا تَرَابًا ذَٰلِكَ رَجَعُ**

بَعِيدٌ ﴾ [ق:٣]، أي : لا يمكن أن نرجع إلى الدنيا كما كنا فيها، وأما المؤمنون الواثقون بكمال قدرته فإن هذا الأمر لا يعجزهم الإيمان به بتوفيق الله **عَزَّ وَجَلَّ** - وسيأتينا الكلام على البعث وتفصيله في موضعه من كلام الإمام الطحاوي - رحمه الله -.

ومنها كذلك: أننا إذا آمنا بكمال قدرته فهذا يُلزمنا أيضاً أن نؤمن بكمال حياته، وبكمال قيوميته، وبكمال عزته، وبكمال أحاديته، وبكمال سمعه وبصره وعلمه وحكمته وغناه وقوته وغير ذلك من صفات كماله سبحانه .

ومنها كذلك: أن ندعو الله **عَزَّ وَجَلَّ** متوسلين بأنه القادر على كل شيء، فإنها من أعظم الوسائل التي يُستجاب عندها الدعاء، كما في الصحيحين من حديث أبي موسى أن النبي **ﷺ** كان يقول: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، اللهم اغفر لي جِدِّي وهزلي، وخطئي وعمدي؛ وكل ذلك عندي» ثم قال: «أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت، وأنت على كل شيء قدير» فتوسل إلى الله **عَزَّ وَجَلَّ** في

ذلك كله، بكون ربه الذي يدعو ويرجوه وينطرح بين يديه أنه على كل شيء قدير، وقول الله ﷻ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكٌ

الْمَلِكِ تُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ

وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل

عمران: ٢٦] ، فتوسلوا إلى الله ﷻ بهذا واختتم دعاءك به، إذا دعوت وأردت أن تنتهي من الدعاء فقل: يا رب أسألك بأنك على كل شيء قدير أن تحقق لي دعوتي ، فهذا من أنجح ما يتوسل به العبد في تحقيق مطلوبه من الله ﷻ.

ومن ثمرات الإيمان كذلك بأن الله على كل شيء قدير: استخارته دائماً في كل أمر، وأن لا يعتمد العبد على حوله وقوته، ولا مشيئته وإرادته، وإنما يعلق كل أمر من أمور حياته على الله ﷻ ، ولذا في دعاء الاستخارة يقول العبد «اللهم اني أستخيرك» بصفتين «بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، فإنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت على كل شيء قدير» ، فإيمانه بأن ربه على كل شيء قدير يدفعه إلى استخارة هذا الرب في كل أمر من الأمور حتى يكون خير معين له على تحقيق ما يصبو إليه وتوفيقه لكل خير.

ثم قال الإمام الطحاوي - رحمه الله -: (وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَاقِيرٌ) .

قوله : (وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ) ، الكلام على هذه الجملة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: لقد أثبت الله - عز وجل - غناه وفقر المخلوقات في جمل من الآيات منها :

قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ

الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وقال - تعالى -: ﴿هَآتُمْهُ هَؤُلَاءِ

تُدْعُونَ لِئَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ

فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ ۗ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا

يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

وقد أجمع أهل السنة - رحمهم الله - على أن من أسماء الله "الغني" وعلى أن من صفاته "الغني" وقد ذكر الله ﷻ اسمه الغني في كتابه الكريم قرابة ثمانى عشرة مرة، كلها يثبت فيها غناه ﷻ.

وأجمع العلماء - رحمهم الله - على أن الله هو الغني الغنى المطلق بذاته، فهو الغني الغنى الذاتي الذي لا يمكن أبداً ولا أزلاً أن ينفك عن الله ﷻ.

وأجمع العلماء - رحمهم الله - على أن المخلوق هو الفقير إلى الله ﷻ، الفقر الذاتي الذي لا يمكن أن ينفك عنه وإن كان من أغنى الناس مالا، وأوفر الناس صحة، فلا يزال هو ذلك العبد المفتقر إلى الله ﷻ الفقر الذاتي في كل

أمره ومصالحه الدينية والدينية ، فلا يمكن أبدًا في لحظة من اللحظات أن تنفك صفة الغنى عن الله ﷻ، ولا يمكن أبدًا في لحظة من اللحظات أن ينفك الفقر عن المخلوقات مطلقًا، فكما أن الله هو الغني الغني المطلق فكذلك المخلوقات هي المفتقرة إليه الافتقار المطلق ، فالغني إذا أطلق في لغة العرب فيراد به الذي ليس بمحتاج إلى غيره في أمر من الأمور.

قال الإمام الخطابي - رحمه الله - في بيان اسم "الغني" قال: "هو الذي استغنى عن الخلق، وعن نصرتهم، وتأييدهم لملكه فليست به حاجة إليهم، وهم إليه فقراء محتاجون" انتهى كلامه - رحمه الله -.

المسألة الثانية: اعلم - رحمك الله - أن فقر العباد ينقسم إلى قسمين: فقر لازم، وفقر منفق.

فأما الفقر المنفق؛ فهو: الفقر إلى المخلوقين - أعادنا الله وإياكم منه - ، وأما الفقر اللازم؛ فإنه: الافتقار إلى الله ﷻ.

فإن قيل : وكيف يكون الفقر إلى المخلوقين منفقًا؟

نقول : يكون الفقر إليهم منفقًا بالغنى عنهم، والاستغناء عنهم، والذي يطلبه كل واحد منا في ليله ونهاره، فإننا لا نبنى البيوت إلا لنستغني عن الخلق، ولا نتزوج إلا لنستغني عن الخلق، ولا نطلب الأولاد إلا لنستغني عن الخلق، ولا نطلب الوظائف والأموال ونسعى في تحصيل التجارات إلا لنستغني عن الخلق؛ لأن العباد يحتاجون أن ينفكوا عن الافتقار إلى غيرهم، ولذلك جعل النبي ﷺ الغنى غنى النفس، وجعل أكمل الناس من لا يحتاج إلى الناس،

وكلما ابتعدت عن الافتقار إلى الخلق كلما اقتربت من باب العز، والرفعة.

وأما الافتقار إلى الله ﷻ فهو ذلك الوصف الملازم للمخلوق الذي لا ينفك عنه أبدًا.

وكذلك نقول: الفقر الذي ينفك هو فقر الذل والمهانة والاحتقار، الافتقار إلى المخلوقين وهو عين الذل، وعين المهانة، وعين الاحتقار.

وأما الفقر اللازم وهو الفقر إلى الله فإنه فقر العزة والرفعة، وكلما ازداد العبد افتقارًا واستشعارًا لفقره لله كلما أدخله الله ﷻ في مراتب العزة والرفعة والعلو.

وكذلك نقول: إن العباد يهربون من الفقر المنفك إلى

الفقر اللازم، ولذلك قال الله ﷻ: ﴿ **فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ**

نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الذاريات: ٥٠]، فالفقر المنفك هو الفقر الذي

يهرب العباد منه، وأما الفقر اللازم إلى الله فهو ذلك الفقر الذي يهرب العباد إليه.

وكذلك نقول: إن الفقر إلى العباد رق للمخلوقين، والاسترقاق إلى المخلوقين هو عين الذل، وأما الافتقار إلى الله ﷻ فهو رق لله ﷻ وهو عين العزة والرفعة.

ويكفيك أيضًا أن نقول: إن الفقر إلى المخلوقين من الفقر الذي يُستعاذ منه، ولذلك استعاذ النبي ﷺ من الفقر "أعوذ بك من الفقر".

واستعاذ كذلك من غلبة الدين، وغلبة الدين سببها الفقر،
وكذلك استعاذ من قهر الرجال، وقهر الرجال سببه الفقر،
فإن الغني لا يُقهر بين الناس وإنما الذي يُقهر الفقير
المعدم.

وأما الفقر اللازم إلى الله ﷻ فهو فقر يتوسل به إلى
الله، من جملة ما يتوسل به إلى الله الافتقار إليه.

كقول موسى – عليه الصلاة والسلام -: ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا

أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿ [القصص: ٢٤].

قال ابن تيمية في البيت الذي هو مشهور عنه:
والفقر لي وصف ذاتٍ كما الغنى أبداً وصف له
فهذه جمل من الفروق بين الفقر إلى المخلوقين
والافتقار إلى الله ﷻ.

**المسألة الثالثة: اعلم - رحمك الله - أنه لا يمكن أن
يستغني عن الله - عز وجل - شيء من مخلوقاته علوية
كانت أو سفلية.**

فجميع المخلوقات مفتقرة إلى الله ﷻ، فلا يمكن للعرش أن
يستغني عن الله، ولا يمكن لحملة العرش ولا كافة الملائكة
ولا السماوات ولا الأرض ولا الجبال ولا الجن ولا الإنس
ولا الجامدات ولا البحار أن تستغني عن الله ﷻ طرفة
عين، فكل شيء إليه فقير من كل وجه، كل شيء من
مخلوقاته فقير إليه ﷻ من كل وجه.

فالمخلوقات مفتقرة إلى الله ﷻ من جهة وجودها، كما قال الله ﷻ: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ

﴾ [الطور: ٣٥]، فهم مفتقرون إلى الله ﷻ في إيجادهم،

ومفتقرون إلى الله ﷻ في صفاتهم، وفي حركاتهم، وفي سكناتهم، وفي أرزاقهم، وفي كافة شئون حياتهم، لا يمكن أبداً أن يستغني المخلوق عن الله ﷻ طرفة عين.

والافتقار إلى الله ﷻ قسمه العلماء إلى قسمين: افتقار اضطرار وافتقار اختيار.

أما افتقار الاختيار : فهو افتقار المؤمن إلى الله ﷻ، فالمؤمن يحب الافتقار إلى الله ﷻ ويعترف بأنه الفقير إليه، وينطرح عند عتبة بابه انطراح الفقير المعدم عند عتبة باب الغني القادر ، وهذا فقر اختيار مثل عبودية الاختيار.

وأما فقر الاضطرار فهو : فقر جميع الكائنات لله ﷻ، فالكفار مفتقرون إلى الله فقر اضطرار وإن لم يعترفوا بذلك، فقارون كان مفتقراً إلى الله فقر اضطرار وإن لم يكن معترفاً بذلك، وفرعون وإبليس مفتقران إلى الله ﷻ فقر اضطرار وإن لم يعترفاً بذلك، وجميع أصناف العتاة الكفرة الجبابرة في الأرض، وشياطين الإنس والجن كلهم عن بكرة أبيهم مفتقرون إلى الله ﷻ ولكن من نوع فقر الاضطرار رغماً عن أنوفهم مفتقرون إلى الله، حتى وإن أنكروا ووجدوا واستكبروا وعاندوا وأبوا أن يعترفوا لكنهم فقراء إلى الله فقر اضطرار.

فإن قيل : وأي الفقيرين ينفع صاحبه يوم القيامة؟
نقول : إنما هو فقر الاختيار – نسأل الله أن يجعلنا من
الفقراء إلى الله افتقار اختيار – ولذلك أغنى الناس في هذا
الزمان هو مفتقر في حقيقته إلى الله ﷻ كما سيأتينا بيانه
في الثمرات – إن شاء الله -.

فالقاعدة عندنا تقول: "جميع الخلق علويهم وسفليهم
كلهم مفتقرون إلى الله ﷻ في جميع أحوالهم".

فالله ﷻ هو الغني الواسع الذي لا يفتقر إلى أحد من
خلقه ﷻ، فالعباد لا يملكون لأنفسهم لا نفعًا ولا ضرًا ولا
موتًا ولا حياة ولا نشورًا، لأن كل ذلك بيد الله ﷻ، ولذلك
كان النبي ﷺ يدعو ربه ﷻ أن يصلح شأنه كله لأن العباد
لا يستطيعون أن يصلحوا شئونهم بأنفسهم بدون توفيق الله
ﷻ وتسديده وإعانتة.

**المسألة الرابعة: من ثمار الإيمان بأن الله - عز وجل -
هو الغني الغنى المطلق وأن كل شيء مفتقر إلى الله
الافتقار المطلق :**

الثمرة الأولى: أن تعلم علم اليقين بطلان ما يدعيه الكفرة
من أن الله ﷻ قد اتخذ صاحبة أو ولدا، فهذه دعوى فاجرة
كافرة قد نفاها الله ﷻ عن نفسه في القرآن في قوله: ﴿ مَا

أَتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ [الجن: ٣].

ولذلك الله ﷻ قرن هذا النفي بأنه الغني عن كل أحد
ﷻ، فالله لم يلد ولم يولد ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً لأنه

الغني بذاته عن كل أحد، فلا يحتاج إلى صاحبة تؤنسه ولا إلى ولد يعينه على تدبير شئون ملكه.

أما آحادنا فإنه مفتقر إلى زوجة، يسكن إليها ومفتقر إلى ولد يسعى معه، ولذلك الأنبياء طلبوا الولد، زكريا

قال: ﴿ **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ** ^ط

وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ [مريم: ٥-٦].

وكذلك إبراهيم قال: ﴿ **رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ**

﴾ [الصافات: ١٠٠].

فالله عَزَّ وَجَلَّ هو الغني بذاته عن كل أحد، فلكمال غناه لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، فإذا كنا نؤمن بكمال غناه فحينئذ نعرف بطلان دعوى الكفرة بأن الله اتخذ صاحبة أو ولداً.

الثمرة الثانية: أن تعبد عَزَّ وَجَلَّ ولا تعبد سواه، فإن جميع صفات كماله وجلاله ترجع إلى صفتين: إلى صفة الغنى والحمد، فهو الغني الحميد فلا تعبد معه عبداً عاجزاً فقيراً لا يقوم على مصالح وشئون نفسه فضلاً عن أن يعطيك ما تريد أو يحقق لك ما ترجو منه.

الثمرة الثالثة: أن الله عَزَّ وَجَلَّ قد استدل بفقر المعبودات من

دونه على بطلان عبادتها، فقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ**

اللَّهِ إِلَهَةً لَعَلَّهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ [يس: ٧٤] فأبطل الله عبادتهم

بافتقارهم إلى من يعبدوه بقوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ

لَهُمْ جُنْدٌ مُّحْضَرُونَ﴾ [يس: ٧٥] ؛ أي: هي مفتقرة إليكم ولستم

أنتم المفتقرون إليها، وكذلك قال الله ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ

ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ

يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا

يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] ، فهي فقيرة عاجزة إلى من

يقوم على مصالحه .

وقد استدل إبراهيم -عليه السلام- على قومه ببطلان عبادتهم لتلك الآلهة بأنه حطم أصنامهم فجعلها جذاذاً إلا كبيراً لهم؛ حتى يبين لهم أنهم لما ذهبوا عن حمايتها وحرصاتها اعتدى عليها المعتدون فكسروها فلم تستطع أن تدفع عن نفسها لأنها كانت عاجزة عن الدفاع عن نفسها، فاستدل ببطلان عبادتها بعجزها وافتقارها إلى من يعبدها، وهذا دليل عظيم جداً في القرآن يكرره الله ﷻ دائماً ولكن أكثر المشركين لا يعقلون ولا يفقهون عن الله ﷻ هذا الأمر.

وقال الله ﷻ أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا

يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] وقال ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا

يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ ﴿ [فاطر: ١٤] لعجزهم وفقرهم ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا

مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴿ [فاطر: ١٤] لأنهم لا يستطيعون شيئاً

من ذلك فاستدل الله ﷻ على كمال ربوبيته وأحقيته في إلهيته ووحدانيته بأنه الغني الغني المطلق عن كل أحد وبافتقار خلقه إليه.

وقال الله ﷻ أيضاً عن إبراهيم: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ

تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً ﴿ [مريم: ٤٢] أي : أنه عبد أنه مخلوق مفتقر إلى من يحوطه وينصره ويدفع عنه.

وقال الله ﷻ أمراً لنبيه أن يعلنها صراحة: ﴿ قُلْ إِنِّي لَأَ

أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿ [الجن: ٢١] ، وقال الله ﷻ: ﴿ قُلْ لَأَ

أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿ [الأعراف: ١٨٨] ،

فهو فقير ﷻ إلى غيره في تحقيق مصالحه فكيف يُعبد من دون الله ﷻ؟!

بل إن الملائكة على عظيم خلقها فهي مفتقرة الافتقار الكامل إلى هذا الرب العظيم، ولذلك إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماوات منه رجفة عظيمة شديدة، فإذا سمعت

الملائكة ذلك خروا عُشي عليهم ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا

لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ^ط قَالُوا
الْحَقُّ^ط وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿[سبأ: ٢٣].

فلا يستحق العبادة أحد في هذا الكون إلا ذلك الرب العظيم
الغني القادر من كل وجه.

الثمرة الرابعة : أن تعلم علم اليقين أن الله بيده خزائن
السموات والأرض وملك السموات والأرض وخزائن
الدنيا والآخرة وأنه لا يملك أحد من المخلوقات معه شيئاً
من ذلك.

الثمرة الخامسة: قطع علائق القلب بالخلائق، فالخلائق
عبيد عاجزون مفتقرون عن تدبير شئونهم والقيام
بمصالحهم، فلا يتعلق قلبك بأحد منهم أبداً، بل لا يتعلق
قلبك إلا بهذا الرب العظيم القادر ، فالعباد لا يملكون شيئاً،
فدعهم ولا تعلق قلبك بأحد منهم، وعلق قلبك بربهم الذي
بيده أن يعطيك ما تريد ويحقق لك ما ترجوه.

الثمرة السادسة : أن تعلم أنه كلما زاد إحساسك
وشعورك بفقرك إلى هذا الرب الغني كلما كان قلبك قائماً
حاضراً على أبواب عتبات عبوديته ﷻ.

فأكمل الخلق أكملهم عبادة، وأكملهم عبادة أعظمهم
استشعاراً لفقره لله ﷻ، فكلما زاد استشعار قلبك بأنك فقير
إلى الله كلما أحسست بأنك مفتقر إلى عبادة تقربك من هذا
الرب العظيم.

يقول ابن القيم - رحمه الله - : "فأكمل الخلق أكملهم
عبادة، وأعظمهم شهوداً لفقرهم وحاجته إلى ربه وعدم

استغناؤه عنه طرفة عين".
ولهذا كان من دعائه ﷺ: «اللهم أصلح لي شأنه كله ولا
تكنني إلى نفسي طرفة عين»، وكان من دعائه أيضاً ﷺ:
«اللهم مقلب القلوب ثبت قلوبنا على طاعتك»، وذلك
لاستشعاره بأنه مفتقر في تربيته إلى الله ﷻ كما قال الله
ﷻ: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا

قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤] وهو رسول الله ، فغيره من باب
أولى.

الثمرة السابعة : أن يعلم العبد علم اليقين أن الله غني
عن نفع عباده، فالله لا ينتظر منا أن ننفعه، كما قال النبي
ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «يا عبادي لو أن أولكم
وأخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد
منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً» ثم قال في آخر الحديث:
«إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي
فتتفعلوني» فالله لا يريد منا طعاماً ولا شراباً، ولا أي نوع
من أنواع النفع، ولم يخلقنا ﷻ ليستكثر بنا من قلة أو
ليستعز بنا من ذلة، أو ليستقوي بنا من ضعف، أو ليستأنس
بنا من وحشة، كل ذلك منفي عن الله ﷻ، بل نحن
المفتقرون إلى الله ﷻ في كل أحوالنا، فنحن المحتاجون
إليه أن يهدينا، ونحن العراة محتاجون إليه أن يكسونا،
ونحن الفقراء المحتاجون إليه أن يغنينا، ونحن المرضى
ظاهرًا وباطنًا المحتاجون إلى ربهم أن يعافهم، وأن

يشفيهم، ونحن المستضعفون المحتاجون إلى ربهم
لينصرهم، ونحن المُهانون المحتاجون إلى ربهم ليعزهم
ليرفع جنابهم، فالعباد كلهم محتاجون إلى الله حقيقة، وأما
الله فلا يحتاج أبدًا إلى أحد من خلقه.

الثمرة الثامنة: عدم الاغترار بطاعتك يا ابن آدم وإن
كثرت، وإياك أن تنظر إلى ذاتك أو إلى طاعتك وقيامك
للليل أو صدقاتك أو أعمالك الدعوية والخيرية بنظر
الإعجاب أو بنظر التعالي، أو بنظرة أنك قد قدمت إلى الله
عَجَلًا شيئًا فتهلك حينئذ، لأن الله هو الذي وفقك وهداك وقد
كنت مفتقرًا إليه في توفيقك وتعليمك وتيسير السبل
والطرق لك، ولو أنه لم يبسر لك ذمام ذلك ويوفقك له
فوالله لم تكن تستطيع أن تحرك ساكنًا.

الثمرة التاسعة: التعفف عن أموال الناس وحاجاتهم،
فلا تسأل الناس شيئًا، وأقبل بحاجاتك وسؤالك إلى هذا
الرب الغني الكريم، واسأله من فضله؛ قال الله عَجَلًا:

وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴿ [النساء: ٣٢] ، وقد كان النبي ﷺ

يقول: «اللهم اكفني بحلالك عن حرامك، وبفضلك عن
سواك».

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه
قال: كان النبي ﷺ يقول: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى
والعفاف والغنى» .

المسألة الخامسة: اعلم - رحمك الله - أن الله - عز وجل - قد قرن غناه بجمل من الصفات العظيمة لا ينتفع العبد بحقيقة الغنى إلا مع هذه الصفات.

ف نجد أن هناك من الخلق من يوصف بأنه غني، لكن لأن غناه لم يقترن بواحدة من تلك الصفات حينئذ لم ينتفع الخلق بغناه، وأما الله فإن الخلق كلهم منتفعون من غناه لأنه متصف بهذه الصفات ، ومن تلك الصفات:

أن الله ﷻ قرن غناه بالرحمة، فكم من المخلوقين من هو غني ولكنه قاس القلب لا رحمة عنده، ولا شفقة على الفقراء والمساكين، فلا ينتفع الناس من غنى هذا الرجل ،

ولكن الله قال: ﴿ **وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ** ﴾ [الأنعام: ١٣٣]

فحينئذ انتفع المخلوقات بغناه لأنه غني ورحيم، ولذلك أنفع الأغنياء من المخلوقات هو أرحمهم، فإذا اجتمع وصف الغنى ووصف الرحمة فإنه حينئذ سوف ترى من هذا الرجل من النفقات ومن الصدقات ومن إعانة المحتاجين، وتفريج الكربات الكثير .

لكنك تذهب إلى كثير من أغنياء المخلوقين الآن ثم يردك مع أن حاجتك أمر يسير لا ينقصه شيئاً مذكوراً ولكن لأن قلبه قاسٍ قد نُزعت الرحمة من قلبه فلا ينظر إلى حاجات الناس إلا بقلب قاسٍ، بقلب لا شفقة فيه ولا عطف فيه، فالغني الذي لا يرحم لا يستفيد العباد من غناه أبداً ، فالحمد لله أن الله قد قرن غناه بالرحمة.

ومن الصفات أيضاً: أن الله ﷻ قرن غناه بالحمد، فقال
الله ﷻ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ** ﴾ [لقمان: ٢٦] ، فهو
لكثرة إداره لغناه على خلقه صاروا يحمودونه فهو
المحمود ذاتاً وصفاتاً وأسماءً.

فالعباد يحمودونه، وذلك لأنه ليس كل غنى يكون نافعا،
بل قد يكون غنى المخلوق في كثير من الأحوال مضراً
بصاحبه لأنه انفرد غناه عن الحمد، فهو غني ولكنه ليس
بحميد، ولا يُحمد على أفعاله في ماله ولا تصرفاته في
ثروته ، كما كان حال قارون فإن الله قد أعطاه من
الخزائن ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة، ولكنه
انفرد غناه عن الحمد، فصارت تصرفاته غير محمودة ،
حتى صار ماله وملكه سبباً للعتة والخسف به وإهلاكه.

وكم من الأغنياء في هذا الزمان قد سخرُوا أموالهم
فيما يضرهم ويضر عباد الله ﷻ، فهؤلاء أغنياء، ولكن لما
انفرد وصف غناهم عن الحمد صارت أموالهم وغناهم
وثرواتهم ضرراً ووبالاً وهلاكاً عليهم وعلى من أطاعهم
في كفرهم أو طغيانهم وعدوانهم على عباد الله ﷻ
واحتقارهم، أما الله فلا، فغناه مقرون بالحمد فلا يدبر إلا
خيراً ولا يقدر إلا خيراً، فلا معطي لما منع ولا مانع لما
أعطى.

ومن الصفات كذلك: أن الله ﷻ قرن غناه بالحلم، قال

الله ﷻ: ﴿ **قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى** ٥٤

﴿[البقرة: ٢٦٣]، فكم من غني يتصدق ولكن بسبب عدم حلمه وبسبب طيشه وشدة غضبه وعدم رفقته يُتبع صدقته المن والأذى، ولذلك قال الله ﷻ ذلك: ﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ

حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣] أي : أنه وإن أعطى وإن أكثر العطاء فإن عطاءه محض فضل، فالله ﷻ يعطي عطاء الفضل وأما المخلوق فإنه وإن أعطى فإنه عطاء منة، عطاء ذل، عطاء قهر، فلا يزال يذكرها لك، بل ربما تأتيه بعد شهر تطلبه شيئاً من الحاجات ويقول لك: ألم أعطك سابقاً - وقد قرر العلماء أن هذا القول من الغني يعتبر منة مبذولة لصدقته الأولى قال الله ﷻ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤] ، فالمن هو أن يُظهر ترفعه حال العطاء على الفقير ، وأما الأذى فهو أن يخبر الناس في مجالسهم بأن الفقير الفلاني جاءه وأعطاه وهذا من الأذى ، فإن أعطيته فلا تتبعه لا مناً أي: ترفعاً وإذلاً له، ولا أذى أي: لا تذكر هذه الصدقة واجعلها بينك وبين الله .

فالله ﷻ يمدنا بالطعام وبالهواء وبالشراب ويمدنا بكل ما نحتاجه مع الحلم، ويؤيد ذلك أنه يمدنا ونحن نعصيه، ومع ذلك لم يمنع عنا غناه، ولا عطاءه، ولا فضله، مع أننا مقيمون على معصيته ليلاً ونهاراً، لكن كم من غني يحسن

إليك فإذا أسأت إليه قطع غناه عنك لأنه ليس بحليم ، يقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «**ما أحد أصبر على أدنى من الله ﷻ! يدعون له الولد ثم يعافيههم ويرزقهم**»، لأنه غني حليم ، فلا ينتفع الناس بغنى المخلوق إلا إذا كان مقرونًا بالحلم، فكم من غني طائش نزق مئان يعطيك ولكنه يؤذيك أكثر بأضعاف مضاعفة من جملة عطائه الذي أعطاك.

ومن الصفات أيضًا: أن الله ﷻ قرن غناه بالكرم، والعطاء الذي لا حدود له، قال الله ﷻ: ﴿**وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا**

يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّيَ غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠] ، وذلك

لأن من الخلق من هو غني، ولكن الخلق لم يستفيدوا من غناه لبخله، وإغلاق بابه في وجوه الناس، فكم من الخلق عنده من الملايين ، ولكنه شحيح النفس لا يعطي أحدًا ولا يفتح بابه لأحد ولا يغيث أحدًا، فهل يُنتفع بغنى هذا الرجل؟!.

فإن الله نفى ذلك عن نفسه بأنه جمع بين غناه وبين كرمه، فهو غني ومع كونه غنيًا فهو باذل، منفق، معطٍ، خيراته تنزل في الليل والنهار ، ففي "الصحيحين" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**يُدُّ اللهُ مَلَأَى لَا يُغِيضُهَا نَفَقَةً، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مَذْخُلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَدِهِ**» ، فلا ينفق

الغنى إلا مع الكرم، فهناك أغنياء بخلاء لم يستفد الناس من غناهم.

المسألة السادسة: اعلم - رحمك الله - أن الإنسان وإن كان غنيًا ولكن غناه هو الغنى النسبي.

فمهما بلغ العبد في الغنى إلا أنه لا يزال في نفس الوقت مفتقرًا إلى أشياء كثيرة لا تعد ولا تحصى، الآن الملوك أوليسوا أغنياء؟ الوزراء أوليسوا أغنياء؟ نقول: نعم، لكنهم مع أنهم موصوفون بالغنى إلا أنهم في نفس الوقت مفتقرون إلى أشياء كثيرة قد تتجاوز غناهم وتتعدى

غناهم، ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ

دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، فالملك

مع شدة غناه مفتقر إلى السباك الذي يصلح له شؤونه ، ومفتقر إلى الخباز الذي يعجن الخبز، والملك مفتقر إلى زوجة يتزوجها، ومفتقر إلى وزراء يساعدونه في إدارة مملكته، مفتقر إلى جنود يحمونه ممن أراده بسوء، مع أنه غني لكن غناه نسبي، فهو غني بالمال ، لكن ليس غنيًا عن الحماية، ولا غنيًا عن الصحة، ولا غنيًا عن قصر يسكنه، فهو غني غنى نسبي.

أما الله فإنه مع وصفه بالغنى فإن غناه هو الغنى المطلق الذي لا يمكن في جهة من الجهات أن يكون مفتقرًا إلى أحد من خلقه في شيء من الأشياء ﷻ. ، وهذا هو

معنى قول الله ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾

[القصص: ٦٨].

واختياره هذا لكمال غناه، ليس اختيار احتياج، وإنما اختيار غنى، فهو يختار الأشياء لك أنت لا له هو، فهو غني عن كل أحد ﷻ.

المسألة السابعة: اعلم - رحمك الله - أن توزيع الحظوظ في الدنيا بين العباد توزيع ابتلاء وتمحيص.

فاياك أن تظن في ربك أنه قصر في حقاك أو أنه أنقصك مع أنه أعطى غيرك، فإن الله كما أنه ابتلى صاحب الغنى بغناه، فكذلك يبتلي صاحب الفقر بفقره، وكما أنه ابتلى صاحب الصحة بالصحة فكذلك يبتلي

صاحب المرض بالمرض، وكما قال الله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ

ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبَلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] ،

فاياك ثم إياك أن تقدر في حكمة الله أو في علم الله أو في خبرة الله أو في ربوبية الله، فإذا رأيت قد فتح أبواب الأرزاق على الكفار، وأعطاهم من الاقتصاد الشيء العظيم، وصاروا أتجر تجار الدنيا مع أن بعض المسلمين يموتون جوعاً ودولهم فقيرة، فاحذر أن تقول: نحن نعبده ولا يعطينا! فإياك من تلك الكلمة، فإن توزيع الحظوظ والأرزاق بين العباد إنما هو توزيع ابتلاء كما قال الله ﷻ:

﴿وَنَبَلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وهذه جمل مختصرة من الكلام على قول الإمام
الطحاوي: (وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَاقِيرٌ).

ثم قال الإمام الطحاوي - رحمه الله - : (وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ
يَسِيرٌ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).

قوله - رحمه الله - : (وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ) ، الكلام عليه
في جمل من المسائل:

**المسألة الأولى: قوله: (كُلُّ) هذه من أقوى صيغ العموم
كما تقرر عند العلماء - رحمهم الله -.**

وهذه الكلية كلية عامة قطعية العموم، فجميع أفرادها تدخل
تحتها دخولاً قطعياً لا ظنياً، ولا يجوز أبداً أن يدخلها
التخصيص مطلقاً بوجه من الوجه، بل هي لا تقبل
التخصيص أصلاً، فعمومها من العموم المحفوظ الذي لا
يجوز أن يتطرق له التخصيص في حال من الأحوال، فإن
الأشياء مهما عظمت ومهما كانت على حسب قدرتنا
مستحيلة فإنها على قدرة الله ﷻ ليست بشيء، فالأمور
كلها أولها وآخرها، علويها وسفليها، ظاهرها وباطنها كلها
يسيرة على الله ﷻ ، فهي لا تعتبر في جانب قدرة الله ﷻ
وفي جانب قوته شيئاً مكلفاً ولا مُكرثاً ولا مُثقلًا - سبحانه
وتعالى - وذلك لكمال قوته ولكمال قدرته ﷻ ، فقدرته لا
تتعرس عليها الأمور مهما كانت، ولا تفتقر قدرته إلى
أسباب، فما كان الله تعالى ليعجزه من شيء في الأرض
ولا في السماء.

**المسألة الثانية: هذه الجملة التي ذكرها الإمام الطحاوي
تقتضي جملاً من الأشياء المهمة:**

الأمر الأول: تقتضي أن الله ﷻ كتب الأقدار في اللوح المحفوظ بكمالها وتمامها، وعلم الأشياء قبل وقوعها على وجهها الذي ستقع عليه، وهذا كله على الله ﷻ يسير، قال الله ﷻ: ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ**

فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠] ، فعلق ذلك ببسر

الأمر عليه وبكمال قدرته فهي من جملة مقتضياتها. ومن مقتضيات هذه الكلمة أيضاً: أنه سبحانه وتعالى يُبدئ الخلق ثم يعيده، فكما أنه القادر القدرة الكاملة على إبداء الخلق وإنشائه من العدم فكذلك هو القادر القدرة الكاملة على إعادته كما كان، وإعادة الخلق أهون على الله ﷻ وكلها هينة عليه قال الله ﷻ: ﴿ **أَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ**

اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [العنكبوت: ١٩]

فجعلها من جملة مقتضيات يسير الأمور عليه. ومن مقتضياتها كذلك: أنه لا يعجزه تدبير مملكته ولا تصريف أمور كونه، فأزمة أمور هذا العالم بيديه ﷻ ، ليس ثمة شيء يعسر عليه، و ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ**

يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢].

ومن هذه المقتضيات أيضاً: أَنَّ اللهَ ﷻ هو الذي يمسك السماوات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده كما قال الله ﷻ ذلك في كتابه الكريم. وكل ذلك وإن كان من الأمور المتعسرة المستحيلة المتعذرة الممتعة على قدرة البشر إلا أنها على قدرة الله ﷻ ليست بشيء، لأن كل أمر عليه يسير.

ومن مقتضيات هذه الجملة أيضاً: أنه ما يصيب العباد من مصيبة إلا والله ﷻ قد كتبها وبرأها، فلا يمنع من ذلك شيء، وكل ما يجري به القدر من المصائب فهو في كتاب كما قال الله ﷻ: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ

إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ [الحديد: ٢٢]. ثم علل ذلك

بقوله: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحديد: ٢٢].

المسألة الثالثة: ذكر بعض الثمرات التي يجب علينا أن نتخلق ونتحلى بها إذا آمنا بأن كل شيء على الله يسير، فمن هذه الثمرات:

أن نعلم كمال قدرته ﷻ على تحقيق ما نريده من الأمور، فإنه مهما تعسرت علينا الأمور وضعفت هممنا وقوانا على حالنا، وادلهمت علينا الخطوب فإننا إذا استعنا بتيسير الله ﷻ وتسهيلها فإن الله ﷻ يبسرنا على بقدرته، ويسهلها علينا بقوته ورحمته ﷻ، فليس على الله شيء عسير.

فإذا واجهتك المدلهمات العظام التي تعجز قواك عن تحملها، وإذا أغلقت في وجهك الأبواب وتقطعت في يديك

الحبال والأسباب فليس لك إلا باب الله ﷻ، فإنه إذا أراد أن ييسر أمرًا يسره؛ لأن كل أمر عليه يسير.

ومن هذه الثمرات أيضًا: أنها مهما عظمت حاجات الخلق أو كثرت طلباتهم أو تعددت رغباتهم فلا ينبغي لهم أن يستكثروها على الله ﷻ، فلا يجوز للعبد أن يقول: قد أكثرت على الله، فهذه من الألفاظ المحرمة لأنه هو مجيب الدعوات، وقاضي الحاجات، وكل أمر عليه يسير.

ومن هذه الثمرات أيضًا: أنه مهما تعددت أمور هذا الزمان وضائق السبل وُعُدمت المخارج، فاعلم أن لها ربًّا كل أمر عليه يسير، فلا تضق بها ذرعًا وعند الله ﷻ منها المخرج.

ولو تأمل العاقل هذه الجملة لتبين له أنه لم يعرف الله حق معرفته، لأنه يستكثر على الله ﷻ أن يُيسر عسيرًا فيبتعد عن الدعاء، أو يدعو بعدم كمال الثقة في قدرة الله ﷻ على تيسير هذا الأمر.

ومن هذه الثمرات أيضًا: أنه يجب على العباد أن يتردوا القلق عن قلوبهم، وأن يتردوا كذلك الضجر عن أرواحهم، فإن فاتك شيء من حظوظ هذه الدنيا ومراداتها فالله ﷻ لم يقدره لك، فإن ما لم ييسره الله للعبد لو اجتمع من بأقطارها على أن يوصلوه له لن يستطيعوا؛ قال النبي ﷺ: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك» فلو أراد الله مجيء شيء من الأشياء إليك، أو انفتاح باب من أبواب الرزق عليك

فإن الله ﷻ لا يكرثه ولا يثقله أن يوصل لك هذا الخير، لأن كل أمر عليه يسير.

ومن الثمرات أيضاً: أنها موجبة للتوكل على الله ﷻ في كل أمر، فتوكل على الله، وانطرح بين يدي الله، فهو لكمال قدرته وجبروته وقوته وعظمته لا يرهب من قوي لقوته، ولا يخاف من تدبير شيء لعبدٍ مخافة أحد من البشر، فالله لا يرهبه شيء ولا يخيفه شيء، ولا يعجزه شيء، ولا تضعف قدرته بسبب انعدام الأسباب الدنيوية، فيجب عليك أن تنطرح بين يديه، وأن تثق به وأن تتوكل عليه في كل دقيق أمورك وجليلها.

ومن هذه الثمرات أيضاً: أن تستعين بالله ﷻ في كل حاجاتك، وأن تحتمي بحماه، وأن تلوذ ببابه، وأن تكتفي بكفايته، وأن تستجير به، وأن تستعين به، فإن من فعل ذلك فهو المنصور إذا هُزم غيره، وهو الموفق إذا خُذل غيره، وهو الواصل الموصول إذا حُرم وقطع غيره، وهو القريب إذا أُبعد غيره، وهو المهتدي إن ضل غيره.

فكلما استشعر العبد فقره وضعفه بجناب الله ﷻ فإن الله ﷻ يُملئ على قلبه الصبر، والقوة، والثبات، ويعطيه ويفتح له أبواب الرزق.

فوصيتي في حياتي وبعد مماتي: ألا تتعلقوا بغير الله، فتعلقوا بالله ﷻ في كل أمر من أموركم، ولا تتعلقوا في حاجياتكم وطلبها بملك من ملوك الدنيا، ولا بأmir من أمرائها، ولا بتاجر من تجارها أو غني من أغنيائها، أو

صاحب جاه من أهل جاهها فيغضب الله ﷻ عليكم، فمن أعظم ما يُضعف سير القلب إلى الله تعليقه بالمخلوقين فالقلوب خُلقت لله لم تخلق لعباد الله، فلا ينبغي أن يرى الله ﷻ في قلبك تعلقًا بأحد من المخلوقين فتعلقوا بالله ﷻ حبًا، وتعبدًا، وتذللًا، وتوكلاً، وخوفًا، ومهابة، ورغبة، ورهبة في كل أموركم؛ دقيقتها وجليلها؛ يبسر الله أموركم، ويفتح لكم أبواب خيره، ويثبت قلوبكم، ويؤمّن خوفكم، ويحقق لكم في هذه الدنيا ما تريدون، فمن تعلق بالله واكتفى بالله واستجار به فهو الموفق وهو المهتدي.

قول الإمام الطحاوي - رحمه الله - : (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ) فِيهِ مَسَائِل :

المسألة الأولى: قوله: (لَا يَحْتَاجُ) هذا نفي، وقوله: (شَيْءٍ) نكرة، فهو نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تعم كما هو مقرر في قواعد الأصول عند الأئمة الفحول ، فيدخل في ذلك جميع الأشياء، فالله ﷻ هو المستغني عن كل شيء خلقه، لأنه رب العالمين، ومالكهم، وخالقهم، ومدبرهم، والمتصرف فيهم ﷻ، فلا يُتصور أبدًا أن يحتاج الله ﷻ إلى شيء من المخلوقين ولو طرفة عين أو أقل من ذلك، كما أنه لا يتصور أبدًا أن يستغني أحد المخلوقين عن الله ﷻ ولو طرفة عين أو أقل أو أكثر من ذلك.

المسألة الثانية: لقد تقرر عند أهل السنة أن كل نفي فإنه لا بد أن يتضمن ثبوتًا، فما الأمر الثبوتي في نفي الإمام الطحاوي - رحمه الله - هنا؟

نقول : الله ﷻ لا يحتاج إلى شيء لكمال أحاديته، ولكمال صمديته، ولكمال غناه عن كل أحد، فلأن الله ﷻ متصف بهذه الصفات الكمالية العظيمة فهو لا يحتاج إلى أحد ﷻ، فلا يجوز للقلوب ولا للأفهام والعقول أن تقف عند حدود النفي فقط، بل لابد أن تتطلق منه إلى الإثبات.

المسألة الثالثة: كلمة الإمام الطحاوي هنا دليل على استحقاق الله ﷻ للعبودية المطلقة، لأن من خصائص الرب الذي لا يستحق العبادة إلا هو أنه لا يحتاج إلى شيء، فإن من احتاج إلى شيء من الأشياء فإنه لا يصلح أن يكون رباً، ولا يصلح أن يكون خالقاً ولا معبوداً ولا إلهاً، ولذلك استدل الله ﷻ على بطلان إلهية غيره بحاجة هذا المعبود إلى غيره من الخلق ، فيقرر الله ﷻ في آيات كثيرة لهؤلاء الذين جعلوا معه آلهة أخرى بأن هذه الآلهة لو كانت آلهة حقاً لما احتاجت إلى غيرها، فيبطل إلهيتها بحاجتها، كما قال الله ﷻ راداً على الذين جعلوا عيسى هو الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة قال: ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ

قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا يَأْكُلَانِ

الطَّعَامِ ﴾ [المائدة: ٧٥] لأنها لو تركا الطعام لماتا

فبأكلهما الطعام يحتاجان إلى آلة يمضغان الطعام بهما، ويحتاجان إلى مريء ، ويحتاجان إلى معدة تهضم الطعام، ثم يحتاجان إلى بيت خلاء يضعان فيه الفضلات ، فأبطل الله إلهية عيسى، وإلهية أمه، وأبطل جميع ما تدعيه

النصارى في عيسى وأمه بقوله: ﴿كَانَا يَا كُلَّانِ

الطَّعَامِ﴾ [المائدة: ٧٥].

فإن الله ﷻ يستدل على إلهيته بعدم حاجته، ويستدل على بطلان إلهية غيره بحاجته، فصدق كلام الإمام الطحاوي: (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ)، لأنه لو احتاج إلى شيء لما صلح أن يكون ربًّا ولا إلهًا.

وقد عاب الله ﷻ على الذين يعبدون الأصنام بقوله:

﴿قَالَ اتَّعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصفافات: ٩٥]، أي لو أنكم ما

نحتموها لما وجدت، فهي محتاجة إليكم لتوجد، فكيف تعبدونها وهي أصلاً محتاجة إليكم؟ وأنتم السبب في جعلها ونحتها على هذه الصورة؟!؛ وهذا من أعظم الأدلة العقلية النقلية الفطرية الحسية التي لو تأملها هؤلاء المشركون بعين العقل والبصيرة لتبين لهم بطلان ما هم عليه من الشرك - والعياذ بالله - ولكن عميت عيون الخفافيش عن إبصار نور الحق في رابعة النهار، فحينئذ تخبطوا في ظلمات الشرك والجهل والغي، فلا يزالون في غيهم وجهلهم يترددون لا يعقلون عن الله ﷻ ما يقول.

فهذه المعبودات من دون الله ﷻ كلها مفترقة محتاجة إلى من يعبدها في نصرها، وفي حفظها، وحمائتها ممن أرادها بسوء.

ولذلك لما ذهب قوم إبراهيم وبعثوا عن هذه الأصنام وجدها إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - فرصة ليثبت لهم

أنها في أشد الحاجة إليهم لحمايتها، إذ لو أن ذبابًا وقع على أنف صنم فإنه لا يستطيع الصنم أصلًا أن يذبه عن أنفه، بل يحتاج إلى غيره حتى يبعد الذباب عنه، فكيف يُعبد من دون الله؟ وكيف يُطلب منهم الأولاد والأرزاق والمغفرة والنصر؟ وكيف يُطلب منهم حاجيات الدنيا والآخرة؟! .

فالحمد لله على أن جعلنا مسلمين موحديين، ونسأل الله أن يثبتنا على التوحيد حتى نلقاه، حتى نُسَلِّمَ له هذه الجوهرة التي في قلوبنا العقيدة صافية سليمة من كل شوب من شرك أو بدعة أو معصية.

المسألة الرابعة: أن في قول الإمام الطحاوي هذا: ردًّا على من يعبدون الأموات ويطوفون حول قبورهم، ويسألونهم تفريج الكربات وإغاثة اللهفات.

ووجه الاستدلال به أن نقول : أن هؤلاء الأموات هم المحتاجون حقيقة إلى الأحياء، فإن الميت يحتاج إلى الحي ليغسله، ويحتاج إلى الحي ليكفنه، ويحتاج إلى الحي ليدفنه، ويحتاج إلى الحي ليدعو له، ثم يحتاج إلى حفظ الله ﷻ حتى لا يأكله الدود، فكيف مع قيام هذه الحاجات بالأموات تنصرف لهم الدعوات وتنطلق إليهم الاستغاثات، ويطلب منهم المدد، ويجعلون واسطة بينهم وبين الله ﷻ؟! فهذا والله من أبطل الباطل وأعدى العدوان وأظلم الظلم، فلو كان هؤلاء الأموات آلهة حقيقة لما احتاجوا إلى غيرهم من الأحياء لإيصال النفع لهم ، فهذه الكلمة يستدل بها على

بطلان ما يفعله عبّاد القبور من الأمور العبادية التي
يصرّفونها لأمواتهم.

المسألة الخامسة: أن فيها دليلاً على حُرمة قول: "السلام
على الله" فهذا الكلام محرم، ودليل تحريمها الأثر
والنظر:

أما من الأثر: ففي "الصحيحين" من حديث ابن
مسعود رضي الله عنه قال: (كنا نقول: السلام على الله، السلام على
جبريل، السلام على ميكائيل، السلام على فلان وفلان،
فنهانا النبي ﷺ عن ذلك، وقال: لا تقولوا: السلام على الله
فإن الله هو السلام)، فقوله: «لا تقولوا» نهي، وقد تقرر
في الأصول أن النهي المتجرد عن القرينة يفيد التحريم.

وأما الدليل النظري: فلأن قول القائل: "السلام على
الله" هذا من باب الدعاء، والقاعدة المتفق عليها بين
المسلمين أن الله لا يُدعى له، وإنما يُدعى هو رَبِّكَ، لأنه رَبِّكَ
هو الكامل المنزه عن الآفات ذاتاً وصفاتٍ، فذاته منزّهة
عن كل نقص وعيب، فهو ذو السبحان رَبِّكَ لا يصيبه شيء
من الآفات، ولا شيء من المكروهات، فليس بحاجة أن
يُدعى له - سبحانه - لغناه عن كل شيء وحاجة، فكقولك:
"السلام على الله" هذا خلل في التوحيد لأنه تنقص الله
رَبِّكَ، لأن الله لا يحتاج إلى أن يُدعى له بالسلام إذ هو
السلام اسمًا، والسالم من كل عيب ونقص ومكروه وآفة
صفة.

المسألة السادسة: أن فيها دليلاً على أن الله - عز وجل -
لا يحتاج إلى أحد من خلقه في تدبير ملكه.

فلا يحتاج سبحانه لا إلى الملائكة ولا الأنبياء ولا الرسل ولا العلماء ولا الأولياء ولا الصالحين ولا أي أحد من الخلق علوهم وسفليهم.

فإن الله قادر القدرة الكاملة على تدبير أمور مملكته من غير أحد، فليس له من خلقه ظهير، ولا شريك، ولا ولي

من الذل، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ

لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ

فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] فليس لله

ظهير يعينه على تدبير مملكته.

فما يقوله الفلاسفة من أن الذي يدبر أمور العالم هي الأفلاك السبعة هذا كله من الكفر والشرك والوثنية المخرجة عن الملة.

وكذلك ما يعتقده الصوفية في الأولياء والصالحين من أن لهم حق التدبير مع الله وتصريف شيء من أمور هذا الكون مع الله، هذا كله من الكفر والشرك بالله ﷻ.

وكذلك ما يعتقده الرافضة - لعنهم الله - من أن آل البيت لهم حق التدبير، والتصريف، والمنع والإعطاء، كل ذلك من الشرك في الربوبية المخرج لصاحبه من الملة، لأن الله ﷻ لا يحتاج إلى شيء.

المسألة السابعة: أن فيها دليلاً على الرد على من زعم أن الله قد اتخذ صاحبة أو ولداً.

والذين زعموا ذلك عدة طوائف:

الطائفة الأولى: طائفة اليهود – لعنهم الله – الذين قالوا:
إن عزيزاً ابن الله.
والطائفة الثانية: طائفة النصارى الذين قالوا: إن عيسى
ابن الله.

والطائفة الثالثة: جهال مشركي العرب الذين قالوا: إن
الملائكة بنات الله – تعالى عما يقولون علواً كبيراً –، وهذا
كله من أبطل الباطل أثراً ونظراً.

أما من الأثر: فقد نفى الله ﷺ عن نفسه صفة الولادة،

﴿ **لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ** ﴾ [الإخلاص: ٣]، وصرح بنفي

اتخاذها للصاحبة والولد؛ فقال ﷺ: ﴿ **رَبَّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا**

وَلَدًا ﴾ [الجن: ٣] ، وقال الله ﷻ: ﴿ **سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ**

وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . . ﴾ [النساء: ١٧١].

ولأن الذي يتخذ الصاحبة إنما يتخذها من باب الحاجة
لها، وكذلك الذي يحتاج أن يتخذ ولداً إنما يتخذ الولد من
باب حاجته للولد، فاتخاذ الصاحبة والولد مبناه على قيام
الحاجة بمن اتخذهما، ولأن الله ﷻ لا يحتاج إلى شيء فلم
يتخذ صاحبة ولا ولداً ، فسبحانه لم يتخذ صاحبة ولا ولداً
لغناه وكمال أحديته وصمديته ﷻ، فهو الغني عن كل أحد،
وهو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً
أحد.

المسألة الثامنة: أن فيها الرد على الذي يمن بعبادته على الله - عز وجل -

فإن من الناس من إذا تعبد لله عز وجل وأكثر فإنه يمن على ربه بهذه العبادة، حتى إنه إذا دعا الله عز وجل أمرًا من الأمور مع شدة تعبده لله ويمنع الله عنه الاستجابة فكأنه يقول: ل يستجب الله لي وأنا أعبد هذه العبادة أمنع من هذا الخير! فهذا من المنة على الله عز وجل، حينئذ لا بد أن نذكر أنفسنا بكلمة الإمام الطحاوي: **(وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيَّ شَيْءٌ)** ، فأنت وعبادتك وسجودك وركوعك ودعوتك وعلمك وتعليمك ومؤلفاتك واجتهادك، كل ذلك لا يساوي عند الله عز وجل شيئًا باعتباره أجره وثوابه، لكن لا يساوي شيئًا باعتبار احتياج الله عز وجل له، فالله ليس بمحتاج إليه، فلو كان الناس على أتقى قلب رجل واحد منا لما زاد ذلك في ملك الله عز وجل شيئًا، فالله هو الغني عن عباده الغنى المطلق الكامل، والغني عن إيمانهم وإسلامهم، وعبادتهم، وتهجدهم، وركوعهم، وسجودهم، وتضرعهم، ودعوتهم، وعلمهم، وتعليمهم، وإيمانهم الغنى الكامل، قال الله **﴿وَلَا تَمُنُّ**

تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فمهما استكثرت من العبادة فاعلم أن الله لا يحتاج لا لك، ولا لعبادتك وإنما أنت تجتهد لنفسك كما قال الله عز وجل: **﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ**

أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴿ [فصلت: ٤٦] فليتأمل العاقل ذلك، بل كلما
استكثرت من العبادة فاستشعر أيها المسلم أن الله هو
الذي امتن عليك بالتوفيق إلى هذا الاستكثار والتعبد.
المسألة التاسعة: أن فيها دليلاً على أن الله - عز وجل -
لا يأكل ولا يشرب، لأنه الصمد.

والصمد من أحد تفاسيره: هو الذي لا جوف له، فلا
أمعاء ولا معدة له ولا غير ذلك، فالله **وَجَلَّ** لا جوف له
سبحانه فلا يحتاج إلى أن يأكل ولا يشرب كما قال الله
وَجَلَّ: ﴿ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام: ١٤]، وكما قال الله

وَجَلَّ: ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا * إِنَّ اللَّهَ هُوَ

الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٧-٥٨] ، فهذا فيه
دليلاً وفرقاً واضحاً بين ملك الله **وَجَلَّ** وملك ملوك
الدنيا، فإن الملك حقيقة هو الذي يستغني بملكه عن كل
أحد ، فملوك الدنيا ملكهم ملكٌ زائل، وزائف وناقص،
مهما ملكوا، ومهما كثرت رعاياهم، ومهما زاد
اقتصادهم فلا يزالون ناقصين أرقاء، عبيد لله **وَجَلَّ** ،
فالمَلِكُ وإن عظم ملكه فإن ملكه لا يكون هو المَلِكُ
الكامل إلا إذا أغناه عن كل شيء، وملوك الدنيا
يحتاجون إلى من يغسل ثيابهم، ويطهو طعامهم، ويبنى
بيوتهم، ويدبر أمر مملكتهم معهم، ويعينهم على تمشية
أمرهم، فهم يحتاجون إلى من يحميهم، وإلى وزراء

يعينونهم، فملكهم ملك ناقص، فلا يُنظر لهم بعين الاعتبار مطلقاً، وأما مُلك الله ﷻ فهو الملك الكامل لأنه استغنى بملكه، وبأحدثه، وصمديته وغناه عن كل أحد من خلقه، فلا يحتاج إلى أحد من خلقه طرفة عين، فسبحانه وتعالى.

ولذلك العالم ينبغي له أن ينظر إلى مُلك هؤلاء بغير عين التلصص على دنياهم، والتلصص على أموالهم، فإن كثيراً من الناس يرجو من ملوك الدنيا أكثر مما يرجوه من الله، ولذلك يطمع قلبه في ملاقاته ملوك الدنيا أكثر من طمعه في ملاقاته الله ﷻ، وهو ساجد بين يدي الله يدعو بأشياء يسيرة، لكن إذا جاء أمام الملوك وأمام كذا كتب في معروضه من حاجيات الدنيا ما الله به عليم وكأن قلبه واثق بملكهم وبعطائهم، ولم يثق قلبه بعباء الله ﷻ ولا بملكه، ومتى ما عظم القلب المخلوق أعظم من الخالق فحينئذ هذا دليل على فساد هذا القلب، وعلى ضعف الوازع الإيماني فيه، وعلى ضعف مقام التوكل والتوحيد فيه، وهذا هو الذي نحسه في قلوبنا ولا نجامل في ذلك.

ولذلك الأسلم أن لا يدخل الإنسان عليهم وأن لا يحرص على الجلوس في مجالسهم

المسألة العاشرة : أن فيه الردّ على الذين نفوا صفة الاستواء على العرش بسبب لوازم فاسدة قامت في رءوسهم العفنة، وأفهامهم المتقدرة المتسخة بعفن قواعد علم الكلام الملعون المذموم.

فإنهم ينفون صفة الاستواء وإن سألتهم لماذا؟ عللوا لك بعدة علل، مما يخصنا هنا تعليلهم بأنه لو كان مستوي على العرش لكان محتاجًا إلى العرش، بمعنى: أنه لو أُبعد العرش عن الله لخرَّ الرب، كذا يقولونه في كتبهم، بهذا اللفظ "لخرَّ الرب"، فهم ينفون صفة الاستواء عن الله بحجة عدم قيامة الحاجة للعرش.

وأما نحن فنقول: الله هو المستوي على العرش، والعرش هو المفتقر المحتاج إلى الله ﷻ في كل أحوال العرش، فالله هو الغني الغني الكامل عن العرش، وعن حملة العرش، وعن من في السماوات ومن في الأرض جميعًا، لا يحتاج الله ﷻ إلى شيء لا إلى العرش ولا من

دون العرش ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ

يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] فالله غير محتاج لأحد، فنثبت

الاستواء ونعتقد في قلوبنا أن العرش مع استواء الرب عليه استواء يليق بجلاله وعظمته، فالعرش هو المفتقر إلى الله، والمحتاج إلى الله، ولا عكس.

فهؤلاء ضلوا في هذا الباب ونفوا صفة تواترت بها النصوص والنقول والأدلة بهذه المحاذير الفاسدة التي قامت في أذهانهم.

المسألة الحادية العاشرة: أن فيه الرد على من يزعم بأن الأولياء واسطة بين العباد وبين الله عز وجل.

فالقبوريين يزعمون أنهم لا يستطيعون إيصال حاجاتهم إلى الله مباشرة، وإنما لأبد من واسطة توصل حاجياتهم إلى الله ﷻ، فهم في هذا وقعوا في تشبه الله ﷻ بملوك الدنيا، فملوك الدنيا هم الذين يحتاجون إلى الحجاب والوزراء والجلساء الذين يوصلون حاجيات الشعوب إليه، لأن ملك الدنيا لا يستطيع أن يتلمس حاجة كل واحد من الشعوب، ولذلك احتاج إلى واسطة بينه وبين شعبه، فهم يجعلون الله كملوك الدنيا في حاجته للواسطة، فتأتي كلمة الطحاوي: (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ) أي: إن الله ﷻ يعلم ما يريده كل عبدٍ على وجه الكمال والتمام، فلا يشغله سمع عن سمع سبحانه ، فلا يشغله دعاء من في أطراف المغرب عن دعاء من في أطراف استراليا واندونيسيا والصين، فيسمع حاجتهما في وقت واحد، ويعرف ما يقوم في قلوبهم في لحظة واحدة، فلا تختلط عليه اللغات، فالله ﷻ يعلم كل حاجة محتاج بلغة هذا المحتاج وبتعبيره ، فلو أن أولنا وآخرنا وإنسنا وجننا قاموا في صعيد واحد ثم كل سأله بلفظه، ومسألته المختلفة في لحظة يعلم الله ﷻ ما يريده كل واحد منهم.

فسبحانه لا يحتاج إلى حُجَابٍ يوصلون إليه حاجات خلقه، ولا يحتاج إلى وزراء يوصلون إليه حاجات أهل مملكته، لأنه يعلم ﷻ كل شيء.

فالقبوريون قاسوا الله ﷻ على ملوك الدنيا، فأوجب لهم هذا القياس الفاسد الوقوع في اتخاذ الوسائط بينهم وبين الله ﷻ.

فالله بابه مفتوح لكل أحد ، فلا يحتاج إلى أن تخبره الملائكة أن فلاناً في الأرض قد صلى عليك فيصله العلم – لا – ، فسبحانه يعلم من صلى عليه، ويعلم من دعاه، ويعلم من ابتهل إليه وانطرح بين يديه في الوقت الواحد مع تعددهم واختلاف لغاتهم، فلو تأمل القبوريون هذا لسقطت عندهم هذه الشبهة الملعوننة التي أوجبت لهم اتخاذ الوسائط بينهم وبين الله ﷻ، فصدقت كلمة الإمام الطحاوي: (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ).

المسألة الثانية عشر: أن في هذه الكلمة العظيمة الطيبة الرائعة رداً على الممثلة الذين يمثلون صفات الله - عز وجل - بصفات خلقه.

فإن قيل : وكيف نرد عليهم؟.

نقول : الممثلة يزعمون أن صفات الله كصفات خلقه، بمعنى: أن عين الله كعيون خلقه، وسمع الله كسمع خلقه، وبصر الله كبصر خلقه، إلى آخر ذلك مما يتفوهون ويهذرون به هذراً، فنرد عليهم بهذه الكلمة وهي: أنه لو كانت صفات الله كصفات خلقه لأثبتنا الحاجة لله ﷻ، وذلك لأن الخلق متصفون بصفات هي في ذاتها تفقرهم وتحوجهم، بمعنى: أن للمخلوق عيناً، ولكن هل يستطيع المخلوق أن يبصر بالعين في الظلمة؟، فعين المخلوق تحتاج إلى نور حتى تُبصر، فإذا قيل : عين الله كعين المخلوق. فأنت تثبت الحاجة في عين الله ﷻ، فأثبت له الحاجة، والله تعالى لا يحتاج إلى شيء.

وكذلك أيضًا إذا قلنا: إن علم الله كعلم المخلوق فإنك تثبت أن الله وَعَلَيْهِ محتاج، لأن علم المخلوق كائن بعد أن لم يكن قال الله ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ**

شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨]، وهو زائل بعد أن كان، وهو تدريجي، أي : يعلم الإنسان اليوم ما لم يكن يعلمه بالأمس، ويعلم غدًا ما لم يكن عالمًا به اليوم، فهذا دليل على أن الله وَعَلَيْهِ بعلمه محتاج، لأنهم جعلوا علمه كعلم المخلوق.

والذين قالوا: إنَّ له وجهًا كوجوهنا كذلك أيضًا يثبتون النقص في الله وَعَلَيْهِ، ويثبتون الحاجة له، والذين قالوا: سمعه كأسماعنا أيضًا فإن سمع المخلوق يحتاج إلى لفظ ليُسمع، لكن لو أنني تكلمت في نفسي بلا ألفاظ فلن يسمعني أحد لأن سمع المخلوق ضعيف، فالطبيب يحتاج إلى وضع سماعة ليسمع ما في بطن المريض من الأمور الداخلية، فلو كان سمع الخالق كسمع المخلوق لأثبتنا أن سمعه يحتاج إلى آلات وإلى أشياء.

فهؤلاء ما فكروا في هذا، وإنما أطلقوا هذه الكلمة وقالوا: وجه الله كوجوهنا، وسمع الله كأسماعنا ويد الله كأيدينا، فلو كانت يد الله كأيدينا لضعفت يد الله وَعَلَيْهِ عن حمل السماوات والأرض، وعن طيها، لذلك لو اشتغلت بيدك كثيرًا لقلت قواها، ولأحسست بالتشنج والتعب، واضطراب الأعصاب.

فهؤلاء ما قدروا الله حق قدره، أما نحن – والله الحمد
والمنة – فنؤمن أن كل صفة اتصف ربنا ﷺ بها فإنما
اتصف بها على وجه الكمال والتمام ﷺ.
ففي كلمة الإمام الطحاوي الرد الوافي على هؤلاء
الممثلة الذين يزعمون أن صفات الله ﷺ كصفتنا.

**قول الإمام الطحاوي – رحمه الله - : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.**

من فوائد هذه الآية: أن فيها دليلاً على ما قرره أهل
السنة والجماعة من أن النفي يستعمل فيه الإجمال ،
والإثبات يستعمل فيه التفصيل، وهذا أصل مجمع عليه بين
أهل السنة والجماعة، ولذلك لما أراد الله نفي المثل قال:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولم يفصل، فلم
يقل: ليس كمثل شيء من الملائكة، ليس كمثل شيء من
الإنس، ليس كمثل شيء من الجن، ليس كمثل شيء من
أحد المخلوقات – لا – وإنما أجمل وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

﴿شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فهذا هو جادة الأدب عند الكلام
في صفات الله ﷺ.

فإذا أردت أن تنفي صفات النقص وتنزه الرب ﷺ عن
صفات العيب فإنك تجمل فتقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

شَيْءٌ ﴿[الشورى: ١١] ، وأما في مجال التفصيل فإن

جادة الأدب مع الله ﷻ أن تفصل، ولذلك قال: ﴿ **وَهُوَ**

السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١] ففصل في جانب

الإثبات، وأجمل في جانب النفي.

فإن قيل : وهل هذه القاعدة عند أهل السنة كلية أم
أغلبية؟

فأقول: إنها قاعدة أغلبية لا كلية.

ومن فوائد هذه الآية أيضًا: أن فيها دليلًا على أن
كيفيات صفات الله ﷻ لا يُمكن للعقول إدراكها، وأعني:
إدراك كيفية لا إدراك معنى، لأن الله ﷻ نفى طريقًا من
طرق معرفة الكيف، وهو وجود المماثل له، وقد تقدم أن
الكيف لا يُعرف إلا بروؤية الشيء، وهذا منتفي في حق الله
ﷻ، أو بروؤية شيء يماثله، أو بإخبار الصادق عنه، وهذه

الآية نفت الطريق الثاني ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ**

شَيْءٌ ﴿[الشورى: ١١] فإذا كنا لم نرى الله ﷻ وليس

له مثل في هذه الدنيا ولم يخبرنا الصادق عن كيفية صفاته
فما الطريق للعلم بكيفيات صفاته؟ فليس هناك طريق إلا
التخرص والهوى والشهوات والأقيسة الباطلة والآراء،
والدخول فيما لا يجوز للعقل أن يُقحم فيه.

وأما في الحق والواقع فلا يستطيع أحد مطلقًا كائنًا من كان أن يتعرف على شيء من كصفات صفات الله ﷻ لأنها من الغيب.

ومن فوائد هذه الآية أيضًا: أن فيها دليلًا على أن حقيقة التوحيد هي الجمع بين النفي والإثبات، فالله ﷻ في هذه الآية الكريمة لم يقتصر على النفي فقط ولم يقتصر على الإثبات فقط، بل جمع بين النفي والإثبات؛ لأن النفي المحض تعطيل محض، والإثبات المحض لا يمنع المشاركة، ولكن إذا أردت أن توحده الله ﷻ بشيء من مقتضيات ألوهيته أو من مقتضيات ربوبيته أو من مقتضيات أسمائه وصفاته فلا بد أن تجمع بين النفي والإثبات حتى تقوم حقيقة التوحيد بهما.

ومن فوائد هذه الآية أيضًا: أن فيها دليلًا على أن التعبير في صفات الله بنفي التمثيل أولى من التعبير فيها بنفي التشبيه، فالأولى لنا أن نقول: الله ليس كمثله شيء في صفاته، ولا نقول: الله ليس كشبهه شيء، وذلك لأن نفي التمثيل هو الوارد في النصوص، فالله قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولم يقل: ليس كشبهه، وقال:

﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ولم يقل: فلا تضربوا

لله الأشباه، ولأن نفي التمثيل لا إجمال فيه ولا إشكال، ولكن نفي التشبيه فيه نوع إجمال وإشكال، ولذلك المتقرر عند العلماء - رحمهم الله - أن التعبير عن المعاني

الشرعية بألفاظ النصوص أولى، ولأن ذلك أبعد عما قد يدخل في بعض كلامك وأنت لا تدري، فعبر عن المعاني الشرعية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً بنصوص الشرع. ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على نفي التمثيل المستلزم للتعطيل وعلى نفي التعطيل المستلزم للتمثيل؛ لأن المتقرر عند العلماء - رحمهم الله - أن من وقع في تمثيل صفات الله بصفات خلقه فإنه في حقيقة الأمر معطل، وأن من عطّل الله عن صفات كماله فإنه في حقيقة الأمر ممثل.

فكل ممثل فهو في معطل، وكل معطل فهو ممثل.

فإن قيل: وكيف ذلك؟ نقول: ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنه لما عطّل الله ﷻ عن صفات كماله فإنما عطّل لأنه مثل أو لا، فهو مثل ثم عطّل، فلم يصل إلى رتبة التعطيل إلا بعد أن سعد إلى محذور التمثيل.

ولأنه لما عطّل عن صفات كماله فإنه يُمثل الله ﷻ بالمعدومات أو الممتنعات، فهو لما قال: إن الله لا صفات له، ولا أسماء له - هذا عطّل - إذ كيف نعرف الله ﷻ؟ فإذاً الله ﷻ لا حقيقة له عند هؤلاء، ويستلزم من قولهم: أن الله لا حقيقة له، فلما عطّلوا عن صفات كماله شبهوه ومثلوه بالممتنعات والمعدومات.

ولأن المعطلّ قد عطّل كل نصّ في القرآن والسنة يثبت شيئاً من صفات الله ﷻ، وما أكثر تعطيله، فإن أعظم الآيات الواردة في القرآن أكثرها أسماء وصفات، فكل

نص من نصوص الأسماء والصفات فالمعطل عطله وأخرجه عن دلالاته الصحيحة، فإيا ويله من الله يوم القيامة. وأما الممثل فقد أدخلناه في حيز التعطيل لأنه لما مثل صفات الله بصفات خلقه استلزم ذلك تعطيل الله ﷻ عن كماله، فإننا إذا أثبتنا العين لله فإنها العين الكاملة من كل وجه، فإذا جعلنا عين الله ﷻ كعين المخلوق صارت عين الله ناقصة، وإذا قلنا: إن الله له السمع فإننا نثبت له السمع الكامل المطلق من كل وجه، فإذا قلنا: إن سمع الله كسمع المخلوق فنكون قد عطلناه عن كماله الواجب، ولذلك رد الله عليهم بقوله: ﴿ **وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى** ﴾ [النحل: ٦٠] أي:

الوصف الأعلى.

وقد أجمع أهل السنة على أن كل صفة نثبتها لله فله ﷻ أكملها وأعلاها،

| | | |
|--------|-------|-------|
| الكمال | بالغة | صفاته |
|--------|-------|-------|

واحكم لها بذروة الجمال
ولأن تمثيل الكامل من كل وجه والناقص من كل وجه يرفع الناقص وينقص الكامل، كما يقولونه في البيت الذي تسير به ركبان أهل السنة:

ألم تر أن السيف ينقص إذا قيل إن السيف أمضى
قلو جاء مجنون معه سيف ومعه عصا ويقول: أيهما أحد:
السيف أم العصا؟

فإن مجرد المقارنة تنقص قدر السيف، لأن السيف أكمل، ومقارنة الكامل بالناقص أو الناقص بالكامل ترفع الناقص

الذي ليس حقه أن يرفع وتنقص الكامل الذي حقه أن يبقى في كماله وجلاله.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على أنه لا يعرف كيف الله إلا الله ﷻ، فالله ﷻ لم يطلع على كيفية صفاته لا ملكٌ مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح فضلاً عن غيرهم.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على إثبات وجوده ﷻ، فإثبات الصفات دليل على إثبات وجود الذات، إذ ما من صفات إلا ولها ذات، كما أنه ما من ذات إلا ولها صفات.

فنحن نستدل على من أنكر وجود الله بأسمائه وصفاته لأن إثبات الأسماء والصفات دليل على وجوده ﷻ.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على حرمة التفكير في كيفية شيء من صفات الله ﷻ، لأنك مهما فكرت ومهما قدرت ومهما نظرت ومهما قايست ومهما قربت ومهما ضربت الأمثال فلن تستطيع مطلقاً أن تصل إلى حقيقة صفات الله ﷻ لأن الله ليس كمثل شيء، فيجب قطع طمع العقل في التعرف على شيء من كيفية صفات الله ﷻ حتى تسلم، وهذا أصل من أصول أهل السنة متفق عليه.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على أن أي لازم من لوازم السوء يقوم في ذهن الإنسان تجاه صفات الله وإثباتها فإنما هو لازم جاء به شيطانه ونفسه الأمارة

بالسوء، وإلا ففي الحقيقة لا يلزم من إثبات الأسماء أو الذات أو الصفات لله ﷻ أي لازم من لوازم السوء. فجميع لوازم السوء مصدرها من تمثيل الخالق بالمخلوق، وهذا من أعظم لوازم السوء، وهو شيء يطرحه الشيطان في عقل ابن آدم وقلبه وينفث بكبيره الخبيث في جنانه حتى يدخل فيها العقائد الفاسدة التي لا تليق بالله ﷻ.

ومن فوائد هذه الآية: أن فيها دليلاً على الرد على من أبى عقله الجمع بين علو الله ومعيته لخلقه، لأن هذا الإنسان الذي امتنع عقله من الجمع بين ذلك إنما جعل علو الله كعلو المخلوق، ومعية الله كمعية المخلوق، فحينئذ تعارض عنده كيف يجمع الله ﷻ بين العلو المطلق وكونه معنا، فتعارض عنده، لكن لو أنه آمن بهذه الآية وحقق الإيمان بها وأن الله ليس كمثله شيء في علوه وليس كمثله شيء في معيته، فلما استلزم شيئاً من هذه اللوازم الباطلة أدت بكثير من أهل البدع إلى إنكار علو الله ﷻ.

ومن فوائد هذه الآية: أن فيها دليلاً على أن الحق موقوف على الجمع بين أطراف الأدلة كلها بحيث أن من أخذ بطرف من أطراف الأدلة وترك الطرف الآخر فإن نتيجة بحثه ونظره ستكون خاطئة، فإن الممثلة أخذوا

بطرف من هذه الآية في قوله: ﴿ **وَهُوَ السَّمِيعُ**

الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] فقط، فقالوا: سمعه كأسماعنا،

وبصره كأبصارنا، ولكن تركوا الطرف الأول ﴿لَيْسَ

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فضلوا.

والمعطلة كذلك أخذوا بالطرف الذي تركه الممثلة،

وهي قوله: ﴿لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولكن

تركوا الطرف الآخر ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فحينئذ صارت نتائجهم باطلة،

ولكن لما كان أهل السنة يأخذون بأطراف الأدلة كلها ويبحثون في المسألة الواحدة بالنظر في جميع الوارد فيها من النصوص كتاباً وسنة، صارت نتائج نظرهم في الأدلة نتائج صحيحة، فأهل السنة اهتموا في هذا الباب كما اهتموا في غيره من أبواب العقيدة لأنهم جمعوا بين أطراف الأدلة كلها فلم يأخذوا بطرف على حساب طرف.

ولذلك تجد أهل الضلال كلهم يتفقون في هذا الأصل، وهو الأخذ بطرف وترك طرف.

وأضرب مثلاً للتوضيح: الذين يحتفلون بمولد النبي ﷺ إنما أخذوا بطرف الأدلة الموجبة لحبه وتعظيمه، وتقديره، لكن تركوا الطرف الآخر المانع من الإحداث في

دينه ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ

اللَّهُ ﴿[الشورى: ٢١]، «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

فكل من أخذ في المسألة الواحدة بطرف من أطراف الأدلة فقط فلا جرم أن نتائج نظره في هذا المبحث سوف تكون خاطئة، لأن النصوص يكمل بعضها بعضاً، ويؤيد بعضها بعضاً، ويساند بعضها بعضاً، ويوضح بعضها إجمال بعض.

كذلك القدرية أخذوا بقول الله **وَعَلَيْكُمْ** ﴿وَمَا

تَشَاءُونَ ﴿[الإنسان: ٣٠] فقط، ولكن تركوا قول الله **وَعَلَيْكُمْ** ﴿

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿[الإنسان: ٣٠]، والجبرية عكسوا فأخذوا

بقول الله **وَعَلَيْكُمْ** ﴿ **﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ** ﴿[الإنسان: ٣٠] فقط،

ولكنهم تركوا قول الله **﴿وَمَا تَشَاءُونَ** ﴿[الإنسان: ٣٠]

فصارت نتائج بحثهم في باب القدر كلها باطلة. لكن أهل السنة هم الموفقون في هذه الأبواب جميعاً، وسبب توفيقهم بعد فضل الله **وَعَلَيْكُمْ** وكمال هدايته وتوفيقه وإلهامه أنهم أخذوا بأطراف الأدلة كلها وجمعوا بينها، ومزجوا بينها بمزيج أنتج لهم النتائج الصحيحة التي هي يليق اعتقادها في الله **وَعَلَيْكُمْ**.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: إن قيل : هل يجوز للإنسان أن يشير بشيء من صفاته عند ذكره لشيء من صفات الله ﷻ؟

نقول : القول الصحيح جوازه، وعدم جوازه، وذلك لأن المسألة فيها تفصيل:

فإن كان المقصود بإشارتك أنت إلى شيء يخص صفاتك حقيقة المماثلة فهذا باطل بإجماع أهل السنة والجماعة، وهو عين مذهب الممثلة، فإذا كان الإشارة يقصد بها التمثيل فهذا باطل.

وأما إذا كانت الإشارة يقصد بها تأكيد الكلام وإرادة حقيقته فإن هذا صحيح ولا بأس به، بمعنى: أنك إذا قيل : إن الله سميع بصير ثم وضعت يدك إصبعك على عينك وإصبعك على أذنك، كأنك تقول: كما أن هذه هي عين المخلوق حقيقة وهذا هو سمع المخلوق حقيقة فأنا أريد عين الخالق حقيقة وسمع الخالق حقيقة، حتى نقطع دابر التعطيل ودابر التحريف والتأويل الباطل، فهذا لا بأس به.

فإن قيل : وهل ثبت ذلك عن النبي ﷺ؟

فأقول: نعم، وذلك كما في صحيح الإمام مسلم من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «يقبض الله سماواته يوم القيامة بيمينه، ويقبض الأرضين بيده الآخر ثم يهزهن» يقول ابن عمر: (فهز النبي ﷺ يديه) فلا يقصد بذلك حقيقة مماثلة الهز بالهز، ولكن كما أن هذا هو هز المخلوق حقيقة، فأنا أريد هز الخالق حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته.

وكذلك لما نزل قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ

كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] وضع النبي ﷺ سبأته على

عينه وإبهامه على أذنه، هل يقصد بذلك حقيقة تمثيل العين بالعين، والسمع بالسمع؟ نقول : لا، حاش وكلا، وإنما يقصد بذلك إثبات إرادة الحقيقة اللائقة بالله ﷻ.

فإن قيل : وهل هذا من المناسب ذكره أمام العوام الذين لا يعرفون التفصيل؟

فأقول: الأسلم لعقيدة العوام تركه خشية من أن يثور في أذهانهم أن الإشارة يُراد بها المماثلة.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على كفر من مثل صفات الله ﷻ بصفات بخلقه.

فإن قيل : ولماذا؟

أقول: لأنه جاحد ومكذب وراذٍ لدلالة هذه النصوص المتواترة القطعية الصريحة في أن الله ليس كمثلته شيء.

والمقرر عند العلماء - رحمهم الله - أن من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، كما أن المقرر عند العلماء أن من أنكر أو جحد أو كذب بمعلوم من الدين بالضرورة فإنه يكفر، ولكن هذا من التكفير العام المطلق، وأما إذا أردنا تطبيقه على الأعيان فلا بد من تحقيق الشروط وانتفاء الموانع.

ومن فوائد هذه الآية: أن فيها دليلاً على إثبات اسم "السميع" لله ﷻ، وقد أجمع علماء الإسلام على أن

"السميع" اسم من أسماء الله الحسنى وله أدلة كثيرة متواترة في الكتاب والسنة.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على إثبات صفة "السمع" لله ﷻ، وسمع الله وإن اتفق مع المخلوق في الاسم الكلي العام إلا أنه لا يستلزم الاتفاق معه بعد الإضافة والتقييد والتخصيص كما أن مجرد الاتفاق في اسم "السمع" لا يستلزم الاتفاق في كفيات هذه الصفة، وهذا مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة - رحمهم الله -.
ومن فوائد هذه الآية: إن قيل: ما الحكمة من ذكر

هذين الاسمين بخصوصهما بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

شَيْءٌ؟ [الشورى: ١١]

أقول: ذلك لعدة أمور:
الأمر الأول: أن أكثر المخلوقات متصفة بالسمع والبصر، فجاء بهذين الاسمين والصفتين بخصوصهما حتى يقطع دابر المماثلة فيما هو منتشر من صفات الخلق، فإذا كان سمع الله وبصره ليس كمثله شيء مع كثرة وجودهما في الخلق فما عداهما من باب أولى - وهذا الوجه الأول قد ذكره الإمام الشنقيطي في "أضواء البيان" -

الوجه الثاني: أنه جاء بهاتين الصفتين من باب

الترهيب، وهي أن الله ﷻ بعد إثباته لقوله: ﴿لَيْسَ

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ﴿ [الشورى: ١١] فأراد أن يحذر خلقه

من تمثيله بشيء من صفات خلقه وأنهم إن فعلوا ذلك
فله سمع يسمع كلامهم، وله بصر يُبصر أحوالهم
وأفعالهم - بمعنى: أن كل من خالف هذه الآية ومدلولها
ووقع فيها التعطيل أو التمثيل فقد سُمع قوله وقد أبصر
مكانه ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾ [مريم: ٣٨] فهي من باب

الترهيب.

وهذا كقول الملك: اذهب يا فلان فقد ولّيتك على بلدة
كذا، وإني سميع بصير، فمعنى كلامه له : من باب
ترهيبه، أي : قم بما يجب القيام به وراع أحوال الرعية
فإن جميع ما ستفعله سأسمعه - سيصّلني -، كأنني سامعه
له وكأنني مبصر له.

ومن فوائد هذه الآية أيضًا: أن فيها دليلاً على إيضاح
الحق الواجب اعتقاده في جميع نصوص الصفات، فإن
جميع نصوص الصفات يجب فيها هذان الأمران أن تثبتها
وأن تنفيها مماثلة الله **عَلَيْكَ** بخلقه فيها.

فمثلاً إذا أردت أن تثبت وجه الله فلا بد في الوجه من
هذين الأمرين: أن تثبت لله وجهًا وأن تنفي مماثلة وجهه
لوجوه خلقه.

وإذا أردت أن تثبت لله علوًا واستواءً ويداً وسمعاً
وبصرًا فالواجب عليك في هذه الصفات وغيرها أمران:
أن تنفي المماثلة، وأن تثبت الصفة لله **عَلَيْكَ**.

فالواجب في صفات الله ﷻ: أننا نثبت الصفة التي يدور حولها النص، وهذا لا يكفي، بل لابد أن ننقل إلى الواجب الثاني، وهي: نفي مماثلة شيء من المخلوقات لله ﷻ في هذه الصفة التي أثبتها النص، والثالث قطع الطمع في التعرف على شيء من كفيات صفاته ﷻ، فمن حقق هذه الواجبات الثلاث في كل نص من نصوص الصفات فهو من أهل السنة والجماعة.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: اختلف العلماء - رحمهم

الله - في الكاف في قول الله ﷻ: ﴿ **لَيْسَ**

كَمِثْلِهِ ﴾ [الشورى: ١١] على أقوال متعددة:

والأصح فيها: أنها كاف زائدة باعتبار الإعراب ولها فائدة باعتبار المعنى، إذ ليس في القرآن حرف زائد باعتبار معناه، أي: أن وجوده كعدمه - لا - لكن في الإعراب لهم أن يعربوا على ما تقتضيه قواعد اللغة العربية، فالكاف زائدة باعتبار إعرابها فقط، وأما باعتبار وجودها فإن وجودها له فائدة عظيمة، وهي تأكيد النفي؛

لأن قوله: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى: ١١] هو

كقوله: (ليس مثله شيء، ليس مثله شيء) لكن اكتفى عن التكرار بزيادة الكاف، وهذا له أمثلة ذكرناها في قول الإمام الطحاوي - رحمه الله - : (**ولا شيء مثله**).

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على أن القول في الصفات فرع عن القول في الذات، فكما أن الله ليس

كمثله شيء في ذاته فكذلك أيضاً ليس كمثلته شيء في صفاته ، وكما أننا نثبت الذات فيجب علينا أن نثبت الصفات، وكما أن إثباتنا للذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك أيضاً إثباتنا للصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف كما قرره أهل السنة والجماعة.

فجميع ما تقوله في الذات قله مباشرة في الصفات لأن بابهما باب واحد، والمتقرر في الشريعة أنها لا تفرق بين متماثلين كما أنها لا تجمع مختلفين.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على أن الله ﷻ أخفى كيفية ذاته عنا، ويتفرع عن إخفاء كيفية ذاته إخفاء كيفية صفاته، لأنك لا يمكن أبداً أن تتعرف على كيفية صفات ذات إلا بعد أن تعرف كيفية الذات أولاً، فالعلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الذات، فإذا كنت أنت لا تعرف كيف ذات الله ﷻ فمن باب أولى لن تتعرف أبداً على كيفية شيء من صفاته.

ولذلك يقول السلف – رحمهم الله - : إذا جاءك الجهمي

وقال لك ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] كيف

استوى؟ فقل له: أخبرني أنت أولاً كيف ذات الله حتى أبين لك كيف استوى؟ فسينقطع، لأنه لا يعلم، ولا يمكن أبداً أن يعلم كيف الله ﷻ في ذاته، فسيقول لك: أنا لا أدري، فقل: وأنا كذلك لا أدري، فكيف تطالبنني بأن أبين لك صفة ذات أنا وأنت متفقان على أننا لا نعرفها؟ ، قال الناظم:

فمن يقل كيف استوى فقل كيف بذات الرب كيف

فإن يقل لا أعلمن كنهه فقل كذا استواؤه يتبع له
أي : أنا وأنت نتفق على عدم العلم بكيفية ذاته، فكذلك
أيضاً لا نعلم كيفية صفاته، وهذا دليل عقلي يجمع هؤلاء
الذين يقعون في صفات الله تمثيلاً وتعطيلاً.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها دليلاً على قاعدة
دعوية وهي مبدأ التصفية قبل التحلية، بمعنى: أن الداعية
قبل أن يقرر الأخلاق الطيبة للناس عليه أولاً أن يحذرهم
من تلك الأخلاق المشينة وأن ينزهمهم وأن يصفي طباعهم
منها، ثم بعد ذلك يُحليهم، ولذلك بدأ الله ﷻ بالنفي قبل
الإثبات، والنفي يُراد به التصفية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

شَيْءٌ ﴿[الشورى: ١١]﴾ حتى تُصْفَى الأذهان.

ثم بعد ذلك ركز الله ﷻ فيها أسماء وصفاته ، فهذا مبدأ
يعتمد عليه الدعاة كثيراً، وهو مبدأ التصفية قبل التحلية.

ومن فوائد هذه الآية أيضاً: أن فيها إثبات اسم
"البصير" لله ﷻ، وقد أجمع علماء الإسلام - رحمهم الله
- على إثبات هذا الاسم.

ومن فوائدها أيضاً: إثبات صفة "البصر" لله على ما
يليق بجلاله وعظمته، وهو مجمع عليه بين أهل السنة
والجماعة .

ومن فوائدها أيضاً: أن فيها دليلاً على وسطية أهل
السنة والجماعة - رحمهم الله - في باب الأسماء
والصفات، وبيانه أن أهل السنة والجماعة أخذوا في هذا

الباب بالحق من كلا الطائفتين ، فإن الممثلة في باب الأسماء معهم حق وباطل، والمعطلة في باب الأسماء والصفات معهم حق وباطل.

فالحق الذي مع الممثلة هو إثبات الأسماء والصفات لله ﷻ، وهذا حق، والباطل الذي معهم هو أنها مثل صفات المخلوقات وهذا باطل.

وكذلك المعطلة معهم حق وباطل، فالحق الذي مع المعطلة هو تنزيه الله ﷻ عن مماثلة المخلوقات، هذا حق ولكنهم خاطوا هذا الحق بالباطل، وهو أنهم قالوا: تنزيهاً نفى معه الأسماء والصفات.

ولو جمعت الحقين اللذين مع الممثلة والمعطلة ينتج لك مذهب أهل السنة والجماعة، فالحق الذي مع الممثلة أننا نثبت الأسماء والصفات لله، والحق الذي مع المعطلة وننزه الله عن مماثلة المخلوقات، هذا هو حقيقة أهل السنة والجماعة، ولذلك توسطوا.

فإثبات أهل السنة والجماعة لا تمثيل فيه، وبهذا خالفوا الممثلة، وتنزيه أهل السنة والجماعة لا تعطيل فيه، وبذلك خالفوا المعطلة، فحقيقة مذهبنا إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

ومن فوائد هذه الآية: أن فيها الرد على الجهمية والمعتزلة في نفهم لصفتي السمع والبصر عن الله ﷻ فهم يعتقدون أن الله لا يسمع بسمع، ولا يبصر ببصر – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – بل إن الله ﷻ أبطل على لسان إبراهيم عبادة الأصنام بأنها لا تسمع ولا تبصر قال الله ﷻ

عن إبراهيم أنه قال: ﴿لَأَبِيهِ يَتَابَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ

﴿ [مريم: ٤٢].

فالمعبود بحق هو الذي يسمع السمع الكامل الذي لا نقص فيه، ويبصر البصر الكامل الذي لا نقص فيه، فهؤلاء الجهمية والمعتزلة ينفون صفة السمع والبصر عن الله، فهم قد ينفون أحقيته بالعبادة – أعوذ بالله من كلامهم -

ومن فوائد هذه الآية : أن فيها الرد على عباد القبور وعباد الأولياء، الذين يجعلون أولياءهم واسطة بينهم وبين الله ﷻ في الدعاء والاستغاثة، فهم بهذا الفعل قد مثلوا الله بخلقه لأنهم اعتقدوا أن الله ﷻ مثل ملوك الدنيا، وملوك الدنيا لا يستطيعون أن يتصلوا بشعبهم كلهم، وإنما يختصون حُجَّابًا ووزراء يوصلون لهم ما تريده شعوبهم من المطالب والحاجيات.

فهؤلاء يعتقدون أن الله كملوك الدنيا، لكنهم لو تأملوا

قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] حينئذ

تنقطع هذه الشبهة عنهم، ولا يجدون في قلوبهم الحاجة إلى اتخاذ واسطة بينهم وبين الله في الدعاء.

فمن حين ما يدعو المخلوق والله ﷻ يسمعه، ويعلم ما يريده بغير واسطة فليس بين الله وبين خلقه واسطة في الدعاء.

ومن فوائد هذه الآية: أن فيها دليلاً على نفي الصاحبة والولد عن الله ﷻ، ولذلك لو قرأنا الآية من أولها وهي في سورة "الشورى" قال الله ﷻ: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] ثم لما جاء الكلام عنه قال: ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي : أنه أثبت الزوجية للمخلوقات فقط، وقال أنتم المحتاجون إلى أن تكون لكم زوجات، وأنتم المحتاجون أن يكون لكم أولاد يسعون معكم، وأما أنا فليس كمثل شيء، فيما أنه ليس كمثلته شيء فلا يحتاج إلى صاحبة ولا إلى ولد.

ومن فوائد هذه الآية: من عجائب المبتدعة أنهم جعلوا قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]

جعلوه دليلاً على نفي جميع الأسماء والصفات عن الله فجعلوها دليلاً على نفي كلامه ونفي أسماءه ونفي جميع الأشياء التي يستلزم إثباتها عندهم مماثلة الله بخلقه.

فرد عليهم الإمام ابن القيم - رحمه الله - بقوله في قول

الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: إنما قصد

به نفي أن يكون معه شريك، أو معبود يستحق العبادة والتعظيم كما يفعله المشبهون والمشركون، ولم يقصد به -

وهذا الشاهد – نفي صفات كماله، وعلوه على خلقه وتكلمه بكتبه، وتكليمه برسله، ورؤية المؤمنين له جهرة بأبصارهم كما تُرى الشمس والقمر في الصحو. أ.هـ —
فهؤلاء فهمهم غريب جداً في مثل هذه الآيات والمواضع إذ أنهم استدلوا بهذه الآية على النفي.

ومن ضلال فهمهم أنهم قد استدلوا بقول الله ﷻ: ﴿قُلْ

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] على أنه لا يوصف بأي

صفة من الصفات، ولا يُسمى بأي اسم من الأسماء، ففهم هؤلاء عقيم سقيم - نسأل الله حسن الفهم عنه -.

ومنها كذلك: أن فيها الرد على الأشاعرة في تحريفهم لصفة السمع والبصر بالعلم، فالأشاعرة وإن كانوا يثبتون السمع والبصر لله لكنهم لا يثبتون أنه سمع حقيقي، ولا بصر حقيقي، وإنما يقولون: إن المراد بسمع الله وبصره أي: علمه بما جرى، وهذا تحريف باطل لأنه خلاف فهم السلف الصالح – رحمهم الله – فالسلف مجمعون على أن هذه الآية تثبت السمع الحقيقي والبصر الحقيقي على ما يليق بجلاله وعظمته وليست مجرد العلم.

وقولهم هذا أيضاً لا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة، وقولهم هذا أيضاً خلاف اللغة، وانتقال عن الظاهر بلا قرينة توجب هذا الانتقال، وانتقال من حقيقة الكلام إلى مجازه، وقد تقرر في القواعد أن الأصل هو البقاء على

الظاهر حتى يرد الناقل، وتقرر في القواعد أن الأصل في الكلام الحقيقة.

ومن فوائد هذه الآية العظيمة : أننا إذا آمننا بأن الله له سمع وبصر، وأنه ليس كمثلته شيء، فإن هذا الإيمان يثمر لنا بثمرات :

الثمرة لأولى : إفراده ﷻ بالعبادة دون ما سواه، فلا يستحق أحد أن يُعبد إلا الله الذي ليس كمثلته شيء ، فمن أدلة وحدانيته واستحقاقه للعبادة أنه ليس كمثلته شيء -جلّ وعلا-.

الثمرة الثانية: وجوب الخوف من الله في حال الخلوات، فإن المؤمن حقاً بأن الله سميع بصير إذا خلا بشيء من محارم الله فإنه يتأمل حينئذ أن الله يسمعه، ويبصر مكانه، وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فهذا الإيمان إن كان حقاً وصدقاً وكاملاً سيزجر نفسه ويردع روجه عن مقارفة هذه المعصية ، وأما إذا كان في الإيمان بهذين الاسمين شيء من الغبش أو شيء من الضعف فحينئذ ستغلب شهوته على إيمانه ويقع ويتقحم في الذنوب والمعاصي.

ومنها كذلك: أنه ينبغي للإنسان ألا يفقد في المكان الذي يحب الله ﷻ أن يكون فيه ، فالله ﷻ يحب من عباده أن يكونوا في جمل من الأماكن، منها: المساجد، والدعوة إلى الله ﷻ، فالأماكن التي يحب الله ﷻ أن توجد فيها أكثر من

وجودك فيها فإن الله له بصر يبصرك، وله سمع يسمع كلامك.

قول الإمام الطحاوي - رحمه الله -: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ)

الكلام على هذه الجملة في جمل من المسائل:
المسألة الأولى: أجمع أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - على أن الله هو خالق كل شيء، وأنه لا خالق لشيء من ذرات هذا العالم معه - عز وجل -.

قال الله ﷻ: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ، وقال

الله - تبارك وتعالى - : ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] ، وقال - تعالى - : ﴿وَخَلَقَ

كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] ، فجميع ذرات هذا

الكون علويه وسفليه فالله - تعالى - هو الذي خلقها وبرأها ذاتاً وصفات، ومن زعم بأن ثمة خالقاً لشيء من هذا الكون مع الله ﷻ فإنه ملحد كافر بالله العلي العظيم.

المسألة الثانية: أجمع أهل السنة - رحمهم الله - على أن العليم اسم من أسماء الله - عز وجل -.

وأجمع أهل السنة - رحمهم الله - على أن العلم صفة من صفاته ﷻ فهو الموصوف بالعلم أزلاً وأبداً، وأجمع أهل

السنة – رحمهم الله – على أن علم الله من صفاته الذاتية التي لا تنفك عنه لا أزلاً ولا أبداً.

وأجمع أهل السنة – رحمهم الله – على أن علم الله ﷻ لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فالله ﷻ عليم العلم الكامل الشامل المطلق بجميع الموجودات والمخلوقات بكل تفاصيلها، وبالمعدومات كيف ستكون إذا كانت.

وأجمع أهل السنة – رحمهم الله – على أن الله ﷻ يعلم الكليات والجزئيات، والأصول والتفاصيل، لا يخفى عليه شيء ﷻ، قال الله – سبحانه وتعالى -: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ**

عَلِيمٌ ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، وقال الله – تبارك وتعالى -:

﴿ **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**

وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا

رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩] ، وقال الله –

تبارك وتعالى -: ﴿ **رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نَعْلَمُ**

[إبراهيم: ٣٨]، ومن زعم أن ثمة شيئاً خفي عن علم الله ﷻ فإنه ملحد زنديق بعيد عن الحق والهدى.

المسألة الثالثة: أجمع أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - على أن الله خلق المخلوقات غير جاهلٍ بها، لا بذواتها ولا بصفاتهما، ولا بأحوالها ولا بمآلاتها.

فإن الله - تعالى - خلق خلقه حال كونه عالمًا بذواتهم، عالمًا بصفاتهم، عالمًا بمآلاتهم وأحوالهم وأفعالهم وما يصيرون إليه، لا يخفى عن تفاصيل أحوال خلقه شيء مطلق وَعَلَى، فإن الله وَعَلَى عالم بالخلق جملة وتفصيلاً، وعالم بتفاصيل الخلق جملة وتفصيلاً، وعالم بأحوال الخلق جملة وتفصيلاً، فخلق الخلق بعلمه أي: أنه خلق الخلق وهو عالم بأحوالهم وتصرفاتهم، وما يقولون وما يفعلون ، قال الله وَعَلَى: ﴿ **أَلَا**

يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤] ، وقال الله - تعالى

-: ﴿ **أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ**

يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٠] ، وقال الله - تعالى - عن

فرعون أنه قال لموسى: ﴿ **قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ * قَالَ**

عِلْمَهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ [طه: ٥١-٥٢] فهو عالم بخلقها، خلق الخلق

بعلمه، قال: ﴿ **قَالَ عِلْمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا**

يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢] ، وقال الله - تبارك وتعالى -: ﴿ **وَهُوَ**

الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴿٦٠﴾ [الأنعام: ٦٠]

، فكل المخلوقات بكل تفاصيلها فالله - تعالى - يعلمها العلم المطلق الكامل الشامل الذي لا يعتريه نسيان ولا ريب ولا شك ولا اختلاف أو اضطراب - وكل هذا مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - .

المسألة الرابعة: في قول الإمام الطحاوي: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) رد على المعتزلة الذين يزعمون أن الله خلق الخلق منفرداً عن علمه.

فقول الإمام الطحاوي - رحمه الله - : (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) رد على المعتزلة الذين يزعمون أن الله خلق الخلق منفرداً عن علمه، فهو خالق للخلق نعم ولكنه لا يعلم ما خلق، فهم يسمون الله ﷻ بالعليم ولكن يسلبون صفة العلم عنه ﷻ، فالله ﷻ خلق الخلق غير عالم بهم، ولا بأحوالهم، ولا بأفعالهم، فهم وإن سموا الله ﷻ بالعليم إلا أنهم يقولون: عليم بلا علم.

فهم ينسبون الله ﷻ للنقص، لأنهم يصفونه بالجهل، وهذا المذهب لا جرم أنه مخالف لأدلة الكتاب والسنة ولأدلة الحس والفطرة، ولأدلة كثيرة تدل على أن الله ﷻ موصوف بالعلم، وهذه الصفة - صفة العلم - لا جرم أنه لا ينكرها إلا مكابر أو معاند، فالمعتزلة لا يجعلون خلق الله ﷻ مصحوباً بعلمه، فيقولون: خلق الخلق وليس بجاهل، لكن تأبى ألسنتهم أن يقولوا: خلق الخلق عالماً به ، فقصاراهم أنهم ينفون الجهل عن الله، ولكن لا يثبتون العلم

له، فنفي الجهل عن الله لا يتضمن ثبوت العلم عندهم، ولذلك في بعض مناظرات الإمام عبد العزيز المكي شيء من ذلك كما سيأتينا في مسألة خاصة إن شاء الله، فالمعتزلة ينكرون علم الله ولا يثبتونه.

وأما نحن معاشر أهل السنة والجماعة فإننا نوّمن بأن الله ﷻ لن يخلق عن جهل، وإنما خلقهم بعلمه، فصفة العلم ملازمة للخلق، وصفة الخلق ملازمة للعلم، ولا يمكن أبداً أن ينفرد علم الله عن خلقه ولا خلق الله ﷻ عن علمه، بل عندنا قاعدة في علم الله - احفظوها - تقول: "أن الله ﷻ موصوف بالعلم أزلاً وأبداً، ذاتاً وصفات".

فالله خالق بعلمه قادر بعلمه، رحيم إذا رحم فهو يرحم بعلم، ويرضى بعلم، ويغضب بعلم، ويحيي بعلم، ويميت بعلم.

فليس ثمة صفة من صفات الله ﷻ إلا وهي مصحوبة بالعلم، وهذا من جملة الفروق بين علم الله وصفاته وصفات المخلوق وعلمهم.

فإن صفات المخلوق لا يلزم أن تكون مقرونة بالعلم، وإن كانت مقرونة ببعض العلم لكن لا يلزم أن يكون هو العلم الصحيح.

وأضرب هنا جملاً من الأمثلة حتى يتميز الفرق ويتضح ما أريد إثباته وهي: أن الخلق إذا غضبوا هل لابد أن يكون غضبهم صادراً عن علم؟ نقول: لا، بل قد يغضب الإنسان على شيء هو لا يدري عن حقيقته؟ وإنما يحمله على الغضب النزق وسرعة الطيش، ثم إذا تبين له بعد

ذلك حقيقة الأمر قال: أنا غضبت وأنا جاهل، فبيدأ يعتذر ممن غضب عليهم أو تكلم عليهم، وهذا لا يأتي في صفات الله ﷻ، فإنه إذا غضب فإنه لا يغضب إلا بعلم، فلا يمكن أبداً أن يتصور في حق الله أن يغضب على من لا يستحق الغضب.

وكذلك نحن نصنع الأشياء ولكن هل كل شيء نصنعه نصنعه بعلم ينفعنا؟ نقول: لا.

ولذلك صنع ابن آدم القنابل النووية والقنابل الذرية، وصنع أشياء وأسلحة كثيرة تؤذيه في حقيقة الحال، ولو نظر ابن آدم إلى كثير من مصنوعات لوجد أنه جاهل في صناعاتها- بمآلتها -، لا أعني بكيفية صناعاتها، لكن المقصود من صناعاتها أن يقتل، والقتل محرم إذا لم يكن بحق.

وربما ابن آدم يصنع تلك الصناعات الحربية ثم يبيعها لعدوه فيأتي عدوه فيقتله بها، فنحن نصنع، ونصنع بعلم، ولكن ليس العلم الذي ينفعنا في كثير من صناعاتنا.

وربما نحن نرحم، ولكن نحن نرحم أحياناً عن جهل، ولذلك ربما يأتيك رجل يتصنع أنه فقير فترحمه ثم تعطيه، ثم يتبين لك بأخرة أنه ليس بفقير، إذاً رحمتك لم توافق علماً.

فصفات المخلوقات لا يستلزم أن تكون مصحوبة بالعلم وإن كانت مصحوبة بالعلم فلا يلزم أن يكون هو العلم الصحيح الحقيقي، قد تكون مصحوبة بعلم مغلوط، بعلم خطأ، بعلم ليس بصحيح.

أما صفات الله فإنه لم يتصف بصفة إلا وهي مصحوبة بالعلم، فهو يخلق بعلم، ويسخبط بعلم، ويغضب بعلم، ويحيي بعلم، ويميت بعلم، وليس ثمة شيء من صفات الله ﷻ منفردًا عن العلم.

ولذلك صدقت كلمة الإمام الطحاوي في قوله: (خَلَقَ الخَلْقَ بعِلْمِهِ).

فهو قادر بعلمه، وعليم بعلمه، ومستور على عرشه بعلمه، ويحيي بعلمه، ويميت بعلمه.

فالعلم ليس محصورًا في صفة الخلق فقط، بل العلم عام شامل لأنه من الصفات الذاتية التي لا يمكن أن تنفك عن الله ﷻ أزلاً وأبدًا، فالعلم صفة ملازمة لله أزلاً وأبدًا لا تنفك عنه ﷻ لا عن ذاته ولا عن صفاته.

وعلم الله ﷻ لا تشبته عليه الأمور كما تشبته على علمنا، فالله لا تشبته على علمه الأمور فيحتاج إلى أن ينتبته، أو يحتاج إلى أن يتأكد من صحة هذه المعلومة، أو يحتاج إلى أن يسأل غيره عن حقيقة ما سمع أو فعل – لا – فهذا كله من الأمور والعوارض التي تصيب علم المخلوقين فقط، أما علم الخالق فلا يصيبه شيء من ذلك، بل حتى علم الملائكة هو من العلم الذي قد تشبته عليه الأمور، حتى علم الملائكة إلا فيما أوحاه الله ﷻ إليهم أو

أمرهم به، كما قال الله ﷻ عنهم: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ

يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ

﴿لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. قال العليم الذي لا أعلم منه ، ولا يشتبه

على علمه شيء ﴿ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ

﴾ [البقرة: ٣٠].

وهذا هو الذي يقصده الإمام الطحاوي بقوله: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ).

ونخلص بهذا بقاعدتين:

القاعدة الأولى: أن العلم لا ينفك عن الله لا عن ذاته ولا عن صفاته.

القاعدة الثانية: أن علم الله لا تشبه عليه الأمور ولا تختلط عليه الأشياء كما هو حال علم المخلوقين.

المسألة الخامسة: في كلام الإمام الطحاوي (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) رد على غلاة القدرية الأوائل الذين خرجوا في أواخر عهد أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وهم طائفة ينكرون العلم جملة وتفصيلاً، لا يثبتون شيئاً من علم الله مطلقاً، والمعتزلة المعاصرون أخف منهم، ولكن هؤلاء ينكرون العلم والكتابة في اللوح المحفوظ، فلا يؤمنون لا بعلم سابق ولا بكتابة سابقة، فرد عليهم الإمام الطحاوي بقوله: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) فأثبت لله علماً.

وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ المتأخرون على أن هذه الطائفة طائفة كافرة، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث يحيى بن يعمر قال: أتيت أنا وصاحب لي من خراسان فلقينا ابن عمر فقلنا: لو وفق لنا أحد من أصحاب النبي ﷺ

فسألناه عما يقول هؤلاء - أي أهل خراسان - في القدر، قال: فوفق لنا عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فاكتفته أنا وصاحبي، أهدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي ولكنه قال: يا ابن عمر إن من قبلنا - وهي قبل الجهة ليس قبل الزمان لأن قبل الزمان قبل، وقبل الجهة قبل - إن من قبلنا من أهل خراسان قوم يتقفرون العلم ويقرؤون القرآن، وإنهم يزعمون ألا قدر، وأن الأمر أنف- وهذه الطائفة تعتقد أن الله لا يعلم بالأشياء إلا بعد وقوعها في أرض الواقع، وأن الله لن يكتب شيئاً في اللوح المحفوظ مطلقاً، وأنه ليس ثمة شيء أصلاً اسمه قدر سابق، وإنما الله عز وجل يبقى هكذا حتى يُوقع عباد الفعل أو القول فيعلمه بعد وقوعه- ، فقال ابن عمر: (فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برءاء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن أحدهم أنفق مثل أحد ذهباً ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر) .

ولذلك أجمع الصحابة على كفر هؤلاء، بل وأجمع السلف الصالح على كفر هؤلاء، إلا أن ابن تيمية - رحمه الله - في "العقيدة الواسطية" قال:

إن هذه الطائفة كانوا موجودين في أواخر عهد الصحابة، ولكن منكرو العلم اليوم قليل.

والمعتزلة المعاصرة هؤلاء يثبتون العلم السابق ولكن لا يجعلونه متعلقاً بأفعال الله عز وجل، ويخرجون أفعال العباد أن تكون مخلوقة لله عز وجل - وسيأتي تفاصيله في باب القدر إن شاء الله - .

فقول الإمام الطحاوي: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) رد على هؤلاء الغلاة القدرية الذين يُنكرون علم الله ﷻ.
المسألة السادسة: حكم قول المعتزلة عن الله: إن الله لا يجهل.

نقول : ليس هذا القول بصحيح لعدة أوجه، لأنه قول مجمل،

وعدم صحته لعدة أوجه:

الوجه الأول: أنه مجانبة للتعبير عن الصفة بالنصوص الشرعية، فإن النصوص الشرعية إنما عبرت عن نفي الجهل بالعلم، فلماذا يُترك التعبير عن هذه الصفة بما عبر به النص الشرعي ويُنتقل إلى تعبير لا نعلمه وارداً لا في الكتاب ولا في السنة بخصوصه!؟

فإن الله ﷻ عبر عن صفته هذه بأنه عليم، علام، عالم، لكن لم يقل في الكتاب والسنة: إنني لست بجاهل، والمتقرر عندنا أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى.

فتركهم للتعبير بالعلم واتجاههم إلى التعبير بنفي الجهل هذا ترك للألفاظ الشرعية واتجاه لألفاظ غير شرعية.

الوجه الثاني: أن قولهم: إن الله ليس بجاهل هذا لا يستلزم أن يكون عالماً، لأن المتقرر عند العلماء أن إثبات العلم نفي للجهل، ولكن نفي الجهل لا يستلزم إثبات العلم.

فإذا سمعت المعتزلي يقول عن الله ﷻ: "الله ليس بجاهل" فإياك أن تعتقد أنه من نوع النفي الذي يتضمن ثبوتاً، بل هو من النفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتاً،

ولذلك إذا استفسرته هل ربنا عالم؟ يقول: ليس بجاهل، هو عالم ولا يستطيع أن يجيب إلا بهذا .
فحقيقة كلامهم هذا في النفي أنه ليس من نوع النفي الذي يتضمن ثبوتاً، وإنما من النفي الذي لا يتضمن ثبوتاً، وقد قدمنا سابقاً أن كل نفي لا يتضمن ثبوتاً، فلا يصح إدخاله في جملة صفات الله ﷻ.

الوجه الثالث: أنه لا يُتصور أبداً في حق صفات الله ﷻ أن يكون من أسمائه العليم ولا يكون له علم، لأن المتقرر بإجماع أهل السنة أن كل اسم من أسماء الله ﷻ فإنه يتضمن صفة كمال من صفات جلاله وكبريائه وعظمته وعزه وجلاله ﷻ ، فتفريقهم بين هذا وهذا تفريق بين متماثلين، والمتقرر في قواعد الشريعة أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين كما أنها لا تجمع مختلفين.

المسألة السابعة : قد دلت الأدلة على إثبات صفة العلم لله - عز وجل - من الكتاب ومن السنة والإجماع والفترة والحس.

وقد قدمنا جملاً من الآيات والنصوص الدالة على إثبات علمه ، وأذكر لك جملاً من الأدلة العقلية على إثبات علم الله ﷻ، وذلك لأن المعتزلة وغيرهم من أهل البدع يعظمون العقل تعظيماً يجعلهم يؤمنون بأن ما جاء به فهو الحق الذي لا مِرية فيه، والذي يجب تقديمه حتى وإن عارضته النصوص كلها، فبما أنهم قوم يعظمون العقل فإننا نستطيع بعقولنا أن نثبت صفة العلم، حتى وإن لم يأت

دليل من القرآن يثبت صفة العلم لله فإننا نستطيع من أوجه كثيرة أن نثبت لله ﷻ العلم.
فإن قيل : وكيف نثبت عقلاً صفة العلم لله ﷻ؟ فأقول:
ذلك من أوجه:

الأول: أن المتقرر في القواعد عند العقلاء أن الإيجاد دليل العلم، فإن قيل : وكيف؟ فأقول: لأن الإنسان منا لا يوجد شيئاً إلا بعد تصوره، أنت تريد أن تصنع شيئاً أو توجد شيئاً فلا بد أولاً أن تتصوره، وهذا التصور هو حقيقة العلم، لأن العلم معناه التصور.

ومن الذي أوجد هذا الكون وخلقته؟ الله خلقه بإرادة ، فيكون قبل خلقه قد علمه ﷻ، ولا نقول: تصوره، وإنما نقول: علمه، لأننا لا نعبر عن صفات الله إلا بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة ، فهو الذي أوجد والإيجاد يستلزم الإرادة، والإرادة تستلزم العلم، إذا الإيجاد يستلزم العلم - هذا دليل عقلي - فكيف تقولون أيها المعتزلة: إنه هو الذي أوجد هذا العالم وخلقته ولا خالق إلا هو ثم تنفون صفة العلم عنه؟! فهذا تناقض.

ولذلك هذه المصنوعات والمخترعات التي اخترعها البشر هل وُجدت صدفة؟ هل استيقظ من النوم فوجد أنه قد صنع هذه الآلة؟ لا - بل ربما تكون فترات تصورها والتخطيط لها أكثر من فترات مباشرة الصناعة ، فلا يُمكن للمخلوق أن يوجد شيئاً أو يبدع شيئاً إلا بعد تصوره، فالإيجاد دليل الإرادة، والإرادة دليل وجود العلم، فالإيجاد دليل العلم كما قاله العقلاء، وهذا ليس من قواعد أهل السنة

فقط، بل هو من قواعد العقلاء، وأما المجانين فهؤلاء لا قواعد عندهم تحكمهم.

وخذ وجهًا آخر أيضًا عقليًا وحسيًا في نفس الوقت، وهو: أن من رأى هذا العالم علويه وسفليه وجد فيه من الأحكام والإتقان ما تعجز العقول عن إدراكه، حتى إنه أعجز العقلاء والأذكياء عن معرفة كيفية وجود هذا العالم، فهذا العالم مبني على نظام دقيق، ومخلوق على نسق عظيم رفيع لا يمكن أبدًا أن تختلط أموره ولا أن تضطرب أحواله، مع عظم أفلاكه وأجرامه التي تدور فيه ومع ذلك فإنه ليس ثمة شيء يصطدم بشيء، أو يخرج شيء عن مساره المقدر له، ولذلك جعل من علامات الساعة

اضطراب هذه الحركة، ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]

لأنه ليست عاداتها، ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ٢]

فجعل اضطراب حركة هذا العالم من الأمور الدالة على قيام الساعة، كما ذكر الله ﷻ ذلك في جمل من السور، كسورة "الشمس" وسورة "الانفطار" وغيرها.

فهذا العالم المتقن من الذي خلقه؟ الله، أو يتصور أن يكون هذا الإتقان صادرًا عن أحد لا يعلم؟ هذا والله لا يمكن أبدًا.

ولكن هؤلاء قوم لا عقول لهم يفكرون بها، بل وانظر إلى هذا الأحكام البديع، أو يتصور صدوره من جاهل لا يعلم شيئًا؟! نقول: لا يمكن أبدًا.

ولذلك المتفق عليه في قواعد العقلاء: أن إحكام الصناعة دليل على خبرة الصانع وعلمه، ولذلك إذا رأيت ساعة غريبة الصنع فإنك تعظم من صنعها، وإذا رأيت آلة عجيبة في الصنع فإنك تعلم أن وراءها عالماً خبيراً أوجدها، لكن لو وجدت الطفل يلعب بلعبه، فيكسر هذه ويركب الرجل على الرأس، واليد في الفخذ فإنك لا تأبه بصنعه لأنها غير متقنة، ولكنك تعذره لأنه غير عالم ولا خبير فصارت صنعه غير متقنة وغير مرتبة.

فاتقان هذا العالم دليل على وجوده عَلَيْهِ؛ هذا أولاً، ودليل على أنه عالم العلم المطلق الشامل، وخبير الخبرة الكاملة التي لا يعترىها شيء من الاضطراب أو النقص.

والوجه الثالث: أننا نجزم جزماً أن من يعلم أكمل مما لا يعلم، ولذلك العلم بالنظر إلى مجردة بغض النظر عن إضافته إلى مخلوق أو خالق صفة كمال، ولذلك يطمح الخلق له ويتفاوتون فيه، ويكدحون في تحصيله، لأنهم يعلمون أنهم كلما ترقوا في مدارج العلم كلما ازدادوا تحصيلاً لصفة الكمال، بل إن العلم كمال ليس في المخلوقات فقط، بل حتى في الحيوانات العلم كمال في حقها، بدليل أنه لو صاد كلبان: أحدهما معلم، والآخر غير معلم، لحل صيد الكلب المعلم، مع أن هذا الكلب هو عين هذا الكلب، كلب وكلب، ولكن فُضِّلَ هذا ومُيزَ بالعلم الذي معه، فحل صيده بسبب العلم الذي معه.

فالعلم بالنظر إلى ذاته كمال، فإذا نظرت إلى المخلوقات ألا تجد أن المخلوقات عالمة؟ فالعلم في

المخلوق موجود، هناك خبراء، وهناك علماء، فهم يَكْمُلُون بحسب ما فيهم من العلم، إذاً فالخلق يوصفون بالكمال لوجود العلم فيهم، ومن الذي أوجد الخلق؟ الله، ومن الذي أعطاهم هذا العلم؟ الله، ومعطي الكمال أولى بالكمال، فكيف يعطيهم شيئاً هو فاقد له؟! فالمتقرر عندنا بل في قواعد العقلاء " أن فاقد الشيء لا يعطيه " ولذلك لو سألت أحداً أن يجيبك عن مسألة هو فاقد للعلم فيها فلا يستطيع، إلا إذا كان سيتكلم بجهل ، وكذلك لو جئت إلى فقير تطلبه صدقة سيقول: ليس عندي، فإذا لم يكن الله عَزَّ وَجَلَّ موصوفاً بالعلم فكيف يمتن بهذه الصفة الكمالية على خلقه؟ ، بل يلزم من ذلك الوجه الذي بعده وهي أننا إذا نفينا صفة العلم عن الله فإننا نثبت أن الخلق أكمل منه، لأن من كان عالماً أكمل ممن ليس بعالم، فإذا أثبتنا العلم للخلق ونفيناها عن الخالق فيلزم من هذا أن المخلوق أفضل من الخالق، وهذه النتيجة باطلة، فدل ذلك على بطلان مقدماتها وهي نفي العلم عن الله؛ وهذه النتيجة باطلة، وكل نتيجة باطلة فهي دليل على بطلان مقدماتها.

وأضرب مثالا عن المقدمات والنتائج الباطلة فأقول : الثلج حار، وكل حارٍ فهو يحرق، إذاً النتيجة ما هي؟ الثلج يحرق، هل هذه النتيجة صحيحة؟ لا، إذا كانت النتيجة باطلة فاعلم أن المقدمتين باطلة أو واحدة منها باطلة، هنا المقدم الأولى باطل وهي قولنا: الثلج حار، وكل حار يُحرق، فإذا كانت المقدمتان كلها باطل فلا جرم أن النتيجة سوف تكون باطلة من باب أولى، وهنا يقولون الله لا يعلم،

والمخلوق يعلم، إذا النتيجة أن المخلوق أكمل من الخالق،
النتيجة باطلة، فلا بد أن تكون مقدماتها باطلة أو واحدة من
مقدماتها باطلة، فالمخلوق يعلم هذه صحيحة، لكن الله لا
يعلم، هذه مقدمة باطلة.

فلما فسدت المقدمات فسدت النتائج، وهي التي يعبر
عنها العلماء بقولهم: إن فساد اللازم يفضي إلى فساد
الملزوم، فلما فسد هذا اللازم وهي أنه يلزم من إثبات العلم
للمخلوق ونفيه عن الخالق يلزم منه أن المخلوق أكمل من
الخالق- هذا اللازم فاسد- إذاً الملزوم فاسد، فلما كان
اللازم فاسداً دل فساده على فساد ملزومه، أي: مقدمته التي
أنتجته.

وهذا كلام منطقة، ولكنه كلام صحيح، فنحن نأخذ
منهم ما كان صحيحاً، فالمتقرر بإجماع العلماء أن صحة
النتائج دليل على صحة المقدمات، وصحة اللازم دليل
على صحة الملزوم، والعكس بالعكس.

فيمتنع كل الامتناع أن يكون من وهب هذا الكمال وهي
صفة العلم للمخلوق أن يكون فاقداً لها، ويمتنع كل الامتناع
أن يكون من وهب هذا العلم العظيم الكثير للمخلوقات أن
يكون فاقداً له؛ لأن المخلوق سيكون حينئذ أكمل من
واهبه، وهذا ليس بصحيح.

وهذه أدلة عقلية استطعنا بها أن نثبت أن الله عالم،
فكيف إذا تأيد العقل بالنقول المتواترة الكثيرة كتاباً وسنة
أن الله عَلِيمٌ؟!.

ومن المسائل على هذه القطعة أيضاً: إن قيل : وكيف تجرأ أهل البدع على إنكار صفة العلم عن الله - عز وجل -؟

نقول : أوصلهم إلى هذه النتيجة جمل كثيرة، ولكن من أهمها الفهم الفاسد لأدلة الوحيين، وذلك لأنهم يقرءون القرآن فتمر عليهم آيات يفهمون منها أن الله لم يكن يعلم ثم تجدد له العلم كقول الله ﷻ: ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا**

إِلَّا لِنُعَلِّمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ ﴿

[البقرة: ١٤٣] فهم يفهمونها فهماً فاسداً، وكذلك قوله ﷻ:

﴿ **لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ** ﴾ [المائدة: ٩٤] ونحو تلك الآيات

التي فيها نسبة العلم إلى الله بالفعل المضارع ﴿ **لِيَعْلَمَ** ﴾ أو

"يعلم"، فهم يقولون: بما أن هذا العلم يتجدد لله فإذا هذا دليل على أن الله كان لا يعلم ثم حصل له العلم بعد ذلك.

فإذا سئلت عن شيء من ذلك فأجب بما أقوله الآن، وهو: أن المتقرر عند العلماء أن كل فهم يخالف فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فهو باطل.

والمسألة هنا عقدية، فلا يجوز لك أيها المعتزلي القدري أن تفهم هذه الآيات إلا على ضوء فهم السلف الصالح، فإن السلف الصالح متفقون على أن الفهم الصحيح في هذه الآيات المذكورة وما كان مثلها أن معناه:

ليظهر معلومنا في الناس، ويتحقق ما كنا نعلمه سابقًا على أرض الواقع.

و يتضح ذلك بالمثل : فإن من الناس من يعلم من ولده أنه خائن، والأب يعلم من أولاده أشياء قد لا يعرفها الأولاد من أنفسهم، ولكن لو أن الأب عاقبه بسبب خيانتته لكانت عقوبة الأب قبل إثبات الخيانة طريقًا لاحتجاج الابن عليه، فإن الابن سيقول له: وهل أنا خنت؟ أنا لم أخن، فلماذا تعاقبني؟ ولذلك يعمد الآباء إلى الاختبار حتى يثبت لابنه خيانتته أمام عينيه، فيعطي الابن مبلغًا من المال وهو عالم ماذا سيصنع فيه؟ فإذا خان الابن حقيقة قال الأب له : أولم أقل لك سابقًا أنك خائن؟ لكن لو أنني عاقبتك قبل أن أظهر معلومي فيك لكانت لك حجة في أن تقل: لم أخن، فكذلك - والله المثل العلى - الله عَلِيمٌ يعلم كل شيء قبل أن يوجد الخلق، يعلم من سيؤمن علمًا كاملاً، يعلم من سيكفر، يعلم من سيبتدع ويتبع يعلم من سيمرض ومن سيكون صحيحًا، يعلم من يكون عقيمًا أو يكون ولودًا ، فليس ثمّة شيء لا يعلمه الله، لكن لو أن الله عاقب الكافر قبل خلقه وكفره، وعاقب الزاني قبل وقوع الزنا منه، وعاقب الفاجر قبل وقوع الفجور منه لكان ثمّة ما يحتج به على الله بقولهم: لولا خلقتنا، لولا أرسلت إلينا رسولًا، فأراد الله بالخلق أن يقطع حجتهم ويشهدهم على أنفسهم، ولذلك الشهود يوم القيامة من أعضاءك فهي التي تشهد عليك ، فلو أن

أعضاءك ما فعلت لن تشهد، ولذلك قوله: ﴿إِلَّا

لِنَعْلَمَ ﴿[سبأ: ٢١] أي: ليظهر معلومنا فيكم، إذ نحن نعلمه سابقاً لكن أردنا أن نظهره منكم أمام أعينكم حتى لا يكون لكم علينا يوم القيامة حجة، وهذا هو ما يفهمه أهل السنة والجماعة من هذه الآيات، وذلك لأن النصوص المتواترة القطعية أثبتت عموم علم الله ﷻ لكل شيء، وتلك الآية فيها نوع احتمال أن العلم يتجدد فحينئذ يُكسر هذا الاحتمال بالأدلة القطعية المحكمة، لأن طريقة الراسخين في العلم هي رد المتشابه إلى المحكم، ورد المحتمل إلى الصريح. فحينئذ لا يمكن أبداً أن يكون معنى هذه الآيات أن الله يجهل شيئاً لأن آيات كثيرة تدل على أنه هو عالم بكل شيء، فالمعنى الصحيح لهذه الآيات أي: ليظهر معلومنا فيكم على أرض الواقع بحيث إذا عاقبناكم عليه يوم القيامة لا تقولون: هلا خلقتنا، هلا أوجدتنا، لو أوجدتنا لن نعصيك، لو أوجدتنا لن نزني، لو أوجدتنا لن نكفر، فحتى تنقطع حجة المحتج فعل الله تعالى ذلك، مع أننا معاشر أهل السنة والجماعة نُقسم بالله صريحة يسمعها الله مني الآن أنه لو عذب الكافر على كفره قبل خلقه ولو عذب الزاني على زناه قبل خلقه ولو عذب الفاجر والمبتدع على فجوره وبدعته قبل خلقه وجميع أصحاب الآثام قبل صدورها منهم لما عذبهم وهو ظالم لهم، لأن الله لا يظلم أحداً، فهو العادل العدل المطلق سواء خلقنا أو لم يخلقنا، فخلقنا لنا ليس لحاجة له أن يثبت شيئاً وإنما لحاجتنا نحن لهذا الخلق حتى تقوم علينا الحجة في أن نرى أنفسنا نكفر،

ونرى أنفسنا نزني، ونرى أنفسنا نسرق، ونرى أنفسنا
نظلم ونعتدي، لكن لو أنه ما خلق الخلق بل مباشرة أدخل
أهل النار النار، وأدخل أهل الجنة الجنة لم يكن عذب أحدًا
وهو ظالم وهذا ندين الله ﷻ به ونسأل أن يأجرنا على هذا
الاعتقاد، وأن يثبتنا عليه إلى أن نلقاه، وقد اتفق أهل السنة
والجماعة - رحمهم الله - على تقرير ذلك.

ومن مسائل هذه القطعة أيضًا: أن فيها الرد على الفلاسفة
ومن تابعهم، كابن سينا، والفارابي، وممن تتلمذ على
أيديهم من الفلاسفة المنتسبين للإسلام، فإن هؤلاء قعدوا
قاعدة إبليسية مخالفة للكتاب والسنة، وهي قاعدة أن الله ﷻ
إنما يعلم العلم الكلي المطلق لا الجزئي التفصيلي.

ومن اعتقد مدلول هذه القاعدة فلا جرم أنه كافر، لأنه
يقدم في علم الله ﷻ وفي كمال علمه - سبحانه وتعالى -،
فلا يخفى على علم الله ﷻ شيء من الأشياء حتى مجرد
التفاصيل.

**فالعلماء - رحمهم الله - كفروا ابن سينا لأمر كثيرة،
أبرزها ثلاثة أمور:**

الأمر الأول: أنه ينكر علم الله الجزئي التفصيلي،
فيعتقد أن الله يعلم الأشياء إطلاقًا بدون علم الأمور
التفصيلية، فهو يعلم السماوات بالإجمال ولكن ما في
السماوات من الأمور التفصيلية لا يعلمها، ويعلم الأرض
بالإجمال ولكن تفاصيل ما على الأرض من الجبال
والأشجار والجن والإنس والحيوانات لا يعلمها.

فهم يثبتون أن الله يعلم الأشياء إجمالاً ولكنهم ينكرون علم الله التفصيلي، فهذا أول ما كفر به أهل العلم ابن سينا ومن تابعه.

المكفر الثاني: زعم ابن سينا ومن وافقه على مذهبه الكفري الفاسد من أن باب النبوة لم يخلق إلى الآن، وأن باب النبوة مبني على التجربة ليس على الاصطفاء والاختيار من الله ﷻ، فكل أحد يستطيع أن يكون نبياً إذا كانت عنده قدرة التخيل، وقوة الإرادة، وشروط شرطها عنده.

فهو كافر بقول الله ﷻ: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ

رِجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]

؛ وبقوله ﷺ: «وأنا خاتم الأنبياء لا نبي بعدي».

المكفر الثالث الذي وقع فيه ابن سينا ومن تابعه: إنكار البعث بجميع تفاصيله، وإنكار عذاب القبر، وإنكار الميزان، وإنكار عودة الأرواح إلى أجسادها وقيام الناس من قبورهم وإنكار الجنة، وإنكار النار، لأنهم يقولون: إن هذه الأمور لا حقيقة لها في الواقع، وإنما هي مجرد خيالات خيل بها الرسل على أممهم لتنضبط أمورهم، وإلا فلا حقيقة لا لنار ولا لجنة ولا لرب فوق عرش استوى، ولا حقيقة لشيء مما تخبر به الرسول مما سيكون في يوم القيامة، فقد كذبوا الكتاب والسنة وخالفوا المعلوم من الدين بالضرورة.

وهؤلاء يسميهم أهل الإسلام بأهل التخييل، الذين يزعمون أن ما أخبرت به الرسول إنما هو مجرد خيالات لا حقيقة لها في الواقع، فلما سألهم أهل الإسلام ولماذا يقولها الرسل؟ قالوا: حتى تنضبط أمور العامة، لأن العامة إذا خُوفوا وهددوا بالجنة والنار انضبطت أمورهم فلا يعتدي أحدهم على أحد، ولا يظلم أحدهم أحداً، ولكن في حقيقة الأمر لا جنة هناك ولا نار ولا رب ولا أسماء ولا صفات، وهذا مكفر ثالث.

وسألهم أهل الإسلام بعد ذلك فقالوا: هل الرسل يعلمون أنه تخييل أم أن الرسل مخيل عليهم أيضاً؟ هنا انقسموا إلى طائفتين:

فمنهم من قالوا: إن الرسل لا يعلمون بحقيقة الأمر الذي يخبرون به، فنسبوا الرسل إلى الجهل. ومنهم من قال: بأن الرسل كانوا يعلمون أن لا حقيقة لما يخبرون به فنسبوا الرسل إلى الكذب - وهذا من أخبث المذاهب على الإطلاق.-

والمقصود من كلامنا هنا: أن قول الإمام الطحاوي - رحمه الله -: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) فيه رد على من ينكر علم الله التفصيلي الجزئي، كابن سينا ومن وافقه من فلاسفة المسلمين.

وابن سينا طبيب حاذق، ولكنه مغلط في الاعتقاد، فقد كان أبوه كما قالوا: يهودياً صباغاً، فأراد ابن سينا أن يجمع بين خرافات اليهود وشريعة الإسلام، فجاء بخليط كفري عجيب جداً فكفره العلماء بسببه.

فإن قيل : وكيف يمدحه كثير من أهل الإسلام حتى
ربما يسموا بعض المرافق العامة باسمه؟
فنقول: هذا لا يضير، لأن من الكفار من يتفوق في
جانب من الطب أو في جانب من جوانب الحياة والجوانب
الحياتية فليس التفوق فيها مقصوراً على أهل الإسلام، فهو
طبيب حاذق متفوق على كثير من أطباء المسلمين في هذا
المجال، ولكنه في العقيدة ملحد زنديق كافر.

ولذلك قال ابن القيم - رحمه الله - في "شفاء
العليل": وأما ابن سينا فهو أبو الملاحدة.
فإن قيل : وما دليلك الشرعي على أن الله يعلم الأشياء
بتفاصيلها؟

فأقول: قول الله ﷻ: **إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ** [المجادلة: ٧]، وأوضح من هذا قول الله ﷻ: ﴿

وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
﴿[الأنعام: ٥٩] هذه إجمالي ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ

وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا
﴿[الأنعام: ٥٩] هذا التفصيل ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ

وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا
﴿[الأنعام: ٥٩] ، وقال الله ﷻ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ**

عِلْمُ السَّاعَةِ ﴿ [لقمان: ٣٤] العلم التفصيلي! ﴿ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ

وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۗ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۗ وَمَا تَدْرِي

نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴿ [لقمان: ٣٤]، فالله عَزَّ وَجَلَّ يعلم الأشياء

بعلمه الكامل الشامل المطلق العام الذي لا يعزب عنه شيء ولو ذرة من ذرات الكون.

ومن اللطائف في هذه القطعة: أن الإمام ابن القيم - رحمه الله - رد على من ينكرون علم الله عَزَّ وَجَلَّ بسورة "الحمد" قال: إنهم لو تأملوا آيات سورة الحمد لوجدوا أن الله عَزَّ وَجَلَّ يعلم الكليات والجزئيات، ولكنهم يقرئونها ولا يتدبرونها، ثم بيّن جملاً من الأوجه الدالة على أن من آمن حقيقة بما تقتضيه هذه السورة فإنه لزاماً سيؤمن بأن الله عالم بكل شيء على وجه الإجمال والتفصيل ، ثم قال :

فمن ذلك أنه أثبت الحمد لله فقال: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ [الفاتحة: ١]

فكيف يُحمد من لا يعلم شيئاً؟ نحن إنما نحمد من له صفات الكمال، فإذا كان الإنسان جاهلاً لا يعلم شيئاً فهل يستحق أن يُحمد؟ ، فالذين يُنكرون علم الله عَزَّ وَجَلَّ مطلقاً أو يُنكرون علم الله بالجزئيات هؤلاء ينفون من حمد الله عَزَّ وَجَلَّ بحسب ما نفوه من علمه ، لأنه لو أثبتوا أنه لا يعلم فكيف يُحمد من لا

يعلم؟! فمن تأمل حقيقة قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ [الفاتحة: ١]

لاقتضى ذلك واستلزم أن يثبت العلم له سبحانه، ولردّ على من ينكر الإثبات العلمي له.

ثم قال ابن القيم - رحمه الله - : أنه إذا أثبت الحمد لله فكيف يُحمد من لا يعلم شيئاً من العالم وتفاصيله ولا عدد الأفلاك ولا عدد النجوم، ولا يعلم من يطيعه ولا من يعصيه، ولا من يدعوهم ممن لا يدعوهم، لأنهم يقولون: الله لا يعلم التفاصيل، فهذا قدحٌ في حمد الله واستحقاقه للحمد ﷻ.

ومن مقتضيات سورة "الفاتحة" ما قاله في إثبات

العلم، قول الله ﷻ: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ومن

لا يعلم العلم الكامل الشامل بكل شيء مستحيل أن يكون صالحاً لربوبية العالمين، وأن يكون ربّاً لهم وإلهاً لهم؛ لأنه لا بد للإله المعبود والرب المدبر من أن يعلم أحوال عبده في كونه.

ومن الأوجه كذلك: أنه في سورة "الفاتحة" قال:

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] فإنه يستحيل أن يرحم من

لا يعلم، إذا كان لا يعلم الأشياء بتفاصيلها فكيف يعلم من أطاعه حتى يرحمه ومن أذنب وتاب حتى يتوب عليه؟!.

ولذلك الذي يرحم عالم بالتفاصيل، فنحن نرحم الفقراء

لأننا علمنا تفاصيل حياتهم وأحوالهم ورواتبهم، ووظائفهم ، فهذا العلم بكل دقائق تفاصيل حياتهم أوجب لنا أن

نرحمهم، فإذا أثبتنا الرحمة لله ونفينا العلم عنه فهذا تناقض، إذ أن إثبات الرحمة يوجب إثبات العلم.

ومنها كذلك: قول الله ﷻ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾

﴿[الفاتحة:٤]﴾ فإن ملكًا لا يعرف أحدًا من رعيته البتة

ولا يعرف شيئًا من تفاصيل أحوال مملكته لا يصلح أن يكون ملكًا، هؤلاء في الحقيقة ينكرون جميع ما يتعلق بالله ﷻ من صفات الكمال.

ومنها كذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٣] وكيف يُستعان به وهو لا يعلم

عين من استعان به لأنه لا يعلم التفاصيل.

ومنها كذلك: قوله ﷻ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾

[الفاتحة:٦] فكيف يهدي من دعاه وابتهل إليه وانطرح عند عتبة بابه وهو لا يعلمه!

ومنها كذلك كونه منعماً ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ

﴾ [الفاتحة:٧] فكيف يُنعم على مخلوقاته في مملكته وهو

لا يعلم أعيانهم وما يحتاجونه من النعم.

ومنها كذلك أيضًا: كونه مجازيًا من أطاعه ومعاقبًا من عصاه، فكيف يجازي من أطاعه وهو لا يعلم: من الذي

أطاع وما الطاعة التي قدمها! وكيف يجازي من عصاه وهو لا يعرف ولا يعلم من عصاه وما المعصية التي وقع فيها!.

فسورة "الفاحة" كلها تثبت إثباتاً قطعياً بأن الله من صفاته العلم الكامل الشامل، فتلك الصفة من الصفات الفطرية التي تثبتها الفطرة، فإن الفطرة لو سلمت من الملوثات والمؤثرات الخارجية لنشأ الإنسان بدون أن يتعلم ولا يقرأ حرفاً وهو مقرٌّ بأن ربه الذي خلقه وأوجده عالم متصف بالعلم ، فصدق كلام الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -.

ومن فوائد هذه القطعة أيضاً: قاعدة قررها أهل السنة - رحمهم الله - تقول: "الله هو أصل العلوم".

فإنك لو تأملت هذه العلوم الكثيرة التي يتمتع بها المخلوقون لوجدت أن مبدأها من الله، فكل علم فمرده إلى الله ﷻ ، يقول الله ﷻ في إثبات أنه أصل العلوم: ﴿ **وَعَلَّمَ**

ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ ﴾ [البقرة: ٣١] ، ويقول الله ﷻ: ﴿ **وَعَلَّمَكَ**

مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ [النساء: ١١٣].

فعلم الأنبياء وعلوم الفقهاء وعلوم العلماء وعلوم الخبراء وعلوم أهل الأرض والسموات وعلوم الملائكة كلها مردها إلى عالم واحد وهو الله ﷻ.

ولو شاء الله أن يحجب علماً عن أحد من خلقه لما استطاع أن يتعلمه، حتى العلوم الدينية، حتى علم صنعة

اللباس هذا مستمد من علم الله ﷻ، قال: ﴿وَعَلَّمَنَّهُ صِنْعَةَ

لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ ۗ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴿٨٠﴾
[الأنبياء: ٨٠].

ويقول يوسف – عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَعَلَّمَتْنِي

مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴿١٠١﴾ [يوسف: ١٠١] فجميع تلك العلوم التي

تتفوق بها الدول والمجتمعات والأفراد ويُمدحون بها إنما هي من علم الله ﷻ، ومع ذلك كله فهي لا تساوي قطرة

من بحر ذلك العلم العظيم ، يقول الله ﷻ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ

ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ [يوسف: ٧٦]، ويقول الله ﷻ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ

مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ [الإسراء: ٨٥]، ولما فسر الخضر

لموسى ما استغربه من خرق السفينة وقتل الغلام وبناء الجدار أراد الخضر أن يثبت أن هذا من علم الله ﷻ قال:

﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ۗ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ

صَبْرًا ﴿٨٢﴾ [الكهف: ٨٢] قال – كما في صحيح الإمام البخاري

-: «فجاء عصفور فأدخل منقاره في اليم، فقال الخضر لموسى: ما علمي وعلمك في جانب علم الله إلا كما ما انتقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما انتقص اليم مما

أخذ هذا العصفور» ، وما الذي انتقص بالله؟ ما انتقص شيء أبداً.

فالله وَعَلَيْهِ هو أصل العلوم على الإطلاق، فكيف يكون الله هو أصل العلوم ثم يأتيها مبتدع يقول: إن الله لا يعلم أو لا يُوصف بأنه عالم؟! هذا تناقض عظيم، لذلك هذه الطائفة كفرهم العلماء.

يقول العلماء – رحمهم الله - : ناظروهم في العلم فإن أقروا به فُلجوا، وإن أنكروه كفروا.

ومن فوائد هذه القطعة أيضاً: جمل من الفروق بين العلم المضاف إلى الله وَعَلَيْهِ والعلم المضاف إلى المخلوق حتى يقتنع من يقرأ كلامنا بأن الله وَعَلَيْهِ موصوف بالعلم الكامل الشامل، فمن هذه الصفات :

أن علم الله وَعَلَيْهِ لم يُسبق بجهل ، فعلمه الذي نصفه به هو العلم الذاتي الذي لا يمكن أن ينفك عن الله وَعَلَيْهِ، وأما علوم المخلوقات على وجه الإجمال والتفصيل فإنها علوم مكتسبة مسبقة بجهل.

ولذلك يقول الله وَعَلَيْهِ عن المخلوقات: ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ**

بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ

وَالْأَفْئِدَةَ ۗ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨] ، وهذا هو

الموضع الوحيد في القرآن فيه ﴿لَعَلَّكُمْ﴾، إذ أن باقي

المواضع ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]

ومن الفروق كذلك: أن علم الله ﷻ لا يُنسى، لا يُسبق
بجهل ولا يلحقه نسيان، لأنه موصوف بالعلم أزلاً فيما لا
أول له، وأبدًا فيما لا نهاية له.

وأما علم المخلوق مهما عظم علمه فإنه مع تقادم
السنين وضعف الحافظة ينسى، ولذلك قال الله ﷻ: ﴿

وَمِنْكُمْ مَّن يَرُدُّ إِلَيَّ أَرْذَلَ الْعُمُرِ﴾ [النحل: ٧٠] ومن ثمرات أرنذل

العلم؟ ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٠]، فعلم الله ﷻ

لا يُنسى، قال الله ﷻ: ﴿قَالَ﴾ أي: موسى، ﴿قَالَ فَمَا بَالُ

الْقُرُونِ الْأُولَى * قَالَ عِلْمُهَا﴾ [طه: ٥٢: ٥١] ما أجمل القرآن!

﴿قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ۗ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا

يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، والنسيان المنفي هنا هو نسيان الغفلة

والذهول عن الشيء.

ومن الفروق كذلك: أن علم الله ﷻ هو العلم الكامل بكل
شيء فلا تشذ ذرة من ذرات هذا الكون عن أن تكون
معلومة لله ﷻ.

وأما المخلوق فإن ليس له من العلم مطلقه، بل له مطلق العلم لا كل العلم، فأنت تعلم أشياء أنا لا أعلمها، وزيد يعلم شيئاً لا نعلمه لا أنا ولا أنت.

فإن الله ﷻ سخر بعض المخلوقات لبعض في مسألة العلوم، إذ لو كُلف واحد أن يعلم كل شيء لما استطاع، ولذلك علم الفقيه الحاذق يحتاج إلى معرفة الخباز، والفقيه ليس عنده خبرة في مسائل الخبز، وكذلك كل الخلق يحتاج بعضهم فيما تعلموه إلى بعض، وهذا يسمى تلاحق العلم حتى نصل إلى درجة الكمال، أما الله ﷻ فلا يحتاج إلى عالم آخر حتى يضيف له شيئاً من علمه لأنه العالم بكل شيء ﷻ.

فإن الله له العلم المطلق الكامل الشامل وأما المخلوق فليس له من العلم إلا مطلق العلم فقط، فمن الذي يقول: إن علم الله كعلمه، أو يتجرأ على أن ينفي عن الله ﷻ العلم - نعوذ بالله من هذه المذاهب -.

ومنها كذلك: أن علم الله لا يمكن أن يتطرق له الخطأ، ولا يمكن أن يكون على خلاف الواقع مطلقاً، وأما علم المخلوق فقد يتطرق له الخطأ، وقد يقع علمك على خلاف الواقع، فكم من إنسان علم أشياء هي في ذاتها خطأ، ولكن بعد ازدياده من العلم تبين له خطؤه فتركها وتغير اجتهاده إلى أشياء أخرى، وهذا لا يصيب علم الله ﷻ، فالله لا يتجدد له معلومات فينسخ العلم الآخر الأول، فعلمه هو على ما هو عليه ﷻ.

وكذلك علمك أنت قد تعلم شيئاً، لكن يكون على خلاف الواقع، أما الله ﷻ لا يمكن أن يصيبه ذلك، ولذلك ربما الواحد منا يسمع صوتاً في السيارة، فيتقرر في قلبه أنه مثلاً الماكينة ، لكن بعد كشف الخبير عليه يقول: علمك هذا لم يوافق الواقع فخطأ.

وكم من المعلومات الكثيرة التي تستقر في قلوبنا وعقولنا هي في ذاتها خطأ، سواء كانت من العلوم الشرعية أو العلوم الدنيوية الواقعية أو الاجتماعية أو الأسرية ، فعلمنا تعرض له عوارض الخطأ ، وعوارض النسيان، وعوارض الجهل، وعوارض الغفلة ، لكن علم الله ﷻ لا يعتريه شيء من ذلك أبداً.

ومن مسائل هذه القطعة أيضاً: اعلم – رحمك الله – أن القاعدة تقول: "كلما اتسع العلم اتسعت الرحمة"، فلما كان العلم الذي نصف الله به هو العلم الكامل الشامل صارت رحمته وسعت كل شيء، كما قرن الله بينهما في

قوله: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر: ٧] ،

فأنت تجد الإنسان الواحد منا في بداية طلبه للعلم تجده دائماً يأخذ بالأشد على نفسه وعلى غيره، لكن ما إن يزداد من العلم وتتسع مداركه العلمية إلا وتجد أن كثيراً من القناعات تغيرت، وصار يحاول أن يجد للخلق مخرجاً شرعياً، ويحاول أن يخفف عنهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولو قارن بين حالته اللاحقة وحالته السابقة لوجد صدق هذه الكلمة أنه كلما اتسع علم الشخص اتسعت

رحمته، ولذلك الله ﷻ من سعة علمه له رحمة قسمها إلى مائة رحمة ، أنزل منها في الأرض فقط رحمة واحدة، ومن سعة علمه ادخر تسعاً وتسعين جزءاً من هذه الرحمة يرحم بها عباده يوم القيامة – سبحانه وتعالى - فلا يُهلك الله يوم القيامة إلا هالك.

ومن مسائل هذه القاعدة أيضاً: أن فيها دليلاً على وجوب توحيد الله ﷻ بعلم الغيب، فلا يعلم الغيب إلا الله لسعة علمه ﷻ، علمه لا حدود له، فيجب علينا أن نوحده ﷻ بعلم الغيب، كما قال الله ﷻ: ﴿ **عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ**

عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ٢٦]، وقال الله ﷻ: ﴿ **قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي**

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥] ، قال الله ﷻ: ﴿

وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ولذلك

من صدق من يدعي علم الغيب فلا يخلو من حالتين:

- إما أن يكون ادعائه للعلم هو الادعاء للغيب المطلق.

- وإما أن يكون ادعائه لعلم الغيب هو الغيب المقيد،

لأن الغيب عندنا قسمان: غيب مطلق وغيب مقيد.

فأما الغيب المطلق: هو الغيب الذي لم يطلع عليه أحد من الخلق كعلم ما في اللوح المحفوظ، وما سيكون من الأمور التي لم يعلمها أحد، فمن صدق من يدعي علم الغيب المطلق فإنه كافر خالغ ربقة الإسلام من عنقه بالكلية.

وأما القسم الثاني من الغيب: فهو الغيب المقيد وهو: الغيب النسبي العرضي، وهي تلك الأمور التي وقعت بعيداً عنك أنت لا تعلمها، ولكن علمها غيرك، فهذه خرجت عن كونها علماً من الغيب المطلق، فصارت غيباً نسبياً، أي: هي غيب عليه، ولكنها ليست غيباً عليك، ومثال ذلك: رجل سافر فحصلت له أمور كثيرة فجاءنا، هو يعلم هذه الأمور التي حصلت له، لكن أنت لا تزال هذه الأمور في طور الغيب عندك بالنسبة لك أنت، فهذه يسمونها الغيب المقيد لا الغيب المطلق، وهذا هو الذي اختلف فيه العلماء - رحمهم الله - ولذلك إذا أخبرك الكاهن بشيء - من الغيبات - فإن هذا الإخبار لا يخلو من حالتين:

إما أن يكون إخباراً يتعلق بالغيب المطلق؛ كالإخبار بما سيكون لك وكيف تُرزق ومن ستتزوج، فكل هذا من الغيب المطلق، فتصديق الكاهن في هذا كفر أكبر. وأما إذا كان الغيب الذي أطلعك الكاهن عليه هو الغيب المقيد، بمعنى: أن يضيع لك دابة، وهذه الدابة قد مرت على أناس يعرفون مكانها، فأنت تسأل الكاهن تقول: أين دابتي؟ فهو يخبرك بهذا المكان، هو أخبرك بأمر غيبي، لكنه ليس من الغيب المطلق بل هو من الغيب النسبي - فغيرك يعلمها من الإنس أم أنت فلا-، وهنا اختلف العلماء: فمنهم من كفر من صدق من يدعي علم الغيب من غير تفصيل بين الغيب المطلق والغيب النسبي المقيد.

ومنهم من قال: لا، بل الأمر فيه تفصيل: فمن صدقه فيمن يدعي علم الغيب المطلق فهو كافر الكفر الأكبر. ومن صدقه فيمن يدعي علم الغيب المقيد فهو كافر الكفر الأصغر، وذلك لوجود الشبهة، لأن هذا الكاهن قد أخبرتنا الأدلة أنه يستعين بشياطينه، والشياطين سريعة الانتقال في الأرض، فلربما ما أخبر به لا يعتبر غيباً وإنما يعتبر مما نقت به الأبالسة في أذنه، وهم يعلمون شيئاً من ذلك، فلوجود الشبهة نمنع تكفير المسلم لأن من ثبت إسلامه بيقين فإننا لا ننزع عنه اسمه إلا بيقين.

فإن قيل: وكيف تقول في قول النبي ﷺ: «من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد» فنقول: اقرأ ما قبلها أو ما بعدها «ومن أتى حائضاً في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد»، فالمقصود بالكفر هنا ليس هو الكفر الأكبر وإنما هو الكفر الأصغر في قول كثير من أئمة الدعوة واختاره أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله -.

فإن قيل: ولم حملته على الكفر الأصغر؟ نقول: لوجود الشبهة، ولأن ما يُخبر به ليس هو الغيب المطلق وإنما هو الغيب النسبي المقيد.

وأما من ذهب إلى الكاهن وقال له: من سأ تزوج بعد سنة؟ فيقول: سوف تتزوج امرأة اسمها كذا، وسأله كم سيكون مالي بعد سنة؟ فقال له سوف يكون بعد سنة كذا وكذا، وهذا يخبر عن غيب مطلق، ومن صدق من يدعي الغيب المطلق فهذا ليس فيه شبهة، وإنما صدقه لوجود

الاعتقادات الفاسدة فيه وهو الاعتقاد بكونه شريكاً مع الله ﷻ فيما يطلع عليه من الغيب.

فإن قال لنا قائل: وكيف تقولون: إن الله مختص بعلم الغيب. وقد أخبرنا الأنبياء بشيء من الغيب؟

نقول: كل ما كان من باب الغيب المطلق إذا جرى على السنة الرسل فإن ما علموه إنما هو بالوحي، فتصديقهم تصديق بالوحي، فتصديق الرسل واجب لأن ما يخبرون به إنما هو عن وحي لا عن تخمين وظن وهوى، ولا عن إخبار الشياطين، وإنما هو إخبار عن وحي، والوحي لا يُخطئ أبداً.

ومن مسائل هذه القطعة أيضاً: نجد أن الله ﷻ دائماً في كتابه الكريم يقرن اسمه العليم بالحكيم، وذلك لأن العلم يثمر ثمرات كثيرة، ومن أعظم ثمراته الحكمة، فإن علم الله ﷻ مقرون بحكمة.

فإن قيل: وهل ثمة علم لا يُقرن بحكمة؟

نقول: نعم، فكم من أناس يعلمون أشياء ولكن علمهم صار عطباً لهم وصار سبباً لهلاكهم، فالذين يعلمون صناعة القنبلة الذرية أو صناعة النووي هؤلاء لا يعلمون شيئاً بحكمة، بل يعلمون شيئاً بسفه، لأنهم يصنعون أشياء ترجع عليهم بالشر والضرر، وكم من إنسان يعلم أن هذه معصية ولكن علمه بأنها معصية لا يُقرن بحكمة فتجده يتقحم المعاصي وهو عالم بأنها تسخط الله، فعلمه هذا لن ينفعه، فليس كل علم نافع، وليس كل عالم لابد وأن يُقرن بحكمة.

وأما علم الله ﷻ فإنه العلم المقرون بالحكمة الذي لا يكون منه إلا كل خير وكل مصالح للعباد في دينهم ودنياهم وأولاهم وأخراهم، فهذه هي العلة في قرن اسم "العليم" بـ "الحكيم" دائماً، وهذا في القرآن كثير، بل قد تجده في أكثر من سبعة وثلاثين موضعاً في القرآن الكريم. ومما يقال في هذه القطعة أيضاً : هناك من الآثار السلوكية تترتب على بعد إيماناً بأن الله له العلم الكامل الشامل ، ومن هذه الآثار السلوكية التي لا بد أن تظهر علينا- إذ أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح--، وإن هناك جملاً من الآثار نص عليها أهل العلم:

منها: إفراده ﷻ بالعبادة فلا يُعبد معه غيره، لأن المستحق للعبادة هو ذو العلم الكامل الشامل ، وقد استدلل الله ﷻ على بطلان إلهية غيره من الأصنام والأحجار والقبور والأموات بأنهم لا يعلمون شيئاً، فالذي يُعبد بالحق إنما هو من يعلم العلم الكامل الشامل.

ومن آثارها كذلك: إحياء مبدأ المراقبة في النفوس، فإن الإنسان مهما خلا بمعصية إذا كان مؤمناً حقيقة بأن ربه مطلع عليه وأنه يعلم الكليات والتفاصيل والجزئيات وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماوات، حينئذ هذا الإيمان لا بد وأن يزرع نفسه عن مقارفة هذه المعصية، فمهما خلا بريية فإنه يعلم أن الله يراه ومطلع عليه ويبصره، ويعلم أحواله ولا يخفى عليه، فحينئذ هذا لا بد أن يدفعه هذا ويزجره عن الوقوع في المعصية ، فإن

وقع فهذا ليس دليلاً على كفره بصفة العلم، ولكن دليل على ضعف الإيمان بهذه الصفة، ولا أقصد بأصلها ؛ وإنما بآثارها ومقتضياتها ، فلا بد أن يتأمل الإنسان حاله قبل أن يقع في المعصية.

ومنها كذلك: التواضع لله ﷻ مهما كان كثر علمك، مهما كثر علمك وتنوعت معارفك أيها المخلوق فإنه ذلك العلم اليسير في جانب علم الله ﷻ، فينبغي للإنسان أنه مهما كثرت علومه وتنوعت معارفه أن يكون هو ذلك المفتقر إلى ربه ﷻ المتواضع لربه ﷻ فلا ينبغي أن يتكبر الإنسان بعلمه مهما بلغ في العلم ما بلغ ، ومن تكبر بعلمه فإنه تعاضم ما يعلمه، ونسي سعة ما يعلمه الله ﷻ.

ومن ثمرات ذلك أيضاً: أن تؤمن إيماناً جازماً بأن الله قد أحاط بكل شيء علماً بالموجودات، والمعدومات، والممكنات وغيرها، والعلويات والسفليات، فالله ﷻ له

العلم المحيط بكل شيء كما قال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ

بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

ومن الثمرات كذلك أيضاً: عدم اليأس من روح الله ﷻ، فإنك إذا علمت أن ربك واسع العلم فإنك تؤمن أنه واسع الرحمة، فحينئذ لا تقنط روحك ولا تيأس نفسك مهما ضاقت الدنيا في عينيك، لأنك تعلم أن الله يعلم حالك، ومطلع عليك، وأنه سيرحمك ويفرج عنك.

ومنها كذلك: طمأنينة القلب بما يقضيه الله ﷻ عليك، لأن قضاءه ليس نابغاً عن جهل وتخبُّط، وإنما عن علم وحكمة وخبرة، فما يقضيه العليم الحكيم الخبير لك ويختاره لك خير مما تقضيه لنفسك أو تختاره.

فإن الله ﷻ إذا قضى عليك قضاء سواء كان خيراً أو شراً فإن الله ﷻ عالم بآثار هذا القضاء ومآلات هذا القضاء، وأنه خير لك، فالمؤمن بذلك يستقر قلبه وتطمئن روحه بأي قضاء يصيبه من الله ﷻ.

ومنها كذلك: الإيمان الجازم بعلم الله الكامل بمصالح عباده؛ سواء في قضائه الكوني أو قضائه الشرعي، فسبحانه لا يقضي كوناً على عباده إلا ما فيه خير ومصالحة لهم، فإن قدر المطر فهو خير لهم - وهذا قضاء كوني -، وإن قدر خروج الشمس فهو خير لهم، وإن قدر انكساف الشمس أو خسوف القمر فهو خير لهم، وأي حكم قضاه الله كوناً فهو خير لعباده لأنه العالم بما يصلحهم، وكذلك أي قضاء يقضيه الله ﷻ في شرعه فهو خير لعباده، فبذلك يستقر قلبك بأن أي قضاء يقع في شرع الله ﷻ وأي حكم يحكم الله به شرعاً فإنه حكم نابغ عن علم وخبرة وحكمة ومصالحة، فليس ثمة شيء يحكم الله ﷻ به لا مصلحة فيه، إذ أن مبدأ الشريعة كلها ومرجعها إلى قاعدة واحدة، وهي: "أن الشرع جاء لتقرير المصالح وتكميلها وتعطيل المفاصد وتقليلها".

وهذه نُبْدُ يسيرة مما يتعلق بقول الإمام الطحاوي - رحمه الله -: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ).

قول الإمام الطحاوي - رحمه الله - تعالى: "وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا".

والكلام على هذه الجزئية في جملٍ من المسائل:

المسألة الأولى :- اعلم رحمنا الله وإياك أن الإيمان بالقضاء والقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان.

فلا يصح إيمان عبدٍ حتى يؤمن بالقدر يقول الله ﷻ:

﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، ويقول الله ﷻ:

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، ويقول الله تبارك

وتعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨]، ويقول

الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ

إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] ، وقال الله تبارك وتعالى:

﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ [الأعلى: ١-

٣]، هذا هو الشاهد ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣].

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أمره بالإيمان بالقضاء والقدر، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث عمر رضي الله عنه والمسمى بحديث جبريل الطويل أن جبريل سأل النبي ﷺ عن الإيمان فقال له النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله

وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره
وشره».

وقد أجمع علماء أهل السنة والجماعة على أنه لاحظ
في الإيمان لمن لا يؤمن بالقدر، فإذا أنكر الإنسان قضاء
الله ﷻ وقدره فإنه يكون كافرًا خالغًا ربقة الإسلام من
عنقه.

يقول ابن عمر فيمن ينكر القدر: " فإذا لقيت أولئك
أني بريء منهم وأنهم برآء مني والذي يحلف به عبد الله
بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحدهم ذهبًا فأنفقه ما قبله الله
ﷻ منهم حتى يؤمن بالقدر".

فقد قدر الله ﷻ كل شيء ولم يوجد هذه الأشياء التي في
هذه الكون بدون تقدير، فكل شيءٍ قدره الله ﷻ بمقادير
وكيفيات لا تختلف ولا تضطرب ولا تتغير، فما من شيء
يكون في هذا الكون إلا وهو داخلٌ تحت تقدير الله ﷻ
ومشيئته وعلمه وإرادته، فكل شيءٍ مقادير ينضبط بها
ولكل شيءٍ مقادير تختلف عن مقادير الآخر.

**المسألة الثانية :- يدخل في الإيمان بالقضاء والقدر تقدير
ما به تمام المخلوقات.**

فإن الله ﷻ قدر لكل مخلوق خلقه خلقه يكون عليها هذا
المخلوق في كل مراحل وأطواره في هذه الحياة، لأن
وصول المخلوق إلى هذه الغاية يحتاج إلى تقدير سابق،
فتقلب الجنين في بطن أمه كل ذلك بقضاء الله وقدره
وخروجه طفلاً على صفة معينة أو على خلقه معينة كل

ذلك بقضاء الله وقدره ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ

مَا يَشَاءُ ۗ يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ * أَوْ
يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ

﴿[الشورى: ٤٩-٥٠]، فنقص الخلق كله بقدر الله وتمام

الخلق كله بقدر الله ﷻ .

ومما يدخل في الإيمان بذلك أيضاً : الإيمان بالأوصاف
والأحوال التي عليها هذه المخلوقات، فالله ﷻ قدر خلقه
المخلوق وما يعرض له في حياته من الأمور والتفاصيل،
وكل ذلك داخل في قضاء الله ﷻ وقدره .

فيدخل في ذلك الإيمان بأن الله هو الذي أغنى وأفقر
بقدره ، وأصح وأمرض بقدره ، ووسع على بعض العباد
وضيق على بعضهم بقدره فجميع ما يعرض لك من كمال
أو نقص أو غنى أو فقر أو صحة أو مرض أو سعة
وضيق كل ذلك مكتوبٌ على العقد مقدرٌ لا يتغير ولا
يختلف ولا يتبدل مطلقاً، فما كتب الله ﷻ على العبد فإنه
سيأتيه .

ومما يدخل في ذلك أيضاً : الإيمان بتقدير المصائب
التي تجري على العباد فإن المصائب إنما تنزل على العباد

بقضاء الله ﷻ وقدره يقول الله ﷻ: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي

الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ۗ إِنَّ

ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿[الحديد: ٢٢]، ويقول الله ﷻ: ﴿مَا

أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿[التغابن: ١١]؛ قال علقمة - رحمه الله - تعالى:

هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من قضاء الله وقدره
فيرضى ويسلم.

ويدخل في ذلك أيضاً : الإيمان بما يعرض لهذا
المخلوق من ضلالٍ أو هدى، أو سنة أو ابتداع أو اتباع أو
كفرٍ أو إيمان، فكل ذلك داخلٌ في حدود تقرير الله ﷻ
للعبد، فمما يكتب على الجنين في بطن أمه : وشقي أو
سعيد، فالشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في
بطن أمه والمقصود بذلك كتابة مقادير الأجنة ، فما يصيب
العبد من الصلاح والضلال والإيمان والكفر كل ذلك داخلٌ
في تقدير الله ﷻ، ولذلك من تمام تقديره ﷻ أنه كتب كل
شيءٍ يتعلق بهذه النطفة والعبد لا يزال جنيناً في بطن أمه.

ويدخل في ذلك أيضاً : تقدير أهل الجنة من أهل النار،
فأهل الجنة قد علم عند الرب ﷻ أسمائهم وأسماء آبائهم
وأسماء قبائلهم لا يزداد عليهم أحد ولا ينقص منهم أحد.

وأهل النار كذلك قد علم عند الله ﷻ أسمائهم وأسماء
آبائهم وقبائلهم وختم على آخرهم فلا يزداد فيهم أحد ولا
ينقص منهم أحد ، ففي "الصحيحين" من حديث علي رضي الله عنه

قال: قال النبي ﷺ: «**ما منكم من أحدٍ إلا وقد علم مقعده من
النار ومقعده من الجنة**»، فقالوا: يا رسول الله ففيما العمل

إذاً ، قال: «اعملوا فكلٌ ميسرٌ لما خلق له» ، وعند الإمام أحمد وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ خرج وفي يده كتابان فقال للذي في يمينه: «هذا كتابٌ من الله ﷻ فيه أسماء أهل الجنة، وأسماء آبائهم وقبائلهم وختم على آخرهم فلا يزداد فيهم أحد، وقال للذي في شماله وهذا كتابٌ من الله ﷻ فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم ختم على آخرهم فلا يزداد فهم أحد»، ثم نبذهما النبي ﷺ، ومن أهل العلم من قال: إنهما كالكتابين أي كأنه أخذ ورقتين وقال للذي في يمينه من باب ضرب المثال فقط، ومنهم من قال: بل هما كتابان حقيقيان فيهما هذه الأسماء ولكن رفعا فلم يمكن أحد من رؤية ما فيهما ، وكما هو معلوم أن الواجب هو حمل الألفاظ الشرعية على ظاهرها ولا يجوز أن نعدل عن ذلك إلى معنى آخر إلا بدليل.

فجميع ما يسكون لهذه المخلوقات كله داخل في قضاء الله وقدره.

ومن المسائل أيضاً : إن قيل : ومتى كتب القضاء القدر؟.

نقول : كتب الله ﷻ أقدار الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وبراهنهما في صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء»، والمراد بالكتابة في هذا

الحديث أي الكتابة في اللوح المحفوظ، وهي التي يسميه العلماء الكتابة المطلقة أو التقدير المطلق أو الغيب المطلق، فكلها وإن اختلفت ألفاظها إلا وأنها تصب في شيء واحد وهو كتابة الله ﷻ لما سيكون في كونه من الأمور والتفاصيل والدقائق في اللوح المحفوظ وهو المقصود بقول النبي ﷺ: «رفعت الأقلام وجفت الصحف»، ويقول النبي ﷺ: «إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، قال: رب وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة»، فجرى القلم في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة.

فإن قيل: وهل يخرج شيء عن كونه مقدورًا لله ﷻ وإن دق؟

نقول: لا، بل ليس شيء في الكون إلا وهو بقضاء الله وقدره، وبرهانها ما في صحيح الإمام مسلم من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «كل شيء بقدر الله حتى العجزة والكيس»، وهما حالتان تصيب العبد فالعجز أي فتور قواه عن فعل الشيء فقواه فترت لأن الله لم يكتب تحصيل هذا الشيء له أو حصول هذا الشيء له، والكيس أي العزيمة في الأمور والهمة في تحصيلها، فإذا حصلت أمرًا فإياك أن تنسبه لنفسك وإنما الله أقدرك وقواك على تحصيله وإذا فاتك شيئًا فلا تحزن فإن الله هو الذي خذل قواك عن تحصيله، فإنه ما من شيء يكون إلا والله ﷻ قدره.

المسألة الثالثة: قاعدة "القدر سر الله".

وهذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة تقول: القدر سر الله أي أن الله تعالى لم يطلع على ما كتبه في اللوح المحفوظ لا ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلًا ولا وليًا صالحًا، فلا يعلم ما قضاه الله وقدره في خلقه على وجه الكمال والتمام أحدًا إلا الله ﷻ، فما كتب وخط في اللوح المحفوظ هو من الأمور التي أخفاها الله ﷻ وهي من علم الغيب الذي اختص الله تعالى به كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل:

٦٥]، يقول الله ﷻ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا

هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ويقول الله ﷻ: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا

يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، فلا يجوز للإنسان أن

يستكشف ما كتب من حظه في القدر -كما سيأتينا في ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر إن شاء الله-، فإنه مهما أجب الإنسان بخليه ورجله وذهب إلى الكهان والسحرة والمشعوذين يريد أن يستطلع ما سيواجهه من الأرزاق وما يصيبه من المصائب عند هؤلاء الذين يدعون الغيب فإنه لن يكتشف شيئًا لأن القدر سر الله لم يطلع عليه أحدًا أبدًا من خلقه.

**المسألة الرابعة: قاعدة " القضاء والقدر إذا اجتمعا
افترقا وإذا افترقا اجتمعا".**

فهما كلف الإسلام والإيمان ، والشرك والكفر ، والاستغفار والتوبة ، والفقير والمسكين وغيرها من تلك الألفاظ التي يكون لها معنى باجتماعها ومعنى بافتراقها، فإذا ذكر القضاء وحده دخل معه القدر تبعاً، وإذا ذكر القدر وحده دخل معه القضاء تبعاً، وأما إذا قيل قضاءً وقدر وذكرنا جميعاً فإن القدر يعبر عن علم الله السابق وكتابته في اللوح المحفوظ ومشيبته هذه الأشياء الثلاثة ، وبقينا في مرتبة رابعة وهي الخلق وهو إيجاد هذا الشيء فهذا هو القضاء.

فالقدر هو العلم السابق والكتابة السابقة والمشية السابقة ، وأما القضاء فهو إيجاد هذا المقدور الذي كان في حيز الغيب فأخرجه الله ﷻ إلى عالم الشهادة ، وهذا الإخراج يسمى قضاء، وأما إذا أفرد أحدهما عن الآخر فإن بعضها تدخل في معنى بعض، فالقضاء والقدر يتفقان عند الافتراق ويفترقان عند الاجتماع، وأقصد بالاتفاق والافتراق أي الاتفاق في المعنى والافتراق في المعنى.

المسألة الخامسة: قاعدة " إذا ذكر القدر فالواجب الإمساك إلا بعلم وبرهان".

وذلك لأنه سر الله وغيبه وأمور الغيب لا يجوز الخوض فيها مطلقاً بلا علم ولا برهان فهذا الباب - باب القدر وما خط في اللوح المحفوظ لا يجوز للعقول الخوض فيه بدون اهتدائها بنور الدليل.

بل الخوض فيه سببٌ لكثيرٍ من ضلال الخلق، فلو رأيت أكثر ضلال الخلق لوجدته بسبب التخوض فيما خط لهم في الحوض المحفوظ.

ولذلك فقد حذرنا النبي ﷺ من الخوض في مسائل القدر إلا في حدود ما أخبرنا به النص، فقال النبي ﷺ: «وإذا ذكر القدر فأمسكوا»، وهذا نص هذه القاعدة، فلا يجوز أن نطلق العنان لعقولنا لتسبح في هذه الباب بلا خطامٍ ولا زمام، فإنه سيرجع عليك بالضلال والشكوك والحيرة والفساد العقدي كما هو معلومٌ في كثيرٍ من أحوال الفرق والطوائف.

المسألة السادسة: قاعدة " القدر فعلٌ من أفعال الله - عز وجل - " فيجب علينا أن نؤمن بأن القضاء والقدر من جملة أفعال الله لأن القدر هو كتابة الله وعلمه ومشينته وإرادته.

فالقدر من جملة أفعاله وأفعال الله ﷻ كلها واقعةٌ على وجه الحكمة والمصلحة، وليس في أفعال الله ﷻ شيءٌ من العبث فإذا كنا نؤمن حقيقةً بأن القدر فعل الله فجب علينا أن نؤمن بعدة أمور:

الأمر الأول -: أنه لا يقع قدرٌ إلا وتصحبه الحكمة ليس ثمة شيء من الأقدار يتخلف عن حكمته، فمن زعم أن هذا الشيء الذي وقع في هذا الكون لا حكمة منه ولا غاية في وجوده وتقديره فقد قدح في فعل الله ﷻ وفي حكمته وطعن فيهما.

الأمر الثاني - : إذا كنا نؤمن حقيقةً بأن القدر فعل الله فيجب علينا أن نؤمن بأنه لا عبث في القدر، وليس ثمة شيء قدره الله على وجه العبث والتسلي أبدأً، بل كلها لها ما رواءها من الحكم والمقاصد والمصالح والغايات

المحمودة، ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ

وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ويقول الله ﷻ: ﴿ أَيَحْسَبُ

الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة: ٣٦]، أي هملاً راعاً لا يؤمر

ولا ينهى، وحاشا وكلا أن يوصف شيء من أفعال الله

وتقديراته بأنها عبث، قال الله ﷻ: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا

خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ * فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَبِيرِ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]-

[١١٦]، فهذان أمران لا بد أن نؤمن بهما إيماناً جازماً.

المسألة السابعة: قاعدة " أفعال الله معللة "

وهذا منعقد الإجماع عليه بين أهل السنة والجماعة،

فليس ثمة شيء يفعله الله ﷻ في كونه ويقدر وجوده إلا

وله علة لأن الأصل أن أفعال الله ﷻ نابعة عن علل يعلمها

الله ﷻ وهذا لا شك فيه، وقد قسم العلماء العلل إلى قسمين:

إلى علل كونية - وعلل شرعية.

فجميع ما في هذا الكون من المخلوقات التي أوجدها الله لها عللٌ كونية من أجلها أوجدها الله ﷻ، فالشمس لها علةٌ كونية والنجوم والأفلاك لها علةٌ كونية والقمر له علةٌ كونية كما قال الله ﷻ: ﴿وَعَلَّمَتِ^ع وَبِالنَّجْمِ هُمْ

يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، هذه حكمتها الكونية، وقال الله ﷻ:

﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦]، ويذكر

الله في آياتٍ كثيرة الحكم والمصالح المترتبة على كثيرٍ مما خلق، فليس ثمة شيءٌ أوجده الله إلا وله علة هذه العلة تسمى علةً كونية أي في المخلوقات في هذه الكون، فأفعال الله معللة حتى البعوضة وما فوقها وما تحتها لم يوجده الله ﷻ في كونه عبثاً بل له حكمةٌ وغايةٌ مقصودة.

وأما العلل الثانية فهي العلل الشرعية -علل الأحكام-، فما قرر الله في شريعته حكماً إلا وفيه من العلل والحكم والمصالح ما الله ﷻ به عليم، مع أن العقول لا تستقل بمعرفة كل ذلك إلا أن يطع الله ﷻ العقول على شيءٍ من ذلك، إما نصاً أو استنباطاً.

وهذا فيه ردٌّ على كثيرٍ من الطوائف الضالة التي تقول: إن أفعال الله لا علة لها ولا مصلحة فيها ولا حكمة منها إلا مجرد الإرادة فقط، وأنه أراد هذا فكان، ولكنهم لا يبحثون فيما وراء ذلك من العلل والحكم والمصالح المترتبة على أفعال الله؛ لأنهم يعتقدون أن أفعال الله لا تعلل وهذا المذهب خطأً بإجماع أهل السنة والجماعة، فأفعال الله كلها

معللة فإذا قدر الله خلق شيء وإيجاده في كونه فإنه لم يقدر وجوده إلا وفيه من الحكم والمصالح والغايات المحموده ما لا يعلمه على التفصيل إلا الله.

وإذا قدر الله ﷻ أن يشرع شيئاً شرع إيجاب أو شرع استحباب ، أو أن ينهى عن شيء نهى تحريم أو نهى كراهة إلا ووراء ذلك التشريع من الحكم والمصالح والغايات المحموده ما لا يعلم حقيقة تفاصيله ودقائقه إلا الله ﷻ فهذا يجب علينا أن نؤمن به.

فمن عطل أفعال الله ﷻ عن علة فقد عطل الرب ﷻ عن حكمته وخبرته وعلمه.

ومن مسائل هذه القطعة : قاعدة تقول " إذا خفي على العقل علة قدر فليس هذه دليل انتفائها " .

وذلك لأنه لا يمكن للعقول أن تعلم التفاصيل فيما أراده الله ﷻ من العلة في كونه وشرعه، فحينئذ يجب على العقول أن تقف صامتة مذعنة مسلمة معترفة بتقصير تفكيرها وعجزها في إدراكها عن معرفة تفاصيل ما أراد الله ﷻ من هذا المخلوق كوناً أو شرعاً.

ويتفق العلماء -رحمهم الله- تعالى جميعاً على قاعدة عريضة تقول " خفاء العلة لا يستلزم تعطيل الشرع " ، فليس تطبيق الشرائع مربوطاً أو مشروطاً بمعرفة العلة والحكم من وراء ذلك التشريع؛ لأن العلة والحكم تنقسم إلى قسمين: عللٌ وحكمٌ أصليةٌ أساسية - وعللٌ وحكمٌ فرعيةٌ ثانوية.

فالعلة الأصلية هي : إيمان العقل والقلب بأن الله لا يشرع إلا ما فيه حكمة ومصلحة، سواء علم العقل ذلك أو جهله، فإذا جهلت التفاصيل فارجع إلى الأصل المتقرر في قلبك وإيمانك وهو أن الذي قرر هذا هو أحكم الحاكمين وأعدل العادلين الذي لا يقدر عبثاً ولا يوجد خلقه هملاً، وهذه الحكمة تكفي المؤمنين في تطبيق الأحكام الشرعية ، وإذا أطلع الله العقول من كريم فضله على شيء من العلل والأحكام فهذا من كمال فضله **عَلَيْكَ فَهُوَ ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي**

اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ [النور: ٣٥]، وهذه العلل المنصوص

عليها في الكتاب والسنة أو التي يستنبطها العلماء ليست هي العلل الأصلية التي يربط تطبيق الحكم بها ، وإنما هي علة ثانوية أطلع الله عليها عباده لتطمئن قلوبهم عند تطبيق شريعته ، مع أن الأصل المتقرر عند جمهور أهل العلم أن الأصل في الأحكام الشرعية التعليل، والأحكام التعبدية في الشريعة قليلة ولكن إذا خفي على عقلك حكمة في بعض الشرائع فإياك أن تعلق تطبيق هذه الشرع باتضاح الحكمة لك.

فإذا أكلت لحم جزورٍ فالواجب عليك أن تتوضأ حتى وإن خفيت حكمة الأمر بالوضوء من هذا اللحم الخاص على عقلك، فإنما خفي على عقلك الحكمة الثانوية ولكن بقي في قلبك الحكمة الأصلية وهي أنها شرع من الله، فالله لا يأمر إلا بما فيه الحكمة والغاية المحمودة والمصلحة

المتناهية ، ولا يلزم في تطبيق هذا الحكم إطلاع العقل على دقائق وتفصيل الحكم وهذا هو المتقرر في مذهب أهل السنة والجماعة.

فإذا ذكر باب القدر وبحث فلا بد أن يتربى العقل على أن مدركاته أصغر بكثير من هذا الباب فلا يلزم أن نحيط بكل جوانب هذا الباب تعليلاً وتفصيلاً ، ويكفي العبد المؤمن أن ربه الذي شرع هذا الشرع أو خلق هذا في كونه أنه العليم الحكيم الخبير، فأفعال الله في ملكوته معللة بحكمةٍ وغايةٍ و مصلحةٍ وأفعاله في شرعه معللةٌ كذلك بحكمةٍ وغايةٍ ومصلحةٍ.

المسألة الثامنة: قاعدة "من أصول ضلال الخلق خوضهم في تفاصيل التعليل بلا برهان".

وأقصد بتفاصيل التعليل أي تفاصيل تعليل أفعال الله في أحكامه الكونية القدرية أو في أحكامه الأمرية الشرعية الدينية.

كقولهم : لَمْ أغنى الله هذا وأفقر هذا؟ لَمْ أصح الله هذا وأمراض هذا؟ لَمْ أعطى هذا الملك وحرّم هذا؟ لَمْ جعل هذا لونه هذا لونه أسود؟، فالخوض في مثل هذه التفاصيل وطلب التعليلات منها هو أصل ضلال الخلق، وأصل الأصول التي بها قدح في حكمة الله .

وليؤمن عقلك بالقاعدة العامة وهي أن الله لا يوجد شيئاً في كونه إلا وله حكمه سواء علمها العقل واطلع عليها أو لم يعلمها، لكن كثيراً من الطوائف تجعل جهل عقولها

بتفاصيل التعليل دليلاً على القدر في قدر الله وفعل الله، وهذا من أكبر الخطر ومن أعظم الضلال على الإطلاق. وهذه أسئلة كثيرة تدور على ألسنة الناس ولذلك تجدون بعض الناس إذا أصيب بمصيبة لم أنا دون غيري أو يقولون: مسكين هذا حرام لا يستحق؛ وإنما ذلك لأن عقولهم خفي عليها الحكمة المطلوبة في هذه المصيبة فيجعلون خفاء الحكم من أفعاله وتشريعاته دليلاً على القدر فيها.

وقد ذكر أبو العباس بين تيمية -رحمه الله- تعالى في " تائية القدر " أن أصل ضلال الخلق وأعظم ما ضل به الطوائف هو الخوض في طلب تعليلات أو تفاصيل تعليلات أفعال الله ﷻ، فقال -رحمه الله-:

وأصل ضلال الخلق من هو الخوض في فعل الإله
فإنهم لم يفهموا منه حكمة له
فصاروا على نوع من الجاهلية

ولذلك لما أنزل الله رسالته على محمد ﷺ خفيت هذه الحكمة في تعيين هذا الشخص بعينه على كفار قريش فكفروا به وقالوا: لم يجد الرب إلا أنت حتى يبعثه -خفيت عليهم الحكمة -وقد قال ﷻ حاكياً مقالتهم: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ

هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١]، لم ينزله على هذا الفقير الذي لا يعرف لا بغنى ولا بمنصب، فأهل المناصب أولى منه.

ولمّا سأل بنو إسرائيل أحد أنبيائهم أن يبعث لهم ملكاً
قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا

أَنَّى﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فحوضهم هذا هو الخوض في

تعليلات أفعال الله ولو سبرت القرآن من أوله إلى آخره
لوجدت أن أغلب الضلال الذي وقع فيه المشركون من
الأمم الماضية والطوائف في هذه الأمة هو طلب العلل في
كل فعلٍ أو تشريع.

ومن أخطر الأشياء في باب القدر كثرة لم، لم، لم، وهذا
من أخطر ما يعترض العبد في طريقه في باب الإيمان
بالقضاء والقدر وهي كثرة الأسئلة التي لا جواب فيها إلا
أن نقول: الله قضاءه وقدر، وهذه تكفيك.

فإذا كنت مؤمناً بأن الذي قضى وقدر هو الحكيم العليم
الخبير حينئذٍ هذا تكفيك، فإذا قيل: هذا قضاء الله هذه هي
العلة، فهذا غني لأن الله أراد أن يغنيه — وإلى هنا قف ولا
يطلب عقلك علةً أخرى-، و لم أفقر هذا؟ قل: الله أراد أن
يفقره هذه هي العلة، لم أمرض وأصح هذا؟ قل: الله أراد
ذلك.

فلا يعلل شيء من أفعال الله الكونية أو الشرعية بأعظم
وأفضل وأفخم وأكبر من أن تعلل بإرادة الله لها، ولا
تخض في غير ذلك بلا علم ولا برهان، والبعض قد يقول
: لم جعل الله صلاة العصر أربعاً والمغرب ثلاث مع أن
الفارق بينهم زمنٌ يسير؟ قل: الله أراد ذلك، لم جعل الله

وَعَلَى قَبْلِ الظَّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَجْعَلْ قَبْلَ الْعَصْرِ
وَلَا بَعْدَهَا شَيْئًا؟ اللَّهُ أَرَادَ هَذَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَطْلَعُنَا اللَّهُ عَلَى
شَيْءٍ مِنَ الْعُلَلِ وَالتَّفَاصِيلِ سِوَاءَ نَصِّ عَلَيْهِ أَوْ اسْتَنْبَطَهَا
الْعُلَمَاءُ تَوْفِيقًا وَفَضْلًا مِنَ اللَّهِ حَتَّى نَطْبِقَ الْأَحْكَامَ مَطْمَئِنَّةً
قُلُوبِنَا ، مَعَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَطْمَئِنُّ قَلْبَهُ بِتَطْبِيقِ الْحُكْمِ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ
أَنَّهُ مِنَ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْخَبِيرِ الَّذِي لَا يَخْفِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي
الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ.

المسألة التاسعة: قاعدة " لا تقاس أفعال الرب على أفعال المخلوقين "

لما نظر العبادة إلى أفعال المخلوقين وقدرها فيما ما
هو حسنٌ وقبيحٌ بدءوا يطلبون من الله ما يطلبونه من
المخلوقين قياسًا لأفعاله على أفعالهم فما حسن من
المخلوقين فهو حسنٌ من الله وما قبح صدور من
المخلوقين فهو قبيحٌ صدره من الله، وهذا كذلك من
أصول ضلال كثيرٍ من الطوائف.

ولذلك يجعلون القبيح ما قبح فعله من المخلوق ،
والقبيح في حق الله قالوا : انظر إلى القبيح في حق
المخلوق وقس عليه جميع أفعال الله ﷻ، فما كان قبيحًا في
حق المخلوقين فهو قبيحٌ في حق الله وما كان حسنًا في حق
المخلوقين فهو حسنٌ في حق الله ﷻ، وهذا من باب القياس

والتمثيل وقد نفاه الله ﷻ بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

شَيْءٌ ﴿[الشورى: ١١]﴾، فقد يقبح من المخلوق أشياء

هي عين العدل والحسن في أفعال الله ﷻ ، وقد يحسن من المخلوق أشياء لا يليق نسبتها إلى الله ﷻ .
ولذلك الزواج حسنٌ في حق المخلوق ولكنه قبيحٌ في حق الله ﷻ ولا يجوز أن ينسب الله إلى صاحبةٍ ولا إلى ولد، والنوم حسنٌ في حق المخلوقين ولذلك إذا لم ينم الإنسان عرض نفسه على الأطباء لشعوره بالقصور لكن انتفاء هذه الصفة انتفاء النوم هذا كمالٌ وحسنٌ في حق الله ﷻ .

فقد ضلت المعتزلة والقدرية وغيرهم في هذا الباب لأنهم يقيسون أفعال الخالق على أفعال المخلوقين فيلزمون الله أن يفعل الحسن الذي يروونه هم في تصرفاتهم أنه حسن، ويلزمون الله ﷻ أن يترك فعل القبيح الذي يروونه هم قبيحًا في أفعالهم ، وهذا ضلالٌ مبين لأنهم يقيسون الكامل من كل وجه، الحكيم من كل وجه، الخبير من كل وجه، العليم من كل وجه، القوي من كل وجه، على الضعيف والعاجز من كل وجه.

، وهذا الضلالٌ العظيم قد وقع فيه كثيرٌ من الطوائف ولذلك هذا القياس وهو قياس أفعال الخالق على أفعال المخلوقين هو بابٌ شيطانيٌّ له دورٌ في ضلال كثيرٍ من الخلق فقد فتح به إبليس اللعين باب الطعن في حكمة الله ﷻ وتقديره.

المسألة العاشرة: قاعدة "ما وقع في كون الله مما لا يحبه ولا يرضاه فأرادته كونية ، وما وقع في كون الله مما يحبه ويرضاه فأرادته شرعية ."

وقد جعلتها قاعدةً لأن فهمها يغنينا عن ضلالٍ كثيرٍ والله الحمد والمنة وقع فيه كثيرٌ من الطوائف، فنحن نصف الله ﷻ بأنه يريد وأنه ﷻ يفعل ما يريد لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ولا غالب لمشيئته ﷻ، ولكن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الإرادة المضافة لله ﷻ ليست نوعاً واحداً ولا قسمًا واحدًا بل هي نوعان وقسمان بالإجماع، وقد أدى الخلط بين هذين القسمين أو توحيدهما إلى ضلالٍ عظيمٍ، فقد ضل الجبرية بسبب عدم التفريق بين نوعي الإرادة كما ضل القدرية بسبب عدم التفريق بين نوعي الإرادة، وهدى الله ﷻ أهل السنة والجماعة إلى التفريق بين الإرادتين ومعرفة الفرق بينهما وهو من أعظم أبواب الاهتداء في باب القدر.

ولذلك إذا سألت الجبري و قيل: هل الله ﷻ يحب شرب الخمر يقول: نعم، فإن قيل له: ولم؟ قال: أولم يوجد من يشرب الخمر في كونه؟ فنقول: نعم، فيقول: إذا لا يوجد في كونه إلا ما يحبه ويرضاه، فجعل الإرادة هي إرادةً واحدةً وهي شريعة، ولما نظر القدري إلى أن في كون الله ﷻ أشياء لا يمكن أن تنسب محبتها إلى الله وهي أفعالٌ للعباد فحينئذٍ حار وقال: أنا قاعدتي أن كل شيءٍ أوجده الله يحبه، مع أننا نجد كفرًا والله لا يحب الكفر، نجد زناً والله لا يحب الزنا - هذا يقوله القدرية- فماذا يفعلون؟ فداروا بين أمرين:

إما أن يصححوا فهمهم في إرادة الله ويضبطوا قاعدتهم على وفق الحق، وإما أن ينفوا القدر، فحينئذٍ قالوا: إن نفي

القدر أهون علينا من تعديل كلام أسلافنا، فقالوا: إذا بما أن الزنا والكفر واللواط والسرقه وشرب الخمر من أفعال المخلوقين فنخرجها عن دائرة خلق الله ﷻ حتى نستريح من كونها مقدرةً لله، فقالوا: إن العبد هو الذي يخلق فعله بنفسه.

وأنا أمثل الجبري والقدري بأخوين يمشيان في طريق واحد لا يعرف جبرٌ من قدري، فقد كل واحدٍ منهما قاعدة ملعونة إبليسيه، باطلة كل البطلان بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والحس، وهي أن كل ما في الكون يحبه الله كل ما أراد الله فهو يحبه؛ لأن إرادة الله عندهم قسمٌ واحد وهي الإرادة الدينية الأمرية الشرعية المستلزمة لمحبه ورضاه، ولما نظروا إلى أفعالٍ وجدت في هذا الكون ووجدوها أفعالاً قبيحة كفر، زنا، لواط، سرقة، شرب خمر، عقوق والدين، معاصي بدع، فينتج من قاعدتهم السابقة أن كل ما في الكون فالحه الله يحبه أن الله يحب هذه الأشياء، هذه نتيجة هذه القاعدة، فلما نظرا الأخوان هذان إلى نتيجة هذه القاعدة رضي بها أحدهما فصار جبرياً ، وأباها أحدهما فنفي أن تكون مخلوقةً لله وجعل العبد هو الذي يخلق فعله فصار قدرياً، وكلاهما ينكران أبواب في القدر ولكن الجبرية يغلب عليهم الحكم على الأشياء والمعاصي والذنوب أنها محبوبةٌ لله ﷻ، ويغلب على القدرية إخراج تلك الأفعال عن كونها مخلوقةً أو مقدرةً لله ﷻ ؛ وكل ذلك الخلط حصل لهم بسبب عدم التفريق بين هذه الإرادة وهذه الإرادة ولذلك حقها أن

تضبط في قاعدة وأن تحفظ وهي أنك تنظر إلى ما وجد في هذا الكون وحينئذ لا يخلو نظرك هذا من نتيجتين: هذا يحبه الله ويرضاه، وهذا لا يحبه ولا يرضاه أو نقول: يبغضه ويأباه، وكلاهما موجودان في الكون:

فما وجد في كون الله مما لا يرضاه ولا يحبه فأدرجه مباشرةً تحت الإرادة الكونية؛ لأن الإرادة الكونية بإجماع أهل السنة لا تستلزم محبة الله ﷻ، فقد يريد الله كونًا ما لا يرضاه شرعًا ولا دينًا ولا أمرًا ولا يأمر به، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، أو

ليست الفحشاء واقعةً في كونه؟ إذاً هو أرادها كونًا ولكن لا يأمر بها شرعًا، هذا هدى عظيم لأهل السنة والجماعة بفضل ومنة من الله تعالى .

وإذا رأيت في كون الله ووجدت ما يحبه الله يرضاه فأدخله مباشرةً تحت الإرادة الشرعية، ولذلك إذا قيل لك: هل الله أراد المعصية أم لم يردّها؟ فقل: إن لفظ الإرادة بحسب استعمال الطوائف صار من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل، والألفاظ المجملة لا بد فيها من الاستفصال فأي إرادة تقصد في قول: هل الله يريد المعصية؟

فإن قال لك: أنا أقصد إرادة كونية فقل: نعم الله يريدّها كونًا إذ لو لم يردّها كونًا لم تقع، والإرادة الكونية من خصائصها بالإجماع عند أهل السنة أنها لازمة الوقوع، وهي المعبر عنها في الأدلة بالمشيئة، فإذا سمعت الله

يقول: -شاء الله- يشاء الله اعلم أن المقصود بها الإرادة الكونية التي لا بد أن تقع، ولذلك الله عَزَّ وَجَلَّ لو يشاء كونًا بإرادته الكونية أن يؤمن الناس جميعًا لآمنوا ولذلك قال:

﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ** ﴾ [يونس: ٩٩]، قال: ﴿ **شَاءَ** ﴾، أي لو

حذفت كلمة شاء و قيل : لو أراد الله كونًا لكان المعنى صحيح؛ لأن المشيئة في الأدلة هي بمعنى الإرادة الكونية، ولذلك يقع بعضها لا يقع البعض الآخر، ولكن أهل السنة يعبرون عنها تارة بالمشيئة ويعبرون عنها بالإرادة الكونية تارة أخرى، فكلا التعبيرين و إن اختلفت ألفاظها في الظاهر إلا أنها تصب في حوض واحد.

وأما إذا كنت تقصد بقولك: الله يريد المعصية أي بإرادته الشرعية أو إرادته الأمرية أو إرادته الدينية - كلها ثلاثة مصطلحات بمعنى واحد - فالله لا يريد ذلك شرعًا، قال الله

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ** ﴾ [الزمر: ٧]، أوليس

الكفر موجودًا؟ نقول : نعم، موجودٌ كونًا لكن لما جاء عند

التعبير الشرعي قال: ﴿ **وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ** ﴾ [الزمر:

٧]، أي لا يرضاه شرعًا لا كونًا .

فإن قيل : وهل عبرت الأدلة الشرعية عن الإرادة الشرعية بشيء؟ نقول: نعم وهي كل أمرٍ أخبر الله أنه يحبه ويرضاه ويأمر به فاعلم أنه إرادة شرعية، فالإرادة الشرعية مرادفة للمحبة والرضا ، والإرادة الكونية مرادفة للمشيئة، فهذه قاعدة عظيمة في هذا الباب لا بد من فهمها

والاهتمام بها لأن عدم الاهتمام بها أوصل كثيرًا من الخلق إلى ضلالٍ عظيم - نسأل الله الهداية والثبات - .
ومن المسائل في شرح قول الإمام الطحاوي - رحمه الله - : (وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا).

المسألة الحادية عشر : قاعدة: "الإيمان بعلم الله السابق بأهل الجنة وأهل النار لا يتنافى مع العمل بموجب الشرع"

فنحن معاشر أهل السنة والجماعة نوّمن إيمانًا جازمًا بأن أهل النار قد علموا من قبل الله ﷻ، وكذلك أهل الجنة، فالله ﷻ قد علم أهل النار من أهل الجنة كما في "الصحيحين" من حديث علي رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من النار ومقعده من الجنة» قالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خُلق له»، وفي "صحيح الإمام مسلم" من حديث عمران بن حصين أن رجلين من مُزينة قالوا: يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه شيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر سبق أم فيما يستقبلونه مما جاء به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «لا، بل شيء قُضي عليهم ومضى فيهم» وتصديق ذلك في كتاب الله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا

وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧-٨]، فأهل الجنة قد علموا وأهل النار قد علموا، فهو أمر قد فُرع منه، وفي حديث عبد الله بن

عمرو أن النبي ﷺ خرج بكتابين فقال للذي في يمينه: «هذا كتاب فيه أسماء أهل الجنة، وأسماء آبائهم وقبائلهم، فحُتْم على آخرهم فلا يُزاد فيهم ولا ينقص» وقال للذي في شماله: «وهذا كتاب من الله ﷻ فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم، فحُتْم على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص» كل هذا المقدار نؤمن به إيمانًا جازمًا ، لكن القاعدة تنص على أننا وإن آمننا بذلك الإيمان الجازم فإن هذا لا يسوغ لنا ألا نعمل بمقتضى الشرع اتكالا على علم الله ﷻ بأهل الجنة وأهل النار، فهذا شيء غيبي نحن لا نعلم تفاصيله، فلا يجوز للعبد أن يترك القيام بمقتضى ما أمر به شرعًا بحجة أن الله ﷻ قد علم أهل الجنة من أهل النار فإن كان هو من أهل الجنة فلا يضره ما يتقحم فيه من الذنوب والمعاصي، وإن كان من أهل النار فلا يضره ما تركه من المأمورات والطاعات، فنقول: هذا مخالف لمقتضى الشرع بإجماع أهل السنة والجماعة، ولذلك فنحن لسنا مطالبين بالنظر إلى ما سبق في علم الله ﷻ، لأنه سر الله لا يطلع عليه لا ملكٌ مقرب ولا نبي مرسل، وإنما نحن مأمورون بمتابعة مقتضى الشرع فلا يجوز لنا أن تكون مطالعتنا فيما لم نُؤمر بالنظر فيه حامل لنا على ترك العمل بما أمرنا به شرعًا؛ وعليه فلا حجة للعباد على الله ﷻ في أنه يعلم أهل الجنة وأهل النار، و ينبغي للمؤمن أن يحسن الظن بربه، وميدان العمل مفتوح، فالله ﷻ لما خلق الجنة خلق لها أهلاً ولكن جعل لدخولها أسبابًا، فإذا أراد الإنسان الوصول إلى الجنة فليسلك هذه الأسباب والذي يجب علينا

جميعًا معاشر المسلمين أن تنطوي عليه قلوبنا أن عندنا بابين لا يجوز أن يتعارضاً مطلقاً: باب القدر وباب العمل بالشرع، فإيماننا بالقدر لا يحملنا على ترك العمل بالشرع، والعمل بالشرع لا يحملنا على إنكار القدر بل نؤمن بعلم الله ﷻ الكامل الشامل، ومع ذلك نقتفي ما أمرنا به فنعمل به، وما نهينا عنه فنتركه، فلا تعارض عند أهل السنة والجماعة بين الإيمان بالقضاء والقدر وبين موجب الشرع، وكل الطوائف البدعية في هذا الباب جعلت تعارضاً بينهما، ولذلك من اعتقد وجوب هذا التعارض بين الشرع والقدر تجده إن آمن بالقدر ترك الشرع، وإن آمن بالشرع ترك القدر؛ فهو زنديق؛ لأن القدر نظام التوحيد فلا يجوز تعطيل الإيمان به على حساب العمل بالشرع، ولا يجوز تعطيل العمل بالشرع على حساب الإيمان بالقضاء والقدر.

وهذه القاعدة من أعظم القواعد في هذا الباب، لأن أكثر من يعطل كثيراً من الشرائع إنما يحتج بأن الله ﷻ قد سبق في علمه كل شيء، ولذلك لما سمع الصحابة هذا الكلام من رسول الله ﷺ بأن «**ما منكم من أحد إلا وعلم مقعده من النار ومقعده من الجنة**» حصل عندهم هذا الأمر، فقالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا - أي: القدر - وندع العمل - أي: الشرع- فقال: «**لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له**» أي: قوموا بمقتضى الشرع، فكل ميسر لما خلق له فإن كان الله ﷻ قد كتبك من أهل النار فسييسرك لعمل أهل الشقاء، وإن كان ممن كتبك من

أهل الجنة فسييسرك لعمل السعادة، فأنت عليك أن تبذل الأسباب وأن تجتهد في العمل بمقتضى الشرع، وأن تحسن الظن بربك وأن تثق بأن الله ﷻ لا يرد أحداً أقبل عليه قلباً وقالباً، فأحسان الظن بالله في مثل ذلك مطلوب.

المسألة الثانية والعشرون : قاعدة: "تعاطي الأسباب المشروعة من كمال الإيمان بالقضاء والقدر".

فإنه لا يجوز لمن يدعي أنه مؤمن بالقضاء والقدر أن يعطل تحصيل الأسباب بحجة أنه مؤمن بالقضاء والقدر. بل نقول: إن الإيمان بالقضاء والقدر مبني على ركنين: الركن الأول: كمال تفويض اعتماد القلب على الله ﷻ والإيمان بقضائه وقدره.

والركن الثاني: على تعاطي الأسباب المشروعة في تحصيل أمور الدين والدنيا.

ولذلك لا يجوز للإنسان أن يعطل شيئاً من الأسباب أو يهمل تعاطي شيء من الأسباب بحجة أنه مؤمن بالقضاء والقدر، لاسيما الأسباب التي تدخل على قدرتك وتحصيلك، وأما الأسباب الخارجة عن قدرتك وطاقتك فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فباب الأسماء باب مهم وعظيم.

وأنا كلما مررت على آيتين من كتاب الله تبين لي عظم أهمية تعاطي الأسباب، وقد حصل هذا مع نبي وولي، أما ما حصل مع النبي فمع موسى – عليه الصلاة والسلام – لما وقف على شفير البحر على شاطئ البحر، ووراءه العدو، ومع ذلك يأتيه الأمر من الله أن اضرب بعصاك البحر، والله قادر القدرة الكاملة على أن يفلق البحر بدون

هذه الضربة من هذه العصا القديم زمنها، القديم عهدها، مذ كان موسى يراعى بها الغنم، وهو مع هذه العصا، ومع ذلك فالله ﷻ أمر موسى أن يأخذ بالأسباب في هذا الوقت الضيق، مع قدرة الله الكاملة أن ينفلق البحر بكلمة "كن" ولا يعجزه شيء ﷻ، ولكن مع ذلك الضيق والضعف والحرَج والكربة العظيمة يأمره الله ﷻ بتعاطي الأسباب، فهذا يدل على أن تعاطي الأسباب لا يتنافى مع الإيمان بالقضاء والقدر.

وأما ما حصل مع الولي فهو مع مريم - رضي الله عنها - فإنها لما اتخذت من أهلها مكاناً شرقياً، جاء الملك فنفت فيها فحملت، ثم لما جاء وقت ولادتها جاءها وهي بعيدة عن قومها، فلما ولدت أصابها الخوف الشديد مما سيقوله قومها، إذ أنها ولدت بلا زوج، وهذا الخوف النفسي يوجب اضطرابات عظيمة، مع أنها في نفاسها، والمرأة النفاس قد لا تستطيع أن تحمل كأس الماء أصلاً من شدة هذا الألم الذي تعانيه، فاجتمع عليها الألم الجسدي والألم النفسي، ومع ذلك تريد أن تأكل فيقول الله لها: ﴿ وَهَرِيْ ﴾ لا تتكلي على ما كتبناه ولا على ما

قضيناه وقدرناه، فلا بد أن تتعاطي الأسباب، ﴿ وَهَرِيْ ﴾

وتهز ماذا؟ جريدة نخل؟ لا، ﴿ وَهَرِيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ

النَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٥] مع أن جذع النخلة لو يجتمع جمع من

الرجال الأقوياء يهزونه لما سقطت ثمرة واحدة، ومع ذلك يأتيها الأمر ﴿ وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِمِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ فما إن وضعت وهزت إلا وتساقط الرطب عليها جنبًا مجتمعة بعضه إلى بعض، مع أن عادة التمر إذا تساقط من على الشجرة يتفرق من هاهنا وهاهنا لكن الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي أسقط الثمرة وهو الذي جمعه وصار في متناول يدها تأكل منه، وتقر عينها ولا تحزن.

فتعاطي الأسباب في المضائق نحن مأمورون به شرعًا، فلا يجوز للإنسان أن يعطل الأسباب الشرعية أو الأسباب الدنيوية القدرية بحجة أنه مؤمن بالقدر، بل من كمال إيمانك بالقدر أن تأخذ بمقتضى الأسباب.

ومن العجب أننا لا نجد الناس كثيرًا يحتجون أو يتركون الأسباب إلا الأسباب التي تقربهم إلى الله، أما الأسباب التي يحصلون بها الدنيا فلا تجد أحدًا يتركها محتجًا بأنه مؤمن بالقضاء والقدر، فالناس يذهبون عن بكرة أبيهم إلى وظائفهم صباحًا، مع أنهم مؤمنون بقضاء الله وقدره، ولو قيل للواحد منهم: اجلس في بيتك فإن قضى الله لك الراتب في آخر الشهر لجاؤك لعدك مجنونًا أو لجاؤك بالأمثال التي يقولها العامة: "يا عبد اسع وأنا أسعى معك" وغيرها من هذه الأمثال، فالناس لا يتركون أسباب تحصيل الدنيا، لكن إذا جننا في مسائل الهداية في مسائل الصلاة وفي مسائل الصلاح والاستقامة وفي سماع الخير مباشرة يقولون: الله قدر كل شيء، ولو قدر لي

الهداية لكان فنقول: هذا خطأ عظيم، وهذه يدلك على أن ترك تعاطي الأسباب إنما هو بحجة الإيمان بالقدر، إنما هو حجة إبليسية شيطانية ألقاها إبليس في قلوب هؤلاء حتى يتركوا ما أمروا بتعاطيه شرعًا وقدرًا ، فتعاطي الأسباب المشروعة من كمال الإيمان بالقضاء والقدر.

المسألة الثالثة عشر : قاعدة: "يجوز الاحتجاج بالقدر في المصائب لا في المعائب".

وهذا متفق عليه بين العلماء، وتفصيل المسألة أن نقول: اعلم – وفقني الله وإياك – أن الاحتجاج بالقدر له ثلاثة أقسام، قسمان جائزان سائغان، وقسم محرم زائغ.

أما القسم الأول: فهو الاحتجاج بالقدر على المصائب التي نزلت، فإذا نزل على العبد شيء من المصائب فإنه يحتج بالقدر على نزولها ويقول: الله قدر علي هذه المصائب، وقد أجمع أهل السنة على جواز الاحتجاج بالقدر عند نزول المصائب، بل هو من محض إيمانك بالقضاء والقدر، وعلى ذلك قول النبي ﷺ: «فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل»، فإذا حل عليك شيء من المصائب فقل مباشرة: "الله قضاها

وقدرها" كما قال الله ﷻ: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا

بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ۗ ﴾ [التغابن: ١١].؛ قال

أحد السلف: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من الله فيرضى ويُسلم.

وعلى ذلك أيضاً: قول الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ

مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] وهذه كلمة قدرية اعترافاً

بالقضاء والقدر ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] ، فهو يتصرف كما تقتضيه حكمته وعلمه وعفوه ﷻ، وما يقضيه ربنا لنا فهو خير لنا.

الاحتجاج الثاني: احتجاج بالقدر على فعل معصية قد تاب العبد منها وأناب إلى الله التوبة والإنابة الصادقة، فهذا جائز لا حرج فيه، كأن يكون العبد مصرّاً على شيء من الذنوب دهرًا طويلاً، ثم يتوب التوبة الصادقة النصوح المستجمعة لشروطها، فيقال له: كيف قضيت عمرك في هذه المعاصي والذنوب؟ فيقول: الله قدرها علي. فهذا لا بأس به.

وعلى ذلك احتجاج آدم – عليه السلام – على موسى – عليه السلام – في قوله: «يا موسى فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن يخلقني؟ قال موسى: بأربعين سنة. قال: فهل وجدتتها فيها؟ ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾؟ قال: نعم.

قال: يا موسى أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟» قال النبي ﷺ:

«فحج آدم موسى» ، وهذا على أحد التخريجين في فهم هذا الحديث:

فمن أهل العلم من قال: إن آدم حج موسى بأنه احتج بالقدر على معصية قد تاب منها، قال الله ﷻ مبيناً توبته:

﴿فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢٢].

والتخريج الثاني: هو أن موسى - عليه الصلاة والسلام - أعلم بالله ﷻ من أن يحتج على أبيه على فعل معصية قد علم موسى أن الله تاب على أبيه منها، ولوم التائب توبة صادقة على ما مضى من الذنوب والمعاصي هذا أمر لا يجوز، وموسى أعلم بالله ﷻ من أن يلوم أباه على ذنب قد علم موسى قطعاً ويقيناً أن الله قد تاب على أبيه منه.

فهذا العمل الذي احتج به هو الخروج من الجنة، «عملت عملاً كتبه الله علي أن أعمله» يقصد خروجه من الجنة، والخروج من الجنة من أعظم المصائب التي مرت على بني آدم - ن قيل هم من دار الأفراح إلى دار الكبد والأحزان والأتراح - فهذه من أعظم المصائب التي مرت علينا على الإطلاق، ونسأل الله أن يجبر مصيبتنا بالعودة إلى دار خرجنا منها.

إذاً هو احتجاج بالقدر على مصيبة، والاحتجاج بالقدر عند نزول المصائب أمر متفق عليه بين العلماء.

وأنا أرى - والله أعلم - أن التخريجين كلاهما صحيح، لأن المتقرر أن اللفظ إن احتمل معنيين لا تنافي بينهما فإنه يحمل عليهما.

وأما الثالث : - وهو البلية التي ما بعدها بلية - : وهو الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية التي لا يزال يزاولها، ولا يزال يقترفها ويتقحمها، فإذا أنكر عليه وليم على فعله يقول الله قدرها علي، فهذا الاحتجاج بالقدر هو الذي يسميه العلماء الاحتجاج بالقدر عند المعائب، والمراد بالمعائب أي : المعاصي التي يُعاب الإنسان على اقترافها شرعاً وعرفاً.
فإن قيل : وما حكم الاحتجاج بالقدر عند فعل المعصية التي لا يزال يزاولها؟

نقول : مُحرم بإجماع أهل السنة والجماعة لا يجوز هذا، فإن قيل : وما الدليل على عدم جوازه؟ أقول: الدليل على ذلك من النقل ومن العقل والحس.
أما من النقل: فإن الله ﷻ قد أبطل في كتابه هذه الحجة إبطالاً لا مزيد عليه، فإن هذه الحجة هي نفسها الحجة التي سيحتج بها المشركون بين يدي الله يوم القيامة، ولكن مع ذلك لا يقبلها الله ﷻ، قال الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَقَالَ

الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا
ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِهِمْ ﴿[النحل: ٣٥]، وقال تعالى أيضا ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ

أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ

كَذَلِكَ ﴿[الأنعام: ١٤٨] أي : هذه الحجة التي قالوها

﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فوصفها الله بأنها

حجة كاذبة ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فأخبر الله

أنها ليست مانعة من نزول البأس ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ

عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فوصفها الله بأنها جهل، فحجة

وصفها الله بالكذب، ووصفها بالجهل، وأخبر أنها لا تنفع
صاحبها من نزول البأس عليه، فهل تكون حجة مقبولة؟
لا تكون حجة مقبولة، بل هي حجة داحضة.

وكذلك قال الله ﷻ: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ

فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لِمِنَ السَّخِرِينَ * أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَىٰ الْعَذَابَ

لَوْ أَنِّي لِي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٦-٥٨]

قال الله ﷻ: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ

وَكَنتَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٩] فأخبر الله ﷻ أنها غير مقبولة،

هل ثَمَّة من سيحتج بها؟ نعم، لكنها هل ستقبل بين يدي الله؟ لا، وهل ستكون مانعة لأصحابها من نزول البأس والعذاب؟ لا، فهي حجة داحضة، ولأن هذه الحجة لو كانت مقبولة عند الله لبطلت الشرائع ولما كان هناك حاجة لإرسال الرسل وإنزال الكتب، إذ كل من لم يؤمن بالرسول والكتب سيقول: قدّرت علي أن لا أوّمن، فإذا كانت مقبولة فلماذا إذاً تنزل الكتب؟ ولماذا تُرسل الرسل؟ فهذه حجة من قال بقبولها فإن هذا القول يؤدي إلى إبطال الشرائع كلها. بل إن العلماء مجمعون على أن حجة الله على عباده قد قامت بأمرين: بإرسال الرسل، وإنزال الكتب.

ومن أهل العلم من قال: والإمهال، لأن من لم يمهل الله ومات قبل إرسال الرسل فهو من أهل الفترة وهو معذور. فحجة الله قامت بإنزال الكتب وإرسال الرسل وبالإمهال

﴿ **أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ**

النَّذِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٧].

ولذلك أهل النار يطلبون من الله إمهالاً آخر، ولكن لا يُمكنون منه، لأن حجة الله قائمة بهذه الأمور، فليست حجة الله **رَبِّ** مُعلقة على ما قضاه في علمه السابق بأنك لن تؤمن، بل إن من وضع ونفث ونفخ بهذه الحجة في قلوب بني آدم ليحتجوا بها على ربهم إنما هو إبليس، فالاحتجاج بالقدر على فعل المعائب هي حجة إبليسية الأصل فهو الذي اخترعها ودبرها وزخرفها وبهرجها إلا أنه هو نفسه

لم يحتج به، ولا يمكن أن يحتج بها، لعلم الخبيث أنها باطلة عند الله، فهو أعرف بالله من أن يحتج بهذه الحجة بين يديه، فهو سيحتج بها أمام أهل النار في كلام موجه لأهل

النار؛ ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ

الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ

دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ ﴿

[إبراهيم: ٢٢] ، لكن لا يستطيع أن يتوجه بها إلى الله، ولذلك الشيطان لا يقول يوم القيامة: يا رب أنت الذي قدرت علي ألا أسجد لآدم، فلماذا تعذبنني على شيء قدرت عليه وجوده؟! فهذا دليل على أنها حجة غير مقبولة، بل إن هذه الحجة باطلة بإجماع أصحاب رسول الله ﷺ وبإجماع التابعين وتابعيهم، وبإجماع علماء وأئمة أهل السنة والجماعة إلى أن تقوم الساعة، ولا يمكن أن يخالف فيها أحد.

وأما حسًا، فهي باطلة أيضا في الحس، فإن الناس لا يحتجون بالقدر على تحصيل أمور معاشهم، وإنما تجدهم يكدحون الكدح الكبير المتعب والمضني لهم، ويتعبون في تحصيل معاشهم وأرزاقهم، وهذا لا يُلامون عليه فهو أمر طبيعي وصحيح، فهم تعاملوا الآن على الطريقة الصحيحة، لكننا لا نجد الناس يحتجون بالقدر إلا في أمور تقربهم إلى الله، وتقربهم إلى الجنة والهدى والاستقامة فقط.

ولذلك لو أن أحداً أراد الزواج ثم قيل له: لا تتزوج، فإن أراد الله أن يأتي لك ولد فالله قادر القدرة الكاملة على أن يوجد لك ولد من غير امرأة، هل سيقبل منا هذا الكلام؟ لا، بل لابد أن يسعى في تحصيل السبب الذي يوجد له هذا المقصود والمراد، وكذلك لو أن إنساناً قيل له: لا تقدم على الوظيفة، فإن كان الله قدّر أنك تكتب لك هذه الوظيفة فسوف تأتيك حتى وإن لم تبذل لها شيئاً من الأسباب، هل سيوافقنا على هذا الكلام؟ لا، بل سيذهب من أول الصباح ويرهق في الشمس الحارة، وربما يكشف عورته للأجانب من باب الكشف الطبي، كل ذلك من باب فعل الأسباب ليحصل مقصوداً دنيوياً، لكن تجده يتخلف عن صلاة الفجر بحجة لو أن الله هداني، يترك حضور المحاضرات، يترك دروس الخير، يترك فعل الطاعات وسلوك طريق الهداية والاستقامة بحجة أنه لو أن الله هداني، فحجة لا يُحتج بها إلا في طريق الخير في تعطيلك عن وصولك للمراد الشرعي هذه حجة باطلة عندك، ومن باب بطلانها أنك لا تتعاطاها أنت في أسبابك الدنيوية، في أمورك الدنيوية إنما تتعاطاها في أمورك الأخروية.

فكل شيء حرمه الله علينا فالواجب علينا اجتنابه، فلا يجوز لنا أن نتقدم فيه بحجة أن الله عَزَّ وَجَلَّ قدره علينا.

المسألة الرابعة عشر: جُمْل من محاذير الإيمان بالقضاء والقدر:

من هذه المحاذير: الخوض في باب القدر بلا علم ولا هدى.

وعلى ذلك قول النبي ﷺ: «وإذا ذكر القدر فأمسكوا»
وقد أجمع العلماء على حرمة الخوض في مسائل القضاء
والقدر إلا من رجل عالم بها، فلا يجوز لك أن تتكلم في
شيء من مسائل القدر إلا وأنت عالم، فالخوض فيه بلا
علم ولا هدى صار سبباً لضلال كثير من الخلق .

ومنها : الاحتجاج به على فعل المعاصي، كما بينت
قبل قليل، فهذا محذور عظيم يجب الحذر منه.
ومنها: الاتكال على ما كُتب في القدر، وتعطيل
الأسباب، وقد بينتها لكم قبل قليل.

ومنها – وهو خطير جداً - : عدم الاهتمام بشأن الدعاء
والإلحاح فيه بحجة أن الله قد قدر كل شيء، فإن طائفة من
أهل البدع تقول: إن الدعاء لا أثر له ، ونقول لهم: لم لا أثر
للدعاء وقد تواترت الأدلة من الكتاب والسنة على بيان
أهميته وآدابه وجمل من آثاره والأمر به؟ قالوا: ذلك لأن
كل شيء قضاه الله وقدره، فإن كان ما تدعو به قد كُتب ألا
يأتيك، فلو دعوت من هنا إلى أن تقوم الساعة ما آتاك،
وإن كان الذي تدعو به قد كُتب مجيئه إليك فسيأتيك بلا
دعاء، فلا فائدة الدعاء – كذا قالوا -

وهذا محذور وقع فيه هؤلاء، لأنهم عارضوا الشرع
بالقدر، فنحن مأمورون شرعاً بتعاطي الدعاء، ﴿ وَقَالَ

رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠] وسماء الله عبادة

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ [غافر: ٦٠] وتوعدهم

بالنار ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]، وأخبر

الله ﷻ أنه قريب من الداعين، قال الله ﷻ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ

عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۗ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۗ

فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ

يُرْشَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وفي جامع الترمذي بسند

حسن من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً: «الدعاء هو العبادة»، ولا نزال - والله الحمد والمنة - ندعو الله ﷻ بأمور فيما بيننا وبينه لا تسمعنا أذن بشر حتى أقرب الناس منا لا يسمعنا، وهذه الأمور يحققها الله ﷻ لك، فالدعاء له أثره الكبير بمتواتر الأدلة، فهو لاء قرنوا بين فعل الدعاء وبين استطلاع القدر، فجعلوا إيمانهم بالقدر حاملاً لهم على ترك الدعاء، فجعلوا تعارضاً بين القدر وبين الشرع.

فالتقسيم الصحيح للقدر هو جعله ثلاثة أقسام:

- من الأشياء ما لم يقضه الله لك؛ فلا يأتيك وإن دعوت.

- ومن الأشياء ما قضاه الله لك؛ فسيأتيك ولو لم تدع.

- وهناك من الأشياء ما قضيت لك في السماء ولكن

معلقة بسبب الدعاء، فبالدعاء تأتيك، فيكون الدعاء من

القدر الذي عُلق الإجابة.

فالأدلة الكثيرة قد أمرتنا بالدعاء وحثتنا عليه، ولا يأمرنا الله إلا بما فيه مصلحة خالصة أو راحة، ثم إن دعاءنا لله ﷻ ليس يُقصد به في المقام الأول تحقيق الإجابة، وإنما يُقصد به التعبد لله ﷻ بهذه العبادة العظيمة، وهي عبادة تتضمن خضوع القلب، وخشوع النفس، والانطراح بين يدي الله، والطمع في فضل الله، واعتقاد وجود الله، بل إنك إذا دعوت هذا إيمان ضمنى بأن من تدعوه موجود، وأنه قادر، وأنه بصير، وأنه سميع، فليست قضية الدعاء محصورة في الإجابة فقط، بل هناك جُمْل من العبادات تُكتب في ميزانك بمجرد دعائك .

ونحن نجزم جزماً أن الله لا يرد دعاء من دعا ما لم يكن مقترفاً لمانع من موانع الاستجابة، ولكن الله ﷻ إما أن يجيبك بإعطائك عين سؤلك، وإما أن يصرف عنك من الشر بقدره، وإما أن يدخر لك الدعوة في الآخرة، فإذا جئت يوم القيامة فتجد حسنات عظيمة توضع في ميزان حسناتك، وتقول: يا رب هذه ليست صلاة ليل، ولا قيام ولا . . ما هذا؟ فيقال: هذا إلحاحك الذي حرمانك ومنعناك من عينه في الدنيا حتى نُثْمِرَه لك ونبني لك بنياناً عظيماً في الجنة تصل إلى مراتب عظيمة بهذه الدعوات التي ضاق صدرك أننا ما أجبنها لك، ونحن قد أجبنها في علم الغيب لك، ولكن ثمرناها وادخرناها لك - هذا من نعمة الله تعالى على العبد -

فلا يجوز للإنسان أصلاً أن يسيء الظن بالله، ويقول: الله ما أجاب دعائي.

يقول العلماء: وإن العبد يدعو يدعو، وقد أُجيب في السماء، ولكن لم يحن وقت نزوله، فالله قد أجابك، وسيأتيك ما دعوت به ولكن الاستعجال هو الذي يمنع، فأنت لا تقل: الله ما أجابني - لا - بل الله أجابك، ولكنه أجابك في ملكوت السماء، ولكن لكل أجل كتاب، وكان أمر الله عَزَّ وَجَلَّ قدرًا مقدورًا، فربما لا ينزل عليك عين ما سألت الآن، لكن الإجابة متحققة وموجودة، والرضا موجود، والإذن الشرعي موجود، والإذن الكوني موجود، لكن لكل شيء وقت، فربما لا تعطها زمن الشباب، وإنما تعطها في زمن الشيب، ربما لا تُعطها في زمن المرض، ربما تعطها في زمن الصحة، ربما لا تعطها وأنت حي، بل تعطها بعد موتك .

فأحسن الظن بالله عَزَّ وَجَلَّ، وما قاله هؤلاء من أهل البدع محذور عظيم يجب أن لا تقع فيه أقدامنا ولا تنزل فيه أفهامنا.

ومنها كذلك: سبُّ القدر واتهامه، وهذا من أخطر ما يكون في باب القضاء والقدر.

ومنها كذلك: استطلاع القدر عند الكهنة والعرافين، فإنه لا يذهب إلى هؤلاء إلا من لم يحقق الإيمان بالقضاء والقدر، فهذا لديه غبش في مسألة الإيمان بالقضاء والقدر، ولذلك أهل الإيمان بالقضاء والقدر لا يأتون للكهان يقولون: ماذا سيكون لنا في رزقنا؟ ماذا سيكون لنا في حياتنا؟ ماذا سيكون لنا في كذا وكذا؟ لأنهم متوكلون على الله عَزَّ وَجَلَّ ومُسَلِّمون لأمره - سبحانه وتعالى - فما فتح أبواب

الكهنة والسحرة إلا هؤلاء الذين عندهم غش في قضية الإيمان بالقضاء والقدر.

ومنها: الاعتقاد بأن العبد مسلوب القدرة والإرادة والاختيار، وهذا اعتقاد الجبرية، فهذا محذور من محاذير باب القضاء والقدر.

ومنها: إنكار علم الله السابق، وهو من محاذير الإيمان بالقضاء والقدر، فلا يتحقق الإيمان بالقضاء والقدر إلا إذا آمنت بأن الله عالم بكل شيء، وأن ما كان وما يكون فالله – تعالى – علمه وكتبه وشاءه وخلقه.

ومن المحاذير: قول العبد عند حلول المصائب: "لو"، فقول: "لو" تضرب في الإيمان بالقضاء والقدر، كما قال النبي ﷺ: «فإن أصابك شيء فلا تقول: لو أنني فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل».

ومنها كذلك: تمنى الموت بسبب الضر الذي ينزل به، فمن تمنى الموت بسبب هذا الضر فهذا دليل على ضعف إيمانه بالقضاء والقدر، ولذلك نهانا النبي ﷺ عن ذلك بقوله: «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لأبد فاعلاً فليقل كذا وكذا»، فتمنى الموت مُحرم.

فإن قيل: وكيف نفعل بهذا مع قول مريم: ﴿يَلْتَنِي مِثُّ

قَبْلَ هَذَا﴾؟ [مريم: ٢٣]

نقول: فيه جواب مقبول، وجواب فيه نظر.

فالذي فيه نظر، قالوا: إن هذا في شريعة من قبلنا، وقد وردت شريعتنا بنسخه؛ وهذا فيه نظر؛ لأن المسألة ليست من مسائل العمليات، وإنما من مسائل العلميات، فهي عقيدة والعقائد تتفق عليها الشرائع لا تختلف.

فحُرمة تمنى الموت مسألة عقدية، لا يجوز للعبد أن يتمنى الموت، هذه عقيدة نعتقدها، فهي من أمور العقائد لا من مسائل الفقه.

والثاني - وهو الأفضل - وهي: أنها تمنى الموت خوفاً من الفتنة في دينها، والعبد يجوز له أن يتمنى الموت إذا كان الحامل له على هذا التمني هو الخوف على دينه، كما في الحديث: «وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون».

وكما في آخر الزمان: «يوشك أن يقف الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول: يا ليتني مكانك، وما به إلا الدين» أي خوفاً على دينه.

ومنها: الانتحار، وهو قتل النفس جزعاً من الأقدار والمصائب النازلة عليه، فإذا لم يكن عنده شماعة يعلق عليها هذه المصائب تسمى الإيمان بالقضاء والقدر، فإنه حينئذ ستضيق عليه الدنيا الواسعة حتى تكون في عينه كخرم الإبرة، فلا يجد أمامه مخلصاً إلا إزهاق روحه،

وقتل نفسه، وقاتل نفسه في النار، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا

تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ [النساء: ٢٩] ، وقال

النبي ﷺ: «من قتل نفسه بشيء عُدِّبَ به يوم القيامة»، في
"الصحيحين" يقول النبي ﷺ: «مَنْ وَجَأَ بطنه بحديدة فقتل
نفسه، فحديده في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا
مخلدًا فيها أبدًا، ومن تحسَّى سُمًّا فقتل نفسه فسُمُّه في يده
يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، ومن تردى من
جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدًا مخلدًا
فيها أبدًا»، فالذي يحمل أكثر الناس على الانتحار إنما هو
عدم الإيمان بالقضاء والقدر، لكن من آمن فلا تزال
المصائب تنزل عليه ويعلم أنها من الله فيرضى ويسلم،
ويعلم أنها كفارة ويحمد الله عليها، ويثني على ربه ﷻ لأنه
يعلم أن أمره كله خير.

ومنها كذلك: سبُّ الدهر، فمما يتنافى مع الإيمان
بالقضاء والقدر سبُّ الدهر، ولعن الزمان، وقد حرَّم النبي
ﷺ ذلك في قوله ﷺ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر»،
ويقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «يؤذيني ابن آدم
يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار».

فسب الدهر إنما هو قرينة تدل على جزع القلوب من
قضاء الله وقدره، ولو وافق ما نزل في هذه الأيام والسنين
والأعوام قلبًا مؤمنًا لما نطق اللسان بشيء من عبارات
السب.

**ثم قال الإمام الطحاوي -رحمه الله- تعالى: "وَضَرَبَ لَهُمْ
أَجَالَ".**

والكلام على هذه الجزئية في جمل من المسائل:

المسألة الأولى:- اعلم أن المسلمون يعتقدون الاعتقاد الجازم أن لكل مخلوق أجلاً ينتهي إليه هذه المخلوق.

فالسماوات لها أجل والأراضين لها أجل والجبال والشجر والبحار لها أجل، وكافة المخلوقات من الجن والإنس لها أجل ، وذلك لأن المخلوق كما أن له أجلاً ابتداءً به فكذلك أيضاً له أجلٌ ينتهي إليه، بل الأمم كلها عن بكرة أبيها لها أجل، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ** ^ط

فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف:

[٣٤] ، وكل ذلك مما يقر به أهل السنة والجماعة الإقرار الجازم الذي لا محيد ولا مناص عن الإقرار به، بل لقد قرر العلماء رحمهم الله تعالى على أن من أنكر هذه الأجل فإنه كافرٌ بالله العلي العظيم لأنه منكرٌ للمتواتر من الأدلة ومكذبٌ له، ومبطلٌ لما هو معلومٌ من الدين بالضرورة.

المسألة الثانية:- اعلم أن الأجل الذي قدره الله - عز وجل - قد وصفته الأدلة بعدة صفات.

ومن هذه الصفات : أنه أجل مكتوب والمراد به أي أنه مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، فكل شيءٍ له أجلٌ مكتوبٌ ومقدر كما قال الله ﷻ: ﴿ **لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ** ﴾ [الرعد:

[٣٨].

ومن صفات هذا الأجل : أنه أجلٌ مسمى أي له حدٌ محدودٌ لا يتقدم عنه ولا يتأخر معلومٌ عند الله ﷻ كما قال

الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَنَّعَكُمْ مِّنَّا

حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣]، الآية

، وقال الله تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ

مُّسَمًّى﴾ [إبراهيم: ١٠]، ومن صفات هذا الأجل : أنه

أجلٌ إذا جاء فلا يؤخر البتة فلا يتقدم عن وقته ولا يتأخر

عن وقته البتة، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُونَ

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤].

ومن صفات هذا الأجل المكتوب المقدر : أنه أجلٌ آتٍ

آتٍ لا محالةً من مجيئه وإتيانه، كما قال الله تبارك وتعالى:

﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٥].

ومن صفات هذا الأجل المقدر المكتوب : أنه أجلٌ لا

يقدمه استعجال المخلوقين ولا يؤخره استبطائهم كما قال

الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى

لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [العنكبوت:

[٥٣]، وكذلك يقول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ

أَسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ^ط فَذُرُّ الَّذِينَ لَا

يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿﴾ [يونس: ١١]، فمهما

استعجل الناس الأجل فإن استعجالهم لا يقدمه ومهما
استبطأ الناس الأجل فإن استبطائهم له لا يؤخره.

ومن صفات هذا الأجل : أنه أجل لا تعويض فيه فإذا
جاء فلا فوت ولا مناص عنه ولا كرة بعده، كما قال الله

تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدَكُمُ

الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

الصَّالِحِينَ * وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا^٥ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا

تَعْمَلُونَ ﴿﴾ [المنافقون: ١٠-١١]، فمتى ما جاء أجل الله ﷻ

فإنه لا تعويض فيه وكم من إنسان سيندم بعد مجيء أجل
الله وحلوله عليه ولم يكن قد قدم ما يبض به وجهه عند

ربه، يقول الله ﷻ: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ

الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ

الرُّسُلَ^ظ أَوْلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّن

زَوَالٍ ﴿إبراهيم: ٤٤﴾، وقال الله تبارك وتعالى عن هذا

الأجل: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، كل ذلك نحن نؤمن به إيمانًا راسخًا ونصدق به تصديقًا قطعياً ، وهذه جملٌ من الصفات التي وردت لهذا الأجل الذي أجله الله ﷻ لخلقه.

المسألة الثالثة:- اختلف العلماء - رحمهم الله تعالى - هل الأجل هو العمر نفسه؟ أم أن الأجل شيءٌ والعمر شيءٌ آخر؟.

أقول: في ذلك خلافتٌ بين أهل القبلة والذي جرى عليه أهل السنة -رحمهم الله تعالى- أن بين الأجل والعمر عمومًا وخصوصًا من وجه، فكل عمرٍ فهو أجلٌ وليس كل أجلٍ يعتبر عمرًا.

فالأعمار أخص من الأجال ، وهذا مثل الإسلام والإيمان، فكل إيمانٍ فهو إسلامٌ وليس كل إسلامٍ يعتبر إيمانًا ، فالأجل أعم من العمر، فالعمر من مفردات الأجل ولكن للأجل مفردات أخرى غير العمر.

فالأجل أعم من العمر والعمر أخص منه، وإن أبى عقلك أن يفهم هذا فأنا أبسطه لك بقولي: اعلم رحمك الله تعالى أن العلماء من أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- قد قسموا الأجل إلى قسمين:

إلى أجلٍ مطلق.

وإلى أجلٍ مقيد.

وفرقوا بينهما أن الأجل المطلق : إذا حل لا يؤخر ساعة ولا يستقدم، أي إذا جاء الأجل المطلق على شيء من المخلوقات فلا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون، فهذه الآجال المطلقة هي تلك الآجال المكتوبة في اللوح المحفوظ، فأجل خط في اللوح المحفوظ يعتبر أجلاً مطلقاً وهذه هي الآجال المطلقة التي لا تتقدم ولا تتغير ولا تتبدل ولا يزداد فيها ولا ينقص ولا يغير منها شيء عن وجهه الذي كتبه الله ﷻ.

وأما القسم الثاني: فهي الآجال المقيدة وهي الآجال التي كتبت في صحف الملائكة، وهذه الآجال الموجودة في صحف الملائكة يسموها العلماء آجال مقيدة وهذه الآجال هي التي يدخلها أحياناً المحو والإثبات والزيادة والنقص وكل ذلك حاصلٌ بأمر الله ﷻ.

وقد قسمنا هذا التقسيم حتى نجمع بين نوعين من الأدلة:

نوعٌ ينص على أن ما كتب في الأجل فإنه لا يؤخر ولا ينقص فيه ولا يزداد فيه شيء أبداً ولا يتغير مثل قول الله

ﷻ: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۗ وَلَا

يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فلا يبدل ولا يتغير، وبين

تلك الأدلة الأخرى التي تثبت أن الله قد يزيد في بعض الآجال وقد ينقص منها على ما تقتضيه حكمته ﷻ وعلمه،

كقول ﷻ: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ۗ وَعِنْدَهُ أُمُومٌ

الْكَتَبِ ﴿[الرعد: ٣٩]، وكقول النبي ﷺ أيضاً في

الحديث الصحيح: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره»، أي في أجله «فليصل رحمه»، بينما عندنا حديث أم حبيبة ينص على أن الآجال التي كتبت لا يزداد فيها ولا ينقص ففي صحيح الإمام مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل عليها يوماً فسمعها تقول: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية -رضي الله عنهما وأرضاهما- فقال لها النبي ﷺ: «قد سألت الله لآجالٍ مضروبة وأيامٍ وأرزاقٍ مقسومة لن يعجل منها شيءٌ قبل أجله ولا يؤخر منها شيءٌ بعد أجله»، فهذه أدلة تدل على أن الأجل لا يقدم ولا يؤخر ، وعندنا أدلة أخرى تدل على أن بعض الآجال تقدم وتؤخر فحينئذ اضطر أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- إلى التفريق بين ما يدخل تحت مسمى العمر وبين ما يدخل تحت مسمى الأجل ، أو ما يدخل تحت مسمى الأجل المطلق وما يدخل تحت الأجل المقيد ، ونعني بالأجل المقيد العمر ونعني بالأجل المطلق الأجل في القسمة الأولى، فننزل الأدلة التي فيها أن ما قدر في الأجل لا يتبدل ولا يتغير ولا يزداد فيه ولا ينقص ولا يغير منه شيءٌ عن وجهه ننزلها على أي على الآجال المطلقة التي كتبت في اللوح المحفوظ ، فما كتب في اللوح المحفوظ فلا يمكن أبداً أن يغير أو يبدل أو يزداد فيه أو ينقص أو يحول

منه شيءٌ عن وجهه لأن الأجل فيه أجل مطلق والآجال المطلقة لا تتغير ولا تتبدل.

والأجل الثاني:- أجلٌ يدخله التبديل والتغيير والمحو والإثبات والزيادة والنقص بأمر الله ﷻ ليس بتصرف الملائكة ابتداءً وهذا لا يستطيعه لا ملك ولا غيره ، وإنما الله ﷻ بأمره يقول للملك: زيدوا في عمر فلان كذا وكذا من السنين أو أنقصوا من عمر فلان كذا وكذا من السنين- للأدلة التي فيها المحو والإثبات والزيادة والنقص وإنساء الأثر - .

فنجعل هذا التبديل والتغيير والمحو والإثبات والزيادة والنقصان في الأجل المقيد والذي نعني به العمر والذين نعني به ما كتب في صحف الملائكة، فهنا لا إشكال بين الأدلة أبدًا.

فإما أن نجعل العمر ليس هو الأجل وإنما هو فرد من أفرادهِ ، وإما أن نقسم الأجل إلى قسمين، والتقسيم الأقرب الذي نعتمده في تدريسنا لطلابنا هو التقسيم الثاني وهو تقسيم الأجل إلى مطلقٍ وهو ما خط في اللوح المحفوظ فهذا لا يدخله التبديل ولا التغيير، وإلى أجلٍ مقيد وهو ما كتب من الصحف في أيدي الملائكة وهذا قد يدخله التبديل والتغيير - فهذا أولى وأحسن لأن النبي ﷺ سُمي العمر أجلاً - «لقد سألت الله لآجالٍ مضروبة»، مع أنها سألت أن يطيل الله عمر رسول الله ﷺ وعمر أبيها أبي سفيان وعمر أخيها معاوية، فسامها النبي آجالاً لكنها آجالٌ مقيدة.

فإذا العمر أطلق عليه عمرًا أو أجلاً مقيدًا، والعمر قد يزداد فيه وينقص باعتبار كونه أجلاً مقيدًا، وأما العمر الذي كتب في واللوح المحفوظ والأجل الذي خط في اللوح المحفوظ هذا لا يمكن أبدًا أن يدخله التبديل ولا التغير ولا الزيادة ولا النقص.

المسألة الرابعة:- أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- قسموا كتابة المقادير إلى أربع تقديرات.

الأولى:- الكتابة المطلقة، وهي التي نعنيها بقولنا: الأجل المطلق، فسواء سميها ما كتب في اللوح المحفوظ أو سميها الكتابة المطلقة أو سميها الأجل المطلق فهي وإن اختلف أسماؤها إلا أنها يراد بها شيء واحد وهو ما كتبه الله ﷻ في اللوح المحفوظ.

ودليلها قول الله ﷻ: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ**

مُبِينٍ ﴾ [يس: ١٢]، وقال الله ﷻ: ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا**

فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ ﴾ [الحج: ٧٠]، ﴿ **مَا**

أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ

قَلْبَهُ ﴾ [التغابن: ١١]، وإذنه أي ما كتبه ﷻ في اللوح

المحفوظ، وقال الله ﷻ في سورة الحديد: ﴿ **مَا أَصَابَ مِنْ**

مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ

تَبْرَاهَاً إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ [الحديد: ٢٢] ، فالمراد

بالكتاب في كل هذه الآيات هو ما كتبه الله ﷻ في اللوح المحفوظ في قول النبي ﷺ: «**إِنْ أَوْلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن بإذن الله ﷻ إلى يوم القيامة.

الكتابة القدرية الثانية - : الكتابة العمرية ودليلها ما في "الصحيحين" من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه قال: حديثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إِنْ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقةً مثل ذلك ثم يكون مضغاً مثل ذلك ثم يبعث إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد**»، وهذه يسميها العلماء الكتابة العمرية، وقد اختلفت الأحاديث في متى تكون الكتابة العمرية ؛ فمن الأدلة ما يدل على أنها إذا مضى على النطفة أربعون كما في حديث حذيفة عند مسلم وغيره، و من الأدلة ما يدل على أنه إذا مضى على النطفة أربعة أشهر أي مائة وعشرون يوماً.

فإن قيل : وهل هذا فيه تعارضٌ؟

فأقول: لا، ولقد جمع العلماء -رحمهم الله تعالى- بين الكتابة في الأربعة والكتابة في المائة وعشرين بوجين من الجمع:

الوجه الأول:- أن هذا يختلف باختلاف الأجنة فمن الأجنة من يرسل إليه الملك فيكتب رزقه وأجله وعلمه وشقي أو سعيد وذكر أو أنثى في الأربعين، ومنهم من يكتب في المائة والعشرين، فإدًا هذا اختلافٌ باعتبار اختلاف الأجنة على ما يريد الله لكل جنينٍ ويقدره له.

ومن أهل العلم من قال: ما المانع أن نجعلها كتابتين متعاقبتين في زمنين مختلفين لكل الأجنة ليس في جنينٍ دون جنين، فكل جنينٍ فإنه إذا مضى عليه في رحم أمه أربعون يومًا بعث إليه الملك فكتب ذلك وبعد مرور مائة وعشرين يومًا بعث له الملك مرة أخرى فكتب ذلك وما المانع من ذلك - وكلا وجهي هذين الجمعين حسنٌ ولا يبقى بين الأدلة نوع اختلاف والله الحمد والمنة - .

وهذه الكتابة يسميها العلماء الكتابة العمرية وهي الصحف التي في يد الملائكة ، وأصلها موجود فيه في اللوح المحفوظ، لكن قد يختلف ما في صحف الملائكة عما في اللوح المحفوظ لأمرٍ يريد الله ﷻ لكن ليعلم الإنسان أن نهايته ستكون على وفق ما كتب في الأجل المطلق وهو اللوح المحفوظ.

وللتوضيح أقول : قد يكون عمر الإنسان في رحم أمه أربعين سنة، وفي اللوح المحفوظ ستون سنة ، فيصل هذا الولد أرحامه فيكتب الله الملك أن يمحو عمره السابق ويضع هذا العدد - ستون - ، لكن ليعلم الإنسان منا أنه لن يموت إلا على العمر الذي خط له في اللوح المحفوظ، لأن ذاك الأجل المطلق لا يتبدل ولا يتغير مطلقًا .

والكتابة القدرية الثالثة:- الكتابة الحولية، وتكون تلك الكتابة في ليلة القدر كما نص عليه العلماء -رحمهم الله تعالى- وفسروه بقول الله ﷻ: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبْرَكَةٍ**

إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان: ٣-٤].

وهذا من جملة الأسباب التي سميت بها ليلة القدر لأن مقادير الخلائق في هذا الحول يفصل في تلك السنة ، ولذلك شرع للإنسان أن يستزيد من العبادة في ليلة القدر وأن يتحراها حتى يوافق كتابة قدره تلك العبادة العظيمة، فتكون العبادة في تلك السنة مع الكتابة القدرة بركة تجري على العبد إلى الكتابة القدرية الحولية الثانية.

الكتاب الرابعة : الكتابة اليومية وهي كتابة قدرية

يومية وبها فسر جمع من أهل السنة قول الله ﷻ: ﴿ **كُلَّ يَوْمٍ**

هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩] ، أي من شأن الله ﷻ أن يحيي

هذا ويميت هذا ، ويغني هذا ويفقر هذا ويوجد هذا ويعدم هذا ويصح هذا ويمرض هذا ويعطي الملك لهذا وينزعه من هذا ، وكل ذلك جرى به القلم في هذه اليوم.

واختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في وقت الكتابة اليومية ولكن الله أعلم بالحوال؛ لأنها أمرٌ غيبيٌّ ولا بد فيه من التوقيف.

فصار لدينا أربع كتابات قدرية : كتابة قدرية مطلقة وهو ما خط في اللوح المحفوظ، كتابة قدرية مقيدة،

والكتابة القدرية المقيدة ثلاثة أقسام: الكتابة العمرية،
والكتابة الحولية، والكتابة اليومية.

فهي أربعة أقسامٍ واحدٌ منها فقط وهو المطلق هو الذي
لا يدخله لا تغييرٌ ولا تبديلٌ ولا محوٌ ولا إثباتٌ ولا زيادةٌ
ولا نقص، وأما ما عداه من الكتابات القديرية الثلاثة وهي
العمرية، والحولية، واليومية فهذه قد يدخلها المحو
والإثبات باعتبار ما في أيدي الملائكة من الصحف.

**المسألة الخامسة:- اختلف أهل القبلة في المقتول هل
قتل بأجله أم أنه قطع عليه أجله؟**

نقول : فيه خلاف بين أهل القبلة ، والحق الذي لا يجوز
القول بغيره مطلقاً هو ما قرره وما اتفق عليه أهل السنة
والجماعة -رحمهم الله تعالى- وهو أن كل ميتٍ فإنما
يموت بأجله، فالمقتول يموت بأجله والغريق يموت بأجله،
الحريق يموت بأجله، والمبطون يموت بأجله، والمريض
يموت بأجله، والشهيد يموت بأجله، وليس ثمة أحدٌ يبقى
من أجله شيءٌ بعد موته، فإنما مات لانقطاع أجله.

فالموت كله واحدٌ وله أجلٌ مقدر وإن اختلفت أسبابه
فهذا يموت بسبب الحرق ، وهذا بسبب الغرق والله عَزَّ وَجَلَّ
خلق الموت والحياة وخلق كذلك أسباب الموت والحياة ،
فهو خالق السبب وخالقُ لأثره عَزَّ وَجَلَّ وهذا باتفاق أهل السنة
والجماعة .

فإن قيل : ومن خالف أهل السنة والجماعة في هذا
الاعتقاد ؟

فأقول : خالفهم في ذلك طوائف من أهل البدع وعلى رأسهم طائفة المعتزلة ، فعقولهم عقولٌ جردت عن نور الحق وهداية الوحيين، فقالوا:

لا، بل المقتول مقطوعٌ عليه أجله، بمعنى أنه لو لم يقتل لبقى من أجله شيءٌ يعيش فيه- هكذا قالوا - ، ولكن قولهم هذا باطل باتفاق أهل السنة والجماعة وبماتر الأدلة من الكتاب والسنة أن لكل أجلٍ كتاب ، ولأنه من باب التخرص في أمرٍ غيبي، إذ ما الذي يدلكم على أنه لو لم يقتل في هذه اللحظة لعاش؟ إنما هو تخرصٌ في أمرٍ غيبي ، فهم يظنون أن المقتول له أجلان:

أجلٌ سبق - وأجلٌ آخر ، وهو قد مات عند الأجل السابق وبقي عليه أجلٌ لاحق.

ويرد على بطلانهم هذا بأن الله عزيزٌ حكيمٌ لا يفعل العبث وما الحكمة بالله عليكم في تقدير أجلين سابقٍ ولاحقٍ والله عَلَّمَ يعلم أن العبد لن يعيش في الأجل اللاحق؟ فهذا حكمٌ على فعل الله عَلَّمَ بأنه عبث، إذ لو كان الله يعلم أن هذا العبد سيموت في الأجل السابق فما الحكمة وما الفائدة والغاية والمصلحة من تقدير أجلٍ ثانٍ؟، فالله عَلَّمَ نفى عن نفسه فعل السدى ونفى عن نفسه فعل العبث، فأفعاله عَلَّمَ نابعةٌ عن حكمةٍ وعن غايةٍ وعن مصلحة.

ثم قالوا: هذا من باب علاج الخطأ بالخطأ ودفع الغباء بالغباء وغسل النجاسة بالبول ، ومن باب الستر على أنفسهم قالوا: إن له أجلين عند الله يموت في أيهما شاء الله.

فنقول لهم : هذا من سوء الفهم وعقمه لأن الله إن علم أنه سيموت في الأجل الثاني فما الفائدة من تأجيل الأجل الأول، وإذا علم الله أنه سيموت في الأجل الأول فما فائدة التأجيل في الأجل الثاني!!؟ وهذا لازم لهم لا محيد ولا مناص لهم عنه.

فإن الله ﷻ لا يقبض روح أحدٍ إلا لحلول أجله وانقضاء عمره وفترة حياته في هذه الدنيا، فهذا هو الحق الذي اعتمده أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى-.

المسألة السادسة: اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ

عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [فاطر: ١١].

فقد اختلفوا في مرجع الضمير في قول الله ﷻ:

﴿ **عُمُرِهِ** ﴾ ، ، فقالوا هل يرجع الضمير على شخصٍ آخر

أم يرجع الضمير على نفس الشخص الذي ينقص من عمره؟

نقول : لقد أثبتت هذه الآية أن من الناس من يزداد في عمره ومن الناس من ينقص في عمره، يزداد من عمره كما

في قول الله ﷻ: ﴿ **وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ** ﴾ [فاطر: ١١]، وأما

قوله ﴿ **وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ** ﴾ [فاطر: ١١]، هل يقصد الله

شخصاً آخر أي يزيد في عمر هذا وينقص من عمر هذا؟

أم أن الإنسان الذي زيد في عمره بمشيئة الله هو عين الإنسان الذي لو شاء الله أن ينقص من عمره لأنقصه، بمعنى هل الزيادة والنقصان ترجع على شخص واحد أم ترجع على شخصين أحدهما يزداد والآخر ينقص؟
نقول : عل قولين لأهل العلم:

والقول الصحيح أن المنقص من عمره والمعمر شخص واحد، فشخص واحد لو شاء الله أن يزداد في عمره زاد وإذا شاء الله أن ينقص من عمره نقص، فهو شخص واحد ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِنَ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١]،

وكل ذلك مما يدل على صحة ما جنح له أهل السنة من أن المحو والإثبات في الأعمار والزيادة والنقصان تدخل في الأجل المقيد لا في الأجل المطلق.

والدليل على رجحان هذا القول وهي أن الضمير الثاني يرجع إلى عين من زيد في عمره وهو أن المتقرر في قواعد اللغة العربية أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور،

وهنا لو نظرنا ما أقرب مذكور في ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِنَ مُعْمَرٍ وَلَا

يُنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١]، ؟ نجد أنه في عمر هذا

المعمر لأنه أقرب مذكور، فلماذا يجعل نقصان العمر إلى شخص آخر و لم يذكر في الآية هذا الشخص أصلاً.

فالقول الصحيح أن مرجع الضمير في قوله: ﴿مِنْ

عُمْرِهِ﴾ ، إنما هو لأقرب مذكورٍ وهو ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنْ

مُعْمَرٍ﴾ [فاطر: ١١] ، فبعض الناس قد يزداد في عمره

لأسباب يعلمها الله ثم إذا زالت هذه الأسباب زال حكمها فيعاد وينقص من عمره هو نفسه ، فعمر الإنسان قابلٌ عند الله ﷻ للزيادة مطلقاً وللنقص مطلقاً وقد تجتمع الزيادة والنقص في عمر واحدٍ من الناس ، أي قد يزداد في عمرك بأسبابٍ اقتضت الزيادة ، وقد ينقص من عمرك بسبب ارتكابٍ لأشياءٍ توجب النقص ، وقد يزداد في عمرك لفعلك أسباب الزيادة في أول حياتك ولكن انقطعت تلك الأسباب في آخر حياتك فنقص من عمرك ، فتجتمع الزيادة والنقص في عمر واحد ، فإما أن تنفرد الزيادة بعمر أحدٍ على ما يريده الله وإما أن ينفرد النقص في عمر واحدٍ على ما يريده الله وإما أن تجتمع الزيادة والنقص بعمر واحدٍ على

ما يريده الله ﷻ ، وهذا هو معنى قوله: ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعْمَرٍ

وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] ، فالزيادة

والنقصان في عمر هذه المعمر يدخل تحت دائرة الأجل المقيد. أما المطلق فلا يزداد فيه ولا ينقص.

وإذا زيد في عمر هذه المعمر ومات على الزيادة فنحن نعلم أن ما خط له في الأجل المطلق هو الزيادة، وإذا نقص

من عمر هذا الإنسان ومات على النقص فنحن نعلم أنه قد
خط له في اللوح المحفوظ هذا العمر.
وإذا زيد أو نقص فنحن نعلم أنه سيقبض على ما كتب
في اللوح المحفوظ بلا زيادة ولا نقصان هذا هو الحق
الذي تدل عليه الآية وتؤيده القواعد.

**المسألة السابعة: إن قيل : في قول النبي - صلى الله
عليه وسلم - : «وينسأ في أثره» ، هل النسأ هنا بزيادة
البركة في العمر، وليس زيادة السنين بعينها؟**

نقول : هذا خلاف الظاهر، وخلاف اللغة ، فإن قول
النبي ﷺ: «ينسأ له في أثره»، النسأ هنا في اللغة العربية
معناه التأخير، ومنه قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي

الْكَفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، والمراد بالنسيء هنا تأخير

المشركين للأشهر الحرم بسبب انشغالهم بالقتال، ومنه ربا
النسيئة وهو التأخير في أحد القبضين والعوضين
الربويين، فليس هناك دليل من اللغة يدل على أن «ينسأ له
في أثره»، يقصد به الزيادة ، فالنسأ ليست بمعنى الزيادة
وإنما بمعنى التأخير ، فأصح الأقوال أن «ينسأ له في
أثره»، أي يزداد في عمر سنينه، فيزداد في عمر السنين
الزيادة الحسية ليست الزيادة المعنوية ، ولا يتنافى ذلك أن
يكون هناك زيادة بركة في عمره لأن فعل الطاعة موجب
لبركة عمر الإنسان ، لكن أن نقصر التفسير على الزيادة
المعنوية ونخرج الزيادة الحسية فهذا فيه نظرٌ ظاهرٌ .

المسألة الثامنة: إن قال لنا قائلٌ بما أن صلة الأرحام تزيد في العمر فهل الدعاء كذلك من أسباب زيادة العمر؟

نقول : إن زيادة العمر من نقصه أمرٌ غيبيٌّ وأمور الغيب مبنيةٌ على التوقيف، فلا يجوز لنا أن نثبت شيئاً من الأسباب الشرعية أو الكونية القدرية إلا وعلى إثباتها دليلٌ ونحن أثبتنا أن صلة الأرحام تنسأ في العمر وتزيد فيه وتؤخره لثبوت الدليل ، لكن فهل جاء الدليل الدال على أن الدعاء بطول العمر ينفع في زيادة العمر؟

نقول : ليس هناك دليلٌ يدل على ذلك ، وبناء عليه فالأصل عدم الزيادة ولا النقص إلا بدليلٍ وحيث لا دليل يدل عليه فلا نقول: بأن الأجل يتغير بالدعاء لعدم وجود الأدلة ، ويؤيد ذلك أن النبي ﷺ لما سمع أم حبيبة تقول: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ وبأبي أبي سفيان وأخي معاوية أنكروا عليها النبي ﷺ هذا بقوله: «لقد سألت الله لأجال مضروبة وأيام معدودة»، ثم صرفها عن هذا الدعاء الذي لا ينفع لا في زيادة عمرٍ ولا في نقصه إلى ما هو خيرٌ من ذلك بقوله: «فلو سألت الله ﷻ أن . . . من الجنة ويعيدك من النار كان خيراً وأفضل»، فلا تشغل نفسك بالدعاء بأمرٍ لم تدري عن أثره أو لم تأت الأدلة بإثبات شيءٍ من آثاره وإنما أشغل نفسك بأن تدعو الله ﷻ بما أمرت بالدعاء به فيه.

المسألة التاسعة: هل الدعاء بطول العمر مشروعٌ أم لا أصلاً؟.

نقول : هذه المسألة تدخل تحت حديث «وأجل لهم أجلاً»، فالأدلة في هذه المسألة قد يكون فيها شيء من التعارض فهناك أناس قد دعا النبي ﷺ لهم بطول العمر بينما أنكر على أم حبيبة -رضي الله عنها- ، ولكن في الحقيقة ليس هناك تعارضٌ أبداً، والجمع بين الأدلة التي وردت بالدعاء بطول العمر والأدلة التي رغبت في تركه نجمع بينها من عدة أوجه :

أولاً : الدعاء بطول العمر يشرع أحياناً فعله ويشرع أحياناً تركه، فيشرع الدعاء بطول العمر في حالتين:
الحالة الأولى: إذا كان في بقاء عمر المدعو له بطول العمر نفعٌ للمسلمين، فإذا كان هناك من إذا طال بقاءه ازداد المسلمون بالانتفاع به فالدعاء له بطول العمر لا بأس به ، وهذا كما دعا النبي ﷺ لأنس بن مالك بأن يطيل الله عمره فلم يمت حتى بلغ المائة أو دونها بقليل، وقد انتفع المسلمون بطول عمر أنس انتفاعاً كبيراً فانتفعوا به في التحديث وفي علو الإسناد وفي طول زمان التعليم، ومثله كذلك لو دعونا لعالم من العلماء أن يطيل الله عمره لهذه الحيثية ولهذا المقصود وهو انتفاع المسلمين به وامتداد زمن انتفاعهم به ، أو دعونا لحاكم عادلٍ من حكام المسلمين من أهل العدل والفضل بطول العمر من باب انتفاع المسلمين والدين به، فهو حسنٌ لا بأس به بل هو مشروع؛ لأن في بقائهم خيراً للإسلام والمسلمين ولا ندري عن سيأتي بعدهم.

الحالية الثانية من حالات جواز الدعاء بطول العمر:-
أن يدعو الإنسان بطول العمر تقييداً لا إطلاقاً، كقول النبي ﷺ في "الصحيحين" من حديث أنس رضي الله عنه: «لا يتمنين أحدكم الموت لضرٍ نزل به فإن كان لآبدمتمنياً فليقل: اللهم أحيني ((، أي أطل في حياتي ما كانت الحياة خيراً))، وهذا دعا بطول الحياة وباستمرارها فهو دعاء بطول العمر لكنه دعاء مقيداً ليس دعاءً مطلقاً، ففي هاتان الحالتان يجوز أن ندعو فيها بطول العمر.

وأما من كان نفعه قاصراً على نفسه ، أو كان من الظلمة الذين في طول بقائهم شرٌّ ومفسدةٌ خالصةٌ أو راجحةٌ فهؤلاء لا يشرع الدعاء لهم بطول العمر ، بل لو دعونا على من ظهر شره وبان ضرره على المسلمين بالموت لكان ذلك مشروعاً، ولذلك شرع الدعاء على الطغاة والجبابرة المفسدين في الأرض بالهلاك بالإجماع ؛ ففي هاتين الحالتين لا يشرع فيما الدعاء بطول العمر ، فصار لدينا حالتان يشرع فيهما الدعاء وحالتان لا يشرع فيهما الدعاء:

الحالة الأولى التي يشرع فيها الدعاء: من كان في بقاءه خيرٌ ونفعٌ ومصلحةٌ عامةٌ للمسلمين.

الحالة الثانية: أن تكون مقيدةً لا مطلقةً .

والحالتان اللتان لا يشرع الدعاء فيهما بطول العمر :
إذا كان من نفعه كان قاصراً على نفسه فمهما بقي وطالت حياته فلا ينتفع به المسلمون لا في مالٍ ولا في منصبٍ ولا في حكمٍ ولا في علمٍ ولا في شيء.

والحالة الثاني: من كان في بقاءه شرراً وضرراً على المسلمين ،وبناء عليه نخلص من هنا بضابط يقول " يشرع الدعاء بطول العمر من باب تحقيق المصالح المعتبرة شرعاً " .

فإن قيل : ولماذا أنكر النبي ﷺ على أم حبيبة رضى الله عنها- لما دعت بطول العمر لأبيها ولأخيها؟
نقول : يقول العلماء -رحمهم الله تعالى-: إنها إنما أرادت أن تستمتع برسول الله وتستمع بأبيها وتستمع بأخيها إنما هو مجرد استمتاع لها برويتهم ومعاشرتهم - والحديث معهم - بمخالطتهم وهذا نفع خاص ، لا نفع عام ، فالنفع هنا قاصر لها، لكن لو أنها مثلاً قالت: اللهم أطل في عمر رسول الله ﷺ لينتفع به المسلمون أكثر وأكثر لكان ذلك من الدعاء المشروع لأن المصلحة العظيمة في بقاءه ﷺ؛ فلما كان مقصودها من بقائهم هو استمتاعها و فقط وهي مصلحة قاصرة قال لها النبي ﷺ دعي هذا ، وقال لها كلاماً مفاده أن تترك هذا الدعاء وتتنقل إلى ما هو خير منه.

وبهذا تتألف الأدلة ولا يكون بينها أي نوع من الإشكال أو الإلغاز -ولله الحمد والمنة -.

المسألة العاشرة :- اعلم رحمك الله تعالى أن حقيقة الفوز عند الله هو النجاة من العذاب.

فحقيقة الفوز عند الله هو النجاة من العذاب ودخول

الجنة، كما قال الله ﷻ: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ

أَلَجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴿ [آل عمران: ١٨٥] ، وهذه حقيقة الفوز

التي لا بد أن نشمر لها وأن نسعى إلى تحصيلها والوصل إليها والمحافظة والحرص على تحقيقها، فليس الفوز والنجاة في طول الأعمار إذا كانت على غير الطاعة فلا يفرح بطول عمر الإنسان إذا لم يكن يقدمه إلى الله عَلَيْهِ،

فالفرح بطول العمر من طبع الكفرة قال الله عَلَيْهِ: ﴿ **يُودُّ**

أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزْحَرَجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعْمَرَ

وَاللَّهُ بِصِيرُومِهِمْ يَعْمَلُونَ ﴿ [البقرة: ٩٦].

فلا يفرح بطول العمر ولا يحتفل بطول العمر كل سنة ويجعل له الاحتفالات لذلك لأنه بلغ من العمر كذا وكذا ، أو يجعل له ذكراً سنوية بسبب منصب دنيوي حازه ، فهذا كله من الفرح الذي لم يأمر الله عَلَيْهِ به ، فحقيقة الفرح أن

يفرح الإنسان بفضل الله عَلَيْهِ ورحمته ﴿ **قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ**

فِيذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿ [يونس: ٥٨].

فحقيقة الفوز الحقيقية ليست في طول الأعمار ولا في انقطاع السنين والشهور والأيام ، وإنما حقيقة الفوز أن تكون ممن نجوا من عذاب الله عَلَيْهِ وزحزحوا عن النار وأدخلوا الجنة- نسأل الله أن يجعلنا ممن فازوا الفوز الحقيقي- .

المسألة العاشرة: اعلم رحمك الله تعالى أن الأجل والعمر الحقيقي هو ما قضيته في طاعة الله - عز وجل - .

ولذلك على العبد أن يعلم أن حقيقة عمره هو ما قضاها في العبادة من صلاة وصيام وحج وتسيبج وتهليل وتكبير ودعوة وتعليم وتعلم ، فهذا هو حقيقة عمرك وأما ما قضيته في سهو وفي لهو وفي عبث فإن هذا ضياع من عمرك، فقد ضاع عمرك ، وذلك فضلاً عن تلك الأوقات التي نقتطعها في المعاصي والآثام والعياذ بالله فإنها ضياع من باب أولى.

فاحرص على استغلال دقائق عمرك ولحظات أجلك قبل أن يفجئك الموت ثم تندم حيث لا مناص ولا ينفع الندم وتعض حينئذٍ على أصابع الندم يا ليتني فعلت ويا ليتني استغللت عمري.

المسألة الحادية عشر: من حكمة الله - عز وجل - في هذه الآجال أنه أخفاها فلا يعلم أحد متى يحل عليه الأجل.

وإنما ذلك حتى يكون العبد في حياته مستعداً لحلول

الموت عليه في أية لحظة من اللحظات، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا

تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]، فالله ﷻ من حكمته

أنه أخفى هذه الآجال التي أجلها لنا حتى نكون مستعدين ، ولا علامة لهذا الأجل ظاهرة مضطردة ، قد يكون هناك علامات أغلبية ، فالأجل قد أخذ الأجنة في البطون قبل

نزولهم وأخذ الأصحاء وترك المرضى سنين عددًا على الأسرة البيضاء.

فعلى الإنسان أن يكون دائمًا مستعدًا ومتوقعًا حلول الأجل في أي لحظة من اللحظات وهذا من حكمة الله في إخفاء الأجل .

وثمة حكمة أخرى وهي : حتى نعيش حياتنا ونعمر دنيانا بما يرضي ربنا من الأعمال والطاعات والقربات ، لأن الإنسان متى ما علم أنه سيموت سنة كذا وكذا، فإنه سيغتم قبل ذلك ولو بثلاثين سنة، فلو قليل لك: سوف تموت في سن الثمانين سوف تغتم وأنت في سن الأربعين ، فحينئذ غمك هذا يعطل حياتك ويعطل إعمار الأرض ، ولذلك أخفاها الله حتى نعمر تلك الأرض ونعمل ونبني فيها وكأننا سنعيش فيها أبدًا وهذا من حكمة الله في إخفاء هذا الأجل.

المسألة الثانية عشر: ثمرات الإيمان بأن الله قد جعل لكل واحد منا أجلاً.

فهذا الشرح التنظيري لابد فيه من آثار مسلكية وآثار أخلاقية لابد وأن تظهر على جوارحنا ، ومن هذه الثمرات :

الثمرة الأولى :- استغلال هذه الأجال في طاعة الله ﷻ قبل فواتها، يقول النبي ﷺ: «اغتنم خمسًا قبل خمس»، وذكر منها «وحياتك قبل موتك»، فقبل أن يحل عليك الأجل فتندم وتطلب الكرة ولا يستجاب لك.

الثمرة الثانية :- الاستعداد التام للقاء الله ﷻ في أي لحظة من اللحظات لأن الأجل هذا قد أخفي عنا حتى يكون الإنسان مستعدًا دائمًا وأبدًا لاستقبال هذا الأجل، فمنهم من يأتيه أجله وهو فريخٌ مسرورٌ يقول: الحمد لله، ومنهم من يأتيه أجله ويقال له: اخرج إلى سخطٍ من الله وغضب، فاحرص على أن تكون من فريق أهل الجنة واحذر من الفريق الثاني.

الثمرة الثالثة :- عدم الأمن من مكر الله من أن يأخذك بغتةً وأنت لا تشعر فإياك أن تسوف في التوبة وإياك أن تتواني أو تتعاس أو تغرك هذه الدنيا مهما ملئت فيها زخرفًا وغرورًا وأموالًا فاحذر من مكر الله ﷻ فإنه لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ ۗ

فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ۗ فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴿ [الأنعام: ٤٤]، وقد أعطاهم الله ما يوجب نسيانهم للأخرة والجنة فحل عليهم الأجل بغتة فاحذروا من مكر الله.

اضرب مثالًا في واقعنا : لو أن وزيرًا يأتي مباشرةً للدائرة التي تحت يده فإن الناس سوف يكونون دائمًا في استعدادٍ وخوفٍ تام، فلا يأمنون إلا إذا انتهى الدوام ، بين وزيرٍ يخبر الناس قبل مجيئه أنه سوف يأتي يوم كذا وكذا فيكون الناس يلعبون فيما قبله وسيلعبون فيما بعده، فالأجل يأتي بغتةً ولا تدري عنه حتى تكون دائمًا على وجل دائمًا

ومستعدًا له، وأعظم ما يستعد له بطاعة الله ﷻ فأكثر من
الطاعة وأعظم الطاعة ذكر الله ﷻ ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ
أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

الثمرة الرابعة : الخوف الشديد من الندم الأكبر يوم
تطلب من الله أن يعيدك إلى هذه الدنيا فلا تمكن ﴿وَنَادُوا
يَمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَكِينُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ،
وقال الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ *

لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]، وهذا
هو الندم الأكبر ، فالندم الأكبر أن تطلب الرجوع ويفوتك
وقت العمل ثم لا تمكن، فعلى العبد أن يجتهدوا في هذه
الليالي والأيام ويقتطعها في طاعة الله ، وأن يكثر من ذكر
الله لأن الذكر من أخف العبادات على اللسان وأثقلها في
الميزان ، فاجعل لك يوميًا حزب من الذكر كما تجعل لك
حزب من القرآن، وأكثر من ذكر الله حتى إذا جاءك
الموت تكون على استعداد له .

الثمرة الخامسة : الصبر والتسلي عند فقد الأحبة فلأنك
تعلم أنه أجل لا محيص ولا مناص من نزوله ولا يمكن أن
يدفعه المخلوق مهما بلغت قوته فتتصبر وتسلي نفسك بهذا
الأمر .

الثمرة السادسة : الإيمان بأن الله هو المنفرد بالبقاء فلا أجل للأول الله ولا أجل لنهايته، فالله هو الأول الذي ليس له ابتداء وهو الآخر الذي ليس له انتهاء.

وأما السموات والأرض والجبال فكل شيء من المخلوقات له أجلٌ ابتداءً فيه ، وله أجلٌ ينتهي فيه وأما الله فهو المتفرد بالبقاء والدوام فهو الأول والآخر ﷻ.

الثمرة السابعة : أن تعلم وفقك الله أن قوى الكفر وإن طار شررها وطال ليلها واستطال ضررها ودام سلطانها فإن لها نهاية قريبة؛ لأنها مخلوقة والمخلوق له أجل وله نهاية قريبة والعاقبة للمتقين ، فإن الله ﷻ وعد بأنه ناصر دينه ومعلي كلمته ومعز لأوليائه ولكن لكل أجل كتاب، وكل شيء عنده بمقدار وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فلا نستطل بقاءهم في الأرض فإن لهم أجلاً لا ريب في إتيانه.

أسأل الله ﷻ أن يمتعنا بطاعته في هذه الآجال وأن يجعلنا ممن عمرها بطاعته وقربته وما يرضيه عنا ونعوذ به ﷻ من أن نكون من أهل الندم الأكبر يوم نتمنى الرجوع ولا نمكن من ذلك ونسأله ﷻ أن نكون ممن استغل أعمارهم فيما يقربهم إلى جنابه ﷻ ، وأن يحشرنا وإياكم في زمرة محمد ﷺ وأصحابه وأن ينفعنا وإياكم بما علمنا وأن يعلمنا بما ينفعنا وأن يرزقنا العمل بما علمنا وأن يجعلنا مستعدين دائماً وأبداً لحلول هذه اللحظات.

ثم قال الإمام الطحاوي - رحمه الله - : (وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ) .

هذه الجملة تتكلم عن مسألة الإيمان بعلم الله ﷻ الكامل الشامل، وقد تقدم - والله الحمد والمنة - جملة كثيرة وقواعد عظيمة، ومسائل مهمة في مسألة الإيمان بعلم الله ﷻ، ولكننا نزيد الكلام في هذه الجزئية فيكون الكلام فيها عن جمل من المسائل في قول الإمام الطحاوي: (وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ) .

المسألة الأولى: اعلم - رحمك الله - أن الله عالم، عليم، علام بكل أحوال خلقه، فجميع ما يفعله العباد فالله - عز وجل - عالم به.

فكل ما كان وما سيكون من خلقه من أحوال وتصرفات وأفعال فإن الله ﷻ عالمٌ به ومحيط به قبل أن يوجد ، قال

الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي

السَّمَاءِ ﴿ [آل عمران: ٥] ، فجميع ما العباد فاعلون له؛

فالله ﷻ يعلم قبل وقوع فعله منه ، قال الله - تبارك وتعالى

- : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٧٥] ، وقال الله -

تبارك وتعالى - : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعَلِنُ وَمَا يَخْفَى

[إبراهيم: ٣٨] ، فجميع أفعال العباد واقعة بعلم الله ﷻ،

وهذا قد تكلمنا عنه سابقًا في قول الإمام الطحاوي: (خَلَقَ
الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ).

والله ﷻ عالم بالكليات والجزئيات، كما قال ربنا – تبارك
وتعالى -: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَدْرُسُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي

ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]

، وقال الله – تبارك وتعالى – في آيات كثيرة: ﴿ إِنَّ اللَّهَ

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١١٥] فكل ذلك ندين الله ﷻ

ونؤمن به إيمانًا جازمًا خاليًا من الشك، والريب، والزَّلَل.
فالله ﷻ لا يخفى عليه شيء من أفعال العباد مهما
استخفوا بها عن أعين المخلوقات فإنهم لا يستطيعون أن

يستخفوا عن عين الله ﷻ ، قال الله ﷻ: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنْ

النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنْ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٨]،

ويقول النبي ﷺ: «إِنْ مِنْ أَفْضَلِ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ اللَّهُ مَعَكَ
حَيْثَمَا كُنْتَ».

فمهما أقفلت على نفسك الأبواب ومهما أطفأت
الأضواء ومهما حاولت أن تختفي عن أعين المخلوقين
فإنك وإن اختفيت عن عين المخلوق الذي لا يملك لك نفعًا
ولا ضررًا فلا يمكن أن تختفي عن عين الله ﷻ فالله ﷻ

معك، ويراك، ومطلع عليك، ولا يخفى عليه شيء من أحوالك مطلقاً، وجميع ما يفعلها العباد فإنه واقع بعلم الله .

المسألة الثانية: ما مضى من التقرير في المسألة الأولى هو شرط من شروط صحة الإيمان بالقدر.

فمن لم يؤمن بذلك الذي قررناه في المسألة الأولى فهو كافر بالله العلي العظيم، فإن هذه هي مرتبة العلم، وهي أول مراتب القدر بإجماع أهل السنة والجماعة، فلا يصح إيمان العبد بالقضاء والقدر إلا إذا آمن بعلم الله الشامل الكامل الذي لا يعزب على علمه شيء في الأرض ولا في السماء، فمن أنكر هذه المرتبة فإنه كافر بالله تعالى .

فمن قال: بأن الله ﷻ لا يعلم بأفعال العباد إلا بعد وقوعها. فهو كافر.

ومن قال: بأن الله ﷻ لا يعلم إلا الكليات دون الجزئيات. فإنه كافر؛ وذلك لأنه منكر للمتواتر من الأدلة كتاباً وسنة، ومنكر للمعلوم من الدين بالضرورة، والمتقرر عند العلماء أن من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة فإنه كافر ، وهذا كحال طائفتين من الطوائف:

الطائفة الأولى: طائفة القدرية الأولى وهم القدرية الغلاة، وقد خرجوا في أواخر عصر أصحاب النبي ﷺ، فهؤلاء يُنكرون علم الله وكتابته في اللوح المحفوظ، فيكفرون بعلم الله ويقولون: ليس هناك شيء اسمه علم الله السابق، بل الله ﷻ لا يعلم بالأشياء إلا بعد وقوعها من عباده.

فحركة هذه الورقة متى علم الله بها عند هؤلاء؟ بعد وقوعها مني، فهم يُنكرون علم الله ﷻ السابق، وينكرون كتابته في اللوح المحفوظ، فالقدرية الغلاة ينكرون العلم وينكرون الكتابة، وهذا كله مجمع على أنه كفر بالله العلي العظيم؛ فهؤلاء يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، وقد كفرهم ابن عمر، وكفرهم العلماء من بعده.

الطائفة الثانية: طائفة الرافضة، وهؤلاء ينكرون علم الله ﷻ السابق، ويقعون في شيء أعظم من ذلك، وهي: أنهم يعتقدون جواز البدا على الله، بمعنى: أن الله ﷻ قد يُقدّر شيئاً ثم يبدو له أنه ليس بصحيح، فيغير رأيه - هكذا يقولونه في حق ربهم ﷻ - وكل هذا من الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله ﷻ برهان ساطع ودليل قاطع؛ فمن أنكر علم الله ﷻ السابق فقد كفر، ومن أنكر كتابة المعلوم في اللوح المحفوظ فقد كفر، ومن اعتقد أن الله يُوصف بأنه يجهل بعض الأشياء ثم يبدو له غيرها فإنه كذلك كافر، وكل هذا من العقائد الفاسدة الكاسدة التي يجب الحذر والتحذير منها.

فأول مطلوب منك في الإيمان بالقضاء والقدر أن تؤمن بعموم علم الله ﷻ وأن الله ﷻ عالم بكل شيء، فالله ﷻ يعلم ما كان وما يكون.

المسألة الثالثة: إن قيل: هل يعلم الله ﷻ ما لم يكن أن لو كان كيف يكون؟

نقول: نعم بإجماع أهل السنة والجماعة، فهناك أشياء لم تكن، ولكن لو أنها كانت لعلم الله كيف ستكون، مع أنها ما

كانت في كونه ﷺ، لكنه لو كانت فإن الله ﷻ سيعلم بالعلم الكامل الشامل كيف الحال التي عليها ستكون ؛ وهذا قد مُلأ به القرآن في إثبات أن الله يعلم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما علم الله ﷻ حال مستقبل الغلام الذي قتله

الخضر – عليه السلام – فإنه قال: ﴿ **فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا**

طُغِينَا وَكُفِّرَا ﴾ [الكهف: ٨٠]، فالله ﷻ أوحى إلى الخضر

أن اقتل هذا الغلام؛ رحمة بأبويه، مع أنهما سيبكيان على فقده ولكنه بكاء محدود ومفسدة صغرى، خيراً من أن يبكي دموع الدم والقهر عند كبره وعقوقهما وإيذائهما بالكفر، والعدوان والتسلط، مع أنه لم يكبر ولم يصدر منه ذلك، ولكن الله علم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون.

وكذلك قول الله ﷻ عن أهل النار أنهم يطلبون الرجعة

فقال الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا** ﴾ [الأنعام: ٢٨]، مع أنه لم

يردهم ولن يمكنهم من الرجوع، فلا رجعة حينها، ولكن الله ﷻ يفرض فرضاً يقول: لو أننا أعدناهم واستجبنا لهم لعادوا إلى كفرهم وطغيانهم؛ فعلم الله ﷻ ما لم يكن أن لو كان كيف يكون.

وكذلك: يقول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ كَانَ** ﴾ [الأنعام: ١٥٢]

أي: هذا القرآن ﴿ **مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا**

كَثِيرًا ﴿ [النساء: ٨٢] مع أنه ليس من عند غير الله، بل هو من عند الله ﷻ، لكن الله يفرض فرضاً لو أن هذا القرآن من عند غيري لرأيتم فيه اختلافاً كثيراً، مع أن هذا لم يكن، ولكن الله يعلم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون.

وكذلك: قول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا**

الْقَلْبِ لَا تَنْفُضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴿ [آل عمران: ١٥٩] مع أنه ليس بفظ ولا بغليظ القلب ولم ينفضوا، لكن الله عالم بكل شيء، يعلم ما كان في الزمن الماضي وما يكون في الزمن المستقبل والحاضر وما يكن أصلاً أن لو كان كيف يكون.

ومنها كذلك: قول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ أَنَا كُنْنَا عَلَيْهِم أَنِ**

أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴿ [النساء: ٦٦].

وكذلك: قول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ** ﴿ أي: القرآن ﴿ **عَلَى**

بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُ عَلَيْهِم ﴿ [الشعراء: ١٩٩: ١٩٨] أي

على كفار قريش، سواء نزلناه على عربي أو على عجمي فالكفر سيكون موجوداً، فقد أنزلناه بلسان عربي على رجل عربي فكفروا به، ولو أنزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم باللسان الأعجمي أيضاً سيكفرون، مع أنه لم

ينزل على رجل أعجمي ولم يأت هذا الكفر منهم إلى الآن،
لكنه علم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون.

وكذلك: قول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ**

فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرَجُونَ * لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ﴾ [الحجر: ١٤]-

[١٥]، أي : لو أعطيناهم أعظم الآيات واستجبنا لما يطلبونه من الصعود إلى السماء فإنهم لن يؤمنوا، مع أنهم لم يعطهم ذلك ولم يصعدوا إلى السماء، ولم يُفتح لهم بابًا إلى السماء، ولم يعرجوا إلى السماء، ولكنه يعلم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون.

ومنها كذلك: قول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ**

فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأنعام: ٧]،

فهم طلبوا هذا الأمر، قالوا: لماذا تعطينا الآيات متقطعة؟ أعطنا كتابًا في قرطاس كاملاً ، فيقول الله ﷻ: ولو أننا جعلنا هذا القرآن كتابًا في قرطاس فأنزلناه دفعة واحدة كما

أنزل التوراة على موسى دفعة واحدة ﴿ **فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ**

الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأنعام: ٧]، مع أن الكتاب

لم ينزل في بدايته في قرطاس ولم يلمسوه بأيديهم لكن الله ﷻ علم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون.

ومنها كذلك : في غزوة بدر يقول الله ﷻ: ﴿ **وَلَوْ**
أَرَيْنَاهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣] لكنهم ما فشلوا،
ولم يرونه كثيرًا، لكن يقول: لو أننا أريناكم أولئك القوم
العدو كثر ﴿ **لَفَشِلْتُمْ وَلِنَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ**
سَكَمٌ ﴾ [الأنفال: ٤٣]، فالله عالم بكل شيء، لا يخفى على
علمه ﷻ مناقيل الدر.

المسألة الرابعة: جمل من القواعد المقررة في باب علم
الله - عز وجل -:

وقد ذكرنا طرفًا منها فيما مضى ونزيد هنا جملاً
منها:-

القاعدة الأولى: "علم الله - عز وجل - نقلي وعقلي".
أي : أن طريق ثبوته بالأصالة هو النقل، ولكن ليس
معنى هذا أن العقل لا يستطيع أن يُثبت شيئاً من علم الله -
لا - حتى لو لم يأت النقل بإثبات العلم لله ﷻ لاستطعنا
بعقولنا أن نثبته لله ، فنستطيع أن نثبت بالعقل صفة العلم
لله ﷻ؛ وذلك من وجوه ذكرتها فيما مضى في قوله: (خَلَقَ
الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ)، وفي قوله: (وهو بكل شيء عليم).

القاعدة الثانية: "علم الله متعلق بكل شيء، فلا يخفى
على علمه - عز وجل
- شيء من الأشياء مطلقاً - وقد مر الكلام عليها مفصلاً -

القاعدة الثالثة: "الله يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون - وقد مر الكلام عليها مفصلاً -

القاعدة الرابعة: "علم الله - عز وجل - يتعلق بالمعدومات لا بالمتنعات".

والمعدوم: هو الشيء الذي يوجد ولكن قابل لأن يوجد،
وأما الممتنع: فهو الشيء الذي لم يوجد ولن يوجد.
فالمعدوم يوصف بأنه شيء، ولكن الممتنع لا يوصف
بأنه شيء، وعلمُ الله متعلق بما يسمى شيء، وهو الذي
يُمكن أن يُعلم في الحال أو المآل، وأما ما ليس بشيء فإنه
لا يتعلق به علم الله ﷻ كما لا تتعلق به قدرته.
فعلم الله ﷻ متعلق بالموجودات والمعلومات لكن ليس
بالممتنعات، لأن الممتنع ليس بشيء، فلا يتعلق به علم الله
ﷻ.

القاعدة الخامسة: "كل ما في الكون واقع بعلمه، فلا يعزب شيء وقع في الكون عن علم الله - عز وجل - .

قال - تبارك وتعالى -: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ

الْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤].

القاعدة السادسة: "من أنكر علم الله - عز وجل - فقد كفر".

ويدخل في ذلك تكفير القدرية الأوائل، وتكفير الرافضة،
وتكفير جميع الطوائف التي تقدر في علم الله أو تنكر علم
الله ﷻ.

**القاعدة السابعة : "الإيمان بعموم العلم لكل شيء لا
يتنافى مع الاجتهاد في العمل".**

فإن الله ﷻ علم أهل النار وأهل الجنة، فهل إيماننا بأنه
يعلم ذلك، يجعلنا نعطل الاجتهاد في العبادة؟
نقول : لا، نحن نؤمن بأنه عالم بكل شيء ولكن لا
يمنعنا ذلك أن نجتهد في التعبد.

ففي "الصحيحين" من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه
قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا وقد كُتِبَ
مقعده من النار ومقعده من الجنة**» هذا أمر معلوم وقد فرغ
منه، قالوا: ففيم العمل يا رسول الله؟ وفي رواية: أفلا نتكل
على كتابنا؟ أي : على علم الله السابق وندع العمل؟ فقال:
«**لا، اعملوا، فكل ميسر لما خلق له**» ، فلا يجوز أن
نعارض بين إيماننا بالعلم وبين اجتهادنا في العمل - وتقدم
الكلام عن ذلك في الشروح السابقة والله الحمد-.

**القاعدة الثامنة : "سبق علم الله - عز وجل - بما سيكون
من عباده ليس بحجة للخلق عليه، بل الحجة قائمة لله -
عز وجل - على عباده".**

فحجة الله ﷻ على الخلق قامت بإرسال الرسل وإنزال
الكتب، فكون الله ﷻ علم أهل الجنة وكتبهم وعلم أهل النار
وكتبهم، وعلم الشقي من السعيد، وعلم الضال من
المهتدي، وعلم الطائع من العاصي، والكافر من المؤمن؛

هذا العلم ليس بحجة للعباد على الله ﷻ، فلا حق للعباد يوم القيامة أن يقولوا: كيف تعذبنا وتدخلنا النار وأنت الذي قدّرت علينا أن نكون من أهل النار؟ هذا كله ليس بحجة للعباد على الله بإجماع العلماء، لا حجة للعباد على الله مطلقاً، بل لله ﷻ الحجة البالغة في إرسال الرسل وإنزال الكتب.

القاعدة التاسعة: "علم الله صفة ذات" بمعنى: أن علمه لا ينفك عنه لا أزلاً ولا أبداً.

فهو موصوف بالعلم في الأزل الذي لا أول له، وفي الأبد الذي لا نهاية له، لأننا لو سلبنا صفة العلم عن الله لاستلزم أن يتصف بالجهل، فإذا صفة العلم تدخل تحت قولنا: "كل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة ذات".

فالحياة صفة ذات، لأن نقيضها الموت، والموت صفة نقص، فلا يُوصف الله به، إذاً الحياة ذات. والعلم؟ صفة ذات، لأن نقيضها الجهل، والجهل لا يُوصف الله به، فإذا العلم صفة ذات - كل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة ذات-.

القاعدة العاشرة: "علم الله - عز وجل - ليس متغيراً بتغير الزمان".

وذلك لأنه لو حُكم بأنه زاد علمه في هذا الزمان فإن هذا يستلزم أن يكون قبل هذا الزمان موصوفاً بالجهل بهذا الشيء، والجهل صفة نقص مطلق، فبناء على ذلك لا يُمكن أبداً أن يعلم الله ﷻ شيئاً لم يكن يعلمه سابقاً.

وأما علم المخلوقين فإنه يتغير ويتجدد بتغير الزمان، فكلما طال بهم الزمان في طلب العلم كلما ازدادوا علمًا، فعلمك في هذا اليوم ليس كعلمك بالأمس، وعلمك في هذا الأسبوع ليس كعلمك في الأسبوع الماضي، وعلمك في السنة القادمة ليس كعلمك في هذه السنة، فعلم المخلوق يتجدد ويتغير بتغير الزمان، وأما علم الله فلا؛ لأنه ليس ثمّة ذرة لا يعلمها ثم تدخل في محدود علمه فيما بعد فهذا أبدًا لا يُتصور في حق الله ﷻ.

القاعدة الحادية عشر: كل آية فيها " لِيَعْلَمَ " ، "

لِنَعْلَمَ" ، كقوله تعالى ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ﴾

بِالْغَيْبِ ﴿[المائدة: ٩٤] ، أو قوله: " ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى

لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴿[الكهف: ١٢] ، فيراد بها ظهور المعلوم

الذي يتعلق به المدح والذم، والثواب والعقاب".

أي : أن الله ﷻ إنما أراد بذلك أن يقيم حجته على عباده، فالله ﷻ لا يعذب المخلوقات على علمه المجرد عن وقوعه منهم، فخلقهم حتى يقع معلومه الذي كان يعلمه سابقًا على أرض الواقع حتى يُشهد كل إنسان على عمله هو، حتى لا يكون ثمّة حجة على الله يوم القيامة، حتى لا يقولوا : يا رب لو خلقتنا لما فعلنا ذلك، لكن الله خلقهم وأظهر معلومه السابق فيهم، وهذا المعلوم الذي أظهره الله

وَعَلَيْكَ هُوَ الْمَعْلُومُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ.

وبناء على ذلك فنقول: الله لا يعذب على علمه السابق بأن فلاناً سيكفر - لا - ولكن إذا وقع الكفر منه على أرض الواقع عذبه على هذا الكفر الواقع، لأنه عدل وهذا من كمال عدله ﷻ.

والله ﷻ لا يعذب على الزنا الذي يعلم - سبحانه - أنه سيقع من فلان من الناس، لكن إذا أوقع فلان من الناس الزنا باختياره وكامل إرادته فهنا قد ظهر معلوم الله ﷻ فيه الآن- المعلوم الذي يتعلق به المدح والذم والثواب والعقاب- ، فسبحانه من رب عظيم لا يعاقب أحداً على معصية كتبها في اللوح المحفوظ قبل أن تقع من هذا المكتوبة عليه، ولا يعذب على ذنب كتبه في اللوح المحفوظ مع علمه أنه سيقع في كونه، حتى يقع في كونه.

ولذلك أهل الفترة يوم القيامة يُختبروا، فلا يعذبهم بمعلومه فيهم، ولكن يقيم عليهم الحجة في أنفسهم، حتى أطفال المشركين الذين يموتون وهم صغار فإن ابن تيمية - رحمه الله - اختار أنهم يمتحنون في الآخرة، ونتيجة الامتحان تختلف باختلاف معلوم الله ﷻ فيهم فيما لو كبروا، لكنه لا يعذبهم بمعلومه فيهم، وإنما يعذبهم على نتائج يرونها أمامهم واضحة ؛ فغلام الخضر - عليه السلام - الله ﷻ علم أنه يُطبع كافراً لكن ومع ذلك في الآخرة سيكون من جملة هؤلاء الذين يُمتحنون، فمنهم من يدخل الجنة، ومنهم من يدخل النار.

فلا يعذب الله أحداً بمعلومه السابق فيه، مع أنه لو عذبه بمعلومه السابق فيه لعذبه وهو غير ظالم له.

القاعدة الثانية عشر : النسيان المضاف إلى الله في الأدلة هو نسيان الترك عن علمٍ لا عن غفلة وذهول".

فالعلماء – رحمهم الله – قسموا النسيان إلى قسمين: نسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء، كأن يضع الإنسان مفاتحها له أو سواها في مكان ما ثم ينساه فهذا هنا غفلة وذهول ، وهذا هو النسيان المنفي عن الله ﷻ في

قوله: ﴿ **قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا**

يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢] ، فالنسيان هنا منافٍ لإثبات العلم، فلا

يجوز أن تعتقد في ربك أنه ينسى بمعنى: أنه يغفل أو يذهل عن شيء، لأنك تؤمن بأن علمه هو العلم الكامل الشامل، فإذا كنت تؤمن بأن ربك الذي تعبده وتسجد وتركع بين يديه له العلم الشامل الكامل فعليك أن تعتقد أنه لا يوصف أبداً بالنسيان الذي هو بمعنى: الغفلة والذهول عن الشيء،

﴿ **لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى** ﴾ [طه: ٥٢] ، وكذلك قوله ﷻ: ﴿

وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤].

فإن قيل : وكيف ذلك ونحن نجد في القرآن أن الله يضيف النسيان له؟ ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]،

﴿قَالَ كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَاتُنَا فَنَسِيهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي﴾ [طه: ١٢٦]؟

نقول : حينئذ تأتيك هذا القاعدة تفصل لك النسيان الجائر والنسيان الممنوع:
فالنسيان الممنوع وهو المنفي في الأدلة هو نسيان الغفلة والذهول عن الشيء.
وأما النسيان الذي هو صفة لله ﷻ هو نسيان الترك عن علم وعمد جزاء ومقابلة للمتروك من باب العقوبة.
والعرب تسمي الترك عن علم وعمد تسميه نسياناً، لكنه لا عن غفلة وذهول.

فلما ترك الكفار الإيمان بالله ﷻ فكأنهم نسوا الله ﷻ عن علم وعمد وعناد، فعوقبوا بأن تركهم الله ﷻ في أحوج ما يكونون له عن علم وعمد ﴿جَزَاءً وَفِاقًا﴾ [النبأ: ٢٦]
من باب الجزاء والمقابلة.

القاعدة الثالثة عشر : من أنكر علم الله بالجزئيات فقد كفر".

كالفلاسفة أتباع ابن سينا وغيرهم، فهؤلاء يؤمنون بأصل العلم، لكن المشكلة عندهم أنهم يُوقفون علم الله على الكلّيات، أما الجزئيات والتفاصيل فالله لا يعلمها، وقد كفرهم أهل العلم - رحمهم الله - بهذا السبب ، فمن اعتقد أن الله يعلم الكلّيات فقط ولكن لا يعلم الجزئيات فإنه كافر.

القاعدة الرابعة عشر : الله عالم الغيب والشهادة" .

قال الله ﷻ: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢]، وقد قدم الغيب على الشهادة

لسعة الغيب على الشهادة، فإن ما يخفى عن مدركاتنا وحواسنا أعظم بكثير مما نراه، بل نقول: إن ما نراه إنما هو قطرة في بحر ماء غاب عنا، فهو قطرة مما غاب عنا.

فالله ﷻ قدم علمه بالغيب لأنه أوسع من الشهادة، وإلا فالله ﷻ يعلم الأشياء جميعاً على وجهها كما هي.

القاعدة الخامسة عشر : "وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ" .

فمهما كنت في أي زمان من الأزمنة أو كنت في أي مكان من الأمكنة سواء منفرداً أو في جماعة، اعلم أن الله ﷻ معك أينما كنت، يعلم ما توسوس به نفسك، وما يدور في خاطرك، ويعلم ما تهم بفعله، ويعلم النجوى، ويعلم السر وأخفى، فالله ﷻ معك في كل أحوالك، فاتق الله وراقبه.

القاعدة السادسة عشر : "الجهل ببعض متعلقات علم الله بعد الإيمان بأصله لا يوجب كفراً إلا بعد رفع الجهل وكشف الشبهة" .

وبرهان ذلك: أن النبي ﷺ قام يوماً من الأيام في ليلة عائشة – رضي الله عنها – وقد أتاه جبريل، وأمره أن يذهب إلى البقيع ويستغفر لأهله في آخر حياته ﷺ، فقام من عند عائشة ولم يوقظها، والبيوت ليست فيها مصابيح،

وهي حديثة السن، فلما خرج النبي ﷺ أحست به وظنت أنه ذهب إلى بعض نساءه، فخرجت تتبعه، فبقي في البقيع قليلاً ثم رجع، فلما رجع رأى النبي ﷺ سواداً أمامه ولم يميزه من الظلمة، قال: فسعت فسعى ورائها، فلما دخلت وجلست في فراشها وضع يده عليها قال: «**ما لك يا عائشة أحشريابية**»، لما رأى من سرعة ضربات قلبها وجريان نفسها، فأخبرته الخبر، قال: «**فأنت السواد الذي كان أمامي، أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله**»، فأخبرها بمجيء جبريل له، فقالت عائشة - رضي الله عنها - لما أخبرها: أن الله يعلم كل شيء، قالت: (أكل ما يكتمه الناس يعلمه الله!)؛ وهذا جهل ببعض متعلقات العم لا بأصل العلم وليس إنكار له عن علم وعناد، بل عن جهل ببعض متعلقات علم الله تعالى .

والقاعدة التي نحن بصدد شرحها تقول: **الجهل ببعض متعلقات العلم بعد الإيمان بأصله لا يوجب كفرًا إلا بعد رفع الجهل وكشف الشبهة**."

ولذلك لم يحكم عليها النبي ﷺ بمقتضى هذا الشك، لأنه مبني لا عن عناد وإنما عن عدم علم، فأخبرها النبي ﷺ بأن جميع الأشياء يعلمها الله ﷻ حتى وإن كان الناس يكتمونها، فإذا جهل بعض الناس شيئاً من متعلقات العلم فحينئذ لا نبادر بتكفيره، وإنما نكشف الشبهة عنه ونخبره بسعة علم الله ﷻ، فإن عرف وأصر عناداً كفر.

مسألة: هل يوصف الله بالمعرفة؟

نقول : فيه خلاف بين أهل العلم، والقول الصحيح أن المعرفة مما يخبر بها عن الله إخبارًا، وأما صفته فهي العلم ، فالعلم من صفاته، وأما المعرفة فإنها مما يخبر بها عن الله إخبارًا، وباب الأخبار والأفعال أوسع من باب الأسماء والصفات ، وعلى ذلك قول النبي ﷺ: «تعرف على الله في الرخاء يعرفك في الشدة» فهذا من باب ما يُخبر به عن الله ﷻ.

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله : وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته.

والكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل :

المسألة الأولى: أجمع أهل السنة والجماعة على أن الأمر والنهي لا يتلقى إلا من قبل الشرع.

فقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أن الأمر والنهي لا يتلقى إلا من قبل الشرع، فلا مدخل فيه للعقول ولا للشهوات ولا للأهواء ولا للأراء الرجال ولا للأقيسة الباطلة ولا للمذاهب الباطلة كل ذلك لا مدخل له في تقرير شيء من الأحكام الشرعية فالحكم الشرعي وقف على دليل الشرع، فالواجب ما أوجبه الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ﷻ ، ولذلك اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة، وأن الله ﷻ هو الحاكم كونًا وشرعًا، فكما أنه لا حاكم كونًا إلا الله فكذلك لا حاكم شرعًا إلا الله ﷻ، واتفق أهل السنة

والجماعة على أن الشرع يشترط له الإذن من الله، كما قال
الله ﷻ: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ
بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١] فلا حق لأحد أن يأخذ الشرع إلا

من أدلة الكتاب وأدلة السنة، قال الله ﷻ: ﴿ إِنْ أَلْحَمْتُمْ إِلَّا بِلَّهِ

﴿ [الأنعام: ٥٧] وقال الله ﷻ: ﴿ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى

اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾

[النساء: ٥٩] ويقول الله ﷻ في آيات كثيرة ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ

﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [التغابن: ١٢]

فإن قيل : هل النبي ﷺ مشرع أم التشريع حق لله
خاصة ؟

أقول : النبي مشرع تشريع بلاغ لا تشريع ابتداء،
فابتداء الشرع من الله ﷻ وإنما النبي ﷺ مأمور بأن يبلغ
الأمّة شريعة الله ﷻ، فما يأتي به من الأحكام الشرعية
قولية كانت أو فعلية أو تقريرية أو تركية فإنه لم يبتدئها
من عند نفسه وإنما ذكرها من باب إبلاغ الشرع المأمور
بإبلاغه من الله ﷻ ولذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا

يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٤: ٣] وقال النبي

ﷺ: «ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه» فالنبي عليه الصلاة والسلام لا يتكلم في إثبات الأحكام الشرعية عن الهوى - حاشا وكلا - وإنما يخبرنا من الأحكام بما أمره به الله ﷻ وكل ذلك مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة ، ولم يخالف فيه إلا أهل البدع ، فالأمر الشرعي والنهي الشرعي من خصوصيات الله ﷻ فلا حق لأحد أن يثبت منها شيئاً إلا ما أثبتته الدليل كتاباً وسنة.

المسألة الثانية: اتفق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أن الإيمان بالقدر لا يتنافى مع العمل بموجب الشرع.

فلا يجوز أن نعارض الشرع بالقدر، فالمعارضة بينهما زندقة، كما نص على ذلك أهل العلم رحمهم الله تعالى، فالإمام الطحاوي قال هذه الجملة: وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته - بعد أن قرر وجوب الإيمان بالقدر حتى يبين لطالب العلم أنك وإن أمنت بالقدر فالواجب عليك العمل بمقتضى الشرع إذ أن الإيمان بالقدر لا يتعارض ولا يتنافى مع القيام بمقتضى الشرع ولذلك في الصحيحين من حديث علي رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وقد علم أو قال كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة» هذا أمر قدري يجب علينا أن نؤمن بأن كل أحد قد علم الله ﷻ مقعده من النار وهل هو من أهل النار أم من أهل الجنة، ولكن هذا الإيمان لا يجعلنا نعطل الأعمال بمقتضى الشرع اتكالا على هذا الأمر بإجماع أهل السنة والجماعة، ولذلك قال لهم النبي

عليه الصلاة والسلام لما قالوا : يا رسول الله أفلا نتكل على كتاب أي القدر وندع العمل أي الشرع، فقال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق» وهذا دليل على أن إيمانك بالقضاء والقدر لا يجوز أن يكون حاملاً وحجة لك على تعطيل الأمر والنهي .

فهذه الكلمة كلمة حكمة من الإمام الطحاوي وهذا موضعها وهو أننا نبين للناس وجوب الإيمان بالقضاء والقدر ونشرح لهم مسائله وجزئياته ونذكر لهم أدلته فإذا تقرر وجوب الإيمان في قلوبهم وعلموا الواجب عليهم فيه حينئذ نبين لهم أن هناك واجب آخر وهو العمل بمقتضى الشرع؛ لأن كثير من الناس بل طوائف كثيرة ضلت فأنكرت الشرع والقدر أو آمنت بالشرع وكفرت بالقدر أو آمنت بالقدر وكفرت بالشرع ، ولا نعلم طائفة جمعت بينهما واعتقدت عدم وجود تعارض بينهما إلا أهل السنة والجماعة فقط، وهذا من توفيق الله ﷻ لأهل السنة، بل إنه من كمال الإيمان بالقدر أن تعمل بالشرع، فإذا تركت العمل بالشرع فإن إيمانك بالقدر مقدوح فيه، ومن كمال العمل بالشرع أن تؤمن بالقدر فلو أنك عملت بالشرع وأنكرت القدر فعملك بالشرع لا يستقيم، فالعمل بالشرع والإيمان بالقدر أمران متداخلان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد أعرض عن الشرع، فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظرًا إلى القدر فقد

ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي - أي آمن بالشرع - معرضاً عن القدر فقد ضل، كلا طرفي قصد الأمور ضلال ومذموم، بل المؤمن كما قال تعالى، بل المؤمن كما قال تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: ٥] فقله

نعبد هذا إيمان عمل بالشرع، إياك نستعين هذا إيمان بالقدر، فلا تقوم عبادة إلا باستعانة، واستعانة الله مع تعطيل العبادة غير نافعة.

المسألة الثالثة: لقد ضل في الجمع بينهما - القضاء والقدر - طائفتان كل واحدة منهما عظمت جانباً على حساب جانب وأخذت بطرف على حساب الطرف الآخر.

الطائفة الأولى طائفة القدرية وهم المعتزلة وغيرهم- في باب القدر نسميهم قدرية- فقد نفت أن يكون لله ﷻ قدرة على أفعال العباد وهذا تعطيل للقدر، وزعموا أن العبد هو الذي يخلق فعله وأن الله لا قدرة له ولا مشيئة له في فعل العبد، وإنكار الخلق وإنكار المشيئة وهذا تعطيل لمرتبتين عظيمتين من مراتب القدر، فقد نفت المعتزلة أن يكون لله ﷻ قدرة على أفعال العباد الاختيارية، فعطلوا القدر بدعوى تعظيم الشرع، فوقفوا عند الأمر والنهي في حدود نظرهم الضال على حساب كفرهم بمسائل القدر وعلى حساب جردهم وتأويلهم وتحريفهم لأدلة القضاء والقدر فيما يتعلق بأفعال العباد، فالمعتزلة الذين هم القدرية لم تستطع أفهامهم ولم تقدر عقولهم على الجمع بين هذين الواجبين، بين الإيمان بالقدر والعمل بمقتضى الشرع

فعظموا جانب الشرع تعظيمًا كبيرًا - على حسب نظرهم -
وإلا في الحقيقة ما عظموه لأنهم لو عظموه حق تعظيمه
لآمنوا بالقدر، لكن هم في نظرهم أنهم عظموا جانب
الشرع والأمر والنهي والوعد والوعيد ورأوا أن من كمال
تعظيم الشرع أن يكفروا بالقدر.

بينما طائفة أخرى ناقضتهم فأمنت بما كفرت به
القدرية، وكفرت بما آمنت به القدرية وهم طائفة الجبرية
فهؤلاء عظموا جانب القضاء والقدر وغلوا في إثباته حتى
سلبوا العبد قدرته واختياره، وعطلوا بسبب إيمانهم هذا
الشرع فلا يعملون بالشرع، فتجدهم يتقحمون في الذنوب
والمعاصي بحجة أن لا قدرة لهم ولا اختيار وأنهم يساقون
إلى تلك المعصية سوق الريشة في مهب الريح لا اختيار
لها ولا قدرة ولا إرادة، فعطلوا الشرع بحجة إيمانهم
بالقدر، فلا يقومون لا بأمور ولا يتركون محظورًا
فأبطلوا التكاليف الشرعية وعطلوها وأهملوا العمل بها.

فالقدرية آمنوا بالشرع وعطلوا القدر، والجبرية آمنوا
بالقدر وعطلوا الشرع وكلا الطائفتين ضال في هذا الباب
، ولم يوفق إلى الحق في هذا الباب إلا طائفة واحدة وهم
طائفة أهل السنة والجماعة جعلنا الله وإياكم منهم فقد آمنوا
بالأمرين جميعًا فأعطوا القدر الإيمان المطلوب فيه؛
وكذلك عملوا بالشرع على وفق هدي كتاب الله ﷻ وسنة
نبيه ﷺ، فأهل الحق هم أهل السنة والجماعة في هذا الباب
وفي غيره من أبواب العقيدة فأمنوا بهما وجمعوا بينهما
ولم يجعلوا بينهما أي تعارض .

المسألة الرابعة: بيان سبب ضلال القدرية.

وسبب ضلال القدرية في مسألة الجمع بين الشرع والقدر هو فرع عن ضلالهم في عقيدتهم في أفعال العبد ، فنتيجة اعتقادهم في أفعال العباد أثرت في مسألة الجمع بين الشرع والقدر، وقد قال القدرية في مسألة خلق أفعال العباد إن العبد هو الذي يخلق فعله ويريده ويختاره ويشاءه المشيئة والإرادة والاختيار المطلق ، فالله ﷻ لا قدرة له ولا مشيئة على فعل العبد، و يقتضي مذهبهم في أفعال العباد أن يعطلوا جانب القدر فعطلوا مرتبة الخلق وعطلوا مرتبة المشيئة -وإن كانوا قد آمنوا إيمانًا إجماليًا بمسألة العلم والكتابة في اللوح المحفوظ -، فعطلوا مرتبة المشيئة ومرتبة الخلق وجعلوا العبد هو الذي يخلق فعل نفسه بنفسه وقالوا العبد له القدرة المطلقة والإرادة المطلقة والمشيئة المطلقة ولا تعلق لقدرته ومشيئته واختياره بمشيئة الله وقدرته واختياره ؛ وهذا تعطيل للقدر، وبناء على ذلك فالعبد مأمور بالنظر في الشرع وليس مأمورًا بالنظر في القدر، فكفروا بالقدر وأمروا العبد أن ينظر فقط في الشرع ، بينما الجبرية قالوا في فعل العبد إن العبد لا قدرة له أصلاً على اختيار فعله ولا مشيئة له مطلقاً على تحديد نوع العمل الذي يريد وإنما هو يساق إلى العمل سوقاً ، فالعبد عند الجبرية بالنسبة للقدر كالميت بين يدي مغسله لا قدرة له ولا اختيار، وكالريشة في مهب الريح لا قدرة لها ولا اختيار، فتجد الواحد منهم يرتكب المعصية ويرى في قرارة نفسه أنه فعل ما يريد الله منه، فهم لا يهتمون

بمسألة الأمر والنهي لأن من فعل الأمر عندهم كمن وقع في النهي كلاهما مأجوران، وغير معاقبين، فمن فعل المأمور أثيب، ومن فعل المحظور عندهم لم يعاقب، فلماذا يعاقبه الله والله هو الذي قدر عليه هذا؟ فهم غلوا في إثبات القدر حتى سلبوا العبد قدرته، فليست القضية عند الجبرية النظر في الأمر والنهي لأن العبد سواء وقع في مخالفة مأمور أو وقع في محظور فإنه لا يستحق العقوبة يوم القيامة وبناء على هذا قالوا إن العبد وإن تقم في الذنوب فإن هو لا يضر مع إيمانه ذنب؛ لأنه وقع فيه بقدر الله وإرادة الله وقدره واختيار الله، والعبد مسكين لا قدرة له مطلقاً ولا اختيار له مطلقاً ولا إرادة له مطلقة، فظنوا أن حقيقة الإيمان بالقدر أن تكفر بالعمل بالشرع أو بتأثير العمل به بين زيادة إيمان أو نقص، وهذا هو مذهبهم، فاختلافهم في مسألة الجمع بين الشرع والقدر بسبب اختلافهم أصلاً في فعل العبد.

وأما أهل السنة فقد جمعوا في فعل العبد بين الشرع والقدر، فقالوا إن أفعال العباد باعتبار كونها مخلوقة ومقدرة ومكتوبة تنسب إلى الله ﷻ، وباعتبار كونها كسب للعبد وفعل صادر من العبد وللعبد قدرة على فعله ومشية لفعله وليس مكرهاً ولا مجبراً ولا مضطراً ولا مدفوعاً من ظهره إلى أن يفعل فعلاً لم يكرهه عليه أحد في أحد، فأفعال العباد عند أهل السنة لها نسبتان، نسبة ترجع إلى الله ونسبة ترجع إلى العبد نفسه، فالذي يرجع في أفعال العباد إلى الله الخلق والتقدير، ففعل العبد ينسب إلى الله

خلقًا وتقديرًا وهذا هو القدر، وينسب إلى العبد تحصيلًا واكتسابًا وهذا هو الشرع، فالعبد مأمور باتباع مقتضى الشرع، ومأمور أن يؤمن بما سبق في علم الله ﷻ وهو القضاء والقدر؛ فلأن أهل السنة يقولون في فعل العبد شائبتان شائبة ترجع إلى القدر وشائبة ترجع إلى الشرع حينئذ سهل عليهم الجمع بين الإيمان بالقدر والعمل بالشرع.

أما القدرية فقالوا العبد فعله فيه شائبة واحدة فقط وهي جانب الشرع أما القدر فردوه، والجبرية قالوا في فعل العبد شائبة واحدة فقط وهي القدر فأمنوا بالقدر وردوا الشرع، فهي سلسلة يؤثر بعضها في بعض سببها الفساد العقدي الأول؛ لأنهم اعتقدوا أصلاً في أول الأمر في مسائل القضاء والقدر عقائد فاسدة بدأوا يبنون على تلك العقائد الفاسدة عقائد فاسدة .

فقد جاء الإمام الطحاوي رحمه الله وجزاه الله عنا خيراً بمسألة الأمر والنهي بعد مسألة القضاء والقدر ليؤكد لنا أنه لا تعارض ولا تنافي مطلقاً بين الإيمان بالقضاء والقدر، وبين العمل بموجب الشرع فما أحلى وقوع هذه الكلمة في موقعها.

المسألة الخامسة: من آمن بالقضاء والقدر حقاً وعمل بموجب الشرع صدقاً ووفقاً للمقرر عليه شرعاً، فقد كمل إيمانه بتوحيدي الربوبية والألوهية.

فالقدر هو فعل من أفعال الله، فالله هو الذي علم ما سيفعله العباد وهو الذي كتب ذلك في اللوح المحفوظ وهو

الذي يشاء وهو الذي خلق هذه الأفعال الله ﷻ، وأفعاله تدخل تحت أي توحيد ربوبية، فالواجب علينا أن نوحده بأفعاله، فمن أفعاله كتابة القدر ، فالذي يكفر بالقدر فحقيقة كفره هذا خلل في إيمانه بربوبية الله ﷻ، فالله يقدر لأنه الرب، وهذا الرب إذا قدر فهو سيحكم بين عباده حكمه الشرعي فيدخل تحت توحيد ألوهيته فهو يقدر لأنه الرب ويحكم شرعاً لأنه الإله، فإذا عارض الإنسان في القضاء والقدر فهذا خلل في مسألة إيمانه بربوبية الله، وإذا كفر بموجب الشرع ولم يعمل به فهذا خلل في توحيد ألوهيته ، ومن جمع بينهما فأمن بالقضاء والقدر وعمل بمقتضى الشرع فقد كمل مراتب إيمانه بالتوحيدين جميعاً وهذا هو المطلوب، فالقدر من مقتضيات ربوبيته والحكم شرعاً من مقتضيات ألوهيته.

المسألة السادسة: إرادة الله تنقسم إلى قسمين إلى إرادة كونية قدرية وإلى إرادة شرعية دينية أمرية.

فالقدر يدخل تحت الإرادة الكونية، والشرع يدخل تحت الإرادة الشرعية، فأهل السنة لم يشكل عليهم مسألة الجمع بينهما لأنهم أصلاً يؤمنون بأن إرادة الله تنقسم إلى قسمين إلى إرادة كونية وإلى إرادة شرعية، فأدخلوا القدر تحت باب الإرادة الكونية، وأدخلوا الشرع تحت باب الإرادة الشرعية، لكن لأن القدرية والجبرية ليس لديهم إرادتان وإنما هي إرادة واحدة وهي إما إرادة كونية كما عند الجبرية وإما إرادة شرعية فقط كما هي عند المعتزلة القدرية، وحينئذ عجزت عقولهم أن يجمعوا بين القدر وبين

الشرع، لأنهم لا يؤمنون إلا بإرادة واحدة فقط، فمن أسباب ضلالهم أيضاً وكفرهم بأحد البابين أنهم لا يقسمون إرادة الله إلى إرادة كونية قدرية وإلى إرادة أمرية شرعية دينية، ومن أسباب هداية أهل السنة هو تقسيم الإرادة إلى هاتين الإرادتين فجميع ما قضاه الله وقدره وشاءه وخلقه وأوجده فهو داخل تحت إرادته الكونية، وجميع ما أمر الله به فإنما أمر به لأنه يريد شرعاً ، وجميع ما نهى عنه فإنما نهى عنه لأنه لا يريد شرعاً ، فالأمر والنهي والوعد والوعيد يدخل تحت الإرادة الشرعية ، والقضاء والقدر والكتابة والخلق والمشئنة والإيجاد يدخل تحت الإرادة الكونية .

المسألة السابعة: قواعد يجب علينا أن نفهمها وأن نحرص على تطبيقها والعمل بها.

القاعدة الأولى: الإيمان بالقضاء والقدر لا يتنافى مع الإيمان بموجب الشرع، أو العمل بموجب الشرع.
القاعدة الثانية: الحكم لله ﷻ كوناً وشرعاً.
القاعدة الثالثة: العمل بالشرع من موجبات الإيمان بالقضاء والقدر، والإيمان بالقدر من جملة مطلوبات الشرع .
القاعدة الرابعة : القدر والشرع مصدرهما واحد وهو الله تعالى .

القاعدة الخامسة : لا تعارض بين فعل الله الموجب لقدره وبين حكمته وعلمه وخبرته الموجبة لشريعته فإن قدر الله ﷻ مبني على فعله، وعلمه، وخبرته، وكذلك شريعته مبنية على حكمته ، والقدر نابع من صفاته ،

والشرع نابع من صفاته وليس بين صفات الله ﷻ شيء من التعارض.

القاعدة السادسة : لا تعارض بين الأحكام الكونية القدرية ولا بين الأحكام الأمرية الشرعية، أي فلا تعارض بين الإرادة الكونية ولا بين الإرادة الشرعية الأمرية .

القاعدة السابعة : لا طريق إلى الله ولا سعادة في هذه الدنيا إلا بالإيمان بالقدر والعمل بالشرع، فلا يحصل النكد على ابن آدم إلا بجحد أحد البابين أو بإهماله على حساب الباب الآخر.

القاعدة الثامنة : اعملوا بالشرع فكلٌ ميسر لما كُتب له في القدر.

القاعدة التاسعة : الإيمان بالقدر لا يتنافى مع الأخذ بالأسباب المشروعة المتاحة، فقد أمرنا الله ﷻ بالإعداد

فقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ

تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] أو ليست

هذه أسباب؟ أولم يكتب الله سابقاً أننا سننتصر نحن أو عدونا فلماذا أمرنا بالإعداد مع سبق علمه بمن ينتصر؟ ذلك لأن الإيمان بالقدر لا يتنافى مع الأخذ بالأسباب.

وكذلك قال الله ﷻ عن يعقوب لما خاف على بنيه لأنهم

من أكمل الناس جمالاً وأجساداً قال: ﴿وَقَالَ يَبْنَئِي لَا تَدْخُلُوا

مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ﴿يوسف: ٦٧﴾ ، فهل

هذا خلل في إيمان يعقوب - عليه السلام - قبل القضاء والقدر؟ لا، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولكن يعقوب عليه الصلاة والسلام مؤمن بأن من كمال الإيمان بالقضاء والقدر أن يسلك الأسباب، فأمر أبناءه ألا يدخلوا من باب واحد خوفاً عليهم من العين كما قاله بعض المفسرين.

وكذلك : قال الله ﷻ: **وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ**

الصَّلَاةَ ﴿النساء: ١٠٢﴾ انظر كيف الأسباب ﴿الصَّلَاةَ

فَلَنْقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا آسَلِحَتِهِمْ.

﴿النساء: ١٠٢﴾ ، فالآية كلها من أولها إلى آخرها أخذ

بالأسباب مع سبق علم الله بمن سينتصر وبمن سيموت ومن سيعيش ومن سيستشهد، لكن الإيمان بالقضاء والقدر لا يستلزم تعطيل الأسباب ، بل من عطل الأسباب فقد أنكر القضاء والقدر لأن الذي خلق اللوح المحفوظ وخلق القلم الذي كتب به القدر هو الذي خلق هذه الأسباب فالخالق واحد فأمرنا بأن نؤمن بهذا وأن نحصل هذا، ولذلك يأتي رجل إلى النبي عليه الصلاة والسلام فيقول له يا رسول الله أعقل دابتي أم أتوكل؟ - أي على القدر - ، فقال: «أعقلها وتوكل» .

وسيد المؤمنين بالقضاء والقدر رسول الله ﷺ مع ذلك كان يدخل الحرب بالسيف ويلبس الدروع في الحرب ، وظاهر يوم أحد بين درعين اتقاءً لأسلحة العدو، وكان يداوي وتداوى هو أيضاً ﷺ وكل هذا من باب الأخذ بالأسباب .

القاعدة العاشرة : الاعتماد على الأسباب دون الإيمان بالقدر شرك في التوحيد، ومحو الأسباب وتركها قدح في الشرع ، والجمع بينهما هو حقيقة الدين الذي جاء به محمد ﷺ، فاحذر من تغليب الأسباب والنظر لها النظر المطلق مع عمى قلبك عن الإيمان بالقضاء والقدر.

المسألة الثامنة: قوله - رحمه الله - : وأمرنا بطاعته ونهانا عن معصيته فيه رد على المعتزلة.

وذلك لأن قول الإمام الطحاوي وأمرهم -أي الله - بطاعته ، إذا الأمر والنهي لهما مصدر واحد وهو الشرع ، فمرد ومبنى الأمر والنهي على الشرع وهذا قد خالفت فيه المعتزلة فقالوا :

مرد ومبنى الأمر والنهي على العقول ولا يردان للشرع -وهذا ضلال مبين - ، وقالوا بردهما إلى العقول لتعظيم العقول عندهم على الشرع، فجاء ذلك الفحل الإمام الطحاوي يرد عليهم بقوله: وأمرهم بطاعته، فالمأمورات مصدرها الله، ونهاهم عن معصيته ومصدر النواهي هو الله ، وأما العقل فلا مدخل له في إثبات شيء من الأحكام الشرعية .

ثم قال الإمام الطحاوي -رحمه الله-: " كل شيء يجري بتقديره ومشيبته تنفذ لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن "
والكلام على هذه القطعة المباركة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى:- أجمع أهل السنة والجماعة على أن كل ما في هذا الكون فإنه واقع بتقدير الله - عز وجل -.

قال الله ﷻ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال

تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨] ، فكل

ما كان وما يكون فإنه جاري على وفق القدر لا يخرج شيء عن مقتضى ما خطه الله ﷻ في اللوح المحفوظ مطلقاً ولا يكون منه شيء على خلاف ما قضى الله في القدر وشاءه ﷻ. وقد تقدم الكلام على مسائل القدر وتفصيله والله الحمد والمنة .

المسألة الثانية:- أجمع أهل السنة على إثبات المشيئة لله - عز وجل - وأنها صفة من صفاته.

فاجمعوا على أن كل ما في هذا الكون فإنه واقع بمشيئته ﷻ، لا يخرج شيء عن كونه مما يشاءه الله بعد وقوعه، فإذا وقع الشيء في الكون فإننا نعلم أنه لا يكون إلا بعد مشيئة الله له، فالكون ملكه وهو الذي يتصرف فيه على ما يقتضيه علمه وحكمته ﷻ، ولا يمكن أبداً أن يكون في كون الله ﷻ ما لا يشاء.

وأجمع أهل السنة والجماعة على أن مشيئة الله تعالى نافذة واقعة فما شاء الله كان، ولا يمكن أن يرد مشيئته أحدٌ من الخلق فلا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ﷻ، فكل ما كان في هذا الكون من خيرٍ أو شرٍ، وحياةٍ أو عدمٍ، أو فقرٍ أو غنى وغير ذلك فالله تعالى شاءه قبل وجوده ، ولو لم يشأه الله ﷻ لما كان له طريقًا للوجود - وكل هذا متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة - ، قال الله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقال الله تعالى في آيات

كثيرة: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقال الله:

﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَايٍ إِيَّيَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤] ، وقال الله ﷻ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ

الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] ، قال الله ﷻ: ﴿

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۗ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنعام:

١٣٧]، وقال الله -تبارك وتعالى- : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال الله

ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنْتَ

تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿[يونس: ٩٩]، وهذا كله منعقدٌ باتفاق وإجماع أهل السنة والجماعة والله الحمد والمنة.

المسألة الثالثة:- إن قيل : هل المشيئة هي الإرادة؟

نقول : القول الذي جرى عليه أهل السنة والجماعة - رحمهم الله- هو أن بين المشيئة والإرادة عمومًا وخصوصًا من وجه، فكل مشيئةٍ فإنها إرادة ولكن ليس كل إرادةٍ تعتبر مشيئةً.

وأفصل الكلام فأقول: إن المشيئة قسمٌ من أقسام الإرادة الكونية فالمشيئة هي الإرادة الكونية، فأهل العلم يسمونها إرادةً كونيةً ويسمونها مشيئةً، فإن سميتها مشيئةً فقد أصبت وإن سميتها إرادةً كونيةً فقد أصبت ، فالإرادة الكونية مرادفةٌ للمشيئة، ولكن ليست المشيئة إرادةً شرعيةً، بل الإرادة الشرعية مرادفة للمحبة والرضا ، فليس كل شيء يشاءه الله عز وجل في كونه لابد وأن يحبه الله أو يرضاه فإن هناك أشياء موجودة في الكون ولكننا نجزم أن الله عز وجل لا يحبها ولا يرضاها ، فالإرادة تتضمن شيئين:

● تتضمن المشيئة.

● وتتضمن المحبة.

فكل مشيئةٍ فإنها إرادة ، ولكن ليس كل إرادةٍ تعتبر مشيئةً لأن من الإرادة ما ليس بمشيئة وإنما هو محبةٌ ورضا ، فالمتفق عليه بين أهل السنة أن المشيئة بعض

الإرادة لا كل الإرادة، وذلك لأن أهل السنة قسموا الإرادة إلى قسمين: إلى كونية – وإلى شرعية.

● فالمشيئة مرادفة للإرادة الكونية.

● والمحبة والرضا مرادفة للإرادة الشرعية.

فإن قيل : هل المشيئة هي الإرادة؟

فنقول : ليست كل الإرادة وإنما هي بعض ما تتضمنه

الإرادة، وهذا هدى الله ﷻ له أهل السنة فقط.

المسألة الرابعة:- إشكالٌ وجواب.

وهذا الإشكال يقول: كيف تقولون كل شيءٍ فإنه واقعٌ بمشيئة الله مع أننا نرى الله ﷻ أنكر نسبة الشرك إلى

مشيئته في قول الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فنسبوا شركهم إلى مشيئة

الله ، ولم يقرهم الله على هذه النسبة بل أنكرها عليهم في

الآية الأخرى في سورة الزخرف ﴿**مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ**

إِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] ، وكذلك : ذم إبليس

حيث أضاف الإغواء له، قال: ﴿**قَالَ فِيمَا**

أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦]، وإغواء إبليس واقعٌ بمشيئة الله

فلماذا ينكر عليه؟ لَمَّا قال: ﴿ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾؟ [الأعراف:

[١٦،

نقول : هذا إشكالٌ أورده أهل البدع على أهل السنة في قولهم: كل شيءٍ في الكون فإنه واقعٌ بمشيئة الله. وقد اختلفت أجوبة أهل السنة والجماعة -رحمهم الله- تعالى على هذا إشكال وأحسنها أن يقال: إن نسبة المشركين الشرك لله ليست نسبة تقدير وإنما نسبة احتجاج، فهو أنكر عليهم احتجاجهم على وقوعهم في الشرك لأن الله شاءه منهم ، فهم يحتجون بمشيئة الله على تجويز ما فعلوا فالإنكار ليس على نسبة أصل تقدير الشرك وإنما على الاحتجاج بالمشيئة على تجويز الشرك، فلو أن زانياً وقع في الزنا وقال: وقعت في الزنا لأن الله شاءه مني، فنقول : إن كان يقصد إثبات أن هذا الأمر ما وقع إلا بتقدير الله ومشيئته مع لوم نفسه وذم نفسه والمباداة بالتوبة النصوح من ذلك الفعل وعدم الاتكال على المشيئة أو الاحتجاج فهذه نسبةٌ صحيحة ، وكذلك إذا قال السارق : أنا سرقت بمشيئة الله، إن كان يقصد الاحتجاج بالمشيئة على فعل هذه المعصية فهي حجةٌ باطلة، وإن كان يقصد أنها وقعت لأن الله قدرها عليه لكن من غير احتجاجٍ بها مع وجوب التوبة عليه منها والندم والإقلاع، فنقول: نعم وقعت منك بمشيئة الله ولكن يجب عليك أن تبادر بالتوبة النصوح .

فالإنكار عليهم في قوله: ﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ

إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٠] ، لا يقصد أنه لم يقدر الشرك

الذي وقعوا فيه، ولا يقصد أنه لم يشأ وقوع الشرك منهم ،
ولكن الإنكار متوجه على احتجاجهم هم بمشيتته على
تجويز ما فعلوا وعلى الاحتجاج عليه بالأيعاقبهم على
شيء قد قدره عليهم أو شاءه منهم - وهذه أحسن الأجوبة
التي تلجم أفواه هؤلاء -.

وهناك جواب آخر وهو جواب صحيح مليح أيضاً
وهي: أن الله عَزَّ وَجَلَّ أنكر عليهم لأنهم ظنوا أن المشيئة
تستلزم أن الله أنكر عليهم لأنهم ظنوا أن المشيئة تستلزم
المحبة والرضا، فهم يقولون: كيف تعذبنا على وقوع
الشرك منا وأنت شئت وأنت لا تشاء إلا ما تحبه وترضاه؟
، فهم خلطوا بين المشيئة وبين المحبة والرضا وقد قلنا :
من لم يفرق بينهما فإنه يقع في مثل ما وقع فيه هؤلاء.

فهؤلاء أهل البدع ظنوا أنهم لما وقعوا في الشرك أو
هذه المعاصي وأن الله شاء وقوعها منهم ظنوا أنه لما
شاءها منهم أنها يحبها ويرضاها، وهل هذا الظن صحيح؟

نقول : أنكر الله عليهم في هذه الآيات، فهو لم ينكر
عليهم نسبة المشيئة له وإنما أنكر عليهم هذا الفهم الخاطئ
الذي يتضمن التلازم بين المشيئة أو المحبة والرضا،
وليس كل شيء شاء الله وقوعه كوناً أنه يحبه ويرضاه، بل
هناك أشياء كثيرة شاء الله وقوعها في كونه بمشيتته

الكونية القدرية فقط لكن بإرادته الشرعية لا يحبها ولا يرضاها.

ومن هنا نقول: هل يصح أن نصف الإرادة الشرعية بالمشيئة الشرعية؟ نقول: لا، لا يعرف هذا عن أهل السنة والجماعة، إذا أطلقت الأدلة المشيئة فإن أهل السنة لا يفهمون منها إلا الإرادة الكونية فقط أما الإرادة الشرعية فلا تسمى مشيئة وإنما تسمى محبة ورضا، فالإرادة الكونية مرادفة للمشيئة ولا تنقسم، وأما الإرادة الشرعية فلا يطلق عليها مشيئة من باب الإطلاق وإنما يقال: أحب الله كذا، ورضي كذا وأراد شرعاً كذا، فمثل هذه التقسيمات يتحقق بها الفرقان بين الحق والباطل، ولا يبقى بين فإداً هذه الآيات أي إشكال والله الحمد والمنة.

وهناك جواب ثالث قريب من الجواب الثاني ولكن بعبارة أخرى، وهي:

أن الله ﷻ أنكر عليهم اعتقادهم بأن مشيئته للشيء دليل على الأمر به، وهذا جواب صحيح، ولذلك الله ﷻ هو الذي خلق ما في الكون من خير أو شر ومن جملة ما وجد نفي هذا الكون الفحشاء، فالله قدر وجودها وشاءها ولكنه لا يأمر بالفحشاء، إذ ليس هناك تلازم بين مشيئته للشيء وكونه يأمر به، بل يوجد الشيء أحياناً وينهى عنه قال الله

ﷻ: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ

الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، فكفرهم واقع بمشيئة الله ولكنه لا

يرضاه، وقال الله ﷻ عنهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا

﴿[الأعراف: ٢٨]، الحجة الأولى:- ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا

ءَابَاءَنَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، ثم قالوا: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا

بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، ظننا منهم أن كل فاحشة تصدر

منهم أنه شاءها وكل شيء يشاءه فهو يأمر به، فلما وقعت
منهم الفواحش وهي واقعة بمشيئة الله، ظنوا أنه يأمرهم

بها فقرنوا بين المشيئة والأمر فقال الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ أَرَادَ

لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، مع أنها موجودة في

كونه وبقدره لكن مع وجودها كونًا إلا أنه لا يحبها ولا
يرضاها ولا يأمر بها شرعًا.

وما أجمل مذهب أهل السنة والجماعة واضح الوضوح
الكامل لا لبس فيه ولا غبش وكل هذا الأمر اهتدينا له
بفضل الله لما فرقنا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

المسألة الخامسة: إشكال آخر وجواب .

قالوا: إذا كان الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية لا
يجوز، فكيف تقولون في احتجاج آدم على موسى بقوله:
«أتلومني على أمرٍ قدره الله عليّ أن أعلمه قبل أن يخلقني
بأربعين سنة؟»، وهذا سؤالٌ أورده علينا أهل البدع؟

أقول : أجاب أهل السنة -رحمهم الله- تعالى عن ذلك
بجوابين:

الأول:- أن آدم لم يحتج بهذا الكلام على أكله من
الشجرة وإنما احتج على موسى بأنه خرج من الجنة بقدر
الله والخروج من الجنة مصيبة ، بل هو من أعظم
المصائب التي مرت على بني آدم على الإطلاق -
خروجهم من الجنة - والاحتجاج بالقدر عند نزول
المصائب جائزٌ بإجماع أهل السنة والجماعة لقول النبي
ﷺ: **«فإن أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا
لكان كذا وكذا ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل.»**

الثاني : وهو أننا سلمنا أن آدم احتج بالقدر على أكله
من الشجرة، سلمنا جدلاً أن آدم احتج بالقدر على أكله من
الشجرة لكنه احتج به بعد التوبة لا قبل التوبة ، وقد نص
العلماء على جواز الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية
التي قد تاب الإنسان منها وأتاب الإنابة والتوبة الصادقة
النصوح المستجمعة لشروطها فهذا لا حرج فيه، ولكنهم
اجمعوا على منع الاحتجاج بالقدر على المعاصي التي
التي لا يزال يزاولها العبد ، وبهذا لا إشكال في احتجاج
آدم -عليه السلام - والله الحمد والمنة .

**فإن قيل : هل يمكن أن تجتمع الإرادتان في شيء؟
وهل يمكن أن ترتفع عن شيء، وهل يمكن أن تنفرد
إحدهما عن الأخرى في شيء؟**

نقول: نعم ، وأمثلة على أمر اجتمعت فيه الإرادتان
الكونية والشرعية فأقول: إسلام أبي بكرٍ رضي الله عنه وأرضاه فهو

كوني لأنه وقع فلما وقع عرفنا أن الله شاءه أي أرادته كوناً، وهو من الإرادة الشرعية لأنه مما يحبه الله ﷻ ويرضاه، فإسلام المسلم وإيمان المؤمن وصلاة المصلي وزكاة المزكي وحج الحاج وذكر الذاكرين واستغفار المستغفرين وصيام الصائمين إذا وقع في الكون فقد تحققت فيه الإرادات فهو كوني باعتبار أنه وقع، وشرعي باعتبار محبة الله ﷻ له ورضاه به وأمره به.

وأمثل على شيء انفردت فيه الإرادة الكونية فأقول : كفر الكافرين وزنا أهل الزنا وسرقة أهل السرقة ومعصية أهل المعاصي وبدعة أهل البدع، كل هذه وقعت في كون الله ولكنه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها بل نهى عنها ، فهي إرادة كونية باعتبار كونها وقعت في ملك الله ﷻ ولكنها ليست بشرية لأن الله لا يحبها ولا يرضاها، فإن قال لنا قائل: وهل الله ﷻ يريد المعصية؟

أقول : لا نقول يريدنا مطلقاً ولا نقول لا يريدنا مطلقاً بل لا بد من التفصيل فالله يريدنا بإرادته الكونية القدرية ولا يريدنا بإرادته الشرعية الأمرية الدينية. فكفر الكافر وقع بإرادة الله الكونية ولكنه مرفوض بإرادته الشرعية، وبدعة المبتدع واقعة بإرادة الله الكونية ولكنها مرفوضة بإرادته الشرعية.

وأمثل على شيء انفردت به الإرادة الشرعية فقط فأقول :

إيمان الناس جميعاً، أو إيمان من مات على الكفر فهذا إرادة شرعية فقط، فلا يكون إسلام الناس جميعاً إرادة

كونية لأن الله لو أرد إيمان الناس جميعًا كونًا وشاءه لآمنوا
عن بكرة أبيهم في أقل من أجزاء الثانية، كما قال الله ﷻ:
﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ [يونس:

٩٩] ، فقد قال: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ** ﴾ [يونس: ٩٩] ، لأن مشيئته

لا بد وأن تقع، فإذا شاء الله كونًا إيمان الناس جميعًا لوقع،
فإيمان الناس جميعًا ليس بإرادة كونية لأنه لم يقع، ولكن
هل هو إرادة شرعية؟ نقول : نعم، الله يحب أن يؤمن
الناس جميعًا ويرضى أن يؤمن الناس جميعًا قال الله ﷻ:

قال: ﴿ **يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ**

كَافَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ، ولذلك بعث للناس الرسل

وأنزل الكتب لهداية البشرية على وجه العموم والإجمال،
لكن من خصائص الإرادة الشرعية أنها غير لازمة
الوقوع فقد يريد الله شيئًا إرادةً شرعية ولكن لا يقع في
كونه، فالإرادة الشرعية قد تقع تارة وقد لا تقع تارة
أخرى، بمعنى لو أن الله شاء الإيمان من أبي جهل سيقع
منه الإيمان لكنه لم يشأه كونه ولكن أراد شرعًا، وإرادة
الله الشرعية لا يلزم أن تقع.

فهل الناس ملة واحدة أم ملل مختلفة؟

نقول : مختلفة، فلو شاء الله لجعل الناس أمة واحدة لو
شاء بالإرادة الكونية، ولو أن الله أراد أن يكون الناس
كفارًا كلهم لكفروا جميعًا، ولو أراد الله كونًا أن يؤمن

الناس جميعًا لآمنوا جميعًا، ولو شاء الله أن يجعل الناس أمةً واحدة لجعلهم أمةً واحدة، وهو شرعًا يريد أن يكون الناس أمةً واحدة ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ

أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]، فمبدأ وفيصل الهداية في هذا

الباب هو التفريق بين الإرادتين .
وحسب القراءة والاطلاع في هذا الباب أن أعظم من ضل في هذا الباب سبب ضلاله الخلط بين الإرادتين، فجميع تلك العقائد الفاسدة في باب القدر مبدأها الخلط بين الإرادتين :

فمنهم من أدخل الإرادة الكونية في الشرعية وقال: إرادة الله واحدة وهي شرعية ، ومنهم من أدخل الشرعية في الكونية، وقال: إرادة الله كونية فقط، والجبرية قالوا: كونية فقط والقدرية قالوا: شرعية فقط، فجاء أهل السنة بل هما إرادتان ولكل إرادةٍ متعلقها الخاص.

بقينا في التمثيل على الجزء الرابع: وهو التمثيل على أمر انفردت عنه الإرادتان، وفي الحقيقة لا يسمى أمرا ولا يسمى شيئا وهو : كفر من أسلم ، فكفر من أسلم ليس بإرادة كونية لأنه لم يقع كفره، وليس بإرادة شرعية لأن الله لا يحب الكفر، وكذلك : زنا من لم يزني حتى مات ومات طاهرا قد طهره الله ﷻ من الوقوع في الزنا حتى مات، فزناه لا يدخل تحت الإرادتين لأنه ليس بشيء لأنه لا يريده الله لا كونًا ولا يريده شرعًا.

المسألة السادسة : إن قيل : كيف تقولون كل شيء واقِع بقدر الله ومشيبته مع أننا نجد نصوصًا كثيرة ونقولاً كثيرة تنسب الأفعال إلى العباد وإلى مشيئة العباد مثل ﴿ **فَمَنْ شَاءَ**

فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقال الله ﷻ: ﴿

أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقال الله

ﷻ: ﴿ **فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ** ﴾؟ [الشورى: ٣٠]

نقول : مذهب أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد فيها شائبتان:

شائبة ترجع إلى الله ﷻ وهو أن فعل العبد ينسب على الله خلقًا وإيجادًا وتقديرًا ومشيبته، وينسب إلى العبد تحصيلًا واقترافًا واكتسابًا، والذي لا يفرق بين هذين الأمرين سوف يقع في مشاكل كثيرة، وقد جمعها الله ﷻ في قوله: ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾ [الإنسان: ٣٠]،

فلا إشكال على مذهب أهل السنة والجماعة ، فإذا رأيت الله ﷻ ينسب فعل العبد له فاعلم أنها نسبة خلق وإيجاد وتقدير ومشيبته ، وإذا رأيت الأدلة تنسب فعل العبد له وإلى مشيبته فهي نسبة اقتراف وتحصيل واكتساب، فلا إشكال في هاتين النسبتين لمن هدى الله ﷻ قلبه لهذا التفريق.

المسألة السابعة : إن قيل هل للعبد مشيئة؟

نقول : نعم له مشيئة، ولكنها تابعة لمشيئة الله ﷻ، فمشيئة الله أصلٌ ومشيئة العبد تبع، ومشيئة الله نافذة النفوذ المطلق، وأما مشيئة العبد فإنها موصوفةٌ بمطلق النفوذ فقط ، ومشيئة الله لا تكون إلا على وفق الحكمة دائماً وأبداً ، وأما مشيئة العباد فقد تتفق مع الحكمة تارة وقد تخالفها تارة أخرى.

المسألة الثامنة : ذكر بيان جمل من القواعد في باب

المشيئة.

القاعدة الأولى:- مشيئة الله الكونية لا تنفك عن الحكمة.

فأي شيءٍ تراه عينك موجوداً في هذا الكون فإياك أن تقول: وما الحكمة من وجوده فإنه ما وجد إلا لما شاء الله وجوده، فلما شاء الله وجوده علمنا جزماً أن وراء وجوده حكمة بالغة سواءً دخلت هذه الحكمة تحت مدركات عقولنا أو لم تدخل ، فلا شأن لك بالحكم التفصيلية لكن قلبك منعقدٌ بأن ربك الذي شاء وهو حكيمٌ اسماً وحكيمٌ صفةً.

القاعدة الثانية:- خفاء حكمة المشيئة الكونية عن مدارك

العقول لا تستلزم تعطيها عنها.

فإن الله ﷻ خلق العقول ضعيفةً عاجزةً عن كمال إدراك هذه الحكمة ، فقد يطلع العبد على شيءٍ من هذه الحكم ولكن الاطلاع الكامل والإدراك الكامل لا يستطيعه العبد، ولا أدل على ذلك من خفاء كثيرٍ من حكمة النباتات عنا، لكن وجدنا فيها خواص طيبة قد اكتشفها الطب الحديث الآن ، وكذلك المخلوقات حتى وإن كانت صغيرة كالبعوضة والقمل وغيرها سواءً أصغر منها ولو الذرة فلم

يوجد الله عز وجل شيئاً في كونه إلا وله الحكمة البالغة، خفيت هذه الحكمة عن عقلي فنقول: هذا لقصور عقلك لا لعدم وجود الحكمة منه، فخفاء الحكمة عن العقل لا يستلزم تعطيل المشيئة عن هذه الحكمة.

القاعدة الثالثة:- لا تلازم بين المشيئة وبين المحبة والرضا .

فالمشيئة داخلة تحت الإرادة الكونية، وأما المحبة والأمر والرضا فإنها داخلة تحت الإرادة الشرعية ؛ فعامة أهل البدع خلطوا بين المشيئة والمحبة والرضا فأوقعهم هذا الخلط في حفر عميقة من العقائد الفاسدة.

القاعدة الرابعة : لا يجوز الاحتجاج بالمشيئة الكونية على تعطيل مقتضيات الشرع.

وهذا كما فعله هؤلاء المشركون الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا، فجعلوا مشيئته حجة على ترك الإيمان وإتباع الرسل.

القاعدة الخامسة : إثبات المشيئة المطلقة لله لا يستلزم سلب العبد قدرته واختياره خلافاً للجبرية.

فالجبرية آمنوا بمشيئة الله المطلقة ولكن جعلوا إيمانهم بتلك المشيئة سبباً لسلب العبد قدرته واختياره، فقالوا: نحن نؤمن بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولكن ليس للعبد قدرة ولا اختيار، فجعلوا من لوازم إيمانهم بالمشيئة سلب قدرة العبد فجاءت تلك القاعدة ردّاً عليهم.

القاعدة السادسة : إثبات مشيئة العبد واختياره لا يستلزم انفكاكها عن مشيئة الله - عز وجل - خلافاً للقدرى.

فالقدرية آمنوا بأن العبد له مشيئة وقدرة واختيار ولكن جعلوا من لوازم إيمانهم بذلك انفكاك هذه القدرة عن قدرة الله وانفكاك هذه المشيئة عن مشيئة الله وانفكاك هذا الاختيار عن اختيار الله ﷻ.

فلا الأولون أصابوا ولا الآخرون أصابوا وإنما الصواب في هذه هاتين القاعدتين العظيمتين أن نؤمن بأن الله له مشيئة فإيماننا بأن الله له مشيئة لا يستلزم تعطيل العبد عن قدرته واختياره ، ونؤمن أن العبد له قدرة واختيار ولكن إيماننا بذلك لا يستلزم انفكاك هذه القدرة والاختيار عن مشيئة الله ﷻ وقدرته واختياره.

ومن المسائل في قول الإمام الطحاوي -رحمه الله- تعالى: " وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته تنفذ لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن " .

نقول : إن النبي ﷺ قد أعطانا في ذلك قاعدةً نافعةً عامة وهي ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث علي رضي الله عنه في ذكره لدعاء الاستفتاح، وفيه أنه كان يقول: " والشر ليس إليك " .

فالشر لا ينسب إلى مشيئة الله ﷻ خلقاً وتقديرًا؛ لأن جميع ما ينسب إلى الله فلا بد أن يكون خيرًا، فالله لا يفعل شرًا، فالله خلقاً ومشيئةً وتقديرًا إنما ينسب له الخير ﷻ،

وإنما الشر في الفعل الذي يشاءه الله عند صدورهِ من المخلوق.

ففعل العبد الذي شاءه الله لنا فيه اعتباران :

أما باعتبار نسبته لمشيئة الله ﷻ فهو خيرٌ يعلمه الله ﷻ فالله لا يشاء شيئاً إلا وله في مشيئته الحكمة البالغة والمصلحة المتناهية ، ولكن باعتبار صدور الفعل من العبد هو الذي حينئذٍ يوصف بأنه شرٌّ أو خيرٌ ، فالشر في المفعول الذي هو فعل العبد لا في مشيئة الله ﷻ فالشر ليس إلى الله ﷻ لا خلقاً ولا تقديراً ولا مشيئةً وإنما الشر ينسب إلى فعل العبد.

وإذا علمنا أن كل شيءٍ لا يقع إلا بمشيئة الله فهذا يوجب علينا أن نعلق أمورنا المستقبلية بالمشيئة، فلا يجوز لأحدٍ من المسلمين أو من الناس أن يجزم بأنه سيفعل كذا غداً أو أنه سيقول كذا غداً أو أنه سيذهب إلى مكان كذا وكذا غداً إلا ويعلق هذا الأمر بالمشيئة؛ لأنك حتى وإن شئت هذا الأمر فإن مشيئتك متعلقةٌ بمشيئة الله ﷻ، فلا ينبغي للعبد أن يعتمد على حوله وقوته، وإنما يعتمد على حول الله ﷻ وقوته، وقد أدبنا الله بهذا الأدب في كتابه في قوله: ﴿ **وَلَا**

تَقُولَنَّ لِشَأْنِي إِيَّايَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف: ٢٣]، وقال الله

ﷻ عن موسى: ﴿ **قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا** ﴾ [الكهف:

٦٩]، فلأن الصبر من عدمه أمرٌ مستقبلٌ فلذلك نبي الله موسى لم يقطع بأنه سيصبر ، كيف بمن دونه؟ لا جرم أن

تعليق الأمور المستقبلية بالمشيئة أمرٌ واجب ، ولذلك يقول
الله ﷻ عن إسماعيل لما عرض عليه أبوه إبراهيم أنه رأى
في المنام أنه يذبحه ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ قَالَ يَأْتِيَنَّكَ أَعْلَىٰ مَآ تُوَمَّرُ

سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿[الصافات: ١٠٢]، وفوق

ذلك كله يقول الله ﷻ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

فإذا عزمت على شيءٍ من الأمور المستقبلية فلا تعتمد
على حولك ولا على قوتك ولا تيسر أسبابه لك بل يجب
عليك أن تتبرأ من ذلك كله وأن تفوض أمرك إلى الله ﷻ
فتقول: -إن شاء الله-.

فإن قيل : وما حكم تعليق الأمور المستقبلية بالمشيئة؟
وما حكم تعليق الدعاء بالمشيئة؟

أقول: أما تعليق الأمور المستقبلية بالمشيئة فواجبٌ من
واجبات الشريعة؛ لأن الله ﷻ نهى نبيه ﷺ أن يقول: إن
فاعلٌ ذلك غداً إلا بعد تعليقه بالمشيئة والمتقرر أن النهي
يفيد التحريم والمتقرر أن النهي عن الشيء أمرٌ بضده من
جهة المعنى.

وأما تعليق الدعاء بالمشيئة فلا يجوز لأن المطلوب في
الدعاء الجزم والإلحاح وصدق اللجوء وصدق نبرة
الرغبة، ففي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال
النبي ﷺ: «لا يقولون أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم

ارحمني إن شئت، اللهم ارزقني إن شئت وليعظم الرغبة
فإن الله لا مكره له»، وفي الرواية الأخرى «فإن الله لا
يتعاضمه شيء أعطاه».

ومن المسائل كذلك: لا يجوز لنا بناءً على ذلك أن
نجزم بالأمور الغيبية بدون تعليقها بالمشيئة، فإذا كنا نريد
أن نخبر عن أمرٍ غيبي فلا يجوز لنا أن نطلقه وإنما نقول:
إن -شاء الله- ، فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنه لا
يشهد لمعينٍ بجنةٍ ولا بنارٍ ما لم يشهد له النص بذلك، إلا
معلقًا بالمشيئة، فتقول: فلانُ المعين من أهل الجنة إن -شاء
الله- ، إلا إذا شهد له النص بأنه من أهل الجنة فلا تعلقه
بالمشيئة لأننا نعلم بثبوت الدليل أن الله شاء الجنة له.

وأما آحاد الناس ممن لم يشهد لهم النص بأنه من أهل
الجنة فلا يجوز لك أن تشهد لهم بالجنة إلا بعد التعليق
بالمشيئة، لأنه أمرٌ غيبي وأمور الغيب لا يجوز الجزم بها.
وكذلك لا يجوز أن تقول: فلانُ شهيدٌ لأن كونه شهيداً
من عدمه إنما هو أمرٌ غيبي لا يعلمه إلا الله ﷻ، فلا بد أن
تقيده بالمشيئة أو بما يشعر بها كقولك: بإذن الله وكقولك
نحسبه كذلك والله حسيبه ولا نزكي على الله أحداً.

فهما أمران يجب وجوباً تعليقهما بالمشيئة:
الأمر الأول:- إذا كان الكلام في أمرٍ مستقبلي ستفعله.
الأمر الثاني:- إذا كان الكلام في أمرٍ غيبي لا يعلمه إلا
الله ﷻ.

**ومن المسائل إن قيل : وما حكم الطلاق المعلق على
مشيئة الله؟**

أقول : اختلف العلماء -رحمهم الله- تعالى في حكم الطلاق المعلق على مشيئة الله، فلو أن الإنسان قال لزوجته: أنت طالق إن شاء الله، فهل يقع طلاقه أم لا يقع؟ وفيه خلاف بين العلماء ، والقول الصحيح إن شاء الله أنه لا يقع، لأنه لم يطلق الطلاق ويجزم به بل علقه على أمر غيبي لا نطلع عليه، فنحن لا ندري هل الله شاء هذا الطلاق أو لم يشأه، فمشيئة الله من عدمها مشكوك فيها وإذا ورد على عقد النكاح أمر مشكوك فيه فإننا نبقى على الأصل المتيقن وندع الأمر المشكوك فيه؛ لأن المتقرر عند العلماء أن اليقين لا يزول بالشك، فالأصل المتيقن أن عقد النكاح ثابت، وكون الله شاءه في هذه اللحظة أو لم يشأه أمر غيبي لا نستطيع أن نتطلع عليه فحينئذ هو مشكوك فيه فنبقى على يقين النكاح.

ومن المسائل : إن قيل : اليمين المعلق على مشيئة الله.

اختلف العلماء -رحمهم الله- تعالى في اليمين المعلق على مشيئة الله، كأن يقول: والله لأذهب للرياض غداً إن شاء الله- فإذا جاء غد ولم يذهب للرياض هل عليه كفارة أو لا؟

فيه خلاف بين أهل العلم والقول الصحيح أن لا كفارة عليه، لأنه علقه بأمر غيبي غير مطلع عليه ولأن تصرف العبد هنا في اليمين لم يطلقه وإنما علقه بإرادة الله ومشيئته فلما لم يذهب إلى الرياض غداً علمنا أن الله وَعَدَّ لَمْ يَشَأْ، فإذا يمينه قد بر بها.

ولذلك يقول العلماء -رحمهم الله-: إن اليمين المعلق على المشيئة غير منعقدة، أي لا كفارة فيها، فينبغي للإنسان أن يخرج من وجوب الكفارة بتعليق أيمانه بالمشيئة، فعود لسائك على قلة الأيمان لكن إن أردت أن تحلف للحاجة فلا بد أن تعلقها بالمشيئة حتى تخرج عن وجوب الكفارة فيما لو خالفت مقتضى يمينك وحنثت فيها، وانظروا إلى مشيئة الله كيف اختلفت الأحكام باختلاف التعليق بها من عدمه .

ومن المسائل : من السنة في عيادة المريض أن تقول له: لا بأس كفارةً وظهور إن شاء الله- فكيف يدعو له بأن يكون مرضه هذا كفارة وظهور ومع ذلك يعلق هذا الدعاء بالمشيئة مع ورود النهي عن تعليق الدعاء بالمشيئة؟

نقول : لما علق النبي ﷺ كلامه هذا بالمشيئة علمنا أنه لا يريد الدعاء وإنما يريد الإخبار، ولما كان هذا الخبر عن أمر غيبي لا يطلع عليه علقه النبي ﷺ بالمشيئة، فهو دليل على أن الكلام في الأمور الغيبية يجب تعليقها بالمشيئة، فإن المسلم إذا مرض فقد شهدت الأدلة العامة بأن مرضه كفارةً وظهوراً له، لكن الشهادة العامة لا يستلزم دخول أفرادها فيها قطعاً، فبعض الناس قد لا يكون مرضه كفارةً ولا ظهوراً لعدم وجود الصبر فلم يحقق الشرط حتى يثاب على هذا المرض، فإذا دخلت على مريضٍ وقلت: ظهورٌ وكفارة فإن كنت تقصد بها الدعاء له فلا تعلقه بالمشيئة، وإن كنت تقصد الخبر بأن مرضه هذا المعين في هذه

الوقت المعين صار كفارةً وظهور عند الله عَلَيْكَ فحينئذ أنت تشهد بأمر غيبي فيجب عليك أن تعلقه بمشيئة الله لأنه لا مشيئة للعباد إلا ما - شاء الله - الله لهم عَلَيْكَ.

ومن المسائل : كيف نجمع بين آيتين ظاهرهما التعارض

وهي قول الله - عز وجل - : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا

لِيَعْبُدُونِ ﴾ ، وقول الله - عز وجل - : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ

النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۗ

وَلِذَلِكَ ﴿ هود: ١١٨-١١٩ ﴾ ، أي لهذا الاختلاف ﴿

خَلَقَهُمْ ﴾ ، فكيف آية تذكر أن الحكم من خلقهم هي

**العبادة وآية أخرى تذكر أن الحكمة من خلقهم هو وجود
الاختلاف بينهم؟**

نقول : لا تعارض ولا إشكال بين دلالة هاتين الآتين،
لأن الحكمة من الخلق تنقسم إلى قسمين:

• حكمة شرعية أمرية دينية.

• وحكمة كونية قدرية.

أما الحكمة الدينية الأمرية الشرعية من خلقهم هي
للعبادة، وأما الحكمة الكونية القدرية من خلقهم فهي

الاختلاف، فقوله عَلَيْكَ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا

لِيَعْبُدُونِ ﴿ [الذاريات: ٥٦]، هذا بيانٌ للحكمة الشرعية من

خلقهم ، وأما قوله: ﴿ **وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**

وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، إنما هون بيانٌ

للحكمة الكونية القدرية فلا تعارض بين الآيتين والله الحمد
والمنة.

**ومن المسائل أيضا : إن قيل : ما حكم تعليق الإيمان
بالمشيئة؟ وصورته أن يقول المؤمن: أن مؤمن -إن شاء
الله- ؟**

اختلف أهل القبلة في حكم تعليق الإيمان بالمشيئة على
طرفين ووسط، وخير الأمور أوسطها:

الطرف الأول: حرموا تعليق الإيمان بالمشيئة من غير
تفصيل، وقالوا: يحرم تعليق الإيمان بالمشيئة مطلقاً لأن
من أصول صحة الإيمان أن يقع مجزوماً به مقطوعاً به
متيقناً فهل يمكن أن يدخل الشك في الإيمان بالله؟

نقول : لا، هل يمكن أن يصح الإيمان بالملائكة مع
وجود الشك؟

نقول : لا، هل يمكن أن يصح إيمان من شك في
الرسول أو الكتب أو اليوم الآخر أو بالقدر؟

نقول : لا، فقضايا الإيمان لا يصح الإيمان بها إلا إذا
وقعت يقينية فهي قضايا قطعية يقينية لا يمكن أن يتطرق
لها الشك ولا يقبل أن يتطرق لها شك أصلاً، ولذلك قال الله

عَلَيْكَ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَكُّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، قال

الله ﷻ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ

الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] ، فالقضايا الإيمانية لا

يقبل فيها شك، فأى شك جاء في قضية إيمانية فإنه ينقضها
ووجودها مع وجود الشك كعدمها.

لذلك هؤلاء ما نظروا إلا إلى أصل وجود الإيمان في
القلب، فقالوا: لا يجوز تعليق الإيمان بالمشيئة لأن تعليق
الإيمان بالمشيئة شك في وجوده، والشك في وجود أصل
الإيمان في القلب كفر - هكذا قالوا - .

وهؤلاء يعيبون أهل السنة -رحمهم الله- تعالى بأنهم
الشكاكون فيصفوننا ويقدحون فينا بالشكاكة، وذلك لأن
أهل السنة يجيزون تعليق الإيمان بالمشيئة على اعتبارات
سيأتي تفصيلها -إن شاء الله-.

وقابل هؤلاء فرقةً أخرى قالوا: بل يجب تعليق الإيمان
بالمشيئة مطلقاً، قالوا: لا يجوز للإنسان أن يجزم بأنه
مؤمنٌ إلا إذا علقه بالمشيئة، قالوا: لأن الإنسان لا يدري
أكمل إيمانه أم لا؟ وربما يقع في تركية نفسه إذا لم يعلق
إيمانه بالمشيئة.

فالطائفة الأولى نظروا إلى أصل الإيمان، فحرموا
المشيئة فيه لأنها شك، والآخرون نظروا إلى كمال
الإيمان، فأوجبوا فيه المشيئة حتى لا يجزم الإنسان بأمرٍ
غيبى أنه كمل إيمانه ولا يدخل في تركية نفسه المنهي

عنها شرعاً في قوله **وَعَلَىٰ**: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ

اتَّقَىٰ﴾ [النجم: ٣٢]، ويقول النبي ﷺ: «الله أعلم بأهل البر

منكم»، فهذان القولان على طرفي نقيض .

فجاء أهل السنة فقالوا: إن التعليق منه ما يجب ومنه ما يحرم ومنه ما يندب أو يباح، فلا نعطي التعليق حكماً واحداً بل يختلف باختلاف قصد صاحبه، فإن كان الإنسان يقول: -إن شاء الله- وهو شاكٌّ في أصل وجود إيمانه فإن تعليق الإيمان بالمشيئة حرام، ولأن الشك في أصل الإيمان يوصل صاحبه إلى حفر الكفر -والعياذ بالله- هذه الحالة الأولى، وقد وافقنا في هذه الحالة قول الطائفة الأولى.

وأما إذا خاف الإنسان على نفسه من الوقوع في التزكية أو في الرياء إن لم يعلق إيمانه بالمشيئة نظراً إلى كماله، فإن تعليقه بالمشيئة حينئذٍ واجب، فإذا خفت على نفسك إذا قيل: أنا مؤمن، أين ينقدح في أذهان الناس أو ينقدح في ذهنك أنك تشهد لنفسك بكمال الإيمان أو أنك تقع في شيء من تزكية نفسك فيجب عليك وجوباً أن تقول: - إن شاء الله- لأن الوقوع في التزكية حرام، والوقوع في الفخر والخيلاء بقضية الإيمان أيضاً حرام، وما لا يتم ترك الحرام إلا به ففعله واجب.

فالمقصود رعاية الحالتين الأوليين، فإن كان الشك في أصل الإيمان فيحرم، وإن كان تعليقه بالمشيئة خوفاً من الوقوع في الرياء أو هروباً من تزكية النفس فيجب، وما

عدا ذلك فإما أن يستحب وإما أن يباح وهذا قول جماهير أهل السنة والجماعة -رحمهم الله- تعالى.

ومن المسائل أيضاً: في قول الله ﷻ: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ

وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، فنحن نعلم أن الإيمان

من المؤمن واقع بمشيئة الله ﷻ، وكفر الكافر في هذه الدنيا واقع بمشيئة الله ﷻ، فإذا كان الإيمان والكفر واقعين بمشيئة الله فكيف ينسب الله مشيئتهما للمخلوق

فيقول: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾؟ [الكهف:

٢٩]،

نقول : إن المشيئة المنسوبة إلى الله ﷻ في كفر الكافر وإيمان المؤمن إنما هي مشيئة تقديرٍ وخلقٍ وإيجاد، فالله ﷻ شاء الكفر من الكافر وخلق كفره وأراده كوناً وكتبه في اللوح المحفوظ.

فإذا قلنا: شاء الله الكفر من الكافر فنقصد به مشيئة العلم ومشية الخلق ومشية الإيجاد ومشية الإرادة الكونية.

وإذا قلنا: شاء الكافر الكفر فإنما نعى مشيئة التحصيل الكسب والاقتراف .

فإذا شاء الله الكفر من الكافر خلقاً وإيجاداً وإرادة كونية ، وشاء الكافر الكفر تحصيلاً واكتساباً واختياراً، فإن العبد إذا عرض عليه الكفر والإيمان ثم كانت مشيئته وإرادته إلى تحصيل الكفر والإيمان فنقول: إنه شاء الكفر واختاره،

بمعنى حصله واقترفه واكتسبه، لا بمعنى أنه أوجده وخلقه أو قدره، فالخلق والمشية والتقدير تنسب إلى الله ، وأما المشية المنسوبة إلى الكافر هنا ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾

﴿[الكهف: ٢٩] ، ، فإنما هي مشية الفعل والكسب والتحصيل، فلا تعارض بين هذا وبين مذهب أهل السنة والجماعة -ولله الحمد والمنة - .

ومشية الإيمان تنقسم إلى قسمين: مشية ترجع إلى الله وهي علمه وخلقته وكتابته وإرادته الكونية ، ومشية ترجع إلى ذات المؤمن وهي تحصيله للإيمان وسلوكه لطريق الهداية والتقوى والإيمان بالرسول والتسليم والإذعان لأمر الله ﷻ ، فالله ﷻ شاء إيمان المؤمن بإرادته الكونية لأنه وقع ، وبإرادته الشرعية لأنه يحبه ويرضاه، والمؤمن شاء الإيمان لا بمعنى أنه خلقه وأوجده ، بل بمعنى أنه حصله واكتسبه، لأن فعل العبد خلقاً وإيجاداً ينسب إلى الله - سبحانه وتعالى- وتحصيلاً واكتساباً ينسب إلى العبد ، وعليه فلا إشكال في قوله ﷻ: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ

فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] ، ، كأن الله ﷻ يقول : نحن قد بعثنا الرسل مبشرين ومنذرين ومعلمين ومبينين وأنزلنا الكتب فيها هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وهدينا الإنسان النجدين وجعلنا له مع ذلك قدرةً واختياراً، فحينئذٍ من شاء أن يؤمن فليؤمن ولكن إيمانه على علم وهدى،

ومن شاء أن يكفر ولكن كفره عن عنادٍ واستكبار ليس عن جهل لأن الله أوضح الحجة وأبان المحجة ببعثة الرسل وإنزاله الكتب.

بينما نجد أن طائفتين قد فهمتا المشيئة هنا فهما مغلوطين، ضالاً، سقيماً، عليلاً، بعيداً عن الحق والهدى، وهذا الفهم قد أوجب لهم الضلال والوقوع في المخالفة والبدعة:

الطائفة الأولى:- طائفة القدرية وهم المعتزلة فقد فهموا

أن نسبة المشيئة هنا للعبد ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ

فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، أي أنها مشيئة الخلق والإيجاد

لأنهم يعتقدون أن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه خيراً كان أو شراً، وهذا فهم مغلوطين وفهم مجوسي، فمن اعتقد أن ثمة خالقاً مع الله لشيءٍ من هذا العالم فهو من المجوس الذين يعتقدون أن للعالم خالقين أو صانعين.

والطائفة الثانية:- طائفة الجبرية فهموا من قوله:

﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، أنها

مشيئة القهر والاضطرار لا مشيئة الاختيار وهذا مبني على مذهبهم بأن العبد لا قدرة له ولا مشيئة له مطلقاً، فكل مشيئة تنسب إلى العبد في الأدلة عند الجبرية فإن نسبتها نسبة مجازية لا حقيقة لها إذ أنهم يعتقدون أنه لا مشيئة للعبد أصلاً وإنما هي مشيئة الله ﷻ، وإن نسب المشيئة للعبد فإنما هي نسبة مجازية لأن العبد مجبور على فعله

ومقهورٌ ومضطرٌّ إلى أن يفعل هذا الفعل، وكلا الفهمين باطل، بل المشيئة تنقسم إلى قسمين كما بيناه :

- مشيئةٌ في فعل العبد ترجع إلى الله.
- ومشيئةٌ في فعل العبد ترجع له.

ومن مسائل أيضاً إن قيل : ما صحة قول القدرية : أنه لا يمكن أبداً أن يكون الله شاء الإيمان من الكافر؛ لأنه يلزم على هذا تعارض المشيئتين وغلبة مشيئة العبد على مشيئة الله، فالله شاء منه الإيمان والعبد شاء أن يكفر، فوَقعت مشيئة العبد فالغالب في هذه الموازنة العبد، ولا يمكن أن يغلب العبد ربه ؟

نقول : هذا كلام مبني على مقدمة باطلة وهذه المقدمة الباطلة هي قولهم: إن الله شاء الإيمان من الكافر وهذا خطأ لأنه لو شاء أن يؤمن الكافر لوقع منه الإيمان، لأن مشيئة الله لا تنقسم إلى شرعية وكونية، فمشيئة الله لا راد لها ولا معقب لها ولا غالب لأمره عَلَيْهِ، ولذلك يقول الله عَلَيْهِ: ﴿وَلَوْ

شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴿ [يونس: ٩٩]،

أي لو علق إيمانهم بمشيئته لكانت كفيلة بأن يؤمنوا عن بكرة أبيهم في لحظة واحدة، لأنه لو شاء الإيمان من أحدٍ وقع مباشرة، فلا يجوز أن نقول: شاء الله الإيمان من الكافر، فهذه كلمة خطأ، ولكن نقول أراد الله شرعاً أراد الله شرعاً الإيمان من الكافر ولكن أبي هداية الله وكفر ،

والمقرر عندنا معاشر أهل السنة أن الإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع.

والتعبير الصحيح هو أن نقول: شاء الله الكفر من الكافر فوقع وكفر ، ولا نقول: شاء الله الإيمان من الكفار فغلبت مشيئة الكافر فكفر، -لا- وذلك لأن كفره وقع في الكون ولا يكون في كون الله ﷻ إلا ما يشاء.

فالمعتزلة بنوا باطل على باطل وهكذا طبع أهل الباطل دائماً يؤصلون الباطل ويبنون عليه فيكون بناؤهم باطلاً كله؛ لأن المقرر أن ما بني على الباطل فهو باطل.

ومن المسائل قاعدة تقول : الاعتراض على مشيئة الله - عز وجل - اعتراض على القدر.

فإذا اعترض العبد على شيء مما شاء الله في كونه أن يقع، فإن حقيقته أنه معترض على قدر الله لأن مشيئة الله ركن من أركان القدر، فإذا اعترض العبد على علم الله أو على كتابة الله الشيء في اللوح المحفوظ، أو على مشيئته فقد اعترض على القدر، فمن اعترض على شيء من مراتب القدر فحقيقة اعتراضه هذا أنه اعتراض على القدر، والاعتراض على القدر حرام وكبيرة من الكبائر فقد يكون كفرًا في كثير من صورته .

ومن المسائل هنا أيضاً قاعدة تقول : لا يدخل الله - عز وجل - في حيز المحاسبة.

إذ كيف يدخل في حيز المحاسبة وهو الله ﷻ ، وهذه علة كافية، فهو الخالق، المدبر المتصرف، والكون كونه فيفعل فيه ما يشاء ، والملك ملكه، والتدبير تدبيره والتصريف

تصريفه، فلا يجوز للعبد أن يوقف ربه موقف المحاسبة، لماذا تعطي؟ لماذا تمنع؟ لماذا تحيي؟ لماذا تميت؟ لماذا تخلق؟ لماذا ترزق؟ لماذا ترزق فلاناً وأنا لم ترزقني؟ فهذا كله إدخال للرب في حيز المحاسبة، والله عَزَّ وَجَلَّ لا يدخل في حيز المحاسبة لأن المتقرر شرعاً أنه لا يسأل عما يفعل

وهم يُسألون، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ

﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وقد أجمع العلماء -رحمهم الله- أن كثرة الأسئلة في المشيئة والتعمق فيها تفضي إلى الاعتراض على القدر، فإياك من كثرة الأسئلة والتعمق في الأسئلة لماذا خلق الله هذا؟ لماذا شاء الله الكفر من هذا الرجل؟ لماذا خلق الله إبليس؟ ما الحكمة من خلق النار؟ فكثرة الأسئلة في مثل هذه تفضي بالعبد إلى أن يعترض على قدر ربه عَزَّ وَجَلَّ، لاسيما إذا سأل وانقطع المسئول عن الجواب لعدم علمه بحقيقة الحكمة الكونية في خلق هذا الشيء، فحينئذ يجد السائل في قلبه أن هذه الشيء أوجده الله بلا حكمة وبلا غاية، أو أنه أوجده ظلماً وتسلطاً وعدواناً على الناس -وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- .

وقد وقع كثير من الناس في الاعتراض على القدر والتشكيك في حكمة الله عَزَّ وَجَلَّ وفي خلقه وأمره بسبب كثرة الاشتغال بمثل هذه الأسئلة التي ما أنزل الله بها من سلطان، فتلك أسئلة لا تحيي ديناً ولا توجب سلامة ولا

تضف إليك شيئاً من العلم فالأصل أنك تبتعد عن كثرة هذه الأسئلة وإن طرأ عليك بعض الأسئلة التي يمكن أن يجيب عنها المسئول ولوجود الإجابة عنها في الكتاب والسنة، فالحمد لله ، وإلا فالتعمق والتنطع والتنقيب عن مثل هذه الأسئلة التي لا جواب لها، فإنها توقع العبد في نهاية المطاف في حفرٍ من الاعتراض على قدر الله ﷻ.

ثم قال الإمام الطحاوي - رحمه الله تعالى - : (يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلاً ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً).

والكلام على هذه القطعة في جملٍ كثيرة من المسائل:

المسألة الأولى : - الهداية والإضلال .

وهذه من أخطر وأدق مسائل باب القضاء والقدر، وقد وصف الإمام ابن القيم - رحمه الله - تعالى هذه المسألة بأنها قلب مسائل القضاء والقدر وهي: مسألة الهداية والإضلال. وقبل أن نخوض في تفاصيل أقوال أهل الباطل مع الرد عليها لابد أن نبين أولاً مذهب أهل الحق في هذه المسألة، ولم يوفق للحق في هذه المسألة إلا الموفقون وهم أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - تعالى.

فإنهم قالوا: إن الإضلال والهداية بيد الله ﷻ تقديرًا، وخلقًا، وإيجادًا، وللمخلوق مدخلٌ فيها تحصيلًا، واكتسابًا، هذه هي خلاصة مذهب أهل السنة ، فإذا اهتدى المخلوق فإن لهدايته نسبتين:

نسبة ترجع إلى الله ﷻ ، ونسبة تخص المخلوق.

فأما ما يرجع إلى الله فهو تقدير هدايته وخلق هدايته وإيجاد هدايته، فالذي خلق هدايتك واستقامتك هو الله، وهو الذي قدر في لوحه المحفوظ أنك ستكون من المهتدين، وستكون من الموفقين.

لكن الذي سلك أسباب الهداية هو أنت أيها المخلوق، فالذي يوصف بأنه مهتدي هو المخلوق نفسه، فالمخلوق هو المهتدي وهو المصلي وهو المزكي،

فنقول: في مسألة الهداية والإضلال كما نقوله في سائر أفعال المخلوقات، وقد تقرر عندنا قاعدة، أن فعل المخلوق له فيه شائبتان: شائبة ترجع إلى الله، وشائبة ترجع إلى المخلوق، فأما ما يرجع إلى الله فهو تقدير فعل المخلوق وخلق وإيجاده ومشيبته وكتابته في اللوح المحفوظ، وهذه من فعل الله ﷻ.

والذي يرجع إلى المخلوق هو تحصيل هذا الفعل واكتساب هذا الفعل والقيام بهذا الفعل وسلوك أسباب تحصيل هذا الفعل، ومن جملة أفعال المخلوق الهداية والضلال، فالهداية فعلٌ للمخلوق والضلال فعلٌ للمخلوق، فالمخلوق هو المهتدي والمخلوق هو الضال، ولكن الذي خلق هذه الهداية وخلق هذه الإضلال وقدره على المخلوق هو الله ﷻ.

فالهداية والإضلال تنسب إلى الله خلقاً، وإيجاداً، وكتابةً، ومشيبَةً، وتقديرًا، ولكن تنسب إلى المخلوق تحصيلًا، واقترافًا، واكتسابًا.

والله عَلَيْهِ ينسب الهداية والإضلال له في القرآن كثيراً
فقال الله عَلَيْهِ في آيات كثيرة: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ، ﴿يُضِلُّ
مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣] ، وقال الله عَلَيْهِ: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى
صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] ، وقال الله تبارك وتعالى:
﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ
يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] ، وقال الله عَلَيْهِ: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي
بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ٨٨] ، وقال الله عَلَيْهِ: ﴿مَنْ
يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام:
٣٩].
وقال الله تبارك وتعالى لنبيه -صلى الله عليه وسلم-:
﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ
بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصاص: ٥٦] ، وقال الله عَلَيْهِ: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ
لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ
فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:
٨] ، والآيات في هذه المعنى كثيرة لا تكاد تحصى هنا .

فأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإضلال والهداية قدرًا، وقضاءً، وكتابةً، وخلقًا، ومشيةً، وإيجادًا لا تكون إلا بأمر الله ﷻ، وأما نسبتها إلى العبد فإنها نسبة تحصيل، واكتساب، هذا هو الذي ندين الله ﷻ به.

المسألة الثانية : - المتقرر عند العلماء أن الله لا يفعل إلا لحكمة ومصلحة، فجميع الأفعال الصادرة من الله ﷻ لا تكون عبثًا، قال الله ﷻ: ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا**

وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال الله ﷻ:

﴿ **أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى** ﴾ [القيامة: ٣٦] ، وقد أجمع

علماء أهل السنة على أن كل فعلٍ يصدر من الله سواءً كان فعلًا كويينًا أو فعلًا تشريعيًا فإن الله ﷻ فيه الحكمة البالغة والمصلحة المتناهية؛ ولكن عقول البشر تعجز عن إدراك هذه الحكمة وعن إدراك هذه المصلحة، فعجز عقلك عن إدراكها ليس دليلًا على عدمها في ذاتها؛ لأن المتقرر عند العقلاء أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم - وقد تقدم الكلام مفصلاً في هذه المسألة - .

المسألة الثالثة:- اعلم رحمننا الله وإياك أن الله من كمال فضله ورحمته بعباده أقام لهم أعلامًا وطرقًا إن سلكوها اهتدوا، وحذرهم من طرقٍ وسبلٍ إن عبروها وطرقوها ضلوا، فالله لم يجعل الهداية والإضلال لغزًا وإنما بينه أتم

البيان، قال الله ﷻ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، وعلى

أحد التفسيرين أي طريق الحق وطريق الضلال. ولذلك أنزل الله كتبه لبيان طريق الحق من الضلال، وأرسل رسله لهداية الناس إلى طريق الحق القويم، فلا حجة لأحدٍ على الله أنه لم يبين له طريق الهدى ولم يبين له طريق الضلال.

فمن سلك طريق الضلال فإنما سلكه عن علمٍ وهوى وشهوة وعناد، لم يسلكه عن جهل، ولذلك أغلب الذين تراهم عينك واقعين في الضلال لو سألتهم لقالوا: إنه حرام ولكن شهواتنا وادع لنا يا شيخ، ادع لنا أن الله يهدينا يا شيخ، فهم ما قعوا فيه عن جهل وإنما وقعوا فيه عن علم.

فمن رحمته ﷻ بعباده بين لهم طريق الهدى وبين لهم طريق الضلال، ورفع أعلام طريق الهدى وأوضح آيات طريق الضلال، وذكر في القرآن أسبابًا كثيرة تفيد من سلكها الهداية والاستقامة، وذكر في كتابه طرقًا كثيرة تفيد من سلكها الضلالة والغواية.

فإن قيل: وما هي أسباب الهدية؟

نقول: من هذه الأسباب التي ذكرها العلماء -رحمهم الله تعالى-:

-الدعاء وهو أعظم أسباب الهداية على الإطلاق، ولذلك أمرنا به في القرآن في سورة الفاتحة في أعظم

سورة في القرآن: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]،

أي ألهمنا ووقفنا ودلنا وأرشدنا وثبتنا على هذا الصراط المستقيم، وقال الله ﷻ في الحديث القدسي في حديث أبي ذر قال: «يا عبادي كلّم ضالًّا إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم»، أي أطلبوا مني الهداية أوفقم لها، وهذا وعد من الله والله لا يخلف الميعاد، لكن لا بد أن تطلبها من الله بصدق، وافتقار وصدق وانطراح بين يديه ﷻ.

وقد كان النبي ﷺ يطلب الهداية من الله وهو رسول الله معصومٌ من الرجوع والشرك ومع ذلك لا يزال هو العبد المفتقر إلى تثبيت ربه وهدايته، قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا أَنْ

ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا﴾ [الإسراء: ٧٤] ،

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى صلاة الليل يقول دعاء الاستفتاح: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة اهدني لما اختلف من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم» ، فإذا كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يطلب من الله الهداية طلب افتقار وحاجة وتضرع فغيره ممن لا يؤمن عليه من باب أولى، وفي صحيح الإمام مسلم من حديث علي رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «يا علي قل: اللهم اهدني وسددني واذكر بالهدى هدايتك الطريق».

وفي الجلوس بين السجدين شرع لنا طلب الهداية أيضًا كما في سنن أبي داود من حديث ابن عباس رضي

الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين: «اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني».

وفي " الصحيحين " من حديث أبي عامر الأشعري قال: كان النبي ﷺ إذا أسلم الرجل منا علمه الصلاة وأمره بأن يدعو بهؤلاء الكلمات، وكأنه يقول: هذه منهج حياتك أنت الآن أسلمت وعلمناك الصلاة وبقي عليك أنت الالتزام بهذه الدعوات «اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني».

، فالدعاء من أعظم أسباب الهداية .
ومن أسباب الهداية التي نبه عليها القرآن والسنة : الإقبال الكلي على تدبر كتاب الله ﷻ، فمن ارتبط قلبه بكتاب الله وأكثر من تلاوته وتعقله وتدبره فإنه سيهدي حتماً ولا بد

وهذا وعد من الله ﷻ؛ قال الله ﷻ: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي

لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال الله ﷻ: ﴿ قُلْ هُوَ ۙ

أَي الْقُرْآنِ ﴾ [الَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءً] [فصلت:

٤٤]، وقال الله ﷻ: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن

رَبِّكُمْ وَشَفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ

وَبِرَحْمَتِهِ ۚ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس: ٥٧-

٥٨] ، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِّن

اللَّهُ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ ﴿[المائدة:

١٥-١٦]، ﴿ يَهْدِي بِهِ ﴾، أي سببه ﴿ مَنِ اتَّبَعَ

رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

ومن أسباب الهداية : العناية بالسنة النبوية وحفظها والعمل بمدلوها، فإن من عمل بالسنة اهتدى، قال الله ﷻ

فِي شَأْنِ رَسُولِهِ ﷺ: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النور:

٥٤]، إلى أن قال: ﴿ وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ﴾ [النور: ٥٤]،

فلا هداية إلا في طاعة رسول الله ﷻ والمقصود بطاعته أي اتباع سنته.

ومن أعظم أسبابها الهداية أيضاً : مجالسة الصالحين،

فإن الله ﷻ قال في كتابه: ﴿ قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا

يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ

الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَىٰ الْهُدَىٰ

أَتَيْنَا ﴾ [الأنعام: ٧١]؛ قال ابن عباس- رضي الله عنه -

في هذه الآية: هذا مثل ضربه الله للآلئة ومن يدعو إليها ، وللدعاة الذين يدعون إلى الله ، كمثل رجل ضل عن الطريق تائهاً ضالاً إذ ناداه مناد : يا فلان ابن فلان ، هلم

إلى الطريق ، وله أصحاب يدعونه : يا فلان ، هلم إلى الطريق ، فإن اتبع الداعي الأول انطلق به حتى يلقيه في الهلكة ، وإن أجاب من يدعو إلى الهدى اهتدى إلى الطريق .

وقد ذكر الله ﷻ صورتين من صور تأثير أصحاب السوء على من يصحبونه:

الأولى : قال الله ﷻ: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ

يَا لَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا لَيْتَنِي لَأَسْتَأْذِنَ لِمَنْ لَمْ يَأْخُذْ فَلَنَا خَلِيلًا

* لَقَدْ أَضَلَّنِي ﴿ [الفرقان: ٢٧-٢٩]، فجلساء السوء من

أعظم أسباب الضلال، وكل قرين بالمقارن يقتدي، وفي الحديث الحسن: " المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخال " .

الثانية - : قول الله ﷻ في سورة الصافات: ﴿ فَأَقْبَلَ

بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ * قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ *

يَقُولُ أَهَذَاكَ لِمَنِ الْمُرِيدِينَ * أَهَذَا مِنْنا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَهَذَا الْمَدِينُونَ *

قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ * فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ * قَالَ تَاللَّهِ إِن

كِدْتَ لَتُرْدِينِ * وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴿ [الصافات:

٥٠-٥٧]، ثم يلتفت على الملائكة وأهل الجنة ثم يقول:

﴿ أَمَّا نَحْنُ بِمِيتِينَ * إِلَّا مَوْتَنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّينَ

﴿ [الصفات: ٥٨ - ٥٩] ﴾ إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * لِمِثْلِ

هَذَا ﴾ [الصفات: ٦٠ - ٦١]، أي تلك النهاية السعيدة التي

طريقها الثبات على طريق الحق وعدم طاعة أصحاب

السوء ﴿ فَلْيَعْمَلِ الْعَمِلُونَ ﴾ [الصفات: ٦١]،

ومن أسباب الهداية أيضاً : طلب العلم الشرعي فإن أغلب من يضل إنما ضل بسبب جهله، فهذا العلم فرقانٌ يتعرف به الإنسان على الحق والباطل.

ومنها كذلك : مجاهدة النفس والهوى وقصر النفس على طاعة الله وإن لم ترغب، قال الله -تبارك وتعالى:-

﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۗ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ

الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ولا ينبغي للإنسان أن يسلم

قياده أو زمامه لنفسه فإنها تقوده إلى كل شر لأن النفس أمارَةٌ بالسوء إلا ما رحم ربي.

ومنها كذلك : التوبة فهي طريقٌ للهداية، قال الله ﷻ:

﴿ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١٣]، أي من تاب

لأن الإنابة هي التوبة.

ومنها كذلك : قبول الحق أول مرة وعدم رده بعد
اتضاحه وبيانه، فمتى ما سمعت الحق فاقبله وقل: سمعنا
وأطعنا ، وإياك أن ترد الحق فإن من رد الحق أول مرة
حرم من قبوله ثاني مرة، قال الله ﷻ: ﴿ **وَنُقَلِّبُ أَفْعَدَتَهُمْ**

﴿ [الأنعام: ١١٠] ، أي في الضلال والإضلال بسبب ذكره

الله وهو : ﴿ **وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي**

طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٠] ، وقال الله ﷻ: ﴿ **فَلَمَّا**

زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [الصف: ٥]

، وقال الله ﷻ: ﴿ **الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ [النحل: ٨٨] ، أي بعد

اتضاح الحق ﴿ **وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ**

الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ [النحل: ٨٨] ، فمتى ما

عرض عليك الحق فاقبله فإنك إن قبلت الحق أول مرة فهو
طريقٌ لهداية قبول الحق الثاني والحق الثالث وهكذا.

ومنها كذلك : الإيمان والعمل الصالح، فالإيمان والعمل
الصالح بوابةٌ عظيمة من بوابات الهداية، قال الله -تبارك

وتعالى-: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ**

رَبِّهِمْ بِإِيمَانِهِمْ ﴿ [يونس: ٩] ، فبسبب إيمانه وبسبب عملهم الصالح استحقوا أن يوصفوا بأن يوفقوا للهداية وأن يوفقوا للطريق المستقيم والمنهج القويم. وقبل ذلك كله نقول: اعلم أن من صدق حقيقةً في طلب الهداية فلا بد أن يسلك سبيل تحصيلها، إذ أن المتقرر في القواعد " أن دليل صدق الطلب سلوك السبب " ، فكيف برجلٍ يقول: أنا سأذهب إلى مكة أنا أريد أن أذهب إلى مكة ثم نراه سالماً لطريق آخر ، ونقول له طريق مكة خلفك لا أملك ، يقول سأسلك هذا الطريق وإذا قدر الله يوماً من الأيام الوصول إلى مكة فسأصلها، هل هذا صادق الرغبة في الوصول إلى مكة؟ بالتأكيد : لا؛ لأنه لو صدق لسلك السبب ، ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿ **لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي**

أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣] ، هذه هي الحقيقة التي لا بد أن تقفوا عندها، فاتركوا الأمانى فتلك الأمانى هي التي تغفل قلوبكم وعقولكم عن هذه الحقيقة ﴿ **مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ** ﴾ [النساء: ١٢٣] ، فكلها أمانى نهايتها الإفلاس ، فلا ينبغي للإنسان أن يشغل قلبه بكثرة الأمانى وهو جالس في بيته من غير تحصيل لأسبابها، ويقول أنا أريد أن أتزوج وهو جالس في البيت لم يهذب لا هنا ولا هنا بحثاً عن الأسباب التي يسرها الله له ،

ويقول: أريد وظيفة وهو جالس في البيت، فعليه أن يأخذ
بالأسباب .

وقد قسم العلماء الهداية إلى أربعة أنواع، اشتد خلافهم
في نوعين واتفقوا على نوعين:

الأولى : الهداية العامة : وهي المقصودة بقول الله ﷻ:

﴿ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ [طه: ٥٠]، وهذه

الهداية يدخل فيها البر والفاجر والمؤمن والكافر والإنس
والجن والأدميون والحيوانات و الحشرات فقد أعطى الله
ﷻ كل شيء خلقه ثم هدى كل مخلوق إلى القيام بعمله
ووظيفته في هذه الحياة، وهذه يسميها العلماء بالهداية
العامة .

الثانية : هداية أهل الجنة للجنة وأهل النار للنار.

فأهل الجنة إذا دخلوا الجنة يهدون وأهل النار إذا دخلوا
النار يهدون ، فأهل الجنة بعد دخول الجنة يهدون إلى
منازلهم وقصورهم، فكل واحد بعد دخول باب الجنة يذهب
مباشرة من غير سائق ولا دليل إلى بيته وقصره في الجنة
، وكذلك أهل النار يهدون إلى منازلهم في النار والعياذ
بالله تعالى.

وهاتان الهدايتان لم يتكلم عليهما أهل العلم كثيراً إذ لا
مخالف فيهما أصلاً، لكن الخلاف بين أهل البدع وأهل
السنة في الهدايتين الأخيرتين، وهما الهداية الثالثة
والرابعة.

الثالثة : فهي هداية التوفيق والإلهام.

وأجمع أهل السنة على أن هذه الهداية لا يقدر عليها إلا الله ﷻ، فلا يستطيع أن يهديك هداية توفيق وإلهام لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي صالح فضلاً عن غيره ، فلا يملك هداية القلوب إلا علام الغيوب - عز وجل - ، بل وحتى النبي ﷺ لا يملك هذه الهداية ، بدليل قول الله ﷻ:

﴿ **إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ** ﴾ [القصص: ٥٦] ، فالهداية

المنفية عن رسول الله ﷺ هنا إنما هي هداية التوفيق والإلهام، وهي غير الهداية في قول الله ﷻ: ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي**

إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ لأن هذه الهداية هداية

الدلالة والإرشاد وهي النوع الرابع ، ولذلك اهتدى الأبعاد على يديه ولم يهتدي على يديه من تربي على فراشه، وكان يأكل من طعامه في بيته، فاهتدى على يدي رسول الله ﷺ بلال من الحبشة، وصهيب من الروم وسلمان من فارس، واهتدت عليه الأمم المجاورة؛ ولكن أبا طالب عمه لم يهتدي على يديه ، فهذه الهداية لا تعرف مجاملةً ولا تعرف قرابةً وليس فيها شفاعة ولا واسطة، وإنما هي محض توفيقٍ وفضلٍ يرسله الله ﷻ إلى من يوفقه الله من عباده، وهي التي نقول: إن الإضلال والهداية بيد الله ﷻ، فهداية التوفيق الإلهام إنما هي من خصائص الله ﷻ لا

يملكها أحد، يقول الله ﷻ: ﴿ **أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ**

جَمِيعًا ﴿الرعد: ٣١﴾، فلو أراد أن يوفق الناس جميعًا إلى

الهداية في لحظة واحدة لكان كل الناس يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ويهتدون، ولكن هذه تابعة

لحكمة الله ﷻ ، قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي

الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ۗ أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا

مُؤْمِنِينَ ﴿يونس: ٩٩﴾.

وهذه الهداية أنكرها القدرية المعتزلة قالوا: إن الله لا يملك شيئاً من الهداية، ولا يملك شيئاً من الإضلال .

الرابعة : هداية الدلالة والإرشاد والبيان.

وهذه يملكها الصالحون من البشر كالأنبياء والعلماء

والدعاة وغيرهم، وهي المقصودة بقول الله ﷻ: ﴿وَأَمَّا

ثُمَّودَ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴿فصلت: ١٧﴾، ﴿

فَهَدَيْنَاهُمْ ﴿، أي دللناهم وأرشدناهم لطريق الحق والهدى

ببعثة الرسول وهو صالح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة

وأزكى التسليم، وهي المرادة بقول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي

إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿الشورى: ٥٢﴾ ، وهي أيضاً المرادة

بقول الله ﷻ: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧٣]،
أي يدلون ويرشدون ويبينون للناس طريق الحق طريق الله
ﷻ، فهذه الهداية يملكها الصالحون من البشر.

**المسألة الرابعة : في قول الإمام الطحاوي (يهدي من يشاء
ويضل من يشاء): الرد على المعتزلة القدرية فيما ذهبوا
إليه في هذه المسألة .**

فالمعتزلة قالوا : إن الله لا يجوز أن يوصف بأنه يهدي
أو يضل، فلا يجوز أبدًا أن نصف الله أو أن نعتقد أن من
أفعال الله الهداية والإضلال .
قلنا لهم : والقرآن يقول: أنه سبحانه يهدي ويضل في
آيات كثيرة .

قالوا: إن نسبة الهداية إلى الله معناها بيان طريق
الصواب، فيحملون الهداية المضافة إلى الله على هداية
الدلالة والإرشاد ، فهداية التوفيق والإلهام ينكرها
المعتزلة.

وأما معنى نسبة الإضلال إلى الله عندهم قالوا: معناها
وصف عبده بأنه ضال فقط، فإذا وصف الله الكافر بأنه
ضال فقد أضله، مجرد وصف لكن الله لم يخلق ضلال
الكافر ، فهم لا يجيزون نسبة الهداية ولا الإضلال إلى الله
بخلاف أهل السنة فنحن ننسبها إلى الله نسبة خلق، وإيجاد،
وتقدير، وكتابة، ومشية ، أما هم يقولون: إن الله يهدي،
وأن الله يضل، وإنما نسبة الهداية إلى الله معناها بيان

طريق الصواب، ونسبة الإضلال إلى الله معناها وصف العبد بأنه ضال فقط، لكنه لم يخلق ولم يقدر هداية للعبد. وهذا مذهب باطلٌ مناقضٌ للمتواتر من الأدلة كتابًا وسنةً ومناقضٌ لإجماع أهل السنة والجماعة. فإن قيل : وعلى أي شيء اعتمد المعتزلة في هذا المذهب الخبيث؟

نقول: اعتمدوا على أصليين خبيثين وإن الخبيث لا ينتج إلا الخبيث، والباطل لا يلد إلا الباطل، وما بني على الباطل فهو باطل، فإن عند المعتزلة أصليين باطلين بنوا على هذين الأصليين هذا القول الباطل.

الأصل الأول عندهم: أن الله لم يخلق أفعال العباد، وإنما العبد هو الذي يخلق فعل نفسه بنفسه.

قالوا: فإذا كان الهدى والضلال من جملة أفعال العبد فأذاً لا تدخل تحت إرادة الله ولا خلقه ولا مشيئته، وإنما العبد هو الذي يخلقها، وقد رددنا على هذا القول في مباحث مسائل باب القدر.

الأصل الثاني قالوا: يجب على الله فعل الأصلاح للعبد.

وهذا أصل من أصول المعتزلة وهو وجوب فعل الأصلاح، فيجعلون الله عز وجل كالمكلف يوجبون ويحرمون عليه، وبما أنه ليس إضلال الله للعبد صلاحًا فلا يكون الله هو الذي أضل؛ لأنهم يقولون: لأننا لو أثبتنا أن الله هو الذي أضله فلا يكون الله في هذه الحالة قد فعل الأصلاح له، وكان الواجب على الله أن يفعل الأصلاح له، فيتجرؤون على مقام الربوبية ويجيبون على الله ويحرمون عليه،

فصار الرب عَزَّ وَجَلَّ عندهم كالعبد المربوب جل وعلا يقولون:
تفعل كذا ولا تفعل كذا، ولا يليق بك أن تفعل كذا ويليق بك
أن تفعل كذا، ولا يصلح منك أن يصدر كذا بل يصلح منك
أن يصدر كذا.

وهذه جراءة عظيمة رباهم عليها الفلاسفة الذين لا يألون
جهداً في تحريف نصوص الكتاب والسنة، فلما خف ميزان
النصوص في قلوبهم وخف ميزان من تكلم بهذه النصوص
فصاروا يحرمون ويوجبون عليه.

وكلا الأصلين باطلٌ كل البطلان وقد بينا بطلانهما في
مباحث باب القضاء والقدر فيدخلون الله عَزَّ وَجَلَّ في دائرة
العبد المحاسب في دائرة المحاسبة. **المسألة الخامسة :**
الرد على مذهب الجبرية في مسألة الهداية والإضلال.

فيعتقد الجبرية أن العبد لا قدرة له ولا اختيار له مطلقاً
في الضلال والهدى فليس للعبد قدرة في سلوك أسباب
الهدى، وليس للعبد قدرة في سلوك أسباب الضلال، وهذا
مبني والعياذ بالله على مذهبهم في أن العبد في باب القدر
لا قدره له ولا اختيار مطلقاً فمن ضل فإنما ضل بقدر الله
عز وجل، ولا قدره له هو على دفع هذا الضلال، ومن
اهتدي فإنما اهتدي بقدره الله عز وجل، ولا قدره له هو
على جلب هذا الهدى، وهذا المذهب باطل لأنه مبني على
عقيدة باطلة، ومن بني على باطل فهو باطل.

ويتضح لك أيها القارئ الكريم أن عقيدة القدرية،
والجبرية في مسألة الهدى، والضلال مبنية على مسألة
أفعال العباد عندهم فلأن المعتزلة القدرية قالوا بأن العبد

هو الذي يخلق فعل نفسه بنفسه قالوا هو الذي يهتدي ويضل، والله عز وجل لا شأن له بالضلال ولا بهدي، ولأن الجبرية يعتقدون أن العبد لا قدرة له ولا اختيار مطلقا قالوا بأن الهدي هو الضلال بيد الله عز وجل، والعبد لا قدرة له على تحصيل شيء من ذلك، ولا سلوك شيء من أسباب ذلك.

وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، والوسطية في ذلك هو ما سلكه أهل السنة والجماعة رحمهم الله سبحانه وتعالى من أن الهدي والضلال لنا فيه نظران : أما باعتبار كونه خلقا، وإيجادا، وكتابة، وقضاء، وتقديرا فهو ينسب لله عز وجل، وأما باعتبار كونه تحصيلا، واقترافا، واكتسابا، وسلوك أسباب فإنه ينسب إلى المخلوق.

و من المسائل القطعة: الحكمة من قول الإمام الطحاوي في الهداية " فضلا"، وفي الإضلال " عدلا " .

قد قيد الإضلال بالعدل حتى يعلم الإنسان أنه إن هداه الله عز وجل فإنما هدايته ذو فضل وتوفيق ، وأن العبد لا يستحق شيئا على الله عز وجل إلا ما أحقه على نفسه سبحانه فإذا وفقك الله أيها العبد للهدى فأعلم أن الله أختارك لهذه الهداية ليس عن لحظٍ استحقاقا منك أنت ، بل الله هو صاحب الفضل عليك بهذه الهداية ، فالهداية ذو فضل، وتوفيق من الله عز وجل، واصطفاء واختيار فهي داخله

تحت قول الله عز، وجل: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ

وَيَخْتَارُ ﴿[القصص:٦٨]﴾، فكما أن الله عز وجل هو

الخالق لكل شيء فقد اختار من خلقه ما يشاء لنبوته ورسالته، واختار من يشاء من خلقه لهدايته وتوفيقه، فواجبك أيها العبد تجاه هذه النعمة أن تشكر هذا الفضل حتى تزداد في رتب الهداية ترقيا فإن النعم تدوم بالشكر، وتذهب بالكفر فلا تظن أنك اهتديت بقيام الليل أو أنك اهتديت لأنك ذكي أو أنك اهتديت لأنك ابن فلانا الحسيب النسيب أو أنك اهتديت لأنك ذو مال أو ذو منصب أو أنك اهتديت لأنك حفظت المتون أو حفظت القرآن- لا - ، بل إنما أصل هدايتك محض توفيق واختيار من الله عز وجل.

إذا يجب على العبد أن يستشعر أن هذه الهداية فضل، ولذلك قال الإمام الطحاوي في الهداية : فضلا حتى لا يتوهم المهتدي أنه اهتدى بحوله وقوته إنما اهتدى بمحض توفيق وفضل من الله عز وجل.

وأما الحكمة من قوله «وفي الإضلال عدلا» : حتى لا يظن الناس أنهم إن رأوا ضالا عن منهج الله أن الله عز وجل ظلمه، وإنما تعامل معه بالعدل فالله إن أضل أحدا أو قدر على أحدا الضلال فلأنه هو المستحق للإضلال هو المستحق لهذا الظلام ، فربنا لا يظلم أحدا، وليس بظلام للعبيد فإضلال أبي لهب عدل من الله، وإضلال أبي جهل عن الهدى بعد وضوح الحجة، وبيان المحجة عدل من الله ، وإضلال فرعون بعد سماع الحجة، وبعثة النبي الرسول موسى عليه الصلاة والسلام عدل من الله .

فإذا رأيت المهتدى فتأمل فيه مقام الفضل، وإذا رأيت من ضل فتأمل فيه مقام العدل، ولذلك يقول الإمام الطحاوي بعد هذه الجملة قال: «وهم يتقلبون في مشيئته بين فضله، وعدله بين فضله في حق من اهتدى، وعدله في حق من أضله الله عز وجل، ولا يظلم ربك احد» وهذه هي الحكمة من قول الإمام الطحاوي هاتين الجملتين في هذين الموضوعين.

ومن المسائل ك إن قيل : وما هي مصادر الإضلال؟

نقول : الإضلال وإن كان ابتداءً بيد الله إلا إن القرآن أخبرنا بمصادر الضلال ولا بد من الإحاطة بهذه المصادر حتى نتوقاها ونتجنبها، فإن أعظم الضلال في الأرض إنما منشأه هذه المصادر، فعلى العبد إذا كان حذرًا حذرًا حقيقياً من الضلال عليه أن يتجنب الوقوع في شيء من هذه المصادر، ومن هذه المصادر :

أولاً : الشيطان لعنه الله قال الله عز وجل: ﴿ **وَيُرِيدُ**

الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠]، وقال الله

عز، وجل: ﴿ **الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ**

وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، وقال عز

وجل عن الشيطان: ﴿ إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ

﴿ [فاطر: ٦]؛ وهذه أعظم مصادر الضلال.

الثاني : القادة والرؤساء الفاسدون الضالون المفسدون في الأرض فكم من بلاد إنما أفسدها قادتها، وإنما ادخل فيها الظلم، والعدوان، والآثام، والموبقات إقرار قادتها، ورؤساءها ، فالقادة هم المترفون في القرآن - قادة القوم - ، ولذلك تجد أن الله عز وجل دائماً يذكر المترفين في مقام الذم وأنهم هم الذين يأمرون أتباعهم من تحت أيديهم بالكفر والضلal قال الله عز وجل: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَسْتَضِعُّوْا لِلَّذِينَ

أَسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ إِذ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُمْ أُنْدَادًا ﴿ [سبأ: ٣٣].

ولذلك قال أهل السنة: وهي مروية عن يحيى، وعن الإمام أحمد وغيره: «لو كانت لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان لأن بضلاله ينتشر الضلال ويعظم، وبصلاحه ينتشر الصلاح ويعظم فبصلاحه صلاح من تحت يده».

الثالث : علماء السوء الذين يزينون للناس البدع والمنكرات، ويرخصون لهم كثير من المنكرات فهؤلاء هم المفسدون في الأرض قال الله عز وجل: ﴿ اتَّخَذُوا

أَحْبَارَهُمْ وَرَهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴿[التوبة: ٣١]، وقال الله عز، وجل: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ

الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ

السَّبِيلِ ﴿[المائدة: ٧٧]، وقد حذر الله عز وجل الذين أوتوا الكتاب من كتم العلم، وكتم العلم إفساد في الأرض، وإضلال لعباد الله.

الرابع : الأصحاب، والأصدقاء فلا بد من الحذر من أصحاب السوء قال النبي صلي الله عليه وسلم: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَمَثَلِ الْمَسْكِ، وَنَافِخِ الْكَيْرِ...» الحديث.

الخامس : النفس الأمارة بالسوء فهي مصدر من مصادر الضلال فلا بد من الحذر منها كما قال الله عز

وجل: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ۗ﴾

﴿[يوسف: ٥٣]، وقال الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ

أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فهذه

هي بوابات الضلال في الأرض، ولو تأملتم الفساد في الأرض لوجدتم أنه يرجع إلى واحد من هذه المصادر.

ومن المسائل أيضا : انفراد الله عز وجل بالهداية
والإضلال اقتداء، وتقديرا، وخلقا جعلها الله عز وجل
علما من إلام ربوبيته لخلقه.

آخر مسألة عندنا في هذا الباب:-

فلا أحد من المعبودات يملك هداية ولا إضلاله ، فالله

عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي

إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ

لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: ٣٥] ،

فهذه الآية فيها علم من أعلام ربوبية الله عز وجل،
وبرهان من براهين توحيده وإفراده بالعبادة، أنه هو من
يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وهو الذي يضل من
يشاء عن هذا الصراط، لكن هذه المعبودات من دون الله
عز وجل لا تهدي فهي تحتاج إلى أن تهدي حتى تهدي
غيرها فهي لا تكتسب الهداية من عند نفسها ذاتا وابتداء،
وإنما تكتسب الهداية إذا كسبتها من مصدر آخر.

أما الله عز وجل فهو يعطي الهداية من غير احتياج إلى
مصدر آخر فهو المنفرد بالخلق وبالهداية والإضلال، وهو
المنفرد بالألوهية، والربوبية عز وجل.

(فصل)

وقبل أن ننتقل من باب القضاء والقدر إلى باب النبوات

نختم هذا الفصل بفوائد طيبة ، وهذه الفوائد في جمل من الأدلة التي يدعي أنها متعارضة في باب القدر، فلربما يُجلب عليك بعض أهل البدع بآيتين في باب القدر يوهم ظاهرها التعارض أو بآية أو حديث وقد جمعت كما من هذه النصوص، وهي متعلقة بباب القدر ، فنذكر النصين ونبين وجه التعارض بينهما ثم نبين حل الإشكال على القول الصحيح، والرأي الراجح .

والكلام في هذا الفصل في مقدمه وفروع :

أما المقدمة فنقول : المتقرر عند العلماء رحمهم الله وتعالى أنه لا يمكن أبدا أن يتعارض نسان صحيحان فإذا ثبت صحة النصوص فلا يمكن أن يطرأ عليها شيئا من التعارض أو الأشكال أو التناقض والتضارب.

هذه قاعدة لا بد أن يقر بها قلبك، وأن تؤمن بها إيمانا خاليا من الزلل والزيغ فلا يمكن أن تتعارض النصوص الصحيحة مطلقاً.

فإذا وجدت بين نصين صحيحين ما يوهم التعارض فإن المشكلة في نظرك وفهمك، وقله بحثك وعلمك، واطلاعتك على كلام أهل العلم في هذه المسألة، ولذلك يقول العلماء أن ما يظهر من تعارض النصوص إنما هو نسبي عرضي، أما قولهم نسبي : أي أن هذا التعارض الذي صار بذهنك إنما ينسب لك أنت ، أما عندي فليس بمتعارض فهو نسبي إذ ليس هناك تعارض عام على الأمة لا يستطيع أحد أن يحله فهذا لا يمكن أبدا، وإنما ينسب هذا التعارض لمن قام في ذهنه فقط فقد يكون مشكله عليك ما

ليس بمشكلة على غيرك، ويكون متعارضاً في حقك ،
وليس متعارض في حق غيرك .

وقولهم عرضي : أي أنه يعرض للإنسان فإذا تعلم
الإنسان زال عنه ، فقد تجد أيها الطالب تعارض بين هذين
النصين لكن متي إن سألت العلماء، وكشفوه عنك زال فإذا
هو عرض وزال ، فما تراه عينك عند وجود شيء من
التعارض بين بعض النصوص صفة بهاتين الصفتين أنه
نسبي وعرضي.

فاياك أن تتهم النصوص الصحيحة الصريحة لأنها
ذاتاً من مشكاة واحدة فهي من الوحي، والوحي فلا يمكن
أن يدخله التعارض ولا التناقض، قال الله عز وجل ﴿ كُنَّا

مُتَشَبِهًا مَثَانِي ﴾ [الزمر: ٢٣] فهو متشابه يصدق بعضه
بعضاً، ويؤيد بعضه بعضاً، ويناصر بعضه بعضاً ليس فيه
لغط، ولا إشكالا، ولا افتراء قال الله عز وجل: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ

عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، لكن لما
كانت الأدلة من عند الله فليس فيها اختلاف، ولا اقتراب،
ولا تناقض، والله الحمد وكذلك قال الله عز وجل: ﴿ لَا يَأْتِيهِ

الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [فصلت: ٤٢].

ومن الباطل التناقض والاختلاف والتعارض، فلما نفي

الله عز وجل إتيان الباطل من بين يدي الوحي ومن خلفه، علمنا أنه وحي متفق غير مفترق متآلف غير مختلف.

جمل من الفروع في جمل من النصوص التي ظاهرها التعارض، ولكن هي في حقيقة الأمر ليست بمتعارضة.

الفرع الأول: في قول الله عز وجل: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ

قَرِيَةً أَمْرًا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ [الإسراء: ١٦] ، كيف نجمع بين

هذا، وبين قول الله عز وجل " قل إن الله لا يأمر بالفحشاء " ، فالآية الأولى تقر بأن هذا الفسق الصادر من المترفين كان بأمر الله، والآية الثانية تبين أن الله عز وجل لا يأمر بالفحشاء فكيف آية تثبت الأمر، وآية تنفيه؟

نقول : قد اختلفت توجيهات أهل العلم رحمهم الله تعالى في حل هذا الإشكال، واصح الأقوال هو التفريق بين الأمرين، وذلك أن أهل السنة اجمعوا أن الأمر الصادر من الله ينقسم إلى قسمين : إلى أمر كوني قدري قضائي، وإلى أمر شرعي محبوب ديني فالأمر في قول الله عز وجل " أمرنا مترفيها ففسقوا هذا هو الأمر الكوني القضائي القدري فهو كالإرادة الكونية ولا يستلزم محبة الله، ولا رضاه فقد يأمر الله في كونه بأمر هو لا يحبه ولا يرضاه، كما أنه يريد في كونه شيئاً بإرادته الكونية، وهو لا يحبه، ولا يرضاه.

أما قوله " قل إن الله لا يأمر بالفحشاء " ، فالأمر المنفي هنا إنما هو الأمر الشرعي، فالله لا يمكن أبداً أن يأمر

شرعا بشيء من الفحشاء لأنه لا يأمر شرعا إلا بما يحبه ويرضاه ، فبالتفريق بين الأمرين ينحل الأشكال والله الحمد، ولا داعي إلى التعسفات والتأويلات البعيدة عن ظاهر النصوص، ومن هنا نتعلم فائدةً في باب القضاء والقدر، وهي أن أمر الله ينقسم إلى قسمين: إلى أمر كوني ، وإلى أمر شرعي ، فالأمر الكوني:، واقع لا محالة، وهو مراد لغيره ولا يستلزم محبه الله ، والأمر الشرعي يلزم منه محبه الله عز وجل، وقد يقع أو لا يقع، وهو مراد لذاته ، والذي يختل عنده هذا التقسيم حينئذ يقع في مشاكل عقديه لا مخرج له منها.

الفرع الثاني: في قول الله عز، وجل ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ**

النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ۗ وَلِذَلِكَ

خَلَقَهُمْ ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، ولذلك أي ولهذا الاختلاف

خلقهم فيبين الله الحكمة من الخلق وهي وجود الاختلاف بينهم فاللام لام العلة خلقهم ليختلفوا، بينما نجد آية أخرى تدل على الحكمة من الخلق ليس للاختلاف، وإنما العبادة

قال الله عز وجل: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا**

لِيعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦] ، ووجه تعلق الآيتين بالقضاء

والقدر أنها تتكلم عن الخلق، والخلق رتبه من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر؟

نقول : وجه الإشكال هو أن الله عز وجل بين حكمتين من خلقه للخلق فأية تدل على أن الحكمة من الخلق وجود الاختلاف، وأية تدل على الحكمة من الخلق هي عبادة الله فبينهما تعارض في الظاهر .

وقد اختلفت أهل العلم رحمهم الله تعالى في بيان وجه رفع الإشكال، وأصح الأقوال فيها هي أن الحكمة فيها في قوله عز وجل " ولذلك خلقهم " - الاختلاف - هي الحكمة الكونية ، وفي قوله عز وجل " إلا ليعبدون " ، أنها الحكمة الشرعية .

فالحكمة الكونية من خلق الإنس والجن، وجود الاختلاف، والحكمة الشرعية من إيجادهم عبادته، والله حكم كثيرة في خلقه، وليس ثمة تعارض بين حكمته الكونية، وحكمته الشرعية.

ومن هنا نستفيد فائدة في باب القضاء والقدر وهي أن الحكمة من فعل الله عز وجل تنقسم إلى قسمين حكمة كونية، وحكمة شرعية ، والحكمة الكونية لا تستلزم محبه الله لأن الله الذي خلق الخلق للاختلاف كونا ، وهو الذي أمرهم بالاعتصام، والاجتماع، والائتلاف شرعا ، فهو لا يحب الاختلاف.

فإذا سألك سائل وقال، ما الحكمة الكونية من خلق الخلق قل: وجود الاختلاف، وإذا سألك سائل ما الحكمة الشرعية من خلق الخلق قل عبادته عز وجل ووحدانيته.

الفرع الثالث: في قول الله عز وجل، لنبيه صلي الله عليه

وسلم ﴿ **إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ** ﴾ [القصص: ٥٦]، فهذه الآية

تنفي الهداية عن الرسول صلي الله عليه وسلم، بينما نجد في آية أخرى فيها إضافة الهداية للرسول صلي الله عليه

وسلم في قوله: ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ**

مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢] فكيف آية تنفي الهداية عنه،

وأخرى تثبتها له؟

نقول : الجواب عن هذا الإشكال بالتفريق بين نوعي الهداية ؛ فهناك هداية توفيق وإلهام، وهداية دلالة وإرشاد.

أما هداية التوفيق والإلهام فإنها من خصائص الله عز وجل فلا يملكها النبي صلي الله عليه وسلم، ولا غيره من الخلق، وهي المنفية بقول الله عز وجل " إنك لا تهدي من أحببت فالهداية المنفية هنا هي هداية التوفيق، والإلهام، والاصطفاء، وأما الهداية المثبتة له صلي الله عليه وسلم فإنها هداية الدلالة، والإرشاد، والبيان ، فلا تعارض بين هاتين الآيتين فجمعنا بينهما باختلاف المحل.

الفرع الرابع : ومنها كيف نجمع بين قول الله عز وجل

في وصفه القرآن " هدي للناس " فأثبت الله عز وجل أن القرآن هدى للناس كافة من غير تفصيل بين مؤمن وكافر

، أو بار وفاجر، وبين قوله عز وجل في القرآن " هدي للمتقين " ، وهذه تعلقها بالقضاء والقدر من جهة الهداية،

والإضلال فهي مسألة من مسائل الهدايا والإضلال؟

نقول : اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله تعالى في بيان وجهه رفع الإشكال، وأصح الأقوال هو التفريق بين الهدايتين فالقرآن هدى للناس جميعا بمعنى هداية الدلالة والإرشاد فالله عز وجل أنزل كتابه ليرشد الناس، ويدلهم على وحدانيته وعبوديته ، فهو هدى للناس باعتبار الهداية الأولى، وهي هداية الدلالة والإرشاد لكن المستفيد المنتفع حقيقة بهذا القرآن هم الذين اهتموا هداية توفيق وإلهام، وهم المنتفعون حقيقة، وهم المؤمنون المتقون .

فقوله " هدى للمتقين " أي هداية توفيق وإلهام، وقوله " هدى للناس " أي هداية دلالة وإرشاد فالقرآن هداية الله عز وجل للجميع، ولكن الله اختار للاهتمام بالقرآن طوائف، وهم المتقون المؤمنون فلا تعارض ولا تناقض بين هاتين الآيتين على هذا التخريج، والله الحمد.

الفرع الخامس : كيف نجمع بين قول الله عز وجل عن

الملائكة: ﴿ **وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا** ﴾ [غافر: ٧]، في سورة

غافر مع قوله سبحانه وتعالى ﴿ **وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي**

الْأَرْضِ ﴾ [الشورى: ٥] في سورة الشورى؟ - ووجه

ارتباط هذه المسألة بالقضاء والقدر، أنها متعلقة بمسألة في الهداية والإضلال - .

نقول : وجه الإشكال في قوله " ويستغفرون لمن في الأرض " إذ من المعلوم أن من في الأرض فيهم الشياطين، وإبليس، والكفرة، والملحدة، فكيف الاستغفار لهؤلاء ؟

ونقول : أما قوله " ويستغفرون لمن في الأرض " هذا مطلق ، وأما قوله " ويستغفرون للذين آمنوا " فهو مقيد، والمتقرر عند العلماء وجوب حمل المطلق على المقيد، وبهذا يزول الإشكال ، فقول الله عز وجل " ويستغفرون لمن في الأرض " لا يقصد به العموم والإطلاق، وإنما يراد به بعض من في الأرض، وهم الذين آمنوا واتبعوا سبيل الله عز وجل واقتفوا أثر نبيه صلي الله عليه وسلم ، فلا إشكال حينئذ ولا تضارب- والله الحمد -.

الفرع السادس : وهو قول الله عز وجل ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ**

حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ

عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨]، فأنكر الله عليهم هذا

التقسيم ونسب الكل له فقال " قل كل من عند الله " ،

وبعدها قال ﴿ **مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ**

نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩]، فكيف ينكر هذا التقسيم في آية ثم

يقر هذا التقسيم في آية أخرى ؟ - ووجه تعلقها بالقضاء

والقدر هو أن المصائب، والصبر عليها، والحسنات،

وتقديرها من مسائل القضاء، والقدر-.

والجواب عنها أن نقول : قد اختلفت مسالك أهل العلم

رحمهم الله، والقول الصحيح فيها هو التفصيل بين ما

ينسب إلى الله من أفعال العباد، وبين ما ينسب إلى العبد من

فعله ، فالمصائب والحسنات من عند الله عز وجل خلقا وإيجادًا وتقديرًا ، ومن عند العبد اكتسابًا وتحصيلًا واقترافًا ، فقوله " قل كل من عند الله " أي كل خلقه الله وقضاه و قدره سواء الحسنات، والسيئات.

وأما قوله في الآية التي بعدها في المصيبة " وما أصابك من سيئة فمن نفسك " ، أي من نفسك تحصيلًا واكتسابًا لأسبابها ، فالمصائب لها نسبتان نسبه خلق وإيجاد وهي من الله، ونسبه تحصيل وأسباب وهي من المخلوق كما قال الله عز، وجل: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ

مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ فنسب

المصيبة لهم كسبا وسلوك أسباب ، لكن المصاعب الذي خلقها وقدرها وأوجدتها إنما هو الله عز وجل ، فالآية الأولى تنسب المصائب والحسنات إلى الله نسبة خلق وإيجاد، وهنا في الآية التي بعدها قال: ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ

فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩] ، أي نسبة اقتراف، واكتساب،

وتحصيل أسباب ، فلا تعارض بينها لأننا درسنا سابقا من قبل قواعد أهل السنة أن لفعل العبد نسبتين : النسبة الأولى إلى الله، وهو خلقه وإيجاده ، والنسبة الثانية إلى العبد وهي تحصيله واقترافه واكتسابه.

فليس في الآية، والله الحمد على هذه الأصول، والقواعد الواضحة أي إشكال.

الفرع السابع: هناك آيات تخبر أن الله ختم، وطبع على قلوب الكافرين، وجعل على أبصارهم غشاوة قال الله عز،

وجل ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً**

﴿ [البقرة:٧] ، ﴿ **بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا**

قَلِيلًا ﴾ [النساء:١٥٥].

فهذه الآيات يفهم منها أن الكافر إنما كفر لوجود الطبع، والغشاوة، والختم على قلبه، وبصره، وسمعه ، لا اختيارا

منه ، بينما هناك آيات أخرى تقول: ﴿ **فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ**

شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ [الكهف:٢٩].، فكيف آيات تنفي اختياره

للكفر، وآيات تثبت أن الكفر وقع بمشيئتهم وإرادتهم ؟

نقول : اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله تعالى في

الجمع بينهما، والقول الصحيح هو أن الختم والطبع إنما

هو عقوبة على اختيارهم الكفر فهم كفروا بالله عز وجل

مع وضوح الحجة فعقوبة لهم على اختيار الكفر ختم وطبع

على قلوبهم، فالختم والطبع والغشاوة زالت بعد اختيار

الكفر فلا تناقض بينهم، كما قال الله عز، وجل: ﴿ **وَنَقَلْبُ**

أَفَعَدْتُهُمْ وَأَبْصَرْتَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَٰى مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١١٠] ،

فقد حصل لهم التقليل بعد عدم الإيمان أول مرة فهم لم

يؤمنوا فقلب الله أبصارهم، وصرفها عن الحق، وكذلك قال
الله عز وجل: ﴿إِلَيْكُمْ^ط فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ

قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥] ، فالله طبع وختم بعدما زاغت

قلوبهم، واختاروا الكفر على الإيمان ، فهذه الآيات تجمع
بينها بالترتيب فنقول هم أمروا بالإيمان فرفضوه،
واختاروا الكفر فعقوبة على هذا الاختيار غير الموفق ختم
وطبع على قلوبهم.

الفرع الثامن : في قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِيَّ

أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

فأثبتت هذه الآية أن الحساب يقع على ما أبداه العبد وما
أخفاه، بينما نجد قول النبي صلي الله عليه وسلم " إن الله
تبارك وتعالى تجاوز عن أمتى ما حدثت به نفسها ما لم
تعمل به أو تكلم " ، فجعل الحديث النفسي من جملة المعفو
عنه ، فكيف نص يثبت أن العبد محاسب على ما يخفيه
من نفسه، ونص آخر يدل على أن ما يقوم في قلب العبد
وفي نفسه غير محاسب عنه ما لم يخرج به بكلام أو عمل ؟
نقول : ووجه ارتباط هذه المسألة بالقضاء والقدر هو أنها
تدخل في مرتبة العلم فالله عز وجل عالم بما بيديه العبد
وما يخفيه.

وقد اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في الجمع بين هذه
النصوص، وأصح الأقوال فيها هو ترتيب حديث النفس

إلى عدة مراتب فمن حديث النفس ما لا حساب عليه، ومن حديث النفس ما فيه حساب وجزاء، فتحمل الآية في قول الله عز وجل أو تخفوه يحاسبكم به على حديث النفس الذي يحاسب عليه العبد، ويحمل الحديث في قوله «ما حدثت به نفسها» ، على الرتبة التي لا حساب فيها ، وترتيبها ذكره الإمام العلامة بن القيم في عدة مواضع من كتبه فذكر أن ما يقوم في النفس يكون حديث نفس فقط ، ثم يترقى إلى كونه فكره، ثم يترقى إلى كونه همّة وعزيمة ثم يصدر بعدها الفعل.

فالعبد لا يحاسب على ما يقول، ويدور في خلده مادام في دائرة حديث النفس فقط ، لكن إذا ترقى إلى كونه همّة وعزيمة، فحين إذن هذا هو الذي يحاسب عليه العبد، ولذلك قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظَلِّمْ نَفْسَهُ

مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] قال، ومن يرد فعاقبه على

مجرد إرادته لأن الإرادة معناها الهمة والعزيمة، فهو فكر وخطط ودبر في نفسه ورتب لمخطط الباطن، فلم يعد الأمر حديث نفس بل صار عزيمة وهمّة وإرادة جازمة، وأما ما يرد على خاطر من حديث النفس من تحديث النفس ببعض الذنوب والمعاصي، ثم يلهو عنها العبد لا تدور في ذهنه كثيرا، ولا يخطط ويدبر لها، ولا ينظر في نفسه كيف يطبقها من غير أن يشعر به أحد إنما كانت خاطرة عرضت ومرت فهذا هو حديث النفس الذي يعفى

عنه، وأما الهمة والعزيمة فمحاسب عنها العبد، وذلك لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، وتلك الوسوس والخطرات، والفكرة التي ترد على قلبك قد ترد عليه وأنت غير مرید لها فلا يحاسبه الله عليها، لكن كونك تكثر فيها التفكير، وتكثر بها التخطيط، والتدبير حين إذن دخلت تحت دائرة المحاسبة لأنك تستطيع أن تلغي الفكرة وتبعدها عن فكرك ووجدانك وأن تقطع التفكير فيها وتستعيز بالله عز وجل من ورودها في نفسك، لكنك رضيت ببقائها فبدأت تدبر وتفكر فيها، فصارت أرقى من حديث النفس وصارت همة وعزيمة.

فالآية محمولة على بعض الخطرات التي معها الهمة والعزيمة، والحديث محمول على حديث النفس الذي هو أول شيء يطرأ على الإنسان في قلبه ولا يسترسل معه العبد بالتفكير والتدبير .

فليس هناك بين النصوص تعارض أو إشكال والله الحمد والمنة .

الفرع التاسع : كيف نجمع بين قول الله عز وجل: ﴿ مَا

كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود: ٢٠]، وبين

قول الله عز وجل ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

وَسَعَهَا ﴿البقرة: ٢٨٦﴾، فكيف الجمع بين هذه الآيات التي

في ظاهرها شيء من التعارض؟

نقول: الاستطاعة تنقسم إلى قسمين:

الاستطاعة الأولى: استطاعة كونية، قدرية، والاستطاعة الثانية: استطاعة شرعية.

فالتكاليف إنما تعلق بالاستطاعة الشرعية لا بالاستطاعة الكونية فالله عز وجل لا يكلف نفساً إلا ما تستطيعه شرعاً؛ فأى تكليف في الشرع علق بالاستطاعة؛ فإنما يقصد بها الاستطاعة الشرعية لا الاستطاعة الكونية، وأي استطاعة منفية عن الكفار و المجرمين فإنما هي الاستطاعة الكونية لا الاستطاعة الشرعية.

فلا بد من التفريق بين الاستطاعتين حتى لا تتضارب

الأمر ، وعلى ذلك قول الله عز وجل عن أهل النار ﴿

وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ ﴿المملك: ١٠﴾ ، فهم كانوا يسمعون

ويعقلون ولكن المنفي هنا هو الاستطاعة الشرعية؛ بمعنى أن الله لم يمكنهم كوناً من سماع الحق لأنه لم يقدر لهم سماع الحق كوناً .

فهو لا يستطيع كوناً أن يسمع الحق ولا يستطيع كوناً أن يكون مهتدياً فانتفاء هذه الاستطاعة عنه لا يرفع التكليف بالهداية عنه لأن الاستطاعة الكونية والتكاليف مربوطة بالاستطاعة الشرعية التي هي: سلامة الآلات والتمكن من الفعل بمعنى: أن من مرض ولم يستطع

الصوم فهذا حل به عذر شرعي يعذر من وقع عليه فهذه استطاعة شرعية .

فربما تأتي الآيات والنذر صباحاً ومساءً على قوم لكنهم لا يستطيعون الاستفادة منها، مع أن آلتهم سليمة فالعين سليمة والسمع سليم ، لكن سلبت منهم استطاعة أخرى وهي الاستطاعة الكونية فما لم يقدر لك كوناً فلا تستطيع قواك أن تفعله حتى وإن كانت سليمة في الظاهر لكن ثمة بساط مسحوب من تحت قدميه وهو الاستطاعة الكونية، فمن صلى العشاء اليوم فقد استطاع على الصلاة كوناً؛ بمعنى: أنه وقعت منه الصلاة واستطاع عليه شرعاً إذ لم يحل به مانعاً يمنعه من المجيء للمسجد، ومن صام رمضان معنا فقد أستطاع الصيام بالاستطاعتين بالاستطاعة الكونية بمعنى: أنه وقع منه هذا الصوم في الكون فلما وقع علمنا أن الله عز وجل كتب له أن يصوم؛ فالله هو الذي أمكنه من الاستطاعة الكونية ولم يحل به عذر يمنعه من الصوم فاجتمع في حقه الاستطاعتين.

لكن إذا جاءت الآيات إلى مسامع الكفار فسمعها ووعاها وفهمها ولم يتذكر بها فهنا عنده الاستطاعة الشرعية موجودة سلامة الآلات والتمكن من الفعل، ليس هناك مانع أن يفعل لكنه مسلوب الاستطاعة الكونية .

فإن سألت وقلت وهل سلب الاستطاعة الكونية يعتبر عذراً له في كفره؟ الجواب: لا

فقول الله عز وجل ما كانوا يستطيعون الاستطاعة المنفية هنا إنما هي: الاستطاعة الكونية لا الاستطاعة

القدرية، إنما هي الاستطاعة الكونية القدرية لا الاستطاعة الشرعية التي بمعنى: التمكن من الآلات.

وبعض أهل السنة يقسمون الاستطاعة باعتبار آخر: وهي استطاعة قبل الفعل ، واستطاعة مع الفعل.

ويقصدون بالاستطاعة قبل الفعل: الاستطاعة الشرعية: بمعنى أن من كان فيه عذر قبل حلول وقت العبادة؛ فهو معذور عن المجيء لها إذا كان عذر شرعي.

لكن هناك استطاعة يخلقها الله عز وجل في وقت الفعل وهي: الاستطاعة الكونية: فمن سلب هذه الاستطاعة وحتى إن كانت آلاته وحواسه وقدرته وقوته سليمة فإنه لا يستطيع أن يفعل، ولذلك تجد أن طائفة في مجلس واحد يستمعون الأذان فيقوم بعضهم ويبقي بعضهم فبعضهم يستجيب وبعضهم لا يستجيب فهؤلاء خلقت فيهم وقت سماع الأذان الاستطاعة القدرية الكونية؛ فقاموا بفضل من الله عز وجل وهؤلاء لم تخلق فيهم هذه الاستطاعة فعجزوا.

ولكن لا بد أن نعلم أن المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة هو: أن سلب الاستطاعة الكونية القدرية ليس بعذر بين يدي الله في التقحم في الكفر والذنوب والمعاصي؛ ولذلك الله عز وجل أعطاك السمع وأعطاك البصر وأعطاك القوة و أعطاك القدرة وأرسل لك الرسل وأنزل لك الكتب وأقام عليك حجة وأبان لك حجته فلا حجة لك أن تقول بين يديه يوم القيامة أنا سلبت الاستطاعة

لأن هذا هو حقيقة الاحتجاج بالقدر المنفي بإجماع أهل السنة والجماعة.

فأي استطاعة منفية عن الكفار والمجرمين في الأدلة فإنما هي الاستطاعة الكونية القدرية وأي استطاعة علق عليها التكاليف الشرعية فهي الاستطاعة الشرعية التي هي التمكن من الفعل وسلامة الآلات، أو التي يعبر عنها بعض أهل السنة بالاستطاعة قبل الفعل فلا إشكال ولا تناقض في ذلك والله الحمد والمنة.

الفرع العاشر: إن قيل لنا كيف نجمع بين نسبة المشركين

شركهم إلى الله في قول الله عز وجل ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ

شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ

﴿[الأنعام: ١٤٨] وبين قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا

﴿[الأنعام: ١٠٧] ؟

نقول : هم يخبرون بأنهم وقعوا في الشرك بمشيئة الله وهذا الأمر أنكره الله عز وجل عليهم في قوله ﴿قُلْ هَلْ

عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا

تَخْرُصُونَ ﴿ وفي الآية الأخرى قال: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴿[الأنعام: ١٤٨] فكذبهم الله عز وجل في

نسبة شركهم إلى مشيئته ، وفي الآية الأخرى قال ﴿ **وَلَوْ**

شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾ فهذه الآية تثبت أنهم وقعوا في الشرك

بمشيئة الله تعالى.

والجمع بينهما أن نقول : إن الله عز وجل إنما كذبهم في احتجاجهم على وقوعهم في الشرك بمشيئة الله لأنهم لم يقولوها إخباراً و إنما قالوها احتجاجاً على الله عز وجل في وقوعهم في هذا الشرك.

فهم وقعوا في الشرك بمشيئته القدرية الكونية لكن لا حجة لهم بهذه المقولة ، فالذي أنكره الله ليس هو النسبة وإنما أنكر الاحتجاج لأن هذا من الاحتجاج بالقدر ، فالله عز وجل لا يقبل مطلقاً أي يحتج أحد بالقدر على وقوعه في شيء من الذنوب والمعاصي.

فالتكذيب في الآية الأولى: منصب على الاحتجاج، لا على

الإخبار ، وقوله عز وجل: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا** ﴾ إنما هو

إخبار عن أن وقوعهم في هذا الشرك لم يقع هكذا صدفة وإنما وقع عن تقدير وكتابة ومشيئة كونية قدرية ، والمتقرر عند أهل السنة أن الله قد يشاء كوناً مالا يحبه ولا يرضاه شرعاً وأمرأ .

فلو قال قائل لنا بعد وقوعه في معصية وقعت فيها بقدر الله فتقول له كذبت، الآن لأن قوله وقعت فيها بقدر الله هذا احتجاج ، وليس بخبر ، فهو يقصد أن يحتج ونحن نقول كذبت في الاحتجاج لا الخبر .

فقول الله عز وجل كذلك كذب إنما يكذب الاحتجاج،
وقوله ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا** ﴾ إنما هذا في الإخبار فلا
تعارض بين الآيتين مطلقاً والله الحمد والمنة.

الفرع الحادي عشر: كيف نجمع بين قول الله عز

وجل ﴿ **صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** ﴾ [البقرة: ١٨] والآية

الثانية ﴿ **فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** ﴾ [البقرة: ١٧١] فهذه الآية ظاهرها

أنهم أي الكفار صم لا يسمعون وعمي لا يبصرون وبكم لا
يتكلمون، فكيف نجمع بينها وبين آيات كثيرة تثبت أن لهم
سمعاً وبصراً وأفئدة ولهم السنة يتكلمون بها يتكلمون بها
كقول الله عز وجل ﴿ **وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ** ^١

لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨] ؟

نقول : إن السمع والبصر واللسان كل منهم له وظيفة حسية.

● ووظيفة معنوية.

أما وظيفة السمع الحسية: فهي سماع الأصوات
وإدراكها.

وأما وظيفة السمع المعنوية: فهي سماع الحق وقبوله.
ووظيفة البصر الحسية: فهي رؤية الأشياء.

وأما وظيفة البصر المعنوية: فهي رؤية الحق والتدبر والتفكر والتأمل في هذا الكون المفضي إلى الاعتراف بخالقه ووجدانيته في ألوهيته وربوبيته و أسماءه وصفاته. وكذلك اللسان: فوظيفة الحسية: هي النطق والمخاطبة فهو وسيلة من وسائل التخاطب.

وظيفة معنوية: وهي النطق بالحق والسكوت عن الباطل.

فالآيات التي تسلب عن الكفار السمع وتسلب عنهم البصر وتسلب عن اللسان الكلام إنما تسلب وظائف هذه الجوارح المعنوية، والآيات التي تثبت أن لهم سمعاً وتثبت أن لهم بصراً وتثبت أن لهم ألسنة، إنما تثبت لهم هذه الوظائف الحسية ، فالمنفي هو وظيفة هذه الجوارح المعنوية والمثبت هي وجودها هذه الجوارح حساً،

ويوضحها قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا

مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا

وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فلا إشكال في هذه

الآيات والله الحمد والمنة.

فإن قلت ما علاقة هذا بالقضاء والقدر؟

فنقول : لأن الكفار من جملة ما يحتجون بهم عند الله قولهم " وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل " ، فالله خلق لهم السمع والأبصار والأفئدة والألسنة ولكنها معطلة عن وظائفها الحقيقية الأصلية الأساسية وهي رؤية الحق بالبصر وسماع

الحق بالأذان وقول الحق والسكوت عن الباطل بالألسنة
ووعي الحق وانسراح الصدر والبصرية وانفتاح البصيرة
بالقلوب، وكل هذا منفي عن الكفار فلا إشكال ولا تعارض
بين هذه الآيات والله الحمد والمنة.

فكما قال الإمام ابن خزيمة : لا يوجد نسان
متعارضان ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتي به أوفق له بينهم

وهذه هي الحقيقة الشرعية وهي أن هذه النصوص
خرجت من مشكاة واحدة حتى السنة لم يخترعها النبي
صلى الله عليه وسلم من عنده إنما هي وحي يوحى.

الفرع الثاني عشر : إن قيل : كيف الجمع بين هذه
الأحاديث التي تبين أن كتابة المقادير تكون والعبد جنين
في بطن أمه أي تكون بعد الأربعين الثالثة كما في
الصحيحين من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين
يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل
ذلك، ثم يرسل - أو قال يبعث - إليه الملك فينفخ فيه الروح،
ويؤمر بأربع كلمات: برزقه وأجله وعمله وشقي أو
سعيد»، وبين ما ثبت في صحيح مسلم من حديث حذيفة:
أن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت أن هذه الكتابة تكون في
طور الأربعين الأولى أي في طور النطفة أي إذا مضى
على النطفة أربعون ؟ وفي بعض الروايات تكون في
الطور الثالث وهي الأربعون الثالثة ؟

نقول : هذه الأحاديث تتعلق بباب القضاء والقدر لأن فيها كتابة القدر وهي نوع من أنواع الكتابة القدرية لأننا قلنا أن الكتابة القدرية كتابة عامة مطلقة وهي ما خط في اللوح المحفوظ ، وكتابة حولية ، وكتابة عمرية وهذه الكتابة العمرية هي التي حصل بها شيء من التعارض في هذه الأحاديث المذكورة ، والجمع بينها لا إشكال فيه والله الحمد والمنة.

وهو من وجهين كلاهما صحيح :
الوجه الأول: إما أن نقول بأن الكتابة تختلف باختلاف الأجنة في علم الله عز وجل فبعض الأجنة يكتب قدره في بطن أمه في الطور الأول، وبعض الأجنة يكتب قدره في بطن أمه في الطور الثالث ، فالطور الأول محمول على بعض الأجنة وفي الطور الثالث محمول على بعض الأجنة، ولا إشكال ولا تعارض في هذا والله الحمد والمنة.

فإن لم يسلم لنا هذا الجواب فإننا ننقل إلى:
الجواب الثاني: وهي أن الكتابة تتكرر مرتين ولا مانع من ذلك في كل الأجنة من غير استثناء، فإذا مر على الجنين في بطن أمه الطور الأول أنزل الله عز وجل ملكاً وكتب مقاديره ، فإذا نفخ فيه الروح بعد ذلك أنزل الله عز وجل ملكاً وكتب مقاديره مرة أخرى وهذه الكتابة القدرية يمكن تكرارها فإنها كتبت في اللوح المحفوظ وتكتب كل عام ويستنسخ منها الكتابة العمرية والكتابة اليومية، وهذا لا مانع منه أبداً.

فإما أن نقول: هذا منزل على اختلاف كتابة الكتابة باعتبار اختلاف الأجنة، وإما أن نقول بأن الأمر مطلق وعام في كل الأجنة ولا مانع من ذلك لا شرعي ولا عقلي ، وكلاهما صحيح أقول كلاهما صحيح .

فإن قلت أولاً يمكن أن يكون الأمر فيه نسخ؟

نقول : لا يمكن أبداً هذا - وإن قال به بعض أهل العلم فكلامه باطل غير مقبول - لأن كلا الحديتين خبر والمقرر عند العلماء الأصول أن النسخ لا يدخل الأخبار لأن نسخ الأخبار تكذيب لها لا رفع لها ، فلو قلت لكم: رأيت حادثاً على طريق الرياض قبل قليل هذا خبر ، فلو قلت بعد ساعة لم أرى حادثاً على طريق الرياض فهل هذا نسخ للأول أم تكذيب للأول؟ لا شك أنه تكذيب لكلامي السابق ، ولذلك فالأصوليون يقولون لا يمكن دخول النسخ بالأخبار لأن أخبار الشرع لا خلف فيها ولا كذب فيها ولا تعارض فيها ، فاحتمال النسخ هذا مرفوض وغير مقبول عندنا ، وإنما نجمع بينها بهذين الجمعين وهما كافيان - والله الحمد والمنة - .

الفرع الثالث عشر : لقد أجمع العلماء على حرمة الاعتراض على قدر الله فإذا قضى الله عز وجل وقدر شيئاً فالواجب التسليم والإذعان فتصبر ولا تتسخط ولا تعترض فسبحانه " لا يسأل عما يفعل وهم يسألون " ، فكيف نجمع بين هذا وبين قول زكريا عليه السلام لما بشر

بالغلام قال ﴿ **أَنْ يَكُونُ لِي غُلَمٌ وَكَانَتْ أُمْرَاتِي عَاقِرًا وَقَدْ**

بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٨]، فقد يفهم البعض أن هذا

من باب الاعتراض على قدرة الله عز وجل أو من باب الاستبعاد مع أنه نبي عالم مؤمن بعظيم قدرة الله عز وجل فكيف يستبعد هذا عن قدرة الله؟! أليس هذا فيه شيء من التعارض؟

نقول: لا تعارض ولا إشكال فإن قوله: " أنى " لا يعتبر اعتراضاً ولا استبعاداً على قدرة الله وإنما تعجباً من قدرة الله وليس استبعاداً ولا اعتراضاً وإنما تعجب من عظيم قدرة الله عز وجل ؛ إذ بعد أن شاب واشتعل شيباً وكبر سنه و خرج عن طور القدرة على الإنجاب وزوجه كذلك ثم يأتيهم على حال الكبر عتياً ولد فأنى هذا أي كأنه يقول : يا رب ما أعظم قدرتك، فهذا كقول إبراهيم " رب أرني كيف تحيي الموتى " فليس من باب الشك وإنما من باب جمع الدليل النظري إلى الدليل العلمي اليقيني إذ ليس الخبر كالمعاينة ، فأنت قد تؤمن بما أخبروا به إيماناً خالياً من الشك، لكن لو أریتك ما أخبرتك به لاجتمع عندك إيمان آخر زائد على إيمانك الأول بعد الرؤية فيصح لديك عين اليقين فيجتمع الأمران .

فيجب علينا أن نحقق ما يجب الإيمان به مادام داخل دائرة علم اليقين فنحن نؤمن بشيء غائب هذا هو الإيمان الذي ينفع ، أما إذا خرج هذا الغائب وصار في

حيز المعاينة فالناس كلهم سيؤمنون، ولذلك في الحديث " فإذا خرجت آمن الناس جميعاً وذلك يوم لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كذبت في إيمانها أو كسبت في إيمانها خيراً " .

فالله الله بالمبادرة في كل قضية إيمانية بشيء من أمور الغيب، فقل آمنت بها وجدد إيمانك دائماً كلما سمعت ﴿ الَّذِينَ

يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا

أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة ٣: ٤] ، علماً وسيأتي عياناً ،

ولكن ما أسعدهم إذا رأوها عياناً وهم في موقف القيامة يومئذ من الأمنين؛ لأن الإيمان الذي كان في بطونهم أوجب لهم الأمن الظاهر، فهم لا يخافون من هذه الآيات لأنهم كانوا مؤمنين بها سابقاً؛ وعلى ذلك حديث أبي سعيد في الصحيح الذي أوجب على بعضهم الإشكال قال: ((فيجتمع الناس يوم القيامة ويقال لهم لتتبع كل أمة ما كانت تعبد، فيتبع أهل الشمس؛ الشمس فيتساقطون في جهنم، ويتبع أهل القمر؛ القمر فيتساقطون في جهنم، ويتبع من كان يعبد الطواغيت؛ الطواغيت فيتساقطون في جهنم، قال فيبقى هذه الأمة فيها منافقوها فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون فيقولون أنت ربنا فيتبعونه" واتباعهم لربهم لأنه أتاهم في صورته التي يعرفونها علماً ، فإننا آمننا بأن له وجهاً، يداً، ساقاً، علواً، صفاتاً، أسماءً، فتلك هي معرفتنا العلمية بربنا ، ولكن هذه المعرفة العلمية

إذا شاهدناه عياناً عرفنا هذه الصفات عين اليقين وهي في المعروفات رؤية تعريفية فقط، لكنها رؤية تلذذ ونعيم في الجنة.

فاللهم إنا نشهدك إنا نؤمن بك وبأسماك وبصفاتك التي أخبرت بها رسلك في كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ونؤمن بملائكتك الكرام ونؤمن باليوم الآخر ونؤمن بالقدر ونؤمن بالأنبياء والرسل وبكل قضية أخبرت أنها منك، وإنا نشهد من هذا المكان أننا مؤمنون به الإيمان الكامل الخالي من الزلل ولا ندخل فيها متخوضين بأرائنا ولا متهوكين بأهوائنا ولا ممثلين ولا معطلين وإنما نؤمن بها ونوكل كيفيتها إلى إليك يا رب العالمين .

وهذه نعمة فمن مات على هذا الإيمان فهو من أهل الجنة، حتى لو أصابه في النار قبل ذلك ما أصابه إن لم يغفر الله له، فهذا الإيمان ينفعك يوم القيامة حتى وإن كنت تلبست ببعض الكبائر فهو حزام أمان يمنعك من الخلود الأبدي المطلق في النار ولن يخلد في النار من معه أصل الإسلام .

فقوله " أنى يكون ولد " ليس من باب الاعتراض ولا من باب استبعاد ذلك على قدرة الله وإنما من باب التعجب.

الفرع الرابع عشر: كيف نجمع بين قول الله عز وجل: ﴿

وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ

وَلَنَعْلَنَ عَلْوًا كَبِيرًا ﴿[الإسراء:٤]﴾، إذ الآية أفادت أن الفساد الحاصل من بني إسرائيل شيء كتبه الله ، وقول الله عز وجل ﴿**قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾ [الأعراف:٢٨]؟

نقول: إن قوله وكتبنا هذه هي الكتابة الكونية القدرية ، والكتابة الكونية القدرية لا تستلزم المحبة ولا الرضا فقد يكتب الله وقوع شيء في كونه ولا يلزم منه المحبة والرضا ، وأما قوله ﴿**قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾ ، فالمقصود به لا يأمر شرعاً ودينياً وأمرأً بالفحشاء، ومن هنا نقول إن الكتابة الصادرة من الله عز وجل تنقسم إلى قسمين:

إلى كتابة كونية قدرية ، وإلى كتابة شرعية أمرية دينية. فالكتابة الكونية مثل: " وكتبنا على بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين "

وأما الكتابة الشرعية فمثالها: " كتب عليكم الصيام " ، وقوله " وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس " ، وحديث " إن الله عز وجل لما قضى الخلق كتب كتاباً عنده فوق العرش إن رحمتي تغلب غضبي "

فإن قلت : وكيف أميز بين الكتابتين؟

فأقول : إن كان المكتوب مما يحبه الله ويرضاه فهي كتابة شرعية ، وإن كان المكتوب مما لا يحبه الله ولا يرضاه فهي كتابة كونية قدرية .

الفرع الخامس عشر : كيف نجمع بين قول النبي صلى الله عليه وسلم: " والشر ليس إليك " ، فهذا دليل على أن ما يصدر من الناس من الشر لا ينسب إلى الله عز وجل ، وبين قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر المسمى بحديث جبريل لما فسر الإيمان بقوله: " أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره خيره وشره " ، فنسب الشر إلى القدر والقدر فعل لله ، فكيف حديث ينفي الشر عن الله وحديث يثبت الشر في قدر الله؟

نقول : اختلفت أنظار أهل العلم لأهل السنة والجماعة في وجه كشف هذه الشبهة وهذا الإشكال فمنهم من عمد إلى بعض التأويلات فقال: قوله " والشر ليس إليك " أي الشر المحض فالله لا يخلق شراً محضاً أبداً، فالشر المحض لا يدخل في خلق الله فالله يخلق شراً ممزوجاً بخير، أما الشر الذي هو خالص في شريته لا يخالطه شيء من الخير أبداً فهذا غير موجود في خلق الله عز وجل -و هذا وإن كان مقبولاً وقال به أهل السنة لكن ما يأتي بعده أصح منه-

الجواب الثاني: قالوا إن الشر لا يجوز إضافته إلى الله عز وجل من باب كمال الأدب مع الله، فلا يقال يا خالق الشر كما أنه يكره أن يقول يا خالق الخنازير، يا خالق كذا، فهذه النسبة من باب سوء الأدب مع الله عز وجل مع أنه هو خالقها حقيقة، فليس هناك ثمة خالق لها غير الله فالله خالق

كل شيء، لكن القضية قضية أدب في مخاطبة الله عز وجل.

فقوله " والشر ليس إليك " أي لا يجوز ولا يصح نسبة الشر إليه من باب كمال الأدب، لا من باب انتفاء خلقه له، وهذا من باب كمال الأدب، لا من باب نفي خلقه له.

ولذلك لا يقال كما قاله بعض أهل العلم يا خالق الخنازير، يا خالق الصراصير، يا خالق الجرذان، فهذا كله من باب سوء الأدب في الخطاب مع الله عز وجل مع أنه عز وجل خالق كل شيء.

فقوله " والشر ليس إليه " ، ليس فيه إخراج الشر عن كونه مخلوقاً لله وإنما فيه تعليم للأمة في كمال الأدب في خطاب الله عز وجل، وهذا الجواب أقرب، ولكن الأصح منها جميعاً هو الجواب الثالث وهو :

أن الشر له نسبتان: نسبة ترجع إلى الله، ونسبة ترجع إلى المخلوق ، فهو باعتبار ما يرجع إلى الله خير ، و في اعتبار صدورهِ من المخلوق شر، فالشر في المقدور الذي هو فعل المخلوق وليس في القدر الذي هو فعل الله عز وجل .

فننظر مثلاً إلى السرقة: فالسرقة فيها شائبتان شائبة ترجع إلي قضاء الله وقدره وتقديره وأن هذا العبد يسرق ، وشائبة ترجع إلى العبد وهو مباشرته وتحصيله واكتسابه واقترافه للسرقة فالسرقة شر باعتبار فعل العبد لها لا باعتبار تقدير الله لها، وهكذا تقول في سائر الذنوب

والمعاصي التي تصدر من العبد، فما ينسب إلى الله يقال له قضاء وقدر وما ينسب إلى العبد يقال له مقضي ومقدور، فالشر في المقدور، لا في القدر ولا في القضاء، فالكفر شر باعتبار صدوره من العبد، لا باعتبار تقدير الله له، والزنا شر باعتبار صدوره من العبد، لا باعتبار قضاء الله له والسرقة وشرب الخمر شر باعتبار صدورهما من العبد، لا باعتبار تقدير الله عز وجل لها.

فجميع ما ينسب إلى الله ليس فيه شر وهذا هو معنى قوله: " والشر ليس إليك : ، أي حتى الذنوب والمعاصي التي في ظاهرها شر متى لا تنسب إلي قضاءك وقدرك فهي خير، لكنها شر باعتبار صدورها من المخلوق ؛ وهذا هو أصح الأجوبة الذي لا تكلف فيه ولا إشكال ولا اعتراض وهذا مبني على قاعدة عند أهل السنة تقول : أفعال العباد خلقاً وتقديراً تنسب إلى الله تعالى ، وتنسب إلى العبد تحصلاً واكتساباً.

الفرع السادس عشر : كيف نجمع بين نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قول "لو" في قوله صلى الله عليه وسلم: «فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا»، فقوله: " فلا تقل هذا نهي والنهي يقتضي التحريم، فكيف نجمع بين هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة»، فهنا استعمل لو ؛ فكيف ينهى عن استعمالها و هو يستعملها؟

نقول : إن استعمال "لو" من جملة ما يدخل العبد في التسخط على قضاء الله وقدره فلها تعلق بباب القضاء والقدر، فلا بد من كشف هذا الإشكال و الجواب عنه أن نقول :

نجمع بين هذه النصوص بقاعدة اختلاف الأحوال ، وذلك أن كلمة "لو" لا يخلو مستخدمها من عدة أحوال:
الحال الأولى: أن يستخدمها متسخطاً على قضاء الله وقدره كأن تصيبه مصيبة، فيقول: لو أنني ما سلكت هذا الطريق، لما جاءني الحادث، لو أن هذا الولد ما رزقت به لما أصبت بهذه المصائب، لو أنني لم أتزوج بهذه الزوجة، لما حلت بي هذه المشاكل، لو أنني لم اشتري هذه السيارة، لما أصبت بالعين - وهذا بعد نزول المصيبة عليه - فاستعمالها بعد حلول المصائب يعتبر تسخطاً على قضاء الله وقدره؛ فهنا يحرم استعمالها إذا كان من باب التسخط على القضاء والقدر، لأن هذا مناف للواجب عند نزول المصائب وهو وجوب الصبر واحتساب الأجر.

فالحديث الذي ينهى عن استعمالها إنما هو نهي عن استعمالها عند نزول المصيبة، لقوله: فإن أصابك شيء أي حل بك مصاب من الله فلا تقل: "لو".

فيحرم قول "لو" إذا نزلت به المصيبة لأنها مشعرة بتسخط القلب على قضاء الله وقدره، ولأنها تفتح عمل الشيطان من الأسى وزيادة الحزن والندم على ما مضى أو على هذا المصاب.

الحالة الثانية: أن يستعملها متحسراً على فوات الخير فهذا لا بأس به، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، لما سقت الهدى و لجعلتها عمرة» لأن من لم يسق الهدى الأفضل له أن يتمتع، فالتمتع أكمل من القرآن في هذه الحالة، فهنا النبي عليه الصلاة والسلام يقول: أنا أريد أن أنتقل من هذا النسك إلى نسك التمتع ولكن الذي يمنعني هو سوق الهدى، فلو أني ما سقت الهدى لحلت معكم و لجعلتها عمرة.

وهذا كقول إنسان اعتمر أصحابه وتركوه وذهبوا و طافوا بالبيت وسعوا و دعوا و قد كان عازماً على الذهاب معهم وكانوا مستبشرين بصحبته ولكن أشغلته الدنيا، فلما رجعوا سالمين غانمين بتلك الأجور العظيمة والقبول العظيم إن شاء الله قال يا ليتني كنت معهم، فأفوز فوزاً عظيماً، فهنا يجوز استعمالها ولا بأس من استعمالها في هذه الحالة لأنه يتحسر بها على فوات الخير.

الحالة الثالثة: أن يقولها متطلعاً بها لفعل الخير، أن يقولها متطلعاً بها فعل الخير، فلا حرج فيها إن شاء الله، بل فيها أجر عظيم.

وعلى ذلك حديث أبي كبشة الأنماري رحمه الله تعالى في قوله: «إنما الدنيا لأربعة نفر: رجل آتاه الله علماً ومالاً، فهو ينفق ماله في طاعة الله ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالاً، فيقول لو أن لي مثل مال فلان لفعلت فيه مثل الذي فعل» فهو يتطلع بقولها فعل الخير والإنفاق في وجوه الخير، فما أجره؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: فهما في

الأجر سواء لأن من نوى الخير وأعجزه عدم القدرة يكتب له ما نواه كاملاً، فإذا رأيت إنساناً يفعل الخيرات بماله وأنت عاجز عن ماله ثم قلت لو أن عندي مثل ماله لفعلت فيه أفضل مما تفعل فهذا نعمة عظيمة ولك أجره وثوابه فهو بماله وجهده ونفقته، وأنت بنيتك الصالحة تكون بمنزلته.

الحالة الرابعة: أن يستعملها متطلعاً بها لفعل المعاصي، فهذا مأزور غير مأجور، لما في حديث أبي كبشة الأنماري السابق، وهي قوله: "ورجلا لم يؤته الله مالاً ولم يؤته علماً، فهو يخبط في ماله ينفقه في غير حقه فلا يتقي فيه الله ورجل لم يؤته الله علماً ولا مالاً فيقول: لو أن لي مثل مال فلان، لفعلت فيه مثل الذي فعل فهما في الوزر سواء " ، فبمجرد تمنيه أن يفعل الحرام وتطلعه لفعل المعصية، صار في الوزر هو ومن ينفق ماله في الحرام سواء بنيته الفاسدة وهذه دليل على أن من نوى الشر عوقب بنيته كما أن من نوى الخير أثيب بنيته.

الحالة الخامسة: أن يستعملها في أمور الدنيا كأمر التعليم مثلاً لا بأس بها كقول الإنسان وهو يشرح النحو لو أن رجلاً كذا وكذا.

فقول الفقهاء لو كذا وكذا لا بأس به لأنه من باب التدريب والتعليم .

ومن النصوص التي يدعي فيها بعض الناس أن فيها شيئاً من التعارض وهي تخص باب القدر:-

الفرع السابع عشر : كيف نجمع بين قول الله - عز وجل

- ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ

حَيَوَةً طَيِّبَةً﴾ [النحل:٩٧] وبين قول النبي ﷺ «أشد الناس

**بلاء الأنبياء ثم الأمتل والأمتل» وبين حديث «يبتلى
الرجل على قدر دينه»؟**

الجواب: اعلم رحمك الله أن وجه الإشكال هو في فهم

الحياة الطيبة الواردة في قول الله ﷻ ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوَةً

طَيِّبَةً﴾ [النحل:٩٧] فإن من الناس من يظن أن هذه الحاء

إنما هي زيادة المال وصحة الأبدان والبيوت الفارهة
والسيارات الرائعة والحياة الهادئة الوادعة المطمئنة التي
لا أمراض تعترى صاحبها ولا فقر ولا حاجة تعترى
صاحبها فهم يفهمون من الحياة الطيبة طيب الظاهر فقط،
وقصر الحياة الطيبة الواردة في الآية على هذا المفهوم هذا

خطأ، هو الذي يوجب هذا الإشكال، ولهذا الله ﷻ يقول ﴿

فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوَةً طَيِّبَةً﴾ المقصود أن قلبه مطمئن بالإيمان،

فالطيب هنا ينطلق على طيب القلب وسعادة القلب
وانشراح خاطر وطيب النفس، فهذه هي الحياة الطيبة
حياة الروح وسعادة الروح وهدوء القلب وراحة البال
وانشراح خاطر، ولذلك كم نرى من أناس عندهم من

البيوت ما الله به عليم وعندهم من جمال الدنيا وشهواتها وملذاتها ما الله به عليم ولكن نجدهم مع ذلك يحاولون الانتحار بل بعضهم ينتحر لما؟ لأن هناك ضيقا آخر لم يطب له العيش مع هذا الضيق وهو ضيق الصدور، ضيق القلب.

ولذلك فالأنبياء أسعد الناس حتى وإن شدد في بلائهم لأن البلاء إنما ينال أجسادهم بالمرض كما حصل لأيوب عليه السلام أو للنبي صلى الله عليه وسلم لما تعرضوا للأذى من قومهم والسخرية والاستهزاء بهم، وهذا كله أذى في الظاهر لكن ومع ذلك هم أسعد الناس على الإطلاق لأن الله كتب لهم السعادة القلبية الباطنية التي وإن اجتمع نكد الدنيا في الظاهر لا يقاوم هذه السعادة ويها يشعر الإنسان أنه في رغد من العيش وفي نعيم وفي حبور وفي سرور لا يعلم به إلا الله وهي السعادة الباطنية التي يقول عنها السلف: إن القلب لتمر عليه لحظات من السعادة يقول فيها إن كان أهل الجنة في مثل هذه السعادة إنهم في عيش طيب - مع أنهم كانوا فقراء-، فكثير منهم ما يزال فقيرا محتاجا معوذا لا يوجد عنده اللذائذ في بيته كما يوجد في بيوت غيره وليس عندهم من سعة المال وسعة الأرصدة كما يوجد عند غيره لكنه هادئ البال وادع النفس منشرح خاطر طيب القلب صافي السريرة لا أنكاد ولا يرى ما فاته من متع الدنيا أنه فاته شيء؛ فهذه هي الحياة الطيبة، وأحق الناس بها هم المؤمنون الذين عملوا الصالحات، حتى وإن سلبت صحتهم يجدون فيها لذة عجيبة، حتى وإن ضيق عليهم

وقدر عليهم في أرزاقهم فلا يزدادون مع ضيق الحال في الظاهر إلا كمال شكر وحمد وثناء على ربما لأن قلوبهم راضية، فهذه هي الحياة الطيبة.

وكان بعض السلف يقول : إننا نفي عيش طيب وسعادة لو علم بها أبناء الملوك لجالدونا عليها بالسيوف.
نسأل الله أن يجعلني وإياكم من السعداء في الباطن.
فسعادة القلب لا تكون إلا بالإيمان والعمل الصالح، طوبى لعبد يصبح وهو يطلب الشيء الذي يرضي الله لا يهمله لا رضا مدير ولا رضا زميل ولا رضا زوجة ولا رضا أولاد وإنما يصبح وقضيته الأولى أول ما يطرأ على فكره كيف أرضي الله؟ تجد مثل هذا يوفقه الله ﷻ لمرضاته ويفتح له أبواب رزقه وخيره.

ولذلك ذكر الله ﷻ جملا من الموازين الأرضية الفاسدة في مسألة السعادة والحياة الطيبة فأبطلها جميعا ولم يصح منها إلا ميزانا واحدا، فمثلا : الميزان الفرعوني ميزان المناصب، قال لهم " أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون، أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين "، (مهين أي لا ملك ولا منصب ولا عشيرة ولا قبيلة تنصره ومع ذلك إذا تكلم لا يكاد يبين في ألفاظه وحروفه.

فالميزان الفرعوني هو من يجعل الحياة الطيبة المطمئنة في مجرد المناصب وقد أبطل الله ﷻ هذا.

وهناك ميزان آخر اسمه الميزان القاروني، وهو ميزان المال، ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۗ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ۗ ﴾ لأن نظرتهم

سطحية ومطالبهم هو الطيب الظاهر فقط فقالوا ﴿ إِنَّهُ لَذُو

حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [القصص: ٧٩] لكن أصحاب النظرة العالية

أصحاب العلم الذين يعرفون حقارة الدنيا وأنها ليست

بشيء وأن هناك سعادة أعظم منها وهي سعادة القلوب ﴿

وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ

وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقِّهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠].

الميزان الثالث: الميزان الجاهلي القرشي وهو الذي

عبر الله ﷻ في قوله في سورة الفجر ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا

أَبْنَلَهُ رَبَّهُ، فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَ

عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ * كَلَّا... ﴾ [الفجر: ١٥: ١٧].

وليس هذا هو الميزان الصحيح للحياة الطيبة ولا للسعادة المطلوبة شرعا، إذا لا يمكن أبدا أن يجد الإنسان

الحياة الطيبة بمجرد ترفيه الظاهر وإنما يجدا في ترفيه القلب بالإيمان والعمل الصالح.
إدًا فلا تعارض بين هذه النصوص والله الحمد.

الفرع الثامن عشر: كيف نجمع بين قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر» وبين قوله - صلى الله عليه وسلم - «الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالم ومتعلم»؟

الجواب عن هذا الإشكال أن نقول: ليس هناك تعارض والله الحمد، لأن سب الدهر المنهي عنه إنما هو إنشاء السب وأما قوله الدنيا ملعونة فالنبي ﷺ إنما يخبر عن حقيقة من حقائقها ، فالحديث الأول ينهى عن إنشاء السب والحديث الثاني فيه إخبار عن واقع وحقيقة عن هذه الحياة، فالنبي لم يلعن الدنيا ولم ينشئ لعنها وإنما أخبرنا بوحى أوحاه الله إليه عن شيء من حقائق هذه الدنيا وهي أنها ملعونة منذ خلقت، فهو قال الدنيا ملعونة لم ينشئ لعنها وإنما أخبرنا، وفرق بين الإخبار بالشيء وإنشائه، فالمنهي عنه إنما هو إنشاء السب كقولك قبح الله هذا الزمان ، وقولك: ما أتعس هذا الدهر من إنشاء السب فهذا باب محرم لا يجوز وأما قوله الدنيا ملعونة فإنما هو من باب الإخبار كقولك: هذا اليوم حار هل أنت لعنت أم تخبر؟ إنما أنت تخبر، وكذلك قول لوط لقومه ﴿ وَقَالَ هَذَا

يَوْمَ عَصِيبٍ ﴿هود:٧٧﴾ فهذا ليس من باب السب بل من

باب الإخبار كقولك هذا يوم بارد.
ولذلك لا تزال العرب تؤرخ بعض الأيام والأعوام بما
جرى على أصحابها من الملاحم، فيقولون يوم كذا ويوم
الحرّة فيسمونها بأسماء مصائب حصلت عليها، وهم لا
يقصدون إنشاء سب جديد وإنما يقصدون به مجرد
الإخبار.

فالنبي ﷺ أخبرنا في أحاديث كثيرة عن جمل كثيرة من
حقائق الدنيا فأخبرنا أنها كذا وكذا، فمن جملة الأخبار التي
أخبرنا بها أنها دنيا ملعونة، و الذي لعنها ليس رسول الله
وإنما الذي أنشأ لعنها هو الله الذي خلقها ﷻ.

ومع أنه قيل في حديث الدنيا ملعونة قيل إنه حديث
ضعيف لكن مع التسليم بأنه حديث حسن سنده جيد نقول
إنه من باب الإخبار وليس من باب إنشاء السب، فليس
هناك تعارض والله الحمد والمنة .

**الفرع التاسع عشر: كيف نجمع بين حديث أبي هريرة
- رضي الله عنه - قال: «نعي النبي النجاشي» وبين
حديث حذيفة قال: نهى النبي ﷺ عن النعي؟**

الجواب عن هذا الإشكال أن نقول: الأحاديث متألّفة
ولله الحمد وذلك إذا عرفت أن النعي ينقسم إلى قسمين نعي
إخبار ونعي تسخط وندب ونياحة، فالنعي في حديث أبي
هريرة في قوله نعي النبي ﷺ النجاشي إنما هو نعي
الإخبار، أي أنه أخبرهم بموته نعيًا غير مصحوب لا

بنيافة ولا بتسخط ولا بتضجر من قدر الله ولا بتعداد مآثر
النجاشي - وهو النذب-، فالنذب تعداد محاسن الميت.
وأما الحديث الذي فيه نهى النبي ﷺ عن النعي فإنه
محمول على النعي المصحوب بما لا يليق شرعا ولا
يجوز كالنعي المصحوب بالنيافة وقول واعضداه،
وانصراه، فالنعي إذا اقترن به من الأفعال ما لا يجوز
صار محرما وصار من نعي الجاهلية.
وكذلك النعي إذا اقترن به تسخط وتضجر من قضاء
الله ﷻ هذا هو النعي المحرم.

فالنعي المحرم هو النعي الجاهلي الذي كان عليه أهل
الجاهلية من نذب الميت وبعث من يعدد محاسنة في
أطراف البلد من ها هنا وها هنا وهذا أمر لا يجوز، وأما
مجرد الإخبار فهو وإن دخل في مسمى النعي لغة وعرفا
وشرعا إلا أنه من النعي الجائز، فبالتفريق بين نوعي
النعي نحمل كل حديث على ما يناسبه فحديث أبو هريرة
محمول على النعي الجائز وهو نعي الإخبار فقط ونحمل
حديث منع النعي على النعي المقرون به شيئا من النذب أو
النيافة أو التسخط والتضجر على قدر الله ﷻ.

**الفرع العشرون : كيف نجمع بين إجماع أهل السنة على
حرمة الاحتجاج بالقدر على المعاصي التي لا يزال العبد
يفعلها وبين احتجاج آدم على موسى في الحديث
المشهور من محاجة آدم موسى عليهما السلام ؟**

الجواب : لا إشكال فيها والله الحمد والمنة فالنصوص
متألفة وليس فيها شيء من التعارض مطلقا، وذلك أنه إذا

فهم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في احتجاج آدم وموسى عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام، إذا فهم على الوجه الصحيح فإن الإشكال سوف يزول بإذن الله عز وجل.
والفهم الصحيح نص عليه أهل السنة من وجهين:

الوجه الأول: أن آدم عليه السلام لم يحتج بالقدر على أكله من الشجرة وإنما احتج بالقدر على خروجه وأبنائه من الجنة، لأن موسى قال له: أخرجتنا من الجنة بخطيئتك، فقال: يا موسى إن إخراجي من الجنة حصل بقضاء الله والخروج من الجنة أليس مصيبة؟ فآدم هنا احتج بالقدر على تلك المصيبة وقد أجمع أهل السنة على جواز الاحتجاج بالقدر عند نزول المصائب لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لئن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل»، إذا فالاحتجاج بالقدر هنا ليس على قضية معصية وإنما على قضية الخروج من الجنة وهي مصيبة من المصائب.

الجواب الثاني: هب أننا سلمنا أن آدم احتج بالقضاء والقدر على أكله من الشجرة وهي معصية ولكن هل هي معصية لا يزال آدم يزاولها أم تاب منها وقبل الله منه التوبة؟

الجواب: تاب منها وقبل الله توبته لقول الله عز وجل ﴿

وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْنَبَهُ رَبُّهُ فَأَنَّ عَلَيْهِ

وَهَدَى ﴿طه ١٢١: ١٢٢﴾.

فهنا احتج آدم عليه السلام بالقدر على فعل معصية قد تاب منها، وهؤلاء يريدون أن يحتجوا بالقدر على المعصية التي لا يزالون يقارفونها، فلو أن إنسان مضى من عمره دهرا وهو يشرب الخمر ثم تاب الله عليه توبة صادقة نصوحا فإن قيل له لما شربت الخمر؟ فقال: لا تذكرني بهذه الفترة من حياتي إنما شربته بقدر الله، فهنا يجوز احتجاجه بالقدر ولا بأس به، لأننا نخاف من الاحتجاج أن يستمرئ بالاستمرار بالمعصية وهو هنا لا ضرر فيه لأنه قد تاب وأقلع عنها وصدقت توبته وظهرت منه مخايل التوبة النصوحة.

فإذا قيل لك : متى يجوز الاحتجاج بالقدر؟

فقل: في حالتين : في حالة المصائب ، وفي حالة فعل المعصية التي قد تاب منها.

وهناك حالة وحيدة فقط هي التي لا يجوز فيها أن يحتج بالقدر وهي أن يحتج بالقدر على فعل المعصية التي لا يزال يفعلها ويريد بالاحتجاج بالقدر عليها أن يجعل بينه وبين ذنب الناس حاجزا وأن يسوغ لنفسه أن يستمر على مقارفته، وهذا قد تقدم الكلام عليه سابقاً - والله أعلم -.

الفرع الواحد والعشرون : كيف نجمع بين عدم جواز الاحتجاج بالقدر على ترك الطاعة وبين ما حصل لعلي بن أبي طالب وفاطمة مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقال علي رضي الله عنه قال: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله ﷻ فإذا شاء أن يبعثها بعثها وإذا شاء أن يمسكها أمسكها ؟

الجواب عن هذا: أن علي عليه السلام لم يحتج بالقدر في كلامه هذا لا على ترك أمر واجب ولا على فعل أمر محرم، وإنما قال إن أنفسنا بيد الله فإن شاء أن يبعثها لصلاة الليل بعثها، وصلاة الليل سنة مؤكدة، فهو احتج بالقدر - إن سلمنا جدلاً أنه احتج بالقدر - لا على فعل محرم ولا على ترك واجب وإنما قال أن نفسه ونفس فاطمة بيد الله وعليهما السلام إن شاء أن يوقظهما ويبعث أنفسها بعثها وهذا موافق لقول النبي عليه السلام لما كان في الوادي لما نام عن صلاة الفجر فقال عليه السلام «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء وردها حيث شاء».

وهذا احتجاج صحيح وصاحبه يعذر فيه، فالنائم غير مفرط واحتجاج علي رضي الله عنه ليس على فعل محرم ولا على ترك أمر واجب، فلا يجوز أن يستدل به هؤلاء على التقحم في ترك شيء من الأمور الواجبة أو على فعل شيء من المنهيات التي نهى تحريم.

بل ويدل على قول علي رضي الله عنه هذا يدل عليه

قول الله وعليهما السلام ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي

مَنَامِهَا فِيمَسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ

أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿الرُّم: ٤٢﴾.

فالأنفس بيد الله وعليهما السلام فإن شاء بعثها وإن شاء أمسكها فهذا احتجاج صحيح صاحبه يعذر فيه فالنائم غير مفرط واحتجاج غير المفرط بالقدر صحيح ولا إشكال فيه والله الحمد والمنة.

في قول الإمام الطحاوي رحمه الله: «وكلهم -أي الخلق- من الثقلين الإنس والجن يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله».

نقول وبالله التوفيق: إنك إذا رأيت واقع الناس وأحوالهم في هذه الدنيا لوجدت فيهم المؤمن والكافر، كما قال الله ﷻ

هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢﴾

﴿التغابن: ٢﴾.

ووجدت فيهم الجزع والصابر ووجدت فيهم البر والفاجر ووجدت فيهم القريب من الله والبعيد عن الله، ووجدت فيهم السني والبدعي ووجدت فيهم المفلح الموفق والخائب الخاسر المطرود المحروم، هل كل ذلك بدون قضاء وقدر؟

الجواب: لا، بل من تقلب في شيء من فضل الله ﷻ ونعمه فإنما يتقلب بفضل الله ﷻ وقضائه وقدره، ومن حرم شيئاً من هذا الفضل وأغلق عليه شيء من أبواب الخير فإنما أغلقت عليه ولم يوفق لها بعدل الله ﷻ، فإذا الخليقة منقسمة إلى طائفة عمها الله ﷻ وشملها بفضله وبين طائفة لا يعاملهم الله ﷻ إلا بعدله.

ومن عاملهم بفضله إنما هو محض إحسان وكرم وجود لا عن استحقاق من هذه الطائفة، ومن عاملهم بعدله فإنما هو لأنه العادل ﷻ وهم المستحقون لهذا ولا يظلم

ربك أحدا، فمن هداه الله ﷻ إلى الإيمان فإنما هداه بفضله
ومن أضله عن الإيمان فإنما أضله بعدله، فالله ﷻ حكيم.
فإذا عامل أحد بفضله فإن مقتضى حكمته أن يعامله
بهذا النوع من التعامل، وأي عبد عامله الله بعدله فإنه
لحكمته يقتضي هذا التعامل وليس شيء من أفعال الله ﷻ
يوصف بأنه عبث أو لا مصلحة فيه.

فنحن ندين الله ﷻ بأن أفعاله كلها نابعة عن حكمة
وغاية ومصلحة سواء دخلت تحت مدركات عقولنا أو
خرجت عنها، ولكن المؤمن مؤمن بأن من أسماء ربه
الذي يعبده الحكيم ومن صفاته الحكمة المتناهية المطلقة،

وقد نزه الله ﷻ نفسه عن فعل العبث فقال ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا**

خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

فلم يهتدي المهتدي إلا بفضل الله ﷻ، فالعباد منهم
المهتدي فضلا ومنهم الضال عدلا، ومنهم المؤمن فضلا
ومنهم الكافر عدلا، ومنهم الموفق فضلا ومنهم المحروم
المخذول عدلا ومنهم من هو من أهل الجنة فضلا، ومنهم
من كتب من أهل النار عدلا، ومنهم من يوفق إلى الطاعة
فضلا ومنهم من يخذل عن الطاعة عدلا وهذا كله نابع عن
حكمة وغاية ومصلحة، فإن ربك حكيم لا يفعل عبثا ولم
يخلقنا سدى.

ففضله على أهل الخير والطاعة والإيمان والعقيدة الصحيحة هذا فضل إحسان وعدله أي مع أهل الشرك والكفر والبدعة والمعاصي هذا عدل لائق بحكمته ﷺ.

وفضل الله على العباد ينقسم إلى قسمين:

إلى فضل حسي وإلى فضل معنوي، أما الفضل الحسي فهو فضل المال وفضل الصحة والعافية وفضل الزوجة والأولاد، هذا فضل حسي أي أنه فضل ظاهري ولكن هناك فضل أعظم من هذا الفضل إذ أن الفضل الحسي قد يشترك فيه المؤمن والكافر والبر والفاجر بل قد يكون هذا الفضل على الكافر أكثر مما هو على المؤمن وهو فضل ربوبية لا يتميز فيه المؤمن من الكافر، فالذي تفضل على أهل الإيمان بالأولاد والصحة والعافية وسعة الرزق هو الذي تفضل على الكفار بمثل ذلك، وهذا فضل حسي أو سمه إن شئت فضلا ربوبيا.

لكن هناك فضل آخر خص الله ﷺ به أهل التقوى والإيمان وهو ذلك الفضل المعنوي وهو التوفيق إلى الإيمان والطاعة والعمل الصالح وتيسير العبادات وتحبيب الإيمان وتزيينه في القلب ، هذا كله من الفضل الذي يخص الله به أهل فضله وهذا هو الفضل الحقيقي.

ولذلك يقول الله ﷻ عن الكفار ﴿ **أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ**

مِن مَّالٍ وَبَيْنٍ * نَسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [المؤمنون ٥٥: ٥٦].

قال الله ﷻ ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ

كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ

﴿ [الأنعام: ٤٤] .

فهل هذا دليل على أننا لا نفرح بالفضل الحسي؟

الجواب : عن هذا السؤال بقاعدة عظيمة وهي أن :
الفضل الحسي لا يكون عطاء ألوهية ورضا إلا إذا كان
الفضل المعنوي هو الذي يصرفه، لأن من الناس من
يعطيه الله فضلا ظاهريا بالمال وليس هناك إيماننا باطنيا
يصرف هذا المال، فربما يعطيك الله فضل صحة وليس
هناك فضل إيمان وتقوى وخشة ومراقبة تجعلك تتصرف
في هذه الصحة على الوجه الذي يريده الله، فتلك الأفضال
الظاهرية الحسية لا تكون نافعة للعبد ولا موجبة لرضا الله
إلا إذا كان هناك فضل حسي يصرفها.

ولذلك كم نجد من أصحاب الأموال الطائلة ممن لا
ينفقون أموالهم إلا في مرضاة الله وذلك لأن هناك إيمان
داخلي باطني وتقوى وخشية ومراقبة تجعلهم يتصرفون
في الفضائل الحسية على مراد الله ﷻ وما يرضيه.

إذا لا يفرح بالفضل الحسي أحيانا ويفرح بالفضل
الحسي أحيانا، فنفرح بالفضل الحسي إذا كان يصرفه
الفضل المعنوي على ما يرضي الله، وأما إذا كان فضلا
حسيا مجردا عن مسألة الإيمان والتقوى فالعبد سيخبط فيه
خبط عشواء، ولذلك لا يستطيع العبد أن يصل إلى شيء

من معاصي الله إلا بشيء من نعم الله فهو يسخر هذه الفضائل فيما يسخط الله عليه وذلك لأنه ليس هناك فضل باطني وهو الإيمان والتقوى والخشية والمراقبة يصرف هذا الفضل الحسي.

فالله ﷻ أعطى فرعون فضلا حسيا ولكن سلبه الفضل المعنوي، وأعطى قارون فضلا حسيا ولكن سلبه الفضل المعني وأعطى كفار قريش وصناديد الشرك أعطاهم أموالا وأحسابا وأنسابا وأعطاهم فضلا حسيا ولكن سلبهم الفضل المعنوي فصارت تلك الأفضال الحسية سببا لعطبهم وهلاكهم كما قال الله ﷻ ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ

لَئِن آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٥: ٧٧].

فصار سلب الفضل المعنوي سببا لهلاكهم في هذا الفضل الحسي الذي أرادوه وتمنوه وطلبوه من الله. فلا يفرح بكثرة المال مع عدم وجود إيمان، ولا يفرح بكثرة صحة وعافية مع عدم وجود إيمان وتقوى ومراقبة تصرفها في مرضاة الله ﷻ.

فإن قيل : وهل الفضل المعنوي ممدوح مطلقا أم أنه ممدوح تارة ويذم تارة كما الفضل الحسي؟
الجواب : الفضل المعنوي ممدوح مطلقا حتى وإن لم يكن مع العبد فضل حسي، وهو أن الفضل المعنوي ممدوح مطلقا ليس فيه تفصيل سواء كان مع العبد شيء من الفضل الحسي أو لم يكن معه، فنحن في مسألة الفضل الحسي فصلنا وقلنا الفضل الحسي يذم تارة ويمدح تارة وبيننا متى يذم ومتى يمدح لكن الفضل المعنوي ممدوح صاحبه مطلقا وهو الذي يقصده الإمام الطحاوي هنا في قوله: (وهم يتقبلون في مشيئته بين فضله وعدله)، أي بين فضله المعنوي وهو فضل الإيمان وفضل التقوى وفضل التوفيق، فضل الهداية، فضل الاستجابة لداعي الخير، فالاستجابة للحق من أعظم الفضل ولذلك أهلكت أمم بسبب عدم وجود هذا الفضل في قلوبهم.

فمن خصه الله ﷻ بهذا الفضل وقدر عليه شيئا من الفضل الحسي فأياك أن تتسخط على ما أعطاك الله، فأعطاك الفضل الذي لا يذم صاحبه مطلقا ولكن ضيق عليه أو قدر عليه في الفضل الذي قد يذم صاحبه تارة ويمدح صاحبه تارة، وقد يكون تقديره عليك في هذا الفضل من باب الرحمة بك لأن في الحديث «إن الله تعالى إذا أحبه عبدا حماه من الدنيا».

لكن من علامة محبة الله لك أن يوفقك في الفضل المعنوي وألا يضيق عليك فيه وألا تزال في أيامك تستمد وتستزيد جذوة نار هذا الفضل الحسي بقلبك بما تعطيه من

الذكر والعلم والخير والقرب من الصالحين والهداية
والتمكن.

**فانقسم الناس في الفضل الحسي والمعنوي إلى أربعة
أقسام:**

فمن الناس من وهبه الله الفضلين جميعا كما حصل
لداود وابنه سليمان عليهما السلام فقد أعطاهم الله الفضل
المعنوي بالإيمان والتقوى والنبوة والفضل الحسي بأن
أعطاهم ملكا عظيما كما قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ**

وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا ﴾ هذا الفضل المعنوي ﴿ **وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي**

فَضَّلَنَا ﴾ **بِاطْنِنا وَظَاهِرِنَا** ﴾ **عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ**

﴿ [النمل: ١٥].

﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوهاً شَهْرًا وَرَوَاحُهاً شَهْرًا** ﴾ **وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ**

الْقَطْرِ ﴾ **وَمِنَ الْجِنَّةِ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ** ﴾ **وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَن**

أَمْرٍ نَّأْتِدُّقُهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سبأ: ١٢].

ومن الناس من حرمه الله الفضلين فلا فضل معنوي
ولا فضل حسي وهم الفقراء من الكفرة والمرضى من
الكفرة وأهل الحاجة من الكفرة فهو كافر وفقير، اجتمع
الكفر والفقر فلا فضل معنوي - نعوذ بالله - ولا حسي

وهذا هو غاية الخسارة في الدنيا والآخرة كما قال الله ﴿

قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ

الْخَسْرَانُ الْمَبِينُ ﴿ [الزُّمَر: ١٥].

ومن الناس وهم القسم الثالث: من امتن الله عليه بالفضل المعنوي ولكن لم يوسع عليه في الفضل الحسي، هذا ممدوح مطلقا عند الله ﷻ، لأن ميزان التفاضل عند الله ليس بالمال ولا بالحسب ولا بالجاه ولا بالمناصب ولا بالجمال ولا بالطول والقصر ولا بالضخامة والنحافة بل

هو ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَرَكُمْ ﴾ [الحُجُرَات: ١٣] وهو

الفضل المعنوي.

القسم الرابع: من فتح الله عليه أبواب الفضائل حسا ولكن أغلق عليه أبواب الفضائل معنويا، وهذا مذموم مطلقا نعوذ بالله من ذلك ، فتجده صاحب مال ولكنه يصرف ماله في غير مرضاة الله ﷻ.

فإن قيل : وما الواجب على الإنسان إذا فتح الله عليه شيئا من فضله؟

نقول : إن أعظم ما يجعل الله ﷻ يثبت فضله على عبده أن العبد لا يغير ما في نفسه من حمد الله وشكره والثناء عليه واستغلال هذا الفضل فيما يرضيه ويقربه منه، قال

الله **عَلَيْكَ** ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

﴿الرعد: ١١﴾.

فصاحب الفضل لا يزال فضل الله عليه سابغا ما دام قائما بواجب شكره.

فإن قلت: وما واجب شكره؟

نقول: ثلاث واجبات، أن تشكر فضل الله باطنا وظاهرا طبعاً، أن تشكر فضل الله بقلبك وهو أن تعترف الاعتراف الجازم بأن الله هو الذي من عليك وهداك وتفضل عليك بنعمة الزوجة والولد والصحة والمال، هذا الاعتراف القلبي من الشكر.

الثاني: أن تشكر الله بلسانك، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

﴿الضحى: ١١﴾، وهي أن تكثر اللهج بالحمد والثناء

والشكر لله **عَلَيْكَ** على هذه النعمة، إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها ولذلك شرع حمد الله وشكره بعد فعلك للنعمة.

والشكر الثالث: وهو الذي نهمله كثيرا وهو الشكر

العملي، قال الله ﴿**أَعْمَلُواْ ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ**

الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، وهو تسخير هذه الفضائل والنعمة في

مرضاة الله **عَلَيْكَ**.

فقد أعطاك الله فضل الإيمان فانقل هذا الفضل لغيرك وادعو غيرك إليه، أعطاك الله فضل العلم انقل هذا العلم إلى غيره واعمل به، وادعو إليه، أعطاك الله فضل المال لا تحرم المحتاجين وأنفقه على المعوزين وافتح أبواب الصدقة على مصراعيها، وما نقصت صدقة من مال .

العاشر: هل يجوز للإنسان أن يدعو الله بقوله: اللهم عاملنا بعفوك ولا تعاملنا بعدلك؟

الجواب: نعم يجوز، لأن الله لو عامل أحد بعدله لأهلكه، ولذلك يقول الله ﷻ ﴿ **وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا**

كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَِا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ [فاطر: ٤٥].

فلو عامل كل أحد منا بما يستحقه لأهلكنا جميعا، بل حتى في دعاء النبي ﷺ وهو رسول الله قال: " عاملني بما أنت أهله ولا تعاملني بما أنا أهله " مع أنه رسول الله ﷺ.

ويقول الله ﷻ ﴿ **وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا**

مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَِا مِنْ دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ

مُسَمًّى ﴾ [فاطر: ٤٥].

الحادي عشر: الله - عز وجل - منزه عن الظلم ونفى عن نفسه الظلم، فهل هو قادر على أن يظلم أحدا؟

الجواب: إن نفي الظلم عن الله ليس نفيا مبناه العجز عن الظلم، وإنما نفي الظلم عن نفسه لأنه منزه عنه

لكمال عدله، ولذلك قال الله تبارك وتعالى "إني حرمت الظلم على نفسي" فلو كان عاجزاً عن الظلم لما احتاج إلى تحريمه، إذ كيف يحرم الإنسان على نفسه شيئاً هو عاجز عنه؟

أترى لو أن محبوب الذكر قال والله لا أزني، نقول هذا ليس في مكانه لأنك عاجز أصلاً، لكن لما قال الله وله المثل الأعلى في السماوات والأرض قال "إني حرمت الظلم على نفسي" علمنا أنه كان قادراً على الظلم، هو قادر على أن يظلم ولكن لأنه العادل العدل المطلق ولأنه وَعَلَىٰ منزله عن كل عيب ونقص فحينئذ هو لا يظلم أحداً،

ولذلك قال الله وَعَلَىٰ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٦]

وفي الآية الأخرى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]

وفي الآية الثالثة قال: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩].

ولا يزال الكلام عن ذكر جملٍ من النصوص التي يُدعى فيها أنها متعارضة في باب القدر، وأرى والله أعلم أن من كمال بحثنا واستقصائنا لمسائل القضاء والقدر، أنه لا بد أن نذكر هذه الفصول المهمة حتى يتبين للطالب أنه ليس ثمة تعارض في أدلة القضاء والقدر وهذا هو منهجنا في شرح "الطحاوية" بإذن الله، فمثلاً إذا شرحنا باب النبوات نذكر جملاً من النصوص التي يُدعى فيها أنها متعارضة في هذا الباب، إذا شرحنا مثلاً أبواب الإيمان، وأبواب الصحابة، وأبواب مرتكب الكبيرة نذكر جملاً من

النصوص التي يُدعى فيها أنها متعارضة في هذا الباب حتى يكون الشرح شرحًا كاملاً بحول الله - عز وجل - وقوته.

الثاني والعشرون : كيف نجمع بين قول النبي عليه السلام: «لا عدوى ولا طيرة» وبين قوله: «فر من المجدوم فرارك من الأسد» وفي الحديث الآخر «لا يورد مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّحٍ»؟

الجواب : الحديث الأول ينفي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وجود العدوى فقال: (لا عدوى) فالعدوى هنا منفية بـ"لا" النافية للجنس فتنفي حقيقتها، فكيف يقول - صلى الله عليه وآله وسلم - (لا عدوى) ومع ذلك يأمرنا - صلى الله عليه وآله وسلم - أن نفرّ من المجدوم خوفاً من أن يُعدينا؟! وينهى - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يُورَد المُمْرِضُ عَلَى المُصِحِّحِ خوفاً من انتقال العدوى من المريض إلى الصحيح فكيف دليلٌ ينفي العدوى ودليلٌ يُثبِتُها؟!

الجواب أن نقول: لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة، وهي أن العدوى عندنا تنقسم إلى قسمين:

إلى عدوى ابتدائية، وإلى عدوى انتقالية، فالحديث الذي ينفي العدوى إنما ينفي العدوى الابتدائية وهو ذلك الاعتقاد الذي يعتقد كفار الجاهلية؛ فقد كانوا يعتقدون أن العدوى تنتقل بذاتها لا بقدر الله وإرادته، وإنما كانوا يعتقدون أنها تنتقل بذاتها، فجاء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ونفى هذا الاعتقاد الجاهلي بقوله: (لا عدوى) أي ليس

هناك في الكون عدوى تنتقل بذاتها، وإنما العدوى تنتقل بقدر الله، فأثبت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الأحاديث الأخرى انتقالها بقدر الله في قوله: «فِرَّ من المَجْذوم فرارك من الأسد» أي لا تُعديك مجالسته بقدر الله، فالأدلة التي تنفي العدوى إنما تنفي العدوى الابتدائية وهو ذلك الاعتقاد الجاهلي، والعدوى التي تُثبتها الأدلة إنما هي العدوى الانتقالية بقدر الله - عز وجل -.

ولذلك تجد أن الإنسان يمرض ابتداءً من غير مخالطة مريض فمن الذي أمرضه ابتداءً؟ الله؛ فالله هو الذي أمرضه ابتداءً، ولذلك لما أشكل قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - (لا عدوى) على بعض الصحابة، قال: يا رسول الله كيف تقول: (لا عدوى) وإنما نرى النقبة تقع بمشفر البعير فيجرب فتجرب لذلك الإبل، فهناك عدوى فكيف لا عدوى؟! فالصحابي الآن يسأل عن العدوى الانتقالية، فأجابه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ببيان مقصوده في قوله (لا عدوى) أنه لا يقصد هذا النوع، وإنما يقصد العدوى الابتدائية فقال: فمن الذي أعدي الأول؟ أي من الذي قدّر الجرب على الأول؟ هل خالط إبل؟ من الذي قدّر الجرب عليه ابتداءً؟ الله، فالذي يُقدّر نزول المرض ابتداءً هو الذي يُقدّر انتقاله من المريض إلى الصحيح، ولذلك نجد كذلك أنّ هناك أناسًا يعاشرون المرضى ليل نهار ومع ذلك لا يُصيبهم شيء، فليست مخالطة السقيم توجب العدوى لذاتها إلا إذا أراد الله - عز وجل - انتقالها

وقضاهُ وقدره، فلا بد في الجمع بين هذه النصوص من التفريق بين العدوى الانتقالية وبين العدوى الابتدائية.

إن قيل : وهل الدعاء برفع المصائب يتنافى مع الإيمان بالقضاء والقدر؟

الجواب: لا يتنافى معهم بإجماع أهل السنة والجماعة والله الحمد، لأنّ نزول المصيبة قدر، والدعاء قدر، فأنت تدفع القدر بالقدر ولا يُستعان على دفع قدر البلاء بمثل قدر

الدعاء، ولذلك الله - عز وجل - يقول: ﴿ **فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ**

بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ [الأنعام: ٤٣]، فالله يُنزل هذه المصائب حتى

يتضرع إليه عباده فيكشفها عنهم فيُجدد لهم بعض معاني العبودية بهذه المصائب، فإنّ التوكل على الله - عز وجل - مبنيٌّ على كمال تفويض اعتماد القلب على الله مع القيام بالأسباب المشروعة المتاحة .

فإن قلت: وأيها أفضل أن أصبر على القضاء والقدر أم أدعو أن يرفع الله عني ذلك؟

فأقول الأفضل لك أن تدعو أن يرفع الله - عز وجل - عنك هذا البلاء، فإنّ هذا البلاء بقدر الله وأنت مأمورٌ عند نزول المصائب بالدعاء، فأنت تتعبد لله - عز وجل - عند نزول المصائب بالصبر وتتعبد له - عز وجل - كذلك باحتساب الأجر ومن جملة التعبدات عند نزول المصائب الدعاء أن تدعو الله - عز وجل - أن يرفع عنك هذه المصيبة، ولذلك شرع لنا الدعاء عند المصائب.

قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لأم سلمة لما أخبرته بموت أبي سلمة قال لها: قولي: «اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيراً منها» - وهذا دعاءٌ عند المصيبة، وفي صحيح الإمام مسلم من حديث أم سلمة قالت: دخل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على أبي سلمة وقد شقَّ بصره فأغمضه ثم قال: «إنَّ الروح إذا قبضَ تبعه البصر وإنَّ الملائكة تؤمن على ما تقولون ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، وافسح له في قبره ونور له فيه واخلفه في عقبه» فهنا قد دعا لعقبه عند نزول المصيبة فعلمنا أنه لا بأس به ، والأدلة في ذلك كثيرة لا تكاد تُحصَر، وكذلك دعى أيوب -

عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿ **وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ**

الضُّرُّ ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وكذلك دعى نبي الله زكريا بالولد

وفقد الولد مصيبة فدعى عند المصيبة، وكذلك دعى إبراهيم لما تأخر الولد عنه دعى -عليه الصلاة والسلام- فاستجاب الله له، فلا يُقال بأنَّ ترك الدعاء أفضل بل الدعاء هو الأفضل لأنك تُحدِّث لنفسك عبادة بهذا الدعاء؛ فعبادة الاستغاثة، وعبادة اللجأ إلى الله كل هذا لا يُحصِله الإنسان إذا ترك عبادة الدعاء عند نزول المصائب.

إن قيل كيف الجمع في قول الله - عز وجل -: ﴿ **أَلَا إِنَّمَا**

طَّيَّرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ١٣١] والطائر هنا هو الحظ

والنصيب أي كأنه قال: ألا إنما حظهم ونصيبهم وما أصابهم إنما هو بقدر الله لا إنما طائرهم عند الله وبين قول الله: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يس: ١٨: ١٩]،

فكيف آية تثبت أن طائرهم معهم أي بسببهم، وآية تثبت أن طائرهم عند الله؟

نقول: لا تعارض بين هاتين الآيتين والله الحمد وهي أن ما يصيب الإنسان من الحظ والنصيب أو الأقدار المؤلمة ننظر له باعتبارين:

باعتبار كونه مكتوباً ومقدراً عليه فهذا ينسب إلى الله، فالله هو الذي قضى وهو الذي كتب وهو الذي شاء وهو الذي قدر، لكن كثير من المصائب التي تصيبنا إنما هي بما كسبت أدينا، فنسبة الطائر إلى العباد نسبة تحصيل واكتساب وتسبب، ونسبة الطائر إلى الله نسبة تقدير وكتابة ومشية وخلق، فالطائر خلقاً وتقديراً وإيجاداً وكتابةً وقدرًا وقضاءً يُنسب إلى الله، والطائر تحصيلاً واكتساباً أو تسبباً يُنسب إلى العبد كما قال الله - عز وجل - : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ

مِّن مَّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ

﴾ [الشورى: ٣٠]، وعليه فلا إشكال في هذا عند أهل السنة

والجماعة.

إن قيل : ما تعلق هذه الآيات في باب القدر (طائر كم)؟
الجواب: أنها بمعنى الحظ والنصيب والأقدار التي تصيب
الإنسان فلها تعلق في باب القضاء والقدر.

الفرع العشرون : إن قيل : كيف نجمع بين توحيد الله -

عز وجل- بالخلق كما في قوله: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ

يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٣] وبين قوله -عز وجل:-

﴿ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦] فتلك الآيات تنص على ألا

خالق مع الله -عز وجل- فكيف نجمع بينها وبين قول الله -

عز وجل:- **﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤] فهنا**

أثبت خالقين غيره لكنه أحسنهم وبين قوله -عز وجل:- **﴿**

وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاً ﴾ أي صناعتهم للأصنام ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ

دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاً ﴾ [العنكبوت: ١٧]، فكيف نجمع

بين آيةٍ تُوجب توحيد الله -عز وجل- بالخلق فلا خالق إلا
هو، وبين تلك الآية الأخرى التي تثبت أن ثمة خالقين مع
الله؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة، وهي أن
الخلق يُراد به أحد اعتبارين:

إما أن يُراد به: الإيجاد ابتداءً، وإما أن يُراد بالخلق التصوير، فإذا صوّرت صورةً توصف بأنك خلقتها كما قال الله - عز وجل -: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي)

أي يصور كتصويري، فالخلق يُطلق ويُراد به التصوير ويُطلق ويُراد به الإنشاء من عدم، فقول الله - عز وجل -:

﴿ **اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾ [الزمر: ٦٢]، أي خالقه ابتداءً من

عدم، فالخلق من عدم أمرٌ يُعجز القدرة البشرية، أتحدى البشر عن بكرة أبيهم مُذ خلقهم الله وإلى أن يقبض آخر واحدٍ منهم والملائكة معهم نتحدى البشر جميعاً ونتحدى الجن جميعاً ونتحدى الملائكة جميعاً على أن يخلقوا بمعنى يوجدوا شيئاً كان معدوماً جملةً وتفصيلاً ثم يوجدوه فهذه من خصائص الله - عز وجل - .

لكن وظيفة البشر أن يأتوا إلى أشياء موجودة ثم يصورونها تصويراً، فيأتي مثلاً إلى حصةٍ موجودة ثم يصيغونها على هيئة تمثال، يأتون مثلاً إلى حديدٍ متفرّق ويصيغونه على هيئة سيارة، لكن من الذي أوجد الحديد ابتداءً من عدم؟ من الذي أوجد السموات ابتداءً؟ من الذي أوجد الأرض والجبال ابتداءً؟ من الذي أوجد المعادن ابتداءً؟ من الذي أوجد الحبة التي منها خرجت الثمرة ابتداءً؟ الله - عز وجل -، ومن الذي أوجد البلاستيك ابتداءً؟ هذا البلاستيك الذي يُصوّره المخلوق إلى صورة سلة مهملات وأشكال أخرى هو تصويرٌ لمواد موجودة أصلاً،

فقوله: ﴿ **وَنَخْلُقُونَ إِفْكَاً** ﴾ [العنكبوت: ١٧]، أي

وتصورون إفكاً، و ﴿ **فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ**

الْمَخْلُقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤]، أي أحسن المصورين، فهناك

مصورون ولكن أحسن المصورين على الإطلاق هو المصور -عز وجل-، ومن أسمائه تعالى المصور وهو يحمل صفة التصوير، فالله هو أحسن المصورين -عز وجل- فمما يُخصُّ به الله -عز وجل- الخلق من عدم أي الإيجاد من عدم، وأما التصوير فالله -عز وجل- هو أحسن المصورين، فليس هناك إشكال، فإثبات الخلق لغير الله إنما يُقصد به التصوير وتوحيد الله بالخلق إنما يرد به الابتداء من عدم- والله أعلم -.

الفرع الواحد والعشرون: كيف نجمع بين الآيات التي تُثبت أن الله يمحو ما يشاء ويُثبت وبين الآيات التي تُثبت أن الصحف فقد طويت وأن الأقلام قد جفت؟ كما في قال -

عز وجل- في سورة الرعد: ﴿ **يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ**

وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٣٩]، وبين الأدلة الأخرى

التي تثبت أن ما حُطَّ في اللوح المحفوظ فإنه لا يتغير ولا يتبدل وأن قدر الإنسان لا يُمحي؟

الجواب: لا إشكال في هذه النصوص والله الحمد والمنة وذلك بالتعرف على أنواع التقدير فإن هناك من التقدير ما

هو : مطلق يسمى التقدير المطلق أو التقدير المبرم أو التقدير الكلي وهو : ما كتبه الله - عز وجل- في اللوح المحفوظ فهذا لا يمكن أبداً أن يدخله التبديل ولا التغيير ولا الزيادة ولا النقص .

وهناك تقديرٌ في الصحف التي تكون في أيدي الملائكة فهذه هي التي يدخلها المحو والإثبات والتغيير والزيادة والنقص بأمر من الله - عز وجل- فإذا المحو والإثبات إنما يكون في الصحف التي بأيدي الملائكة وأما أم الكتاب واللوح المحفوظ فإنه لا يدخله التبديل ولا التغيير ولا المحو ولا الإثبات والله الحمد والمنة وبهذا لا يكون بينها تناقض،.

وقريبٌ منها الفرع الذي بعده وهو الفرع الثاني والعشرون

- :

كيف الجمع بين قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «من أحب أن يبسط له في رزقه ويُنسأ له في أجله فليصل رحمه» فهذا النص يثبت أن العمر قد يُزاد على ما حُدَّ للإنسان وقُدِّر له وبين تلك النصوص التي تثبت أن الأجل إذا جاءت لا يمكن أن تؤخر ولا يمكن أن تتقدم

لقول الله - عز وجل-: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَجِرُّونَ سَاعَةً

ط **وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ** ﴿ [النحل: ٦١] فكيف نصوصٌ تثبت أن بعض

الأعمال قد تزيد بأسباب معينة ومعلومة وبعض النصوص

تثبت بأن الآجال مُقدَّرةٌ محسومةٌ لا يمكن أن يدخلها
الزيادة ولا النقص؟

الجواب: أن زيادة العمر ونقصانه إنما يكون التبديل
والتغيير فيه باعتبار الصحف التي في أيدي الملائكة عليهم
الصلاة والسلام، وأما فيما حُطَّ في اللوح المحفوظ فإنه لا
يكون فيه تبديلٌ ولا تغييرٌ فمثلاً يكتب الله - عز وجل - في
اللوح المحفوظ أن عمر هذا الإنسان سبعون سنةً والله علمٌ
أنه سيصل رحمه ويزاد في عمره إلى سبعين لكنه كتب -
عز وجل - عمره في الصحف التي في أيدي الملائكة أن
عمره خمسون سنة فقال إن وصل رحمه فيُزادُ كذا وإن لم
يصل رحمه فلا يُزاد، واعلم أن ما في اللوح المحفوظ غير
متردد بل مجزومٌ به وهو ما يسمى بالقضاء المبرم
المجزوم به، لكن في صحف الملائكة قد يتغير مع أن
الجمع مكتوب في اللوح المحفوظ أزلاً إذا كان سيصل
ويزاد أم لا

فزيادة العمر ونقصانه إنما تكون في الصحف التي في
أيدي الملائكة، وأما ما أبرم وقُضي في اللوح المحفوظ
فإنه لا يدخله التبديل ولا التغيير ولا النقص، وبناءً على
ذلك فقول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «من أحب
أن يبسط له في رزقه ويُنسأ له في أثره» يتكلم عن

الإنساء الذي سيُكتب في صحف الملائكة، وقوله ﴿فَإِذَا

جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَجِزُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١]،

يتكلم عن القضاء المُبرم في اللوح المحفوظ فلا تعارض ولا إشكال والله الحمد والمنة .

الفرع الثالث والعشرون : كيف نجمع بين إثبات بعض النصوص العلم المطلق لله - عز وجل - كما في قوله: ﴿إِنَّ

اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، وبين بعض النصوص التي يظهر منها أن الله - عز وجل - يتجدد له العلم كقوله:

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ

يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فهذه النصوص وغيرها

تثبت العلم المطلق لله - عز وجل - فكيف نجمع بينها وبين بعض النصوص التي يفهم منها أو يظهر منها أن الله - عز وجل - يتجدد له العلم؟

الجواب: لا إشكال بين هذه النصوص والله الحمد والمنة، فيجب علينا أن نؤمن بالإيمان الجازم بأن الله - عز وجل - عالمٌ بكل شيء لا يخفى عليه شيءٌ فهو عالمٌ بما كان وبما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون كما قال - عز وجل -:

﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، مع أنهم لم يحصل

لهم الرد ولكن علم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون، والقاعدة المتقررة في مثل هذه النصوص عند أهل السنة أقصد النصوص التي فيها (لنعلم) أو (ليعلم الله) أنها يُراد بها ظهور معلومه السابق للناس ووجوده على أرض

الواقع لينقلب من كونه من علم الغيب إلى علم الشهادة وإلا فالله يعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه لكن هل الناس يعلمون؟ فإذا لا بد من ظهور هذا المعلوم، فقوله: (إلا لنعلم) أي إلا ليظهر معلومنا في واقع الناس من باب إقامة الحجة عليهم، فالله - عز وجل - لو حاسبنا قبل ظهور ما يعلمه منا على أرض الواقع لقلنا يا ربنا لو أنك خلقتنا وأوجدتنا في الدنيا لما فعلنا هذا الأمر، فحتى تقوم الحجة علينا وتشهد علينا جوارحنا أظهر الله معلومه فينا على أرض الواقع حتى تبصره عيوننا وتسمعه آذاننا فإذا جاء يوم القيامة فلا حجة لنا على الله تعالى .

وأضرب لكم مثالا : في أب يعلم أن ولده خائن لكنه لو عاقبه بمجرد علمه قبل ظهور الخيانة أمام بصر الولد لقال الولد يا والدي لِمَا تضربني؟ لِمَا تعاقبني وأنا لم أُنْ قط؟ أنا ما خُنْتُ! فيعطيه الوالد مالا حتى يُثبت خيانتته أمام عينيه فإذا خان عاقبه فهل للولد حجة حينئذٍ؟

الجواب: لا، لأنه ظهر معلوم الأب فيه لكن لو عاقبه بمعلومه السابق قبل ظهور معلومه على أرض الواقع حينئذٍ يحتج على والده .

والله المثل الأعلى : فالعبد قد يقول لو أنني وُجدت وُخِلْتُ في هذه الدنيا لِمَا حصل الذي كنت تعلمه فيني، فهذا من باب إقامة الحجة على العباد، فقوله: (إلا لنعلم)، وقوله: (إلا ليُعلم) إنما يُراد به ظهور أثر معلومه هكذا قال جمع من أهل السنة - رحمهم الله تعالى - .

الفرع الرابع والعشرون : كيف نجمع بين هذين النصين، حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- في قوله: حدثنا الصادق المصدوق: «إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة... الحديث»، وبين قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ما من مولودٍ إلا ويُولدُ على الفطرة»؟! والإشكال في كلمة (شقي) وبين قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ما من مولودٍ إلا ويُولدُ على الفطرة» والفطرة هي الإسلام في أصح القولين، فإن قلت لي وما وجه التعارض أصلاً؟ وما الإشكال الذي تريد أن تبحث في حله؟

الجواب : أقول قد يتوهم البعض أن هذا الحديث يُخالف الأحاديث الأخرى أي أن حديث: (وشقي أو سعيد) يخالف الأحاديث الأخرى التي تنص على أنه يولد سليم الفطرة كيف يكون شقياً وهو سليم الفطرة؟ كيف يُكتب أنه شقي وهو يُولد على فطرة الإسلام؟! فقد يتوهم البعض أن هذا الحديث خالف الأحاديث الأخرى والتي فيها سبق تقدير الشقاوة والسعادة لأنه إذا كان بعض الناس قد كُتبت عليه الشقاوة فكيف يولد على الإسلام؟! وهكذا أُثير والعلماء لم ينصوا على هذا الأمر إلا لأن بعض الناس أثاره.

فإن قلت وما تعلّق هذا بباب القضاء والقدر؟ فنقول هذا يدخل في باب القضاء لوجود تقدير الشقاوة والسعادة.

وللجواب على هذه الشبهة نقول:

لا إشكال في ذلك إن شاء الله لأن حديث: «يُولد على الفطرة» يتكلم عن ابتداء الأمر، وحديث: «وشقيّ أو سعيد» يتكلم عن نهايته، فهو أول ما يُولد يُولد على الإسلام لكن هل هذا الإسلام سيستمر معه؟ هل تلك السعادة ستستمر معه إلى أن يموت؟ هذه لم يتكلم عنها الحديث، وإنما الحديث يُثبت جزئية واحدة وهي أن الإسلام دين الفطرة التي يُولد عليها الناس، فإذا هذا الحديث يتكلم عن ابتداء أمرٍ جليل وأنه يُولد على الفطرة، والحديث «وشقيّ أو سعيد» يتكلم عن المراحل فيما عد ذلك، فقد يُولد على الإسلام ولكن يُكتب له الكفر فيكون شقيًّا، وقد يُولد على الفطرة ولكن يُكتب له أن يكون فاسقًا ظالمًا غاشمًا سارقًا زانيًا فيكون شقيًّا باعتبار الكسب لا باعتبار الابتداء، فإذا الحديث الأول يتكلم عن الابتداء، والحديث الآخر يتكلم عن بقية المراحل فلا تعارض لأنه لو كان الحديثان ينطقان في خبرٍ أي حالةٍ واحدةٍ لعدّ متعارضين، أما حديثٌ يتكلم عن ابتداء الأمر وحديثٌ يتكلم عن انتهاء الأمر هذا لا يُعتبر من التضارب ولا يعتبر من التناقض ولا من الإشكال والله الحمد والمنة.

فقوله: «يُولد على الفطرة» باعتبار ابتدائه، وقوله: «وشقيّ» باعتبار ما ستؤول إليه حاله، ويوضح آخر الحديث أنه يكتسب اليهودية والنصرانية والمجوسية في ما بعد ذلك لا في ابتداء ولادته، فالشقاوة مكتسبة، والولادة على الفطرة هبة من الله - عز وجل - لا إشكال فيها والله الحمد والمنة.

الفرع الخامس والعشرون : كيف نجمع بين الأدلة الواردة في مسألة أطفال المشركين؟

وهذه مسألة خطيرة في باب القدر فعندنا دليل يدل على أن أطفال المشركين في الجنة كالحديث المعروف «قال وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم - عليه السلام- وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة، فقال رجلٌ ممن مع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : وأولاد المشركين يا رسول الله؟ قال: وأولاد المشركين» فهذا دليلٌ على أن أولاد المشركين في كفالة إبراهيم وأنهم من أهل الجنة، بينما حديثٌ آخر ينصُّ على أن الله أعلم بما كانوا عاملين فهنا اختلف الجواب ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: «سئل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ذراري المشركين؟ فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»، بينما حديثٌ ثالث يدل على أن ذراري المشركين منهم أي معهم في النار وهي أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - «سئل عن أهل الدار من المشركين يبيِّتون ومعهم ولدانهم؟ قال: هم منهم» فاختلقت الأجوبة فحديثٌ ينص على أنهم في الجنة، وحديثٌ يقول فيه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «الله أعلم بما كانوا عاملين» وحديثٌ ينص على أنهم مع آبائهم فكيف الجمع بين هذه الأحاديث؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة وهي عندنا ثلاثة أحاديث نريد أن نقترح واحدًا ونبقي اثنين :

أما قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما سُئِلَ عن أهل النار من المشركين يُبَيِّنُونَ أي يُرْمُونَ بالمنجنيق فقال: (هم منهم) هذا باعتبار حكمهم في الدنيا، وأنا إذا جئنا لغزو بلاد كافرة فيها الكبار والولدان فإننا لا نُميز الكبار برمي دون الولدان وإنما نرمي الجميع، فإذا مات الولدان الذين لا ذنب لهم فإنهم لم يُقصدوا بالقصد الأول وإنما ماتوا تبعًا لموت آبائهم فإذا هم منهم؛ أي منهم باعتبار حكمهم في الدنيا، ولذلك إذا مات ولدٌ من أولاد المشركين هل نُغسِلُهُ؟ هل نُكفِنُهُ؟ هل نصلي عليه؟

الجواب: لا، وإن كنا لا نجزم بأنه من أهل العذاب في الآخرة لكن أحكامه في الدنيا أعطنا إياها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في كلمتين (هم) أي في أحكامهم في الدنيا (منهم) أي منزلون منزلة آبائهم وهذا باعتبار حكمهم في الدنيا.

بقينا في الحديثين الأوليين، حديث الروضة، وحديث (الله اعلم بما كانوا عاملين) كيف نجمع بينها؟

نقول وبالله التوفيق: نجمع بينها بالنظر إلى أن أرجح الأقوال عند أهل العلم - رحمهم الله تعالى - في مسألة أطفال المشركين أن الله - عز وجل - يمتحنهم في الآخرة فمن أجاب منهم دخل الجنة، ومن لم يُجب منهم دخل النار، فإذا يُحمل الأطفال الذين رآهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عند إبراهيم عليه السلام وهم من أطفال المشركين أنهم أولئك الأطفال الذين كتب الله لهم السعادة وأنهم سينجحون في امتحانهم في الآخرة، ولذلك الجواب الثاني: قال «الله

أعلم بما كانوا عاملين» فأحال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الجواب عن حكمهم صغارا على عملهم كبارا، لو قدّر الله وكبروا ماذا سيعملون؟ ومن يعلم ذلك؟ الله تعالى، فظهور معلوم الله في هذا الصبي يقيم له امتحانًا في الآخرة فيكون النتيجة بناءً على معلوم الله - عز وجل - فيهم إذ لو كانوا كبارا .

فإذا هل كل أطفال المشركين في الجنة؟ الجواب: لا، هل كل أطفال المشركين في النار؟ الجواب: لا، وإنما بعضهم في الجنة وبعضهم في النار على حسب معلوم الله - عز وجل - فيهم، فإذا أولئك الأطفال الذين رأهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حول إبراهيم في تلك الروضة هم أولئك الأطفال الذين قدّر الله - عز وجل - أن يكونوا من السعداء، ولكن لا يلزم أن يكون جميع أطفال المشركين من السعداء، فإذا لا إشكال ولا تعارض بين هذه النصوص والله الحمد.

الفرع السادس والعشرون : إن قيل : كيف يريد الله - عز وجل - مني المعصية ويعاقبني عليها؟

نقول: أحيلكم في جوابها على ما قدمناه سابقًا في هذا الشرح وهي مسألة الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي لكن أنبهكم على جزئية خفيفة وهي كالصكّة في وجه من يقول ذلك نقول له: ومن الذي أراد منك الحسنّة؟ ومن الذي قدّر لك الحسنّة؟ سيقول الله، إذا كيف يُقدّر لها لك ويثيبك عليها؟!!

إذا كنت تحتج بأن الله هو الذي قدَّر عليك المعصية فكيف يعاقبك! إذا قدَّر لك الحسنه! من الذي قدَّر عليك الصلاة؟ الله، فكيف يُقدِّرُها عليك ويثيبك؟! إنما أنت تمشي بقدر الله في الطاعات والمعاصي، فكيف اعترض في ذهك فعل المعاصي فقط ولم يعترض في ذهك فعل الطاعات؟ وهذا مثل بعض الناس إن جاءت مكاسب في الأسهم لا يسألون من أين جاءت هذه المكاسب، وإن جاءت خسارة قال أئى هذا؟

فالناس لا ينظرون إلا لمثل هذه الأبواب يريدون تدنيس أنفسهم والله - عز وجل - يدعوهم إلى الجنة، فهم يريدون أن يقترفوا المعاصي مع الاقتناع النفسي أنه لا ذنب عليهم في الاقتراف لكن متى ما فعل الواحد منهم طاعة يرى نفسه بين الناس كأنه الحسن البصري أو سعيد بن المسيب وأنه اجتهد وأنه فعل وأنه مُستحقُّ لهذا الثواب، لكن إذا فعل المعصية يُعلِّقها بربه فينسب الطاعة لنفسه، ويُعلِّق المعصية على ربه، ويضاف هذا الجواب إلى ما مضى من الأجوبة على هذه المسألة الخطيرة.

فإذاً ليس هناك تعارضٌ مطلقاً بين إرادة الله - عز وجل - بإرادته الكونية وبين جزائك وحسابك عليها لأن لك في اقترافها اختياراً فأنت غير مأذوذٍ ولا مدفوع من ظهرك لاقترافها، وإنما أنت الذي اخترت، وأنت الذي خطَّطت، وأنت الذي دبَّرت، وأنت الذي أردت، وأنت الذي جهَّرت، وأنت الذي أنفقت حتى تقترف، فأنت اقترفتها باختيارك، نعم بقدر الله لأن الله لا يخفى عليه شيء فالله يعلم أنك في

اليوم الفلاني ستقع منك المعصية فهو عالم بعلمه الشامل لا يخفى عليه هذه المعصية فسبِقُ علمه بأنك ستقع في هذه المعصية لا يمنعه -عز وجل- أن يجازيك عليها لأنك وقعت فيها باختيارك وفعلك ، فهو يعاقبك على هذه الجزئية لا يعاقبك على أنه أرادها وقضاها ،فهو سبحانه يُعاقبك على أنك اتجهت لها بكامل اختيارك وإرادتك، فإذا لا تعارض بين هذا وهذا والله الحمد والمنة.

الفرع السابع والعشرون : إن قيل : ما جوابكم على قول من قال: غلبت مشيئة الكافر مشيئة الله في قول الله -عز

وجل-: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فُصِّلَتْ: ١٧]، أي أراد الله

لهم الهداية فأرادوا هم الضلال والعمى؟

الجواب : أراد الله لهم الهداية فأرادوا هم الضلال والعمى، هذا فهم يفهمه بعض السذج من الناس في هذه الآية ففهمه فهمًا خاطئًا مخالفًا للمتقرر عند أهل العلم، فيقول الله أراد منهم الهداية وهم أرادوا الضلال فغلبت إرادتهم إرادة الله وغلبت مشيئتهم مشيئة الله تعالى الله -عز وجل- ، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، فإن قال لي قائلٌ وهل أنت تفرض هذا فرضًا أم قد قيل؟

نقول : قد قيل هذا من باب إلزام أهل السنة إذ كيف الله يريد التوبة والعاصي يريد المعصية فيبقى العاصي على ما يريد ولا يحقق مراد الله، فإذا إرادة العاصي غلبت مراد الله، وهذا قد قاله بعض السذج ، والرد عليهم في تفسير هذه الآية أن نقول :

الله تعالى أراد منهم الهداية شرعاً وبيّن لهم الطريق وأوضح لهم الحُجّة وبعث لهم الرسول، فالمقصود بالهداية هنا ليست هي هداية التوفيق والإلهام المرادة لله - عز وجل- والتي لا بد أن تقع ، - لا - وإنما هي هداية الدلالة والإرشاد، فكأنه قال: (وأما ثمود فدللناهم وأرشدناهم على طريق الحق ولكن لم يريدوا سلوكه فاستحبوا العمى على الهدى، لكن لو أن الله شاء بمشيئته الكونية أن يهتدوا لتحقق قول الله - عز وجل-: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ

كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، أي لو دخل في الهداية تحت مشيئته الكونية لوقع في الهداية، لكن هداية القوم دائرة في إرادته الشرعية فهو يريد هدايتهم شرعاً، ولأنه يريد منهم الهداية شرعاً فقد بعث لهم الرسول وأنزل عليهم الكتاب ودلهم وأرشدهم ، ولكنهم رفضوا كل ذلك وعاندوه، فلا يُقال غلبت إرادتهم إرادة الله ، وإنما يُقال إن الهداية هنا هي هداية الدلالة والإرشاد ومخالفة مقتضى هداية الدلالة والإرشاد لا تُعتبر غلبة لمشيئة الله وإرادته - عز وجل- ولكن أكثر الناس لا يفقهون.

الفرع الثامن والعشرون : كيف نجمع بين قول الله -عز

وجل-: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ

﴾ [الشورى: ٣٠] فهذا نسب المصيبة إلى كسب الأيدي،

وبين قول الله - عز وجل - ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ

اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١]؟

الجواب: واضح لا إشكال فيه وهي أن المصائب ننظر لها باعتبارين:

- باعتبارها قدرًا من الله - عز وجل - فتُنسب إلى الله.
- وباعتبار أن لها أسبابًا تُوجبها فهذه تُنسب إلى المخلوق، فإذا المصيبة النازلة تنسب إلى المخلوق اكتسابًا وتسببًا، وتُنسب إلى الخالق تقديرًا وإيجادًا.

الفرع التاسع عشر : كيف نجمع بين الأدلة المُحرّمة للنياحة وبين بكاء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على موت ابنه إبراهيم وبعض بناته؟

الجواب : تعلق هذا بباب القدر وذلك لوجوب الصبر؛ والصبر من مقتضيات الصبر على المصيبة، وهذا من الأبواب التي تُبحث في القدر، فهناك أدلة تُحرّم النياحة، وهناك أدلة تفيد جواز البكاء لا إشكال في ذلك والجمع بينها أن نقول:

البكاء الذي أجازته الأدلة هو البكاء الذي لا محذور يصحبه من شق جيبٍ ولا لطم خدٍ ولا الدعوى بدعوى الجاهلية ولا رفع الصوت فكل ذلك منهي عنه، ففي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- قال: «أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بريء من الصالقة والحالقة والشاقة» وفي الصحيحين من

حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية» والنياحة من أمر الجاهلية وهي رفع الصوت جداً مع ندب الميت وتعداد محاسنه وقد يصحبها شق جيب أو نتف شعر أو لطم خد كل ذلك من النياحة المحرمة، وأما البكاء المعتدل الذي لا صُراخ ولا عويل فيه فإن هذا جائز ولا يملكه الإنسان وعلى ذلك قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن ولا نقول إلا ما يرضي ربنا وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزونون»، وقال - صلى الله عليه وآله وسلم - «لما سأله أحد الصحابة يا رسول الله: أتبكي وأنت رسول الله؟ فقال: إنما هي رحمة خلقها الله - عز وجل - في قلوب عبادي، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء ثم قال وإنما يُعذب الله - عز وجل - بهذا وأشار إلى لسانه».

فبما أن الإنسان يبكي بكاءً معتدلاً لا عويل فيه ولا صُراخ فإن هذا أمرٌ لا يملكه عند وجود المصائب والأحزان المثيرة والمهيجة للأحزان والإنسان لا يستطيع دفعها، لكنه منهي عن الغلو في ذلك والزيادة عن المقدار المسموح به شرعاً.

فإن قيل : وهل الأفضل عند نزول المصائب البكاء أم التسلي بالابتسام؟ وقد كان بعض السلف إذا قيل له ابنك مات تبسم من باب إظهار كمال الرضا بالقضاء والقدر؟

الجواب: سئل أبو العباس بن تيمية عن ذلك فأجاب بما
حاصله:

أن أفضل الهدى هدى رسول الله - صلى الله عليه وآله
وسلم - وهو عند سماعه لمثل هذه المصائب لم يكن
يضحك ولم يكن يبتسم وإنما كان يُظهر حزن القلب ودمع
العين وهذه أكمل أحوال العارفين.

أما أن يضحك أو يبتسم فكل ذلك مما لا أصل له في
الشرع وهو من محدثات الأمور التي ليس عليها عمل
النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا عمل الصحابة من
بعده وإنما هي اجتهادات غفر الله - عز وجل - لمن اجتهد
بها .

فأكمل أحوال الإنسان هي أن يفعل في المصيبة كما فعل
أكمل الراضين بقضاء الله وقدره، وأكمل المتوكلين على
الله وأكمل العارفين بكمال الأدب مع الله وهو رسول الله -
صلى الله عليه وآله وسلم - ، فلا تضحك ولا تبتسم وإنما
تبكي على حسب هذه المصيبة وتُظهر الحزن على هذا
الأمر.

الفرع الثالثون : **كيف نجمع بين عدم الشكوى للمخلوق -
وبين قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «لما دخل
على عائشة ورأسها يؤلمها فقال: بل أنا وارأساه»،**

وكذلك قول نبي الله يعقوب: ﴿يَبْنَىٰ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن

يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿وَقَالَ يَا سَفَىٰ عَلَىٰ يَوسُفَ﴾

[يوسف: ٨٤]، وقول يا أسفى على يوسف لا يستشعرها إلا

من فقد ولده كيف هذا وهؤلاء أنبياء الله شكوا؟
الجواب: اعلم رحمة الله وإياك أن ما يصدرُ من الأنبياء
من مثل ذلك إنما هو مُخَرَّجٌ على أمرين لا ثالث لهما:
الأول: أنها شكوى إلى الله ليس إلى المخلوق كما قال

زكريا: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾

[مريم: ٤] فيشكوا إلى الله.

فجميع ما يصدرُ من الأنبياء لا بد أن نحمله على أمرين:
على أنهم أصدرُوا الشكاية لله - عز وجل - ورفعوا شكواهم
إليه سبحانه .

والأمر الثاني: أنها ليست من باب الشكاية وإنما من باب
الإخبار بحقيقة الواقع والحال كقول الإنسان عند الطبيب
(رأسي يؤلمني) فهل هذا من باب الشكوى أم من باب
إخباره؟ من باب الإخبار.

فإذاً جميع ما يصدرُ عن الأنبياء من مثل ذلك فلا بد أن
نُحْسِنَ الظن بهم ونحمله على هذين المحملين، إما أن
نحملها على أنها شكاية لله - عز وجل - حتى وإن كانت
بحضور أحدٍ من المخلوقين لكنها شكاية لله - عز وجل -

كقوله: ﴿ وَقَالَ يَأْسَفَى عَلَى يَوْسَفَ ﴾ [يوسف: ٨٤] فهي شكاية

لله - عز وجل - كما قال عنه: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي

إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦]، وقول النبي - صلى الله عليه وآله

وسلم - : «بل أنا وارأساه» محمولةٌ على الإخبار بحقيقة الحال التي وقعت عليه - عليه الصلاة والسلام- وهو ألم رأسه بأبي هو وأمي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فهل تلك الأقوال والألفاظ الصادرة عن خير الخلق تتعارض مع وجوب الإيمان بالقضاء والقدر ومع عدم الشكوى للمخلوق؟

الجواب: لا، لا تتعارض لأنها محمولةٌ على أنها شكوى لله أو أنها إخبارٌ بحقيقة الحال.

الفرع الواحد والثلاثون : إن قيل : ما قولكم في إنسان يقول حصل هذا الشيء صدفة؟

الجواب: هذا فيه تفصيلٌ فإما أن يكون صدفةً باعتبار علم المخلوق، وإما أن يكون صدفةً باعتبار علم الخالق -عز وجل-، فإن كان يقصد بقوله (صدفة) أي باعتبار حدود علمه هو فلا حرج فإن الإنسان تفجأه أمورٌ لم يكن مستعداً لها ولم تدُر له في خياله ولم تكن له في حسبانته ، فإذا هي صدفةٌ باعتبار حدود علم المخلوق ، لكنها ليست صدفةً باعتبار قضاء الله وقدره وسعة علمه -سبحانه وتعالى-، فالله يعلم أنها ستكون ولسنا كالرافضة يعتقدون البدء على الله أي أنه تبدو له أمورٌ لم يكن يعلمها سابقاً - تعالى الله عما يقوله الظالمون علواً كبيراً - .

ثم قال المصنف -رحمه الله تعالى-: «وهو متعالٍ عن الأضداد والأنداد».

قوله (متعالٍ) سوف يأتينا شرحها فيما يستقبل من كلام الإمام الطحاوي -رحمه الله تعالى- وهو يتكلم عن العلو وأوجه إثباته وما يدل عليه من العقل والنقل والحس والفطرة، كل ذلك سيأتينا إن شاء الله .

قوله (الأضداد) جمع مفردة ضد أي أن الله -عز وجل- إذا أمر بأمر فإنه لا يستطيع أحد أن يضاد الله -عز وجل- في أمره لانه لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه، والله له

المشيئة الكاملة والقدرة النافذة ولذلك: قال -تعالى-: ﴿ **وَاللَّهُ**

يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ۗ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد: ٤١]،

وقال -تعالى-: ﴿ **وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ**

يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ ﴾ [الزمر: ٣٦: ٣٧].

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك».

فإذا قضى الله -عز وجل- قضاء فإنه لا يرد ولو اجتمع من بأقطارها على يردوا شيئاً مما قضاه الله وقدره لعبد أو على عبد، فإنهم لا يستطيعون، فقدرة الله أغلب وحكمه أنفذ، وهذا هو مقصود الإمام الطحاوي بقوله (متعال عن الأضداد) ، أي لا يستطيع أحد أن يضاده في حكمه، وهذا من خصائص الله -عز وجل-.

أما المخلوق إذا حكم فإنه قد يضاد في حكمه فربما يحكم الحاكم بشيء ثم يضاده المتهم وينقض حكمه في الاستئناف ، وربما يحكم بحكم ثم يتبين له أنه خلاف القول الصحيح ، فيغيره وينقضه هو بنفسه ويغيره إلى حكم آخر، فأحكام المخلوقين ليست بمتعالية على الأضداد، وإنما حكم الله - عز وجل- هو المتعال عن الأضداد فقط؛ فإذا حكم الله بشيء فإنه لا يستطيع أحد أن يضاد الله -عز وجل- في هذا الحكم.

ثم: قال -رحمه الله تعالى-: «والأنداد»

وهي جمع مفردة ند، والند هو الشبيه والمثيل والنظير، وقد قدمنا في الكلام عن صفات الله -عز وجل- أن الله -عز وجل- لا ند له في ذاته ولا ند له في أسمائه ولا ند له في صفاته ولا ند له في أفعاله إذ أن الله -عز وجل- قال: ﴿

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وقال -تعالى-: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ

أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] وقال -تعالى-: ﴿هَلْ تَعْلَمُ

لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، والسمي هو الشبيه والنظير وقال -

تعالى-: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]

وقال -تعالى-: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] فليس له

ند يماثله لا في ذاته ولا في أسمائه وصفاته ولا في أفعاله
وأحكامه - عز وجل - .

قوله : «لا راد لقضائه» .

سبق شرحه وهو أن الله - عز وجل - يحكم لا معقب
لحكمه ولكن القضاء ينقسم إلى قسمين :

إلى قضاء كوني وإلى قضاء شرعي ، فالمقصود بكلام
الإمام الطحاوي هنا هو القضاء الكوني، فالله إذا قضى
قضاء كونيا وأراد شيئا كونا، وحكم بحكم كوني فإنه لا
يستطيع أحد أن يضاد الله - عز وجل - لا في حكمه الكوني
ولا في قضاءه الكوني ولا في إرادته الكونية .

ويبقى عندنا أن إرادة الله - عز وجل - الشرعية قد
يضادها أحد من الناس؛ معنى ذلك أي أن الله - عز وجل -
يريد من العبد الإيمان ولكن العبد يضاد الله في هذا القضاء
ويكفر، والله - عز وجل - يريد شرعاً من العبد ألا يقع في
المعصية ولكن قد يضاد العبد مراد الله - عز وجل - شرعاً
فيقع في الذنوب والمعاصي، والله - عز وجل - يريد من
العباد امتثال شريعته ، فقد لا يفعل العباد هذا المقتضى
فيضادون الله - عز وجل - في شريعته فقط .

أما الإرادة الكونية فإن أحدا لا يستطيع أن يضاد الله
تعالى فيه، وأما القضاء الكوني فإن أحدا لا يستطيع أن
يضاده فيه وكذلك نقول في الحكم الكوني، أيضاً فإن أحداً
لا يستطيع أن يضاده فيه

فقوله -تعالى-: ﴿ **وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ** 》

﴿[الرعد: ٤١]، إنما هو في القضاء الكوني والحكم الكوني والإرادة الكونية، فلو اجتمع من في أقطارها على أن يضادوا الله -عز وجل- في شيء من أحكامه الكونية وقضائه الكوني وإرادته الكونية ما استطاعوا، فهم اعجز وأحقر من أن يقفوا معارضين لله -عز وجل-، لكن العبد قد يخرج عن مراد الله شرعاً لكن أبداً لن يخرج مطلقاً عن مراد الله كوناً، فالكوني لا راد له ولا معقب له، وأما الشرعي فالله -عز وجل- جعل فيه فسحة للعبد ابتلاءً وامتحاناً له.

**شرح قول المصنف -رحمه الله تعالى-: «ولا غالب لأمره
أما بذلك كله».**

ثم قال -رحمه الله تعالى-: «ولا غالب لأمره أما بذلك
كله».

قوله (لا غالب لأمره) أي أن الله -عز وجل- إذا أراد شيئاً فإن أحداً لا يستطيع أن يغالِبَ الله -عز وجل- في أمره فيفضي إلى تراجع الله -عز وجل- عما يريد لأنه غلب فهذا

لا يمكن أبداً قال -تعالى-: ﴿ **وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ** 》

﴿ **أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** 》 [يوسف: ٢١]، قال -تعالى-: ﴿ 》

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿البقرة: ٢٥٣﴾

فلا غالب لأمر الله.

شرح قول المصنف - رحمه الله تعالى -: «آمنا بذلك كله وأيقنا أن كلاما من عنده».

ثم قال - رحمه الله تعالى -: «آمنا بذلك كله وأيقنا أن كلاما من عنده».

قوله: «آمنا بذلك كله»، أي جميع ما قدمه إلى هذا الموضوع من جملة العقائد كلها مما يجب الأيمان بها ، ونحن نقول كما قال الإمام الطحاوي أن ما قدمه الإمام الطحاوي - رحمه الله تعالى - من العقائد كلها مما نؤمن به فتقر به قلوبنا وتنطقه ألسنتنا وندرسه لطلابنا ونعلمه لغيرنا وندعو الناس إلى الإيمان به.

قوله: «وأيقنا أن كل من عنده»

هذا فيه فائدة جليلة، وهي أن أغلب مسائل الاعتقاد مبنية على اليقين والقطع، فوجود الله لا يقبل التشكيك ولا الظن ووجود الملائكة لا يقبل التشكيك ولا الظن والإيمان بالرسول وبالكتب وباليوم الآخر وبمقتضيات اليوم الآخر والإيمان برسالة محمد (صلى الله عليه وسلم) وغيرها من الأمور العقدية لا تقبل الظنون ولا الأوهام والخيالات والشكوك.

وعندنا قاعدة احفظوها: «العقائد مبناها على اليقين والقطع لا على الأوهام والخيالات والشكوك»،

فمن شك في وجود الله فقد نقض إيمانه بأن الله موجود ومن شك في وجود الملائكة فهذا الشك ينقض إيمانه فمثل هذه الأمور العقيدية لا يجوز أن يتطرق لها الشك بوجه من الوجوه مطلقا .

فإن قلت : وهل القطع مطلوب في المسائل العقيدية التي ثبت خلاف أهل السنة فيها؟

الجواب: هذه المسائل العقيدية بخصوصها يكتفى فيها بالظن لوجود الخلاف فيها فالمسائل التي ثبت خلاف أهل السنة والجماعة فيها لا يطلب فيها أن يبلغ العبد فيها إلى مرتبة اليقين والقطع، لأن وجود الخلاف فيها ينزل إدراكها من مرتبة اليقين إلى مرتبة الظن الغالب، فيكتفى بالظن الغالب.

مثاله: مسألة هل رأى محمد (صلى الله عليه وسلم) ربه أو لا ، فهل نقطع بأنه رآه؟

الجواب: لا، هل نقطع بأنه لم يره؟ الجواب: لا. ولكن الراجح والذي يغلب على الظن أنه لم يره فهي وإن كانت مسألة عقيدية لكننا لا نطالب فيها باليقين والقطع لوجود الخلاف فيها.

ومنها كذلك هل الكفار والمنافقين يرون الله في عرصات يوم القيامة؟

الجواب: فيه ثلاثة أقوال تنسب لأهل السنة، والأرجح منها أن الذين يرون الله -عز وجل- يوم القيامة هم المؤمنون والمنافقون فقط وأما الكفار فلا يرون الله، وأما في الجنة فإن الإجماع أنه لا يراه إلا المؤمن .

لكن الكلام الآن في عرصات يوم القيامة فقط، فهل إذا رجحنا أن الذين يرونه يوم القيامة هم المؤمنون والمنافقون يكون هذا ترجيح قطع وجزم؟ الجواب: هو ترجيح ظن غالب، فالمسائل العقدية التي يطلب فيها القطع واليقين والجزم ويحرم فيها الشك والتردد هي المسائل الإجماعية الثابتة بالأدلة والبراهين القطعية فهذه لا يجوز فيها أن يتردد العبد مطلقاً لوضوح أدلتها ولوجود الإجماع فيها.

وعليه فيصح لنا أن نقسم المسائل العقدية باعتبار القطع والظن إلى قسمين:

القسم الأول: مسائل لا يصح الإيمان بها إلا مع القطع واليقين والجزم وهي تلك المسائل التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة واتضحت أدلتها وبانت براهينها.

والقسم الثاني: المسائل العقدية التي يكتفى فيها بالظن الغالب وهي تلك المسائل التي ثبت خلاف أهل السنة والجماعة فيها.

فقول الإمام الطحاوي -رحمه الله تعالى-: «أيقنا بأن كل من عنده»، إنما يقصد تلك المسائل التي قدمها وهي من جملة المسائل التي وقع اتفاق أهل السنة والجماعة على إثباتها وكثرت براهينها وتنوعت أدلتها.

فإن قيل: ما حكم التقليد في العقائد؟

الجواب: فيه خلاف بين أهل العلم واصح الأقوال إن شاء الله أن التقليد فيها جائز ولا حرج فيه، فلو أن بعض العوام رأوا بعض العلماء يعتقدون عقيدة فقلدوهم في هذا

الاعتقاد فلا حرج عليهم فيه، لكن لا بد أن يكون من علماء أهل السنة والجماعة.

فلو أن العالم مثلاً من أهل السنة من جملة معتقداته أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات - وهذه مسألة عقدية - فلو سمعها العامي من العالم فقلد العالم فيها يصح تقليده للعالم مع أن العالم لم يذكر الدليل عليها فافتنع بها العامي في إثبات الساق عن غير دليل وإنما عن تقليد فيصح إيمانه بهذه الصفة تقليدًا ولا حرج فيه، ولا يطلب من العامي العاجز عن النظر في الأدلة ومعرفة أوجه الاستدلال بها أن يكلف أن ينظر في الأدلة لأنه ربما ينظر فيها فيفضي نظره إلى مفاصد لا إلا مصالح ولذلك التقليد في العقائد سائغ، والتقليد في الشرائع سائغ، وكلا التقليديين

يدخل تحت عموم قول الله - عز وجل -: ﴿ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ

إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]، فهذا عام في عدم العلم

بالمسائل الشرعية الفقهية العملية وفي عدم العلم بالمسائل العقائدية الأصولية العلمية وكل ذلك يدخل تحت عموم الآية .

ومن منع العوام من التقليد في العقائد وأوجب عليهم المعرفة بالعقيدة بالنظر والاستدلال فقد كلفهم بما لا يطيقون، وكلفهم ما لا يستطيعون والمتقرر عند العلماء أن التكاليف الشرعية منوطة بالقدرة على العلم والعمل.

إن قيل : متى يخرج العبد عن دائرة أهل السنة والجماعة؟

الجواب: يخرج العبد عن دائرة أهل السنة والجماعة إذا وقع في عدة أمور:

الأمر الأول: إذا خالف أهل السنة والجماعة في كيفية الاستدلال على المسائل العقديّة فأهل السنة والجماعة لهم في الاستدلال على المسائل العقديّة طرقاً معينة استدلالهم بالكتاب، استدلالهم بالسنة، استدلالهم بالإجماع فإذا كان الإنسان يثبت عقائده بطريق آخر غير الطريق الذي قرره أهل السنة والجماعة فهذا خارج عن دائرة أهل السنة والجماعة.

فالمعتزلة والفلاسفة والأشاعرة وغيرهم من علماء الكلام هؤلاء ليسوا مع أهل السنة في هذا الاعتبار، لأن عندهم طرقاً في الاستدلال في العقائد التي يعتقدونها وهي الاستدلال بالعقول ونحوها، وذلك لما خالفوا طريقة أهل السنة والجماعة في الاستدلال خرجوا عن دائرة أهل السنة والجماعة، و عندنا قاعدة تقول : كل من خالف أهل السنة والجماعة في طريقة الاستدلال على المسائل العقديّة فليس منهم.

الأمر الثاني: إذا خالفهم في أصل من الأصول المتقررة في مذهبهم، والقاعدة في هذا تقول : كل من خالف أهل السنة في أصل أو قاعدة متفق عليها بين أهل السنة فليس منهم.

فمثلاً : من الأصول المقررة عند أهل السنة والجماعة أن باب الأسماء والصفات مبني على الأدلة لو خالفهم أحد وقال في هذا الأصل أن باب الأسماء والصفات مبني على ما يقتضيه العقل فهنا يخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة.

ومثلاً : من الأصول المقررة عند أهل السنة وجوب تعظيم الصحابة وحرمة النيل منهم بالسب والقدح والتجريح، لو أن أحداً خالفنا في هذا الأصل وقال الأصل في الصحابة أنهم كغيرهم يقدر فيهم ويحكم عليهم أو يسبون فهذا ليس من أهل السنة لأنه خالفهم في هذا الأصل.

ومثلاً : لو أن رجلاً في باب مرتكب الكبيرة قال لنا أن مرتكب الكبيرة خارج عن دائرة الإسلام فهذا خالف في أصل من الأصول .

فكل من خالف أهل السنة في أصل من الأصول أو قاعدة مطردة متفق عليها بينهم فليس منهم، ويخرج عن دائرة أهل السنة في هذا الحال.

الأمر الثالث: كل من خالف عقيدة متفق عليها بين أهل السنة والجماعة فليس من أهل السنة والجماعة حتى لو في عقيدة واحدة ولو في جزئية من جزئيات العقائد فإنه ليس من أهل السنة والجماعة، لكن لا بد أن تكون تلك العقيدة مما أجمع عليها أهل السنة والجماعة ، مثاله :

لو أن إنساناً آمن بجميع العقائد إلا عقيدة الاستواء فقال إن المقصود بالاستواء هو الاستيلاء، فالله لم يستو على

عرشه، خرج عن دائرة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتقاد، حتى وان كان قد وافقهم في غيرها من العقائد فموافقته لهم في غيرها لا تدخله في دائرتهم فلا يدخل في دائرتهم إلا من آمن بجميع العقائد المتفق عليها بين علماء أهل السنة والجماعة.

ومثال آخر: لو أن إنسانا آمن بالعقائد المقولة عن أهل السنة والجماعة ولكن توقف في مسألة العلو، وقال أنا لا أثبت صفة العلو لله - عز وجل- أو آمن بجميع العقائد وقال أنا لا أثبت صفة الكلام لله - عز وجل-، فهذا لا نسمح له أن يبقى في دائرة أهل السنة والجماعة بل هو خارج عن دائرة أهل السنة والجماعة بمجرد مخالفته في هذه العقيدة المقررة عند أهل السنة والجماعة.

فبهذه الأمور الثلاثة يخرج العبد عن دائرة أهل السنة والجماعة .

فإن قلت : وما الحكم لو خالف الإنسان في مسألة ثبت الخلاف فيها عن أهل السنة والجماعة؟

الجواب: لا يخرج عن دائرتهم، فكل من خالف بعض أهل السنة في مسألة ثبت الخلاف فيها عن أهل السنة فلا يخرج خلافه هذا عن دائرة أهل السنة والجماعة، مثاله ؛

اختلف العلماء رحمهم الله في قول الله-تعالى-: ﴿ **يَوْمَ**

يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم: ٤٢] مع اتفاقهم على إثبات صفة

الساق لله، فالخلاف ليس في إثبات أصل الصفة من عدمه،

وإنما الخلاف في أن هذه الآية هل تعتبر من جملة الأدلة أم لا؟

فقال بعض أهل السنة : نعم من جملة الأدلة، وقال بعض أهل السنة لا، فلو أن إنسان قال نعم فهل يخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة؟ الجواب لا.
ولو أن إنسان قال فهل لا فيخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة؟ الجواب لا.

مثال آخر: اختلف العلماء رحمهم الله في تسمية اليد الأخرى لله - عز وجل - أسمى شمالاً ، أو تسمى يميناً مع اتفاقهم أن لله يدين اثنتين، ومع اتفاقهم أن كلا اليدين يمين في الخير والبسط والبذل والعطاء، ومع اتفاقهم أن إحدى اليدين تسمى يميناً في البذل ويميناً في الاسم، وأما الثانية فقد أجمعوا على أنها يمين في البذل لكنهم اختلفوا هل هي يمين في الاسم أيضاً.

إذن الجزئية التي اختلفوا فيها (الاسم) وهي على قولين لأهل السنة : فمنهم من قال إنها تسمى شمالاً لوجود بعض الأدلة لتسميتها بهذا الاسم، ومنهم من قال بل لا تسمى شمالاً بل هي يمين فلو أننا سمينها شمالاً أنخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة؟

الجواب: لا، ولو أننا سمينها يميناً أنخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة؟ الجواب: لا.

والأرجح أنها يمين في الاسم أيضاً وكل حديث في تسميتها بالشمال ضعيف لا يصح، ومن جملة هذه الأحاديث ما في صحيح الإمام مسلم من حديث حفص بن

عمر وهو ضعيف مع أن الحديث في صحيح مسلم ولكن أخرج مسلم في المتابعات وليس في الأصول، والإمام مسلم -رحمه الله تعالى- قد يخرج في المتابعات والشواهد ما ليس على شرطه كما تقرر في مصطلح الحديث الشاهد أن ما اختلف فيه وكان خلافه دائرًا في خلاف أهل السنة والجماعة ولم يقع الخلاف في مسألة متفق عليها بينهم فإنه لا يعتبر خارجًا عن دائرة أهل السنة والجماعة .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: «وإن محمدا عبده المصطفى ونبيه المجتبي ورسوله المرتضى وأنه ختام الأنبياء وإمام الأتقياء وسيد المرسلين وحبیب رب العالمين وكل دعوى النبوة بعده».

والكلام هنا في جمل من المسائل :
المسألة الأولى: في قوله و «إن».

الواو هنا واو عطف ولا بد أن تنطق مكسورة الهمزة لأن القاعدة النحوية أن «إن» تكسر إذا كانت في سياق القول، فمتى ما جاء إن بعد قال ومتى وما تصرف منها فإنه لا بد من كسرها فالنطق الصحيح هذه وإن محمداً صلى الله عليه وسلم.

المسألة الثانية: لماذا جاء بباب النبوات بعد الكلام على وحدانية الله ما الحكمة من مجيئه بباب النبوات؟

نقول : ذلك لأنه لا طريق للتعرف علي ما يتعلق بمسائل العقائد والشرائع إلا عن الطريق الرسل، ولذلك فمن كفر بالأنبياء فإنه يكفر بالله -عز وجل- لأنه إذا كفر بالأنبياء فقد قطع طريق التعرف علي ما يريده الله -عز

وجل- وما يتعلق به، إذ فكيف يتعرف علي أسمائه؟ كيف يتعرف علي صفاته؟ كيف نتعرف علي مراده -عز وجل-؟ وكيف نتعرف علي شريعته إذا كفرنا بالأنبياء؟
فلذلك جاء الإمام الطحاوي -رحمه الله تعالى- بالكلام علي إثبات نبوة محمد عليه الصلاة والسلام عقب الكلام علي وحدانية الله، لأنه لا طريق لمعرفة الله إلا عن طريق محمد صلى الله عليه وسلم.

ولأن فلك الدين قائم علي ركنين أن لا يعبد إلا الله وأن لا يعبد إلا بما شرعه علي لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فلما تكلم علي ما يتعلق بالركن الأول وهو أن لا يعبد إلا الله تكلم علي إثبات الطريق لمعرفة هذا التعبد وهو رسالة محمد صلي الله عليه وعلي آله وصحبه وسلم، فهذا من باب الترتيب والمناسبة.

المسألة الثالثة: قوله وأن محمداً.

هذا اسمه الذي سماه الله -عز وجل- به في كتابه وسماه به أهله، وقد ذكر الله -عز وجل- اسم محمد في القرآن أربع مرات، وذلك في قوله تبارك وتعالى:- ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا

أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، قال تبارك وتعالى:-

﴿ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ [محمد: ٢]، قال الله تبارك

وتعالى:- ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ

بَيْنَهُمْ ﴿ [الفتح: ٢٩] ، قال الله تبارك وتعالى:- ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ

إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

فإن قلت :وما حكم الإيمان باسمه؟ أولا يكتفي أن يقال
أما بالنبي فقط؟

ونطلق هذا من غير تقييد باسمه؟

نقول : إن الإيمان باسمه من فرائض الإسلام، فلا
يتعين إلا بتحديد اسمه أما أن تؤمن بالنبوة مطلقا من غير
تحديد المؤمن به، فإن هذا لا يفي، ولهذا قرر العلماء
رحمهم الله تعالى أن الإيمان بالأنبياء ينقسم إلى قسمين:

إيمان بالعام، وإيمان مفصل ، والإيمان المفصل أن
نؤمن بالنبي واسمه فكل نبي سماه الله في القرآن فالواجب
فيه أن نؤمن بأمرين بنبوته، وباسمه وبأنه لا يمكن أن
يخرج الإنسان من حيز الجهالة إلي حيز المعرفة، إلا إذا
حدده باسمه، فالإيمان باسمه صلى الله عليه وسلم فرض،
ولا يصح للإنسان أن يؤمن بنبوته إلا إذا آمن باسمه.

فإن قلت ك وهل لابد من الإيمان باسم أبيه أيضا؟

فنقول : لا يتشترط هذا، لأنه يكتفي في تعريف علمه
وشخصه بمجرد اسمه، لاسيما إذا كان علما لا يفهم عند
الإطلاق إلا هو، فإذا قلت آمنت بأن محمد رسول الله
فحينئذ لا يفهم عند الإطلاق إلا المعين صلى الله عليه
وسلم، فليس هناك ثم حاجة لذكر اسم أبيه ، و لأن تعيينه
يكتفي فيه بذكر اسمه.

فإن قلت: وكيف نجمع بين هذا الكلام وبين قول الله
تبارك وتعالى عن عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿ وَمَبَشِّرًا

رَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [الصف:٦]، فكيف تقولون بأن

النبي الخاتم اسمه محمد والقرآن يقول أحمد؟ الجواب : لا
إشكال في ذلك والله الحمد ، وبيان الحال أن نبين لك أن
أسماء النبي صلى الله عليه وسلم قد تعددت، فالله -عز
وجل- فقد أوحى إليه بأن اسمه كذا وكذا ، فمن جملة
أسمائه محمد وهو اسمه العلم الذي أشتهر به ولا ينادى إلا
به، ومنه اسمه أحمد، ونبي الرحمة ونبي الملحمة،
والعاقب والحاشر.

بل إن بعض أهل العلم بالغ في إثبات أسمائه حتى أوصلها
إلى أعداد كثيرة، ولكن في الأعم الأغلب لا يثبت منها إلا
صفاته، فالصفات أكثر من الأسماء فصفاته صلى الله عليه
وسلم أكثر من أسمائه ، ففي الصحيحين في حديث جبير
ابن مطعم رضي الله عنه قال، قال النبي صلى الله عليه
وسلم: «أنا محمد وأنا أحمد وأنا الحاشر الذي يحش
الناس علي عقبي، وأنا العاقب الذي لا نبي بعدي»،
والأدلة في إثبات أسمائه كثيرة .

ومن المناسب أن نقول هل أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم متفقة أم مختلفة؟

الجواب : نعم هي متفقة باعتبار دلالتها علي ذات النبي
صلى الله عليه وسلم، فكلها تدل علي ذات واحدة، ولكنها

مختلفة باعتبار دلالاتها على صفاته، كما نقول في أسماء الله تعالى وأسماء السيف، وأسماء الأسد، فلا خلاف والله

الحمد، بين قوله ﴿ **وَمُبَشِّرًا رَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمَاءَ أَحْمَدٍ** ﴾ وبين

تسمية النبي صلى الله عليه وسلم بمحمد.

فاسمه أحمد هذا لكثرة الحمد الصادر منه لله - عز وجل -

فهو أحمد بمعنى حامد وهو اسم الفاعل أي أن هذا النبي الذي اسمه أحمد كثير صدور الحمد منه لربه - عز وجل -

وأما محمد فهو اسم مفعول، أي أن الناس يحمدونه علي أفعاله وصفاته وشجاعته وكرمه وصفاته الطيبة، وأحمد لكثرة صدور الحمد منه.

فإن قيل : وهل من أسمائه محمود؟

الجواب : لا دليل علي تسميته بذلك، ولكن لا جرم أنها من جملة صفاته، وما يخبر به عنه، فهو محمود من أهل الأرض ومحمود من أهل السماء.

المسألة الرابعة: العبد لا يمكن أن يكون مؤمناً إلا إذا آمن بالأنبياء جميعاً.

فالإيمان بالأنبياء ركن من أركان الإيمان ولا يصح إيمان العبد إلا به، وبرهان ذلك قول الله تبارك وتعالى:-

﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ** ﴾

﴿ **وَالنَّبِيِّنَ** ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قول الله تبارك وتعالى:- ﴿ **وَمَنْ** ﴾

يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا

بَعِيدًا ﴿ [النساء: ١٣٦] ، وكذلك يقول الله عز وجل :- ﴿

ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ

وَمَلَيْكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴿ [البقرة: ٢٨٥] ، فالإيمان بالأنبياء

ركن من أركان الإيمان بالإجماع، يقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل الطويل في تفسير الإيمان قال «الإيمان وأن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره».

المسألة الخامسة : قسم العلماء رحمهم الله تعالى الإيمان بالأنبياء إلى قسمين : إيمان مجمل وإلي إيمان مفصل.

الإيمان المجمل هو أن تؤمن بأن الله عز وجل قد بعث في كل أمة رسول يأمرهم بالتوحيد والطاعة وينهاهم عن الشرك والمعصية، من غير تفصيل زائد، وهذا الإيمان فرض علي كل أحد، ولا يخص منه لا عامي ولا غيره، فلا يطالب العامي بتفاصيل مسائل الإيمان بالأنبياء، وإنما يطالب بهذا الإيمان العام، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَلَقَدْ**

بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴿

[النحل: ٣٦].

وأما الإيمان الثاني فهو الإيمان المفصل: فلا يتم إيمان العبد بالأنبياء إلا إذا آمن بعدة أمور:

الأمر الأول : أن يؤمن بأنهم رسل من عند الله عز وجل حقا وصدقا، فلا يجوز أن يكذب برسالة أحد ثبتت رسالته بالكتاب أو السنة، لأن المتقرر عند العلماء أن من كفر بنبي واحد فقد كفر بالأنبياء جميعا وهذا بأدلة ثابتة نذكرها بعد قليل إن شاء الله.

الأمر الثاني : أن يصدق ما يأتون به من الأخبار، فتصديق أخبار الأنبياء الثابتة عنهم فرض، و لا يصح إيمان العبد إلا بها، سواء كان نبيك الذي أرسل إليك وأمرت بالإيمان به، أو لو كان من جملة أخبار الأنبياء السابقين مما ثبتت صحته ونسبته إليهم، فمن كذب بخبر مما جاء به الأنبياء فقد كفر بهم، ولكن لا بد من الاحتياط من كثرة الأخبار المنقولة عن موسى وعيسى وعن سائر أنبياء بني إسرائيل، في التوراة والإنجيل لأن دخلتها يد التحريف، فإذا لا يوثق في الأخبار الموجودة في الكتب الموجودة عندهم، ولكن أخبار التوراة والإنجيل إذا كانت منقول في كتابنا أو سنة نبينا صلى الله عليه وسلم فهي الأخبار التي يجب الإيمان بها وقبولها.

ولا يجوز معارضة أخبار الأنبياء لا برأي ولا بعقل ولا باجتهاد ولا بقياس ولا بقول أحد من الناس كائنا من كان، فخير الأنبياء لا يجوز أن يتقدم عليه، قال الله عز

وجل:- ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

الأمر الثالث: من جملة الإيمان المفصل أن نطيعهم فيما أمروا، فطاعة النبي فيما أمر فرض لا يتم الإيمان بنوبته إلا به.

الأمر الرابع: اجتناب ما نهوا عنه وزجروا، فاجتناب ما نهوا فالكلام عن الأنبياء جميعا ، فمن آمن بالأنبياء صدقا فلا بد أن يمتثل ما أمروا به وأن يجتنب ما زجروا عنه وما نهوا عنه.

فإن قلت : وهل هذا ثابت في حق هذه الأمة أيضا ويجب عليها أن تطيع أوامر الأنبياء السابقة؟

الجواب : إن أوامر الأنبياء السابقة قد تنقسم إلي قسمين: أوامر تتعلق بمسائل الاعتقاد، وأوامر تتعلق بمسائل الشرائع في الأمور الفقهية.

أما ما يتعلق بمسائل الاعتقاد فيجب طاعة الأنبياء فيه، لأن عقائد الأنبياء وحدة لا تختلف ، فالعقيد التي أمر بها نوح صلى الله عليه وسلم هي نفس العقيدة التي أمر بها من جاء بعده من الأنبياء إلي خاتمهم محمد صلى الله عليه

وسلم قال الله تبارك وتعالى:- ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ**

رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]،

وقال تبارك وتعالى:- ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا**

نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فمن

جملة ما أمر به الأنبياء من توحيد الله - عز وجل - فقال

نوح لقومه ((أعبدوا الله مالكم من إله غيره)) ، وقالها
هود لقومه، وقالها صالح لقومه، ولوط وشعيب لقومهم،
ومحمد صلى الله عليه وسلم لقومه، فهل نقول إن الطاعة
لهم لا تجب في هذه المسائل؟

الجواب لا، فإذا كان ما أمروا به أو نهوا عنه مما
يتعلق بمسائل الاعتقاد كالأمر بالتوحيد والنهي عن
الشرك، فلا جرم أنهم يطاعون لأن عقائد الأنبياء واحدة لا
تختلف.

وأما إذا كان ما أمروا به مما يتعلق بمسائل الشرائع،
فلا جرم أنهم يطاعون فيها بالأصالة إلا فيما ورد نسخه
في شريعتنا، فالمتقرر عندنا أن شريعة من قبلنا شريعة لنا
ما لم يرد نسخها في شريعتنا، يقول الناظم:
من قبلنا هل شرعه شرع لنا أم ليس شرعا ظاهر
أصلي لنا

والحق أن شرعهم شرع لنا ما لم يرد ناسخه في
شرعنا، ولكن لا بد أن نتثبت أن هذا بالجملة شريعتهم، فلا
يجوز لأحد أن يفتح التوراة ثم يأخذ الشرائع المذكورة فيها
لوجود التحريف فيها ، وكذلك الإنجيل وكذلك الزبور
والصحف، ولكن إذا أثبت الله عز وجل في القرآن أو أثبت
نبيه صلى الله عليه وسلم في صحيح سنته أن هذه من
شريعة التوراة والإنجيل فحينئذ الأصل أن نعمل بها إلا إذا
ورد النسخ في شريعتنا.

ومن المعلوم أن الله عز وجل قد جعل لكل نبي شرعة
ومناهجا فالأنبياء لا يختلفون في العقائد وإنما يختلفون في

مسائل الشرائع فقط، وعلي ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم ن: " حن معاشر الأنبياء أخوة من علات، ديننا واحد وشرائعنا مختلفة "

فالإخوة من علات الرجل يكون تحته أكثر من زوجة وينجب له أولادا فالأولاد يتفقون في أصلهم وهو أبوهم ويختلفون في أمهاتهم، فإذا دين الأنبياء واحد ولكن الشرائع مختلفة، فإذا اتفقت شريعتنا مع شريعة من قبلنا فإن شريعة من قبلنا يلزم العمل بها، يقول الله عز وجل:-

﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أُمَّتُهُمْ** ﴾ [الأنعام: ٩٠]؛

فأطلق الاقتداء بهذا الهدى، فيدخل فيه الهدى العقدي والهدى الشرعي، وقال الله تعالى:- ﴿ **مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ** ﴾

﴿ **سَمَنَّكَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾ [الحج: ٧٨] إلى آخر الآية، وقال الله

تبارك وتعالى:- ﴿ **فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾

﴿ [آل عمران: ٩٥]. ﴾

وهنا لابد أن نضرب مثالين علي شريعة من قبلنا علي مثال يجب العمل به ومثال لا يجوز العمل به ثم نبين السبب

فمن الأمثلة علي ذلك :

لقد كان في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام أن النجاسة إذا وقعت علي ثوب فإنه لا يحكم عليه أنه طاهر

إلا إذا قرض موضع النجاسة بالمقراض، فلو أنك غسلت النجاسة عن الثوب بمياه البحار لما حكم علي الثوب بأنه طاهر، كان من شريعة التوراة التي ثبتت بالسند الصحيح أن النجاسة إذا وقعت علي ثوب أحدهم فلا بد أن يقرضها بالمقراض ويستغني عن هذه البقعة من ثوبه استغناء كاملاً، فهل نعمل بهذه الشريعة؟

الجواب : لا ، فقد جاء شرعنا بنسخه فوضع الله عز وجل ببعثة محمد عليه الصلاة والسلام عن هذه الأمة الأصرار والأغلال التي كانت عي من قبلها، قال الله تبارك وتعالى:- ﴿ **الْخَبِيثَاتُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ**

الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فالأصرار في إسقاط

بعض الواجبات التي كنت علي من قبلهم، والأغلال في تحليل بعض المحرمات التي كانت علي من قبلنا كالشحوم وغيرها علي اليهود وغيرها.

فبين النبي صلى الله عليه وسلم تطهير الثياب والبقعة والبدن فيما وقعت عليه نجاسة بالماء ، قال الله تبارك

وتعالى:- ﴿ **وَيَابَاكَ فَطَهَّرْ** ﴾ [المدثر: ٤]، فلما بال علي ثوبه

الغلام الرضيع الذي لم يأكل الطعام، دعا بماء فنضحه بماء ولم يغسله كما في الصحيحين عن ابن قيس بنت محسن الأسدية رضي الله عنها، فهذه نعمة من الله، وفي سنن أبي داوود في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال:

«قالت خولة يا رسول الله فإن لم يذهب الدم؟ قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره» وهذه نعمة من الله عز وجل.

المثال الثاني : في شريعة إبراهيم، كان من شريعته جواز سجود بعض المخلوقين للمعظم منهم تحية وإكراما لا تعبدا، فإذا دخل الأتباع علي المعظمين يسجدون لهم تحية وإكرام لا تعبدا، كما قال تعالى عنهم:- ﴿ **وَخَرُّوْا لَهُ**

سُجَّدًا ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فإن قيل: و هل هذا باق في شريعتنا؟

الجواب: لا لم يبق في شريعتنا، فقد حرم الله عز وجل في شريعتنا السجود لغيره، لا تعبدا ولا تحية وإكراما، فالسجود كله لا يجوز لغير الله تبارك وتعال.

ومن الأمثلة كذلك: لقد كان في شريعة يوسف عليه السلام جواز الضمان، يجوز الضمان وهو تحمل الحق الذي في ذمة الغير بمعنى أنه إذا وجب على غيرك حق وتكفلت أنت بها فأنت كفيل وضامن، هذا في شريعة يوسف، أن عقد الضمان والكفالة له أثر وبرهانه قول الله

—عز وجل:- ﴿ **وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ** ﴾

[يوسف: ٧٢]، والزعيم هو الضامن الغارم الكفيل، فهل هذا يعمل به في شريعتنا؟

الجواب : نعم، يعمل به في شريعتنا .

ولنعلم أن شرائع من قبلنا لا تخلو من ثلاثة أقسام.

قسم قد نسخ فهذا لا نعمل بها إجماعاً، وشرائع قد ورد في شريعتنا الأمر بها وتشريعها، فهذه نعمل بها إجماعاً لا لأنها شرع من قبلنا وإنما لأنها شريعتنا قد وردت بهه ، القسم الثالث وهو الذي وقع فيه الخلاف بين العلماء وهي شرائع قد ثبت أنها من شرائع من قبلنا ولم تأتي شريعتنا لا بإقرارها ولا بإنكارها والقول الصحيح في هذا القسم أن شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يرد نسخها في شريعتنا، وهناك دليل وهو أن ذكر هذه الشريعة في الأدلة وإقراره وعدم إنكاره دليل على أنه شرع لنا، ولا بد من العمل به لأن إقرار الشارع حجة على الجواز، وهذا بالنسبة لما يتعلق بطاعتهم فيما أمروا والانتفاء عما نهوا عنه وجزروا.

ومن هنا نخلص بأن نقسم ما نطيعهم في كل ما يأمرهم به إلى عقائد وشرائع، فالعقائد نعم نطيعهم فيها ، وأما الشرائع فنقسمها إلى ما وردت شريعتنا بنسخها فلا نعمل بها، وإذا أقرتها شريعتنا أو أمرت به شريعتنا، فكل القسمين يعمل به.

ومن جملة الإيمان المفصل بالأنبياء:

أن نؤمن الإيمان الجازم بأن من بلغ البلاغ المبين من دون تقصير ولا فتور ولا كسل ولا نقص، فكل نبي ورسول بعثه الله تبارك تعالى لأمة من الأمم، لأنه مات يوم مات إلا وقد أتم الله - عز وجل - به تبليغ شريعته وقامت الحجة على عباده، وهذا من حسن الظن بأنبياء الله ورسوله، فلا يجوز لنا أن نقصر في هذا.

فإن قلت : فكيف يكون هذا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «ويأتي النبي ومعه الرجل والرجلان، ويأتي النبي معه أحد» فكيف تقول لا نقصر ولم تتبعه من أممهم إلا هذه الأعداد القليلة؟

فنقول : إن الداعية لا يملك هداية التوفيق والإلهام ولا يملك هداية القلوب ولا يحاسب الله - عز وجل - الأنبياء والرسل ولا أتباعهم من العلماء والدعاة عن لماذا لم يستجيب الناس لهم؟ فهذا لا يدخل في حيز المحاسبة، وإنما مأمور بأن يؤدي ما أوحى بكلامه وتمامه، فلا يجوز له أن يقصر في هذا، ولم يمت نبي من الأنبياء إلا وقد بلغ البلاغ المبين.

ومما يدخل في ذلك أيضا :

الإيمان باسم من علمنا اسمه منهم، فكل نبي سماه الله - عز وجل - لنا في القرآن فالواجب علينا أن نؤمن عليه إيماناً زائداً، ما المقصود بالإيمان الزائد، الإيمان باسمه فقط، وأما من لم يسمه الله - عز وجل - في القرآن ولا في السنة الصحيحة، فإننا نؤمن به إجمالاً، فإن قلت وهل هناك رسلاً لم يسموا؟

الجواب: كثير جداً، قال الله تبارك وتعالى:- ﴿ **وَرُسُلًا**

﴿ **قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ**

[النساء: ١٦٤].

فهؤلاء الرسل الذين ما قصهم الله - عز وجل - علينا قد يكونون أكثر ممن قصهم الله علينا، إن الله - عز وجل - قال -
: ﴿ **بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا** ﴾ [الفرقان: ٣٨] فما ذكر إلا بعض

القرون وبعض الأمم فقط وما فعلته مع أنبيائهم.
فإن قلت : سمي لنا بعض الأنبياء الذين ذكروا وصحت تسميتهم، فنقول هذا معروف لديكم في جمل من الآيات منها اسم نبينا صلى الله عليه وسلم «محمد» منهم آدم ومنهم قول الله تبارك وتعالى:- ﴿ **وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا**

**إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَزَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأِهِ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ *
وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن
قَبْلُ** ﴾ [الأنعام: ٨٣، ٨٤] إلى آخر الآية، ﴿ **وَنُوحًا هَدَيْنَا**

مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى
وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِيلَى
كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكُلًّا
فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٤، ٨٦] وكذلك قول الله

تعالى:- ﴿ **إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ**

وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
وَالْأَسْبَاطِ ﴿النساء: ١٦٣﴾ [إلى آخر الآية].

فإن قيل هل الخضر قد ثبتت تسميته؟
فأقول نعم، ولكن لم تثبت تسميته في القرآن، وإنما
ثبتت تسميته في السنة الصحيحة، فإن قلت وهل هو نبي؟
أقول : فيه خلاف بين أهل العلم والقول الصحيح أنه
نبي وهو قول أكثر السلف -رحمهم الله تعالى- .

فإن قلت : ومن أول الأنبياء؟
نقول : أولهم آدم عليه الصلاة والسلام، فقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم لما سأله أبو ذر عن نبوة آدم قال:
«نعم نبي مكرم».

فإذا قلت : ومن أول الرسل؟
نقول: إن أول الرسل هو نوح عليه الصلاة والسلام،
فإن قلت : ومن آخرهم؟
فأقول : هو محمد عليه الصلاة والسلام فهو خاتمهم.
ومن جملة ما يدخل في الإيمان المفصل للأنبياء :
أن نؤمن بالإيمان الجازم الصادق بأن أفضلهم علي
الإطلاق نبينا محمد صلى الله عليه وعلي آله صحبه وسلم،
وهو محط رحالنا في الكلام الذي سيأتي معنا إن شاء
الله، ولكن أحببنا أن نأخذ المسألة من أعلى إلى أسفل.

فالنبي صلى الله عليه وسلم هو خير الأنبياء والرسل الذين بعثهم الله - عز وجل - علي الإطلاق، فإذا توفر ذلك الإيمان فقد حقت الإيمان بالأنبياء المفصل.

فإن قيل : وما حكم التفضيل بين الأنبياء؟

نقول: هذا على قسمين: ممنوع وجائز
أما الممنوع فإذا كان المقصود بالتفضيل أي التفضيل بينهم في أصل الإيمان بنبوتهم ورسالتهم فهذا محرم بالإجماع، وعلي ذلك قول الله تبارك وتعالى:- ﴿لَا تُفَرِّقُ

بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴿ [البقرة: ٢٨٥]، أي في أصل

الإيمان بنبوتهم ورسالتهم، بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يقول أنا أو من برسالة محمد صلى الله عليه وسلم أكثر من ما أو من برسالة نوح، أو أو من برسالة إبراهيم أكثر من ما أو من برسالة عيسى وهكذا، فهذا لا يجوز أبداً، بل الإيمان بأصل نبوتهم ورسالتهم لا يجوز التفريق بينهم فيه مطلقاً. وعلى ذلك كما ذكرت لكم يحمل نهي الله تبارك

وتعالى عن التفريق بين رسله في قوله: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ

أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴿

ومن ما يدخل في التفريق المنهي عنه أيضا التفريق بينهم إذا كان مبدأه العصبية والحمية، فلا يجوز لك أن تفضل أحدا علي أحد إذا كان مبدأ التفضيل الحمية والعصبية، وعلي ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا

تفضلوني علي يونس ابن متى» صلى الله عليه وسلم، وعلى نبينا الصلاة والسلام، ولما حلف رجل من اليهود فقال: **«والذي نفس موسى بيده»** ضربه بعضهم وقال أتحلف بهذا ونبينا صلى الله عليه وسلم موجود؟

فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التفضيل بين الأنبياء إذا كان المقصود بالتفضيل مجرد العصبية الحمية، فهذان النوعان من التفضيل محرمان بإجماع العلماء ولا أعلم في ذلك خلافاً.

وأما **التفضيل الجائز** باعتبار مراتبهم وباعتبار ما أعطوا من البراهين والمعجزات، وباعتبار رفعة درجاتهم على بعض، وعلي ذلك يحمل قول الله تبارك وتعالى:- ﴿

تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴿

[البقرة: ٢٥٣] ولذلك قد أجمع العلماء علي أن الرسل أفضل من الأنبياء، وأجمع العلماء فيما أعلم علي أن أفضل الرسل هم أولوا العزم الخمسة المذكورون في سورة الشورى وسورة الأحزاب في قوله تبارك وتعالى:- ﴿

شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا

وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا

فِيهِ ﴿ [الشورى: ١٣]، وأجمعوا كذلك علي أن أفضل أولوا

العزم الخليلان إبراهيم ومحمد صلى الله عليه وسلم، ثم

أجمعوا علي أن أفضل الخليلين محمد صلى الله عليه وسلم ، فهو أفضل الأنبياء والرسل، وهذا هو ترتيبهم عند أهل السنة والجماعة، فالرسل أفضل من الأنبياء وأولوا العزم أفضل الأنبياء والرسل، والخليان أفضل أولوا العزم، والنبى صلى الله عليه وسلم أفضل الجميع.

مسألة: إن قيل : وما الحكم لو كفر الإنسان بواحد منهم [أي الأنبياء] مع بيان الدليل؟

الجواب : القاعدة عند أهل السنة تقول وكافر بواحد منهم كما قد كان كافرا بهم فلتعلم ، فمن كفر بواحد من الأنبياء فقد كفر بهم جميعا، لأن العقيدة التي جاء بها الأنبياء عقيدة واحدة، فمن كفر بنوح فقد كفر بجميع الأنبياء والرسل من بعده، ومن كفر بمحمد ر فقد كفر بجميع الأنبياء والرسل من قبله، وهذا هو السر في قول الله

— عز وجل:- ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥]،

مع أنه لم يرسل لهم إلا نوح، لكن بمجرد تكذيبهم برسالة نوح فقط قد كذبوا الرسل جميعا، لأن جميع الرسل إنما جاءوا بنفس الرسالة التي جاء بها نوح

وكذلك ﴿ كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢٣] ، ﴿

كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٤١] وغيرها من الآيات ،

وعلى ذلك في بداية طلبي كنت أنظر في قول الله تبارك

وتعالى:- ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٦]، فكان

الأصوليون يمثلون به على الألف واللام العهدية الذهنية،

﴿ **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾ فآلف واللام هنا ليست استغراقية

وإنما عهد ذهني، كقولك مثلاً خرجت من بيتك ثم عدت إلى البيت، أو مثلاً خرجت من البيت فعدت إلى البيت، فكلمة البيت هذه لها عهد ذهني عندك، فمن الرسول الذي عصاه فرعون؟ هو موسى، فإذا الأذهان تفهم أن الألف واللام لها معهود ذهني، فرد الله - عز وجل - هذه الألف واللام إلى ذلك المعهود الذهني وهو أن الرسول الذي بعث إليه إلى فرعون هو موسى ففرعون عصى موسى، والرسول هنا مفرد.

وأنا كنت أرفض ذلك، أقول لا، القول الصحيح أن الألف واللام هنا استغراقية، وذلك لأن فرعون لما عصى موسى، فإنه منزل منزلة من عصى الأنبياء جميعاً، فإذا لماذا نجعلها عهديه؟ وننكر كونها استغراقية، فالأقرب مع أنها لم يقبل به أي فيما أعلم أحد، ولكن علي كل حال علي هذا التخريج صحيح عندي فالألف واللام في قوله

تبارك وتعالى: ﴿ **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾، الرَّسُولَ

استغراقية وليست عهديه.

مسألة: قال الإمام الطحاوي - رحمه الله تعالى - «وأن محمداً عبده المصطفى ونبيه المجتبي ورسوله المرتضى»، النبي والرسول ما تعريفهما وما الفرق بينهما؟

الجواب: أما النبي فإنه مأخوذ من النبوءة، والنبوءة لها معنيان عند العرب، إما أن تكون مأخوذة من الإنباء الذي هو الإخبار، وإما أن تكون مأخوذة من الشيء المرتفع من النبأ الشيء بمعنى أرتفع على غيره، فهل النبوءة من الإخبار بأن النبي يخبر وظيفته أن يخبر ، ولذلك يقولن وكالة الأنباء، أي وكالة الأخبار، أم أن النبي مأخوذ من النبوءة بمعنى الارتفاع وعليه فهو مأخوذ منهما جميعا، لأن وظيفة النبي الإخبار عن الله - عز وجل- وكذلك هم أعلى وأشرف من خلق الله تبارك وتعالى.

فإن الله لم يكن يختار لنبوته ورسالته إلا خير خلق وأشرفهم، فإذا تحقق في النبي الأمران فهو مخبر وهو من علية القوم كرما ومن علية القوم إيمانا، من علية القوم أمانة، ولا يلزم أن يكون من علية القوم مالا ومناصبا. وأما في الاصطلاح فقد عرف العلماء النبي والرسول بقولهم: هو إنسان ذكر بعثه الله - عز وجل- برسالته، فقولهم إنسان يخرج الجن.

فإن قلت وهل من الجن رسل؟

فأقول : في هذا خلاف بين أهل السنة رحمهم الله، وهي مسألة يسيرة والقول الصحيح فيها أن الجن فيهم نذر، وليس فيهم رسل.

فإن قلت : وهل تحديده بالإنسان يخرج الملائكة؟

الجواب: نعم، يخرج الملائكة .

فإن قلت أوليس من الملائكة رسل؟

الجواب: بلى، ولكن الرسالة تنقسم إلي قسمين:
رسالة من الله إلي النبي، ورسالة من النبي إلي بقية
البشر.

أما الإرسال من الله إلي النبي فلا يكون إلا عن واسطة
ملك قال الله تبارك وتعالى:- ﴿ **اللَّهُ يَصْطَفِي مَنِ**

الْمَلَكِ كَرُؤْسًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج: ٧٥]، قال الله تبارك

وتعالى عن القرآن: ﴿ **نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ**

مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء ١٩٣، ١٩٤]، وذلك لضعف البشر

عن تحمل هذه الطاقة العظيمة الصادرة من الله تبارك
وتعالى، وهي الوحي، فأعطيت لمن عنده شيء من هذه
القوة بأمر الله تبارك وتعالى، ولأن الرسول الملاك لا
يستطيعون البشر أن يرونه ولا يخالطونه ولا تحتمل قواهم
أن يرونهم ، فانظر كيف كانت رحمة الله بدأت تنزل حتى
تضعف هذه القوة، حتى يتحملها البشر ويحملونها، ولذلك
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أوحى إليه يصيبه
الكرب العظيم لهذا الاتصال فقد كان جبينه يتفصد عرقا
في اليوم شديد البرودة ، وكان يصبح عنده دوي كدوي
النحل، لا يتحمل الناس هذا ولذلك يقول الله -عز وجل- لما
طلب هؤلاء أن يكون رسولهم رسول ملكي فقال الله تبارك

وتعالى: ﴿ **وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم**

مَا يَلْبِسُونَ ﴿ [الأنعام: ٩]، وفي آية أخرى ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ**

فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ

السَّمَاءِ مَلَكَاتًا رَسُولًا ﴿ [الإسراء: ٩٥].

فتجتمع طبيعة خلقتنا مع طبيعة خلقتهم، فهم يجتمعون معنا ولكن من حيث لا نشعر بهم؛ ومن حيث لا نراهم، فهم يجتمعون معنا في صلاة الفجر وصلاة الظهر، وما من أحد إلا وقد وكل الله له ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، لكن لا تستطيع قواك أن تتحمل أن تراهم، لكن النبي صلى الله عليه وسلم كان يراهم صلى الله عليه وسلم، فلأن قوة البشر لا تطيق خصص الله - عز وجل - برسالاته من هو أعظم من البشر قوة و طاقة وهم الملائكة ، ولما كانت قوة البشر لا تطيق الملائكة خصص الله عز وجل منهم أفضل رسل، يتحملون أعباء التبليغ واستماع الوحي ويصبرون ثم يبلغون البشر، عليهم الصلاة والسلام فكم تحملوا بسبب ذلك الشيء الكبير - وهذا لقوله إنسان-.

ثم قال: (ذكر)

وهذا تقييد النبوة والرسالة للذكور فيخرج الأنثى.

فإن قلت أوليس من الإناث رسل أو أنبياء؟

الجواب: في ذلك خلاف بين العلماء رحمهم الله تعالى

ولكن القول الحق في هذه المسألة أن الله ما بعث نبيا

ورسولا إلا من الذكور، وذلك للدليل الأثري والنظري.

أما من الأثر: فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا

مِّن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وأما من

النظر فلأن مقام النبوة مقام يقتضي الاختلاط بالناس وصدع ورفع الصوت، والذهاب والإياب، بل وربما يقتضي الهجرة، والمرأة ليست هذه وظيفتها، فليس من وظيفتها أن ترفع صوتها بالدعوة إلي الله، وليس من وظيفتها أن تأتي إلي مجامع الرجال، لأن الشارع أمرها بعدم الخضوع بالقول وإن رؤيتها فتنة، وسفرها بلا محرم فتنة، فإذا مقام النبوة لا يقتضي أن تكون أنثى، وإنما لا بد أن يكون فيه رجل، ولأن مقام النبوة أصلاً مقام نزاع ومقام ضرب ومقام حرب، والمرأة لا يمكن أن تتحمل

أعباء ذلك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ مَن يُشَوُّ فِي

الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مَبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، والمرأة

تنشأ في الحلية، حلية في أذنيها، حلية في رقبتها، حلية في يديها، فهي تعيش في الحلية، تنشأ من صغرها والحلية حولها من يمينها ومن يسارها، وهي في الخصام أي الجدل والجهاد غير مبين، لا وجود له.

فمقام النبوة مقام يحتاج إلي قوة الرجال وصبر الرجال واحتمال الرجال، فلا تصلح له المرأة مطلقاً، ولو كانت المرأة نبياً ثم عارضها أحد، فإنها تبكي أو تترك المجال. فإن قلت: وهل قال بعض أهل العلم بأن فلانة نبيه؟

فأقول: نعم ، منهم من قال بأن مريم رضي الله عنها وأرضاها نبيه، ومنهم من قال أن آسيا امرأة فرعون صارت نبيه بعد موت زوجها كذا قال ابن حزم وجمع من أهل العلم رحمهم الله تعالى.

ولكن القول الصحيح أن الله ما بعث نبيا ورسولا إلا من الذكور، بالدليل الأثري والنظري الذي ذكرته آنفا. إذا علم هذا فليعلم أن أهل العلم اختلفوا في بعض الفروق بين النبي والرسول.

والفرق المشهور عندنا والذي تعلمناه ونحن في صغرنا ، هو أن النبي من بعث بشريعة وأوحى إليه من شرع ولم يأمر بتبليغه، وأن الرسول من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، وهذا الفرقان فيه نظر ظاهر، ولكنه قال به كثير من أهل العلم رحمهم الله.

والفرق الصحيح إن شاء الله في هذه المسألة هو أن : النبي من بعث إلي قوم موافقين له ، وأما الرسول هو من بعث إلي قوم مخالفين له، ولعلمكم تعتمدون علي هذا الذي رجحته هنا ، لأنني في إتحاف أهل الألباب رجحت قولاً آخر في بداية الطلب فقلت هناك:

«أن الراجح أن النبي من بعث مجدد لرسالة من قبله، كأنبياء بني إسرائيل، وأن الرسول من بعث برسالة جديدة»، وهذا الفرقان فيه نظر، فإن يوسف وصفه الله - عز وجل- برسالة مع أنه مبعوث بشريعة إبراهيم يحدد لشريعة إبراهيم، عليهما الصلاة والسلام.

فالفرقان الذي اختاره ابن تيمية رحمه الله تعالى وكثير من أئمة الدعوة هو هذا القول الصحيح وهو الذي أستقر عليه قولي وهو أن النبي : هو من بعث إلي قوم موافقين له في الاعتقاد وإنما يبين لهم الشريعة فقط كأدم عليه الصلاة والسلام فهو بعث إلي بنيه وهم موافقون له في العقيدة، وكأنبياء بني إسرائيل يجددون شريعة التوراة لقوم موافقين لهم، وأما الرسول فهو : من بعث لقوم مخالفين له، كنوح بعث إلي قوم مشركين يأمرهم بالتوحيد، وكهود وكلوط فهؤلاء قوم بعثوا إلي أناس يخالفونهم في العقيدة.

فإذا كان المبعوث من الله، أو المرسل من الله قد أرسله إلي قوم موافقين فهو نبي، وإذا كان قد بعثه إلي قوم مخالفين فهو رسول، هذا هو أصح الفرقان.

ومن أهل العلم من قال بأن النبي من لم يعطى كتاب، وأما الرسول فهو من أوحى إليه بكتاب، وهذا فرق فيه نظر:

لأن كثير من الرسل؛ نؤمن برسالتهم ومع ذلك لا نعلم أن كتابا معيناً أنزل عليهم، إذا هذا فرق فيه النظر.

فأصح الأقوال بإذن الله هو ما رجحته ساب قا هنا : وهو أن النبي من بعث إلي قوم موافقين له، وأما الرسول فهو من بعث إلي قوم مخالفين.

وكلاهما أي النبي والرسول مشتركان في مسألة البعث والإرسال، فالله بعثهما وأرسلهما، فإذا لا يختلفان في النظر إلي من بعثهم، وإنما يختلفون باعتبار المبعوث إليهم، فإن كانوا موافقين فالمبعوث لهم نبي، وإن كانوا

مخالفين فالمبعوث لهم رسول، هذا أقرب الأقوال وأرجحها بإذن الله - عز وجل - .

فإن قيل: الطحاوي رحمه الله قال " وأن محمدا " وأنت تكلمت علي الأنبياء جميعا فلماذا ؟

نقول : نعم لأن الطحاوي وإن كان لفظه خاصة، إلا أنه يريد مسائل النبوات، ومسائل النبوات هذا موقع بحثها من العقيدة الطحاوية، وهذا أنسب شيء أن نبثه في النبوات والأدلة التي ظاهرها التعارض في باب النبوات كما تعودنا، في ختم كل باب عقدي هو هذا موضعها .

فإن قيل: هل نبوة الأنبياء واجبة أو ممكنة؟ أي هل بعث الله ﷺ لأنبيائه من الأمور الواجبة أو من الأمور الممكنة؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل القبلة والأصح إن شاء الله ألا نقول بأنها واجبة ولا جائزة ولا ممكنة وإنما نقول بما عبر عنه النص، وهو أن نبوة الأنبياء وإرسال الرسل مما قطعه الله ﷻ على نفسه حتى لا يكون للناس حجة بعد الرسل، هذا هو التعبير الصحيح من باب الأدب مع الله ﷻ فنقول إن نبوة الأنبياء وإرسال الرسل مما جعله الله ﷻ على نفسه ليقطع حجة الناس فلا تكون لهم حجة.

وهذا مفرع على قاعدة أن التعبير عن المعاني الشرعية بالألفاظ النصوص أولى. كما جاء به القرآن أنهم رسل مبشرين ومنذرين يدعون الناس إلى عبادة الله وإفراده بالوحدانية حتى لا يكون للناس حجة بعد الرسل وهذا هو الجواب الصحيح وهو ما جرى عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

فإن قيل: بم تثبت نبوة الأنبياء؟ أي كيف نستدل على صدق الرسول؟

نقول: في هذه المسألة طريقان، طريق بدعي وطريق

سني.

أما الطريق البدعي فهو: طريق المعتزلة الذين يحرصون إثبات صدق الرسالة في البراهين والمعجزات فقط فيما يسمونه بالمعجزات وخوارق العادات، فالنبي لا بد وأن يأتي بخوارق العادات، وإذا لم يأتي بخوارق

العادات فإنه غير مصدق في هذه الدعوى وإن كانت ثمة أدلة أخرى تدل على صدقه فلا طريق لا ثبات صدق دعوى الإنسان بأنه نبي أو رسول إلا بالمعجزات عند المعتزلة.

ولكن الطريق الثاني أصح وهو الحق وهو الذي لا يجوز القول بغيره وهو ما عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله من أن :

المعجزات والبراهين والآيات إنما هي طريق واحد فقط من طرق إثبات صدق الرسالة وإلا فهناك طرق أخرى تثبت بها صدق الرسالة، فالنقل يدل على صدق الرسالة والعقل يدل على صدق الرسالة والحس يدل على صدق الرسالة والبراهين والمعجزات تدل على صدق الرسالة بل والفترة السليمة تدل على صدق الرسالة أيضا، وقد اجتمعت كلها في حق نبينا ﷺ.

فإن الأدلة من الكتاب دلت على صدق دعواه بأنه

رسول الله، قال الله تبارك وتعالى ﴿يَسَّ * وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ

* إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١] فأثبت الله رسالته واكدها

وأقسم عليها، وقال الله ﷻ ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن

رِجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

فوصفه الله ﷺ بالرسالة والنبوة، بل إن الله ﷻ يناديه

كثيرا في القرآن بالنبوة والرسالة، ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا

يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١] ﴿يَتَأْتِيهَا

النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ

لَكَ﴾ [التحريم: ١] وكذلك يقول الله ﷻ ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ

اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] والآيات في هذا المعنى كثيرة يثبت فيها

الله ﷻ رسالة النبي ﷺ، وقال الله ﷻ ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ

إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

فالنقل أثبت رسالته بل والعقل كذلك يثبت رسالة النبي ﷻ وهي أنه من المعروف عقلا أن الله ﷻ لا يمكن أن يمكن لظالم من الظلمة التمكين المطلق ولا أن يؤيده التأييد المطلق ولا أن يعصمه العصمة المطلقة ولا أن يوفقه التوفيق المطلق أبدا، فلو كان النبي ﷻ كاذبا -وحاشاه - لكن من باب التنزل مع القول - فلو كان النبي ﷻ كاذبا في دعواه أنه رسول الله ﷻ وكاذبا في دعواه فيما يخبر به من أوامر الله ﷻ ومن وحي الله ﷻ ومن الأخبار المستقبلية والله ﷻ يراه ويطلع عليه وهو في ذات الأمر كاذبا ومع ذلك يذلل له أسباب السماوات والأرض ويؤيده بملائكته ويؤيده

بالحق ويؤيده بالحجة والبرهان ويؤيده بالسيف والسنان
وليس ثمة من عاداه إلا انتصر عليه.

بل هذا في حياته وبعد مماته فلا تزال علامات الصدق
ظاهرة، فلو قلبت أقواله فلم يظهر فيها كذب، ولو قلبت
أخباره فصار مستقبل الزمان يؤيد هذه الأخبار ويصدقها
ويبرهنها ومع ذلك فالله في حياته يعصمه فلا يصل إليه
أحد، كاد له اليهود فما استطاعوا، كاد له النصارى فما
استطاعوا، كاد له كفار قريش فما استطاعت أفيعل أن هذا
كله يكون من الله وهو يعلم أنه كاذب ظالم معتد في هذه
الأخبار والدعاوى؟ يمكن هذا؟ هذا ما يمكن أبداً.

العقل يفرض أن هذا الرجل صادق، أن هذا التأييد
المطلق في حياته ثم يستمر هذا التأييد المطلق بعد وفاته بل
ويستمر التأييد المطلق والنصر والبرهان والحجة في
أتباعه ينصرون بمجرد اتباعهم له، ويخذلون ويهزمون
بمجرد مخالفتهم عن طريقه والتنكب عن سبيله، فيكون
هذا مع كونه كاذباً في دعواه أنه رسول الله؟

فحتى ولو لم يأتي ببراهين ولا بمعجزات ولا ببينات
فإن النقل والعقل يثبت صدق دعواه بأنه رسول الله ﷺ.
إذاً ما ذهب له المعتزلة بأن طريق إثبات النبوة
وصدقها محصور في مسألة المعجزات والبراهين فقط هذا
قصور في الاستدلال بل هناك أدلة كثيرة تثبت صدق هذه
الدعوى، وقد ذكرت لكم النقل والعقل.

ثم المعجزات والبراهين، يقول النبي ﷺ «ما من نبي
بعثه الله في أمة قبلي إلا أتاه الله ﷻ من الآيات أي

المعجزات ما مثله آمن عليه البشر وإنما كان الذي أوتيته
وحيا أوحاه الله إلي فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم
القيامة».

وقد أجرى الله ﷺ على يد نبيه ﷺ من الآيات
والمعجزات والبراهين ما لم يجره على يد نبي من قبله.
فإذا كنا نصدق دعوى أن نوحا رسول الله وإبراهيم
رسول الله وموسى وعيسى رسول الله بسبب تلك البراهين
التي أجراها الله على أيديهم فلأن نصدق دعوى أن محمد
رسول الله من باب أولى لكثرة تلك البراهين وتلك
المعجزات التي لم تجري على يد نبي قبله ﷺ.
وأعظم معجزاته على الإطلاق والتي تدل على صدق
نبوته هذا الكتاب العظيم الذي حفظه الله ﷺ من بين يديه
ومن خلفه تنزيل من حكيم حميد، لا يمكن أن يأتيه الباطل
ولا أن تمتد له يد التحريف والتغيير مع أن العدو شرس
ويتلمس العثرات ويقلب تلك الصفحات يريد تناقضا فلا
يجد، يريد اضطرابا فلا يجد، يريد اختلافا فلا يجد وذلك
لأنه من عند الله ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا.

ولا يزال يحفظه الصبيان في كتابتهم وتقرأه الألسنة
عربيا وعجميا ولا تضطرب فيه الألسنة ولا تختلف
عليه الألفاظ أبدا، والله ﷺ تحدى أفصح الفصحاء وأبلغ
البلغاء على الإطلاق وهم كفار قريش ممن كانت قبائل
العرب تحتكم في عربيتها قريش ومع ذلك يتحداهم
أن يأتوا بمثله فيعجزون ثم ينتزل معهم فيقول بعشر سور

من مثله فيعجزون، ثم يتنزل معهم فيقول بسورة من مثله
فيعجزون، ﴿ قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ
هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

أفيمكن أن يجري هذا القرآن من منطلق النبي ﷺ ابتداء
هو الذي قاله ابتداء؟!
لا يمكن لقوة عقلية بشرية أن تأتي بهذا القرآن وحتى
عقول الأنبياء ما تستطيع أن تنزل هذا القرآن، فهذا القرآن
لا يستطيع أن يقوله على هذه البلاغة العظيمة والفصاحة
المتناهية والتناسق والتشابه والإحكام والإتقان والتوافق
وعدم الاضطراب والاختلاف إلا أن يكون من عند الله
تبارك وتعالى، ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۗ تَنْزِيلٌ
مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصّلت: ٤٢].

والله ﷻ كتابه متشابه مثاني تقشعر منه جلود الذين
يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله، فهو
وإن كان كلاما ولكنه ليس كالكلام المعهود والمعروف
فكما أن وجه الله لا يماثله شيء من وجوه خلقه ولا عينه لا
تماثلها شيء من أعين خلقه ولا علوه واستواءه لا يماثله
شيء من علو واستواء خلقه فكذلك كلامه في كتابه لا
يماثله شيء من كلام خلقه وهذا هو المعنى الذي جعل الله

﴿عَلَّمَ﴾ يفتح أوائل السور ببعض الحروف المقطعة " ألم ذلك الكتاب " ، " حم تنزيل الكتاب " ، وتجد بعدها دائما ذكر الكتاب في أغلب السور.

ففي أغلب السور ذكر الكتاب يعقب هذه الحروف ليثبت الله أن هذا الكتاب الذي تحديتكم أن تأتوا بمثله أو عشر سور من مثله أو بسورة من مثله ليس من أحرف لا تتقنونها ولا من عربية أنتم تستعجمونها وإنما هو من أحرف أنتم ففتم فيها قبائل العرب جميعا وإن من حكمة الله أن يجعل معجزة النبي متحدية لما يتقنه قومه، كما ذكرنا ذلك سابقا؛ فلما تفوق قوم موسى الذين بعث لهم موسى ﷺ السحر كانت معجزاته من جنس السحر لكنها حقيقة وليست بسحر، فلما رأى السحرة هذه الآيات قالوا لا يمكن أبدا أن تكون هذه الأمور جارية على أيدي الشياطين.

فلما كان قوم عيسى يتفقهون في مسألة الطب وبلغوا فيه منتهاه جعل الله ﷻ معجزته من جنس هذا الأمر بأمر يعجز عنه الأطباء يبرئ الأكمه والأبرص ويخرج الموتى، يتحداهم، تحدي من الله من فوق سبع سماوات، إن كنتم تكذبونه عارضوها بمثلها، فأعظم معجزة أوتيتها النبي ﷺ وأعظم برهان على صدق نبوته هو هذا القرآن.

وهذا القرآن يتميز عن سائر المعجزات بأن المعجزات كانت وقتية وأما هذا القرآن فإنه دائم خالد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها إلى أن يرفع من صدور الحفاظ ومن سطور المصاحف.

ومن البراهين التي أجراها الله على يديه وهي كثيرة الإسرائء والمعراج، فقد أسرى الله ﷻ به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم عرج به إلى السماء السابعة فبلغ موضعا سمع فيه صريف الأقلام ورجع من ليلته ﴿

سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿ [الإسرائء: ١].

والإسرائء والمعراج قد تواترت به الأدلة وسيأتي الكلام عليها مفصلا في مواضعها من هذه العقيدة إن شاء الله ، ولا يستطيع بشر في الدنيا أن يفعل ذلك. ومن معجزاته انشقاق القمر حتى رآه الناس جميعا

القريب والبعيد ﴿ أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١] فلما طلب كفار قريش منه آية أن يفلق القمر أشار له ففلقه الله ﷻ فرقة في المشرق وفرقة في المغرب فقالوا سحرنا محمد ولكن سحره لا يصل إلى من هم في أطراف الأرض فاسألوا قوافل أهل الشام فقالوا نعم رأينا انطلق في وقت كذا وكذا، آية من الله لا يمكن أبدا أن تجري على يد أحد من الناس كائنا من كان، وليست رؤية منامية كي تكذب لا وإنما رؤية حقيقية بأبصارهم في حال اليقظة رأوها.

ومنها كذلك تكلم الجماد بين يديه ﷺ فقد كان الجماد يتكلم، فرما نطق الجماد بين يديه، يقول الراوي: كنا نسمع تسبيح الطعام بين يدي النبي ﷺ، وقد بكى ذلك الجذع الذي كان النبي ﷺ يخطب عليه، لما أمر غلاما من الأنصار أن يصنع له منبرا فتراك ذلك الجذع وحن للنبي ﷺ وسمع الصحابة في خطبة جمعة بكاء وخوارا كبكاء الصبي وخوار الناقة، فنزل النبي ﷺ وبدأ يضربه بلطف كالمسكن له حتى سكت.

وكان يقول ﷺ «إني لأعرف حجرا كان يسلم علي وأنا بمكة» حديث صحيح.

وخرج النبي ﷺ يوما من الأيام يقضي حاجته في برية لم يجد فيها سترة فنأدى شجرة من بعيد فجاءت تخط الأرض بعروقها حتى وقفت عند عقبه ﷺ، حتى قضى حاجته ثم أشار لها فرجعت إلى مكانها الأول - والحديث في دلائل النبوة بسند جيد.

وكذلك من معجزاته وبراهين صدق نبوته تكثير الطعام والشراب والماء بين يديه، وإن جابرا رضي الله عنه دعا النبي ﷺ في يوم من الأيام من أيام الخندق وقد أصابهم مسغبة وجوع شديد وكان بردا شديدا فذهب إلى امرأته وقال: أعندك شيء؟ النبي ﷺ أثار الجوع عليه بادية، قالت: عندي كذا وكذا طعام في البرمة فقط وهو يكفي واحد أو اثنين فقط فجاء وسار النبي ﷺ بأن صنعنا لك طعاما فرفع النبي ﷺ صوته وقال إن جابر يدعوكم للطعام، وارتجف قلب جابر ورجع إلى امرأته وقالت له أقال لك رسول الله

ذلك؟ قال نعم، ، فجاء النبي ﷺ وفتح البرمة قال أروني البرمة ففتحتها ثم تكلم بشيء ثم أغلقها وقال ليدخل عشرة عشرة ، فدخلوا عشرة فيسحب لهم من هذا الطعام حتى يشبعهم ثم يخرجوا ثم يدخل العشرة الآخرون فيشبعهم حتى يخرجوا وهكذا حتى شبع الجيش كله من برمة صغيرة، ثم أكل النبي ﷺ ثم خرجوا، يقول جابر: ففتحنا البرمة وإذا الطعام على ما هو عليه ما نقص، أطعمهم الله ﷻ وسقاهم ببركة هذا النبي الكريم.

فما أسعدنا أن نكون من أمته ﷺ ، والله إنه لمن أعظم الشرف أن نكون من أمة هذا النبي ﷺ الحمد لله الذي أخر وجودنا في هذا الكون حتى نكون من أمته، هذه نعمة عظيمة تأملها دائما، فهي من أعظم النعم وأكبر المنن من الله ﷻ علينا، ثم مع ذلك جعلنا مؤمنين به متبعين لشريعته منافحين عنها دعاة إليها فتأمل هذه النعم، ضيق عليك في مالك لكن فتح عليك من النعم ما هي قوام سعادتك في الدنيا والآخرة.

فالحمد لله هذه والله نعمة لو جلسنا نذكرها من الصباح إلى المساء ما وفينا حق شكرها أبدا، الحمد لله الذي جعلنا من أمة هذا النبي ﷺ، يوما من الأيام كانوا في غزوة وفقدوا الماء فأرادوا أن يتوضؤوا فلم يجدوا ماء عطش القوم، فدعا النبي ﷺ بإناء صغير قبل العصر إناء صغير يكفي بعض أعضاء فرد واحد فقط، فوضع النبي ﷺ أصابعه في هذا الماء.

يقول الراوي: فرأيت الماء ينبع من بين أصابه النبي ﷺ، نبع قوي حتى توضؤوا لعند آخرهم، قال الراوي لأنس: كم كنتم؟ قال ألفا وثمان مائة، توضؤوا من إناء لم تكد أصابع النبي تدخل فيه، هذا كله دليل على صدقه ﷺ

بل إن الله ﷻ يقول في آية كريمة في سورة الشرح ﴿

وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] يقول: فلا أذكر إلا تذكر معي، فلا

يزال ذكر النبي ﷺ في الأرض لا ينقطع ليلا ونهارا، ينام أناس عن ذكره بينما يصحوا أناس يرفعون به، ولا أدل من ذلك على عبادة الأذان، فإن الأذان لا ينقطع من الأرض أبدا ليلا ونهارا، كلما ذهب وقت من أوقات الصلاة في بلد حتى وإن تخطى ذلك الوقت المحيطات فإن ثمة بلدان أخرى يؤذنون بنفس الأذان ويقولون نشهد أن محمدا رسول الله.

أفيمكن ذلك كله مع أنه كذاب؟ أو أنه ليس برسول حق وصدق من الله؟ لا يمكن أن يكون هذا أبدا، فلا يذكر الله إلا يذكر معه النبي ﷺ.

ومن براهين صدق نبوته سرعة الاستجابة له ﷺ فما أن يرفع يديه ﷺ ويدعو بشيء إلا ويأتي مباشرة كما حصل ذلك في الصحيحين من حديث أنس ﷺ لما استسقى النبي ﷺ قال أنس: فوالله ما في السماء من سحب ولا قزعة حتى خرجت سحابة من وراء سلع كالترس فما

توسطت السماء انتشرت فأبرقت فلا والله ما رأينا الشمس أسبوعا كاملا.

ومنها كذلك استجابة السحاب له في الجمعة القابلة دخل رجل إما الرجل الأول أو رجل آخر فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادعوا الله يرفعها عنا، فقال النبي ﷺ: «اللهم حوالينا لا علينا، اللهم على الآكام والضراب وبطون الأودية ومنابت الشجر»، يقول الراوي: فما أشار النبي ﷺ ناحية من السحابة إلا تفرقت. قال: فخرجنا نمشي في الشمس .

فلا يظن ظان أن صدق النبوة محصور في مسألة المعجزات والبراهين فقط ، بل هذه واحدة من الطرق التي يستدل بها على صدق النبي .

بل وإن الفطرة تدل على صدق رسول الله، فإن الناس كانوا يؤمنون بمجرد رؤيتهم لأخلاقه ورؤيتهم لوجهه حتى أن كان بعضهم يصرح أنه ليس بوجه كذاب، فكانوا يؤمنون إذا رأوا حسن تعامله واحترام أصحابه له وتواضعه لهم.

فكان الناس يدخلون في دين الله أفواجا قبل أن يدعوهم إلى الإسلام لعظمة أخلاقه واتفاق تلك الأخلاق العظيمة مع تلك الفطرة السليمة.

إذا: طرق إثبات النبوة ليست محصورة في شيء معين بل طرقها أوسع من ذلك.

بل إن من علامات نبوته ومن طرق إثباتها بشارة الكتب التي في أيدي الكتاب من التوراة والإنجيل والزرور

بمحمد ﷺ، قال الله تبارك وتعالى وإنه أي القرآن وذكر النبوة ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ * أَوْلَىٰ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٦: ١٩٧].

وقال الله ﷻ عن عيسى ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] بل إن الله ما أرسل رسولا إلا ويأخذ العهد عليه أنني إن بعثت محمد وأنت حي أن تؤمن به، فيأخذ المواثيق على الأنبياء بدليل قول الله ﷻ ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

وقد آمنوا به لكن بعد وفاتهم إذ لم يبعث وهم أحياء، فقد آمنوا به في السماء في ليلة المعراج، وكان كلما جاء إلى سماء آمن به أنبيائها، في السماء الأولى آدم آمن به ورحب به، وفي السماء الثانية ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا فأمنوا به ورحبا به، وفي السماء الثالثة يوسف وفي السماء الرابعة إدريس وفي السماء الخامسة

هارون وموسى وفي السماء السابعة كذلك إبراهيم عليه السلام، فكل نبي يمر عليه في ليلة المعراج يؤمن به لأنه قد أخذ عليهم الميثاق أنه إذا بعث وهم أحياء أن يؤمنوا به فلما ماتوا الميتة التي كتبها الله عليهم وفوا بعقدهم وميثاقهم في ليلة المعراج.

أفيكون ذلك كله وهو كاذب في قوله أني رسول الله؟

فهذا لا يمكن أبدا، لذلك الله عز وجل قال لليهود ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا

يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٠] أي هم على علم من صفاته

وإرهاصات خروجه لكن حسدا وحقدا لم يؤمنوا به ولم

يعترفوا برسالته كما قال الله عز وجل ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا

أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] .

فالحق في هذه المسألة أن طريق إثبات النبوة ليس محصورا في البراهين والمعجزات كما تقوله المعتزلة بل عند أهل السنة الأمر أوسع وبابه أوسع.

فقد دل على صدق نبوته العقل وقد دل على صدق

نبوته الفطرة وقد دل على صدق نبوته البشارة به من

الأنبياء السابقين وقد دل على صدق نبوته تلك البراهين

والمعجزات التي أجراها الله على يديه ودل على صدق

رسالته النقل في الإقسام على صدق نبوته والإخبار بها

ومناداته في القرآن أنه رسول وأنه نبي " يا أيها الرسول"،

" يا أيها النبي " ، والحمد لله أن جعلنا من أتباعه عليه السلام.

فإذا آمننا بأنه رسول الله صدقا وحقا فهذا يوجب علينا جملا من المقتضيات، لا بد من تحقيقها إذا كنا صادقين في أنه رسول الله لأن تصديقنا بأنه رسول الله لا يكتفى فيه بإقرار القلب فقط بل لا بد فيه من أركان الإيمان الثلاثة: تصديق القلب وقول اللسان وعمل الجوارح والأركان بمقتضيات هذه الشهادة.

ومن مقتضياتها الإيمان بأنه خاتم الأنبياء والمرسلين وأن لا نبي بعده :

تصديقه في كل خبر صح عنه ولا يجوز أن نعارض أخباره لا بعقل ولا بقياس ولا باجتهد ولا بواقع، فكل واقع عارض خبره فالواقع هو الكاذب وخبر رسول الله ﷺ هو الصادق، هذا إذا سلمنا وجود المعارضة بين الخبر والواقع، وإلا ففي الحق الذي ندين الله ﷻ به أنه لا يمكن أبدا أن يتعارض واقع مع خبر صحيح عن النبي ﷺ، فإنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

ومن مقتضياتها: طاعته وامتثال أمره وترك نهيه، وهي التي يعبر عنها العلماء بالاتباع، فإن كنت مؤمنا به حقا وصدقا فعلمة صدق إيمانك اتباعك له، فتأتمر بأوامره وتبتعد عن نواهيه وزواجره، وقد أمر الله ﷻ بطاعته وطاعة نبيه في مواضع كثيرة من القرآن وعلق الفلاح والهدى بطاعته وأخبر أن من أطاع الرسول فقد أطاع الله.

ولذلك الله ﷻ له الطاعة المطلقة ونبيه ﷺ له الطاعة المطلقة، وكل من أمرنا بعدهما بطاعته فله مطلق الطاعة

لا الطاعة المطلقة، كطاعة الحاكم وطاعة الوالدين وطاعة الزوجة لزوجها وغيرهم فليس لهم إلا مطلق الطاعة أي بعض الطاعة فيما إذا أمروا بمعروف وأما إذا أمروا بمعصية فلا سمع ولا طاعة فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ومن مقتضياتها: تقديم قوله على كل قول والحدز الشديد من أن نقدم على قوله رأياً أو عقلاً أو مذهباً أو قول أحد من العلماء كائناً من كان، أطع الرسول وسلمن لقوله إياك لا تصغي لقول ثان، إذا ذكر الحديث وصح فإياك أن تعارضه بأصل أو قاعدة أو رأي أو قياس أو عقل أو اجتهاد أو مذهب أو قول متبوع لك تعظمه، إياك أن تتقدم

بين يدي رسول الله ﷺ بأي شيء، قال الله ﷻ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا لَا تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿[الحجرات: ١].

ومن مقتضياتها: الاعتقاد الجازم بأنه بلغ الشرع كله ولم يكتم منه شيئاً وما مات ﷺ إلا وقد أكمل الله به الدين وأتم الله به النعمة على العالمين، قال الله ﷻ ﴿الْيَوْمَ

أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

دِينًا ﴿[المائدة: ٣] يقول أبو ذر: ما توفي رسول الله ﷺ

وطائر يقرب جناحيه في السماء إلا وذكر لنا منه علماً.

فلا يجوز أن نعتقد أنه كتم شيئاً من الحق أو أنه توانى أو فتر أو عجز أو تكاسل أو نسي شيئاً مما أمره الله ﷻ بتبليغه، فلم يمت إلا وقد بلغ البلاغ المبين بأفصح لسان وأكمل بيان. ﷺ .

ومن مقتضياتها: كثرة الصلاة والسلام عليه، قال الله

تبارك وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا

تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ويقول ﷺ «من صلى علي صلاة

صلى الله بها عليه عشراً» ويقول ﷺ «قال جبريل ﷺ يقول رغم أنفه رغم أنفه رغم أنفه، قال: من؟ قال: من ذكرت عنده ولم يصلي عليك» وقال ﷺ «أتدرون من البخيل؟ قالوا من يا رسول الله؟ قال: من ذكرت عندهم ولم يصلي علي».

ولذلك فالقول الصحيح وجوب الصلاة عليه عند ذكره كما حققته في كتابي الشرح المجدي لمنظومة الشيخ ابن السعدي رحمه الله تعالى لأن النبي ﷺ وصف من لا يصلي عليه عند ذكره بأنه بخيل وقد دعا عليه جبريل وأمن النبي ﷺ خير رسل السماء دعا وخير رسل الأرض أمن فلا يمكن أبداً أن يدعا على إنسان قد تخلف عن أمر مندوب، أو أن من امتنع من القيام بأمر مندوب يوصف بأنه بخيل فالبخيل هو من شح بأمر واجب، فدل ذلك أن الصلاة عليه بعد ذكره أو عند ذكره أنها من الأمور الواجبة.

وأكمل الصلوات عليه على الإطلاق ما ورد في الصحيحين من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةَ سَمِعْتَهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ بَلَى فَأَهْدَهَا لِي فَقَالَ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الصَّلَاةَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ قَالَ قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

وكيفما صليت وسلمت عليه فقد أجزأ ولكن الإنسان يطلب الكمال.

وينبغي الحذر الشديد من تلك الصلوات المخترعة كالصلوات المنتشرة عند الصوفية والتي مبناهها ولا تخلو في الأعم الأغلب من العبارات المتضمنة للغلو والشرك والوثنية ووصفه بما لا يليق وصفه به مما لا يليق إلا بالله تبارك وتعالى كالصلاة المسماة بصلاة الفاتح أو صلاة النقشبندية أو صلاة التيجانية، كلها من الصلوات المبتدعة المخترعة التي أغنانا الله ﷻ عنها بما صح عنه ﷺ بتعليمه.

فإن قيل: لقد علمنا أن النبي ﷺ أفضل من إبراهيم فكيف نقول: اللهم صل على محمد ثم نقول كما صليت على إبراهيم إذ أن الصلاة على الفاضل أكبر منها وأكمل من الصلاة على المفضول فكيف تشبه الصلاة على الفاضل بالصلاة على المفضول؟

نقول : لا إشكال فيها ، وسبب الخلاف بين العلماء هي معنى حرف الكاف في قوله (كما) فالإشكال يتحقق إذا جعلناها كاف التشبيه، ولكن الحق أنها كاف التعليل ليست كاف التشبيه، أي أنك كما صليت على إبراهيم وهو ليس بأفضل من محمد فمحمد أحق بالصلاة عليه، كقولك مثلا: إني عفوت عن هذا الطالب كما عفوت عن هذا الطالب، فتقصد أنني كما عفوت عن هذا الطالب المفضل فإن عفوي أحق به الطالب الفاضل، فالكاف هنا كاف تعليلية ليست كافا تمثيلية تشبيهية، ومن هنا يزال الإشكال، وهذا هو الحق في هذه المسألة واختاره المحققون من أهل العلم رحمهم الله تعالى.

ومن مقتضياتها: الدفاع عنه في حياته وبعد مماته، ومن الدفاع عنه الذب عن سنته والدفاع عن شريعته وكشف الشبه التي يلقيها أهل الباطل وأهل البدع عليها، والدفاع عنها بتصفيتها من شوائب البدعة، ومن الدفاع عنها العمل بها، وإن هناك طوائف كثيرة تنكر الاحتجاج بالسنة، كالخوارج الذين لا يرون أن السنة مصدرا من مصادر التشريع، وقد أجمع أهل العلم فيما أعلم أن من أنكر الاستدلال بالسنة جملة وتفصيلا فإنه كافر، كما قال الناظم:

فسنته وحي وحق وحجة وجاحدها بالكفر صار
مسربلا

وهذا بإجماع العلماء، قد يتكلم الإنسان بالاحتجاج بحديث أو حديثين مع اعتقاده بأن أصل السنة حجة، لكن

أما أن ينسف دليل السنة جملة وتفصيلا ولا يستدل إلا بالقرآن فقط فهذا قول يوجب لصاحبه الردة والخروج عن الملة بالكلية.

مسألة: قول الإمام الطحاوي رحمه الله: وأن محمدا، لم يقل وأن سيدنا محمدا، ولم يقل تلك العبارات التي يقولها من يقولها من باب تعظيم النبي ﷺ وإطلاق الطحاوي ذكر اسم النبي بدون تلك العبارات هو السنة فهذا فيه اتباع لما جاء في الأحاديث الكثيرة بذكر التعبد بذكر اسم النبي ﷺ مجردا عن وصف السيادة وغير ذلك، وهذا هو المسنون والمشروع كما في دعاء السجود وكما في الصلوات الإبراهيمية وكما في الآذان والأدلة كثيرة.

بل لما جاءت طائفة إلى النبي ﷺ وقلوا يا رسول الله إنك سيدنا وابن سيدنا أنكروا عليهم اسم النبي ﷺ ذلك قال: «قولوا ببعض قولكم لا يستجرينكم الشيطان...» الخ.

فإن قلت: كيف نجمع بين إنكاره السيادة هنا وبين الحديث الآخر الذي فيه أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، فكيف ينكر وصفه بالسيادة تارة ثم هو نفسه يصف نفسه بالسيادة؟

الجواب: لا إشكال في ذلك إن شاء الله، ووجه الجمع من عدة وجوه، أحسنها أن نقول إن السيد لا تطلق عليه اسما وإنما تطلق عليه وصفا، لأنه قال إنما السيد الله، فالسيد إذا كانت مطلقة معرفة بالألف واللام فإنه لا يجوز إطلاقها على أحد من المخلوقات مطلقا، وأما إطلاقها على أنها صفة لا على أنها اسم فهذا لا حرج فيه، فهو سيدنا

صفة ولكن السيد الله اسما، إذا نفرق بين ما كان من قبيل إطلاق الاسم وبين ما كان من قبيل إطلاق الوصف.

فالأحاديث التي فيها وصف النبي ﷺ بالسيادة إنما هي تدل على أنها من جملة أوصافه، والأحاديث التي فيها النهي عن إطلاق السيادة عليه إنما فيها النهي عن إطلاقها على أنها من جملة أسمائه، هذا لا بأس به.

ومن أهل العلم من قال بالجمع بوجه آخر فقالوا:

إن إطلاقها إذا صاحبه شيء من اللغو والتنطع فإنها ممنوعة سدا لذريعة الغلو فيه الغلو الذي يرفعه من مرتبة البشرية إلى مرتبة الملائكية أو الإلهية، فقطعا لدابر الشر نمنع هذا الإطلاق، وأما إطلاق السيد عليه إذا لم يكن مصحوبا بمعتقدات فاسدة ولا بغلو فإنه جائز لا بأس به.

وكلا وجهي الجمع حسن والأولى أكمل وأفضل.

مسألة: في قول الطحاوي رحمه الله في هذه الجملة: " وأن محمدا عبده المصطفى ونبيه المجتبي " فجمع بين وصف العبودية والنبوة، وهذا جار على وسطية المسلمين في عقائدهم، فإن الدين الإسلامي وسط بين الأديان الأخرى وأهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة كوسطية المسلمين بين الأمم، فلو نظرت إلى الأمم وتعاملاتها مع أنبيائها لوجدت أن أغلب الأمم وقعوا بين طرفي نقيض.

إما نبي غلو فيه حتى أخرجوه إلى دائرة الألوهية كما فعل اليهود بعزير فإنهم قالوا ابن الله وكما فعله النصارى بالمسيح ابن مريم فإنه قالوا أنه الله وابن الله وثالث ثلاثة،

وهذا غلو، وبين أمم قتلوا أنبيائهم وأهانوهم وطردوهم وكذبوهم وأنكروا نبوتهم ورسالتهم، فلما جاء المؤمنون تعاملوا مع نبيهم ﷺ تعامل الوسطية فاقروا بنبوته وأقروا بعبوديته، فقول هو عبد هذا ينفي رفعه عن دائرة العبودية والبشرية ويبين انه لا حق له في شيء من أوصاف الملائكية ولا شيء من أوصاف الربوبية أو الألوهية.

ولكن هذا لا ينزل قدره لأنه مجموع معه الوصف الثاني وهو أنه نبي فنحن نقر بنبوته وحقه التقدير والتعظيم والتقدیس والاحترام وإنزاله منزلته، فنبوته لا تجعلنا نرفعه عن عبوديته وعبوديته لا تجعلنا ننزله عن رتبة نبوته، فإذا هما صفتان متكافئتان والأمة الإسلامية فيهما وسط في الاعتقاد في هذا النبي ﷺ.

وقد نشأت طوائف كثيرة تغلوا في النبي ﷺ وتصفه بالأوصاف التي لا تليق إلا بالله ﷻ حتى أجازوا الاستغاثة به ودعائه من دون الله واستغفاره من دون الله ﷻ وطلب المدد منه وطلب الشفاعة منه بعد موته، وقد أجمع العلماء على أن من فعل ذلك بميت من الأموات أيا كان نبيا أو غير نبي فإنه مشرك خالغ ربقة الإسلام من عنقه بالكيفية، فهذا هو الدين الوسطي عبد ورسول، لذلك قال ﷺ «قولوا ببعض قولكم إنما أنا عبد الله ورسوله فلا أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله ﷻ» أو كما قال ﷺ.

وهذا من أعظم ما يحب الله ﷻ من الصفات، أنه مهما أعطاك من صفات الكمال فلا يزيدك هذا العطاء إلا ذلاً وتواضعاً له مهما فتح الله عليك من أوصاف الكمال.

وإن أعظم أوصاف الكمال أربعة أشياء: الكمال بالعلم فإن كثيراً من الناس كلما زاده الله علماً زاد بأنفه ترفعاً على الناس وينظر للناس من مكان عالي ومن شرفة عالية ويكلم الناس وكأنهم ذباب بين يده، فلا يخاطبهم إلا خطاب السفهاء والجهال، فهذا غره علمه فلم يحقق مقصود الله ﷻ في تعليمه، كما حصل لبلعام بن باعوراء- هذه بعض القصص الإسرائيلية التي نحدث بها ولا حرج- فقد أعطاه الله ﷻ علماً ولكن سخر علمه فيما يغضب الله ويسخطه،

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ﴾

الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ

أَخَذَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَهُ هُونَهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَلَ

عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثُ ﴿[الأعراف ١٧٥: ١٧٦].

الكمال الثاني: كمال الحسب والنسب، فإن كثيراً من الناس يمن الله ﷻ عليه بالحسب والنسب فيجعل تلك الصفة الكمالية التي هي فضل ومحض عطاء من الله سبباً للتكبر والتعالي بهذا الحسب والنسب، فهذا لم يحقق مقصود الله ﷻ بهذه النعمة.

الكمال الثالث: الكمال المالي، فإن من الناس من يفتح الله عليه أبواب المال ولكن لا يزيده فتح المال إلا انغماساً في مساخط الله ومغاضبه، فهذا لم يحقق مقصود الله ﷻ في هذا المال.

الكمال الرابع: كمال المناصب، فيعطيك الله ﷻ من المناصب ويرفعك في درجات الدنيا ثم بعد ذلك تترفع على الناس ولا تكلمهم إلا شذراً وتجعل عند بابك حجاباً ولا تنظر في حاجة ضعيف ولا مسألة مسكين، ولا تكشف كربة ولا تغيث معوذاً فمنصبك هذا لا ينفعك عند الله ﷻ بل سيكون عليك حسرة وندامة يوم القيامة.

فمن فتح الله عليه شيئاً من أبواب النعمة والخير والمال والعلم والمناصب والحسب والنسب فيجب عليه وجوب عين أن يكمل مراتب شكرها بكمال الانطراح لله ﷻ والتواضع لجلاله تبارك وتعالى اعترافاً وذلاً وتواضع لربك واعلم أن هذا التواضع لم يسقطك من أعني الناس ولن ينقص قدرك من قلوبهم بل سوف يزداد ثم يزداد ولكن من الناس من استولى عليه الشيطان بوسوسته وتسويله، وإلا فالنبي ﷺ يقول «وما ازداد عبد بعفو إلا عزا وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله ﷻ» وفي المثل العامي: من تواضع لله رفعه، فأعوذ بالله أن نكون من المتعطرسين المتكبرين بأي شيء من ذلك.

ولذلك من نعمة الله على الإنسان ألا يرتفع في شيء من هذه الكمالات الأربعة وإنما يعطيه الله عطاء متوسطاً، حتى لا يغرر علمه وإنما يعلم كما يعلم العلماء لا يتميز

عليهم بشيء، هذا من نعمة الله عليه، مع أننا ندعو إلى التفوق العلمي لكن من نعمة الله عليك أن يحجب عليك شيء من العلم الذي لو تعلمته وتفوقت فيه على أقرانك لأوجب فيه غرورا لفساد نية وسوء طوية يعلمها الله منك وأنت لم تعلمها.

ومن الناس من لا يصلح له في مسيرته إلى الله إلا الفقر ولو أعطاه الله ﷺ المال لتتكب عن صراطه والله يحب ألا يتكب هذا العبد المخصوص عن صراطه.

فيحجب عليه شيئاً من أبواب الدنيا فيضيق عليه شيئاً من أرزاقه حتى يبقى هو العبد المنطرح، يبقى هو العبد القائم، يبقى هو العبد الذي لا يزال محتاجاً ومفتقراً لعلم الله أنه متى ما استغنى طغى، نعمة من الله ﷺ.

فإذا وصف الإمام الطحاوي للنبي ﷺ في هذه العقيدة بأنه عبد ونبي جاري على وسطية المسلمين التي ارتضاها

الله بقوله ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى**

النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

مسألة: في قوله رحمه الله " عبده "

وهذا من أعظم ما يوصف به النبي ﷺ، من أشرف مقامات صفاته ﷺ أنه يوصف بأنه عبد لله، فهذا من أعظم المقامات، وإن من أكرم ما يتفضل الله عليك به أن يقبلك من جملة من يدخل في هذا الوصف، وكدت بأخصي أطاً الثريا دخولي تحت وصفك يا عبادي، ولذلك وصف الله

وَعَلَىٰ نَبِيهِ بِالْعِبُودِيَّةِ فِي أَشْرَفِ مَقَامَاتِ نُبُوتهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ،
فَمَنْ أَشْرَفَ مَقَامَاتِ نُبُوتهِ أَنْزَالَ الْكِتَابَ، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ
الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] أعظم صفة على الإطلاق.

المقام الثاني: مقام الإسراء والمعراج، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي
أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ
الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] ومن أشرف مقامات نبوته دعوته

وصفه الله فيها بالعبودية في قول الله ﷻ ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ
اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩] ففي أشرف مقامات
نبوته يصفه الله ﷻ بأشرف مقامات صفاته وهي العبودية،
فطوبى لعبد اختاره الله ﷻ بعبوديته.

وقد قسم العلماء رحمه الله تعالى العبودية إلى قسمين:
إلى عبودية اختيار وإلى عبودية اضطرار، فالكفار
عباد لله لكن عبودية اضطرار لا تنفعهم يوم القيامة ولا
توجب رحمة ولا رضا ولا مغفرة، وتعرف تلك العبودية
بأنها تطلق بالإضافة عن الله، كما قال الله تبارك وتعالى
﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾

﴿مريم: ٩٣﴾ فوصف الله جميع من في السماوات والأرض

وصفهم الله ﷻ بالعبودية لكنها عبودية اضطرار، لا يخرج عن هذا الوصف أحد من الإنس ولا من الجن أبدا فالكل عبيد لله ﷻ.

فيسميها العلماء عبودية الاضطرار ويسميها بعض العلماء بالعبودية العامة ويسميها بعض العلماء بعبودية الربوبية، لكن هذه ليست فخرا ولا مدحا وإنما الفخر والمدح في أن يختصك الله ﷻ بأن ينقلك من عبودية الاضطرار إلى عبودية الإيمان والاختيار، وهي أن تدخل في هذا الإسلام وتعمل بشرائعه عن محض اختيار منك وتوفيق من الله ﷻ.

فإذا اختارك الله لهذه العبودية فقد أراد بك خيرا، وعليك أن تسأل الله بعد اختيارك وتوفيقك لسلوك طريقها أن يكون أهم مهماتك في هذه الحياة أن تسأل الله أن يثبتك على هذه العبودية حتى تقبض، فمن قبض على هذه العبودية فهو من أهل الجنة أقسم بالله ثلاثة أيمان أنه من أهل الجنة إما ابتداء وإما انتقالا، فابتداء إذا كان معه شيء من الذنوب وغفر الله له، وانتقالا إما ان يطهره بشيء من العذاب ثم يكون مآله للجنة، وتلك العبودية الخاصة حزام أمان من الخلود الأبدي في النار.

والعبودية الخاصة قسمها العلماء إلى :

عبودية الأنبياء والرسول وإلى عبودية أولياء الله المؤمنين، فعبودية الأنبياء لربهم ليست كعبودية سائر المؤمنين لربهم، لا جرم أن الله اختصهم بجمل من التعبدات وجمل من الفتوحات في عباداتهم حجبها عن بقية

عباده المؤمنين، لأن الأنبياء أرفع المؤمنين درجات يوم القيامة كما قال ﷺ عن الوسيلة قال «وإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له شفاعتي».

مسألة: في قوله رحمه الله: " وأن محمدا عبده المصطفى".

قوله "المصطفى": هذا فيه بيان لعقيدة أهل السنة والجماعة في باب النبوات، وهذه العقيدة تعبر عنها قاعدة تقول: النبوة مبناها على الاصطفاء والاختيار لا على الكسب، والله ﷻ لم يفتح النبوة لكل أحد يستطيع أن يكون نبيا بكسبه وتحصيله، لا، بل الله ﷻ يخلق ويختار من خلقه ما يشاء من الأنبياء، وبرهان هذا قول الله ﷻ ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ

حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وقال الله تبارك

وتعالى ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ

﴾ [الحج: ٧٥] فكما أنه خلق الملائكة واصطفى منهم رسلا

فكذلك خلق البشر واصطفى منهم رسلا، وعلى ذلك قول

الله ﷻ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ

الْخَيْرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] وقال الله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا

وَعَالَ إِبْرَاهِيمَ وَعَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ۗ

وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿آل عمران: ٣٣﴾.

والحاصل أن القاعدة المتقررة عند أهل السنة أن النبوة بابها اصطفاي اختياري لا كسبي.

فإن قلت من الذي قال بأنها كسب؟

فأقول: الفلاسفة، فإنهم يزعمون بأن النبوة لم يغلق بابها وأن كل أحد يستطيع أن يكون نبيا إذا حقق جملا من الصفات كقوة النفس وقوة التخييل وقوة الإرادة فيستطيع الإنسان أن يكون نبيا بدون اصطفاء واختيار من الله.

فإن قلت: وما حكم هذه العقيدة؟

أقول: من اعتقد أن باب النبوة مقدورا عليه لكل أحد بدون اصطفاء واختيار من الله فإنه كافر لأنه منكر للمعلوم من الدين بالضرورة ومنكر للإجماع القطعي، ومن أنكر المعلوم من الدين بالضرورة فقد كفر.

قال ابن حبان رحمه الله: من ذهب إلى أن النبوة مكتسبة لا تنقطع فهو زنديق.

قال ابن تيمية رحمه الله: والحاصل أن النبوة فضل من الله وموهبة ونعمة من الله بها أو قال: وموهبة ونعمة من الله تعالى يمن بها ﷺ ويعطيها لمن يشاء أن يكرمه بالنبوة، فلا يبلغها أحد لا بعلمه ولا يستحقها أحد بسبه ولا يناله عن استعداد ولايته بل يخص الله بها من يشاء من خلقه ومن زعم أنها مكتسبة فهو زنديق يجب قتله لأنه يقتضي كلامه

واعتقاده ألا تنقطع وهو مخالف للنصوص، هذا هو معتقد المسلمين.

إذًا كلمة الإمام الطحاوي المصطفى يعبر بها عن تلك القاعدة المتفق عليها بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

فإن قيل : أيهما أكمل مقام النبوة أم مقام الولاية؟
الجواب: أجمع المسلمون على أن مقام النبوة أشرف المقامات على الإطلاق، وأشرف منه مقام الرسالة لكن الكلام الآن في النبوة وما يقابلها من مقام الولاية، فلا جرم أن المسلمين مجمعون على أن مقام النبوة من أعظم المقامات ولا يمكن أبدا أن يدخل معه في قياس شمول أو قياس تمثيل مع مقام الولاية، فأين مقام الولاية من مقام النبوة؟ فكلاهما له مقام لكن مقام النبوة أعظم، وأشرف من مقام النبوة وأعلى من مقام الرسالة إذ كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا.

فإن قلت: وهل ثمة قوم فضلوا مقام الولاية على مقام النبوة؟

فأقول: نعم، وهم أصحاب وأتباع ابن عربي الطائي صاحب الفصوص أصحاب وحدة الوجود، هؤلاء يقولون أن مقام الولاية أعظم وأعلى وأكمل من مقام النبوة، وعلى ذلك جرت طوائف كثيرة من طوائف الشيعة الذين يفضلون مقام علي بن أبي طالب على مقام رسول الله ﷺ بل ويفضلون مقام الأئمة الاثني عشر على مقام الأنبياء

جميعاً، حتى جعلوا الأنبياء في روايتهم ومروياتهم
المكذوبة يتوسلون ويتشفعون بآل البيت عند الله ﷻ.

فإن قلت: فما حكم من زعم بأن مقام الولاية أكمل؟
أقول: هو كافر خالع ربقة الإسلام من عنقه، لأنه منكر
للمعلوم من الدين بالضرورة، ومن أنكر معلوم من الدين
بالضرورة فقد كفر.

فإن قيل: وهل رسالة النبي ﷺ عامة أم خاصة؟
الجواب: أجمع المسلمون على أن رسالة النبي ﷺ
رسالة عامة، فهي عامة لجميع الثقيلين الجن والإنس، يقول
الله تبارك وتعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ

﴾ [الأنبياء: ١٠٧] والعالمون هم الإنس والجن، ويقول الله

ﷻ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

ويقول النبي ﷺ «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة
وبعثت إلى الناس عامة» فقد بعث إلى الناس عامة وإلى
الجن عامة أبيضهم وأحمرهم وأسودهم وكبيرهم
وصغيرهم وذكرهم وأنثاهم، يقول النبي ﷺ «والذي نفس
محمد بيده لا يسمع بي أحد (نكرة في سياق النفي فتعم)
من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن
بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار».

وقد كان النبي ﷺ يبعث إلى قومه خاصة مع أن ثمة أقوام في بقايا بقاع الأرض لم يؤمر ذلك النبي بأن يبلغ تلك الرسالة إلا لهؤلاء القوم المخصوصين وهم قوم. أما محمد ﷺ فقد بعث إلى الناس كافة وهذا هو الذي جعل رسالته خاتم الرسالات إذ أن جميع من في الأرض بلغتهم هذه الدعوة فلا يحتاجون إلى إرسال نبي آخر. فإن قلت: وما الحكم فيمن زعم بأن رسالته خاصة للعرب فقط أو للإنس فقط؟

أقول: هذا مكذب للمتواتر من الأدلة كتابا وسنة ومن كذب معلوما من الدين بالضرورة فقد كفر، ولذلك ثبت عن النبي ﷺ أنه ذهب في جمل من الليالي تسمى بليالي الجن يخبرهم بشريعة الله ﷻ التي أمروا بها ويخبرهم بنوع ما يأكلونه وبعض شرائعهم، فلو لم يكن مبعوثا لهم لما تكلف

النبي ﷺ ذلك ؛ وقال الله تبارك وتعالى ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْرًا

مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ

وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ * قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ

مِّنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقِ

مُسْتَقِيمٍ * يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ ﴾ [الأحقاف ٢٩: ٣١]

فلو لم يكن مبعوثا لهم لكان إجابته والإيمان به من الأشياء التي لا ينبغي التنويه عنها في القرآن، فلما نوه الله

عَلَيْكَ بِخَبْرِ هَؤُلَاءِ وَنَذَارَتِهِمْ لِقَوْمِهِمْ وَأَمْرِهِمْ لِقَوْمِهِمْ بِإِجَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَبُولِ نَذَارَتِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَبْعُوثٌ لَهُمْ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ.
فَإِنْ قُلْتَ: وَكَيْفَ يَكُونُ تَكْلِيفُ الْجِنِّ إِذَا كَانَ مَبْعُوثًا لَهُمْ ؟

أقول: اعلم أن القاعدة المتقررة عند العلماء أن كل حكم ثبت في حق الإنس فإنه يثبت في حق الجن تبعاً إلا بدليل الاختصاص، فأى شيء أمر به الإنس فيؤمر به الجن تبعاً، وأي شيء نهى عنه الإنس فينهى عنه الجن تبعاً إلا بدليل الاختصاص أي إلا في بعض الشرائع التي اشترط في بعض متعلقاتها على الإنس شيئاً لتوافق طبيعة وخلقهم وجنس وجودهم والجن لا يحتاجونها لطبيعتهم المختلفة.

فهناك بعض التكاليف تختلف لاختلاف جنسهم فقط فمثلاً: الإنسي يحتاج إلى دابة تنقله إلى البيت إذا كان آفاقياً لكن الجن الذين يطيرون هل يحتاجون إلى زاد وراحلة؟ نقول: لا لا يحتاجون، ونحو ذلك فأى شيء بلا تفصيل فالجن تبع للإنس في تلك التكاليف، ولا يفردون بشيء من التكاليف عن الجن، لا بفعل شيء من الأمور خصوصاً به ولا بترك شيء من المنهيات خصوصاً به بل التكليف عام، فنحن مأمورون بالشهادتين وهم كذلك، ونحن منهيون عن الشرك وهم كذلك، ونحن مأمورون بالصلاة وهم كذلك، ونحن مأمورون بالجماعة وهم كذلك، ومأمورون بزيادة أموالنا وهم كذلك، ومأمورون بحج بيت الله والعمرة وهم كذلك، ومأمورون بطاعة والديننا وتحريم

العقوق علينا ومنهيون عن شرب الخمر وعن السرقة
والزنا وهم كذلك، فأى شيء أمر به الإنس فالجن
مأمورون به إلا بدليل الاختصاص وأي شيء نهي عنه
الإنس فالجن منهيون عنه إلا بدليل الاختصاص.

فإن قيل: وما وظيفة الأنبياء؟ وما دورهم في هذه الحياة؟ ولماذا بعثهم الله ﷺ لعباده؟
نقول: لقد قررت الأدلة أن وظيفة الأنبياء تشتمل على عدة أمور:-

الأمر الأول: البلاغ المبين، يبلغون عن الله ﷻ شريعته ويدلون الناس على ما يريد الله ﷻ منهم، قال الله ﷻ ﴿

فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

الثاني: من جملة وظائفهم كذلك الدعوة إلى الله، قال الله تبارك وتعالى عن نبيه ﷺ ﴿

قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى

اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

الثالث: من هذه الوظائف التبشير والإنذار، طبعاً يبشرون من أطاع أمر الله ﷻ واتبع صراطه المستقيم بالجنة وينذرون من عصاه وتنكب عن صراطه المستقيم

بالنار، قال الله ﷻ ﴿

رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾

[النساء: ١٦٥].

الرابع: ومنها كذلك إقامة الحجة على العباد، إقامة

حجة الله ﷻ على عباده كما قال الله ﷻ ﴿

لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ

عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقال الله ﷻ ﴿

يَأْهَلُ الْكِنْبِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يَبِينُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ
تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ [المائدة: ١٩].

الخامس : ومنها كذلك إصلاح النفوس وتزكيتها، قال
الله ﷻ ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ
وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ
﴿ [الجمعة: ٢].

السادس : ومنها كذلك تقويم الأفكار المنحرفة وإصلاح
العقائد الضالة، وهذا أدلته كثيرة، وجميع الأدلة التي تأمر
بالتوحيد وتنتهي عن الشرك على لسان الرسل هي من
جملة ذلك، ولما رأى النبي ﷺ هو وأصحابه يوماً من الأيام
نجماً قد رمي به قال: ماذا كنتم تقولون في هذا في
الجاهلية؟ فقالوا: كنا نقول: ولد الليلة رجل عظيم ومات
الليلة رجل عظيم، فقال: إنه ليس كذلك ولكن الله إذا قضى
الأمر في السماء.... الحديث "؛ فهناك تقويم لهذه الأفهام
والأفكار، ولما كسفت الشمس وخسفت أو خسفت على
عهده ﷺ قال الناس: إنما خسفت الشمس لموت إبراهيم ابن
النبي ﷺ فخطب ﷺ فيهم وقال «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ
مِنَ آيَاتِ اللَّهِ وَإِنَّمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ» إِذَا
هذه مهمة الرسل.

السابع: ومنها كذلك سياسة الأمم وفصل الخصومات
والحكومات بينها، قال الله تبارك وتعالى ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا
جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ
عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا
يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وقال الله ﷻ عن نبيه ﴿وَأَن أٰحْكَم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
فهذه وظيفة الرسل أنهم يسوسون الأمم.
وقال النبي ﷺ «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء
كلما هلك نبي بعث الله نبيا آخر».
وبما أن العلماء ورثة الأنبياء فالواجب على العلماء أن
يسلكوا هذا المسلك وأن يقوموا بهذه الوظائف المقدور
عليها.

فعلى العلماء أن يحرصوا على التبليغ وعلى الدعوة
إلى الله وعلى تبشير الناس وإنذارهم وعلى إصلاح
عقائدهم وتقويم أفكارهم وتعديل مناهجهم ودلالاتهم على
الخير وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وسياستهم
بالحق والعدل والهدى والانصاف والعدل، لأن العلماء
ورثة الأنبياء، فيقومون بما يقوم به الأنبياء.

ومن المعلوم أن أمة محمد ﷺ لن يبعث فيها نبي بعده.
فالعلماء في هذه الأمة يقومون مقام الأنبياء في أمم بني

إسرائيل إلا أن النبي يوحى إليه والعالم لا يوحى إليه لاستغناء العالم بما في الكتاب والسنة من الوحي عن غيره، إذ لماذا يوحى إليه وشريعته كاملة؟! فجميع ما في الكتاب والسنة يطلب تطبيقه وليس فيه شيء ينسخ بعد موت النبي ﷺ.

فإن قيل وما هي الأحكام التي اختص بها الأنبياء دون غيرهم من البشر؟

الجواب: من المعلوم أن الأصل أن الأنبياء أحكامهم كأحكام سائر البشر فهم من جملة البشر، قالها نوح لقومه ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف: ١١٠] وقالها هود لقومه

وصالح لقومه وقالها النبي ﷺ لقومه وجميع الأنبياء والرسول كلهم من البشر مولودون من أب وأم كما يولد سائر البشر إلا من خصه الله ﷻ بلا أب ولا أم كآدم أو من خلقه من أم بلا أب كعيسى ﷺ وإلا فالأصل أن أحكام البشرية تجري عليهم وسيأتينا هذا في مسألة خاصة.

لكن لشرفهم وعلو رتبهم وعظم منزلتهم عند الله ﷻ خصهم الله ﷻ بجمل من الأحكام خالفوا فيها سائر البشر، فهي من الأحكام الخاصة بهم، منها:

اختصاصهم بالوحي الذي تحصل به النبوة فلا يوحى الله ﷻ وحيًا تحصل به النبوة والرسالة إلا للأنبياء والرسول فقط.

إن قلت: أولم يقل الله ﷻ ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ

﴿[القصص:٧] مع أنها ليست نبية؟ بل قال الله ﷻ بعد ذلك

﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ [النحل:٦٨] ؟

فنقول : لقد قيدنا الوحي بالوحي الذي تحصل به النبوة، لأن الوحي له معنى في اللغة ومعنى في الشرع، والمقصود من هذه الخصيصة هو معنى الوحي في الشرع وليس معناه في اللغة.

وإن قلت وما معناه في اللغة؟

نقول: معناه في اللغة: الإعلام بخفاء فكل من أعلمك

بخفاء فقد أوحى إليك، كما قال الله ﷻ ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى

بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام:١١٢] فيعلم بعضهم بعضا

الباطل بهذا الخفاء، ولكننا لا نقصد ذلك، وإنما نقصد بهذه

النقطة الوحي الذي تحصل به النبوة، فقوله ﷻ ﴿إِنَّا

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالتَّيِّبِينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء:١٦٣]

ليس هو المعنى من قوله " وأوحينا إلى أم موسى " و" وأوحى ربك إلى النحل"، فهذا وحي وهذا وحي آخر.

ومما اختلف به الأنبياء كذلك: العصمة، ومسألة

العصمة من المسائل التي لا بد أن ننتبه لها، فنقول فيها

وبالله التوفيق بالاختصار الشديد: أجمع أهل السنة

والجماعة على أن الأنبياء والرسل معصومون من الوقوع

في الشرك، لا يمكن أبدا أن يقع النبي في شيء اسمه شرك
لا شرك أكبر ولا شرك أصغر فالأنبياء معصومون من
الشرك بالإجماع.

فإن قلت: وكيف تقول ذلك وقد قال الله ﷻ **وَلَقَدْ**

أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ

مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿الرُّم: ٦٥﴾؟

فقول: هذا تعليق للشيء بشرطه، كقول الله ﷻ **قُلْ**

إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ ﴿الرُّخُف: ٨١﴾ ، والعلماء

متفقون أن ما علق بالشرط لا يلزم تصور وقوعه، العلماء
متفقون على أن ما علق بالشرط لا يلزم أن يتصور
وقوعه، فقد تعلق بالشرط أشياء أنت تعلم أنها لا يتصور
وقوعها أصلا، كقول الناس: إن وقعت السماء على
الأرض لم أعطك هذا، فعلقها بالشرط وهو يعلم في قرارة
نفسه أن هذا الشرط لن يقع في يوم من الأيام أبدا- أقصد من
أيام الدنيا- ؛ فإذا قول الله ﷻ " لئن أشركت " هذا من هذا
القبيل أي من باب تعليق الشرط بما لا يقع مطلقا، وقد
أجمع العلماء جميعا على أن الأنبياء والرسل لا يمكن أبدا
أن يقع منهم الشرك وهذه المسألة لا خلاف فيها.

النقطة الثانية: أجمع العلماء من أهل السنة والجماعة
على أن الأنبياء والرسل لا يتصور وقوع الخطأ منهم في

مسائل التشريع، فالخطأ في مسائل التشريع لا يمكن أن يقع فيها الأنبياء مطلقاً، لأن هذا التشريع مبني على الوحي، فإذا جوزنا على الأنبياء الخطأ في التشريع فكأننا جوزنا على الله ﷻ الخطأ لأن هو الذي يوحى إليه وهذا لا يمكن أبداً.

ففساده اللازم دليل على فساد ملزومه، فجميع الشرائع التي تنطق بها الأنبياء كلها حق لا يتصور أن يقع فيها غفلة ولا سهو ولا نسيان أبداً.

فإن قلت: أولم يعاتب الله ﷻ نبيه في أسارى بدر فكيف تقول أنه لا يخطئ في مسائل التشريع؟

نقول: إن ما فعله النبي ﷺ في أسارى بدر إنما فعله اجتهاداً قبل نزول الوحي عليه ثم لما نزل الوحي صوب رأي عمر وبين الوجهة الصحيحة.

وكذلك في قول الله ﷻ ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهُمْ

﴿[التوبة: ٤٣] وتجدون آيات يعاتب فيها الله ﷻ نبيه على

بعض التصرفات فكيف تقول أن الأنبياء لا يصدر منهم خطأ في التشريع والله ﷻ يعاتب نبيه في آيات متعددة؟

الجواب: إن جميع ما عاتب الله به نبيه ﷺ إنما فعله اجتهاداً منه ﷺ لا عن وحي، فلا يشكلن عليكم شيء من ذلك، فما فعله في أسارى بدر إنما كان عن اجتهاد لا وحي، وما فعله النبي ﷺ من قبول عذر من اعتذر من المنافقين عن الخروج معه للجهاد إنما فعله اجتهاداً قبل

نزول الوحي وهكذا في آيات كثيرة.
بل حتى في السنة نجد بعض الاجتهادات الصادرة من
النبي ﷺ ومع ذلك يكون الحق في خلافها، نقول هي مما
فعله عن اجتهاد لا عن تشريع، ومثاله ما في صحيح الإمام
مسلم من حديث أبي رافع رضي الله عنه قال: لما قدم النبي ﷺ وجدهم
يأبرون النخل، هذا شيء غريب عليه لأنه صلى الله عليه في مكة واد
غير ذي زرع، قال: ما تصنعون؟ قالوا: كنا نصنع، قال:
لعلكم لو لم تفعلوا لكان خيرا، فتركوها فنقصت، ذكروا
ذلك له صلى الله عليه فقال «أنتم أعلم بشئون دنياكم، فإذا أمرتكم
بشيء من أمري فخذوا به» أي من أمر الوحي فخذوا
به وإذا أمرتكم بشيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم، أو كما قال
صلى الله عليه.

إذاً فجميع ما عوتب به في كتاب الله وجميع
الاجتهادات التي صححت له في السنة إنما فعلها صلى الله عليه من
باب الاجتهاد، لأنه لو كان فعلها من باب الوحي فإننا نجزم
جزماً ونقسم بالله الأيمان المتكررة أنه لا يمكن أن يكون
فيه خطأ لأن الوحي من الله والوحي لا يخطئ لأن الوحي
من الله والله لا يتصور في حقه صدور شيء من ذلك.

النقطة الثالثة: أجمع أهل السنة والجماعة على أن
الأنبياء والرسل لا يقع منهم شيء من الكبائر مطلقاً، فلا
يمكن أبداً أن تقع كبيرة من نبي من الأنبياء، لأن الكبائر
هذه مصادمة لمقام النبوة والرسالة ولا تليق به، فعصم الله
صلى الله عليه أنبياءه ورسله من الوقوع في الكبائر.

فإن قلت: أولم يقتل موسى ذلك الرجل القبطي من إتياع فرعون قال ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]؟ فكيف تقول أنهم لا يصدر منهم كبيرة؟

نقول: إن قتل النفس لا يكون كبيرة إلا إذا كان قتل عمد عدوان، ففي هذه الحالة يكون صاحبه مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب، وأما ما حصل من موسى ﷺ فإن الله قال "فوكزه"، فهو وإن كان قد قصد الجناية عليه لكنها جنائية بما لا يقتل غالباً، فإذا هذا القتل هل هو عمد عدوان أم قتل خطأ؟ هو قتل خطأ، وقتل الخطأ ليس بكبيرة، بل إن الإنسان لا يأتّم عليه أصلاً عند الله، لأنه حصل خطأ بلا عمد ولا قصد، ومع أن الإنسان لا يأتّم بقتل الإنسان أخيه خطأ لكن فيه الدية وفيه الكفارة باعتبار شريعتنا، أما وجوب الدية فلحق الأولياء الذين تسببت في موت هذا الرجل فتجبر قلوبهم بهذه الدية وأما الكفارة فلعظم النفس عند الله ﷻ، إذا الكفارة حق من حقوق الله لا تسقط أبداً وأما الدية فهي حق من حقوق الأولياء إن شاءوا أن يأخذوها وإن شاءوا أن يعفوا عنه، إذا ما فعله موسى ﷺ ليس من جملة الكبائر.

وما فعله يونس ﷺ لما خرج من قومه مغاضباً وعاتبه الله ﷻ بأن أكله الحوت وهو ملّيم، أوليس الخروج عن قومه كبيرة؟

الجواب: لا، ولكنه فعل شيء أوجب له معاتبة الله ﷻ لأنه ظن مع طول زمن الدعوة أن قومه لم يستجيبوا

فعوتب على هذا الظن وهذا لا يدخله في عداد الكبائر.
فكل شيء صدر من نبي فإنه لا يدخل في حد الكبائر
بإجماع أهل السنة والجماعة، فكل ما صدر من نبي من
الأفعال التي عوتب عليها فإنه لا يتصور أبدا أن يوصف
بأنه من الكبائر لأن الأنبياء معصومون من الكبائر، فجميع
الأنبياء وجميع الرسل لا يتصور منهم صدور شيء من
الكبائر مطلقا.

النقطة الرابعة: وهي مسألة الصغائر، هذه المسألة التي
اختلف فيها أهل السنة والجماعة أنفسهم، فتكون المسألة
الأولى وهو وقوعهم في الشرك من مسائل العقيدة التي
يوالى ويعادى عليها، لأنها مسألة مجمع عليها، ومسألة
وقوعهم في الخطأ التشريعي مبني على الوحي أيضا
مسألة يوالى ويعادى عليها لأن العلماء مجمع عليها بين
علماء أهل السنة والجماعة.

ومسألة عصمتهم من وقوعهم في الكبائر أيضا متفق
على عصمتهم، فتلك المسائل الثلاث من جملة ما يوالى
ويعادى عليه، فمن خالف في واحدة منهم فهو خارج عن
دائرة أهل السنة والجماعة، لأننا قررنا سابقا أن من جملة
ما يخرج به العبد عن دائرة أهل السنة أن يخالف في
مسألة متفق عليها بين أهل العلم.

وأما النقطة الرابعة وهي: مسألة الصغائر فإنها ليست
من مسائل الدين الكبار التي يوالى ويعادى عليها لثبوت
الخلاف فيها في دائرة أهل السنة والجماعة، وحتى لا
نطيل الكلام أقول: القول الصحيح فيها هو تقسيم الصغائر

إلى قسمين: صغائر تدل على خساسة الطبع وتتعارض مع مقام النبوة كالصغائر التي تتعلق بشيء من الأمانة أو الصدق أو المروءة فهذه لا يتصور صدورها من الأنبياء فلا يمكن أن يصدر من نبي صغيرة تتعارض مع مروءته أو تتعارض مع صدقه وأمانته أو تدل على خسة طبعه.

وأما اللوم الذي لا يدل على شيء من ذلك فيتصور صدوره منهم ولكن لا يقرهم الله عليه مطلقا بل يوجههم ويصح مسارهم ثم يتوبون فتكون حالهم بعد التوبة أكمل منها قبلها، هذا كلام أهل السنة والجماعة. وهذا هو مختصر ما قرره أهل العلم رحمهم الله تعالى في مسألة عصمة الأنبياء.

ومن جملة ما خص الله به الأنبياء أيضا :

أن أعينهم تنام ولا تنام قلوبهم، فقلوبهم مستعدة لاستقبال الوحي لا تنام مطلقا من بعد بعثتهم وقلوبهم لا تنام وإنما الذي ينام إنما هو أعينهم كما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله أنتام قبل أن توتر؟ قال: يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي"، فالنبي لا يزال يدرك ما يوحى إليه حتى وإن كان نائما كما حصل في الوحي له في سورة الكوثر، يقول الراوي: قام النبي صلى الله عليه وسلم من نومه تبرق أسارير وجهه مبتسما وقال «أنزل علي أنفا سورة إنا أعطيناك الكوثر» الحديث " ، هذا مما نؤمن به ونعتقده في الأنبياء، وقال صلى الله عليه وسلم «إنا معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا».

ومنها كذلك: تخييرهم عند الموت بين الدنيا أو الانتقال

إلى الرفيق الأعلى وهذا لا يكون لأحد إلا للأنبياء والرسل خاصة، ولذلك تقول عائشة رضي الله عنها: دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا مسندته إلى صدره ومع عبد الرحمن سواك يستن به فأمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بصره فعرفت أنه يحب السواك فأخذته وقضمته وطيبته ثم دفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستن به، فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم استن استنانا قط أحسن منه، فما عدا أن فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يده أو أصبعه إلى السماء وقال: بل الرفيق الأعلى، في رواية: فعرفت أنه الذي كان يحدثنا من تخيير الأنبياء"، وهذا من كرامتهم وعلو منزلتهم عند الله وليس ثمة نبي خير بين البقاء في قومه أو الانتقال إلى الرفيق الأعلى إلا واختار الرفيق الأعلى.

قال الله عز وجل ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ

اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ
أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩].

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم «ما من نبي يمرض- مرض الموت- إلا خير بين الدنيا والآخرة» حديث جيد.

ومن جملة ما يخص به الأنبياء أيضا: أنهم يدفنون حيث يموتون، فلا يجوز نقلهم عن مكانهم الذي اختار الله عز وجل قبض روحهم فيه، فأى مكان مات فيه نبي فيدفن مباشرة في هذا المكان لأنه لا يموت إلا في المكان الذي يختاره الله عز وجل له أن يدفن فيه، وهذا أحد العلل التي جعلت

الصحابة يدفنون النبي ﷺ في غرفة عائشة لأنه مات فيها، وعلى ذلك يقول النبي ﷺ «لن يقبر نبي إلا حيث يموت» حديث صحيح.

وثمة علة أخرى في دفن النبي ﷺ وهي: خوف الصحابة إذا أبرز قبره في البقيع أن يتخذ مسجداً، فإذا دفنوه في غرفة عائشة ﷺ لأمرين: الأمر الأول: لأن الأنبياء يدفنون حيث يموتون، والعلة الثانية: من باب حفظه وحماية قبره.

ومن خصائصهم كذلك: أن الأرض لا تأكل أجسادهم، لم يسلط الله ﷻ الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، فلو أن قبر النبي الآن فتح لوجدنا هيئته على الهيئة التي قبض عليها، نسأل الله ألا يكون ذلك في يوم من الأيام.

يقول النبي ﷺ «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» نص صريح صحيح في تحقيق هذه العقيدة.

ومن جملة خصائصهم كذلك: أنهم أحياء في قبورهم يصلون لله ﷻ وليست كالصلاة في الدنيا وإنما صلاة برزخية لا يعلم بكيفيتها إلا الله ﷻ وهذا من جملة خصائصهم، ولذلك رأى النبي ﷺ في مسيره إلى تبوك عند الكئيب الأحمر قبر نبي الله موسى وهو قائم يصلي فيه، ويقول النبي ﷺ «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون» حديث صحيح.

فإن قلت: وكيف يصلون وقد ماتوا؟

الجواب: أن صلاتهم هذه ليست صلاة تكليفية كتكليف

الناس بالصلاة في الدنيا وليست ذات ركوع وسجود كما هو المشهود في الدنيا وإنما نكل كيفيتها إلى الله عز وجل. يقول صلى الله عليه وسلم «مررت ليلة أسري بي على أخي موسى عند الكتيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره» فيشتغلون بالصلاة إلى أن تقوم الساعة. فهذه من جملة ما خص الله عز وجل به أنبياءه ورسله عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ومن مسائل هذه القطعة أيضا:

المتقرر بإجماع أهل السنة والجماعة أن الرسل يبتلون بما يبتلى به سائر البشر، ويمرضون مرضا شديدا ويصيبهم ما يصيب البشر إلا فيما استثناه الشرع، فالأنبياء يجوعون كما يجوع البشر ويظمئون كما يظمأ البشر وتضيق صدورهم كما تضيق صدور البشر وتحل عليهم المصائب كما تحل على البشر ويوعكون وعكا شديدا كما يوعك البشر، وهذا خلافا لقول الأشاعرة الذين قالوا: وإن سلمنا أن الأنبياء يمرضون لكن لا يمرضون مرضا شديدا وإنما يمرضون مرضا يسيرا.

فإن قلت: ولما قال الأشاعرة ذلك؟

فأقول لكم: في ذلك عدة حجج من هذه الحجج أنهم يظنون أن شدة المرض دليل على شدة الإثم الذي وقع فيه المريض فاحتاج في التكفير عنه بالتغليظ عليه في المرض، وهل هذا صحيح؟ الجواب: لا وذلك أن المتقرر عند العلماء أن تلك المصائب من أمراض أو حوادث أو غيرها التي يصاب بها الإنسان في هذه الدنيا لا تخرج عن

ثلاثة أقسام:

القسم الأول : إما مصائب لرفعة الدرجات كأن يصيب الإنسان مصيبة لا من أجل ذنب ارتكبه وإنما لأن الله ﷻ يريد هذا الرجل في منزلة معينة في الجنة وهو لم يبلغها بعمله فيجري عليه شيئاً من مصائب الدنيا فيرزقه الصبر فيبلغ بصبره لهذه المنزلة وهي المصائب التي أجازها الله ﷻ على الأنبياء أو المؤمنين الخالص.

القسم الثاني: مصائب يجريها الله ﷻ لتكفير السيئات كأن يرتكب الإنسان خطيئة فلا يتوب منها ولا يريد الله ﷻ برحمته أن يقابله هذا الشخص بهذا الذنب فلما لم يحدث منه توبة أجرى الله ﷻ عليه شيء من المصائب فوفقه للصبر فصار صبره كفارة كما قال ﷺ «ما يصيب المؤمن من هم ولا نصب ولا وصب إلا كفر الله به من ذنوبه عنه من خطاياهم حتى الشوكة يشاكها» وهذا أغلب المؤمنين في هذه الدائرة، ولكن نسأل الله ألا ننقل من هذه الدائرة إلى الدائرة الثالثة وهي : مصائب من باب زيادة العذاب والنكال قبل عذاب ونكال الآخرة.

وهي تلك المصائب التي يجريها الله ﷻ على الكفرة أو على أهل الكبائر الذين لم يرد الله يوم القيامة أن يغفر لهم ولا أن يكفر عنهم، فهؤلاء يبتلون بالعذاب الأليم في الدنيا عقوبة ونكالا لا تكفيرا، قبل أن يبتلوا بأشد العذاب وأعظم

الجحيم في الآخرة، قال الله ﷻ ﴿اللَّهُ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ

الْعَذَابِ ﴿النحل: ٨٨﴾ وقال الله ﷻ **وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِّنَ**

الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ

يَرْجِعُونَ ﴿السجدة: ٢١﴾ والعذاب الأدنى هو ما يصيبهم

في هذه الدنيا من الأمراض والهزائم في الحروب والمصائب وفقد الأحبة والحوادث والنكبات والفيضانات، فهم يصابون بمثل هذا ويتألمون ولكن هل يعتبر مصيبتهم هذا كفارة لهم؟ لا، وإنما زيادة نكال قبل نكال الآخرة، وزيادة تعذيب قبل تعذيب الآخرة.

فهذه هي جملة ما ينزله الله ﷻ من المصائب، إما لرفعة الدرجات أو لتكفير الخطيئات أو لزيادة النكال في الدنيا قبل الآخرة.

إذا فالأنبياء وإن أصيبوا بمثل هذه المصائب من الأمراض أو نحوها فإنه لا يلزم أن يكون ذلك لجرم ارتكبه حاشا وكلا وإنما يكون لرفعة درجاتهم يوم القيامة، ولذلك في الصحيح من حديث ابن مسعود أنه دخل على النبي ﷺ فقال يا رسول الله إنك توعدك وعكا شديدا اذلك لأن لك أجرين؟ قال: نعم يا ابن مسعود هو كذلك.

ويقول النبي ﷺ «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل» وليست قصة أيوب عليه السلام ومرضه الشديد عنا ببعيد فمن أهل العلم من قال: ابتلي في جسده بأمراض متعددة حتى انهار لحمه وبان عظمه، منهم من قال سبع سنين بل منهم من أوصلها إلى ثلاثين وأكثر وهو مبتلى

بهذه الأمراض المتنوعة المتعددة ، بل إن النبي ﷺ كما صح في الأحاديث قد سُحر وأصابه السحر ﷺ ، فيصيبهم ما يصيب الناس، بل فقد الأحبة يصيب الأنبياء أولم يفقد النبي ﷺ جميع أولاده الذكور وهو في حياته وجميع بناته إلا فاطمة فقط وماتت بعدهم بستة أشهر؟ أعني الأبناء والبنات ﷺ.

فالأنبياء بشر يصيبهم ويعتريهم ما يعتري البشر.
ثم نقول اعلم رحمك الله تعالى أننا نستدل ببشريتهم على عدم استحقاقهم لشيء من صفات الألوهية أو الربوبية.

نحن معاشر المسلمين نعتقد أن الأنبياء وإن عظمت منزلتهم عند الله تبارك وتعالى إلا أنهم لا يمكن أبدا أن نصفهم مصاف الله ﷻ في استحقاق شيء من ألوهيته أو شيء من صفات ربوبيته تبارك وتعالى لأنهم بشر يصيبهم ما يصيب البشر من العوارض إلا فيما استثناه النص فيما قد عصموا منه وإلا قد يصيبهم ما يصيبهم من الأمراض والموت.

فلو كانوا آلهة مع الله ﷻ أو أنهم يستحقون العبادة لما جرى عليهم شيء من ذلك، ولذلك نحن نستدل ببطلان عبادتهم على بطلان عبادة من دونهم من الأولياء والصالحين، ؟ لأنه إذا كان الأنبياء على جلالة قدرهم وعلو منزلتهم عند الله ﷻ إنها هم بشر يصيبهم ما يصيبهم من الأمراض والمصائب والنكبات والموت وغيرها فلا يصلحون أن يكونوا آلهة مع الله ولا أربابا مع الله مطلقا

فكيف بمن دونهم من الأولياء والصالحين؟
لا جرم أنهم لا يصلحون لهذا من باب أولى، ولهذا فقد
هُزمت جيوش الإسلام في عهده ﷺ في غزوة أُحد
وكسرت رباعيته ﷺ وشج رأسه وقال كيف يفلح قوم شجوا
نبيهم؟ فأنزل الله " ليس لك من الأمر شيء " ، فهذا يجريه
الله ﷻ على نبيه ليبين أنه وإن عظم منزلته ورفع قدره
وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطاه من الخصائص
والميزات ما لم يعطي أحد قبله إلا أنه لا يزال هو ذلك
البشر الذي لا يصلح أن ترفعوه عن مرتبته إلى مرتبة
الإلهية أو الربوبية، فهو وإن بلغ ما بلغ عند الله ﷻ إلا أنه
لا يصلح أن يكون ربا لنا ولا يصلح أن يكون إلها لنا،
فربنا الله ليس محمداً، وإلهنا هو الله وليس محمداً لكن
طريقنا إلى معرفة ما يريد الله منا إنما هو عن طريق
محمد ﷺ فهو واسطة بيننا وبين الله في تبليغ الشرع فقط
وليس واسطة بيننا وبين الله في الدعاء والاستغاثة.

ولذلك المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة أنه مهما
عظمت منزلة المخلوق فلا يصلح أن يكون ربا ولا خالقا
مع الله ولا إلها مع الله، بل إن الله ﷻ أبطل في الكتاب
والسنة إلهية الملائكة وربوبية الملائكة بما يجريه الله
عليهم من الأعراض التي لو كانوا آلهة لما أصابتهم،
فيصيب الملائكة الرعدة الشديدة إذا سمعوا الوحي فلو
كانوا آلهة لما أصابهم هذا، ومن شدة خوفهم يسقطون

غشيا كما قال الله ﷻ ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ

لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ
الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿سبأ: ٢٣﴾.

أي أبعد الغثي عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم؟ فيجيب
بعضهم بعض: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾.

ويقول النبي ﷺ «إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ
ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ» ينفذه كأنه
سلسلة على صفوان ينفذهم ذلك ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ
قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾.

إِذَا هَذِهِ الْأَدْلَةُ تَدُلُّ عَلَىٰ بَطْلَانِ إِلَهِيَّتِهِمْ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿

بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿[الأنبياء: ٢٦] عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ، ﴿لَا

يَسْبِقُونَهُ، بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿[الأنبياء: ٢٧]، وَقَالَ

﴿أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَنْطَ، مَا مِنْ مَوْضِعٍ أَرْبَعِ
أَصَابِعٍ إِلَّا مَلَكٌ سَاجِدٌ أَوْ رَاكِعٌ، يَسْبِحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ﴾، أَفَتَلْكَ صِفَاتٌ مِنْ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا؟ أَوْ تَلْكَ
صِفَاتٌ مِنْ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ رَبًّا؟ الْجَوَابُ: لَا.

فَإِذَا لَا الْمَلَائِكَةُ يَصْلِحُونَ أَنْ يَكُونُوا آلِهَةً أَوْ أَرْبَابًا مَعَ
اللَّهِ وَلَا الْأَنْبِيَاءُ يَصْلِحُونَ أَنْ يَكُونُوا آلِهَةً مَعَ اللَّهِ وَلَا أَرْبَابًا،
فَإِذَا أَبْطَلْنَا إِلَهِيَّةَ الْمَلَائِكَةِ وَإِلَهِيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ فَكَيْفَ بِإِلَهِيَّةِ مَنْ

دونهم؟ لا جرم أنها تدخل من باب أولى، فهل تبطل إلهية النبي ﷺ وتصح إلهية العيروس والحسين والست زينب والسيد البدوي؟ لا لا يمكن أن يكون هذا.

فرحم الله الإمام محمد بن عبد الوهاب لما ذكر في كتاب التوحيد هذا الباب -عبادة النبي ﷺ بالأدلة التي ذكرها بما أجراه الله عليه ليثبت أنه لا يزال بشرا وكذلك

الملائكة في باب قول الله ﷻ ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا

مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [سبأ: ٢٣]، وذكر

الأدلة من الكتاب والسنة التي تدل على بطلان عبادة الملائكة وإلهيتهم.

وهذا والحمد لله عندنا أمر واضح أوضح من شمس النهار، وهذا هو الذي نعتقده في ديننا ونسأل الله ﷻ أن يقبض أرواحنا على هذه العقيدة الصحيحة، فالأنبياء وإن عظمت منزلتهم والملائكة وإن علا قدرهم وشرفهم عند الله لا يمكن أبدا أن يتصور أن يتصف واحد منهم بشيء من صفات الإلهية أو بشيء من صفات الربوبية.

ومن المسائل كذلك: إن قلت لقد قررت لنا سابقا أن النبي ﷺ هو أفضل الأنبياء والرسل على الإطلاق وليس كذلك؟ الجواب: بلى هو كذلك .

فإن قيل : وما الأدلة الدالة على أن النبي ﷺ هو أفضل الأنبياء أم أنها مجرد دعوة عارية عن البرهان مبنية على التعصب لأنه نبيكم؟

الجواب: لا، لا تذهب بعيدا، عندنا من الأدلة ما بلغ مبلغ التواتر المعنوي الذي يقطع من علم به وقرأ نصوصه أن قولنا أن النبي ﷺ هو أفضل الأنبياء على الإطلاق هو قول صحيح وعقيدة راسخة، ومن ذلك وخذوه على رؤوس أقلام: قال الله ﷻ ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ

عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩].

وعامة المفسرين على أن هذا المقام المحمود هو الشفاعة العظمى التي يحمده عليها الأولون والآخرون من جميع الأمم والأنبياء والرسل، فإن أهل الموقف إذا بلغ بهم الكرب مبلغه وأجمعهم العرق ويصيبهم من الكرب ما لا يطيقون وما لا يحتملون فيأتون لآدم يطلبون منه الشفاعة عند الله في فصل القضاء فيعتذر ثم يأتون نوحا فيعتذر ثم يأتون إبراهيم فيعتذر ثم يأتون موسى فيعتذر ثم يأتون عيسى فيعتذر ثم يأتون محمد ﷺ فيقول أنا لها فيشفع عند الله ﷻ في أن يفصل بين أهل الموقف في القضاء.

هذا هو المقام المحمود الذي ذكره الله ﷻ في هذا. وسمي محمودا لأنه موقف يحمده عليه الأولون والآخرون، فيقول: وما قولك في بعض المفسرين اظنه مجاهد بأن المقام المحمود هو أن يجلسه الله ﷻ معه على عرشه فنقول هذا قول باطل قد رفضه المفسرون والعلماء والأئمة، هذا لا يصح بل هذا من جملة الغلو الذي لا ينبغي اعتقاده في النبي ﷺ أنه لا يستوي على عرش الله إلا الله

ﷺ.

فهذا من الأدلة الدالة على أنه أفضلهم.
ومنها كذلك: أخذ العهد والميثاق على جميع الأنبياء أن
يؤمنوا به إذا بعث وهم أحياء، قال الله ﷻ ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ**

مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ

رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ۖ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ۚ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ

عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۗ قَالُوا أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَاشْهَدُوا ۚ وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ

﴿آل عمران: ٨١﴾.

فكل نبي بعثه الله ﷻ يؤخذ العهد عليه أنك إذا بعث
محمد وأنت موجود حي أن تؤمن به وتتبعه، ولذلك قال ﷺ
«والذي نفسي بيده لو كان أخي موسى حيا ما وسعه إلا
اتباعي» أليس هذا دليل على أنه أفضلهم؟ الجواب: بلى
هو كذلك.

ومنها كذلك: قول النبي ﷺ كما في الصحيحين من
حديث جابر «أعطيت خمسا لم يعطاهن أحد من الأنبياء
قبلي..... الحديث» أي خص بخصائص لم يخص بها نبي
آخر، فهذه الخصائص دليل على فضله وشرف منزلته عند
الله ﷻ.

ومنها كذلك: عموم رسالته للثقلين، وهذه لا تعرف عن
نبي أو رسول قبله، فقد كان النبي يبعث إلى قومه خاصة
وبعث النبي ﷺ إلى كافة الثقلين، كافة الورى، كافة

العالمين الإنس والجن، فعموم رسالته دليل على عظم فضله.

ومنها كذلك: أنه خص بأفضل الشرائع على الإطلاق، فأفضل الشرائع خص بها أفضل الأنبياء، إذ يبعد عن حكمة الله ﷺ أن يعطي أفضل الشرائع النبي المفضول بالنسبة إلى النبي الفاضل وإلا فكلهم فضلاء لكن أقصد بالنسبة إلى النبي الفاضل.

فلما خص الله ﷺ نبيه محمد ﷺ بأفضل الشرائع دل على أنه أفضل الأنبياء.

ومنها كذلك: أن أمته أفضل الأمم عند الله ﷺ وقد أعطوا من الخصائص ما لم يعطه أمة أخرى، فهم أول من يدخل الجنة، والنبي ﷺ أول من يطرق باب الجنة، يقول ﷺ «آتي باب الجنة فأجده مغلقاً فأطرقه فيقول لي الخازن من أنت؟ أقول: محمد، يقول: بك أمرت ألا أفتح لأحد قبلك»، فيكون أول من يدخل الجنة هو وأول من يدخل الجنة أمته ثم بعد ذلك المؤمنون من الأمم.

أوليس هذا دليل على فضله؟ الجواب: بلى.

ومنها كذلك: أن أمته أول من يجوزون الصراط، يقول النبي ﷺ «فأكون أنا وأمتي أول من يجيز» أي أول من يمشي على الصراط.

ومنها كذلك: شهادته ﷺ أنه سيد البشر وسيد الناس، قال ﷺ «أنا سيد ولد آدم يوم القيام ولا فخر» وهذا دليل على فضله.

ومما يدل على فضله: أنه أول من ينشق عنه القبر يوم

البعث والنشر وأول قبر ينشق هو قبر رسول الله ﷺ، كما قال ﷺ «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع وأول مشفع» أو كما قال ﷺ.

ومنها باستقراء القرآن لم نجد الله ﷻ نادى نبيا بالنبوة والرسالة إلا محمد ﷺ وأما سائر الأنبياء فيناديهم بأسمائهم، يا نوح، يا هود، يا صالح، لكن النبي قال له " يا أيها النبي " ، " يا أيها الرسول " ، وهذه لم يقلها الله ﷻ ولم ينادي الله ﷻ نبيا من الأنبياء في انفراده بالنبوة والرسالة إلا محمد ﷺ وبقية إخوانه من الأنبياء إنما نودوا بأسمائهم المجردة مع أنه نودي باسمه أيضا محمد، ولكن أقصد في نداءات أخرى ناداه الله ﷻ بقوله " يا أيها الرسول " ، " يا أيها النبي " .

ومنها كذلك: إمامته الأنبياء في بيت المقدس ليلة أسري به، فقد جمع الله ﷻ له إخوانه الأنبياء فتقدم النبي ﷺ بهم إماما فصلى بهم، وهذا دليل على فضله وشرفه. ومنها كذلك : أنه أعطي من المعجزات ما لم يعطى أحد من الأنبياء قبله.

وكذلك: بالسبر والتتبع والاستقراء وجد العلماء أن كما هائلا من المعجزات أجراها الله ﷻ على يد محمد ﷺ لم يجري مثلها على يد نبي قبله، وتفاوت الأنبياء في تلك

المعجزات دليل على تفاوت فضلهم كما قال الله ﷻ ﴿ تِلْكَ

الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ^ص وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ

دَرَجَتِي ﴿البقرة: ٢٥٣﴾.

ومنها كذلك: اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ أعظم الناس جاها عند الله، فلا جاه لمخلوق أبدا أعظم من جاهه ﷺ، ولا شفاعاة أيضا أعظم من شفاعته.

ولكن العلماء اختلفوا في مسألة وهي هل يصح أن نطلق على النبي ﷺ أنه أفضل الخلق أم أن نقتصر في فضيلته على البشر فنقول أفضل البشر وذلك لأن الدليل قال «أنا سيد ولد آدم» وولد آدم إنما هم البشر، فهل نقول أنه أفضل من خلق الله على الإطلاق من الملائكة والبشر والجن والإنس وغيرهم؟

الجواب: في هذه المسألة خلاف بين أهل السنة، والقول الصحيح الذي جرى عليه كثير من أهل السنة جوازه أنه يجوز لا بأس بهذا، وقد نطق بها جمع من أهل العلم كابن عبد البر وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم من العلماء يقولون أفضل الخلق، فلا بأس به وهذا إطلاق صحيح، فهو أعظم الخلق جاها عند الله وأفضلهم على الإطلاق.

ثم ذكر الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في بيان شيء من صفات النبي ﷺ: وأنه خاتم الأنبياء، خاتم بالفتح وبالكسر كلها صحيحة ولكن التعبير القرآني بفتح التاء.

فيعتقد المسلمون جميعا أن النبوة والرسالة قد ختمت ببعثة محمد ﷺ فلا يكون نبي بعده أبدا، فهو خاتم الأنبياء وآخر المرسلين على الإطلاق، وهذا مجمع عليه إجماعا قطعيا وصار العلم به مما يعلم من الدين بالضرورة، فمن

زعم أنه نبي بعد محمد ﷺ فإنه كافر مرتد يجب استتابته وإن تاب وإلا قتل.

وقد كثرت دعاوى النبوة بعده، وقد أخبرنا النبي ﷺ كما في الحديث الصحيح أنه سيكون بعده ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه رسول الله، وإنك إذا قلبت صفحات التاريخ الإسلامي لوجدت أن من ادعى النبوة أكثر من ثلاثين فكيف نجمع بين هذا الواقع وبين قول النبي ﷺ سيكون بعدي ثلاثون؟

نقول : إذا أورد عليك أحد هذا الإيراد فقل له: إننا نقر بأن دعاوى النبوة قد كثرت ولكن الحديث لا يقصد كل دعوة للنبوة وإنما الحديث يقصد تلك الدعوات التي عمت بها البلوى وعظمت بها الفتن وتطأيرت بها الأفئدة مثل دعوى المختار بن أبي عبيد الثقفي للنبوة فقد تابعه خلق كثير.

فإذا: لا يقصد الحديث كل دعوة للنبوة وإنما لا يقصد إلا تلك الدعوات التي تعم بها الفتنة كدعوة النبوة لسجاح باليمن ومسيلمة، ونحن معاشر المسلمين نعتقد أنه ليس ثمة نبي بعد رسول الله ﷺ، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، أما من الكتاب فقول الله ﷻ ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبًا

أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وجه الدلالة منها واضحة، إن الله

ﷻ صرح أن هذا الرسول الأمي المسمى بمحمد ﷺ هو

خاتم المرسلين فلا رسول ولا نبي بعده ودلالاتها قاطعة في بيان هذا المعنى.

ومن الأدلة كذلك قول الله ﷻ ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ**

دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] فهذه الآية يمن الله ﷻ بها على عباده

المؤمنين بأنه قد أكمل لهم دينهم في عقائده وشرائعه دون نقصان، فلا حاجة لهذه الأمة لبعثة نبي جديد، لأن الله ﷻ أكمل لنا ديننا، فليس فينا حاجة إلى نبي جديد فالدين قد اكتمل فلا زيادة عليه ولا نقصان فلا نحتاج إلى دين غير هذا الدين الكامل ولا نحتاج إلى تكميل أحد يأتي بعد النبي

ﷺ.

ومن الأدلة كذلك: قول الله ﷻ ﴿ **قُلْ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنِّي**

رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨] فهذه الآية تدل

على أنه لا نبي بعد محمدا ﷺ، لأن الأمم كانت تحتاج إلى بعثة نبي لأن النبي الذي قبل هذا النبي إنما كان يبعث إلى أمته خاصة فتبقى الأمم الأخرى تحتاج إلى نبي جديد، ولكننا معاشر المسلمين ندين الله ﷻ أن رسالة النبي ﷺ رسالة عامة ليست رسالة خاصة للعرب ولا لقريش بل هي رسالة يلزم جميع الثقليين الاقرار بها الإنس والجن، فيما أن رسالته قد طبقت عموم الناس من بعده فلا حاجة للناس بعد ذلك إلى بعثة نبي جديد لأن جميع الأمم التي تأتي بعده تلزم بالإقرار بنبوته واتباع شريعته فلا حاجة

للناس بعد بعثته لهم إلى بعثة نبي آخر.
فنوح إنما بعث إلى قومه وكذلك هود إنما بعث إلى قومه وكذلك صالح إنما بعث إلى قومه عليهم الصلاة والسلام وتبقى الأمم الأخرى التي تأتي بعدهم بحاجة إلى نبي آخر وهذا ليس في هذه الأمة، فجميع الناس من بعد بعثته إلى قيام الساعة كلهم ملزمون على اختلاف أجناسهم وتباين طبقاتهم وتنوع بلادهم وأعراقهم وأنسابهم وأشكالهم ولغاتهم كلهم ملزمون بالإقرار بنبوة محمد ﷺ.

وأما من السنة: فقد تعددت الأحاديث في الحقيقة ولعلي أذكر لكم منها جمل كثيرة جدا تبين هذه القضية الخطيرة التي صارت من أعظم عقائد المسلمين، فعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ «وإنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابا كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم الأنبياء وإنه لا نبي بعدي» فقوله "نبي" هذا نكره وقوله "لا" هذا نفي، والمتقرر عند العلماء أن النكرة في سياق النفي تعم، وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ «فَضَلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسَبْتٍ: أَعْطَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنَصَرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجَعَلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَرْسَلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخَتَمَ بِي النَّبِيُّونَ».

ومن جملة خصائصه ﷺ التي اختصه الله ﷻ بها ختم النبيين به.

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ فهو يضرب مثلا يوضح فيه أن بعثته هي خاتمة الرسالات قال: «وَمَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى قَصْرًا فَأَجْمَلَهُ

وَأَحْسَنَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ فِي زَوَايَاهُ أَي فِي
زَوَايَا هَذَا الْبِنَاءِ، فَطَافَ النَّاسُ بِالْقَصْرِ فَعَجِبُوا لِبُنْيَانِهِ
وَقَالُوا: مَا أَحْسَنَ هَذَا الْقَصْرَ لَوْ تَمَّتْ هَذِهِ اللَّبْنَةُ، فَكُنْتُ أَنَا
تِلْكَ اللَّبْنَةُ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﷺ.

فبناء النبوة قد اكتمل، وكل من زعم انه نبي فإنه كاذب
دجال.

وفي الحديث عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّ
الرِّسَالَةَ وَالنَّبُوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيَّ».

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ
«إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا مَاتَ نَبِيٌّ
قَامَ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي».

وفي الحديث كذلك عن المطعم بن عدي رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ وهو يبين جمل من أسمائه «أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَنَا
أَحْمَدُ إِلَى أَنْ قَالَ وَأَنَا الْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ».

وفي الحديث عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله
ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال:
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَخْلَفُنِي فِي النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ
«أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمِزْلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا
أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».

قوله: «أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمِزْلَةِ هَارُونَ مِنْ
مُوسَى» أي في تخليفه في قومه لما ذهب موسى إلى
ميقات ربه وهذا هو فهم كافة المسلمين والسلف الصالح.
فإن موسى رضي الله عنه لما ذهب إلى ميقات ربه قال لأخيه

هارون ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ

وَلَا تَتَّبِعْ سَكِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فأراد النبي ﷺ

أن يطيب قلب علي بن أبي طالب بهذه الخلافة وليس المقصود بها الخلافة العامة وإنما المقصود بها مطلق الخلافة لا الخلافة المطلقة، أي الخلافة في النساء والصبيان، وجعله النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسى لما ذهب إلى ميقات ربه في أمر الخلافة فقط.

وهذا الحديث قد طار به الرافضة لعنهم الله مطارا عظيما، فمنهم من يزعم أن هذا فيه إثبات النبوة لعلي بن أبي طالب لأن هارون نبي، ومنهم من يزعم أن الخلافة بعد النبي ﷺ أحق الناس بها علي بن أبي طالب ﷺ، وقد بينت لكم أن المقصود إنما هو استخلاف مؤقت لا الاستخلاف المطلق، والشاهد من هذا في موضوعنا قول النبي ﷺ «لا نبي بعدي».

وفي الحديث عن أبي الطفيل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «لا نبوة بعدي إلا المبشرات، فقالوا: يا رسول الله ما المبشرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة أو قال الرؤيا الحسنة» والرؤيا جزء من ست وأربعين من النبوة.

وفي الحديث عن أبي امامة ﷺ قال: قال النبي ﷺ «وأنا آخر الأنبياء وأنتم آخر الأمم».

فكما أنه لا أمة بعد هذه الأمة فكذلك أيضا لا نبي بعد

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم «إني
آخر الأنبياء وإن مسجدي آخر المساجد»، فإن قلت: ما
مقصود النبي صلى الله عليه وسلم بقوله "آخر المساجد"؟

الجواب: المقصود بذلك أي آخر المساجد التي ورد
تحديد موضعها بالنص مما تشد الرحال إليه، فإن أول
مسجد وضع في الأرض هو المسجد الحرام ثم بعده
المسجد الأقصى وآخر المساجد وضعا من قبل الله عز وجل في
تحديد موضعه بعينه هو المسجد النبوي.

**فإن قيل: كيف جمع بين بناء إبراهيم عليه السلام
للمسجد الحرام، وبناء سليمان للمسجد الأقصى، مع أن
وضع المسجد الحرام ووضع المسجد الأقصى بينهم ٤٠
سنة، والزمن بين إبراهيم وسليمان أكبر من ذلك؟**

نقول: في الصحيحين من حيث أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت
يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أولا؟ قال:
المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت
ثم أي؟ قلت كم كان بينهما؟ قال: أربعون سنة ثم الأرض
لك مسجد فحيثما أدركت الصلاة فصلي، وقبل أن نواصل
سرد الأحاديث المتعلقة بموضوعنا في حديث أبي ذر هذا
مشكلة وهي: أنه يصرح أن بين وضع المسجد الحرام
ووضع المسجد الأقصى إنما هو أربعون سنة، ومن
المعلوم أن المسجد الحرام بناه إبراهيم رضي الله عنه والمسجد
الأقصى بناه سليمان رضي الله عنه وبينهما أعداد عظيمة وهائلة من
السنين، والجمع بينهما من وجهين الأول:-

أن الحديث لا يتكلم عن البناء وإنما يتكلم عن الوضع

والتحديد، وأبو ذر إنما يسأل النبي ﷺ عن أول مسجد وضع ولم يقل عن أول مسجد بني، والله ﷻ وضع المسجد الحرام أي حدد موضعه واختاره ثم بعد أربعين سنة وضع المسجد الأقصى بمعنى اختاره وحدد موضعه وتأخر البناء إلى وقت إبراهيم وإلى وقت سليمان ﷺ.

وهناك من أهل العلم من قال: أننا لا نسلم أن أول من بنى مسجد بيت المقدس هو سليمان بل بناه الأنبياء قبله بهذه المدة التي حددها النبي ﷺ في بناء المسجدين وإنما كانت وظيفة نبي الله سليمان هو تجديد البناء وليس تأسيسه، وفرق بين التأسيس وبين التجديد، وسليمان ﷺ إنما جدد ولم يؤسس وكلا الجوابين صحيح ولكن الأقرب الجواب الأول.

نرجع لسرد أدلة نبوته وأنه آخر الأنبياء وأن لا نبي بعده :

ومنها : عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ «لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم».

وفي الحديث كذلك عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «لو كان بعدي نبي لكان عمر».

فهذا دليل على أن لا نبوة بعده، ولو كان أحد سبيعت بعده نبيا لكان أحق الناس بها عمر رضي الله عنه.

وفي الحديث كذلك عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أنا قائد المسلمين ولا فخر وأنا خاتم النبيين ولا فخر وأنا أول شافع وأو مشفع ولا فخر».

وآخر حديث عندنا حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ «إني عبد الله أي وصفا لا اسما، إني عبد الله خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته» وذلك لأننا معاشر أهل السنة نعلم أن الله قد قدر ما سيكون وكتبه في اللوح المحفوظ، فنبوته ليست شيئا مبتدأ بل هي أمر مقضي ومقدر وآدم لمنجدل في طينته أي لم يكتمل خلقه بعد.

فأنت ترى أن هذه النصوص متواترة في إثبات هذه القضية العظمى والعقيدة الكبرى لأنه لا نبي بعد رسول الله ﷺ، وقد اتفق المسلمون جميعا على إثبات هذا، صار من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة ومن الإجماع القطعي المنقول بالتواتر والذي لا ينكره إلا جاحد أو كافر. وقد أبى بعض الناس أن يقر بهذه العقيدة وزعم أن باب النبوة لم يغلّق بعد واوردوا جملا كثيرة من الشبهات من القرآن ومن السنة يجعلونها دليلا لهم على أن باب النبوة لم يغلّق بعد وأنه يتصور أن يوجد في هذه الأمة نبي، ويجمع هذه الأدلة التي ذكروها أنه من باب الاستدلال بالمتشابه وترك المحكم، فجميع الفهوم التي يفهمونها من هذه النصوص التي سأذكر لكم طرفا منها مع الإجابة عنها إن شاء الله كلها من باب ترجيح المحتمل على الصريح ومن باب اتباع المتشابه وترك المحكم وهذه طريقة أهل الزيف

قال الله ﷻ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ

الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

من هذه الشبهه : أن الأدلة دلت على أن عيسى بن مريم سينزل في آخر الزمان كما ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، في الصحيح يقول النبي ﷺ «يوشك أن ينزل فيكم عيسى بن مريم حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام» والأحاديث في هذا المعنى متعددة، ومن المعلوم بالإجماع أن عيسى بن مريم من جملة الأنبياء، فهذا نبي سينزل في آخر الزمان بعد النبي ﷺ فكيف تقولون أنه لا نبي بعد رسول الله ﷺ؟

الجواب: إننا نؤمن إيمانا جازما بأن عيسى سينزل في آخر الزمان كما أخبرت به الأدلة الصحيحة الصريحة ولكننا نجزم ونعتقد أنه لا ينزل لا برسالة جديدة ولا ببعثة جديدة ولا ينزل على أنه نبي جديد بل ينزل على أنه من جملة مجددي هذه الأمة ومن جملة الحاكمين والمحكمين لشريعة محمد ﷺ.

فليس نزوله على وجه النبوة الجديدة المستأنفة وإنما نزوله على وجه التجديد، فينزل على أنه مجدد ونزوله من جملة فضائل هذه الأمة التي فتحت بخير الأنبياء واختتمت بأفضل المجددين لدينها وهو عيسى ﷺ.

فإن قلت: فكيف تقول أنه لم يغير الشرع ولا يحكم بشريعة جديدة مع أن النبي ﷺ قال: ويضع الجزية؟ والمقصود أنه لا يقبل الجزية، ومن المعلوم أن تشريع أخذ الجزية من أهل الكتاب هو من شريعة الله ﷻ شريعة النبي

ﷺ، قال الله ﷻ ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

صَغِيرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] فإذا كان نزول عيسى ﷺ من باب
التجديد فلماذا يضع شيئا من أمور الشرع المقررة بالكتاب
والسنة؟

الجواب: إن وضع الجزية بعد نزوله من جملة الشرع،
بمعنى أن العمل بتشريع الجزية إنما يكون ثابتا قبل نزول
عيسى بن مريم فإذا نزل عيسى بن مريم فمن الشرع عدم
قبول الجزية بعد ذلك لأن النبي ﷺ أخبر الأمة بأن عيسى
ﷺ سيضع الجزية وأقر هذا الوضع ولم ينكره وإقراره
دليل الجواز ودليل الرضا ودليل القبول.

فلو كان وضع عيسى للجزية أمرا ممنوعا لنبهنا النبي
عليه وقال إذا رأيتم عيسى يضع الجزية فخالفوه ولا تقبلوا
كلامه، فالجزية من شريعتنا إلى أن تقوم الساعة ولكن لم
ينبه بل أخبر إخبار المقر الراضي بهذا الخبر، ومن
المعلوم المتقرر عند العلماء أن إقرار النبي ﷺ حجة على
الجواز.

ولا أدل على ما ذكرته سابقا من أن عيسى سينزل على
أنه مجدد أن الأدلة دلت على أنه بعد نزوله تقام الصلاة
فيريد أهل ذلك الزمان من نبي الله عيسى أن يتقدم ولكنه
يرفض أن يتقدم ويقول: أنتم أئمة لبعض، فلو كان نزوله
على وجه النبوة فما جاز أن يتقدمه أحد.

فإذا لا حجة في هذا النص على مبتغى من أراد أن

يستدل به على فتح باب النبوة وعدم انغلاقه.
الشبهة الثانية: قالوا نحن سلمنا لكم بأن باب النبوة قد

انغلق في قول الله ﷻ ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ

وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فالله ﷻ إنما

أثبت أن باب النبوة قد ختم وانغلق فمن ادعى أنه نبي بعد ذلك فإنه مخالف لنص هذه الآية ولكن الأدلة لم تدل على أن باب الرسالة قد انغلق، فمن ادعى أنه رسول بعد محمد ﷺ فإن ذلك محتمل أن يكون صادقا لأن الذي أخبرت به الأدلة إنما هو انغلاق باب النبوة لا باب الرسالة.

وهذا كلام ممن لا يعلم شيئا ولا يفقه شيئا ولا يدري ما يقول ، وذلك لأن المعلوم عند أهل العلم رحمهم الله أن النبوة درجة تسبق الرسالة، فلا يمكن أبدا أن يكون الإنسان رسولا إلا بعد أن يرقى درجة النبوة فيكون نبي أولا ثم يكون رسولا ثانيا، فإذا ختم باب النبوة فإن باب الرسالة يعتبر مختوما من باب أولى، فنوح كان قبل أن يكون رسولا كان نبيا، وهود وصالح ولوط وإبراهيم وجميع الرسل قبل أن يكونوا رسلا كانوا أنبياء قبل ذلك فترة من الزمان ثم أرسلوا، كما كان نبينا ﷺ أيضا على هذا المنوال.

فقد بدئ بالنبوة ثم عقب بالرسالة، فإذا ختم باب النبوة فإن باب الرسالة يعتبر منغلقا من باب أولى لأن المتقرر عند العلماء أن كل رسول فهو نبي وليس كل نبي يعتبر

رسولا، وقريب من هذا الإسلام والإيمان، فإن الإنسان لا يمكن أن يقفز فوق درجة الإيمان إلا بعد أن يرقى درجة الإسلام.

فكل مؤمن فهو مسلم ولا يمكن أبدا أن نجد رجلا يوصف بأنه مؤمن ولا يعتبر مسلما قبل ذلك، فإذا ختم باب النبوة فباب الرسالة يعتبر عند العقلاء منختما من باب أولى، فلا حجة لهم في هذه الآية على ذلك، ولأنهم فهموا من قوله **وَعَلَىٰ** ﴿ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾ فهما مخالفا لفهم السلف الصالح بل وفهم عامة المسلمين فإن المسلمين عن بكرة أبيهم يفهمون من قوله ﴿ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾ أن باب الرسالة والنبوة جميعا قد انغلق.

وهؤلاء يفهمون فهما مخالفا لذلك، والمتقرر عند العلماء أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل، ولأن في الأحاديث التي ذكرتها قبل قليل حديث يجمع بين انغلاق البابين جميعا وهو حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي» وهو حديث سنده جيد، وبالمناسبة كل الأحاديث التي ذكرتها لكم كلها أحاديث ثابتة وقد بلغت درجة الاحتجاج فبعضها صحيح وبعضها حسن.

فإذا: عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي» والسنة

تفسر القرآن وتبين مجمله وتعبر عنه وتدل عليه، فلئن سلمنا أن هناك ولو مجرد احتمال في ختم باب النبوة وبقاء باب الرسالة كما يتفوه به هؤلاء الكفرة لكان هذا الحديث قاطعا لهذا الاحتمال ومخرجا لهم عن دائرة أذهان العقلاء.

الشبهة الثالثة: قالوا إن الله ﷻ قال ﴿ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾

فقوله خاتم هذا مضاف وقوله النبيين مضاف إليه وأنت إذا رأيت المضاف إليه وجدتهم عقلاء، فالنبيون عقلاء؟ فأضاف الخاتم إلى جماعة العقلاء، فقال هؤلاء الفلاسفة: ولفظة خاتم إذا أضيفت إلى جماعة العقلاء فيقصد بها

أفضل لا يقصد بها آخر، فقول الله ﷻ ﴿ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾

أي أفضل النبيين، فهي شهادة من الله أنه أفضلهم فقط. وهذا فهم لم يعرف عن أحد من المسلمين مطلقا، بل هو خلاف ما أجمع عليه العلماء، فقد أجمع العلماء رحمهم الله على أن كلمة خاتم هنا في الآية يقصد بها عاقبة الشيء وخاتمته وآخره ونهايته.

وأما يفهمه هؤلاء الحمقى من هذه الآية إنما هو فهم مخالف لما عليه العلماء، وكل فهم يخالف فهم العلماء في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، ولم تقتصر المخالفة على العلماء فقط بل إنه خلاف اللغة اصلا، فقد نص أئمة اللغة في مواضع متعددة على أن خاتم الشيء نهايته وآخره.

قال ابن منظور الإفريقي رحمه الله في لسان العرب: خاتم كل شيء وخاتمته أي عاقبته وآخره، وقال الفيروز

أبادي في قاموس الخاتم من كل شيء عاقبته وآخره كخاتمة آخر القوم، وقال الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن: وتارة يعتبر منه بلوغ الآخر، ومنه قيل ختمت القرآن أي انتهيت إلى آخره، فقول الإنسان إذا انتهى من قراءة القرآن يقول ختمته بمعنى وصلت آخره وانتهيت منه، وقال ابن فارس رحمه الله في مادة ختم وهو بلوغ آخر الشيء والنبي خاتم الأنبياء لأنه آخرهم.

فإذا ما يفهمه هؤلاء الحمقى والسذج إنما هو فهم مخالف لفهم العرب ومخالف لفهم العلماء، والأدلة نزلت باللسان العربي المبين فكان يجب حملها على ما هو متقرر في هذا اللسان العربي، فلا حجة لهم في هذا الفهم، فالمعنى الحق الذي لا يجوز القول بغيره مطلقا في قوله تعالى ﴿

وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴿ أي عاقبتهم ونهايتهم وآخرهم، هذا هو الفهم الذي اتفق عليه علماء العربية وعلماء الشريعة.

ومن جملة شبههم أيضا: في قول الله تبارك وتعالى ﴿

**وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ
وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ**

رَفِيقًا ﴿ [النساء: ٦٩] فإن قلت: وكيف يستدل بها هؤلاء؟
فأقول:

قال هؤلاء: الله **عَلَّمَ** قال: " فأولئك مع "، وهم يفهمون

كلمة مع بأنها من، فمن يطع الله ﷺ طاعة تبلغ طاعة الأنبياء فهو من الأنبياء، ومن يطع الله ﷺ طاعة تبلغ درجة الصديقين فهو من الصديقين، ومن يطع الله طاعة تبلغ به درجة الشهداء فهو من الشهداء، ومن يطع الله تبلغ به درجة الصالحين فهو من الصالحين.

أما من عبد الله ﷺ عبادة تبلغه إلى درجة الصديقين فهو من الصديقين، نحن نسلم بذلك، أي أنه يصحب الصديقين يوم القيامة ويكون في رتبتهم ومنزلتهم، لكن هؤلاء لا يريدون هذا المعنى، فهم يقصدون أنه سيكون من جملة الأنبياء، فإذا اجتهد الإنسان في طاعة تقرب من طاعة رسول الله ﷺ بأن قام الليل قياما لا يفتر منه وأكثر من الصوم والدعوة إلى الله حتى بلغت به طاعته وعبادته درجة النبي ﷺ فإنه سيكون من الأنبياء، إذا يحتمل أنه بطاعته يبلغ رتبة النبي فيكون نبيا.

ولا يقصدون أنه سيحشر معه يوم القيامة، لا، نحن كلنا نؤمن بأن الحشر معه مطلب شرعي، ولذلك ربعة بن كعب الأسلمي لما سأله النبي ﷺ سل، قال: أسألك مرافقتك في الجنة، فهناك من المؤمنين من بلغت به عباداتهم مرافقة الأنبياء في الجنة، لكن لا يمكن أبدا أن يترقى الإنسان بمجرد عبادته أن يكون نبيا من الأنبياء، فهذا فهم غريب في الآية في الحقيقة.

وقد أجاب العلماء رحمهم الله عن ذلك بعدة أجوبة أختصرها هنا في جوابين:-

الجواب الأول: أنه ليس في لغة العرب التي أنزل الله

وَعَلَى الْقُرْآنِ بِهَا أَنْ مَعَ تَأْتِي بِمَعْنَى مَنْ، وَإِنَّمَا مَعَ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ وَلُغَةِ الْعَرَبِ وَفَهْمِ السَّلَفِ أَنَّهَا مُطْلَقُ الْمَصَاحِبَةِ، فَتَقُولُ رَأَيْتَ فُلَانًا مَعَ فُلَانٍ أَيْ رَأَيْتَهُ مَصَاحِبًا لَهُ، فَهِيَ لِمَطْلَقِ الْمَصَاحِبَةِ فَقَطْ، وَقَوْلُهُ مَعَ النَّبِيِّينَ أَيْ يَصَاحِبُ النَّبِيِّينَ، قَوْلُهُ مَعَ الصَّدِيقِينَ أَيْ يَصَاحِبُ الصَّدِيقِينَ، أَيْ يَرْقَى إِلَى مَرْتَبَتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّاحِبَةِ يَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَحْشُرَ مَعَهُ، بَلْ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ أَحَبَّ قَوْمَ حَشْرٍ مَعَهُمْ» وَلَمَّا جَاءَهُ رَجُلٌ يَرْفَعُ صَوْتَهُ وَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَرْءُ يَحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ".

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّاحِبَةِ يَقُولُ: وَأَنَا أَحَبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَوْلُهُ "مَعَ" فِي الْآيَةِ إِنَّمَا تَفِيدُ مُطْلَقَ الْمُرَافَقَةِ وَالْمَصَاحِبَةِ فَقَطْ لَا أَنْ يَشَارَكَهُ فِي نُبُوَّتِهِ، فَ "مَعَ" لَا تَأْتِي فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ بِهَا بِمَعْنَى مَنْ مُطْلَقًا.

فَمَا يَفْهَمُهُ هَؤُلَاءِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِللُّغَةِ الْعَرَبِ وَمُخَالَفٌ لِفَهْمِ السَّلَفِ.

وَهُنَاكَ جَوَابٌ آخَرٌ وَهُوَ: أَنْ مَنْ هُمْ أَعْظَمُ مَنَا عِبَادَةَ وَقُرْبَةَ وَطَاعَةَ وَمُرَافَقَةَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ وَهُمْ أَصْحَابُهُ ﷺ لَمْ يَدْعِي أَحَدٌ مِنْهُمْ النَّبُوَّةَ جَرِيًا مَعَ هَذَا الْفَهْمِ الَّذِي فَهَمَهُ هَؤُلَاءِ مِنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَلَمْ يَدْعِيهَا أَبُو بَكْرٍ مَعَ عَظْمِ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ نَبِيِّهِ وَعِنْدَ عِبَادِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَدْعِيهَا عُمَرُ، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّلَفِ الصَّالِحِ لَمْ يَكُونُوا يَفْهَمُونَ أَنَّهُمْ مَتَى بَلَّغُوا دَرَجَةَ النَّبِيِّ فِي الْعِبَادَةِ أَنَّهُمْ سَيَكُونُونَ أَنْبِيَاءَ

معه، بل كانوا فقط يتنافسون على كثرة العبادة التي تجعلهم أو تؤهلهم إلى رحمة الله فتوصلهم رحمة الله وفضله إلى أن يكونوا مع النبي ﷺ في الجنة. فالآية لا تدل على ما يقصده هؤلاء لا في صدر ولا ورد.

الشبهة الخامسة: يقول الله ﷻ ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ

مِّنْكُمْ يَقْضُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ۖ فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥].

ومثلها أيضا قول الله ﷻ ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مَنِ

الْمَلَأَكَّةَ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ۗ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ

﴾ [الحج: ٧٥] فهوؤلاء المدعون بأن باب النبوة لم ينغلق بعد

يستدلون بهاتين الآيتين على إمكان بعثة نبي بعد رسول الله ﷺ، فإن قلت: وما وجه الدلالة منها؟

أقول: وجه الدلالة منها لفظ "يأتينكم" ولفظ "يصطفي"، فهما فعلا ماضيا، والفعل المضارع يعبر عن الحال الحاضرة وعن المستقبل، فهم يفهمون من قوله "يأتينكم" أن هذا الإتيان سيتعاقب في السابق وسيتعاقب في اللاحق ولا يمكن أن ينقطع هذا الإتيان ببعثة محمد ﷺ لأنه فعل مضارع والفعل المضارع يتجدد، وكذلك "يصطفي" فهي فعل مضارع فلا يزال هذا الاصطفاء جار من الله ﷻ ولو

بعد النبي ﷺ كذا قالوا وكذا فهموا ولبئس هذا القول وتبا لهذا الفهم.
وقد أجاب أهل العلم رحمهم الله عن ذلك بعدة أجوبة منها:

أن قوله يأتينكم ويصطفي إنما يقصد بها الله ﷻ الأمم التي قبلنا والتي كثر الأنبياء فيها، وذلك لأن الخطاب لبني آدم ، ولا يزال الله ﷻ منذ بعث آدم إلى محمد ﷺ والأنبياء يتعاقبون ويصطفون فيأتي النبي بعد النبي إلى بعثة محمد ﷺ، فإذا الآيتان لا تتكلم على ما بعد بعثته ﷺ وإنما تتكلم عما قبل بعثته فقط وهذا جواب واضح وصريح، ويوضحه الجواب الثاني:

سلمنا أن " يأتينكم " و" يصطفي " تفيد التجدد لكنها تبقى مطلقة والأدلة من الكتاب والسنة والناصة على ختم النبوة بمحمد ﷺ كفيلا بأن تقيد هذا المطلق فلا إتيان ولا اصطفاء بعد بعثة محمد ﷺ، فإذا هي مطلقة في الأمم التي قبلنا مقيدة بعد بعثة محمد ﷺ من بعد العمل بالأدلة كلها وهذا مع التسليم، فإن تلك الأدلة التي ذكرتها عليكم تقيد هذا الإطلاق في الإتيان والاصطفاء ببعثة محمد ﷺ بمعنى أنه متى ما بعث محمد ﷺ فينقطع الإتيان وينقطع الاصطفاء، والمتقرر عند العلماء أن المطلق يبني على المقيد.

وأجابوا أيضا بجواب ثالث : وهو أننا لا نسلم أن الفعل المضارع يدل على التجدد دائما بل لا بد أن ينظر فيه إلى السياق والقرائن، فتارة يدل الفعل المضارع على التجدد

لوجود القرائن الدالة على إفادة ذلك وتارة لا يدل الفعل المضارع على التجدد ولا يدل على المستقبل أصلاً. إذا لا بد من النظر إلى القرائن التي تصاحب الفعل المضارع، فإن كانت قرائن تفيد وجوده في المستقبل فنحن نحمله على دلالة هذه القرائن، ولذلك نجد آيات كثيرة جاءت بصيغة المضارعة مع أنه لا يراد بها المستقبل وإنما يراد بها حكاية الزمن الماضي، كقول الله ﷻ عن اليهود ﴿ **فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: ٩١] وقتلهم هل كان بعد محمد ﷺ وإنما الله تعالى يتكلم بالفعل المضارع عن حالة ماضية، فكذلك "يأتينكم" ويصطفي "وإن كان فعلاً مضارعاً لكنه يتكلم عن حالة ماضية، لأن القرائن تدل على ذلك.

وكذلك قول الله ﷻ ﴿ **وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكٍ** ﴾

﴿ **سُلَيْمَانَ** ﴾ [البقرة: ١٠٢] وهذا الإتيان وهذه التلاوة هل حصلت في الزمن المستقبل؟ الجواب: لا، وإنما هي حالة ماضية، فالله يتكلم بالفعل المضارع عن حالة ماضية. فإذا: القول الحق أن الفعل المضارع لا يدل على المستقبل دائماً إلا إذا أفادت القرائن أنه يفيد الاستقبال لأن العرب واستعمال القرآن جرى كلا منهما عن التكلم عن الحالة الماضية بالفعل المضارع.

ثم أيها الحمقى هل دلت القرائن في قول الله ﷻ يأتينكم وقوله ﷻ يصطفي هل دلت القرائن على أن هذين الفعلين

المضارعين يفيدان الاستقبال؟ الجواب: لا، بل دلت الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة الصحيحة على انقطاع مقتضاهما، فبعد محمد ﷺ لم يأتينا نبي ولم يصطفي الله ﷻ بعده نبي أو رسولا.

الشبهة السادسة: استدلوا كذلك بقول الله تبارك وتعالى

﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ

عِبَادِهِ﴾ [غافر: ١٥].

فقوله " يلقي " هذا فعل مضارع وقد تقرر أن الفعل المضارع يفيد الحالة الحاضرة والمستقبل، فزعموا أن النبوة باقية لأن صيغة يلقي تدل على الاستمرار، ونجيب عنها بنفس الجواب الأول وهو تقييدها بآية ختم النبوة وكذلك نقول: أن الفعل المضارع قد يأتي في القرآن ويراد به الماضي.

الشبهة السابعة: في قول الله ﷻ ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن

رَبِّهِ، وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧].

قالوا: المقصود بقول الله ﷻ ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن

رَبِّهِ﴾ يقصد به النبي ﷺ.

قالوا: وأما قوله ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ فالمقصود به

النبي الذي سيكون بعده، فعندنا رجل على بينة من ربه
وعندنا رجل شاهد على هذا النبي، فأما الذي على بينة من
ربه في الآية فالمقصود به النبي ﷺ وأما الذي يتلوه أي
يعقبه شاهد منه أي نبي آخر سيبعثه الله ﷻ في هذه الأمة
يصدق ما كان عليه النبي ﷺ.

وزعموا أن الشاهد يقصد به نبي آخر بعد محمد ﷺ
يشهد له بالرسالة، كذا فهم هؤلاء الحمقى.

والجواب عن ذلك: أنه لا دليل أبداً على أن الشاهد هنا
يقصد به نبي جديد، وإن سلمنا وجود احتمال دار في
أذهانهم فإن هذا الاحتمال ينقطع بالأدلة المتواترة من
الكتاب والسنة والتي تقطع دابر النبوة بعد محمد ﷺ.

فإن قلت: وما المقصود بالشاهد هنا؟

فأقول: تفاسير السلف تدور على أن الشاهد هو جبريل
ﷺ، كما قال ذلك ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعكرمة وأبو
العالية والضحاك وإبراهيم النخعي وغير واحد من أهل
السنة والجماعة، تفاسير السلف تدور على أنه جبريل،
وهناك من السلف من فسر الشاهد هنا بنفس محمد ﷺ فهو
شاهد على أمته.

وقد قال بذلك علي بن أبي طالب والحسن وقتادة.

فالسلف يدور تفاسيرهم في قول الشاهد على تفسيرين
على أنه جبريل وعلى أنه محمد ﷺ وكلا التفسيرين
صحيح لكن لا نعلم أن سلفياً قال بأن الشاهد يقصد به نبي
آخر يأتي بعد محمد ﷺ.

فهذا لا يعرف أبداً في كلام العلماء بل لا يعرف في

كلام المسلمين .

وهذه أهم شبههم وأنا اخترتها لأنها من القرآن والسنة، وبقي عندهم شبه عقلية وخيالات شيطانية وزخارف إبليسية أعرضت عن ذكرها لأن بطلانها كاف في بيان زيفها، فأضحت هذه الطائفة ضحكة يضحك منها العقلاء بهذه الفهوم والاستدلالات، ويجمع شبههم جميعا أنها اتباع للمتشابه وترك المحكم واتباع للمحتمل وترك الصريح، ويجمعها كذلك أنهم فهموا من النصوص الصحيحة الصريحة فهوما تخالف فهم أهل السنة والجماعة بل المسلمين كافة ، وكل ذلك مبني على الباطل، والمتقرر أن ما بُني على الباطل فهو باطل.

نذكر بعد ذلك جمل من الأدلة والنصوص من الكتاب والسنة التي قد يتوهم منها الاختلاف أو التعارض في باب النبوات كما فعلناه في باب القدر، ونبدأ إن شاء الله في سرد هذه النصوص والتي هي متعلقة بباب النبوات، وقد يفهم منها شيء من التعارض ونوفق بينها بما يفتحه الله ﷻ وهي قرابة الثلاثين فرعا نأخذها واحدة واحدة بإذن الله ﷻ.

إن قيل : كيف نجمع بين قول الله ﷻ: ﴿ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ

بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ١٣٦] وقوله: ﴿ تِلْكَ أَلْرُّسُلُ فَضَّلْنَا

بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فهذه الآية تنص وتدل دلالة

واضحة على أن التفريق بين الأنبياء محرم لا يجوز، فلا

يجوز أن نفرق بين الأنبياء أبدأ، كيف نجمع بينها وبين
قول الله ﷻ ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ

بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؟ فإن الآية الأولى تنفي التفريق بين
الأنبياء وتنتهي عنه، والآية الثانية تدل على أن هناك
تفاضل بين الأنبياء؟

الجواب: لقد اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في
الجمع بينهما، وأقرب الأقوال فيها إن شاء الله وجهان :
الوجه الأول: أن التفريق المنهي عنه إنما هو التفريق
في مسألة الإيمان بنبوتهم وأحقية رسالتهم، فيجب علينا أن
نؤمن بجميع أنبياء الله ﷻ ورسله إيماننا خاليا من الزلل أو
الريب أو الشك، فلا يجوز لأحد من الناس أن يقول أنا
أؤمن برسالة محمد ﷺ مائة بالمائة وأما رسالة لوط فإني
أؤمن بها سبعين في المائة، فأنت فرقت بينهم في أصل
الإيمان وهذا لا يجوز، لأن المتقرر عندنا في قواعد أهل
السنة والجماعة أن من كفر أو شك في نبوة واحد من
الأنبياء فكأنما كفر بهم جميعا صلوات الله وسلامه عليهم.

وهناك وجه آخر وهو: أن التفريق المنهي عنه إنما هو
التفريق المبني على العصبية والجهل أو التنقص من مقام
المفضول، وعلى ذلك قول النبي ﷺ «لا تفضلوني على
يونس بن متى» أي لا تفضلوني تفضيلا مبنيا على
التعصب أو على الجهل أو على الانتقاص من مقام نبي الله

فإذا كان التفريق مبنيًا على التفريق بينهم في الإيمان أو التفريق بينهم النابع من العصبية أو الجهل أو الذي يتضمن انتقاص منزلة المفضول فهذا هو التفريق الذي نهانا الله ﷻ عنه.

وأما قول الله ﷻ: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ

بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أي باعتبار رسالاتهم وباعتبار ما أتاهم الله ﷻ من البراهين والآيات الدالة على صدق نبوتهم، فمنهم من اختصه الله ﷻ بالخلقة كإبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام ومنهم من اختصه الله ﷻ بالتكليم كفاحا بلا واسطة كموسى ﷺ، فإذا التفضيل الجائز هو التفضيل بينهم باعتبار ما أتاهم الله ﷻ من البراهين والآيات أو باعتبار ما أنزل الله ﷻ عليهم من الرسالات.

ولذلك أفضل شريعة هي شريعة محمد ﷺ، وأكثر نبي أتاه الله ﷻ من المعجزات والبراهين ما لم يؤت نبي قبله النبي ﷺ، وأعظم الخلق جاها عن الله ﷻ هو رسول الله ﷺ، فهو صاحب المقام المحمود والحوض المورود، ففضائل النبي ﷺ كثيرة، ولذلك بين الله ﷻ الفضل الجائز

في قوله: ﴿ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ ^ط وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ

دَرَجَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فهذا التفضيل لا بأس به ولا حرج فيه، بل أجمعت عليه كلمة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، وبهذا

التخريج لا يبقى بين هاتين الآيتين أي شيء من الإشكال
ولله الحمد والمنة.

الفرع الثاني: في قول الله ﷻ: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا

وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [المجادلة: ٢١].

وقال الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كِمْنَاتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ

الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [الصفات: ١٧١-١٧٣].

فهذه الآيات تثبت إثباتا عظيما أن الرسل منصورون
على أممهم وأقوامهم وأن الناصر لهم هو الله ﷻ، فقد أخذ
الله ﷻ العهد على نفسه تفضلا وامتنانا أنه سينصر
رسوله، كيف نجمع بين هذه الآيات التي كتب فيها النصر
للسل وبين آيات كثيرة تدل على أن كثيرا من الرسل قد
قتلوا وفعل بهم ما فعل كما في قول الله ﷻ: ﴿ قُلْ قَدْ

جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالذِّكْرِ قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنَّ

كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٨٣].

والآيات التي ذكر فيها تقتيل الرسل متعددة، فكيف
نجمع بين هذا وهذا؟

الجواب: لقد اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في
وجه الجمع على أقوال كثيرة، والأقرب منها إن شاء الله
أنه لا يجوز لنا أن نفهم من معنى النصرة أنها القهر

والغلبة فقط، بل النصر لها معان متعددة، فلا يرد هذا الإشكال إلا في ذهن من حصر نصره الله لرسله في وجه واحد فقط فلما رأى هذا الوجه لم يتحقق في الرسل وجد عنده هذا التعارض، وأما من جعل نصره الله ﷺ لرسله ذات أوجه كثيرة متعددة فإنه حينئذ لا يرد عليه مثل هذا الإشكال، ولذلك نقول أن نصره الله ﷺ لرسله لها أوجه متعددة منها القهر والغلبة، فإن لم تحصل هذه فتارة تكون نصره الله بالحجة والبيان.

فينصر الله ﷺ رسله بحجة وبيانات لا يستطيع أقوامهم أن يقهروهم أو يغلّبوهم أو يعارضوهم في هذه الحجج، وتارة تكون بالثبات على الدعوة إلى أن يموت من غير أن يبدل أو يغير أو يتنازل عن دعوته مع شدة بأسه وقوته وصرامته وقسوته إلا أن الرسول يبقى ثابتاً على منهجه حتى يموت أو يقتل، وأليس هذا من نصره الله؟ الجواب: بلى، وتارة يكون انتصار الله للرسول باهلاك قومه بعد طرد الرسول أو أن يفعلوا به فعلاً لا يليق فينتقم الله ﷺ منهم بإهلاكهم وإبادتهم إبادة استئصال، وإن لم يعذبهم في الدنيا فسيعذبهم وينتصر لرسله في الآخرة.

إذاً: ليس هناك إشكال أبداً، فنحن نؤمن إيماناً جازماً ونصدق تصديقاً قطعياً بما قطعه الله ﷺ على نفسه تفضلاً وامتناناً من أنه سينصر رسوله، لكن لا يجوز لنا أن نحصر نصره الله لرسله في وجه واحد، بل لها أوجه متعددة، فإذا اجتمعت الأمة على رسولها وقتلته هل معنى هذا أنها غلبته؟

الجواب: لا، بل هو غلبها لأنه مات على منهج الله ﷺ ثابتاً على دعوته مستقيماً على صراط الرحمن ثم يأتي العذاب من الله ﷻ على هؤلاء الأمة فيبيدهم الله ﷻ فمن الذي انتصر حينئذ؟ الرسل، فليس هناك إشكال والله الحمد. إذا الآيات التي تخبر بنقتيل الأمم لبعض أنبيائها لا تتعارض مع كتابة النصر للرسل.

الفرع الثالث: كيف نجمع بين آيات تنفي علم الأنبياء

بالغيب كقول الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ

إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

بل قال عن نوح نفسه: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ

اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠].

بينما نجد في الآيات الأخرى من سورة نوح أنه أخبر عن غيب مستقبلي مع أنه يقول إني لا أعلم الغيب، لكنه

أخبر عن غيب مستقبلي في قوله ﷻ: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ

عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكٰفِرِينَ دَيَّارًا * إِنَّكَ إِن تَذَرَّهُمْ يُضِلُّوْا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوْا

إِلَّا فٰجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٦-٢٧].

مع أنه أمر غيبي فكيف النفي عن نفسه علم الغيب ثم يخبر الله ﷻ ويعلل دعاءه بأمر غيبي؟

الجواب: لا إشكال في ذلك، وأقرب المسالك في الجمع
وجهان:

الوجه الأول: أنه لم تصدر منه هذه الدعوى إلا بعد أن
أوحى الله إليه أن قومك قد ختم على آخرهم فلا يؤمن معك
أحد، وأن جميع نسلهم الذي سيولد إنما سيكون على هذه
الصفة أنه فاجر كفار، فلما أيقن بالوحي أنه لن يؤمن أحد
فحينئذ بقاء الكافر في الأرض فساد، فدعا نبي الله نوح
على أن يهلكهم الله ﷻ.

إذًا: هو لم يعلم الغيب استقلالاً وإنما علم الغيب بإيحاء
الله ﷻ له، كما أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب ومع ذلك فقد
أخبرنا عن أشياء غيبية ستكون في آخر الزمان، فما
الطريق لعلمه بها؟

الجواب: الوحي، عن طريق الوحي عرفها وإلا فلم
يكن له أن يعرف شيئاً من الغيب إلا ما أطلع الله ﷻ عليه

كما قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا *

إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا

﴿[الجن: ٢٧-٢٧].﴾

وهناك وجه آخر وهو قريب، وهو أن الداعية قد يسبر
قومه ويجربهم ويعرف ما هم عليه، فيعرف مستقبلهم أو
كأنه يغلب على ظنه في المستقبل أنهم لن تتغير حالهم
لطول المام معهم، ولأنه مع طول المقام يتعرف الإنسان
على بني قومه أكثر ممن لا يعرفهم، وهو دعا عليهم بعدما

أيس منهم وجربهم وخبرهم، وأنهم بعد هذه المدة العظيمة الطويلة وهي تسعمائة وخمسون عاما في الدعوة أيس منهم وعلم حالهم وجربهم فكانه يقول لن يرجي منهم الخير ولا المنفعة فدعا عليهم، ولكن الوجه الأول كأنه الأقرب.

الفرع الرابع: عندنا آيتان ظاهرهما التعارض فيما يخص الأنبياء وهي: أن الله ﷻ ذكر أن الأنبياء يبعثون من القرى، قال الله ﷻ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي

إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ [يوسف: ١٠٩].

أي جميع الرسل يا محمد ممن جاء قبلك وأرسلهم الله ﷻ إنما بعثهم من أهل القرى، فأفاد هذا أنه ليس من الأعراب ولا من البادية أحد من الأنبياء والرسل، كيف نجمع بين هذا وبين يعقوب عليه السلام؟ فإنه كان في البدو، في قول الله ﷻ عن يوسف أنه قال له: ﴿ وَجَاءَ بِكُمْ

مِّنَ الْبَدْوِ ﴾ [يوسف: ١٠٠] فكيف آية تخبرنا بأن الرسل يبعثون من القرى وآية تخبرنا بأن يعقوب ﷺ إنما كان من البدو؟

الجواب : اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في الإجابة على أقوال كثيرة، والأقرب منها إن شاء الله تعالى أن القرى لا يراد بها المدائن وإنما يراد بها عموم الأرض، فقوله " من أهل القرى " أي من أهل الأرض.

وهذا فيه نفي أن يكون ثمة رسول سبيعت إليهم من السماء، لأنهم طلبوا من نبيهم أن يأتيهم برسول ملكي كما قال الله ﷻ في سورة الإسراء ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ

جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٤].

أي لو كان الله يريدنا أن نؤمن لما بعث لنا بشرا رسولا وإنما بعث لنا ملكا، وآيات متعددة في سورة الأنعام وفي غيرها من السور الأمم تطلب من أنبيائها أن تتحول الرسالة من كونها بشرية إلى كونها ملكية، والله ﷻ يقول: يا محمد جميع الرسل الذين أرسلناهم قبلك إنما هم من أهل القرى، أي من شأنهم أن يعيشوا في الأرض كما قال الله

ﷻ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ

لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤].

وكما قال الله ﷻ نافيا أن يكون الرسول ملكا: ﴿ وَكَلَّ

جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا

يَلْبَسُونَ ﴾ [الأنعام: ٩]؛ فليس المقصود بالقرى في هذه

الآية مجتمع البيوت وإنما يراد بها الأرض، أي : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، وهذا فيه نفي أن تكون الرسالة من السماء، وقد قيل غير ذلك ولكنها أقوال تحتاج إلى شيء من الاستدلال لأنها تتضمن أخبارا

عن أمور غيبية، كقول بعضهم مثلاً: إن يعقوب نبأه الله وهو في القرية ثم خرج نذيراً إلى أهل البادية فهذا يحتاج إلى دليل.

ومنهم من قال: إن البدو ليسوا هم الأعراب الرحل، ولكن لما كانت قرية يعقوب قرية صغيرة بجوار تلك المدينة الكبيرة عدت أنها بادية، فأحياناً يعيش البادية في بيوتات صغار بجوار مدينة كبيرة فيسمون عندها هجرة وهم من أهل البادية، إذا جاءنا رجل منهم قلنا جئت من البدو، فلا نقصد من البدو أي البادية وإنما نقصد تلك القرية الصغيرة فهي قرية تدخل في مسمى القرية، وهذا أيضاً يحتاج إلى دليل.

ومنهم من قال: إن قوله: " وجاء بكم من البدو "، إنما يقصد مدينة بدا، مدينة اسمها بدا وهذا القول مروى عن ابن عباس رضي الله عنه، ولكنه لا يصح عنه، وجاءوا بأمثلة تدل على أن هناك قرية اسمها بدا فقالوا قوله: " وجاء بكم من البدو " أي من هذه القرية المسماة ببدا، ولكن كل هذا كأن فيه نوع تكلف.

والأقرب إن شاء الله هو ما ذكرته أنفاً وهو يفيد إفادة مقصودة في القرآن، وهي أن المقصود هو إيصال رسالة الله سواء كان الرسول بدوي أو قروياً.

فقضية البادية من عدمها لا أثر كبير لها ولكن الله يريد أن يبطل مزاعم من طلبوا رسولا ملكياً يأتيهم وقال: أنا ما أرسل لكم إلا رجل من أهل القرى أي من أهل الأرض، ممن تعرفونه وتخبرونه بشر مثلكم حتى يكون موافقته لكم

في البشرية أدعى لقبولكم رسالته؛ وعلى هذا فلا إشكال فيها إن شاء الله.

الفرع الخامس : كيف نجمع بين آيات تثبت أنه ما من

أمة إلا وجاءهم هاد ورسول كقول الله ﷻ ﴿ **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**

﴾ [الرعد: ٧]، وقوله ﷻ: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا**

أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦].

فهذا دليل على أن رسالة الله ﷻ قد غطت عامة الأمم

؟ فكيف نجمع بينها وبين قول الله ﷻ: ﴿ **لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا**

أَتَاهُمْ مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [القصص: ٤٦] وفي الآية الأخرى

في سورة يس: ﴿ **مَّا أَنْذِرَ آبَاءَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ** ﴾ [يس: ٦]

وكذلك قول الله ﷻ: ﴿ **يَتَأْهَلُ الْكِنَبِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ**

لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِّنَ الرَّسْلِ ﴾ [المائدة: ١٩] أي على مدة طويلة

وزمان عظيم من الزمان لم يأتكم فيه رسول، فكيف نجمع بين آيات تثبت أن كل أمة جاءها رسول وبين تلك الآيات التي تثبت أن قبل محمد لم يكن هناك نذير لهؤلاء الآباء والأسلاف؟

نقول: لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة والأمر فيها أوضح من شمس النهار، وهي أن المقصود بالفترة

والمقصود بالآباء الذين لم يأتيهم نذير إنما هم الآباء الأقربون لا الأبعدون، أي أن آباء هؤلاء الذين بعثت فيهم الأقربون لم يأتيهم نذير قبلك وما أنذروا فهم من أصحاب الفترة، ولا ينفي هذا أن كل أمة قد جاءها رسول، إذ أن آباءهم الأقربين لا يشكلون أمة أصلاً، إذ أن آباءهم الأقربين ليسوا بأمة مستقلين حتى تتنافى مع الآيات التي تثبت أن كل أمة قد جاءها رسول.

فاذا: النذارة المنفية في قول الله ﷻ: "ما أتاهم من نذير من قبلك"، إنما هي نذارة الآباء الأقربين كجده عبد المطلب وأبيه عبد الله، أي الأقربون من بعثته، وهؤلاء الأقربون لا يشكلون أمة كاملة، هذا جواب.

وثمة جواب آخر يجمع بين الآيات وهو: أن شريعة موسى وعيسى لا تزال باقية في الأرض قبل بعثة رسول الله ﷺ، لكن النذير المنفي هنا إنما هو النذير المباشر، أي رسول يأتيهم مباشرة وأما حجج الله ﷻ فهي موجودة في الأرض، لكن ما أتاهم من نذير مباشر.

وأضرب لكم مثال حتى يتضح لكم ما أريد إثباته: قد يأتينا عالم في الدلم فنقول: لم يأتنا عالم قبلك مع أن الدلم فيها من المسائل العلمية ما ورثه علماء سابقون، فالعلم موجود لكن قولنا ما جاءنا عالم أي عالم يعلمنا مباشرة، لكن العلم موجود.

إذا فشرعية التوراة والإنجيل موجودة، ولذلك كان ورقة بن نوفل ممن كان يتحنث في الجاهلية على دين إبراهيم، وسموا رجالاً كانوا على دين إبراهيم ﷺ.

فحجج الله موجودة، لكن ما أنذر أبائهم نذارة مباشرة أي ما بعث فيهم رسول، وعدم بعثة الرسول لا يدل على أن حجج الله قد اختفت من الأرض اختفاء تاما، وبهذا لا يكون ثمة إشكال في هذا والله الحمد والمنة، فإما أن نقول أن المقصود بأبائهم الذين لم يندروا أنهم الآباء الأقربون ليس الآباء الأبعدين، وإما أن نقول أن النذارة المنفية هي النذارة المباشرة، وأما حجج الله فلا تزال باقية في الأرض.

الفرع السادس : قول الله ﷻ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً

وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨]، فهذا دليل على أن الله ﷻ قد خص

كل نبي بالشرعة والمنهاج، فكل نبي متعبد بإتباع شريعته التي جاءت من الله له، ولا يلزمه أن يتابع نبي قبله لأن كل واحد منهم جاءت شريعته ومنهاج ؟ كيف نجمع بين هذا

وبين قول الله ﷻ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَتْهُمْ

أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] فأمره أن يقتدي بالأنبياء من قبله؟

فإذا كان للنبي ﷺ شريعة ومنهاج خاصة فما الحاجة إلى أن يقتدي بمن قبله؟

الجواب: اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في تحرير الجواب على أقوال كثيرة، وأقربها أن الاقتداء بالمأمور به إنما هو الاقتداء في العقائد والأخلاق والدعوة، فيكون الاقتداء اقتداء واهتداء بالتوحيد والعقائد والإيمان

والدعوة والأخلاق، لأننا تقرر عندنا معاشر أهل السنة والجماعة أن دين الأنبياء باعتبار العقيدة واحد. فالعقيدة التي جاء بها محمد ﷺ هي نفس العقيدة التي جاء بها الأنبياء من قبله، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي

كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا

الطَّغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فعقيدتهم واحدة، وقال الله ﷻ: ﴿

وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

إذا: عقيدة الأنبياء واحدة، فالله تعالى أمره أن يقتدي بهم في هذه العقيدة والتوحيد، وكذلك الأخلاق، فإن محاسن الأخلاق هي محاسن الأخلاق في كل الشرائع كالصدق فحسن في كل شريعة، والكذب قبيح في كل شريعة، فالطاعة وامتثال أمر الله ﷻ ورسوله ﷺ حسن في كل شريعة، والمخالفة والمعصية قبيحة في كل شريعة.

بل إننا نجد أن من الأخلاق ما اتفقت عليه الشرائع كلها وجاء كل نبي يأمر قومه بها مثل الصدق في الحديث والوفاء بالوعد وأداء الأمانة ورد الحقوق إلى أهلها، فقوله " اقتده " أي اقتدي يا محمد بهؤلاء الأنبياء من قبلك في العقائد التي قرروها والإيمان الذي دعوا إليه وتلك السلوكيات والأخلاق التي قرروها في أممهم.

أما في مسألة الفقهيّات والشرائع هذه سوف تأتيك
شريعة خاصة بك.

فخلاصة الكلام حتى يتضح أن هناك أشياء اتفقت فيها
الشرائع كلها وهي العقائد والإيمان والأخلاق وهناك أشياء
اختصت بها كل شريعة وهي الأمور الفقهيّة، فكان من
قبلنا عليهم صيام لكن ليس يلزم أن يكون كصيامنا في
ابتدائه وانتهائه، وكان عليهم صلاة لكن لا يلزم أن تكون
كالصلاة في شريعتنا في أوقاتها وأعداد ركعاتها وهيئاتها.

إذاً: ما تتفق فيه الشرائع اقتد يا محمد بهم، وأما ما جاء
في شريعتك ولم يأت في الشرائع التي قبلك فإنك مأمور
باتباع ما نزل عليك من الشرع لأن كل واحد منكم له
شريعة ومنهاج.

ولذلك اختلف الأصوليون في مسألة شرع من قبلنا،
أهو شرع لنا؟ أم لا؟

والحق أن من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخه في
شرعنا، فنحن مأمورون أن نتبع شرائع من قبلنا إذا لم يرد
في شريعتنا ما ينسخها.

الفرع السابع: هناك آيتان تجعل الأنبياء من ذرية نوح
وإبراهيم، وهناك آية تفرد إبراهيم فتجعل الأنبياء من

ذريته، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي

ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦] إذاً: النبوة في

ذرية نوح وإبراهيم، بينما نجد آية تخص إبراهيم بالنبوة

في ذريته فقط ولا تتعرض لنبي الله نوح كما قال الله ﷻ:

﴿ **وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ** ﴾ "أي إبراهيم" ﴿ **الْأُنْبُوءَ وَالْكِتَابَ**

﴿ [العنكبوت: ٢٧] فكيف آية تجعل النبوة في ذرية هذين

النبيين وآية تخص أحدهما بالنبوة دون الآخر؟ مع أنها أخبار، والأخبار لا يدخلها النسخ؟

فالأنبيا من ذرية نوح وإبراهيم كليهما أم من ذرية إبراهيم وحده؟

نقول : اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في الإجابة عن هذا وأقرب الأقوال أن نقول:

أن هناك أنبياء في الفترة بين نوح وإبراهيم وهناك أنبياء من بعد إبراهيم إلى محمد ﷺ فالأنبياء فيما بين نوح وإبراهيم من ذرية نوح، والأنبياء فيما بين إبراهيم ومحمد ﷺ من ذرية إبراهيم، وإبراهيم من ذرية نوح فعاد الجميع إلى نوح.

فذكر الله ﷻ نوحا في آية ليدخل الأنبياء في الفترة ما بين نوح وإبراهيم، كهود، فهود من ذرية نوح وليس من ذرية إبراهيم، وكذلك صالح ﷺ أيضا من ذرية نوح وليس من ذرية إبراهيم، فلو أن الله أفرد إبراهيم وجعل الأنبياء من ذريته ل بقي أنبياء قبل إبراهيم لم يخبرنا الله أنهم من ذرية ولكن من باب الكمال القرآني جمع نوحا مع إبراهيم في آية وهذا الجمع فائدته أن يدخل الأنبياء في الفترة الزمنية بين نوح وإبراهيم كما بينته

فإدًا: جميع الأنبياء يرجعون إلى نوح، لكن الله خص إبراهيم ببقاء النبوة في ذريته تشريفا وتكريما له وهذا فضل الله ﷻ يؤتية من يشاء كما قال الله ﷻ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ

مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] فلا إشكال في أفراد

إبراهيم تارة وقرنه مع نوح تارة أخرى والمتكلم بهذا القرآن الله الذي لا يفوته دقائق المسائل ولا جزئياتها وإن كانت صغيرة، ولو كان المتكلم بهذا القرآن أحد البشر فإن البشر مهما عظم في عقله وذكائه ودهائه وفصاحه لسانه إلا أنه لا بد أن تفوته بعض الجزئيات الكلامية وهذه طبيعة البشر.

لكن لا نجد هذا الفوات في القرآن، بل فيه تناسق وفصاحة وبلاغة عظيمة منقطعة النظير، ينبهك على دقائق أنت تمر عليها عدة مرات ما ينتبه لها عقلك إلا إذا سمعت أحدا يشرحها لأن هذه الدقائق فوق العقل البشري، لا يستطيع العقل البشري أن يلم بكل ما فيها ولذلك التفسير لا ينقطع، فليس هناك أحد فسر ولم يأتي بعده أحد لم يجد وراءه شيئا، فلا يزال القرآن إلى الآن ينهل العلماء من معينه الصافي الذي لا شوب فيه ولا كدر ولا تنقضي عجائبه مطلقا.

الفرع الثامن : كيف نجمع بين قول الله ﷻ عن يونس:

﴿ فَبَدَّنَهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴾ [الصفات: ١٤٥] وقوله ﷻ:

﴿ لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ، لَنُبَذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [القلم: ٤٩].

فآية تثبت أنه لولا أن رحمة الله تداركته لنبذ بالعراء وهو مذموم وآية تثبت أنه نبذ بالعراء وهو سقيم؟
الجواب: لا إشكال والله الحمد والمنه والأمر واضح، وهي: أن الله ﷻ لو لم يدركه برحمته لنبذ ولكن نبذ نبذا موصوفا بالذم، فهو منبوذ ولا بد أن ينبذ، لكن لو أن رحمة الله ما أدركته لكان موصوفا بكونه مذموما وهو منبوذ. لكن لما أدركته رحمة الله لم ينتفِ النبذ وإنما انتفى الوصف فنبذ وهو سقيم، إذاً: هو منبوذ منبوذ ولا بد أن يلفظه الحوت، فقد يلفظه في الماء؟ أو بالعراء؟
إذاً: فتدارك الرحمة لا يفهم منه في الآية أنه ينفي النبذ وإنما نفهم منه أنه ينفي الذم، فلما تداركته رحمة الله نبذ وهو سقيم، لكن لو أن رحمة الله ما تداركته لنبذ وهو مذموم.

الفرع التاسع: نحن نعتقد معاشر أهل السنة والجماعة بل معاشر المسلمين أن الله ﷻ رفع عيسى ﷺ حيا إلى السماء الثانية، فهل عيسى قتل أو صلب؟ يجيبك الله ﷻ بقوله: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧].

فالميتة التي كتبها الله على بني آدم الآن لم يذقها نبي الله عيسى، فهو من أطول بني آدم عمرا، إن كان الأمر كذلك

فكيف نجمع بين هذا وبين قول الله ﷻ عن عيسى

﴿يَعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعَكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]؟ فالله ﷻ

ينص على أنه سيتوفى عيسى والوفاة هي الموت، فكيف نقول بأن الله رفعه حيا والله يقول إني متوفيك؟

الجواب: اختلفت أنظار أهل العلم رحمهم الله في وجه الجمع بين هذه النصوص وأقربها وجهان:-

الوجه الأول: أن الوفاة هنا ليست الوفاة الكبرى التي هي الموت وإنما الوفاة الصغرى التي هي النوم، فقول الله ﷻ إني متوفيك أي منيمك، فعيسى ﷺ ارتفع إلى الله حيا نائما، فإن قلت: وهل النوم يسمى وفاة؟ أقول: نعم، قال الله

﴿يَوْمَ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي

مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

الوجه الثاني: أن التوفي من معانيه في اللغة العربية القبض، ولذلك إذا سلمت الدائن دينه قلت: أوفيتك؟ فقال: نعم، أي أقبضتك؟ فالقبض يطلق عليه لغة الوفاة أو الوفاء، ومعنى هذا أن الله ﷻ لما قال إني متوفيك أي قابضك من الأرض فبقية عمرك يا عيسى لم تعيشها في الأرض وإنما ستعيشها عندنا في السماء.

وكلا الوجهين صحيح، ولكن الأول كأنه الأقرب، وعليه أكثر المفسرين رحمهم الله، والوجه الثاني أيضا صحيح ويقال به من باب التوسع في فهم كلام الله ﷻ، فإما

أن نحمل الوفاة على الوفاة الصغرى التي هي النوم وإما أن نفهم الوفاة بمعنى القبض.

الفرع العاشر: في قول الله ﷻ عن نبينا ﷺ: ﴿ وَأَنْذِرْ

عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤] فيفهم من هذا أن الله ﷻ

إنما أئذر نبيه لإنذار عشيرته فقط، كيف نجمع بين هذه

الندارة الخاصة لعشيرته فقط وبين قول الله ﷻ: ﴿ لِيَكُونَ

لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١] فهل هو نذير لعشيرته فقط أم

نذير للعالمين؟ فأية تنص على أنه نذير لعشيرته فقط وآية تنص على أنه نذير للعالمين، فكيف نجمع بينهما؟

الجواب: اختلفت مسالك أهل العلم في الجمع بينهما وأقرب الأقوال فيها: أن مراحل الندارة متعددة، فأولا من أوائلها أمره بإنذار عشيرته الأقربين، ثم بعد ذلك أمره بإنذار الناس جميعا، مع أننا نؤمن أن رسالة النبي ﷺ عامة، فلا تعارض بين هذا وهذا، فبدأ الوحي بالأمر بإنذار عشيرته الأقربين لأنه بينهم.

ثم جاءه الوحي مخبرا له بأنه نذير للعالمين جميعا، مثل الداعية أول ما يبدأ الإنسان بأهله وعشيرته ثم تتوسع دعوته حتى تبلغ مشارق الأرض ومغاربها فلا إشكال بينهما والله الحمد والمنة .

الفرع الحادي عشر: كيف نجمع بين قول الله ﷻ عن

نبيه ﷺ: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣: ٤]

فأفاد ذلك أن جميع ما يأتي به رسول الله ﷺ ليس هو من نطقه هو وإنما بوحى أوحاه الله ﷻ له، والسؤال هو: هل الوحي ممكن أن يخطئ؟

الجواب: لا، لا يمكن للوحي أن يخطئ أبداً، فكيف تقول أن جميع ما ينطق به أنه من الوحي والله ﷻ خطأ نبيه فيما فعله في أسارى بدر ونزل القرآن بتعديله قال الله

ﷻ لنبيه: ﴿ مَا كَانَتْ لِيَنبِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي

الْأَرْضِ ﴾ [الأنفال: ٦٧].

وكذلك لما عفى عن المنافقين واستغفر لهم قال ﷻ

معاتبا له: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣] فلو

كان جميع ما ينطقه من الوحي، والوحي لا يخطئ فكيف نجمع بين هذه الآيات؟

الجواب: اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله تعالى في الجمع بين هذه الآيات وأصح الأقوال فيها إن شاء الله أن النبي ﷺ لا يخطئ مطلقاً فيما يبلغه عن الله كتاباً وسنة، لكن إذا رجع الأمر إلى اجتهاده الشخصي هو من غير وحي فهنا قد يصيب وقد يخطئ، وإذا أخطأ نزل الوحي بتصحيح مسار هذا الخطأ.

فإدًا: ما عاتب به الله ﷺ نبيه في القرآن من بعض الأشياء التي فعلها ونزل الوحي معاتباً له فيها وعدل مسارها، إنما فعلها من باب الاجتهاد، والاجتهاد البشري يصيب الإنسان فيه ويخطئ لكن ما ينطق عن الهوى فيما يبلغه عنا من القرآن، لا يمكن أبداً أن يدخله نطق الهوى أن يتلبسه الشهوات أو غير ذلك، لا يمكن أن يدخل فيه شيء لأنه وحي، وأما ما يرجع إلى الإنسان فإنه يدخله الخطأ والنسيان.

الفرع الثاني عشر: كيف نجمع بين آية تنفي الضلالة

عن النبي ﷺ في قوله ﷺ ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا

غَوَى ﴾ [النجم: ٢] وآية تثبت الضلال في حقه، فقال ﷺ: ﴿

وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ [الضحى: ٧] فكيف آية تثبت شيئاً

وتنفيه آية أخرى؟

الجواب: اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في الجمع بين هاتين الآيتين، وأقرب الأقوال أو أقول: إن النبي ﷺ له حالتان، حالة قبل الوحي وحالة بعد الوحي، فالآية التي تنفي الضلال عنه بقوله ما ضل إنما تخبر عن حالته بعد الوحي، لا يمكن أن يضل أبداً فيما يبلغكم به عن الله ﷺ.

وأما حالته قبل الوحي فيخبر عنها قول الله ﷺ ووجدك ضالاً، فالضلال المثبت هو ما كان قبل الوحي، والضلال المنفي هو ما كان بعد الوحي، فإن قيل: وما المقصود

بالضلال المثبت للنبي ﷺ قبل الوحي؟ أم هو ضلال الكفر؟ أم هو ضلال الشرك؟ أم هو ضلال الشهوة والهوى؟
الجواب: لا، وإنما هو ضلال عدم العلم بالوحي
ورسالته فقط، كما قال الله ﷻ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ

الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

وقوله ﷻ: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلَكْتُبُ وَلَا

الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢] فعدم العلم يسمى ضلال وليس
ضلال الكفر ولا شهوة ولا شبهة وإنما ضلال الشيء فقط
، فقد كان قبل البعثة لا يدري ما سينزله الله ﷻ عليه وأن
الله سيختصه نبيا وستنزل عليه تلك البراهين والمعجزات
والآيات الدالة على صدق نبوته وينزل عليه هذا الكلام
وتلك الشرائع العظيمة فهو لم يكن يعلمها قبل الوحي فقد
كان ضالا عنها، وأما بعد نزولها عليه فلم ينطق بضلال
أبدا.

إذًا: الآية التي تثبت الضلال إنما تخبر عن حالته قبل
النبوة وقد بينت معنى الضلال، والآية التي تنفي الضلال
إنما تنفيه بعد النبوة، وهذا من باب كمال بيان القرآن.

الفرع الثالث عشر: كيف نجمع بين قول الله ﷻ ﴿

إِنَّمَا تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ [يس: ١١] فخص الله ﷻ

نذارة النبي ﷺ بمن اتبع الذكر، وقول الله ﷻ: ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ**

مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ [النازعات: ٤٥] فحصر الله ﷻ نذارته في

من يخشاها أي يخشى الساعة، فهذه نذارة خاصة، كيف

نجمع بين هذا وبين قول الله ﷻ: ﴿ **لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا**

﴾ [الفرقان: ١]؟ فمرة يخص نذارته بمن اتبع الذكر ومرة

يخصها بمن يخشاها وهي نذارة خاصة ومرة يعممها على
جميع العالمين فكيف ذلك؟

الجواب: إن الآيات في هذا الموضوع تصف أمرين:-

الأمر الأول: تصف حقيقة رسالة النبي ﷺ، فحقيقة

رسالته أنها نذارة للعالمين، فقول الله ﷻ: ﴿ **لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ**

نَذِيرًا ﴾ إنما هو وصف رسالة النبي ﷺ، ونحن نؤمن

ونعتقد الاعتقاد الجازم بأنه مرسل ومبعوث لإنذار الثقلين
الإنس والجن.

الحالة الثانية: وصف المنتفعين بهذه النذارة،

والمنتفعون بهذه النذارة إنما هم من اتبع الذكر ومن يخشى

الساعة، فتقييد النذارة ببعض الطوائف إنما هو تقييد

انتفاع، فالمنتفعون حقيقة بنذارة النبي ﷺ هم الذين يخشون

الله ﷻ بالغيب وهم الذين يخشون الساعة وهم الذين

يتبعون الذكر.

وأما وصف رسالته ﷺ فهي نذارة للعالمين جميعا، كالهدي الموصوف به القرآن فهو هدى للعالمين باعتبار كونه هداية دلالة وإرشاد ولكن هدى للمتقين باعتبار المنتفعين به حقيقة.

فرسالة النبي ﷺ نذارة للعالمين، لكن المنتفعين بها على وجه الحقيقة هم من يخشى الرحمن بالغيب ومن اتبع الذكر ومن يخشى الساعة، فلا تعارض بين هذه الآيات لأن كل منها يصف موضعا غير صفة الآية الأخرى.

فيكون قوله ﷺ ﴿ **إِنَّمَا نُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ** ﴾

الذِّكْرَ ﴿ [يس: ١١] إنما فيها وصف المنتفعين حقيقة

برسالته، وقوله ﷺ: ليكون للعالمين نذيرا إنما فيها حقيقة وصف رسالته، فلا تعارض بينهما والله الحمد والمنة، فلا يكون الإنذار مفيدا ونافعا إلا في حق من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب وخشى الساعة، فهذا هو الإنذار المفيد.

الفرع الرابع عشر: كيف نجمع بين قول الله ﷻ عن بني

إسرائيل من قوم موسى ﴿ **وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى** ﴾

الْعَالَمِينَ ﴿ [البقرة: ٤٧] فهذا فيه دليل قاطع على أن قوم موسى

من بني إسرائيل ممن آمن به هم أفضل العالمين فكيف نجمع بين هذا وبين ما اتفق عليه أهل العلم من أن أمة

محمد ﷺ هم خير أمة أخرجت للناس لقول الله ﷻ ﴿ كُنْتُمْ

خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]

؟ فهذه الأمة أفضل الأمم على الإطلاق، فكيف نجتمع بين هذا وبين تفضيل الله ﷻ لبني إسرائيل على العالمين؟
الجواب: إن التفضيل عندنا تفضيل عام وتفضيل خاص مقيد، فالفضل الذي أثبته الله ﷻ لقوم موسى ممن آمن به من بني إسرائيل إنما هو الفضل الخاص المقيد بهذا الزمان في ذلك الزمان فقط، أي أي فضلتكم على العالمين أي على العالمين في زمانكم، فهو تفضيل مقيد خاص لا تفضيل مطلق.

أما النوع الثاني: فهو التفضيل المطلق وهو من خصوصيات هذه الأمة، فالفضل الذي ثبت لهذه الأمة بالأدلة الشرعية إنما هو الفضل العام المطلق، والفضل الذي ثبت لبني إسرائيل من قوم موسى إنما هو الفضل الخاص المقيد فلا تنافي بين الأمرين والله الحمد والمنة.
الفرع الخامس عشر: من المعلوم أن الله إنما أرسل

لقوم نوح نوحاً فقط، فكيف يقول الله ﷻ ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ

الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥]؟ والله ﷻ لم يرسل إلى قوم هود

إلا هوداً ومع ذلك يقول الله ﷻ ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ هُودٍ

المرسلين ﴿ وكذلك أرسل الله ﷻ لقوم صالح صالحا وقال

الله ﷻ ﴿ **كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ** ﴿ [الشعراء: ١٤١] وفي الآية

التي قبلها ﴿ **كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ** ﴿ [الشعراء: ١٢٣] فكيف يثبت

الله ﷻ أنهم كذبوا المرسلين والمرسلون جمع مع أنه ما أرسل لهم إلا رسولا واحدا؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة لأن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة أن من كفر برسالة نبي فقد كفر برسالة الأنبياء جميعا سواء أكانوا من الأنبياء الذين قبله قبل زمانه أو من الأنبياء الذين سيأتون بعد زمانه، فيما أنه كفر برسالة رسول واحد فإن كفر هذا منزل منزلة كفره بالأنبياء والمرسلين جميعا وذلك : لأن رسالة الأنبياء واحدة وهي أنهم يدعون إلى إفراد الله ﷻ بالتوحيد بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، فمن كفر بشيء من رسالتهم فقد كفر برسالة من قبله ومن بعده، فأمة نوح كفرت بجميع رسالات الرسل لما كذبت نوحا في رسالته، وقوم عاد كفروا برسالات الأنبياء ممن جاء بعد زمانهم بمجرد كفرهم برسالة نبي الله هود، قال الله ﷻ:

﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا**

فَاعْبُدُونِ ﴿ [الأنبياء: ٢٥].

فهذه رسالة الأنبياء، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي

كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا

الطَّاغُوتَ...﴾ [النحل: ٣٦].

فإذاً: تكذيب رسول واحد كفيلاً بأن يجعل الإنسان
مكذب لكافة الأنبياء والرسول، لأن دين الأنبياء باعتبار
الاعتقاد واحد وإن كانت شرائعهم مختلفة، فلا إشكال في
هذا والله الحمد والمنة.

الفرع السادس عشر: لو سألنا سائل وقال: كيف نجمع
بين إنكار النبي ﷺ على من أطلق عليه لفظ السيد في قوله:
أنت سيدنا وابن سيدنا فقال: "إنما السيد الله"، وبين إثبات
السيادة له ﷺ بقوله: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا
فخر» فكيف تارة ينكر إطلاق السيادة عليه وتارة هو نفسه
يصفه نفسه بأنه سيد؟ فهذان حديثان ظاهرهما التعارض
فكيف الجمع بينهما؟

الجواب: لا إشكال ولا تعارض في هذا والله الحمد،
ووجه الجمع بينهما من جهتين:-

الجهة الأولى: أن الإطلاق إما أن يكون إطلاق اسم
وإما أن يكون إطلاق صفة، فإطلاق السيد على النبي ﷺ
إطلاق اسم ممنوع لأن السيد اسماً هو الله ﷻ، فإنكاره
لإطلاق السيد إنما هو إنكار إطلاق تسمية، وأما قوله في
الحديث الآخر: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» إنما هو إطلاق
صفة.

والمقرر في القواعد أنه يجوز في إطلاق الصفات ما لا يجوز في إطلاق الأسماء، كما نقوله في أسماء الله وصفاته، فإن هناك من الصفات ما لا يصح إطلاقها في باب الأسماء، فالله عز وجل من صفاته المجيء هل نطلق عليه اسم الجائي؟ الجواب: لا

وكذلك: من صفاته عز وجل الإتيان فهل نطلق عليه اسم الآتي؟ الجواب: لا.

إذًا: يتوسع في باب الصفات ما لا يتوسع في باب الأسماء، فالحديث الذي أنكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم إطلاق السيد عليه إنما أنكره إطلاق تسمية، والحديث الذي أثبت فيه أنه سيد إنما هو إثبات صفة، وقريب من هذا إطلاق العزيز على أحد من الخلق فإن أطلقت العزيز إطلاق صفة فلا بأس، أما إذا أطلقت العزيز بالألف واللام إطلاق اسم فلا يجوز، لأن التسمي بشيء من أسماء الله بشرطه أن يكون محذوف الألف واللام مجردا عن الألف واللام، لكن قلنا في باب الصفات يتوسع ما لا يتوسع في باب الأسماء، وهذا جمع حسن فإن لم يرضى بذلك فانتقل إلى الجمع الآخر وهو حسن أيضا وهو:

أن السيادة التي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم إطلاقها إنما أنكرها سدا لذريعة الغلو، لأنهم جاءوا له وقالوا: أنت سيدنا وابن سيدنا فكأن الأمر فيه غلو، لذلك أنكر عليهم وقال " لا يستجرينكم الشيطان"، أي لا يجعلنكم رسلا بمثل هذه الأقوال تحققون له مقاصده، والاستمرار: هو الإرسال " لا يستجرينكم" أي لا يرسلنكم الشيطان لتحقيق مقاصده

من الغلو فيّ الغلو الذي يخرجني عما أكرمني الله به من
العبودية والرسالة، إنما أنا عبد الله ورسوله، قولوا عبد الله
ورسوله.

فإن كان إطلاق السيادة عليه يتضمن غلوا فهو إطلاق
ممنوع، وأما إطلاق السيادة عليه في الحديث فهو إطلاق
إخبار، فإطلاق الغلو ممنوع وإطلاق الإخبار جائز.
وكلا وجهي الجمع صحيح، ولا إشكال بعد ذلك والله
الحمد والمنة.

الفرع السابع عشر : كيف نجم بين ما ثبت عن النبي
ﷺ في حديث الإسراء أنه لقي الأنبياء وسلموا عليه في
السموات فلقي في السماء الأولى آدم ﷺ وفي الثانية يحيى
وفي السماء الثالثة يوسف وفي السماء الرابعة هارون
وهكذا، كما في حديث الإسراء وهناك الحديث الآخر أن
أجساد الأنبياء في قبورهم وأنهم يصلون في قبورهم،
فكيف الجمع بينهما؟

الجواب: لا إشكال في هذا والله الحمد، لأن ما رآه النبي
ﷺ في السماء إنما هي أرواحهم مصورة في صورة
أجسادهم، وأما أجسادهم فهو في الأرض إلا من جاءت
النصوص برفعه بجسده وهو عيسى ﷺ فلا إشكال في هذا
والله الحمد.

بل إننا نقر بأن أرواح المؤمنين الذين ماتوا الآن في
الجنة، مع أن أبدانهم في الأرض، وأمر الروح لا يعلم
تفاصيله ودقائقه إلا الله تبارك وتعالى.

الفرع الثامن عشر : كيف نجمع بين هذين النصين المتعارضين وهما قول النبي ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة» فهذا إخبار منه ﷺ عن نفسه وعن إخوانه من الأنبياء والرسل من قبله عليهم الصلاة والسلام أنهم لا يورثون، وأن ما تركوه من الأموال إنما هو صدقة يوزع على الفقراء والمساكين، حتى وإن كان للأنبياء أبناء فإن أبناءهم لا حق لهم أن يرثوا في شيء من أموال آبائهم الأنبياء، فكيف نجمع بين هذا وبين قول الله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]؟ وقول الله ﷻ عن

زكريا أنه لما سأل الله أن يرزقه غلاما قال ﴿بَرِئْتُ وَوَرِثُ مَنْ

ءَالِ يَعْقُوبَ ۗ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦]؟، فكيف نص ينفي أن الأنبياء يورثون ونصوص أخرى تثبت أن الأنبياء يورثون؟

الجواب: لا إشكال في هذا والله الحمد والمنة وبيان الحال أن نقول: إن الوراثة تنقسم إلى قسمين، وراثة حسية ووراثة معنوية، والمقصود بالوراثة الحسية أي وراثة المال والتركة، والمقصود بالوراثة المعنوية أي وراثة العلم والنبوة.

فالوراثة المنفية في قوله ﷺ " لا نورث " إنما هي الوراثة الحسية المالية، فإذا ترك النبي شيئا من الأموال فأبناؤه أو نقول أولاده لا يرثونه، وأما الوراثة المثبتة في النصوص فإنما هي وراثة العلم والنبوة، وتلك يتوارثها

الأنبياء كقول الله ﷻ عن نوح وإبراهيم ﴿وَجَعَلْنَا فِي

ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦].

فإن قلت: وهل العلم يورث؟

أقول: نعم يورث كما قال الله ﷻ ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾

هذا ميراث علم، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا

﴿فاطر: ٣٢﴾. وهم هذه الأمة.

إذًا: لا إشكال في ذلك إذا فرقنا في نوعي الوراثة والله أعلم.

الفرع التاسع عشر: كيف نجم بين قوله ﷺ «ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة» فهذا فيه دليل على أن الأنبياء يخيرون بين قبض أرواحهم أو زيادة أعمالهم وهو نص صريح في ذلك.

فقبل أن يقبض الله روح النبي يخيره بين البقاء في الدنيا إلى أجل معلوم أو تقبض روحه، وهذا من خصائص الأنبياء لا يشركهم معهم في هذه الخصيصة أحد وهذا يدل على أن أجل الأنبياء قد يؤخر، فكيف نجم بين هذا وبين الآيات التي تنص على أن أجل الإنسان إذا جاء فإنه لا

يؤخر ولا يستقدم؟ قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾

[نوح: ٤]، وقال الله ﷻ: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا

يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] فكيف دليل يدل على أن

الأجل قد يؤخر في حق طائفة مخصوصة وهم الأنبياء
وبين تلك الآيات التي تنص على أن أجل الإنسان أجل
محتوم لا يتقدم لحظة ولا يتأخر لحظة؟

الجواب: ليس في ذلك تعارض والله الحمد والمنة،
ونجمع بينها بقاعدة العموم والخصوص، فأجل كل أحد إذا
جاء لا يؤخر كما دلت عليه الأدلة العامة، إلا آجال الأنبياء
خاصة، فإن أجلهم قد يؤخر بالدليل الخاص.

فالأدلة التي تقضي بأن أجل الإنسان لا يؤخر هي أدلة
عامة، والدليل الذي فيه تخيير الأنبياء دليل خاص،
والمقرر عند العلماء أنه لا تعارض بين عام وخاص، فكل
من جاء أجله فإنه لا يبدل لا بتقديم ولا بتأخير إلا في حق
الأنبياء فإنهم يخبرون بين البقاء في الدنيا وإطالة العمر
إلى أجل معلوم أو القبض الآن كما خير نبينا ﷺ عند موته
فاختار الرفيق الأعلى فقال الرفيق الأعلى ، وكما خير
ملك الموت موسى لما جاء ولطمه حتى فقأ عينه فأمر الله
ﷻ ملك الموت أن يأمر موسى أن يضع يده على جلد
ثور، فما أمسكت يده من شعره فسيعيش بعدها من
السنين.

فقال موسى: وماذا بعد ذلك؟ قال: القبض، قال: إذاً
الآن، فإذا هناك عام وهناك خاص ولا تعارض بين عام

وخاص لأن المتقرر في قواعد الأصول أن العام يبنى على الخاص.

الفرع العشرون : وهو في نفس الأدلة ولكن من وجه آخر في قوله ﷺ «ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة» فهذا دليل على أن النبي لو اختار الدنيا فسيبقى فيها خالداً، وكلما جاءه الموت اختار الدنيا، فيقضي هذا أنه سيخلد، كيف نجمع بين هذا وبين قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ

الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]؟

الجواب: لا إشكال في هذا مطلقاً وهي أن التخيير ليس تخيير أبداً، وإنما تأخير أمد، فتخيير النبي بين البقاء والموت ليس تخيير إلى أبد الآباد وإنما يكون التأخير فيه إلى أمد محدد معين ثم لا يقبل بعد ذلك تخييره.

إذاً: ليس معنى التخيير أنه تخيير بالبقاء في هذه الدنيا إلى أبد الآباد بلا موت وإنما هو تخيير وفسحة في الأجل إلى أمد معين لا يتقدم ولا يتأخر، وهذا واضح والله الحمد.

الفرع الواحد والعشرون : إن قلت: كيف نجمع بين قول النبي ﷺ «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له حواريون...» فهذا نص عام في كل نبي أنه لا بد وأن يكون له أتباع يقتدون بأمره ويأخذون بسنته وهديه لأن قوله: " ما " هذا نفي وهذا النفي مؤكد بمن، وقوله " نبي " نكرة، فهو نكرة في سياق النفي المؤكد بمن وهذا باتفاق الأصوليون ويدل على العموم، فالأصوليون اختلفوا في

النكرة في سياق النفي إذا لم تؤكد بمن، أهي تفيد العموم أم لا؟ لكنها إذا أكدت بمن فلا جرم أنها باتفاقهم تدل على العموم، فيدخل في ذلك كل نبي.

وجميع الأنبياء والرسل الذين بعثهم الله ﷻ قبل محمد ﷺ فلا بد أن يكون لهم من أمتهم حواريون كيف نجمع بين هذا وبين قوله ﷺ «ويأتي النبي وليس معه أحد»؟

الجواب: لا إشكال في هذا والله الحمد والمنة، وبيان الحال أن نقول: الجمع بين هذين بقاعدة العموم والخصوص، وهي من القواعد العظيمة التي تحل لنا إشكالات وتعارضات كثيرة، فنجعل قوله ﷺ «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي» عاما في كل الأنبياء، ونجعل قوله: «ويأتي النبي وليس معه أحد» دليلا خاصا.

فإذا: جميع الأنبياء لا بد وأن يكون لهم من أمتهم حواريون إلا من قدر الله ﷻ ألا يستجيب له من أمته أحد، فيأتي يوم القيامة وليس معه أحد، والمتقرر عند العلماء أنه لا تعارض بين عام وخاص لأن العام يبنى على الخاص ويزول الإشكال والله الحمد والمنة.

الفرع الثاني والعشرون : في قول الله ﷻ عن آدم: ﴿

وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ

عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] فعهد الله له ألا يأكل من الشجرة

ويكون من الخالدين فنسي هذا العهد فأكل من الشجرة، أي نسي التحريم والنهي وهذا العهد، والسؤال هنا: هذه الآية

تدل على آدم أكل من الشجرة نسيانا لهذا العهد، ومن
المعلوم باستقراء أدلة الشرع كتابا وسنة أن الناسي لا
يؤاخذ، كقول الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا

﴿البقرة: ٢٨٦﴾ ويقول ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى تجاوز

عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» والنسيان
عذر من الأعذار التي يرتفع بها التكليف، فكيف يعاقب الله
ﷻ أبانا آدم على أكله من الشجرة حال كونه ناسيا؟ مع أن
الأدلة تدل على أن النسيان يرفع قلم التكليف عن الإنسان؟
الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة، وبيان
الحال أن نقول أن النسيان في لغة العرب له معنيان، نسيان
بمعنى الترك ونسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء.

فالمثبت في قوله الله ﷻ "فنسي" إنما هو النسيان
بالمعنى الأول أي فتركه، وليس المقصود من قوله فنسي
أي فغفل وذهل، وإنما معناه ترك العهد الذي عهدنا إليه به
رغبة في الخلود وضعف عزم منه ﷻ، فالنسيان المذكور
في قوله ﷻ فنسي إنما هو نسيان الترك، والنسيان المثبت
في قول الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا

﴿البقرة: ٢٨٦﴾.

إنما هو نسيان الغفلة والذهول عن الشيء، فالذي يعتبر
عذرا رافعا للتكليف إنما هو النسيان بمعنى الغفلة والذهول
لا النسيان بمعنى الترك عن علم وعمد.

وللتفريق بين هذين النسيانين فائدة حتى في صفات الله

ﷻ فإننا نجد آيات تثبت النسيان لله كقوله ﷻ: ﴿ نَسُوا اللَّهَ

فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقوله ﷻ: ﴿ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنَسِي

﴿ [طه: ١٢٦] وآيات تنفي النسيان عن الله ﷻ ﴿ لَا يَضِلُّ

رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢]، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤]

فكأن فيه شيئاً من التعارض إذ كيف آيات تثبت النسيان لله
وآيات تنفي النسيان عن الله؟

فنقول: لا إشكال في هذا وهي أن الآيات التي تثبت
النسيان لله إنما هو نسيان الترك عن علم وعمد جزاء وفاقاً
من باب العقوبة، والآيات التي تنفي النسيان عن الله إنما
تنفي نسيان الغفلة والذهول عن الشيء.

الفرع الثالث والعشرون: في قول الله ﷻ عن إبراهيم

﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنْ

الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال الله ﷻ: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ

يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٧].

فنفى الله ﷻ الشرك عن إبراهيم وأطلق أي إن إبراهيم
لم يقع في لحظة من لحظات عمره لا قبل النبوة ولا بعدها

في شيء مما يوجب الشرك، فهو أمة وقانتا وحنيفا،
والحنيف هو المائل عن الشرك، فكيف نجمع بين هذا وبين
الآيات التي يقول الله ﷻ فيها عن إبراهيم: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ

الَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا ط قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٦٧] فإثبات الربوبية
لهذا الكوكب نوع شرك، وفي قوله ﷻ أيضا في الآية التي
بعدها: ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٧]

والآية التي بعدها ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا

أَكْبَرُ﴾ [الأنعام: ٧٨]، فكيف يقول عن هذه الأشياء بأنها

هي ربه والله ﷻ أخبر أنه لم يكن من المشركين؟
الجواب: لا إشكال في هذا، وقد اختلفت أوجه الجمع
عند أهل العلم رحمهم الله تعالى، وأصح الأقوال أنه قالها
من باب المجادلة والمناظرة لا من باب الاقرار والإيمان.
والمقرر عند العلماء أنه يجوز في باب التسليم في
المجادلات والمناظرات ما لا يجوز في غيره، كأن تسمع
من أحد خطأ فتقول له سلمت لك ما تقول ولكن كيف تقول
في كذا وكذا، فهذا التسليم في غير باب المناظرة لا يجوز،
لكن من باب التنزل مع الخصم لإفحامه وكسر حجته
فيجوز لك أن تنتزل معه وأن تقول من اللفاظ ما لا يجوز
قوله في غير باب المجادلات والمناظرات.

فإدًا: قول إبراهيم لهؤلاء الذين كانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل في الأرض ويسمونها بأسمائها فقومه كانوا من الصابئة، والصابئة هم عبدة الكواكب فأراد أن يثبت لهم إثباتا عمليا تطبيقيًا بأن هذه الكواكب تغيب عن هذا العالم ولا تصلح أن تكون ربا ولا إلها لعجزها وغيابها عن حاجيات الخلق.

إدًا قال هذا الكلام ليس من باب إثبات الربوبية أو من باب الشك في أن الله هو المستحق للربوبية والألوهية وحده دون ما سواه وإنما قالها من باب التنزل من باب المناظرات والمجادلات فقط.

مثل أن يقول لك إنسان يجادل في النبي ﷺ فينكر نبوته وأنت تريد أن تثبت نبوته بالأدلة كتابا وسنة فيقول لك لا أنا لا أو من بالكتاب والسنة، فتقول: لا نستدل بالكتاب والسنة، فقولك هذا لو كان في غير باب المناظرة لأثمت.

لأن الاستدلال إنما يكون بالكتاب والسنة، لكن من باب التنزل والمجادلة جاز لك أن تقول دعنا من الكتاب والسنة وأستدل عليك على نبوته بالعقل والحس، فيجوز في باب المناظرات والمجادلات ما لا يجوز في غيره، ومن باب إفحام الخصم والتنزل معه لا من باب التسليم.

إدًا: هو قال هذا الكلام مناظرا لهم لأجل إلزامهم حتى يكسر حجتهم ويبين لهم زيف ما يعبدونه من هذه الكواكب. واضعف الأقوال التي قيلت في هذه المسألة أنه قالها مقرا شاكا في وجود ربه وكان هذا قبل النبوة، وهذا القول

باطل لأنه يتضمن القدر في مقام الأنبياء وعصمتهم، وهذا قول لا يجوز فهو أضعف الأقوال في هذه المسألة.

الفرع الرابع والعشرون : في قوله ﷺ: ﴿ **فَكَيْفَ إِذَا**

جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ

شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١] وقول الله ﷻ: ﴿ **وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ**

أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ [النحل: ٤٨] فهذا دليل على أن الأمم يبعث

منها الشهداء، وأن هذا الشهيد هو الرسول الذي يشهد على

أمته، كيف نجمع بين هذا وبين قول الله ﷻ: ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ**

الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ ۗ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا ۗ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ

الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩] ومن لا علم عنده فكيف يستشهد

على أمته؟ فكيف يكون الأنبياء شهداء على أممهم يوم القيامة مع أن الله إذا سألهم قالوا لا علم لنا؟ ومن المعلوم أن مقام الشهادة إنما يشترط له العلم بالأمر المشهود به في المقام الأول، فكيف يستشهد الله ﷻ والأنبياء والرسول على أعمال أممهم مع أنه قال في الآية الأخرى إذا سألهم عن هذه الشهادة قالوا لا علم لنا؟ فهذا فيه شيء من التعارض في الظاهر ليس في ذات الدليل؟

والجواب: أنه ليس ثمة تعارض ولا إشكال بين هذه الآيات، وقد اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في وجه الجمع.

وأقرب هذه الأوجه أن العلم المنفي في قول الرسل لله " لا علم لنا" ليس هو العلم المطلق وإنما لا علم لنا فوق ما تعلمه منهم، فهو علم مقيد، فهو نفي مقيد ليس نفياً مطلقاً، كأن يتحاور عالمان فيسأل أحدهما الآخر عن مسألة فيقول لا علم لي وهو لا يقصد أنه ليس ثمة علم عنده مطلقاً ولكن ليس عنده زيادة علم على ما عندك أنت.

ففي العلم المقصود في قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ ليس

هو النفي للعلم النفي المطلق وإنما هو نفي العلم المقيد، أي لا علم لنا فوق ما تعلمه من حالهم معنا، وهذا قالوه من باب احترام مقام الربوبية وتعظيمهم لله **عَلَيْكُمْ** وعليه فليس هناك إشكال.

ومن أهل العلم من قال وجوابهم فيه ضعف، وهو: أن الأنبياء قالوا لا علم لنا بسبب عظمة الهول الذي يرونه في عرصات يوم القيامة، الهول الذي أنساهم وأذهلهم ما كانوا يعلمونه من أممهم ويشهدون عليها في الدنيا فلما جاء يوم القيامة وعظم هول الموقف فسئلوا في هذه الحالة قالوا لا علم لنا، ثم بعد ذلك تهدأ نفوسهم بطمأننة الله **عَلَيْكُمْ** لهم أنهم لم يصيبهم من تلك الأهوال شيء فإذا اطمأنت قلوبهم بدأوا يجيبون بالشهادة، وهذا الجواب فيه نوع ضعف ولكن

الجواب الأول هو الأولى وهو الذي يستقيم مع منزلة الأنبياء.

الفرع الخامس والعشرون : إن قيل لنا كيف نجمع بين قول النبي ﷺ لقومه «ما أدري ما يفعل بي ولا بكم» فهذا

فيه نفي علمه بما يفعل به ولا بهم، مع قوله ﷺ ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ

اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَبِئْسَ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا

مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢] فقد علم ما سيفعل الله به وهو أنه غفر

له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف ينفي علم ما سيفعله الله به ثم في آية أخرى يثبت بأنه عالم بأن الله سيفعل به هذه المغفرة وفي الحديث: «والنبي في الجنة»؟

الجواب: إن المقصود بقوله ﷺ ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا

بِكُمْ﴾ أي باعتبار الدنيا ما أدري هل ستظهرون علي أم

سأظهر عليكم، أستؤخرون حتى تؤمنوا أم سيعجل لكم العقوبة في هذه الدنيا، هل ستؤمنون كلكم أم سيؤمن بعضكم ويكفر بعضكم، فإذا هو نفي عن علم مستقبلي في حاله مع قومه، وليس نفيًا للعلم بما سيفعله الله ﷻ به، فقوله

ﷻ: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ أي لا يدري إلى ما

يصير أمره وأمرهم في الدنيا، أيصير معهم أن يقتلوه أو يخرجوه أو يثبتوه أو لا يتمكنون من ذلك؟ أو يؤمنوا به

ويتبعونه أو يصرون على كفرهم؟ لا يدري عن حاله معهم
أصدقونه أو يكذبونه، وهذا الوجه من الجمع هو ما ذهب
إليه جمهور المفسرين وهو أقرب الأقوال في هذه المسألة.
ومن المعلوم أن مستقبل الزمان أمر غيبي، ولا يعلم

أمور الغيب إلا الله تبارك وتعالى، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ

يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

قال الطحاوي رحمه الله: (وأن القرآن كلام الله، منه
بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه
المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى
بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية.

فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه

الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأُصَلِّيهُ سَقَرَ

﴿ [المدثر] : [٢٦].

فلما أوعد الله بسقر لمن قال: إن هذا إلا قول البشر.
علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر)

الكلام على هذه القطعة العظيمة في جمل من المسائل كثيرة وأسأل الله ﷻ أن يبصرنا وأن يفهمنا وأن يعلمنا وأن يشرح صدورنا لقبول الحق.

المسألة الأولى: إن قيل: ماذا يعتقد أهل السنة والجماعة في كلام الله ﷻ؟

الجواب: يعتقد أهل السنة والجماعة في كلام الله ﷻ ثلاثة اعتقادات:

الاعتقاد الأول: أن الله ﷻ متكلم بما شاء كيفما شاء متى شاء، والله ﷻ مما يوصف به أنه متكلم، وهي صفة دل عليها دليل النقل والعقل والاعتبار الصحيح، أما من

النقل فقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى**

تَكَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿

وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ،

وقال الله ﷻ: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى**

يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] ، بل إن عندنا في ذلك قاعدة

تقول: إن كل آية فيها قال الله أو يقول الله ونحو هذا فهي دليل على صفة الكلام، ولذلك فهذه الصفة قد دلت عليها أدلة كثيرة جدا من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وقد أجمع على إثباتها أهل السنة والجماعة، فاعتقدوا أن الله ﷻ متكلم بما شاء كيفما شاء متى شاء.

المسألة الثانية: ومما يجب اعتقاده أيضا في كلام الله ﷻ أن كلام الله ﷻ بحرف وصوت، يسمعه من يشاء من عباده، وقد انعقد إجماع أهل السنة إلى أن الله متكلم وأن كلامه يسمعه من يشاء كما سمعه موسى لما أراد الله ﷻ لموسى أن يسمعه، وكما يسمعه جبريل بالوحي لما أراد الله ﷻ من جبريل أن يستمع، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ

يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

فعندنا في هذه الجزئية العقدية نقطتان، النقطة الأولى: ما الدليل على أن كلام الله بحرف؟
الجواب: لقد دلت على ذلك الأدلة الكثيرة منها: أننا نجد القرآن في بدايات كثير من السور ما يسمى بالحروف المقطعة ك(الم)، (المص)، (حم عسق) (طسم) وهذه الحروف هي كلام الله فأفاد هذا أن كلام الله ﷻ بحرف. وكذلك يدل على ذلك قول النبي ﷺ «اقرأوا هذا القرآن فلكم بكل حرف منه حسنة، لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف» فوصف القرآن الذي هو كلام الله بأنه حرف.

وكذلك في صحيح الإمام مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان جالسا وعنده جبريل فسمع ضجيجا فوق رأسه فرفع رأسه فقال جبريل: هذا باب من السماء فتح لم يفتح قط قبل اليوم، فنزل ملك فقال: هذا ملك نزل

من السماء لم ينزل إلى الأرض قبل اليوم قط، فسلم ذلك الملك على النبي ﷺ وقال له: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك، فاتحة الكتاب وخاتمة سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته، فهذا دليل على أن كلام الله ﷻ بحرف.

وكذلك في الصحيحين يقول النبي ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله على تقرير هذه العقيدة.

النقطة الثانية: ما الدليل على أن كلام الله ﷻ بصوت مسموع؟

الجواب: لقد دل على هذه الجزئية العقدية أدلة الكتاب والسنة، فمن أدلة الكتاب قول الله ﷻ: ﴿

وَنَدَيْنَهُ ﴿مريم: ٥٢﴾ بل كل آية فيها إثبات نداء الله ﷻ فهي دليل على أن كلامه بصوت يسمع.

لأن النداء في لغة العرب إنما هو الصوت المرتفع، بل لله ﷻ صوت يليق بجلاله وعظمته ليس كأصوات المخلوقين، فإن صوت الله وإن اتفق مع أصوات المخلوقين في مجرد الاسم إلا أن المتقرر بإجماع أهل السنة والجماعة أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات.

وأن الاتفاق في الاسم الكلي العام المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد الاضافة والتقييد والتخصيص كما شرحناه سابقا، وأن الله ﷻ ليس كمثل شيء وهو السميع البصير.

قال الله ﷻ: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا

﴿[مريم: ٥٢]، وقال الله ﷻ: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ

تِلْكَ الشَّجَرَةَ أَقُلَّ لَكُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ

﴿[الأعراف: ٢٢]، وقال الله ﷻ: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ

طُوًى ﴿[النازعات: ١٦]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَوْمَ

يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿[القصص: ٦٥]، وفي

الآية الأخرى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ

كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿[القصص: ٧٤].

وكل آية فيها نسبة النداء لله ﷻ فهي دليل على أن كلامه بصوت مسموع، بل إن هناك أدلة صرحت بمسمى الصوت وفي ما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا للنبي صلوات الله عليه قال: «يقول الله تبارك وتعالى يوم القيام: يا آدم.

فيقول: لبيك ربي وسعديك، قال: فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج بعث النار» فأثبت النداء وأن هذا

النداء بصوت، والذي ينادي إنما هو الله ﷻ، «إن الله يأمرك أن تخرج بعث النار، قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسع وتسعون في النار وواحد إلى الجنة...» الحديث.

وكذلك يدل على ذلك قول النبي ﷺ «إن الله إذا أحب عبداً نادى يا جبريل إني أحب فلان فأحبه، فيحبه جبريل...» الحديث.

وكذلك أيضا يدل على ذلك قول النبي ﷺ: «إذا قضى الله الأمر في السماء» أي الوحي "ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان- أي على حجر أملس، ينفذهم ذلك، حتى إذا فرغ عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق وهو العلي الكبير" ، فهنا أفاد أن الله إذا تكلم بالوحي سمعته الملائكة، ومن أجل ذلك تأخذها الرجفة والرعدة الشديدة حتى تضرب بأجنحتها خضعانا وخوفا من الله تبارك وتعالى، ولو كان كلام الله ﷻ ليس بحرف ولا بصوت مسموع لما حصل لها كتل ذلك.

وفي الحديث عن جابر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «يحشر الله العباد يوم القيامة، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب فيقول: أنا الملك، أنا الديان...» الحديث بتمامه، ووجه الدلالة منه ظاهرة. وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله على أن كلام الله ﷻ بحرف وصوت يسمعه من يشاء.

المسألة الرابعة : ومما يجب اعتقاده في كلام الله ﷻ أن
كلامه ﷻ قديم النوع حادث الأحاد.

فإن قيل: وما المقصود بقول: قديم النوع؟ فنقول:
المقصود بذلك أن أصل القدرة على الكلام صفة ذاتية لا
تتفك عن الله ﷻ فهو قادر على أن يتكلم في أي وقت شاء
أزلا وأبداً، لأن سلب قدرة الله ﷻ على الكلام توجب ثبوت
صفة النقص وهي العجز عن الكلام، وهو المسمى في
الشريعة بالكم أي أن يكون أخرس لا يتكلم، ومن المعلوم
أن الصفة الذاتية لله تعالى هي ما لا يصح اتصاف الله
تعالى بنقيضها فتكون صفة ذات له سبحانه .

إذاً: باعتبار أصل القدرة على الكلام فالله ﷻ متكلم،
فالكلام صفة ذاتية باعتبار أصله، وقولنا باعتبار أصله أي
باعتبار القدرة عليه، فالله ﷻ لم يزل متكلماً قادراً على أن
يتكلم متى شاء كيفما شاء بما شاء ﷻ.

وأن القدرة على الكلام صفة قديمة لله ﷻ لا أول ولا
نهاية لها.

فإن قلت: وما معنى قولك حادث الأحاد؟ نقول: معنى
قولنا هذا أي أن أفراد الكلام وآحاده التي يتكلم الله ﷻ بها

هذه صفة فعلية، وقول الله ﷻ ﴿ وَنَدَيْتَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ

﴿ [مريم: ٥٢] إنما تكلمه بهذا النداء حصل في ذلك

الوقت.

فإذا كان الله يتكلم الآن فكلامه يتجدد فهذه صفة فعلية ،
وأما أصل القدرة على الكلام فهي صفة ذاتية، وأضرب
لكم مثالا يسيرا وهو:
أنني لو سكت الآن برهة من الزمان هل أوصف بأني
متكلم؟

الجواب: نعم، كيف أوصف بأني متكلم وأنا ساكت؟
فأقول: نصفك بالكلام باعتبار أصل قدرتك عليه متى
شئت، فأنت موصوف بأنك متكلم، إذ الذي لا يقدر على أن
يتكلم يقال له أخرس وأنت لست بأخرس، ولماذا لست
بأخرس؟ لأنني قادر على الكلام.

لكن إذا بدأت أتكلم وتسمعون أفراد كلامي فبدأت أفعل
الكلام الآن، إذاً: كلامي باعتبار قدرتي عليه صفة ذاتية،
وأما باعتبار أفراده التي تخرج مني فهي صفة فعلية، فإذا
فهمتم هذا فكذلك نقول في كلام الله ﷻ كما دلت الأدلة
الشرعية المتواترة على ذلك ، فلا يمكن أن نسلب أصل
صفة القدرة على الكلام في حق الله ﷻ، بل أصل قدرته
على الكلام صفة ذاتية لا تنفك عنه لا أزلاً ولا أبداً، لأن
سلب هذه الصفة يوجب ثبوت تقضيها وهو البكم أو
الخرس، وهي صفة نقص مطلقا والله ﷻ منزه عنها.

ولكن إذا صار الله ﷻ يتكلم الآن بالكلمات التي يريد
فإن كلامه الآن موصوف بأنه صفة فعلية.

إذاً: صار كلام الله صفة ذاتية باعتبار وصفة فعلية
باعتبار آخر، فأما باعتبار أصل القدرة عليه فهو صفة

ذاتية، وأما باعتبار آحاده وأفراده فهي صفة فعلية، مثال ذلك:

الكلمات أليس يقولها الله لأهل الموقف يوم القيامة هل قالها الآن؟

الجواب: لا، وإنما سيقولها في موضعه الذي حدده الله ويريده الله تبارك وتعالى، فإدًا: إذا صدرت تلك الكلمات من الله ﷺ فهي الآن صفة فعلية.

فإن قلت: وهل يوصف الله ﷺ بالسكوت؟ فأقول: نعم، يوصف الله ﷺ بالسكوت، وعلى ذلك أدلة نبه عليها أبو العباس ابن تيمية وزعم أن ذلك من إجماع أهل السنة والجماعة، فسكوت الله ﷺ من صفات فعله تبارك وتعالى نقول فيها ما نقوله في سائر صفاته، فكما أننا نثبت أن له كلاما لائقا بجلاله وعظمته.

فكذلك لهذا الكلام صوت لائق بجلاله وعظمته فكذلك لله ﷺ سكوت يليق بجلاله وعظمته، وعلى ذلك قوله ﷺ «وما سكت عنه فهو عفو» وغيرها من الأدلة.

فإن قلت: وهل قولك هذا يخص صفة الكلام فقط أم يتطرق لجميع صفات الأفعال كالرضا والغضب؟ فهل يقال في الرضا أنه صفة ذاتية باعتبار القدرة وصفة فعلية باعتبار الوقوع؟

الجواب: نعم يقال ذلك، فإن قلت في الغضب أنه صفة ذاتية باعتبار القدرة على الغضب متى شاء وأنه صفة فعلية باعتبار وقوع وصدور الغضب منه ، ولذلك

فالمتقرر عندنا قاعدة تقول: الصفات الفعلية ذاتية باعتبار القدرة عليها، فعلية باعتبار آحادها وافرادها. وهذا لا يخص الكلام فقط، بل نقوله في سائر صفات الأفعال وقد شرحنا هذه القاعدة بالتفصيل عند كلامنا على مسألة قدم العلم والشاهد أيها الأخوة أننا نقول هذا الكلام في سائر صفات الأفعال، فكل صفة من صفات فعله فهي ذاتية باعتبار أصل القدرة على إيقاعها متى شاء وفعلية باعتبار صدورها وتحققها منه ﷻ على الوجه اللائق به ﷻ.

واعلم رحمك الله أن الأشاعرة والماتريدية عارضوا في مسألة الحرف والصوت، فقالوا: نحن نؤمن بأن الله يتكلم ولكنه الكلام النفسي الذي لا صوت فيه ولا حرف، فليس كلام الله ﷻ مسموعاً بالأذان. ولذلك هم يثبتون الكلام النفسي، واستدلوا على ذلك بجملة من الشبه، من شبهتهم مثلاً: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "فزورت في نفسي كلاماً"، فوصف الكلام الذي قام في نفسه بأنه كلام.

فإدًا: الكلام الذي يوصف الله ﷻ به إنما هو الكلام النفسي، فالكلام النفسي يقال له كلام، فإن عمر هنا وصف الكلام الذي زوره وقام في نفسه ولم ينطق به بصوت وحرف مسموع سماه كلاماً.

وهذا استدلال باطل، لأن الكلام المطلق لا يكون إلا بحرف وصوت مسموع، وأما الكلام النفسي فلا بد من

تقييده في النفس، وعمر هنا لم يقل تكلمت وأطلق وإنما قال: تزورت في نفسي كلاماً، فالكلام الذي زوره في نفسه كلام مطلق لا مقيد، ونحن لا نتكلم عنم الكلام المطلق وإنما نتكلم عن الكلام المقيد.

فإن الله ﷻ وصف نفسه بكلام مطلق لا بكلام مقيد.

فإذاً: الكلام الذي يقوم في النفس لا يدخل في مسمى الكلام المطلق ولكن يدخل في مسمى الكلام المقيد، وليس خلافنا معكم أيها الأشاعرة والماتريدية في الكلام المقيد وإنما خلافنا معكم في الكلام المطلق.

ولذلك لو أنك جنّت لرجل وقلت له: لقد تكلمت قبل قليل كلاماً عظيماً سيفهم منك أنك أخرجته بحرف وصوت، لو قلت بعد ذلك أنا لم أخرجها وإنما تكلمت مع نفسي، يقول: قل تكلمت في نفسي ولا تطلق الكلام، فيفهم من معنى الكلام في الإطلاق ما لا يفهم منه بالنقييد.

فإذاً: قول عمر رضي الله عنه فزورت في نفسي كلاماً إنما هو الكلام المقيد، تقول تكلمت مع نفسي، تكلمت في باطني وهكذا، فلا بأس عليك في ذلك، وأما أن تطلق لفظ الكلام وتحمله على الكلام النفسي فهذا خطأ على اللغة، والمتقرر عند العلماء أنه يجب علينا أن نفهم الألفاظ الشرعية على مقتضى فهم السلف وعلى مقتضى دلالة اللغة، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فكان الواجب علينا أن نحمل هذه الألفاظ العربية على المتقرر في هذا اللسان العربي المبين.

وثمة شبهة أخرى عندهم وهي: أنهم قالوا: عندنا بيت للأخطل يقول في هذا البيت: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً فوصف هذا الشاعر بأن ما يقوم في قلبه هو حقيقة الكلام، فقال الأشاعرة والماتريدية: الحمد لله الذي أنطق هذا الشاعر بالحق، ونحن ندين الله ﷻ بصحة كلام هذا الشاعر، كذا قالوا وبئس ما قالوا.

والرد على ذلك: أن هذا البيت مصنوع، ونقصد بقولنا مصنوع أي أنه مكذوب ملفق على الأخطل، ثم نقول كذلك: ومن هو الأخطل أصلاً حتى تستدلون بكلامه؟ فإنه شويعر نصراني سكير، ولا يمكن أبداً أن نفهم الأدلة الشرعية بناء على أقوال النصارى أو بناء على أقوال السكيرين المعربدين، أو يُحرّف كلام الله ﷻ وينسف كلام السلف الصالح من أجل اعتماد على بيت مصنوع أو في أحسن أحواله إذا سلمنا نسبته للأخطل أنه قول شاعر نصراني عريبي سكير!؟ فهل تحرف أدلة الكتاب والسنة ويعارض فهم السلف الصالح وينسف مذهبهم في هذه المسألة من أجل هذا السكير، والله إنها الأهواء التي تتحكم

في أصحابها قال الله تعالى ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ

﴾ [النور: ٤٩]، فهم لا يهتمهم عين الدليل وإنما أي دليل

يظنون أنه ينفعهم في تحريفاتهم العقيدية فإنهم سوف يأتون به ولا يحترمون عقول السامعين أو المناظرين، وهذا

القول باطل، وهذا البيت باطل، بل إن هذا البيت له عدة روايات.

فروايته المنسوبة التي كثرت في كتب الأدب إنما هي: إن البيان لفي الفؤاد ، أي أول ما يكون البيت الشعري إنما هو بيان وتصوير باطني ثم يعبر عنه الشاعر بالحروف والكلمات، وليس: إن الكلام لفي الفؤاد، وإنما إن البيان لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً.

وعلى كل حال لا حجة لهم في هذا، لأن الواجب علينا أن نفهم الأدلة الشرعية على مقتضى فهم سلف الأمة وأئمتها، والمتقرر عند العلماء أن كل فهم خالف فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل.

ومن جملة شبههم كذلك: أنهم قالوا: بأن حقيقة الصوت إنما هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة - تعالى الله عَنْ أن نصفه بصوت هذه حقيقته - فيلزم من إثبات الصوت لله إثبات أن هذا الهواء يخرج منه وأنه هواء متقطع وأن له حنجرة، وكل ذلك لا يجوز على الله عَنْ، فما العمل في ذلك؟

قالوا: العمل في ذلك ننكر الأدلة الواردة في مسألة الصوت ولم يكلفوا أنفسهم أن يصححوا اعتقادهم حتى يجعلوه متوافق مع الأدلة.

وأجاب أهل السنة على هذا الهراء والخرافة أن هذا تفسير الصوت المنسوب إلى المخلوق، ونحن لا نتكلم عن الصوت المنسوب إلى المخلوق وإنما نتكلم عن الصوت

الذي يضاف إلى الله، فأنتم لماذا تفسرون الصوت المضاف إلى الله بتفسير الصوت المنسوب إلى المخلوق؟ لأنهم يعتقدون أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، وتلك هي علتهم وطامتهم أن كل شيئين اتفقا في اسمهما لا بد أن يتفقا في مساهما وهيئتهما، فلما وجدوا أن المخلوق له صوت والله له صوت فلا بد عندهم في اعتقادهم أن الصوت لا بد أن يكون كالصوت، فماذا يفعلون؟ يحرفون الصوت وينفونه عن الله.

وهذا شأنهم ليس في صفة الصوت فقط، بل في جميع صفات الله ﷻ، وإنما الحامل لهم على تحريفها وتعطيلها وإخراجها عن مدلولاتها الصحيحة هو اعتقاد المماثلة، فلو أنهم اعتقدوا قول الله ﷻ ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ

﴾ [النحل: ٧٤] وقول الله تبارك وتعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقول الله ﷻ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] لما وقعوا في مثل هذه

التهوكات والتحريفات الباطلة التي أوجبت وقوعهم في الحفر العقدية التي لا مخرج لهم منها.

والمقرر عند العلماء بل عند العقلاء إن كانوا من العقلاء هم أن الصفة تختلف موصوفها، ومنها الصوت، فإن أضيف هذا الصوت إلى الله صار لائقا بجلاله وعز

كبريائه وعظمته، وإذا أضيف الصوت إلى المخلوق صار مناسباً لحاله وعجزه وضعفه.

فإدّاً: لا يمكن أن تتفق الصفات مع اختلاف الإضافات، فالصوت الذي نشرحه الآن إنما هو صوت الله، فله صوت يليق بجلاله وعظّمته، والصوت الذي شرحوه هم وحرفوا الأدلة من أجله إنما هو صوت المخلوق.

فلا نقبل كلامهم هذا ولا تفسيرهم أصلاً، وقد ذكرنا سابقاً أن العلة في نفيهم لصفة الاستواء تلك اللوازم الباطلة التي التزموها في صفة الاستواء، فهم ظنوا أن استواء الله على عرشه كاستواء المخلوق على العرش، الآن لو أبعدنا الكرسي من تحتي ماذا يحصل لي؟ سأسقط، قالوا: لو أننا أثبتنا أن الله استوى على العرش لاستلزم هذا أنا لو أبعدنا العرش عن الرب لسقط، وهذا كلام عظيم لا يجوز أن يقال أصلاً، ولكننا نقوله من باب توضيح عقيدة القوم والرد عليهم.

فالآفة التي قامت في أذهانهم هي آفة التمثيل، فلو أنهم في أول الأمر سلموا استواء يليق بجلاله وعظّمته ليس كاستواء المخلوقين لما لزم عليهم تلك اللوازم التي أوجبت لهم تحريف هذه الصفات وتعطيلها وإخراجها عن مدلولاتها الصحيحة.

والخلاصة أن هذا الصوت الذي فسرتّموه بهذا التفسير وحرفتم من أجله الأدلة الصحيحة الثابتة في إثبات الصوت إنما هو صوت المخلوق، ونحن لا نتكلم عن صوت المخلوق، وإنما نتكلم عن صوت الله، والاتفاق في الأسماء

لا يستلزم الاتفاق في الصفات، وما أعظم هذه القاعدة في مثل هذا الباب.

ومن شبههم أيضا: أن بعضهم قال: لا يصح في الصوت حديث، وإنني لأسف كثيرا أن يقولها الإمام البيهقي رحمه الله وهو من هو في معرفته بالحديث وطرقه، ولكنه غلبت عليه أشعريته، فحينئذ قال أنه لا يصح في الصوت حديث، ولو صح لكان متأولا، ونحن نجيب عن كلام الإمام رفع الله قدره ومنازله في الدنيا والآخرة في نقطتين: أما النقطة الأولى: فقوله لا يصح في الصوت حديث، نقول بلى، آجر الله وغفر لك وجعل قبرك روضة من رياض الجنة، بل صح فيه جمل من الأحاديث، وقد سردت لكم جملا منها، بل إنه قد صح فيه أعظم من ذلك وهو القرآن، وهو إثبات النداء لله ﷻ، والنداء في لغة العرب لا يكون إلا بصوت مسموع.

وأما النقطة الثانية: فقوله رفع الله قدره ومنزلته في الدارين: قال: ولو صح لكان متأولا، فنقول هذا لا يجوز، لأن المتقرر عند العلماء أن الأصل في الكلام حمله على حقيقته، فلا يجوز العدول عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل، ولأن المتقرر عند العلماء أن الواجب هو البقاء على الظاهر.

فلا يجوز الانتقال إلى المعنى الظاهري إلى التأويل إلا بدليل صارف، وليس هناك داع ولا دليل يصرفنا عن جمل الصوت على حقيقته التي تليق بجلاله وعظمته.

إدًا: في الحق والحقيقة ليس لمن أنكر أن كلام الله بحرف وصوت ليس له ولا مطلق الأدلة وإنما هي الآراء وشبهات أوجبها لهم فساد الاعتقاد وفساد الفهم والتفكير وبعد القلوب عن الاستعانة والاستنارة لفهم سلف الأمة وأئمتها، وهذا جزاء من تتكب عن صراط السلف الصالح وابتعد عن فهمهم، فإنه لم يقع إلا في مثل ذلك وأشد.

وأذكر لكم دليلا عظيما عقليا يثبت صفة الكلام لله ﷻ وهو: دليل ذكره الإمام أحمد رحمه الله وذكره الإمام عبد العزيز الكناني في الحيدة وهو يناظر أحمد بن أبي دؤاد بين يدي المأمون، وقرره كذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في إثبات أن كلام الله ﷻ صفة من صفاته ليس بمخلوق وهو دليل عقلي يحتاج إلى شيء من التأمل والتفكير، ولعلي أستطيع أن أعرضه بصورة واضحة يسيرة بإذن الله وهي: أن عبد العزيز الكناني رحمه الله لما أكثر طرق الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على إثبات صفة الكلام وأن القرآن غير مخلوق ضاق بها صدر ذلك المبتدع وقال: يا عبد العزيز دعنا من الأدلة النقلية ودونك العقل - وهذا شأن أهل البدع أنهم كلما ذكر قول الله ﷻ وقول رسوله على بعض الاعتقادات فإنه تشمئز نفوسهم

وتتمعر وجوههم كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا نُتِيَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا

بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ

يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٢٧] - فقال:

دعك من النقل يا عبد العزيز الكناني ودونك العقل قال له :
سمعا وطاعة ظناً منه أنه صاحب عقل عظيم، ولكنه
كالبعوضة التي تريد أن تناطح أسداً، فقال له: سأسألك يا
بشر أنت تقول أن كلام الله مخلوق؟ قال: نعم.

قال: طيب أين خلقه؟ أخلقه في ذاته؟ أم خلقه في شيء
من مخلوقاته أم خلقه في لا شيء؟ ثلاثة أسئلة، فانقطع ذلك
المبتدع عن الجواب، فقال: أقول: خلقه كسائر خلقه، فقال
المأمون: لقد انقطعت يا بشر، بينها يا عبد العزيز، فقال: يا
أمير المؤمنين إن قال بشر خلق الله الكلام في ذاته فهذا
يثبت أن في ذات الله ﷻ شيئاً مخلوقاً، وكلنا معاشر
المؤمنين نقر أن الله ذات وصفات هو الخالق وما سواه
مخلوق، فلا يكون الله ﷻ محلاً للحوادث المخلوقة فليس
في ذاته شيء من خلقه ولا في خلقه شيء من ذاته، قال:
عرفنا هذه، والثانية؟ قال: لو قال بشر بأن الله خلق الكلام
في غيره من الأعيان الموجودة في الأرض لاستلزم ذلك
أن يكون كل كلام ينطق به الإنسان فهو كلام الله ولو أن
بشراً حدد عينا فلا بد أن يأتي بالدليل الدال على أن هذه
العين خصت بالتعبير عن كلام الله ﷻ، وهذا قد التزمه
أصحاب وحدة الوجود أتباع ابن عربي صاحب
الفصوص، يقول قائلهم الفاجر الكافر: وكل كلام في
الوجود كلامه سواء علينا نثر ونظامه قال: وهذا باطل يا
أمير المؤمنين إذ كل أحد سيتكلم يقول إن الله قد خلق الكلام
فيّ، ولا نستطيع أن نبطل أن ما قاله ليس بكلام الله، وكلام
الناس يقع فيه السب والشتم واللعن والفجور والخنا

والدعوة إلى الباطل، أفينسب هذا لله؟ قال : لا، قال: فهمنا هذا، وما الثالثة؟ قال: لو قال بشر بأن الله خلق كلامه لا في ذاته ولا في عين من الأعيان فإن هذا معارض للعقل إذ الصفة لا بد أن تكون متصلة بموصوفها، فليس هناك صفة تتفصل عن موصوفها فما رأيكم لو رأينا وجهها يمشي في الحال وقلنا أين تذهب؟ قال: مللت وقلت أمشي قليلاً، فقلنا أين صاحبك؟ قال صحابي في البيت يجلس ، فهل ينفصل الوجه عن صاحبه؟ الجواب لا ، فالصفة لا يتصور انفصالها عن موصوفها.

فإذا تكلمت الان فأنتم تسمعون أثر الصوت ولكن الصوت من صفاتي والكلام من صفاتي لم تنفك عني، وكذلك رحمتي إنما يظهر لكم آثارها ولكن أصل الرحمة موجود في، وكذلك غضبي إنما ترون آثاره ولكن أصل الغضب أصل الصفة موجودة في ، فإدًا: لا يمكن أن توجد صفة في الخارج منفصلة عن موصوفها، فسكت المأمون وانقطع ابن أبي دؤاد، وهذا دليل عقلي تصك به وجه من يعتقد أن كلام الله ﷻ مخلوق أو أن القرآن مخلوق ، وهذا هو ما قرره الإمام عبد العزيز وغيره من أهل السنة والجماعة في هذه المسألة العويصة التي كثر الخلاف فيها. إدًا: خلاصة معتقدنا في كلام الله ﷻ أن الله متكلم بما شاء كيفما شاء متى شاء.

الثانية: أن كلام الله ﷻ بحرف وصوت يسمعه من يشاء.

الثالثة: أن كلام الله ﷻ قديم النوع حادث الأحاد.

فمن اعتقد هذا الاعتقاد في هذه الصفة العظيمة الكبيرة
الجليلة الفخمة من صفاته ﷺ فهو من أهل السنة
والجماعة.

عقيدة أهل السنة والجماعة في القرآن:

أقول اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة
يعتقدون في كتاب الله ﷻ جملا من العقائد.

العقيدة الأولى أنه كلام الله ﷻ ودليل هذه العقيدة قول

الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ومن المعلوم أنه لا أحد يستطيع أن يسمع كلام الله شفاه
بلا واسطة، وإنما المقصود بكلام الله في قول عامه
المفسرين إنما هو القرآن، فوصف الله ﷻ القرآن بأنه
كلامه، وكذلك يقول النبي ﷺ «ألا رجل يحملني إلى قومه
لأبلغ كلام ربي، فإن قريش قد منعوني أن أبلغ كلام
ربي»، وما المقصود بقوله كلام ربي؟

الجواب: المقصود به القرآن وقال عمرو بن دينار
رحمه الله وهو من كبار التابعين "أدرکت الناس منذ
سبعين سنة يقولون الله الخالق ومن سواه مخلوق إلا القرآن
فأنه كلام الله منه بدأ وإليه يعود"، ومن المعلوم أن أهل
السنة والجماعة أجمعوا رحمهم الله على هذه القضية

العظيمة والعقيدة الفخمة من أن القرآن كلام الله ﷻ ولا يعرف بين السلف الصالح شيء من الخلاف في هذا. وبما أن القرآن كلام الله يكون صفة من صفاته ﷻ، لأن ما يضيفه الله ﷻ إلى نفسه لا يخلو عن حالتين : إما يضيف إلى نفسه شيء لا يقوم بذاته، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها.

وإما أن يضيف إلى ذاته الكريمة أعيانا هي قائمة بذاتها فهذا من باب إضافة التشريف والتكريم.

والكلام الذي إضافة الله ﷻ له هو من باب إضافة المعاني وليس الأعيان، فيكون القرآن من جملة صفات الله ﷻ لأنه كلامه، وكلامه صفة من صفاته تبارك وتعالى.

وهناك دليل حسي وعقلي ظاهر جدا على أن القرآن كلام الله وهو: أن الله ﷻ قد تحدى الكفار لما كذبوا محمد ﷺ وزعموا أن القرآن هو ليس كلام الله ﷻ، فتحداهم الله

ﷻ أن يأتوا بمثل هذا القرآن كما قال الله ﷻ ﴿ قُلْ لَيْنِ

أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ

بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثم

نزل في تحديهم إلى عشر سور من مثله مفتريات، ثم نزل معهم إلى أن تحداهم بالإتيان بسورة من مثله، مع أن القوم أفصح الناس، ففيهم كبار البلغاء وعظماء الخطباء، وفيهم الشعراء ومع ذلك يتحداهم وهم أهل الفصاحة والبلاغة والشعر والبيان أن يأتوا بسورة من مثل هذا القرآن ومع

ذلك يعجزون عن بكره أبيهم أن يعارضوا هذا القرآن بمثله.

فلو أن هذا القرآن من كلام محمد ﷺ لاستطاع غيره أن يصطنع مثله، فإن كلام البشرية يتشابه في كثير من أحيانه مهما بلغ الإنسان في فصاحته وبلاغته فإن هناك من البشر من يفوقه أو يصف مصافه في هذه البلاغة مع شدة عدواتهم لكتاب الله ﷻ وسعيهم الحثيث في إبطال هذا القرآن وإبطال مصدره.

ومن المعلوم أنه مع قوه سلاح الفصاحة وشده العداوة فإنهم لن يدخروا وسعا في أن يعارضوا هذا القرآن بشيء منه، ولكن مع ذلك عجزوا، لا لأن الله ﷻ سلب قدرتهم وبلاغتهم وفصاحتهم لا وإنما لأن كلام الله ليس كمثله شيء، فليس كلام الله ﷻ ككلام البشر حتى يستطيع البشر أن يعارضوا مثله أو يصطنعوا مثله أو يوجدوا مثله في بلاغته وفصاحته وعظمته، لا يمكن أبداً.

كما أن وجه الله لا يماثله شيء من وجوه المخلوقين وعلمه لا يماثل شيء من علم المخلوقين فكذلك كلامه، لا يستطيع البشر مهما بلغوا في فصاحتهم وبلاغتهم أن ينظموا كالقرآن في فصاحته وبلاغته، فلو كان هذا القرآن من كلام محمد ﷺ أو من كلام غيره من الناس لقدر غيره من أهل اللغة و الفصاحة أن يعارضوه بمثله.

ولكن كما قال العلماء أن فضل كلام الله ﷻ كفضل الله ﷻ على البشر، فكما أنه ليس كمثله شيء في كافة صفاته فليس كمثله شيء في كلامه وهذه عقيدة قد انطوت عليها

قلوبنا ونشأنا عليها ونطقتها ألسنتنا وندرسها لطلابنا وهي
أن القرآن كلام الله ﷻ.

فإن قلت : وكيف تنسب القرآن إلى أنه كلام الله مع أن

الله ﷻ قد نسب قوله لغيره فقد قال في سورة التكوير ﴿

إِنَّهُ، ﴿ "أي القرآن" ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿ والمقصود بالرسول

هنا في سورة التكوير أي جبريل ﷺ، وفي سورة الحاقة

قال الله ﷻ ﴿ إِنَّهُ، لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿ [الحاقة: ٤٠] ويقصد

بالرسول هنا محمد ﷺ، فالله ﷻ ينسب القرآن إلى أنه من
قول جبريل ومن قول محمد ﷺ فكيف تقول أن القرآن من
قول الله وكلام الله؟

الجواب: لا إشكال في هذا والله الحمد والمنة، وهي أن
نسبة القرآن إلى أنه من قول جبريل ومحمد ﷺ إنما هي
نسبه تبليغ وأداء لا نسبه قول وابتداء.

فأول من تكلم بهذا القرآن ومن بدأ هذا القرآن إنما هو
الله ﷻ، فالقرآن كلام الله ﷻ حروفه ومعانيه، ليس كلام الله
الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف، بل
مجموع الحروف والمعاني هو كلام الله ﷻ.

ونسبته إلى جبريل وإلى محمد ﷺ إنما هي نسبه أداء
فقط، وأما نسبته إلى الله فهو نسبه ابتداء والمتقرر عند
العلماء أن الكلام ينسب إلى قائله ابتداء نسبة حقيقة،
وينسب إلى مبلغه نسبة أداء، كما لو قلت لكم الآن قولاً ثم
نقلتموه عني فهو قولكم بلاغا وقولي ابتداء فكذلك القرآن

أول من تكلم بها ابتداء هو الله ﷻ وسمعه منه جبريل على
الصفة التي يريدتها الله ﷻ ثم بلغه جبريل إلى النبي ﷺ ثم
سمعه الصحابة من فم النبي ﷺ، كما قال الله ﷻ في يأن
سلسله القرآن وسنده ﴿ **وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ**

الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ

﴿ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥] وعليه فلا إشكال في هذا والله

الحمد والمنة .

العقيدة الثانية من عقائد أهل السنة والجماعة في القرآن
وهي: أننا نعتقد الاعتقاد الجازم الذي لا ينخرم إن شاء الله
ﷻ إلى أن نموت أن القرآن منزل من عند الله ﷻ غير
مخلوق، ولقد أجمعت الأمة على أن القرآن ليس بخالق ولا
مخلوق لأنه كلام الله ﷻ وكلامه صفة من صفاته وليس
من صفاته ﷻ شيء مخلوق.

فمن زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن كلام الله
مخلوق، ومن زعم أن كلام الله مخلوق فقد زعم أن في
ذات الله ﷻ شيء مخلوق، وهذا لا يجوز اعتقاده في الله
ﷻ.

والأدلة على أن القرآن منزل كثيرة جدا لا تكاد

تحصر كقول الله ﷻ ﴿ **وَإِنَّهُ** ﴾ "أي القرآن" ﴿ **لَنَزِيلُ رَبِّ**

الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٢]، وقوله ﷻ ﴿ **حَمَّ** * **تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ**

اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ [الأحقاف: ١-٢]، وقول الله ﷻ ﴿ إِنَّا نَحْنُ

نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿ [الحجر: ٩]، والأدلة على ذلك

كثيرة وهذا مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة - رحمهم الله تعالى -.

ولكن إن سألنا سائل وقال ما الدليل على أنه ليس بمخلوق؟

الجواب: الأدلة على ذلك كثيرة جدا أولها إجماع أهل السنة والجماعة وهو الإجماع المعتبر في هذا الموضوع لأن المسألة عقديّة، ولا عبرة في مسائل الاعتقاد بخلاف أهل البدع، إنما العبرة باتفاق أهل السنة والجماعة، فإذا أجمع أهل السنة والجماعة على عقيدة معينة فهو الإجماع الذي يجب اتباعه وتحريم مخالفته.

وقد نقل هذا الإجماع جمع كبير من أهل السنة والجماعة "أن القرآن ليس بخالق ولا مخلوق" كما قال عمرو بن دينار في قوله الذي ذكرته لكم قبل قليل "أدرکت الناس منذ سبعين سنة يقولون الله الخالق وما سواه فمخلوق إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق" هذه هي عقيدة الناس منذ سبعين سنة من عهد عمرو بن دينار، فقد أجمع على هذه العقيدة صحابة رسول الله ﷺ والتابعون وتابعوهم بإحسان إلى يومنا هذا وأهل السنة لا ينخرم اعتقادهم ولا يخالف أحد منهم أبدا، بل وقد أجمع أهل

السنة والجماعة على أن من زعم أن القرآن مخلوق فإنه كافر بالله العظيم.

ومن الأدلة على هذه القضية أيضا قول الله ﷻ ﴿ **أَلَا لَهُ**

الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فأما الخلق ففعله، وأما الأمر

فقوله، والقرآن لا يدخل تحت فعل الله وإنما يدخل من جملة قول الله فالقرآن من أمر الله تعالى والأمر ليس بمخلوق، لأن الأمر قول الله ﷻ فلما كان القرآن كلام الله فيكون من

قوله، وقوله هو المقصود بالأمر في قوله ﴿ **أَلَا لَهُ الْخَلْقُ**

وَالْأَمْرُ ﴾، وقسم الله ﷻ الأشياء إلى أمرين إلى خلق وإلى

أمر والقرآن من الأمر وليس من الخلق، فدل ذلك على أن القرآن منزل غير مخلوق.

ومن الأدلة على ذلك أيضا : قول الله ﷻ ﴿ **الرَّحْمَنُ** *

عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ [الرحمن: ١-٣] ، ففرق

الله ﷻ بين علمه وخلق، فالقرآن من علم الله ﷻ، والإنسان

من خلق الله ﷻ وعلمه ﷻ غير مخلوق كما قال الله ﷻ ﴿

وَلِينَ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [البقرة: ١٢٠] ،

فما المقصود بهذا العلم الذي جاءه؟ المقصود به القرآن، فوصف الله القرآن بأنه علمه، فمرة يصفه بأنه قوله

وكلامه ومرة يصفه بأنه أمره ومرة أخرى يصف القرآن بأنه علمه، وهذه كلها غير مخلوقة، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن علم الله مخلوق، لأن القرآن داخل في حدود علمه لا في حدود خلقه.

وكذلك : قول الله ﷻ ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ

مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ... ﴾ الآية [آل

عمران: ٦١]، والشاهد منها قوله ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ

الْعِلْمِ ﴾ [البقرة: ١٤٥] فما العلم الذي جاءه؟ القرآن، فالله

وصف القرآن هنا بأنه علمه إذا فهو يدخل تحت قول الله

ﷻ ﴿ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ [الرحمن: ٢] ولم يقل خلق القرآن وخلق

الإنسان وإنما قال ﴿ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ فالقرآن علمه، وعلمه

ليس بمخلوق، والقرآن أمره وأمره ليس بمخلوق، والقرآن

كلامه وكلامه ليس بمخلوق، وهذا يثمر لنا أن هذا القرآن

كلام الله منزل غير مخلوق.

ومن الأدلة أيضا : قول الله ﷻ ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا

لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا

﴿ [الكهف: ١٠٩].

ومثلها قول الله ﷻ ﴿ **وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ**

وَالْبَحْرِ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ

اللَّهِ ﴿ [لقمان: ٢٧].

فأخبر الله ﷻ أن كلماته غير متناهيته، فلو أن البحر الذي خلقه الله ﷻ كانت مياهه مدادا والأشجار في هذه الأرض التي خلقها الله صارت أقلاما بُرِيت فصارت أقلاما وصار الناس يأخذون من هذه الأشجار ويغمسونها في هذا المداد يكتبون بها كلام الله ﷻ والله يتكلم لجفت البحار وتكسرت الأقلام وكلام الله لم ينتهي.

مع أن الواحد منا لأن كلامه مخلوق لو أنه أخذ قلما من المكتبة جديدا وكتب ما في جعبته لانتهى كلامه وما انتهى ولا عشر معشار حبر القلم.

فهذا دليل على أن كلام الله ليس بمخلوق، فكلامه ﷻ ليس كالكلام الخلق لأن كلام الله لا يفنى والمخلوق لا بد وأن يأتي يوم يفنى فيه، فلو كان كلام الله ﷻ مخلوقا لفنى قبل أن تفنى هذه البحار وقبل أن تتكسر هذه الأقلام ولكن كلمات الله ﷻ لا نهاية لها.

وبما أن الله وصف القرآن بأنه كلامه إذا يكون صفة من صفاته، ويفضى بنا ذلك إلى أنه منزل وغير مخلوق.

ومنها كذلك : حديث خولة بنت حكيم المعروف يقول النبي ﷺ «**من نزل منزلا فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل عن منزله ذلك**»،

ومن المعلوم المتفق عليه بين العلماء أنه لا يجوز الاستعانة بشيء مخلوق في أمر لا يقدر عليه إلا الله، فلما أمرنا الله ﷻ أن نستعيد بكلامه دل ذلك على أن كلامه غير مخلوق، إذ لو كان مخلوقاً لما جازت الاستعانة به، والقرآن كلامه فيكون القرآن إذا غير مخلوق.

وحديث خولة بنت حكيم المعروف يقول النبي ﷺ «من نزل منزل فقال أعوذ بكلمات الله التامات»، ما الصفة التي أمرنا النبي ﷺ أن نستعيد بها هنا؟ الجواب: كلام الله أو كلمات الله، فأفاد هذا أن كلمات الله وكلام الله ليس بمخلوق، إذ لو كان مخلوقاً لما جازت الاستعانة به، فالاستعانة بالمخلوق لا تجوز في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله باتفاق أهل السنة والجماعة، فإذا كان كلامه مما يستعاذ به فكلامه إذاً غير مخلوق، والقرآن من كلامه، فيكون القرآن غير مخلوق.

فهذه الأدلة تدل على صحة ما قرره أهل السنة والجماعة - رحمهم الله تعالى - في هذه الجزئية العقيدية الخطيرة التي ضلت فيها أفهام وزلت فيها أقدام كثيرة من أقدام أهل البدع وأفهامهم بقولهم أن القرآن منزل غير مخلوق.

بل لم يدعنا أهل البدع في حالنا بل أوردوا علينا شبهات يعتقدون من خلالها أن القرآن مخلوق وقد أجاب عنها أئمة أهل السنة والجماعة والله الحمد والمنة بأجوبة تشفي غليل الصدور وتكسر هذه الشبهات وتكشف زيفها والله الحمد والمنة.

فمن ذلك مثلاً : قولهم أوليس القرآن شيء من الأشياء؟
الجواب نعم، قالوا بما أن القرآن شيء من الأشياء فإذا هو
يدخل تحت عموم قول الله ﷻ ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ

شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] والقرآن شيء من الأشياء فيكون من
جملة ما خلقه الله ﷻ - كذا قالوا ولبئس ما قالوا-.

وقد أجاب أهل السنة والجماعة رحمهم الله عن ذلك
بقولهم أن الكلية في قول الله ﷻ ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾

لا يدخل فيها كل شيء وإنما كلية كل شيء بحسبه وما
يصلح له، بدليل أن الله ﷻ لا يدخل في هذه الكلية أوليس
كذلك؟ مع أن الله ﷻ شيء من الأشياء وهو أعظم الأشياء
وأكبرها على الإطلاق كما قال الله ﷻ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ

شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] فما نخبر به عن الله ﷻ أنه
شيء من الأشياء ولكنه أعظم الأشياء وليس كمثل شيء،
فهو يدخل الله في هذه الكلية العامة؟

الجواب : لا ، لا يدخل فيها، فإذا الكلية هنا لا تفهم أنها
كلية مطلقة وإنما هو كلية مقيدة بما يناسب لها فإذا الله
خالق كل شيء يصلح أن يوصف بأنه مخلوق، والله ذاتا
وصفاتا لا يصلح أن يكون موصوف بأنه مخلوق لأنه
الخالق وما سواه فمخلوق.

فإنه بذاته وصفاته ليس بمخلوق، والقرآن من صفاته
فيكون خارج من هذه الكلية، كما في قول الله ﷻ عن ريح
عاد ﴿ **تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾ [الأحقاف: ٢٥] فهل دمرت

السموات؟ الجواب: لا، هل دمرت الارض؟ الجواب لا،
هل دمرت الجبال؟ الجواب: لا، بل أن الله قال ﴿ **فَأَصْبَحُوا**

لَا يَرَوْنَ إِلَّا مَسْكَتُومًا ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي حتى المساكن ما
دمرتها الريح، فإذا لا يدخل في كليه التدمير إلا ما أمرت
الريح بتدميره، أي كأن الله قال: تدمر كل شيء أمرناها
بتدميره، وكذلك الكلية في قوله ﴿ **اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ**

شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢] يعني أن الله خالق كل شيء يصلح أن
يكون مخلوقا، والقرآن لا يصلح أن يكون مخلوقا.

وقال أيضا أهل السنة والجماعة: إن هناك أدلة تخص
كتاب الله ﷻ عن كونه مخلوقا، وهي تلك الأدلة التي
ذكرتها في المسألة التي قبلها، فيكون قول الله ﷻ ﴿ **اللَّهُ**

خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ هذا عام، والأدلة التي تدل على أن
القرآن منزل غير مخلوق هي أدلة خاصة ولا تعارض بين
عام وخاص.

ثم نقول لهم أيضاً إن من يراكم أيها المعتزلة المبتدعة تستدلون بهذه الكلية على خلق القرآن يرى أنكم قد أدخلتم فيها كل شيء مع أنكم أخرجتم منها أفعال العباد، فإنكم تزعمون أن الله لم يخلق أفعال العباد، مع أن أفعال العباد داخله فيها بالإجماع، والقرآن خارج منها بالإجماع، فأدخلتم فيها ما هو خارج بالإجماع وأخرجتم منها ما هو داخل فيها بالإجماع.

وهذا والله تناقض عجيب، فإنهم يدخلون فيها أي في

قول الله ﷻ ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يدخلون فيها القرآن

وهو لا يدخل فيها بالإجماع، ويخرجون منها أفعال العباد وهي داخلة بالإجماع، فالله خلق العباد ذاتا وصفات وأفعالا، فالله خالق كل شيء.

فهذه الكلية يدخل فيها أفعال العباد باتفاق أهل السنة والجماعة ولكن لا يدخل فيها القرآن في صدر ولا ورد بإجماع أهل السنة والجماعة، وهذا سببه ضلال الفهم وقلة العلم وعدم الأخذ عن أهل السنة والجماعة.

ومن شبههم أيضاً : فهمهم لقول الله ﷻ ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ

قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] فهم لا

يفهمون من كلمة جعل في اللغة العربية إلا خلق، فقول الله

ﷻ ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾ لا يفهم منها المعتزلة إلا إنا خلقناه،

كقول الله ﷻ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ

الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] فهنا المعنى خلق الظلمات

والنور، فهذه شبهة تحتاج إلى حل، وأجاب عنها أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى بقولهم: إن (جعل) في اللغة العربية لها معنيان، ولا يجوز حصرها على مقتضى لسان العرب في معنى واحد كما فعلتم أيها المبتدعة، بل لها في لغة العرب معنيان، فتأتى أحيانا بمعنى خلق وتأتى أحيانا بمعنى صير، مثل جعلت الحديد منصهرا، أي صيرت الحديد منصهرا وليس معناها خلقت الحديد منصهرا، فأنت لم تخلقه وإنما صيرته إلى هذه الصورة، وتقول جعلت الخشب بابا، أي صيرته.

إذا فتأتى جعل في اللغة العربية بمعنيين فتأتي بمعنى خلق وتأتي بمعنى صير، وكلا المعنيين استعملته الأدلة من الكتاب والسنة، فإن سألتني وقلت وكيف أعرف أن جعل في هذا النص بمعنى خلق؟ وجعل في النص الآخر بمعنى صير؟ ما هو الضابط الذي يفرق لي بين جعل التي بمعنى خلق وجعل التي بمعنى صير؟

الجواب : هو ما تعدى له من المفعولات ، لأن جعل هذه فعل، والفعل لا بد وأن يتعدى إلى مفعول، فإن كان مفعولاً واحداً فجعل هنا بمعنى خلق، وإن كانت تعدت إلى مفعولين فإن جعل هنا بمعنى صير، وعندنا هنا قاعده

لغويه تقول: إذا تعدت جعل إلى مفعول فهي بمعنى خلق،
وإذا تعدت إلى مفعولين فهي بمعنى صير.

فيختلف معناها باختلاف مفعولاتها، فإن كانت مفعولا
واحدا فهي بمعنى خلق، وإن كانت مفعولين فهي بمعنى
صير، فليست جعل بمعنى صير في كل موضع، وليست
جعل بمعنى خلق في كل موضع، بل إنها تأتي بمعنى خلق
في بعض المواضع، وتأتي بمعنى صير في بعض
المواضع.

ويفهم ذلك العربي الذي يعرف حقيقه سعة لسان
العرب، وأنا أضرب لكم أمثله من القرآن وننظر هل تعدت
إلى مفعول واحد أم إلى مفعولين:

منها قول الله ﷻ ﴿ **وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ** ﴾ هذه تعدت إلى

مفعول واحد، فإذا تكون جعل هنا تكون بمعنى خلق أي
خلق الظلمات والنور، ومنها قول الله ﷻ ﴿ **فَجَعَلْنَاهَا**

نَكَالًا ﴾ [البقرة: ٦٦]، (وجعلناها) هذا هو المفعول الأول،

(ونكالا) مفعول ثاني، إذا جعل هنا تأتي بمعنى صير أي
فصيرناها نكالا بسبب ما نزل عليها من العذاب.

ومنها أيضا: قول الله ﷻ ﴿ **وَجَعَلُوا الملائكةَ الَّذِينَ هُمْ**

عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنشَاءً ﴾ [الزخرف: ١٩] هنا جعل في هذه الآية

تعدت إلى مفعولين، المفعول الأول: هو الملائكة،

والمفعول الثاني: إناثًا، فهذا تأتي بمعنى صير أي صيروا بسبب فساد اعتقادهم الملائكة إناثًا، ونحن ننادي المعتزلة ونقول هل نفهم من قوله تعالى ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ**

عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] هل نفهمها بأنها بمعنى خلق هنا؟ سيقول: لا، لأنه لو اعتقد أنها بمعنى خلق لأدى ذلك إلى أن المشركين هم الذين خلقوا الملائكة. بل اسمع إلى من هو أعظم من الملائكة وهو قول الله ﷻ ﴿ **وَقَدْ جَعَلْتُمْ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا**

تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: ٩١] هل نفهم منها أيها المعتزلة أنها بمعنى خلق؟ إنها والله الطامة إن كنت تفهم جعل بمعنى خلق في هذه الآية.

ومنها أيضًا: قول الله ﷻ ﴿ **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ**

عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١] القرآن هو المفعول الأول، وعضين هو المفعول الثاني، فهذا جعل تعدت إلى مفعولين، وإذا تعدت جعل إلى مفعولين فإنها تكون بمعنى، إذا فهتموه نرجع إلى الآية التي استدلوا بها وهي قول الله ﷻ ﴿ **إِنَّا**

جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرُّخُوف: ٣] فجعل هنا تعدت إلى

مفعولين، المفعول الأول قرآن والمفعول الثاني: عربيا فتكون جعل هنا بمعنى صير أي إنا صيرناه قرأنا عربيا، ولا يمكن أن يفهم العربي جعل هنا بمعنى خلق إلا إن كان معتزليا أخرج فإله عز وجل أنزل القرآن بلسان عربي مبين.

ومن شبههم أيضا استدلالهم لقول الله عز وجل ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ

ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴿ [الأنبياء: ٢].

فيفهم المعتزلة قول الله عز وجل محدث بأنه المخلوق، وكان الله قال ما يأتيهم من ذكر من ربهم مخلوق، فهم لا يفهمون الإحداث إلا بمعنى الخلق، وأجاب أهل السنة والجماعة عن هذه الشبهة بقولهم: أن المحدث في الآية مأخوذ من

الحدوث والتجدد فقول الله عز وجل ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ

رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴿ [الأنبياء: ٢] أي جديد، وكما هو معلوم أن

القرآن لم ينزل جملة واحدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق

المسلمين لقول الله عز وجل ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ

جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴿ [الفرقان: ٣٢] ، فالقرآن لم ينزل جملة واحدة

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن جمعا من المفسرين يقولون أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم بدأ ينزل منجما على حسب الحوادث في فترة النبوة.

فإِذَا كَلِمًا نَزَلَ قُرْآنًا جَدِيدًا قَابِلُهُ هُوَ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ
بِالْإِعْرَاضِ فَتَسْمَعُهُ آذَانُهُمْ وَتَعْرُضُ عَنْهُ قُلُوبُهُمْ، فَالْمُحَدَّثُ
هُنَا لَيْسَ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ، وَإِنَّمَا هُوَ الْأَمْرُ الْحَادِثُ الْمُتَجَدِّدُ،
وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَالْقُرْآنُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْجُمًا
كَمَا قُلْنَا ؛ وَلِذَلِكَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثٍ يَبِينُ لَنَا هَذَا
الْأَمْرَ صِرَاحَةً «إِنَّ اللَّهَ يَحْدُثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا
أَحْدَثَهُ أَلَّا تَكَلِّمُوا فِي الصَّلَاةِ».

فَالْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ يَحْدُثُ أَيُّ يَجْدُدُ، فَيَنْسَخُ وَيَجْدُدُ، وَلِأَنَّ
الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ أَدْلَةَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ فِي مَسَائِلِ
الْإِعْتِقَادِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْهَمَ إِلَّا عَلَى مَقْتَضَى فَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ،
لِأَنَّ كُلَّ فَهْمٍ يَخَالِفُ فَهْمَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُمَّتِهَا فِي مَسَائِلِ
الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ فَهُوَ فَهْمٌ خَاطِئٌ وَرَأْيٌ عَاطِلٌ مُرَدُّودٌ عَلَى
صَاحِبِهِ.

وَمَنْ شَبَّهَهُمْ أَيْضًا : اسْتِدْلَالَهُمْ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ

لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ

وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء: ١٧١] إِذَا

عِيسَى كَلِمَةُ اللَّهِ أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ ؟ الْجَوَابُ : بَلَى، وَكَذَلِكَ يَقُولُ

اللَّهُ ﷻ ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمْرِيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ

أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٤٥] وَعِيسَى

مَخْلُوقٌ، فَإِذَا كَانَ عِيسَى هُوَ كَلِمَةٌ فَتَكُونُ كَلِمَةُ اللَّهِ مَخْلُوقَةً،
فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ وَعَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ

مخلوق، وهذه طامة عظيمة وفهم سقيم، وأجاب أهل السنة والجماعة عن ذلك بقولهم:

إن عيسى ليس هو عين كن، وإنما هو الأثر المترتب

على كلمة كن، كما قال الله ﷻ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ

كَمَثَلِ آدَمَ ۗ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل

عمران: ٥٩] إذا فهل عيسى يدخل تحت كن أو يدخل تحت يكون؟

الجواب: يدخل تحت يكون، فعيسى أثر من آثار كلمة الله ﷻ كن، فهو أثر الكلمة وليس هو نفس وذات وعين الكلمة، فكلمه الله ﷻ كن ليست هي ذات عيسى ولا عين عيسى ولا نفس عيسى حتى تكون مخلوقة، إنما عيسى أثر من آثار هذه الكلمة، فهو متكون بكن، وليس هو عين كن، ولا بد من التفريق بين هذين الأمرين كما فرق بينهما القرآن.

فاذا كلمة الله كن، وهل عيسى هو عين وذات كن؟

الجواب: لا، بل عيسى ﷺ هو أثرها المقصود بقوله ﴿

فَيَكُونُ﴾ ، فعيسى على ﷻ إنما كان بكن وليس هو عين

كن، أكلامي واضح أم الغاز؟

وبهذا نكون قد عرضنا أكثر شبههم انتشارا وأعظمها خطرا، وقد تبين لنا بعد الإجابة عنها إنما هي شبهات

وخيالات وظنون وأوهام كاذبة تكسرت على حجر فهم أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.
ومن جملة عقائدنا وهي العقيدة الثالثة في كتاب الله ﷻ :

أنا نعتقد الاعتقاد الجازم أن القرآن من الله ﷻ بدأ وإليه يعود، فإن قلت: وما معنى قولك من الله بدأ؟ فأقول أي أن أول من تكلم بهذا القرآن حقيقة إنما هو الله ﷻ، وقد بينت لكم سابقاً أن إضافته إلى قول جبريل ومحمد ﷺ إنما هي إضافة تبيغ لا إضافة قول ابتدائي، والكلام إنما ينسب حقيقة إلى من قاله مبتدأ لا إلى من قاله مؤدياً مبلغاً.

قال الله ﷻ ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ ﴾ [الرُّم: ١]، وهذه (من) هي لابتداء الغاية، أي أن أول ابتداء هذا القرآن من الله ﷻ، وكذلك قوله ﷻ ﴿ وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ ﴾

﴿ عَلِيمٍ ﴾ [النمل: ٦] و(من) هنا لابتداء الغاية، وغيرها من الأدلة الدالة على أن القرآن نزل من لده ومن عنده ومنه، وكلها أدلة تدل على أن القرآن من الله ﷻ بدأ .
فإن قلت: ما معنى قولك وإليه يعود؟ فأقول في ذلك تفسيران لأهل السنة والجماعة رحمهم الله، التفسير الأول: أن هذا القرآن سيعرج به إلى الله ﷻ في آخر الزمان قبل قيام الساعة فيسرى على هذا القرآن من المصاحف والصدور فلا يبقى في الأرض منه آية، وقد ثبتت بذلك آثار عن بعض الصحابة مرفوعة للنبي ﷺ وبعضها يصح

مرفوعا وبعضها يصح موقوفا، وما يصح موقوفا لا يقال في مثله بالرأي، والمتقرر عند العلماء أن الصحابي إذا قال قولاً لا مجال للرأي فيه فإن لقوله حكم الرفع.

فإن قلت: ومتى سيكون هذا؟

فأقول: في آخر الزمان قبل قيام الساعة إذا ترك الناس العمل بالقرآن وأهملوا الحكم به والتحاكم إليه وأطبقوا على عدم العمل به.

وأما التفسير الثاني : فيقولون أن معنى قوله ﴿وإليه

يعود﴾ أي وإليه يعود حقيقة علم هذا القرآن على ما هو

عليه كنصوص الصفات وحقائق اليوم الآخر المذكورة في القرآن، إنما حقيقة علمها ومآله يرجع إلى الله تبارك وتعالى.

وأما نحن فكما وصفنا الله ﷻ بقوله ﴿وَمَا أُوتِئْتُمْ مِّنْ

الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] فمهما بلغت أفهام الناس في

القرآن فلا يزال جوانب علمية في القرآن لا تستطيعها العقول البشرية وهي مما اختص الله ﷻ بعلمه واستأثر به الله ﷻ كحقائق نصوص الصفات وكيفياتها وحقائق نصوص اليوم الآخر وما سيكون فيه، كل ذلك لا يعلم كيفيته على الوجه الذي سيكون عليه إلا الله تبارك وتعالى.

إذًا: (وإليه يعود) وإليه يرجع هذا العلم الذي أخفاه الله تبارك وتعالى عنا.

وهذه هي عقيدتنا في كتاب الله ﷻ في هذه النقاط الأربعة : أنه كلام الله ، وأنه منزل ، وأنه غير مخلوق ، وأنه من الله بدأ وإليه يعود، وهذا هو الذي يجب على كل مسلم في هذه الأرض إلى أن تقوم الساعة أن يعتقد في كتاب الله ﷻ بهذه العقائد المتفق عليها بين العلماء والتي دلت عليها الأدلة الصحيحة، وكل من حاد عن شيء منها فهو من أهل البدع.

نسأل الله ﷻ أن يثبت قلوبنا على هذه العقيدة الصحيحة الصافية.

فإن قيل: وهل القرآن يتفاضل؟

الجواب: إن المتقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى أن الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقا ولا ترد مطلقا، بل هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد، حينئذ بناء على هذه القاعدة لا يجوز لنا أن نطلق القول بأن القرآن يتفاضل، ولا يجوز لنا أن نطلق القول بأن القرآن لا يتفاضل، وإنما المسألة فيها إجمال لا بد فيه من التفصيل، فإن كان المقصود بكونه يتفاضل أي باعتبار المتكلم به فهذا غلط، لأن المتكلم به إنما هو واحد وهو الله تبارك وتعالى فالقرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً، فالذي قال " الحمد لله رب العالمين " ابتداء هو الله والذي قال: " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " هو الله فهو المتكلم بهذا القرآن فلا يتفاضل القرآن باعتبار المتكلم به.

وأما إذا كان المقصود بكونه يتفاضل أي باعتبار معانيه ودلالته فلا جرم أن القرآن يتفاضل بهذا الاعتبار، وعلى ذلك دلت الأدلة، فقد أجمع العلماء على أن سورة الفاتحة هي أعظم سور القرآن، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته النبي ﷺ.

وفي صحيح الإمام البخاري من حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ قال له: «أي آية في القرآن أعظم؟ فقلت: لا أدري يا رسول الله، قال: أي آية في القرآن أعظم؟ فقلت: الله لا إله إلا هو الحي القيوم أي آية الكرسي، قال: فضرب في صدري وقال: ليهنك العلم أبا المنذر» فهنا أثبت النبي ﷺ أن آية الكرسي هي أعظم أي القرآن لا باعتبار المتكلم بها وإنما باعتبار دلالتها ومضمون معانيها العظيمة.

وكذلك يقول النبي ﷺ: «أيعجز أن يقرأ أحدكم ثلث القرآن في ليلة؟ قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟ قال: الله أحد، الله الصمد، تعدل ثلث القرآن» والأحاديث والنصوص في هذا المعنى كثيرة.

إدًا: معاني القرآن تختلف، ولذلك ليست معاني آية الكرسي كمعاني آية الدين، وليست معاني آيات الاعتقاد كمعاني آيات الفقه والآداب والسلوك، وهذا هو الحق الذي يجب اعتقاده عند أهل السنة والجماعة.

فإن قيل: وهل يجوز الحلف بالمصحف؟

الجواب: بما أن الإمام الطحاوي رحمه الله أثبت أن القرآن كلام الله والكلام صفة من صفاته تبارك وتعالى إدًا

يجوز الحلف بالمصحف على أنه كلام الله، والمتقرر عند أهل السنة أنه لا يحلف إلا باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته، فيجوز لك أن تحلف بالقرآن كله أو ببعضه، فيجوز لك أن تقول والمصحف باعتبار أنه كلام الله لا باعتبار أوراقه أو الحبر الذي كتب به وإنما باعتبار كونه كلام الله ﷻ منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، ويجوز لك أن تقول أقسم بسورة البقرة، لأنها كلام الله ﷻ، فكما أنه يجوز أن تحلف بوجه الله وبيد الله وبعين الله فيجوز لك أن تحلف بكلام الله، والقرآن كلام الله فيجوز حينئذ الحلف به على هذا الاعتبار فقط لا غير.

فإن قيل: وماذا عن مسألة اللفظ والملفوظ التي كثر كلام أهل السنة عليها في الرد على المعتزلة؟ وهل يجوز أن نقول لفظي بالقرآن مخلوق؟ وهل يجوز أن نقول لفظي بالقرآن غير مخلوق مع ذكر التفصيل في ذلك والأساس الذي انطلقت منه هذه الكلمة من أفواه المعتزلة؟

الجواب: اعلم رحمك الله أن من عادة أهل البدع أنهم لا يظهرون بواطن ما في صدورهم إلا في حال القوة والعلو، وأما في حال الضعف والمهانة والاستكانة فإنهم يتقون عن أهل الحق بالتقية لكن متى ما استلموا زمام الأمور وكانت القوة بجانبهم فإنهم لم يقصروا في إعلان باطلهم، ومن ذلك ما جرى من المعتزلة عليهم من الله ما يستحقوا وهي أنه لما كانت الدولة في أيديهم في زمن المأمون والمعتصم والواثق بالله كانوا قد أقنعوا هؤلاء الخلفاء بهذه العقيدة

الكفرية الباطلة وهي أن القرآن ليس كلام الله وإنما هو من جملة مخلوقات الله ﷻ.

وهذه العقيدة كفر بالاتفاق كما بينا سابقاً، فلما اقتنع بها هؤلاء الخلفاء دعوا الناس إلى اعتقادها، فلما أبى كثير من أهل السنة أقنع هؤلاء العلماء هؤلاء الخلفاء بحمل الناس على القول بها بالحديد والنار، فملوا الناس قهراً وظلماً وعدواناً على القول بها، فمن الناس من صبر حتى مات، ومن أهل السنة من أجاب تقيّة واضطراً على غرار قول الله ﷻ: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَبْهُ، مُطْمَئِنِّمٌ﴾

بِالْإِيْمَنِ ﴿[النحل: ١٠٦].

ومن أهل السنة من ثبت وناضل ولم ينطق بشيء مما يريدون، وعلى رأس هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل وتلميذه العلامة محمد بن نوح رحمهم الله، فأما محمد بن نوح فمات بين يدي الإمام أحمد رحمه الله من شدة التعذيب وهو صابر لم ينطق بكلمة السوء.

وأما الإمام أحمد رحمه الله فقد طاله بسبب القول بهذه المحنة شيئاً عظيماً من العذاب ولكنه صبر واحتسب في ذات الله ﷻ.

وكان فقهاء بغداد يأتون للإمام أحمد ويقولون له لما لا تتقي شر هذا الرجل وتأخذ برخصة الله ﷻ؟ قال: ومن يخبر من بعدنا بذلك؟ أي أنه صبر واحتسب نظراً للمحافظة على عقائد الأجيال القادمة، ولذلك لا يجوز

للعالم أن يأخذ بالرخصة التي تتضمن المفسد الخالصة أو الراجحة، لكن إذا كان الأمر فيه سعة والحق واضح أبلج وفي الأرض من يقول به ثم أكره أحد العلماء في أطراف البلد على القول بشيء وإلا قتل فله رخصة ومندوحة في أن يقول إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان.

أما أن يتفق الناس على القول بالباطل فمن يخبر الأجيال القادمة بأننا كنا نتقي سطوتهم وتعذيبهم وقتلهم؟ وصبر الإمام أحمد رحمه الله حتى كشف الله ﷻ هذه الغمة بالمتوكل الخليفة المتوكل على الله جزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء وجعل قبره روضة من رياض الجنة فطرد المعتزلة من بلاط الملك وأمر بسجن كثير منهم وأمر بإخراج جميع من في السجون من أهل السنة وأعاد حلقتهم لهم ومنع القول بخلق القرآن في أرجاء بغداد بل في أرجاء المملكة كلها، فحمد أهل السنة له ذلك العمل.

وأكرم الإمام أحمد غاية الإكرام ورفع من شأنه، بل كان الإمام أحمد يقول: ابتلينا بالضراء فصبرنا وابتلينا بالسراء فلم نصبر، فلما سلب بساط السلطة من تحت أقدام المعتزلة بدأوا يتذرعون في نفث سمومهم بهذا المعتقد الخبيث في القرآن بأقوال محتملة مجملة، لم يعودوا يقدرون يصرحون كما كانوا من قبل.

فقالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فلما سمع بعض أهل السنة أن هذه الكلمة انطلقت من أفواه هؤلاء الذين ساقوا الناس على هذه العقيدة ظنا منهم أنهم لا يريدون إلا معناها الباطل، فأجابوا عن البدعة ببدعة أخرى استعجالا فقال:

ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، فلما وصلت الكلمتان إلى إمام أهل السنة رحمه الله قال كلمته الشهيرة: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، أي معتزلي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع.

وتفصيل هذا القول: أننا نخرجه على قاعدة المجملات والتي أدندن حولها كثيرا وهي: أن ما كان من الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل فإننا لا نقبلها مطلقا ولا نردها مطلقا، وإنما هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقا فيقبل من باطلها فيرد، وبناء على تقرير هذه القاعدة نخرج عليها هذين الفرعين في تلكم اللفظتين.
فنقول وبالله التوفيق:

الفرع الأول: قولهم ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، إن كانوا يقصدون ما يرجع إلى صفاتهم هم من حركات شفاههم وألسنتهم وحبالهم الصوتية وأصواتهم التي خلقها الله ﷻ فيهم فإن هذا حق لأن هذه الآلات التي يؤدي بها القرآن لا جرم أنها مخلوقة، فهي صفات ترجع إلى العبد.

فالله ﷻ خلق الشفتين وخلق اللسان وخلق الأحبال الصوتية وخلق هذه الحنجرة التي تعين ابن آدم على النطق بهذه الحروف والكلمات، وخلق الأسنان التي ينطق بها ابن آدم بعض الحروف، فتلك الوسائل التي يؤدي بها القرآن هي صفات ترجع إلى ابن آدم، وابن آدم ذاتا وصفات مخلوق.

ولكن المعتزلة لا يريدون هذا المعنى أصلاً وإنما يريدون هذا المعنى الباطل الثاني، وهي أنهم يقصدون

بقولهم ألفاظنا بالقرآن مخلوقة يقصدون ما يتلفظ به فيقصدون الملفوظ ولا يقصدون اللفظ الذي يرجع لهم وإنما يقصدون عين كلام الله ﷻ أي عين القرآن.

وذلك لأن المصدر في اللغة العربية يصدق على الفعل ويصدق على المفعول، فإذا كانوا يقصدون الفعل فهذا حق هو مخلوق، ولكنهم لا يقصدون الفعل وإنما يقصدون المفعول، فهم لا يقصدون اللفظ وإنما يقصدون الملفوظ، كقولك مثلاً: قراءتي مخلوقة، إذا كنت تقصد قراءتك التي هي صفتك أنت فلا بأس.

وأما إذا كنت تقصد بقراءتك أي ما قرأته فهذا باطل، فاللفظ مخلوق والملفوظ غير مخلوق، والقراءة مخلوقة والمقروء غير مخلوق، بل حتى لو كتبت القرآن تقول كتابتي مخلوقة، إذا كنت تقصد بكتابتك ما يرجع لك أنت من حركة أصابعك وقلمك ومداد حبرك فهذا حق لأن كلها مخلوقة.

وأما إذا كنت تقصد المكتوب فهذا باطل، فإذا كنت تقصد الكتابة فهذا حق، وإذا كنت تقصد المكتوب فهذا باطل.

بل إننا نقول ونصف بعض القراء بأن تلاوته جيدة، وبعض القراء تلاوته غير جيدة، ماذا نقصد بالتلاوة؟ نقصد بالتلاوة التي ترجع لهم من تغنيهم وتطريبيهم وتحزينهم وأصواتهم ومخارج حروفهم، هذه التلاوة فالتلاوة مخلوقة ولكن المتلو غير مخلوق.

بل لا بد أن نفرق في هذه اللفظة بين الأمر الذي يرجع للمخلوق فيكون مخلوقاً وبين الأمر الذي يرجع إلى الخالق فلا يكون مخلوقاً، فأما القراءة فهي مخلوقة وأما المقروء فليس بمخلوق، وأما التلاوة فهي مخلوقة وأما المتلو فليس بمخلوق.

وأما الكتابة فهي مخلوقة وأما المكتوب فليس بمخلوق، واللفظ مخلوق والملفوظ غير مخلوق، وقد اختصر لكم هذا المعنى الإمام الحافظ الحكمي رحمه الله في قوله:
فالصوت والألحان صوت القاري لكنما المتلو قول
الباري

وبهذا التفصيل يتحرر الجواب ويتضح الحق من الباطل في هذه الجملة، فاقبل الحق ورد الباطل، وهذا هو الفرع الأول.

الفرع الثاني: نقول فيه عكس ما قلنا في الفرع الأول، وهي قولهم: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، إن كانوا يقصدون ألفاظهم هم أي ما يرجع إلى صفتهم هم من حركة شفاههم وألسنتهم وأضراسهم وأحبالهم الصوتية فإن كانوا يقصدون بأن هذه الأشياء غير مخلوقة فهذا بدعة. فكونك تعتقد أن فيك شيئاً غير مخلوق فهذا في حد ذاته بدعة، فكل هذه الأشياء مخلوقة، فكيف تقول بأنها غير مخلوقة؟

وأما إذا كنت تقصد بقولك لفظي بالقرآن غير مخلوق تقصد ما تلفظت به أي الملفوظ والمتلو والمكتوب والمقروء فهذا حق وصدق قطع بأنه العقيدة الصحيحة

لأنه كلام الله وكلام الله منزل غير مخلوق، وإني لأعجب أشد العجب إذا كنت أشرح هذه اللفظة من سرعة استحضار الإمام أحمد للخلل في تلك الألفاظ دون معلم يشرح له هذه المسألة، وهذا من التوفيق وهو دليل على عظم فهمه رحمه الله أنه من حين ما عرضت عليه هاتان الجملتان أصدر فيها حكمه، وإنما شرحها وتولاها من جاء بعده كأبي العباس ابن تيمية وغيره.

وقد هجر بعض أهل السنة والجماعة من رد على المعتزلة بدعتهم ببدعة، وسموهم اللفظية، ولكن هذا من باب الاحتياط لعقيدة أهل السنة والجماعة وإلا فأنت خبير أن الإنسان معذور بجهله إذا نطق في دين الله ﷻ وهو جاهل مجتهدا ظانا أنه على صواب فهذا من جملة ما يعتبر من الخطأ المغفور ولكن من باب الاحتياط لعقيدة المسلمين في كتاب الله ﷻ هجر هؤلاء من بعض أهل السنة والجماعة رحمهم الله.

ومن المسائل أيضا: اتفق الفقهاء على أن من أنكر القرآن أو أنكر حرفا منه لم تختلف فيه القراءات أو استهزأ بشيء من القرآن أو سورة من سورته فإنه كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

قال الإمام النووي رحمه الله: أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العزيز على الإطلاق وتنزيهه وصيانتها، وأجمعوا على أن من جحد منه حرفا على ما أجمع عليه أو زاد حرفا لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر، انتهى كلامه رحمه الله.

وقال الإمام الحافظ أبو الفضل القاضي عياض رحمه الله: اعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما أو جحد حرفا منه أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبتته وهو عالم بذلك أو يشك في شيء من ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين.

فإن قيل: وهل يصح لنا أن نقول أن التوراة والإنجيل والزبور كلام الله أم أن هذا خاص بالقرآن؟

الجواب: بل يجب علينا أن نعتقد أن جميع ما أنزله الله ﷻ من الكتب على أنبيائه سواء أعلمنا أسماءها بالدلائل الصحيح أو لم نعلم أسماءها يجب علينا فيها جميعا أن نعتقد أنها كلام الله منزلة غير مخلوقة ولا يجوز لنا أن نعتقد في شيء منها أنه من كلام جبريل ابتداء أو من كلام النبي أو الرسول الذي نزلت عليه ابتداء، بل هي كلام الله ﷻ منزلة غير مخلوقة.

فلا يجوز أن نعتقد فيها أنها مخلوقة مطلقة، فالتوراة كلام الله منزلة غير مخلوقة، والإنجيل كلام الله منزل غير مخلوق، والزبور كلام الله منزل غير مخلوق، وصحف إبراهيم كلام الله منزلة غير مخلوقة، وأن أول من تكلم بها الله ﷻ على وجه الحقيقة، وأنها كلام الله ﷻ حروفها ومعانيها كما نقوله في القرآن تماما.

فإن قيل: وما حكم الحلف على المصحف؟

الجواب: لا يعرف هذا عن السلف الصالح رحمهم الله، فلا يعرف لا عن النبي ﷺ ولا عن صحابته الكرام ولا عن

أحد من أهل القرون المفضلة فيما نعلم أنه استحَب الحلف على المصحف أو جعل مما تعظم به اليمين أن يحلف الإنسان على كتاب الله ﷺ.

ولذلك فنقول: إنه من الأمور المكروهة التي هي إلى الإحداث أقرب منها إلى الاتباع، وقد قال النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، وفي الصحيحين: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

فإذاً: لا يجوز تعظيم اليمين بالحلف على المصحف لعدم وجود الدليل الدال على أن هذا مما تعظم اليمين به والأمور في مثل ذلك مبناها على التوقيف.

فإن قيل: لقد خرج في زماننا دعوات تدعو إلى كتابة القرآن على قواعد الإملاء الحديثة وترك الرسم العثماني الذي يخالف قواعد الإملاء التي يقرأ بها الناس والطلاب والعامّة والكبار والصغار في الكتب ويكتبون بها فهل هذه الدعوة مقبولة أم لا؟

الجواب: لقد عرضت هذه المسألة على اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية وأجابوا بالمنع، وأن الواجب هو إبقاء كتابة القرآن ورسمه على الرسم العثماني، فلا يجوز لأحد أن يمد يده على تغيير شيء من قواعد الرسم العثماني إلى قواعد الإملاء الحديثة، بل يترك القرآن على ما هو عليه؛ وعلى ذلك أجمعت الأمة والأجيال التي جاءت من قبلنا ويسعنا ما يسعهم، وسدا لذريعة تغيير ألفاظ القرآن وحروفه وكلماته لتغيير قواعد الإملاء الحديثة، فإنها تتغير بين الفينة والأخرى وإذا امتدت هذه اليد للكتاب

بالحق وغيرت فإن وراءها يد سوف تمتد لتحريف القرآن
بالباطل.

فسدا لذريعة وصول اليد الملعونة الأخرى نقطع اليد
الأولى، وسد الذرائع ربع الدين وهو مطلب من مطالب
الشارع، فحتى لا يتغير كتاب الله بتغير القواعد الإملائية
الحديثة يترك على ما هو عليه ويسعنا في هذا الزمان وما
يستقبل من الأزمنة إلى أن تقوم الساعة إلى أن يرفع الله
ﷻ كتابه وهو باق على قواعد الرسم العثماني لا يجوز
لأحد أن يكتبه على قواعد الإملاء الحديثة.

ويعلم الصغار هذه القواعد مشافهة بالنطق حتى
تتمرس ألسنتهم على النطق بها، أما أن تطول القرآن يد
التغيير فإن هذا والله من أعظم الخطر على كتاب الله ﷻ.

ومن المسائل أيضا: قول الإمام الطحاوي رحمه الله: (بلا كيفية قولاً) ، أي أننا نؤمن بأن الله تكلم بهذا القرآن
ولكننا نسكت عن الكيفية التي تكلم بها، لأننا معاشر أهل
السنة والجماعة نؤمن إيماناً جازماً بأنه لا يعلم كيفية شيء
من صفات الله على ما هي عليه إلا الله تبارك وتعالى.

فلا يعلم كيفية شيء من صفات الله ملك مقرب ولا نبي
مرسل ولا ولي صالح فضلا عن غيرهم، فنحن نؤمن
إيماناً جازماً بأن الله تكلم بهذا القرآن ولكن كيفية كلامه
بهذا القرآن هذه أمرها إلى الله تبارك وتعالى.

فنقول في هذا المقام كما نقوله في سائر الصفات، نعم
معنى الكلام ونكل كيفيته على ما هو عليه إلى الله تبارك
وتعالى، وقد أحسن الإمام الطحاوي أيما إحسان بقوله هذا،

فلا يجوز لأحد أن يقول لك كيف تكلم الله بالقرآن لأنه سؤال عن كيفية الصفة، وقد أجمع أهل السنة على حرمة السؤال عن كيفية شيء من صفات الله ﷻ.

فكما أننا نحرم السؤال عن كيفية وجهه وكيفية استوائه وعلوه وأصابعه ورحمته وغضبه فكذلك نحرم السؤال عن كيفية كلامه ﷻ بهذا القرآن، لكننا نقطع بأنه تكلم به.

ومن المسائل قوله: (بلا كيفية قولاً)

قوله (قولاً) هذه مهمة جداً لأن فيها الرد على الأشاعرة الذين يقولون نحن نؤمن بأن القرآن كلام الله ولكنه ليس عن قول، وإنما هو كلام نفسي ليس بحرف ولا بصوت، ولم يسمع جبريل من الله ﷻ شيئاً وإنما الله ألقى ما يريد من القرآن في نفس جبريل وجبريل نزل به مبلغاً للنبي ﷺ، فرد عليهم الإمام الطحاوي بقوله: قولاً، أي أن الله تكلم به بحرف وصوت، وأن جبريل سمع هذا الكلام من الله ﷻ مشافهة، ثم نزل به على قلب محمد ﷺ.

فإدّاً: قول الإمام الطحاوي رحمه الله (قولاً) هذا فيه رد على الأشاعرة الذين يقولون بأنه كلام نفسي لا حرف ولا صوت ولا نداء فيه.

واعلم رحمك الله أن هذا الإيمان ليس خاصاً بالقرآن فقط، بل إن من أركان الإيمان أن تؤمن بكافة كتب الله تبارك وتعالى، ولكن بما أن الكلام عن القرآن خصصنا الكلام عليه وإلا فقد أجمع العلماء على أنه لا يتم إيمان العبد إلا بركن الإيمان بالكتب المنزلة من الله تبارك وتعالى، فالإيمان بالكتب ركن من أركان الإيمان.

قال الله ﷻ: ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۖ
وَالْمُؤْمِنُونَ ؕ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۖ
وَرُسُلِهِ ۖ... ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وقال الله ﷻ: ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ۖ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١٣٦].

وفي حديث جبريل الطويل يقول النبي ﷺ لما سأله ما الإيمان قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»، وهذا متفق عليه بين علماء الإسلام، فمن كفر بواحد من كتب الله ﷻ فقد كفر بها جميعا، فمن كفر بالتوراة فقد كفر بالكتب المنزلة من الله جميعا، ومن كفر بصحف إبراهيم فقد كفر بالكتب المنزلة من عند الله جميعا.

ومن كفر بالقرآن أو بالإنجيل فقد كفر بالكتب المنزلة من عند الله جميعا، فالإيمان بها لا بد أن يكون إيمانا واحدا أي باعتبار أصله، كما قلناه فيمن كفر برسول واحد، ولذلك لعلمكم تحفظون هذه القاعدة أن من كفر برسول واحد نزل منزلة من كفر بهم جميعا، ومن كفر بكتاب واحد نزل منزلة من كفر بالكتب جميعا.

ولذلك كفر اليهود والنصارى بالقرآن يتضمن كفرهم بالتوراة والإنجيل، وإيماننا نحن بالقرآن والتوراة والإنجيل

يتضمن أننا أهل الكتب المنزلة حقا وصدقا من عند الله ﷻ، فالمسلمون هم أعظم من يحترم كتب الله ﷻ لأنهم يؤمنون بها جميعا ولا يكفرون بشيء منها.

واعلم رحمك الله أن الإيمان بالكتب يتضمن عدة أمور لا بد من تحقيقها:

الأمر الأول: أن تؤمن أنها من عند الله ﷻ حقا وصدقا، من غير تفصيل بينها، وأنها ليست من اختراع أحدا من الأنبياء والرسل الأرضيين أو أحد من الرسل الملكيين وإنما هي من عند الله تبارك وتعالى.

وأما نسبة القرآن أنه قول جبريل أو قول محمد ﷺ فهي نسبة تبليغ وأداء وليست نسبة ابتداء كما بينها سابقا.

الأمر الثاني: أن تؤمن بما علمت اسمه منها، فكل كتاب علمت اسمه بالدليل الشرعي الصحيح الصريح فالواجب عليك أن تعطيه إيمانا زائدا على الإيمان المجمل وهي أن تؤمن به كتابا من الله وأن اسمه كذا وكذا، وقد سمى الله ﷻ في القرآن صحف إبراهيم والتوراة والإنجيل والقرآن والزبور.

وأما الكتب التي ذكرها الله ﷻ في معرض الإجمال فإننا نؤمن بها إيمانا مجملا من غير تفاصيل، ولا يجوز لنا أن نؤمن باسم كتاب ورد في خبر إسرائيلي لا أصل ولا سند له ولا يجوز لنا أن نؤمن باسم كتاب ورد في خبر إسرائيلي لا سند ولا أصل له، لأنكم لو نقبتم وفتشتم في خبر بني إسرائيل لو جدتم أسماء كتب منزلة على بعض

الأنبياء ولكن لا دليل يصح في تسميه هذه الكتب ولا أصل لها، فحينئذ لا يجوز أن نثبت شيئا من هذه الأسماء إلا بالنص الصحيح.

ومن مقتضيات الإيمان بالكتب : أن نؤمن بأنها نزلت على هذا النبي الذي عين الله ﷻ إنزالها عليه، فنؤمن بأن التوراة كلام الله ونؤمن باسمها ونؤمن بأنها نزلت على موسى ﷺ - وهذه ثلاثة أنواع من الإيمان لا يكفي بعضها عن بعض - فنؤمن بأن الإنجيل كلام الله أي من عنده ونؤمن بأن اسمه الإنجيل ونؤمن كذلك أنه نزل على رسول الله عيسى ﷺ، وكذلك نؤمن بالزبور أنه كلام الله وأن اسمه الزبور وأنه الكتاب الذي أنزله الله ﷻ على داود، وكذلك نقول في القرآن أيضا، نؤمن بأن القرآن من عند الله وأن اسمه القرآن وأن النبي الذي أنزل عليه اسمه محمد ﷺ وهذا من جملة ما يجب علينا اعتقاده .

ومن مقتضيات الإيمان بها أيضا: تصديق أخبارها التي لم يدخلها تحريف ولا تبديل، فكل خبر أنزله الله ﷻ في هذه الكتب فلا يتحقق إيمانك به إلا إذا آمنت به جزما وصدقا، لا مبدل لكلماته، قال الله " ومن أصدق من الله قيلا ومن أصدق من الله حديثا " ، " قل صدق الله " كما في الآيات.

ولا يخفى على شريف علمكم أن هذا في غير القرآن، لأن القرآن قد تولى الله ﷻ حفظه، فلا يمكن أن تدخله أو

تطوله يد التحريف أو التبديل أو التغيير، قال الله ﷻ: ﴿

إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وأما في أخبار التوراة والإنجيل فالواجب الحذر، فلا يجوز لنا أن نقبل منها خبرا باعتبار النظر في كتب اليهود والنصارى التي في أيدهم، ولكننا نجزم بأنه خبر من أخبار التوراة والإنجيل إذا ورد في أدلة الوحيين عندنا

كقول الله ﷻ: ﴿ **وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ**

وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ

بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ...﴾ [المائدة: ٤٥].

إذا نجزم بأن هذا من أحكام التوراة، وذلك لأن الله ﷻ أخبرنا أن هؤلاء الذين استحفظوا على كتاب الله وكانوا عليه شهداء قد خانوا هذا الاستحفاظ، وحرفوا وبدلوا وزادوا ونقصوا في التوراة والإنجيل.

ومن مقتضيات الإيمان بها كذلك: العمل بما لم ينسخ من أحكامها، أما العمل بأحكام القرآن فهذا لا نقاش لنا فيه، لأننا متعبدون بالأصالة أن نعمل بما في القرآن، وأما العمل بما في التوراة والإنجيل فهو عمل بشر من قبلنا، وقد بحثنا هذه في كتب الأصول وتبين أن الراجح أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخه في شرعنا، فإذا نجمل ذلك فنقول:

يجب العمل بكل ما لم ينسخ من أحكام هذه الكتب.
ومن مقتضيات الإيمان بها أيضا: أن نؤمن بأن هذه
الكتب يصدق بعضها بعضا، ويؤيد بعضها بعضا، وأنه
ليس بينها أي اضطراب ولا تناقض ولا اختلاف كما
يدعيه من يدعيه من اليهود والنصارى، فكل من يدعي
وجود خلاف أو تناقض أو اضطراب بين هذه الكتب
المنزلة فهو كاذب إلا إذا كان يقصد ما زيد وحرف في
التوراة والإنجيل، لكننا نؤمن إيمانا جازما بأنه لا تناقض
ولا اضطراب بين هذه الكتب، بل هي يصدق بعضها
بعضا.

فإن قلت : وما الدليل على هذا؟

أقول: قول الله ﷻ في شأن الإنجيل: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم

بِعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۗ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ

هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً

لِّلْمُتَّقِينَ ﴿المائدة: ٤٦﴾.

فإذا عيسى مصدق لما بين يديه من الرسل والإنجيل
مصدق لما بين يديه من الكتب، فكتب الله ﷻ لا تناقض
ولا اختلاف فيها، بل اسمع ماذا يقول الله ﷻ في شأن

القرآن، قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ

يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴿المائدة: ٤٨﴾.

فلا يجوز أن نعتقد أن هناك تعارضاً أو تناقضاً أو تضارباً بين شيء من هذه الكتب مطلقاً.

ومن مقتضيات الإيمان: أن نعتقد الاعتقاد الجازم أن التوراة والإنجيل والزبور قد دخلها كثير من التحريف،

كما قال الله ﷻ: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن

مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

ويقول الله ﷻ: ﴿أَفَنظَمُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ

مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ [البقرة: ٧٥].

ومن مقتضياتها: أن نؤمن بأن القرآن هو أفضلها وأعلاها منزلة عند الله ﷻ وأنه آخرها وأجمعها والمهيمن

عليها، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا

بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

ومن مقتضياتها: أن نؤمن كذلك بأن القرآن محفوظ بحفظ الله ﷻ من كل تبديل أو تغيير أو زيادة أو نقصان،

كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

﴾ [الحجر: ٩].

ومنها مقتضياتها: أن نؤمن الإيمان الجازم بشمول هذه الكتب لجميع ما يحتاجه البشرية سواء أهل الزمان في

مسألة التوراة والإنجيل أو ما تحتاجه البشرية جمعاء بالنسبة للقرآن، فهو كتاب لجميع الناس لا تختص به أمة

دون أمة، فقد قال الله ﷻ: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ

شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] والمقصود به القرآن على أحد

التفسيرين.

إن قلت: لقد بينت لنا مقتضيات الإيمان بالكتب والأدلة فهل هناك ثمرات إذا آمننا تظهر على جوارحنا؟

الجواب: نعم، فمن ثمرات الإيمان بالكتب :

أن تعلم العلم الكبير لعظيم عناية الله ﷻ بخلقه وأنه لم يتركهم سدى ولا هملا رعاغاً لظلماء تتخطفهم الشبهات والشياطين والشهوات، أو في دوامة لا يدرون عما يعتقدون ولا يدينون وما يتعبدون الله به، بل من عظيم رحمته وفضله وإحسانه أرسل إليهم رسلاً وأنزل إليهم كتباً حتى تنير لهم طريق التعبد وتبصرهم بمصالحهم ومنافعهم في عاجل أمرهم وآجله.

ومن ثمراتها : أن يسعى ابن آدم السعي الحثيث في طلب الهداية من القرآن، فإنه لا هداية ولا فلاح ولا نجاح ولا نجاة ولا صلاح إلا باتباع هدي القرآن، كما قال الله ﷻ

في وصفه ﴿ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقال ﷻ ﴿

هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢].

ومن ثمراتها: أن يهب المسلمين في الذب عن كتاب الله ﷺ ممن تنقصه أو سخر به أو استهان به أو استهزأ أو سخر منه، وألا يبقوا المسلمون مكتوفي الأيدي، وكتاب الله ﷺ يهان أو يحرق أو ينال بشيء من السوء، فطوبى لمن سخره الله ﷻ في الذب عن كتابه، وأعظم ما يذب به عن كتاب الله ﷻ تعليم الناس العقيدة الصحيحة في هذا القرآن والرد على العقائد الفاسدة في كتاب الله تبارك وتعالى، وهذا من أعظم ما ينبغي تعليم الناس إياه.

ومن ثمراتها: أن نعلم عظيم حكمة الله ﷻ في تشريعه، فإنك ما قلبت طرفك بين صفحات هذا القرآن وآياته إلا ويعظم إيمانك بأن المتكلم به حكيم خبير عليم، لأنه يتضمن بين طياته حكماً وأحكاماً لها حكماً ومصالح وغايات عظيمة جدا لا تقوم مصالح الناس إلا بها.

فهذه جمل من المسائل في ثمرات الإيمان بالكتب.

ومن ثمرات هذه القطعة أيضاً:

إن قيل : عندنا إشكال يحتاج إلى جواب وهو: أنكم تستدلون على أن القرآن غير مخلوق بالآيات التي تدل على أنه منزل، فتثبتون عدم خلقه لكونه منزلاً، ويلزم على قولكم يا أهل السنة أن كل ما حكم الله عليه بأنه منزل فإنه يكون غير مخلوق، فيلزم من هذا أن المطر لا يكون مخلوقاً، وأن الحديد الذي أنزله الله ﷻ لا يكون مخلوقاً كما

قال الله ﷻ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ [المؤمنون: ١٨] فمجرد

إنزال المطر من السماء لا يخرج عن كونه مخلوقاً، وذلك

يقول الله ﷻ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ

﴿الحديد: ٢٥﴾ ومع ذلك فالحديد مخلوق، ولم يقتض وصفه بالإنزال أن يكون غير مخلوق، فكيف تجيبون عن هذا؟

الجواب: لا بد أولاً أن نبين لكم أنواع الإنزال الواردة في القرآن حتى تنكشف لكم هذه الشبهة الخبيثة، فالإنزال الذي ذكره الله ﷻ في القرآن على ثلاثة أقسام: الأول: إنزال مقيد بأنه من عنده سبحانه وهذا ليس في

كلام الله إلا للقرآن فقط ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ

بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿ وَإِنَّهُ لَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ

﴿الشعراء: ١٩٢﴾، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [الحجر: ٩] فهذا الإنزال المقيد بالعندية من الله ﷻ إنما هو إنزال واحد وهو إنزال القرآن.

القسم الثاني: إنزال مقيد بأنه من السماء وهو إنزال

المطر في آيات كثيرة، يقول الله ﷻ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

﴿المؤمنون: ١٨﴾ فهذا مقيد بأنه من السماء وليس من عند الله

ﷻ، لم يقيد بالعندية من الله حتى يشكل عليك إنزال هذا وإنزال هذا، فالإنزال الأول مقيد بأنه من عند الله ،

والإنزال الثاني مقيد بأنه من السماء، فبما أن الإنزالين المقيدين يختلف موضع إنزالهما فحينئذٍ ليس هذا كهذا حتى تقيس هذا على هذا، لأن من شرط القياس الاتفاق بين الأصل والفرع، والقرآن أخبر الله أنه نازل من عنده، والمطر أخبر الله أنه نازل من السماء فهل هما متفقان أم مختلفان؟

إدًا: هما متفقان في الإنزال ومختلفان في الموضع، فبما أن بينها فرق فلا يصح لك القياس، لأن المتقرر عند العلماء أن القياس مع الفارق باطل.

وأما الإنزال الثالث: فهو الإنزال المطلق الذي لم يقيد لا من الله ولا من السماء كإنزال الحديد، في قوله الله **عَلَيْهِ**:

﴿ **وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ** ﴾ الحديد: ٢٥ [

ولم يقيد هذا الإنزال بكونه من الله أو من عند الله وإنما أطلق هذا الإنزال، والأصل بقاء المطلق على إطلاقه، بل

ومثله الإنزال من الأنعام، ﴿ **وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ**

أَزْوَاجٍ ﴾ [الرَّم: ٦] هذا إنزال مطلق لم يقيد لا بكونه من عند

الله ولا بكونه من السماء، فمن أين هذا الإنزال المطلق؟ إنزال الحديد وإنزال الأنعام من أين؟

قال العلماء: أن إنزال الأشياء المطلقة يختلف باختلافها هي في حسيه، فمن المعلوم أن إنزال الأنعام إنما يكون من نطفة ذكرها إلى رحم أنثاها، هذا هو الإنزال في الأنعام بخصوصها، وأما إنزال الحديد فأنت خبير بأن

أجود الحديد إنما يكون موجودا في سفوح الجبال، وفي أعاليها، فالناس يأخذونه من سفاحها وأعاليتها وينزلون به، لأنه إنزال مطلق، والإنزال المطلق يختلف باختلاف المنزل بحسبه.

لكن على جميع الأقوال لا يمكن أن نلحق الإنزال المقيد بالسماء بالإنزال المقيد من الله لوجود الاختلاف، ولا يمكن أن نلحق الإنزال المطلق بالإنزال المقيد لعدم اتفاقهما في الحكم والسبب، والمتقرر عند العلماء أن المطلق والمقيد إذا اختلفا في الحكم والسبب فلا يحمل بعضها على بعض إجماعاً.

فإذاً: نعمل بكل إنزال في مكانه، فالإنزال من السماء نعمل به في مكانه وهو المطر، والإنزال من عند الله نعمل به في مكانه وهو القرآن، والإنزال المطلق نعمل به في مكانه وهو أن يختلف ذلك الإنزال باختلاف الشيء المنزل، فإنزال الأنعام هل هو كإنزال الحديد؟

الجواب: لا، فهل قال الله ﷻ في المطر أنه أنزله من عنده حتى يشكل عليك الإنزالان؟

الجواب: لا، ولكن المشكلة في عقول أهل البدع أنهم يجمعون بين المختلفات، فيشكل عليهم الأمر أو يفرقون بين المتماثلات فيشكل عليهم الأمر، ولو أنهم جمعوا بين المتماثلات وفرقوا بين المختلفات لما وقعوا في أي شيء من الإلباس أو الألغاز.

فإذاً: إنزال القرآن من عند الله يثبت أنه غير مخلوق، لأنه كلام الله وليس شيء من ذات الله ﷻ مخلوقاً، وإنزال

المطر من السماء يقتضي كونه مخلوقا، وإنزال الحديد من رؤوس الجبال أو نزول الأنعام من نطف الذكور إلى أرحام أماتها هذا أيضا يقتضي كونها مخلوقة. فإذا: عندنا في القرآن ثلاثة أنواع من الإنزال، إنزال لا يقتضي كون المنزل مخلوقا وهو إنزال القرآن خاصة، وإنزال مقيد ومطلق مقيد بالسماء ومطلق هذا يقتضي كونها مخلوقة، فلا بد من التفريق بين هذا وهذا وفقكم الله.

ومن مسائل هذه القطعة أيضا: قوله رحمه الله: (وأنزله على رسوله وحيا)
نقول : اعلم رحمك الله تعالى أن الوحي له معنيان :
عام وخاص.

أما المعنى العام : فهو الإلهام بخفاء، فالوحي هو مطلق الإلهام، وليس كل من أوحى إليه بهذا الوحي العام يكون نبيا أو رسولا، لقول الله ﷻ **وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى**

النَّحْلِ ﴿النحل:٦٨﴾ أي ألهمها.

وقول الله ﷻ: **وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ** ﴿الشعراء:٥٢﴾ أي

ألهمها أن تتصرف بهذا التصرف، فهذا الوحي هو الإلهام، ولذلك قد يكون الوحي العام متحققا في غير الأنبياء والرسول، بل إن من الوحي العام ما يسميه العلماء بالتحديث في قول النبي ﷺ «**كان فيمن كان قبلكم من الأمم**

محدثون، فإن يكن في أمتي محدثون فعمر» هذا التحديث هو الإلهام.

بل إن الرؤية الصالحة الصادقة تدخل في مسمى الوحي لقول النبي ﷺ: «الرؤية الصالحة جزء من ست وأربعين جزء من النبوة».

إذاً هي إلهام ولكنه إلهام لا يحصل به النبوة، ولقد أخطأ من جعل آسيا امرأة فرعون ومريم ابنة عمران نبيتين، واحتج على نبوة مريم بقول الله بأن الله ﷻ أوحى لها، وكذلك أم موسى أيضاً جعلها نبية، فمن أهل العلم من جعل ثلاث نساء من الأنبياء والرسل: أم موسى نبية ومريم نبية وآسيا امرأة فرعون نبية - ولكن هذا خطأ - وأهل السنة والجماعة يقولون بأن الله ﷻ لم يبعث نبياً إلا من الرجال،

قال الله ﷻ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ مِّنْ

أَهْلِ الْقُرَىٰ... ﴾ [يوسف: ١٠٩].

ولأن مقام النبوة يقتضي البروز للناس ورفع الصوت وتعليم الناس والاختلاط بهم وهذا مقام الذكور لا الإناث، وهذا هو الوحي بالمعنى العام.

وأما النوع الثاني وهو الوحي بالمعنى الخاص: فهو ذلك الوحي الذي تحصل به النبوة والرسالة، وهو المذكور في قول الله ﷻ: " إنا أوحينا إليك " ، أي وحيًا خاصًا تحصل به النبوة والرسالة " كما أوحينا إلى نوح

والنبيين من بعده " أي وحيًا خاصًا تحصل به النبوة والرسالة.

فإن قلت لك: وأي الوحيين انقطع؟

الجواب: إنما الذي انقطع من الوحي هو الوحي الخاص الذي تحصل به النبوة والرسالة وهذا باتفاق المسلمين، فأخر من نزل عليه الوحي بهذا المعنى إنما هو محمد .

وأما الوحي بالمعنى العام الذي يدخل فيه الإلهام والتحديث والرؤية الصالحة فإنه باق في الأمة والله الحمد والمنة، يختص الله ﷻ به من يشاء.

بل إنني أرى والله أعلم أن تعبير الرؤيا الصادق مبناه على الإلهام، وإن غذاه صاحبه بشيء من التعلم والدراسة وطلب أصوله وقواعده إلا أنه لا بد أن يكون مبنيًا على الإلهام.

ولذلك يعبر بعض المعبرين للرؤى أنه من حين أن يسمع الرؤيا يقع في قلبه علم ضروري يريد أن ينتزعه فلا يستطيع، قد يسأل عن تفسير الرؤيا كيف طريقها ولا يجيب جوابًا على هذا السؤال، لكن تفسيرها كذا وكذا ويجزم بهذا التفسير أنه واقع في قلبه ضرورة، فهو علم إلى الإلهام أقرب منه إلى التعلم وإن غذاه صاحبه بشيء من التعلم أو الدراسة .

واعلم رحمك الله أنه لا بد من التفريق بين ما كان يدخل في وحي الشيطان وما يدخل في وحي الرحمن، لأن الشياطين توحى أيضًا وبيان ذلك وبرهانه أن نقول :

قال الله تبارك وتعالى عن الشياطين ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ

إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

فيجب علينا أن نفرق بين الأمرين لأن الخلط بينهما قد أوقع طوائف وأمم كثيرة في حفر من الشبهات والشهوات من حيث لا يشعرون.

ومن طريف ما يذكر هنا أن بعض الصالحين من أهل السنة خرج من بلاده ولما أسفر عن البنیان إذا بسحابة عظيمة قد ظللته وثمة صوت خاطبه فقال يا فلان قد أسقطت عنك تكليفي، فقال له: اخسأ يا عدو، قال: فتلاشت السحاب وناداه رجل من بعيد كيف عرفت؟ قال: ما سقطت عن محمد ﷺ وهو أعظم منا فكيف تسقط عني؟

فقال: لقد أضللت بذلك عشرين من قبلك، كلهم ظنوا أن هذا هو الله ﷻ، وإنما هو وحي من الشيطان، وعلى ذلك ألف الإمام ابن تيمية كتابا حافلا أسماء (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)، وقد بين لنا النبي ﷺ ذلك بيانا شافيا كافيا، بقوله ﷺ: «إِنَّ لِلْمَلِكِ بَابِنِ آدَمَ لَمَةً وَلِلشَّيْطَانِ لَمَةً، فَأَمَّا لَمَةُ الْمَلِكِ فإِيعَادُ بِالْحَقِّ وَتَصْدِيقُ بِهِ، وَأَمَّا لَمَةُ الشَّيْطَانِ فَتَكْذِيبُ بِالْحَقِّ وَإِيعَادُ بِالشَّرِّ».

فإذا رأيت ما يوحى إليك في صدرك وما يوسوس به في قلبك شيء يؤزك على مخالفة شيء من شريعة الله أو التنكب عن صراط الله فاعلم أنه من وحي الشيطان فاحذره واستعد بالله ﷻ منه، وأما إذا رأيت الذي في قلبك شيء

يؤزك على طاعة الله ويدفك له دفعا ويحثك عليها حثا
ويأمرك بالخير والتصديق بالحق فاعلم أنها من الله ﷻ وقد
ألهمك الله ﷻ رشدك، ولذلك شرع في الدعاء "اللهم
ألهمني رشدي وقني شر نفسي أو كما قال ﷺ.

ففي باب الوحي لا بد من التفريق بين هذا وهذا، وقد
أعطى الله ﷻ الشيطان قدرة على الولوج إلى القلب بأمر
الله ﷻ واسمع إلى قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ

رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا
يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ *
لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةَ
قُلُوبُهُمْ ... ﴾ [الحج: ٥١-٥٢].

ولذلك لا يجري وحي الشيطان إلا على من في قلبه
مرض وقسوة، لكن ماذا قال الله في حق أهل العلم: ﴿

وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ
فَوَحَّيْتَ لَهُمْ قُلُوبَهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
﴾ [الحج: ٥٤].

فإذا: وحي الشيطان وتزيينه وتضليله ووسوسته
وتغريره لا يثمر بشيء على أهل العلم ولا ينفذ في قلوبهم

فهم يعرفونه من حين أن يقع في قلوبهم يعرفون كيف
تصريفه أهو من هذا القبيل أو من هذا القبيل لأن عندهم
الفرقان الذي يفرقون به بين الحق والباطل.

وأما من حرم هذا الفرقان إنه ربما ينطلي عليه شيء
من ذلك كما انطلى على الصوفية، فيأتيهم الشيطان في
صورة العبد الصالح أن في البقعة الفلانية دفن ولي من
أولياء الله فيصبحون ويبنون على هذا قبة أو بناء ويجعلونه
من جملة عقائدهم.

والشيطان له دور كبير في إضلال هؤلاء، بل لقد ذكر
الإمام ابن تيمية أن الشياطين كانت تتكلم على السنة
الأصنام، وكانت تخاطبهم بلغاتهم وأن من يعبد القبر إذا
دعاه ربما ينشق القبر ويخرج الميت ويعانقه ويلبي له ما
يريد، والميت لم يخرج حقيقة وإنما هو شيطان، وسوف
يشند علينا ذلك الأمر عند سكرات الموت، وهي فتنة
المحيا والممات التي أمرنا أن نستعيذ بها بالله عز وجل منها في
كل صلاة، وهي أشد ما يكون الشيطان فيه وجنوده كذبا
على ابن آدم لعله أن ينال منه وأن يظفر بشيء في آخر
هذه الحياة بكلمة سوء تكون خاتمة لابن آدم، حضر من
حضر من وحي الشيطان ولا يستهان به.

أسأل الله عز وجل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه وأن يجعلنا
موفقين مسددين وأن يعصمنا وإياكم من الشيطان ومن
شركه وشركه وأن يجعلنا وإياكم هداة مهتدين وأن يعيدنا
من نزغات الشياطين أن يحضرون .

أول سقط:

٣٤ - ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر [ف] (١)
من أبصر هذا اعتبر وعن مثل قول الكفار انزجر [و] (٢) علم أنه
بصفاته ليس كالبشر
وموطنها هنا في بداية هذا الملف قبل فقرة (والرؤية حق
لأهل الجنة).
والسقط الثاني في صفحة ٧٣ كما أشرت أنت من قبل.

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى (والرؤية حق
لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتابُ
ربنا: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢-
٢٣] ، وتفسيره على ما أراده الله تعالى وَعِلْمَهُ، وكلُّ ما
جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما
قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخلُ في ذلك متأولينَ بأرائنا
ولا متوهِّمينَ بأهوائنا، فإنَّه ما سلِمَ في دينه إلَّا من سلِمَ لله
عزَّ وجلَّ ولرسوله صلى الله عليه وسلم وردَّ عِلْمَ ما اشتبَّه
عليه إلى عالمه).

هذه القطعة من كلام الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى
تتكلم عن عقيدة عظيمة من عقائد أهل السنة والجماعة

وهي عقيدة رؤية الله ﷻ يوم القيامة والكلام عليها منحصر في مسائل :-

المسألة الأولى: أجمع أهل السنة قاطبة على أن المؤمنين يرون الله في الجنة رؤية عيان بأبصارهم على ما يليق بجلال الله ﷻ وعظمته، وقد تواتر نقل الإجماع في هذه المسألة عن أهل السنة والجماعة، ولم يخالف في ذلك أحد ممن ينتسب لأهل السنة، وإنما المخالف في ذلك معدود من أهل البدع.

وهذا الإجماع في مسألة إثبات رؤية الله يوم القيامة في الجنة هو من الإجماع القطعي المعلوم من الدين بالضرورة، ومعنى ذلك أن من أنكره فقد كفر على تفصيل سيأتينا بعد قليل بإذن الله ﷻ، لأن المتقرر عند العلماء أن من أنكر الإجماع القطعي المعلوم من الدين بالضرورة فإنه كافر.

وقد تواترت أدلة الكتاب والسنة على إثبات هذه العقيدة العظيمة، وقد دل عليها الإجماع كما ذكرت وكذلك الكتاب والسنة متواترة :

فأما من الكتاب ففي مواضع منها ما ذكره الشيخ رحمه

الله تعالى ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾**

﴿ [القيامة: ٢٢-٢٣]. ﴾

وقد ثبت تفسير هذه الآية بأنه النظر إلى وجه الكريم عن كثير من سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين،

وعلى رأسهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكذلك حذيفة بن اليمان وابن عباس وأبو موسى الأشعري وعبادة بن الصامت، وكذلك سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الرحمن بن سابق ومجاهد وعكرمة وكذلك عامر بن سعد وعطاء والضحاك والحسن وقتادة والسدي، وعامة أهل السنة والجماعة يفسرون هذه الآية بأنها النظر إلى وجه الكريم عليه السلام بعد دخول الجنة على ما يليق بجلال الله وعظمته.

ولاسيما وأن في الآية قرينة تدل على ذلك دلالة ظاهرة

وهي أن الله عليه السلام قال ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾**

﴿ [القيامة: ٢٢-٢٣]. ﴾

فعلق النظر بالوجوه، وباتفاق أهل اللغة أن النظر إذا عُلق بالوجه فإنما يقصد به نظر العينين فإذا قلت نظرت إليك بوجهي بمعنى نظرت إليك بعيني، فلما ذكر الله عليه السلام أن هذه الوجوه هي التي تنظر إلى الله فدل ذلك على أنه رؤية عيان بالأبصار، وهذا هو الذي تعرفه العرب في كلامها ولا عبرة بتحريفات الجهمية وأهل البدع من الأعاجم الذين لا فقه لهم في دلالات اللغة ولا استعمالات العرب فيها.

وكذلك هناك قرينة أخرى أيضا : وهي أن الله عليه السلام قال

﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾** ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]

والعرب تعرف أن النظر إذا عُدي بالي فإنما يقصد به نظر

العين، فقولك نظرت إليك لا يحمل بمعنى انتظرتك لما أبطأت علي، فإن النظر بمعنى الانتظار لا يعدى بالي، ولكن إذا قلت نظرت إلى السيارة فعامة العرب يفهمون أنك نظرت إليها بعينك، وإذا قلت نظرت إلى المسجد، نظرت إلى السماء، نظرت إلى القمر فإما يفهم العرب أنك نظرت لها بعينك.

ولذلك لا يقول الأعمى نظرت إلى السماء لأن واقع حاله يكذب مقاله إذ ليست عنده آلة البصر التي يعدى بها النظر بالي.

فالقاعدة عند العرب أن النظر إذا عدى بالي يقصد به نظر العين، مع أن النظر في اللغة العربية قد يأتي بمعنى نظر القلب، ولكن نظر القلب والانتظار وإن ورد بمعنى النظر إلا أنهما أن وردا لا يُعديان بالي .

فمتى ما رأيت النظر بعده حرف إلى تعرف مباشرة أن المقصود نظر العين، فكيف وقد تأيدت هاتان القرينتان بإجماع أهل السنة والجماعة على تفسير النظر الوارد في الآية إلى أنه نظر العين

ولكن أبا ذلك أهل البدع وقالوا أن المقصود بالنظر

هنا إنما هو انتظار ثواب الله، ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ** ﴿٢٢﴾ **إِلَىٰ رَبِّهَا**

نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴿ [القيامة: ٢٢-٢٣] أي هي تنتظر ثواب الله **عَجَلًا**،

وهذا تفسير بدعي مخالف لما انعقد عليه إجماع أهل السنة والجماعة من السلف والخلف وهو مخالف للغة أيضا،

والمقرر عندنا أن كل تفسير جرى على غير المشهور في لسان العرب فإنه باطل.

والمقرر كذلك: أن كل فهم في نصوص الاعتقاد يخالف فهم سلف الأمة وأئمتها فإنه باطل، وقد اجتمع في تفسير الجهمية هذان الأمران جميعاً، فخالفوا بتفسيرهم لغة العرب وما تقرر في لسانهم وخالفوا بذلك فهم السلف الصالح رحمهم الله، فقولهم هذا رد عليهم.

بل لو تأملت تفسيرهم هذا لوجدته باطل في نفسه من عدة أوجه أيضاً غير ما ذكرت، وهي أن المقام مقام إكرام وثواب أليس كذلك؟ والانتظار ليس فيه إكرام ولا ثواب فكونك تنتظر عطاء الكريم فإذا انتظرت عطاء الكريم ولم يبادرك به فإن هذا نوع إهانة لك، والمقام مقام إكرام وأهل الجنة لا ينتظرون وإنما كل شيء يتمونه يجدونه في جنات الله ﷻ حاضراً أمامهم.

فإذاً تفسيرهم بالانتظار متنافي مع واقع أهل الجنة وما

أعده الله ﷻ فيها ولأهلها من النعيم، فالله ﷻ قال: ﴿ **ووجه**

يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ [القيامة: ٢٢] أي من النضارة والحسن

والبهاء والجمال والاستبشار، وهذا غالباً لا يكون إلا بما أعجب العين رؤيته، فإذا رأت العين شيئاً أعجبها فإن هذا الإعجاب ينقلب على صفحات الوجه.

فإذا رأيت شيئاً جميلاً ينقلب هذا على صفحات وجهك، وهذا لا يكون أبداً على معنى الانتظار، ولذلك من أعظم

نعيم أهل الجنة الذي يعطيه الله ﷻ أهل الجنة وهو النعيم الذي شمر له المشمرون وتمنته نفوس العارفين هي رؤية الله ﷻ وهذا أعظم نعيم على الإطلاق في الجنة – نسال الله من فضله -.

فالاستدلال بهذه الآية على منهج أهل السنة والجماعة استدلالا صحيحا متفقا مع لغة العرب اتفقا كاملا.

ومن أدلة القرآن كذلك قول الله ﷻ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾

﴿الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فقد وعد الله ﷻ من أحسن

عمله وإيمانه وتوحيده وعقيدته بأن له ثوابين: الثواب الأول الحسنى، والحسنى اسم من أسماء الجنة، وهناك ثواب زائد على هذا النعيم في قول الله ﷻ (وزيادة)، فإن قلت وما المقصود بهذه الزيادة؟

أقول : لا نحتاج في تفسير هذه الزيادة لا إلى تفسير عبيد ولا إلى تفسير زيد لأنه قد ورد تفسيرها عن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فقد فسرها النبي ﷺ كما في صحيح الإمام مسلم من حديث صهيب بن سنان

الرومي رضي الله عنه قال : تلا النبي ﷺ هذه الآية ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾

﴿الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ فقال صلى الله عليه وسلم : «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل

النار النار نادى منادى يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه أن يبادركم به.

فقالوا: ألم يدخلنا الجنة؟ ألم يبيض وجوهنا؟ ألم يحررنا على النار؟ قال: فيكشف رب العزة والجلال الحجاب فينظرون إليه ﷺ» فكلام النبي ﷺ هذا بعد تلاوته لهذه الآية دليل على أن الزيادة المذكورة فيها إنما هي رؤية الله ﷻ، وقد فسر لها بذلك جمع من أصحاب النبي ﷺ وعلى رأسهم حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنه. وهذا يبطل كل تفسير يخالف هذا التفسير، لأن من الناس من فسر الزيادة هنا بزيادة النعيم والثواب وليس المقصود به رؤية الله ﷻ وإخراج رؤية الله من هذا التفسير معارض بقول النبي ﷺ في هذا الحديث. ومن جملة الأدلة من القرآن على اثبات رؤية الله ﷻ كذلك :

قول الله ﷻ ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾ أي الكفار ﴿عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾

﴿لَمَّحْجُوبُونَ﴾ ﴿١٥﴾ [المطففين: ١٥] فإن قلت وما وجه الاستدلال بها؟

فأقول: فقد كفانا الإمام الشافعي رحمه الله مؤنة الاستدلال، فقد ذكر رحمه الله أن الله لما عاقب الكفار بالاحتجاب عنهم يوم القيامة أفاد ذلك ضمنا أنه لم يحتجب عن عباده المؤمنين إذ لو كان الله لا يرى في الآخرة ويحتجب عن الجميع فلماذا خص الاحتجابة في هذه الآية بالكفار؟ وهذا يسميه الأصوليون الاستدلال بالتضمن أو الاستدلال بالإشارة.

فلما احتجب الله ﷺ عن الكفار بسبب كفرهم فإنه ضمنا يكشف الحجاب للمؤمنين لإيمانهم وإسلامهم فلا يمكن أن يستوي المؤمنون مع الكفار في الاحتجاب لأن الاحتجاب عقوبة، ولا يعاقب الله ﷺ إلا من كان مستحقا للعقوبة.

ومن أدلة القرآن أيضا: قول الله ﷻ لهم ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ

فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾ [ق:٣٥] وقد ثبت عن أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب عليه السلام أنه فسر المزيد هنا بأنه رؤية الله ﷻ في الجنة- أسأل الله ألا يحرمننا وإياكم والمسلمين من هذا الفضل العظيم-

وأما من السنة :

فقد تواترت الأدلة عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات رؤية الله، فأحاديث إثبات الرؤية متواترة، واحفظوا قولي متواترة لأننا في إجابة الشبهات سوف نحتاج لها بإذن الله.

فقد روى أحاديث الرؤية أكثر من ثلاثين صحابيا ولا جرم أن هذا العدد الهائل من الرواة لهذه المسألة دليل على أنها مما تواتر فيها النقل، بل حتى لو لم يوجد في السنة دليل يثبتها فهي عقيدة متواترة لأن القرآن دل عليها والقرآن كله متواتر.

ففي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال الناس للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال صلى الله عليه وسلم «هل تضامون في رؤية الشمس صحوا ليس دونها سحاب؟ قالوا لا، قال: هل تضامون في رؤية القمر

ليلة البدر ليس فيها سحب؟ قالوا لا، قال: فإنكم ترون ربكم ﷺ كذلك»، وهذا نص صحيح قاطع في إثبات هذه العقيدة التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة.
ومنها كذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحب وكما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم على ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا».

وفي الصحيحين كذلك من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «جنتان من ذهب أنيتهما وما فيهما، وجنتان من فضة أنيتهما وما فيهما وليس بين القمر وبين أن ينظروا الله إلا أن يكشف حجاب الكبرياء عن وجهه ﷻ في جنة عدن».

وفي مسند الإمام أحمد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا «أن أدنى أهل الجنة منزلة من ينظر في ملكه مسيرة سنة يرى أقصاه من أدناه».

هذا أدنى أهل الجنة منزلة فأدنى أهل الجنة منزلة من يسير في ملكه سنة كاملة لا يقطع آخر ملكه، ومع ذلك وهو في أول ملكه يرى آخر ملكه منبسطا أمام عينيه، فلا يخفى عليه شيء من نعيم ملكه مطلقا، فإن الإنسان قد يأتي إلى جانب من بيته جميل ولكن جوانب البيت الجميلة الأخرى تخفى عليه، وأما نعيم أهل الجنة فإنه يكون حاضرا أمامه يرونه ولا يخفى عليهم منه شيء، هذا أدناهم منزلة، قال: «وأما أعلاهم فهو من ينظر إلى وجه

الكريم كل يوم مرتين» حديث حسن - أسأل الله ﷻ ألا يحرمني وإياكم من هذه الرؤية.-.

وقد تواتر النقل عن النبي ﷺ تواترا معنويا ولفظيا في إثبات أن المؤمنين يرون الله ﷻ بعد دخولهم الجنة.
المسألة الثانية:

إن قلت : بما أن الأدلة قد تواترت وقد كثرت النقول في هذه المسألة فما حكم من أنكر رؤية الله ﷻ بعد دخول الجنة؟

الجواب: إذا أنكر إنسان رؤية الله ﷻ يوم القيامة بعد دخول أهل الجنة الجنة فلا يخلو من حالتين، إما أن يكون إنكار جحود وتكذيب بمعنى أنه علم بمواقع الأدلة وعرف دلالتها ولا شبهة عنده ولكنه كذب بمقتضى ما دلت عليه هذه الأدلة.

فإن كان إنكاره إنكار تكذيب فلا جرم أنه كافر في هذه الحالة لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة وكل من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فإنه يكفر، ولأنه جاحد لأخبار القرآن ومتواتر السنة، ومن جحد شيئا من أخبار القرآن فقد كذب الله، ومن كذب الله فقد كفر.

وأما إذا كان إنكاره إنكار تأويل وشبهة فهو مقر بهذه الأدلة ومؤمن بها ولكنه يفهم معناها خطأ لشبهة عرضت له، فحينئذ قبل أن نحكم عليه بمقتضى إنكاره لا بد أولا أن نكشف الشبهة عنه وأن نكشف هذا التأويل الباطل عنه، فإن عرف وانكشف وأصر فإنه في هذه الحالة لا جرم أنه يكفر.

المسألة الثالثة:

اعلم رحمننا الله وإياك أن الأدلة دلت على أن الرؤية التي ستكون يوم القيامة على نوعين: رؤية قبل دخول الجنة ورؤية بعد دخول الجنة.

فأما ما يتعلق بالرؤية بعد دخول الجنة فهذه قضية مفصلة ليس فيها شيء من الخلاف عن أهل السنة مطلقاً، بل ليس فيها إلا دلالة الكتاب والسنة المتواترة والإجماع كما حكته سابقاً، فمن خالف في رؤية الله ﷻ بعد دخول الجنة فليس من أهل السنة أصلاً.

وأما الرؤية قبل دخول الجنة فهي رؤية الله في العرصات، فإن قلت: وهل يرى الله في العرصات؟ فأقول: نعم، يرى الله ﷻ في العرصات رؤية عيان تليق بجلاله وعظمته.

فإن قلت: ومن الذي يرى الله ﷻ في العرصات؟ نقول: إن العرصات فيها ثلاثة أقسام من الناس، فيها المؤمنون الخُلص وفيها الكفار الخُلص وفيها المنافقون فمن الذي يرى الله ﷻ في العرصات؟ وهذه المسألة فيها خلاف دائر في مذهب أهل السنة والجماعة.

وبناء على ذلك فليس من المسائل العقيدية الكبار التي يُوالى ويُعادى عليها أن يُكفر أو يبدع أو يُفسق أو يخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة من خالفك فيها، لأن من قواعد أهل السنة المتقررة أن المخالفة في مسألة ثبتت الخلاف فيها عن أهل السنة والجماعة لا تخرجك عن دائرتهم لأنها مسألة اجتهادية والخلاف فيها سائغ.

فلا ينبغي أن تتنافر قلوبنا بسبب الخلاف فيها ولا أن نتشاحن أو نتدابر أو نتباغض بسبب الخلاف فيها
فإن قلت: وما الأقوال المنقولة عن أهل السنة والجماعة فيها؟

فأقول: نقل عن أهل السنة رحمهم الله ثلاثة أقوال:
أما المؤمنون في العرصات بإجماع أهل السنة والجماعة أنهم يرون الله ﷻ في هذه المواقف، المؤمنون لا يحصل فيهم خلاف، وإنما حصل الخلاف في طائفتين في طائفة المنافقين وفي طائفة الكفار، فذهب بعض أهل السنة إلى أن المؤمنين والمنافقين هم الذين يرون الله ﷻ دون الكفار وهذا قول الإمام ابن خزيمة وغيره من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

القول الثالث: أن الجميع يرونه لكن يحتجب عن المنافقين والكفار ويبقى يراه المؤمنون حتى يدخلوا الجنة، ومال إلى هذا القول أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى.
فإن قلت: وما القول الرابع فيها؟

فأقول: قبل أن أبين القول الرابع يجب أن نعلم أولاً أن تلك المسألة غيبية عندنا الآن، فإذا كانت غيبية فيكون مبناها على التوقيف، لأن المتقرر عند العلماء رحمهم الله أن مسائل الغيب مبنية على التوقيف فلا اجتهاد فيها، فبما أنها مسألة مبنية على التوقيف فلا يجوز لنا أن نثبت شيئاً منها إلا وعلى هذا الإثبات دليل.

ولم يأت دليل فيمن يرون الله ﷻ في العرصات إلا في شأن المؤمنين والمنافقين، وأما الكفار فقد ورد الدليل بأنهم

محبوبون عن الله ﷺ في قوله ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ

لَمَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ [المطففين: ١٥] أي يوم القيامة، وأطلق الله

ﷺ هذا الحجب فيدخل فيها الاحتجاب عنهم المطلق سواء كان في العرصات أو بعد دخولهم النار فهم محرومون محبوبون عن رؤية الله ﷻ، ومن قيد هذا الاحتجاب عنهم بكونه احتجاب بعد دخولهم في النار فقد قيد مطلقاً، والمتقرر في القواعد أن الأصل هو بقاء المطلق على إطلاقه ولا يقيد إلا بدليل والمسألة غيبية لا اجتهاد فيها .

فإذاً الحق هو بقاء هذا الاحتجاب على إطلاقه، ولم يرد الدليل الصريح الصحيح إلا في هاتين الطائفتين في طائفة أهل الإيمان وأهل النفاق هم الذين يرون الله ولكن يحتجب عن المنافقين ويبقى يراه المؤمنون فقط.

ففي الصحيح من حديث أبو هرير قال: «قال النبي ﷺ في حديث طويل قال: وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها فيأتيهم الله ﷻ في صورته التي يعرفون قال: فيسجد له كل من كان يسجد له في الدنيا... الخ» الشاهد أنه قال: فيها منافقوها، ومع ذلك قال فيأتيهم الله في صورته التي يعرفونها.

أفاد ذلك أن الذين رأوا الله في العرصات المؤمنون من هذه الأمة والمنافقون من هذه الأمة، لأن الأمم السابقة لم يكن النفاق معروف فيها، وإنما عرف النفاق في أمة محمد

وفي حديث أبي سعيد في الصحيح أن النبي ﷺ أخبر أنه ينادي مناد يوم القيامة «ألا فليتبع كل من كان يعبد ما يعبده فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت».

قال: وتبقى هذه الأمة وفيها منافقوها، فيأتيهم الله فيقول أنا ربكم، فيقولون نعوذ بالله، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، قال: فيأتيهم في صورته التي يعرفونها في الدنيا، وهل رأى أحد ربه في الدنيا؟ الجواب: لا.

الرؤية العلمية في الدنيا فقط نحن نعلم أن لربنا وجه ولربنا يد ولربنا سمعاً وبصر وهي حق على حقيقتها، فإذا جاءهم الله ﷻ في صورته التي كانوا يعرفونها علمياً في الدنيا فيقولون أنت ربنا في الأولى ما عرفوه، لكن لما جاءهم في صورته التي يعرفونها عرفوه فخروا له سجداً إلا المنافق فينقلب ظهره صفحاً حديداً، وذلك قول الله

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٤٢)

خَشِعَةً أَبْصَرَهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ (٤٣)

﴿[القلم: ٤٢-٤٣].

فهذا دليل على أن الذين يرونه هم المؤمنون المنافقون من هذه الأمة، وأما الكفار فلا أعلم دليل يدل على أنهم يرونه في العرصات، بل الدليل أثبت أنهم لا يرونه.

بل إن هذا أيضا مقتضى القسمة العقلية وهي أن الناس يوم القيامة ينقسمون ثلاثة أقسام : من كان مؤمنا باطنا وظاهرا فهؤلاء لهم الرؤية المطلقة في العرصات وبعد دخول الجنة.

القسم الثاني: من كان كافرا باطنا وظاهر، فهذا محجوب عن الرؤيتين.

القسم الثالث: من كان مؤمنا في الظاهر ولكنه كافر في الباطن فمن عدل الله أعطاه على مقتضى إيمانه الظاهر رؤية في العرصات ولكن يحتجب الله ﷻ عنه لأن هذا الإيمان الظاهري لم يكن مبنيا على إيمان باطني، هذا هو مقتضى القسمة العقلية التي دلت عليها الأدلة الشرعية ن وهذا هو القول الصحيح الراجح إن شاء الله في هذه المسألة وإن رأيت غير هذا فلك ما رأيت اجتهادا أو تقليدا، وأنت أخي وحبیب ولا أجد عليك شيئا من الغل أو الحقد أو الحسد أو البغضاء لأن المسألة مسألة اجتهادية ، والمتقرر عند العلماء أن مسائل الاجتهاد خاضعة للنظر والخلاف، فكل يعبد الله ﷻ بما أداه إليه اجتهاده مع بقاء الخلاف خلافا ظاهريا لا يتطرق ولا ينفذ ولا يخرق الباطن فينفذ إلى القلب.

ومن لطائف أبي العباس ابن تيمية رحمه الله أنه وجه إليه سؤال من أهل البحرين اختلفوا وتنازعوا واختلفت قلوبهم وتشاحنوا بسبب خلافهم في رؤية الله ﷻ يوم القيامة في العرصات.

فكتب جوابا بدأ هذا الجواب واستغرق أكثر صفحات الجواب في بيان أن هذه المسألة أصلا اجتهادية لماذا تختلف قلوبكم؟ وهذا هو دور العالم الناصح، وقد اقتدى بمنهج القرآن لما اختلف الصحابة في توزيع الأنفال في غزوة بدر وسألوا عنها النبي ﷺ نزل القرآن بقوله ﴿

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴿ لكن الواجب

عليكم ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ

وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ [الأنفال: ١] هكذا جواب

العالم، فإذا وجه إليك سؤال من دولة اختلف أهلها بسبب قلة علمهم وبضاعتهم في معرفة آداب الخلاف وهي مسألة فقهية فليكن جواب عن ما يؤلف قلوبهم أكثر من جوابك عن تحرير النزاع في هذه المسألة.

لأن تحرير النزاع فقط قد لا يقنع الأطراف، لكن تنبيههم على بقاء أخوة الدين وأخوة الإيمان هذا هو الواجب عليك.

المسألة الرابعة: عندنا إشكال لا بد من الإجابة عليه، وقد أورده علينا بعض أهل البدع وخالصة هذا الإشكال: أن المؤمنين إذا كانوا قد رأوا الله ﷻ في العرصات فما سبب هذا النعيم العظيم الذي يصيبهم بعد رؤيته في الجنة، فإن رؤية الشيء ثاني مرة لا يتفاجأ بها القلب كرؤيته أول مرة؟ هكذا أورده علينا فقالوا فإنك إذا رأيت منظرا جميلا

أول مرة فإنه يسرق لبك ويأخذ بتلابيب قلبك، لكن إذا صرفت النظر عنه وجئته بعد زمان ونظرت إليه مرة أخرى لا تجد في قلبك ذاك الانبهار، فما يصيب القلب في الرؤية الثانية ليس كما يصيب القلب في الرؤية الأولى فكيف الجواب عن ذلك؟

الجواب: نقول لا إشكال في ذلك والله الحمد والمنة، والجواب عنها من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن الله ﷻ جعل لكل رؤية مقصودا وحكمة فتحقق مراد الله ﷻ ومقصوده وحكمته في كلا الرؤيتين فمقصود الرؤية الأولى إنما حكمة الله فيها مجرد التعريف، وليس التلذذ ولا النعيم وإنما مجرد التعريف فقط والدليل على ذلك ما في الصحيحين في قول النبي ﷺ «فيا أيها الله في صورته التي يعرفون» إذا القضية قضية تعرف وتعريف فقط، ولم يتحقق بعد مقصود رؤية التلذذ والنعيم في العرصات

وأما المقصود من رؤية الجنة ليس هو مجرد التعريف ، بل هي رؤية النعيم الكامل واللذة الكاملة والسرور الكامل، ولذلك أصاب المؤمنين في العرصات ما أراه الله من التعريف وأصابهم بعد دخول الجنة ما أراه من الرؤية الثانية وهي النعيم واللذة.

فحكمة الله ﷻ في كل رؤية قد تحققت، فالرؤية الأولى مقصودها التعريف وقد تحققت، والرؤية الثانية مقصودها النعيم واللذة والأنس والحضور وكمال اللذة والنعيم وقد

تحقق، فتحقق من كلا الرؤيتين كما يريد الله ﷻ فلا تعارض بين هذا وهذا.

فإن لم تقتنع بهذا الجواب فدونك الجواب الثاني: وهي أن الرؤية في العرصات رؤية عامة لا خاصة فيراه المؤمنون والمنافقون والكفار على قول من أدخل الكفار معهم، فإدًا هي رؤية عامة.

وأما رؤية أهل الجنة لله ﷻ بعد دخول الجنة هي رؤية خاصة بأهل الإيمان، ومن المعلوم أن ما يكتسبه الإنسان في رؤية الملك على وجه الخصوص أكثر مما يكتسبه من رؤيته على وجه العموم.

ومجالسة الملك في المجالس العامة ليس كمجالسته لخواصه في مجالسه الخاصة، هذا في ملوك الدنيا، ولذلك في المجالس العامة لملوك الدنيا قد لا تستطيع أن تكلمه ولا أن تطيل النظر إليه ولا أن تكون قريب منه لكن في الرؤية الخاصة كل ذلك يتلاشى.

وأعطى الله ﷻ المؤمنين في رؤية العرصات ما يتناسب مع الموقف العام، وأعطاهم ﷻ في الرؤية الخاصة ما يتناسب مع واقعها وهي الخصوص، وإن لم تقتنع بهذا الجواب فدونك الجواب الثالث :

وهو أن رؤية العرصات رؤية في موقف خوف وليس موقف أمن، فهي رؤية في وقت القلوب فيه منزعة والأفئدة فيه خائفة، والأسماع فيه صاخة.

وأما بعد دخول الجنة فإنهم يرون الله مع كمال الأمن المطلق وكمال الراحة المطلقة وكمال الأنس المطلق، فلا

خوف ولا حزن لأنهم لا يخافون مما يستقبلونه أهم من أهل الجنة أم من أهل النار، أمنوا من هذا الخوف بعد دخول الجنة.

ومن المعلوم أن الأشياء التي تراها في وقت خوفك لا تستلذ برؤيتها كرؤيتك لها في وقت أمنك وراحتك.

ولذلك قالت عائشة لما سمعت النبي ﷺ يقول «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا، قالت يا رسول الله الرجال والنساء جميعا ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: يا ابنة الصديق الأمر أعظم من أن ينظر بعضهم إلى بعض» مع أن امرأة لو تجردت أمامك في حال أمنك وراحة قلبك فإنك سوف تنظر دقائق تفاصيل جسدها وتستلذ بهذه الرؤية.

ولكن في حال الخوف ربما تتجرد امرأة أمامك وأنت فار مما تخافه ولا تنظر لها إلا شذرا، لا يقوم في قلبك في نظرتك المصحوبة بالخوف والقلق والانزعاج ما يصاحب قلبك في نظرة المن والراحة والاطمئنان.

فبناء على ذلك اختلف ما يصيب قلوب المؤمنين في الرؤيتين لاختلاف الموضوعين واختلاف الحالين، فأما الرؤية الأولى فلم يصيبهم كمال اللذة ولا كمال النعيم في رؤية ربهم لأن الموقف موقف خوف وانزعاج وقلق، وأما في الجنة فأصاب قلوبهم وأفئدتهم ونضرت وجوههم بسبب هذه الرؤية بما لا يوصف ولا يعلمه إلا الله بسبب أنهم رأوه حال كون قلوبهم مطمئنة وأفئدتهم مرتاحة ليس فيها انزعاج ولا خوف ولا قلق.

فهذه الأجوبة قد تغنيك وتكشف لك هذا الإشكال إن شاء الله.

وهناك وجه رابع :

وهو متفرع عما ذكرته قبل قليل، وهي أن الرؤية في العرصات مصحوبة بمطلق الأمن، وأما الرؤية في الجنة فهي مصحوبة بالأمن المطلق - هي كأنها قريبة من الجواب الثالث- ولا جرم أن ما تراه في حال مطلق الأمن ليس كما تراه في حال الأمن المطلق.

وبهذه الأجوبة ينكشف لك إن شاء الله أنه لا إشكال في اختلاف الرويتين واختلاف المقصود من الرويتين واختلاف حال المؤمنين بعد الرويتين.

المسألة الخامسة: إن قلت هل آمن أهل البدع بها؟

الجواب: اتفق أهل البدع على عدم الإيمان برؤية الله ﷻ لا في العرصات ولا بعد دخول الجنة، فلم يؤمن بهذه العقيدة العظيمة إلا أهل السنة والجماعة.

وحري بمن كفر برؤية الله أن يحرم منها يوم القيامة، وأن يحتجب الله ﷻ عنه جزاء وفاقا كما حجب قلبه في الدنيا عن معرفة هذه الرؤية وعن العلم بها وعن الإيمان بها، فمن حجب قلبه عن الإيمان بها في الدنيا فإنه حري بأن الله يحتجب عنه يوم القيامة جزاء وفاقا لأن المتقرر في قواعد العقوبات أن الجزاء من جنس العمل إلا بدليل.

فقد أنكرها الجهمية والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكلابية وعامة أهل البدع، وكلهم قالوا بأن المقصود بالنظر إما أن يحمل على نظر الثواب والنعيم ،

أو على انتظار الثواب والنعيم، لكن لم يقل أحد منهم إنه محمول على رؤية الله ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته - وهذه عقيدتهم نعوذ بالله منها - ونشهد الله ﷻ ومن حضرنا من الملائكة أنها عقيدة فاسدة باطلة-.

فرغم هذه الأدلة على إثبات رؤية الله ﷻ يوم القيامة إلا أن المعتزلة قد خالفوا في هذا الاعتقاد فمع وضوح تلك الأدلة التي بلغت مبلغ التواتر إلا أن الله ﷻ طمس أبصار المعتزلة وبصائرهم عن الإيمان بهذه الرؤية، فذهب المعتزلة وغيرهم من أهل البدع إلى أن الله لا يرى في الجنة ولا في العرصات، فهم ينكرون رؤية الله ﷻ ويخالفون في ثبوت هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة التي ذكرت لكم طرفاً منها.

فإن قلت: وما حجج المعتزلة على ما ذهبوا إليه من هذا الإنكار؟

نقول: اعلم رحمك الله أن للمعتزلة في إنكار الرؤية مسلكين:

المسلك الأول: التشكيك في الأحاديث الواردة في إثبات الرؤية والزرع من أنها من قبيل أحاديث الآحاد. والمتقرر عند أهل البدع من المعتزلة وغيرهم أن العقائد لا يقبل فيها أخبار الآحاد، فلأن الأحاديث التي تثبت رؤية الله ﷻ بعد دخول الجنة أحاديث آحاد فيعتذر المعتزلة عن قبولها بأن المسألة عقدية والعقائد لا تثبت إلا بالمتواترات - كذا قالوا ولبئس ما قالوا-.

وقد رد أهل العلم عليهم : بأن القول الحق الذي لا يجوز القول بغيره هو أن كل نص صحيح ثبت عن النبي ﷺ فإن الواجب قبوله بغض النظر عن كونه متواترا أو أحادا ، وبغض النظر عن كونه في مسألة عقدية أو مسألة فقهية، فما صحت نسبه للنبي ﷺ فالواجب قبوله واعتماد مدلوله والإذعان والتسليم له والعمل بمقتضاه فلا يجوز رده ولا إنكاره بحجة أنه خبر آحاد.

وقد دلت الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة على أن خبر الواحد يجب قبوله إذا صح سنده، وقد ذكرنا هذه الأدلة في مواضع آخر، ولكن لا بأس أن نذكر هنا جملا منها :

من هذه الأدلة: ما في الصحيحين من حديث ابن عباس لما بعث النبي ﷺ معاذ إلى اليمن وأمره أن يعلم الناس أصول التوحيد مع أنه واحد ولم يبعث النبي ﷺ هذا الواحد - معاذًا - بهذه العقائد والأصول إلا لأن الحجة تقوم على المدعوون بخبره.

فلو كان خبر الواحد في مسائل الاعتقاد غير مقبول لما قامت الحجة على أهل اليمن بإرسال معاذ لهم، ولما كان النبي ﷺ قد بلغ البلاغ المبين لأهل اليمن.

بل كان النبي ﷺ يبعث الدعوة والرسول إلى أقاليم الأمصار الكافرة يدعونهم إلى الله ﷻ ويأمرونهم بالتوحيد وينهونهم عن الشرك، فقد أرسل إلى كسرى وإلى المقوقس وإلى قيصر وما أرسل النبي ﷺ هؤلاء الآحاد بمسائل الاعتقاد إلا والحجة تقوم بخبرهم.

ومن الأدلة كذلك : ما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: بين الناس في قباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة.

وجه الدلالة منه أنهم قبلوا خبر هذا الواحد وعملوا بمدلوله، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يخفى عليه مثل هذه الصورة العظيمة في الامتثال.

فلما أقر الجميع على هذا الامتثال دل على أن خبر الواحد يجب قبوله واعتماد مدلوله وتحريم مخالفته. وقد ذكرت جملا من الأدلة في كتاب القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة .

وإن الذي يسمع المعتزلة يقولون إننا لا نقبل بالعقائد إلا المتواترات يظن أن هذا من باب حرصهم على الاعتقاد، ومن باب احتياطهم ألا يدخل في العقيدة ما ليس منها، وقد كذبوا بقولهم هذا.

فالقوم لا يريدون إثبات العقائد أصلا وليس ردهم لأخبار الأحاد في العقائد من باب الاحتياط لجناب الاعتقاد، وإنما من باب بغض هذه الاعتقاد الذي حمله هذا الحديث ، فلأنهم يبغضون الاعتقاد أصلا ولا يريدون أن يدينوا الله وعز وجل به قالوا إننا لا نقبل في العقائد إلا المتواترات. بدليل أن هناك من العقائد ما هو متواتر أصلا ومع ذلك فالمعتزلة لا يؤمنون به، أوليس إثبات وجه الله وعز وجل بالقرآن والقرآن متواتر والمعتزلة يحرفونه؟ أوليس إثبات اليدين

لله عز وجل ثابت بالأدلة المتواترة؟ الجواب: نعم، فهل آمن المعتزلة به؟ الجواب: لا.

إذاً أين قولهم لا نقبل في العقائد إلا المتواترات؟ فهم يكذبون ويزخرفون القول من باب التلبيس والتغريب والمخادعة فقط، وإلا فالأصل في ردهم لخبر الأحاد في العقائد هو بغضهم للعقيدة التي يحملها ويتضمنها هذا الخبر.

فقد قدروا على أخبار الأحاد سنداً فردوها، وأما المتواترات فلم يستطيعوا أن يردوها سنداً لأنهم سيفتضحون، فردوها معنى وحرفوها، فقبلوا المتواترات ظاهراً وحرفوها معنى، وأما الأحاد فإنهم قدروا على ردها باطنياً وظاهراً، فالقوم لا يريدون إثبات شيء من العقائد أصلاً وهذه هي آفتهم.

فمسلكهم هذا مسلك باطل لأن الحق الحقيق القبول هو أن أخبار الأحاد يجب قبولها إذا صح سندها عن النبي صلى الله عليه وسلم.
وجواب آخر على هذا المسلك:

وهي أننا لا نسلم لكم أيها المعتزلة أن أحاديث الرؤية ونصوصها أخبار آحاد، فمن قال لكم هذا؟

بل هي أخبار قد عرقت جذورها في التواتر، أولم يدل على رؤية الله القرآن؟ والقرآن كله متواتر، وقد ذكرنا لكم آيات كثيرة فيما سبق تدل على أن الله عز وجل يُرى في الآخرة على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته، والقرآن كله متواتر.

هب أنهم خالفوا في الآيات فإن عندنا النصوص الواردة في قضية الرؤية وإثباتها قد رواها أكثر من ثلاثين صحابيا في أحاديث ونصوص صحيحة صريحة، حتى اضطر بعض أهل السنة إلى تأليف مؤلف خاص في إثبات الرؤية، فغالب مؤلفات أهل السنة والجماعة مؤلفات تتكلم عن العقائد كلها، لكن الرؤية وحدها لكثير أدلتها أفردوا فيها مؤلفا خاصة كالرؤية للدار قطني هو كتاب حافل بالأدلة والنقول والروايات والطرق وكلام أهل العلم في إثبات الرؤية فقط، فلا إثبات عقيدة واحدة ألفوا فيها مصنفا كاملا، وهذا دليل على أن أحاديثها ليس أحاديث آحاد ولا أخبار آحاد، وإنما هي أخبار متواترة ولكن القوم لا يريدون أصلا أن يثبتوا شيئا من العقائد.

وخلاصة الرد عليهم نجمعه فنقول رددنا عليهم بأمرين: الأمر الأول: أن الحق أخبار الآحاد مقبولة والأمر الثاني عدم التسليم بأن نصوص الرؤية آحاد، فهذا المسلك الأول أبطلناه والله الحمد والمنة، ولكنهم طولوا معنا وأكثروا علينا التشغيب في المسلك الثاني، وهو أنهم جاءوا إلى كل نص من النصوص حرفوه بتحريف خاص به.

فلا بد أن نذكر النص ونذكر التحريف ثم نذكر الإجابة عنه من باب الكمال في التعريف، فنبدأ مستعينين بالله عز وجل في رد هذا المسلك الثاني.
نقول وبالله التوفيق:

هناك جمل من الردود التي رد بها المعتزلة إثبات هذه العقيدة القرآن، قالوا أن القرآن يدل على أن الله لا يرى في الآخرة، قلنا وأين هذا؟ قالوا في قول الله ﷻ ﴿وَلَمَّا جَاءَ

مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ

تَرِنِي ﴿ [الأعراف: ١٤٣].

فقالوا لنا إن الله ﷻ يقول لن تراني، فهذا دليل على أن الله ﷻ ليس من شأنه أن يرى، فكيف يا أهل السنة تثبتون رؤية الله ﷻ في الآخرة؟

وقد أجاب أهل السنة عن هذا التحريف بجمل من الأجوبة، وهي واضحة والله الحمد.
من هذه الأجوبة انهم قالوا :

إن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن كل فهم يخالف فهم السلف في مسائل الاعتقاد فإنه فهم باطل ورأي عاطل، لأن الواجب ألا نفهم أدلة الاعتقاد إلى على ما فهمها سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان من أهل القرون المفضلة، وقد أجمع عامة سلف الأمة على أن قوله لن تراني إنما هو نفي للرؤية في الدنيا دون الآخرة.

لأن موسى ﷺ إنما سأل ربه أن يراه في هذه الدنيا فأثبت الله ﷻ أنه لا يرى في هذه الدنيا ولا يتمكن أحد من رؤيته، وعلى ذلك قول النبي ﷺ «واعلموا أنه لن يرى أحدا منكم ربه حتى يموت» وستأتينا مسألة خاصة هل

رؤية الله في المنام ممكنة أو لا بعد انتهائنا إن شاء الله من هذه المسألة.

فإذا هذا نفي للرؤية في الدنيا وإن الأدلة المذكورة في أول هذا الشرح فإنها تدل على رؤية الله ﷻ في الآخرة، فإذا عندنا دليان، دليل ينفي رؤية الله في الدنيا ودليل يثبت رؤية الله في الآخرة فلا تعارض بينهما، هذا الجواب الأول.

الجواب الثاني: أن موسى أعرف بالله ﷻ وبما يليق به وما يجوز عليه من غيره لأنه رسول الله في ذلك الزمان. فلما طلب موسى من ربه أن يراه فقال ربي أرني أنظر إليك أفاد هذا أن رؤية الله ﷻ ممكنة باعتبار ذاتها ولكن الله ﷻ لم ينفها لأنه لا يرى وإنما بين الله ﷻ لموسى أن المانع من الرؤية ليس تعذرها في ذاتها وإنما لضعف حواسك وإدراكك عن رؤيته ﷻ لكمال كبريائه وعظمته ﷻ، حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه.

إذا العلة ليست الامتناع الرؤية في ذاتها أو أن الله لا يرى وإنما العلة ضعف موسى، ولذلك أثبت الله له بمثال

حاضر ﴿ وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَانِي

﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾

[الأعراف: ١٤٣] والذي جعل موسى يخر صعقا لما رأى ما حدث للجبل، فكيف إذا رأى الله ﷻ والذي حصل للجبل

إنما هو بسبب تجلي الله ﷻ تجليا يليق بجلاله وعظمته للجبل، فأثبت الله لموسى عمليا أنه لا تستطيع قواه أن تصبر ولا يستطيع عقله أن يثبت في رؤية الله ﷻ. فإن قلت : إذا كانت رؤية الله بهذه الحالة فكيف يستطيع أهل الجنة أن يروه؟

نقول: إن أهل الجنة يكونون على أكمل أحوالهم في إدراكهم وفي أبصارهم وفي قواتهم وفي حياتهم وفي أسماعهم وفي عامة ما يتعلق بهم، فيؤهل الله ﷻ مدركاتهم وعقولهم وحياتهم وقدرتهم وطاقاتهم على أن يتحملوا رؤية الله ﷻ.

وأما الشأن في الدنيا فإن الإنسان لا يستطيعه لقدرته التي خلقه الله عليها وطاقته التي أحل الله ﷻ فيه أن يرى الله ﷻ فلا يمكنه أبدا.

ومن الأجوبة أيضا: أن الله ﷻ قال: " لن تراني " ولم يقل إني لا أرى، ولا بد من التفريق بين التعبيرين، لو قلت لك : إنك لن ترى الرياض، هذا يختلف عن تعبيرى بقولي إن الرياض لا تُرى.

فلو أن الله قال لموسى يا موسى إني لا أرى لكان في ذلك دليل على ما ذهب إليه المعتزلة، لكنه قال لن تراني، أي أن الحالة الراهنة التي أنت عليها الآن في الدنيا لا تستطيع أن تؤهلك لرؤيتي، فالمعتزلة فهموا لن تراني بمعنى إني لا أرى، وهذا خطأ عظيم على اللغة.

ومن الأجوبة وهو جواب بقياس الأولى: إن الله ﷻ تجلى للجبل والجبل ليس من أولياء الله ﷻ، فإذا تجلى ربنا

للجبل تجليا يليق بجلاله وعظمته مع أن الجبل ليس وليا
من أوليائه أفلا يتجلى الله ﷻ لأوليائه في دار كرامته؟
الجواب: بلى من باب أولى.

وهذا كملك من ملوك الدنيا إذا خرج على ضعفاء القوم
فخروجه على وجهاء القوم من باب أولى، فإذا كان الجبل
قد نال شرف التجلي من ربه ﷻ وليس الجبل لا نبيا ولا
رسولا ولا وليا ولا صالحا ولا مقربا فكيف يحتجب عن
أوليائه وأنبيائه وأحاببه والمقربين إليه ﷻ؟ هذا لا يمكن
أبدا.

ثم نقول بعد ذلك من عجائب استدلال المعتزلة بهذه
الآية ما ذهب إليه الزمخشري المعتزلي من أنه قال في
قول الله ﷻ لن تراني أنها نفي يفيد التأييد، فهو يسلم لنا بأن
نفي الرؤية في الدنيا ولكن عند المعتزلي هذا أن حرف لن
يفيد النفي المطلق لا مطلق النفي، فكأنه قال لن تراني
مطلقا يا موسى لا في الدنيا ولا في الآخرة.

وهذه يسميها أهل السنة بلن الزمخشري، وقد خالف
هذا الزمخشري المعتزلي فهم العرب في كلمة لن فإن لن
وإن كانت حرف نفي إلا أنها لا تقتضي النفي المطلق وإن
أعقت بكلمة أبدا، فإنها لا تقتضي النفي المطلق حتى وإن
أعقت بكلمة أبدا فإنها لا تقتضي النفي المطلق ولكنها
تقتضي النفي في زمان دون زمان.

ولذلك يقول الإمام مالك في الخلاصة:

ومن يرى النفي بلن مؤبدا فقله اردد وسواه فاعضدا

أي من زعم أن لن تفيد النفي المطلق المؤبد فقوله مردود عليه لأنه مخالف للغة العرب، وسواه أي أن لن لا تفيد التأييد فاعضدا أي فرجح هذا القول وهو أن لن لا تفيد التأييد.

بل ولقد دل القرآن على أن لن وإن أكدت بأبدا فإنها لا تفيد التأييد وذلك في قول الله ﷻ عن اليهود في تمني الموت ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧] وفي الآية الأخرى:

﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا﴾ فهنا لن وأبدا ومع ذلك هل سيتمنون الموت إذا دخلوا النار؟ الجواب: نعم، إذا فقوله " لن " و "أبدا" ما أفادت التأييد إذ الله اخبر عنهم أنهم في النار سيقولون ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَكْرُوتُونَ

﴿ [الزخرف: ٧٧].

فإذا كانت لن المؤكدة بأبدا لا تفيد التأييد فكيف بلن إذا لم تؤكد بأبدا؟ ولذلك رد عليه أهل السنة والجماعة استدلاله هذا بما ذكرت لكم، هذا تحريفهم الأول في هذه الآية الكريمة وقد رددنا عليه والله الحمد.

ومن جملة ما استدلوا به أيضا : قول الله تبارك وتعالى

﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ

﴿ [الأنعام: ١٠٣].

فقالوا لقد حججناكم يا أهل السنة، فالله عز وجل نفى أن تدركه الأبصار، ونفي الإدراك دليل على أنه لا يرى، فكأنه قال لا تراه الأبصار.

وأجاب أهل السنة على هذا الاستدلال بقولهم:
إنكم أيها المعتزلة إنما أوتيتم من عجمة في أذهانكم وقلوبكم وأسنتكم، فإن القرآن نزل باللسان العربي المبين، فكان الواجب عليكم أن تحملوا هذا القرآن على تلك المعاني المتقررة في لسان العرب، وألا تفهموا الألفاظ العربية على فهم غريب محدث على لسان العرب.
فإن قلت : وكيف هذا؟

فأقول : اعلم أن الإدراك لا يراد به أصل الرؤية، وإنما يراد به كمال الرؤية والإحاطة، فقوله " لا تدركه الأبصار " فهم المعتزلة منها نفى أصل الرؤية وهذا خطأ على العرب، بل هي نفى لكمال الرؤية بمعنى الرؤية المطلقة التي تقتضي الإحاطة، فالله عز وجل إنما نفى الإدراك بمعنى الإحاطة.

فمعنى قوله عز وجل " لا تدركه الأبصار " أي لا تحيط به حتى وإن رآته، وليس كل شيء تراه تحيط به، أفلا ترى أنك ترى السماء؟ هل رؤيتك للسماء تقتضي أن تحيط بكل جزئية في السماء؟ الجواب: لا ، أفلا ترى أنك تقف أمام الجبل الكبير فتري أجزاء منه ولكن هل عينك تحيط بكل جزئياته؟ الجواب: لا

فإذاً ليس كل شيء يرى يحاط به رؤية، والله عز وجل لكبره وكبريائه عز وجل وعظمته وإن رآته عيون المؤمنين في الجنة

إلا أنها لا تحيط به رؤية، فالله ﷻ نفى الإحاطة عنه في أمرين، قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] وقال: "ولا تدركه الأبصار"، فمن لا يحاط به علما لا يحاط به رؤية ولا يمكن للأبصار أن تحيط به رؤية.

وبناء على هذا الفهم الصحيح فيكون هذا الدليل دليلا لنا لا لهم، لأن نفي الإدراك دليل على إثبات أصل الرؤية. فإن قلت: وهل دل القرآن على التفريق بين أصل الرؤية والإحاطة والإدراك؟ أقول نعم وذلك في قول الله ﷻ عن قوم موسى لما هربوا من قوم فرعون ووقفوا على شاطئ البحر فترأى الجمعان، صار جمع فرعون وقومه يرون موسى وقومه، قال الله ﷻ ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ قَالِ

أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ [٦١] قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ

﴿[الشعراء: ٦٠-٦١]﴾ أي أنهم لم يحيطوا بكم فأثبت الرؤية ونفى الإدراك، ولذلك في قوله الله ﷻ لا تدركه الأبصار ليس نفيا لمطلق الرؤية وإنما نفي للرؤية المطلقة أي للرؤية التامة الكاملة، وهذا هو الصحيح، وليس في هذه الآية دليل لما ذهب إليه المعتزلة من نفي الرؤية عن الله ﷻ ولكن القوم قوم بهت ومغترون بعقولهم لأن المعتزلة من أذكى العالم فهم أذكى ولكن الله لم يلحق ذكاءهم بذكاء، والعقل المجرد عن نور الدليل وهدى السلف لا ينفع صاحبه، فربما يضره ويوبقه أكثر مما ينفعه.

ومن الأدلة أيضا فيما ذهبوا إليه : قولهم استدلالا بقول

الله ﷻ ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِهِ ﴾

حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ

﴿ [الشورى: ٥١] قالوا فالله ﷻ ذكر في هذه الآية بين

أن وحيه لأنبيائه ورسله يكون على ثلاثة أنحاء، إما أن يكلم الله الرسول كفاحا لكن بحجاب بينه وبينه وإما أن يرسل رسولا فيوحي أي ملكيا فيوحي إلى الرسول البشري بما يريد الله ﷻ وإما أن يوحي الله ﷻ ويقذف في قلب النبي ما يريد، وماذا تريدون أيها المعتزلة بهذه الآية؟ قالوا: لو كان الله يرى لجعل رؤيته احتمالا رابعا، لكن لأن الله لا يرى وليس من شأنه أن يرى لم يجعل رؤيته من جملة هذه الاحتمالات في الوحي.

ويا عجا ب ثم عجا في مثل هذا الاستدلال والفهم! ولكن جرت عادة أهل البدع أنهم يتشبثون بالأدلة لما يظنون أنه خادم لمصالحهم وعقائدهم الفاسدة.

وأجاب أهل السنة عن هذا : بأن الآية خارجة عن محل النزاع أصلا لأنها تبين أقسام وحي الله لرسله في الدنيا، فأنواع الوحي من الله للأنبياء والرسل على جمل من الأقسام بينها الله تبارك وتعالى.

والمسألة فيما بيننا وبينكم لا تعلق لها بهذه الدنيا بكل تفاصيلها، وإنما لها تعلق بالمؤمنين بعد دخولهم الجنة هل يرونه هناك أو لا يرونه، فهذه الآية تتكلم عن أمر دنيوي.

فالمراد به أمر يحصل في الدنيا ونحن نتكلم عن أمر سيكون في الآخرة، فبينهما فرق أيها المعتزلة يا من لا تفقهون عن الله ﷻ ولا تستنبرون بفهم السلف الصالح، فهذه الآية بعيدة عن محل النزاع، لا شأن لها بما نحن بصدده أصلاً، ولكن جرت عادة أهل البدع كما ذكرت أنهم يتشبثون من الأدلة بما يظنون أنه خادم لمعتقداتهم الفاسدة. ومن جملة أدلتهم التي يظنون أنها قوية باعتبار فهمهم واستدلالهم بها في قول الله ﷻ واسمعوا إلى هذه الآية وانظروا كيف فهم المعتزلة منها نفي الرؤية، قالوا: أو لا تسمعوا إلى قول الله ﷻ عن الكفار أنهم قالوا ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ

عَلَيْنَا الْمَلٰٓئِكَةَ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا

كَبِيرًا ﴿٣١﴾ [الفرقان: ٢١] فالله ﷻ توعدهم بالعقوبة

ووصفهم بالعتو والكبر لما سألوا أن ينزل عليهم كذا وأن يروا ربهم، فلو كان الله يرى لما استحق من سأل هذه الرؤية هذه العقوبة ولما وصف من سأل الرؤية بأنه مستكبر في نفسه وأنه عات في طلبه وسئله، لكن لما كان الله لا يرى عاقب من طلب رؤيته بوصفه بأنه مستكبر في نفسه وأنه عات عتوا كبيراً.

هكذا فهموا هؤلاء الأذكياء، فهموا من قول الله ﷻ هذا الفهم العقيم، وأجاب أهل السنة عن ذلك بقولهم :

إن سؤال المشركين لرؤية الله ﷻ ليس من باب سؤال الاستجداء وإنما من باب سؤال الكبر والعناد والاستعلاء،

فهم ما سألوا ليروا وإنما سألوا ليبقوا على كفرهم ويعجز
الرسول في طلب آية هو لا يستطيعها أصلاً.
فلو أنهم آمنوا وسألوا سؤال استجداء وسؤال طلب
لرددنا عليهم بأن الله لا يرى في الدنيا كما سأل موسى ربه
أن يراه في هذه الدنيا فلم يصفه الله بأنه متكبر ولا متعالي
لأن سؤاله سؤال رجاء واستجداء وطلب شوقاً لله ﷻ أن
يراه، فكان جواب الله له لن تراني ولكن انظر إلى الجبل
الخ.

وانظر كيف الفرق بين الجوابين، لكن هؤلاء
المشركون إنما سألوا الأنبياء أن يروا الله في هذه الدنيا من
باب الكفر ومن باب التعجيز والطغيان والعدوان والعتو
والاستكبار والعناد، فكان الجواب عليهم بهذه الصرامة
وبهذه القوة، لقد استكبروا في أنفسهم.

أيما سألوكم سؤال إلا هو مبني على العناد والطغيان
والبغي، فهم يريدون أن يبقوا على كفرهم أصلاً ولا
يريدون الإيمان ولا يريدون التوحيد، وإنما سألوكم الرؤية
من باب المعارضة، وفي الحقيقة هم يريدون يعارضوا
رسالتك ولا يريدون الإيمان لا في صدر ولا ورد.

فسؤالهم هذا لم يقع على سبيل الرجاء وإنما وقع على
سبيل التعنت، فكانهم قالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله
جهره، فعلقوا إيمانهم برؤية الله وهذا لا يجوز، لفا يجوز
لك أن تعلق التوحيد وصحة العقيدة والإيمان بمعجزة
تحصل لك، بل يجب عليك أن تدخل في السلم كافة، وحجة
الله ﷻ على عباده قد قامت بإرسال الرسل وإنزال الكتب.

ويتضح الجواب أكثر بالتفريق بين سؤال موسى
الرؤية وسؤال هؤلاء للرؤية واختلاف الجوابين يبين لك
ويتضح أن هؤلاء معاندون متعنتون متغطرسون لا
يريدون الإيمان أصلاً
ومن جملة الآيات التي ذكروها أيضاً وهو قريب منها

في قول الله ﷻ ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥].

ماذا فعل الله بهم لما طلبوا رؤية الله جهرة؟ ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ

الصَّعِقَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥] ما الظلم الذي
وقعوا فيه عند المعتزلة؟ أنهم سألوا شيئاً لا يمكن وجوده
وهو رؤية الله ﷻ، فسبب عقوبة الله ﷻ لهؤلاء عند
المعتزلة أنهم سألوا الله أن يروه جهرة والله لا يرى فكيف
يطلبون شيئاً غير متحقق؟ - هكذا فهموا ولبئس ما فهموا -
فلما كان الله ﷻ لا يرى عند المعتزلة استحق من طلب
رؤيته جهرة في هذه الدنيا أن يعاقب بالصاعقة.
وأجاب أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى عن ذلك
بقولهم :

إن سؤالهم هذا إنما هو استهتار واستخفاف واستعلاء
واستكبار وتعنت لأنهم قالوا لن نؤمن حتى نرى الله جهرة،
فعلقوا الإيمان على رؤية الله فهذا دليل على عدم رغبتهم

أصلا في الإيمان، وأنهم لن يؤمنوا، وكما قال الله ﷻ ﴿وَمَا

تَغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [يونس: ١٠١].

فجوابنا عن استدلالهم بهذه الآية هو عين جوابنا على استدلالهم بالآية التي قبلها سواء بسواء. ومن جملة ما استدلوا به أيضا: قاعدة ملعونة خبيثة باطلة حكاها المعتزلة في عقائد الكتاب والسنة فحرفوا جميع صفات الله بسبب هذه القاعدة، هذه القاعدة تقول عندهم:- الجسمية ممتنعة على الله ، أي لا يجوز أن يوصف الله ﷻ بأنه جسم.

وبسبب هذه القاعدة الإبليسية والنفخة الشيطانية أنكروا جميع صفات الله، فأنكروا العلو والاستواء لأن الاستواء لا يكون إلا من جسم، والجسمية ممتنعة على الله فحرفوا الاستواء وأنكروا الاستواء، وأنكروا صفة الوجه لأن الوجه جسم وأنكروا صفة اليدين لأن اليدين جسم. وأنكروا صفة الأصابع لأن الأصابع جسم، وأنكروا صفات كثيرة بسبب أن إثباتها لله يستلزم وصفه سبحانه بالجسمية والجسمية ممتنعة على الله فحرفوا جميع صفات الله ﷻ بسبب هذه القاعدة الباطلة عندهم .

وفيما يخص الرؤية قالوا : إن الشيء لا يرى إلا إذا كان جسما، فحرفوا الرؤية وأنكروها لأن الجسمية ممتنعة على الله.

وأجاب أهل السنة عن ذلك :

بأن إثبات الجسمية لله ﷻ أو نفيها عنه هي من جملة الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل، والمتقرر في قواعد أهل السنة أن اللفظ إذا احتمل الحق والباطل فإنه لا يجوز لنا أن نثبتته مطلقاً لأن فيه باطل والباطل لا يثبت، ولا يجوز لنا أن نرده مطلقاً لأن فيه حق والحق لا يرد، وإنما هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه من باطله فيقبل الحق ويرد الباطل، ولم نجد في أدلة الكتاب والسنة أنها أثبتت صفة الجسمية لله ﷻ ولم نجد فيها كذلك أنها نفت الجسمية عن الله ﷻ، فإذا لفظ الجسم لفظ مسكوت عنه ليس فيه لا إثبات ولا نفي.

والمقرر عند العلماء أن: الصفة إن ما لم يرد نفيها ولا إثباتها عن الله ﷻ فلا يجوز لأحد أن يثبتها أو ينفيها إلا بعد الاستفصال.

فنأتي للمعتزلي ونستفصل منه: ماذا تقصد بقولك إن الله جسم لا يرى؟ هل تقصد بالجسمية ما يماثل أجسام المخلوقين؟ فإن قال نعم فنقول هذا الاعتقاد منفي بقول الله

ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وبقوله ﷻ ﴿

فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

ﷻ﴾ [النحل: ٧٤] وبقوله ﷻ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا

أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] وفي قول الله ﷻ ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ،

سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ [مريم: ٦٥] أي شبيها ونظيرا ونداء، بل قال

الله ﷻ ﴿تَجَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

﴿البقرة: ٢٢﴾ [البقرة: ٢٢] فاعتقداك أن الله جسم كسائر الأجسام

هذا اعتقاد لا بد يا معتزلي أن تدرك نفسك وتخرجه من قلبك قبل أن تقابل الله ﷻ به، فإنه اعتقاد باطل بإجماع أهل السنة والجماعة وبالأدلة المتواترة كتابا وسنة.

أم أنك تقصد أيها المعتزلي بالجسم الذات الكاملة من كل وجه المتصفة بنعوت الجلال والجمال والكبرياء والعظمة على ما يليق بالله ﷻ؟ هل تقصد بالجسم هذا المعنى؟

فإن قال : نعم - ولن يقول نعم - ، ولكن فيما لو سلمنا أنه قال نعم فنقول إن هذا ثابت لله ﷻ فالله ذات وصفات فله ذات كاملة من كل وجه وله صفات كاملة من كل وجه ولكننا ننكر عليك في هذه الحال تسمية هذا الحق بلفظ الجسم.

فلا يجوز أن تسمي هذا الحق بهذا اللفظ البدعي الذي لم يرد إثباته ولا نفيه لا في أدلة الكتاب ولا أدلة السنة ولا على لسان أحد من أهل السنة والجماعة.

فإذاً الجسم بالمعنى الأول نرده باعتبار اللفظ وباعتبار المعنى، والجسمية بالمعنى الثاني الذي هو حق نردها باعتبار اللفظ فقط ولكننا نقبله باعتبار المعنى ونعبر عن هذا المعنى بعبارات واردة على لسان أهل السنة وهي أن

الله له ذات وصفات، ولا نعبر عن هذه الذات وهذه الصفات بأنها جسم، فصارت قاعدتك أيها المعتزلي التي أوجبت لك تحريفا لأدلة الكتاب والسنة في أبواب كثيرة صارت قاعدة باطلة أصلا ويجب عليك أن تخرجها من قلبك.

وعليه فلا حق للمعتزلي أن يحرف الرؤية بحجة أن الله لا جسمية له، لأنه إنما يفر من تلك الجسمية التي تقتضي مماثلة الله ﷻ بخلقه وقد بينا بطلان هذا المعنى بالأدلة التي تنفي مماثلة الله ﷻ بخلقه.

ومن استدلالهم أيضا الاستدلال بقاعدة ملعونة عندهم أيضا - وأنا قلت ملعونة وحُق لنا أن نلعنها لأن مصدرها من إبليس وكل قاعدة عقديّة تتضمن إبطال ما صحت به النصوص من العقائد فإنما هي إبليسية ملعونة - ، قال المعتزلة: إن الجهة ممتنعة على الله فالله لا يجوز أن يوصف بأنه في جهة والجهات ست، فوق وتحت وأمام خلف يمين شمال، لا يصح أن يوصف الله بشيء من هذه الجهات الست، لأن الشيء لا يكون في جهة إلا إذا كان جسما.

قلنا: إن نفي الجهة أو إثباتها لا نجد له ذكرا لا في الكتاب ولا في السنة، هل تجدون آية تقول أن الله في جهة؟ هل تجدون نصا يقول أن الله ليس في جهة؟ فإذاً إثبات الجهة أو نفيها لا وجود له مطلقا في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة، ولم يجري على لسان أصحاب رسول الله ﷺ، فإذاً هو لفظ مجمل وما لم يرد فيه دليل بخصوصه فلا

نثبت لفظه ولا ننفيه، فلا يجوز لنا كأهل السنة أن نقول إن الله في جهة فنثبت الجهة، ولا يجوز لنا في المقابل أن نقول إن الله ليس في جهة فنفي الجهة، فلا يجوز لنا أن نثبت إلا ما أثبتته الكتاب والسنة ولا أن ننفي إلا ما نفاه الكتاب والسنة، والجهة لفظ لم نجد في الأدلة كتابا وسنة ما يثبته أو ينفيه.

فمذهبنا في لفظ الجهة أننا نتوقف فيه فلا نثبتته ولا ننفيه، وأما معناه فإنه يحتمل الحق والباطل، والقاعدة عند أهل السنة أن الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل لا نثبتها مطلقا ولا ننفينا مطلقا، وإنما هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد.

فنأتي للمعتزلي ونقول: ما الجهة التي تفر منها والتي من أجلها حرفت رؤية الله؟ أي جهة، هل تقصد بها جهة سفلى؟ إن كنت تقصد هذا فهذا ممتنع على الله ﷻ وليس بلائق بالله لأن السفلى نقص والله منزّه عن النقص، أم أنك تقصد جهة علو محيطية بالله ﷻ؟ فإن كنت تقصد هذا المعنى فهذا معنى باطل، لأن الله ﷻ لا يحاط به.

أم أنك تقصد جهة علو غير محيطية بالله ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته؟ فإن كنت تقصد هذا المعنى فهو معنى حق ولكنه لا يسمى بهذا الاسم البدعي الباطل المجمل، وإنما نسميه بما سمته به الأدلة وهي أن نقول الله في العلو " سبح اسم ربك الأعلى " ولم يقل الذي في جهة

وإنما قال الأعلى، وقال الله ﷻ **الْكَبِيرُ**

الْمُتَعَالِ ﴿ [الرعد: ٩] ذاتا وصفاتا وأسماء وقدرًا، وقال الله

رَبِّكَ ﴿ **وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ** ﴿٤﴾ [الشورى: ٤] فلم أنت تسمي

الحق بأسماء مجملة ثم تفر من أجل هذا الاسم الذي أحدثته أنت من إثبات عقائد وردت فيها الأدلة من الكتاب والسنة؟ المشكلة أن هؤلاء من أهل البدع يؤصلون أصلا باطلا ثم يبدأون بتنزيل الأدلة الشرعية على هذا الأصل الباطل فتكون النتائج باطلة فيحرفون الأدلة بسبب بطلان النتائج، فلماذا لا تذهبون إلى جذر المشكلة وهو هذا الأصل فتحاولون تعديله إما إلغاء أو إضافة بعض الألفاظ التي يصح بها حتى تكون النتائج صحيحة؟

ولذلك احذروا أيها الناس من تأصيل الأصول الباطلة لأن هذه الأصول سوف تكون طريقا لنظركم في أدلة الكتاب والسنة، فإذا كان الأصل باطلا فسيكون النظر عاطلا والنتيجة باطلة.

واحرصوا على ألا تكنزوا في قلوبكم إلا الأصول المعلومة عن أهل السنة والجماعة لا سيما في مسائل الاعتقاد حتى يكون نظركم في أدلة الكتاب والسنة سليما والنتائج من هذا النظر صحيحة.

وخذوها مني قاعدة: كل من خالف مسألة عقديّة صحيحة فإنما سبب مخالفته أصل باطل، وهذا هو الذي دعا العبد الضعيف العاجز في تأليف رسالة القواعد الباطلة

والأصول العاطلة، جمعت فيها قواعد العقيدة التي يقررها أهل البدع والتي أنتجت هذه العقائد الباطلة. فبدل أن نتعب الناس في بيان تلك المعتقدات الباطلة على كثرتها نأتي بالأصول الباطلة التي أنتجت هذه العقائد الباطلة حتى يحذرها الناس فإن حذروا تلك الأصول مباشرة لن يقعوا في هذه النتائج والعقائد الفاسدة والكتاب انتهت منه والله الحمد والمنة.

فكون الله يراه المؤمنون في العلو الذي لا يحيط به على ما يليق بجلاله وعظمته ما المشكلة؟ ليس هناك مشكلة ولكنها صارت مشكلة عندك أيها المعتزلي لأنك جعلت أن الجهة لا يوصف بها إلا المخلوق، وهذا الشيء الباطل المحدث عندك هو الذي جعلك تحدد صفة رؤية الله تبارك وتعالى، فبان لكم بذلك أنه لا حجة لأحد أنكر شيئاً من الأدلة الصحيحة لا في الرؤية ولا في غيرها.

وإنما هي شبهة وخيالات يظنها أصحابها أنها حجج وليست في حقيقتها حجج وإنما هي تهوكات إبليسية وخيالات شيطانية لبس بها الشيطان عليهم بسبب ظلمة قلوبهم عن الاهتداء بنور الوحيين على فهم السلف الصالح رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

فإن قيل: هل رؤية الله ﷻ في الدنيا ممكنة لأحد من الناس؟

الجواب: لا بد في الأمر من التفصيل، فن كان السؤال يقصد به رؤية العين في اليقظة فهذا له حكمه وإن كان

يقصد السائل رؤية المنام فهذا له حكم آخر، وهذه المسألة تختص برؤية الله ﷻ بعيني الرأس يقظة في الدنيا وتفصيلها أن نقول :

لقد أجمع العلماء على أن أحدا لا يستطيع رؤية الله ﷻ في هذه الدنيا ولم ير أحد من الخلق الله ﷻ في هذه الدنيا يقظة بعيني رأسه، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم رحمه الله ، وإنما اختلفوا في شخص واحد وهو النبي ﷺ هل رأى ربه ليلة أُسري به أم لم يره؟ على قولين : والقول الصحيح الذي جرى عليه أكثر أصحاب رسول الله ﷺ وأكثر أهل السنة والجماعة بل حكي إجماعا كما حكاه الدارمي وغيره أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة أُسري به.

ولقد سئل النبي ﷺ هل رأيت ربك ليلة أُسري بك؟ قال: «نور أنى أراه» أي حجبني عن رؤيته النور العظيم، وفي رواية: رأيت نورا، ولا يمكن أن تفسر هذه الروايات إلا بامتناع الرؤية لأن الله تعالى لا تستطيع القوة والأبصار أن تدركه وأن تراه في هذه الدنيا لا لامتناع الرؤية في ذاتها وإنما لعجز أبصارنا عن إدراكها .

فإن الإنسان لو حدق ببصره في نور الشمس لضره ذلك، وربما أذهب بصره فكيف بنور الله ﷻ، ولذلك يقول النبي ﷺ في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي موسى الأشعري «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

والقول الصحيح أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة أُسري به وإنما رأى نورا.

فإن قلت: كيف نفعل بقول الله ﷻ ﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾

﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾ [النجم: ١٣-١٤]؟

فنقول: إن المقصود بالمرئي هنا إنما هو جبريل ﷺ، وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال: «رَأَيْتَ جَبْرِيلَ عَلَىٰ صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ» المقصود بذلك المرئي إنما هو جبريل ﷺ وليس الله ﷻ.

فإن قلت: وكيف تجيب عن قول ابن عباس لما سئل هل رأى محمد ﷺ ربه؟ قال: نعم رأى محمد ربه، وابن عباس هو حبر الأمة وترجمان القرآن؟

نقول: إن المتقرر عند العلماء أن المطلق يبني على المقيد، وابن عباس نُقل عنه لفظان، لفظ مطلق ولفظ مقيد، فتارة يقول رأى محمد ﷺ ربه، وأطلق ولم يقيد، وتارة فيما صح عنه أنه كان يقول رأى محمد ربه بفؤاده، أي رؤية منام لا رؤية يقظة.

فبما أن له روايتين إحداهما مطلقة والأخرى مقيدة فكان الواجب أن نجتمع بين الروايتين بحمل المطلق على المقيد، لأن المتقرر عند الأصوليين أن المطلق يبني على المقيد إذا اتفقا في الحكم والسبب فلا تعارض بين أقوال ابن عباس إذا جُمعت وأُلف بينها بقاعدة الإطلاق والتقييد فيحمل قوله رأى محمد ربه على قوله رآه بفؤاده فهي رؤية فؤاد.

فإن قلت: وهل النبي ﷺ رأى ربه بفؤاده وهو نائم؟

نقول نعم رآه ولكنها رؤية منامية، والدليل على ذلك قول النبي ﷺ «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة» فقال: «يا محمد أتدري فيما يختصم الملائة الأعلى؟ فقلت لا يا ربي، قال فوضع أنامله بين كتفي فعرفت ما بين السماء والأرض» أي عرفت فيما يختلفون، والله ﷻ يعلم الغيب ولا يطلع على غيبه إلا من ارتضى من رسول، ولكن هذه رؤية منامية سوف يأتينا الكلام عنها بضوابطها بعد قليل إن شاء الله.

فإذا قيل لكم يا طلبة العلم هل رأى محمد ﷺ ربه فبماذا تجيبون؟ الجواب نقول: أما رؤية يقظة بعين رأسه فإنه لم يره، وأما رؤية منامية فقد رآه على الصفة التي يريد الله ﷻ.

فإن قلت: لقد شرحت لنا رؤيته يقظة، ولكن هل يمكن أن يرى الله ﷻ في المنام وهل يمكن لي ولك وللثاني والثالث أن يروا الله ﷻ في المنام؟ فنقول: في هذا خلاف بين أهل العلم ولكنه خلاف ضعيف لأن الأكثر والأغلب على أن رؤية الله ﷻ في المنام ممكنة، ولكن هذا الإمكان لا بد أن يقيد بشرطين وتنبيهين عظيمين.

التنبيه الأول: أن من المعلوم المتقرر أن رؤية المنام تختلف عن رؤية اليقظة، فالإنسان قد يرى في منامه شيئاً فيؤول له بواقع لا يتفق معه في منامه باعتبار الصورة الظاهرية، فرؤية المنام لا يلزم أن تتوافق في كیفيتها أو هيئتها من رؤية اليقظة، فالإنسان قد يرى فأرة في المنام

فتؤول بأنها امرأة خبيثة وهي فأرة ، بل وأعظم من هذا أن يوسف عليه السلام قال لأبيه ﴿ **إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ**

عَشْرَ كُوكَبَاتٍ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ

﴿ [يوسف: ٤] ﴾ فالشمس والقمر في المنام أبواه،

والكواكب إخوته، إذا الرؤية المنامية لا يلزم أن تتفق مع الصورة الحقيقية الواقعية، وكذلك في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل غزوة أحد رأى رؤية أز عجته قال: «رأيت كأن في سيفي ثلثة وأن بقرة تنحر» فأول البقر بأن ناس من أصحابه يقتلون لأن البقرة كثيرة الخيرات، والصحابة من أكثر الخيرات على الأمة.

الشاهد أن الرؤية المنامية لا يستلزم أن تكون متفقة مع رؤية الواقع.

ومن الأمثلة أيضا قول الله عز وجل عن رؤيا الملك التي

أولها يوسف ﴿ **وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ**

يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعُ سُنْبُلَاتٍ خَضِرٍ وَأَخْرَ يَأْسَتِ

﴿ [يوسف: ٤٣] ﴾ أولت البقر العجاف بالسنين العجاف،

والبقر السمان بالسنين الخصبة، وبناء على هذا التنبيه المهم فإن الذي يرى الله عز وجل في المنام لا بد أن يقطع أنه لا يمكن أن يرى الله عز وجل على حقيقته التي هو عليها بصفاته،

لأن هذا غير ممكن في الدنيا حتى ولو في المنام لا يمكن أن يرى الله ﷻ على ما هو عليه في الواقع. ولكن قد يرى شيئاً عظيماً كبيراً أمامه أو نورا هائلاً نزل من السماء فيخيل إليه أنه الله ويؤول له المعبر بأنه الله، فحينئذ يصح للإنسان أن يقول رأيت الله، ولذلك أثر عن السلف أنهم ربما قالوا في بعض تأويلاتهم رأيت الله اليوم أو رأيت ربي اليوم؛ وعلى ذلك قول النبي «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة» هذه الرؤية إنما هي رؤيا منامية والرؤيا المنامية لا تتفق مع الرؤية الواقعية بالضرورة، فقد يرى الإنسان شيئاً في منامه فيؤول له بأشياء تختلف عن صورة ما رآه في منامه.

التنبيه الثاني: وهو مهم جداً وهو أن رؤية الله ﷻ في المنام تختلف باختلاف قوة إيمان الرائي، وكلما كانت الرؤيا في المنام حسنة كلما كان دليلاً على قوة إيمان صاحبها.

ولذلك ربما أحد العصاة يرى الله في المنام ولكن على صورة توجب الغضب وعلى صورة توجب التحذير فتؤول له بأن الله يحذرك من الخاتمة السيئة فتوب إلى الله ﷻ.

إذاً رؤيا الله ﷻ في المنام تختلف باختلاف قوة الإيمان من ضعفه، وتختلف كذلك باعتبار صحة الاعتقاد من عدمه وكمال الاستقامة من عدمها، فالمؤمن إذا رأى الله ﷻ في المنام ليس كرؤية العاصي لله ﷻ في المنام، لكن كلا الأمرين مبني على أن الرؤية المنامية تختلف عن

الحقيقة والواقع، فلا بد أن يستقر ذلك في قلوبنا الاستقرار الكامل.

إذًا هاتان المسألتان إحداهما تتكلم عن إمكانية رؤية الله في الدنيا وقلنا بأن أحد لم ولن يرى الله في الدنيا وبيننا القول الصحيح في النبي ﷺ، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى إمكان رؤية الله ﷻ في المنام وبيننا أنها ممكنة لكن بهذين التنبيهين المهمين.

قوله رحمه الله (والرؤية حق)

وذلك لثبوت الأدلة بها وما ثبتت به الأدلة فلا جرم أنه الحق الذي لا أحق منه.

قوله: (لأهل الجنة)

يتكلم الإمام الطحاوي الآن عن الرؤية الثانية وهي رؤية أهل الجنة لربهم ﷻ في الجنة والتي وقع عليها إجماع أهل العلم والتي يكفر من أنكر أحاديثها أو كذبها أو كذب نصوصها.

قوله (بغير إحاطة)

المقصود بنفي الإحاطة أي نفي الإدراك، لقول الله

ﷻ ﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ ﴾ [الأنعام ١٠٣] فالله ﷻ لا يحاط

به من جهتين، لا يحاط به من جهة العلم به ولا يحاط به

من جهة الرؤية فقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾

[طه: ١١٠] وهذا نفي الإحاطة العلمية به، وقال

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وهذا نفي

الإحاطة البصرية به، وذلك لعظم جلاله وكبريائه ﷺ.
قوله (ولا كيفية).

هذا كلام صحيح لأن رؤية الله ﷺ في الجنة هي من
الأمر الغيبية، والمتقرر عند العلماء أن الأمور الغيبية
مبناها على التوقيف فلا يجوز أن نقم فيها عقولنا، ولا أن
نحرف شيئاً من نصوصها ولا أن نخرج شيئاً من دلائلها
عن ظاهره، وإنما واجبنا هو الإيمان والإذعان والتسليم
لما ثبت به خبر الوحي كتاباً وسنة.

ولأن المتقرر عند العلماء أن كيفية الشيء لا تعرف إلا
برؤيته أو برؤية نظيره أو بإخبار الصادق عنه، وكيفية
رؤية الله ﷺ في الجنة لا مثيل لها في الدنيا ولم يخبرنا
الصادق عن كيفيةها ولم تقع رؤيتنا لله ﷺ بعد، ونسأل الله
ألا يحرمانا من رؤيته يوم القيامة.

فإذاً كيف نتعرف على كيفيةها ونحن لم نشاهد وليس
لها نظير ولم يخبرنا الصادق عن كيفيةها؟
إذاً يجب علينا أن نؤمن بهذه الرؤية وأن نكل كيفيةها
التي ستكون عليها الله ﷺ.

فإن قلت: وهل جبريل رأى الله؟

الجواب: لا .

فإن قلت: وميكائيل وإسرافيل؟

فنقول : لم ير أحد من الملائكة الله ﷺ، فالله ﷺ لم يره
ولن يراه في الدنيا لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي

صالح، وإنما رؤية الله ﷻ تكون في الجنة على الكيفية التي يريد بها الله ﷻ.

إذاً قول الإمام الطحاوي رحمه الله (بلا كيفية) نقول لأنها من علم الغيب، وما كان من أمور الغيب فلا يجوز أن نتخوض فيه بأرائنا ولا أن نتقحم فيه بتفكير عقولنا. وهنا قد يرد إشكال وهو :

أن النبي ﷺ قال في رؤية الله «كما ترون القمر ليلة البدر وكما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحب» فكيف تقول بأن رؤية الله كيفيتها لا يعلمها إلا الله والنبي ﷺ يقول «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وكما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحب»، أوليس هذا تفسير لهذه الرؤية؟

الجواب: إن هذا تشبيه للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي، فقول النبي ﷺ كما ترون القمر ليس لأن الله يراه المؤمنون يوم القيامة على هيئة القمر حاشا وكلا فالله ليس كمثله شيء ولكن وضوح رؤية القمر ليلة البدر في ليلة لا سحب فيها هل هناك أوضح من هذه الرؤية؟ هل الناس يتزاحمون في رؤية القمر ليلة البدر؟ هل يتضامون؟ هل يحجب بعضهم رؤية بعض؟ الجواب: لا.

إذاً رؤية الله يوم القيامة ستكون واضحة كوضوح رؤيتكم للقمر في الدنيا فترونه وهو عال بلا مزاحمة ولا مضامة ولا يحجب بعضكم الرؤية عن بعض.

إذاً هذا تشبيه لوضوح الرؤية بوضوح الرؤية وليس تشبيها للمرئي بالمرئي، وهذا قريب من قول النبي ﷺ «أول

زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر» هل هذا دليل على أنهم يكورون كما يكور القمر ثم يضاؤون كما يضاء القمر ويدخلون الجنة على هيئة القمر؟
الجواب: لا، وإنما تشبيهه النور بالنور والبهاء بالبهاء والجمال بالجمال.

وكذلك قوله: وكما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحب " فإن الشمس لعلوها لا يتزاحم أهل الأرض في رؤيتها، وإذا لم يكن عليها سحب فإن الأبصار لا يحجبها شيء عن رؤية الشمس.

إذا رؤية الله ستكون يوم القيامة أيضا واضحة جدا للجميع، نسأل الله ألا يحرمنا وإياكم من رؤيته ﷺ، فإنها أعظم النعيم الذي يرجوه المؤمن على الإطلاق.
وهنا إشكال آخر :

وهي أن رجلا قال لنا ما رأيكم في أناس يقولون نحن نعبد الله لا ندخل الجنة وإنما لنرى الله ﷻ وهم طائفة من الصوفية النساك يزعمون أنهم يعبدون لا محبة في الجنة ولا خوفا من النار وإنما لرؤية الله ﷻ هل كلامهم هذا صحيح.

الجواب: هذا كلام باطل، ليس بصحيح، لأن المؤمنين يرون الله إذا دخلوا الجنة، فرؤية الله ﷻ من لوازمها دخول الجنة، فأنت إذا دخلت الجنة رأيت الله ولا يحرم أحد من أهل الجنة من رؤية الله ﷻ ولكن أهل الجنة يتفاوتون في رؤيته وتكررها على حسب تفاوت منازلهم ومراتبهم عند الله ﷻ ، فمن الناس من يرى الله في اليوم مرتين ومن

الناس من هو دون ذلك على حسب أعمالهم لكن لا يحرم أحد من أهل الجنة من رؤيته تبارك وتعالى.
فالتفريق بين نعيم الجنة وأعظم نعيمها وهو رؤية الله هذا منهج بدعي لا يعرف بالأدلة ولا يعرف عن سلف الأمة وأئمتها، فأنت إذا سألت رؤية الله فلا تظن أنك ستراه في غير الجنة، وإذا سألت الجنة فيدخل رؤية الله ضمنا في هذا السؤال، إذا لا تنافي بينهما، فإنك إذا سألت رؤية الله فأنت سألت الرؤية والجنة، لأن الله لا يرى إلا في الجنة وإذا سألت الجنة فإنك تسأل رؤية الله ضمنا لأن أهل الجنة يرون الله، فالتفريق بينهما منهج بدعي، فقولهم: أنا أعبد الله لا لأدخل الجنة ولكن لأرى الله فيفرك بين النعيمين المتلازمين وهذا تفريق لا دليل عليه، وأول من سُمع منهم هذا التفريق إنما هم من أهل البدع.
وهنا إشكال آخر وهو:

أن هناك بعض الأقوال التي يستتكرها بعض من لا تحقيق عنده وهي أنشودة ينشدها بعض الناس وتعرفونها جميعا وهي قوله: أن تدخلني رب الجنة هذا أقصى ما أتمنى، فينكر عليهم بعض الناس، ويقولون هذا ليس أقصى ما يتمناه الإنسان، فإن أعظم ما يتمناه الإنسان إنما هو رؤية الله ﷻ، فهل هذا الكلام صحيح؟

الجواب: هذا ليس بصحيح، فأعظم شيء يتمناه من نعيم الجنة هو رؤية الله نعم، لكن أن نفرق بين رؤية الله ونعيم الجنة فهذا هو الخطأ، فإن أعظم ما يتمناه الإنسان أن

يدخل الجنة، لأنه إذا دخل الجنة مُكن من أعظم نعيمها الذي هو رؤية الله.

إذاً نحن نرفض التفريق بين نعيم الجنة وبين أعظم نعيمها وهو رؤية الله، فإذا سألت الله الجنة أنكر عليك بعضهم وقال ورؤية الله؟ كيف تنكروا علي ذلك؟ إذاً أعظم ما يتمناه المتمنون هو دخول الجنة لأنهم متى ما دخلوا الجنة حازوا أعظم نعيمها وهو رؤية الله تبارك وتعالى. فغاية ما يشمر له المشمرون دخول الجنة لأنها طريق لرؤية الله تبارك وتعالى.

فإن قيل: لقد سبحت بنا بالأدلة في رؤية الله ﷻ وكشف الشبهات وشوقتنا لرؤية الله تبارك وتعالى فهل ثمة أسباب إذا طرقناها فإننا سنرى الله ﷻ بإذنه إذا تقبل منا فما هي أسباب رؤية الله ﷻ؟

فنقول: لقد ذكرت الأدلة جملاً من الأسباب عظيمة، إذا سلكها المسلم وطرقها وحافظ عليها وأخلص القصد فيها فإنه يرجى بإذن الله ﷻ أن يكون ممن اختصهم الله برؤيته وهي كما يلي:

الأول: تحقيق الإيمان بالله ﷻ وتوحيده وصحة الاعتقاد، فهذا من أعظم ما يوجب دخول الجنة ورؤية الله

ﷻ، قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ

وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

﴿يونس: ٢٦﴾ [يونس: ٢٦] فالله ﷻ وعد الذين أحسنوا بوعدين،

وعدهم بالحسنى وهي الجنة، وزيادة وهي رؤية الله تبارك وتعالى، ومن المعلوم أن الإحسان أعلى مراتب الإيمان، فمن أحسن في توحيدهِ وإيمانه وأقبل على تصحيح عقيدته واجتنب العقائد الباطلة الفاسدة فإنه إن شاء الله سيكون ممن يختصهم الله برويته.

ومنها كذلك : المحافظة على الصلوات المفروضات كلها لاسيما البردين العصر والفجر، فالمحافظة على الصلوات لاسيما البردين سبب من أسباب رؤية الله ﷻ والدليل على ذلك ما في الصحيحين أن النبي ﷺ قال «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر بدرا وكما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحاب» ثم أعطاك السبب «فإن استطعتم على ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس - وهي صلاة الفجر - وصلاة قبل غروبها - وهي صلاة العصر - فافعلوا» أي إن كنتم تريدون أن تروا ربكم فحافظوا على الصلوات كلها لا تغلبوا على هاتين الصلاتين بخصوصهما.

ولذلك النبي ﷺ يقول في حديث عمارة بي رؤية: «لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» وهذه من أعظم الفرائض الخمس العصر والفجر، وأعظمهما العصر، فالعصر أعظم الفرائض الخمس على الإطلاق ويعقبها الفجر، ولذلك قال الله ﷻ ﴿

حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ

﴿ [البقرة: ٢٣٨] وهي في أصح أقوال أهل العلم صلاة

العصر كما ثبت في ذلك الأدلة الصحيحة.
وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
قال: قال النبي ﷺ «من صلى البردين دخل الجنة» ومن
دخل الجنة حتما سيرى الله ﷻ.
ومن الأسباب كذلك : الابتعاد عن المعاصي والذنوب،
فإن من أعظم ما يقطع العبد عن الله في الدنيا وعن رؤيته
يوم القيامة أن ينقم العبد في معاصي الله ويرتكب نواهيه
وزواجه.

ولذلك في الصحيح من حديث أبي ذر وسمعوا إلى هذا
الحديث حتى تتعرفوا على شؤم المعاصي، يقول النبي
ﷺ «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم - ونفي
النظر يتضمن نفي الرؤية - ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم
المسبل إزاره والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب "
وفي رواية " أشيمط زان ، وعائل مستكبر ، ورجل جعل
الله بضاعته لا يشتري إلا بيمينه ولا يبيع إلا بيمينه " .
ومن أسباب رؤية الله : كثرة الدعاء بها، أن تلح على
الله ﷻ بأن تراه يوم القيامة، هذا من أسباب رؤيته، يقول

الله ﷻ ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ دَعْوَةَ

الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ

﴿ [البقرة: ١٨٦] ويدل على هذا السبب بخصوصه ما

في الحديث عند الإمام النسائي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه وهو حديث طويل وفيه «وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقاءك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة» فمن أكثر من دعاء الله فحري أن يستجيب الله عز وجل له.

ومن الأسباب كذلك: الموت على الإيمان فإن من مات على الإيمان فإن مآله إلى الجنة وإن مسته النار بسبب كبائر لم يتب منها في الدنيا فإنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإيمان، ودليل هذا مفهوم المخالفة من قول الله

عز وجل ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥].

فيُفهم من هذا أن المؤمنين على اختلاف أصنافهم وإيمانهم غير محجوبين عن رؤية الله عز وجل يوم القيامة، فالمؤمن لا يحجب عن الله تبارك وتعالى حتى وإن دخل النار في أول مرة بسبب تطهيره من بعض الكبائر فإنه إن انتهت فترة تعذيبه في النار فإنه سيخرج منها إلى الجنة، وإذا دخل الجنة حصل ما يريد من النعيم وما يقضيه الله عز وجل له.

ومن أسباب رؤية الله عز وجل: محبة لقاء الله والشوق إلى لقائه تبارك وتعالى ودليل هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم «من أحب لقاء الله أحب لقاء الله، ومن كره لقاء الله كره لقاءه» نسال الله أن يجعلني وإياكم ممن يحبون لقاء الله، وإن العبد لا يحب لقاء الله إلا إذا لم يك عنده شيء من الذنوب والمعاصي، لأنه إذا كان عنده شيء من الذنوب

والمعاصي فإنه يخاف أن تدركه منيته وهو على شيء منها فيكره الموت فيكره لقاء الله ضمناً.

أما أهل الدين والإيمان والطاعة فإنهم لا يخافون الموت، بل ربما يتمانه بعضهم بسبب الفتنة خوفاً على دينه؟ فمن أحب لقاء الله وصدق في الشوق لرؤية الله ﷻ مكنه الله ﷻ من ذلك.

ومن الأسباب كذلك: الحرص على العلم النافع والعمل الصالح وعلى الإخلاص في العمل، فمن كانت أعماله وتعبداته مبنية على ساق التوحيد والإخلاص أهل يوم

القيامة لرؤية الله ﷻ، وعلى ذلك قول الله ﷻ ﴿فَن كَانَ يَرْجُوا﴾

﴿لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ والعمل الصالح هو ما كان على

وفق السنة ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ ﴿الكهف: ١١٠﴾ أي

الإخلاص، فمن كانت أعماله قائمة على ساق الإخلاص والمتابعة فهو مؤهل بإذن الله ﷻ إن تقبل الله منه أن يرى الله تبارك وتعالى.

ومن المسائل:

إن قلت: ما حكم الصلاة خلف من ينكر رؤية الله تبارك وتعالى؟

الجواب: لا تصح الصلاة خلفه لأن بدعته توجب كفره، فإننا ذكرنا في أول شرح هذه العقيدة المباركة أن من أنكر رؤية الله وكان إنكاره جحوداً وتكذيباً بما ثبتت به الأدلة وتواترت به النصوص فإنه كافر فالبدعة التي ارتكبتها هذا

الشخص تخرجه عن دائرة الإسلام بالكلية، وبناء على ذلك فإذا علمت من شخص أنه ينكر رؤية الله ﷻ فلا يصلح أن تأتم به، لأن من شروط صحة الإلتزام إسلام الإمام، ولأن المتقرر عند العلماء أن صاحب البدعة المكفرة يعامله كما يعامل سائر الكفرة، وأما صاحب البدعة المفسقة فنعامله كما نعامل عصاة الفسقة ونغظ عليه ونشدد عليه.

فإن قلت وهل يجوز لي أن أدعو على من ينكر رؤية الله بأن يحتجب الله عنه يوم القيامة؟

الجواب: لا بأس بذلك لاسيما إذا كان من الدعاة لمثل هذه البدعة، وممن آذى المسلمين وأهل السنة بإنكارها والدعوة إلى إنكارها وكان ممن حرف الأدلة وكذب بها وأنكرها.

فإن أهل السنة لا يزالون يدعون على الدعاة إلى البدع، وإن الله ﷻ قد قضى كونا وشرعا أن الجزاء يكون وفاق العمل جزاء وفاقا، والجزاء من جنس العمل، فمن أفنى عمره وهو ينكر رؤية الله ﷻ ويقررها ويؤلف فيها ويدعو إليها ويزينها في قلوب العامة فإن هذا حري أن يعامله الله ﷻ بما كان يعتقد وهو أي يحتجب الله ﷻ عنه يوم القيامة، والعكس بالعكس- أي أنه حري بإذن الله أنه من آمن بأن الله يرى يوم القيامة تليق بجلاله وعظمته وآمن بها واعتقدتها على الوجه الصحيح وآمن بدلائلها المتواترة ودونها في مؤلفاته وعلمها الناس ولقنها للعامة ودلهم ودعاهم إليها فإنه حري بإذن الله ﷻ إن تقبل الله منه ألا

يحتجب الله ﷻ عنه يوم القيامة لأن الجزاء من جنس العمل.-

ولذلك الله إذا دعا الناس في العرصات للسجود له يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود، من الذي يستطيع أن يسجد هناك؟ هو من كان يسجد على وجه الإخلاص والمتابعة هنا.

إذا صورة ما يكون هناك إنما هو نتيجة لما هو هنا، ولذلك الناس على الصراط تجري بهم أعمالهم لا أقدامهم، فأعمالهم التي كانوا يعملونها في الدنيا ستجري بهم هناك، فمن كان سريع الاستجابة هنا فسيكون سريع الخطى هناك، ومن كان بطئ الإجابة هنا يسمع الآيات تتلى عليه ولا يستجيب لها ولا يسلم ولا يعمل بمدلولها فسيكون بطئ الخطى هناك.

ومن زلت به القدم عن طريق محمد ﷺ هنا وكفر أو ضل وابتدع فستزل به القدم هناك، ومن اختطفته الشبهات في هذه الدنيا فستختطفه أقدامه الكلايب من على الصراط يوم القيامة.

إذا صورة ما سيكون هناك هو نتيجة لما هو هنا، فعلينا أن نبادر من الآن بالأعمال الصالحة والاجتهاد، حتى إذا جاءت النتائج فتكون أعمالنا شاهدة لنا أو موصلة لنا لرحمة الله ليتغمدنا برحمته وعفوه ورضاه ﷻ.

فلا بأس أن يدعى على الدعاة لإنكار رؤية الله، يقال: نسأل الله كما أنكرتم رؤيته في الدنيا أن يعاقبكم بالاحتجاب عنه يوم القيامة.

وأما من رأيناه ينكرها من باب شبهة عرضت له أو تأويل وقع فيه ولم يدعو لهذا الإنكار ولم يعاند الحق ولم يكذب بشيء من الأدلة وإنما عنده شبهات فهذا حري بنا أن ندعو له بأن يشرح الله صدره وأن يهديه وأن يوفقه للاعتقاد الصحيح وأن نحصر على كشف شبهته حتى يمشي مع قوافل أهل السنة في ركب هذا الاعتقاد الصحيح.

فإن قلت: وكيف نجمع بين إنكار عائشة لرؤية النبي ﷺ ربه ليلة أسري به وبين إثبات ابن عباس بأن النبي ﷺ رأى ربه، فعائشة تنفي رؤية النبي ﷺ لله وعندنا ابن عباس يثبت رؤية النبي ﷺ لله فلما سألت عائشة ﷺ هل رأى محمد ﷺ ربه ليلة أسري به؟ فقالت: يا ابن أخي لقد قف شعري مما ذكرت، فأنكرت هذه الرؤية، وابن عباس يقول إن محمد رأى ربه، فكيف نجمع بين المنقول عن أصحاب رسول الله في هذه المسألة؟

الجواب: نجمع بينهما باختلاف النفيين وتواردهما على موضعين مختلفين، فإن الرؤية التي تنفيها عائشة عن النبي ﷺ إنما هي رؤية اليقظة، والرؤية التي يثبتها ابن عباس ﷺ إنما هي رؤية الفؤاد أي رؤية المنام، فلا إشكال في هذا والله الحمد.

ثم اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة في باب الرؤية قد توسطوا بين طائفتين ضاليتين، فعقيدة أهل السنة والجماعة رحمهم الله وغفر لهم وجعل قبور أمواتهم روضة من رياض الجنة وجزاهم الله عنا وعن المسلمين

خير الجزاء على توضيح الاعتقاد وسط بين هاتين
الطائفتين :

الطائفة الأولى: من زعموا أن رؤية الله ممكنة في
الدنيا وفي الآخرة وهم غلاة الصوفية الذين يزعمون أنهم
يجلسون مع الله كفاحا مشافهة كل يوم، ويكذبون في
الصباح على مرديهم من السذج والحمقى ويقول إنني
جلست مع الله وقال لي كذا وكذا أو رأيت ربي وسامرني
ليلة أمس، فهم يزعمون بزعمهم الكاذب أن رؤية الله كفاحا
عيانا يقظة في الدنيا ممكنة مع اعتقادهم بأنه يرى في
الآخرة.

فقول: أما رؤيته في الآخرة فلا جرم أنها حق، وأما
رؤيته في الدنيا فهي ممتنعة، بينما قابل هؤلاء طائفة
أخرى أنكروا رؤية الله ﷻ المطلق لا في الدنيا ولا
في الآخرة، وقد أجبنا عن استدلالاتهم وذكرناهم سابقا،
فأما نفيهم للرؤية في الدنيا فهو حق، وأما نفيهم للرؤية في
الآخرة فهو باطل.

إذاً كل طائفة من هذه الطوائف قد اشتمل قولها على
حق وعلى باطل، فالحق الذي مع الطائفة الأولى هو قولهم
أن الله يرى في الآخرة، والحق الذي مع الطائفة الثانية هو
قولهم أن الله لا يرى في الدنيا، لو جمعت هذين الحقين
لأنتج لك منهج أهل السنة والجماعة في الرؤية.

فمذهبنا في رؤيته في الدنيا يقظة أنها غير ممكنة،
ومذهبنا في رؤيته عيانا بالأبصار في الجنة أنها ممكنة،

وقد دلت عليها الأدلة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها كما ذكرنا سابقا.

وهذا كله متفرع على قول الله ﷻ ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ

أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ

شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومتفرع على قاعدة عظمى عند أهل السنة تقول: أهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة كوسطية الأمة بين الأمم.

ثم ذكر الإمام الطحاوي في هذه القطعة جملة طيبة ووصايا جامعة تنفع طالب العلم لاسيما في مسائل الاعتقاد وكيفية التعامل مع الأدلة العقديّة .

قال رحمه الله: (وتفسيره على ما أراد تعالى وعلمه) والمقصود في قوله " وتفسير " أي ما يتعلق بأدلة الرؤية، والكلام على هذه الجزئية في جمل من المسائل. المسألة الأولى: اعلم رحمه الله أن التفسير للأمور الغيبية لا يخلو من حالتين إما تفسير معاني وإما تفسير كيفيات وهيئات.

فأما تفسير المعاني : فهو جائز بإجماع أهل السنة والجماعة لأن الله ﷻ قد خاطبنا في أدلة الشرع باللسان العربي المبين، فكان الوجب على من سمع هذه الأدلة العربية أن يحملها في معانيها على ما تقرر في هذا اللسان العربي، ولا يجوز لنا أن نفهم منها معاني أخرى وإنما

يفهم منها المعنى المتقرر في لسان العرب، إذ يبعد أن يخاطبنا الله ﷻ بلغة لها معاني ثم يريد منا معاني أخرى، فإن هذا ليس من باب الهدى ولا من باب البيان. والله ﷻ إنما أنزل الأدلة يريد أن نهتدي بها وأن تدلنا على طريقه ﷻ؛ هذا لم يخالف فيه أحد من أهل السنة أن نفسر الأمور الغيبية باعتبار معناها على ما تقرر في اللسان العربي.

وبناء على ذلك إذا قال الرحمن في كتابه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] واستواؤه من أمور الغيب هل

يجوز لنا أن نفسر معناه؟

الجواب: نعم، وهي أن الاستواء في لغة العرب إذا عدي بعلی فإنما يراد به العلو والصعود والاستقرار والارتفاع، هذا هو معناه في لغة العرب، ولا يجوز لنا أن نفسره بالاستيلاء لأن الاستيلاء لا يأتي في لغة العرب بمعنى الاستواء، فمن فسره بالاستيلاء فقد فسر اللفظ العربي بمعنى خارج عن دائرة لسان العرب.

وكذلك إذا قال ربنا ﷻ في كتابه ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ

رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وهذه آية تتكلم عن أمر غيبي لأن

وجه الله من أمور الغيب فهل يجوز لنا أن نفسر معناه؟

الجواب: نعم، وهي أن الوجه في لغة العرب هو ما تحصل به المواجهة وأقف عند هذا التفسير فقط، وإياك أن

تتجاوزه إلى التفسير الممنوع الذي سيأتينا بيانه إن شاء الله.

وكذلك إذا قال ﷺ ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ** ﴾ [الفجر: ٢٢] وقال الله

ﷻ ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤] فإن مجيء الله ويديه

من أمور الغيب ولكن يجوز لنا أن نفسر المجيء بأنه الإتيان، ويجوز لنا أن نفسر اليدين بأنها اليد القابضة الباطشة التي تقبض الأشياء وتبطش بها.

وكذلك إذا قال الله ﷻ في كتابه الكريم ﴿ **وَلِئُصْنَعَ عَلَيَّ**

عَيْنِي ٣٩ ﴾ [طه: ٣٩]، أو قال الله ﷻ ﴿ **إِنِّي أَنزَلْتُ**

بَصِيرًا ٧٥ ﴾ [الحج: ٧٥] فيجوز لنا أن نفسر السمع

والبصر بأن السمع هو إدراك الأصوات، وأن البصر هو رؤية الأشياء، هذا هو معاني هذه الأمور الغيبية باعتبار لغة العرب ودلالاتها.

إذاً قول الإمام الطحاوي رحمه الله " وتفسيره على ما أراد " لا يقصد به التفسير اللغوي وإنما يقصد به التفسير الثاني وهو تفسير الهيئة والكيفية على ما هو عليه في الواقع، فهذا قد أجمع أهل السنة على حرمة.

ولا يجوز أن ندخل في هذا الباب لا متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، بل يجب علينا أن نفوض علم الكيفية إلى عالمها ﷻ.

فنقول: أما الوجه فإنه معلوم المعنى في لغة العرب أما كيفية وجه الله ﷻ على ما هو عليه فهذا تفسير لا يجوز لي أن أتكلم فيه لا في صدر ولا ورد، لأنه تفسير هيئات وكيفيات وأنا ممنوع من الدخول أو الولوج في شيء من ذلك، وإنما الله أمرني أن أفهم هذا اللفظ على معنى لغة العرب فقط، وأما كيفيته فإنه لا يعلم كيفية وجه الله إلا الله ﷻ.

وكذلك مجيئه وإتيانه ويده وعينه وسمعه وبصره وسائر صفاته ﷻ إنما نحن نعلمها من جهة معانيها وأما من جهة كيفيةها فلا يجوز لنا أن نتكلم في شيء من ذلك لأن كيفية الشيء لا تدرك إلا برويته أو برؤية نظيره أو بإخبار الصادق عنه وكل ذلك منفي في حق كيفيةها وهيئات وصفات الله ﷻ.

وهكذا نقول في رؤية الله ﷻ يوم القيامة، فن الرؤية باعتبار المعنى معلومة، ويقصد بها رؤية الشيء أي معني معانيته بالبصر وهذا هو معناها في اللغة وهذا التفسير جائز بإجماع أهل السنة والجماعة.

ولكن إياك ثم إياك أن تتوهم كيفية لرؤية الله ﷻ، وإنما تكل علم كيفية الرؤية التي ستكون عليها يوم القيامة إلى الله تبارك وتعالى.

إذًا نحن مفوضة في الكيفيات ولسنا بمفوضة في المعاني، وهذا المذهب وسط بين مذهبين، بين مذهب من فوض المعاني والكيفيات وهم المفوضة، فيقولون نحن لا نعلم لا معناه ولا كيف وهذا مذهب باطل ضال وهو

شر أقوال أهل البدع كما وصفه أبو العباس ابن تيمية رحمه الله، وبين مذهب الممثلة الذين يقولون نحن نعلم المعاني ونعلم الكيفيات التي ستكون عليها أيضا وهم يدعون العلم بالأمرين، فجاء أهل السنة وتوسطوا فقالوا أن الأمور الغيبية التي أخبرتنا بها الأدلة فإنها باعتبار معانيها معلومة لنا وأما باعتبار كيفياتها فإنها مجهولة لنا.

فإن أهل السنة لا يجهلون معاني الصفات والتي منها الرؤية، فلا بد أن تفرقوا بين هذين التفسيرين وتحملوا الأمور الغيبية عليهما، فإذا أخبرك الشارع بأمر غيبي فقل أنا أفسره باعتبار معناه على دلالة لغة العرب، وأتوقف عن تفسيره باعتبار كيفيته التي هو عليها في الواقع.

وهذا لا يكون في أسماء الله وصفاته فقط بل حتى في الأمور الغيبية المخلوقة، أولسنا نعلم معنى الجناح في لغة العرب؟

الجواب: بلى، لكن كيفية جناح جبريل؟

الجواب: مجهول، لا يعلمه إلا الله ﷻ أو من أطلعته من أنبيائه ورسله لكن نحن جناح جبريل بالنسبة لنا أمر غيبي، أما معنى الجناح في دلالة لغة العرب فهو معروف وهو ما يستعين به الطائر في جانبيه على الطيران وعلى استقامة تحليقه في السماء، ولكن كيفية هذا الجناح الذي قال الله فيه

﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ﴾ [فاطر: ١]. هذا معنى غيبي لا يعلمه إلا الله.

إذاً لا تظن أن الكلام السابق في صفات الله فقط بل حتى في الأمور المخلوقة إذا كانت من أمور الغيب.

وكذلك نعيم الجنة الذي أخبرنا الله ﷻ به، فإن الله أخبرنا بأن في الجنة لبنا ومعنى اللبن معلوم عندنا، وأن في الجنة قصور، ومعنى القصور في لغة العرب معروفة لا تحتاج إلى شرح.

وأخبرنا أن في الجنة عسلا ورمانا ونخلا وكل هذا نعلم دلالاته باعتبار معناه اللغوي فقط، وأما باعتبار كلفيته

كما هو عليه فقط قال الله فيه ﴿ **فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن**

قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ [السجدة: ١٧].

فالذي أخفاه الله عنا هو الكيفية وإلا فالمعنى فإنه معلوم لنا، وهذا من حكمة الله ﷻ أنه سمي نعيم الجنة بأسماء النعيم في الدنيا حتى تشتاق النفوس إلى هذا النعيم الثاني.

فكما أن الله يسر لك الاستمتاع بالنعيم الأول في هذه الدنيا مع ما يشوبه من الأكدار والأحزان والمصائب والفقد فعليك أن تحرز هذا النعيم الثاني الذي لا يشوبه حزن ولا موت ولا هرم ولا فقد ولا انقطاع، نسأل الله ألا يحرمني وإياكم.

لكن لو أن الله سمي نعيم الجنة بأسماء غير معهودة لنعيم الدنيا لما طمحت النفوس لهذا النعيم، لو أنه قال إن في الجنة كذا وكذا من الأسماء التي أنت لا تدري أهى من النعيم أم لا؟ لما اشتاقت نفسك للجنة لأن أسماء نعيمها غير معلوم عندك.

لكن من حكمة الله أن جعل الأسماء تتفق، فأسماء نعيم الجنة متفقة مع أسماء نعيم الدنيا ولكن ليس في الجنة مما في الدنيا من النعيم إلا مجرد الأسماء والمعاني اللغوية فقط وأما الكيفيات والهيئات فلا يعلم به إلا الله ، وعلى هذا أحد

التفسيرين عن نعيم الجنة ﴿ وَأَتُوا بِهِءِ

﴿ مَتَشَبِهًا ﴾ [البقرة: ٢٥] أي متشابه في الاسم لا في الحقيقة واللذة والكيفية.

فهناك طوائف كثيرة خلطت بين التفسيرين، فمنهم من أنكر التفسيرين جميعا كالمفوضة ومنهم من ادعى العلم بالتفسيرين جميعا كالممثلة، وأما أهل السنة فعلموا أحدهما وهو التفسير اللغوي وتركوا علم الآخر إلى الله تبارك وتعالى.

المسألة الثانية: اعلم رحمك الله أنه لا مدخل للعقول في معرفة كيفية شيء من أمور الغيب، فلا يجوز لك أن تدخل عقلك لإرادة استكشاف ما غُيب عنك به، فإنه أحقر واضعف وأنقص من أن يدرك هذا الأمر الذي غيبه الله ﷻ عنه، وهذا متفق عليه بين سلف الأمة وأئمتها.

وإنك لو سبرت جميع من أنكر أمرا غيبيا مع إخبار الأدلة به لوجدت أن الشيطان الأكبر الذي يقف وراء هذا الإنكار هو إقحام العقل في استكشاف هذا الغيب.

فهم أرادوا بعقولهم أن يستكشفوا هذا الغيب، فلما عجزت عقولهم عن استكشاف جعلوا عجز عقولهم دليل

على انتفاء هذا الأمر الغيبي وصاروا يحرفون ويؤولون
ويخرجون الأدلة في هذا الأمر الغيبي عن دالاتها
الصحيحة بسبب أن عقولهم عجزت عن إدراك هذا الأمر
الغيبي.

ولو أنهم سلموا من هذه البلية والمصيبة والطامة
العظيمة وهي إقحام عقولهم في مسائل الغيب لما أنتجت
هذه العقائد الفاسدة التي وقع فيها القوم، وهذا يجرنا إلى
المسألة الثالثة وهي :

أنه يجب علينا ألا نتعامل مع الأدلة الغيبية إلا كما
تعامل معها السلف الصالح.

وهذا هو المخرج الذي أدلكم عليه وهو مخرج آمن في
مسائل الاعتقاد الغيبية فعلياً أن لا نتعامل مع الأدلة في
مسائل العقائد الغيبية إلا كما تعامل معها السلف الصالح
معها.

فننظر كيف تعامل الصحابة مع آيات الغيب فتعامل به
معها حتى تسلم، فإن الشارع شهد في كتابه وسنة نبيه ﷺ
أن الصحابة نجوا في مسائل الاعتقاد، فمن أراد أن ينجو
كما نجا القوم فليتعامل مع هذه الأدلة كما تعامل القوم.

والصحابا متفقون على وجوب التسليم والإذعان لما
ورد به خبر الغيب من غير إقحام عقل ولا تقديم رأي ولا
كثرة تشويش بشبهه وخيالات لا يحتملها المقام ولا ظاهر
الدليل هكذا تعامل الصحابة .

فما ضل من ضل في باب العقيدة إلا لأنه طلب مع
الأدلة تعاملًا آخر، فصار يتعامل مع الأدلة الغيبية بتعامل

أنتجه هو من عند نفسه لم يأتي به صحابة رسول الله ﷺ،
فمن أراد أن يحشر معهم يوم القيامة بإذن الله فليوفق
اعتقاده اعتقادهم .

ومن أراد طريق السلامة في كيفية التعامل مع هذه
الأدلة فليُنظر كيف تعامل الصحابة معها، وعمدة تعاملهم
معها كمال التسليم والإذعان وعدم إقحام العقول فهي ثلاثة
أشياء:

الأمر الأول : أنهم لم يكونوا يقحمون عقولهم في درك
كيفياتها.

الأمر الثاني: أنهم كانوا يستقبلونها بكمال التسليم
والإذعان.

الأمر الثالث: أنهم لم يعارضوها بشيء .
فاحفظوها هذه الأمور الثلاثة، التي كان الصحابة
يتعاملون بها مع تلك الأدلة العقديّة .

وأما نحن في هذا الزمان فإلى الله المشتكى، فما إن
تحكم بحكم شرعي وتؤيده بدليل إلا وتنهال عليك تلك
التغريدات أو الرسائل التي تعارض هذا الدليل وتناقض
مدلوله.

وإذا رأيت حججهم وجدها خيالات وشبه عرضت في
نفوسهم وألقاها الشيطان في قلوبهم عند سماع الدليل فلم
ينسخ الله ﷻ ما وقع في قلوبهم امتحانا وابتلاء فصاروا
يعارضون الدليل بهذه الأطروحات الفاسدة.

لذلك يقول الله ﷻ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا

نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي

الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

﴿ [الحج: ٥٢] فما من إنسان في الأعم الأغلب يستمع

الدليل إلا ويلقي الشيطان في قلبه شيء من الأطروحات
الفاصلة التي تناقض مدلول الدليل.

فإذا كان الله ﷻ يريد بالسامع خيرا نسخ هذه الأشياء
التي ألقاها الشيطان ثم أحكم آياته فصدقها القلب ودانت لها
النفس واستسلم لها العقل فأمن العبد وإلا فإن تلك الآيات
التي نسمعها ونؤمن بها ونسلم ونذعن لها قد طرقت
مسامع من هم أذكى منا وما آمنوا بها، وقد طرقت مسامع
علماء ولكن لوجود فساد في قلوبهم ولأن الله لم يرد أن
يطهر قلوبهم مما يلقيه الشيطان صارت سببا لمناقضتهم
للآيات.

فإذا رأت من يماحل ويجادل في الدليل بعد وضوحه
وفي الحجة بع بيانها واتضحها فاعلم أن الله لم يرد أن
يطهر قلبه، فاحمد الله ﷻ أن طهر قلبك ولم يجعلك ممن

قال الله ﷻ فيهم ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَطَهَّرَ

قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا خَرِيٌّ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ

﴿ [المائدة: ٤١] ﴾ ولا ممن قال الله ﷻ فيهم ﴿ **يُجَادِلُونَكَ**

فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ ﴾ [الأنفال: ٦].

وانظر إلى عدل الله، فالمجادلة في الحق قبل بيانه واتضاحه محتمل، لم يقل يجادلونك في الحق وسكت بل من كمال عدله أن الحق قد ينزل فلا تفهمه النفوس فتجادل لعدم فهمها، فهي لا تجادل مماحلة في تطبيق الحق، وإنما تجادل استيضاحاً لبيان الحق، فهذه المجادلة إذاتوفرت فيها الشروط الشرعية فلا بأس بها، بل هذا من الأمور المطلوبة في قول الله ﷻ ﴿ **فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا**

تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

وقد ثبت عن الصحابة بعد نزول بعض الآيات أنهم استفسروا من النبي ﷺ وسألوا وأجاب ﷺ، لكن الله ذم من يجادل في الحق بعد بيان واتضاحه وانكشاف زيف شبهته ولم يبق في قلبه إلا فقط المجادلة بالباطل والمماحلة في الحق ووضع العقبات في طريق تطبيقه فهذا هو المذموم، فأسأل الله أن يشرح صدري وصدوركم للحق.

فإذا رأيت في قلبك متى ما سمعت أذنك الحق وقر في قلبك فاعلم أن الله قد أراد بك خيراً، فمن أراد السلامة في دينه على وجه العموم والإجمال وفي عقيدته على وجه التخصص فليتعامل مع أدلة الغيب العقديّة كما تعامل معها أصحاب رسول الله ﷺ.

ولا ضرر في ذلك لأن المتضرر بإجماع أهل السنة أن كل فهم في مسائل الاعتقاد وأداته يخالف فهم السلف الصالح فإنه فهم باطل ورأي عاطل - وهذا ما يتعلق بكلام الإمام الطحاوي في قوله: (وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه).

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا ولا متوهمين بأهوائنا).

والكلام على هذه القطعة في مسائل: المسألة الأولى: اعلم أن أهل السنة والجماعة متفقون على وجوب التسليم للدليل وعدم معارضته، وهذا إجماع قطعي عند العلماء رحمهم الله تعالى، بل إن الله ﷻ جعل هذا التسليم والإذعان علامة للإيمان وشرط له، قال الله

﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

﴿[النساء: ٦٥].

فعدم وجود الحرج هو الإذعان والقبول، ويسلموا تسليماً هو التسليم بمعنى الاستسلام للدليل وعدم معارضة الدليل، وقد نفى الله ﷻ عن المؤمنين الخيرة بعد قضائه

وحكمه، فقال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ

وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ

ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ [الأحزاب: ٣٦].

يقول الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: الواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن نعارضه بخيال باطل، ورأي عاطل أو نقدم عليه أقوال الرجال أو ما يسمونها بمقتضى العقول.

فالواجب علينا أن نوحّد الرسول بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان كما نوحّد من أرسله جل وعلا بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل - انتهى كلامه رحمه الله -.

وهنا توحيدان لا نجاة للعبد إلا بهما : توحيد الرسول ﷺ بالطاعة والإتباع ، وتوحيد الله ﷻ بالعبادة والذل والخضوع.

فكما أنه يطلب توحيد الله ﷻ بالعبادة فلا نعبد إلا هو ﷻ فكذاك يجب علينا أن نوحّد الرسول ﷺ بالإتباع فلا نتبع في ديننا وشريعتنا وعبادتنا إلا طريق رسول الله ﷺ.

إذا لا مباحلة بعد نزول النص وصحته، ولا محيص عن التسليم والإذعان له، وقد جعل الله ﷻ أمام العبد طريقين إما إتباع الحق وإما إتباع الهوى، ليس للعبد

طريق ثالث يسلكه، قال الله ﷻ ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ

أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ
اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾ [القصص: ٥٠].

فكل من لا يتبع الدليل ويذعن ويسلم له فإنما منعه من
اتباع الدليل اتباع هواه.

وقال الله ﷻ ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ

النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن

سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٦٦﴾ [ص: ٢٦]

فجعل الله ﷻ أمام داود حكيمين إما أن يكون حاكما بالحق
فإن لم يكن حاكما بالحق فإنما يكون حاكما بمقتضى
الشهوة والهوى.

وإن جميع من ضل في باب العقيدة إنما ضل بسبب
اتباع الأهواء لأن أسباب الضلال كثيرة ومن أصول
الضلال العظيمة اتباع الأهواء.

ولذلك السلف رحمهم الله تعالى كثر كلامهم في قضية
وجوب التسليم والطاعة والإذعان بعد نزول النص.

فهذا الإمام الزهري رحمه الله لما سأله سائل قال يا
إمام قول النبي ﷺ " لا يزني الزاني وهو مؤمن كأنه يشكك
" كيف يخرج الزنا من الإيمان؟ ولا يسرق السارق وهو
مؤمن ... إلى آخر ما قال، فسكت الإمام الزهري قليلا ثم

رفع رأسه وقال كلمة تكتب بماء الذهب وهي مبنية على كمال الإذعان والتسليم لنصوص الوحي كتاب وسنة. فقوله (من الله القول) أي الحكم، (وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم والقبول) فهذه ثلاث كلمات أقسم بالله أنها منهج حياة وأصل عظيم يتعامل به الإنسان مع الأدلة، وليس هذا عجزاً من الإمام الزهري أن يجيبه على عين المسألة، لكن كلما كانت الإجابة تتعلق بتأصيل أصل شرعي تركه كلما كان أنفع للمجيب في جواب سؤاله بعينه وفيما يطرأ عليه بعد ذلك من الإشكالات.

وهذا هو الذي يحمل العلماء على أن يجيبوا على أعيان الأسئلة بالقواعد بأن السائل إذا فهم القاعدة عرف منها جواب سؤاله وما ماثله من الإشكالات التي قد ترد عليه في حياته، فقال : من الله القول وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم، إذاً هذا هو الواجب بإجماع أهل السنة والجماعة. فمتى ما سمعت خيراً غيبياً كتاباً وسنة فإياك أن تجادل أو تماحل أو تماطل، إياك أن تعمل عقلك فيه أعمال من يقدم العقل على النقل، إياك أن تثير حول هذا النص الغيبي إشكالات وشبهها توجب نفور القلب من صفاء الدليل وتكدر صفو النص إياك وإنما تقول سمعنا وأطعنا وآمنا وصدقنا وامتثنا.

فإن أعانك الله ﷻ بعد ذلك على امتثاله فهو نور آخر غير نور القبول وإن قصرت في تطبيقه فلا أقل من أنك سلمت له وقبلت مدلوله وتساءل الله ﷻ أن يعينك على تنفيذ مقتضاه وأن يتقبله منك بعد الانتهاء.

وقد جعل الله ﷻ عقوبة على عدم قبول الحق أول مرة وهو أن يغلق القلب فلا يقبله، لو عرض عليك الحق واضحا ثم رددته إباء وعلوا وعنادا واستكبارا ثم أردت من قلبك أن يقبله مرة أخرى فاعلم أن قلبك محروم من قبوله قال الله ﷻ ﴿ **وَنَقَلِبٌ أَفِئْتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ** ﴾ فتقليب من ينكر هذه الأشياء، لما يا رب؟ ولما عاقبتهم بهذا التقليب؟

﴿ **كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾

﴿ ١١٠ ﴾ [الأنعام: ١١٠] فعرض عليهم الحق واضحا ناصعا جليا بينا ظاهرا ثم يماحلون ويردون فإله ﷻ لا يوفق هذه القلوب لقبول الحق مرة أخرى ، وقال الله ﷻ ﴿ **فَلَمَّا زَاغُوا**

أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف: ٥] .

ولو تأملت معصية آدم ﷺ مع معصية إبليس لعنه الله يتبين لكم أن إبليس رد الحق فعوقب بعدم قبوله إلى أن تقوم الساعة، وأما آدم فلم يرد الحق لما حرم الله عليه أكل الشجرة قال سمعا وطاعة ولكن حملته شهوة نفسه وتغريير الشيطان أن يأكل فلم يعاقب قلبه بعدم قبول الحق بل وفق للتوبة.

فلما قال الله لإبليس اسجد عارض الحق مباشرة بالهوى وأبى واستكبر وعاند فكانت عقوبته أن لعن وطرد ولمك يوفق لقبول الحق مرة أخرى، أولا تعلمون أن إبليس

يعلم أن الحق هو دين الإسلام؟ هو عبادة الله وتوحيده ومراده؟ الجواب: بلى، لذلك أنطق الله إبليس بقوله لأغوينهم أجمعين فدل ذلك على أنه يفهم أن ما يدعوهم إليه غواية ومعرفته بكونها غواية دليل على معرفته بأن الطريق الآخر هو الحق لكن هل وفق لقبوله بعد معرفته الجواب؟ لا، لما؟ لأن معصيته كانت من قبيل معارضة الحق أول مرة.

وأما آدم فلم يفعل معه كما فعل مع إبليس لأنه لم يعارض لما قال الله له اترك هذه الشجرة لم يقل لن أتركها وإنما قال سمعنا وطاعة وامتثل ولكن بسبب تغيير الشيطان به أكل فوفقه الله ﷻ للتوبة مرة أخرى.

فإياكم بعد عرض الحق على قلوبكم واستماعكم له إياكم أن تردوه، بل اقبلوه حتى لو لم تمتثلوه، لأن مجرد قبوله طاعة، واسأل الله ﷻ بعد ذلك أن يعينكم على امتثاله، وبعد ذلك تسألون الله أن يتقبله منكم، لكن لا بد من الإذعان للدليل ولا بد من التسليم له وعدم المماحلة فيه، ولا بد من التسليم والإذعان.

وإن أعظم ما عورض به الحق أمران :
إما أمر عقلي وهو الشبهة ، وإما أمر شهواني وهو الشهوات.

فأعظم ما يجعل الناس يتركون الحق إما شبّهات عرضت لعقولهم لو ثبّتها فأفسدت تفكيرها ، وإما شهوات تعرض لنفوسهم فيستثقلون بسببها الحق، هو يعلم أن الزنا

حرام ولكن يثقل عليه ألا يزني بسبب استحكام شهوته في نفسه.

وبعض الناس يعلم أن هؤلاء أصحاب حق ولكنه يدخل عليه من طريق الباطل دخولات مالية عظيمة، فيثقل عليه قبول هذا الحق بسبب شهوة نفسه.

فمن عارض الحق فإنما عارضه بسبب شبهة عارضت لعقله أو بسبب شهوة أفسدت قلبه ونفسه، ولذلك من أعظم ما يدعى الله ﷻ به أن يقيك الله ﷻ من شرور نفسك ومن سيئات أعمالك، لأنك تحمى بذلك من شبهات عقلك ومن شهوات نفسك.

وادعوا الله ﷻ وأكثر من الدعاء، اللهم إني أعوذ بك من الشبهات والشهوات.

يقول عبد الله بن المبارك: وهل أفسدتنا إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها، أما الملوك فيدعون الناس إلى الشهوات فأفسدوا الدنيا، وأما الأحبار والرهبان فيدعون الناس إلى الشبهات فأفسدوا الدين، هذان الأمران هما سلاح إبليس الذي يسطو به على القلوب والعقول ويصطاد به فرأئسه.

فهذا فريسة لإبليس اصطاده بشبهة كاصطياده لأهل البدع العقدية، وهذا فريسة لإبليس اصطاده بشهوة كالذين يرتعون في معاصي الله ﷻ من الزنا واللواط وغيره. ولذلك فالمتقرر عند أهل السنة والجماعة أنه لا يتعارض عقل مع نقل، فمتى ما كان النص صحيحا وكان

العقل صريحا فلا يمكن أبدا أن توجد معارضة بين عقل ونقل.

وهذه أصول لا بد أن نفهمها لأنها أصول حياة، فالحياة لا تكون ناجحة إلا إذا عرفنا كيف نتعامل مع ربنا ﷻ ومع أدلة الوحيين، وإلا فحياتنا فاسدة، من لم يوفق بالتعامل الصحيح مع الأدلة ومع الله ووحيه فإنه فاشل في حياته وإن كان ملكا أو أميرا، أو تاجرا قد غطت أمواله عين الشمس، لكنه فاشل، إذا لم يكن موفقا في كيفية التعامل مع الله ﷻ ومع وحيه، ومن وفقه الله ﷻ في التعامل الصحيح مع الله ومع أدلة الوحيين فقد أراد الله ﷻ به خيرا.

النقطة الثالثة: من كلام الإمام الطحاوي رحمه الله:

قال: (ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه)

وهذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة أيضا وهي: أن المتشابه يرد إلى المحكم، وأم المحتمل يرد إلى الصريح، فمتى ما عرضت لعقلك شبهة يريد الشيطان أن يكدر بها صفو عقيدة قد استقرت في قلبك بالأدلة المحكمة فإن أول علاج تتعامل معه هو أن ترد هذا الأمر المتشابه فيه إلى الأمر المحكم الصريح، كالشبهة التي تعرض في قول الله

ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ

وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا

فقد يقول بعض من لا علم ولا تحقيق عنده أن المجيء هنا يراد به المجيء له في حياته والمجيء إلى قبره بعد مماته، فلك أن تستغفر عند قبره وأن تدعوه من دون الله. وهذه شبهة قد تعرض في بعض عقول من لا علم عندهم، فمتى ما عرضت لك هذه الشبهة فاقتلها مباشرة في مهدها بالأدلة الدالة على أن العبادة حق صرف محض لله ﷻ لا تصرف لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل ولا لولي صالح.

وإياك أن تجعل هذه الشبهة مشكلة تكثر الوقوف عندها أو مكدرة لصفو الأدلة المحكمة عندك أنت، لكن ما رددتها إلى هذه الأمر المحكمة فإن الأمر ينقضي والشبهة تنكشف والشيطان يندحر بإذن الله ﷻ عن قلبك. وإياك ثم إياك أن تكون ممن ترك المحكمات الصريحات وتتبع المتشابهات المحتملات فإن هذا طريق أهل الزيغ الذين يريدون إفساد عقائد الناس، يتركون المحكمات ويتبعون المتشابهات المحتملات. وقد أفصح الله ﷻ عن هذا المنهج الإبليسي في قول الله

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ

وَأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ

الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ

يَقُولُونَ ءَأَمْتَابِهِ كُلُّ مَنٍ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل

عمران: ٧].

فإن قلت : ولماذا يجعل الله ﷻ في بعض آيات القرآن متشابهات؟ نقول: من باب الابتلاء والاختبار والامتحان، فإذا عرضت لك شبهة في مماثلة صفات الله بصفات خلقه

فاقطعها بالدليل المحكم في قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ [الشورى: ١١] وبالدليل المحكم في

قوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص: ٤]

وبالدليل المحكم في قوله: ﴿فَلَا تَضُرُّوهُ بِاللَّهِ

الْأَمْثَالَ ﴿[النحل: ٧٤].

ويبقى الشيطان أمام هذه الأدلة المحكمات صاغرا ضعيفا لا يستطيع أن يستولي على قلبك.

وإذا عرضت لك شبهة في مسألة عذاب القبر هل هو واقع أم لا؟ فادحر هذه الشبهة بالمحكمات الصريحة من

القرآن في قول الله ﷻ عن آل فرعون ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ

عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ

العَذَابِ ﴿٤٦﴾ [غافر: ٤٦] فهذا هو عذاب القبر، وفي قول

النبي ﷺ في الصحيحين من حديث عائشة «نعم عذاب القبر حق» وفي قوله ﷺ «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع يقول: أعوذ بك اللهم من عذاب جهنم ومن عذاب القبر»، والأدلة في ذلك كثيرة صريحة، فلم أنت تستسلم لهذه الشبهة مع أن عندك من الأدلة المحكمة ما يكسر هذه الشبهه ويبطل زيفها ويوضح أنها خيال وليست حقيقة!؟

وإذا عرضت لك شبهة في مسألة عالم الملائكة فادحرها بقول الله ﷻ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ

رُسُلًا أَوْ لِيْ أَجْنِحَةً مَّثْنِ وَثُلُثَ وَرُبْعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ [فاطر: ١] ، وفي قول الله ﷻ ﴿وَجَعَلُوا

الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنَّمَا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ

شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾ [الزخرف: ١٩].

فأي أمر عقدي تعرض لك فيه شبهة فاعلم أن في هذا الأمر العقدي من الأدلة المحكمة ما يقضي على هذه الشبهة.

فما عليك يا طالب العلم إلا أن ترد هذا الأمر المتشابه إلى الأمر المحكم، وهذا الأمر المحتمل إلى الأمر الصريح القاطع فتجد أن ظلمة هذه الشبهة قد بدلها الله ﷻ في عقلك وقلبك نورا.

وهذه هي طريقة الراسخين من أهل العلم، من تعلم هذه الطريقة وأتقن التعامل مع الأدلة على ضوءها فهو من الراسخين في العلم حتى وإن كان صغير السن لشهادة الله ﷻ للراسخون بقوله " يقولون آمنا به كل من عند ربنا ".
ومن تتبع المتشابهات وترك المحكمات الصريحات فهو من أهل الزيغ، وقد شرحت هذه القاعدة بأدلتها وتفريعاتها في كتابي تعريف الطلاب بأصول الفقه في سؤال وجواب وأنا أعتبرها أصلا عظيما من أصول الإسلام لأننا متى ما لم نعمل بها فإنه سيرد علينا في كثير من الأدلة شبهات كثيرة، إما تعرض لنا أنفسنا أو يعرضها لنا أهل الزيغ والباطل.

وهنا قاعدة مهمة تقول القاعدة: نصوص الصفات من المحكمات باعتبار معانيها ومن المتشابهات باعتبار كفياتها.

وذلك لأن الإحكام هنا يعنون به الإحكام الخاص وهو ما اتضح معناه، فكل لفظة معناها واضح عندك فهي مُحكمة، فالإحكام الخاص بمعنى الأمر الواضح، والتشابه هنا يقصدون به التشابه الخاص، ومعناه خفاء المعنى، فما ظهر معناه واتضح لك فهو محكم، وما خفي معناه عليك فهو متشابه.

فآيات الصفات نقول فيها : أما باعتبار معناها فهي محكمة لأنه يجب علينا في آيات الصفات أن نحمل معانيها على المعاني المتقرر في لسان العرب، وأهل السنة

يعلمون المعاني، فبما أن معانيها معلومة على حسب وضع اللسان العربي فإدًا هي محكمة لأن معناها واضح .
وأما كيفياتها فهي مغيبة خفية عنك فأنت لا تعلم كيفيتها، فبما أنك لا تعلم كيفيتها وخفية عنك فإدًا هي متشابهة

وبناء على ذلك فلا نقول بأن نصوص الصفات من المتشابه مطلقا كما قاله أهل البدع ، ولا نقول بأن نصوص الصفات من المحكم مطلقا كما قاله بعض الناس ولكن يجب علينا في مقام الإجمال أن نفرص، فلا نقول بأن آيات الصفات محكمة ونسكت ولا نقول بأنها من المتشابه ونسكت، بل نقول هي من المحكم باعتبار دلالاتها اللغوية ومن المتشابه باعتبار كيفياتها.

وبناء على ذلك فإن قيل : رؤية الله هل هي من المحكم أم من المتشابه؟

نقول: من المحكم باعتبار معناها اللغوي ومن المتشابه باعتبار ما ستكون عليه يوم القيامة .

قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (لا ندخل في هذا الباب متأولين بأرائنا)

نقول : اعلم رحمك الله أن التأويل له ثلاث معان : معنيان مقبولان ومعنى فيه تفصيل.

أما المعنى الأول: فهو التأويل بمعنى حقيقة الشيء التي يؤول إليها، فهذا معنى قد أجمع السلف رضي الله عنهم على قبوله، وكل تأويل في القرآن إنما يراد به حقيقة الشيء.

وبناء على ذلك فتأويل الأمر امتثاله وتأويل النهي اجتنابه وتأويل الخبر وقوع مخبره وتأويل الرؤية وقوع حقيقتها على أرض الواقع، ولذلك لما سجد أبو يوسف وإخوته له قال يا أبت هذا تأويل أي هذا حقيقة، فأى لفظ في القرآن يمر عليك في هذا الصدد فاعلم أن المقصود به حقيقة الشيء التي يؤول إليها.

وكذلك قول الله ﷻ ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾

﴿ [الأعراف: ٥٣] أي حقيقته، يوم يأتي تأويله أي حقيقته، أي لا يزال هؤلاء يكذبون بالبعث حتى تأتي حقيقته، فإذا جاءت حقيقته آمنوا به، وذلك في وقت لا ينفع نفس إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، فلا خلاف بين أهل السنة والجماعة في قبول هذا المعنى من التأويل. المعنى الثاني: التأويل بمعنى التفسير، ومنه قول الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره: القول في تأويل قول الله تعالى كذا وكذا هو كذا وكذا، وهذا أيضاً متفق بين السلف رحمهم الله تعالى على قبوله، فهذان المعنيان هما الواردان على لسان أهل السنة والجماعة والواردان في الكتاب والسنة.

ولكن أحدث أهل البدع معناً للتأويل ثالثاً وهو التأويل بمعنى الانصراف عن الظاهر بمعنى آخر، فانصرفهم

عن إثبات حقيقة اليمين في قوله ﷻ ﴿ بَلْ يَدَاهُ ﴾

مَبْسُوطَاتَانِ ﴿ [المائدة: ٦٤] إلى النعمة والقدرة يسمونه تأويلا

، وانصروا فهم في قول الله ﷻ ﴿ **وَلِنُصِّعَ عَلَىٰ عَيْنِي**

﴿ **٣٩** ﴾ [طه: ٣٩] من إثبات العين لله ﷻ إلى معنى العلم

يسمونه تأويلا، فهل التأويل بمعنى الانصراف مقبول عند أهل السنة أم مردود؟

الجواب: هذا المعنى من التأويل فيه تفصيل :

فإن كان هذا الانصراف بمقتضى القرينة المقبولة والدليل الصحيح فهو تأويل مقبول.

وأما إذا كان هذا الانصراف لا عن قرينة ولا بمقتضى دليل صحيح فإنه تأويل غير مقبول، وهذا المعنى الأخير من معاني التأويل هي التي ابتلانا بها أهل البدع فإنهم ينصرفون عن ظواهر نصوص الصفات والأمور الغيبية إلى معاني أخرى يفرضونها هم من عند أنفسهم بلا قرينة تدل على هذا الانصراف.

وهذا المعنى الأخير لا نسميه تأويلا في الحقيقة وإنما نسميه بما سماه به النص وهو تحريف، لأن المتقرر عند العلماء أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص

أولى قال الله ﷻ : ﴿ **يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ**

مَوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: ٤١] فكل من انتقل عن ظاهر الدليل

من الأدلة بلا مقتضى قرينة تصرفه فإنه يكون محرفا لهذا

النص، حتى وإن سماه أهل البدع تأويلاً من باب التلبيس والتغريب والمخادعة للعامة حتى يقبل إلا أن حقيقته تحريف وليس تأويلاً.

فإذا صارت معاني التأويل ثلاثة أقسام :
أما التأويل بمعنى حقيقة الشيء التي يؤول ويرجع إليها فهو معنى مقبول باتفاق .

وأما التأويل بمعنى التفسير فهو معنى مقبول اتفاقاً.
وأما التأويل بمعنى الانصراف من الظاهر إلى معنى آخر فإن فيه تفصيلاً : فإن كان الانصراف بمقتضى النص والقرينة الظاهرة المقبولة فهو تأويل مقبول وإن كان الانصراف بلا قرينة ولا دليل صحيح معتمد فإنه لا يقبل والأصح أن نسميه تحريف وليس تأويلاً.

فقول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (متأولين بآرائنا) أي التحريف أي يجب علينا أن نثبت الأدلة الواردة في الرؤية ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا أي منصرفين عن ظاهر النص إلى معاني أخرى بلا قرينة تصرفنا ولا دليل يسند هذا الانصراف لأن أدلة الرؤية حقيقتها وظاهرها أن الله يُرى يوم القيامة عياناً بالأبصار رؤية حقيقية تليق بجلاله وعظمته - هذا هو ظاهر الأدلة- فمن الناس من انصرف عن هذا المعنى الظاهر إلى معاني أخرى، فالإمام الطحاوي ينكر عليهم يقول أنتم تأولتم بآرائكم أي انصرفتم عن الظاهر إلى معاني أخرى بلا قرينة، فهذا في الحقيقة هوى وشهوة ورأي مجرد عن

البرهان فهو رأي باطل وانصراف عاطل غير مقبول ولا
نقبل هذا الانصراف مطلقا.

ومن الأمور المتعلقة بهذه القطعة أيضا:

اعلم رحمك الله تعالى أنه لا يجوز الاعتراض على
الأدلة الصحيحة، والخيالات، والأوهام الباطلة التي لا
أصل لها، فإن من أعظم ما يجعل الإنسان ينصرف عن
الحق هو الاعتراض على النص الصحيح.

وإذا رأيت إلى حقيقة اعتراضه وجدته اعتراضا مبنيا
على وساوس شيطانية وعلى خيالات نفسية، وأوهام
إبليسية لا حقيقة لها مطلقا، ولو تأملت أحوال الأمم في
تعاملها مع الأدلة لو جدت أنها أعظم ما يصرفهم عن الحق
تلك الاعتراضات والمجادلة في الحق بعدما تبين.

فيوردون شبها وخيالات على الأدلة الصحيحة يظنونها
حججا عقلية أو مقبولة، وهي في حقيقتها خيالات
ووساوس وأوهام، وزخارف من القول، لا تمت إلى الحق
بصلة مطلقة.

فمن أراد الهدى والاستقامة في تعامله مع الدليل
فليحرص على ألا يعترض على الأدلة الصحيحة بشيء.

وإن من أعظم ما تعارض به الأدلة ثلاثة أشياء
خطيرة جدا من سلم منها فقد أراد الله ﷻ له السلامة في
دينه ودينه وأولاه وأخراه : -

الأمر الأول: أن يعترض على الحق بالعقل، فيترك
الحق، أو يعارض الحق بمكتمل عقلي، ولذلك قرر أهل

السنة أنه لا يمكن أبدا أن تتعارض النصوص الصحيحة مع العقول الصريحة، درء لهذه المعارضة.

الأمر الثاني: أنه هناك من الطوائف من يعترض على الحق بشهوته وهواه، الاعتراض بالرأي والهوى، وما أكثرهم لا أكثرهم الله، فيسمعون الحق جليا، ويعرفون النص صحيحا، ولكن تأبى نفوسهم إتباعه بمقتضى شهواتهم وأهوائهم فقط، وهؤلاء هم أهل الأهواء.

الأمر الثالث: الاعتراض على الحق بمخالفته للواقع، فهو يعلم أن الدليل صحيحا ولكن يقول لا يمكن أن نقبل هذا النص لأن الواقع يخالفه.

فهذه الأمور الثلاثة من أخطر ما يعارض بها الحق، فمن الناس من تركوا الحق وإتباع الدليل بسبب عقولهم، ومنهم من ترك الحق وإتباع الدليل بسبب شهواتهم وأهوائهم، ومنهم من ترك الحق وإتباع الدليل بسبب مخالفته للواقع ظنا منه هو ، ولذلك المتقرر عندنا: أن من

اتبع الهوى بلا نور من الله هوى ، قال الله ﷻ ﴿ **أَفَرَأَيْتَ مَنْ**

أَتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ [الجاثية - ٢٣] ، والآيات في ذم الهوى

كثيرة جدا، والمتقرر عند العلماء أيضا: أنه لا يمكن أن تتعارض النصوص الصحيحة مع الواقع الصريح.

فهي ثلاث قواعد عندنا: معارضة الحق بالعقل، تنفيها قاعدة لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، ومعارضة النصوص بالشهوات، تنفيها قاعدة لا يجوز

تقديم الأهواء والشهوات على الحق، لأن من اتبع الهوى هوى، والقاعدة الثالثة أن النص الصحيح لا يمكن أن يتعارض مع الواقع الصريح.

فإذا سمعت أحدا يدعي معارضة بين نقل وعقل فاعلم أنه من أهل البدع، أو معارضة بين حق وهوى فاعلم أنه من أهل الشهوات والأهواء، أو معارضة بين دليل وواقع فاعلم أنه كذلك من أهل البدع الذين لم يتربوا على هذه القواعد السلفية السنية.

وأنا أريد أن نقف قليلا عند قضية معارضة الأدلة للواقع، لأننا نسمع كثيرا من الناس يشكك في الحق بسبب مخالفته للواقع، فإذا سمعت أحدا يشكك في الحق في الدليل الصحيح بسبب الواقع فاعلم أنه واقع في واحد من ثلاث بلايا ولا بد أن تتثبت في أي بلية وقع: إما أن يكون الدليل الذي يدعي أنه معارض للواقع ليس بصحيح أصلا، فهنا لا بد أن نطلب صحة النص أولا، فإن تأكدنا من الأمر الأول وصار النص صحيحا فلنتأكد من البليتين الأخرين، وهما: الأولى أن يكون هو لم يعرف الواقع على حقيقته، فهو فرض واقعا من عند خياله وشهوة نفسه وعرض واقعه الذي يفقهه ويفهمه هو على الدليل فالذي تعارض مع الدليل ليس الواقع الحقيقي، وإنما الواقع المفروض المتخيل، ولو بُين له الواقع حقيقة لما وجده متعارضاً مع النص.

والأمر الثالث: وهو مهم جدا: سلامة التنزيل، لأن من الناس من يكونوا قد فهم الواقع فهما صحيحا والدليل صحيح، ولكنه أخطأ في التنزيل.

فكل من يدعي تعارض الدليل مع الواقع إما أن يكون الخطأ عنده في صحة الدليل، وإما أن يكون الخطأ عنده في سلامة التنزيل، وإما أن يكون الواقع عنده غير مفهوم أصلا، لكن متى ما صح النص وسلم التنزيل وفُهم الواقع على ما هو عليه فأقسم بالله أنه ليس ثمة شيء من الأدلة الصحيحة تتعارض مع الواقع الصريح أبدا.

فإن قيل: كيف تقول ذلك وعندنا أمثلة في أحاديث كثيرة تتعارض مع الواقع تعارضا ظاهرا لا تستطيع أن تُجيب عنه، قلنا اضربوا لنا أمثلة حتى ننظر.

قالوا أين أنت من قول الله تبارك وتعالى في الحرم

المكي ﴿ **وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهذه الآية

تقضي بالأمن لمن دخل الحرم بينما أننا نجد أن الواقع يتعارض مع هذا النص، فإنه لا يزال الخوف يطرق قلوب كثيرة ممن في الحرم، فلا يزال خوف كثير من أهل الحرم أو من يدخل الحرم ومن يسكن في الحرم لا يزال الخوف واضحا.

فإذا نظرنا إلى الواقع كثير ممن يعيش في الحرم

وجدناه يتعارض مع هذه الآية ﴿ **وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** ﴾؟

نقول : لابد حتى تتحقق هذه المعارضة أن نتأكد من ثلاثة أشياء: أولاً : من صحة النص، والنص صحيحاً إجماعاً، الثاني : من فهم الواقع والواقع صحيح أن هناك من أهل الحرم يخاف.

إذاً بقينا في قضية ثالثة وهي التنزيل: فالخطأ عند هذا

البعض هو في التنزيل، لأنهم فهموا من قول الله ﷻ ﴿وَمَنْ

دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ أنه من قبيل الإرادة الكونية التي لابد أن

يقع مقتضاها، والحقيقة أنه ليس من قبيل الإرادة الكونية، وإنما هو من قبيل الإرادة الشرعية التي قد يقع مقتضاها وقد لا يقع مقتضاها.

فإن المتقرر عند أهل السنة والجماعة: أن الإرادة الصادرة من الله تنقسم قسمين : إلى إرادة كونية، وإرادة شرعية.

فالإرادة الكونية لابد أن تقع، ولذلك الله ﷻ لو شاء بإرادته الكونية الإيمان من الناس لآمن من في الأرض جميعاً، والله ﷻ ما قال لو أحب، وإنما قال لو شاء، لأنه الآن انتقل إيمان الناس من إرادة شرعية إلى إرادة كونية فلا يمكن نفساً أن تتخلف عن الإيمان بالله ﷻ، لكن الله أراد الإيمان من الناس بإرادته الشرعية، فوقع البعض ولم يقع البعض الآخر.

فإذاً من دخله كان آمناً هذا تكليف من الله لنا أن نأمن من يدخل في الحرم، وقد يقع مقتضى هذا الأمر وقد لا

يقع، لأن القائمين على الحرم قد يخونون، و يسرقون، و يخوفون الناس، و يروعونهم.

فإذاً الأمن المطلوب من الله ﷻ إنما هو الأمن بالاعتبار الشرعي لا بالاعتبار الكوني، فهو لاء الذين ظنوا وجود المعارضة، فأخطئوا في التنزيل وفهموا الأمن المطلوب من الله ﷻ لأهل الحرم أنه الأمن الكوني، فلما رأوا واقع الحرم يختلف مع الإرادة الكونية قالوا إذاً هو دليل يتعارض مع الواقع.

فهذه قاعدة مفيدة جدا وقاعدة عظيمة تسد عليك أبواب الليبراليين والعلمانيين الذين يشكون في واقع الأدلة بواقعهم الذي يفرضونه هم والذي ينبغي أن تكون عليه الحال على حسب فهمهم المغلوط.

ومن إيرادهم قالوا : عندنا نص آخر في قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح «ولولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم» أي لم يتعفن، مع أن إخناز اللحم أمر معروف من قبل بني إسرائيل، فلماذا ينسب إخناز اللحم إلى بني إسرائيل؟ فإذا هذا حديث يتعارض مع الواقع لأن إخناز اللحم وتعفنه أمر معروف في العصور السابقة قبل بني إسرائيل؟

فنقول: لا بد أن ننظر في ثلاثة أمور: أولاً: في صحة النص ، فوجدناه صحيحاً، الأمر الثاني في الواقع نعم نجد أن اللحم يخنز لاسيما إذا خُزن بطريقة غير صحيحة، فإن اللحم يخنز، بقينا في قضية التنزيل وجدنا أن الخطأ عندهم في التنزيل وهذه هي المشكلة غالباً عند من يدعي المعارضة، لأنهم لم يتربوا على قواعد أهل السنة

والجماعة في قضية فهم الأدلة في عمومها وخصوصها وإطلاقها وتقييدها وإجمالها ومبينها.

وإنما يخبطون في الأدلة تنزيلا خبط عشواء، والفهم الصحيح للحديث هو أنه يثبت أن بني إسرائيل أحدثوا في تخزين اللحم طرقا ورثها من بعدهم من الأمم فصارت سببا في إخنار لحمهم وتعفنه.

ولو أن الناس بقوا على الطرائق السابقة التي لم يحدثها بنو إسرائيل ل بقي اللحم مدة أطول لكن بني إسرائيل أحدثوا هذه الطرق في كيفية حفظ اللحم فصار يسرع الفساد إليه، فلو أن الناس سلموا من هذه الطرق التي أحدثها بني إسرائيل لم يخنز اللحم أي لم يسرع له الفساد، هذا هو المعنى الصحيح للحديث.

فإذا عرفت المعنى الصحيح فلم تجده متعارضاً مع الواقع مطلقاً، فإن أمة من الأمم قد تحدث طرقاً في شيء معين تتوارثه الأمم من بعدها فيحصل نفس الفساد الذي حصل للأمة التي قبلها.

ومن إرادتهم واعتراضهم قالوا: وما قولك في قول النبي ﷺ في الصحيحين من حديث أبي هريرة «لا عدوى ولا طيرة» فهذا الحديث ينفي العدوى وهو حديث يتعارض مع الواقع المحسوس، فإننا نجد أن الإنسان يكون مريضاً فيخالطه الصحيح فتنتقل له العدوى، فكيف يقول النبي ﷺ لا عدوى؟ .

الجواب: لا بد أن نتأكد من هذه الأمور الثلاثة فإن تأكدنا ووجدنا النص صحيحاً والواقع سليماً وهو أن

العدوى تنتقل تنتقل إلى الأمر الثالث في قضية التنزيل وهو عدم فهم الدليل على وجهه الصحيح. فإن العدوى المنفية هنا ليست هي العدوى الانتقالية وإنما هي العدوى الابتدائية، وذلك أن العدوى تنقسم عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى إلى قسمين : إلى عدوى ابتدائية وهذا هو المعتقد الفاسد الشركي الذي يظنه الجهال من أهل الجاهلية والذي جاء الحديث لتصحيحه فقد كانوا يظنون أن العدوى تنتقل بذاتها بدون قدر الله تعالى وإنما تنتقل ابتداء، فقال النبي ﷺ لا عدوى أي لا عدوى تنتقل بذاتها بدون قدر الله تعالى، فالعدوى المنفية في الحديث ليست هي العدوى التي يظنها من يدعي تعارض الحديث مع الواقع، وإنما العدوى المنفية في هذا الحديث هي العدوى الابتدائية.

ولذلك لما سمع رجل من الأعراب هذا الكلام من رسول الله ﷺ اختلط عنده الأمر ولم يفهم النص على وجهه الصحيح، فقال يا رسول الله: إنا نجد أن النقبة تقع بمشتمل البعير فيجرب وتجرب لجربه الإبل.

فكيف تقول لا عدوى؟ قال مبينا معنى العدوى المنفية «فمن الذي أعدى الأول» الأول من أين أنته العدوى مع أنه لم يختلط مع إبل جراب ولم ينتقل له شيء، من الذي قدر عليه الجرب ابتداء؟ الله، فالذي قدر الجرب ابتداء هو الذي يقدر الجرب انتقالا، فالعدوى ابتداء وانتقالا لا تكون إلا بقدر الله وهذا هو المقصود من الحديث وإلا فعندنا نصوص أخرى تثبت أن العدوى الانتقالية واقع ملموس

وهي قوله ﷺ «لا يورد ممرض على مصح» فإن كنت مريضا ممرض معدي لا تأتي إلى الناس الأصحاء حتى لا تمرضهم بقدر الله .

ولذلك نجد أن الصحيح قد يخالط المرضى في أمراض معدية وخطيرة ومع ذلك يخرج منه سليما معافى، ومن الناس من يمرض يزيد عليه المرض وأهل البيت كلهم أصحاء فمن أين أتاه هذا المرض؟ فالمرض ابتداء وانتقالا يكون بقدر الله وهذا على خلاف ما كان يظنه أهل الجاهلية.

وقال ﷺ عن الطاعون «إذا سمعتم به في بلد فلا تقدموا عليها» فإن لم يكون عدوى فلماذا تنهاهم عن القوم عليها؟ لكن هذا يثبت أن العدوى الانتقالية موجودة وواقع ملموس، ولو حُمل الحديث في قوله لا عدوى على نفي الانتقالية لعد معارضا للواقع، لكن فهمه الصحيح أنه ينفي العدوى الابتدائية التي كان أهل الجاهلية يظنونها ويعتقدونها واقعا وليست في حقيقتها واقعا.

والأمثلة على هذا كثيرة جدا مذكورة في غير هذا الموضوع، ولي رسالة صغيرة اسمها قواعد تعظيم الأدلة وهذه القواعد الثلاث منها : أنه لا يجوز معارضة الأدلة الصحيحة بالعقول، ولا يجوز معارضة الأدلة الصحيحة بالهوى والشهوات، ولا يجوز معارضة الأدلة الصحيحة بالواقع، كل ذلك يصدق عليه كلام الإمام الطحاوي لا ندخل في هذا الباب أي في الأبواب الغيبية في الرؤية وغيرها متأولين بآرائنا ولا نعارض النصوص الصحيحة

الصريحة بأهوائنا وآرائنا واجتهاداتنا وأقيستنا وأقوالنا ومذاهبنا وتأويلاتنا وتحريفاتنا، فإنه لا تسلم قدم الإسلام لشخص إلا إذا بنى دينه وإسلامه على ساق التسليم والإذعان للنصوص الصحيحة الصريحة.

ومن المسائل أيضا: قاعدة عظيمة عند أهل السنة من قواعد العقل تقول: النقل عصمة للعقل، وقواعد العقل التي سأذكر طرفا منها لي فيها رسالة صغيرة اسمها (قواعد العقل عند أهل السنة والجماعة).

تقول القاعدة: النقل عصمة للعقل، وبينها أن نقول: هو أن الله لما خلق العقل خلقه غير معصوم، ولذلك كثير من الناس يفكر بعقله في أشياء توجب هلاكه وعطبه، ونتائج المعصوم لا تكون خطأ فلو كان العقل معصوما لما كانت نتائج التفكير به خاطئة، لكن إذا أردت أن تثبت إلى أن العقل غير معصوم فانظر إلى نتائج كثير من تفكير الناس لوجدت أنها توجب عطبهم وهلاكهم وأنهم يسعون إلى حتفهم بأقدامهم وتكفيرهم وعقولهم؛ كالذين توصلوا بعقولهم أنه ليس ثمة إله في هذا العالم، أو الذين توصلوا إلى إنكار أسمائه وصفاته بعقولهم، أو الذين توصلوا إلى إنكار الملائكة وعالم الجن وإنكار الجنة والنار بعقولهم، فهذا يدل على أن العقل ليس بمعصوم، والمتقرر عند العلماء أن المعتصم بالمعصوم معصوم، بمعنى: أنك إذا أردت أن تكون نتائج تفكيرك بعقلك سليمة فعليك بالإلزام بالمعصوم الذي هو النص.

فإنه إذا كان تفكيرك مستقيماً على منهج النص لا يتجاوز النص لا يمينا ولا شمالا فاعلم أن نتائج التفكير سوف تكون سليمة، ولذلك لا أعلم عقولا نتائجها سليمة في العقائد كأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فجميع ما تنتجه عقولهم كله لا يكون إلا متفقا مع ثلاثة أشياء: متفق مع الكتاب والسنة كل الاتفاق، ومتفق مع العقل السليم كل الاتفاق، ومتفق مع الفطرة السليمة كل الاتفاق.

ليس ثمة مذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة يتعارض مع نقل ولا مع عقل ولا مع فطرة سليمة. بينما مذاهب الطوائف الأخرى لا تجدها إلا متعارضة مع واحدة من هذه الثلاثة، وهذا كله لأنهم ألزموا عقولهم إتباع النص فصارت نتائج عقولهم معصومة عن الخطأ، لأن من اعتصم بالمعصوم فهو معصوم.

وأما العقول المجردة حتى وإن كانت ذكية فإن مجرد ذكائها وتوقد ذهن صاحبها لا يمنعه من أن يقع في ضلال أن تيه أو شبه أو حيرة أو شكوك ترديه في أسفل سافلين. فمن أراد السلامة لتفكير عقله فليلزمه بالنصوص، فكلما كان العقل تابعا للنقل كلما كانت نتائجه صحيحة، لكن متى أبعد العقل عن نور النقل فإنه سوف يعيش في ظلمة عظيمة يحس بها صاحبه، ولذلك إذا رجع أصحاب العقول التائهة عن الدليل إلى نور الحق والهدى فإنهم يقولون إننا كنا نحس بظلمة في قلوبنا ذهبت الآن كنا نشعر ببعثرة نفسية وكنا نشعر بثلمة بفراغ روعي، وهذا يعبر عن تلك الظلمة التي يعيشها العقل لما ابتعد عن نور النقل،

والله تعالى قد جعل النقل حياة وروحا قال الله تعالى: ﴿

وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ
وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ [الشورى: ٥٢] وقال ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا

فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي

الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ [الأنعام: ١٢٢].

وهذا النور المعنوي وليس النور الحسي، وإذا زاد هذا النور المعنوي غطى على صفحات الوجه فصرت ترى في وجه متبع الدليل نورا واضحا ساطعا لا يمكن أن يخفى يبصره كل ذي عينين، أسأل الله أن يجعلني وإياكم ممن اعتصمت عقولهم بالنصوص.

ومن القواعد المتقررة في هذا الباب أيضا: لا عقل مع نقل، أي لا يجوز لك أن تعارض شيئا من النقول الصحيحة الصريحة بعقلك، لأن البراهين عند الناس ثلاثة : البرهان العاطفي والبرهان العقلي والبرهان الديني، ولو رأيت إلى تعامل الناس في واقعهم وأديانها لوجدتها لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة.

فمن الناس من يقيس دينه بعاطفته فيغلب البرهان العاطفي على العقلي والدينيوهم الصوفية الذين يستحسنون العبادات التي لا دليل عليها فستحسنون بأمزجتهم وأهوائهم وشهواتهم وعواطفهم أموراً لا دليل عليها فيستحسنون الذكر بالرقص فيرقصون، ويستحسنون... الأذكار الجماعية فيذكرون جماعة، فيعبدون الله تعالى بمقتضيات شهواتهم وأهوائهم واذواقهم ومواجيدهم ومكاشفاتهم. إذاً الصوفية غلبوا البرهان العاطفي على البرهان الديني والعقلي فوقعوا في الضلال.

بينما جاءت طائفة أخرى من الفلاسفة والمتكلمين فغلبوا البرهان العقلي وجعلوا العقل هو الله الذي له الحكم فلا راد لقضاء العقل ولا معقب لحكمه عندهم فجعلوا البرهان العاطفي والبرهان الديني يرجع قبولاً ورفضاً إلى السلطان الأعظم عندهم والبرهان الفخم عندهم وهو برهان العقل فعبدوا العقل وجعلوه إله فما توافق من النقل مع العقل أخذوه واعتمدوه، وما تعارض من النقل مع العقل ردوا النقل واتهموه وحرفوه وأبعدوه عن دلالته الصحيحة، وهؤلاء أيضاً ضلوا، لأن العاطفة غير معصومة والعقل غير معصوم، ومن اعتصم بغير المعصوم فليس بمعصوم، فهل العواطف معصومة؟

الجواب: لا فأنت قد ترحم من لا يستحق الرحمة والرحمة عاطفة، قد تجوع في نهار رمضان في وقت يجب عليك الإمساك فتحملك تلك العاطفة إلى أن تتناول الطعام، إذاً أنت حكمت العاطفة في الدليل، فالجوع

والمحبة وكلها عواطف لا يجوز أن نقدمها على النصوص مطلقا ، وكذلك العقل غير معصوم، فالعاطفة لا يصح أن تكون ميزان لمعرفة الحق من الباطل لأنها غير معصومة وهي أصلا ما يصدر منها لا يقبل إلا بميزان فكيف نجعلها أصلا ميزانا؟ فهذا لا يصلح مطلقا ، وكذلك العقل لا يصلح أن يكون ميزانا لمعرفة الحق والباطل، ولذلك من جعل ميزان معرفة الحق والباطل عاطفته ضل، ومن جعل ميزان معرفة الحق والباطل عقله ضل.

بقينا في الطائفة الثالثة والبرهان الثالث :

وهم الذين جاءوا بالأصل والميزان الذي توزن به جميع الأشياء وهو البرهان الديني، فلا يقولون إلا ما قال البرهان الديني ولا يعتقدون إلا ما قاله البرهان الديني ولا يدينون الله عز وجل بأي شيء من العبادات إلا إذا قررها البرهان الديني ، وأي شيء من عاطفة أو عقل يتعارض مع هذا البرهان الديني فإنهم يعلمون مباشرة وبلا توقف أن الباطل في جانب العقل والعاطفة لأنهم يعتقدون أن هذا البرهان الديني معصوم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه تنزيل من حكيم حميد.

إذا لا عاطفة مع نقل ولا عقل مع نقل، ومتى ما تعارض النقل والعاطفة انسف العاطفة وأخرجها من دائرة تفكيرك فهذه عاطفة ظالمة جائرة غير مقبولة، ومتى ما تعارض النقل مع العقل فانسف العقل وإياك أن تتهم النقل، بل اتهم عقلك وقصور فهمك في هذا الأمر، فمن أراد

السلامة في دينه فليغلب في جانب دينه البرهان الديني
وليحذر من تحكيم البرهان العقلي أو العاطفي.
ولذلك قال الإمام الطحاوي: (ولا متأولين بآرائنا) أي
بشهوأتنا وهو البرهان العاطفي أو العقلي، لأن الرأي
يصدق على ما خالف النقل من عقل أو عاطفة.
فإذا كان الرأي يوجب شبهة فهذا بسبب فساد العقل،
وإذا كان الرأي يوجب شهوة فهذا بسبب فساد العاطفة -
وما أجمل كلام الإمام الطحاوي رحمه الله - وهذا هو كلام
العلماء حقا .

فلا يجوز أن نعارض الحق الذي دل عليه البرهان
الديني بأن الله سيرى لا برأي عقلي ولا برأي عاطفي ولا
تتأول لأننا نقدم البرهان الديني على أي شيء، لكن من
غلب في أدلة الرؤية برهان عقله أوصله إلى الكفر
والتحريف والإنكار لهذه العقيدة، ومن غلب جانبه العاطفي
غلا به الأمر وزاد حتى قال أنا لا أعبد الله رغبة في جنته
ولا خوفا من ناره وإنما شوقا للقائه لأنه غلب البرهان
العاطفي على البرهان النقلي.

وهدى الله تعالى أهل السنة والجماعة إلى هذا الفيصل
الدقيق، ولو نظرت إلى أغلب الطوائف لوجدتها لا تخرج
عن هذه الأقسام الثلاثة فمنهم من غلب البرهان العقلي
فضل، ومنهم من غلب البرهان العاطفي فضل، ومنهم
من غلب البرهان الديني فاهتدى.

وأنشدكم الله أن تنقلوا هذا العلم إلى زوجاتكم وأولادكم
وللمسلمين؛ لأننا نعاني الأمرين في هذا الزمان من أناس

متى ما عرفت البرهان الديني جاءوك بالمعارضات العقلية
والعاطفية التي يريدون بها إبطال برهانك هذا وإبطال
دلالاته، ولذلك لو انتشر هذا العلم في الناس لعلموا ما الذي
يقدم من البراهين وما الذي يؤخر.

وما هو البرهان الذي يصلح أن يكون ميزانا والبرهان
الذي لا يصلح إلا أن يكون موزونا، فنسأل الله أن يفقهنا
وإياكم فبي ديننا وأن يعلمنا وإياكم ما ينفعنا.

ومن القواعد في هذا الباب وهي قواعد عظيمة جدا
مستقاة من كلام الإمام الطحاوي (متأولين بآرائنا) وهي
قاعدة عظيمة لعلمكم تحفظوها وتجعلوها في قلوبكم، وأصلا
من أصول سيركم في تعلمكم تقول القاعدة: لا يجوز
محاكمة النقول لقواعد محدثة.

فمن الناس من يأتيك بأصل محدث من عند هواه
وشهوة نفسه ورأيه واجتهاده هو ولا يدل عليه برهان
صحيح ولا مقتضى عقلي صريح، وليس عليه إثارة من
علم هذا البرهان وليس عليها إثارة من علم هذه القاعدة أو
الأصل الذي قرره.

وقد جرت عادة العلماء أنهم يفهمون النصوص بناء
على قواعدهم التي أصلوها فإذا كانت أصولك سليمة
فستكون نتائج النظر في الأدلة سليمة، وهو الذي نسعى له،
وأما إذا كان عندك أصول محدثة وقواعد باطلة فسوف
تكون نتائج النظر في الأدلة باطل، هل أنتم تظنون أن أهل
البدع لم يطلعوا على الكتاب والسنة؟

الجواب: بلى اطلعوا وقرءوا، وأخذوا عقائدهم من الكتاب والسنة، لكن المشكلة عندهم أنهم حاكموا أدلة الكتاب والسنة على قواعدهم الفلسفية الكلامية المنطقية الباطلة المناقضة للمنقول والمصادمة للمعقول فصارت نتائج النظر في هذه الأدلة باطلة، وإلا فهم نظروا في قول الله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لكن النتيجة أن المراد من اليدين النعمة والقدرة وذلك لأنهم حاكموا هذا النص بقاعدة محدثة، قاعدة باطلة وهي أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات.

فلما رأوا نتيجتها ومقتضاها أن يد الله كيد المخلوق أن هذه نتيجة باطلة، ففروا من نتيجة تلك القاعدة إلى هذا القول الباطل، فالذي أوصلهم إلى هذا الباطل هو تلك القواعد المحدثه الباطلة التي حاكموا الأدلة لها وأنزلوا الأدلة عليها.

كذلك: الجبرية أيضاً عندهم قواعد باطلة فعندهم أن كل مراد لله فهو محبوب له ، وهذه قاعدة مردودة وغير صحيحة لأن مرادات الله قد تكون محبوبة وقد تكون غير محبوبة، فإن كانت محبوبة فهي إرادة شريفة وإن كانت غير محبوبة وهي واقع فهي إرادة كونية، فمن لم يقسم الإرادة إلى هذين القسمين ضل، فلما ضلوا في التأسيس ضلوا في التفصيل.

فأروا أن كل شيء يقع من العبد هو مراد لله، وكل مراد لله فهو محبوب فتجد الواحد منهم ربما يشرب الخمر

أو يزني ويقول الحمد لله الذي هداني لما يحب، لأنه لما وقع الزنا وشرب الخمر منه علم أن الله لم يوقع هذا الأمر في كونه إلا لأنه يحبه.

فهم نظروا في الأدلة، ولكن المشكلة عندهم أنهم حاكموا هذه الأدلة لقواعد فاسدة، ولذلك أهل السنة هل عندهم شيء من هذا الفساد والنتائج الباطلة؟ الجواب: لا، لما؟ هل لأن الأدلة غير الأدلة؟ هل لأن النقول غير النقول عندنا قرآن وعندهم قرآن، عندنا سنة وعندهم سنة أخرى؟ الجواب: لا، فالدليل هو الدليل ولكن الناظر في الدليل أصل الأصول الصحيحة فصارت نتائج نظره صحيحة.

فوصيتي لكم يا طلبة العلم: انتبهوا للأصول لا تدخلن في قلبك أصلاً بمجرد قول الإنسان له وهذا أصل متقرر - لا - بل لا بد أن تنظر في مستند هذا الأصل، فإنه متى ما تشرب قلبك بقاعدة باطلة فسيكون نظرك في الأدلة ابتداءً وتخريجا على هذه القاعدة نتائجه باطلة.

ولذلك أبو العباس ابن تيمية نتاج نظره في الأدلة غالبها صحيح، قليل الخطأ في كلام أبي العباس، فغالب اختياراته صحيحة لأن الأصول التي حاكم الأدلة لها أصولاً صحيحة فصارت النتائج صحيحة.

وهذا ليس في قضايا الاعتقاد فقط، بل في قضايا الاعتقاد وفي أمر الفقه، فإن كثيراً من نتائج النظر في بعض الأدلة الفقهية صار خاطئاً لأن أصحاب هذا المذهب عندهم قاعدة باطلة نظروا للأدلة بناء على مقتضاها، وهذا خطأ عظيم أيها الأخوة، لأنك إذا صارت نتيجة نظرك

باطلة فأنت ممن قال على الله بغير علم حتى وإن كنت تستدل بالدليل.

لكنك تستنتج من هذا الدليل حكماً لم يدل عليه الدليل، فأنت ممن قفى ما ليس له به علم .

فإن قلت : اضرب لنا مثلاً على قاعدتين من قواعد الاعتقاد، واضرب لنا مثالين على قاعدتين من قواعد الأمور الفقهية :-

نقول الأمثلة كثيرة والله الحمد فمن أمثلته: -

الأئمة الحنفية رحمهم الله ردوا حديث التسبيع في غسل ولوغ الكلب وهو حديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولم يقبل الحنفية هذا الحديث، فإن قلت لهم: وهل تشكون في سنده؟ قالوا: لا، ولكننا نشكك في دلالاته، لماذا تشكون وهو في الصحيحين وألفاظه واضحة وظاهرة؟ قالوا لأن المتقرر عندنا - وهنا الخطأ - المتقرر عندنا هو أن الراوي إذا خالف روايته فالمقدم رأيه وترك روايته لأنه لا يمكن أن يكون الراوي يعارض روايته إلا لوجود ناسخ عنده لتلك الرواية السابقة، فنحن مع العمل الأخير وهو رأيه، فإذا تعارض رأي الراوي وروايته قدم رأيه عند الحنفية - وهل هذا الأصل صحيح؟

الجواب: لا، هذا أصل باطل ، أنترك قول رسول الله والرواية من أجل رأي؟! رأي الراوي هو الذي يعتذر عنه، لكن روايته لنا ورأيه له، ولذلك ذهب الجمهور من المالكية والحنابلة والشافعية رحمهم الله تعالى إلى أنه إذا تعارض رأي الراوي وروايته فالمعتمد روايته، و يعتذر

له عن الرأي، وقد ثبت عن أبي هريرة: أنه كان يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا واختاره الحنفية، والجمهور قالوا سبعة، وسبب الخلاف بينهم: هو هذه القاعدة.

فإذا العلماء اتحد نظرهم في الدليل لكن النتائج تختلف، لماذا؟ لأن لكل واحد منهم ينظر للدليل بأصل عنده، فمن وفق للأصل الصحيح صار قوله هو الصحيح الراجح، ومن لم يوفق للتأصيل الصحيح فإن قوله سيكون متعارضاً مع الحق.

وهذا هو الذي يجعلنا نخاف على أنفسنا وعلى طلابنا، فالأصول الصحيحة تثمر النتائج السليمة.

مثال آخر: لو نظرت إلى الأئمة المالكية رحمهم الله لوجدتهم لا يقبلون من الإنسان إذا دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس.

قالوا لا ليس هناك صلاة ركعتين، قلنا لهم لقد ثبت في الصحيح من حديث جابر أن رجلاً دخل المسجد والنبي ﷺ يخطب فقال له النبي ﷺ «أصليت يا فلان؟ قال: لا، قال: قم فصلي ركعتين» هل ثمة صراحة أصرح من هذا؟
الجواب: لا.

والحديث صحيح وصريح، ولكن أبا المالكية أن يأخذوا به وردوه، وسبب ذلك أصل باطل عند الأئمة المالكية، تعاملوا به مع هذا الدليل وبناء على هذا الأصل ردوه فقالوا: أن خبر الواحد إذا تعارض مع عمل أهل المدينة فالمقدم عمل أهل المدينة وترك خبر الواحد، وهل هذه قاعدة صحيحة؟

الجواب: لا، باطلة، وقد ذكرت لبطلانها بالأدلة الكثيرة في كتاب تعريف الطلاب في أصول الفقه سؤال وجواب - وبالمناسبة هو قارب على النهاية وهو تأليف الأصول على قواعد أهل السنة والجماعة وأهل الحديث، لأن الأصول قد شابها ما شابها من تلك القواعد والتأصيلات الفلسفية الكلامية المنطقية التي لو دخلت في قلب الطالب لأفسدت نتائج نظره في الأدلة، فلا بد من تصفية الأصول من هذه القذارة الفلسفية الكلامية -.

فرد المالكية العمل بهذا الحديث بسبب أصل عندهم، لكن الجمهور من الحنابلة والشافعية والحنفية رحمهم الله قالوا لا نرده ولا نوافق المالكية في هذا الأصل، بل خبر الأحاد معتمد سواء وافق عمل أهل المدينة أو لم يوافق علم أهل المدينة، فليس عمل أهل المدينة ميزانا يعرف به المقبول من المردود من الأدلة الصحيحة.

فيا طلبة العلم وصيتي لكم الله الله في تعظيم الأدلة وإنه من أعظم ما تعظم بها الأدلة ألا تخرجها إلا على أصول صحيحة حتى تكون نتائج النظر فيها صحيحة، وإلا فستكون تلك الأدلة حسرة عليك وندامة وعذابا وعقوبة ونقمة عليك، وسوف تتمنى يوم القيامة أنك ما نظرت في القرآن والسنة لكثرة النتائج الباطلة التي نتجت لك بسبب أنك خرجت هذه الأدلة على تلك القواعد والأصول الفاسدة، فاحفظوا هذه القاعدة وفقكم الله: لا يجوز محاكمة النصوص لقواعد محدثة.

فلا تخترع من عند نفسك قاعدة من اجتهادك ورأيك ثم تتأول الأدلة وتحرفها برأيك فإياك فهذا كله يدخل تحت كلام الإمام الطحاوي: (لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا) فمن خرج الأدلة على قواعد فاسدة فقد تأول الأدلة برئيه، لأن النتيجة سوف تكون فاسدة وباطلة. وأما أهل السنة والجماعة فلما كانت أصولهم كلها صحيحة ومتفقة مع الكتاب والسنة فإن النتائج التي أثمرتها النظر في الأدلة كلها صارت صحيحة، فالله الله في صحة التأصيل حتى تتضمن سلامة التفصيل.

هنا فيه سقط في التفريغ لان بدأ مباشرة في (الإيمان بالرؤية) وسقط الكلام تقريبا عن قول الامام الطحاوي ((وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنِ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَدَبَّدَبُ بَيْنَ: الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ؛ مُوسُوسًا، تَائِهًا، شَاكًّا [١]؛ لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاهِدًا مُكْذِبًا. وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ))

نكمل بإذن الله ﷻ جملا من المسائل المتعلقة بالقطعة السابقة وهي قول الإمام الطحاوي رحمه الله:

ولا يصحُ الإيمانُ بالرؤيةِ لأهل دارِ السلامِ لمن
اعتبرَها منهم بوهْمٍ أو تأوّلها بفهمٍ.
اعلم رحمك الله تعالى أن المتقرر عند العلماء أن
المتشابه يجب أن يرد إلى المحكم، فإذا عرض لك شيء
من الأمور التي أوجبت لك شيء من التشابه فإن الواجب
عليك أن ترد ما تشابه عليك إلى ما هو محكم من الأدلة.
وأنا أقرر هذا الأصل لأن المعتزلة حرفوا رؤية الله ﷻ
إلى العلم به، فيفهمون من قول النبي ﷺ «إنكم سترون
ربكم» أي ستعلمونه، ويجعلون لفظ الرؤية كلفها في
قولهِ ﷻ ﴿ **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ**

﴿ [الفيل: ١] ﴾ معناها ألم تعلم ونحو هذه الآيات التي
استعملت فيها رأى بمعنى رؤية القلوب أي الرؤية رؤية
التفكير، ومن المعلوم في لغة العرب أن كلمة رأى تارة
تأتي ويراد بها الرؤية البصرية وتارة تأتي ويراد بها
الرؤية القلبية فهنا شيء من التشابه، فيجب على طالب
العلم إذا أراد أن يتخلص من هذا التشابه أن يرد الأمر إلى
المحكم، فلما رددنا الأمر في تفسير معنى رأى الوارد في
الأدلة هنا إلى المحكمات وجدنا أنها إنما تدل على الرؤية
البصرية لا القلبية، لأنه قال: «إنكم سترون ربكم كما
ترون القمر ليلة البدر وكما ترون الشمس صحوا ليس
دونها سحب» وكذلك في القرآن يقول الله ﷻ ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ**

نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] فتلك القرائن

تعتبر من المحكم الذي يزيل هذا الأمر المتشابه فهل مثل هذا الكلام والإيضاح الوارد في أدلة الرؤية كتابا وسنة وتلك القرائن المتعددة والتي تثبت أنها ليست رؤية قلب فقط بل رؤية بصر.

فهل يخفى مثل هذا الإحكام إلا على من أعمى الله تعالى قلبه عن نور الحق؟ فهناك قرائن كثيرة تجعل الناظر في هذه الأدلة يتبين تبينا كاملا لا شك فيه ولا ريب ولا حيرة معه على أن الرؤية المذكورة في هذه الأحاديث إنما هي رؤية بصر لا رؤية قلب.

ومن المسائل أيضا: قوله رحمه الله: (لمن اعتبرها منهم بوهم).

المقصود بوهم هنا أي الخيال، أي أنه يتخيل أن الله ﷻ يرى على صفة معينة، فهو يتوهم ويتخيل بعقله أن رؤية الله ﷻ يوم القيامة سوف تكون على صفة كذا وكذا، فإذا توهم عقلك شيئا من هذه الصفات والكيفيات فلا يخلو الأمر من حالتين :

إما أن تثبت ما توهمته واعتقدته صحيحا وأن الرؤية يوم القيامة على حسب ما توهمته وتخيلته فتقع في مذهب أهل التمثيل الذين يمثلون رؤية الله ﷻ يوم القيامة برؤية الأشياء في هذه الدنيا، فأهل التمثيل قام في أذهانهم شيء من الخيالات والأوهام فعملوا بمقتضاها وأقروا مدلولها، ودانوا واعتقدوا حقيقتها فوقعوا في التمثيل.

الحالة الثانية: أن يأبى عقلك ما تخيلته وأن يستعظم عقلك إثباته لله ﷻ ثم تعمد إلى التحريف والتعطيل، إلى تحرف هذه النصوص بسبب ما قام في عقلك من هذا الخيال الفاسد، والذي رأيت أنه غير صالح لإثباته لله ﷻ، فيبدأ المعطل يحرف نصوص صفات الرؤية كتابا وسنة حتى يفر من هذا الوهم الذي توهمه.

فمن أثبت توهمه فهو الممثل ومن نفى الصفة من أجل توهمه فهو المعطل، فكل من المعطل والممثل قام في ذهنه توهم باطل، فبدل أن يصححوا هذا التوهم وأن يخرجوه من عقولهم قاموا على ضوئه ففرض وتوهم به الممثل فوقع في التمثيل وأباه المعطل فوقع في التعطيل.

وصدق كلام الإمام الطحاوي أن الرؤية لا يصح الإيمان بها إذا اعتبرها الإنسان بوهم، لأنه متى ما توهم وتخلل فإما أن يقر تخيله فيمثل وإما أن يأباه فيعطل.

ومن المسائل أيضا:

قاعدة: الباطل لا يرد بالباطل بل بالحق، وهذه قاعدة عظيمة عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله، بل هي قاعدة من القواعد الحياتية والدينية التي ينتفع الإنسان بها في أمور حياته وأمور دينه، فهي قاعدة دين ودنيا.

وسبب ذكري لها هنا هو أن هذا التوهم الذي قام في أذهانهم هل هو توهم صحيح أم توهم باطل؟ توهم باطل، فإيا ليتهم ردوا هذا الباطل الذي قام في أذهانهم بالحق وهو صحيح هذا التوهم، ولكنهم عمدوا إلى رد هذا الباطل بباطل مثله وهو تحريف النصوص وإخراجها عن دلالاتها

الصحيحة، فإنهم لما توهموا ما توهموا من المعاني الباطلة في عقيدة الرؤية وغيرها من نصوص الغيب ذهبوا يعالجون هذا الباطل بباطل أعظم وهو تحريف النصوص وإخراجها عن دلالاتها الصحيحة وتأويلها إلى معان غريبة عنها.

وهذا هو شأن أهل البدع في عامة مسائل الاعتقاد، فلما اعتقدوا أن صفة الله ﷻ كصفات خلقه صاروا يحرفون هذه الصفات ويخرجونها عن مدلولاتها الصحيحة، ولما توهموا في القدر ما توهموه من المعاني الباطلة صاروا يحرفون نصوص القدر ويخرجونها عن مدلولاتها الصحيحة، وهكذا في سائر مسائل الاعتقاد.

فالقاعدة المتقررة عند أهل البدع أن الباطل إنما يدفع بالباطل وكلما أرادوا أن يفرّوا من باطل وقعوا في دفعه في باطل أشد منه وأعظم، ولو أنهم دفعوا هذا الباطل بالحق وتوقفوا من أول الطريق لما جرهم الباطل الأول إلى الوقوع في الباطل الثاني ولما جرهم الباطل الثاني إلى الوقوع في الباطل الثالث وهكذا.

فتراهم يقعون في مسائل الاعتقاد في عدة أنواع من الباطل بسبب رضاهم وإقرارهم بالباطل الأول، ولو أنهم دفعوه بالحق الواجب اعتقاده والمؤيد بدلالة الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة لما حصل لهم ما حصل، فاحمدوا الله يا أهل السنة على السلامة.

ومن المسائل قاعدة مهمة تقول: التمثيل بوابة التعطيل

وذلك لأن أصل البلاء وأسه هو تنجس القلب وتلطخه بهذه القذارة والنجاسة المسماة بقذارة تمثيل الخالق بالمخلوق فإن هذه القذارة ما حلت في قلب امرئ إلا حلت عليه دينه وعقيدته، وإذا أراد الله ﷻ بعبد السلامة حمى عقله من ربقة التمثيل، وصار يحمل نصوص الغيب المتعلقة بالله ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته.

فأقذار التمثيل هي التي أوجبت لأهل التمثيل الوقوع في حفرة التمثيل وهي التي أوجبت لأهل التعطيل الوقوع في حفرة التعطيل، ولو أن أهل التمثيل وأهل التعطيل سلمت عقولهم من هذه القذارة والنجاسة وهي تمثيل الخالق بالمخلوق لما وقعوا فيما وقعوا فيه.

وهذا ليس خاصا بنصوص الصفات فقط بل في جميع أبواب الغيب، إنما جعلهم يحرفون هذه النصوص عن مدلولاتها الصحيحة هو وجود هذه القذارة في أذهانهم، نسأل الله ﷻ أن يحمي قلوبنا وعقولنا من التلوث بشيء من هذه الأمور، واعلموا أن من وقع في قلبه أو عقله شيء من هذه القاذورات فإنه يدخل في قول الله ﷻ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ

قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] لأن صفات الله ﷻ ليست كصفات

المخلوق أبدا في صدر ولا ورد، وليس كمثلته شيء وهو السميع البصير، فمن ظن أن شيئا مما ينسب لله ﷻ من ذات أو أسماء أو صفات أو أفعال أو تقدير يشابه شيئا أنه

يمائل شيئاً مما يتعلق بالمخلوق فحقيقته أنه ما قدر الله حق قدره ولا عظم الله عز وجل حق تعظيمه.
ولذلك صدق كلام أهل السنة والجماعة رحمهم الله في قولهم : التمثيل بوابة التعطيل، فعندنا درجتان، لم تستطيع الصعود إلى الدرجة الثانية إلا بعد صعودك للدرجة الأولى، ولن تصل إلى درجة التعطيل وهي الدرجة الثانية إلا بعد صعود درجة التمثيل، فلو أنك كفيت صعود درجة التمثيل لما وصلت إلى درجة التعطيل.
وصدق كذلك أهل السنة في قولهم: كل معطل فهو ممثّل، لأنه لم يصل إلى درجة التعطيل إلا بعد أن صعد إلى درجة التمثيل عافانا الله وإياكم من كل سوء ومكروه.
وهذا ما يتعلق بكلام الإمام الطحاوي تفصيلاً، نسأل الله أن ينفعنا وإياكم بما قلنا وسمعنا.

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (ومن لم يتوقّ النفي والتشبية زلّ ولم يصب التنزية. فإن ربنا جلّ وعلا موصوفٌ بصفات الوحدانية، منعوتٌ بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحدٌ من البرية)

الكلام على هذه القطعة من كلام الإمام الطحاوي في مسائل : وهي تعتبر من الأصول العظيمة عند أهل السنة والجماعة، فنقول مستعينين بالله تعالى : -
المسألة الأولى: كلام الإمام الطحاوي هذا يعتبر رداً على طائفتين قد ضلّتا في باب الأسماء والصفات وهما

طائفة الممثلة والمعطلة، فإن كلا من هاتين الطائفتين قد أصلوا أصلاً ملعوناً خبيثاً إبليسياً وهو أن إثبات الصفات لله ﷻ يستلزم تمثيله بالمخلوقات، فالتمثيل هو آفة الطائفتين كما ذكرت لكم قبل قليل.

ولكن أهل التمثيل غلوا في جانب التمثيل، وأهل التعطيل غلوا في جانب التعطيل، فأهل التمثيل غلوا في جانب التمثيل حتى مثلوا صفات الله ﷻ بصفات خلقه، وأهل التعطيل غلوا في جانب التعطيل حتى أخرجوا الله ﷻ عن مقتضى أسمائه وصفاته وعطوه عنها.

فأنت ترى أن كلا من الطائفتين أصل أصلاً واحداً لكن لما خرجت نتيجة هذا الأصل اختلفوا، فكل منهم قد أصل أن إثبات الصفات لله يستلزم مماثلته بالمخلوقات، فلما كانت نتيجة هذا الأصل الملعون مماثلة الله بخلق هذه النتيجة رضي بها طائفة أهل التمثيل فوقوا في التمثيل.

فقالوا بما أن هذا هو النتيجة فنحن نرضى بهذه النتيجة ونمثل صفات الله ﷻ بصفات خلقه، وأما أهل التعطيل فأبوا هذه النتيجة ورفضوها ويا ليتهم صححوا هذا الأصل الفاسد الذي أوجب هذه النتيجة الفاسدة لكانوا من أهل السنة والجماعة، ولكنهم عالجوا الباطل وهو هذا الأصل الفاسد بباطل آخر وهو قالوا: إن طريق السلامة من هذه النتيجة الفاسدة هو تعطيل الله ﷻ عن أسمائه وصفاته حتى نتخلص من مماثلته بمخلوقاته.

فهذا الشيطان الأكبر هو الذي يقف وراء الطائفتين وهو أن عقولهم لا تزال قذرة بقذارة التمثيل، ولو أن

عقولهم سلمت من هذه لما وقعوا في شيء من هذه الضلالات والقاذورات.

وأهل التمثيل لم ينظروا من نصوص الكتاب والسنة إلا للأدلة التي تثبت الصفات لله ﷻ فقط، وأما أهل التعطيل فلم ينظروا في نصوص الكتاب والسنة إلا للأدلة التي تنفي مماثلة الله لمخلوقاته فقط، فهذا النظر الأعور عند أهل التمثيل أوجب لهم أن يمثلوا صفات الله ﷻ بصفات خلقه

فاتوا إلى قول الله ﷻ ﴿ **وَلِئْصَعِ عَلَى عَيْنِي** ﴾ [طه: ٣٩]

فقالوا نؤمن بأن لله عينا ولكن كأعين المخلوق، وجاءوا

إلى قول الله ﷻ ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤] فقالوا

نعم على العين والرأس نؤمن بأن لله يدا ولكنها كأيدي المخلوقين وهكذا في سائر نصوص صفات الله ﷻ وذلك لأنهم لم ينظروا إلا لجانب الإثبات فقط، وغفلت عقولهم عن جانب نفي مماثلة الله ﷻ بالمخلوقات.

فجاء المعطلة وعكسوا الأمر، فلم ينظروا إلا إلى جانب نفي مماثلة الله ﷻ بالمخلوقات فقالوا الله ليس كمثله شيء فهذا يقتضي ألا سمع له ولا بصر له ولا علم له ولا قدرة له ولا قوة له ولا حياة له ولا استواء له ولا علو له لأننا متى ما أثبتنا شيئا من هذه الصفات فقد مثلناه

بالمخلوقات والله يقول ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ** ﴾

شيء ﴿ [الشورى: ١١] ﴾، فنظروا إلى جانب الأدلة التي

تنفي مماثلة الله للمخلوقات فقط ونسوا تلك الأدلة الكثيرة المتواترة التي تثبت الصفات لله ﷻ فأدى بهم نظرهم الأعور إلى جانب من الأدلة إلى تعطيل الله ﷻ عن صفاته وهذا من أسباب الضلال في باب الاعتقاد أن كلا الطائفتين الضالتين لم ينظر إلا إلى جزء واحد من الأدلة وطرف واحد من الأدلة وعمي قلبه عن الطرف الآخر.

فيأتيك أصحاب القول الآخر وينظرون إلى الطرف الذي تركه أصحاب القول الأول وتعمى قلوبهم عن الطرف الآخر فتكون عقائدهم فاسدة بسبب أنهم لم يؤلفوا بين الأدلة فيخرجوا منها بتصور صحيح موافقا للحق.

ولذلك عصم الله ﷻ أهل السنة والجماعة من هذا الضلال في هذا الباب، وأصابوا حقيقة التنزيه لله ﷻ لما جمعوا بين الأدلة التي تثبت لله الأسماء والصفات والأدلة التي تنفي مماثلة الله بالمخلوقات فقالوا تثبت لله الأسماء والصفات بناء على ما تقتضيه أدلة الإثبات، وننفي مماثلة الله ﷻ للمخلوقات بناء على الأدلة التي تنفي مماثلته بالمخلوقات.

فأهل التمثيل أوصلهم الإثبات إلى التمثيل لأن قلوبهم عميت عن الطرف الآخر، وأهل التعطيل أوصلهم جانب التنزيه لله إلى الوقوع في التعطيل لأن قلوبهم عميت عن الطرف الآخر، وأما أهل السنة فأثبتوا إثباتا لا تمثيل فيه ونزهوا الله ﷻ عن مماثلة المخلوقات تمثيلا لا تعطيل فيه. فنحن نثبت لله ﷻ الأسماء والصفات إثباتا بلا تمثيل وننفي عن الله ﷻ مماثلته بالمخلوقات تنزيها بلا تعطيل.

وهذا هو المذهب الحق الذي لا أحق منه فلا أهل التمثيل أصابوا ولا أهل التعطيل أصابوا وإن أخذوا ببعض أطراف الأدلة لأنهم تركوا الطرف الآخر، وأما أهل الحق فهم أهل الإصابة.

إذًا من أسباب ضلال أهل البدع في أبواب الاعتقاد قصر نظرهم على طرف من أطراف الدالة.

وحتى تتضح هذه القاعدة أقول لكم مثالاً آخر ولكن ليس في باب الأسماء والصفات وإنما في باب القدر :

انقسم الناس إلى جبرية وقدرية وأهل سنة، فالجبرية نظروا إلى جانب من الأدلة وتركوا الطرف الآخر، وكذلك القدرية نظروا إلى الجانب الآخر وتركوا الطرف الأول، فالجبرية نظروا إلى الأدلة التي تنسب الأشياء إلى فعل الله ﷻ وأن الله هو الذي يقدر وهو الذي يخلق وهو الذي يتصرف وهو الذي يدبر - وهذا حق - ولكنهم عميت قلوبهم عن الأدلة التي تنسب الفعل للمخلوق، فقالوا إذًا المخلوق لا فعل له، ولا قدرة ولا طاقة له فسلبوا قدرة المخلوق واعتقدوا أنهم مجبورون على كل أفعالهم لأنه لا طاقة لهم في اختيار شيء من أفعالهم أبداً.

وعكس ذلك القدرية، فالقدرية لم ينظروا إلى الأدلة التي تنسب الأقدار والفعال والتصريف والتدبير لله ﷻ وإنما نظروا إلى الأدلة التي تنسب الكسب والاقتراف للعبد، فقالوا إذًا العبد هو الذي يخلق فعله والله لم يخلق شيئاً من أفعال العباد ؛ فسبب ضلالهم هو الأخذ بمقتضى بعض الأدلة، وترك المقتضى الآخر.

ولا يمكن أبداً يا طالب العلم أن يكمل عندك النظر والبحث إلا إذا جمعت أطراف الأدلة كلها في المسألة الواحدة حتى تخرج منها بتصور صحيح.

ولذلك عندنا آية واحدة تقاسمها أهل الجبرية والقدرية، وأهل السنة لم يقسموا منها شيئاً بل أخذوها كلها، في قول

الله ﷻ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ [الإنسان: ٣٠] هنا نسب الفعل

للعباد، " إلا أن يشاء الله " فنسب الفعل لله، فالقدرية أخذوا

بقوله ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ فجعلوا العبد هو الذي يشاء ويخلق

فعله وتركوا ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

وعكس ذلك الجبرية فأخذوا بقول الله ﷻ: ﴿إِلَّا أَنْ

يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فجعلوا كل أفعال العباد لا طاقة لهم على

اختيارها ولا مشيئة لهم فيها أبداً وإنما كل شيء لله ﷻ ولا ينسب أي شيء من أفعال العباد للعباد مطلقاً.

فجاء أهل السنة فقالوا بل نأخذ بالجزأين جميعاً فنقول:

إن فعل العبد فيه شائبتان: فخلقه وإيجاده وعلمه

وتقديره فهذا ينسب لله تعالى، وأما تحصيله واكتسابه

واقترافه فينسب للعبد، فأفعال العباد تنسب إلى الله خلقاً

وتقديرًا وإيجادًا ومشيئةً، وتنسب إلى العباد اقترافًا

وتحصيلًا واكتسابًا وفعلاً.

فالعبد هو المصلي حقيقة ولكن الله هو الذي قدر الصلاة وخلق الصلاة، والعبد هو الذي زكى حقيقة، والعبد هو الذي عصى حقيقة ولكن الله هو الذي خلق فعله، فلا إشكال في ذلك أبدا إلا على أصحاب النظر الأعور.

ولذلك قال الإمام الطحاوي: (ومن لم يتوقّ النفي) وهم أهل التعطيل ، والتشبيه وهم أهل التمثيل، فالنتيجة في عدم توقي النفي والتشبيه قال (زل ولم يصب التنزيه)، أي لم يصب حقيقة التنزيه لله ﷻ المطلوب منه شرعا.

المسألة الثانية: لما نظرنا إلى الفرق الضالة في باب الأسماء والصفات وغيرها من الطوائف، وجدنا أن سبب ضلالهم يرجع إلى بليتين عظيمتين :

البلية الأولى: الأصول الفاسدة التي أفرزتها عقولهم، والتي يخرجون أدلة الكتاب والسنة عليها، فالذي أوجب لأهل التمثيل الوقوع في التمثيل هو هذا الأصل الملعون الفاسد، وهو أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات والكيفيات؛ وهذا الأصل الملعون هو الذي أوجب لهم هذا الفساد العقدي، وهو الذي أوجب لأهل التعطيل أيضا تعطيلهم وعدم رضاهم بهذه النتيجة، فلو أنهم صححوا أصولهم لكانت نتائج الأصول صحيحة.

كذلك عامة أهل البدع في سائر الأبواب العقديّة التي ضلوا فيها، إنما يرجع أصل ضلالهم إلى هاتين البليتين والتي أولهما تأصيل الأصول الفاسدة، وتقعيد القواعد المنحرفة عن الصراط المستقيم، والمائلة عن منهج الله القويم، أوجب لهم هذه النتائج العقديّة الفاسدة.

ثم ذهبوا يؤيدون هذه الأصول الفاسدة ببليية أخرى وهي :

التعصب لهذه الأصول وعدم السعي في تصحيحها حتى تتوافق مع الحق.

فهاتان البليتان: قد أوجبتا لأهل البدع البقاء والاستمرار والمناضلة والمجاهدة في بدعهم والبقاء عليها، ولو تأملت أحوال أهل البدع كلهم لوجدت أن وراءهم هاتين البليتين : أنهم أصلوا أصول فاسدة وتعصبوا لها.

فجاءهم أهل السنة ونصحوهم وقالوا إن قاعدتكم فاسدة، وإن أصلكم باطل، فرفضوا هذا الكلام، ولم يرضوا أن يصححوا أصولهم وقواعدهم حتى وإن أدى بهم الأمر إلى تحريف كلام الله ﷺ وتحريف كلام رسول الله تعالى والخروج عن مقتضى ما قرره السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم وسلف الأمة وأئمتها.

وكان هم وشغلهم الشاغل حماية الأصل من التشويش لأنه أصل وراثه عن كبرائهم وعن أسيادهم ومشايخهم، فليس من السهل ولا بالبساطة أن يصحح الإنسان ما نشأ عليه وتربى عليه، تلك الأصول الفاسدة مع كونها فاسدة إلا أنهم زادوها فسادا بالتعصب لها فلا يرضون فيها تصحيحا ولا تعديلا ولا تقويما ولا نصحا، وقد صرخ بهم أهل السنة في مشارق الأرض ومغاربها يبينون لهم بطلان هذه الأصول التي اعتمدوا عليها ولكن لا حياة لمن تنادي.

ولو أنك تأملت حتى أحوال الأمم السابقة فإنك ترجع أصل بقائهم على شركهم إلى هاتين البليتين : أنهم أصلوا

أصلاً فاسداً، وتعصبوا له، فمن جملة ما أصله السابقون :
صحة ما عليه آباءهم وما كان عليه آبائهم وأسلافهم فلا
يمكن أن يكون باطلاً وهذا أصل عندهم، وأن ما وجدوا
عليه آباءهم وأسلافهم فإنهم لا يكون إلا حقاً، فلما جاءت
الرسالة تصحح هذا المفهوم وتقول آباءكم وأسلافكم كانوا
على ضلاله وعلى خطأ صححوا هذا الأصل، أبوا
وتعصبوا وأصرروا وحاربوا حتى أدى بهم الأمر إلى قتل
الأنبياء وطردهم وإيذائهم وحربهم، وهذان سلاحان
شيطانيان إبليسيان غدى بها قلوب أهل الباطل حتى أصل
فيهم الأصول الفاسدة وبعث في نفوسهم الحمية والعصبية
الجاهلية لهذه الأصول.

فلا عيب على الإنسان أن يقع في أصل فاسد إذا كان
مقصوده الوصول للحق، فأنت لو قلبت طرفك ونفضت ما
في صدرك من الأصول والقواعد فربما تجد بعض الأشياء
المخالفة.

لكن العيب كل العيب أن يتبين لك بطلانها هذا الأصل
وتلك القاعدة ثم لا تزال تناضل وتجادل وتخاصم حتى لا
تنسب إلى في تأصيلك إلى باطل أو لا ينسب أسلافك
وأسيادك إلى شيء من الباطل وتقديره، فهاتان البليتان
نسأل الله أن يعصمنا منهما.

ولذلك يجب علينا معاصر طلبة العلم أن نحرص كل
الحرص على أن لا ندخل في قلوبنا من الأصول الشرعية
سواء شرعية عقديّة أو شرعية عملية فقهية، إلا بعد التأكد
التام أنها على وفق منهج الكتاب والسنة وفهم السلف

الصالح، فإنما ما تشربه الإنسان من الأصول من صغره وفي طلبه يصعب عليه بعد ذلك انتزاعه من قلبه. فاحرص على أن يلج في صدرك ولا أن تدخل في حافظتك ولا أن يتكرر في نفسك شيء من الأصول والقواعد إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح فإن توافق معها فالحمد لله، وإن تخالف معها فأرفضه.

وكذلك عود نفسك على أنه إذا بُين لك في شيء من أصولك العلمية العقديّة أو العملية أنه على منهج غير صحيح وتبين لك بطلانه بالأدلة فإياك أن تتعصب له وإياك أن ترفض ما عُرض عليك من الحق تعصبا وحمية لهذا الأصل الفاسد، فإن كل أصل فاسد فهو أحقر وأنتن وأرذل وأصغر من أن نرد الحق من أجله.

فأهل التمثيل رضوا بتلك الأصول وتعصبوا لها فلا يزالون في ربة التمثيل، وأهل التعطيل رضوا بتلك الأصول وتعصبوا لها فلا يزالون في ربة النفي والتعطيل، فبسبب عدم توقيهم للنفي والتمثيل زلت بهم العقائد فأنحرفوا عن المنهج الصحيح في تنزيه الله ﷻ .

المسألة الثالثة: قوله رحمه الله (ومن لم يتوق النفي

والتشبيه)

ولو أن الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى قال والتمثيل لكان أولى، وذلك لأن المتقرر عند العلماء أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى، والنص لم يأمرنا بتوقي التشبيه وإنما أمرنا باجتناّب وتوقي التمثيل، فقال الله

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى ١١] وقال الله

﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل ٧٤] .

فالأدلة وردت بنفي الثاني عن الله السمي عن الله ﴿ هَلْ

تَعَلَّمَ لَهُ دَسْمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]، وبنفي الكفاء عن الله ﴿

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٤]، وبنفي

المثيل عن الله، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾، وقول الله ﴿

﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل ٧٤] .

وبما أن المسألة عقديّة فيجب علينا أن نراعي في
التعبير عنها ألفاظ الكتاب والسنة ، لأن ذلك أبعد عن
دخول فيما لا تحمد عقباه بدخوله.

ومن المسائل أيضا:

اعلم رحمك الله تعالى أن أول من قال بتمثيل الله بخلقه:
عدة أشخاص لا خلاق لهم، ويجمعهم أنهم على مذاهب
الرافضة، لعنهم الله، فأول من عرف بالقول بالتمثيل :
رجل يقال له هشام بن الحكم الرافضي، وإليه تنسب فرقة
يقال لها الهشامية، وهم يزعمون ويعتقدون أن معبودهم
جسم من الأجسام وله نهاية وحد.

وأنه طويل وعريض وعميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل طوله، ويزعمون بأن ربهم يذهب تارا ويجيء تارا ويسكن تارا ويقعد تارا ويقوم طارا، وقد كان هشام بن الحكم لعنه الله يزعم بأن الله كالسبيكة التي تتلألأ نورا ويزعمُ تارا أنه كالشمعة، وقد كفرهم العلماء رحمهم الله تعالى.

وقالوا فيهم قولتهم المشهورة: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر.

وممن قال بالتشبيه أيضا: رجل يقال له بيان بن سمعان التميمي وقد نُقلت عنه في التمثيل أقوال أربأ بأسماعكم عن ذكرها وإليه تنسب الفرقة البيانية من غالية الرافضة.

وممن قال بالتمثيل أيضا: وهؤلاء هم المؤسسون لفرقة الممثلة ومن أوائل من قال بالتمثيل: رجل يقال له هشام بن سالم الجواليقي وإليه تنسب فرقة الجواليقية.

ومنهم كذلك رجل يقال له داوود الجواربي، ويجمع هؤلاء الثلاثة الملعوننة الفاسدة أنهم على مذهب الرافضة.

فالرافضة في أول أمرها كانت على مذهب أهل التمثيل، ولكن لم اختلط علمائهم بالمعتزلة في آخر أمرهم انقلبوا من مذهب التمثيل إلى مذهب التعطيل، فأوائل الرافضة كانوا ممثلة، وأواخرهم انقلبوا إلى مذهب التعطيل.

ومن المسائل أيضا:

اعلم رحمك الله أن مذهب الممثلة بنوه على أصلين فأوجبا لهما التمثيل :-

الأصل الأول: أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، وقد بينا بطلان هذا الأصل فيما مضى من شرحنا لهذه العقيدة المباركة بالأدلة من الكتاب والسنة، وبيننا أن صواب هذه المقولة والقاعدة هو أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات.

فالقاعدة بدون حرف لا قاعدة بدعية، وأما القاعدة بحرف لا قاعدة سنية سلفية.

الأصل الثاني: هو قياس الغائب على الشاهد، فيقولون يجب حمل صفات الشيء الغائب على الشيء المشاهد وقد أخبرنا الله أن له وجهاً ووجه الله غائب عنا فيجب علينا أن نحمله على ما نشاهده من الوجوه، وأخبرنا الله أن له يداً واستواءً ويده واستواؤه شيء غائب عنا فيجب علينا أن نحمل هذا الغائب في كفياته على الشيء المشاهد إذ لا يعقل مما غاب إلا ما هو مشاهد - وهذا أصل باطل - وقد بينا بطلانه سابقاً وهو أن هذا من باب قياس التمثيل، وقياس التمثيل لا يجوز إدخاله فيما يتعلق بالله ﷻ، بل الله تبارك وتعالى لا يستعمل في حقه إلا قياس الأولولي.

فالقياس عملية عقلية وباب الصفات باب غيبي ولا مدخل لأمر العقل في مسائل الغيبيات، وسيأتينا إن شاء الله قاعدة أهل السنة والجماعة في القياس الذي يجوز في حق الله، والقياس الذي لا يجوز في حق الله ﷻ.

فإدًا هذان الأصلان بنى أهل التمثيل عليهما مذهب التمثيل وبسبب هذين الأصلين الملعونين الباطلين وقع أهل التمثيل في التمثيل.

ومن المسائل كذلك :
قاعدة تقول : صفات الله لا يجوز تسليط النفي والتشبيه
عليها .

فما أخبرك الله ﷻ به من الأسماء والصفات في كتابه
وصحيح سنة نبيه ﷺ فالواجب عليك أن تحذر فيها من
هذين المحذورين من أن تقع في شيء منهما .
فلا يجوز لك أن تنفي ما أثبتته الأدلة من الأسماء
والصفات ولا يجوز لك أن تعتقد أنها مماثلة لصفات
المخلوقات، فاحذر من هذين الأمرين، فإن قلت وما
الواجب عليّ فيها؟ فنقول أن تثبتها لله ﷻ على ما يليق
بجلاله وعظمته .

فقولنا أن نثبتها لله هذا من باب الفرار والحدز من
محذور النفي، وقولنا على الوجه اللائق بالله ﷻ هذا فرار
وحذر من محذور التمثيل أو التشبيه، فمن سلم في باب
الأسماء والصفات من هذين المحظورين فقد أراد الله ﷻ
به خيرا فهو من أهل السنة والجماعة .

وقد قلت لكم سابقا في قواعد أهل السنة أن كل نص من
نصوص الصفات فالواجب علينا فيها ثلاثة أمور .
أولا إثبات الصفة التي يدور حولها النص، فلا تنفي
شيئا مما أثبتته الكتاب والسنة .

والأصل الثاني: إثبات أنها لا تماثل شيئا من صفات
المخلوقات المحدثات وهذا فيه قطع دابر بالتمثيل أو
التشبيه .

والأصل الثالث: قطع الطمع في التعرف على شيء من
كيفيات ما غيبه الله ﷻ من صفاته.
فمن تعامل مع نصوص الأسماء والصفات بالحدز من
النفي والتمثيل فقد أراد الله به خيرا.
فأهل التمثيل وقعوا في محذور التشبيه، وأهل التشبيه
وقعوا في محذور النفي، وأما أهل السنة فقد نجاهم الله ﷻ
من الأفتين جميعا.

ومن المسائل كذلك:

اعلم رحمك الله تعالى أن التنزيه المحبوب لله ﷻ وهو
التنزيه السني السلفي، هو ما كان مبنيا على أصليين:-
الأصل الأول: إثبات الصفات.

والأصل الثاني: نفي مثيلتهما للمخلوقات.

فأي تنزيه لله ﷻ لا يقوم على هذين الأصلين فهو
تنزيه بدعي باطل، والذي أوجب لشرحي هذا التنزيه لأنني
بينت لكم أن المعطلة أنكروا صفات الله من باب دعوى
تنزيهه، عن مماثلة مخلوقاته، وهذا تنزيه بدعي باطل.

وأما التنزيه السني: فهو قائم على هذين الأصلين،
فيثبتون ما أثبتته الله ﷻ لنفسه من الصفات ولا يقفون عند
هذا، بل يكملون هذا بتنزيهه عن مماثلة المخلوقات، فأي
تنزيه لا يقوم على هذين الأصلين العظيمين فهو تنزيه
باطل.

ومن قام بتنزيهه على هذين الأصلين فقد أصاب التنزيه
السني الحقيقي الذي يحبه الله ﷻ في قوله: سبحان الله أي
تنزهه لأن التسبيح هو تنزيه الله ﷻ عن كل عيب ونقص،

وكل آية فيها سبحان في القرآن فمعناها أي تنزه الله، ولا يمكن أن تكون مؤمنا بهذا التسبيح والتنزيه حقيقة إلا إذا أثبت ما أثبته الله ونفيت مماثلته للمخلوقات المحدثات.

فالتنزيه هنا قائم على أصليين: على أصل الإثبات والنفى، وهذا هو حقيقة توحيد الله ﷻ في باب الأسماء والصفات، فإن توحيدنا في الربوبية قائم على النفي والإثبات لا خالق إلا الله لا رب إلا الله.

وحقيقة توحيدنا للإلوهية قائم على النفي والإثبات لا إله إلا الله، وحقيقة توحيد الأسماء والصفات يجب أن يكون مبنيًا على الأصليين أيضا النفي والإثبات، فثبت ما أثبته الله لنفسه وتنفي مماثله لخالقه.

فمن أنكر شيئاً من هذين الأصليين فقد ضل في باب توحيد الأسماء والصفات ولم يحقق التوحيد المطلوب منه في هذا الباب.

فإن قلت وما التنزيه في الأصل الأول الذي هو الإثبات؟ وكيف أجعل إثباتي لصفات تنزيهاً لله؟
نقول: الإثبات يتضمن التنزيه لأنك تثبت لله الكمال، فلو أنك نفيت لتعطل كمال الله وتعطيل كمال الله مناف لتنزيهه.

فإذا ذات الإثبات تنزيه لله ﷻ عن عدم اتصافه بصفات الكمال وهذا التنزيه هو الذي يتضمن الإثبات - هذا هو الأصل الأول -.

فإن قلت : وما التنزيه الذي يتضمنه الأصل الثاني وهو النفي؟

أقول : هو أن تعتقد أن الله ﷻ لا يماثل شيئاً من المخلوقات، فإن مجرد اعتقاد وجود المماثلة هذا فيه إخلال بتنزيه الله ﷻ إذ كيف تمثل وجه الله الكريم الكامل من كل وجه من وجه المخلوق الناقص من كل وجه؟ وكيف تمثل قوة الله الكاملة من كل وجه بقوة المخلوق الناقص من كل وجه؟ فهذا انخرام في تنزيك الله ﷻ.

فإدأ ما نزه الله حق تنزيهه إلا من أثبت ما أثبتته لنفسه ونفى مماثلته لخلقه.

ومن المسائل على هذه القطعة أيضا أن نقول وبالله التوفيق:

قاعدة: كل ما خطر في بالك عن الله ﷻ من الكيفيات فالله بخلاف ذلك.

كل ما خطر في بالك عن الله ﷻ من الكيفيات فإن الله ﷻ بخلاف ذلك، فكل شيء يلقيه الشيطان في قلبك وعقلك وروحك عن شيء من كيفيات الله ﷻ، فاعلم أنه من وسوسته وتخيليه وتلبيسه وتدليسه ، وليس شيء من ذلك هو حقيقة صفات الله ﷻ، فلا يستطيع عقلك أن يكيف شيئاً من صفات الله، ولا أن يخطر بباله حقيقة شيء من صفاته ﷻ ، فجميع ما تتوهمه العقول عن صفات الله فإنما هو من الشيطان.

ولذلك أجمع أهل العلم أنه لا يجوز للإنسان أن يطلق العنان لعقله ولا لتفكيره، في التفكير في شيء من كيفيات صفات الله ﷻ، لكن أن يتأمل معانيها أن يتأمل دالاتها أن

يتعبد لله ﷻ بمقتضاها هذا هو الواجب علينا تجاه هذه الأشياء.

وأما أن يطلق العنان لفكره وعقله، أن يفكر في كيفية صفات الله ﷻ، فإن هذا من الباطل العظيم.

فإذا سمعت قول الله ﷻ: ﴿ **وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ** ﴾ [الرحمن: ٢٧]،

وانقذ في ذهنك وجه المخلوق، فاعلم أن هذا من وسوسة الشيطان، لأن كل ما خطر في بالك عن كيفية شيء من

صفات الله، فالله بخلاف ذلك، لأن الله ﷻ يقول: ﴿ **لَيْسَ**

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

وإذا سمعت قول الله ﷻ: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ**

مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وخطر في قلبك شيء مما يخص

المخلوق وصفاته، فاعلم أنه من وسوسة الشيطان، يريد أن يفسد عليك عقيدتك، وأن يلوث عليك صفاء توحيدك.

فعليك أن تستعيز بالله ﷻ وأن تتيقن اليقين القاطع الجازم، أن ما وجد في عقلك، إنما هو خيال من الشيطان، وليس هو حقيقة وجه الله، وليس هو حقيقة يد الله ﷻ.

فهذه قاعدة طيبة نربي عليها أنفسنا ونربي عليها أبناءنا.

ومن المسائل أيضا قاعدة: لا يستعمل في حق الله ﷻ من الأقيسة إلا القياس الأولى.

وحقيقته ذلك: أن كل كمال في المخلوق لا نقص فيه،
فإن الله ﷻ أحق به، وكل نقص في المخلوق، لا كمال فيه
فإن الله ﷻ أحق أن ينزهه عنه.

وهذا هو الذي يجوز من الأقيسة في حق الله ﷻ، وأما
قياس الشمول بأن نقعد قاعدة ندخل فيها الخالق والمخلوق،
فإن هذا باطل.

وكذلك قياس التمثيل الأصولي وهو: "إلحاق فرع
بأصل في حكم لعة جامعة" أيضا هذا قياس باطل، لا
يجوز في حق الله، فلا يجوز في حق الله تعالى لا قياس
الشمول ولا قياس التمثيل، وإنما قياس الأولى فقط هو
الجائز في حق الله تعالى.

ولبيان كيفية تطبيق هذا القياس الصحيح في حق الله ﷻ
كان نقول مثلا:

إن البصر كمال في المخلوق لا نقص فيه، فإن الله أحق أن
يوصف بالبصر اللائق بجلاله وعظمته.

ومثال آخر أن نقول: إن العلو كمال في المخلوق لا
نقص فيه، فإن الله أحق أن يوصف بأنه العالي، فله العلو
المطلق على ما يليق بجلاله وعظمته.

ومثال ثالث أن نقول: إن العلم بالنظر إلى ذاته كمال
في المخلوق، فالعالم من المخلوقين أكمل من الجاهل،
فالعلم في ذاته كمال في المخلوق لا نقص فيه، فإن الله ﷻ أحق
أن يوصف بأنه عالم، والرحمة كمال في المخلوق لا نقص
فيها، فإن الله أحق أن يوصف بأنه راحم، والقوة كمال في
المخلوق لا نقص فيها، فإن الله أحق أن يوصف بأنه قوي.

والموت نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والظلم نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والغدر واللغوب والعجز والإعياء، نقص في المخلوق لا كمال فيها، فالله أحق أن ينزه عنه. فما كان كمالاً في المخلوق لا نقص فيه، فالله أحق أن يوصف به، وما كان نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله عز وجل أحق أن ينزه عنه.

ولم يستعمل أحد من طوائف الأمة، هذا القياس في حق الله عز وجل، إلا طائفة واحدة، وهم أهل السنة والجماعة فقط. وأما سائر الطوائف فإنهم يستعملون القياسين الفاسدين في حق الله، قياس الشمول وقياس التمثيل.

فهم يقولون: إن وجه الله عز وجل وإن كان غائباً إلا أننا نلحقه بصفات وجوه المخلوقين فأدخلوا الله عز وجل في قياس تمثيل وشمول.

وقد أجمع أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - على بطلان هذين القياسين في حق ما كان غائباً عنا من صفات الله عز وجل.

ومن المسائل أيضاً قاعدة: الممثل يعبد صنماً والمعطل يعبد عدماً والموحد يعبد إلهاً واحداً. فعندنا في هذا الباب ثلاث طوائف:

أما الممثلة فإن حقيقة من يعبدونه هو ذلك الصنم الذي مثلته عقولهم بصفات الخلق فهم يعبدون الله على غير وجه

التعبد الصحيح لأنه مثلوا علوه ومثلوا استواءه ومثلوا وجهه ويديه وأصابعه وجميع ما يتعلق بالله ﷻ قد مثلوه بصفات الخلق فاستحضرت أذهانهم إله له صفات معلومة الكيفية فصاروا يعبدون هذا الإله.

وحقيقة ما يعبدونه أنه صنم وليس هو الرب الذي خلقهم وأمرهم بعبادته فإن الرب الذي خلقهم وأمرهم بعبادته لا تعلم كيفيته ولا كنه صفاته ولا يجوز للعقول أن تتخبط في ذلك.

فحتى وإن انصرفت عبادتهم إلى الله لكن يعتقدون أنه الله الذي تعلم عقولهم صفات كفياته فحقيقة من يعبدون إنما هو صنم فالمشبه يعبد صنما ، وهم لا يعرفون هذه الحقيقة إنما يعرفها أهل السنة والجماعة.

وأما المعطل فحقيقة من يعبد أنه يعبد عدما لأنه تسلط على إنكار أسماء الله ﷻ وصفاته أو سلب النقيضين عن الله كما بينا.

وإنما العدم هو الذي يوصف بسلب النقيضين فهم يعبدون الله الذي لا يوصف بالحياة ولا بالعدم إذا ليس هو الله الذي يعبدونه فيعبدون الله الذي لا يوصف بالحياة ولا بالموت فهم لا يعبدون الله لأن الله موصوف بالحياة ، فيعبدون الله الذي لا يوصف بأنه عالم ولا أسفل ولا محايد ولا فوق العالم ولا داخل العالم ولا فوق ولا تحت إلى غير ذلك من نفيهم وخز عبلاتهم، فحقيقة المعطل أنه يعبد عدما. فإننا لو أردنا أن نصف عدما فإننا لقلنا: لا وجود له والله ﷻ على مقتضى قول المعطلة النفاة أنه لا وجود له ،

فأين يوجد الله ﷻ إذا كان لا فوق ولا تحت ولا داخل العالم ولا خارجه ولا أسماء له ولا صفات له؟ إذا أين الله؟ فهم يعبدون حقيقة العدم.

حتى قال قائلهم وصرح بعقيدته الخبيثة بقوله: ليس فوق السماوات رب يعبد ولا فوق العرش إله يصلى له ويسجد - هذا حقيقة قولهم - وقد أجرى الله ﷻ هذه الكلمة على ألسنتهم حتى يبين أن حقيقة من يعبدونه العدم .

وأما السني الموحد فإنه يعبد إلهها واحدا متصفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الجمال والجلال والكبرياء والعظمة نسأل الله أن يجعلني وإياكم من الموحدين.

فإن قلت: ولماذا عبد الممثل صنما؟
فنقول: لأنه لم يتوق التشبيه والتمثيل
وإن قلت: ولماذا يعبد المعطل عدما؟
فنقول : لأنه لم يتوق النفي في صفات الله ﷻ.

ومن المسائل أيضا قاعدة: الله له الكمال المطلق في جميع صفاته فكل صفة نثبتها لله ﷻ فله أعلاها وأكملها وغايتها ونهايتها فالله له القوة المطلقة والعلو المطلق والقدرة المطلقة والسمع المطلق والبصر المطلق والحياة المطلقة وهكذا في سائر صفات الله ﷻ.

صفاته بالغة الجمال واحكم لها بذروة الكمال وعلى

ذلك قول الله ﷻ: ﴿ **وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى** ﴾ [النحل: ٦٠] هذا هو

حقيقة تنزيه الله ﷻ.

وأما الممثل فإنه يمثل صفات الله بصفات خلقه فيجعل صفات الكامل من كل وجه في كيفياتها كصفات المخلوق الناقص من كل وجه ، فهو لم ينزه الله ﷻ حق تنزيهه فضل عن التنزيه الصحيح.

أو تأتي إلى يد الله ﷻ التي يطوي بها السماوات والأرض على الصفة التي يريد الله وتمثلها بيد المخلوق الذي لو حمل شيء لكنت قواها وتعبت قدرتها.

أو تأتي إلى بصر الله ﷻ الذي وسع كل شيء ولا يخفى عليه مثاقيل الذر التي لا يستطيع الإنسان ببصره أن يراها إلا بالمكبرات الحديثة ويرى ويسمع دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء فتشبه بصره ببصر المخلوق الذي إذا عطلت الأنوار من حوله ضل وإذا أخرج يده ف الظلمات لم يكدرها هذا ليس بتنزيه لله ﷻ.

وأما أهل السنة فيعتقدون أن الله ﷻ له الكمال المطلق في كل صفة نثبتها له.

فإن قلت: وأي كمال نثبتته للمخلوق في هذه الصفة؟
الجواب: للمخلوق مطلق الكمال منها فقط بمعنى أن تقول: الله له العلو المطلق وللمخلوق مطلق العلو الله له الحياة المطلقة وللمخلوق مطلق الحياة، الله له السمع المطلق وللمخلوق مطلق السمع ، الله له البصر المطلق وللمخلوق مطلق البصر، الله ﷻ له الرحمة المطلقة وللمخلوق مطلق الرحمة ، الله ﷻ له القوة المطلقة وللمخلوق مطلق القوة والقدرة ، فكل صفة نثبتها لله ﷻ فالله

له أعلاها وذروتها وغايتها وكمالها ونهايتها هذا هو حقيقة التنزيه لله ﷻ إن كنا نريد تحقيق التنزيه على وجه الصحيح لله تعالى ، وأما المخلوق فليس له إلا بعض هذه الصفة فقط.

ومن المسائل أيضا قاعدة: من وصف المخلوق بشيء من خصائص الخالق فقد أشرك.

فهناك صفات لا يجوز أن نصف أحدا بها إلا الله ﷻ فالله ﷻ منوعت بنوعات الوجدانية وموصوف بصفات الفردانية ﷻ ليس في معناه أحد من البرية فمن وصف أحد المخلوقين بما لا يصح أن يتصف به إلا الله فقد جعل هذا المخلوق شريك مع الله ﷻ فمن وصف المخلوق بأنه مجيب الدعوات فقد أشرك فقد وصفه بأنه مغيث اللهفات وقاضي الحاجات فقد أشرك ومن وصفه بأنه مقسم الأرزاق وبيده التدبير فقد أشرك ومن وصفه بأنه يملك حقيقة الضر والنفع فقد أشرك.

ومن وصف المخلوق بأنه يعلم شيء من الغيب المطلق فقد أشرك ومن وصف المخلوق بأنه قادر على أن يحيي الموتى فقد أشرك إلى غير ذلك من الصفات التي لا تليق إلا بالله ﷻ.

وهذا هو حقيقة التنزيه الذي يريده الله ﷻ منا. ومن المسائل أيضا قاعدة: كل من أنكر شيئا من كمال الله فقد جرح تنزيهه بقدر ما أنكر.

وهكذا يتفاوت النفاة فكلما توغل العبد في نفي كمال الله ﷻ في نفي أسمائه وصفاته كلما جرح تنزيهه بقدر ما أنكره.

فمن أنكر الكمال المطلق لله ﷻ فقد جرح تنزيهه الجرح المطلق وأما من أنكر مطلق الكمال فقد جرح مطلق تنزيهه مطلق التجريح.

وأما السني - والله الحمد - فإنه لا ينكر ولا يسلب الله ﷻ عن شيء من صفات كماله فللسني التنزيه المطلق نسأل الله أن يجعلني وإياكم منهم.

وبهذا نكون قد أتمنا الكلام على كلمة الإمام الطحاوي: (**ومن لم يتوق النفي والتشبيه ضل ولم يصب التنزيه**) وبينا التنزيه الذي يريده الله ﷻ والتنزيه الذي يقصده هؤلاء من أهل البدع.

ثم قال الناظم رحمه الله:

(وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)

الكلام على هذا القطعة من كلام الإمام الطحاوي - رحمه الله - في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن المذهب الحق قائم على الإثبات المفصل والنفي المجمل .

وهذه قاعدة من قواعد أهل السنة قد شرحناها سابقا -

لكن ما ذكره الإمام الطحاوي - رحمه الله - في هذه القطعة لم يجري على حقيقة أهل السنة والجماعة لأنه فصل في

النفي - رحمه الله - فقد نفى عن الله عز وجل الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات.

وهذا من النفي المفصل الذي لم يجري عليه أهل السنة والجماعة وهذا الموضع من جملة المؤاخذات التي أخذها أهل السنة على هذه العقيدة المباركة وكفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه وإذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث.

فلو أن الإمام الطحاوي اقتصر على قوله: (ليس في معناه أحد من البرية لكفى ذلك) ولا داعي لهذا النفي المفصل لأنه خلاف ما تقرر عند أهل السنة والجماعة من أننا في باب النفي نجمل ولا نفصل وفي باب الإثبات نفصل ولا نجمل ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

وهذه هي طريقة الرسل التي جاء بها القرآن وصحت بها السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها.

المسألة الثانية: ولو أن الإمام الطحاوي - رحمه الله - فصل في النفي الذي ورد نفيه في الكتاب والسنة والأدلة الصحيحة لهان الأمر ولكنه خالف منهج أهل السنة والجماعة - رحمه الله - في جزئيتين:-

الجزئية الأولى: أنه فصل في النفي وهذا على خلاف مذهب أهل السنة.

والثانية: أننا لما رأينا الصفات التي نفاها وجدناها من الصفات المجملة التي تحتمل الحق والباطل.

والإمام الطحاوي - رحمه الله - قد أجمل في نفيها ولم يفصل وهذا مجانب لمذهب أهل السنة والجماعة أيها الإخوة.

فهذه من المواضع التي وددنا أن الإمام الطحاوي -
رحمه الله - لم يوردها في عقيدته لأن من المعلوم المتقرر
عند أهل السنة والجماعة - رحمهم الله - أن ما كان من
الألفاظ مجملا محتملا للحق والباطل فإننا لا نثبتته ونطلق
في إثباته ولا ننفيه ونطلق في نفيه وإنما هو موقوف على
الاستفصال حتى يتميز حقه ويقبل من باطله فيرد.

والإمام الطحاوي - رحمه الله - أجمل في النفي ولم
يفصل مع أننا نجزم جزما أنه لا يريد من هذا النفي إلا
المعني الحق والإمام الطحاوي - رحمه الله - فصل في
النفي ولم يجمل.

مع أننا نجزم جزم المتيقنين - من باب إحسان الظن
بهذا العلم الحبر من أهل السنة والجماعة - أنه لا يريد بهذا
النفي إلا النفي الحق الذي يتضمن المعني الحق ولكن حتى
وإن كان مقصوده الحق إلا أنه يفتح بهذا النفي بابا لأهل
البدع أن يلجوا في باطلهم فيه.

ولهذا فرح شراح هذه العقيدة من الأشاعرة والماتريدية
بهذا النفي فصاروا يشرحونه على مقتضى مذاهبهم الباطلة
وقد اعتذر الإمام ابن أبي العز الحنفي في شرحه لهذه
العقيدة المباركة عن الإمام الطحاوي في هذا النفي العام
أنه لا يريد به إلا الحق ونحن نعتذر أيضا له.

لأن من شأننا مع علمائنا أن نعتذر عن مثل تلك
الهفوات التي نعلم أو يغلب على ظننا أنهم لا يريدون بها
إلا الحق لا الباطل.

فلو أنك تأملت هذه الصفات التي نفاها الإمام الطحاوي لم تجد منها شيئا لا أثبتته الأدلة ولا نفته الأدلة فالأدلة لم تثبت الحد لله ولم تنفه ولم تثبت الغاية لله ولم تنفها ولم تثبت الأركان والأدوات والأعضاء لله ﷺ بهذه المسميات والألفاظ ولم تنفها.

والمقرر عندنا أن ما لم ترد الأدلة بإثباته فلا يجوز إثباته ، وما لم ترد الأدلة بنفيه فلا يجوز نفيه ، وما كان مجمل يحتمل الحق والباطل فإننا لا نثبت ولا ننفيه وإنما هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه فيقبل من باطلها فيرد.

وليس معنى قولنا: (ولا نفيها) أي أنها محتملة بل لأننا لا نتجاسر أصلا أن ننفي شيئا لم تنفه الأدلة.
قولنا: (لا نثبتها) لأننا لا نتجاسر أن نثبت لله شيئا لم تثبته الأدلة

وقولنا: (ولا نفيها) ليس لأنها محتملة فقط بل أننا أصلا معاشر أهل السنة لا تقوى قلوبنا ولا نتجاسر أسنتنا أن ننفي عن الله ﷺ شيئا لم تنفه الأدلة لأن ما يثبت وينفي عن الله ﷺ إنما مبناه عن الأدلة ، ولأن القضية قضية غيب وما كان من أمور الغيب فإنه توقيفي على النصوص.
فهذا هو الذي ندين الله ﷺ به أننا نعتذر للإمام الطحاوي ولكن نقول: قد خالف أهل السنة والجماعة في هاتين الجزئيتين.

الجزئية الأولى: خالف قاعدتهم في النفي المجمل.

والأمر الثاني: خالفهم في نفي الألفاظ المجملة بلا تفصيل.

المسألة الثالثة: اعلم - رحمك الله - أن المتقرر عندنا أن التعبير عن عقائد المسلمين بألفاظ النصوص أولى نفيًا وإثباتًا.

فإذا أردت أن تثبت في العقيدة شيئًا فحاول أن تكون ألفاظ إثباتك متفقة مع ألفاظ النصوص ، وإذا أردت أن تنفي في عقيدتك شيئًا فحاول أن يكون نفيك متفقا مع ألفاظ النصوص.

فإياك أن تحرص على اختراع ألفاظ في الإثبات أو تحرص على اختراع ألفاظ في النفي من عند نفسك أنت. فكلما كان نفيك وإثباتك في مسائل العقيدة متفقا مع ألفاظ النصوص كلما كان أبعد عن دخول شيئًا أنت لا تريده أصلا.

ولكن بسبب عدم معرفتك بلوازمه وما يتضمنه يستغله أهل البدع ويجعلونه ثغرة يلجون بها على عقيدة أهل السنة والجماعة.

ولذلك يعجبني أبو العباس ابن تيمية لما جاء يثبت صفة

اليدين في العقيدة الواسطية قال: ﴿ **بَلَّ يَدَاهُ**

﴿ **مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤] ولما جاء يثبت الوجه قال: ﴿

﴿ **وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ** ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولما جاء يثبت النزول قال:

"ينزل ربنا إلى السماء الدنيا".

هذا هو الحق الذي ينبغي أن نحرص عليه ما دمنا نجد التعبير عن هذه العقيدة بلفظها في القرآن والسنة. فإن قلت: وإن لم نجد التعبير عنها بعينها في القرآن والسنة؟

فنقول: احرص عن التعبير عنها بما عبر به السلف الصالح بلا زيادة ولا نقصان كقولهم: (القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود). قولهم: (منه بدأ وإليه يعود) ليس لها لفظ بعينها وألفاظها لكن لها أدلة تدل على معناها ومضمونها. فحاول أن يتوافق تعبيرك وألفاظك مع ما عبر به أهل السنة والجماعة.

فالإمام الطحاوي - رحمه الله - أراد أن ينفي النقص عن الله ﷻ ولكنه جانب النفي بألفاظ النصوص وجانب النفي بعبارات أهل السنة والجماعة وعمد إلى النفي بعبارات إنما نسمعها من أهل البدع.

وهذا فعلا من المؤاخذات التي تؤخذ على أسلوب الإمام الطحاوي - رحمه الله - في هذا الموضوع بخصوصه ولكن يعتذر عنه بأنه إنما أراد نفي المعنى الباطل عن الله ﷻ.

واعلموا - وفقكم الله - أن المتقرر عندنا أن المطلوب من العبد في دينه صحة المقاصد وصحة الوسائل المحققة لهذه المقاصد

فسلامة المقاصد لا تسوغ الوقوع في المخالفات فنحن نجزم جزما أن مقصود الإمام الطحاوي بهذا التقرير إنما

هو الحق ولا يمكن أبدا أن نتهم مقصوده بشيء من الباطل حاشاه وكلا - رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة - ولكن الوسيلة التي أراد أن يحقق بها هذا المقصود جرت على غير الوسائل المقررة عند أهل السنة والجماعة.

فأصاب الإمام الطحاوي في مقصوده ولكنه أخطأ في وسيلته - رحمه الله - وغفر الله له والعقيدة من أولها وآخرها كلها حق والله الحمد إلا في هذا الموضع وموضع في باب الإيمان أيضا سيأتينا ونعتذر عنه بالاعتذار الذي يليق بمنزلته عند أهل السنة والجماعة.

فلا بد أن يتحقق عندنا سلامة المقاصد وصحة الوسائل التي توصلنا إلى هذه المقاصد ولا حجة عن الله ﷻ ولا على دينه وشريعته في سلوكك لشيء من الوسائل الباطلة المخالفة للشريعة بأن مقصودك في سلوكها حسن سليم لأن الله طلب منك الأمرين جميعا: سلامة المقاصد وصحة الوسائل.

ومن الوسائل أيضا قوله رحمه الله وتعالى: (أي تنزه وتعظيم قوله عن الحدود).

وهذا أول لفظ مجمل نفاه الإمام الطحاوي - رحمه الله - والحدود جمع مفرداها: "حد".

فإن قلت: وما مذهب أهل السنة والجماعة في الحد؟
الجواب: لنا مذهب في لفظه ولنا مذهب في معناه.

أما مذهبنا في لفظه : فنتوقف فيه فلا نثبتته ولا ننفيه فلا نقول: إن لله حدا ونطلق ولا نقول: إن الله ليس له حد ونطلق.

فإن قلت: ولماذا لا تثبته؟ فنقول: لأن الأدلة لم تثبته وما لم تثبته الأدلة فلا يجوز أن نثبتته.

فإن قلت: ولماذا لم تنفه؟ فنقول: لأن الأدلة لم تنفه وما لم ترد الأدلة بنفيه فلا يجوز لنا أن ننفيه.

فإن قلت: إذا وما مذهبك في معناه؟ فنقول: معناه نستفصل فيه فإن أريد به الحق قبلناه وإن أريد به الباطل رددناه.

وهذا هو خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في إطلاق الحد أو نفيه عن الله ﷻ.

فإن قلت: وهل ورد عن أهل السنة والجماعة إثبات الحد لله ﷻ أو نفيه؟

فنقول: اعلم - رحمك الله - أن أهل السنة اختلفوا في هذه الجزئية فمنهم من أثبت الحد لله ﷻ ومنهم من نفى الحد عن الله ﷻ.

فإن قلت: ومن من أهل السنة أثبته ونفاه؟

فنقول: لقد أثبت الحد لله ﷻ جمع من الأئمة منهم الإمام الدارمي - رحمه الله - وقبله الإمام ابن المبارك رحمه الله ، وكذلك الإمام أحمد - رحمه الله - في أحد روايته كما في رواية الإمام **المروزي** والأثرم وأبي داود عنه.

وكذلك ممن أثبت الحد الإمام إسحاق بن راهويه كما حكاه عنه شيخ الإسلام الهروي رحمهم الله تعالى جميعا.

ومنهم كذلك الإمام يحيى ابن عمار السجستاني وغيرهم
من أهل السنة والجماعة هؤلاء أثبتوا لفظ الحد لله ﷺ.
فإن قلت: ومن من الأئمة قد نفاه عن الله تبارك
وتعالى؟

فنقول: لقد ثبت نفي الحد عن الله ﷺ عن جمع من
الأئمة منهم: الإمام أحمد في روايته الأخرى وهي رواية
حنبل وإسحاق.

ومنهم كذلك الإمام الخطابي - رحمه الله - ومنهم كذلك
الإمام أبو نصر السجزي - رحمه الله - وغيرهم.
فإن قلت: إذا هي مسألة ثبت الخلاف فيها عن أهل
السنة والجماعة؟ فأقول: نعم.

فإن قلت: وما فصل الخطاب في هذا الخلاف؟ وهل هو
من باب خلاف التنوع أم التضاد؟

فأقول: فصل الخلاف في ذلك: هو أن نقول كما قال
الإمام ابن تيمية رحمه الله: وهذا هو خلاصة القول في هذه
المسألة أن الله تعالى حدا ولكن لا يعلمه أحد غيره.
إلى هنا نحن متفقون وأهل السنة لا خلاف بينهم أن الله
حدا لا يعلمه إلا هو.

فإن قيل: فإذا كانوا متفقين على أن الله حدا لا يعلمه إلا
هو فإذا لماذا نفي بعضهم الحد عن الله ﷺ؟

فنقول: هذا هو محط رحالنا في هذه المسألة وهي أن
لفظ الحد من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل
فمن ثبت عن أهل السنة إثباته فإنما يحمل كلامه على

إثبات المعنى الحق للحد الذي سيأتي بيانه وتفصيله بعد قليل.

ومن ثبت عن أهل السنة والجماعة نفيه فإنما يحمل على نفي المعنى الباطل الذي تضمنه كلمة الحد. فنقول: وفصل الخطاب في ذلك أنه إذا كان يقصد بالحد المعنى الباطل فإنه يجب نفيه عن الله ، وإن كان يقصد بالحد المعنى الحق فإننا نثبتته لله ﷻ.

فإن كان المقصود بالحد أي الحد الفاصل المميز بين الخالق والمخلوق أي بمعنى البائن المنفصل بمعنى أن الله ليس في ذاته شيء من ذوات خلقه ولا في ذوات خلقه شيء من ذاته فهو منفصل بائن عن خلقه فإن هذا الحد بهذا المعنى صحيح.

وعليه يحمل قول من أثبت الحد لله ﷻ من أهل السنة والجماعة فالحد بالمعنى البائن المميز بين الشيين الفاصل بينهما هذا معنى حق لأننا نعتقد أن الله ﷻ فوق سمواته مستوي على عرشه بائن من خلقه أي منفصل فليس في ذاته شيء من ذوات خلقه ولا في ذوات خلقه شيء من ذاته فهذا أهل السنة والجماعة مجمعون عليه وهذا الحد بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله ﷻ فلا يعلم كيفيته على وجه الحقيقة إلا الله ﷻ وهذا هو المعنى الذي أثبته أهل السنة والجماعة .

فإذا قيل لك: ما معنى الحد الذي أثبته أهل السنة؟ فقل: معناه أي الفاصل والمميز بين الشيين بمعنى أن الله له حد يفصله عن خلقه ﷻ فليس في ذوات خلقه شيء

من ذاته وليس في ذاته شيء من ذوات خلقه فهو بائن من خلقه عَلَيْهِ.

وإن كانوا يعنون بأن له حدا تدركه عقولهم وتكيفه أفهامهم فهذا باطل وهو المعنى الباطل الذي نفاه أهل السنة والجماعة.

لأن أهل البدع يعتقدون أن لصفات الله حدا تعلمه عقولهم وتدرکه أفهامهم ولذلك وقع أهل التمثيل في التمثيل وأهل التعطيل في التعطيل بسبب أنهم جعلوا لله حدا يدركونه بعقولهم.

فإن كانوا يقصدون بالحد أي الحد الذي تدركه عقولهم أو تكيفه أفهامهم فلا جرم أن هذا المعنى باطل وعليه يحمل نفي الحد في كلام أهل السنة والجماعة. وبهذا التفصيل والتمييز يتبين لنا أن إطلاق نفي الحد ليس بصحيح وأن إثباته مطلقا ليس بصحيح لأنه من الألفاظ المجملة.

ولذلك نحن ندين عَلَيْهِ بأن له حدا يفصله عن خلقه ويميزه عنهم ويجعله بائن عن خلقه لكن هذا الحد لا يعلمه إلا الله عَلَيْهِ.

نخلص من هذا: أن لله حدا لا يعمله إلا هو كما أن له صفات لا يعلم كيفيتها إلا هو فكذلك له حدا لا يعلمه إلا هو عَلَيْهِ.

فلا ندخل في تفسير الحد متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا ، ولا يجوز أن تسمح لعقلك أن يسبح في تكيف هذا الحد فإطلاق نفي الحد الثابت عن أهل السنة إنما

يعنون به إذا كان متوجه للحد الذي ابتكرته الجهمية
والمعتزلة ووضعوه ووصفوا الله ﷻ به وهو الحد القائم
على تمثيل صفات الله ﷻ بصفات خلقه وهذا هو نفي الحد
الثابت عن أهل السنة نفي الحد الذي ابتكرته الجهمية
وابتدعته غلاة المعتزلة والممثلة وحرفوا بسببه الصفات
وأنكروا علو الله ﷻ.

والحد الذي يثبته أهل السنة إنما هو الحد الذي يميز
الخالق عن المخلوق ويفصل الخالق عن المخلوق وهو
ذلك الحد الذي لا يعلم كيفيته إلا الله ﷻ.

فكلام الإمام الطحاوي في نفي الحد إنما يريد به نفي
الحدود بالمعنى الباطل لا نفي الحدود بالمعنى الحق ؛ لكنه
أجمل في هذا ولم يفصل والخطأ في إجماله لا في قصده.
والذي يدل على أنه إنما أراد هذا الحد الذي لا يعلمه
إلا الله هو قوله بعد هذه القطعة: (وقد أعجز عن الإحاطة
خلقه) أي : أن خلقه لا يحيطون به علما؛ فأفاد ذلك أن
الحد الذي نفاه إنما هو الحد الذي لا يحيط المخلوقون به ولا
يحيطون به علما .

وهنا فائدة لا بد من ذكرها: وهي أن الكلمة الشرعية إذا
استعملها أهل البدع حتى صارت مجملة بسبب الاستعمال
فإنه لا يجوز إثباتها ولا نفيها إلا بعد التفصيل.

مثل كلمة: "الظاهر" هل صفات الله يراد بها الظاهر

أو لا يراد بها الظاهر؟

نقول : إن لفظ الظاهر على حسب استعمال الطوائف
من أهل الحق وأهل البدع لها صارت من الألفاظ المجملة

بسبب كثرة الاستعمال مع أن أصل اللفظ محكم لا خفاء
ولا لبس ولا إشكال فيه.
لكن بسبب فهم أهل البدع للظاهر على معاني باطلة
صار لأبد أن نفصل ونقول:
إن كنت تقصد بالظاهر ما يفهمه أهل السنة فهو حق
وإن كنت تقصد بالظاهر ما يفهمه أهل البدع فهو باطل.
فلو سألك سائل وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾

مَبْسُوطَانِ ﴿[المائدة: ٦٤] هل يراد بها الظاهر أو لا يراد
بها الظاهر؟

فإياك أن تقول: يراد بها الظاهر مطلقا ولا أن تقول: لا
يراد بها الظاهر وتطلق وإنما تفصل فنقول: إن كنت تقصد
بالظاهر المراد ما يفهمه أهل السنة وهو الظاهر اللائق
بالله ﷻ فهو مراد من هذه الآية.

وإن تقصد بالظاهر ما يفهمه أهل البدع وهو الظاهر
الذي لا يليق بالله ﷻ ولا نسبته إليه هذا ظاهر باطل لأن
الأشعري والماتريدي والمعتزلي لو سمعك تقول في قول

الله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أن المراد بها

الظاهر لو صفك بأنك مجسم لأنه هو لا يفهم من الظاهر إلا
ما يليق بصفات المخلوق أو ما يناسب صفة المخلوق.
فكذلك لفظ الحد فإن الطوائف استعملته فاستعمله أهل
السنة في المعنى الحق ولكن استعمله كذلك أهل البدع من

المعتزلة والأشاعرة والجهمية وغيرهم ولكن في المعنى الباطل.

فلو أن الطوائف البدعية لم تستعمله لقلنا: إن الله حدا لا يعلمه إلا هو وأطلقنا.

لكن لما استعمله أهل البدع فصار بسبب استعمالهم له من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق وتحتل الباطل.

ومن المسائل أيضا: في قول النبي ﷺ في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ قال: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار» إلى أن قال: «حجابه النور لو كشفه» وفي رواية: «النار» «لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

في قوله "ما انتهى إليه بصره" فجعل لبصر الله ﷻ حدا ينتهي إليه واستغل أهل البدع هذه اللفظة النبوية وفهموها على مقتضى قواعدهم الفلسفية الباطلة فقالوا: إن الله حدا ينتهي إليه بصره والله حدا تنتهي إليه قوته والله حدا ينتهي إليه قدرته والله حدا ينتهي إليه سمعه فهل هذا المعنى صحيح من الحديث؟

الجواب: ليس فهم أهل البدع لهذا الحديث صحيحا لأن النبي ﷺ يثبت هنا صفة البصر لله ﷻ فمن فوائد هذا الحديث: إثبات البصر لله. وكل صفة نثبتها فله كمالها ونهايتها وغايتها وتامها فالله له البصر المطلق.

وأثبت النبي ﷺ أيضا في هذا الحديث الخلق.

فإذا هذا الحديث يتكلم عن شيئين:- عن بصر الله ،
وعن خلقه.

فبصر الله لا نهاية له ولكن الخلق له منتهى فقوله: «ما انتهى إليه بصره من خلقه» إنما فيها إثبات لانتهاء الخلق لا لانتهاء البصر فينتهي خلق الله ولا يزال خلقه لم ينتهي. فإذا لو أن الله كشف هذا الحجاب عن وجهه لاحترق جميع خلقه ولا يزال بصره أطول وأكثر وأشمل وأعم. فإذا نهاية بصر الله التي هي غاية الاحتراق هي نهاية الخلق فإذا انتهى الخلق انتهى الاحتراق لكن لا ينتهي بصر الله ﷺ لأن الله ﷻ قد أحاط بصره بكل أجزاء خلقه فينتهي خلقه ولا ينتهي بصره.

فالمعنى الصحيح من الحديث: أن لخلق منتهى فالمنتهى للخلق لا للبصر فإن بصره نافذ في جميع مخلوقاته فالاحتراق سيعم كل مخلوقاته فيما لو كشف حجاب النور أو قال: "النار" عن وجهه. ولكن بصره أوسع بكثير من مخلوقاته ولا يقاس سعة المخلوقات بسعة بصره ﷻ، فمخلوقاته تنتهي وبصره لا ينتهي فهذا الحديث فيه إثبات كمال صفة البصر وأن بصر الله ﷻ هو البصر المطلق.

فالمبتدعة فرحوا بهذا حتى يثبتوا الحد على فهمهم البدعي لبصر الله ﷻ.

ومن المسائل قوله رحمه الله : (والغايات).
والغايات جمع مفردة: "غاية" وهي منتهى الشيء والحكمة منه.

ونفي الغايات عن الله ﷻ لم يرتضه أهل العلم - رحمهم الله - لأن الغاية من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل فهي من جملة الفروع المندرجة تحت قاعدة الألفاظ المجملة عند أهل السنة والجماعة والتي قررنا - في مواضع كثيرة - بأنها لا تقبل مطلقا ولا تنفى مطلقا بل هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد.

إلا أن الذي نجزم به أن الإمام الطحاوي - رحمه الله - لا يريد بنفي الغاية عن الله إلا نفي المعنى الباطل الذي ابتكرته الجهمية من أهل البدع ولكن من باب إعطاء كل ذي حق حقه لا بد من التفصيل.

فهل لله غاية؟

الجواب: لا نقول: بأن لله غاية على وجه الإطلاق ولا نقول: بأن الله ليس له غاية على وجه الإطلاق وإنما نحن نفصل في ذلك.

فإن كان يقصد بلفظة الغاية: أي المصلحة من الخلق والحكمة من إيجاد هذه الكائنات فلا جرم أن الله ﷻ غاية وحكمة ومصلحة عظيمة في إيجادهم.

فالله ﷻ إنما خلق هذه المخلوقات لحكمة عظيمة وغاية سامية عالية وهي عبادته وإفراده بالتوحيد ﷻ.

وقد ذكر الله ﷻ هذه الغاية بقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ

إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] واللام هنا هي لام التعليل

أي أن العلة والغاية والحكمة والمصلحة من وجود الإنس والجن إنما هي عبادته.
فإذا كان يقصد بنفي الغاية نفي هذا المعنى فلا جرم أنه نفي باطل لأن الأدلة دلت على إثبات الغاية بهذا المعنى.
فإذا قيل: هل لله غاية؟
فقل: نعم لله غاية في إيجاد مصنوعاته ومخلوقاته من الثقيلين وهي عبادته وإفراده بالتوحيد عَلَيْكَ قال الله عَلَيْكَ: ﴿

يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴿ [البقرة: ٢١].

وقد نص العلماء على أن هذه هي غاية الله الشرعية من إيجاد الثقيلين فله في خلقه غاية شرعية وهي عبادته والله غاية أخرى تسمى بالغاية الكونية وهي المصلحة والغاية والحكمة من خلق هذه المصنوعات والمخلوقات كونا فالغاية الكونية هي وجود الاختلاف وتمييز المخلوقات فيتميز الكافر من المؤمن والبر من الفاجر والصالح من الطالح والمؤمن من الفاسق فالله عَلَيْكَ خلق المخلوقات لغاية كونية هي وجود هذا الاختلاف والبرهان على ذلك هو قوله عَلَيْكَ: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً** عَلَيْكَ

وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿ ١١٨ ﴾ **إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ**

خَلَقَهُمْ ﴿ [هود: ١١٨ : ١١٩] واللام هنا لام التعليل في

بيان الغاية الكونية فإذا لله ﷻ حكمة في خلقه كونية والله ﷻ حكمة و غاية في خلقه شرعية.

فإن قيل لك: ما الغاية الكونية في خلق الخلق؟
فقل: لوجود التمييز والاختلاف حتى يتميز المؤمن من الكافر والبر من الفاجر إلى غير ذلك.

فإن قيل لك: وما الغاية الشرعية من خلق الخلق؟
فقل: هي عبادته وحده سبحانه وبناء على ذلك فهاتان الغائتان مثبتتان لله ﷻ الغاية الكونية من إيجاد الخلق والغاية الشرعية من إيجاد الخلق.

فإذا قول الإمام الطحاوي: (وتعالى الله عن الغيات) لا يقصد بها نفي الغاية الكونية لأنها ثابتة بالأدلة ولا يقصد نفي الغاية الشرعية لأنها ثابتة بالأدلة وما كان ثابت بالأدلة فإن الإمام - رحمه الله - لا يمكن أن ينفيه لأنه عالم من علماء أهل السنة والجماعة.

فإن قيل : كيف نجمع بين التعليل بخلق الخلق في قوله:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]

وبين تعليل الخلق بقوله: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ ﴿١١٨﴾ [الأن

رَّحِمَ رَبُّكَ^ع وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ^ع] [هود: ١١٨-١١٩] فالله في الآية

الأولى: بين أن الحكمة من خلق الخلق هي عبادته وفي الآية الثانية: بين أن الحكمة من خلق الخلق وجود الاختلاف والتمييز؟

الجواب : هو أننا نفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية وبين الحكمة الكونية والحكمة الشرعية وبين القضاء الكوني والقضاء الشرعي وبين الحكم الكوني والحكم الشرعي وبين الأمر الكوني والأمر الشرعي. ومن لم يفرق في هذه الأشياء بين ما كان داخلا تحت الكوني منها وبين ما كان داخلا تحت الشرعي منها فإنه سيضل ضلالا عظيما وسوف يتوه في مسائل اعتقادية كثيرة.

أما نحن معاشر أهل السنة فنحن نفرق بينها - والله الحمد - على ما قضت به الأدلة.

فالتعليل في قوله: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩] هذا التعليل الكوني أي الأمر الكوني والحكم الكوني والقضاء الكوني في إيجاد الخلق هو وجود التمييز والاختلاف.

وأما التعليل في قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾

﴿[الذاريات: ٥٦]﴾ فهذا الحكم الشرعي والأمر

الشرعي والقضاء الشرعي والإرادة الشرعية فلا تعارض ولا تناقض بينهما.

فهاتان الغايتان مثبتتان لله ﷻ على ما أثبتتها الأدلة. وأما إذا كان يقصد بقوله: (تعالى الله عن الغايات) أي عن غاية الحاجة إلى شيء من مخلوقاته ومصنوعاته فنعم الله لم يخلق خلقه لأنه محتاج لهم فليس غايته من خلق الخلق أن يطعموه ولا أن ينفعوه ولا أن يرزقوه كما قال الله ﷻ:

﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴾ [الذاريات: ٥٧]

وقال الله ﷻ: ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُغْنِيهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٤].

فإذا كان المقصود من نفي الغاية عن الله هذا المعنى فنعم هذه ليست غاية ولا حكمة من خلق المخلوقات أرادها الله ﷻ في خلقه أو من خلقه فالله ما خلق الخلق ليستكثر بهم من قلة ولا ليستعز بهم من ذلة ولا يستطعم بهم من جوع ولا ليستقوي بهم من ضعف ، وإنما خلقهم كونا ليختلفوا وليتميز الصفو وشرعا ليعبدوه.

فإذا صارت هذه الغاية منفية عن الله ﷻ لأن الأدلة نفتها فصار نفي الغاية في كلام الإمام الطحاوي إنما يحمل على نفي الغاية بالمعنى الثالث لا على نفي الغاية بالمعنيين الأوليين من باب إحسان الظن به رحمه الله. فصارت الغايات المنسوبة لله ﷻ ثلاث: غايتان مثبتتان وغاية منفية.

فالأولى: أنه خلق الخلق لعبادته وهذه الغاية الشرعية من إيجاد الخلق. والغاية الثانية: الغاية الكونية من إيجاد الخلق وهي الاختلاف والتميز.

والغاية الثالثة: أنه خلقهم محتاج لهم أن ينفعوه أو يكشفوا عنه شيئا أو يوصلوا إليه خيرا فإن تلك الغاية منتفية عن الله ﷻ.

فلا يتصور العبد أن الله عز وجل في لحظة من اللحظات سيحتاج إلى أحد من خلقه كما أنه لا يتصور العبد أنه في لحظة من اللحظات أنه سينفك فقره عن ربه فالله تعالى هو الغني الغني الذاتي عن سائر عباداه والعباد هم المفتقرون إليه الافتقار الذاتي فلا يتصور أن ينفك عنه فيحتاج إلى أحد من خلقه ولا يتصور أن ينفك فقرهم فيستغنون عن ربهم في لحظة من اللحظات بالفقر وصف ذات لنا ملازم أبدا كما أن الغنى وصف له ذاتي أبدا لا ينفك عنه. ولكن فقر العباد إلى الله هو فقر العز وأما الفقر إلى المخلوقين فهو فقر الذل والمهانة. ومتى ما استشعر العبد أنه استغنى عن الفقر لله فإنه يطغى

كما قال الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴿٦﴾ أَنْ رَأَاهُ مُسْتَغْنَىٰ

﴿٧﴾ [العلق: ٦ - ٧] أي: استغنى عن هذا الفقر ولم

تستشعر نفسه أنه مفتقر لله عز وجل بسبب قوة بدنه ووفور صحته وكثرة ماله وكثرة عدده وعتاده وحسبه ونسبه فيستشعر باطلا أنه مستغنى عن الله عز وجل فهذا الاستغناء يوقعه في الطغيان.

قوله رحمه الله: (والأركان)

أي: وتعالى الله عن الأركان قوله: (والأعضاء والأدوات)
أي: تعالى الله عز وجل عن هذه الأمور الثلاثة.

والأركان: جمع مفردة "ركن" والأدوات: جمع مفردها
"أداة" والأعضاء: جمع مفردة "عضو".

وهذا النفي لم يرتضه العلماء - رحمهم الله - لأن الإمام الطحاوي - رحمه الله - في ظاهر هذه الألفاظ وافق النفي عند أهل البدع في ظاهر الألفاظ فقط ، فالذي جعل المعتزلة ينفون الصفات عن الله ﷺ قولهم إثبات الصفات يستلزم الجسمية المستلزمة لوصف الله ﷺ بالأعضاء والأركان والجوارح والأدوات.

فيجعلون إثبات الوجه لله مستلزم لوصف الله بأن له بعضاً وأن له ركناً وأن له أجزاء وأن له أدوات وأعضاء وهذه الصفات لا تليق إلا بالمخلوقات.

فقالوا : حتى ننزه الله ﷺ عن مماثلة المخلوقات ننفي هذه الصفات فوقعوا في نفي هذه الصفات حذراً من وصف الله بالأعضاء وحذراً من وصف الله بالأدوات.

ولذلك فلا يجوز لنا أن نطلق نفي الأركان عن الله ﷺ ولا نفي الأعضاء ولا نفي الأدوات حذراً من موافقة أهل البدع في إطلاق النفي ولا يجوز لنا أن نثبتها أيضاً لأن هذه الأشياء أو هذه الألفاظ من جملة الألفاظ والعبارات المجملة التي تحتمل الحق الذي يجوز على الله ﷺ وتحتمل الباطل الذي لا يجوز على الله.

وما كان من قبيل الألفاظ المجملة فإنه لا ينفى مطلقاً ولا يثبت مطلقاً وإنما هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه فيقبل من باطله فيرد.

وما أجمل وأعبق وأذ وأفخم وأعظم هذه القاعدة ولي فيها رسالة مختصرة مشروحة بأدلتها وكلام العلماء

ومفرع عليها أكثر من خمسين فرعاً من باب التوضيح ولعلكم ترجعونها وسنذكر جملاً من الفروع المندرجة تحت هذه القاعدة إذا انتهينا من عبارات الإمام الطحاوي. فمن قال لك: إن لله ركناً وعضواً وأداة وأطلق فقل:

أخطأت في الإطلاق ومن قال لك: إن الله ليس له أركان ولا أعضاء ولا أدوات فقل: أخطأت في إطلاق النفي.

فإن قال لك: ولما أخطأت في إطلاق الإثبات؟

فقل: لأنك أثبت لله ﷺ ألفاظ لم يرد إثباتها له لا في كتابه ولا في سنة نبيه ﷺ ولا على لسان أصحابه ولا على لسان أحد من سلف الأمة وأئمتها.

فإن قال لك: ولم أخطأت في إطلاق النفي؟

فقل: لأنك نفيت عن الله ﷻ شيئاً لم تنفه الأدلة لا من كتاب الله ولا من سنة النبي ﷺ ولم يرد نفيه عن الله في كلام الصحابة ولا في كلام أحد من سلف الأمة وأئمتها.

فإن قال لك: وما الواجب علي في مثل هذه الألفاظ؟

فقل: هو أن تتوقف وتستفصل عن من أثبت أو نفى هذه الأشياء.

فإن كان يقصد بالأركان والأعضاء والأدوات ما يخص المخلوقات فإن نفي هذه المعاني عن الله ﷻ هو الحق فالله ﷻ ليس كمثله شيء.

فمن قال: أنا أنفي عن الله الأركان والأعضاء

والأدوات التي تستلزم موافقة الله للمخلوقات فهذا نفي حق قد دلت عليه الأدلة الشرعية وإجماع أهل السنة والجماعة

رحمهم الله تعالى لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

﴿[الشورى: ١١] ويقول الله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾﴾

﴿[الإخلاص: ٤] ويقول الله ﷻ: ﴿هَلْ

تَعَلَّمَ لَهُ دَسْمِيًّا﴾﴾ [مريم: ٦٥].

وقد أجمع أهل السنة أن الواجب في صفات الله أن تثبت إثباتاً بلا تمثيل وأن ينزه الله عن صفات النقص تنزيهاً بلا تعطيل هذا هو الواجب علينا. وهذا هو المعنى الذي أراده الإمام الطحاوي في نفي الأركان والأعضاء والأدوات وأقسم بالله العظيم أنه المعنى الذي أراده الإمام الطحاوي لأنه يرد على هؤلاء المبتدعة الذين وصفوا الله بالأركان التي تخص المخلوقات والأعضاء والأدوات التي تماثل المصنوعات المحدثات فأراد أن يرد عليهم وقال: لا تصف الله بالأركان فتعالى الله عن الأركان والأعضاء والأدوات. ولكنه أخطأ فقط في إطلاق هذا النفي وإلا فإن الإمام لا يقصد إلا نفي هذا المعنى وهو نفي الأركان والأعضاء والأدوات التي تستلزم مماثلة الله ﷻ بمخلوقاته. وأما إن كان يقصد بنفي هذه الأشياء تعطيل الرب ﷻ عن صفاته الذاتية اللائقة بجلاله وعظيم كبريائه وعظمته فإن هذا النفي باطل.

فمن قال: إن الله تعالى عن الأركان والأعضاء والأدوات ويقصد: أنه لا وجه له ولا عين له ولا يد له ولا أصابع له ولا قدم له ونحو ذلك من الصفات الذاتية فإن هذا النفي باطل لأنه يستلزم تعطيل الله ﷻ عن صفاته الذاتية الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع أهل العلم رحمهم الله. ولكن لا يجوز لنا مع إثباتنا لهذا المعنى لا يجوز لنا أن نسمي أو نطلق على الله تلك الصفات الثابتة لله ﷻ بأنها أركان ولا أعضاء ولا أدوات. بل نسميها بما سمتها الأدلة به وهي أن لله ذات وصفات هذا هو الذي أطلقته الأدلة كما قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ

الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴿ [النحل: ٦٠] أي الوصف الأعلى.

وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الذي بعثه النبي ﷺ على سرية فكان يقرأ بأصحابه فيختم بقل هو الله أحد فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟ فقال: لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أن اقرأ بها فقال: أخبروه أن الله ﷻ يحبه». فسمى صمدية الرحمن وأحدية الرحمن وصفات الرحمن بأنها صفات فأقره النبي ﷺ على إطلاق لفظة الصفة على الله ﷻ.

فإذا لا نسمي صفات الله بأركان لأن الأركان لفظ مجمل والصفات ليست لفظا مجملا ولأن الأركان والأعضاء والأدوات ألفاظ بدعية محدثة تحتل الحق

والباطل وأما قولنا: الله له ذات وصفات فإنها ألفاظ واضحة ظاهرة الدلالة ليست مجملة ولا محتملة للحق والباطل.

والتعبير عن المعاني الشرعية والمسائل العقيدية بألفاظ النصوص أولى هذا الذي يجب علينا في عقيدتنا. فمن قال: إن لله أركاناً وأعضاء وأدوات إن كان يقصد ما يخص المخلوقات فهو باطل وإن كان ما يخص الصفات الذاتية الثابتة لله في الكتاب والسنة على ما يليق بجلاله وعظمته فهو حق ولكن لا نسمي هذا الحق بتلك الألفاظ البدعية المحدثثة وإنما نطلق على هذا الحق ما أطلقته الأدلة وهي أن لله ذات وصفات.

ومن قال: إن الله ليس له أركان ولا أعضاء ولا أدوات فإن كان يقصد الأشياء التي تخص المخلوقات فهذا النفي حق ولكننا ننكر عليه هذا التعبير لأنه عبر عن المعنى الحق بتعبير باطل وإنما نعبر عنه بما عبرت عنه به الأدلة فنقول: الله لا يماثله شيء من مخلوقاته أو نقول: ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وإن كان يقصد إثبات الذاتية الواردة في الكتاب والسنة فهذا الإثبات حق ولكن لا نعبر عن هذا المعنى الحق بألفاظ بدعية.

فالإمام الطحاوي - رحمه الله - لم يرد نفي الأركان والأعضاء والأدوات إلا ويقصد نفي المعنى الباطل الذي

ابتكرته الجهمية وأصقته بصفات الله ﷺ زورا وكذبا
وبهتاناً وإحادا وتحريفا فأراد أن ينصب نفيه على هذا
المعنى الباطل.

بدليل أنه من أهل السنة وقد أثبت في أوائل عقيدته
صفات كثيرة لله ﷺ وشرحناها ، فهو لا يريد نفي هذه
الأشياء إلا لما تكلمت بها المبتدعة ووصفوا الله ﷺ بها
وحرفوا بسبب وصفهم لله بها كثيرا من صفات الله الواردة
في الكتاب والسنة.

ولكننا لا نوافقهم - رحمه الله - في إطلاق النفي فقط ،
وأما قصده فإن قصده نقسم على ذلك أنه لا يريد إلا نفي
المعنى الباطل.

والحاصل أن هذه الألفاظ من قوله: (الحدود والأركان
والأعضاء والأدوات) وهي الألفاظ التي ساقها المصنف
فيها إجمال لأنها تحتل الحق والباطل والواجب فيها عندنا
معاشر أهل السنة والجماعة أننا لا نثبتها مطلقا ولا ننفيها
مطلقا حتى يتميز حقا فيقبل من باطلها فيرد.

ولكن يحمل كلامه ونفيه فيها على المعنى الحق لأنه -

رحمه الله - من أهل السنة ولأنه - رحمه الله - من أئمة
المحدثين فلا يمكن أبدا أن يقصد بنفيه هذا إلا نفي المعاني
السيئة لا المعاني الحسنة الصحيحة الجائزة على الله ﷺ.

وهنا ينبغي لنا أن نقف وقفة خفيفة وهو أن العالم إذا
كانت منطلقاته سنوية وأخطأ في بعض ألفاظه أو تعبيراته
فالواجب على السامعين لكلامه أو القارئ لهذا الخطأ أن
يحملوه على الأصل الذي انطلق منه وأن يعتدروا له

بالاعتذار الحسن فهذا من حق الإمام الطحاوي وغيره من أهل السنة ولا يسلم من الخطأ أحد. فما دامت منطلقات العالم شرعية وحاله المعلومة عنه تعظيم الكتاب والسنة وتعظيم السلف الصالح وتعظيم الحديث ورجالاته فمتى ما زلت قدمه أو أخطأ لسانه أو ند بنانه في كلمة لم يوافقها أهل العلم فالواجب على من يأتي بعده أن يعتذر له وأن يحمل كلامه على أحسن المحامل وأن لا يجعل خطأه مجالا للقدح فيه أو التثريب أو الطعن فيه أو تبديعه أو إخراجة عن دائرة السنة. وأما من كانت منطلقاته أصلا بدعية بعيدة عن الحق والتأصيلات السنية السلفية وكان مبغضا لأهل السنة لا يقرر العقائد على الأصول المنبثقة من المذهب الحق السلفي فهنا إذا أخطأ ليس من الحكمة الاعتذار له لأنه أصلا في تأصيله قد زل قدمه. ولذلك ينبغي أن نعتذر عن الأخطاء العقيدية التي وقع فيها الإمام النووي والإمام ابن الجوزي والإمام ابن حجر رحم الله الجميع رحمة واسعة وغفر لهم وأجزل لهم الأجر والمثوبة وجعل قبورهم روضة من رياض الجنة وجمعنا بهم في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر. فينبغي لنا أن ننظر إلى أخطاء هؤلاء الثلاثة ممن ثبت عنهم محبة الأدلة وتعظيم السنة وتعظيم الحاملين لها وتعظيم الصحابة وتعظيم مناهج السلف الصالح والموافقة العظيمة في كثير من عقائد أهل السنة والجماعة ينبغي لنا أن ننظر إلى خطئهم بنظرتين:-

- بنظرة الاعتذار.

- وبنظرة الرد.

أما نظرة الرد فلا يجوز لنا أن نقبل أخطاؤهم لأننا نحسن الظن فيهم ولأن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الخطأ مردود ممن جاء به وإن جاء به أصدق الناس. ألا ترى أن الله ﷻ أمرنا أن لا نفتدي بأبي الأنبياء وأعظم الموحدين وهو إبراهيم عليه الصلاة والسلام في استغفاره لأبيه فقد أمرنا الله ﷻ أن نتخذ إبراهيم قدوة إلا شيئاً واحداً نهانا الله أن نفتدي بإبراهيم فيه لأنه شيء لا

يرضاه الله ﷻ في قوله: ﴿ **الْأَقْوَلُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ**

لَكَ ﴾ [المتحنة: ٤] فالله ﷻ أمرنا أن نتخذه قدوة واستثنى

هذا الأمر فلا نتخذ إبراهيم فيه قدوة لأن الله ﷻ يقول:

﴿ **مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ**

كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ ﴾ [التوبة: ١١٣].

فإذا كانت منطلقات العالم شرعية وذلت قدمه في بعض الأركان العقدية فالواجب على آحاد الأمة أن يعتذروا له بالاعتذارات المناسبة وأن يردوا خطأه ولا يقبلونه. ولا تخطوا ببارك الله فيكم بين حسن الاعتذار عن الخطأ وبين السكوت أو عدم التحذير من الخطأ فنحذر من الخطأ لذات الخطأ ونرد الخطأ لذات الخطأ ولا نقبل الخطأ لذات الخطأ ولكن قائله إذا كانت منطلقاته سنية سلفية

شرعية فالواجب علينا أن نتقي الله في شخصه فلا نجعل هذا الخطأ هو هجرانا في مجالسنا وديندنا في التثريب والقدح في هذا الرجل فهذا من الظلم العظيم ومن العدوان الذي لا يحبه الله ﷺ.

وما وضع القبول للإمام النووي والإمام ابن حجر والإمام ابن الجوزي وسير مؤلفاتهم في الأمة سير الشمس ولا تزال الأمة تنفياً ظلال بركة هذه المؤلفات ولا تذكر أسماؤهم إلا وتترحم الأمة عليهم إلا أكبر دليل على قبول الله ﷻ لأعمالهم - إن شاء الله ولا نتأله على الله ﷻ - ولكن من باب حسن الظن بالله ﷻ.

فإن الله إذا أحب عبدا نادى: يا جبريل إني أحب فلان فأحبه فيحبه جبريل فينادي جبريل في ملكوت السماء إن ربكم ﷻ يحب فلانا فأحبوه فيحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض.

فالعالم إذا رأيت القلوب تحبه والآذان تهوى سماع كلامه والأمة تسير بمؤلفاته وأقواله واختياراته وتقبل نصائحه فهذا قد وضع له القبول في الأرض بإذن الله ﷻ.

وأما من كانت منطلقاته بدعية أصلا كابن عربي والطائي فمثل هؤلاء لا تترحم الأمة عليهم ولا تزال تلعنهم ولا تزال تحذر من أخطائهم ، فليس من الحكمة ولا من الحصافة ولا من الدين والشرع والعقل أن تأتي تعتذر عن الأخطاء التي وقع فيها ابن عربي أو تعتذر عن الأخطاء التي وقع فيها الجهم ابن صفوان أو تأتي تعتذر عن الأخطاء التي وقع فيها واصل ابن عطاء ، أو غيرهم من

صناديد أهل البدع ممن منطلقاتهم أصلا وأصولهم غير سلفية لأن هذا من الخطأ.

فإذا معاملة من كانت منطلقاته شرعية في أخطائه كمعاملة أخطاء من كانت منطلقاته غير شرعية هذا من الظلم العظيم والعدوان الذي لا يحبه الله عز وجل.

ولاسيما إذا خرج هذا التحذير في صورة نصح الأمة فيسقط علماءها من باب النصيحة لها فهذا انحراف عن الاعتدال ومنهج الوسطية.

فإن قلت: كيف نعامل الطائفتين؟

نقول: نعامل الطائفة الأولى وهي: من كانت منطلقاته شرعية أننا نرد خطأه ونحذر من الوقوع في أخطائه بل ولو جمعنا أخطاؤه من كتبه في مؤلف من باب التحذير منها فهذا لا حرج فيه لأنه قد مات ولا يمكن أن نراجعه فيها حتى يحذفها من مؤلفاته فلم يبقى دور لنا إلا التحذير من هذه الأخطاء.

لكن تحذيرنا يكون تحذير أهل الأدب مع العلماء تحذير من يعرف مقامات هؤلاء القامات والنجوم التي يهتدي بها الناس في ظلمات البر والبحر اهتداء معنويا وحسيا.
فأما ذواتهم فلا نتكلم فيها لا بتثريب ولا بقبح ولا بهمز ولا بلمز ولا بهمس وأما أخطاؤهم نحذر منها ونردها ونبينها للأمة ونقول: لا تقبلوها لأن الخطأ يرد ممن جاء به والضلال يرد ممن جاء به.

وأما تعاملنا مع الطائفة الأخرى وهي أخطاء من كانت منطلقاته أصلا غير شرعية فالتحذير من أخطائه ومن

ذاته وأن نقدح في ذاته وأن نقدح في شخصه وأن منطلقاته أصلاً غير شرعية وغير سنية وهذا ليس في العلماء السابقين الذين ماتوا بل نتعامل به حتى مع العلماء المعاصرين فإن العالم إذا كانت منطلقاته سنية سلفية ووقع في بعض الهنات أو الزلات التي لا نرتضيها فنحن نردها ونحذر منها ونناصحها فيها ونأمره بالتراجع عنها أو ألفنا فيه رسائل تحذر الأمة من أخطائه في مؤلفاته إن لم يتراجع وأصر وبقي على خطأه ولكن أما هو في ذاته وفي شخصه فنعتذر له الاعتذار الحسن الجميل.

ونحن في هذا المنهج بين طائفتين قد ابتلينا بها في هذا الزمان بين طائفة غلبت جانب حسن الظن تغليباً أو جب قبول الخطأ - وهذا خطأ عظيم جداً - وبين طائفة غلبت جانب التحذير في الخطأ حتى وقعت في سوء الظن واتهام النيات ونسف الحق الذي مع هذا الشخص جملة وتفصيلاً. وكلا الطائفتين قد أخطأت خطأ عظيماً وضلت ضلالاً مبيناً وخالفت المنهج السلفي المبني على الوسطية والاعتدال وهو التفريق بين من كانت منطلقاته شرعية ووقع في خطأ فنحذر من الخطأ ولا نقبل الخطأ ولكن نعتذر له عن خطأه ونحسن الظن فيه كالإمام الطحاوي - رحمه الله - في سيرنا في شرح هذه العبارات الأربع بينا وجه الصواب فيها ورددنا الخطأ ولكننا اعتذرنا عنه في ذاته في خاصة نفسه.

وفارق من كانت منطلقاته بدعية وأخطاؤه مبنية على هذه المنطلقات الفاسدة السالبة فهذا نحذر من أخطائه ومن ذاته ومن شخصه.

وهذا الذي أدين الله ﷻ به ولذلك لا يعتب علينا أحد إذا دافعنا عن بعض العلماء المعاصرين لا دفاعا عن أخطائهم مع التسليم بأن ما جاءوا به أخطاء ولكن للدفاع عن أشخاصهم ونياتهم وأنهم ما أرادوا إلى الخير ولكن ليس كل مرید للخير لابد أن يصيبه وليس كل مجتهد مصيب. فيجعلون دفاعنا عن هؤلاء العلماء مسبة لنا وأنا إنما نريد تسويق تلك الشخصيات لتسويق أخطائهم حتى تضل الأمة وهذا والله عين سوء الظن.

ولذلك احذروا من الطائفة المسماة بالجامية أو المسماة بأدعياء السلفية ولا بد أن نصرح بهذه الطائفة وأنها قد ناصبت العلماء أو كثيرا من العلماء العداة بحجة أنهم قد صدرت منهم بعض الهنات أو بعض الزلات التي قد نوافق الناقد على أنها زلة وخطأ.

ولا يمكن أبدا أن نبرر الخطأ حتى ينقلب صوابا فالخطأ خطأ ، لكننا ننكر على هذه الطائفة أن تنسف هذا الشخص جملة وتفصيلا وأن تجعله إبليسا من أبالسة الأمة وأن تجعل التحذير من شخصه وعامة ما جاء به هذا الشخص ديننا تدين الله ﷻ به فهذا هو الذي يجب علينا أن نحذر منه.

فإن كانوا يقصدون إحياء منهج السلف فأقسم بالله أنهم بهذا الغلو في النقد والتجريح والقذح قد أماتوا منهج السلف

في قلوبهم فإن منهج السلف الذي عليه أهل السنة
والجماعة هو رد الخطأ لذات الخطأ والاعتذار عن
المخطئ إذا كانت منطلقاته شرعية.
فلا نجعل الاعتذار عن المخطئ سببا لقبول خطأه ولا
نجعل التحذير من خطئه سببا للقدح في ذاته وشخصه
ونسف ما عنده من الحق والصواب والله أعلم.
ولذلك فالاعتذار للعلماء من شيم الكرام من طلبة العلم
ممن اتسع أفقهم لمثل هذا المنهج العظيم في النقد فإذا
وجدت نفسك تحب الاعتذار لمن وافقك في المذهب السني
السلفي الحق فاعلم أنك رجل كريم النفس كريم الطباع قد
أراد الله ﷻ بك خيرا وأنتك تسير على المنهج الحق.
ولذلك أهل السنة من أكثر الطوائف اعتذارا للمخالفين
فهم يحبون العذر والله ﷻ أيضا يحب الاعتذار لعباده قال:
«ما أحد أحب إليه العذر من الله ﷻ» أي أعذرهم في
أنفسهم فبعث الرسل وأنزل الكتب حتى لا يكون لأحد على
الله ﷻ حجة يوم القيامة لأن الحق لم يستتب له.
فالاعتذار للعلماء عن هفواتهم من شيم الكرام وأهل
الأدب في الطلب ، وأما قلة الأدب ورفع الصوت على
العلماء وإنزالهم عن مقاماتهم العالية السامية التي أنزلهم
الله ﷻ فيها بحجة التحذير من الأخطاء فلا والله هذا ليس
منهجاً سلفياً وأقسم بالله أنه ليس منهجاً سلفياً.
ومن المسائل أيضاً في كلمة الإمام الطحاوي قوله
رحمه الله: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).
لابد أولاً أن نعلم ما هي الجهات الست؟

فالجهاث الست: هي جهة الأمام والخلف وجهة اليمين والشمال وفوق وتحت هذه جهات ست.

وهذه الجهات الست ما من مخلوق في الأعم الأغلب إلا وتحويه هذه الجهات فأنا مخلوق فالجهات الست تحويني فأمام الآن كتاب والحاجز الزجاجي خلفي والكرسي عن يميني والكرسي الآخر عن شمالي وسقف المكان فوقي وأرضية المكان تحتي.

فإذا احتواء الجهات الست من طبيعة المخلوقات فالمخلوق هو الذي تحويه الجهات الست انتبهوا لما سأقوله الآن إذا فهمتموه ستفهمون نفي الإمام الطحاوي مع أنه من النفي المجمل أيضا لكن لا بد أن نعلم ما الذي نقصده.

الجهات الست التي تحيط بالمخلوقات مخلوقة أي : من أمامك مخلوق ومن خلفك مخلوق ومن فوقك مخلوق وأسفلك مخلوق ومن على يميني مخلوق ومن على يساري مخلوق.

فهذه الجهات الست مخلوقة والمخلوق يحيط بالمخلوق فإذا أنا تحويني الجهات الست المخلوقة لأنني مخلوق وهذا الجهات الست مخلوقة.

ثم اعلم شيء أن هذه الجهات الست ليست مطلقة وإنما نسبية أي : أن هذا الجدار أمامي لكنه أمامي بالنسبة لي لكن هذا الجدار خلف بالنسبة لدورات المياه.

فإذا كون الجدار أمامي هذه الجهة نسبية بالنسبة لي لكنه خلف بالنسبة لمن هو خلفه ، ووجهة الخلف أيضا

نسبية فهذا الزجاج خلفي لكن هذا الزجاج أمام لمن ورائه فهو خلف بالنسبة لي وأمام بالنسبة لما خلفه.
فإذا ما من أمام إلا وأمامه شيء هو خلف بالنسبة له وما من خلف إلا وخلفه شيء هو أمام بالنسبة له ، وما من يمين إلا وعن يمينه شيء هو شمال بالنسبة له ، وما من شمال إلا وعن شماله شيء هو يمين بالنسبة له.
وما من فوق إلا وفوقه شيء هو أسفل بالنسبة له ، وما من تحت إلا وتحتة شيء آخر هو أعلى بالنسبة له.
فإذا هذه الجهات الست فيها صفتان إذا فهم القارئ علم ما معنى نفي الإمام الطحاوي الجهات الست عن الله وهي أنها جهات مخلوقة إذا يجمعها وصف الخلق وهي أنها جهات ست نسبية أي : أن هذا الشيء أمام لكن هل هو أمام كل شيء أمام مطلق؟ الجواب: لا هو أمام بالنسبة لمن خلفه لكنه خلف بالنسبة لمن أمامه.

وأزيد في الإيضاح فأقول :

الجهات الست فيها صفتان:-

- الصفة الأولى: أنها مخلوقة.

- والصفة الثانية: أنها نسبية.

فبما أننا وصفنا هذه الجهات الست بأنها مخلوقة فإذا لا يتصور هذه الجهات المخلوقة تحيط بالله ﷻ فلا يتصور بأن يكون فوق الله شيء مخلوق بهذه الجهات ولا تحت الله شيء مخلوق من هذه الجهات ولا عن يمين الله شيء مخلوق من هذه الجهات ولا عن شمال الله شيء مخلوق من هذه الجهات لما؟ لأن الله فوق هذا العالم وليس ثمة

شيء يوصف بأنه جهة أمام أو خلف أو شمال أو يمين فوق العالم وإنما تلك الجهات الست من خصائص هذا العالم والله ليس حالاً في هذا العالم حتى تحويه الجهات وإنما هو فوق هذا العالم لما؟ لأن العلو الذي نضيفه لله ونصف الله به ليس هو العلو النسبي وإنما هو العلو المطلق الذي ليس ثمة شيء أعلى منه.

ولكن علو هذا السقف علو نسبي ففوقه الهواء وعلو الهواء شيء نسبي لأن فوقه السحاب وعلو السحاب شيء نسبي لأن فوقه السماء الدنيا والسماء الدنيا شيء نسبي علو نسبي لأن فوقها السماء الثانية وهكذا.

حتى علو العرش علو نسبي أما علوا الله ﷻ فهو العلو المطلق فالعلو المطلق لا يدخل في الجهات الست.

لأن العلو المطلق لا يمكن أن يتصف به أحد من المخلوقات وإنما هو صفة من صفات البارئ ﷻ فلا يوصف أحد بأنه في العلو المطلق إلا الله ﷻ.

ولذلك من كان في الدور الثالث هو عالي علو نسبي لا علو مطلق بالنسبة لمن تحته .

فإذا صدق كلام الإمام الطحاوي: (لا تحويه الجهات الست) وذلك لأنها مخلوقة والله لا يحيط به شيء من مخلوقاته لعظمته وكبر صفاته ﷻ فهو الكبير ذاتا والكبير صفات ﷻ.

وما هذه السماوات السبع والأراضين السبع التي نراها على اتساع أقطارها واتساع أفلاكها إلا كخرقة في كف الرحمن وما السماوات السبع والأراضين السبع بالنسبة

للكرسي الذي هو موضع قدمي الرب إلا كحلقة صغيرة أقيت في أرض فلاة.

فإذا الله ﷻ لا يمكن أن تحويه هذه الجهات لأن هذه الجهات إنما هي داخل السماوات والأرض فقط وتلك السماوات والأرض ليست شيئاً عن الله ﷻ فكيف نقول: أن الجهات الست تحويه؟! فلا يتصور أن تحويه الجهات الست وأقصد الجهات الست النسبية المخلوقة.

فإذا الإمام الطحاوي لما قال: (لا تحويه الجهات الست) كان يقصد ماذا؟ نفي الجهات الست النسبية المخلوقة. لكن لو أن الإمام الطحاوي رحمه الله قيد لأصاب في هذا النفي إلا أنه أطلق وقد أخطأ - رحمه الله - في إطلاقه. ولذلك إن قيل لك: هل يقال: بأن الله تحويه الجهات أو لا؟

فنقول: هذا لفظ مجمل لأن الجهة صارت على حسب استعمال الطوائف لها من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل وما كان محتملاً للحق والباطل فلا يجوز لنا أن نثبته مطلقاً ولا أن ننفيه مطلقاً بل هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه فيقبل من باطله فيرد.

فإن كان يقصد بنفي الجهات عن الله ﷻ: نفي الجهات النسبية المخلوقة فهذا نفي حق لأن هذه الجهات النسبية المخلوقة إنما تحيط بالمخلوقات لا بالخالق ﷻ.

وإن كان يقصد بنفي الجهة عن الله نفي العلو المطلق فهذا باطل لأن العلو المطلق من صفات الله ﷻ الذاتية الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع أهل العلم رحمهم الله.

ونرجع ونقول: بأن أعظم ضلال الخلق في مسائل الاعتقاد إنما كان بسبب تنزيل الأدلة الشرعية على تلك الألفاظ المشتركة المجملة المحتملة للحق والباطل فصاروا يحاكمون ألفاظ الكتاب والسنة على هذه الألفاظ المجملة المحتملة.

مثاله: قال المعتزلي في قول الله ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ﴾

﴿رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]: من لوازم إثبات الوجه لله إثبات

الجسمية والجسم ممتنع فإذا نحرف صفة الوجه. فحاكم اللفظ الشرعي بتلك القاعدة بهذا اللفظ البدعي وهو لفظ الجسم.

وكذلك من نفى علو الله ﷻ قال: لو أثبتنا أن الله في علو لاستلزم أن يكون الله في جهة والجهة ممتنعة على الله فإذا نحرف صفة العلو.

فالذي جعلهم يحرفون الأدلة الشرعية ويخرجونها عن مدلولاتها الصحيحة هي محاكمة ألفاظ الوحيين بهذه الألفاظ الملغونة المجملة التي تحتل الحق والباطل فصار أصل عقيدتهم إنما هو هذه الألفاظ المجملة المشتركة المحتملة فما وافقها من ألفاظ الوحيين أخذوا به وما عارضها من ألفاظ الوحيين ردوه وهذا هو الذي أوجب لهم ذلك كما نص عليه الإمام ابن تيمية رحمه الله.

وأريد أن نبين جملاً من الفروع على قاعدة المجملات، وكيفية تعامل أهل السنة والجماعة معها، وهذه القاعدة من

أعظم القواعد عند أهل السنة والجماعة والتي تعتبر سلاحاً، كشف أهل السنة بها كثير من مقالات أهل البدع، فإن الدين عند أهل البدع مبني على هذه المجملات التالفة الفاسدة، فيحملون ألفاظ الكتاب والسنة عليها، ولذلك من أعظم أسباب ضلال هؤلاء هذه الفرق، إنما هو اعتمادهم في تقرير معتقداتهم على هذه الألفاظ المجملة.

فمن جملة ما يُفرع على ذلك قول أهل البدع : ما ثم إلا الله

فهل هذه من الألفاظ المقبولة أو المردودة؟
نقول : ومعنى قولنا ثم أي هناك، أي ما هناك إلا الله، فهذا من الألفاظ التي تكلم بها أهل البدع، وتعامل معها أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى بهذه القاعدة، فقالوا إنما لا نقبل هذا اللفظ مطلقاً، ولا نرده مطلقاً وإنما هو موقف على الاستفصال في معناه، فإن أُريد به الحق قبلناه، وإن أُريد به الباطل رددناه.

فإذا كان مقصودة بقوله ما ثم إلا الله، أي ما ثم إليه إلا الله، وما ثم رب إلا الله، وما ثم خالق إلا الله، وما ثم من يستحق العبادة إلا الله، وما ثم رازق إلا الله، وما ثم مدبر ومتصرف في هذا الكون إلا الله على الحقيقة، فإن هذا كلام صحيح، وهو مقبول وقد دلت عليه الأدلة المتواترة، ولكن ليس هذا المعنى الذي يريده أهل البدع أصلاً.

وأما إذا كانوا يقصدون " ما ثم إلا الله " أي أنه لا فرق بين الخالق والمخلوق، فإن الخالق حال بذاته في المخلوقات متحدٌ فيها فهو عينها وهي عينه فلا تفريق بين

خالق ومخلوق فحيث ما حطت عينك رحالها فإنك إنما ترى الله وإن تمثل في صورة مخلوق.

فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق فيجعلون عين ذات الخالق متحدة بعين ذات المخلوق، فلا تمييز ولا تفصيل بينهما، وهذه عقيدة كفرية وثنية والعياذ بالله، وهي عقيدة ابن عربي صاحب الفصوص الذي قرر عقيدة الاتحاد وعقيدة الحلول، فإذا كان قصده بهذه اللفظة هذا المعنى فلا جرم أنه من المعاني الباطلة المردودة.

ومن الفروع أيضا: لفظ الجهة
فهل يصح أن نقول الله في جهة، أو نقول أن الله ليس في جهة ونطلق؟.

الجواب: لا يصح الاطلاق في الاثبات ولا الاطلاق في النفي، وإنما هذا اللفظ موقوف على الاستفصال في معناه، حتى يتميز حقه من باطله فيقبل حقه ويرد باطله، فإن كان يقصد بها جهة سفلى فإنه مردود، وإن كان يقصد بها جهة علو محيطة بالله ﷻ فهذا أيضا مردود، وأما إن كان يقصد بها جهة علو غير محيطة بالله على ما يليق بجلاله وعظمته، فلا جرم أن هذا المعنى نقبله.

ولكن لا نسمي هذا المعنى الحق بتلك الألفاظ البدعية المجملة المحتملة للحق والباطل، وإنما نسميه بما سمته به الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة ووقع عليه إجماع أهل العلم من أن الله في العلو، فلا نقول أن الله في جهة، وإنما نقول الله في العلو المطلق، فوق سماوته مستوٍ على عرشه بائن من خلقه.

فانظر كيف عرفنا الحق من الباطل بتطبيق هذه
الفروع ذات الألفاظ المجملة على تلك القاعدة العظيمة.
ومن الفروع كذلك: إن قيل لك هل يجوز اتخاذ الرسول
واسطةً فيما بيننا وبين الله؟

فالجواب: إياك أن تقول نعم وتطلق، وإياك أن تقول لا
وتطلق، فإن لفظ الواسطة صار من الألفاظ المجملة التي
تحتل الحق والباطل، فإن كان المقصود باتخاذ الرسول
واسطة فيما بيننا وبين الله أي في تبليغ الأحكام الشرعية،
فلا جرم أنه واسطة بيننا وبين الله في هذا الأمر.

فإن جعل النبي ﷺ واسطة بيننا وبينه في تبليغ
شريعته لأمته، ولذلك تجدون السؤال إذا توجه من
الصحابة للنبي ﷺ عن شيء من الأحكام الشرعية ينزل
القرآن بقوله قل كذا وكذا، فجعله واسطة بيننا وبين الله ﷻ
في تبليغ الأحكام فقط.

وأما إذا كان المقصود بقوله الرسول واسطة بيننا وبين
الله يقصد بها أي واسطة بيننا وبينه في الدعاء والاستغاثة
فإن هذا باطل، فليس بين العباد وبين ربهم في دعائه
وطلب المدد منه والاستغاثة به واسطة أحد من المخلوقين،
لا ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا ولا ولياً صالحاً، وهذا هو

المعنى من قول الله ﷻ ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾،

قال: ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ١٨٦] أي مباشرة "إني

قريب " لم يقل: قل فإنني قريب، لأنه ليس بيننا وبين الله

واسطة في دعائه والاستغاثة به، فهذه قاعدة عظيمة يجب على طالب العلم أن يعرض عليها بنواجذها وأن يشد عليها بكتنا يديه.

ومن الفروع كذلك أيضا لفظ التوسل بالرسول، هل يجوز أن نتوسل للنبي ﷺ أو لا يجوز؟

نقول: لا يجوز لك أن تقول لا يجوز التوسل بالنبي ﷺ هكذا وتطلق، ولا يجوز أن تقول يجوز التوسل بالنبي ﷺ هكذا وتطلق، لأن لفظ التوسل صار من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل، وما كان من الألفاظ محتملا للحق والباطل فلا يُقبل مطلقا، ولا يرد مطلقا وإنما هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه فيقبل من باطله فيرد.

فإن كان المقصود بالتوسل بالنبي ﷺ أي التوسل بذاته فهذا من التوسل البدعي الذي منعه أهل السنة والجماعة، وإن كان المقصود بالتوسل بالنبي أي التوسل بجاهه، فإن هذا أيضا من التوسل البدعي الذي منعه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، وكل حديث في التوسل بجاهه فموضوعه مكذوب على النبي ﷺ، وإن كان المقصود بالتوسل به أي التوسل بالإيمان به وبطاعته وامتناله أمره واجتناب نهيه واتباع شريعته، فلا جرم أنه وسيلة بيننا

وبين الله ﷻ في هذا الأمر قال الله ﷻ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] أي

بامثال أوامره واجتناب نواهيه التي أمر نبيه بتبليغكم إياها، فنحن نتوسل إلى الله بالإيمان به، ونتوسل إلى الله ﷺ بحبه، ونتوسل إلى الله ﷺ بطاعته وامثال أمره ﷺ، لأن كل ذلك من الطاعات والأعمال الصالحات، والتوسل إلى الله ﷺ بالأعمال الصالحة من الأمور التي دلت الأدلة على جواز التوسل بها، فيجب علينا أن ننتبه لمثل هذه الألفاظ وإلا يخدعنا أهل البدع، فلا نتسرع عند سماع شيء من هذه الألفاظ المجملة، لا بقبول ولا بنفي حتى يتميز الحق من الباطل.

ومنها أيضا قولهم هل الرسول نور أم لا؟

الجواب: لا نقول بأنه نور ونطلق، ولا نقول بأنه ليس بنور ونطلق، فلا يجوز أن نطلق الإثبات ولا النفي، لأن هذا من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل، فإن كان المقصود به أي أنه مخلوق من نور الله ﷺ وأن ذاته نور، فإن هذا ليس بصحيح، فإن الأدلة التي دلت على أن النبي ﷺ مخلوق من المادة التي خلق منها البشر، فليس مخلوق من نور الله ﷺ، وليست ذاته باعتبارها نورا، وليست ذاته باعتبارها مجردة نورا، فهو مخلوق من الماء والطين، ومخلوق من ماء مهين، كما خلق سائر البشر،

كما قال الله ﷺ ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف: ١١٠] أي

بشر باعتبار أصل الخلقة وبشر باعتبار كيفية الخلقة، وإنما فضله الله ﷺ على البشر باصطفائه واختياره خاتما للأنبياء والمرسلين ﷺ، وإن كان المقصود بقولك الرسول

نور أي باعتبار ما بعث به من الشريعة والهدى، والكتاب الذي أنزل عليه، فلا جرم أنه نورا بهذا الاعتبار، ولذلك وصف الله ﷺ شريعته وكتابه بأنه نور، قال الله ﷻ ﴿

وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ

وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا ﴿ [الشورى: ٥٢].

فإن قلت الرسول نور أي جاءنا بالنور فهذا حق، وإن كنت تقصد بالنور أنه مخلوق من نور الله كما يعتقد غلاة المتصوفة فإن هذا باطل ترده الأدلة الصحيحة وإجماع أهل العلم رحمهم الله تعالى، فوصيتي لكم يا طلبة العلم بالحرص على فهم هذه القاعدة.

ومن الفروع كذلك: إن قيل لك هل ظواهر نصوص الصفات مراد أم غير مراد؟

نقول: إياك أن تقول بأنه مراد وتطلق، وإياك أن تقول بأنه غير مراد وتطلق، وإنما الواجب في ذلك عليك أن تفصله، لأن لفظ الظاهر صار من الألفاظ المجملة على حسب استعمال الطوائف البدعية له، فالحق في ذلك أن تُفصل، فإن كان يقصد في قوله الظاهر أي ما يفهمه أهل البدع فلا جرم أن هذا ليس بمراد الله ﷻ من هذه النصوص لأنهم لا يفهمون من ظواهر نصوص الصفات إلا ما يخص المخلوقين، فهم يعتقدون مماثلة الله ﷻ بخلقه.

وعليه فالظاهر ليس بمراد لأن الله ليس كمثله شيء، وليس له سمي ولا كفو ولا ند له ﷻ، ولا يُقاس بخلقه ﷻ.

لا قياس شمول ولا قياس تمثيل، كما قرره أهل السنة والجماعة.

وأما إن كان المقصود بالظاهر ما يفهمه أهل السنة والجماعة، فلا جرم أن هذا الظاهر مراد لله ﷻ فالله يريد

أن نفهم من قوله ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] أن من

صفاته الذاتية الوجه على ما يليق بجلالة وعظمته، وهذا ما يفهمه أهل السنة وهو ظاهر النص، المراد لله ﷻ،

ويريد منا أن نفهم قوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]

أن له يدين حقيقتين ذاتيتين كما يليق بجلاله وعظمته، وهذا الظاهر هو الذي يريده الله وهو الظاهر الذي يفهمه أهل السنة والجماعة.

فإذاً أهل البدع يفهمون ظاهراً وأهل السنة يفهمون ظاهراً، فإن كان المقصود بالظاهر ما يفهمه أهل البدع فليس مراداً للشارع، وأما إن كان المقصود بالظاهر ما يفهمه أهل العلم من أهل السنة والجماعة فلا جرم أنه مراد لله ﷻ.

ومن الفروع كذلك : إن قيل هل أسماء الله مترادفه أو متباينة- مختلفة-؟

فنقول : إن الترادف والتباين على حسب استعمال أهل البدع له صار من الألفاظ المجملة التي تحتل الحق والباطل، فلا يجوز أن نقول بأنها متباينة ونطلق، ولا يجوز أن نقول بأنها مترادفة ونطلق، وكلا القولين قال به

بعض المعتزلة، فبعض المعتزلة قالوا بأن أسماء الله مترادفة وأطلقوا، وبعض أهل الاعتزال قالوا بأن أسماء الله متباينة وأطلقوا، وكلا الإطلاقين باطل.

فإن قلت وما الحق في هذا؟

فنقول الحق هو التفصيل، وهي أنها مترادفة باعتبار الذاتية أي مترادفة باعتبار دلالاتها على الذات، ومتباينة باعتبار دلالاتها على الصفات، فإن أسماء الله عَلَيْهِ وإن تعددت فإنها تدل على ذات واحده وهي ذات الله عَلَيْهِ، فإذا كل الأسماء مترادفة متفقة باعتبار دلالاتها على ذات واحده، فالرحيم هو الرحمن باعتبار اتحاد الذات، والرحيم الرحمن هو العزيز الغفار الحكيم الرحيم، القوي السلام المؤمن المهيمن، الجبار المتكبر.

فكل هذه الأسماء وإن تعددت ألفاظها وتباينت ألفاظها إلا أنها متفقة في دلالاتها على ذات واحده، كأسماء يوم القيامة فهي وإن تعددت إلا أنها تدل على يوم واحد، وأسماء السيف عند العرب فهي وإن تعددت فإنها تدل على ذات واحدة وهي ذات السيف.

وأسماء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهي وإن تعددت فإنها تدل على ذات واحدة، وأسماء الأسد فهي وإن تعددت عند العرب إلا أنها تدل على ذات واحدة، فإذا أسماء الله مترادفة باعتبار دلالاتها على ذات واحدة.

فالذات الذي يدل عليه اسم الله الرحمن هي عين الذات الذي يدل عليها اسم الرحيم، لا تختلف الذات باختلاف الأسماء، ولكن لو نظرت إلى صفات هذه الأسماء لوجدت

أن كل اسم منها يحمل صفة غير صفة الاسم الآخر، فإذا
هذه الأسماء مختلفة باعتبار دلالاتها على الصفات،
فالرحمن يدل على صفة الرحمة، والقهار يدل على صفة
القهر، وهل الرحمة هي القهر؟ الجواب: لا، فإذا الرحمن
يختلف عن القهار باعتبار الصفات، ولكنه هو باعتبار
الذات.

والعزیز يدل على صفة العزة، والعليم يدل على صفة
العلم، والسمیع يدل على صفة السمع، والبصیر يدل على
صفة البصر، إذاً هذه الأسماء الأربعة مختلفة باعتبار
دلالاتها على صفات متعددة، لكن كل هذه الأسماء الأربعة
تدل على ذات واحدة، فهذا هو الحق في هذه المسألة، أن
أسماء الله ﷻ مترادفة باعتبار دلالاتها على ذات الباري
ﷻ، ولكنها متباينة باعتبار دلالاتها على صفات متعددة

فمن قال بأنها مترادفة وأطلق يكون قد أصاب من
جانب وأخطأ في جانب، أصاب في جانب الذات، وأخطأ
في جانب دلالاتها على الصفات، ومن قال بأنها متباينة
وأطلق أصاب في جانب وأخطأ في جانب، أصاب في
جانب دلالاتها على الصفات المختلفة، وأصاب في جانب
دلالاتها على الذات الواحدة، ولكن من قال بقول أهل السنة
بأنها مترادفة، باعتبار الذات ومتباينة باعتبار الصفات فقد
أصاب في الجانبين جميعاً.

وخلاصة هذه المسألة، أنه يجب على طالب العلم إذا
أراد أن يحقق مذهب أهل السنة التحقيق الكامل، وأن
يتسلح بالسلاح الذي يكشف به زيف كثير من عقائد أهل

البدع، أن يحرص على تقرير هذه القاعدة وجعلها أصلاً
سنيًا سلفياً يرجع إليه عند الحاجة إليه في تقرير العقائد في
مثل هذه الألفاظ المحملة التي ابتلانا بها أهل البدع.
ولا نعلم أن أهل السنة هم الذين قالوا هذه الألفاظ لا،
بل من قالها ابتداءً هم أهل البدع، ودغدغوا بها مشاعر
أنصاف المثقفين والعوام، وخرجوا في مخرج التنزيه لله
ﷻ بهذه الألفاظ المجملة، فقبلها بعض العوام ودانوا الله ﷻ
بمقتضاها فأخطأوا ووقعوا وضلوا، فأوقعهم أهل البدع في
صراف هذه الألفاظ المجملة بسبب احتمالها الحق
والباطل، فألزمهم أهل السنة بردها فقالوا نحن لا نقصد إلا
المعنى الحق فيها.

وإذا تركهم أهل السنة صاروا يقررون هذه الألفاظ
ويعملون طلابهم ومن يدين بعقيدتهم أنهم يقصدون المعنى
الآخر له، كما كان المعتزلة يقولون في قول لفظي بالقرآن
مخلوق، إذا ألزمهم أهل السنة قالوا نحن لا نقصد الكلام
كلام الله، بل نحن نقصد كلامنا نحن وألفاظنا نحن
مخلوقات.

فهذه القاعدة ترد عليهم هذا الزيف وتكشف عنا هذه
الشبه، ولي فيها رسالة لعلمك ترجعون إليها في بيان قاعدة
الألفاظ المجملة عند أهل السنة والجماعة، فقد خرجت على
هذه القاعدة قرابة الخمسين فرعاً، أبين الباطل والحق في
هذه الألفاظ.

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى:

(والمعراج حق وقد أسرى بالنبي ﷺ وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء ثم إلى حيث شاء الله من العلا وأكرمه الله بما شاء وأوحى إليه ما أوحى ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا

رَأَى ﴾ [النجم: ١١] فصلى الله عليه و سلم في الآخرة والأولى)

وهذه عقيدة من العقائد العظيمة عند أهل السنة والجماعة والكلام عليها يطول جدا ومن باب التيسير في الشرح سأخرج عقيدتنا في هذه المسألة على طريقة سؤال وجواب ليس على طريقة مسائل وإنما على طريقة سؤال وجواب من باب التنويع عليكم. فأقول وبالله التوفيق :

اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة مجمعون على أن من جملة ما وقع في حياته ﷺ من الأمور المعجزة العظيمة أنه أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وأنه عرج به إلى السماء السابعة كما قال الله ﷻ ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي

أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي

بَنَيْنَا حَوْلَهُ لِنُزِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ

﴿ [الإسراء: ١].

وكما قال الله ﷻ في أول سورة النجم ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ

﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ
إِلَّا وُحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ
بِالْأَفْقِ الْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾
فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿١١﴾ أَفَتُمَرُونَهُ
عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴿١٢﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾
عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا
طَغَىٰ ﴿١٧﴾ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النجم: ١-١٨]

فالآية الأولى من أول سورة سبحان - الإسراء - تتكلم عن العقيدة الأولى وهي عقيدتنا في الإسراء والآية الثانية من أول سورة النجم تتكلم عن قضية المعراج بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة وكل ذلك مما وقع عليه الاجماع بين أهل السنة والجماعة وإن اختلفوا في بعض تفاصيله إلا أن أصل تلك الواقعتين قد أقر بهما أهل السنة والجماعة إقراراً قطعياً كما شهدت بذلك الأدلة الصحيحة الصريحة.

فإن قلت ومتى كان ذلك؟

فبقول في توقيته خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى إلا أن أكثر أهل العلم يرون أنه قبل الهجرة فجماهير أهل

العلم يرون أن حادثة الإسراء والمعراج وقعت قبل الهجرة ولكن اختلفوا في المدة التي حدث فيها قبل الهجرة فمنهم من قال وقعت قبل الهجرة بخمس سنين ، ومنهم من قال بثلاث سنين ، ومنهم من قال بسنة واحدة ولا دعي للبحث في مثل هذه المسائل لأنه خلاف لا يتعلق به حكم شرعي إذا كنا معتقدين بإقرار أصل وقوع تلك الحادثتين ومؤمنين بما أخبرت بهم الأدلة والله الحمد والمنة .

ولذلك لم يحرص الشارع على تحديد وقتها لا في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ولم يحرص الصحابة رضوان الله عليهم على تحديدها بيوم أو على التأريخ بها لأنهم يعلمون أنه لا يتعلق بليلة الإسراء والمعراج شيء من الأحكام الشرعية كما سيأتينا في بعض المسائل إن شاء الله تعالى ، فلا داعي للتطويل في ذكر الخلاف إلا أن الذي عليه أكثر أهل العلم أنه قبل الهجرة بسنة .

فإن قلت: وهل كانت تلك الواقعة متعددة أم لم تحصل في حياته ﷺ إلا مرة واحدة؟

الجواب: فيه خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى والحق الحقيق بالقبول والذي لا ينبغي القول بغيره هو أن حادثة الإسراء والمعراج إنما وقعت في حياته ﷺ مرة واحدة فقط ولم تتكرر حتى قبضه الله ﷻ .

فإن قلت وما سبب الخلاف بين أهل العلم في كونها متكررة أو منفردة؟

فنقول : سبب الخلاف في ذلك هو اختلاف الروايات واختلاف طريقتهم رحمهم الله تعالى في الجمع بين

الروايات التي ظاهرها التعارض فصار بعض أهل العلم غفر الله له يرى أنه كلما خرجت له رواية صحيحة تعارض الروايات الأولى جعل لتلك الرواية إسراء جديدا ومعراجا جديدا وهذا منهج باطل في الجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض.

لأنه يلزم عليه أنه في كل معراج يفرض الله ﷻ عليه خمس صلوات وفي كل معراج يتردد رسول الله ﷺ بين موسى وربه يطلب من الله أن يخفف عن أمته الخمسين صلاة وفي كل معراج يقابل آدم ويسلم عليه ويقر بنبوته ويقابل سائر الأنبياء في السماوات السبع ويقرون بنبوته ويسلمون عليه - وهذا بعيد عن الصواب - وإنما حصلت هذه الوقائع في حياته ﷺ مرة واحدة فقط ولم تتكرر حتى مات وهذا هو الذي عليه جماهير أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

فإن قلت: وهل كان الإسراء بروحه وبدنه جميعا أم كان الإسراء بروحه وبدنه في الأرض؟

الجواب : في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى والحق الحقيق بالقبول هو أن الإسراء والمعراج كانا بروحه وجسده على حد سواء فقد أسري وعرج بروحه وجسده ﷻ وهذا الذي قرره الإمام الطحاوي رحمه الله وهو قول أكثر أهل السنة والجماعة بل هو قول جماهير أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

ودليل ذلك : قول الله ﷻ ﴿سَبَّحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ

بِعَبْدِهِ﴾ [النجم: ١] ، والعبد لا يطلق على الجسد فقط ولا

يطلق على الروح فقط بل يطلق العبد على مجموع الجسد والروح ولأنه لو كان الإسراء والمعراج بروحه فقط فإن أمر الروح يختلف عن أمر الجسد ولا تزال روح الواحد منا تهيم في حال منامه في أقطار الأرض ويرى الإنسان أنه ذهب إلى أمريكا ثم رجع وهو في ليلة واحدة.

فلو كان الإسراء بروحه لما كان لتكذيب قريش داعي فإن أمر الأرواح يختلف عن أمر الأجساد ، لكن الذي استعظمه كفار قريش أنه كان يقول لهم قد عُرج وأُسري بروحي وجسدي، فالإسراء بالجسد مع الروح والمعراج به مع الروح هو الذي استعظمته كفار قريش وإلا فأمر الأرواح يختلف عن أمر الأجساد

ولذلك في الإسراء رأى النبي ﷺ أخاه موسى يصلي في قبره عند الكتيب الأحمر وهو من جملة من سلم عليه في السماء السادسة كما سيأتي بيانه فيما حصل للنبي ﷺ إن شاء الله في المعراج.

إذاً فهذه الأدلة تدل على أن الإسراء كان بروحه وجسده معا وقد ثبت عن بعض أهل السنة بل نُسب لبعض الصحابة أنه إنما أُسري بروحه دون جسده فمن قال بهذا القول فلا يخرج قوله هذا عن دائرة أهل السنة والجماعة ، ولكن لا نعلم عن أحد من أهل السنة أنه قال أُسري

وعُرج جسده دون روحه فمن قال بهذا القول فقد جاء بشيء لا يُعرف عن أهل السنة والجماعة.

كما أن هناك قولاً قيل في هذه المسألة لا يُعرف عن أحد من أهل السنة والجماعة قال به وهي أن الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى كان بروحه وجسده وأما المعراج إلى السماء السابعة فقد كان بروحه فقط فهذا قول باطل لا يُعرف عن أحد من أهل السنة والجماعة.

وخلاصة الأمر أن الذي يعرف عن أهل السنة والجماعة قولان ولا يعرف عنهم قولان:
الأول: أنه عُرج وأسري بروحه وجسده وهذا هو الحق الحقيقي بالقول.

الثاني: أنه إنما أسري وعُرج بروحه دون جسده وهذا وإن قال به بعض أهل السنة إلا أنه قول لا تؤيده الأدلة لكن من قال به لا يخرج عن دائرة أهل السنة لأن المتقرر عندنا أن الخلاف في المسألة العقدية إذا كان في دائرة أهل السنة والجماعة فليس ذلك من مسائل الولاء والبراء العامة ولا من مسائل العقيدة الكبيرة التي تُخرج المخالف فيها عن دائرة أهل السنة والجماعة.

وما القولان اللذان لا يعرفان عن أهل السنة: فقول من قال إنما عُرج وأسري بجسده دون روحه، وقول من قال بالتفصيل بين الإسراء والمعراج فجعل الإسراء بالروح والجسد وجعل المعراج بالروح دون الجسد فهذان القولان لا أعلم على حسب اطلاعي القاصر أحداً قال بهما من أهل السنة والجماعة.

فإن قلت : وهل كان إسراؤه إلى المسجد الأقصى
والعروج به إلى السماء السابعة كان يقظة أو مناما؟
الجواب: بل كان يقظةً وهو الذي ارتضاه الإمام
الطحاوي رحمه الله تعالى وقد ورد عن بعض أهل السنة
أنه قال: إنه كان مناما ويستدلون على ذلك برواية في
الصحيح من طريق شريك بن أبي نمر غفر الله له ورحمه
الله وعفا عنه قال في حادثة الإسراء والمعراج قال في
آخرها قال ثم استيقظت ولا يعرف عن أحد وافق شريكا
في هذه اللفظة.

فهي من الألفاظ الشاذة وإن كان سندها صحيحا وقد
خرجها صاحب الصحيح إلا أنها من الألفاظ الشاذة بل إنها
من أغلاط شريك الثمانية في السنة والتي عدها بعض أهل
العلم رحمهم الله تعالى.

فقوله " ثم استيقظ " من الألفاظ الشاذة والمتقرر
بقواعد التحديث أن اللفظ إذا كان شاذاً فإنه يعتبر ضعيفا
لأن الثقة إذا خالف الثقات فإن روايته تعتبر شاذة، لكن من
قال بأنه كان مناما وليس بيقظة فلا يعتبر خارج عن دائرة
أهل السنة والجماعة لثبوت الخلاف في حدود دائرة مذهب
أهل السنة رحمهم الله تعالى.

فإن قلت: وعلى أي شيء أُسري به؟
فأقول : أُسري به على دابة يقال لها البُرّاق وهي دابة
بين البغل والحمّار كما صح عن النبي ﷺ وتضع حافرهما
عند منتهى طرفها أي أنها سريعة الانتقال جدا ولا نعلم
تفاصيل صفاتها على وجه الدقة في غير ما وصفتها بها

الأدلة الصحيحة الصريحة من هذين الوصفين الذين ذكرتهما لأنها ليست من دواب الأرض فهي من أمور الغيب ونحن نوقف أمور الغيب بتفاصيلها على ثبوت الأدلة فالدليل أثبت أن أنها دابة بيضاء وأنها دابة في حجمها ما بين البغل والحمار وأنها باعتبار سرعة انتقالها تضع حافرها عند منتهى طرفها أي بسرعة الصوت أو قريب منه.

فإن قلت : وعلى أي شيء كان المعراج؟
فقول : كان على آلة العروج التي لا يعلم بحقيقتها إلا الله تبارك وتعالى فكيفية هذه الآلة وما هيته لا نعلمها لأنها غيب بالنسبة لنا ولا نكلف في عقيدتنا بعلم تفاصيل شيء من هذه الآلة التي تمكن بها النبي ﷺ بفضل الله وقدرته وقوته أن يصل إلى السماء السابعة فالله أعلم بذلك.

فإن قلت: وهل الإسراء والمعراج كانا جميعا في ليلة واحدة أم أن كل واحد منهما كان في ليلة خاصة؟
الجواب: الذي عليه المحققون من أهل العلم رحمهم الله تعالى أنهما كان جميعا في ليلة واحدة وهذا هو ظاهر الأدلة فمجموع الأدلة يدل على أنه أسري به ثم عرج به بعد ذلك إلى السماء السابعة.

فإن قلت: وأيهما كانت قبل الأخرى الإسراء كان قبل المعراج أم أن المعراج كان قبل الإسراء؟

الجواب: بل الذي كان عليه المحققون رحمهم الله تعالى أن الإسراء كان قبل المعراج فجعل الإسراء به من باب المراقبة والنقدمة والإرهاص للمعراج لأن الانتقال بسرعة

في الأرض يعتبر إرهابًا للانتقال بسرعة في السماء فقد حصل للنبي ﷺ في هذه الليلة رحلتان رحلة أرضية من المسجد الحرام للمسجد الأقصى وهي مقدمة لتلك الرحلة السماوية إلى السماء السابعة فهما رحلة صغرى ورحلة كبرى ومن المعلوم أن الشريعة تتدرج بالعبد فبدئًا بالرحلة الأرضية الصغرى قبل الرحلة السماوية الكبرى هذا الذي عليه المحققون من أهل العلم.

فإن قلت: وما حكم من أنكر الإسراء والمعراج وكذب بهما ونفاهما؟

فنقول: لا جرم أنه يكفر إن كان إنكاره إنكار جحد وتكذيب لأنه كذب بما ثبتت به الأدلة المتواترة وصار معلوما من الدين بالضرورة ومن كذب بما أخبر به النص الصحيح الصريح فإنه كافر.

وإن كان إنكاره إنكار تأويل وشبهة فقبل أن نحكم عليه بالكفر فلا بد من كشف الشبهة وإزالة التأويل عنه أولاً حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر من خالفها فإن انكشفت الشبهة وعرف ولكن أصر كفر.

فإن قلت وهل ثبت المعراج في كتاب الله ﷻ أم أن أصل ثبوته في سنة النبي ﷺ؟

الجواب: بل ثبت المعراج في كتاب الله ﷻ لا كما يتفوه به بعض من لا بحث عنده ولا معرفة له من أن المعراج إنما ثبت بالسنة فنقول إنه ثبت في الكتاب وفي السنة ففي

الكتاب في قول الله ﷻ في أول سورة النجم ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا

هُوَ **١** مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى **٢** وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى **٣** إِنْ

هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى **٤** عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى **٥** ﴿[النجم: ١-٥] إِلَى

آخر الآيات العشر فهذه كلها تتكلم عن معراج النبي ﷺ إلى السماء السابعة وتتكلم عن تلك الآيات العظيمة التي أراه

الله ﷻ إياها ثم ختمها الله ﷻ ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى

١٧ ﴿[النجم: ١٧] ، ثم قال: ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى

١١ ﴿[النجم: ١١].

فإذا ما يتفوه به من لا معرفة عنده من أن المعراج إنما ثبت بالسنة هذا كلام فيه قصور بل ثبت في الكتاب وثبت في السنة كما أن الإسراء ثبت في القرآن وثبت في السنة أيضا.

فإن قلت: وأيها كان قبل الآخر؟ الإسراء قبل المعراج أم المعراج قبل الإسراء؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم والقول الذي عليه المحققون من أهل السنة أن الإسراء كان قبل المعراج وتقديم الإسراء على المعراج من باب التوطئة لأن الرحلة الطويلة الأرضية تقدم على الرحلة الطويلة السماوية .

فإن قلت وهل يمكن للعقل أن يتصور وقوع هذين الأمرين في هذا الزمن اليسير في ليلة واحدة بهذه السرعة الهائلة؟

فنقول : اعلم رحمك الله تعالى أن هذين الأمرين من أمور الغيب وأمور الغيب لا مدخل للعقول فيها لا في صدر ولا ورد أي أن هذه المسألة من المسائل الغيبية فحقيقة الإسراء وحقيقة المعراج وكيف تمت هذه من أمور الغيب الذي لا يُعلم من جهة الوحي فالعقل لا يدل على ذلك ولا يستلزمه.

وإنما ذلك سلمنا به لأن الله ﷻ أخبرنا به في كتابه ونبيه ﷺ أخبرنا به في صحيح سنته وخبر الوحي صادق لا يتطرق إليه الكذب حاشا وكلا ومن أصدق من الله قيلا ومن أصدق من الله حديثا؟ - لا أحد - فما صحت به الأدلة في هذين الأمرين يجب أن يصدق وأن يسلم له ولا يجوز عرضه على العقول لأنه فوق مدرجاتها وأعظم من استيعابها وهذا الأمر وهو عدم احتمال العقل لمثل هذه الحادثتين هو الذي جعل كثيرا من الفلاسفة وأهل البدع ينكروا وقوعهما أصلا ، ونحن نقول إن وقوعهما أمر ممكن بل إن هناك دلائل شرعية وعقلية على إمكان وقوع الإسراء والمعراج بل ودلائل حسية أيضا.

وأرى والله أعلم أنه لا بد من كشف هذه الشبه التي أصبح بعض الفلاسفة يقدر بها في عقيدة أهل السنة والجماعة ويقول كيف تصدقون هذه الحادثة التي تتضمن قطع هذه المسافات الهائلة التي لا يمكن تقديرها إلا بالسنين الضوئية في ليلة واحدة؟

فنقول هذا أمر إنما يثبت من جهة الوحي ولا شأن للعقول به ولكن نؤيد ذلك بعدة أوجه: الوجه الأول: أننا

نؤمن بأن الله له القدرة الكاملة والمشيتة الشاملة وأنه ﷺ لا يعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض وأن أمره ﷺ الكاف والنون فإذا أراد الشيء قال له كن فيكون فليس ذلك بمستغرب على عظيم قدرة الله ﷻ.

نعم هو مستغرب على قدرة محمد ﷺ ومستغرب على قواه البشرية هذا أمر نسلم به فلا يستطيع النبي ﷺ باعتبار القوة وقدرته المجردة أن يفعل ذلك من عند نفسه ولكن هذا الأمر إنما هو خاضع لعظيم قدرة الله ﷻ فقد أسري به في تلك السرعة الهائلة بقدرة الله لا بقدرة محمد ﷺ وعُرج به إلى السماء السابعة بل إلى ما فوق ذلك إلى حيث شاء الله ﷻ لا بقدرته هو ولا باعتبار قواه البشرية فإن قدرة البشر وقواهم تعجز عن ذلك لا يستطيعها البشر لكن الأمر حصل بقدرة الله ﷻ وكلنا نؤمن بعظيم قدرته قال الله ﷻ

﴿ قُوَّةٌ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ

﴿ كَانَتْ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر: ٤٤] وفي آيات كثيرة ﴿

﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٠].

الأمر الثاني: أن هذا أمر يحتمله العقل أو لا ترى أن الله لما خلق الأبوين أسكنهما الجنة والجنة في السماء السابعة فلما ارتكبا ما ارتكباه وتاب الله ﷻ عليهما أهبطهما إلى الأرض فالذي قدر القدرة الكاملة على إهباط الأبوين من الجنة إلى الأرض فإنه قادر القدرة الكاملة على أن يعرج يبشر من الأرض إلى الجنة إلى السماء السابعة.

هذا أمر مسلم به فكيف نستغرب الصعود ولا نستغرب النزول من هذه المسافات الهائلة الشاسعة؟ بل إن هذا متصور حتى في الصعود أو لا ترى أننا نعتقد أن الله ﷻ قد رفع عيسى حيا إلى السماء فهو الآن في السماء الثانية كما أخبرت بذلك الأدلة قال: "ثم عُرج بي إلى السماء الثانية فاستفتح جبريل ف قيل من؟ قال جبريل قال ومن معك؟ قال: محمد قال: وبعث إليه؟ قال: بعث إليه ففتح لنا فإذا أنا بعيسى بن مريم ويحيى بن زكريا ابني الخالة فسلم عليّ وقال: مرحبا بالأخ الصالح والنبى الصالح"، وإننا نعتقد أن عيسى عليه السلام لم يمت الميتة التي كتبها الله ﷻ عليه إلى الآن، كما قال الله ﷻ ﴿

وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴿ [النساء: ١٥٧].

وقال: ﴿ بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا

﴿ [النساء: ١٨٥].

ويقول النبي ﷺ «يوشك أن ينزل فيكم عيسى بن مريم حكما مقسطا فيكسر الصليب ويضع الجزية ويقتل الخنزير ولا يقبل إلا الإسلام».

فهل استغرب النصارى من أن عيسى رُفِعَ إلى السماء حيا؟ هل استغرب المعتزلة من ذلك؟ هل استغرب الجهمية الذين يصبون جام غضبهم وإنكارهم على مسرى النبي ﷺ؟ هل أنكروا ذلك؟

الجواب: ليس هناك شيء يستغرب على قدرة الله ﷻ
فما أَراده الله ﷻ كونا فهو واقع لا محال لا راد لقضائه ولا
معقب لحكمه الذي رفع عيسى عليه السلام قادر القدرة الكاملة
على أن يرفع محمد في لمح البصر عليهما الصلاة
والسلام.

وكذلك أيضا نحن نرى نبي الله ﷻ سليمان إذ كان في
الشام وفقد الهدد فتفقدته وتوعده فجاءه الهدد وأخبره
بسبب مغيبة قال: إني ذهبت إلى أرض اليمن إلى أرض
بلقيس في اليمن وسليمان أين هو؟ في الشام في أرض
الشام ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا

عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ

وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ

﴿٢٤﴾ [النمل: ٢٣-٢٤]... إلى آخر القصة الشاهد أراد

سليمان أن يريهم آية من آيات قدرتهم التي أقدره الله ﷻ

عليها ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ

﴿٣٨﴾ قَالَ عِفْرِيْتُ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ

لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ [النمل: ٣٨-٣٩].

وقد كان لسليمان مقام يجلس فيه لفصل قضايا رعيته
مقام من بعد العصر كما قال المفسرون يقول أنت ما دمت

ابتدأت في هذا المقام فما ينتهي مقامك هذا وتنصرف من هذا المقام إلا وتجد العرش أمامك وهذه سرعة هائلة لا يستطيعها أحد ولكن جاء ما هو أسرع من ذلك ولا ندري عنه أهو بشري أم جني؟ لكن الله وصفه بصفة قال الذي عنده علم من الكتاب أي أنه من العلماء أيا كان بشريا أو

جنيا ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ

طَرْفُكَ ﴾ [النمل: ٤٠] ما إن تغمض عينك وتفتح تجد العرش

أمامك هذه قدرة بشر فإذا كان البشر قادر بفضل الله ﷻ وقدرته على جلب عرش عظيم من تلك المسافات الشاسعة أفيستغرب على قدرة الله؟ أفيستغرب على قدرة الله ﷻ أن يعرج بعبد من عباده من الأرض إلى السماء في تلك السرعة الهائلة والليلة الواحدة؟! لا - لا يمكن أبدا إذا كان البشر قادر بفضل الله ﷻ وإقداره على أن يحمل هذا الأمر العظيم في تلك الرمشة في تلك النظرة ما بين غمضة عين وانفتاحها فقط يأتي عرش عظيم وأنتم تعرفون عروش الملوك ليست ككراسي الناس يأتي محمولا ويكون أمام سليمان من اليمن من مملكة بلقيس إلى الشام فهذه لا يستطيعها أحد فإذا كان هذا الرجل قدر على ذلك فالله ﷻ أقدر فهو الخالق سبحانه القدير المقتدر فليس في ذلك أمر يستغرب فمن عرف عظيم قدرة الله ﷻ وعظيم قوته وأن

السموات والأرض أصلا ليست عنده بشيء ﴿ **يَوْمَ نَطْوِي**

السَّمَاءَ كَتَبِ السَّجْدَ لِلْكَتُبِ ﴿[الأنبياء: ١٠٤] فما الذي

يعجز الله ﷻ أن يرفع عبداً من عبده من أرض إلى سماء
والسماوات والأرض كلها أصلاً ليست بشيء عنده؟ إنما
يستعظم ذلك من لا يعرف الله " وما قدروا الله حق قدره "

فوقوع هذا الأمر ممكن وقد وقع ونحن نؤمن به ونجزم
به ولا نعرضه على عقولنا ولا يمكن أن أي أن تشك
عقولنا والله الحمد ولا طرفة عين لأننا نعرف من هو الله
الذي عرج بهذا النبي الكريم إلى تلك الأماكن البعيدة ذات
المسافات الشاسعة.

والخلاصة من هذه المسألة أن الإسراء والمعراج
أمران غيبيان في أصلهما وتفصيلهما وإذا كان غيبين فلا
يجوز أن يُتعرض لهما ولما جرى فيهما بتحريف ولا
بانكار عقلي ولا بتأويل ولا برأي ولا بواقع أي نقول إن
الواقع يرفض أن يقطع الإنسان هذه المسافات الشاسعة.

فإن قلت : لقد جرت عادة الله ﷻ في البشر أن ينقطع
نفسهم إذا ارتفعوا عن مستوى الهواء فكلما صعد الإنسان
في السماء انقطع نفسه والنبي ﷺ عُرِج به إلى السماء
السابعة أي أنه بقي في أماكن لا يستطيع البشر في البقاء
فيها عادةً أن يتنفسوا قال الله ﷻ في بيان ضيق صدور
الكفار كأنما يصعد في السماء فكلما تصعد الإنسان في
السماء كلما انقطع عنه سبب التنفس وهو وجود الأكسجين
فكيف هذا ؟

فنقول : عجا لعقول تعرض هذا الأمر الذي ثبتت به الأدلة من الكتاب والسنة على عقولها المجردة فمتى ما أقمنا عقولنا العاجزة الضعيفة في هذا الأمر العظيم فإنها لن ترجع إلا بالحيرة والشكوك والأسئلة والأوهام والخيالات الإبليسية الشيطانية التي تكدر صفو اعتقاد القلوب في هذا الأمر الثابت بالأدلة المتواترة.

فيايك يا طالب العلم أن تقحم عقلك في هذا فإن قلت أجب لا تتهرب من الجواب أجب عن هذا فنقول إن هذا الأمر إنما يُرجع فيه إلى النظرة البشرية إذا كان الأمر يرد إلى قدرتهم فالبشر ليس من قدرته أن يتنفس إذا تجاوز المنسوب الذي يسمح له أن يتنفس فيه لكننا نقول إن هذا الأمر معجزة من الله والمعجزات هي أمور خارقة لعادات البشر أصلاً.

فلو أن المعجزات تعرض على عقول البشر لأدى عرضها إلى إنكارها لأن هذا الأمر معجزة والمعجزة لا يمكن أن تتوافق مع العقول البشرية الضعيفة العاجزة بل هي أمر خارق للعقول البشرية وخارق لمدرجات البشرية وخارق لقدرات البشرية ، ألا ترى أن البشر لو اجتمعوا لا يستطيعون أن يحيوا الموتى ؟ وعيسى عليه السلام كان يدعو الميت ويقوم معجزة خارقة عن قدرات البشر.

فالإسراء والمعراج ما يُنظر فيه لقضية نفس وإلى قضية رنتين وأكسجين لأنه لا يرد إلى قدرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا إلى قوته و لا إلى قواه البشرية الأمر قضية معجزة من الله أرادها لنبيه صلى الله عليه وسلم.

فإدًا لا ينظر إلى الأمر على أنه أمر عقلي وإنما ينظر
على الأمر على أنه إعجازي

وقد روى المفسرون أن ناقة صالح عليه السلام
خرجت من الجبل وهل تستطيع البشرية وعقول البشرية أن
تدرك ذلك وأن تتصوره؟ صخر أصم يخرج منه حيوان
يتحرك ويتنفس؟ سبحان الله فالله عَلَيْهِ يريد أن يذهل عقول
البشرية بمثل هذه المعجزات ، إذاً لا يجوز لبشر أن
يعارضوا تلك المعجزات العظيمة بعقولهم المجردة أو
بمدركاتهم أو بعباداتهم أو بما يعرف من قواهم ، فالقضية
ليست ترجع إلى قواك أنت وإلى مدركاتك ولا إلى فهمك
أنت القضية أعظم من ذلك ، لذلك المعجزة لا ترد إلى
قدرة البشر وإنما ترد إلى قدرة الله و قدرة الله أعظم ف قدرة
الله هائلة لا يتصورها عقل ن والمعجزة لا يجوز أن
تعارض بمثل هذه التفاهات والسخافات ، فهي معجزة فسلم
بها وليس لك أمامهما إلا أن تقول آمنة وصدقنا .

ولذلك لما عُرض ذلك الأمر على أبي بكر الصديق رضي الله عنه
قال: أوقاله؟ قالوا نعم قال: إن كان قاله فقد صدق أصدقه
في ملك ينزل عليه بخبر من السماء في لحظات ولا
أصدقه بأن يعرج به؟ لأنه لم يرد الأمر إلى قدرات البشر
وإنما رده إلى قدرة الله فلم يستعظم عقله أن يصدق ذلك
وهناك شبهات سأعرضها بإذن الله في آخر الكلام عن
قضية الإسراء والمعراج لأن هذا الموضوع موضوع
حساس فضلاً عن كونه عقدياً فقد كفر المشككون فيه في
هذا الزمان من الصوفية من الفلاسفة ومن الشاعرة ومن

المعتزلة والخوارج فضلا عن أصناف الكفرة الذين يلزمون المسلمين بمثل هذه الالتزامات أو تصدقون أنه فعل كذا أو تصدقون أو تصدقون فمن كانت عنده مثل هذه الأجوبة حينئذ يلزم مثل هؤلاء.

فإن قلت: وما الذي جرى للنبي ﷺ في تلك السفرتين الأرضية والسماوية؟

فأقول: لقد جرى له من الأمور العظيمة ما لا يعلمه على وجه التفصيل إلا الله تبارك وتعالى ولكن أصل إثبات ما جرى له وتفصيله مبني على التوقيف فلا يجوز لك أن تثبت شيئا جرى له في تلك السفرتين الأرضية والسماوية إلا وعلى ذلك الإثبات دليل من الشرع.

وأنا أذكر لكم ما حدث له في جمل من النقاط مختصرة

:

فأول ما جرى له أنه شق صدره ﷺ على الكيفية التي يريدنا الله ﷻ وأخرج قلبه ووضع في طست من ذهب مملوء حكمة وإيماناً لأن ما سيراه بعينه يقظة في تلك السفرتين أموراً تحتاج لقلب قوي وثابت فجعل شق صدره وغسل قلبه وملؤه إيماناً وحكما كالأوطأ والتمهيد لما سيراه في تلك السفرتين العظيمتين .

ثم بعد ذلك ركب النبي ﷺ دابة بيضاء يقال لها البراق وقد ذكرت شيئاً من صفاتها ، ثم جيء به إلى بيت المقدس ثم ربط النبي ﷺ البراق في الحلقة التي كان الأنبياء يربطون فيها دوابهم إذا جاءوا بها إلى بيت المقدس.

ثم عُرج به بعد ذلك إلى السماء الدنيا فلقي في السماء الدنيا آدم فأقر بنبوته وقال مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح .

ثم عُرج به إلى السماء الثانية فلقي فيها عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا ابني الخالة فرحبا به وأقرا بنبوته .

ثم عُرج به إلى السماء الثالثة وفي كل سماء يستفتح له جبريل ويخبر خزنة الأبواب بأنه قد بُعث إلى محمد ﷺ فوجد في السماء الثالثة نبي الله ﷺ يوسف عليه وعلى أبيه وعلى سائر أنبياء الله أزكى الصلاة وأعظم التسليم .

ثم عُرج به إلى السماء الرابعة فلقي فيها إدريس .

ثم عُرج به إلى السماء الخامسة فوجد فيها هارون .

ثم عُرج به إلى السماء السادسة فلقي فيها موسى .

ثم عُرج به إلى السماء السابعة فوجد فيها إبراهيم فلقي فيها إبراهيم أبو الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعا .
وكلما لقي نبيا من الأنبياء سلم عليه وأقر بنبوته .

ثم عُرج به بعد ذلك فيما فوق السماء السابعة إلى سدرة المنتهى ثم وصفها النبي ﷺ بأن ورقها كأذان الفيلة وأن نبقها كقلال هجر .

ثم عُرج به فوق ذلك إلى مستوى سمع به صريف الأقلام الكتبة ثم خاطبه الله ﷺ كفاحا ففرض عليه خمسين صلاة .

ثم لا يزال النبي ﷺ يتردد بين أخيه موسى وبين ربه ﷻ ويخفف الله ﷻ عنه الصلوات عشر عشرًا في كل مرة وفي المرة الأخيرة خفف عنه خمسة فصارت خمسين في

الأجر والثواب ولكنها خمس في العدد فرضها الله ﷺ في اليوم واللييلة.

ثم أرى النبي ﷺ في هذه اللييلة بعض نعيم الجنة فأراه الله ﷻ أربعة أنهار نهرين باطنين ونهرين ظاهرين فأما الباطنان فنهران في الجنة وأما الظاهران فالنيل والفرات ولذلك لا ينقطع مسير هذين النهرين إن شاء الله ﷻ أبدا لأن مستمدهما من الجنة على الكيفية التي يريدتها الله ﷻ.

ثم رُفِعَ بعد ذلك إلى البيت المعمور والذي يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه ثم رجع إلى بيته في مكة ﷺ وكل ذلك من قضية الإسراء والمعراج إنما حصل له في ليلة واحدة .

ومن جملة الأمور العظيمة التي جرت له أنه خير بين خمر ولبن في إنائين فنظر ﷺ إلى جبريل كالمستشير له فأشار إلى اللبن فاختر اللبن فقيل هُدِيتَ الفطرة.

فإن قلت: لقد جرت عادة الله ﷻ في الأمم أن الأمة إذا كذبت شيئا من معجزات نبيها أن الله يستأصلها بالعذاب وقد ثبت عن قریش أنهم كذبوا رسول الله ﷺ في صبيحة اليوم الآخر لما أخبرهم بأنه قد فعل به كذا وكذا وقد أُسري به وعُرج به ومع ذلك لم يعذبهم الله ﷻ فما الحكمة في ذلك؟

الجواب: إن الآية التي توجب العذاب من الله هي آية سأل الأمم نبيها أن يحققها لهم فإذا سألت الأمة نبيها بأن يأتي بآية فأتى بها وكذبوا بتلك الآية التي طلبوها فهم مستحقون للعذاب وأما الإسراء والمعراج فإنه ولو كان آية

إلا أنها لم تكن عن سؤال منهم وإنما هي آية ومعجزة ابتدائية ليست عن طلب وسؤال.

فلما كذب بها كفار قريش لم يكن تكذيبهم هذا سببا لاستئصالهم من عند الله ﷻ ولذلك لما طلبوا بعض الآيات لم يجب الله ﷻ طلبهم كما قالوا وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا لو فجر وكذبوا عذبهم ولكن لم

يفجر رحمة منه ﷻ ﴿ أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَعِنَبٌ

فَفُجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقَطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمَتَ

عَلَيْنَا كَسْفًا أَوْ تَأْتِي بَالِئًا وَالْمَلَائِكَةَ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ

بَيْتٌ مِّنْ زُخْرِفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ ﴿ [الإسراء: ٩١: ٩٣].

وهذا سياطينا فيها إشكال ﴿ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ

لِرُقِيِّكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا

بَشَرًا رَسُولًا ﴿ [الإسراء: ٩٣].

فلو أن الله أجابهم في طلبهم وسؤالهم هذا ثم كذبوا لاستوجب تكذيبهم هذا عذاب الاستئصال ، لكن تكذيبهم لقضية الإسراء والمعراج تكذيب لآية لم يسبق منهم طلب ولا سؤال لها أو بها ، فلم يكن هذا التكذيب من التكذيب الذي يستوجب عقوبة الله ﷻ للعقوبة الاستئنافية.

فإن قلت: وهل رأى محمد ﷺ ربه في هذه الليلة التي عُرِجَ به؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى وأكثر أهل السنة والجماعة على أنه لم يرى ربه بعيني رأسه يقظة ليلة أسري به ولذلك سأله أبو ذر رضي الله عنه هل رأيت ربك ليلة أسري بك؟ قال: نور أنى نراه؟ أي حجب بصري عن رؤيته ذلك النور العظيم.

وإنما الثابت بأنه رأى ربه بعيني قلبه رؤية مناميه وعلى ذلك قول النبي ﷺ «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة».

فهما رؤيتان رؤية مثبتة ورؤية منفية :
فأما الرؤية المثبتة فهي رؤية المنام ، وأما الرؤية المنفية فهي رؤية العين ليلة أسري به وإنك لو نظرت إلى مذهب ابن عباس رضي الله عنه لوجدت أن المنقول عنه رويتان رواية قيدها ورواية أطلقها فأطلق تارة وقال رأى محمد ربه وأطلق، وفي رواية أخرى رأى محمد ربه بفؤاده مرتين ورؤية الفؤاد أي رؤية المنام .

فالذي عليه المحققون من أهل السنة والجماعة رحم الله أمواتهم وثبت أحيائهم هو أن النبي ﷺ لم يرى ربه بعيني رأسه يقظة ليلة أسري به.

فإن قلت : إذا من المقصود في أول صورة النجم في

قوله ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ

﴿١٤﴾ [النجم: ١٣-١٤]؟

فنقول : المقصود بذلك إنما هو جبريل عليه السلام كما في صحيح الإمام مسلم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها لما قيل لها: هل رأى محمد ربه ليلة أسري به؟ فقالت لقد قَفَّ شعري مما قلت إنما ذلك جبريل رآه منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماوات والأرض. فإن قلت: وكم رأى محمد صلى الله عليه وسلم جبريل على الصورة التي خلقه عليها؟

فنقول : رآه مرتين رآه مرة عند سدرة المنتهى وهو

المقصود بقول الله عز وجل ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ

أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ [النجم: ٨-٩].

ورآه منهبطاً من السماء تارةً أخرى ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض له ستمائة جناح. فإن قلت: وهل صحيح أن حادثة الإسراء والمعراج قد وقعت في شهر رجب؟ فإننا نرى كثير من المسلمين إذا جاء شهر رجب يحتفلون بهذه الليلة والخطباء تكثروا خطبهم عن قضية الإسراء والمعراج فهل حصل الإسراء والمعراج في هذه الليلة؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى وليس هناك دليل يثبت في تحديد الشهر الذي وقعت فيه ولكن الذي اشتهر عن طائفة عند أهل السير والتاريخ تحديدها بذلك أي في شهر رجب .

ولكن القول الأقرب إن شاء الله وهو الذي عليه أكثر المحققين من أهل العلم من المحدثين والفقهاء والمفسرين أن ذلك كان في شهر ربيع الأول ولا شأن لنا بمسألة تحديدها لا شهرا ولا يوما إذ لا يتعلق بذلك شيء من الأحكام كما سيأتينا إن شاء الله تعالى.

لكن الذي نفيه هو أنها ليست في شهر رجب فما هو مشهور عند كثير من المسلمين من أنها في شهر رجب هذا لا أصل يعضده ولا دليل يسنده.

فإن قلت : كيف تقولون بأن الإسراء والمعراج أقرب الأقوال فيه أنه وقع قبل الهجرة بسنة وقد فرض في ليلة المعراج الصلوات الخمس فكيف تقولون أنها وقعت قبل الهجرة بسنة وخديجة بنت خويلد رضي الله تعالى عنها ثبت عنها أنها كانت تصلي وقد ماتت قبل الهجرة بخمس سنوات؟ فهذا يؤكد قول من قال بأن حادثة الإسراء والمعراج كانت قبل الهجرة بخمس سنوات وهذا القول يرجح أن خديجة كانت تصلي والصلاة إنما فرضت في ليلة الإسراء فكيف تقولون يا معاشرة المحققين من أهل العلم بأنها كانت قبل الهجرة بسنة مع أن خديجة كانت تصلي؟

نقول : العلماء رحمهم الله تعالى قد أجابوا عن ذلك بأجوبة من أفضلها أننا نفرق في قضية فرضية الصلاة فإن فرضية الصلاة كانت على مرحلتين على مرحلة سابقة ومرحلة لاحقة فأول ما فرضت الصلاة على النبي ﷺ كانت ركعتين في أول النهار وركعتين في آخره فكان يصلي ﷺ في أول النهار ركعتين وفي آخر النهار ركعتين. وعلى ذلك قول عائشة رضي الله تعالى عنها كان أول ما فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعة فإذا لم يزد في هذه الصلاة من ركعتين إلى أربع إلا بعد هجرة النبي ﷺ في المدينة.

وأما الفريضة التي كانت والنبي ﷺ في معرجه إنما كانت تلك الفرائض الخمس التي هي الظهر ركعتين والعصر ركعتين والعشاء ركعتين والصبح ركعتين وبقيت هكذا حتى هاجر ثم زيد في الركعتين فصارت أربع إلا المغرب فإنها وتر النهار وإلا الصبح فإنها تطول فيها القراءة.

فإذا كان فرض الصلاة على ثلاث مراحل فكانت مفروضة مرتين بركعتين في كل مرة ثم زيد فيها من مرتين إلى خمس مرات وعلى الركعتين السابقتين لكن بدلا من أن تكون مرتين في اليوم والليله صارت خمس مرات ثم لما هاجر ضُوعف في صلاة الظهر والعصر والعشاء من ركعتين إلى أربع ففرضت أربعاً وعلى ذلك ما في الصحيحين من الحديث من حديث عائشة رضي الله عنها قالت "أول ما فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي ﷺ

فزيدت أربعاً وأُقرت صلاة السفر على الأول" ولأحمد إلا وتر إلا المغرب فإنها وتر النهار وإلا الصبح فإنها تطول فيها القراءة.

وبناءً على ذلك فقد زال الاشكال فخديجة نُقل عنها أنها كانت تصلي الفريضة لكنها بالاعتبار الأول لا بالاعتبار الثاني ولا الثالث ، فلا إشكال في ذلك ولا اختلاف بين الروايات والله الحمد والمنة فيبقى أن القول الأشهر عند المحققين من أهل السنة أن حادثة الإسراء والمعراج كانت قبل الهجرة بسنة.

فإن قلت: وهل يخرج عن دائرة أهل السنة من قال بأن الإسراء كان بروح النبي ﷺ فقط دون جسده؟

الجواب: لا يخرج عن دائرة أهل السنة من قال ذلك لأن الخلاف واقع في دائرة أهل السنة أنفسهم وقد تقرر لنا في القواعد أن كل خلاف عقدي في دائرة أهل السنة فليس موجباً للخروج عن دائرة أهل السنة والجماعة ولا يعتبر تلك المسألة العقدية التي اختلف فيها أهل السنة أنفسهم من جملة مسائل الدين الكبار التي يعقد عليها الولاء والبراء فهذا القول أي أنه عُرج بروحه فقط نُقل عن بعض الصحابة والسلف الصالح رحمهم الله تعالى.

فإن قلت: إننا نجد في بعض الأحاديث الصحيحة أفراد حادثة الإسراء عن المعراج بينما نجد في بعضها أفراد حادثة المعراج عن الإسراء أفلا يدل عمل الرواة هذا أنهما حادثتان منفصلتان في ليلتين مستقلتين؟

الجواب: لا إشكال في هذا والله الحمد فإن مجموع ما ذكر في هذه الأحاديث يؤخذ منه ما جرى للنبي ﷺ في تلك السفرتين فإنها وإن وردت في بعض الأحاديث مفردة إلا أن مجموع ما يؤخذ مما حصل له لا ينظر فيه إلى رواية واحدة أو إلى نص دون النظر في النصوص الأخرى.

فإن أردت أن تخرج بتصور كامل فيما جرى للنبي ﷺ في تلك الحادثتين فعليك أن تنظر إلى الأحاديث نظرة إجمالية عامة بكافة طرقها حتى تخرج بتصور كامل لمجموع ما ذكر في هذه الأحاديث يؤخذ منه ما جرى في تلك الليلة ولا يضر اختصار بعض الرواة أو التقديم و التأخير الواقع في بعضها فإن ذلك لا يضر إذا نُظر في ذلك إلى المجموع فإذا إفراد الحادثتين في نصوص خاصة لا يدل على انفردهما في الوقوع وإنما من فردة في الرواية فقط وأما في الوقوع فإنهما مجتمعتان في ليلة واحدة.

فإن قلت: ولماذا سُميت دابة النبي ﷺ التي أُسري به عليها بالبراق؟

الجواب: ذكر العلماء في ذلك علتين العلة الأولى أنهم نظروا إلى سرعتها الواردة في الأحاديث فإن لها سرعة أعظم من سرعة البرق فسميت براق بالنسبة إلى سرعتها إلى سرعة البرق فقد ذكر النبي ﷺ أنها «تضع حافرها عند منتهى بصرها»، أي أنها سريعة الانتقال كسرعة البرق وأزيد .

والعلة الثانية: أن لها بريقا لأن الأدلة أثبتت أن لونها أبيض ومن المعلوم أن لون البياض من الألوان البراقة وأيا كان ذلك فُبل أو لم يقبل فإن الحديث سماها بذلك فنحن نسميها بالبراق كما سماها نبينا ﷺ.

فإن قلت ما الحكمة من الإسراء والمعراج؟
أقول: لقد تلمس العلماء الحكم من تلك الحادثتين فذكروا عدة أمور:

الأمر الأول: تسلية النبي ﷺ عما أصابه في شعب أبي طالب فقد أصابه هو وبنو هاشم وبنو المطلب في شعب أبي طالب أمر عظيم جدا فجاعوا حتى أكلوا الأشجار والشوك و الخمط والجلود وكانت قريش تسمع صراخ أطفالهم من وراء الشعب فأراد الله ﷻ أن يسلي نبيه ﷺ لما ضاقت عليه هذه الأرض بما رحبت بتلك الحادثتين العظيمتين التي تجدد على النبي ﷺ سعادته وتذهب عنه كدره وحزنه على ما أصابه وأصاب قومه.

الأمر الثاني: إن من حكمة الله ﷻ أن قدم الإسراء على المعراج حتى يطلع النبي ﷺ في سيره الأرضي على آيات قد رآها قبل ذلك من سار هذا المسير لأن الآيات السماوية لم يتطلع عليها بشر في ذلك الوقت فلو أنه أخبرهم بما رآه في مسيره في السماء ابتداءً لكذبوه لكنه أخبرهم بما رآه من الآيات في مسيره الأرضي من قافلة كذا وكذا ووصف لهم بيت المقدس حتى صدقه العارفون ومن اطلع على تلك الآيات.

فمن حكمة الله ﷺ أن من الإسراء أن يطلع في سيره على آيات من الأرض تكون سببا بتصديقه عندما يخبرهم ما حصل له في أمر المعراج.

ومن الفوائد الدقيقة: إظهار الترابط بين مكة وبيت المقدس فإن المسلمين كما يحرصون على تطهير مكة من رجس وثنٍ ومن كل كدر حسي أو معنوي فيجب على المسلمين أن يحرصوا على تطهير بيت المقدس أيضا من قذارة حسية أو معنوية وأن يسعوا إلى فكاكه من براثن اليهود واحتلالهم.

فلا ينبغي أن تكون قضية أهل المقدس قضية إقليمية مخصوصة بأهل فلسطين فقط ولا يستشعر بقية المسلمين أنها قضيتهم أو لا تهتم لذلك قلوبهم أو يسمعون الأخبار بتدنيس اليهود لبيت المقدس ودخولهم فيه وحفرهم تحته الأنفاق العظيمة الهائلة حتى يؤدي حفرها إلى سقوطه عند أي اهتزاز أرضي فيمر على قلبه تلك الأخبار مرور الكرام أو مرور اطلاع فقط لا بد أن يتأثر قلب المسلم الذي يعلم أن هذا مسرى رسول الله ﷺ وأولى القبلتين فلاظهار الترابط بين مكة وبيت المقدس أسرى الله ﷺ بنبيه من هذا البقعة غلى تلك البقعة بل ما من نبي إلا وأتى إلى بيت المقدس إلا من شاء الله ﷺ.

ولذلك رأى النبي ﷺ الأنبياء في بيت المقدس وتقدم بهم إمامًا وصلّى بهم فجرًا على سنة الله ﷺ في الأنبياء قبله بمجيئهم إلى بيت المقدس أسرى الله ﷺ برسوله إليه أيضا وهو خاتم الأنبياء حتى تختتم النبوة والرسالة في

بيت المقدس والمقصد أنه قد زار جميع الأنبياء والرسل
بيت المقدس؛ ومنها أيضا إظهار فضل محمد ﷺ على
سائر الأنبياء إذ صلى بهم إمامًا.

فإن قلت وهل صلى بأجسادهم أم بأرواحهم؟

الجواب: فيه قولان لأهل العلم والأقرب الذي عليه
الأكثر أنه صلى بالأرواح التي مثلت في صورة الأجساد
خلا عيسى ﷺ فإنه بروحه وجسده فالأنبياء الذين صلى
بهم النبي ﷺ إنما صلى بأرواحهم التي مثلت في صورة
الأجساد خلا عيسى ﷺ.

فإن قلت: لقد ثبت في الصحيحين أن الأنبياء أقرؤا
بنبوة محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ليلة أسري به ليلة
عُرج به إلى السماء فلما لقي آدم في السماء الأولى قال
فسلم عليه وأقر بنبوته وكذلك جميع الأنبياء إلى إبراهيم
في السماء السابعة وهذا إقرار حصل منهم بعد الموت مع
أن المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن

الإقرار بعد موت الإنسان لا ينفعه لقول الله ﷻ ﴿لَا يَنْفَعُ

نَفْسًا إِيْمَانُهَا تَكُنَّ ءَامَنَةً مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا

خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] فهل يوجد بين إقرارهم بنبوته ليلة

عرج به وبين هذه الآية تناقض أو شيء من التعارض؟
الجواب: ليس بينهما شيء من التناقض ولا من التعارض
ولله الحمد.

لأن الإقرار الذي ينتفع به الأنبياء إنما هو الإقرار بنبوة محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في حياتهم فقد أقر كل نبي بعثه الله ﷺ بنبوة محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في حياته وبرهان هذا ما في كتاب الله ﷺ في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ

مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَاتِيْتِكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ

رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ

عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴿[آل عمران: ٨١].

فإذا ما بعث الله ﷺ نبياً من الأنبياء ولا رسولاً من الرسل إلا وأخذ عليه هذا الإقرار والميثاق والعهد أنه إن بعث محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وهو لا يزال حياً أن يقر به ويتبعه فكل نبي من الأنبياء قد أقر بهذا في حياته. فإن قلت إذا وما الداعي من هذا الإقرار الذي حصل بعد مماتهم؟

الجواب: هو إنما هو لإظهار شرف وفضل النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فإذا لا تعارض بين هذا والله الحمد.

فالإقرار النافع إنما هو إقرارهم بنبوته حال حياتهم وأما الإقرار به بعد وفاتهم فإنما هو لإظهار فضله وعلو منزلته عليهم صلوات الله وسلامه.

فإن قلت وهل تقول هذا الكلام في عيسى أيضاً - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -؟ لأن عيسى لقيه النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في السماء الثانية هو وابن خالته يحيى - عَلَيْهِ

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فأقرا بنبوته فهل تقول مثل هذا الكلام في عيسى أيضًا؟

الجواب: لا نقول هذا الكلام في عيسى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لأن الله ﷻ قد رفع عيسى حيًا بجسده وروحه إلى السماء فأقراره بنبوته محمد -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إقرار نافع لأنه حاصل في حياته فيكون قد أقر بنبوته محمد -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- عدة مرات مرة أقر بها قبل رفعه إلى السماء الثانية ومرة أقر بها بعد عروج النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إليه في السماء الثانية.

فالكلام في عيسى يعتبر كلامًا خاصًا لأنه عُرج به إلى السماء بروحه وجسده -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

فإن قلت ماذا يستفاد من قوله تعالى في سورة النجم:

﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ [النجم: ١١] مع قوله: ﴿ مَا زَاغَ

الْبَصْرُ وَمَا طَغَى ﴾ [النجم: ١٧] فمرة نسب رؤية ما رآه في

السماء ليلة عُرج به إلى الفؤاد فقال: ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى

﴿ [النجم: ١١] فالذي رأى هو الفؤاد، ثم نسب الرؤية

مرة أخرى إلى حاسة أخرى وهي البصر فقال: ﴿ مَا زَاغَ

الْبَصْرُ وَمَا طَغَى ﴾ [النجم: ١٧] فلماذا نسب الله ﷻ الرؤية

إلى الفؤاد والبصر في موضع واحد؟

الجواب: حتى يثبت الله ﷻ أن ما رآه النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- من تلك الآيات العظيمة في أنها ليست رؤية فؤاد فقط وإنما هي رؤية فؤاد مقرونة برؤية البصر أو رؤية بصر مقرونة برؤية فؤاد.

وهذا فيه نفي قول من قال بأن ما جرى للنبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إنما هي رؤيا رآها بفؤاده وهذا ليس بصحيح في قول عامة أهل السنة والجماعة كما بينا قبل ذلك .

وإنما القول الصحيح أن الرؤية التي حصلت للنبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لتلك الآيات ليلة عُرج به إلى السموات أنها رؤية بصر عياناً حقيقة وكذلك رؤية فؤاد.

فلا يقال إنه رآه بقلبه فقط ولا ببصره فقط بل رآه بكلى الأمرين فأنتم تعرفون أن الرؤية القلبية بدون رؤية البصر هذه ربما تنسب إلى رؤية منام ورؤية البصر بلا رؤية فؤاد لا تنفع صاحبها ، فكم من أشياء تراها بعينيك ولكنك لا تبصرها بقلبك فيقال لك فتسأل عنها فيقال إنها أمامك فيقول لم أنتبه مع أنه قد حقد فيها بعينه.

لكن لما انفردت رؤية القلب عن رؤية البصر لم تعود رؤية البصر نافعة فالله ﷻ قرن الرؤية بالأمرين جميعاً حتى ينفي رؤية المنام التي ادعاها المشركون وقال بها بعض أهل السنة أيضاً لكن قول من قال من أهل السنة على خلاف قول المشركين لها اعتبار آخر.

وكذلك أثبت رؤية الفؤاد مع البصر حتى يثبت أنها رؤية قد وعها النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وأدركها

و عرف أبعادها حتى إذا حدثهم بها يكون في ذلك صادقاً
فاذاً لا بد من استجماع الرؤية في الأمرين جميعاً.
فإن قلت لقد علمنا أن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
فرضت عليه الصلاة أول ما فرضت خمسين ثم خفف الله
ﷺ هذه الصلوات إلى خمس فكيف كانت طريقة التخفيف؟
هل هي عشر عشر أم خمس خمس في كل رجعة بين
موسى وربه ﷺ؟

الجواب: في ذلك اختلاف بين الروايات إلا أن
الروايات الصحيحة في ذلك هو أن التخفيف حصل عشرًا
عشرًا إلا في المرة الأخيرة فوقع التخفيف في خمس وهذا
هو الذي تدل عليه الروايات الصحيحة الصريحة الكثيرة.
فإن قلت: وهل يتعلق بمعرفة عين هذه الليلة وتكررها
كل عام شيء من الأحكام الشرعية؟

أقول: لا يتعلق بليلة الإسراء شيء من الأحكام
الشرعية مطلقاً فليس من السنة تخصيص هذه الليلة بأي
نوع من أنواع التعبدات لا صياماً ولا صلاةً ولا صدقةً ولا
احتفالاً ولا اتخاذها عيداً لا يجوز لنا أن نخصها بأي نوع
من أنواع المخصصات التعبدية مطلقاً.

لأن المتقرر عند العلماء أن الأصل في التعبدات
التوقيف على الأدلة ولا نعلم أن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ - قد خص هذه الليلة بشيء من التعبدات لا
التعبدات القولية ولا التعبدات العملية ولأن المتقرر عند
العلماء أن كل تعبد لا يعرفه أصحاب محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ - فليس بتعبد شرعي.

ولا نعلم عن أحد من أصحاب النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ- أنه خص هذه الليلة بشيء من أنواع التعبدات أيًا
كانت ولأن المتقرر عند العلماء أن الأصل استواء أجزاء
الزمان في فضل التعبد فمن خص زمانًا دون زمان بفضل
زائد لأي نوع من أنواع التعبدات فهو مطالب بالدليل الدال
على هذا التخصيص.

فمن خص هذه الليلة باعتقاد زيادة فضل لصلاة أو
باعتقاد زيادة فضل لعمره أو صدقة أو ذكر أو احتفال أو
عيد فإنه مطالب بالدليل الدال على ذلك ولا نعلم دليلًا في
الدنيا ليس في الكتاب والسنة فقط لا نعلم دليلًا في الدنيا
كلها من أولها إلى آخرها يدل على مشروعية تخصيص
هذه الليلة بشيء من التعبدات

ولأن المتقرر عند العلماء أن كل فعل توفر سببه على
عهد النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ولم يفعله اختيارًا فإن
المشروع تركه ولو كان تخصيص هذه الليلة بشيء من
التعبدات أو الاحتفالات.

لو كان تخصيصها بشيء من ذلك مشروعًا لبينه النبي
-عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لنا بقوله أو بفعله أو بإقراره أو
بإشارته مع توفر الأسباب آنذاك ، فلما كانت الأسباب
متوفرة ولم يفعل شيئًا من ذلك دل على أن المشروع ترك
فعل شيء من ذلك أو تخصيص هذه الليلة بشيء من ذلك.

ولا حق لمن يحتفل بهذه الليلة أو يتخذها عيدًا أن
يستدل علينا بعظيم منزلة هذه الليلة عند النبي -عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أو بعظيم منزلة رسول الله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ- وعلو شأنه عند ربه لأن كل هذه إنما تدل على الأصل وهو أن الأصل تعظيم رسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وتقديره واحترامه وأعلاء شأنه وتعظيم جنابه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

لكن كل هذه الأدلة لا تنفعك أيها المبتدع لأنها تصب في ميزاب الأصل والخلاف ليس بيننا وبينك في الأصل وإنما الخلاف بيننا في الوصف فالدليل الذي نطلبه إنما هو دليل على مشروعية وصفك الذي تفعله في هذه الليلة. والمتقرر عند العلماء أن مشروعية الشيء بأصله لا تستلزم مشروعيته بوصفها والمتقرر عند العلماء أن كل إحداث في الدين فهو رد والمتقرر عند العلماء بالأدلة الصحيحة الصريحة أن من عمل عملاً ليس عليه أمر النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فهو رد.

والمتقرر عند العلماء أن كل بدعة في الدين فهي ضلالة والمتقرر عند العلماء أن الدين كامل في أصوله وفروعه وفي علمياته وعملياته وفي عقائده وشرائعه فلم يمت النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إلا بعد أن بلغ البلاغ المبين وأتم الله ﷻ به النعمة والدين فلا يحتاج دين الله ﷻ إلى تكميل زيد ولا إلى تكميل عبيد.

ولو كان الاحتفال بهذه الليلة مشروعاً أو اعتقاد فضيلة شيء من التعبدات فيها مشروعاً لسبقنا إليه من هم أحرص منا على العلم والبيان والهدى وهم أصحاب محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فلو كان خيراً لسبقونا إليه.

فلا يجوز تخصيص هذه الليلة بأي من شيء من التعبادات ولا اتخاذها عيداً ولا أن تخص بأي شيء من أنواع الأفعال حتى إظهار الفرحة الزائد في هذه الليلة ليس بمشروع ولا بمسنون.

فإن قلت: وإنما نرى في أكثر المسلمين اليوم يحتفلون بهذه الليلة ويجددون بها إحياء إيمانهم بالنبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، فنقول إن الكثرة والقلة ليست دليلاً على الصواب والخطأ وإنما الصواب والخطأ يُعرف بموافقة الدليل من عدمه.

ولو نظرت إلى هذه الليلة وما يُفعل فيها لما وجدت منه شيئاً يتفق مع شيء من الأدلة بل تجد الأدلة الكثيرة التي ترده وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴿ وَإِنْ تَطِعْ

أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

[الأنعام: ١١٦]. فليست العبرة بالكثرة ولا بالقلة وإنما العبرة بموافقة الحق فالجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك.

فإن قلت: ومن الذي أنكر هذه الحادثة - الإسراء والمعراج -؟

فنقول: لقد أنكرها كفار قريش فقد أنكروها ولذلك لما حدثهم النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في صبيحتها بما حصل له قام بعض القوم ينظر لبعض ساخرًا مستهزئًا مكذبًا لرسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

وقد أنكرها كذلك الجهمية فقد أنكروا الإسراء المعراج وأنكرها كذلك حثالة البشرية وهم طائفة من المعتزلة فالذين أنكروها ثلاثة طوائف: كفار قریش والجهمية وطائفة من المعتزلة. إلا أن كفار قریش قد أنكروها إنكار تكذيب وجحود وأما الجهمية والمعتزلة فإنهم وإن أنكروها فإنهم أنكروها إنكار تأويل وتحريف.

فإن قلت وأيها أفضل: ليلة الإسراء أم ليلة القدر؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى والقول الصحيح هو التفصيل وهو أن ليلة الإسراء أفضل باعتبار النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فهي أفضل في حقه وأما ليلة القدر فهي أفضل باعتبار النظر إلى أمته. فإن الفضائل التي تجري على الأمة في ليلة القدر هذه أعظم والفضل الذي جرى لرسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بخصوصه في ليلة الإسراء أعظم فإذا ليلة الإسراء أفضل باعتباره هو - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وليلة القدر أفضل باعتبار النظر إلى أمته واختار هذا القول أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى.

فإن قلت: لقد عرفنا أن الإسراء مبتدأه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بتصريح القرآن لقول الله ﷻ

﴿سَبَّحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى

الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] فأين كان مبتدأ المعراج؟

أمن المسجد الأقصى أم من المسجد الحرام؟

الجواب: في ذلك اختلاف بين الروايات الصحيحة ولكن القول الصحيح منها هو أن مبتدأ المعراج إلى السماء السابعة حصل من المسجد الأقصى والروايات الصحيحة التي تثبت أنه من المسجد الحرام إنما هي روايات مختصرة كما ذكرت أن الروايات في الإسراء والمعراج وردت مطولة ووردت مختصرة.

ولذلك فالإسراء والمعراج حصلتا في ليلة واحدة فمبتدأ المعراج في أصح القولين كان من المسجد الأقصى بعد أن صلى النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بالأنبياء ، وأما الروايات التي تصرح بأنه من المسجد الحرام فإنما هي روايات مختصرة والله أعلم.

فإن قلت: وهل هناك فوائد عقديّة نستفيدها من هذه الحادثة للنبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -؟

فنقول : نعم فيها فوائد عقديّة كثيرة والله الحمد منها : إثبات علو الله ﷻ العلو المطلق فإن من جملة ما يستدل به على علو الله ﷻ عروج الأشياء إليه وصعودها إليه كما نص عليه الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في اجتماع الجيوش الإسلامية وغيره.

فبما أن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قد عُرج به إلى ربه والعروج هو الصعود والارتفاع والعلو علمنا أن الله

في العلو وكذلك قول الله ﷻ: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ

إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ [المعارج: ٤]

ومنه قول الله ﷻ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ

يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال الله ﷻ عن عيسى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ﴿بَلْ

رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] فكل دليل فيه أن الأشياء

تخرج إلى الله ﷻ فهو دليل على علوه تبارك وتعالى ومنها إثبات كلام الله ﷻ على الوجه اللائق به فإن الله ﷻ كلم نبيه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كفاً بلا ترجمان من وراء حجاب لقوله: «حجابه النور»، فسمع النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كلام الله وهذا فيه إثبات كلام الله تبارك وتعالى.

ومنها كذلك: الرد على الأشاعرة في مسألة الكلام النفسي وهذه فائدة عقديّة فلو أن كلام الله ﷻ كان كلاماً نفسياً بلا حرف ولا صوت لما سمعه النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لكن رسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - سمع كلام ربه مما يدل على أن كلام الله بحرف وصوت لا كما يقوله الأشاعرة.

ومنها: إثبات عالم الملائكة وأنه عالم حق موجود على الصفة التي يريدّها الله ﷻ وهو وإن كان من العوالم الغيبية التي لا نطلع عليها ولا نراها إلا أن الواجب علينا تصديق خبر الله ﷻ في إثبات وجود هذا العالم وهو عالم غيبي خلقه الله ﷻ من نور.

ويعتمد فيه قاعدة أهل السنة في العوالم الغيبية وهي :
أن ما كان من العوالم الغيبية فمبناه على التوقيف نعني
بذلك أننا لا نثبت لعالم الملائكة إلا ما أثبتته النص ولا ننفي
عن عالم الملائكة إلا ما نفاه النص ، وما لم يرد النص
بإثباته ولا نفيه فلا يحق لأحد أن يثبتته ولا أن ينفيه.

فعالم الملائكة عالم حقيقي موجود لا كما تقوله الفلاسفة
الكفرة من أنه لا حقيقة لوجود الملائكة وإنما هم عبارة عن
قوى الخير في الإنسان فهذا باطل كل البطلان يتضمن
تكذيب الأخبار الصحيحة الصريحة كتابًا وسنة.

ومن الفوائد العقدية : إثبات صدق النبوة أيضًا فإن ما
جرى للنبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في هذه الليلة علم
عظيم من أعلام نبوته وصدقها وأنه رسول الله حقًا وصدقًا
- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

ومنها كذلك : إثبات أن الملائكة لا تعلم الغيب فلا يعلم
الغيب المطلق إلا الله ﷻ وذلك لأن كل نبي وكل أبواب
السموات إذا طرق جبريل الباب قال من؟ فيقول جبريل
فيقول ومن معك؟ فيقول محمد ، فلو كانت الملائكة تعلم
الغيب لما كان للسؤال داع فهذا دليل على أن الملائكة لا
تعلم الغيب ونحن نقر بذلك ونجزم به جزمًا عظيمًا ،

وفوق ذلك قول الله ﷻ عنهم: ﴿ **أَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا**

وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ

مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ [البقرة: ٣٠] فلو كان عندهم شيء من

علم الغيب لما قالوا ذلك فאלله عَزَّوَجَلَّ نفى عن الملائكة بعض العلم وأخبر أن عنده من العلم ما لم ليس عندهم وأنهم ما أوتوا من العلم إلا القليل مقارنة بعلم الله عَزَّوَجَلَّ ولا يقارن بعلمه شيء من علم مخلوقاته عَزَّوَجَلَّ.

فإذا الملائكة لا تعلم الغيب قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ

فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وقال الله عَزَّوَجَلَّ

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فإن قلت: لقد علمنا شيئاً من الفوائد العقديّة فهل ثمة شيء من الفوائد السلوكية الأدبية لهذه الحادثة العظيمة؟
الجواب: نعم وهي كثيرة جداً وأذكر لكم طرفاً منها:
فمنها: فضل التنظف والتزّين في البدن والمركب عند الذهاب لأهل الفضل فإن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قبل أن يعرج به إلى السماء وقبل أن يسرى به شق صدره وأخرج قلبه وغسل في ماء من ذهب وحكمة.

وهذا من باب التنظف والتزّين لأنه سيذهب إلى ربه فيستحب للإنسان إذا جاء إلى أهل العلم والفضل ومجالس الخير أن يكون على أكمل أحواله ما استطاع إلى ذلك سبيلاً لا سيما وأن الملائكة تحف هذه المجالس العلمية.

فطلبة العلم جلساؤهم ملائكة الله عَزَّوَجَلَّ السيارة فينبغي للإنسان أن يأتي إلى مثل هذه المجالس على أكمل حال.

ومن جملة الفوائد أيضاً: أن فيها دليلاً على أن أعظم الزينة هي زينة الباطن لا الظاهر فقط وإن كانت زينة

الظاهر مطلوبة شرعاً إلا أنه لا ينبغي أن يقف الإنسان عندها كثيراً مع الإخلال بزينة الباطن.

ولذلك لم يثبت عن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - في تلك السفرتين الأرضية والسماوية أنه غير ثيابه وإنما غُسل باطنه فإدًا الاهتمام بنظافة الباطن من قاذورات الشرك ونجاسات البدع ومستنقعات المعاصي هذا أعظم بكثير من الاهتمام بالظاهر مع إهمال الباطن وإن اجتمعت

النظافتان والطهارتان فهذا كما قال الله ﴿ **نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ**

لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ [النور: ٣٥].

ومن فوائد هذه القصة أيضًا : أن فيها المبادرة والمسارة إلى فعل الخيرات ولذلك كانت الآلة التي ركبها رسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - تسرع به كثيرًا تقطع به المسافات الطويلة في زمن يسير لأنه سيقدم على خير عظيم فأسرعت به في الإسراء لعظم ما ينتظره من الخير العظيم في المسجد الأقصى وأسرعت به إلى السماء إلى ربه لعظم الخير العظيم الذي ينتظره في السماء فينبغي للإنسان ألا يقصر في المبادرة والمسارة إلى فعل الخيرات والاستباق إليها.

ومنها كذلك : فضل الرفقة في السفر فإن السفارة الأرضية كانت بأعظم رفيق ملكي وهو جبريل - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وكذلك رفقته إلى السماء السابعة أيضًا كانت برفقة جبريل - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فينبغي للإنسان

في سفراته أن يتخير خير أهل الأرض ممن يعرفهم لأن الإنسان بصحبة الصالحين في السفر لن يزداد إلا كل خير وكل معرفة فيذكرونه إذا نسي ، ويعلمونه إذا جهل ، ويعينونه على الطاعة ويكونون سبباً في تجنبه لما تدعوه إليه نفسه في هذا السفر من المعاصي والذنوب فيستحي من أصحابه الطيبين ويترك هذه المعصية ولو حياءً من الخلق فالصحبة الصالحة كلها خير.

ومنها كذلك: عظم شأن الاستئذان فهذا جبريل وهو خير الملائكة على الإطلاق لا يدخل أبواب سماء إلا بعد أن يطرقها ويستأذن له ولمن معه فكيف ببيوت الخلق في بهذه الأرض؟ ولذلك الله ﷻ عظم شأن الاستئذان وذكر تفصيل هذه الشريعة في كتابه مع أنه أجمل كثيراً من الشرائع كإيتاء الزكاة وإقامة الصلاة ولكن في شريعة الاستئذان بينها فتبين القرآن لها دليل على عظمها يقول

الله ﷻ ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾

﴿[النور: ٢٧] والأيتين بعدها ، فهذه القصة فيها دليل على

عظم شأن الاستئذان.

ومن الفوائد السلوكية كذلك: أن فيها دليلاً على تواضع جبريل لربه ﷻ ولا غرابة في ذلك فهم ملائكة مكرمون لا يسبقون الله بالقول بل يفعلون ما يؤمرون ، وقد أخذنا هذا من ذكر جبريل نفسه باسمه المجرد من غير أوصاف أخرى لما قال له الخازن: من أنت؟ قال: جبريل لم يقل

روح القدس مع أنه روح القدس ، ولم يقل القوي الأمين مع أنه القوي الأمين لكن تواضعاً لربه قال جبريل.

ومن الفوائد المسلكية : مشروعية الاستئذان لمن معك إن كان غير مدعو بخصوصه ولذلك الاستئذان من جبريل -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- كان له وللنبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وهذا قد دل عليه أيضاً دليل بخصوصه.

فقد ذهب النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لإجابة دعوة أحد الأنصار فصحبهم رجل لم يدعى فاستأذن له النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فأذن له.

ومن الفوائد أيضاً : أنه ينبغي مع الاستئذان إذا سئل من أنت ؟ أن تصرح باسمك وأنه لا ينبغي أن تقول أنا ، ولا ينبغي أن تصرح بحاجتك قبل بيان اسمك لأن من الناس من إذا طرق الباب قال من في الدار من أنت؟ قال الوالد موجود؟ فهذا خطأ ، بل لا بد أن تقول أنا فلان الوالد موجود؟ فتبدأ بذكر حاجتك بعد ذكر اسمك وهذا من باب الأدب ، وقد طرق على النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- الباب رجل فقال: من؟ قال أنا ففتح الباب وهو يقول أنا أنا كأنه كرهها.

ولو جاء معك أحد فلا بد أن تصرح باسمه أيضاً فتقول أنا فلان ومعني فلان هذا من باب كمال الأدب الذي يهمله كثير من الناس.

ومن الفوائد أيضاً: فضل السلام وأنه تحية أهل السماء والأرض فمن أحب ما يسمعه الله ﷻ فيما بين المسلمين

إفشاء السلام فهو من أسباب دخول الجنة ومن أسباب انتشار المحبة والألفة بين المسلمين.

ولما خلق الله ﷺ آدم قال: اذهب إلى أولئك نفر من الملائكة فسلم عليهم وأنظر ماذا يجيبونك فهي تحيتك وتحية ولدك أو قال ذريتك من بعدك فقال السلام عليكم فقالوا وعليكم السلام ورحمة الله .

وأخذنا هذا من أن النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ما مر على نبي من الأنبياء إلا سلم عليه وأقر بنبوته فالسلام هو تحية أهل السماء وتحية أهل الأرض بل تحية أهل الجنة

كما قال الله ﷻ ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ [الأحزاب: ٤٤]

في دار السلام.

فلا ينبغي للإنسان أن يهمل السلام بل هو من خير خصال الإسلام في قول النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- «ألق السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف» .

ومنها كذلك : أنه يجوز للإنسان أن يمدح ابنه بما فيه من خصال الخير ومن خصال الصلاح ويكون في هذا تثبيت لهذا الابن على هذه الأخلاق الطيبة الحميدة وفيها تشجيع له أيضًا ؛ ولذلك لما سلم النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- على آدم وهو أبوه قال مرحبًا بالابن الصالح والنبي الصالح فلا بأس أن يسمع ولدك منك شيئًا من عبارات المدح والثناء على شيء من أخلاقه التي يحملها بلا إفراط وتفريط ولا غلو.

ومنها كذلك : أن من آداب الزيارة تحية المزور بأفضل صفاته الطيبة فإذا زارك أحد من الناس فيستحب لك أن تسميه بأحب أسمائه أو تكنيه بأحب كناه أو تصفه بأحب الصفات إليه مرحبًا بالأخ الصالح مرحبًا بالعالم مرحبًا بشيخنا مرحبًا بوالدنا مرحبًا بسماحتك وهذا من آداب الزيارة فلا تتأديه باسمه المجرد من باب كمال الأدب والاحترام والتقدير لمن زارك واستضافته وحل عليك ضيفًا ؛ ولذلك كل نبي من الأنبياء إذا سلم عليهم رسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فإنهم يردون السلام عليه ويصفونه بأحسن الصفات.

فأدام قال مرحبًا بالنبي الصالح والابن الصالح وسائر الأنبياء قالوا مرحبًا بالنبي الصالح والأخ الصالح لأنهم إخوانه عليهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
ومن آدابها كذلك: جواز البكاء عند فوات الخيرات فلا بأس بدمع العين إذا فاتك شيء من الخير مع أني لا أظنها تدمع عند كثير من الناس إلا على فوات حطام الدنيا والعياذ بالله فمن منا دمعت عينه يوما من الأيام لما فاتته شيء من الخير؟ فاستبق إليه غيره ولا يراه إلا المشمرين في الاستباق في ميدان الخيرات وهو جالس ليس من السابقين إليها.

فإن قلت: ومن أين أخذت هذا؟

فأقول : أخذناه من بكاء موسى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لما خرج من عنده النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بكى فقيل وما يبكيك يا نبي الله؟ قال يبكيني أن غلامًا من بعدي بُعث

يدخل من أمته الجنة أكثر مما يدخل من أمتي ، وهذا فوات خير فبكي نبي الله موسى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بسبب فوات هذا الخير .

فإذا فاتك شيء من الخيرات ودمعت عينك فهذا دليل عظيم على صلاح القلب ولكن لا إخال تلك الأعين الجامدة أن تبكي على شيء من فوات الخيرات ، وكم بكينا على قصائد غزلية؟ ومواقف دنيوية أو مواقف عشق وغرام وتغنى بها الشعراء ولكن كم فاتتنا من صلوات حتى خرج وقتها؟ وكم فاتتنا من رفقة سالحة؟ وكم فاتتنا من الخيرات والأذكار والليالي الفاضلة والتعبادات العظيمة؟ ومع ذلك لم يتحرك لنا نبض قلب ولم تبكي لنا عين فهذا دليل على جفاء تلك القلوب وقسوتها وضعف وازع الدين فيها .

ومن فوائدها أيضًا : شرف منزلة الصلاة بين شرائع الملة لأن جميع الشرائع شرعت بواسطة جبريل فكان الله ﷺ يأمر جبريل أن ينزل تلك الشريعة على محمد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إلا الصلاة خاصة فإن الله ﷻ لم يجعل في فرضيتها بينه وبين رسوله بواسطة رسول ملكي بل عرج برسوله إليه ثم أخذ منه تلك الفريضة مباشرة سماعًا من الله ﷻ بلا ترجمان فهذا دليل يحث النفوس على أن تحافظ على تلك الصلاة وألا تهملها .

وقد أجمع العلماء على أنها من أعظم شرائع الدين بعد الشهادتين وأنها ثاني أركان الإسلام وأنه لا حظ للإنسان في الإسلام إذا ترك الصلاة .

ومن فوائدها أيضًا المسلكية: أنه ينبغي للإنسان أن يحب لإخوانه ما يحب لنفسه فإن موسى لما علم أن الله قد فرض على محمد وأمه خمسين صلاة علم موسى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أن أمة محمد لا تطيق ذلك.

فمن باب أنه يحب لأخيه ولأمة ما يحب لنفسه قال له: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف فإن أمتك لا تطيق ذلك - فأبي محبة يا كلیم الله فعليك الصلاة والسلام - .

فينبغي للإنسان أن يحب لإخوانه من الخير ما يحبه لنفسه وألا يكون أنانيًا يجمع الخير لنفسه ويحرم منه إخوانه.

فإن أعظم البخل أن تبخل بما تفضل به عليك غيرك والعلم كله إنما هو فضل من الله ﷻ فلا ينبغي للإنسان أن يبخل بنعم الله ﷻ التي فتحها الله ﷻ عليه قال الله ﷻ: ﴿

هَآأَنْتُمْ هَآؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَّنْ يَبْخُلُ

وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَّفْسِهِ ۗ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴿

[محمد: ٣٨].

وأعظم الصفات أن يوقى الإنسان شح نفسه وهذا أعظم

الفلاح قال الله ﷻ: ﴿ وَمَنْ يُوقِ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُقْلِحُونَ ﴿٩﴾ [الحشر: ٩].

ومن فوائدها أيضًا : أنه ينبغي للدعاة المتأخرين أن يستفيدوا من تجارب الدعاة المتقدمين ولا ينبغي أن يستقل الداعية بنفسه ونظره واجتهاده في خاصته مهملاً المواقف والعبر والحكم التي حصلت للأولين من إخوانه الدعاء.

وهذه الفائدة أخذناها من تجربة موسى مع قومه و قبول النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قول أخيه موسى وقبول تجربته مع قومه بني إسرائيل لأن موسى قال: فإني بلوت بني إسرائيل وخبرتهم فلم يطيقوا ولا خمس صلوات فارجع إلى ربك واسأله التخفيف.

فقال قد استحبيبت من ربي فأمضى الله فريضته خمسًا في العدد وخمسين في الأجر والميزان والله الحمد والمنة .
فينبغي للداعية أن ينظر في كتب الدعاة المتقدمين وأن يقرأ في القواعد التي قررها الأوائل وأن يقرأ في سيرهم لا سيما سيرة النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فهو أعظم الدعاء على الإطلاق وأفضل نبي على الإطلاق.

وغالبًا أعداؤه إنما يؤزهم عدو واحد خطط هذا العدو واحدة مذ طرده الله إلى أن تقوم الساعة إلا أن الأشخاص والأماكن تختلف فقط ، فالعدو واحد ولذلك لم يهتم القرآن بذكر من حصل له الكيد الشيطاني لا زمانًا ولا مكانًا وإنما حرص على بيان نوع الكيد لأنه ينبئنا بأنه كيد يتكرر بغض النظر عن قضية الأشخاص الذين وقعوا في حباله أو الأمكنة والأزمنة التي كاد لهم فيها فهذا لا يؤثر شيئًا لأن الكيد سيتكرر والأشخاص سينتهون فلو ربطت تلك

المواقف بالأشخاص لظن الإنسان أن الكيد قد انقضى بانقضاء الشخص.

لكن القرآن لم يحرص على بيان الأشخاص ولم يحرص على بيان الأزمنة ولم يحرص على بيان الأمكنة ، وإنما حرص على بيان نوع الكيد .

ولذلك بين القرآن أن من كيد الشيطان التغرير بالشهوات، ومن كيد الشيطان التغرير بالدنيا وزينتها وزخرفها ، ومن كيد الشيطان التغرير بإلقاء العداوات ، ومن تغرير الشيطان التغرير بتلك الأهواء المضلة.

فينبغي لك أن تعرف نوع الكيد لا من وقع عليه الكيد لأن الكائد واحد وخططه واحده لا يستطيع أن يجدد فيها ولكنه يجدد في الأشخاص وفي الأزمنة وفي الأمكنة.

ولذلك أبو العباس ابن تيمية على حسب اطلاعي لكلامه دائماً يوفق في وصف حالتنا في هذا الزمان وكأنه في بعض العبارات والمقاطع والكلمات كأنه يتكلم عن واقعنا في القرن العشرين مع أنه كان في القرن الثامن وذلك لأن ابن تيمية لا يفرد كلامه عن الأشخاص والأماكن وإنما يتكلم عن نوع الكيد.

فالكيد الذي حصل في زمانه لم يحرص ابن تيمية على بيان من حصل له ولا الزمان الذي حصل فيه ولا المكان الذي وقع فيه ، وإنما كان يبين الكيد وكشفه فالكيد إذا تكرر في زماننا وقرأنا كلام ابن تيمية فكأنه يتكلم عن زماننا وإنما هو يتكلم عن الكيد الذي يتكرر في كل زمان ومكان.

ولذلك من وُفق في التأليف من أهل العلم كان يحرص على بيان الشبهة الشيطانية والكيد الإبليسي مع بيان جوابه بغض النظر عن قوله أو الزمان الذي قيل فيه أو المكان الذي وقع فيه .

وأنا أجزم أن الأجيال التي ستأتي بعدنا بمائتين سنة إذا قرأت كتبك فستقول كأنه يتكلم عن زماننا .
وذلك لأن الكيد واحد والكائد واحد والمصدر هذا كله من الشيطان .

فينبغي لنا معاشر الدعاة أن نعرف نوع الخطة ونوع الكيد ونحذر المسلمين منها منفردة عن أي اعتبار واقعي .
وينبغي للداعية أن يستفيد من إخوانه الدعاة المتقدمين حتى لا يقع فيما وقعوا فيه وحتى يبدأ من حيث وقفوا ، وقد كانت لي همة في السابق أن أجمع الحكم التي قالها أهل الزمان السابق لأنها تعطيك خبرات وتجارب أمم في عبارات بسيطة ، وقد جمعت منها طرقًا كثيرًا قرابة الخمسمائة حكمة وكنت أنوي نظمها في قصيدة شعرية ولكن ندت مني واشتغلت بغيرها ، لكن لعلني إن شاء الله أني ألقبها وأبدأ في نظمها لأنها تجارب أمم فامة كاملة عاشت مائة قرن يلخص حياتها سطرًا واحدًا ، فاحرصوا على مثل هذه التجارب لأنها تضيء على فكرك وفهمك وعقلك أشياء كثيرة وتجعلك تعيش أعمارًا مديدة وأنت عمرك صغير فمن عرف ما عاشه القوم فكأنه عاش حياتهم ، فمن عرف ما عاشه القوم بالحكمة فكأنه عاش حياتهم وخبراتهم ، فتجد الإنسان صغيرًا في السن لكن

عنده خبرات أمم وكأنه عاش آلاف السنين وهو لم يعيش إلا ثلاثين سنة لكن تجد عنده خبرات اكتسبها بهذه المعارف القليلة المسماة بالحكم والأمثال .

فإن قلت: ما رأيك فيما يفعله كثير من الخطباء أنهم يخصصون الكلام على الإسراء والمعراج في هذا الشهر بعينه أي في الشهر الذي قيل بأن الإسراء والمعراج أنه قد وقع فيه؟ فهل تخصيص الكلام على هذه الحادثة في هذا الزمان المخصوص من الحكمة أم لا؟

الجواب: هذا فيه تفصيل: فإن الحالة لا تخلو من أمرين:

الأمر الأول: إذا كان الكلام من باب التنبيه على البدع التي تحصل في هذا الشهر ومن باب تحذير الأمة من الوقوع في شيء من المخالفات الشرعية ومن باب رد الدفة إلى حياض السنة وبيان الحق فلا جرم أن هذا من إنكار المنكر فهو كلام مليح وفي وقت مناسب؛ لأن إنكار المنكر إذا كان في وقته فإنه من أنسب ما يكون حتى ينتبه الناس إلى أن هذه الليلة لا يتعلق بها شيء من الأحكام الشرعية مطلقاً فهذا جائز ولا بأس به بل أرى أنه من المناسب والمشروع لأنه يتضمن إنكار المنكر فيدخل في عموم قول النبي ﷺ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» ولأنه من باب قرن الإنكار بوقوع المنكر.

فقد كان النبي ﷺ ربما خطب الخطبة الكاملة أي الخطبة العارضة في تصحيح بعض المخالفات الشرعية في التي سمع بها أو بلغته فيعقد لها خطبة عارضة لبيان

خطئها وبيان وجه الصواب فيها ، فهذا من باب قرن الإنكار بمنكره وهو مشروع بل هو أوقع في الإنكار وأبلغ في التعليم.

الأمر الثاني : إذا كان سيتكلم عن هذه الواقعة ويسرد قصتها بلا تنبيه على المخالفات التي يقع فيها كثير من الناس فأرى أنه ليس من المناسب الكلام على ما يتعلق بهذه الحادثة بهذه الصورة في هذا الشهر بخصوصه وذلك حتى لا يتطرق لأذهان الناس والعامّة بأنها إنما وقعت في هذا الشهر وأن لها خصوصيتها في احتفال، أو أن ما يفعله أهل البدع في هذه الليلة وهذا اليوم له وجه من الشرع لاسيما إذا كان الخطيب من طلبة العلم أو من العلماء الذين يقتدي الناس بهم فإن الناس سيقولون ما تكلم الخطيب عن عظم هذه الليلة إلا لأنها وقعت في هذا الشهر بخصوصه فحينئذ يفتن الناس بمثل ذلك.

فإن قلت: أو ليس تنبيه الناس على عظم ليلة الإسراء فيه مصلحة وما جرى للنبي ﷺ من عظام الأمور في هذه الليلة أو ليس ذلك من المصلحة؟

نقول : بلى هي من المصلحة ولكن تعارضها مفسدة ، والمتقرر عند العلماء وجوب سد الذرائع ، والمتقرر عند العلماء أنه إذا تعارضت مصلحة ومفسدة وكانت المفسدة أربى من المصلحة فإن المشروع درأ المفسد هو المقدم في هذه الحالة على جلب المصالح.

فإذا فصلنا هذا التفصيل زال الإشكال في هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

فإن كان المقصود في الكلام عنها الإنكار وتوضيح وجه الحق فلا حرج ، وإن كان المقصود هو بيان تعظيم هذه الليلة وما جرى للنبي ﷺ فيها فالأنسب ألا يتكلم عليه الآن في هذا الزمان سداً للذرائع.

فإن قلت: وهل ثبت أن النبي ﷺ لما عاد من الرحلة السماوية في المعراج وجد فراشه لم يبرد بعد ؟
فأقول : قد رُوي ذلك عنه ﷺ في بعض الروايات ولكن لم يثبت شيء من ذلك عنه ﷺ فمسألة ذهابه ورجوعه في ليلة الإسراء والمعراج وأن فراشه لا يزال دفيئاً أو دافئاً هذا كله لم يثبت بل هو فيما أظن أنه أكذوبة من أكاذيب الناس.

لأن المنقولات في ذلك لا يعرف منها طريق صحيح وأغلب رواياتها ممن غُمس عليهم في الكذب والوضع.
فإن قلت: أو ليس حقيقة المعراج هو رُقي النبي ﷺ في السماء؟

فالجواب: نعم فتقول كيف إذاً نجتمع بين هذا وبين قول المشركين عند طلبهم ذلك من رسول الله ﷺ في قوله: أو ترقى في السماء ، فبين الله أن ذلك غير ممكن وأنه لو أجابهم لطلبهم لعذبهم عذاب استئصال إذا لم يؤمنوا مع أن المعراج حقيقة رقي النبي ﷺ في السماء ولذلك قال بعدها

﴿ أَوْ تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ ﴾ [الإسراء: ٩٣]. وقال بعدها ﴿ قُلْ

سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٣]

أي لا أطيق ذلك ولا أستطيعه مع أنه عرج به ربه ﷻ إلى السماء فهل بينها بين عروجه وبين هذه الآيات تعارض؟
الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد لأن طلب المشركين رقيه في السماء ليس طلب تحقيق وتحصيل وإنما هو طلب عناد وملاجة واستكبار فلم يطلبوا ذلك من النبي ﷺ طلب من يريد الإيمان والهدى إذا حصل هذا الأمر وإنما هو طلب ملاجة ومجادلة ومعاندة وإمعان في الكفر والتعجيز؛ فكان الجواب مبنياً على هذا الطلب المقرون بهذه المقاصد الملعونة الخبيثة فهم لا يريدون حقيقة الاهتداء ولا حقيقة الإيمان ولم يتطرق ذلك أصلاً في قلوبهم لا في صدر ولا ورد وإنما لا يريدون إلا تعجيز رسول الله ﷺ بهذه المطالب التي لا يستطيعها البشر من عند أنفسهم.

ولذلك جاء الجواب مقروناً ببشريته الضعيفة العاجزة عن أن يحقق لهم هذه المطالب إلا بأمر الله ﷻ فبين لهم أنه بشر رسول لا قدرة له ولا طاقة على فعل شيء من ذلك، وأنه ليس من يتصرف في الكون وليس هو من يدبره وليس برب يتصرف في هذا الخلق على حسب ما يطلبوه منه، بل هو بشر رسول عاجز ولا يستطيع أن يفعل ذلك ولا شيئاً من ذلك إلا بإذن الله ﷻ فكيف أتى لكم بالله؟ وكيف أتى لكم بالملائكة؟ وكيف يكون لي بيت من زخرف؟ وكيف أخلق في أرض الله ما لم يخلقه الله ﷻ فيها؟ وكيف أرقى إلى السماء وأنا بشر لا أستطيع أن أفعل ذلك لنفسي؟

وإن من رحمة الله ﷻ أن الله ما أجابهم إلى هذه المطالب لأنه لو أجابهم إلى هذه المطالب فكذبوا بها لعذبهم عذاب الاستئصال كما هي سنة الله الكونية المتقررة في هذا الأمر.

فلا يغرنكم طلبهم هذا لأنهم ما طلبوا لإرادة التحصيل والاهتداء والإيمان بعد حصول مطلوبهم ، بل طلبوا كما طلبت الأمم من قبلهم لما طلبوا الآية فأجابهم الله بطلبهم ما زادهم ذلك إلا نفورًا واستكبارًا وكفرًا وعنادًا وولوغًا في الفجور والمخاصمة والاستكبار والعياذ بالله فهو لاء كهؤلاء.

فإن قلت: وهل استدل الأصوليون بهذه الحادثة على شيء من قواعدهم الأصولية؟ فنقول: نعم لقد استفاد الأصوليون رحمهم الله تعالى من حادثة الإسراء والمعراج وأبرز ما استفادوا منه أنهم جعلوها دليلًا على قاعدة جواز النسخ قبل التمكن من الامتثال.

وقد اختلف الأصوليون رحمهم الله تعالى في هذه القاعدة أو في هذه المسألة وصورتها: أن يأمر الله ﷻ بشيء من التكاليف الشرعية ثم ينسخه قبل أن يتمكن المكفون من فعله فاختلف فيها الأصوليون على عدة أقوال ، والقول الصحيح جوازه عقلاً ووقوعه شرعًا.

أما جوازه العقلي: فلأنه ليس بممتنع على الله أن يأمر بالشيء ثم ينسخه قبل الامتثال وهذا ليس كما تقوله المعتزلة تكليف لا فائدة منه فهو ممتنع على الله أو على

حكمة الله لأننا سنقول إن مجرد معرفة المكلفين بأن الله كلفهم بهذا وقصدوا امتثال أمر ربهم في هذا التكليف. فإن قصد الامتثال وعدم المعاندة في التطبيق هذا كافٍ في أن يثاب الناس على هذا التكليف هذه فائدة التكليف فالله ﷻ لا يريد من هذا التكليف أن يمتثل فعلاً وإنما أراد من هذا التكليف أن يمتثل قصداً ونية وعزيمة وهمة فتتحقق مراد الله ﷻ من هذا التكليف.

فرفعه الله ﷻ فحصل لهم غنمه وارتفع عنهم التكليف بفعله هذا مثل المثال الذي يقوله العامة تجملوا واسلموا أي أنهم لما عزموا على التطبيق وارتفع التكليف أثابهم الله ﷻ على هذه الهمة والعزيمة على الامتثال ورفع الله ﷻ عنهم مشقة هذا التكليف بالفعل وهذا من رحمة الله.

وهل هذا يتعارض مع شيء عقلي؟

الجواب: لا ، فليس ثمة مانع عقلي في نسخ التكليف قبل تمكن المكلف من امتثاله ، وأما وقوعه شرعاً فلأن أول ما كلف الله ﷻ نبيه وأمه في الصلوات كانت خمسين صلاة ولكن هل تمكن المكلفون من امتثال هذا؟

الجواب: لا لأنهم لا يعلمون به فرفع الله ﷻ عنهم التكليف بخمس وأربعين صلاة وأبقى عندهم خمس صلوات في العدد إلا أنها في أجرها بخمسين صلاةً فتتحقق لهم أجرها وصوابها والله الحمد وارتفع عنهم مشقة فعلها.

وهذا من رحمة الله ﷻ بهذه الأمة وهذا مثال واضح كل الوضوح على أن الله ﷻ له أن يكلف عباده بما شاء ثم ينسخ هذا التكليف قبل أن يتمكن أحد من امتثاله وقد بينت

لكم وجه الحكمة فيه فلا جرم أن هذا القول هو القول الصحيح الذي تؤيده الأدلة النقلية والعقلية.

وكذلك: الصدقة عند مناجاة النبي ﷺ فإن المفسرين يقولون إنه لم يعمل بآية الصدقة عند المناجاة إلا علي بن

أبي طالب رضي الله عنه في قول الله عز وجل ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ﴾

صَدَقَةٌ ﴿[المجادلة: ١٢] فلم يعمل بها إلا علي بن أبي

طالب لأنها لم تبقى إلا أيامًا ثم نسخت بالآية التي بعدها في سورة المجادلة.

ولكن لعل هذه الآيات لا تتفعنا في الاستدلال على مسألتنا التي نريدها لأنه قد فعلها واحد من المكلفين .

واستدلوا عليها أيضًا بقصة إبراهيم مع ابنه لما أمره بالذبح فإن الله تبارك وتعالى قد أمر إبراهيم أن يذبح ولده إسماعيل في الرؤية التي قصها إبراهيم على ابنه فقال:

﴿قَالَ يَا أَبَتِ أَفَعَلْ مَا تَأْمُرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿١٠١﴾﴾

[الصافات: ١٠٢] هل تم ذلك الأمر أم لم يتم؟

الجواب: نُسخ قبل أن يتم رفعه الله عز وجل ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ،

لِلْجِبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا ﴿١٠٥﴾﴾

[الصافات: ١٠٣-١٠٥] فالمقصود الآن ليس هو حقيقة الذبح وإنما المقصود الابتلاء في الامتثال من عدمه وتقديم محبة الله عز وجل وامتثال أمره على أي محبة كانت ولو على

محبة الولد وهذا هو حقيقة التوحيد وحقيقة التسليم
والاذعان لأمر الله ﷻ فرفع الله ﷻ الأمر بالذبح وفدى
إسماعيل بذبح عظيم.

فصارت سنة لإبراهيم وذريته من بعده إلى يومنا هذا
في ذبح الهدايا .

وأشكل على ذلك أن بعض أهل العلم قال أيضاً هذه
النصوص أو هذه القصة لا تصلح للاستدلال بما نحن
بصدده لأن مجرد إضجاع ولده وإسلامه للجبين وتله
للجبين وحز السكين أو سحب السكين هذا عمل .

وأجاب الجمهور بأن هذه وإن كانت مقدمات العمل إلا
أن الأمور ليس هو بالمقدمات وإنما الأمور بالذبح فهل
حصل الذبح أم لا؟

الجواب: لم يحصل الذبح ففي الحقيقة أنه استدلال
صحيح لأن مقدمات العمل ليست دليلاً على كمال الامتثال
بهذا التكليف ، كما لو أمرنا الله ﷻ بصلاة سادسة فتوضأنا
لها فنزل نسخها قبل أن نصلي فيصح هذا مثلاً على النسخ
قبل التمكن من الامتثال ، فقد فعل إبراهيم ﷺ مقدمات
الذبح لكنه لم يكمله إلا بعد أن نسخه الله بل قد نسخه الله ﷻ
قبل إتمامه والله الحمد.

فإن قلت: هذا في شريعة من قبلنا ؟

فنقول : لا بأس في ذلك لأن شريعة من قبلنا يصلح
الاستدلال بها على شيء من أمور شريعتنا إلا فيما ورد
نسخه ، فالقول الصحيح في هذه المسألة جواز النسخ قبل
التمكن من الامتثال بدلالة النقل وبدلالة العقل.

من عجائب الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه تجريد أسماء الصحابة أنه جعل آخر الصحابة موتاً هو عيسى ابن مريم عليه السلام وهذه عجيبة من العجائب إذ أن عيسى نبي من أنبياء الله فكيف يجعله الإمام الذهبي صحابياً؟

فنقول: في جواب هذا الإشكال: أن العلماء قد اشترطوا في الدخول في مسمى الصحبة ثلاثة شروط: أن يلقى النبي صلى الله عليه وسلم ويكون حال لقيه مؤمناً به ويموت أيضاً على الإيمان فهذه ثلاثة شروط الأول: لقيه ، الثاني: أن يكون حال اللقاء مؤمناً ، الثالث: أن يموت على الإيمان فهل توفرت هذه الشروط في نبي الله عيسى؟

الجواب: نعم توفرت كلها أما الموت على الإيمان فلا جرم فيه ولا تناقض فيه ولكن هل لقيه؟ الجواب: نعم فقد لقيه لما عُرج بالنبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء فإنه لقي أخاه عيسى في السماء الثانية ومعه يحيى بن زكريا ، فإن قلت: وهل مجرد هذا اللقاء كافٍ في ثبوت الصحبة؟

فأقول نعم يكفي هذا في ثبوت الصحبة. فإن قلت: أو لم يلقى في هذه السفارة آدم ويحيى وزكريا ويوسف وهارون وموسى وإبراهيم صلى الله عليهم وعلى نبينا وسلم؟ فأقول: بلى قد لقيهم.

فإن قلت: إذا هم كلهم صحابة؟ فأقول: لا ، لأن لقيه لسائر الأنبياء الذين رأهم في السماء إنما كان لقياً بعد موتهم فإن لقيه بهم كان بعد موتهم واللقى بعد الموت لا أثر له وأما عيسى ابن مريم فإنه قد لقيه وهو لم يمت بعد ، فنحن معاشر المسلمين نعتقد

الاعتقاد الجازم الذي لا نشك فيه لحظة واحدة أن عيسى لم
يمت إلى الآن الميتة التي كتبها الله ﷺ عليه كما قال الله ﷻ
﴿ **وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ** ﴾ [النساء: ١٥٧] فنفى عنه الموت.

وقال الله ﷻ ﴿ **بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ** ﴾ [النساء: ١٥٨].

فإن قلت: وكيف تقول أنه لم يميت مع أن الله ﷻ صرح
بموته في القرآن في قوله: ﴿ **يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ** ﴾ [آل
عمران: ٥٥]؟

فنقول: لا إشكال في ذلك لأن الواجب الجمع بين الأدلة
الشرعية وعدم اعتقاد وجود التعارض بين الدليلين إذا
صحا عن الشارع ، ووجه الجمع بينهما أن الوفاة المذكورة
في هذه الآية إنما هي الوفاة الصغرى لا الكبرى ﴿ **إِنِّي**

﴿ **مُتَوَفِّيكَ** ﴾ [آل عمران: ٥٥] أي مُنيمك فأنامه الله ﷻ
حتى عرج به إلى السماء ؛ ومن المعلوم أن النوم لا يقطع
أصل الحياة وإنما الذي يقطع الحياة هو الموت.
فإن قلت: وهل النوم وفاة؟

فنقول: نعم هو وفاة صغرى لقول الله ﷻ ﴿ **اللَّهُ يَتَوَفَّى**

﴿ **الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا** ﴾ [الزمر: ٤٢]
وهكذا نص عليه علماء اللغة والبلاغة ، فلقي عيسى نبينا

حال كونه حيًّا وسينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان
فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ويضع الجزية ولا يحكم إلا
بالإسلام.

وسياتينا تفاصيل نزوله في كلام الإمام الطحاوي
رحمه الله تعالى عن أشراط الساعة الصغرى والكبرى
بإذن الله تبارك وتعالى .

فلما توفرت شروط الصحبة في عيسى ابن مريم عليه
وعلى نبينا الصلاة والسلام فإننا حينئذٍ نقول بأنه نبي
وصحابي نبي لثبوت نبوته ، وصحابي لثبوت صحبته .
فإن قلت: وهل تتعارض النبوة والصحبة؟

فنقول : لا تتعارض إلا في من هو من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
فإن نبي هذه الأمة واحد ومن بقي ممن لقوه وآمنوا به
وماتوا على الإيمان فيسمون صحابة فليسوا بأنبياء فأبو
بكر صحابي وليس بنبي وسائر الأمة كلهم يوصفون بأنهم
من أمته ومن إخوانه لكنهم ليسوا بأنبياء .

وأما عيسى فهو نبي باعتبار النبوة المتقدمة في بني
إسرائيل قبل بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ، وصحابي باعتبار الصحبة
المتأخرة فله نبوة متقدمة وصحبة متأخرة ولا يتعارض
المتقدم مع المتأخر .

وهذا وجه إدخال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى عيسى
ابن مريم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام في أسماء
الصحابة لما جرد أسمائهم .

ولهذا يُلغز بهذه المسألة فيقال من آخر الصحابة موتاً؟
فالأغلب منا يعلم أنه واثلة بن الأصقع فهو آخر الصحابة
موتاً مع وجود خلاف.

فتقول أنت - لا - : بل هو عيسى ابن مريم لأنه آخر
الصحابة موتاً وسيكون موته في آخر الزمان بعد أن يقتل
الله به الدجال وينتشر الإسلام في عهده .

ولله در هذه الأمة فقد أفتحت بخير نبي وختمت بخير
ولي وهذا من شرف هذه الأمة على الله ﷺ.

إن قلت: ما الحكمة من أن تلك الحادثتين أي الإسراء
والمعراج إنما حصلتا في الليل؟

الجواب: الحكمة في ذلك والله تعالى أعلى وأعلم حتى
تظل تلك المعجزة غيباً وحتى يبتلى الناس بها فإنه لو ذهب
في النهار لراه الناس في الطريق ذاهباً وآيباً فتقلب المسألة
إلى مسألة حسية مشاهدة وليس هذا هو المقصود منها.

وإنما المقصود منها أن تبقى في دائرة الغيب فاختر
الله ﷺ أن يكون الإسراء والمعراج ليلاً لتتم غيبيتها فيتم
الابتلاء بها ولذلك نحن في عقيدتنا إنما نكلف بالإيمان
بالشيء الغيبي، فلو أنها حصلت نهاراً وراه الناس ذاهباً
وآيباً لما كُلف الناس بالإيمان بها لأنها انقلبت من كونها
غيبية إلى مشاهدة محسوسة فحتى يتم الابتلاء بها أخفاها
الله ﷺ ليلاً فحصل الإسراء ليلاً والمعراج ليلاً.

ولذلك قال الله ﷻ ﴿سَبَّحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾

[الإسراء: ١] فذكر الليل هنا لا بد أن يكون له حكمة

والحكمة منها بيان زمانها وتكميل مراتب الابتلاء بها
فحتى لا تنقلب المسألة إلى حسية مشاهدة فحينئذٍ ليس ثمة
مجال للإيمان بها لأنها لا تكون من الغيب .

فإن قلت: لقد ذكرت لنا في أوائل الشرح لفظة لا بد أن
تفصلها لنا وهي قولك (إن هذا من أغلاط شريك الثمانية
ولم تبين منها إلا غلطاً واحداً وهو قوله ثم استيقظت وقلنا
أن هذا من أغلاط شريك الثمانية وبقي عليك أن تبين لنا
سبعة) ؟

فأقول وبالله التوفيق: المقصود بقولنا شريك: أي شريك
بن أبي نمر رحمه الله وهو من جملة رواة حديث الإسراء
وقد غلط في هذا الحديث رحمه الله تعالى ثماني أغلاط
سماها العلماء كابن القيم ومن قبله ومن بعده بأغلاط
شريك الثمانية.

وقد خالف روايات الثقات الذين هم أحفظ منه وأوثق
منه.

ودورنا في هذه الأغلاط عدم قبولها وجعلها شاذةً ليس
العمل عليها لأن المتقرر في القواعد أن الثقة إذا روى شيئاً
خالف به الثقات فروايته شاذة
وهذه الأغلاط هي كالتالي :

الغلط الأول: أنه خالف الثقات في محل سدره المنتهى
فإنه روى أن محل سدره المنتهى في السماء الدنيا وهذا
غلط ، ورواية الثقات تنص على أن سدره المنتهى في
السماء السابعة.

الغلط الثاني: أنه ذكر في سرده لهذا الحديث أن الله ﷻ أعطى نبيه الكوثر وأنه في السماء الدنيا أي أن الكوثر في السماء الدنيا وهذا غلط بل الكوثر نهر في الجنة والجنة في السماء السابعة ، فالحقيقة أن الكوثر نهر من أنهار الجنة وليس هو في السماء الدنيا كما رواه شريك رحم الله شريكًا وغفر له وجعل قبره روضة من رياض الجنة وعفا عنا وعنه.

الغلط الثالث: أنه في سياق روايته لحديث الإسراء نسب الدنو والتدلي لله ﷻ فالذي دنى وتدلى منسوب في رواية شريك لله ﷻ ؛ وهذا غلط والمشهور أن الدنو والتدلي المذكورة في هذه الروايات وفي كتاب الله ﷻ إنما هو دنو وتدلي جبريل من النبي ﷺ كما ثبتت بذلك الروايات الصحيحة .

الغلط الرابع: أن شريكًا لما روى حديث الإسراء ذكر أن رجوع النبي ﷺ ليسأل ربه التخفيف كان بعد الخمس أي أن النبي ﷺ لما وضع الله عنه خمس وأربعين صلاة ورجع إلى أخيه موسى قال ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف فبعد الخمس أثبت شريك أن النبي ﷺ رجع ليسأل ربه التخفيف عن الخمس وهذا غلط ، ورواية الثقات أن النبي ﷺ قال بعدها بعد أن استقرت الفريضة على خمس قال: قد استحبيت من ربي فنادى مناد من السماء أن خفت عن عبادي وأمضيت فريضتي أو كما قال ﷺ ، فإذا لم يرجع النبي ﷺ بعد أن استقرت الفريضة على خمس .

الغلط الخامس: قوله في الحديث " ثم استيقظت " أي بعد رجوعه من المعراج ، وبهذه الرواية استدل من استدل من أهل السنة بأن المعراج كان منامًا.

وقد بينا لكم خطأه في هذه الرواية وهي ساقطة من روايات الثقات فقد خالف بروايته هذه رواية الثقات فقوله " ثم استيقظت " هي رواية شاذة لا يعول عليها .

والحق الحقيق بالقبول وهو قول أكثر أهل السنة والجماعة أن إسرائه ومعراجه كان يقظة لا منامًا كما نص عليه الإمام الطحاوي وشرحناه في مسائل متقدمة.

الغلط السادس: أنه في روايته خالف روايات الثقات في محال الأنبياء من السماوات، فإنك ترى في رواية شريك تقديمًا وتأخيرًا في منازل الأنبياء من هذه السماوات والمعتمد في تحديد أماكن الأنبياء من السماوات إنما هو روايات الثقات لا رواية شريك.

الغلط السابع: وهو غلط عظيم وهو أنه يثبت أن المعراج كان قبل البعثة أصلًا، وهذا غلط في قول عامة أهل السنة والجماعة وفي عامة روايات الثقات، وقد رجحنا لكم سابقًا في خلاف العلماء في ذلك أن المعراج كان قبل الهجرة لا قبل البعثة وبيننا أدلتنا في ذلك.

الغلط الثامن: أنه رحمه الله تعالى ذكر في روايته أن حادثة شق الصدر كانت قبل الإسرائ وهذا غلط ، ورواية الثقات أن حادثة شق الصدر كانت قبل المعراج لا قبل الإسرائ.

فتلك ثمانية أغلاط حصرها أهل العلم رحمهم الله تعالى في رواية شريك وحكموا عليها بالشذوذ وعدم التعويل عليها فانتبه يا طالب العلم في بحثك إلى هذه الأغلاط إذا نظرت إلى قصة الإسراء والمعراج في الروايات الصحيحة.

فإن قلت : هناك بعض الشبه يتخرص بها بعض من لا خلاق له ممن ينكر حادثة الإسراء والمعراج :-
الشبهة الأولى: أن المعراج لم يذكر في القرآن فمن أين أتيتم به؟

والجواب من وجهين :
الوجه الأول: أننا لا نسلم أنه لم يذكر في القرآن بل
ذكر في القرآن كما في أول سورة النجم ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ

﴿ [النجم: ١] الآيات بعدها فالآيات إنما تتكلم عن تلك

الآيات العظيمة التي رآها رسول الله ﷺ بفؤاده وبصره ﴿

مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿ [النجم: ١١] ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ

﴿ [النجم: ١٧].

الجواب الثاني: سلمنا جدلاً أن المعراج لم يذكر في القرآن فإنه قد ذكر في السنة الصحيحة المتفق عليها والسنة تبين القرآن وتعبر عنه وتدلل عليه وتبين مجمله والسنة حجة فليس الاحتجاج إنما يكون بما في القرآن فقط

والسنة تُنسى وتترك بل ما ثبت في صحيح السنة فإنه حجة.

فإن السنة كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بها كما كان ينزل بالقرآن ، فهذه الشبهة إنما يتخوض بها من لا عقل عنده.

الشبهة الثانية: أنهم قالوا إن ذلك من مستحيل من في حق البشر إذ ينقطع الهواء بمجرد ارتفاع يسير فإن الإنسان إذا صعّد في السماء فإنه يفقد الأكسجين وبفقدانه للأكسجين لا يستطيع أن يعيش فكيف تقولون بأنه قد عُرج به إلى السماء السابعة وهو بشر؟ فمن أين تنفس؟ فهذا مستحيل في حق البشر لانقطاع الهواء وانقطاع القدرة على التنفس بعد تجاوز الهواء؟
الجواب: من عدة أوجه.

الوجه الأول: أن هذا من إقحام العقل فيما هو من باب الغيب والمتقرر عند العلماء أنه لا مدخل للعقول العاجزة في شيء في استكشاف ما وراء الغيب فلا ينبغي للإنسان أن يستسلم لعقله فيتقحم به في مثل هذه المسائل التي ستوصله إلى الإنكار والجحود.

الجواب الثاني: أن إسراءه ومعراجه كان من قبيل المعجزات له والمعجزة لا يمكن أن تتفق مع القدرة البشرية لأن المعجزة إن اتفقت مع القدر البشرية فلا تكون معجزة بل المعجزة لا بد وأن تكون خارجة عن نطاق قدرة البشر.

فإِذَا صُعد ببشر إلى هذه المسافات المرتفعة والتي لا تقدر إلا بالسنين الضوئية مع أنه يحتاج إلى أكسجين ومع ذلك عُرِج به وأسري به في هذه السرعة هذه إِذَا معجزة إِذَا هو نبي صادق، فالله ﷻ لم يردها أن تتوافق مع قدرة البشر حتى يعجزكم أن تؤمنوا بذلك أو تصدقوا به ، لكن لو أنكم جعلتم الإسراء به والمعراج من جملة المعجزات لما أشكل عليكم ذلك.

ولذلك لما جعلتم إخراج الأموات من قبورهم في حق عيسى معجزة لم يعجزكم ذلك ولم تقولوا إن الأطباء وإن اجتمعوا لا يستطيعون ذلك ، ولم يعجزكم أن تؤمنوا بأن ناقة صالح خرجت من جبل خرجت من حجر أصم ناقة لها رغاء لأنكم جعلتموها من قبيل المعجزات ، ولم يعجزكم أن عصى موسى لما ضربت البحر انقلب والله ﷻ نتق الجبل فوقهم كأنه ظله والجراد والقمل والضفادع والدم، و لم يعجزكم أن تؤمنوا بذلك مع أنها خارجة عن قدرات البشر والذي جعلكم لا تعجزون عن الإيمان به هو أنكم صفتهم هذه الأشياء مصاف المعجزات.

فلو أنكم جعلتم الإسراء والمعراج مصفوفاً في مصاف هذه المعجزات لما أعجزكم أن الله ﷻ يستطيع أن يفعل ببشر ذلك ولا يعجز الله ﷻ شيء ، فهو معجزة فلا حق لكم أن توردوا أسئلة على هذه المعجزة لأن القضية قضية قدرة إلهية لا قدرة بشرية.

ومن الأجوبة كذلك: لو تأملتم هذه المخلوقات التي صنعها البشر من الصواريخ النفاثة التي تقطع المسافات

الشاسعة في غضون ثواني فإذا كانت القدرة البشرية على عجزها وضعفها أنتجت ذلك واخترعت أفيستغرب ذلك في قدرة القادر العظيم المقتدر الذي لا يعجزه شيء؟

الجواب: لا ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾

﴿٣٧﴾ [ق:٣٧] وأما من يريد أن يعارض فقط أو يثير إشكالات فهذا لا نملك له هداية ولا نملك له إيمانًا ولا إقناعًا ولكننا نريد أن نقنع من يريد الاقتناع ونبين أسباب هداية من يريد الهداية حقيقة.

فإن تلك الصواريخ والطائرات النفاثة والسريعة والتي تقطع المسافات الشاسعة الواسعة الطويلة في ثواني صنعها البشر فإذا كان ذلك غير مستغرب على قدرة البشر أفيستغرب إسراؤه ومعرجه بنبيه في هذا الزمن اليسير وهو الله القادر القدير المقتدر عَلَيْهِ؟

الجواب: لا لا يعجز الله عَلَيْهِ ذلك بل إننا نرى تلك الغواصات التي تغوص بالإنسان في أعماق البحر والإنسان عادة لا يتنفس في هذا البحر وتلك الأقمار السماوية التي يعيش فيها إنسان ربما ستة أشهر مع أنه في مكان ليس فيه أكسجين ولا يتنفس فيه الإنسان عادة.

فإذا كان البشر قد صنع أشياء يستطيع الإنسان أن يتنفس بها في أماكن لا يتنفس فيها عادة من ارتفاع جو أو سفول في بحر أفيعجز الله عَلَيْهِ أن يتنفس نبيه حتى في مثل

هذه المواضع التي لا يتنفس فيها البشر عادة؟ ما لكم كيف تحكمون؟

فكيف تستغربونها في قدرة البشر وتستغربونها في قدرة الله تبارك وتعالى؟! تالله إن هذا إلا ضلال وتسويل من الشيطان.

من الأفهام السقيمة فهم الصوفية الذين استنبطوه واستفادوه من قصة الإسراء والمعراج فائدة - باعتبارهم هم - وتعتبر صيداً ثميناً لهم - قالوا :

من نستفيد من الإسراء والمعراج انتفاع الأحياء بالأموات فإن موسى عليه السلام مات الميتة التي كتبها الله عز وجل عليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم التقى بأخيه موسى وهو حي ومع ذلك انتفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشورة أخيه موسى لما قال له إني قد بلوت بني إسرائيل وخبرتهم بأقل من ذلك فارجع إلى ربك واسأله التخفيف فرجع إلى ربه فسأله التخفيف فخفف الله عنه ، فلما انتفع هذا الحي الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الميت الذي هو موسى عليه السلام دل ذلك على أنه يمكن أن ينتفع الأحياء بالأموات فهو دليل على جواز دعاء الأولياء والصالحين والأنبياء وأهل الزهد حتى وإن سلمنا بأنهم ماتوا فإن انتفاع الحي بالميت غير ممتنع - هكذا استفادت الصوفية من هذه القصة-

فإن قلت: وهل ثمة جواب عنها؟

نقول نعم : إن هذه الشبهة أردأ من أن نجيب عنها أو نكلف أنفسنا الكلام في كشفها ولكن من باب النصح للأمة

وسدًا لذريعة تطرق قبولها عند بعض ضعاف النفوس
والعقول والعلم نقول في جوابها:

إن الحياة البرزخية حياة غيبية فحياة موسى عليه السلام حياة
برزخية ، والشهداء والأولياء والصالحون أحياء في
قبورهم وحياتهم برزخية أيضًا فلا يجوز أن نقيس في
الأمر الغيبية لأنه لا قياس في غيبيات.

فلا يجوز لك أن تقيس ما حصل بين محمد وموسى
عليهما الصلاة والسلام ولا يجوز لك أن تدخل مع موسى
غيره لأن الحياة حياة برزخية فموسى كان في حياة
برزخية لا نعلم كيفيتها وما لا يُعلم كُنْهه ولا كيفيته فلا
يصح القياس عليه إذ المتقرر بإجماع أهل السنة والجماعة
أنه لا قياس في مسائل الغيب.

فإذًا الأولياء والصالحون لا يجوز دعاؤهم ولا سؤالهم
من دون الله لأنهم لا يجوز قياسهم على حياة موسى أو لما
حصل لموسى عليه السلام.

الجواب الثاني: أن النصيحة التي أسداها نبي الله موسى
لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم هي نصيحة من حاضر قادر على بذل النفع
لأخيه في حالة معينة فهي قضية عين فلا يدخل مع موسى
الأموات ولا الغائبون الذين لا يستطيعون أن ينفعوا أنفسهم
فضلاً عن غيرهم.

فالنصيحة التي بذلها موسى لأخيه محمد صلى الله
عليهما وسلم كانت نصيحة من حاضر معاين للنبي صلى الله عليه وسلم
قادر على بذل النفع والنصح بأمر الله عز وجل فكيف تدخلون
مع موسى هذه القصة الأموات في قبورهم؟ أو تدخلون

معهم الغائبين فتستغيثون بهم وأنتم بعيدون عنهم وبينكم وبينهم مسافات شاسعة ثم تستدلون بهذه القصة!؟

الجواب الثالث: أن القياس بين انتفاع الأمة بنصيحة موسى التي أسداها بأمر الله للنبي ﷺ قياسكم هذه النصيحة باعتقادكم نفع أوليائكم قياس مع الفارق ، فقياسكم الأولياء على موسى قياس مع الفارق فأنتم تدعون من لا يسمعكم وموسى قد سمع ، وتدعون من لا يستطيع أن ينفعكم ولا يملك لكم ضرًا ولا نفعًا ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا ولا

رزقًا ولا نصرًا لقول الله ﷻ ﴿ كَمَا يَبْسُ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ

﴿ ١٣ ﴾ [المتحنة: ١٣] ، وكما قال الله ﷻ ﴿ وَالَّذِينَ

تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴿ ١٣ ﴾ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا

يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ

بِشْرِكِكُمْ ﴿ [فاطر: ١٣-١٤] والآيات في هذا المعنى

كثيرة.

فقياسكم أوليائكم على ما حصل لموسى قياس مع الفارق كما بينت وجه الفرق ، والمتقرر عند العلماء أن القياس مع الفارق باطل .

فالنبي لم ينادي موسى ولم يستغث به ولم يدعوه من دون الله ، وأنتم تريدون الاستدلال بهذه القصة على جواز دعاء الأولياء والطلب منهم والاستغاثة بهم من دون الله ﷻ

كل ذلك دليل على أنكم إنما تريدون أن تستدلوا على باطلكم بما هو حق ليروج هذا الباطل.

الجواب الرابع: أنكم تستدلون بهذا القياس على جواز دعاء الأموات والاستغاثة بهم فتجعلون دليلكم على جواز الدعاء والاستغاثة بالأموات أو الغائبين قياسًا ، مع أن دعاء الأموات والغائبين محرم بالنص المتواتر الصريح القاطع الذي لا شبهة فيه.

فإن الله ﷻ حرم دعاء الأموات وحرم دعاء غيره وبينت الآيات أن هذا ضلال وأنه شرك وكفر ومروق من الملة بالنصوص القرآنية والنصوص النبوية الصحيحة.

فأنتم تريدون أن تنسفوا دلالة هذه النصوص وتستدلون على جوازها بقياس عاطل فاسد؟! فتكونون بذلك قد عارضتم النصوص الصريحة بالقياس ، والمتقرر عند العلماء أن كل قياس صادم النص فإنه فاسد الاعتبار قال

الله ﷻ ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ

﴿ [فاطر: ١٣] الآيات ، قال الله ﷻ ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن

يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ

غَفْلُونَ ﴿ [الأحقاف: ٥-٦] ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً ﴿

وقال الله ﷻ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ

أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلَيْسَتْ جِبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ

﴿ ١٩٤ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فأنتم تتركون النصوص المحكمات الصريحة القاطعات وتتجهون إلى الاستدلال بالأقيسة المحتملة المتشابهة؟ فهذا يرد عليكم بأن المتشابه يرد إلى المحكم وبأن القياس لا يجوز أن يعارض به النص. فإذا لا حق لهؤلاء الباطلين الأفاكين أن يستدلوا بهذه القصة على هذا الباطل العظيم الذي هو كفر وشرك بنصوص الشرع.

قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (صلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى) والكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل: المسألة الأولى: اعلم رحمك الله تعالى أن صلاة الله على عباده تنقسم إلى قسمين : إلى صلاة عامة وإلى صلاة خاصة .

أما الصلاة العامة فهي : صلاة الله ﷻ وملائكته على عموم المؤمنين وهي المذكورة في قول الله ﷻ ﴿ هُوَ الَّذِي

يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴿

[الأحزاب: ٤٣].

وكذلك قول الله ﷻ: ﴿ **أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ**

وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧] وأما الصلاة الخاصة فهي

صلاته ﷻ على أنبيائه ورسله لا سيما على آخرهم
وخاتمهم وأفضلهم وأعلاهم قدرًا عنده محمد ﷺ.

فصلاة الله ﷻ على أنبيائه ورسله هي صلاة خاصة

ولذلك تجدون في كتاب الله ﷻ ﴿ **سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ**

﴿ **٧٩** ﴾ [الصافات: ٧٩] ﴿ **سَلِّمْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ** ﴾ ﴿ **١٠٩** ﴾

[الصافات: ١٠٩] وغيرها من الآيات الدالة على ذلك.
المسألة الثانية إن قلت : وما معنى صلاة الله ﷻ على
أحد من عباده؟

الجواب: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في تفسير
صلاة الله على نبيه ﷺ على أقوالٍ وأصح هذه الأقوال هو
ما اختاره الإمام أبو العالية رحمه الله تعالى فقد روى
الإمام البخاري في صحيحه معلقًا بسند صحيح من حديث
أبي العالية أنه قال: صلاة الله على عباده أو قال على نبيه
ثناؤه عليه في الملأ الأعلى.

فالصلاة إذا صدرت من الله ﷻ على أحد من الخلق
فمعناها ثناؤه عليه أي على هذا الشخص المصلى عليه في
الملأ الأعلى أي في الملائكة المقربين .

فقولنا ﷺ هذا دعاء يصدر منا لله ﷻ أن يثني على نبيه
ﷺ في هذا الملأ الأعلى واختار هذا القول الإمام أبو

العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وارتضاه كذلك تلميذه الإمام العلامة ابن القيم؛ وهو الذي تفتي به اللجنة الدائمة وغيرهم من المحققين من أهل العلم رحم الله الجميع. فإن قلت: أو ليست الصلاة معناها الرحمة؟ صلى الله على محمد أي رحم الله محمداً؟ فنقول: هذا قول قد قيل في هذه المسألة ولكن الإمام ابن القيم رده من عدة أوجه كثيرة فمن هذه الأوجه:

أن الله ﷺ عطف الرحمة على الصلاة والمتقرر في قواعد اللغة أن العطف يقتضي المغايرة فقال الله ﷺ ﴿

أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] فدل هذا العطف على أن الرحمة ليست هي الصلاة هذا الوجه الأول.

الوجه الثاني: أن العلماء يكادون يجمعون على أن الإنسان لو استبدل لفظ الصلاة بالرحمة في التشهد لما أجزأه تشهده أو صلاته، فلو أننا أبدلنا لفظ الصلاة في التشهد فقلنا: اللهم ارحم محمد وآل محمد كما رحمت إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد لما اعتبرنا قد صلينا على النبي ﷺ الصلاة المطلوبة فدل ذلك على أن الصلاة ليست هي الرحمة.

وأضف إلى هذا أيضاً: أن الرحمة أوسع من الصلاة فإن رحمة الله ﷺ قد وسعت كل شيء كما قال الله تبارك

وتعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾

[غافر: ٧].

والصلاة لا تسع كل شيء وإنما صلاة الله ﷻ العامة على عباده المؤمنين والخاصة على أنبيائه المرسلين ، وصلاة الله لا تعم كل شيء ، ولا ينبغي تفسير الصلاة بالرحمة لخصوص معنى الصلاة وعموم معنى الرحمة. فالقول الصحيح إن شاء الله في هذه المسألة هو ما ذكرته سابقاً من أن صلاة الله على عباده معناها ثناؤه عليه في الملاء الأعلى. المسألة الثالثة: فإن قلت: وما حكم الصلاة على النبي

ﷺ؟

فأقول: في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى والأقرب والله أعلم أنها سنة ابتداءً وواجب عند ذكر اسمه

ﷺ.

فيسن للإنسان أن يصلي على النبي ﷺ ابتداءً بلا سبب فيصلى عليه في الليل وفي النهار صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وعلى ذلك قول الله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] وأقل

أحوال هذا الأمر الندب والاستحباب . ولكن اعلم أن الصلاة عليه من جملة واجبات الشرع عند ذكر اسمه ؛ فمتى ما ذكر اسمه فيجب على من سمعه أن يصلي ويسلم عليه فمتى ما سمعت محمداً ﷺ أو سمعت

رسول الله ﷺ فيجب عليك وجوب عين أن تصلي وتسلم عليه.

فإن قلت: وما برهانك على هذا الإيجاب لأن الإيجاب حكم شرعي؟ والأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة؟

فأقول: نعم لك الحق في المطالبة بالدليل فإنما نحن قوم نبتغي الدليل والدليل على ذلك عدة أحاديث:

الحديث الأول: أن النبي ﷺ صعد المنبر فسمعه الصحابة يقول: «أمين أمين أمين» فلما سأله عن سبب قوله هذا أخبرهم «بأن جبريل آتاه وقال يا محمد: رغم أن امرئ ذكرت عنده فلم يصلي عليك قل أمين فقلت: أمين» حديث جيد.

ووجه الدلالة على الإيجاب هنا أن أفضل رسول ملكي وهو جبريل دعا على من ترك الصلاة والسلام على النبي ﷺ عند ذكر اسمه وأمن على هذا الدعاء أفضل رسول أرضي.

ومن المعلوم أن الأمر لو كان مجرد سنة أو استحباب أو ندب لما اقتضى أن يدعى على من تركه، لأن المتقرر في قواعد الأصول أن السنة يثاب فاعلها امتثالاً ولا يستحق العقاب تاركها.

فلما دعا جبريل عليه الصلاة والسلام وأمن على محمد ﷺ على هذا الدعاء علمنا أن القضية قضية إيجاب إذ من عقوبة من ترك الصلاة والسلام عليه عند ذكر اسمه شرعاً أن تستجاب فيه هذه الدعوة العظيمة، فلو كان الأمر ندباً

لما استحق تاركه تلك العقوبة ، والمتقرر في قواعد الأصوليين أن مما يعرف به الواجب العقوبة على الترك ، فكل فعل علق الشارع على تركه عقوبة فإنه من جملة الواجبات ، فوجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة جدًا على القول بالوجوب .

ومن الأدلة كذلك: قول النبي ﷺ «أوتدرون من البخيل؟» ففسر النبي ﷺ البخيل بقوله: «البخيل من ذكرت عنده فلم يصلي عليّ» حديث حسن .

ووجه الدلالة منه أن حقيقة البخل شرعًا هي منع ما يجب إخراجه وبذله ، لأن من منع شيئًا لا يجب عليه إخراجه فلا يصح أن يسمى بخيلًا أو شحيحًا ، فلما وصف تارك الصلاة والسلام على النبي ﷺ عند ذكر اسمه بأنه بخيل دل ذلك على وجوب هذا البذل والإخراج لأن من منعه فإنه بخيل .

ومن الأدلة كذلك: قول النبي ﷺ في الحديث الحسن قال «من نسي الصلاة عليّ خَطِيءٌ طَرِيقَ الْجَنَّةِ» ، ووجه الدلالة منه أنه رُتب على ترك الصلاة تلك العقوبة وهي أن يخطئ العبد طريق الجنة ويضله ، وكل أمر علق العقوبة على تركه فإنه يعتبر من جملة الواجبات .

فإن قلت: عندنا إشكال في هذا الحديث وهي: قول النبي ﷺ «من نسي الصلاة عليّ خَطِيءٌ» ومن المعلوم أن الشرع

عفا ورفع الإثم والتكليف عن الناس لقول الله ﷻ ﴿رَبَّنَا لَا

تَوَاحِدْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿ [البقرة: ٢٨٦] وقول النبي

ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» فكيف يرتب العقوبة على ترك الصلاة عليه حال كون التارك ناسياً؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد وليس ثمة تعارض في هذا البتة ووجه الجمع هو: أن النسيان في لغة العرب قد يأتي بمعنى الترك عن علم وعمد والمقصود في الحديث هو الترك عن عمد.

وعليه فلا إشكال في هذا والله الحمد والمنة لأن المتقرر عند العرب أن النسيان له معنيان: نسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء ونسيان بمعنى الترك عن علم وعمد وكذلك الترك عن غفلة ونسيان.

فنحمل الأدلة التي تعذر الناس في تفويت بعض الأمور على النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء ، ونحمل هذا الدليل على عقوبة من ترك الصلاة والسلام عليه حال نسيانه عن التارك عن علم وعمد أي أنه يعلم حكم الصلاة ومع ذلك ترك تباطأً أو تكاسلاً أو استخفافاً بالثواب أو بالعقوبة فهذا هو الذي يستحق العقوبة.

وأما من نسي عن غفلة وذهول فإنه لم يتجانف لإثم ومن لم يتجانف لإثم فليس من عدل الشارع أن يعاقبه ﴿

وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ [فصلت: ٤٦].

وقد استفدنا من التفريق بين نوعي النسيان في مسألة عقدية أخرى وهو النسيان المضاف إلى الله ﷻ فإننا نجد الأدلة تضيف النسيان إليه سبحانه تارة وتنفي النسيان عنه تارة.

فيقول الله ﷻ ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧] وهي إضافة شيء لا يقوم بذاته فهي من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، وقوله ﴿ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنَسِي ﴾ [طه: ١٢٦] .

ونجد آيات تنفي النسيان عنه في قول الله ﷻ ﴿ وَمَا كَانَ

رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤] وفي قول الله ﷻ ﴿ لَا يَضِلُّ

رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ [طه: ٥٢] فكيف آية تثبت النسيان لله

وآية تنفي النسيان عن الله؟

الجواب: هو بالتفريق بين نوعي النسيان فالآية التي تنفي النسيان عن الله أي النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء لأن معنى الغفلة انقطاع العلم وعدم الإحاطة وهذا نقص والله ﷻ منزّه عن النقص.

وأما الآيات التي تضيف وتنصف الله ﷻ بالنسيان فهي النسيان بمعنى الترك عن علم وعمد جزاء ومقابلة وعقوبة

﴿ جَزَاءً وَفَاءً ﴾ [النبأ: ٢٦] ولذلك لا تجد النسيان

مضافاً إلى الله بالأدلة إلا من باب المقابلة ﴿ نَسُوا اللَّهَ

فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧] ﴿ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ

نُنْسِي مُنْسِي ﴾ [طه: ١٢٦] فلا إشكال في ذلك والله الحمد.

يقول الناظم: والله ينسى والمراد به ترك الإله
لفاعل العصيان

علما وعمدا يا فتى
المقصود بالنسيان

فإن قيل: أو ليس هذا من الكلام في الكيفيات؟ إذ كيف
تفسر كيفية النسيان بأنه ترك عن علم وعمد؟ والسلف
متفقون على حرمة الكلام في الكيفيات؟

الجواب: سيدافع عني في هذا منظومتي فهذا كلام في
المعنى وليس في الكيفية فقولنا: إن نسيان الله ﷻ المراد به
الترك عن علم وعمد هو كلام في المعاني ولكن هذا الترك
وكيفية الترك أمره إلى الله ﷻ.

وعليه فليس ثمة إشكال فيه والله الحمد والمنة ، وهذا
الأمر لا يستطيع أن يدركه الإنسان إلا بأصول الفقه وهذا
الفن الحقيقة من أهم الفنون التي ينبغي لطالب العلم أن
يحرص عليها وأن يشد عليها بيديه وأن يعرض عليها
بنواجذه وأن يحاول ألا يمر عليه يوم من أيام طلبه إلا وله
فائدة في هذا فائدة أصولية جديدة يا قاعدة يا دليل يا فرع
يفرجه.

ووالله لا يتميز طلبة العلم بكثرة المحفوظات وإنما يتميزون بفقهِ استنباط الأحكام ، وفقهِ الجمع بين ما ظاهره التعارض ، وفقهِ حُسن الاستدلال وحسن إنزال الدليل على معانيه الصحيحة وهذا هو العلم حتى وإن لم تحفظ شيئاً من نصوص الكتاب والسنة.

لأنه ليس من شرط الاجتهاد ولا الرسوخ العلمي أن تكون حافظاً للنص لكن من شرطهما أي الاجتهاد والرسوخ أن يكون عندك الملكة والقدرة في فهم النص على حسب القواعد الأصولية فأصول الفقه يعطيك مفتاح فهم الأدلة فما يكون ملتبساً على غيرك لا يكون ملتبساً عليك لأن عندك أصول الفقه.

فإن الله بهذا الفن أوصيكم به حياً وميتاً عليكم بأصول الفقه اجعلوا لكم قراءة يومية أو على الأقل أسبوعية في أصول الفقه اجعل لك مثلاً في كل أسبوع أو أسبوعين أو شهر قاعدة أصولية تدرسها ، فإن قواعد أصول الفقه لا تتجاوز الثلاثمائة قاعدة أي ثلاثمائة مسألة أصولية هي التي عليها مدى خلاف العلماء.

فأطلبوا العلم في أصول الفقه تجد أن كلامك تغير وترتيب معلوماتك تغيرت ، وطريقة اقناعك للطلاب تغيرت ، وطريقة افتائك تغيرت ، وطريقة تعليمك وإقائك للمسألة وطرحك شيء آخر بأصول الفقه وهو مجرد سبب والتوفيق بيد الله وَعَلَيْهِ.

لكن أصول الفقه من أهم الفنون على الإطلاق ولا تظنون أن من أحب شيئاً عظمه لأن هذا شيء واقع

لموس عند طلبة العلم نجد بعض الطلاب هداه الله يحفظ الحديث الذي يشتمل على عشرين حكمًا لو أردته أن يستنبط حكمين والله لا يستطيع يرتب لك حكمين مع أنه يحفظ ألفاظه ، والمشكلة عنده أصول الفقه وفقه استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة من الكتاب والسنة.

ومن الأدلة أيضًا : على وجوب الصلاة على النبي ﷺ عند ذكر اسمه : قوله ﷺ «من ذكرت عنده فليصلي عليّ فإنه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشرة» .
فقوله «من ذكرت عنده» هذا قيد وقوله «فليصلي» هذا أمر فهو أمر معلق بقيد والأمر إذا علق بقيد فإنه يقيد به.

بمعنى أن الصلاة الواجبة التي دل عليها لفظ الأمر في قوله «فليصلي» إنما تكون عند ذكر اسمه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .
فبان لك بهذه الأدلة رجحان ما قررته لك من أن الصلاة والسلام على النبي ﷺ من جملة الواجبات عند ذكر اسمه ﷺ .

فإن قلت : عندنا إشكال وهو أن الأمر في قوله الله ﷻ :

﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا

عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦] فقوله " صلوا

وسلموا " يفيد الوجوب وهو وجوب مطلق من غير تقييد

بذكر اسمه وإنما أمر الله ﷺ المكلفين بالصلاة والسلام على وجه الإطلاق فكيف تقيد أنت الوجوب بذكر اسمه؟
الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد ويجب عنه بأن

قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

﴿٥٦﴾ [الأحزاب: ٦٥] هذا وجوب مطلق أمر مطلق حكم مطلق والأدلة الآمرة أمر وجوب بالصلاة والسلام عليه والتي علق العقوبات المذكورة على تركه قيدت بذكر اسمه.

فعندنا أمران متفقان في الحكم والسبب أحد الأمرين مطلق والأمر الثاني مقيد ، والمتقرر في قواعد الأصول أن المطلق يبني على المقيد عند الاتفاق في الحكم لزومًا وعند الاتفاق في السبب كمالًا، بمعنى أنه حتى لو تخلف السبب فيكفينا الاتفاق في الحكم كما تقرر في قواعد الأصول .

وثمة جواب آخر أجاب به بعض أهل العلم وهو أنهم قالوا: إن الأمر بها هنا أمر تقيد لأنه ذكر اسم النبي ﷺ فكل ما مررنا على هذه الآية فلا بد أن نصلي ونسلم عليه لأنه ذكر اسمه ﷺ .

ويقول ﷺ «البخيل من ذكرت عنده فلم يصلي عليّ» وقوله «ذُكرت» ورد مطلقًا فيدخل فيه الذكر الذي يرجع إلى كلام البشر ويدخل فيه ذكر اسمه الذي يرجع إلى كلام الله ﷻ وهنا ذكر اسمه في كلام الله ، والأصل المتقرر في

قواعد الأصول: أن ما ورد من الأدلة مطلقاً فالواجب بقاؤه على إطلاقه ولا يقيد إلا بدليل وكلا من الجوابين مليح إن شاء الله.

وثمة جواب ثالث: وهو حمل المطلق على المقيد على كل حال ، فلا تجد واجباً في الشريعة إلا مقيداً بحد زماني ومكاني فليس هناك واجبات في الشريعة غير مقيدة وليس ثمة واجبات مطلقة.

فواجبات الشريعة لا بد أن تكون مقيدة بمعنى أننا لو

قلنا بأن الأمر في قول الله ﷻ ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

﴿[الأحزاب: ٥٦]﴾ أنه يفيد الوجوب فالوجوب في أي

زمان؟ فهل من يوم أصبح حتى أمسي وأنا أصلي؟ فالوجوب بأي حد وبأي عدد؟ وكيف تبرأ ذمتي إذا فعلت؟

وما هو الزمان الذي يطلب مني القيام بهذا الواجب فيه؟

فكلما قيدت فأنا سأطالبك بدليل التقييد وهذا يدل على

أن الأمر في هذه الآية ليس أمر وجوب إذ لو كان أمراً

واجباً لحدده الله ﷻ بحد زماني ومكاني وبحد عددي حتى

لا يبقى المكلفون في دائرة الحرج فلا يدري الإنسان

أبرأت ذمته من هذا الواجب أم لا؟

فإن قلت: رويدك علينا هذا أمر والمتقرر في قواعد

الأصول أن الأمر لا يقتضي التكرار فتبرأ ذمة الإنسان إذا

صلى في حياته مرة فنقول نحن الآن نقول بأنه يجب

الصلاة والسلام عليه عند ذكر اسمه كل مرة فإذا هذا ليس
بجواب صحيح.

وإنما الجواب الصحيح هو أن نفهم الأمر القرآني في

قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا﴾ [الأحزاب: ٥٦] على أنه أمر

ندب لا أمر وجوب إلا في صورة واحدة وهي عند ذكر
اسمه فقط.

ثم اختلف العلماء في حكم الصلاة والسلام عليه في
التشهد وهذا له مقام آخر لأن الوجوب ليس لمجرد ذكر
اسمه وإنما لأنه في صلاة فمتعلق الوجوب هنا هو الصلاة
ليس متعلق الوجوب هو ذكر اسمه فهذا خارج محل بحثنا
ويبحث في كتب الفقه.

فإن قلت: ومتى تشرع الصلاة والسلام على رسول الله

ﷺ؟

الجواب: القاعدة المتقررة هو أن الأصل استواء أجزاء
الزمان في فضل الصلاة والسلام على النبي ﷺ إلا فيما
خصه النص زماناً ومكاناً.

ففضل الصلاة والسلام عليه في النهار هو كفضل
الصلاة والسلام عليه في الليل فمن خص زماناً دون زمان
بفضل زائد فهو مطالب بالدليل الدال على هذا الفضل
الزائد.

والصلاة عليه في هذا المكان كالصلاة عليه في المكان
الآخر فمن خص مكاناً دون مكان بفضيلة زائدة في
الصلاة والسلام عليه فهو مطالب بدليل هذا الفضل الزائد.

ولا حق له أن يستدل على هذا الفضل الزماني والمكاني الزائد بالأدلة التي تدل على أصل فضيلة الصلاة والسلام عليه مطلقاً لأن تلك الأدلة إنما تدل على أصل الفضل وأنت تعتقد فضلاً زائداً فطليبي هو أن تأتيني بدليل على الفضل الزائد فدليل الأصل للأصل ويبقى هذا الفضل الزائد خلواً من الدليل حتى تأتي به.

والمقرر في قواعد الأصول أن : مشروعية الشيء بأصله لا تستلزم مشروعيته بوصفه ، وبناءً على ذلك فمتى ما سمعت رجلاً يقول وهذا وقت تستحب فيه الصلاة والسلام على رسول الله فاطلبه مباشرةً بالدليل فإن جاءك به صحيحاً صريحاً فعلى العين والرأس ، وإن لم يأتي بدليل يدل على هذا الفضل الزائد فالأصل عدمه ونبقى على استواء أجزاء الزمان والمكان في فضل الصلاة على النبي ﷺ.

فإن قلت: وهل وردت الأدلة مفضلة بعض الأزمنة في الصلاة؟

الجواب: نعم منها عند ذكر اسمه ، وفي ليلة الجمعة ويوم الجمعة، وعند افتتاح الدعاء واختتامه ، وفي التشهد في الصلاة ، وعند دخول المسجد في الأصبح والخروج منه، وعند حلول الكروب والهموم والغموم ؛ وقد ذكرت المواضع كلها في شرحي لقواعد الإمام ابن سعدي رحمه الله تعالى في مقدمة الشرح ، والمقصود هنا المثال فهنا اعتقدنا الفضل الزائد في هذه الأوقات لورود الدليل بها بخصوصه.

فإن قيل لك: أو تشرع الصلاة على النبي ﷺ قبل الأذان معتقداً فضيلتها في هذا الموضع؟ فتقول: الأصل استواء أجزاء الزمان والمكان في الفضل إلا بدليل يدل على فضل زائد، ولا نعلم دليلاً يدل على فضيلة زائدة للصلاة والسلام على النبي ﷺ قبل الأذان.

فإن قلت: وبعده؟

فأقول: نعم بعد الأذان من المواضع التي دلت الأدلة على وجود فضل زائد لها كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «ثم صلوا عليّ فإنه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشر».

فإن قلت: وأيها أفضل: أن أدعو الله أم أصلي على النبي ﷺ فإذا كان للإنسان ورد من الدعاء يومياً يدعو به كأن يخصص بعد صلاة المغرب مثلاً أدعية يدعو بها، أو في ثلث الليل الآخر ورد من اليوم دعاء فهل الأفضل أن يستمر على ورد الدعاء أو يكثر من الصلاة والسلام على النبي ﷺ؟

الجواب: اعلموا رحمكم الله تعالى أن الدعاء ينقسم إلى دعاءين: إلى دعاء عبادة وإلى دعاء مسألة.

فدعاء العبادة عند أهل السنة أعظم في التعبد من مجرد دعاء المسألة، وكلما كان دعاء المسألة ضمن دعاء العبادة كلما كان أوقع.

ولذلك أعظم دعاء المسألة ما كان في الصلاة لأن الصلاة دعاء عبادة والصدقة دعاء عبادة والزكاة دعاء

وعبادة وهي أفضل من الدعاء بمجردة ، فدعاء العبادة أفضل من دعاء المسألة عند الله ﷻ.

فإن قلت: وما دعاء العبادة؟

فأقول : هو أن يفعل الإنسان عبادةً يرجو بها ثواب الله فإذا صليت فترجو بالصلاة الأجر والجنة والرضا فكأنك سألت الله الجنة والرضا والمغفرة لكن سألته بعبادة ولم تسأله بطلب فهذا دعاء لكن دعاء عباده.

وأنت تتصدق على الفقراء والمساكين مقصودك إرضاء الله ﷻ ومغفرته وجنته إذا كأنك بهذه الصدقة سألت هذه الأمور الثلاثة لكن لم تسألها طلباً ولكن سألتها تعبدًا وهذا دعاء عباده.

فدعاء العبادة أفضل من دعاء المسألة لأن دعاء العبادة يتضمن دعاء المسألة ودعاء المسألة يستلزم دعاء العبادة. وبناء على ذلك: فالدعاء والطلب هذا يدخل تحت دعاء المسألة ، والصلاة والسلام على النبي ﷺ تدخل تحت دعاء العبادة فتكون الصلاة والسلام أفضل من مجرد السؤال وطلبه .

وهذا هو الدليل النظري وأنا ابتدأت به حتى أبين لما ندب النبي ﷺ إلى استبدال ورده الدعائي إلى الصلاة والسلام على النبي ﷺ وأخبره بأنه إن فعل ذلك جميع ما كان يطلبه من المسائل والحوائج وتفريج الكروب وتنفيس الهموم كله سيحصله إذا استبدل دعاء المسألة بدعاء العبادة.

فإن قيل لك أيهما أفضل: الصلاة أم الدعاء؟ فلا جرم أنك تقول أن الصلاة أفضل باعتبارين باعتبار الأثر والنظر، أما من الأثر فلحديث أبي الذي ذكرته قبل قليل «**كم أجعل لك من صلاتي يا رسول الله؟**» أي من دعائي؛ وذلك لأن أبي كان له ورد دعائي كل يوم فسأل النبي ﷺ «**ما حظ الصلاة والسلام عليك من هذا الورد؟ أجعلها الربع؟ قال نعم وإن زدت فهو خير الشطر؟ قال: نعم وإن زدت فهو خير قال: إذا أجعل وردي كله صلاة وسلاماً عليك يا رسول الله**» فقلب ورده من دعاء المسألة إلى دعاء العبادة.

ولا جرم أن دعاء العبادة مفضول بالنسبة لدعاء المسألة بل إن العلماء قالوا: إن من مقتضيات إجابة دعاء المسألة أن يسبق بدعاء عبادة ولذلك قبل أن تدعو بالاستخارة ماذا تفعل؟ تصلي ركعتين وصلاتك دعاء عبادة فسبق دعاء العبادة بدعاء المسألة من باب التوسل به.

بل أو لا يشرع قبل دعائك أن تتوسل إلى الله بالأسماء والصفات وهو دعاء عبادة، وكذلك بالعمل الصالح وهو دعاء عبادة فجعل دعاء العبادة من جملة الأسباب التي يستجاب عندها دعاء المسألة.

بل إن هناك صلاة يقال لها صلاة التوبة ثبتت في حديث أبي بكر وهي: «**أن الإنسان إذا أذنب ثم قام وصلى ركعتين وتاب واستغفر ودعا الله أن يتوب عليه وأن يثبتته**

فإن الله يستجيب دعائه» بل إن أفضل دعاء المسألة هو ما كان في الصلاة.

ولذلك أعظم الدعاء دعاء السجود في الصلاة وأعظمه سجود الفرض لأن الفرض أعظم من النفل ولذلك أقرب ما يستجاب الدعاء دعاء السجود يقول النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» والسجود دعاء عبادة «فأكثروا الدعاء» أي مسألة فاستغلوا هذه العبادة المحبوبة لله وهي أعظم عبادة يتحقق فيها الانطراح والذل بين الله ﷻ وهي العبادة التي أنكرها المشركون وقالوا: - كيف تريدنا أن نسجد يا محمد فيكون أستاذ أحدنا أعلى من وجهه؟ حملهم على ذلك الأنفة يقولون لا يمكن أن أضع وجهي في التراب وتكون أستاذي فوقني - فهذا السجود من أعظم دعاء العبادة ودعاؤه أعظم الدعاء.

فإن قلت : وما أفضل صيغ الصلاة والسلام على النبي

ﷺ؟

فأقول: أفضلها ما يسمى بالصلاة الإبراهيمية على كافة وجوهها الواردة في السنة.

ففي الصحيحين من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي ﷺ؟ قلت: بلى فأهدها قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليكم أهل البيت؟ فقال: قولوا اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد

وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
إنك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم».

وهذه الرواية ترى أن النبي ﷺ جمع فيها بين إبراهيم
وآل إبراهيم وهي الرواية التي غفل عنها أبو العباس بن
تيمية رحمه الله تعالى فقال: ولم يرد في السنة الصحيحة
الجمع بين إبراهيم وآل إبراهيم وإنما كما صليت على
إبراهيم في العالمين وليس في السنة وآل إبراهيم - ولكن
لكل جواد كبوة- ، والله ﷻ يجري هذا النقص الجزئي على
من كمل حتى يُظهر للناس أنه مهما بلغ في صفات الكمال
فلا يزال بشرًا ، وهي الحكمة التي من أجلها سحر رسول
الله ﷺ ، ومن أجلها شج رأسه وكسرت ثنيتته إلى آخر ذلك
مما ذكر في هذا الموضوع.

وفي صحيح الإمام البخاري من حديث أبو حميد
الساعدي قال: «قالوا يا رسول الله: كيف نصلي عليك؟
قال: قولوا اللهم صلي على محمد وعلى آله وأزواجه
وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد
وعلى آله وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم
في العالمين إنك حميد مجيد».

وفي سنن أبي داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال:
«قال النبي ﷺ: من شاء أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا
صلى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صلي على محمد النبي
الأمي وعلى أزواجه وأهل بيته كما صليت على آل
إبراهيم اللهم بارك على محمد النبي الأمي وأزواجه وآل
بيته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد».

وأي صيغة صليت بها على رسول الله ﷺ فقد أجزأتك ، ولكن المتقرر في قواعد أهل السنة أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى فكل ما كان ذكرك في الصلاة والسلام عليه متفق مع ما دل عليه النبي ﷺ أصحابه فإنه أفضل.

فإن قلت: إنها بهذا اللفظ تكون طويلة ولا أستطيع في الساعة أن آتي إلا بثلاثين أو أربعين أو خمسين أو مائة بينما لو اختصرت ألفاظها فأستطيع أن آتي في الساعة بألف فأيهما أقدم؟

فأقول: اعلم أن المتقرر عند العلماء أن العبادة بكيفية لا بكمها فالله ﷻ لا ينظر إلى أعداد تعبداتك كثيرة أو قليلة ، وإنما ينظر إلى كيفية إيقاعك لهذه العبادة فالكثرة والقلة لا شأن للشارع بها ما لم يكن منصوفاً عليها وإنما العبرة عند الشارع بالكيف.

وخذوها قاعدة : متى ما تعارض كيف العبادة وكمها فيقدم الكيف على الكم ، وهذه قاعدة ذكرها الإمام ابن رجب رحمه الله في قواعد العظيمة الرائعة الفخمة وخرَّج عليها فروعاً أذكر لكم منها فرعين أو ثلاثة حتى تتضح القاعدة فقط وإن كنا في عقيدة لكن لا بأس أن نلطفها بشيء من الفقه.

منها: لو كان عندك مال تريد أن تعتق به عبداً وثمة عبد صالح للعمل سليم الأطراف قوي البنية لكنه سيستوفي مبلغك كله بينما تستطيع أن تعتق بهذا المبلغ ثلاثة أعبد مرضى فعندك الآن تعارض عبادتان عتق وعتق أحدهما

تميزت بالكيف والأخرى تميزت بالعدد أو بالكم فما القول الصحيح عندك؟

الجواب: لا جرم أننا نعتق ذلك العبد الواحد بتلك القيمة خير أن نعتق هؤلاء الثلاثة المرضى.

وفرع آخر: لو كان عندك قيمة أضحية ورأيت في السوق أضحية سميئة كاملة الصفات موفرة ولكنها ستستغرق مبلغك كله فأضحية بثلاثة آلاف ريال.

بينما تستطيع أن تشتري بهذه الثلاثة آلاف ستة أضحية لكنها هزيلة أو معيبة أو ضعيفة الصفات فتعارضت العبادة عندك وهي الأضحية كمها وكيفها فهنا لا جرم نضحى بتلك الواحدة .

وفرع آخر: لو فتح الله ﷻ وشرح صدرك لأن تصلي في الليل ثم جلست تفكر أو أقتطع ربع ساعة أو عشر دقائق وهو زمن طويل في ركعتين أطيل القراءة والركوع والسجود فيهما بينما أستطيع في تلك العشر دقائق أن آتي بست ركعات أو عشر تسليمات ولكن في كل ركعة آية وفي كل ركوع وسجود تسبيحة فأيهما أحب إلى الله؟

أنا عندي إشكال في هذا أو لو يأمر الله ﷻ بالإكثار من

الذكر في قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ (٤١)

[الأحزاب: ٤١]؟ - الآن الصلاة والسلام على النبي ﷺ إذا أختصر لفظها فنستطيع أن نكثر منها وهي نوع ذكر فنحقق الكثرة المأمور بها في القرآن ولو أننا قلناها على طريقة الصلاة الإبراهيمية لطال زمان وقل العدد فلا ندخل

في حيز الكثرة -، أي إذا نخالف كلامنا كله - فقوله ﴿

أذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٤١] لم ينص لا على تسبيح ولا

شيء مطلق من الذكر والصلاة .

فالجمع بينهما إن أمكن فهو مطلوب وإلا فلا يمكن أن

نوثر الكم على كيف فقول الله ﷻ: ﴿**ذِكْرًا كَثِيرًا**﴾ (٤١) ﴿

[الأحزاب: ٤١] المقصود بالذكر في المقام الأول هو: أن يستحضر قلبك ألفاظ الذكر فأعظم الذكر ما تواطى اللسان والقلب عليه فهذا من أعظم وأكثر أنواع الذكر ثوابًا وأجرًا لكنها كثرة كيفية كثرة إيقاع كثرة تعبد.

فإذا استطعت أن تكثر عددًا من الذكر الذي هذا صورته فيجتمع عندك الكثرتان كثرة كيف وكثرة الكم فخير ونور ، ولكن إذا كانت كثرة الكم ستفضي بك إلى الإخلال بكثرة كيف وستوقع الذكر كيفما اتفق بلا تدبر وتأمل فيما ينطقه لسانك فحينئذ لا يمكن أبدًا أن نراعي مصلحة الكم على حساب مصلحة كيف فلا إشكال ولا تعارض بين هذا وهذا والله الحمد.

فإن قلت: وما قولك في تلك الصلوات الصوفية المحدثه المسماة بصلوة الفاتح وصلوة الحضرة وغيرها مما لا يخفى على شريف علمكم؟

فأقول: إنها صلوات مبتدعة لا يجوز للإنسان أن يعمل لسانه بها فهي داخله في قول النبي ﷺ «وإياكم ومحدثات الأمور فكل بدعة ضلالة»، وقوله ﷺ «من عمل عملاً

ليس عليه أمرنا فهو رد» وفي قوله: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» ولأنها تشتمل على عبارات تتضمن الغلو العظيم في رسول الله ﷺ وشخصه من وصفه أنه يفتح القلوب والأفهام وأنه يعين وأنه يغيث حتى ولو بعد مماته وأنه يأخذ بالأيدي يوم الحشر وأنه يشفع إذا طلب منه الشفاعة وغير ذلك من الألفاظ التي جاءت الشريعة بسد ذرائعها.

فالصلوات المعروفة عند الصوفية والتي يجعلونها في حضرتهم ويجعلونها من أخص خصائص طريقتهم كلها صلوات محدثة بدعية لا يجوز للإنسان أن يتعبد لله ﷻ بها وخير الهدى هدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

فإن قلت: وما حكم الصلاة على غير رسول الله ﷺ؟
فأقول: في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى والقول الصحيح والرأي الراجح المليح هو جوازها ما لم تتخذ شعاراً عليه واختاره أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى.

فإذا صُلي على غير النبي ﷺ على وجه الانفراد أحياناً لا على وجه الديمومة والاستمرار واتخاذها شعاراً عليه فلا بأس ولا حرج في ذلك وعلى ذلك ما في الصحيحين من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: «كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقته قال: اللهم صلي عليهم فأتاه أبي بصدقته فقال: اللهم صلي على آل أبي أوفى» لكن لم تتخذ شعاراً وإنما كانت معلقة بسبب وينتهي.

فلا يجوز اتخاذ الصلاة والسلام شعارًا على أحد من الخلق إلا على رسول الله وإخوانه من الأنبياء والمرسلين لكن بما أننا نتكلم عليه خصصنا الكلام بذكره فقط.

وبناءً على ذلك نعرف خطأ الرفض في تخصيص علي دون سائر أصحاب النبي ﷺ بقولهم عليه السلام أو عليه الصلاة والسلام أو نحو هذه الألفاظ ولكن لا يقولونها في حق غيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ وهذا تخصيص تعنت وتخصيص ابتداع وهذا أمر لا يجوز.

فإذا قلت صلى الله عليه وسلم على فلان فلا بأس به لكن لا تتخذ شعارًا ومثلها ، رضي الله عنه هل يجوز إطلاقها على غير الصحابة؟

الجواب: إن كلمة رضي الله عنه يُنظر لها باعتبارين باعتبار كونها خبرًا وباعتبار كونها دعاءً فنحن نخفف فيها ما لا نخففه في الصلاة والسلام على النبي ﷺ.

فأما إذا كانت دعاءً فلا بأس أن يدعو بعض المسلمين لبعض بذلك فهذا لا بأس به ولا حرج كأن تقول لأخيك رضي الله عنك لما فعلت كذا أسأل الله أن يرضى عنك فهذا لا بأس ولا حرج فيه إن شاء الله لأن الأصل في باب الدعاء الجَل والإباحة ما لم يكن بلفظ مخالف لشيء من الشرع.

وأما إذا كانت إخبارًا فلا يجوز أن نطلقها إلا في حق من نص الدليل على رضاه الله عنه لأن كونها إخبارًا هذا يتعلق بأمر غيبي والمتقرر عند العلماء أنه لا مدخل

للاجتهادات والآراء والعقول والأقيسة فيما كان من باب الغيب.

فإن قلت: وهل رضي الله عن الصحابة؟

الجواب: نعم بدلالة النص في قوله ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨] في قول الله تبارك وتعالى ﴿

وَالسَّبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وكلمة

المهاجرين ألف ولام دخلت على الجمع فتقتضي استغراق

من يوصف بأنه مهاجر ثم قال: ﴿

وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] الألف واللام الداخلة على الجمع

تقتضي استغراق من يسمى بأنصاري بقي من الصحابة

من ليس مهاجرًا ولا أنصاري فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ﴾

[التوبة: ١٠٠] لأن أول من دخل في الإسلام هم

المهاجرون ثم الأنصار ثم بعد ذلك فشا الإسلام في الأتباع

ثم قال مخبرًا عن رضاه عن الصحابة بكل أطيافهم سواء

المهاجرين بكل أطيافهم أو الأنصار بكل أطيافهم ومن

اتبعهم بإحسان من سائر أصحاب رسول الله ﷺ أخبر بأنه

رضي الله عنهم ورضوا عنه.

و عليه نقولها في حق الصحابة إخبارًا ولا نقولها في حق غيرهم إخبارًا لعدم وجود الدليل ، وأما إذا قلتها دعاءً فلا بأس أن تقولها في حق غير الصحابة.

فإن قلت: قول الإمام الطحاوي وسلم في الآخرة والأولى هنا يرد إشكال وهل النبي ﷺ يحتاج أن ندعو له بالسلامة بعد مماته أو لا نكتفي بالصلاة فقط لأنه إذا مات فأى شيء سيلحقه بعد موته حتى ندعو بسلامته منه؟

فأقول الجواب: هذا سؤال جيد ولكن الإجابة عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن المتقرر في القواعد أن الأصل بقاء اللفظ الشرعي على ما هو عليه بلا تبديل ولا تغيير ولا زيادة ولا نقصان والنص ورد في الجمع بين الصلاة

والسلام عليه في قوله ﷺ ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

[الأحزاب: ٥٦].

فلا نزال نسلم ونصلي عليه متابعة للفظ الشارع وامتثالاً لأمره سواء في حياته ﷺ أو بعد مماته لأن المتقرر عند العلماء أن الأصل في ألفاظ الذكر التوقيف فلا يزداد فيها ولا ينقص ولا شأن لنا به ﷺ أهو حي أو ميت.

الوجه الثاني: أن الإنسان تعرض له في حياته وفي قبره وبعد بعثه ونشره شيء من الآفات وهذه لا يسلم منها أحد حتى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم قد يرد عليهم أو يصيبهم شيء من ذلك ، أو لا تروا أن آدم يعتذر من

طلب الشفاعة من الله خوفاً منه ويقول: إني ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولم يغضب بعده مثله؟ وكذلك موسى وكذلك إبراهيم وعيسى حتى تأتي للنبي ﷺ؟ أو لا ترون أن الأنبياء والرسل يجثون على جنبتي الصراط على ركبهم ويقولون اللهم سلم سلم ، فالإنسان قد يصيبه بعد وفاته شيء من الآفات فلا نسلم أن الآفات تنقطع عن الإنسان بمجرد موته فنحن ندعو له بالسلامة من كل آفة في حياته وبعد مماته الآفات تصيب قبل الحياة وبعد الممات.

الجواب الثالث: أننا ندعو له بالسلامة من باب سلامة جسده من الاعتداء وقد حاول الرافضة أن يعتدوا على قبر النبي ﷺ بالحفر في أول الزمان أي بعد خروجهم وسيطرة في عهد الدولة العبيدية وبعدها حاول كثير من الرافضة أن يعتدوا بحفر قبر رسول الله ﷺ ليخرجوا جسده الشريف. فنحن معاشر الأتباع له ندعو له بالسلامة أي بسلامة جسده في قبره من الاعتداء السافر.

الوجه الرابع: أن المتقرر عند العلماء أن سلامة منهج الرجل ودينه سلامة له فنحن إذا دعونا بالسلامة له يتضمن ذلك الدعاء بالسلامة لدينه ومنهجه وسلامة سنته من أن يوضع فيها شيء مما ليس منها أو يدخل فيها ما ليس منها من الأحاديث المكذوبة الموضوعية فإذا سلم مذهبك ودينك ومنهجك فسلامتها سلامة لك.

ومن ذلك أيضاً: أن المتقرر أن سلامة أتباع الرجل سلامة له فإذا قلنا صلى الله عليه وسلم فهو دعاء بالسلامة له ابتداءً وبالسلامة لأتباعه وأصحابه وإخوانه تضمناً. ولذلك قد تعتل أنت إذا أصيب أحد أصحابك بسوء وربما تكون أنت معتلاً بسوء فتسمع أن أحد أصحابك جاءه الخير فتحس بالنشاط والانتعاش والصحة والعافية فرحاً لما أصاب صاحبك فإذا إذا سلم أصحابك وأتباعك فهي سلامة لك، فسلامة طلاب الشيخ سلامة له وسلام منهجه الذي يدعو الناس له سلامة له.

فإن قلت: وأيها أفضل أن نفرّد الصلاة عليه أو نجمعها مع السلام؟ ولماذا؟

الجواب: لا جرم أن المحققين من العلماء اختاروا أن الأفضل هو قرن السلام بالصلاة لمتابعة النص الوارد في ذلك في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

فقد أمرنا الله بالأمرين جميعاً فتمثّل ونجم بينهما فالأكمل أن نجم بين الصلاة والسلام عليه إلا فيما ورد بالتفريق بينهما دليل.

قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ".

الكلام على هذه القطعة التي ذكرها الإمام الطحاوي رحمه الله مما يتعلق بالحوض وسيكون الكلام مفصلاً في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: اعلم رحمنا الله وإياك أن الإيمان باليوم الآخر فرض عين على كل مكلف وهو ركن من أركان الإيمان لا يكون إيمان العبد ولا يصح إلا بتحقيقه قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ

الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ ﴿البقرة: ١٧٧﴾.

وفي صحيح الإمام مسلم: من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: لما سأل جبريل النبي ﷺ عن حقيقة الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه»، إلى أن قال: «واليوم الآخر»، وقال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ

وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا

١٣٦ ﴿النساء: ١٣٦﴾.

وقد أجمع العلماء: على أن الإيمان باليوم الآخر من أركان الإيمان وشروط صحته فمن لا يؤمن باليوم الآخر فإنه كافر؛ وقد قسم العلماء الإيمان باليوم الآخر إلى قسمين:

إيمان مجمل عام، وإلى إيمان خاص.

أما الإيمان المُجمل العام : فهو أن تُؤمن بكل قضيةٍ ذكرتها الأدلة مما بعد الموت وهذا فرض عينٍ على كل مُكلفٍ، حتى العامي يجب عليه أن يُؤمن بما سيكون بعد الموت ولا يُعذر أحدٍ بالجهل في هذه المسألة.

فيؤمن العبد إيمانًا جازمًا بأنه سيموت ، ويُؤمن إيمانًا جازمًا بكل ما أخبرت به الأدلة بما سيكون بعد الموت سواءً أكان يعلم أعيانها وتفصيلها أو لا يعلم فإن العوام لا يُطلب منهم تلك التفاصيل وإنما معرفة هذه التفاصيل مخصوصةً بطلبة العلم والعلماء؛ وإنما يكتفي العامي بأن يُؤمن بكل ما سيكون بعد الموت.

وأما الإيمان المُفصل الخاص: فهو أن ينصب الإيمان على كل قضيةٍ بخصوصها مما سيكون في اليوم الآخر، فمن قضايا اليوم الآخر تلك القضية العظيمة التي ذكرها الإمام الطحاوي وهي قضية الحوض وسيكون الكلام عليها في المسائل القادمة إن شاء الله تعالى.

فالإمام الطحاوي ذكر في هذه القطعة قضيةً عظيمةً من قضايا الإيمان باليوم الآخر على وجه الخصوص والتفصيل: وهي قضية الحوض.

المسألة الثانية: إن قيل لك ما هو الحوض لغةً وشرعاً

؟

فقل: هو مُجتمع الماء ، وأما الحوض شرعاً فهو ذلك الحوض العظيم الذي امتن الله ﷻ به على نبيه ﷺ وعلى أمته من بعده وسيكون هذا الحوض في العرصات على خلافٍ بين أهل العلم سيأتينا تفصيله إن شاء الله.

المسألة الثالثة: اعلم أرشدنا الله وإياك أن الأدلة المثبتة للحوض قد بلغت مبلغ التواتر المعنوي واللفظي، فقد رواها عن النبي ﷺ قرابة الخمسين صحابياً كلهم يروون هذه المسألة وتلك القضية بخصوصها.

فلا جرم: أن أدلة الحوض من جملة الأدلة المتواترة وقد نظم أهل العلم ذلك بقولهم:

مما تواتر حديث من ومن بنى لله بيتاً
ورؤية شفاعة ومسح خفين وهذه
فأدلة الحوض متواترة وتواترها بالمعنيين جميعاً:

- التواتر اللفظي.

- والتواتر المعنوي.

فقد قال النبي ﷺ: كما في الصحيحين «إن قدر حوضي كما بين آيلة وصنعاء من اليمن».

وقال ﷺ: «أمامكم حوضٌ كما بين جرداء وأذرح»، وهما منطقتان من الشام وهذا حديثٌ صحيح.

وكذلك في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي».

ويقول ﷺ: «ليردن علي أناس الحوض فيزدادون كما يزداد البعير الضال»، الحديث بتمامه.

والسنة طافحةٌ بتلك الأدلة التي تُثبت هذه القضية، وقد أجمع على إثباتها أهل السنة والجماعة.

فلا جرم أننا نُؤمن بأن هناك من جملة العرصات حوضاً عظيماً سيكون للنبي ﷺ وأمه علي ما أخبرت به

الأدلة؛ ولا نشك في ذلك طرفة عين وهذا ما ننطقه بالسنتنا
وتؤمن به قلوبنا ونعلمه لطلابنا.

المسألة الرابعة: لقد ذكرت الأدلة شيئاً من صفات هذا
الحوض العظيم وهي من جملة الصفات الغيبية التي نُؤمن
بمعناها ونكل كيفيتها إلى الله ﷻ إذ الحوض بكل مُتعلقاته
غيبٌ.

فمن صفاته:

- أنه طويلٌ وعريضٌ.

- وأن طوله بمقدار عرضه.

فطوله شهرٌ وعرضه شهر بسير الإبل المُعتاد ليس
بسير السيارات ولا الطائرات ولا الصواريخ؛ وإنما بسير
الإبل المُعتادة وذلك لأن مثل هذه التقديرات التي جرت
على لسان رسول الله ﷺ إنما تُحمل على التقدير المعروف
في زمانه ﷺ.

وقد ورد: في تقدير هذا الحوض طولاً وعرضاً ألفاً
مُختلفة سيأتينا وجه الجمع بينها إن شاء الله في مسألة
خاصة.

- ومن صفاته أيضاً: أنه قاطعٌ للظمأ الحالي

والمُستقبلي.

يقول النبي ﷺ: «من شرب منه شربةً لم يظمأ بعدها
أبداً»، أي تُروي عطشه الحالي وتمنع كبدته من الظمأ
المُستقبلي.

- ومن صفاته أيضاً: أن ماءه أشد بياضاً من اللبن هذا

باعتبار اللون؛ وأما باعتبار اللذة والمذاق فهو أحلى من

العسل كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ بنفس هذا اللفظ: «ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل».

- ومن صفاته أيضاً: أن عليه أباريق كثيرة جداً لا عدد ولا حصر لها كعدد نجوم السماء، كما في الحديث: «عليه أباريق كعدد نجوم السماء».

- ومن صفاته أيضاً: طيب رائحته فرائحة مائه أطيب من ريح المسك كما ورد في الحديث الصحيح.

- ومن صفاته أيضاً: أنه يُصب فيه ميزابان من الكوثر في الجنة فماء الحوض مُستمدٌ من ماء الجنة، أحد الميزابين من ذهبٍ والميزاب الآخر من فضةٍ هكذا ثبتت الأدلة عن رسول الله ﷺ.

ونحن نقول: كما قالت الأدلة لا ندخل في ذلك الباب مُتأولين بآرائنا ولا مُتوهمين بأهوائنا؛ بل نبني على هذا الباب على ساق التسليم والإذعان لما صح به النص عن الشارع.

المسألة الخامسة: إن قيل: هل الحوض هو الكوثر أم غيره؟

الجواب: في ذلك خلافٌ بين أهل السنة والجماعة- رحمهم الله تعالى-؛ فالخلاف في هذه المسألة من الخلاف العقدي الذي ليس محلاً للولاء والبراء وليست هذه المسألة من مسائل الدين الكبار التي يُعقد عليها الولاء والبراء والحُب والبُغض، أو الإدخال في مذهب أهل السنة والجماعة والإخراج منه.

والقول الصحيح في هذا الخلاف: أن الحوض ليس هو الكوثر وهذا من جهة الأثر والنظر.

أما من الأثر: فلأن النبي ﷺ لما جاء يُفسر هذا الكوثر

في قول الله ﷻ: ﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ** ١١٨ ﴾ [الكوثر: ١]

قال ﷺ: «هذا نهر أعطانيه الله بالجنة حافتاه الدر المجوف...»، إلى آخر الحديث؛ فأثبت النبي ﷺ: أن محل هذا الكوثر أنه الجنة.

وأما الحوض: فقد أثبتت الأدلة أن ثمة من يُزاد عنه ويُمنع من الشرب منه ويبقى ظمأنا لا يجد مصدراً يشرب منه ولا يُطفئ لهيب نار ظمأه؛ فلو كان الحوض في الجنة لما أصاب الناس هذا الهم ولا هذا الغم ولما دُفعوا عن الشرب منه إذ أن نعيم الجنة مُتاح لكل أحد ولا يُمنع من نعيم الجنة أحد ولا يُصيبهم لا هم ولا ظمأ ولا نصب ولا

مخمصة كما قال الله ﷻ: ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى** ١١٨ ﴾

﴿ **وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى** ١١٩ ﴾ [طه: ١١٨ - ١١٩].

فبما أن الحوض أثبت رسول الله ﷺ أن ثمة من يُزاد عنه ويُمنع من الشرب منه؛ دل ذلك على أنه في مكان لا يزال الحساب والجزاء فيه قائماً وهو العرصات ووجه الدلالة منه واضحة.

وكذلك: في بعض أحاديث روايات الحوض أن النبي ﷺ قال: «ليُختلج أناساً من دوني فأقول أصيحابي

أصحابي، فيقال إنهم لا يزالون مُرتدين على أعقابهم»،
وفي رواية: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

فأفاد هذا: أن هؤلاء ليسوا من أهل الجنة؛ وأفاد هذا أن
مكان هذا الحوض الذي يحصل عنده هذا كله إنما هو في
العرصات في وقت الجزاء والحساب واختار هذا القول
الإمام الطحاوي بإشارة لطيفة منه رحمه الله.

وهي قوله: "غياثاً لأمته" فأثبت رحمه الله: أن هذا
الحوض إنما امتن به الله على محمدٍ وأمه من باب غوثهم
وأهل الجنة لا يحتاجون إلى من يُغيثهم، لأنهم في الأمن
الكامل والشعب الكامل والري الكامل والاطمئنان الكامل.

فقوله: "غياثاً لأمته" دليلٌ: على أن الأمة تحتاج إلى
هذا الحوض في وقتٍ تحتاج إلى من يُغيثها في كُربتها؛
وهذا يدل على أن هذا الحوض إنما هو في العرصات هذا
بالنسبة للتفريق الأثري.

وأما بالنسبة للتفريق النظري: فلأن الأدلة وصفت
الحوض بأنه حوضٌ ووصفت الكوثر بأنه نهرٌ واللغة
العربية تُفرق ما بين الحوض والنهر فإن من طبيعة النهر
الجريان والتجدد وأما الحوض فمن طبيعته البقاء والثبوت
والدوام.

فإذاً: التفريق الأثري والتفريق اللغوي يُدلان دلالةً
ظاهرةً واضحةً على أن الحوض ليس هو الكوثر.

فإن قيل: أين مكان الكوثر؟

فنقول: في الجنة ولكن مادةً ماء الحوض إنما هي
مُستمدةٌ من الكوثر كما ثبتت في ذلك الأدلة.

المسألة السادسة: إن قُلت وهل جميع الأمة ستشرب

منه ؟

الجواب: لقد أثبتت الأدلة أن ثمة من يُزاد عن هذا الحوض ويُمنع من الشرب منه وقد أثبتت الأدلة أنهم جُمِلُ من الأصناف:

الصنف الأول: من ارتد من هذه الأمة وكفر فإن الكفار من أمة الدعوة لا حق لهم ولا حظ ولا نصيب لهم في الشرب من شيءٍ من ماء هذا الحوض العظيم فهذا الحوض مخصوصٌ بعباد الله المؤمنين.

وأما الكفار المرتدون على أعقابهم فإنهم لا حظ لهم في هذا الشرب ولذلك في الحديث: «فإنهم لا يزالون مُرتدين على أعقابهم»، فالكفار الأصليون أو الكفار المرتدون إذا ثبتوا على ردتهم حتى ماتوا على الكفر فلا حظ لهم في هذا الشرب.

الصنف الثاني: من هؤلاء أهل البدع والإحداث في دين الله ﷻ فإنهم ممنوعون محرومون من الشرب من هذا الحوض لعموم قول النبي ﷺ في الحديث أن البعض لما تمنعهم الملائكة من الحوض فيقول لهم: «أن الملائكة تقول له لما سأل لما منعتموهم أصحابي أصحابي» فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وهذا الإحداث يُراد به الإحداث الممنوع شرعاً إذ ليس كل إحداثٍ في الأمة يكون ممنوعاً.

فإن الأصل في الإحداث في أمور الدنيا الحل والإباحة، فلما عُوقبوا على هذا الإحداث أفاد أنهم وقعوا في الإحداث

الممنوع شرعاً؛ إذ لا عقوبة إلا على مُحَرَّمٍ فأفاد ذلك: أنهم أحدثوا في دين الله ﷺ ما ليس منه.

فإحداثهم هذا هو الإحداث المنهي عنه في قوله ﷺ: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»، وفي قول ﷺ أيضاً: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

الصنف الثالث: المنافقون سواءً في زمانه ﷺ أو بعد زمانه إلى أن تقوم الساعة؛ فمن مات على النفاق فإنه ممنوعٌ ومحرومٌ من شرب شيءٍ من ماء هذا الحوض العظيم لأن من أعظم أنواع الإحداث إحداث النفاق لإبطان الكفر وإظهار الإسلام.

الصنف الرابع: من يدخل على الملوك والأمراء فيصدقهم في كذبهم ويُعينهم على ظلمهم، فمن يدخل على الملوك والأمراء فيؤيدهم فيما يكذبون به على الدين ويخترعونه من الأحاديث والأحكام الشرعية وهو يهز رأسه موافقاً لهم ومؤيداً لكذبهم ويُعينهم مع ذلك على ظلمهم؛ فإنه محرومٌ من الشرب من حوض رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، كما ثبت بذلك النص الصحيح الصريح عنه ﷺ.

ولذلك قال ﷺ: في الحديث الصحيح: «فمن دخل عليهم فصدقهم في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولن يرد عليَّ الحوض»، أو كما قال ﷺ.

فهذه الطوائف: قد ثبتت الأدلة أنها ممنوعةٌ ومحرومةٌ من الشرب من هذا الحوض العظيم، فليس كل الأمة سيشرب وإنما سيمنع عنه أقوامٌ ويُذاد عنه طوائف آخرون.

المسألة السابعة: إن قيل: هل الحوض الذي سيكون يوم القيامة من خصوصياته ﷺ أم أن لكل نبي حوضًا؟
الجواب: هذه من المسائل الخلافية في دائرة مذهب أهل السنة والجماعة، فمن أهل السنة والجماعة من قال: إن الحوض الذي سيكون يوم القيامة حوضٌ واحد وهو حوض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم؛ ولكن القول الصحيح: والرأي الراجح المليح إن شاء الله: هو أن لكل نبي حوضًا ولكن حوض نبينا ﷺ أوسعها وأعظمها وأكثرها واردةً يوم القيامة أي: أنه يفوق سائر أحواض الأنبياء في كل الصفات لأنه خاتمهم وأفضلهم والمُقدم عليهم فيكون ما خصه الله ﷺ به من هذا الحوض مُتفوقًا في سائر الصفات على صفات أحواض الأنبياء الأخرى- على الجميع صلوات الله وسلامه-.

فإن قلت: وما بُرهانك على هذا الترجيح؟
فأقول: بُرهاني على ذلك قوله ﷺ فيما صح عنه من حديث الحسن عن سُمرة، أنه ﷺ قال: «إن لكل نبي حوضًا وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردةً».

وقد صح كذلك عن علي رضي الله عنه ولكن صح موقوفاً عليه فإنه قال: «إن لكل نبي حوضاً»، وهذا الموقوف عند المُحدثين له حُكم الرفع لأن مثله لا يُقال بالرأي. والمتقرر في قواعد التحديث عند نُقاد الحديث وعلمائه: أن الصحابي إذا قال قولاً لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه فإن لقوله حُكم الرفع، فهذا القول هو القول الصحيح الذي تُؤيده الأدلة، والله أعلم.

المسألة الثامنة: ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ومنبري

على حوضي»؟

فأقول: اختلف كلام أهل العلم رحمهم الله تعالى في تفسير هذا القول مع إجماعهم رحمهم الله تعالى على أن الحوض المذكور في هذا الحديث هو الحوض الذي سيكون في عرصات يوم القيامة.

ومعنى قوله: «ومنبري» الجواب على ذلك فيه خلافت بين أهل العلم على عدة أقوال:

فمن أهل العلم من قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم سيكون له منبرٌ يوم القيامة وهذا المنبر يكون على مُجتمع الحوض كما أخبر به النص الصحيح الصريح، واختار هذا القول الإمام ابن عبد البر وجمع من أهل العلم رحمهم الله تعالى.

فهذا المنبر ليس هو منبره الذي كان يخطب عليه في مسجده في الدنيا وإنما هو منبرٌ آخر الله أعلم بصفته وكيفيته لأنه من الغيب.

فإن قلت: وهل سيكون هناك منابر يوم القيامة؟

فأقول: نعم؛ أو لا تسمع إلى قول رسول الله ﷺ: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور»، ويقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «المُتَحَابُونَ فِي جَلالِ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنِ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكَلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٍ يَغْبِطُهُمُ الشَّهَدَاءُ وَالصَّدِيقُونَ وَالصَّالِحُونَ»، فهناك منابر ستكون يوم القيامة.

فإذا كان لأحاد الأمة منابر على حسب إيمانه وأخوته الدينية الإيمانية أفُيَسْتغْرَبُ أن يكون لرسول هذه الأمة منبراً يوم القيامة أو يُسْتغْرَبُ هذا؟! فهذا القول ليس ببدع من القول فقله ﷺ: «ومنبري على حوضي»، أي به المنبر الذي سيكون له يوم القيامة.

القول الثاني: من أهل العلم من قال: إن الله ﷻ سيعيد هذا المنبر الذي كان يخطب عليه في المدينة وسيوضع في مجتمع الحوض فوق الحوض حيث يكون المنبر فوق الحوض والحوض تحته فالإضافة في قوله: «ومنبري» إضافة تعينية أي أن هذا المنبر الذي أطمأ عليه الآن سيكون على حوضي.

ومن المعلوم: أنه لا يُعْجِزُ اللَّهُ ﷻ أن يُعِيدَ أَعْوَادَ هَذَا الْمَنْبَرِ لِيَكُونَ عَلَى مُجْتَمَعِ الْحَوْضِ وَيَقُومَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَذُودَ مِنْ يَجِبُ ذُودُهُ وَلِيُنَادِيَ أُمَّتَهُ وَلِتَرَاهُ فَتَعْرِفَ حَوْضَهُ وَتَقْصِدَهُ فَلَيْسَ هَذَا بَبَدْعٍ مِنَ الْقَوْلِ وَهُوَ قَوْلٌ مُحْتَمَلٌ.

القول الثالث: من أهل العلم من قال إننا نكل أمر تفسير المنبر إلى الله ﷻ بلا جزمٍ لا بهذا المنبر الحالي ولا

بمنبرٍ آخر، لأن القضية قضية غيبٍ فنؤمن بالدليل على
ظاهره ونكل أمره وكيفيته إلى الله عز وجل.

القول الرابع: من أهل العلم من قال أن المنبر لا يُقصد
به منبرًا حقيقيًا وإنما هو عبارة عن الإتياع وهو سيكون
سببًا لورود الحوض فقوله: «ومنبري على حوضي»، أي
لن يرد علي الحوض إلا من اتبعني.

فإن قلت وما شأن المنبر بالإتياع؟

فنقول: لأن الشرائع كانت تُؤخذ منه وهو على المنبر،
فمن كان عند المنبر وأطاع فقد اتبع صاحب المنبر وهذا
القول الرابع أرى والله أعلم أن فيه نوع تأويل ولذلك هو
من أبعد الأقوال في هذه المسألة.

والأقرب: عندي إن شاء الله هو أحد القولين الأوليين:
فإما أن يُقال: بأنه سيكون له منبرٌ يوم القيامة يُوضع
على حوضه.

وإما أن يُقال: بأن عين منبره الذي كان يقف عليه في
مسجد بالمدينة في الدنيا وسيُجمع له ويكون له يوم القيامة.

المسألة التاسعة: إن قيل لك: كيف نجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم
في وصف ماء الحوض بأن: «من شربه لم يظمأ بعده
أبدًا»، وبين ذلك النعيم المُقيم الذي سيكون في الجنة أكلاً
وشرباً فإن أهل الجنة يأكلون ويشربون، فإذا كانوا لم
يظمئوا بعد شربة الحوض فما الداعي لشربهم بعد ذلك في
الجنة؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد؛ وذلك أن
الشرب له سببان:

- شرب ظمأ.

- وشرب تنعم وتلذذ.

فإنه قد يُقدم لك الشراب أحياناً ولست بظمانٍ لكن من جمال طعامه تشرب؛ فشربك لا عن ظمأ وإنما عن نعيم وتلذذ فإذا علم هذا فليعلم أن الشربة التي شربوها من الحوض كانت عن ظمأ وحاجة ومسغبة.

وأما ما بعد ذلك من الشراب بعد دخولهم للجنة فلن يكون عن ظمأ إذ لا يُصيبهم فيها ظمأ ولا نصب ولا مخمصة، وإنما يكون كمال تنعم وتلذذٍ وحبور فمن جمال شراب الجنة ونعيمه وعظم لذته وروعة مذاقه يشربونه لا ظمأ وإنما عن كمال لذة.

وكذلك: أهل الجنة لتلك الثمار والطيور ومختلف أصناف الأطعمة ليس عن جوع ألم بهم، فإنهم لا يجوعون فأهل الجنة فيها لا يجوعون ولا يعرفون؛ وإنما طعامهم من باب كمال الالتذذ وكمال النعيم نسأل الله أن لا يحرمني وإياكم وهذا واضح.

المسألة العاشرة: وهي مسألة خطيرة جداً وهي أن الرافضة لعنهم الله استغلوا أحاديث الحوض وذود بعض الناس عنه استغلوا ذلك في تأييد معتقدهم الفاسد في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وذلك: أن النبي ﷺ وصف هؤلاء الناس الذين يُذادون بثلاث صفات:

- وصفهم قال: «أقوام».

- ووصفهم في رواية أخرى بأنهم: «أصحابي».

- ووصفهم بروايةٍ أخرى أخص في قوله: «أصحابي»، فقال: أصحابي أو قال: أصحابي كلاهما روايتان صحيحتان فجاء الرافضة وقالوا لأهل السنة إن ذود الصحابة عن الحوض دليلٌ على أنهم ارتدوا على أعقابهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

فقد استغل الرافضة بعض ألفاظ أحاديث الحوض لإثبات عقيدتهم الفاسدة في أصحاب رسول الله ﷺ من أن الصحابة قد ارتدوا بعد موت رسول الله ﷺ كقوله: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» وفي حديثٍ آخر: «إنهم لا يزالون مرتدين على أديبارهم»، وفي قوله: «أصحابي أصحابي». وهذا إشكالٌ لا بد من الإجابة عنه لأنهم يُشككون بمثل هذه الروايات على حسب فهم بعض أنصاف المُتقفين من أهل الإسلام ممن لا دراية عندهم لكشف هذه الشبهة.

فإن قلت: وكيف نكشفها؟

فأقول: كشفها من أوجهٍ كثيرةٍ بجمعها وجهان :
الوجه الأول: أن " أصحابي وأصحابي " لا يُراد بها الصُّحبة الاصطلاحية الخاصة وإنما يُراد بها الصُّحبة اللغوية العامة.

فقوله: «أصحابي» أي بالمعنى العام لا بالمعنى الاصطلاحى وقوله: «أصحابي» أي بالمعنى العام اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحى الشرعي ، وتفهم هذا: إذا ذكرت لك جُملاً من النصوص في بيان الصُّحبة العامة:

كقول الله ﷻ لكفار قريش: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ

﴿٢٢﴾ [التكوير: ٢٢]، مع أن النبي ﷺ ليس بصاحبهم في

الدين والشريعة وإنما صاحبهم بالاعتبار اللغوي العام أي صاحبكم في بلادكم أو في حسبكم ونسبكم أي لأنه ينتسب لكم فهو صاحبكم.

وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ

مِّنْ جَنَّةٍ إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾ [الأعراف: ١٨٤]، فهل

يأتي ذا فهم سقيم ويقول: كفار قريش صحابة لرسول الله ﷺ !! ، أو أن المقصود بالصُّحبة هنا أي الصُّحبة الشرعية الاصطلاحية الخاصة كصُّحبة أبي بكر وعمر؟ ، فالمقصود بالصُّحبة هنا إنما هي الصُّحبة العامة .

فإن قلت: فهل هذا يدل على أن كل أمته من أصحابه بالمعنى العام اللغوي ؟

فأقول: أصبت هذا هو المقصود فيما أننا نشترك وإياه في هذه الشريعة وإنه نبينا فنحن أصحابه.

وعلى ذلك قولي حكاية لقول الحنابلة قال: الأصحاب للاشتراك في معنى خاص وهو المذهب، فالمشتركان في أمرٍ يصح أن يُطلق أحدهما على الآخر بأنه صاحبي حتى وإن كان بينهما مسافاتٍ شاسعة زمانية ومكانية.

فإذا: نحن أصحابه بالمعنى العام ، وصحابته الذين توفرت فيهم شروط الصُّحبة الخاصة أصحابه بالمعنى

الاصطلاحى الخاص، وذلك من باب الوجوب الجمع بين هذا وبين أدلة السنة التي تُثبت الرضى عن الصحابة وتمدحهم.

فأدلة الكتاب والسنة التي تُثبت رضى الله ﷻ عن الصحابة بمعنى أنه رضى عنهم ورضوا عنه، وأنه سطر لهم في كتابه أعظم الذكر وأعظم الثناء وأعظم التبجيل والمدح فلا يُمكن أن يكون هذا المدح القرآني العظيم لقوم سيرتدون لأن المُتقرر في قواعد أهل السنة: أن كل من ورد عليه الثناء في القرآن بالخير فسيموت على الخير، بل كل من أثنى عليه إلهنا بالمدح أو بالذم في القرآن فلأنه سيموت وفق ثنائه.

فمن أثنى عليه الخير في القرآن فسيموت على الخير ولا يُمكن أن يتبدل ولا أن يتغير ومن أثنى عليه بالشر في القرآن فسيموت على الشر ولا يُمكن أن يتبدل ولا أن يتغير ولذلك بعد نزول: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾

﴿[المسد: ١]﴾ - مع أنها نزلت وهو في حياته فهذا أُغلق باب التوبة عنه، لأنه نزل الثناء عليه بالشر في القرآن فسيموت على ذلك.

ولذلك: عتبي على بعض أهل العلم لما سُئل عن أبي لهبٍ بعد نزول هذه الآية أو يُمكن أن يتوب أم لا؟

فقال: **"باب التوبة مفتوح لكل أحد"** نقول: لا وإن كان مفتوحاً شرعاً فإن كان الله يُريد توبته شرعاً لكن الله قضى كوناً أنه لن يتوب.

فهذا الرجل التوبة محجوبة عنه لا يُوفق لها كوناً لأنه نزل الثناء بالشر عليه في القرآن ومن أثنى الله عليه شرّاً بالقرآن فسيموت على ذلك.

وهذا كالشيطان أثنى على الشيطان شرّاً في القرآن إذًا:

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]

كلام لا يُخلف وقد انتهى أمرك يا إبليس، فلا يُمكن أن ترجع تُؤمن مرة أخرى ولا يُمكن أن تمتثل وأنت انتهى أمرك يا أبا لهب وقد هلكت.

فإذًا الصُّحبة المُراد بها في قوله: **«أصحابي أصحابي أو أصحابي أصحابي»**، لا يريد بها الصُّحبة بالمعنى الشرعي والاصطلاحي الخاص، فالذين رأوا واجتمعوا مؤمنين به وماتوا على الإيمان أبدًا لا يُقصد ﷺ برسول الله به ذلك لأن: القرآن سطر لهم أعظم الذكر والثناء ولا يُمكن هذا ما يُمكن أن يتبدل دينهم ولا أن تتغير صُحبتهم؛ ولكن الرافضة قومٌ بُهت يتعلقون بالمتشابهات المُحتملات ويتركون الأدلة القاطعات الصريحات المُحكّمة.

قال الإمام ابن حجر رحمه الله: **"والأقرب في ذلك وأجيب بحمل الصُّحبة على المعنى الأعم"**.

وهناك جوابٌ آخر: وهي أننا نُثبت الألفاظ الواردة أولاً فنقول إن الألفاظ في قضية من يُدادون عن الحوض ثلاثة:

- قال: «ليزودن ناسٌ من أمتي»، قوله أمتي هذا أوسع الألفاظ.

- وفي لفظٍ آخر قال: «أصحابي».

- وفي لفظٍ قال: «أصحابي».

ولا إشكال في هذه الألفاظ إذا حملناها على أصنافٍ أربعة فلا إشكال في هذه الألفاظ إذا حملناها على أصنافٍ أربعة:

الصنف الأول: الذين ارتدوا على أدبارهم من شُذاذ الأعراب وضعيفي وُحْدَاء الإسلام بعد وفاته ﷺ، مع أنهم يعرفهم وجاءوا وأسلموا بين يديه ومات قبل أن يرتدوا وإنما ارتدوا بعد موته.

وهؤلاء طائفةٌ حاربهم أبو بكرٍ في حروب الردة؛ فإذا جاءوا وأقبلوا على رسول الله ﷺ يُريدون الشرب من حوضه ذادتهم الملائكة وأخبرته بأنهم لا يزالون مرتدين على أعقابهم مذ فارقتهم أو قال: منذ فارقتهم.

فهذا محمولٌ على من ارتد في بعد وفاته ﷺ والذين انتدب لقتالهم الخليفة الأول أبو بكرٍ ﷺ وأرضاه، فإذا المحمل الأول يُحمل على المرتدين عن الإسلام بعد وفاته ممن أسلموا في عهده، فقد وهم مسلمون قد أسلموا بين يديه لكنهم ارتدوا.

والمحمل الثاني: من كان مُرتدًا في حياته لكنه مُتلبسٌ بظاهر الإسلام والنبي ﷺ لا يعلم بحقيقة كفره الباطني، فكان يُعطيه ما يُعطي المسلمين ويقسم له من الغنيمة والفِيء ما يقسم للمسلمين وكانوا يدخلون معه في المسجد

ويصلون ورُبما: ذهبوا معه للجهاد ولم يكن يطردهم ﷺ وكانوا يأخذهم بظواهرهم؛ فقد كان لا يعلم بأعيان نفاقهم.

فإن قلت: أو لم يكن رسول الله ﷺ يعلم بالمُنافقين؟
فنقول: أوحى الله إليه ببعضهم وأخفى عنه بعضهم

بديل قوله الله ﷻ: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۗ

وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۗ ﴾ [التوبة: ١٠١]،

فهؤلاء هم الذين يُزادون أو من الطوائف التي تُزاد، فإذا رأهم وقد عهدهم في حياته أنهم من أصحابه فتزودهم الملائكة وتخبره بأنهم كُفارٌ لأنهم كانوا يخفون النفاق والكفر في قلوبهم .

فعلى هذين المحملين لا يبقى إشكالٌ في: «أصحابي وأصحابي» لأنه ﷺ بعد موته لا يعلم الغيب الذي جرى من بعده، وأما لفظة: «أمّتي» فهي أوسع فيدخل فيها كل أهل الأهواء والبدع كالرافضة والخوارج والجهمية وكل من أحدث في دين الله ﷻ ما ليس منه.

الطائفة الرابعة: أنه يدخل فيمن يُزادون بعض أصحاب الكبائر كما شهدت بذلك الأدلة كالذين يُعينون الظلمة ويسلطون الحُكام على أكل أموال الناس بالباطل فهؤلاء لا يردون الحوض.

فإدأ قوله: «أمّتي» محمولٌ على أهل الأهواء والبدع وعلى بعض أصناف أهل الكبائر.

وقوله: «أصحابي وأصحابي» محمولٌ: على من كان مُناقفًا في الباطن لا يعلم به؛ ومحمولٌ: على من آمن بين يديه ولكنه ارتد بعد وفاته.

لكن بإجماع أهل السنة والجماعة: لا يدخل فيهم من ثبت إسلامه من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، وممن اتبعهم في إيمانهم وثبات يقينهم بإحسان؛ فلا إشكال في هذا أبدًا والله الحمد على هذين التخريجين.
ومن المسائل أيضًا: إن قلت: وهل أنكر الحوض أحدًا من أهل القبلة؟

فأقول: نعم كثير فمن أول من أنكره: الخوارج؛ لأن أعظم أدلة الحوض إنما ثبتت في السنة والخوارج لا يأخذون بها في أكثر مواردنا.

وممن أنكره كذلك: الرافضة والعجب من الرافضة يُنكرون الحوض ويجعلون ذود الصحابة عنه دليلًا على كفرهم، فهم ينكرون الحوض أصلًا ويجعلون الأدلة التي فيها ذود الصحابة - على فهمهم - يجعلونها دليلًا على كفر الصحابة وردتهم.

بل: والعجب منهم أيضًا أن أغلب أحاديث الحوض إنما رواها من يُكفرونهم ولا يقبلون روايتهم فممن رواها: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وكثيرٌ من المهاجرين والأنصار وأغلبها عن أبو هريرة-رضي الله عنهم -.

فعجبا من هؤلاء يكفرون روايتها فكيف لكم تستدلون بها لما وافقت مذهبكم؟ فأنتم لا تأخذون برواية هؤلاء الصحابة أصلًا، فيُرد عليهم من جهتين:

الأمر الأول: جهة أنكم تكفرون بالحوض أصلاً ولا تؤمنون به وتقولون ليس في اسمه في يوم القيامة ما يسمى بالحوض، ثم تجعلون ذود بعض الصحابة عن الحوض دليلاً على كفرهم وهذا عين التناقض.

والأمر الثاني: أنكم أيها الرافضة لا تقبلون الرواية إلا من طريق أهل البيت وأغلب رواة أحاديث الحوض، إنما هي من طريق الصحابة الذين تكفروا بهم أنتم؛ ولكن كما

قال عَلَيْكَ: ﴿وَأِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ

﴿[النور: ٤٩]﴾؛ فما أن يشموا رائحة شيءٍ يُوافق

عقائدهم الفاسدة من الأدلة إلا ويأخذون به ولا تسأل بعد ذلك أمتواتر أم آحاد؟ أبيت من الشعر أم نص من القرآن؟ لا شأن لهم المهم أنه يخدم مذهبهم الفاسد.

وإذا رأوا الدليل يُعارض مذهبهم فتأتيك هذه عقيدة والعقائد الفاسدة منهم وزعمهم أنا لا نثبت إلا بالمتواترات، وهم لا يقصدون أصلاً الحرص على العقائد، وإنما يقصدون رد العقيدة أو الطعن فيها، فهؤلاء هم أهل الأهواء تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلبُ بصاحبه لا يترك منه مفصلاً ولا عضواً إلا دخله تحكمت فيهم الأهواء اتخذوا أهوائهم الهتهم.

وممن أنكرها كذلك: المعتزلة فإن المعتزلة أنكروا كثيراً من حقائق اليوم الآخر وحملوها على مجازاتها، فقالوا: إن الحوض لا يُراد به حقيقة الماء المُجتمع؛ وإنما

يُرَاد به عَظْمُ إِكْرَامِ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ وَأَمْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا حَوْضٌ لَهُ طَوْلٌ وَعَرَضٌ أَنِيَّةٌ كَذَا فَهَذَا غَيْرٌ مُوجُودٌ.
فَإِنْ قُلْتَ: وَكَيْفَ نُجِيبُ عَنْ هَذَا؟
فَأَقُولُ: الْإِجَابَةُ عَنْهُمْ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ نَخْتَصِرُهَا فِي ثَلَاثَةٍ:

الوجه الأول: أن فهمهم لأدلة الحوض فهمٌ مُخَالَفٌ لفهم سلف الأمة وأئمتها والمُتَقَرَّرُ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ كُلَّ فَهْمٍ خَالَفَ فَهْمَ السَّلَفِ فِي أدلة الاعتقاد فهو باطلٌ.
الجواب الثاني: أن المُتَقَرَّرُ فِي القواعد عند أهل السُّنَّةِ والجماعة: أن الأصل بقاء اللفظ على ظاهره، ولا يجوز الانصراف عن الظاهر إلى التأويل إلا بدليل يقتضي ذلك الانصراف وإلا فنكون بالانصراف بلا دليل من جملة أهل التحريف.

فكل من انصرف عن ظاهر الدليل بلا قرينة تقتضي هذا الانصراف فهو من أهل التحريف والتغيير والتبديل، وليس هناك دليل ولا قرينة تجعلنا ننصرف عن حقيقة الحوض الذي شهدت بوجوده الأدلة؛ وحيث لا قرينة تصرفنا فالأصل هو البقاء على الظاهر.

الجواب الثالث: أن الأصل المُتَقَرَّرُ عند أهل السُّنَّةِ هو حمل الكلام على حقيقته لا مجازه بلا قرينة تقتضي هذا الحمل.

فالأصل حمل لفظ الحوض الوارد في الأدلة على نفس الحوض نفس الحوض الذي سيكون يوم القيامة نعلم معناه ونكل أمر كلفيته على ما سيكون عليه إلى الله تبارك

وتعالى فلا يجوز لنا أن ننصرف عن حقيقة الكلام إلى مجازه إلا بدليل ولا عن ظاهر الكلام إلى مؤله إلا بدليل ولا عن فهم السلف في ظاهر هذه الأدلة ظاهر هذه الأدلة.
المسألة الثانية عشرة: إن قلت: وأين سيكون مكان الحوض؟

الجواب: سيكون مكانه على الأرض المُبدلة فإن الأدلة شهدت أن يوم القيامة يُبدل الله ﷻ الأرض غير الأرض؛ كما قال تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ

وَالسَّمَوَاتِ^ط وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾ [إبراهيم: ٤٨]،
فالحوض لن يكون على هذه الأرض التي نحن عليها الآن وإنما سيكون على الأرض المُبدلة التي لا نعلم كيفيتها إلا على ما أثبتته الأدلة.

وقد أثبتت الأدلة أن صفات هذه الأرض المُبدلة:
- أنها لا مَعْلَم فيها لأحد فلا بناء ولا حدود ولا أراضي ولا طُرقات ولا فيلل ولا ممتلكات.
- ومنها كذلك: أنها أرضٌ مُمتدةٌ الامتداد العظيم.
فإن قلت: وكيف الجمع بين اختلاف ألفاظ الروايات المُحددة لمقداره باختلاف البلدان؟ فإننا نجد أن النبي ﷺ حددها في بعض الروايات بقوله: «كما بين جرداء وأدح من الشام».

ونجده في بعض الروايات حددها بقوله: «كما بين أيلة وصنعاء من اليمن» فهل هذا من باب اختلاف التنوع؟ أم

من باب اختلاف التضاد؟ وما الحكمة من هذا الاختلاف في التحديد؟

الجواب: لا اختلاف بين ذلك والله الحمد والمنة وذلك أن الأدلة حددت الحوض بأن طوله شهرٌ وعرضه شهر، أي بأنه مُربعٌ فطوله كعرضه فهذا هو التحديد العام الذي يفهمه كل أحد.

ولكن: من كمال بيان فصاحة الشارع وكمال بيانه وتبليغه للشرع رُبما لا يفقه بعض الناس مسيرة الشهر، فانتقل التحديد العام إلى التحديد التعيني الخاص بالمنطقة التي يفقهها المُخاطب فلما جاءه أناسٌ يعرفون الشام ومواقعها حدد لهم بمدينتين في الشام حتى يتصوروا مسيرة الشهر، فقال: «كما بين جرداء وأذرح من الشام».

ولما جاءه أهل اليمن كان من المُناسب أن يُحدد لهم مسافة الشهر بمدينتين أو منطقتين يعرفونها ويعرفون البُعد فيما بينهما فقال ﷺ: «كما بين أيلة وصنعاء من اليمن».

فهذا التحديد يختلف باختلاف السائلين فلما سأله من يعرف الشام حدد له مسافة الحوض بمدينتين أو منطقتين أو قريتين من قُرى الشام، ولما سأله أهل اليمن حدد لهم بمنطقتين يعرفها أهل اليمن ويعرفون تحديد المسافة بينهما.

وهذا من باب بيان حرص النبي ﷺ على تفصيل دقائق ما قد يرد عليه شيءٌ من الإجمال، وهذا من باب كمال البلاغ، فلا إشكال ولا تعارض بين هذا الروايات والله الحمد والمنة.

ومن مسائل أيضاً: اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله ﷺ: «أنيته كنجوم السماء» أي الحوض فما المقصود: بتشبيه الأنية بالنجوم؟

الجواب : على قولين لأهل العلم رحمهم الله:
القول الأول: فمن أهل العلم من قال أي في كثرتها فكما أن النجوم كثيرة لا حصر ولا عد لها، فكذلك الأواني التي تكون على أطراف الحوض فإنها تكون كثيرة كعدد نجوم السماء.

القول الثاني: بينما ذهب فريق من أهل العلم إلى أن المقصود التشبيه في الجمال والبهاء والإشراق، ولا تزال الشعراء تتغنى بجمال النجوم وروعها وإشراقها وبهائها. فإن قلت وأي القولين أرجح؟

أقول: كلاهما لأن المتقرر عند العلماء: أن اللفظ إذا فُسر بتفسيرين لا تنافي بينهما فإنه يحمل عليهما ، فقولهُ ﷺ: «أنيته كنجوم السماء»، أي في كثرتها وفي جمالها وبهائها وروعها وإشراقها.

فإن قيل لك: هل الحوض قبل الصراط أم بعده؟
نقول: في ذلك خلاف بين أهل السنة والجماعة - رحمهم الله تعالى-، والجمهور على أنه قبل الصراط لأن الأحاديث التي فيها صفة الحوض قد ذكرت أن أناساً يُذادون عنه، ويُدفعون عنه ويُؤخذ بهم إلى النار وهذا إنما يكون قبل الصراط لأنه ليس بعد الصراط إلا المحاصة فالقنطرة ثم دخول الجنة.

فهذا الذود وهذا الأخذ ذات اليمين وذات الشمال وهذا الطرد إنما يكون قبل الصراط، فهذا دليل على أن الحوض قبل الصراط في أصح قولي أهل السنة والجماعة - رحمهم الله تعالى -.

فإن قيل: هل الحوض قبل الميزان أم بعده؟
نقول: في ذلك خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى والقول الأقرب: أنه قبل الميزان وهذا قول أكثر أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

قال الإمام القرطبي - رَحِمَهُ اللهُ -: والمعنى يقتضي هذا فإن الناس يخرجون من قبورهم عطاشًا، فإذا وافوا الموقف فإنهم يحتاجون مع طول الوقوف ما به ذهاب ظمأهم وإطفاء لهيب صدورهم، وهذا مناسب لإكرام النبي ﷺ وأُمَّته بهذا الحوض العظيم الضخم" انتهى كلامه - رَحِمَهُ اللهُ -.

فكأنه يقول بعد خروجهم من قبورهم حُفَاءً عُرَاءً غُرًّا قبل الميزان والصراط فناسب أن يُكرم الله ﷻ النبي ﷺ وأُمَّته بإطفاء ظمأ أكبادهم وطمأنة قلوبهم وإطفاء لهيب صدورهم قبل الشروع في إكمال بقية هذه العرصات نسأل الله أن يُعيننا وإياكم عليها.

وقد يسر بعض أهل العلم نظم ذلك بقوله: «حمص».

- فالفاء: عبارة عن الحوض.
- والميم: عبارة عن الميزان.
- والصاد: عبارة عن الصراط.

هكذا قالوا رحمهم الله ، وهذا أرحح الأقوال في ترتيب هذه العرصات فأول ما يمر الناس عليه بعد قبورهم هو الحوض ، ثم بعد ذلك الميزان ، ثم بعد ذلك تطاير صُحف الأعمال ، ثم بعد ذلك الصراط ، ثم بعد ذلك القنطرة والمُقاصة ، ثم بعد ذلك دخول الجنة نسأل الله أن يجعلني من أهل النجاة في الدنيا والآخرة.
ثم اعلم رحمك الله أن الذود عن الحوض ينقسم إلى قسمين:

- إلى ذودٍ عام.
 - وإلى ذودٍ خاص.
- فالنبي ﷺ والملائكة تذود عن الحوض نوعين من الذود: فذودٌ عامٌ ، وذودٌ خاصٌ.
- فأما الذود العام: فهو ذود من ليس من هذه الأمة أصلاً كمن كان من أمة نوح أو أمة موسى أو أمة عيسى وإبراهيم، أو من غيرهم من الأمم على أنبيائهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم فإنهم يُزادون عن حوض نبينا ﷺ.
- وذلك: لأن هذا الحوض من خصائص هذه الأمة قد أكرم الله به هذه الأمة بخصوصها فلا تُشاركها أمةٌ من الأمم؛ وهذا يدلُّ قول النبي ﷺ: «فِيَزَادُونَ كَمَا يُزَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ»، أي ليس من القطيع فهذا بعير جاء من قطيع آخر يُريد أن يشرب من مشرب قطيع آخر، فصار صاحب الذود يزوده إذا جاء من أمةٍ أخرى فهذا هو الذود العام.
- وأما الذود الثاني: فهو الذود الخاص وهو مُنحصرٌ بذود الحديثين من هذه الأمة والمُغيرين لشريعة نبينا ﷺ،

فالدود الخاص هو ذود المُبدلين المُغيرين في الدين وبرهانه قول النبي ﷺ: «ألا يُذادَن عن حوضي أناسٌ أعرفهم ويعرفونني فأقول: أصحابي أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، فهذه طائفة من هذه الأمة تُذاد عن هذا الحوض وسبب ذودها هو ما بيناه سابقاً وهو الإحداث في الدين وتغيير شريعة رب العالمين.

فإن قلت: وما حكمة الذود العام؟ مع أن من باب الإكرام أن تُكرم غيرك بما يسره الله ﷻ لك من الخيرات والنعيم، فإنه لو جاء أحدٌ من أمةٍ أخرى أو بلادٍ أخرى واستضافك فإن الشريعة تُحبذ لك استضافته بل أوجبت عليك استضافته فهؤلاء الأمم يخرجون عطاشاً كأمتنا، فإذا جاءوا إلى حوض نبينا ﷺ فلما يُذادون مع شدة حاجتهم وعظم خير هذه الأمة وكثرة الماء فما الحكمة من الذود العام؟

نقول: الذود الخاص معروف الحكمة منه وهو ذود

عقوبة ونكال: ﴿جَزَاءٌ وَفَاءٌ﴾ [النبأ: ٢٦] فكما أنهم لم

يشربوا من حوض رسول الله من مُتابعته فلن يشربوا من حوض مائه يوم القيامة لن يشرب من حوض رسول الله الحسي إلا من شرب من حوضه المعنوي وهي مُتابعته

ﷺ

وقد بحث العلماء رحمه الله تعالى في الحكمة من الذود العام فقالوا: هناك حكمتان:

الحكمة الأولى: أنهم يُزادون من باب تعظيم أنبيائهم إذ أن لكل نبي حوضاً إذ أن لكل نبي حوضاً، فيُزاد هؤلاء حتى يرجعوا إلى أنبيائهم من باب احترام مقام النبوة حتى لا يخلوا مقام نبي من واري، فكما لو أننا وضعنا موائد مُتتابة كل مائدة لبني فلان فأكثر الناس المجيء لمائدة دون الموائد الأخرى، فصار صاحب المائدة يقول لهم: اذهبوا إلى تلك الموائد ليس هذا من باب بُخله وشُحه أو قلة كرمه وإنما من باب: احترام أصحاب الموائد الأخرى أن لا يجتمع الناس على مائدته فتتكسر خواطر إخوانه من المسلمين.

وهذه هي الحكمة الأولى وهي من باب إظهار فضل الأنبياء ومن باب احترامه ﷺ وتقديره ورفعته شأن إخوانه من الأنبياء فلا يرضى أحدٌ من أفراد أممهم أن يشرب من حوضه حتى لا يكتفي بالشرب حوض من حوض أخيه النبي، فيبقى بعض أحواض الأنبياء أو بعض حياض الأنبياء لا وارد لها.

والحكمة الثانية: هي إظهار فضل هذه الأمة وأنه ليس المقصود حرمان البقية وإنما من باب إظهار شرف هذه الأمة وفضلها، وذلك كمن يصنع وليمةً مُنقسمةً إلى قسمين أما الوليمة التي في المقدمة: فإنه يُخص بها من علية القوم والأمراء والوجهاء والعلماء فلو أن أحدًا جلس في مكانهم ماذا يقول له؟ اذهب عن هذا لمكان عندك الولايم الأخرى من باب إظهار فضل هؤلاء وشرفهم واحترامهم وتقديرهم

وبيان منزلتهم؛ وهذا ليس قطعاً للكرم وليس بُخلًا ولا شُحًا.

فإدًا لا نفهم من منع النبي ﷺ والملائكة أفراد الأمم الأخرى من الشرب فهمًا لا يليق بمقام النبي ﷺ ولا بمقام الملائكة ولا بمقام الأمة.

فصار الذود العام حكمته بيان فضلين.

- إما بيان فضل الأنبياء واحترام فضيلتهم التي اختصهم الله بها.

- وإما لبيان شرف وفضل وعلو هذه الأمة فتختص أفضل الأمم بأفضل الأحواض وأكملها وأشرفها وأرفعها. وكما قال ﷺ في صفوف الصلاة قال: «ليأتي منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»، فإظهار فضل الإنسان وتخصيصه بشيء من الإكرام دون غيره ليس هذا من باب التفريق المنهي عنه شرعًا فهذا شيء جاء به الشريعة.

بل حتى في الكلام لا ينبغي للمفضول أن يجلس مجلس الفاضل ولا ينبغي للمفضول أن يتكلم بين يدي الفاضل، كما في حديث مُحَيِّصَة في قصة القسامة قال: فذهب مُحَيِّصَة ليتكلم فقال له النبي ﷺ: «كبر كبر»، يُريد السن قال: "فتكلم حُويصة ثم تكلم مُحَيِّصَة".

إدًا إظهار فضل صاحب الفضل سواءً في حفظ مكانه ومكانته، أو تقديمه في الإطعام وتخصيصه لمكانٍ على المائدة؛ كُل ذلك لا حرج ولا بأس فيه من باب المُحافظة على مكانته ومنزلته؛ فإن تنازل هو وطابت نفسه

وسمحت فله ذلك؛ لكن نحن مأمورون أن نحفظ له مقامه ونحفظ له منزلته .

إن قلت: إن النبي ﷺ لم يرنا فكيف سيعرفنا يوم القيامة أننا من أمته فيدعوننا أو أننا لسنا من أمته فيدّدونا؟ فإنه يعرف أصحابه الذين مات وقد عرف وجهوهم لكن أمته التي بعده كيف سيعرفها؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد فإنه إن خفيت عليه ملامح وجوهنا فسيعرفنا بالسيمه، والمقصود بالسيمه أي العلامة التي اختص بها أفراد أمة محمد ﷺ دون سائر الأمم وهي بياض في الجبين ومواضع الوضوء وبرهانها: ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن أمتي يدعون يوم القيامة، غراً محجلين من آثار الوضوء»، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل".

وفي الصحيح: من حديث أي هريرة رضي الله عنه أيضاً في رواية أخرى قالوا يا رسول الله: وكيف تعرف من لم يأت من أمتك بعد؟ قال: «أرأيتم لو أن رجلاً له خيل بيض بين ظهراني خيل دهم بهم أفكان الرجل يعرف خيله؟» قالوا: بلى يا رسول الله! قال: «فإنهم يأتونني يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء» فإذا هذه الأمة يعرفها النبي ﷺ بالسيمه.

وقد سئل ابن تيمية رحمه الله تعالى عن من لا يتوضأ ولا يُصلي! قال: لا يكون من هذه الأمة ويُذاد عن حوضه لأنه الآن أحدث في الدين إحداثاً أوجب له الردة فإذا كان لا

يتوضأ ولا يُصلي، فيكون تائهاً بين الأمم لا يدري إلى أي أمة ينتسب - فيا رب رحمتك وحفظك - .

فإن قلت : وما معنى قوله ﷺ: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»؟

فنقول أولاً: قد اختلف النقاد والمحدثون في هذه اللفظة أتصح مرفوعةً للنبي ﷺ أم أنها مُدرجةٌ من كلام أبي هريرة رضي الله عنه؟

وقد رجح أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: أنها مُدرجةٌ من كلام أبي

هريرة رضي الله عنه، فإذا ليست هي من قول النبي ﷺ وإنما هي مُدرجةٌ من قول أبي هريرة رضي الله عنه وأرضاه وقد اختلف العلماء في تفسيرها.

فمنهم من قال: المقصود بإطالة الغرة أي أن البياض الذي سيكون في يدك من أطراف أصابعك إلى مرفقك وهذا موضع الوضوء، فيُستحب لك أن تطيله إلى منتصف العضد لأنك كلما رفعت مقدار العضو المغسول كلما زاد نورك وحليتك فإن مواضع الوضوء يُكرمها الله بالنور والحلية فأما النور فقد سبق دليله ، وأما الحلية ففي صحيح الإمام مسلم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء»، وهذا التفسير عليه أبي هريرة رضي الله عنه فقد كان يغسل يديه حتى يُشرع في عضديه وكان يغسل قدميه إلى أنصاف ساقيه ويُفسر إطالة الغرة، بإطالة موضع الغسل.

بينما خالفه في ذلك جمعٌ من الصحابة بل وعلى رأس
المُخالفين له رسول الله ﷺ فإن جميع الواصفين لوضوئه
ذكروا أنه كان يغسل يديه إلى المرفقين، ورجليه إلى
الكعبين ولا يُحفظ مرةً واحدةً ﷺ أنه تجاوز المرفق إلى
العُضد أو تجاوز الكعب إلى الساق فلا يُحفظ عن النبي ﷺ
أنه تجاوز ذلك.

ولذلك فالقول الصحيح: أن قول: «فمن استطاع منكم
أن يُطيل عُرتَه فليُفعل»، مع أنه من قول أبي هريرة ولكن
الإطالة هنا تبقى لفظاً مُجملاً نرجع في بيانها إلى فعل
النبي ﷺ فتكون الإطالة إلى الموضع المُحدد شرعاً وهو
المرفقان في غسل اليدين والكعبان في غسل القدمين
واختار هذا القول: أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى
وهو أصح الأقوال إن شاء الله في هذه المسألة.

فإن قُلت: أو لا يُستشف من هذا أن الوضوء من
خصائص هذه الأمة لأن الأثر المُترتب على الوضوء من
خصائصها وهي السيمه فيكون الوضوء أيضاً من
خصائصها؟

نقول: اختار ذلك القول أبو العباس رحمه الله تعالى
فقال: والوضوء من خصائص هذه الأمة .

ولكن هذا في الحقيقة فيه نظر لأن الذي يُعتبر
خصيصةً للأمة إنما هو الأثر لا ذات الوضوء، وأما
مُسمى الوضوء فقد كان معروفاً في الأمم الماضية.

كما في الصحيح من حديث سارة: لما دخلت هي
وإبراهيم على ذلك الملك الظالم الغاشم الذي لا يسمع

بامرأة جميلة إلا ويختصها لنفسه قال: «فاقترب منها فتوضأت وصلت»، وفي الحديث الذي يُروى عن النبي ﷺ أنه قال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي فمن زاد أو استزاد فقد أساء وتعدى وظلم».

وكذلك جريح لما حصل له ما حصل من الاتهام بالفاحشة وهدموا صومعته الذي يتعبد فيها وأرادوا قتله، قال: انتوني بالغلام فجاءوا بالغلام فقام وتوضأ وصلى ركعتين ثم نخر الغلام فقال من أبوك قال: الراعي.

فالوضوء كان معروفاً فيمن قبلنا إلا أنه ينبغي التنبيه على أن أبا العباس ليس مقصوده الوضوء إجمالاً، وإنما الوضوء صفةً فالوضوء على هذه الصفة المخصوصة هو الذي يُعتبر من خصائص أمة محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، لكن حتى هذا يحتاج إلى دليلٍ.

ولذلك فالقول الأقرب عندي: أن مُسمى الوضوء العام كان معروفاً في الأمم الماضية؛ ولكن الذي اختُصت به هذه الأمة، إنما هو الأثر أي السيمه والعلامة التي اختص الله ﷺ بها هذه الأمة دون سائر الأمم.

فالأمم والأنبياء وإن كانوا يتوضؤون إلا أن الله ﷻ ادخر هذه الخصيصة لأمة محمدٍ ﷺ.

فإن قلت: والتيمم أو يُفيد التيمم هذه السيمه؟ فإذا بقي الإنسان سنةً النبي ﷺ يقول: «الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» فإن تُوفي في هذه الفترة هل يُحرم بسبب كثرة تيممه من أجل فقد الماء من هذه السيمه؟

الجواب: المُتقرر عند العلماء: أن البديل له حُكم المُبدل في خصائصه لا في أحكامه ، فجميع الخصائص المُترتبة على الوضوء – لا الأحكام - فإنها تترتب على التيمم سواءً بسواء:

- فالوضوء يرفع الحدث ، وكذلك التيمم يرفع الحدث.
- ويجوز الوضوء قبل الوقت وكذلك يجوز التيمم قبل الوقت.

فهل خروج الوقت ناقضٌ للوضوء؟

الجواب: لا إذاً خروج الوقت غير ناقض للتيمم. فجميع خصائص الوضوء نقلها مُباشرةً عند فقد الطهارة المائية لأن البديل الذي هو التيمم يأخذ حُكم المُبدل الذي هو الوضوء، في كل ما كان من خصائصه لا في أحكام أي أنه يُشرع التسمية قبل الوضوء؛ لكن ليس بالضرورة أنها تُشرع قبل التيمم لأن هذا في الأحكام لا في الخصائص.

فالخصائص شيء والأحكام شيء آخر ، فيُشرع التثليث في غسل الوجه في الوضوء لكن لا يُشرع في التيمم، لأن التثليث هذا من الأحكام لا الخصائص فالبديل يلحق المُبدل في الخصائص لا في الأحكام.

وبناءً على ذلك: فإذا فقد الإنسان الماء فقدًا حقيقيًا بأن لا يجده ، أو فقدًا حُكميًا بأن وجدته ولكن هو نفسه لا يستطيع استعماله، فالعيب فيه هو لا في الماء فهذا فقد حُكمي فإن جميع ما يترتب على الوضوء يترتب على التيمم.

فكما أن من خصائص الوضوء وجود هذه السيمه في هذه الأعضاء فكذلك أيضاً تنتقل للتيمم.

فإذا مات الإنسان على تيممه فإنه لا يُحرم من هذه السيمه ولأن المُتقرر عند العلماء: أن الحرمان من الثواب لا بد أن يُقرن بالتجانف للإثم ، فالذي يُحرم من هذه هو الذي يتجانف للإثم.

لكن من فقد الماء وحل عليه العذر الشرعي فترك الوضوء لا رغبةً عنه ولا كراهيةً له ولكن تركها بالعذر فلا يُحرم من هذا الثواب لأنه لم يتجانف لإثم ولأن المُتقرر عند العلماء: أن من كان عازماً على الفعل ثم أعجزه وأقعه عنه العذر الشرعي فيُكتب له أجر الفعل المعجوز عنه تماماً.

لقول النبي ﷺ: «إن بالمدينة لرجالاً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا وهم معكم حبسهم المرض»، وفي رواية: «إلا وشاركوكم في الأجر حبسهم العذر».

وقول النبي ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر كُتب له من العمل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً».

إن قيل: والذي يُزادون عن الحوض هل فيهم هذه العلامة والسيمه أيضاً؟ فيُزادون مع وجود هذه العلامة في جباههم وأطرافهم؟

الجواب: في ذلك خلافتٌ بين أهل العلم رحمهم الله. والقول الصحيح: نعم يُزادون أيضاً حتى ولو كانت عليهم هذه السيمه لوجود الإخلال بشيءٍ آخر وهو الإحداث في الدين، فإن من أهل البدع من قد يتوضأ

وضوءاً شرعياً قد تابع فيه رسول الله ﷺ وليس عنده شيءٌ من الإخلال بالطهارة المائية فقام بالشرط فيترتب على شرطه المشروط.

وهذه السيمه لمن توضأ من هذه الأمة فهي أثرٌ من آثار الأمة، فمن توضأ من هذه الأمة فله هذه السيمه لكن قد يكون من الإحداث والابتداع ما يمنعه من الورود فلا يكمل وروده على حوض النبي ﷺ بسبب إحداثه لا بسبب أن هذه السيمه غير موجودة إنما يُحرم من السيمه من ليس من هذه الأمة.

وأما من كان من هذه الأمة وكان مُحافظاً على هذه العبادة وهي الوضوء فإنه يأتي وعليه هذه السيمه لكن لا يأمن من الطرد والذود بسبب إحداثه وابتداعه في الدين فانتبهوا للتفريق بينهما.

ثم اعلم وفقني الله وإياك : أن من جُملة من يُذاد عن الحوض من كان يدخل على الملوك والأمراء فيصدقهم في كذبهم ويُعينهم على ظلمهم وباطلهم عالمًا كان أو غير عالم فيدخل في ذلك:

- الوزراء الظلمة الذين يُعينون هذا الظالم على ظلمه.
- ويدخل في ذلك علماء السوء الذين يسكتون عن باطل الحاكم ويُعينونه على ظلمه في الناس.

فمن دخل على الملوك أو الأمراء فصدقهم في كذبهم وأعانهم على ظلمهم وشجعهم على باطلهم وعُدوانهم وتسلطهم على الناس، فإنه من جُملة من يُذاد عن الحوض

يوم القيامة محرومٌ هذا الشخص من أن يشرب ولو جرعة ماءٍ من هذا الحوض.

فإن قلت وما دليل ذلك؟

فقول: دليل ذلك قول النبي ﷺ في صحيح الإمام مسلم بلفظ: «سيكون بعدي أمراء من صدقهم في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولن يرد عليّ الحوض»، والحديث كما ذكرت لكم عند الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

فحذاري أيها العلماء وطلبة العلم فيإياك ثم إياك أن تدخل على أميرٍ ظالمٍ كذابٍ غاشمٍ، ثم تؤذّه على الاستمرار على كذبه وتُعينه على البقاء على ظلمه فإنه لن ينفعك يوم القيامة وسيكون سبباً مانعاً حائلاً عن ورود حوض رسولك ﷺ.

إن قلت: ما حكم من أنكر الحوض؟

الجواب: هذا يختلف باختلاف مبدأ إنكاره فإن كان إنكاره إنكار جُحودٍ وتكذيبٍ لما تواترت به النصوص، فهو كافرٌ خالغٌ ربقة الإسلام من عنقه بالكُلية وذلك لأن الحوض صار من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة وقد تواترت عليه الأدلة كما ذكرت لكم أن الحوض قد رواه عن النبي ﷺ أكثر من بضع وثلاثين صحابياً؛ بل قال بعضهم: هي مروية عن أكثر من خمسين صحابياً. فإذا لا جرم أن هذا من جملة الأحاديث المتواترة فقضيته التي يُثبتها قضية يقينية قطعية معلومة من الدين بالضرورة.

والمُتقرر عند العلماء: أن من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة فإنه كافر ، فهذا إذا كان إنكاره إنكار جُحودٍ وتكذيب أي : تُتلى عليه الأدلة أطراف النهار وآناء الليل ويقراها ويسمعها ومع ذلك يقول هذه الأدلة كذبٌ أنا أكذب بهذه الأدلة وأجدها، وليس ثمة شبهة قامت في ذهنه أنكر دلالتها أو حرف دلالتها بسبب ذلك فكان من أنكر الحوض إنكاره إنكار جحودٍ وتكذيب فإنه كافر.

- وأما إن كان إنكاره للحوض إنكار تأويل وشبهة فإنه يُنتظر به حتى يُكشف تأويله وتُدفع شُبّهته وتتضح له الحُجة وتدين له المحجة، ثم بعد ذلك إن عرف وأصر كفر.

فإن من طوائف أهل البدع من أنكر الحوض لا إنكار تكذيبٍ وجحود ولكن إنكار شبهةٍ وتأويل كالمُعترلة والخوارج وغيرهم من طوائف أهل البدع فهؤلاء عندهم في اعتقادهم في الحوض غبش وشبهة ؛ لكن لم يكذبوا بأصله إلا أنهم حرفوه وأخرجوا دلالاته عن معناها الصحيح وألحدوا فيها، فهؤلاء يُنتظر بهم حتى تنكشف شُبّهتهم ويزول تأويلهم وتتضح لهم الحُجة وتبين لهم المحجة، فإن عرفوا وانكشفت الشبهة وأصروا كفروا.

فإن قيلت: ومن أول من سيشرب من الحوض بعد

النبي ﷺ؟

الجواب: هذه المسألة مسألة غيبية لا يجوز أن نجزم بشيءٍ منها إلا وعلى ذلك دليلٌ من الشرع لأن هذه الأولوية أولية غيبية.

والمُتقرر بإجماع أهل السنة: أن ما كان من قبيل الغيب فإنه توقيفٌ على النصوص، وقد دلت الأدلة: على أن هناك طوائف تبدأ بالشرب من الحوض.
فمن هذه الطوائف:

الطائفة الأولى: فقراء المهاجرين فأول وارِدٍ على النبي ﷺ حوضه فقراء المهاجرين لحديث ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أول الناس وروداً عليّ الحوض فقراء المهاجرين الشعث رؤوساً الذين لا ينكحون المتنعمات ولا تفتح لهم السُدُد»، ذلك لفقيرهم مدفوعين بالأبواب.
شعثٌ غبرٌ لا ينكحون المتنعمات ولا تفتح لهم الأمور المسدودة لعدم وجود جاهٍ ولا مالٍ ولا منصب، فيكرمهم الله عز وجل لثباتهم وبقينهم وتوكلهم على الله ورضاهم واحتسابهم ونصرتهم للنبي ﷺ بأنهم يكونون أول الوفود على هذا الحوض.

الطائفة الثانية: أهل اليمن لحديث ثوبان يقول النبي ﷺ: «إني لا بعقر حوزي يُذاد الناس إلا أهل اليمن»، يُذاد الناس إلا أهل اليمن أي الناس هنا مُجملة وقد بينتها الروايات الأخرى وهي أنهم من غيروا وبدلوا: «أضرب بعصاي حتى يُرفض عليهم»، والحديث صحيح فقوله «فأضرب بعصاي حتى يُرفض عليّ»، أي لا يُنازع أهل اليمن أحدٌ في التقدم إليّ للورود؛ فهاتين الطائفتين قد دلت عليهن الأدلة.

وأهل العلم رحمهم الله تعالى اختلفوا لماذا حُص أهل اليمن بهذه الخصيصة العظيمة؟ فقال العلماء: ذلك كرامةٌ

لأهل اليمن في تقديمهم في الشرب من الحوض مُجازةً لهم
لحُسن صنيعهم وتقدمهم في الإسلام.
وأيضًا: لو نظرت إلى الأنصار لوجدت أن مبدأهم من
اليمن فيدخل الأنصار في أهل اليمن، فيدفع النبي ﷺ
غيرهم أي غير أهل اليمن ليشربوا كما دافعوا عنه في
الدنيا وناضلوا عن شريعته.

بل إن أعظم من انتفع أبو بكر في حروب الردة
وإخمادها أهل اليمن لأنهم لم يرتدوا وبعثوا الجيوش
المُتتابعة لأبي بكر، لنصرة الدين والالتحاق بجيوش أبي
بكر ﷺ وأرضاه وعلى ذلك قول النبي ﷺ في الحديث الذي
يُروى عنه: «**إن أجد نفس الرحمن من قبل اليمن**» وليس
المقصود بالنفس أي الشهيد والزفير وإنما من باب نفس
يُنفسُ تنفيسًا فهو من باب تنفيس الكربة.

فإذا ادلهمت الخطوب على عباد الله فإن فرجهم يكون
من أهل اليمن غالبًا فأهل اليمن عُدّة المسلمين في كل
ضائقة فلحُسن صنيعهم وعظم نصرتهم للدين وللنبي ﷺ،
تقدموا قبل غيرهم في الشرب من حوض رسول الله صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

ثم قال فيها الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (**وَالشَّفَاعَةُ
الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ**).

والكلام على هذه النقطة في جُمَلٍ من المسائل:

المسألة الأولى: إن قيل: ما تعريف الشفاعة لغةً واصطلاحاً؟

فنقول: الشفاعة مأخوذة من الشفع وهو ضد الوتر فالشفاعة من الأعداد ما لم يكن وترًا كائنين وأربعة وستة وثمانية فما كان من الأعداد ليس بوتر فهو شفَعٌ وحقيقة الشفع ضم الشيء إلى الشيء فقد كان الشيء مُفردًا فإذا ضمنت إليه غيره صار شفَعًا.

وأما في الاصطلاح: فقد اختلفت عبارات أهل السنة والجماعة رحمهم الله في تعريفها؛ ولكن يجمعها قولهم رحمهم الله تعالى: أن الشفاعة طلب الخير للغير، فهي التوسط للغير لجلب خيرٍ له وهذا الخير المجلوب للغير ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: دفع شرٍ عنه.

القسم الثاني: جلب خيرٍ أو نفع له.

فجلب النفع يُسمى خيرٍ ودفع الشر يُسمى خيرٍ.

المسألة الثانية: اعلم أن للشفاعة عند أهل السنة والجماعة جُملاً من القواعد، لا بد من فهمها حتى تتصور عقيدتهم في هذا الباب.

القاعدة الأولى: الشفاعة لله جميعًا، وبرهان هذه القاعدة

قول الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]،

واللام في قوله لله هي لام التملك: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾

[الزمر: ٤٤]، أي أن الله ﷻ يملك الشفاعة جميعًا،

وهذا يدل على أن هناك جُملاً من الشفاعات والذي يملكها ويأذن بها يوم القيامة إنما هو الله تبارك وتعالى.
وهذه القاعدة تُفيدنا: أن الشفاعة لا تدخل تحت ملكية ملكٍ مُقرب ولا نبيٍ مرسلٍ ولا وليٍ صالح، وإنما الله ﷻ هو الذي يأذن بها ويرضى بقيامها يوم القيامة فلا يجوز لنا أن نطلب الشفاعة من غيره تبارك وتعالى.
والمُتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة: أن من طلب الشفاعة في الآخرة من غير الله ﷻ فقد استغاث ودعى غير الله ﷻ في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى.

ولذلك: فمن طلب الشفاعة من غير الله فقد كفر وأشرك وخلع ربة الإسلام من عنقه.
لأن المُتقرر عند أهل السنة والجماعة: أن من دعى غير الله دعاء مسألة في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله ﷻ فقد اتخذهُ شريكاً مع الله.

وقال الله ﷻ: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي

شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى

﴿ [النجم: ٢٦]، لما لا تُغني شفاعتهم شيئاً؟ لأنهم لا

يملكونها.

وقال الله ﷻ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أُتخذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ

عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: ٨٧].

فالله ﷻ في آياتٍ كثيرة ينفي ملكية الشفاعة عن غيره فالذي ندين الله ﷻ به أن الشفاعة بكل تفاصيلها إنما هي ملكُ الله ﷻ، وأنه لا يجوز طلبها من أحدٍ من الخلق وإن عظمت منزلته.

فلا يجوز لك أن تقول: يا جبريل اشفع لي عند الله يا ميكائيل يا إسرافيل يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، فهذا كله من الشرك الأكبر المُخرج عن الإسلام بالكُلية ولا يجوز لك كذلك أن تسألها من أحدٍ من الأنبياء أو الرُّسل.

فلا يجوز لك أن تقول: يا أنبياء الله اشفعوا لي يا رُسل الله اشفعوا لي يا مُحَمَّد ﷺ اشفع لي عند الله فكل ذلك من الشرك الأكبر المُخرج عن الملة.

فإذا بطل طلب الشفاعة من الملائكة والأنبياء على عظم مقامهم ومنزلتهم عند الله ﷻ، فمن دونهم من باب أولى.

فلا يجوز لك أن تطلب الشفاعة من أحدٍ من الأولياء لا من أبي بكر ولا من عمر ولا من المهاجرين، ولا من الأنصار ولا من الحسين ولا من أحدٍ من الصحابة أيًا كان، ولا من أحدٍ من الأئمة من أولياء الله العلماء.

فلا يجوز لك أن تقول: يا أحمد بن حنبل اشفع لي، يا مُحَمَّد ابن إدريس الشافعي اشفع لي يا أبا حنيفة اشفع لي

فكل ذلك من الشرك الأكبر المُخرج عن الملة، فما يفعله الصوفية وعباد القبور عند قبور من يُعظمونهم من دون الله حقيقته شركٌ أكبر مُخرجٌ عن الملة بالكُلية.

إلا إنهم يُسمون الاستشفاع والسُّلم وهذا من باب زخرفة إبليس ومن باب التلبيس على حقيقة هذا الشرك، فإن المُتقرر عند العلماء: أن العبرة بالحقائق والمضمون لا بمُجرد الأسماء والشعارات، فسموه ما تريدون أن تسموه به لكن حقيقته شرك.

فإن قلت: وما الفرق بين التوسل بالرجل الصالح والاستشفاع بالرجل الصالح؟ فإن كثيراً من المشركين يخلط بينهما، فمنهم من يخلط بينهما جهلاً ومنهم من يخلط بينهما تلبيساً وتغيراً بأسمائهم؟

فنقول: بينهما فرقٌ ظاهر وهذا الفرق يُرد إلى الفرق بين الوسيلة والشفاعة، أما التوسل بشخصٍ: فإن دعائك لا ينطلق إلى هذا الشخص وأنت لا تدعوه وإنما تجعله وسيلةً بينك وبين الله في دعائه، فالدعاء في باب التوسل إنما هو لله ﷻ أولاً وآخرًا لا منك ولا من المُتوسل به.

وأما طلب الاستشفاع: فأنت مُتوجهٌ بطلب الشفاعة من هذا الميت بخصوصه، فأنت تطلب منه أن يشفع لك عند الله ﷻ، فالتوسل من المُتوسل والمُتوسل به كلها دعاءٌ منصرفٌ لله ﷻ.

وأما الاستشفاع: فهو دعاءٌ صادرٌ منك إليه ففرقٌ بينهما.

وهناك فرقٌ آخرٌ أيضاً: وهي أننا اشترطنا في الوسيلة ألا تتوسل إلا بالحي الحاضر القادر.

وأما طلب الشفاعة من شخص: فإنك تطلبها من رجل لا يقدر عليها إذ الشفاعة لا يستطيعها المطلوب منه، فإذا قلت: يا رسول الله اشفع لي فالنبي ﷺ ابتداءً لا يستطيع أن يشفع لأحدٍ إلا بإذن الله.

ولذلك إذا خر ساجداً تحت العرش، فإنه لا يبدأ بالشفاعة أولاً وإنما يحمد الله ﷻ بما يفتحه عليه من محامد، حتى يأذن الله ﷻ له بالشفاعة فيشفع لمن ارتضى ربه ﷻ عنه، وأما أن تأتي إلى شخصٍ فتطلب منه الشفاعة أو أن تكون من جملة من يشفع لهم يوم القيامة، فإنك تطلبها من شخصٍ لا يقدر على تحقيقها لك ابتداءً إذ الملك للشفاعة لمن الله ﷻ.

ومن طلب شيئاً من المخلوقين وهم غير قادرين على تحقيقه فيكون طلبه شركاً لأن مبدأ هذا الطلب، أنك تعتقد في هذا المطلوب منه تصرفاً خفياً في هذا الكون أو تدبيراً أو تصرفاً، أو أنك تصفه بشيءٍ من معاني الربوبية بأنه يملك شيئاً لا يستحق أن يملكه إلا الله ﷻ كالشفاعة، فلما اعتقدت أنه قادرٌ أن يشفع لمن شاء، فقد جعلته في منزلة الله ﷻ ووصفته بشيءٍ من خصائص الله فحينئذٍ طلبت منه هذا الأمر.

وأما الوسيلة: فإنك تأتي إلى رجلٍ فتقول ادعوا لي ربك وهذا المُتمثل به قادرٌ على أن يرفع يديه ويدعوا لك فأنت

تسأله شيئاً يقدر عليه ففرق بين هذا وهذا، فإذا هما فرقان لا بد من التفريق بين باب التوسل والاستشفاع بهما:
الفرقان الأول: أن التوسل شيءٌ يصدر من المتوسل والمتوسل به إلى الله ﷻ فأنت تدعوا الله وهو يدعوا الله فكلكما يدعوا الله؛ وأما الاستشفاع: فإنه دعاءٌ صادرٌ منك إلى من استشفعت به.

الفرقان الثاني: أن التوسل إنما ينصرف في أمرٍ يقدر عليه المتوسل به فإذا أتيت إلى رجلٍ من الصالحين فقلت أتوسل إليك أن تدعوا الله ﷻ وأن تستغفر لي، فإن هذا جائز لأنه قادرٌ على أن يقول اللهم اغفر لفلان وقادرٌ على أن يقول اللهم ارزق فلاناً وسع على فلاناً في رزقه أدخل فلاناً الجنة فهذا كله من باب الدعاء فأنت جعلت هذا الرجل الصالح وسيلةً بينك وبين الله في مسألةٍ هو قادرٌ عليها.
وأما الاستشفاع: فإنك جعلته واسطةً بينك وبين الله في أمرٍ لا يقدر عليه وهذا هو حقيقة الشرك.

والخلاصة من هذه القاعدة: أن الشفاعة ملكٌ لله ﷻ لا يستطيع أن يشفع لك أحدٌ عند الله تبارك وتعالى لأنه لا يملكها، فالشفاعة لله تبارك وتعالى جملةً وتفصيلاً فلهذه القاعدة.

القاعدة الثانية: كُلُّ شَفَاعَةٍ يُظَنُّهَا الْمُشْرِكُونَ فِي مَعْبُودَاتِهِمْ فَإِنَّهَا مُنْتَفِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

فهؤلاء المشركون إنما يعبدون هذه الأصنام لا لأنها تخلق أو ترزق أو تُحيي أو تُميت، وإنما يعبدونها لتقربهم إلى الله زُلفى؛ وقد صرح الله ﷻ بهذا المقصود في قوله:

﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣]، ويقول

الله ﷻ عنهم أنهم يقولون: هؤلاء أي هذه المعبودات شُفَعَاءُ لنا عند الله فهم يُضَفون على هذه المعبودات أحقية الشفاعة، وأنها توصل طلبهم إلى الله ﷻ.

فهم لا يعبدونها لأنها تملك الشفاعة ابتداءً؛ ولكن يعبدونها لأنها واسطةٌ بينهم وبين الله ﷻ في هذه الشفاعة وهذا يُؤكِّد قاعدةً قُلتها سابقاً: أن الشرك في الألوهية فرعٌ عن الشرك في الربوبية.

فلو أنه لم يكن في قلب هؤلاء العابدين لهذه الأوثان والأصنام أن هذه والأصنام والأوثان تملك شيئاً من خصائص الربوبية لما عبدوها بالألوهية، لكنهم ما صرفوا شيئاً من التعبُّدات لهذه الأوثان إلا بعد أن أضفوا عليها شيئاً من خصائص الربوبية.

ولذلك: يُقال إن الشرك في الربوبية أعظم من الشرك في الألوهية؛ بل إن الشرك في الألوهية إنما هو فرعٌ عن فروع الشرك في الربوبية، فلذلك: إذا جئت تُصلح الشرك في الألوهية فلا بد أن تُعدل هذا الأمر الذي أضفوه على هذا المعبود، مما هو من خصائص الله ﷻ، فمتى ما تعدل هذا الأمر فإنهم سوف يتركون تلك التعبُّدات التي يصرفونها لهذا المعبود.

فقد بين الله ﷻ في كتابه ردًّا على هؤلاء أن هذه الشفاعة التي تزعمونها وتظنونها وتعتقدونها هي مُنتفِيةٌ يوم القيامة، بل هؤلاء المعبودات سوف تتبرأ منكم يوم

القيامة وتلعنكم وتكون عدوة لكم كما قال الله ﷻ: ﴿ وَقَالَ

إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم

بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ

﴿ [العنكبوت: ٢٥].

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَن أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ

اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا

حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

[٦]، أي بطلب الشفاعة منهم فهذا المعبودات لا تُعطي عابدها ما كان يطلبه منها في الدنيا، فهذا المُشرك قد أفنى حياته في هذه العبادة طلباً لهذا المقصود الأعظم عنده، فيُفاجئ يوم القيامة أن ما كان يطلبه من المقاصد كان كله خواءً هواءً وعقيدةً باطلة.

فهذا والله هو أخسر الناس صفقة من يعبد غير الله ﷻ

أو يطلب الشفاعة من غيره؛ ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿ مَا

لِلظَّالِمِينَ مِن حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ [غافر: ١٨].

فلا يُمكن هؤلاء الأصنام أن تشفع لكم ولا هؤلاء
المعبودات أن تشفع لكم لأنهم لم يكونوا يملكون الشفاعة
في الدنيا.

ويقول الله ﷻ: ﴿ **إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ**

حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴿٩٨﴾ **لَوْ كَانَهُمْ يُشْعُرُونَ**

ءَالِهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩]

[٩٩]، أي لحمتكم وعصمتكم من ورودها لكن هي أصلاً
واردة معكم في النار، لأن المُتقرر عند العلماء: أن العابد
والمعبود من دون الله كلهم في نار جهنم، وقولنا المعبود:
أي من عبْد وهو راضٍ بهذه العبادة.

ولذلك يقول النبي ﷺ: «فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ
الشَّمْسَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ
الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ».

ويقول ﷺ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ثَوْرَانِ مَكُورَانِ فِي جَهَنَّمَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقد اختلف تفسير أهل العلم لهذا الحديث فإن الله ﷻ لا
يُعذب في النار إلا من كان له يدٌ في الرضا بهذا العبادة،
والشمس عبّدت بلا رضا فلماذا تدخل النار والقمر عبْد بلا
رضا فلماذا يدخل النار؟ وهذا الأصنام والأحجار والأوثان
والأشجار هي جماد لا ترضى ولا يُتصور صدور الرضا
منها، فلماذا تدخل النار والله ﷻ حكّم عدلٌ لا يظلم أحداً؟

الجواب: إن دخولها في النار ليس على وجه التعذيب لها، وإنما على وجه التعذيب بها فهي تكون من جملة ما يُعذب الله ﷻ بها أصحابه يوم القيامة، فإذا رآه أمامهم ماثلاً في العذاب فإنه تزيد حسرتهم وتبكيتهم بذلك كالملائكة الذين يكونون في النار كخزنة جهنم مكانهم في النار؛ ولكن دخولهم للنار ليس لتعذيبهم وإنما للتعذيب بهم فلا إشكال في هذا ولا يتنافى مع عدل الله ﷻ.

ولذلك الله ﷻ يُبكتهم بقوله: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ

الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَآ

كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ [الأنعام: ٩٤].

وقال الله ﷻ: عن أهل النار إذا انكشفت لهم الحقائق:

﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١].

فهذه قاعدة لا بد أن نعتقدها بقلوبنا وهي: أن جميع ما كان يظنه المشركون من الشفاعة في معبوداتهم أيًا كان جنسها وأيًا كان نوعها هي مُنتفيةٌ باطلةٌ يوم القيامة وإنما هو شيءٌ من الخيالات أورثهم أو نفخ به إبليس في قلوبهم فصدقوه.

كما قال الله ﷻ: عنه إذا قام خطيباً في أهل النار: ﴿وَمَا

كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي

وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

فالشيطان يقول لهم أنا قلت لكم: إن هذه الأصنام والأوثان والمعبودات تشفع لكم عند الله وتقربكم إلى الله زُلْفَى، فأنتم قد صدقتموني واعتقدتم ما قلتُه فالآن لا

تلومونني ولا ترموا باللائمة عليَّ: ﴿مَا أَنَا

بِمُصْرِحِكُمْ﴾، أي منقذكم من العذاب: ﴿وَمَا أَنْتُمْ

بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] والصريح هو المنقذ.

فإذاً جميع ما كان يظنه في معبوداتهم من الشفاعة هي مُنتَفِيَةٌ يوم القيامة لا حقيقة لها .

وهذه قاعدة عظيمة عند أهل السنة والجماعة نبه عليها أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في مواضع من الفتاوى، ونبه عليها: الشيخ محمد رحمه الله أيضاً في كتاب التوحيد وغيره.

القاعدة الثالثة: من قواعد الشفاعة عند أهل السنة والجماعة وهي: الأصل في الشفاعات يوم القيامة التوقيف على الأدلة .

وذلك لأنها من أبواب الغيب فالشفاعة يوم القيامة هي من باب الغيب.

والمُتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة رفع الله قدرهم ومنازلهم في الدنيا والآخرة وجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير ما جرى عالمًا عن أمته، على هذا التوضيح والتيسير والبيان والدلالة على الخير: أن ما كان من باب الغيب فإنه توقيفي.

فلا يجوز لك أن تثبت شفاعةً إلا وعلى هذا الإثبات دليلٌ من الشرع، كما أنه لا يجوز لك أن تنفي شيئاً من الشفاعات الثابتة إلا وعلى هذا النفي دليلٌ من الشرع. فإذا باب الشفاعة إثباتاً ونفيًا مبناه على الدليل لأنها غيبٌ، وأمور الغيب توقيفيةٌ على النص، فلا يجوز لنا أن نُثبت من أمر الشفاعات ولا أنواعها إلا ما ثبتت به الأدلة الصحيحة الصريحة.

فإن قلت: اذكر لنا جُملاً من الشفاعات أو جُملاً الشفاعات التي ثبت بالأدلة قيامها يوم القيامة؟ فأقول: لقد جمع أهل السنة والجماعة ما ثبتت فيه الأدلة فقالوا رحمهم الله:

الشفاعة الأولى: الشفاعة العُظمى وهي التي سماها القرآن بالمقام المحمود في أصح قولي المُفسرين رحم الله أمواتهم وثبت أحيائهم، في قول الله ﷻ: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ

فأصح الأقوال: في هذا المقام المحمود أنه الشفاعة العظمى، وحقيقتها أن الناس إذا اجتمعوا لفصل القضاء يوم القيامة يطول وقوفهم أزمنة طويلة، كما قال الله ﷻ:

﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤]،

وتدنوا الشمس منهم فيأتيهم من الغم والهم ما لا يُطبقون وما لا يحتملون، فيفرع بعض الناس من أهل الموقف إلى بعض، ويقولون: ألا تنظروا إلى من يشفع لكن عند ربكم. فيأتي الناس آدم عليه الصلاة والسلام، فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله ﷻ بيديه ونفخ فيك من روحه وأمر ملائكته فسجدوا لك وأسكنك في جنته، اشفع لنا عند ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول آدم: «نفسي نفسي إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وقد نهاني عن الشجرة فأكلت منها، اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى نوح».

فيأتي أهل الموقف إلى نبي الله نوح عليه الصلاة والسلام، فيقولون: يا نوح أنت أول الرُّسل إلى الأرض وسماك الله ﷻ عبداً شكوراً اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول نوح: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب مثله قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه كان لدعوة دعوتها على قومي»، وهي

قوله ﷻ: ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾

﴿٢٦﴾ [نوح: ٢٦]، «نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري

اذهبوا إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام». فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم أنت أبو الرُّسُل اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن ألا ترى ما قد بلغنا، فيعتذر إبراهيم ويقول: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لي كذباتٍ ثلاثة نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى موسى».

فيأتون موسى فيقولون: يا موسى اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيعتذر موسى عليه الصلاة والسلام بما اعتذر به الأنبياء من قبله بقوله: «وإني قتلت نفساً لم أوامر بقتلها نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى عيسى».

فيأتون عيسى ويقولون: يا عيسى أنت روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا، فيعتذر ولا يذكر له ذنباً: «اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى محمد ﷺ عبدٍ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

قال النبي ﷺ: «فيأتوني فيطلبون مني ذلك فأتي حتى أخرج ساجداً تحت العرش فيفتح الله ﷻ من محامده وحسن الثناء عليه ما لم يفتح لأحدٍ قبلي؛ فيقال: لي يا محمد ارفع رأسك وسل تعطى واشفع تُشفع، فأرفع رأسي فأقول: ربي أمي ربي أمي؛ فيقال: يا محمد أدخل من

أمتك ملئ الجنة من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم مع الناس فيما سوى ذلك من الأبواب»، والحديث في الصحيح.

وقد روي هذا الحديث عن عدة من أصحاب النبي ﷺ، واختلفت بعض مخرجه إلا أن هذا هو مختصره، فشفاعة النبي ﷺ هذه من جملة الشفاعات التي تخصه ولا يُشاركه فيها لا ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مُرسلٌ فهذا أول نوعٍ من أنواع الشفاعة.

فمتى ما انتهت هذه الشفاعة شرع الله ﷻ في فصل القضاء بين الناس في قيام الجزاء والحساب ونصب الموازين وتطاير الصحف، نسأل الله أن يُعينني وإياكم على تلك العرصات والمواقف.

الشفاعة الثانية: التي دلت عليها الأدلة أيضًا شفاعته ﷺ في أهل الجنة ليدخلوا الجنة. وبرهانها ما في صحيح الأمام مسلمٍ من حديث أنسٍ رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «أتي باب الجنة يوم القيامة فأجده مُغلقًا فأطرقه، فيقول الخازن من أنت فأقول: محمدٌ ﷺ فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحدٍ قبلك فأكون أنا وأمتي أول من يدخل الجنة».

وهذه أجمع أهل السنة: على أنها من جملة الشفاعات الخاصة أيضًا به ﷺ لا يُشاركه فيها لا ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مُرسلٌ ولا وليٌّ صالح، وكونه يأتي وباب الجنة مُغلقٌ هذا هو الذي يُفسر لنا زيادة الواو في قول الله ﷻ عن أهل

الجنة: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣].

وأما النار فإنه **عَبَّرَ** قال: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ**

أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧١]، وذلك لزيادة الفرع عند انفتاح الباب بلا استئذان، فإن أهل النار إذا قادتهم الملائكة على وجوههم وأقدامهم وعلى مناخرهم إلى النار، ثم تُفتح أبوابها فُجأةً فيحترقون بلهيبها ودخانها هذا مما يُوجب لهم زيادة الفرع من هذه النار.

بل إنك إذا كنت واقفاً عند باب أحدٍ من الناس ثم فُتح فُجأةً بلا استئذان وبلا علمٍ منك فإن هذا يُوجب لك الفرع كون الباب يُفتح فُجأةً؛ ولذلك الله **عَبَّرَ** قال: ﴿ **جَاءُوهَا**

فُتِحَتْ ﴾، أي فُتحت مع مجيئهم فُجأةً فخرج من لهيبها ودخانها ما يُوجب احتراقهم قبل دخولها والعذاب فيها. وأما أهل الجنة: فإنه قد كتب الله لهم الأمن المطلق، فمن باب كمال الأمن أن لا يروهم انفتاح أبوابها فُجأةً، بل يترقون ويستفتحون ويسمعون الخازن يتكلم ثم يُفتح الباب رويداً رويداً حتى من باب كمال الأمن.

فهذه الواو يُسميها العلماء بواو الانتظار: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا**

جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾، أي أنهم ينتظرون عند بابها قليلاً، لأنه لو فُتحت فُجأةً لأوجب ذلك لهم الخوف كما هو محسوسٌ معروفٌ عندنا، أن الباب إذا طرقت ثم قال لك من في

الداخل: من؟ فقلت: أنا وفتح فإنه يفتح بكمال أمن قلبك وراحة نفسك، لكن إذا كنت واقفاً ولم تطرق ثم فُتح الباب فإن هذا يُوجب لك أن ترتعب.

الشفاعة الثالثة: شفاعته ﷺ في قومٍ يدخلون الجنة يوم القيامة بلا حسابٍ ولا عذاب، وهذه لم ينص عليها كل أهل السنة رحمهم الله تعالى، ولكنها شفاعَةٌ صحيحة وقد يُستدل عليها بالحديث السابق الذكر.

وهي أن الله ﷻ يقول لمُحمدٍ ﷺ: «ارفع رأسك وقل يُسمع لك وسل تُعطى واشفع تُشفع، فأرفع رأسي فأقول رب أمتي رب أمتي فيقال: يا مُحمد اذهب فأدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن»، فكانه شفع لهؤلاء وغيرهم.

فأول من يشفع لهم النبي ﷺ هم هؤلاء السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بلا حسابٍ ولا عذاب، وهذه الشفاعَةُ أيضاً: عند أهل السنة ممن قال بها: من جُملة الشفاعات الخاصة به ﷺ لا يُشاركه فيها أحد.

الشفاعة الرابعة: شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب وهذه الشفاعَةُ لا بد فيها من أمرين:

الأمر الأول: أنها شفاعَةٌ خاصةٌ بأبي طالب لا يشركه معه فيها أحدٌ من الكفرة؛ وهي من جُملة ما خُص من قول

الله ﷻ: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، أي

أن الكفرة لا يأذن الله ﷻ بأن يشفع فيهم أحدٌ ولا يرضى

أصلاً قيام الشفاعة في رجلٍ من الكفرة، إلا في أبي طالب خاصة فتقبل فيه شفاعة النبي ﷺ.

الأمر الثاني: أنها شفاعة تخفيفٍ لا إخراج، فإن قلت: وما برهانها؟ فأقول: برهانها ما في الصحيح من حديث ابن عباسٍ عن أبيه العباس، أنه قال للنبي ﷺ هل نفعت أبا طالب بشيء، قال: «نعم هو في ضحاحٍ من نارٍ ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، والأحاديث في هذا المعنى مُتعددة.

وفي روايةٍ أخرى: «عليه نعلان من نار يفوح أو قال: يفوغ منهما دماغه ويرى أنه أشد أهل النار عذاباً»، والعياذ بالله نسأل الله أن يجعلني وإياكم ممن حرمهم الله ﷻ على عذاب القبر والنار.

وهما أخطر ما يمر على الإنسان الحقيقة في حياته، أخطر ما يمر عليك من المصائب والفتن والبلايا والعذاب هو عذاب القبر والنار، فليكن لهما النصيب الأكبر من الاستعاذة والوقاية منهما في يومك وليلتك لا تنساهم استعذ بالله ﷻ منهما كثيراً.

ومن جُملة الشفاعات أيضاً وهي الشفاعة الخامسة: الشفاعة في أهل الكبائر وهذه الشفاعة قد تواترت فيها الأدلة من السنة الصحيحة كما قال الناظم:

مما تواتر حديث من ومن بنى لله بيتاً واحتسب
والمقصود بقوله شفاعة: أي الشفاعة في أهل الكبائر
وقد قسم العلماء من أهل السنة والجماعة رحمهم الله هذه
الشفاعة إلى قسمين:

القسم الأول: الشفاعة في قومٍ من أهل الكبائر استحقوا النار ألا يدخلوها فتُدركهم رحمة الله ﷻ بالشفاعة قبل دخولهم في النار فلا يدخلوها.

وقد يُستدل عليها بما في صحيح الإمام مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﷺ: «**ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه**»، فقد يكون هذا الميت من جملة أهل الكبائر الذين يستحقون دخول النار بكبيرتهم.

لكن إذا صلى عليه هذا المقدار بهذه الصفة أربعون رجلاً في العدد وهم لا يشركون بالله شيئاً فإن الله ﷻ يقبل شفاعتهم فيه لأنهم يدعون الله ﷻ بأن يغفر له ذنبه وأن يُباعد بينه وبين خطاياهم وأن يقيه من عذاب القبر والنار إلى غير ذلك من الدعاء المعروف في صلاة الجنازة، فإذا كان من جملة أهل الكبائر المُستحقين لدخول النار عند الله ﷻ فيقبل الله ﷻ شفاعة هؤلاء الأربعين فيه فيقيه من الدخول فهي شفاعةٌ سابقةٌ للعذاب.

وأما القسم الثاني: من أقسام الشفاعة في أهل الكبائر فهي الشفاعة في قومٍ من أهل الكبائر دخلوا النار فيخرجون منها، وقد تواترت الأدلة كما ذكرت لكم في إثبات هذه الشفاعة.

فمن جملة ذلك ولعلنا نكتفي بحديثٍ واحد وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأرضاه، في قول النبي ﷺ: «**ما منكم من أحدٍ من المؤمنين أشد مُناشدةً لله ﷻ من إخوانهم المؤمنين**»، أي في هؤلاء القوم الذي دخلوا النار

يقول من المؤمنين من أهل الجنة فالمؤمنون يُناشدون الله في إخوانهم المؤمنين الذين دخلوا النار، فيقول: ما أحدٌ أشدُّ مُناشدةً لهؤلاء المؤمنين الذين في النار من إخوانهم المؤمنين؛ قال ﷺ: «يقولون يا ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويحجون معنا وإنهم دخلوا النار، فيقول الله ﷻ: اذهبوا فأخرجوا من النار من تعرفونه منهم»، وقد حرم الله ﷻ على النار أن تأكل مواضع السجود من بني آدم، فالنار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا أعضاء السجود، قال: «فيعرفونهم في النار وقد امتحشوا»، أي تغيرت أشكالهم والعياذ بالله: «فيُخرجونهم من النار، فإذا أخرجوهم رجعوا إلى الله ﷻ وقالوا: يا ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويحجون معنا وإنهم دخلوا النار» فيقول الله ﷻ - مرة ثانية -: «اذهبوا فأخرجوا من تعرفونه منهم من النار»، حتى يُكررونها ثلاث مرات، ومع ذلك فيبقى في النار أناسٌ لم يُرد الله ﷻ أن يخرجوا ثم يأذن الله ﷻ للملائكة فيشفعون فيخرج بشفاعتهم بعض من بقي، ويؤذن للأنبياء كذلك أن يشفعوا، ولكن يبقى في النار أيضاً جملةٌ من أهل التوحيد لم يُرد الله ﷻ أن يخرجوا، لا بشفاعاة الملائكة ولا بشفاعاة الأنبياء ولا بشفاعاة إخوانهم من المؤمنين؛ فيقول الله ﷻ: «لقد شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبقى إلا أرحم الراحمين، قال: فيقبض ثلاثة قبضاتٍ بيده فلا يبقى في النار أحدٌ ممن يقول: لا إله إلا الله».

وسياتينا قاعدة من قواعد باب الشفاعة: أنه لا يُخلد في النار أحدٌ ممن معه أصل الإيمان والإسلام، نسأل الله أن يقبني وإياكم من عذاب القبر والنار، فهذه هي الشفاعة في أهل الكبائر.

ومن جُملة الشفاعات الثابتة أيضًا: الشفاعة في رفعة درجات بعض المؤمنين يوم القيامة .

بمعنى: أن يكون بعض المؤمنين في الدرجات السفلى - وليس في الجنة أسفل - فيشفع فيهم إخوانهم في الدرجات العليا، فيرفع الله ﷻ درجات من أسفل إلى من هو أعلى.

وَبُرْهَانُهَا قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَابْتَغَيْنَا دَرَجَاتٍ لَهُمْ

بِإِيمَانٍ الْحَقَنَّا بِهِمْ دَرَجَاتِهِمْ وَمَا أَلْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ

﴿ [الطور: ٢١]، قالوا: فيُرفع الأبناء إلى منزلة الآباء بالشفاعة وإن لم يعملوا عملهم ولم يكونوا مُستحقين لهذه المنزلة.

وفي صحيح الإمام مسلمٍ من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: دخل النبي ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه، ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر قالت فضج أناسٌ من أهله فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين»، فأبوا سلمة يوم القيامة من جُملة من سترفع درجته بدعاء النبي ﷺ وشفاعته - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

وهكذا لا يزال المؤمنون يدعوا بعضهم لبعض برفعة الدرجات في الجنة، فهي شفاعَةٌ قد ثبتت فيها الأدلة، فندين الله ﷻ بوقوعها على الوجه الذي يُريده ربنا تبارك وتعالى يوم القيامة.

ومن جُملة الشفاعات الثابتة بالدليل وقد أثبتتها بعض أهل السنة والجماعة هي: الشفاعة في أهل الأعراف. وأهل الأعراف قومٌ استوت حسناتهم وسيئاتهم فلا النار استوجبوا لوجود حسناتٍ مُكافئة؛ ولا الجنة استوجبوا لوجود سيئاتٍ مُكافئة.

فينتظرون فصل الله ﷻ فيهم فيدخل إخوانهم المؤمنون قبلهم الجنة فتشرب أبصارهم إلى أهل الإيمان، والملائكة تقودهم قوداً رفيقاً إلى الجنة فيسألون الله ﷻ أن يكونوا مع إخوانهم، ثم تشرب أبصارهم إلى الجهة الأخرى إلى هؤلاء الكفرة والملائكة تسوقهم على وجوههم وأدبارهم تضربهم زُرْقاً سود الوجوه، فيقولون ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين. وهذا تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ

رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَتِهِمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا عَلَيْنَا لَمْ يَدْخُلُوهَا

وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا

تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾ [الأعراف: ٤٦ - ٤٧].

فإن قُلت: وما نهاية هؤلاء؟

أقول: نهايتهم الجنة لأن الله ﷻ قد قضى قضاءً كونياً بأن رحمته تغلب غضبه؛ فإذا كانت الرحمة تغلب الغضب، ولو كانت الصورة الموجبة للغضب أكثر فكيف برحمته إذا كانت صورة الغضب مُساويةً لصورة الرحمة، فلا جرم أنها تستوجب رحمة الله ﷻ من باب أولى.

يقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «إن الله كتب كتاباً يوم خلق السموات والأرض فهو عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي»، وفي رواية: «تغلب غضي»، فهذه هي جملة الشفاعات التي ثبتت بها الأدلة الصحيحة الصريحة، وهي التي ندين الله ﷻ بها.

والشفاعة في أهل الكبائر هي التي يقصدها الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى بقوله: «والشفاعة التي ادخرها الله ﷻ لأمته» - أي لأمة النبي ﷺ - ، و أي الأمام الطحاوي بذلك ما في الصحيح من حديث أبو هريرة رضي الله عنه في قول النبي ﷺ: «إن لكل نبي دعوة مستجابة وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً».

وكذلك هي المرادة بقول النبي ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، وبهذا نكون قد انتهينا من القاعدة الثالثة: وهي أن الأصل في الشفاعات التي ستكون يوم القيامة التوقيف.

القاعدة الرابعة: لا شفاعة مثبتة إلا بالإذن والرضا .
ونعني بهذا أن جميع الشفاعات التي ورد ذكرها أو سبق ذكرها في القاعدة الثالثة ليست تقوم هكذا كيفما اتفق

يوم القيامة، بل هي وإن كانت قد ثبتت بالأدلة إلا أن من شرط قيامها بين يدي الله ﷻ شرطان وبعضهم يجعلها ثلاثة وبعضهم يجعلها أربعة، ولكن في الحقيقة كلا هذه الشروط الأربعة ترجع إلى شرطين أصليين أساسيين: الشرط الأول: هو المذكور في قوله: إلا بإذن الله ، والثاني : في قوله: ورضاه.

وقد دلت عليها الأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة، يقول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ حَشِيَّتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فدللت هذه الآية: على أنه لا تقوم الشفاعة التي أثبتها النص إلا إذا رضي الله ﷻ بقيامها.

وقال الله ﷻ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا

بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فأفادت هذه الآية: أن الشفاعة المثبتة لا تقوم إلا إذا أذن الله ﷻ بقيامها، وقد جمع الله ﷻ الشرطين جميعاً في سورة النجم في قول الله ﷻ: ﴿

وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمٰوٰتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِّنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦]، وقوله: ﴿إِلَّا مِّنْ بَعْدِ

﴿ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ ﴾ هذا الشرط الأول ، وقوله: ﴿ وَيَرْضَى ﴾ ، هذا هو الشرط الثاني.

والآيات في هذا المعنى مُتعددة كقول الله ﷻ: ﴿ لَا

يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا

﴿ [مريم: ٨٧] وهو لاء: هم الذين رضي الله ﷻ عنهم،

والمقصود بالعهد: أي شهادة التوحيد.
وهناك شرط ثالث يزيد أهل العلم: وهو الرضا عن المشفوع له، وفي الحقيقة لا نحتاج إلى تخصيص هذا الشرط بقسم زائد لأن الشرط الثاني وهو الرضا نقسمه إلى قسمين، لأن عملية الشفاعة مكونة من ثلاثة أركان:

الركن الأول: من شافع.

الركن الثاني: ومشفوع له.

الركن الثالث: ومشفوع عنده.

أما المشفوع عنده فهو: الله تبارك وتعالى.

وأما الشافع والمشفوع له: الشفاعة فيهما لا تكون إلا برضا الله ﷻ عن الشافع والمشفوع له فلا يحتاج إلى تخصيصها بشرط زائد.

وهناك شرط رابع: نص عليه بعض أهل العلم رفع قدرهم ومنازلهم في الدارين: وهي إسلام الشافع من إخوانهم المؤمنين؛ فلا يمكن أن يقوم أحد من الشافعين من الكفرة يوم القيامة، فمن شرط قيام الشفاعة يوم القيامة: أن

يكون الشافع مسلماً، وأن يكون المشفوع له مسلماً فهذا

شرط أيضاً قد يُستغنى عنه لقول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ

إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ (٢٨) [الأنبياء: ٢٨]،

والله ﷻ قال في كتابه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ

﴾ [الزمر: ٧]، فالكفار لا يكونون شفعاء ولا مشفوعاً فيهم

يوم القيامة فإذا عادت الشروط كلها إلى شرطين وهما:

الشرط الأول: إذن الله ﷻ.

الشرط الثاني: رضاه عن الشافع والمشفوع له.

فلا نحتاج إلى تكثير الشروط ما دُمننا نستطيع أن

نجمعها في كلامٍ مختصر.

القاعدة الخامسة: كل شفاعة منفية في القرآن فهي

مخصوصة بالكفار.

بمعنى أن الله ﷻ لا يقبل يوم القيامة أن يُشفع في كافرٍ

وذلك كقولهِ ﷻ: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ

﴾ [المدثر: ٤٨] فهذه شفاعة منفية في القرآن، فإننا

نفهمها معاشر أهل السنة والجماعة أنها منفية عن من ليس

معه أصل الإسلام ولا الإيمان، فمن مات على الكُفر

الأكبر أو الشرك الأكبر أو النفاق الأكبر فهذا هو الذي

تُنْفَى الشفاعة في حقه ، وكذلك قول الله ﷻ: ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ

الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا

شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ [غافر: ١٨]، فهذه شفاعَةٌ منفية فيُراد بها

في حق الكفار، وكذلك قول الله ﷻ: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي

نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ

يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ [البقرة: ٤٨]، فالمقصود بهذا: نفيها عن

الكفار وهذه قاعدةٌ مُتقررةٌ بإجماع أهل السنة والجماعة -
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-، وذلك من باب الجمع بين الأدلة كما
سيأتينا في القاعدة التي بعد هذه إن شاء الله.

فأي آيةٍ ينفي الله ﷻ فيها الشفاعة عن أحدٍ من خلقه
فاعلم مباشرةً أن المقصود بهذا هم الكفار، فالكفار هم
الذين لا شفاعَةَ فيهم يوم القيامة، ويُستثنى من ذلك ما
ذكرناه سابقًا من شفاعَةِ النبي ﷺ شفاعَةَ التخفيف في عمه
أبي طالب.

القاعدة السادسة: كُلُّ نَفِيٍّ عَامٍ لِلشَّفَاعَةِ فَهُوَ
مَخْصُوصٌ بِالشَّفَاعَةِ الْمُثَبَّتَةِ فَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي
تُثَبِّتُ الشَّفَاعَةَ وَالْأَدْلَةَ الَّتِي تَنْفِيهَا.

لأننا نُجيب عنها بجوابين:

الجواب الأول: إما أننا نحمل الشفاعة المنفية على

عموم الكفار.

الجواب الثاني: وإما أن نجعلها من الأدلة العامة التي خصصتها الأدلة التي تُثبت الشفاعة في بعض المؤمنين.

فقول قال الله ﷻ: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ

﴿[المذثر: ٤٨]﴾، إلا ما أذن الله ﷻ فيهم من الشفاعة،

ومن المعلوم المُتقرر في قواعد الأصول: أنه لا تعارض بين عامٍ ولا خاصٍ.

وهذان الجوابان مُهمان لأننا سنعرض فيما بعد من المسائل إن شاء الله إلى شبهة الخوارج والمُعترلة والزيدية، في إنكار الشفاعة وسُنْجيب عن إنكارهم بهاتين القاعدتين.

القاعدة السابعة: لا يخلد في النار أحدٌ ممن معه أصل الإسلام والإيمان، لا يخلد في النار ممن معه أصل التوحيد والإيمان.

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة خلافاً للوعيدية من الخوارج والمُعترلة؛ فالعذاب إذا أراده الله ﷻ على أحدٍ من أهل الإيمان بسبب كبريته، فإنه لا يمكن أبداً أن يكون هو العذاب المُطلق وإنما مُطلق العذاب بمعنى: أنه سيأتي يومٌ من الأيام يخرج فيه هذا الإنسان بسبب مع معه من أصل الإيمان والتوحيد والإسلام، فلا يبقى في النار أحدٌ ممن معه أصل التوحيد.

وبرهان هذه القاعدة: قول النبي ﷺ: «يُخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرةٍ من إيمان»،

وفي الحديث الآخر عن النبي ﷺ أنه قال: «يُخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرةٍ من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرةٍ من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرةٍ من خير»، بل في بعض الروايات: "أدنى مثقال ذرةٍ من خير"، ويقول ﷺ: «من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة يومًا من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه».

وهذه القاعدة مُهمّةٌ في باب الشفاعة حتى نرد بها على المُعتزلة والخوارج الذين يُثبتون أن العذاب يوم القيامة دائمٌ غير مُنقطع، فمن دخل النار ممن معه أصل الإيمان فلا بد أن يخرج منها إذا شاء الله ﷻ في يومٍ من الأيام.
القاعدة الثامنة: كُلُّ نَصٍ فِيهِ تَحْرِيمُ الْجَنَّةِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ فَيُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ التَّحْرِيمِ لَا التَّحْرِيمِ الْمُطْلَقِ.

وذلك لورود بعض الأدلة التي تدل على أن من فعل كذا وكذا من الذنوب والمعاصي فإن الجنة عليه حرامٌ، فيجب علينا معاشر أهل السنة أن نفهم أن هذا التحريم ليس هو التحريم المُطلق وإنما مُطلق التحريم ؛ بمعنى: أنه بعض التحريم لا كله فليس هو كالتحريم في قول الله ﷻ:

﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴾ [المائدة: ٧٢]،

فإن التحريم هنا هو التحريم المُطلق، فالمشرك لا مطمع له يوم القيامة في دخول الجنة أبدًا.

وأما من مات ومعه بعض الكبائر ممن شهدت الأدلة بأن الجنة عليه حرام فلا يُراد التحريم المُطلق الأبدى، وإنما يُراد به مُطلق التحريم أي بعضه، ونحن: لا نُريد أن نُفسر هذا ولا أن ندخل في تأويله؛ ولكن من باب سد ذريعة الخوارج والمُعترلة الذين يستغلون هذه النصوص لُنصرة مذهبهم في تكفير صاحب الكبيرة، والجزم بأن الجنة عليه حرام التحريم المُطلق.
وعلى ذلك أمثلة:

المثال الأول: من ذلك قول النبي ﷺ: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا حرم الله عليه الجنة»، وفي رواية: "من ادعى لغير أبيه وهو يعلمه فالجنة عليه حرام".

فإذا انتسب الإنسان لغير أبيه وهو يعلم من أبوه، فإن الشارع شهد عليه بأن الجنة عليه حرام، وهذه كبيرة من كبائر الذنوب فيُراد بالتحريم هنا مُطلق التحريم لا التحريم المُطلق.

المثال الثاني: قول النبي ﷺ: «ما من عبدٍ يستره الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشٍ لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة»، وغش الوالي للرعية من جملة الكبائر والمُوبات وكبائر الذنوب والمُدلهمات؛ لكن التحريم هنا ليس هو التحريم المُطلق وإنما هو مُطلق التحريم.

المثال الثالث: في قول النبي ﷺ: «من قتل نفساً مُعاهدةً بغير حلها فحرامٌ عليه الجنة»، وفي الحديث الآخر قال رسول الله ﷺ: «من قتل مُعاهدًا لم يرح رائحة

الجنة» ، وقتل المعاهد بغير حلٍ ولا حق من جملة الكبائر
فيراد بذلك: التحريم المطلق التحريم لا التحريم المطلق
وعلى ذلك فقس.

ونحن لا نريد تأويلها أو تفسيرها ابتداءً إلا من باب
دفع عادية هؤلاء التكفيريين، الذين يستغلون هذه
النصوص في الاستدلال بها على مذهب الخبيث في تكفير
مُرتكب الكبيرة.

القاعدة التاسعة: كُلُّ نصٍ فيه أن بعض أصحاب
الكبائر لا يدخلون الجنة فيراد به نفي الدخول الابتدائي لا
الانتقالي، وهذا في نصوص الكتاب والسنة كثير يدل
الدليل على من فعل كذا وكذا من الكبائر فإنه لا يدخل
الجنة، فإذا كانت تلك الكبيرة لا تُخرج صاحبها من دائرة
الإسلام فإن الدخول المنفي المقرون بها.

إنما هو الدخول الابتدائي لا الانتقالي من باب الجمع
بين الأدلة المثبتة بأن أصحاب الكبائر وإن عذبوا في النار
ودخلوها ابتداءً فإنهم سيخرجون منها إلى الجنة انتقالاً.

وكما قُلت وأُعيد وأُكرر: نحن لا نرضي بهذا التفسير
ولا هذا التأويل ابتداءً؛ ولكن من باب دفع عادية الوعيدية
من الخوارج والمعتزلة حتى لا يستغلوا هذه النصوص في
الاستدلال بها على تكفير مُرتكب الكبيرة.

فلا بد من بيانها وإيضاح المُراد منها على وقع الأدلة
وفهم السلف الصالح ومنهج أهل السنة والجماعة، وعلى
هذه القاعدة أمثلة:

المثال الأول: قول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر»، فيستدل به الوعيدية على تكفير مُرتكب الكبيرة، فمن تكبر فإنه كافر عند الوعيدية، وإذا دخل النار يوم القيامة فإنه الدخول المُطلق الذي لا خروج بعده.

وهذا الفهم ليس بصحيح بل يُراد بنفي الدخول هنا إنما هو نفي الدخول الابتدائي فيما إذا لم يُرد الله ﷻ أن يغفر له كبירתه هذه فإنه يُعذبه في النار فتكون النار هي أول دُوره، ثم إذا انتهت فترة عذابه، أو إذا أذن الله ﷻ بالشفاعة فيه فإنه يخرج منها إلى الجنة انتقالاً، فيكون دخوله للجنة ليس هو الدخول الابتدائي وإنما هو الدخول الانتقالي.

المثال الثاني: قول النبي ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما بعد قومٌ معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساءٌ كاسيتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مُميلاتٌ رؤوسهن كأسنة البُخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها».

فما فعله هؤلاء النسوة وهؤلاء الأمراء الظلمة والجنود الظلمة في ضرب الناس إنما هو كبيرةٌ من الكبائر ومُوبقة من المُوبقات وقد قُرن بهذه الكبيرة نفي الدخول، فالمراد بنفي الدخول على وفق منهج أهل السنة والجماعة إنما هو نفي الدخول الابتدائي لا الانتقالي، فهم وإن عُذبوا بمشيئة الله ﷻ في النار، إلا أنهم لا يخلدون فيها بل سيخرجون منها إلى الجنة انتقالاً.

المثال الثالث: قول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة قتات»، أي نمام والنميمة كبيرةٌ بإجماع العلماء فنفي الدخول

المقرون بهذه الكبيرة، إنما هو نفي الدخول الابتدائي لا نفي الدخول الانتقالي.

المثال الرابع: قول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة ديوث»، وهو من يُقر الخُبث في أهله فهذا كبيرةٌ من كبائر الذنوب، وُقِرَ بها نفي الدخول للجنة فيُراد به نفي الدخول الابتدائي لا نفي الانتقالي.

المثال الخامس: قول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه»، أي شره و غوائله فيُراد بنفي الدخول هنا المقرون بهذه الكبيرة، نفي الدخول الابتدائي لا الدخول الانتقالي.

وهذا وإن لم يكن يبدأ به أهل السنة والجماعة في أول تعليمهم بأحاديث الوعيد والواجب فيها، إلا أنهم إن اضطروا إلى تفسيرها وبيان حقيقة المُراد منها حتى يدفعوا عادية الخوارج والمُعترلة عن الاستدلال بها مذهب الخبيث، فإن لأهل السنة في ذلك مندوحة ولا حق لأحدٍ أن يُنكر علينا ذلك وخاصة ونحن في زمنٍ قد انتشر فيه التكفيريون والخوارج ويستغلون هذه النصوص ويجعلونها في نصاب عقيدتهم الفاسدة فهذا بآرك الله فيكم.

القاعدة العاشرة: أسباب نيل الشفاعة يوم القيامة مبناها على التوقيف.

فلا حق لأحدٍ كائنًا من كان أن يُدخل قولًا من الأقوال أو فعلًا من الأفعال في جُملة من يستحق صاحبه الشفاعة يوم القيامة إلا وعلى هذا الإدخال دليلٌ من الشرع، لأن هذا أمرٌ غيبيٌّ وأمور الغيب لا بد فيها من التوقيف.

فأي إنسان تسمعونه يقول: من فعل كذا وجبت له الشفاعة أو من قال كذا وجبت له الشفاعة، فلا بد أن تُطالبوه بالدليل الدال على ذلك، فإن جاء به صحيحًا صريحًا فعلى العين والرأس، وإن لم يأتِ بدليلٍ فإن قوله مردودٌ عليه لأنه لا حق لأحدٍ أن يُثبت شيئًا من أمور الغيب إلا وعلى ذلك الإثبات دليلٌ من الشرع.

فإن قلت: وما الأسباب التي دلت الأدلة على أن من فعلها وحافظ عليها فإنه إن شاء الله سيكون ممن يدخل فيمن يُشفع فيهم يوم القيامة؟

فأقول: لقد دلت الأدلة على جُملي من الأعمال لا بد من ذكرها تحت مبحث الشفاعات، حتى يكون ذلك من باب الترغيب على المحافظة عليها، فمن ذلك وهو أعظمها على الإطلاق: التوحيد وصفاء العقيدة، والإخلاص، والإيمان.

فهذا من أعظم من ينال به العبد الشفاعة يوم القيامة وبُرْهانه ما في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه»، أي جاء بالتوحيد والإيمان والعقيدة الصافية مُخلصًا أعماله وأقواله لله تبارك وتعالى.

ومنها أيضًا: كثرة قراءة القرآن وبُرْهانه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه»، رواه الإمام مسلم في صحيحه.

ولا يدخل العبد في هذا إلا إذا أكثر من تلاوة كتاب الله ﷺ تلاوة تدبر وتعقل وتفكر وتأمل مقرونة بالعمل، لأن النبي ﷺ أثبت أن القرآن إما حجة لك أو عليك فيكون القرآن حجة لك إذا قرأته وتدبرته وعملت بمقتضاه.
ومنها أيضاً: كثرة الصيام فإن قلت: وما برهانك على هذا؟

فأقول: قول النبي ﷺ كما عند أحمد بإسناد صحيح: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة».

ومنها أيضاً: سؤال الوسيلة للنبي ﷺ مع التردد وراء المؤذن فهذا من الأعمال التي دلت الأدلة على ثبوت الشفاعة لأصحابها كما في صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمر بن العاص - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاةً صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجوا أن أكون أنا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له الشفاعة».

ومنها أيضاً: الدعاء الوارد في السنة بعد الأذان وأعني به ما رواه الإمام البخاري في صحيحه، من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: «من قال حين يسمع الأذان: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آتي محمداً ﷺ الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محموداً الذي وعدته، قال: حلت له شفاعتي»، أي: من قال هذا القول حلت له شفاعة النبي ﷺ.

وانتم ترون أنها أعمالٌ خفيفةٌ والله الحمد وتوجب لك
الشفاعة التي توصلك إلى سعادة الدارين بإذن الله.
ومنها أيضاً: صلاة المسلمين على جنازة أخيه
والدعاء له.

فإن قلت: وما بُرهانك على هذا؟

فأقول: ما في صحيح الإمام مسلمٍ رحمه الله تعالى من
حديث ابن عباسٍ - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ:
«ما من مسلمٍ يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا
يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه»، نسأل الله أن لا
يحرمانا من اتصف بهذه الصفات ليُصلي على جنازتنا.
ومنها أيضاً: كثرة الصلاة على النبي ﷺ خاصة في
الصباح والمساء فتُصلي عليه عشراً عن الصباح وعشراً
عند المساء، وقد ورد في ذلك حديثٌ ضعفه بعض أهل
العلم وحسنه بعضهم في قول النبي ﷺ: «من صلى عليّ
حين يُصبح عشراً وحين يُمسي عشراً أدركته شفاعتي»،
رواه الإمام الطبراني وحسنه السيوطي والألباني رحمه الله
تعالى.

ومنها أيضاً: كثرة السجود أي السجود في صلاة النافلة
والفريضة والبرهان على هذا ما رواه الإمام أحمد أن
خادماً كان يخدم النبي ﷺ فكان كلما خدمه في شيئاً قال له
ألك حاجة، فقال الخادم يوماً لي حاجةٌ يا رسول الله قال:
وما هي قال: أن تشفع لي، قال: «ومن علمك هذا؟»، قال:
ربي قال: «فأعني على نفسك بالسجود».

وهذا الحديث وإن رواه الإمام مسلم لكن بغير هذا اللفظ إلا أن هذا الحديث بهذا اللفظ قد صححه الإمام الألباني رحمه الله.

وقال الإمام النووي: المراد بالسجود أي السجود في الصلاة.

ومنها أيضًا: سُكِنِي الْمَدِينَةَ وَالصَّبْرَ عَلَى لِأَوَائِهَا أَيضًا وَشِدَّةَ الْعَيْشِ وَالْمَثُونَةَ فِيهَا.

وَبُرْهَانُهُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لِأَوَائِهَا»، أَي الْمَدِينَةَ: «إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا وَشَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» إِذَا كَانَ مُسْلِمًا.

فهذه جُمْلَةٌ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِهَا الْأَدْلَةُ أَنَّهَا تُوجِبُ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَفَاعَةَ الشَّافِعِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

القاعدة الحادية عشرة: من وقع في مانعٍ من موانع الشفاعة حُرِمَ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وقد قسم أهل السنة رحمهم الله تعالى الحرمان من الشفاعة إلى قسمين:

القسم الأول: الحرمان الكلي.

القسم الثاني: الحرمان الجزئي.

والحرمان الكلي: إنما يكون في حق من ليس معه أصل الإيمان من الكفرة والمُشركين والمُنافقين، وأما من كان معه شيءٌ من الكبائر فإنه وإن لم تُقبل فيها الشفاعة ابتداءً إذا أراد الله عدم قبولها، فإنها قد تُقبل فيه بعد إذا دخل النار.

وبناءً على ذلك: فلا يجوز لأحدٍ أن يُثبت أن عملاً من الأعمال أو قولاً من الأقوال تمتنع به الشفاعة عن العبد، وإلا وعلى ذلك دليلٌ من الشرع لأن هذا أمرٌ غيبي وأمور الغيب توقيفيةٌ على النص.

وقد شهدت الأدلة: بأن هناك أعمالاً من وقع فيها فإنه سيُحرم من الشفاعة بأحد نوعي الحرمان إما الحرمان الكلي أو الحرمان البعضى الجزئي، ومن المناسب أن نبحث في هذه الأعمال بأدلتها:

فمن ذلك: الكُفر والشرك والعياذ بالله.
فإن قلت: وما بُرهانك على هذا؟

فأقول: بُرهانى على ذلك قول الله ﷻ: ﴿ مَا سَأَلَكَ كُفْرًا فِي

سَقَرٍ ۚ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ ﴿٤٤﴾

وَكُنَّا نَحُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّى أَتَانَا

الْيَقِينَ ﴿٤٧﴾ فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾ [المـدثر: ٤٢-٤٨]

[٤٨]؛ فالشفاعة المنفية هنا هي النفي المُطلق أي هم المُحرومون من شفاعة الشافعين الحرمان الكلي فلا يقبل الله ﷻ الشفاعة في أي كافر.

ومن الأدلة أيضاً: قول الله ﷻ: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ

وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ [غافر: ١٨]، والمقصود بالظالمين هنا:

أي الظلم الأكبر وهو ظلم الشرك وظلم الكُفر والنفاق الأكبر.

ومن الأعمال أيضاً التي تمتنع بها الشفاعة: ظلم الإمام للعباد فالإمام الظلوم الغشوم الذي يظلم الناس بأعراضهم وأموالهم وأنفسهم، محرومٌ من الشفاعة يوم القيامة. ومن الأعمال أيضاً: لأن دليلهما واحدُ العُلو في الدين والمروق منه فالعُلو في الدين من جُملة موانع الشفاعة. فإن قلت: وما بُرهانك على هذا؟

أقول: برهاني على ذلك قول النبي ﷺ: «صنفان من أمتي لن تنالهما شفاعتي إمامٌ ظلومٌ وكلٌّ غالٍ مارقٍ»، ولا أخال الخوارج إلا يدخلون في هذا.

لقول النبي ﷺ في صفتهم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، وهذا الحديث رواه الإمام الطبراني في الكبير، وقال الهيثمي: رجاله ثقات.

ومنها أيضاً: الإحداث في الدين والعياذ بالله، فمن أحدث في الدين حدثاً وتابعه عليه طائفةٌ من الأمة فضّل وأضل فقد وقع في مانع من موانع الشفاعة.

ولذلك يقول النبي ﷺ: «ألا وإنه سيُجاء برجالٍ من أمتي فيؤخذ بهم ذات اليمين فأقول: يا رب أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، فلا تُقبل شفاعته ﷺ فيهم بقوله: "أصحابي أو أصحابي".

ومنها أيضاً: المكذب للشفاعة يوم القيامة فإن من كذب بالشفاعة فإنه يُحرم منها يوم القيامة: ﴿جَزَاءٌ وَفَاءً﴾

﴿[النبا: ٢٦].﴾

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ: قول أنس رضي الله عنه: "من كذب بالشفاعة فليس له فيها نصيب"، رواه الأجرى في الشريعة، وقد صحح إسناده الإمام الحافظ في المتن رحم الله الجميع رحمةً واسعة.

فإن قُلت: أو ليس هذا الحديث موقوفاً على أنس؟ فأقول: بلى ولكنه في حكم الرفع لأن مثله لا يُقال بالرأي ولا بالاجتهاد.

وقد تقرر في القواعد: أن الصحابي إذا قال قولاً لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه فله أي لقوله حكم الرفع. ومنها أيضاً: كثرة اللعن وإدمان جريانه على اللسان والعياذ بالله.

والبرهان على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة»، فهذه جملة من الأعمال التي ثبتت أنها تحرم أصحابها من الشفاعة.

فإن قُلت: ومن هم الشفعاء يوم القيامة؟ فأقول الجواب: لا يجوز لنا أن نُثبت أي شفيع ستقوم شفاعته يوم القيامة بإذن الله ورضاه، إلا وعلى ذلك

الإثبات دليلٌ من الشرع لأن الشفاعة يوم القيامة بكل مُتعلقاتها مبنيةٌ على التوقيف.

فلا يحق لك أن تعتقد في أحدٍ أنه سيكون من جُملة الشفعاء يوم القيامة إلا وعلى ذلك دليلٌ من الشرع، وقد وردت الأدلة بإثبات جمع من الشفعاء فمنهم وهو أعظمهم على الإطلاق الله تبارك وتعالى، فهو أعظم الشفعاء يوم القيامة عند نفسه تبارك وتعالى.

فإن قلت: وما بُرهانك على ذلك؟

فأقول: برهاني الحديث الطويل وفيه أن الله تبارك وتعالى يقول: «قال: وبقيت شفاعتي».

ومنهم أيضًا: الأنبياء وبرهان ذلك قول النبي ﷺ: «يشفع يوم القيامة ثلاثة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء»، كما رواه الإمام ابن ماجه والبيهقي في سُننهما والبخاري في مُسنده.

ومنهم أيضًا: الملائكة وبرهانه: ما في الحديث الطويل قال: «شفع النبيون والملائكة والمؤمنون وبقي أرحم الراحمين».

ومنهم أيضًا: العلماء وقد تقدم دليله قبل قليل. ومنهم أيضًا: الشهداء وقد تقدم دليله قبل قليل ونُضيف عليه قول النبي ﷺ عند أبي داود: «يشفع الشهيد في سبعين من أهل بيته».

ومنها أيضًا: القرآن لقول النبي ﷺ: «اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه».

ومنها أيضاً: المؤمنون لقول النبي ﷺ: «إن من أمتي من يشفع للناس من الناس»، أي الجماعة الكثيرة من الناس ذلك لعظم صلاحه وعلو رُتبته وقدره عند الله تبارك وتعالى: «ومنهم من يشفع للقبيلة، ومنهم من يشفع للعُصبة من الناس، ومنهم من يشفع للرجل حتى يدخل الجنة»، رواه الترمذي في جامعه والإمام أحمد في مُسنده. ومنهم أيضاً: شفاعة الأبناء لأبائهم يوم القيامة، وبرهانها: أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان يأتي إليه ومعه ابنٌ له فقد النبي ﷺ الرجل وابنه فسأل عنهما، فقالوا: مات ابنه يا رسول الله ف جاء النبي ﷺ إليه وعزاه بقوله: «أيسرك يوم القيامة أن لا تأتي باباً من أبواب الجنة إلا وجدته ينتظرك؟»، فقال الرجل: بلى يا رسول الله، فقام رجلٌ فقال له هذا خاصةً يا رسول الله أم لكُنّا؟، فقال النبي ﷺ: «بل لكُلكم»، والحديث سنده جيدٌ رواه الإمام أحمد في مُسنده.

بل إن الله ﷻ يرفع رُتبة الآباء بدعاء الأبناء لهم واستغفارهم لأبائهم، وبرهان هذا: رواه الإمام أحمد في مُسنده من قول النبي ﷺ: «إن الله ليرفع الدرجة للعبد الصالح في الجنة، فيقول: رب أنى هذا فيقال: باستغفار ولدك لك».

ومن الأعمال أيضاً: الصيام، لقول النبي ﷺ: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم يقول الصيام أي رب منعته الطعام والشهوات بالنهار فشفعني فيه فيشفع فيه».

ومنها كذلك: سورة البقرة وآل عمران فالقرآن يشفع كلاً وجزءاً على ما حسب ما ثبت به الدليل، فمن السور التي ثبت الدليل بأنها تشفع لصاحبها البقرة وآل عمران، وبرهانه: قول النبي ﷺ: «اقرأوا الزهراوين البقرة وآل عمران فإنهما يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما يوم القيامة»، وهذه المحاجة هي الشفاعة.

ومنها أيضاً: سورة الملك: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ [الملك: ١]، وبرهانه: قول النبي ﷺ: «سورة من القرآن ثلاثون آية تشفع لصاحبها حتى يُغفر له تبارك الذي بيده الملك».

ومنهم كذلك: الصديقون وبرهانه: في الحديث الطويل ثم يُقال: «ادعوا الصديقين فيشفعون». ومنهم كذلك: الأطفال الذين يموتون ويفقدتهم آبائهم قبل بلوغ الحلم، وبرهانه: قول النبي ﷺ: «ما من مسلم يموت له ثلاث من الولد لم يبلغوا الحلم إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم»، أي بسبب رحمة الله لهم وإياهم يُدخله الجنة معهم.

وقال النبي ﷺ: ما من مسلمين أي زوج وامرأة: «ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة من أولادهم لم يبلغوا الحلم إلا أدخلهما»، أي الزوجين: «إلا أدخلهما الله بفضل رحمته إياهم الجنة».

قال: يُقال أي للأولاد الذين ماتوا " ادخلوا الجنة قال:
فيقولون حتى يدخلها أبؤنا فيقال لأبائهم ادخلوا مع أبناءكم
الجنة، نسأل الله الكريم أن يُدخلنا الجنة بلا حسابٍ ولا
عذاب

فهذه جُملةٌ من الأعمال التي دلت الأدلة على أنها تشفع
لصاحبها يوم القيامة بين يدي الله ﷻ.

مسألة: لقد تقرر في قواعد الشفاعة أن الشفاعة المُثبتة
مربوطةٌ بالإذن والرضا والمقصود به إذن الله ورضاه،
فهل المقصود به الإذن الكوني أم الإذن الشرعي؟ الجواب:
كلاهما فلا ينتفع الإنسان بالشفاعة إلا إذا أذن الله بها كونًا
وشرعًا.

أما الإذن الكوني: فإن الله ﷻ لا يأذن بوقوع الشفاعة
يوم القيامة إلا إذا رضيها ولا شفاعة يوم القيامة إلا بإذنه،
ولذلك إذا جاء النبي ﷺ يوم القيامة ليشفع لأهل الموقف في
فصل القضاء فإنه لا يشفع أولًا، لأن الله لم يأذن بها كونًا
حتى يأذن له ﷻ.

فالإذن الكوني: شرطٌ في قيام الشفاعة والانتفاع بها.
وكذلك الإذن الشرعي: فإن الشفاعة في هذه الدنيا قد
تقع في كون الله بإذنه الكوني لكن لا ينتفع بها صاحبها
لفوات الإذن الشرعي؛ وعلى ذلك أمثلة:

المثال الأول: شفاعة إبراهيم في هذه الدنيا لأبيه في

قوله: ﴿لَا سْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المتحنة: ٤]، هل وقع استغفار

إبراهيم في كون الله؟ الجواب: نعم؛ فإذًا: أذن الله ﷻ في

كونه أن تقع هذه الشفاعة لكن لم يقبلها الله ﷻ شرعاً، فإذا:
لا ينتفع الإنسان بالشفاعة إلا باستجماع الأمرين:
- الإذن الكوني.
- والإذن الشرعي.

المثال الثاني: أن الله تبارك وتعالى لما أغرق قوم نوح
بالماء شفع نوح بين يدي ربه في ابنه، فقال: ﴿وَنَادَى نُوحٌ

رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ

الْحَكِيمِينَ ﴿٤٥﴾ [هود: ٤٥]، فهل وقعت الشفاعة من نوح
لابنه كوناً؟ الجواب: وقعت ولكن لم يقبلها الله ﷻ لعدم
الإذن الشرعي.

المثال الثالث: النبي ﷺ مع أمه آمنة فإنه استأذن ربه أن
يستغفر لها فلم يأذن الله ﷻ له أن يستغفر، وعلى ذلك قول
الله ﷻ: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ

مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿التوبة: ٨٠﴾، أي حتى وإن وقع
استغفارك وشفاعتك كوناً فإننا لا نقبلها شرعاً.

فإن قيل: ما الإذن المُشترطُ في قيام الشفاعة؟ فقل:
"هو الإذن الكوني، والإذن الشرعي"، فإذا وقع شيء من
الشفاعات في كون الله في هذه الدنيا وتخلف عن الإذن
الكوني الإذن الشرعي فإن الشفاعة لا تنفع ولا تُقبل عند
الله تبارك وتعالى.

فإن قلت : وما حكم من أنكر الشفاعة وما أدلتهم
وكيف الجواب عنها؟

فنقول وبالله التوفيق: لقد أنكر الخوارج والمُعترِلة جُملةً
من الشفاعات الثابتة بالأدلة الصحيحة الصريحة، وأعظم
الشفاعات التي انصب نفيهم لها الشفاعة في أهل الكبائر
بنوعيتها.

- سواءً الشفاعة فيهم قبل دخول النار.

- أو الشفاعة فيهم بعد دخولها.

فهذه الشفاعة يُنكرها الخوارج والمُعترِلة، ويقولون:
بأن شفاعة النبي ﷺ التي ثبتت له في الآخرة تنقسم إلى
قسمين فقط:

القسم الأول: الشفاعة العُظمى وهذه لم ينكرها أحدٌ من
الطوائف.

القسم الثاني: الشفاعة في رفعة الدرجات في الجنة يوم
القيامة.

بل إن منهم من أنكر الشفاعات كُلها إلا الشفاعة
العُظمى، وقد استدلوا على هذا الإنكار بجُملي من الأدلة:

الدليل الأول: لقول الله ﷻ: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ

﴾ [المدثر: ٤٨]، فهذا خبرٌ عامٌّ عن أهل النار بأن

شفاعة الشافعين لا تنفعهم.

ومثله في الاستدلال أيضاً نفي الشفاعة في قول الله ﷻ:
﴿ **فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ** ١٠٠ ﴾ [الشعراء: ١٠٠]، وكذلك قول الله
ﷻ: ﴿ **يَوْمَ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ** ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

فقالوا: إن قوله ﷻ: ﴿ **فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ** ٤٨ ﴾ [المدثر: ٤٨]، هذا لفظ عام يدخل فيه كل من دخل
النار، وكذلك قوله ﷻ: ﴿ **فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ** ١٠٠ ﴾ [الشعراء: ١٠٠]، نكرة في سياق النفي مؤكدة بمن
وهذه من أقوى صيغ العموم.
بل وحكى جمع من الأصوليين: أن النكرة في سياق
النفي أو النهي تُفيد العموم إذا أُكدت بمن ﴿ **فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ** ١٠٠ ﴾.
﴿ ١٠٠ ﴾

وقد اختلفوا: في إفادة النكرة في سياق النهي للعموم إذا
لم تُؤكّد بمن؛ لكن إذا أُكدت بمن فالجميع يقولون بأنها تُفيد
العموم؛ وكذلك قوله ﷻ: ﴿ **لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ** ٢٥٤ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، نكرة في سياق
النفي فتعم.

فهذه الآيات هي التي استدلوا بها في هذا المقام وأجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أن هذه الآيات إنما هي في سياق الكُفار ولا شأن لها بالمؤمنين **فَمَا تَنْفَعُهُمْ أَي مَا تَنْفَعُ الْكُفَّارَ**، وقوله

﴿عَلَيْكَ: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ (١٠٠)﴾، هذا خطابٌ على لسان الكُفار.

وكذلك قوله ﴿عَلَيْكَ: وَلَا شَفَاعَةَ أَيْضًا﴾ هذا تحذيرٌ للكُفار، فهذه الآيات إنما حُوطب بها الكُفار، فلا يدخل فيها المؤمنون لثبوت الأدلة المثبتة للشفاعة، وهذا من باب التفسير بالسياق.

فإنك لو رجعت إلى سياق هذه الآيات لوجدتها تتكلم عن الكُفار كقول الله ﴿عَلَيْكَ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾

﴿٤٢﴾﴾ [المدثر: ٤٢] وهم الكُفار؛ إلى قوله ﴿عَلَيْكَ: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ﴾

﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٤٦)﴾ [المدثر: ٤٦]، وهذا شأن الكُفار ثم قال الله

﴿عَلَيْكَ بعد ذلك: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾

﴿[المدثر: ٤٨]﴾؛ فهذا دليلٌ على أن الخطاب ليس

لأهل الإيمان أو من معه أصل الإيمان وإنما الخطاب للكُفار، والشفاعات التي أثبتتها النصوص لا شأن للكُفار

بها وإنما هي في أهل الإيمان، وقد ذكرت لكم قاعدةً : أن كل شفاعَةٍ منفيةٍ في القرآن فيُخص فيها الكُفار.

الجواب الثاني: وهو جوابٌ صحيحٌ أيضاً أنها تدل على انتفاء الشفاعَةِ التي كانوا يظنونها هم في معبوداتهم التي يعبدونها من دون الله ﷻ، فقد المُشركون يُشركون مع الله ﷻ آلهةً أخرى يرجون نفعها وشفاعتها وأن تُقربهم إلى الله زُلفى.

كما قال الله ﷻ: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ

زُفًى ﴾ [الزمر: ٣]، وقال الله ﷻ: ﴿ وَيَقُولُونَ هَتُولَاءِ

شُفَعَاتُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨]، فالله ﷻ نفى هذه الشفاعَةِ

بهذه الآيات فإذا قال الكُفار يوم القيام: ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ

﴿ [الشعراء: ١٠٠]، أي أين هذه المعبودات التي كُنَّا

نعبدها لما لم تأت تشفع لنا.

ويؤكد هذا الجواب قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ

شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، أي من

كنتم تزعمون أنهم سيشفعون لكم أين هم الآن لماذا لا ينفعونكم بهذا المقصود الأعظم الذي من أجله أشركتموهم مع الله ﷻ.

وكذلك قوله **عَلَيْهِ**: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ

﴿٤٨﴾ [المدثر: ٤٨]، أي الشفاعة التي كانوا يظنونها،

وكذلك قول الله **عَلَيْهِ**: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ

وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ [البقرة: ٢٥٤]، أي الشفاعة

التي كانوا يظنونها وهذا جوابٌ صحيحٌ أيضاً، فإما أن نجعلها في الكفار وإما أن نجعلها في الشفاعة التي كانوا يظنونها في معبوداتهم من دون الله **عَلَيْهِ**.

الجواب الثالث: أنها من العام المخصوص فجميع هذه الآيات التي تنفي الشفاعة وردت بألفاظٍ عامة، والأدلة من السنة التي أثبتت جملاً من الشفاعات يوم القيامة وردت في شفاعاتٍ خاصة؛ فعندنا دليلان:

- أحدهما عامٌ.

- والآخر خاص.

والمُتقرر عند العلماء: أنه لا تعارض بين عامٍ وخاص

لأن الخاص مُقدمٌ على العام؛ فحينئذٍ قوله **عَلَيْهِ**: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ

شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾ [المدثر: ٤٨]، عامٌ في كل شفاعةٍ إلا

فيما خصه النص، وقوله **عَلَيْهِ**: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ

﴿ [الشعراء: ١٠٠] ، عامٌّ في كلِّ شافعٍ إلا فيمن خصه
النص.

وقولُه **لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا**

شَفَعَةٌ ﴿ [البقرة: ٢٥٤] ، عامةٌ في كلِّ شفاعاةٍ إلا فيما خصه
النص، وبهذه الأجوبة تنكشف الشبهة الأولى التي دندنوا
حولها كثيرًا.

- فإما أن نحملها على خصوص الكفار.
- وإما أن نحملها على خصوص الشفاعاة التي كانوا
يظنونها يوم القيامة في معبوداتهم.
- وإما أن نجعلها عامة ونجعل الأدلة الأخرى خاصة
ونبني العام على الخاص.

الدليل الثاني: في قول الله **لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ**

أَرْتَضَى ﴿ [الأنبياء: ٢٨] ، استدل المعتزلة والخوارج بهذه

الآية على نفي الشفاعاة في أصحاب الكبائر يوم القيامة.

فإن قلت: وما وجه استدلالهم بها؟

فأقول: قالوا: إن الله تبارك وتعالى لا يرضى عن
الكفار ولا عن الفساق ولا عن العصاة، وأهل الإيمان إذا
دخلوا يوم القيامة النار إنما دخلوا بسبب فسقهم وضلالهم
وكبيرتهم ومعاصيهم.

فكيف تقولون: بأن الشفاعة ستكون عن هؤلاء، والله لا يرضى عنهم بتصريحه في قوله ﷺ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا

لِمَنِ ارْتَضَى﴾! والفاسق لا يرضى الله ﷻ عنه والعاصي وصاحب الكبيرة لا يرضى الله ﷻ عنهم - كذا قالوا وفهموا هذه الآية-

وأجاب أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى عن ذلك بقولهم: أن المعنى الصحيح للآية هو نفى لوقوع الشفاعة إلا بالرضا أي رضاه هو سبحانه وإذنه، كما قال ابن

عباس والضحاك في قوله ﷺ: ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾، أي لمن قال: لا إله إلا الله ويدل على ذلك أن الآية في الموحدين كما قال الله ﷻ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ

عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]، قال المفسرون: العهد المقصود

به هنا هو قول: لا إله إلا الله؛ فهذا دليل على أن أهل الإيمان وإن دخلوا النار فإنهم لا يُحرمون من مُطلق الرضا، لأن معهم شيئاً من مقتضاه فالله ﷻ يرضى عن الشفاعة فيهم لوجود لا إله إلا الله معهم.

فبيّن لك بهذا: أن الرضا يوم القيامة قد يكون هو الرضا المُطلق وهذا يُوجب دخول الجنة ابتداءً؛ ولكن هناك مُطلق الرضا: وهذا قد لا يُوجب دخول الجنة ابتداءً إذا لم يغفر الله ﷻ لصاحب الكبيرة كبيرته، لكن حتى وإن

دخل في النار فإنه لا يدخلها وقد مُطلق رضا الله ﷻ عنه؛ بل يدخلها مع وجود مُطلق الرضا بسبب ما بقي معه من الإيمان والتوحيد والإسلام فيكون دخوله في النار من باب تصفيته وتنقيته وتخليصه من هذه الشوائب وتكفيرها عنه، فإذا خفت بشيءٍ من العذاب وازداد رضا الله ﷻ بسبب ذهاب مُقتضى عدم الرضا أذن حينئذٍ ربنا ﷻ في الشفاعة لأنه ارتضى، فهكذا يفهم أهل السنة والجماعة هذه الآية.

فالمقصود هو نفي وقوع الشفاعة إلا بالرضا، وأصحاب الكبائر لا يفقدون مُطلق الرضا بل حتى وإن دخلوا النار فيبقى عليهم مُطلق الرضا؛ بل إن دخلوهم في النار يُراد به تصفيتهم من موجب السخط وتنقيتهم من موجب الغضب، فإذا نُقوا وهُذبوا زالت علة الغضب والسخط فيكُمّل الرضا عنهم فيؤذن لهم حينئذٍ بالخروج إما بالشفاعة أو لانتهاة فترة العذاب.

وأما من دخل النار وليس عليه مُطلق الرضا فهذا لا يُؤذن فيه بالشفاعة مطلقًا وهم الكُفار والمُشركون والمُنافقون، فهؤلاء يدخلون النار حال كون الله لم يرضى عنهم ولا مُطلق الرضا؛ فإذا صار الناس يوم القيامة ينقسمون إلى ثلاثة أقسامٍ بالنسبة للرضا وجودًا وعدمًا:

القسم الأول: من يرضى الله ﷻ عنه الرضا المُطلق فهذا يدخل الجنة ابتداءً.

القسم الثاني: من يفقد مُطلق الرضا فهذا يدخل النار ابتداءً ولا يخرج منها ولا يُؤذن فيه بالشفاعة مُطلقًا.

القسم الثالث: وأناسٍ ليس لهم حظٌّ من رضا الله إلا بعضه فليس لهم حظٌّ إلا في مُطلق الرضا، فهؤلاء إن لم يغفر الله ﷻ لهم كبيرتهم قبل الدخول فإنه لا بد من دخولهم بإذن الله ﷻ.

ولكن مع دخولهم يبقى أن لهم عهدًا عند الله ﷻ أن لا يخلدهم لوجود لا إله إلا الله معهم، أي لوجود مُطلق الإيمان والإسلام والمُوجب لمُطلق الرضا من الله تبارك وتعالى؛ فإذا هُذبوا وصُفوا ونُقوا من هذه الشوائب والقاذورات أذن لهم حينئذٍ في الشفاعة فيهم، هكذا يفهم أهل السنة والجماعة هذه الآية ولعلمكم فهتموها.

الشبهة الرابعة: استدل هؤلاء بقول الله تبارك وتعالى:

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾

﴿[الزمر: ١٩]﴾؛ قالوا: فهي دليلٌ على عدم خروج من في النار وعدم قدرة أحدٍ على إخراجهم فإذا دخل أهل الكبائر يوم القيامة النار، فلا قدرة لأحدٍ على إنقاذهم بنص هذه الآية .

والجواب من وجهين:

الوجه الأول: أنها في خصوص الكُفار وليست في أهل التوحيد كما قاله الإمام الطبري وغيره، فإن كلمة العذاب لا تحق الإحقاق المُطلق إلا على أهل الكُفر الأكبر والشرك الأكبر والنفاق الأكبر والفسق الأكبر وليست في أهل الإيمان أصلاً.

وذلك: لأن كلمة العذاب المقصودة في هذه الآية هي

قول الله ﷻ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ

﴿٨٥﴾ [ص: ٨٥]؛ فهذه الكلمة لا تحقق الإحقاق المطلق إلا

على من ليس معه أصل الإيمان والإسلام، ونزيد الجواب
الأول وضوحًا فنقول: إن كلمة العذاب لها إحقاقان:

- الإحقاق المطلق.

- ومُطلق الإحقاق.

فالإحقاق في كلمة العذاب ينقسم إلى قسمين: إلى

الإحقاق المطلق ، وإلى مُطلق الإحقاق.

فنحمل الآية في قوله ﷻ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ

الْعَذَابِ﴾ [الرُّم: ١٩]، على الإحقاق المطلق لا على مُطلق

الإحقاق.

فإن قلت: فإن الله ﷻ قال: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ﴾ ، وأطلق

وقد سابقًا أن المُطلق يجب بقاءه على إطلاقه ولا يُقيد إلا

بدليل فلماذا حملتها على بعض أفرادها وأخرجت الفرد

الآخر؟

فنقول: أخرجنا مُطلق الإحقاق لثبوت الأدلة على أن

من دخل النار بمُطلق الإحقاق أنه يُنقذ منها بالشفاعة،

ويبقى من دخلها بالإحقاق المطلق لا خروج له منها مُطلقًا

كلما خبت زادهم الله عَلَيْهِمْ فيها سعيراً لا يموتون فيها ولا يحيون، وبهذا: تتكشف شبهة هؤلاء.

وهناك جواب آخر: أنها محمولةٌ على من كان دخوله في النار هو الدخول المطلق، فمن كان فيها خالدًا الخلود المطلق ممن حرمت عليه الجنة التحريم المطلق، فهذا لا يُمكن أن يُنقذ منها أبد الآباد ولا دهر الدهارير.

- فإذا هي محمولةٌ على من دخل في النار الدخول المطلق لا مطلق الدخول، ومحمولةٌ على من دخل النار بالإحراق المطلق لا مطلق الإحراق، ومحمولةٌ على من حرمت عليه الجنة التحريم المطلق لا مطلق التحريم؛ فهي محمولةٌ على الكفار ممن ليس معهم أصل الإيمان والإسلام جمعًا بين الأدلة الشرعية الواردة في هذه المسألة.

الشبهة التي بعدها: قال المعتزلة: وهو - دليلٌ عقلي عندهم - قالوا: وقد دلت الأدلة على أن العقوبة تُستحق على طريقة الدوام، فكيف يخرج الفاسق وصاحب الكبيرة من النار بالشفاعة؟ فكأنهم يُطالبون أهل السنة من أين أتيتم بقولكم إن هناك عقوبات في الآخرة منقطعة؟ فإن الأدلة دلت على أن العقوبات دائمة ومستمرة كذا قالوا؟

وأجاب عليهم: أهل السنة والجماعة رحمهم الله بجوابين:

الجواب الأول: بعدم التسليم وبيانه: نحن لا نُسلم لكم أيها المعتزلة أن العقوبات يوم القيامة تُستحق الدوام والاستمرار وعدم الانقطاع فهذا شيءٌ أتيتم به من كيسكم

العفن فهي شُبْهَةٌ أوردتها على قلوبكم فصدقتموها ولا حقيقة لها من الأدلة.

بل الأدلة دلت على أن هناك عقوبات في الآخرة مُنقطعة وذلك في عدة أدلة من باب التمثيل لا من باب الحصر:

في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها، إلا أحمي عليها يوم القيامة فيكوى بها وجهه وجنبه وظهره كلما بردت أعيدت حتى يرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى نار، وما من صاحب إبل لا يؤدي حقها»، ثم ذكر عقوبته إلى أن قال: «حتى يرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى نار».

وكذلك قال: «من صاحب غنم لا يؤدي حقها إلا بطح لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطأه بأظلافها، كلما مضى عليه آخرها عاد عليه أولها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يرى مصيره إما إلى جنة وإما إلى نار».

فهذه عقوبة دائمة ولا مُنقطعة هذه عقوبة مُنقطعة إذ لو كانت دائمة لما كانت الغاية لها فائدة، وأقصد بالغاية هي قوله: حتى فهذا دليل على أن هناك عقوبات في الآخرة مُنقطعة.

ومنها أيضاً: ما في الصحيحين من حديث آخر رجل يدخل الجنة أنه كان بعد دخوله النار يتمنى أن يخرج من النار، هو لا يُريد الجنة في أول الأمر هو يُريد فقد أن

يتخلص من النار، فيخلصه الله ﷻ من النار إذا انقطع العذاب المطلق وبقي مُطلق العذاب لأنه يرى أمامه النعيم الذي لا طاقة له على الصبر عليه؛ لكن لم يصله وهذا عذاب لكنه ليس كالعذاب السابق، فيبقى ما شاء الله أن يبقى فيقول: «أي رب قدمني عند باب الجنة فقال: ويلك يا ابن آدم ما أَعْدرك أو لم تُعْطِ عهودك ومواثيقك أن لا تسأل غير ما أُعْطيت قال: رب لا أكون أشقى خلقك لا أسألك غيرها، فيقدمه عند باب الجنة فتفهبق له الجنة فيرى أشجارها وأنهارها ونعيمها فيسكت ما شاء الله أن يسكت ثم يقول: أي رب أدخلني الجنة».

إذا هذه ثلاث عقوبات مُنقطعة:

- أخرجته من النار فانقطعت العقوبة بها.
- وصرف وجهه عنها فانقطعت عقوبته بها.
- وأدخله بعد ذلك الجنة وانقطعت عقوبته بحرمانه من النعيم.

فقول المُعتزلة: بأن العقوبة من خصائصها يوم القيامة عدم الانقطاع هذا ليس بصحيح؛ بل في الصحيحين أيضاً من حديث ابن عباس في قصة صاحب القبرين: فعقوبتهما من عقوبات الآخرة إذا عذب إنسان في قبره حتى وإن كان أهل الدنيا لا يزالون في الدنيا فكلما يُصيب الإنسان من العذاب والنكال بعد موته فهي من عقوبات الآخرة فمر النبي ﷺ على هذين القبرين فقال: «إنهما يُعذبان وما يُعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة قال: فدعا بجريدة رطبة

فشقها نصفين فغرس على هذا واحدةً وعلى هذا واحدةً»،
فقالوا: يا رسول الله لما فعلت هذا؟ قال: «لعله أن يخفف
عنهما ما لم يببسا».

فدل ذلك: على التخفيف والانقطاع، وعلى ذلك قول
أهل السنة: إن عذاب القبر منه ما هو دائمٌ ومنه ما هو
مُنقطع.

ويدل على ذلك: أكثر الأحاديث التي لا يؤمن بها
المُعترلة وهي أحاديث الشفاعة في إخراج أصحاب الكبائر
من النار.

في قول النبي ﷺ: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا
الله وفي قلبه وزن بُرةٍ من خير»، هذا عذاب انقطع هذا
عذابٌ مُنقطع.

وقول النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله
إلا الله دخل الجنة يوماً من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما
أصابه».

فإدًا: ما قاله المُعترلة والخوارج من أن العقوبات في
الآخرة من خصائصها الدوام والاستمرار وعدم الانقطاع،
هذا شيءٌ جاءوا به من كيسهم ومن عقولهم المُنتنة، وإلا
فالحق أن العقوبات يوم القيامة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: عقوباتٍ دائمةٍ على أصحابها لا تنقطع أبد
الآباد وهي العقوبة التي تحل بمن، تحل بالكافرين الكُفر
الأكبر والمُشركين الشرك الأكبر والمُنافقين النفاق الأكبر،
فما حل بهؤلاء من العقوبات فهو الذي من خصائصه
الدوام والبقاء والاستمرار.

القسم الثاني: عقوباتٍ مُنقطعة وهي العقوبة التي تحل
بمن معه أصل الإيمان والإسلام وعليها أدلة الشفاعة
بأصحاب الكبائر.

ولهم بعد ذلك أدلة عقلية أعرضت عن نقلها وعن
كتابتها لأنها أردى من أن يُوقف عندها أصلاً، وكلها مبنية
على شُبُهاتٍ جاءوا بها من عندهم هم ولا براهين يعضدها
فهي مجرد دعاوى.

فَنُعرض عن ذكرها من باب الاختصار ، وهذه من
أقوى ولكن ما ذكرته هي من أقوى شُبُههم - وهذا هو
الجواب الأول - .

الجواب الثاني: فهو الجواب بالتسليم أن العقوبات في
الآخرة من شأنها الدوام إلا ما نص الدليل على أنه مُنقطع،
فنقول: أيها المُعتزلة سلمنا لكم جدلاً بأن العقوبات من
خصائصها يوم القيامة الدوام والاستمرار؛ لكن هذا لا
يؤخذ على إطلاقه ولا على عمومه بل لا بد أن نجتمع بين
الأدلة فهناك أدلة دلت على أن هناك من العقوبات ما هو
مُنقطع.

وبناءً على ذلك: فنحن معكم في قولكم إن العقوبات لا
تنقطع ولكننا نزيد على قولكم: إلا إذا دل دليلٌ على
انقطاعها وقد دل الدليل على أن العقوبات لأصحاب
الكبائر يوم القيامة أنها عقوباتٌ مُنقطعة هذا هو الجواب
الثاني والله أعلم.

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى: - رَحِمَهُ اللهُ -:

"وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ
حَقٌّ"، الكلام علي هذه القطعة فيه جمل من المسائل
كثيرة:-

المسألة الأولى : اعلم رحمك الله تعالى أن مبحث
الميثاق لا ينبغي أخذه مستقلاً عن مسائل القدر كما فعله
الإمام الطحاوي - رَحِمَهُ اللهُ - هنا؛ فإنه قد فصل هذا
المبحث عن مسائل القدر، ولقد جراها عادة أهل السنة
والجماعة في أكثر أحوالهم - رَحِمَهُمُ اللهُ - أن يبحثوا
مسائل الميثاق داخل وضمن مسائل القدر، فإذا لا تؤخذ
مسألة الميثاق مسألة مستقلة، وذلك لأن أحاديثها إنما يتكلم
عنها العلماء في جملة مباحث القدر، ووجوب الإيمان به،
فلا يؤخذ هذا الميثاق علي أنه عقيدة مستقلة عن مسائل
القدر وهذا ينبغي التنبيه عليه .

المسألة الثانية : اعلم رحمك الله ووفقني وإياكم لكل
خير أن مسألة الميثاق الذي أخذه الله ﷻ قد اتفقت الطوائف
علي أصلها واختلفت في وصفها، فما من طائفة من
طوائف الأمة أو الأمم إلا وهي تقر بأن الله ﷻ قد أخذ هذا
الميثاق، فأصل أخذ الميثاق هذا متفقٌ عليه، وأما صفة أخذ
الميثاق ومكان أخذ الميثاق وما قيل في هذا الميثاق فإن
صفته هي التي وقع الخلاف فيها بين الطوائف.

بل حتى الخلاف في صفته أمرٌ واقعٌ في دائرة مذهب
أهل السنة والجماعة - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى -، وبناءً علي ذلك
فأقول: من أنكر أصل الميثاق فليس من أهل السنة في
صدر ولا ورد، وأما من أقر بثبوت أصله ولكن خالف في

وصفه فلا يوجب مخالفة الوصف الخروج عن دائرة أهل السنة والجماعة، لأن القاعدة المتقررة عندنا أن كل خلافٍ دائر بين أهل السنة فلا يوجب الخروج عن دائرته. فإذا لا يجوز لأحد أن يخالف في أصل الميثاق، ولكن نحن نحتمل الخلاف في صفته فقد اختلف فيه أهل السنة - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى - قولين سيأتي تحقيقهما وبيان الراجح بدليله وقواعده إن شاء الله تعالى.

إذاً خلاصة هذه المسألة أنه ما من طائفة تنكر أصل هذا الميثاق، فمن أنكر أصله فهو خالعٌ ربقة مذهب أهل السنة من عنقه ليس من أهل السنة، وأما من أثبت أصله وخالف في وصفه أو في مكانه أو في ما قيل فيه فإننا نحتمل خلافه .

المسألة الثالثة: قوله - رَحِمَهُ اللهُ - "وَالْمِيثَاقُ"، اعلم أن الميثاق هو العهد الشديد المؤكد، فمن عرف من أهل العلم الميثاق بأنه العهد وسكت فهذا في الحقيقة قصورٌ في التعريف بل الميثاق عهد وزيادة وهذا هو استعمال القرآن دائماً، فإن القرآن والسنة لا يستعملان الميثاق إلا في العهد

المؤكد المشدد عليه كما قال الله ﷻ: ﴿ **وَإِذَا أَخَذْنَا**

مِيثَاقَكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٣] أي العهد الشديد المؤكد عليكم.

وقال الله ﷻ عن يعقوب: ﴿ **لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا**

مَوْثِقًا ﴾ [يوسف: ٦٦]، لم يقل عهداً لأنه أراد أن يأخذ منهم

أشد العهد وأوثقه وأعظمه وأغلظه، فإذا الميثاق هو أشد العهد و أوكد العهد وأغلظ العهد وأعلى درجات العهد، وقال الله ﷻ مبيناً التباير بين العهد والميثاق قال: ﴿الَّذِينَ

يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴿٢٠﴾﴾ [الرعد: ٢٠]، فعطف

بينهما، ومن المقرر في قواعدنا العربية أن العطف يقتضي المغايرة، والمغايرة هنا إنما مغايرة أعظميه.

فالميثاق أعظم من العهد، هذا هو استعمال القرآن، وعليه فمن عرف الميثاق بأنه العهد وسكت فهذا قصورٌ في التعريف والصواب أن الميثاق هو العهد الشديد المؤكد، ويؤكد هذا أيضاً قول الله ﷻ في أوائل سورة الفتح

قال: ﴿إِذَا أَخَذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ﴾ [محمد: ٤]، فمن طبيعة

الوثاق والميثاق والموثق أن يكون معقداً مغلظاً مشدداً مشدوداً، هذا هو استعمال القرآن في هذه اللفظة، فالإمام الطحاوي-رحمه الله- ينص في هذه القطعة على أن الله ﷻ قد أخذ على آدم وذريته الميثاق المشدد على أنه ربهم ومالكهم وخالقهم وإلههم وحده لا شريك له .

المسألة الرابعة: هذا الميثاق داخلٌ في أبواب الغيب لأن أحداً منا لا يتذكره الآن، هل أحد منا يتذكر متى أخرجه الله ﷻ من صلب آدم؟

الجواب: لا، فإذا هو من باب الغيب والمقرر في أبواب الغيب أنه لا مدخل للعقول فيها لا إثباتاً ولا نفيّاً

استقلالياً، ولذلك إذا قيل لك هل العقل يدخل في أبواب الغيب؟

فقل: لا يجوز إقحام العقل في أبواب الغيب استقلالاً ويجوز إتباعه للنقل، أي أنه يدخل في أبواب الغيب التي أثبتتها النقل في حدود ما أجازته النقل، فدخل العقل في أبواب الغيب دخولاً تبعية لا استقلالياً، وذلك لأن من الناس من أنكر هذا الميثاق وهم الملاحدة من ينكرون هذا الميثاق بحجة أنهم ما عقلوه وما شهدوه ولا يمكن أن يكلفهم الله ﷻ بالإيمان بميثاق لم يشهدوه ولا يتذكرونه.

ومن الناس من أنكر هذا الميثاق لعدم اقتناع عقله الضعيف العاجز بإثبات هذه القضية، ولذلك فلا يجوز لأحد أن يقحم عقله في باب الميثاق هذا؛ لأنه من الأبواب الغيبية ولا مدخل للعقول فيها، فهذا الميثاق بابه بابٌ توقيفي علي ما ثبتت به النصوص الصريحة الصحيحة، فلا يُزاد فيه ولا يُنقص.

وهذا الميثاق أصل إثباته بعينه إنما هو في السنة، فالسنة وردت في هذا الميثاق وحددت مكانه وما قيل فيه وكيف كان الجواب وكيف كان السؤال، وماذا حصل في هذا الميثاق علي مرويات سأذكر لكم طرفاً منها مع بيان صحيحها من ضعيفها وشيء من عللها إن شاء الله تعالى.
فإن قلت: أوليس هذا الميثاق المذكور في قول الله ﷻ:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ

أَنْفُسِهِمْ أَلَسَتْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴿ [الأعراف: ١٧٢]،

الآية بتمامها، أوليس الميثاق الذي يتكلم عنه الإمام الطحاوي هو عينه المذكور في هذه الآية، فإن كان هو الميثاق المذكور في الآية فلمَ تقول أن أصل إثباته ليس القرآن وإنما السنة؟

فأقول: إنما جعلنا أصل إثباته في السنة لأن السلف - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - مختلفون أهذه الأحاديث التي وردت في مسألة الميثاق تعتبر تفسيراً لهذه الآية؟ أم أن الآية لا تتكلم عن هذا الميثاق أصلاً جملةً ولا تفصيلاً؟ فبسبب خلاف السلف في تفسيره هذا الميثاق وهذه الآية لم نجعل أصل إثباته هو القرآن وإنما جعلنا أصل إثباته هو السنة.

ولذلك فالسلف - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - مختلفون في هذه الأحاديث التي سأذكرها حيث ساق مساق تفسير هذه الآية من سورة الأعراف، وهل ما ذكر الله في سورة الأعراف في هذه الآية يعتبر هو الميثاق الذي أخذه الله والذي يتكلم عنها الإمام الطحاوي الآن والتي دلت الأدلة عليه؟ أم شيءٌ آخر؟ فما حقيقة هذا الميثاق؟ وما طبيعة هذا الميثاق؟ وأين أخذ هذا الميثاق؟ وما ماهية وكيفية هذا الميثاق؟، هو محط رحالنا في هذه المسألة.

وقبل أن أذكر لكم خلاف العلماء وأقوالهم أحب أن أعرج ولو تعريجاً يسيراً على الأحاديث الواردة في هذا الميثاق ونبين صحيحها من سقيمها مع شيءٍ من عللها، فنقول وبالله التوفيق ومنه نستمد العون والفضل:-

لقد ورد في شأن هذا الميثاق جملٌ من أحاديث السنة، وقد قال الإمام "ابن عبد البر" - رحمه الله - أحاديث الميثاق قد صحت عن النبي ﷺ من وجوه ثابتة وكثيرة، فصح ذلك من حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين، انتهى كلامه - رَحِمَهُ اللهُ - .

قلت: وهناك زيادة علي من ذكرهم وهم أبو أمامه، وهشام بن حكيم، كذلك وأبو الدرداء رضي الله تعالى عنهما، هشام بن حكيم بن هشام، فهؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم رَووا لنا أحاديث الميثاق، فهذا الباب من باب الإجمال و أما تفصيله فنقول:-

الحديث الأول: حديث عمر رضي رضي الله عنه أنه سُئِلَ وهذا من أهم الأحاديث في هذا الباب «أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه

سُئِلَ عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ

ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ

﴿[الأعراف: ١٧٢]﴾

فقال رضي الله عنه من باب سياق تفسير هذه الآية، قال: «إن الله- تَبَارَكَ وَتَعَالَى- خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، فقال خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره بيده الأخرى فاستخرج منه ذرية خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون»، وهذا الحديث رواه الإمام الترمذي وأبو داود والنسائي والإمام

مالك في "الموطأ" والإمام أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه.

وكذلك الإمام الحاكم في مستدرکه وكذلك الضياء المقدسي- رَحِمَهُ اللهُ - في "المختارة" وغيرهم رحم الله الجميع رحمة واسعة.

وقد حسن هذا الحديث الإمام الترمذي فقال: وهذا حديث حسن، وهو من جملة الأحاديث التي سكت عنها الإمام أبو داود وصححه الإمام الألباني والحاكم والذهبي وابن حبان وابن القيم وقد حسنه الإمام الحافظ ابن حجر، ولكن هذا الحديث قد أعله بعضهم بأن فيه راوياً يقال له "مسلم بن يسار" وقد أعل هذا الراوي بأنه لم يسمع من عمر رضي الله عنه وباقي رجال إسناده هذا الحديث ثقات.

ولكن القول الصحيح إن شاء الله هو أن مسلم ابن يسار روى هذا الحديث عن رجلٍ عن عمر، وهذا الرجل الذي ذكره الإمام الترمذي- رَحِمَهُ اللهُ - أنه بين مسلم بن يسار وبين عمر هو رجلٌ يقال له "نعيم بن ربيعة" وهو حسن الحديث، إذا علة الانقطاع بين مسلم وبين عمر قد زالت بربيعة ولكن لأن ربيعة حسن الحديث قلنا بأنه حديثٌ حسن، فأصح الأقوال في حديث عمر رضي الله عنه وهو أنه حديثٌ حسن، فتحسين الإمام الحافظ ابن حجر في حديث عمر هو الحكم المعتمد إن شاء الله تعالى.

ولكن هذا الحديث فيه أشياء:-

أولاً: أنه لم يذكر فيه أن الله أخذ العهد على ذرية آدم وإنما فيه أنه استخرجهم فقال: "هؤلاء للجنة ولا أبالي

وهؤلاء للنار ولا أبالي" فليس فيه ذكر أخذ العهد مع أن عمر رضي الله عنه إنما ساقه مساق التفسير لهذه الآية.

ثانياً: وليس فيه أيضاً استنطاق لهذه الذرية التي أخرجها، هل الله عز وجل استنطق الذرية التي أخرجها؟ الجواب: لم يستنطق أحداً والآية فيها استنطاق الذرية قال:

﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۗ﴾

﴿[الأعراف: ١٧٢]﴾، فالآية فيها استنطاق وهذا الحديث لا

استنطاق فيه ولم يُذكر في هذا الحديث أيضاً المكان الذي أخذ الله عز وجل العهد فيه، إذاً ما فائدة هذا الحديث هنا؟ فائدته أن هذه الذرية التي أُستخرجت جعل استخراجها تفسيراً للآية، فنحن نستفيد من ذكر هذا الحديث أنه من جملة ما تُفسر به هذا الآية، لكن أما استنطاق الذرية وأخذ العهد عليها فنستفيدة من أحاديث أخرى.

وهو الحديث الثاني: ومن أهم الأحاديث أيضاً وهو

حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنوعمان» وهي مكان فسيح قريب واسع عند عرفة وقيل هو عرفة: «فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها فنثرهم بين يديه كالذر

ثم كلمهم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ

إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ [الأعراف: ١٧٢]» وهذا

الحديث رواه أحمد في المسند والنسائي في سننه والحاكم

في مستدرکه والضياء المقدسي كذلك في المختارة وكذلك رواه ابن أبي عاصم في كتابه السنة والإمام البيهقي في القضاء والقدر، وقد صححه جمعٌ من أهل العلم - رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى - فقد صححه الإمام الحاكم وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقد احتجا البخاري والمسلم برواته إلا رجلاً يقال له "مسلم بن كلثوم بن جبر" هذا هو الذي طعن في هذا الحديث بسببه، ولكنه الأصح إن شاء الله أنه حديث حسن، وقد صححه الإمام الحاكم كما ذكرت لكم ووافقه الإمام الذهبي، وقال الإمام ابن كثير عن هذا الحديث كما في "البداية والنهاية": إسناده جيد قوئٌ على شرط مسلم، وقال الهيثمي في "المجمع": رواه الإمام أحمد ورجاله رجال صحيح، وقال الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -: حديثٌ صحيح، وبينت لكم أن رجاله رجال الصحيحين غير كلثوم بن جبر، ولكن الصحيح أن هذا الرجل أيضاً من رجال الإمام مسلم وممن أخرج لهم الإمام مسلم ولكن في المتابعات والشواهد فهو حسن الحديث - إن شاء الله -.

ولذلك فقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وذكره ابن حبان في ثقاته وقال الإمام النسائي: ليس بالقوي، والصواب - إن شاء الله - أن هذا الحديث حديث حسن وأنزلناه من رتبة الصحيح إلى رتبة الحسن لذاته لوجود شيء من الغمز أو الكلام في مسلم بن كلثوم بن جبر.

فأنت ترى في هذا الحديث الحسن أن النبي ﷺ جعل هذا الميثاق من جملة ما تفسر به الآية وإلى هذا القدر متفق

مع حديث عمر، فحديث عمر وحديث ابن عباس في هذا المقدار متفقان أن كلاً من هذان الصحابييين ساقا قصة إخراج ذرية آدم من ظهره في تفسير هذا الآية. وفي هذا الحديث أيضاً تحديداً لمكان هذا الأخذ والإخراج وهو بنعمان وهو عرفه وفيه التصريح بلفظ الميثاق المتفق مع لفظ الآية تماماً: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ

شَهَدْنَا﴾، فهذا من أقوى الأحاديث التي تفسر بها هذه الآية والتي جعلنا في آخر المطاف إن شاء الله نرجح وقلوبنا مطمئنة علي هذا الترجيح .

الحديث الثالث: حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خلق الله عجل رآدم حين خلقه فضرب كتفه اليمنى فأخرج ذرية بيضاء كأنهم الذر وضرب كتفه اليسرى فأخرج ذرية سوداء كأنهم الحمم فقال للذي في يمينه إلى الجنة ولا أبالي وقال للذي في يساره إلى النار ولا أبالي»، وهذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند وكذلك رواه ابنه عبد الله في "زوائد المسند"، وقال البزار: إسناده حسن. وقد صححه الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في "السلسلة الصحيحة"، وقال الإمام الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وقد صححه كذلك ابن عساكر والطبراني، وهذا الحديث إن شاء الله أيضاً حديث حسن وذلك لوجود شيء من الكلام في أحد رواياته وهو "سليمان ابن عتبة السلمي" فهو صدوق حسن الحديث ولكنه أتهم بأنه يصل بعض

الأحاديث الموقوفة على أبي ذر رضي الله عنه وهذه تهمة لا تنزل حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله عز وجل ، فالأقرب إن شاء الله أنه حديث حسن، فأنتم ترون أنه مر علينا ثلاث أحاديث كلها حكمنا عليها بأنها أحاديث حسنة، فهذا الحديث يتفق مع حديث عمر وحديث ابن عباس في ماذا؟ في تفسير هذه الآية وهي أنه وهي أنها عبارة عن ما حصل من أخذ ذرية آدم من ظهره .

الحديث الرابع: ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك وأصل الحديث في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة أريت لو كانت لك الدنيا ومثلها معها أكنت مفتدياً بها» أي حتى لا تعذب، «فيقول نعم، فيقول الله قد أردت منك أهون من ذلك قد أخذت عليك العهد في ظهر آدم أن لا تشرك وأدخلك الجنة فأبيت إلا الشرك»، ما وجه الدلالة من هذا الحديث؟ أجيبوا، أن الله عز وجل قال: «قد أخذت عليك العهد في ظهر آدم أن لا تشرك وأدخلك الجنة فأبيت إلا الشرك»، وأنا اخترت لفظ الإمام أحمد على لفظ الصحيحين لأن موضع الشاهد في روايته - رَحِمَهُ اللهُ - وهو حديث صحيح وأصله في الصحيحين وهو واضح الدلالة في مرادنا.

الحديث الخامس والأخير في هذا الباب: حتى ننتقل إلى الترجيح وذكر الخلاف، ما رواه الإمام الفريابي - رَحِمَهُ اللهُ - في القضاء والقدر بإسناد صحيح كالشمس

عن "أبي بن كعب" رضي الله عنه في قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ

مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، الآن

يفسر أبي هذه الآية، قال: "أي جمعهم ثم جعلهم أرواحاً

فاستنطقهم، فتكلموا وأخذ عليهم الميثاق: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ

قَالُوا بَلَىٰ﴾ "والحديث هذا صحيح.

وهذا الحديث فيه أن هذا الصحابي الجليل أبي بن كعب جعل استخراج ذرية آدم من ظهره من جملة ما تفسر به آية الأعراف وزاد عليها أنه أخذ العهد وذكر الاستنطاق وصفة العهد وما قيل فيه وكيف حصل الجواب من الذرية. وبعد هذا لا نجد إلا أن نقول: إن الراجح إن شاء الله

تعالى هو قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ

ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ

﴾ [الأعراف: ١٧٢] أنه هو عين الميثاق وعين العهد الذي

أخذه الله عز وجل علينا وأن هذا العهد هو المذكور في حديث عمر وحديث ابن عباس وحديث أبي الدرداء وحديث أنس عند الإمام أحمد وحديث كذلك أبي بن كعب عند الإمام الفريابي، فالآية إنما تدل على هذا العهد والميثاق الذي حصل ذكره في هذه الأحاديث.

ولذلك قال الإمام إسحاق بن راهويه كلمة عظيمة جداً تكاد تقطع الميزان لولا وجود الخلاف، قال - رَحِمَهُ اللهُ -:
" هذه الآية أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد فاستنطقهم الله وأشهدهم على أنفسهم"، و لكلمة أجمع العلماء علي أنها الأرواح قبل الأجساد فاستنطقهم الله وأشهدهم على أنفسهم، وهذا يؤكد لنا صحة ما رجحناه وذهبنا إليه من أن العهد المذكور في آية الأعراف هو عينه هذا الميثاق الذي تكلم عنه الإمام الطحاوي - رَحِمَهُ اللهُ - .
وما نصت عليه الأحاديث هو ما ذهب إليه أكثر السلف، أي أن هذا القول هو قول أكثر السلف بل حكي إجماعاً كما ذكرت لكم، ولكن لعل قصد الإمام إسحاق بقوله أجمع أي قول عامة أهل العلم وإلا فالخلاف فيها موجود، لكن في الحقيقة بعد التتبع والنظر يكاد السلف يطلقون على أن هذا الآية تفسيرها هو ما حصل من هذا العهد وأن الخلاف فيها شيء قد يكون حادثاً.

ولكن بما أن ثمة من أهل السنة من قال به فلا حق لنا أن نبطل قولهم أو نلغيه جملة وتفصيلاً.

فإن قيل: إن من هذه الأحاديث ما لا يصح مرفوعاً كحديث ابن عباس وأبي الدرداء وعمر، فقد أعلت هذه الأحاديث بأنها موقوفة على هؤلاء الصحابة فهل هذا تعليل مقبول؟

الجواب: سلمنا جدل عدم صحتها، عدم صحة رفعها للنبي ﷺ، وسلمنا جدلاً أنها موقوفة علي هؤلاء الصحابة فإن لها في الصناعات الأصولية حكم الرفع، فإن المرفوع

عن الأصوليين ينقسم إلى مرفوع حقيقي وإلى مرفوع حكمي، والمرفوع الحكمي له أصناف من جملة أصنافه أن يقول الصحابي قولاً لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه بمعنى أنه يثبت الصحابي أمراً غيبياً لا يدخل تحت دائرة العقول ولا الآراء والاجتهادات.

فإذا سلمنا جدلاً أنها إنما تصح عن هؤلاء الصحابة فإن لها حكم الرفع لأنهم قالوا شيئاً غيبياً لا مجال للرأي ولا للاجتهاد ولا للنظر فيه مطلقاً، فلقولهم حكم الرفع لأن المتقرر عند العلماء أن الصحابي إذا قال قولاً لا مجال للرأي فيه فإن لقوله حكم الرفع، ولذلك يقول الناظم في مقدمة التفسير: "وغيرها واحكم له"، أي لقول الصحابي "بالرفع بشرطه الآتي فخذها وارعي إن لم يكن للرأي فيه معتق ولم يكن يأخذ عن من سبق"، فإذا قال الصحابي قولاً لا مجال للرأي فيه ولم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب فلقوله في التفسير حكم الرفع حكم الرفع، وكلا الشرطين قد توفرت في هؤلاء في عمر وابن عباس وأبي الدرداء وغيرهم ممن أعلت أحاديثهم بعدم رفعها للنبي ﷺ، ثم ننتقل بعدها إلى ذكر خلاف السلف مع الترجيح.

المسألة السادسة: إذا علمت ما مضى وهو كالمقدمة و التوطئة لما يأتي إن شاء الله، فأعلم رحمك الله أن أهل

السنة اختلفوا في تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي

ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقد بينا نحن

الراجح لكن نذكر الخلاف الآن على قولين اثنين، وهذان القولان أبسطها لكم في عبارة بسيطة:-

القول الأول: منهم من قال أن العهد أخذ بلسان المقال.

القول الثاني: ومنهم من قال أن هذا العهد أخذ بلسان

الحال.

فقولنا بلسان المقال وهو ما رجحناه سابقاً بدلالة ما مضى أن الله قال وهم قالوا إذاً العهد مأخوذ بلسان المقال وهذا هو القول الحق في هذه المسألة، ومن أهل العلم من قال ليس ثمة لسان مقال وإنما العهد مأخوذ بلسان الحال.

فإن قلت: وما معنى قولك بلسان الحال؟

أقول: إن المقصود بذلك أن العهد هو ما أخرجه الله ﷻ لأدم وذريته من تلك الآيات الكونية والشرعية العظيمة والتي بها يستدلون على أن الله هو ربهم وإلههم، فالعهد إنما هو عبارة عن براهين كونية وشرعية آيات في الأفاق، وفي أنفسهم آيات في الجبال آيات في الكواكب والأفلاك آيات، وفي السماوات والأرض، والرسول، الفترة، كل هذه البراهين هي العهد الذي أخذ الله علي بني آدم، وهو قصدنا أخذ عليهم العهد بلسان الحال.

وإن من العجائب أن من قال بهذا القول وعلي رأسهم ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - وتلميذه الإمام العلامة ابن القيم وارتضاه جمع من المعاصرين من أهل السنة والجماعة، فقالوا: ليس ثمة عهد مستنطق ولا مقول وإنما ثمة عهد مرئي، فالشمس من هذا العهد، الكواكب من هذا العهد، بعثة الأنبياء من هذا العهد، الفطرة التي فطر الله الناس

عليها من هذا العهد، العقل الذي ركبه الله لك من هذا العهد، فإذا هو عهد حالياً دلالي ليس عهداً مقاليّ. وقد ذكرت لكم أن الحق عهد مقالي بدلالة النصوص التي ذكرتها، ولأن المتقرر في القواعد أن الأصل في الألفاظ الشرعية بقائها على ظاهرها ولا يجوز الانتقال عن الظاهر إلى المؤول ولا من الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة تنقلنا، وظاهر هذه الآية أن فيها قائلًا وقول ومقول له: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ فالقائل الله، والمقول هو هذا العهد، والمقول له هم هؤلاء.

وكذلك قولهم: ﴿شَهِدْنَا﴾ بلى، الأصل أنهم نطقوا بعين هذه اللفظة فكوننا ننقل عن هذه الحقيقة الظاهرة إلى أنه عهد حالي لا مقالي فهذا انتقال من الحقيقة إلى المجاز وانتقال من الظاهر إلى التأويل وهو خلاف الأصل لأن الأصل في الكلام الحقيقة والأصل في الكلام البقاء على الظاهر فأين الدليل الدال على هذا الانتقال؟ وليس ثمة دليل ينقلنا، بل الأدلة الصحيحة الصريحة تؤكد البقاء على الأصل وهو أنه عهد مقالي ليس مجرد عهد حالي أو برهاني وهذا هو القول الصحيح.

فإن قلت: وهل هذا يجعلنا أن نبطل قولهم؟

الجواب: لا بل قولهم حق.

ولذلك إن قيل ما أرجح القولين؟

فقل: كلاهما حق لأن كل واحدٍ من السلف فسر بمقتضى اللفظ، وعادة السلف - رَحِمَهُمُ اللهُ - أنهم يفسرون اللفظة الواحدة بضرب أمثلة أو ببعض المقتضيات فيكون تفسيرهم كله صحيحاً وهذا من باب خلاف التنوع لا من خلاف التضاد، والمتقرر عندنا أن اللفظة إذا فسرت بتفسيرين لا تنافي بينهما فإنه يُحمل عليهما.

فإن قلت : هلا وضح لنا أكثر ؟

فأقول : اعلموا رحمكم الله تعالى أن هذا الميثاق له أصلٌ ودليل فله أصل وطريق يوصل إليه، فالسلف الذين فسروه بدلالة المقال إنما يتكلمون عن أصل أخذ هذا الميثاق، والسلف الذين فسروه بدلالة الحال إنما تكلمون عن الطريق الذي به يتبين صحة هذا الميثاق ، فأحدهم يتكلم عن الميثاق نفسه، والأخرون يتكلمون عن الطريق الذي يوصل هذا الميثاق، وإلا فنحن لا نتذكر هذا الميثاق لكن تذكرناه بالأنبياء والوحي وبالفطرة وبالبراهين الكونية، إذا تلك الدلالات الحالية التي عليها تفسير القول الثاني إنما تؤكد العهد المقالي.

فإذا ليس ثمة خلاف كالذين قالوا: ﴿ **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ**

الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاحة: ٦] هو الصراط الذي سينصب على

ظهراني جهنم يوم القيامة هذا حق، وبعض السلف قالوا بل هو طريق القرآن والسنة هل بينهما تعارض؟

الجواب: لا ، فأحدها فسر الصراط بالتفسير الحسي وهذا الصراط الذي ستطؤه أقدامنا على ظهراني جهنم يوم القيامة لن نستطيع أقدامنا أن تسير على الصراط الحسي إلا إذا كانت أتقنت السير على الصراط المعنوي ، فمن سار سريعاً في متابعة الكتاب والسنة سارت أقدامه سريعة هناك، ومن أبطئت أقدامه هنا أبطئت هناك ومن ذل قدمه هنا ذل قدمه هناك.

فليس بين التفسيرين خلاف فأحدهم فسره حساً والأخر فسره دلالة وبرهاناً وطريقاً.

فقول السلف - رَحِمَهُمُ اللهُ - الأخذ هو عهد مقالي إنما يبينون حقيقة هذا العهد، وهذا العهد له طرقاً تذكر به وتعرف بأحقيته وصحته هي العهود الحالية.

ولذلك القول الصحيح أن كلا القولين حق ولكن أحدهم فسر العهد باعتبار ذاته والأخر فسر العهد باعتبار طريقه الموصل إليه، ولذلك اللهُ ﷻ قد أخذ علينا جملاً من العهود والمواثيق منها الميثاق الأعظم وهو الميثاق التي تكلمت عنه سورة الأعراف وهذا الميثاق الأول.

والميثاق الثاني ميثاق الفطرة، فالفطرة ميثاقٌ ركبه اللهُ ﷻ في قلب كل مكلف، لذلك أنت محجوج يوم القيامة بالفطرة، قال اللهُ ﷻ ولهذه فهو برهان لكنه برهان دلالي

يدلك على البرهان الأفخم الأعظم، العهد الأول ﴿ **فِطْرَتَ**

اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لِيَخْلُقَ اللهُ ﴾ [الروم: ٣٠] لو

تركت هذه الفطرة وحالها وأبعدت عن المؤثرات الخارجية والله لينشئن الإنسان وهو مقر بأن الله هو ربه.
في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة» هذا الميثاق الثاني هذا، «فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» ولم يقل أو يمسلمانه؛ لأنه معترف بالأصالة بالإسلام باعتزافه بربوبية الله ﷻ وأنه ربه وخالقه ومدبره.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث "عياض بن حمار رضي الله عنه" قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه أن الله ﷻ قال وأني خلقت عبادي حنفاء» أي على الفطرة على الحنيفية كلهم، «وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطان».

وعند أحمد وأصله في مسلم أن النبي ﷺ كان يقول إذا أصبح: «أصبحنا على فطرة الإسلام»، هذا ميثاق هذا عظيم، وفي الصحيحين من البراء بن عازب قال: قال النبي ﷺ لرجل من الأنصار: «إذا أخذت مضجعتك فتوضئ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، أمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت، قال فإن مت مت على الفطرة».

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث أنس رضي الله عنه قال: **«سمع النبي ﷺ رجل يقول الله أكبر الله أكبر فقال النبي ﷺ: على الفطرة»** الفطرة تدل النفوس على أن الله هو الله وأنه هو الرب وأنه هو الأكبر وأنه هو المستحق للعبادة، لكن الملوثات الخارجية البيئية هي التي تطمس صفائها وتذهب نورها وتكدر عقيدتها ثم قال: **«أشهد أن لا إله إلا الله قال خرجت من النار فنظروا فإذا هو راعي معز»**.

الميثاق الثالث: ميثاق الأنبياء والوحي هذا ميثاق ترى وكلها من ميثاق الفطرة وميثاق الأنبياء كلها موثيق برهانيه دلالية تذكرك بماذا؟ بالميثاق الأعظم الأول الذي نصت عليه سورة الأعراف، قال الله ﻋَﻠَﻴْكَ: ﴿ **رُسُلًا**

مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ

﴿ [النساء: ١٦٥].

الميثاق الرابع: ميثاق الآيات الكونية التي أقامها الله ونصبها في كونه لتدل الناظر والمتأمل فيها على أن خالقها هو الله المستحق للعبادة، ولذلك أمرنا الله بهذا الميثاق في آيات كثيرة: ﴿ **وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ [آل عمران: ١٩١].

﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**

وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ

مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَاهُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ

وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَأَيِّتٍ

لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ [البقرة: ١٦٤]، فهل الله ﷻ أقام هذه الآية

عبثاً؟

الجواب: لا، فهو ميثاق ستسأل عنه يوم القيامة، أولم
تدلك هذه الآيات على ربك وخالقك.

ومنها: وهو أيضاً أعظمها وهو ميثاق الآيات الشرعية.
والمقصود بالآيات الشرعية القرآن، إذا ميثاق الفطرة
وميثاق الوحي والأنبياء وميثاق الآيات الكونية وميثاق
الآيات الشرعية وكلها موثيق برهانية دلالية تدلك على
الميثاق الأعظم الذي نصت عليه آية الأعراف .

المسألة السابعة: في قول الله ﷻ: ﴿ قَالُوا بَلَىٰ

شَهِدْنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فيها وجهان من الوقف إما أن

تقف على قول الله ﷻ: ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ، ثم تستأنف القراءة

من قولك: ﴿ شَهِدْنَا ﴾ .

أو تقول: " أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا " ،
فيكون الوقف بعد بلى وكلاهما وجهان جائزان.

والأقرب عندي إن شاء الله هو ذلك الوجه الثاني، وهو أن يكون الوقف بعد قول الله ﷻ: ﴿شَهَدْنَا﴾ حتى يكون الكلام متصلاً لأن القائل لبلى إنما هم المكلفون الذين استنطقهم الله ﷻ ثم أخذ العهد عليهم بقوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ شَهَدْنَا﴾، فمن الذي شهد؟ هم أنفسهم، فإذا بلى وشهدنا كلاهما لفظتان الناطق بهما واحدٌ فناسب ذلك أن يكون الوقف بعدهما.

والذي قال: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا

غَافِلِينَ﴾ (١٧٢) هو الله ﷻ، فإذا شهدنا لا تُقرن مع كلام الله ﷻ وإنما تُقرن مع كلام المستنطقين، فالأقرب من الوجهين أن يكون الوقف بعد قولك: ﴿شَهَدْنَا﴾، فتكون قراءة

الآية هكذا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ

وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهَدْنَا أَنْ

تَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢] لأن هذا كلام مستأنس، أي كي لا

تقولوا أو حتى لا تقولوا يوم القيامة ﴿ **إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا**

غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ [الأعراف: ١٧٢]، هذا هو الأقرب إن شاء الله .

المسألة الثامنة: في قول الله ﷻ: ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ**

﴿ [الأعراف: ١٧٢]، هل استشهد هم علي الربوبية أم

الألوهية؟ في قوله ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ** ﴾ فاستشهد هم علي

الربوبية مع أن المتقرر بإجماع العلماء أن الإقرار بتوحيد الألوهية هو المطلوب الأعظم، فلماذا استنطقهم الله ﷻ بتوحيد الربوبية مع أن ثمة توحيد آخر أعظم منه؟ فلماذا لم يقل ألسنت بالهكم؟ لأن الاستشهاد علي الألوهية أعظم، أو ليس هذا يعتبر دليلاً علي من قال أو لمن قال بأن المطلوب الأعظم هو توحيد الربوبية وهم الصوفية و الأشاعرة، ولذلك يجعلون الفناء الحقيقي هو الفناء في توحيد الربوبية، فيتكلمون عما يجعل القلب مقراً بأن الله هو الرب، ولا يتجاوزن ذلك إلي أنه المستحق للعبادة ويستدلون بهذه الآية، علي أن المطلوب الأعظم هو توحيد الربوبية؟

الجواب : اعلم رحمك الله تعالى أن الإقرار هنا هو الإقرار علي توحيد الربوبية الإقرار الكامل لا الإقرار الناقص، ولا يكون الإقرار بالربوبية كاملاً إلا إذا كان مستلزماً لتوحيد الألوهية، فالله ﷻ لا يريد منا الإقرار بالربوبية لذات الربوبية، لا، فإن توحيد الربوبية لم يخالف

فيه أحدٌ من الأمم فالأمم كلها تشهد أن الله هو خالقها
ورازقها ومدبرها والمتصرف فيها، ولذلك: ﴿وَلَيْن

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] من؟ الله، وهم

مشركون

وفيها يقول الله ﷻ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ﴾ أي

ربوبية ﴿إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] أي ألوهية،

فاذاً استنطاق الله ﷻ لنا في عالم الذر بقوله: ﴿أَلَسْتُ

بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، إنما يقصد به ﷻ الإقرار الكامل،

ولا يكون الإقرار الكامل بأنه ربنا إلا إذا دلنا ذلك على أنه
إلهنا، فإن الكافر لو جاء وقال أنا مؤمن بأن الله ربي
وخالقي والمحيي والمميت والمدبر والمتصرف لكن لا
أعبده، فهل إقراره هذا هو الإقرار المطلوب لله ﷻ؟
الجواب لا.

ولذلك فالمقرر عن العلماء — رحمهم الله — أن الإقرار

بتوحيد الألوهية متضمنٌ للإقرار بتوحيد الربوبية،

والإقرار بتوحيد الربوبية مستلزمٌ للإقرار بتوحيد

الألوهية، فمن آمن بربوبية الله وكفر بألوهيته فحقيقته أنه

لم يؤمن بربوبيته الإيمان الذي تحصل به النجاة يوم القيامة
حتى وإن أقر ظاهراً بلسان حاله أو مقاله أنه مؤمن به فإنه

كاذب، لأن الإيمان بالشيء لابد وأن يكون له ثمرات
وقرائن تدل على وجوده، فأعظم ثمرة تدل على إيمانك
بربوبيته هي إقرارك بوحدانيته وألوهيته.

فقول الله ﷻ : ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ** ﴾ نعم هو استنتاج

بتوحيد الربوبية لكن الاستنتاج المتضمن للإقرار الكامل
الدال للقلب وللعبد على أنه هو المستحق للعبادة دون ما
سواه، ولذلك فتقرير القرآن والسنة والرسول الأم بتوحيد
الربوبية لا يُقصد به التقرير لذات الربوبية، وإنما يقصد به
التقرير بالربوبية لجعلها طريقاً ممهداً للوصول للمطلوب
الأعظم وهو توحيد الألوهية، هذا جواب الشبهة.

المسألة التاسعة : هل أحد منا يتذكر هذا الميثاق؟

الجواب : بالطبع لا.

فإن قيل: فكيف يكون هذا الميثاق الأول حجة على
العباد وهم لا يتذكرونه؟ الجواب : إن الله ﷻ لا يكلفنا
الإيمان به ولا الإقرار بمقتضاه إلا بعد التذكير، فلا يكون
هذا الميثاق حجة إلا بعد بعثة الرسل وإنزال الكتب التي
تذكرنا به وتخبرنا بأنه قد وقع وحصل منا فهذا الميثاق لا
يعتبر حجة على العباد إلا بعد العلم به، ويعلمه العباد
بإرسال الرسل وإنزال الكتب، فلا يكون هذا الميثاق حجة
على العباد إلا بعد التذكير به وإقامة الدلائل عليه بالموثيق
الأخرى التي هي ميثاق الكتاب والسنة، وميثاق بعثة
الرسل وميثاق الفطرة، وميثاق الآيات الكونية فكل هذه

المواثيق تدلنا وتذكرنا و تدلنا على ذلك الميثاق الأول
وتذكرنا به.

وذلك لأن المقرر عند العلماء -رحمهم الله تعالى- أن
التكاليف الشرعية من العقائد أو العبادات من شرطها
القدرة على العلم والعمل فلا تكليف إلا بعلم ولا عقوبة إلا

بعد إنذار، والله عَلَيْكَ يقول: ﴿لَا تُذِرْكُمْ بِهِءٍ وَمَنْ

بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فمن لم تبلغه أدلة الكتاب والسنن فلم

تقم عليه الحجة، وقال الله عَلَيْكَ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ

رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، فحقيقة الحجة ليست في هذا

الميثاق حال كونه خفياً على العباد لا يعلمونه، وإنما قامت
الاحتجاج به بعد بعثة الرسل وإنزال الكتب التي تذكرنا
بهذا الميثاق، بعد ذلك صار حجة بعد التذكير به والتقرير
به.

المسألة العاشرة: قول الله عَلَيْكَ: ﴿أَنْ

تَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢]، لكي لا تقولوا أو حتى لا تقولوا،

فهذه أن التعليية مثل: ﴿أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾

[الحجرات: ٦] أي لكي لا تصيبوا قوماً بجهالة، ﴿أَنْ

تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَرِفِينَ ﴿١٧٢﴾ [الأعراف: ١٧٢]،

فيه دليلٌ علي أن الجهل عذرٌ في مسائل الاعتقاد ولا نعني به أي جهل وإنما نعني به الجهل الذي يُعذر فيه صاحبه، فإذا وقع الإنسان في شيء من المخالفات العقائدية بسبب جهله ببعض مسائل الاعتقاد جهلاً يعذر به فيه فإنه لا بأس ولا حرج عليه إن شاء الله، فالجهل في مسائل الاعتقاد عذرٌ في عدم المؤاخذة بسبب المخالفة فيها.

فإن قلت : ومن أين أخذنا بهذا ؟

فنقول: من عموميات الأدلة كتاب وسنة وأصول الشريعة، وذلك يتضح لكم في عدة نقول:-

النقل الأول: في قول الله ﷻ: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ**

رَسُولًا ﴿١٥﴾ [الإسراء: ١٥]، وذلك لأن ببعثة الرسل يأتي

العلم، فلا يعذب الله ﷻ أحداً إلا إذا وصله العلم وبلغه ببعثة الرسل وإنزال الكتب، وهذا عام مطلق لا يخص منه لا مسائل الاعتقادات ولا مسائل الشرعيات العملية.

النقل الثاني: قول الله ﷻ: ﴿ **الْقُرْآنُ لِنُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ**

بَلَغَ ﴿١٩﴾ [الأنعام: ١٩]، فدل ذلك علي من لم يبلغه أدلة الكتاب

والسنة في بعض المسائل العقائدية ووقع في مخالفاتها جاهلاً فإنه لن تقم عليه النذارة المقتضية للعذاب.

النقل الثالث: روى الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - في جامعه بإسناد جيد من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال : «خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم حنين - زاد الطبراني ونحن حدثاء عهد بكفر - وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم» تبركاً أي «يقال لها : ذات أنواط فمررنا بسدرة فقلنا يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ : الله أكبر إنها السنن».

أي تقليد الناس بعضهم بعضاً أي سنة «قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿أَجْعَلْ لَنَا

إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءِالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ [الأعراف :

١٣٨] لتركبن سنن من كان قبلكم»، ووجه الدلالة من هذا أنهم طلبوا أمراً شركياً؛ لأن التبرك بما لم يأتي الدليل بجواز التبرك به هذا من الشرك الأصغر، فإن اعتقده الفاعل والموجد للبركة بذاته فهو شرك أكبر.

فهنا هل أمرهم النبي بتجديد إسلامهم؟

الجواب لا، ولم يأمرهم بالنطق بالشهادتين لرتق ما حصل من الخلل، وإنما أنكر عليهم قولهم هذا وبين لهم حرمة وأن المطالبة به حقيقتها اتخاذ آلهة غير الله ﷻ، لأن واضح البركة إنما هو الله وليس هي تلك السدرة.

فمن اعتقد في مخلوق أنه هو الذي يضع البركة فقد اتخذها نداً لله ﷻ وسأواه بما هو شيء من خصائص الله

تبارك وتعالى، وقد عذرهم النبي ﷺ في الحديث قال: «نحن حدثاء عهد بكفر» أي أنه لم يتمكن منهم العلم التمكن الكامل ولم يتعرفوا علي كل شرائع الدين أو عقائده لحدثاء عهدهم؛ لأنهم أسلموا في مكة ثم خرجوا بعدها إلي حنين لم يتلقوا التعليم الذي تلقاه غيرهم ممن تقدم إسلامهم، فعذرهم النبي ﷺ مع أن المسألة عقدية، فدل ذلك علي أن الجهل عذر في مسائل الاعتقاد.

النقل الرابع: روى ابن ماجه في سننه بإسناد لا بأس به من حديث حذيفة رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «يُدرس» أي ينقضي وينحل ويتناهى، فقل أطلال دارسة أي منتهية متحللة قديمة «يُدرس الإسلام» أي ينسى الناس شرائعهم «كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يُدرى ما صلاة ولا صيام ولا صدقة ولا نُسك» فلا يعرف الناس لا يحجون ولا يتصدقون ولا يصلون ولا يعتمرون، «وليُسرَى علي القرآن في ليلة، حتى لا يبقى منه في الأرض منه آية، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدركنا آباءنا علي هذه الكلمة، لا إله إلا الله، فنحن نقولها» فقط لا يعرفوا من الدين إلا هذه الكلمة لا يدرون عن شيء من العقائد غيرها ولا يدرون عن شيء من الشرائع وهذا آخر الزمان نسأل الله أن لا ندركهم. فقال له صلة وهو أحد الرواة، «ماذا تغني عنهم: لا إله إلا الله، وهم لا يدرون ما صيام، ولا صلاة، ولا نُسك، قال فلم يجبه حذيفة، حتى أعادها عليه ثلاثاً، فقال له: يا صلة، تتجيهم من النار، قالها ثلاثاً».

فكون هذه الكلمة والاقْتصار عليها في آخر الزمان مع عدم المجيء بمقتضياتها بسبب الجهل مع شهادة هذا النص بأنها تنجيهم من النار فهذا دليلٌ علي أن الله ﷻ عذرهم فيما جهلوه مع أن الجهل واقعٌ في مسائل الاعتقاد.

إذاً اعتقاد وجوب الصلاة عقيدة، واعتقاد وجوب الصلاة والحج عقائد بطرق الأعمال فأصل الصلاة هذا عقيدة، وأصل وجوب الحج عقيدة، ولذلك أجمع العلماء علي كُفر من شك في وجوب الصلاة وفرضيتها، وأجمع العلماء علي كفر من أنكر مشروعية الحج؛ لأنها عقائد، لكن من لم يحج فلا بأس، من لم يصلي مُختلف في كفره، لكن كونك تنكر أصل الفرضية فهنا تكون قد أنكرت أمراً عقدياً أنت كافر بهذا.

فَعُذِرَ اللهُ ﷻ لهم مع جهلهم وعدم الإتيان بكثير من مسائل الاعتقاد دليل علي أن عذرٌ في الجهل في مسائل الاعتقاد، وبناءً علي ذلك فمن نفى أن يكون الجهل عذراً في مسائل الاعتقاد فليس علي منهج أهل السنة والجماعة.

النقل الرابع: في الصحيحين من أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال النبي ﷺ: كان في من قبلكم رجلٌ أسرف علي نفسه، فقال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني ثم ذروني في يوم ريح نصفي في البر ونصفي في البحر حتى لا يقدر علي ربي فيعذبني، فلما مات فعل ما أمرهم به، فأمر الله البحر فجمع ما فيه وأمر البر فجمع ما فيه، فقال لما فعلت هذا، قال من خشيتك يا ربي وأنت أعلم، قال فغفر له»، هذا الرجل كان جاهل بمسألة عقدية وهي عموم قدرة الله علي

كل شيء وأن الله لا يُعجزه شيء، فهذا الرجل لم ينكر أصل القدرة وإنما أنكر كمال القدرة، إذ لو أنه أنكر أصل القدرة لما أمر بنيه أن يفعلوا به ذلك، لكن لما كان مقراً بأصل القدرة هو أراد أن يفعل شيء يعجز كمال القدرة فقال " أحرقوني وذروني " ظناً منه أن قدرة الله لن تبلغ جمعه بعد أن تفرقت أشلائه و ذراته بين البر والبحر، فإذا الشك والخلل عنده في كمال القدرة، لا أصل القدرة، ومع ذلك عذره الله إذ لو كان كافراً بسبب شكه في البعث أو شكه في أصل القدرة لما كان دخلاً في حيز المغفرة لأن الله لا يغفر لمن مات علي الكفر الأكبر أو الشرك الأكبر فمغفرة الله له مع وجود الخلل العقدي بسبب الجهل دليلٌ علي أن الجهل عذرٌ في مسائل الاعتقاد.

فإن قلت: وهل كل جهل يعتبر عذراً؟ وهل الجهل عذرٌ في كل مسائل الاعتقاد أم في بعضها دون بعض؟
الجواب: أما السؤال الأول وهو قولك: هل الجهل عذراً مطلقاً فلا يعتبر الجهل عذراً مطلقاً وإنما عذر في حال العجز عن كشفه، وذلك فيما لو انقطعت وسائل التعلم فلا قدرة للجاهل أن يصل للعلماء وليس ثمة طريقٌ للتعلم، فجهله هل يستطيع أن يرفعه مع انقطاع وسائل التعلم؟ الجواب: لا، ورفع الجهل حكم شرعي والأحكام الشرعية منوطة بالقدرة علي العلم والعمل فلا واجب مع العجز، فالجهل رفعه واجب وهذا الواجب إنما يُطالب به إذا كنت قادراً.

فإذا كانت وسائل رفع الجهل متوفرة عندك وكسأت أنت وفترت وأشغلتك الدنيا فهذا الجهل الذي حل فيك سببه أنت لا تعثر الوسائل.

وأما إذا كانت الوسائل متعثرة متعذرة أصلاً أنا أريد أرفع الجهل عن نفسي لكن ليس ثمة طريق لرفع الجهل، فهذا العذر العيب في الوسائل والعذر في الوسائل ليس في أنا فالله لا يكلف عبداً برفع جهلٍ هو لا يستطيع أن يرفعه عن نفسه، كما أنه لا يكلف عبداً بقيامٍ لا يستطيعه ولا ركوعٍ لا يستطيعه ولا سجودٍ لا يستطيعه ولا حجٍ لا يستطيعه، فواجبات الشرع كلها معلقة بالاستطاعة، ومن واجبات الشرع رفع الجهل، فإذا كنت لا تستطيع أن تقوم بهذا الواجب فهو عذرٌ لك عن الله عز وجل.

وأما السؤال الثاني: وهل يعتبر الجهل عذراً في مسائل الاعتقاد كلها؟

الجواب: هنا محط خلافٍ بين أهل العلم رحمهم الله، والخلاف دائرٌ في مذهب أهل السنة والجماعة، فمنهم من قال يعتبر عذراً في مسائل العقائد كلها صغيرها وكبيرها، ومن أهل العلم من قال لا إنما يعتبر الجهل في مسائل الاعتقاد عذراً إذا كانت المسألة من دقائق العلوم التي تحتاج إلي تعليم.

وأما كبار المسائل التي هي متقررة بالعقل وبالفطرة أصالة بمعنى أنك إن لم تجد عالماً يعلمك فتكتفي بالأدلة الفطرية، الأدلة العقلية، الأدلة الكونية المشاهدة، فهذه ليست بعذرٍ في حَقِّك كالسجود أو صرف العبادة لغير الله

عَلَيْكَ فَالْفِطْرَةَ اقْتَضَتْ وَالْعَقْلَ اقْتَضَى وَالْأَدْلَةَ الْكُونِيَّةَ
الشَّاهِدَةَ اقْتَضَتْ أَنْ لَا يُعْبَدُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

فكونك تدعي غير الله ثم تدعي أنك تجهل حرمة دعاء
غير الله فهذا جهل مخروق غير عذر، لو أنك تأملت قليلاً
فيمن تدعوه لتبين لك عجزه عن إعطائك ما تدعوه، لتبين
لك أشياء لكن أنت دعوته من غير تأمل، دعوته من غير
استدلال بما وهبك الله عَزَّ وَجَلَّ إياه وأمكنك منه.

فإن كنت متعذراً للوصول للعلماء وهناك انقطاع وسائل
التعلم بالنسبة للعلماء هل يقطع وسائل التدبر والتفكير فيمن
تدعوه وعجزه ومن خلق السموات والأرض وأن هذا
عاجزٌ عن إيصال الخير لنفسه فكيف أطلب منه الخير فإن
فاقد الشيء لا يعطيه!!؟

فأنت ما أعملت عقلك الذي وهبك الله إياه، ما أعملت
بفطرتك التي وهبك الله إياها، ما أعملت تلك الأدلة التي
وهبك الله إياها، فجهلك غير مغتفر، لأنك عطلت وسائل
العلم التي وهبك الله إياها، فتعطل وسيلة من وسائل العلم
وهي سؤال العلماء لا يقتضي ولا يستلزم تعطيل بقية
الوسائل، فأنت مُحاسب علي تعطيلك للوسائل التي كان
بإمكانك أن تستغلها وأن تتعرف علي حكم الله بسلوك
طريقها.

فهذا القول عندي لا جرم أنه هو الأقرب وهو : أن
الجهل لا يعتبر عذراً في مسائل التوحيد الكبيرة كدعاء
غير الله أو الذبح لغير الله أو الطواف بالقبور أو الاستغاثة
بغير الله عَزَّ وَجَلَّ أو الركوع لغير الله أو السجود لغير الله تعبدًا

فكل هذا لا يعتبر الجهل فيها عذراً، لأننا وإن سلمنا انقطاع وسيلة التعليم علي يد العلماء أو قراءة الكتب فتبقى الأدلة الكونية شاهدة والأدلة الفطرية شاهدة والأدلة العقلية شاهدة علي بطلان من تدعوه من دون الله ﷻ.

لكن مسائل الأسماء والصفات الدقيقة التي قد يختص بمعرفتها العلماء هذه لو جهلها الإنسان فإنه يُعذر في هذه الحالة وهذا هو الأقرب والذي عليه أكثر أئمة الدعوة – رحمهم الله تعالى- وكذلك أبو العباس بن تيمية رحم الله الجميع رحمة واسعة.

وبناء علي ذلك فالمشركون الذين يسجدون ويدعون غير الله من عوام أهل أفريقيا ومن عوام أهل آسيا فهؤلاء لا يُعذرون بجهلهم في المخالفات التوحيدية التي توجب لهم الشرك والخروج من الملة بسبب تلك المخالفة في مسألة لو تأملوا في أحوالها قليلاً لتبين لهم بطلان ما هم عليه، وقد أقام الله ﷻ الأدلة العظيمة علي وحدانيته.

ومن مسائل التوحيد الكبيرة أيضاً : الإقرار بوجود الله ، فلا يأتي شخص يقول: أنا ليس عندي علماء أنا أنكرت وجود الله لأن ما عندي علماء يعلموني، فهل هذا يُعذر؟

الجواب: لا لا يعذر، فالبهيمة وهي ليست ذات عقل ولا فطرة تقر بأن الله موجود وتقر بأنه في العلو.

فهذه مسائل توحيدية كبيرة لا يُغتفر فيها بالجهل.

فإن قيل : أو ليست وسائل العلم كلها منقطعة؟

الجواب: لا انقطعت وسيلة واحدة وهي وسيلة التعلم علي يد العلماء واستكشاف حكم الله في هذه المسألة علي يد العلماء أو في يوتيوب أو في الانترنت أو غيرها. لكن بقيت وسائل كثيرة جداً وفي كل شيء له آية تدل

علي أنه الواحد: ﴿سَأْرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ

حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا

تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات: ٢٢]، قال الله ﷻ قبلها: ﴿وَفِي

أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات: ٢١] فلو أنه تأمل تأملاً

قليلاً في شيء من آيات الكون لتبين له وجود الله ﷻ، فإن هذا يعاقبه الله تعالى ويؤاخذه علي ما عطله من ملكاته التي وهبها الله ﷻ إياها، فالقول الصحيح في هذه المسألة: - أن الجهل عذرٌ في مسائل الاعتقاد ، وأن الجهل الذي يعتبر عذراً في مسائل الاعتقاد هو الجهل الذي لا يستطيع الإنسان أن يرفعه عن نفسه ، وأن المسألة التي يُغتفر فيها بالجهل هي مسائل التوحيد الدقيقة التي تفتقر إلي العلماء في التعليم ، وأما المسائل التوحيدية الكبيرة كوجود الله ﷻ ووجود ملائكته والإقرار بوحدانيته وتوحيده بالعبادة فهذه كلها من المسائل التي لا بد فيها وأن يُحاسب ولا يكتفي بها بأنه جاهلٌ.

ومن المسائل في هذه القطعة أيضاً :

الحديث عن هذا الميثاق وهل هو حجة علي الناس أم لا وهذا يقودنا إلي الكلام عن مسألة عقدية خطيرة وهي ما حكم أهل الفترة؟ وهل يؤاخذ أهل الفترة بذلك الإقرار الأول ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أم لا

يؤاخذون؟

نقول : هذه مسألة يبحثها العلماء عند الميثاق ، فإن قلنا هذا الميثاق حجة باستقلاله فإن أهل الفترة محاسبون عليه، وإن قلنا أنه ليس بحجة إلا بعد التذكير والتقرير فإنهم لا يؤاخذون به، فإذا ما حكم أهل الفترة؟

والجواب، القول الصحيح أن أهل الفترة لهم حكمان، حكمٌ عليهم في الدنيا وحكمٌ عليهم في الآخرة.

أما حكم الله عليهم في الدنيا: فإننا لا نعاملهم معاملة المشركين فهم بالنسبة لنا في أحكام الدنيا نعاملهم معاملة المشركين، بمعنى أننا ما نغسلهم ولا نكفنهم ولا نصلي عليهم ولا تُورث أموالهم ولا يُدعي لهم بالاستغفار والرحمة، ولذلك نهي النبي ﷺ عن الاستغفار لأمه، هل لأنها من أهل النار؟

الجواب : ليس هناك دليل يدل علي أنها من أهل النار كأبيه، ولكن لأننا نعامل أهل الفترة في الدنيا معاملة المشركين ، أما أمه فالله أبصر بها، وأما أمر أبيه فقد بينه في صحيح مسلم في قوله: «إن أبي وأباك في النار»، وأما حكمهم في الآخرة فإن الأدلة وردت فيهم علي ثلاثة أنواع:-

النوع الأول: أهل فترة حكم الدليل عليهم بأنهم في جهنم، فهؤلاء نشهد عليهم بما شهد به الدليل حتى مع كونهم من أهل الفترة، لأن النبي ﷺ ما شهد عليهم أنهم في النار إلا عن وحي ممن يعلم الغيب والسر وأخفى، فأبي إنسان مات في فترة وشهد الدليل عليه بعينه بأنه في النار فإننا نحكم عليه بأنه في النار.

كعمرو بن لحي هو الذي شهد عليه النص بأنه في النار مع أنه من أهل الفترة، فهذا رجل مات في الفترة شهد الدليل بأنه في النار فيكون من أهل النار، ومنها في صحيح مسلم أن رجلاً جاء للنبي ﷺ فقال: «يا رسول الله أين أبي»، فسأله للنبي ﷺ أين أبي؟ دليل على أمرين:-
الأول: دليل على أن أباه مات قبل بعثة النبي ﷺ، إذ لو مات وهو كافر بعد بعثة رسول الله لما احتاج للسؤال.

الثاني: كذلك نجزم أنه من أهل الفترة لأنه قال أين أبي؟ أي أبي المباشر، فإذا كان ابنه أدرك بعثة رسول الله فيكون أبوه لم يدرك بعثة رسول الله لكن قرب إدراكه، لأنه لم يقل أين والد جدي وإنما قال أين أبي، فهذا دليل على أن أباه مات في الفترة، فقال له النبي ﷺ: «أبوك في النار».

هذا رجل مات في الفترة وحكم عليه النبي ﷺ بأنه في النار، فلما ولى دعاه النبي ﷺ فقال: «إن أبي وأباك في النار»

القسم الثاني: أناس ماتوا في الفترة وشهد الدليل بأنهم من أهل الجنة كعمرو بن نفيل وورقة ابن نوفل فهؤلاء شهد النص بأنهم من أهل الجنة وكذلك زيد بن عمرو بن

نُفيل ، شهد الدليل بأنهم من أهل الجنة، فهؤلاء لا كلام لنا فيهم مع أنهم ماتوا ولكن شهد النبي ﷺ في النص الصحيح أنهم من أهل الجنة فلا إشكال عندنا في هذا القسم أبداً.

بقينا في القسم الثالث: وهو الذي أشتد فيه خلاف العلماء – رحمهم الله تعالى – وهم قوم ماتوا في الفترة ولم يأتي دليل بخصوصه يشهد عليهم هل هم أهل النار أم هم من أهل الجنة، فما حكم هؤلاء ؟

الجواب : القول الحق فيهم أنهم يمتحنون في الآخرة ونتيجة امتحانهم الله أعلم بها، فنتيجة امتحانهم الله أعلم بها فلا ندري من كان منهم سيكون مؤمناً في علم الله فيما لو بُعث الرسول له أو من سيصر على كفره فيما لو بُعث الرسول له و علي ذلك قامت الأدلة.

ففي حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ: «أربعة يحتجون على الله يوم القيامة» والحديث حسن: «أربعة يحتجون على الله يوم القيامة رجلٌ هرم، ورجلٌ أحمق، ورجلٌ أصم، ورجلٌ مات في فترة، فأما الهرم فيقول رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً» - كمرضى الزهايمر في درجاته النهائية- «وأما الأحمق فيقول رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبر» ليس عنده عقل، «وأما الأصم فيقول رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما من مات في الفترة فيقول رب ما جاءني من رسول، قال : فيأخذ الله ﷻ عليهم الموائيق والعهود ليطعنه فيبعث الله ﷻ عنق من النار فيأمرهم بدخولها» فيقول ادخلوها، أي يبعث لهم رسولاً ويخرج من النار

عنقُ فيأمرهم هذا الرسول بدخولها، فأما من كان من أهل السعادة فينطلقون حتى يدخلوا فيها، وأما من كان من أهل الشقاوة أي في علم الله من كان في أهل السعادة في علم الله فسيدخل النار، ومن كان من أهل الشقاوة في علم الله فيقول أي ربنا منها فررنا يقول النبي ﷺ: «**فو الذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً**»، وفي مسند الإمام أحمد وصححه ابن حبان، يقول النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وليس من حديث الأسود ابن سريع قال: «**فأما من دخلها فتكون عليه برداً وسلاماً ومن لم يدخلها يُسحب إليها**»، إذاً انقسم أهل الفترة في الآخرة إلي قسمين منهم من دخل النار ومنهم من لم يدخل النار ومرد القسمين إلي علم الله ﷻ فيهم.

وروى أبي يعلى من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**يوثى يوم القيامة بالشيخ الكبير**» الهرم، «**و بمن مات في الفترة**»، «**يوثى يوم القيامة بالشيخ الكبير و بمن مات في الفترة فيخرج عنق من النار فيتكلمون بحجتهم وعذرهم**، فيقول الله ﷻ **إني كنت في الدنيا أرسل للناس رسول من أنفسهم وأنا رسول نفسي إليكم أن ادخلوا النار، فأما أهل السعادة فينطلقون حتى يدخلوها، وأما أهل الشقاوة فيقولون: أي ربنا منها فررنا، فيقول الله ﷻ **لقد عصيتموني وقد عاينتموني فأنتم لرسولي أشد تكذيباً****».

فإذاً رد الله ﷻ أهل الفترة إلي قسمين ممن لم يرد فيهم دليل:-

الأول: إلي قسم سيطيعونه ويطيعون من بعث إليهم من الرسل في ذلك الزمان في العرصات فيكونون من أهل الجنة.

الثاني: ومن لم يطيعوه في علم الله ﷻ فسيكونون من أهل النار.

فأهل الفترة سينقسمون إلي أهل جنة وإلي أهل نار، وانقسامهم هذا إما انقسام في الدنيا بشهادة الأدلة، وأما انقسامهم في الآخرة بعد الابتلاء والامتحان، فصار أهل الفترة ينقسمون باعتبار الأصالة إلي أهل جنة وإلي أهل نار فمنهم من نستعمل الشهادة عليه بأنه في الجنة لثبوت الدليل كزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل، ومنهم من نستعمل الشهادة عليه بأنه في النار لثبوت الأدلة كعمرو بن لحي وغيره، ومنهم من نسكت عن حكمه في الدنيا ونكل أمره في هذا التقسيم إلي الله ﷻ وسينقسمون يوم القيامة إلي أهل جنة وأهل نار علي حسب علم الله ﷻ فيهم.

المسألة الثانية عشرة: إن قلت هل الحساب يوم القيامة سيكون علي الميثاق الأول أي الإقرار الأول؟
الجواب : لا، لن يكون الحساب استقلالاً عليه وإنما

الحساب سيكون والسؤال يوم القيامة علي: ﴿مَاذَا أَحْبَبْتُمْ﴾

﴿[القصص: ٦٥]؟﴾، وكذلك قول الله ﷻ: ﴿

فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ

﴿ [الأعراف: ٦] ، فيقررهم الله ﷻ علي إرسال الرسل ﴿٦﴾

وكفرهم بالرسول وليس علي مجرد الإقرار الأول، وهذا فضلٌ من الله ﷻ وقطع للحجة حتى لا يقولون يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين.

المسألة الثالثة عشرة: إن قلت : وهل الجن يدخلون

في هذا الاستنطاق أم لا يدخلون ؟ ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾

[الأعراف: ١٧٢]؟

الجواب : يدخلون فيه تبعاً لا أصالة؛ لأن المتقرر عند العلماء أن كل حكم ثبت في حق الإنس فإنه يثبت في حق الجن تبعاً إلا بدليل الاختصاص، والجن مُكلفون بالإقرار بالربوبية و الألوهية والأسماء والصفات كالإنس تماماً، فالله ﷻ لما استنطق ذرية بني آدم فهذا استنطاق لذرية بني آدم أصالة واستنطاق لذرية إبليس تبعاً، أنتم معي فيها هذا أم لا؟

ولذلك الأدلة الأمرة بالصلاة يدخل فيها بنو آدم أصالة لأنهم المخاطبون بالمباشرة ويدخل فيها الجن تبعاً، فالجن تجب عليهم الصلاة وتجب عليهم الزكاة وكل حكم شرع خاطب الله به بني آدم وقال يا أيها الناس: ﴿ يٰٓبَنِي آدَمَ

خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]، أي انتم أيها

الجن تبعاً لهم، وقوله تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ

﴿[الحج: ١] أي أنتم أيها الجن تبعاً لهم، فكل حكم ثبت في حق الإنس يثبت في حق الجن تبعاً إلا بدليل الاختصاص حتى وإن كان ظاهر الدليل يخاطب بالأصالة بني آدم، هذا هو الحق في هذه المسألة.

المسألة الرابعة عشرة: إن قلت: كيف تم استنطاق بني آدم بالوحدانية والشهادة في عالم الذر ولم يكمل خلقهم بعد؟ فنقول: هذا سؤال من لا يعرف عظيم قدرة الله ﷻ كما

قال الله تبارك تعالي: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ

قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، فالله ﷻ قادرٌ على أن يستنطقهم ولا يُعجز قدرته ﷻ أن يستنطقهم في أي طورٍ من أطوار حياتهم أو خلقهم كما قال الله ﷻ: ﴿وَقَالُوا لِمُجُودِهِمْ لِمَ

شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ

شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، فالله ﷻ قادرٌ القدرة الكاملة على أن يستنطقنا ونحن في عالم الذر ولا يُعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض ﷻ، فلا ينبغي مثل هذه الأسئلة التي تشكك العباد في قدرة الله ﷻ.

فإن قلت: وما حكم من أنكر هذا الميثاق الأول؟
الجواب: إنكاره لا يخلوا من حالتين:-

الأولى: إما أن يكون أنكر أصل وقوعه فلا جرم أن هذا كافر خالِع رِبقة الإسلام من عنقه بالكلية؛ لأنه مكذبٌ لله ﷻ فيما أخبر به في كتابه وأخبر به نبيه ﷺ في صحيح سنته، فإذا قال الإنسان إنه لم يكن شيء من ذلك مطلقاً ونحن في عالم الذر ولم نُستخرج من ظهور آبائنا ولم يستنطقنا الله ﷻ فإن هذا كافرٌ.

ولأنه مخالف لما أجمع عليه المسلمون بالضرورة فهو مخالفٌ للإجماع القطعي، والمتقرر في قواعد أهل السنة أن من خالف الإجماع القطعي فقد كفر.

الثانية: وأما إذا أثبت أصله ولكنه خالف في صفته أو هيئته وكيفيته التي وقع عليها فهذا مما يصوغ فيه الخلاف فلا بأس فيه ولا حرج؛ لأن هذا الخلاف في صفة هذا الميثاق الذي وقع وكيفية حدوثه هو من الخلاف الدائر في مذهب أهل السنة و الجماعة كما ذكرت لكم سابقاً، فلا بأس ولا حرج على الإنسان أن يخالف في صفة هذا الميثاق.

وأما أن ينكر أصل وقوعه فإن هذا لا يبيقه في الإسلام، وأما إذا خالف في صفته أو كيفية وقوعه فإنه لا حرج؛ لأن المتقرر عندنا أن كل خلاف في مذهب أهل السنة أنفسهم فهو من جملة المسائل العقدية الخفيفة، وقريبٌ من هذا من أنكر رؤية الله ﷻ في العرصات فإن إنكارها لا يخلوا من حالتين:-

الأولى: إما أن يكون قد أنكر أصل وقوعها فهذا كافر.

الثانية: ولكن إذا أقر بأصل وقوعها لكن اختلف فيمن يرى الله، هل يراه المؤمن والكفار والمنافقون؟ أم المؤمنون والمنافقون؟ أم المؤمنون فقط؟

فالخلاف فيمن يراه خلاف دائر في مذهب أهل السنة والجماعة فلا حرج ولا بأس به، وأما إذا أنكر أصله فهو كافر، وهذه مسائل طيبة لو أن الإنسان تتبعها وهي المسائل التي اتفق أهل السنة علي إثبات أصلها واختلفوا في صفة وقوعها أو في حقيقتها.

ومن المسائل أيضاً: اعلم رحمك الله أن استنطاق الله ﷻ لبني آدم في عالم الذر بالتوحيد دليل على أهمية التوحيد، وعلى أنه أعظم المطالب على الإطلاق، فالله لم يستنطقنا في عالم الذر بأي شريعة من الشرائع إلا بوحدانيته والإقرار بالوهيته وربوبيته ﷻ، فهذا الاستنطاق من الأدلة الدالة على أهمية التوحيد.

ومن المسائل أيضاً: أن هذا الاستنطاق دليل على أنه ينبغي أن نبدأ بتقرير التوحيد في قلوب الناس قبل أي شريعة من الشرائع، فلا ينبغي لنا معاشر الدعاة أن نُشغل الناس بشيء غير التوحيد، فلا بد أن نبدأ بتقرير التوحيد في قلوب الناس أولاً كما بدأ الله ﷻ باستنطاقنا بأمر التوحيد وإشهادنا عليه.

وكذلك الرسل – عليهم الصلاة والسلام – أيضاً بدئوا

أمامهم بالدعوة إلي التوحيد فهذا نوح يقول لقومه: ﴿ **اعْبُدُوا**

اللَّهُ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ ﴿ [الأعراف: ٥٩]، وقالها هود لقومه وصالح لقومه وجميع من بعث الله ﷺ إنما زُبدة رسالة دعوته وبعثته هي الدعوة إلى التوحيد. فبعض الجماعات التي تدعونا إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي أولاً قبل أن نقرر التوحيد وبعد وصولنا إلى أعلى قمم السياسات نستطيع أن نثبت واقع التوحيد في واقع الناس، نقول هذه دعاوى بدعية باطلة لا أساس لها من الصحة، بُنيت على غير الحق، فعلى الدعاة وفقهم الله أن يُكرسوا جهودهم في تقرير التوحيد في قلوب الناس لاسيما في هذا الزمن الذي كثرت فيه البدع وتنوعت فيه الشبهات.

ولذلك لما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن قال: «إنك تقدم علي قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله» وفي رواية: «إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله».

ومن المسائل: في قول الله ﷻ لنا في عالم الذر: ﴿

أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴿ [الأعراف: ١٧٢]، دليل على أهمية التعليم بالسؤال والجواب وهي من أفضل طرائق التعليم في الحقيقة، فإن الطالب يفهم المسألة التي تريدها بأيسر طريق، فلا ينبغي للشارح أو المعلم أن يدرج كلامه ومعلومات درجاً هكذا من غير فصل مسألة أو سؤال.

فإن الطالب يبقي مشوش لا يدري عن أول المسألة من آخرها، فينبغي لنا أن نجعل من طرائق تعليمنا للناس أن نعلمهم عن طريق السؤال والجواب والله المستعان.

ثم انتقل بعد الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى إلى قطعة تتعلق بباب القدر أيضاً فقال رحمه الله تعالى:
(وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ، عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ)

والكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل.
المسألة الأولى: أن فيها دليلاً على إثبات عموم علم الله ﷻ بكل شيء، فالله ﷻ بكل شيء عليم، ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وهذه المرتبة وهي مرتبة العلم من أعظم مراتب الإيمان بالقضاء والقدر.
فمن أنكر علم الله ﷻ جملة أو تفصيلاً، أو وقع في إنكار بعض تفاصيله فإنه كافر، لا حظ له في الإسلام، فالله ﷻ يعلم الأشياء على صفتها سواء أكان علماً كلياً أو علماً

جزئياً، كما قال الله ﷻ ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا

إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩] وهذا العلم الكلي الإجمالي ﴿ وَمَا

تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام: ٥٩]، هذا العلم

التفصيلي الجزئي، وقال الله ﷻ ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ** ﴾ [المجادلة: ٧]، هذا العلم الكلي

الإجمالي، ﴿ **مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ رَايَهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُمْ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُمْ مَعَهُمْ أَيُّنَ مَا**

كَانُوا ﴾ [المجادلة: ٧] وهذا هو العلم التفصيلي الجزئي، فالله يعلم الكليات والجزئيات ولا يخفى عليه شيء في السماوات ولا في الأرض، فمن لم يؤمن بعلم الله ﷻ وعمومه فما هو مؤمن بالقضاء والقدر أبداً.

قال الله ﷻ ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**

إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠].

المسألة الثانية: لقد أجمع أهل السنة والجماعة على مقتضى ما قاله الإمام الطحاوي في هذه القطعة، وأن هذا الأمر وهو قضاء من سيكون في الجنة ومن سيكون في النار، كله من القضاء الذي قد تم وفرغ منه، وجفت منه الأقلام، وطويت منه الصحف، وانتهى الله ﷻ منه وهذا كله بإجماع العلماء رحمهم الله تعالى، فجميع من سيدخل الجنة قد علم اسمه واسم أبيه واسم قبيلته، وكل من يدخل النار قد علم اسمه واسم أبيه واسم قبيلته، فلا يزداد في عدد أهل الجنة على ما قضى الله ﷻ من عدد أهلها ولا ينقص

فيهم منهم أحد، ولا يزداد في عدد أهل النار ولا ينقص منهم أحد.

وهذا الإجماع مستند إلى جمل من النصوص في السنة كثيرة، فمن ذلك ما روى الإمام البخاري رحمه الله تعالى من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم أشيء فرغ منه، أم فيما يستقبلونه مما جاء به نبيهم وقامت به الحجة عليهم؟ قال: لا، بل شيء قضي عليهم وفرغ منه واقرأوا إن شئتم ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ

بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُمُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ ﴾ [الليل: ٥-٧]»، الآيتين

بعدها؛ فهذا أمر قد تم وفرغ منه، فإذا كنت تعمل بعمل أهل الجنة وختم عليك بعمل أهل الجنة، فأنت في علم الله من أهل الجنة، ويسر الله ﷻ لك في حياتك عمل أهل الجنة، ونعوذ بالله من الأخرى.

ومن ذلك أيضاً: ما روى الإمام البخاري من حديث عمران بن حصين أيضاً: قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار؟ فقال: نعم، قال: فلما يعملون؟» أي ما الداعي إلى العمل إذا كان الأمر قد تم وفرغ منه؟ فقال ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»

ومن ذلك أيضاً: ما رواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه، من حديث علي رضي الله عنه، قال: «كنا مع النبي ﷺ

في جنازة في بقيع الغرقد، فإذا رسول الله ﷺ قد طأطأ رأسه ينكت الأرض بعود معه، ثم قال ﷺ ما منكم من أحد، أو قال ما من نفس منفوسة إلا وقد علم مقعدها من الجنة أو من النار».

ما من نفس منفوسة، أو قال: ما منكم من أحد، أو ما من نفس منفوسة، شك الراوي، «إلا وقد علم مقعدها من الجنة أو النار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة، فقالوا يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فقال النبي ﷺ اعملوا فكل ميسر لما خلق له، فأما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل الشقاوة»، أو كما قال ﷺ.

ومنها كذلك ما في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق...»، الحديث المعروف، قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله»، والشاهد الآن «وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ»، هذا شيء قد فرغ وتم وانقضى، «وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ».

ثم قال رضي الله عنه: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ»، أي كتاب؟ ما سبق في علم الله سبحانه أنه ليس من أهل الجنة، «فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، والذي نفسي بيده إن أحدكم ليعمل بعمل

أهل النار حتى ما يكون بينه، وبينها إلا ذراع، فيسبق
عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها».

وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «قال
النبي ﷺ: من كان من أهل الجنة فييسر لعمل أهلها، ومن
كان من أهل النار فييسر لعمل أهلها، وإنما الأعمال
بالخواتيم»، أو كما قال ﷺ.

فكل هذه الأحاديث وغيرها كثير في السنة، تدل دلالة
قطعية، لا تدع ريباً في قلب من يؤمن بالله ﷻ، أن هذا أمر
قد قضي وفرغ منه، وذلك قبل خلق السماوات والأرض
بخمسين ألف سنة، كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله
بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: «قال النبي ﷺ: كتب الله
مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض
بخمسين ألف سنة».

ومن جملة المقادير تقدير من سيكون من أهل الجنة،
ممن سيكون من أهل النار، وفي حديث الحكم بن سفيان
عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «إن الله
تبارك وتعالى استخرج ذرية آدم من ظهره»، وفي رواية
«قبض قبضة، فقال: هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي، ثم قبض
قبضة بيده الأخرى، وقال: هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي»

وفي حديث أبي نضرة رضي الله عنه أن رجلاً من أصحاب النبي
ﷺ أنهم دخلوا على أبي عبد الله هذا الصحابي وهو يبكي،
فقالوا ما يبكيك، أو لم يقل له رسول الله ﷺ خذ من شاربك
حتى تلقاني؟ أي أنك من أهل الجنة، فقال: نعم، قد قال
ذلك رسول الله ﷺ، ولكنني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إن الله قبض بيمينه قبضة، وقبض بيده الأخرى قبضة، فقال للذين في يمينه إلى الجنة برحمتي، وقال: للذين في يده الأخرى إلى النار ولا أبالي»، وهذا الحديث رواه الإمام الهيثمي رحمه الله رجاله رجال الصحيح.

وروى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في سننه بإسناد جيد إن شاء الله، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال للذي في يمينه هذا كتاب من الله تعالى، فيه أسماء أهل الجنة، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم ختم على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص، وقال للذي في شماله: وهذا كتاب من الله ﷻ فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم، فختم على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص، فقال أصحابه: يا رسول الله ﷺ ففيمما العمل إذا؟ فقال ﷺ: سدّدوا وقاربوا، فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة، وإن عمل أي عمل، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار وإن عمل أي عمل، ثم نبذ رسول الله ﷺ هذين الكتابين وقال: فرغ ربكم من العباد، فريق في الجنة وفريق في السعير»، وقد حسنه الإمام الترمذي وقال غريب صحيح. وقال الإمام الحافظ في الفتح إسناده حسن، وقال الإمام الألباني رحمه الله تعالى حديث حسن.

فهذه الأحاديث تطلّعنّا على صحة ما قاله الإمام الطحاوي، من أن عدد أهل الجنة قد فرغ منهم وعلموا، وأن عدد أهل النار قد فرغ منهم وقد علموا وقد طويت الصحف وجفت الأقلام من هذا الأمر.

وكأنني بكم قد أشكل عليكم ما أشكل على أصحاب النبي ﷺ وجواب هذا الإشكال الذي في أذهانكم ستجدون جوابه في المسألة الثالثة وهي :

إن قال قائل: هل الإيمان بهذه المسألة القدرية يوجب أن ترك العمل اتكالا على ما كتب لنا؟ فبما أننا وإن عملنا بعمل أهل الجنة إن كنا من أهل النار فسيختم لنا بعمل أهل النار، فلا نستفيد كثير شيء من تلك الأعمال التي نقطعها في حياتنا إذا كان سيختم لنا بعمل أهل النار وإن كان الله ﷻ يعلم أننا من أهل الجنة فمهما تقمنا فيه من الذنوب والمعاصي، فإن الله سيختم لنا بخاتمة خير، تنقلنا إلى صفوف أهل الجنة، فإذا ما الداعي إلى العمل؟ وما الداعي لترك الذنوب والمعاصي؟ فقد ينقدح في ذهن الإنسان شيء من ذلك، ونحن على قلة علمنا وضعف إيماننا وبقيننا بالله ﷻ كيف لا ينقدح في أذهاننا شيء مما في أذهان من هم أكمل الأمة إيمانا وأعمقها علما، وأعرفها بالله ﷻ ورسوله ، ولذلك لما سمع الصحابة هذه الأحاديث من رسول الله ﷺ، قالوا « ففيم العمل؟ »

الجواب : لا ينبغي أن ينظر إلى المقادير مجردة عن أسبابها، فإن أعظم الخلل الذي يجعل هذا الأمر ينقدح في قلوب الناس إنما هو فصل التقدير عن سببه، فمتى ما فصلت أيها المسلم الموحد المقادير عن أسبابها سينقدح في ذهنك هذا الإشكال.

لكن متى ما كنت قارنا القدر بأسبابه فاعلم أنه لا يمكن أن يتطرق في قلبك شيء من ذلك أبداً، فلا يمكن لإبليس

أن يقدح أو ينفخ في قلبك هذه الشبهة إلا إذا قدر على فصل المقادير عن أسبابها في ذهنك وعقلك، لكن ما دامت المقادير مربوطة بأسبابها، فوالله لن يستطيع إبليس أن يصل إلى ما وصل إليه من غيرك ممن زرع في قلبه هذه الشبهة، وصارت سبباً لبعده عن الله وتركه للعمل، وتقمه للذنوب والمعاصي.

وأضرب مثلاً: أو لم يقدر الله ﷻ الجوع وعلم قبل خمسين ألف سنة من خلق السماوات والأرض أنك ستجوع، فقد كتب جوعك في كتاب وقد طويت الصحف وجفت الأقلام، فهل يحمالك إيمانك بعلم الله أنك ستجوع ألا تترك الأسباب التي بها تشبع؟

الجواب: لا، لأنك وفقت للربط القدر بسببه فوفقت للذهاب للطعام، والذي جعلك تبحث عن الطعام هو أنك أقنعت نفسك أن علم الله بأنني قد جعت لا يسوغ لي أن أترك القدر الثاني وهو السبب، ولذلك من يفرق بين الأقدار وأسبابها، هو مؤمن ببعض باب القدر وكافر ببعض، لأن السبب من جملة قدر الله ﷻ.

أولم يعلم الله ﷻ في قدره السابق الذي كتبه في لوحه المحفوظ أنك ستشبع في يوم من الأيام؟ الجواب: بلى، وهل إيمانك بأنك ستشبع يجعلك لا تطرق الأبواب التي بها تملأ بطنك حتى تشبع؟

الجواب: لا، لا نتصور أن أحداً يقول: بما أن الله علم أنني سأشبع، وقدر ذلك فقضاه، فإنني أكل على كتابي وأدع العمل أو تسمعون أحداً يقول هذا!؟: فالمشكلة القدرية

في هذا الأمر الإِبليسي الملعون هو فصل القضاء عن أسبابه، والأسباب من جملة القضاء والقدر، فالذي قدر أن تجوع قدر أن تشبع، وهذا الشبع مبني على أسباب.

ولذلك لو جاءنا رجل في مثال آخر يقول: إذا كان الله عَزَّ وَجَلَّ قد قدر لي في سابق علمه أنه يولد ليس، فإنني لا أتزوج، لو سمعتم أحدًا يقول هذا أف يكون كلامه مقنعًا؟
الجواب: لا، لأنه فصل القدر عن سببه.

فإذًا هذه المشكلة أصلها يأتي من فصل المقادير عن أسبابها، ولذلك كل من فصل القدر عن سببه، جاءت هذه المشكلة في ذهنه.

ولذلك لما صارت هذا الأمر في أذهان أصحاب رسول الله ﷺ دلهم على العمل الذي هو السبب وبين لهم أن لا يفصلوا بين القضاء وسببه.

فالله عَزَّ وَجَلَّ قدر أهل الجنة، لكن هذا التقدير ليس جزافيًا بلا علم، فهذا التقدير ليس جزافيًا، ولا اختياريًا محضًا، فالله عَزَّ وَجَلَّ عادل العدل المطلق، ولا يظلم أحدًا، لكن لأنه يعلم العباد ويعلم ما سيعمل العباد فعلم أن هذا الرجل سيعمل بعمل أهل النار، فكتبه في سابق علمه أنه من أهل النار، فلم يكتبه من أهل النار هكذا جزافيًا، وإنما كتبه لعلمه السابق بأن سيكون في الدنيا من أهل من يعملون بعمل أهل النار.

فالذين يشكل عليهم هذا الأمر يظنون أيضًا ظنًا آخر في الله عَزَّ وَجَلَّ يوجب لهم سوء الظن في الله، وهو أن الله اختار

هكذا، اختيارًا من غير نظر إلى ما سيعمله الإنسان، هذا مزلق آخر في هذا الباب أيضًا.

فصار عندنا مزلقان في مسألة ترك العمل واتكالا على ما قضاه الله ﷻ وقدره، فأنا كمدرس قد أقول لأحد طلابي في بداية العام، سوف تنجح، وأقول لطالب آخر سوف ترسب، هل اخترت هذا للنجاح وهذا للرسوب هكذا جزافًا من غير سابق علم بأحوال هذا من ذكائه، وفطنته وحرصه وشدة مذاكرته ومتابعته، واحترامه أساتذته، وسؤاله عما يشكل عليه بحسب خبرتي في السنوات السابقة له، فبنيت على هذه الخبر والعلم السابق أنه سينجح.

وهل قلتي بأن الآخر سيرسب ظلم له؟ الجواب لا، وإنما حُكم على هذا بالنجاح لسبق علمنا فيه، وحُكم على هذا بالرسوب لسبق علمنا فيه.

فإذا كنا نحن على ضعف علمنا وقصوره قد نحكم بالأشياء قبل وقوعها لعلم سابق بأسبابها، فكيف بربنا ﷻ الذي يعلم ما ستكون عليه الحال؟ ومن ستكون؟ وبأي اسم ستسمى؟ وهل أنت ستكون شقيًا أو سعيدًا، هل ستؤمن أو تكفر؟ وهل ستصلي أو تترك؟ هل ستقوم بشرائع الإسلام أو لا؟ فكل ذلك لا يخفى على الله وليس يستجد على الله ﷻ من أعمالك شيء.

فلأنه يعلم من أنت، ويعلم أعمالك قال هذا من أهل الجنة، ولأنه يعلم أعمال الرجل الآخر ويعلم أحواله قال هذا من أهل النار، فالذين يقولون سنترك العمل أساءوا

الظن بالله لأنهم اعتقدوا أن هذا الاختيار جاء عن غير علم سابق بالمختار - أي بالعبد-.

فالأمر فيه مزلقان عظيمان، أوقع هؤلاء في هذه الشبهة، وفي حبال إبليس: المزلق الأول: أنهم نظروا إلى القدر محضاً مجرداً عن أسبابه.

المزلق الثاني: أنهم ظنوا أن اختيار الله ﷻ لأهل الجنة من أهل النار إنما جاء جزافاً من غير سبق علم منه ﷻ، بمن سيكون من أهل الجنة سبباً، ومن سيكون من أهل النار سبباً.

فالله ﷻ قدر الأمور على ما هي عليه، ولكنه مع تقديرها علم الأشياء و علم الأسباب، و علم كيف ستكون، وعلى أي حال ستكون، إذا قول الله: «هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي»، إنما هو من باب الحكم النهائي المعلوم سببه.

فإن قيل : أسبابه لم تقع إلى الآن؟

نقول : لم تقع باعتبارك أنت، لكن عند الله، قد سبقت في علمه، فلا حق لك أن تقول يا رب اخلفني وسأكون من أهل الجنة، يا رب لو خلقتني سأكون من أهل الجنة، يا رب لو أنك ما كتبت أنني كذا سأكون من أهل كذا، هذا كله من باب سوء الظن في الله ﷻ.

ولذلك قد علم الله ﷻ أن هذا يولد له، لأن الله علم سابقاً أنه سيتزوج وسيطأ زوجته وستحمل، فكتب أنه سيولد له، فكتابة الولد ليست هكذا جزافاً من غير معرفة بأسباب سابقة فلما علم الله الأسباب على ما هي عليه في علمه

الأزلي كتب الولد، فإذا كتابة الولد مبنية على علمه
بالأسباب، فلو قال هذا الرجل إذا علم الله ﷻ أنه يولد لي
فلا حاجة إلى الوطاء، فإنه يكون أحق.

وكذلك نقول أيضاً: إذا علم الله ﷻ أن هذا ينبت له
زرع، فقد علم الله ﷻ سابقاً قبل تقدير الزرع أنه سيتملك
أرضاً، وسيحرص على بذرها، وسيسقيها ثم ينبت له
الزرع، فتقدير نبات الزرع ليس هكذا، إنما كان مبنياً على
علم الله ﷻ السابق بأن العبد سيقوم بالأسباب التي تنتج له
هذا الأثر.

وكذلك إذا علم أن فلاناً يشبع بالأكل ويروى بالشرب،
وهذا يموت بالقتل، فلا يؤخذ القدر السابق بمعزل عن
النظر في قدر الأسباب، هذا من كلام أبي العباس بن تيمية
رحمه الله تعالى.

قال أبو العباس: فلا يؤخذ القدر السابق بمعزل عن
النظر في قدر الأسباب، فالله ﷻ لم يجعل هؤلاء في الجنة
إلا لعلمه بأنهم في الدنيا سيعملون بعمل أهل الجنة، ولم
يجعل هؤلاء في النار إلا لعلمه السابق بأنهم إذا وجدوا في
هذه الدنيا سيعملون بعمل أهل النار.

فالضلال في هذا الباب مبني على شبهتي شيطانيتين :

الشبهة الأولى: فصل الأقدار عن أسبابها.

الشبهة الثانية: أن اختيار الله ﷻ لأهل الجنة من أهل النار

جزافاً من غير علم بسبق أسباب هذه وأسباب دخول هذه.

لكن إذا آمننا واعتقدنا الاعتقاد الجازم أن الله ﷻ هو الذي قدر دخول الجنة وقدر أسبابها، فحينئذٍ هذا يحتم علينا أن نسلك الأسباب إذا كنا نريد الآثار.

فالذي يقول: إن كان الله قدر أن أكون من أهل الجنة فسأصلها، وإن لم أعمل بعملها، هذا غير مقبول لأنه لم يقرن بين الأقدار وأسبابها، فالذي قدر الدخول هو الذي قدر الصلاة وأمر بها، الذي قدر الدخول هو الذي قدر الإيمان وأمر به، وجعله سبباً لها، والذي قدر دخول النار هو الذي خلق الكفر وقدره، الذي قدر دخول النار هو الذي قدر البدعة والمعصية والكبيرة التي توجب للناس دخول النار.

فمن أراد أن يدخل الجنة فليسلك قدر أسبابها، فلا نزال في تلك الدنيا تنتقل من قدر إلى قدر حتى نصل إلى القدر الأعظم وهو دخولها، ومن أراد أن يهرب من النار فلا يسلك طريق قدر دخولها وأسباب قدر دخولها.

فإن من سلك طريق أحد الدارين سيصلها، ولا يلوم الإنسان بعد ذلك إلا نفسه.

وقريب من هذا مشكلة في مسائل الدعاء، قد تثور في ذهن بعض الناس، وهي أن العبد يقول: ما الداعي للدعاء؟ فالله إذا كان قد قدر أن يحصل لي المدعو بدون دعاء، فسيأتيني ولو لم أدعو، وإن كان الله لم يقدره لي فلا يدان لي للوصول إليه حتى وإن جلست ليلى ونهارى أدعو- وهذه مشكلة قدرية أخرى في باب الدعاء؟

نقول: هو نظر إلى العطاء الرباني ولم ينظر إلى أسبابه، ونظر إلى المنع الرباني ولم ينظر إلى أسبابه، ففصل بين القضاء وبين أسبابه، ولذلك عطاء الله وَعَلَىٰ يكون عطاء ابتدائيًا ومنعه منع ابتدائي، لكن هناك عطاء آخر عطاء جزائي سببي، وهو عطاء موقوف بين السماء والأرض حتى تدعو، فمتى ما دعوت نزل عليك العطاء، ويعطيك بعض العطاء ابتداءً.

فهل أنت دعوت أن تكون مسلمًا؟ فعطاء الله للإسلام عطاء ابتدائي من غير دعاء.

هل دعوت الله أن تكون أبيضًا؟ أن تكون ذا حسب ونسب؟ أن تكون بين أبوين مسلمين؟ فهذه نعم عظيمة أعطاك الله وَعَلَىٰ ابتداءً، فهذا نوع من عطاء الله تفضل به على من يشاء من عباده.

لكن هناك عطاء آخر غفلت عنه عقول من يسأل في هذه المسألة وهو العطاء الجزائي، فلما تفرض قسمين فقط وتقول إما أن يكون قدر فلا داعي إلى الدعاء، وإما أن يكون لم يقدر فلا حاجة إلى الدعاء فبكلتي الصورتين لا حاجة إلى الدعاء، لما لم تفرض فرضًا ثالثًا وهو أنه قدر بالدعاء، فيزول عنك الإشكال.

فلا تأتي المشاكل في باب القدر - وأقسم بالله على حسب التتبع والاستقراء - إلا إذا فصلت عن الأسباب، فمتى ما فصلت في هذا الباب قضاء الله وقدره عن الأسباب وقعت عليك المشكلة.

ولذلك وصيتي لكم أن تحرصوا على تعليم الناس هذين الأمرين، لأن كثيراً من الناس الآن قد وقع في قلبه شيء من هذا الريب والشك، وهو أنه إذا كان الله قد قضى أهل الجنة من أهل النار فلما العمل؟ فالمشكلة عنده في الأسباب، فإذا بُين له أن هذه المشكلة تزول إذا آمنت بالأمرين على وجه واحد، وعلمت أن الله قضى الأمرين أصل القدر وسببه حينئذ يخف عليك هذا الأمر فيما قدره الله ﷻ وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم، فإنه إنما قدر بأسباب قد سبق علمه بوقوعها، فرتب هذه النتائج على سابق علمه ﷻ.

ثم اعلم رحمك الله تعالى أنه قد ضل في هذا الباب طائفتان:

الطائفة الأولى: فريق آمنوا بالقضاء والقدر، وظنوا أنهم بمجرد إيمانهم هذا قد قاموا بما يريد الله ﷻ منهم، وقد أعرضوا عن الأسباب الشرعية، فلا تجدهم يقومون بشيء من الأسباب مطلقاً فهم مؤمنون بالقضاء والقدر، وأن الله ﷻ خلق كل شيء، وأنه هو الذي شاءه وقدره، وكتبه في لوحه المحفوظ وعلمه، ولكنهم مع هذا يعرضون عن الأسباب الشرعية والأعمال الصالحة اتكالا على ما كتب لهم في قضاء الله ﷻ وقدره وهؤلاء طائفة من الجبرية، وهؤلاء في الأعم الأغلب يؤول أمرهم إلى الكفر بالكتاب والرسول ﷺ، فهؤلاء أصابوا في جانب، ولكن أخطأوا في جانب، فأما جانب إيمانهم بقضاء الله ﷻ وقدره فلا جرم أنهم مصيبون في هذا، ولكن إيمانهم هذا حملهم

على ترك الأسباب الشرعية المتاحة، فتركهم للأسباب خطأ وغلط على الشريعة، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة، وعلى أدلة الكتاب والسنة، وإيمانهم بالقضاء والقدر حق، فهؤلاء قوم عندهم حق وباطل.

بينما قابلهم فريق آخر من القدرية، وهم الذين اعتمدوا بكليتهم على فعل الأسباب الشرعية وظنوا أنهم بمجرد فعلها يتحقق لهم ما يريدون، وأعرضوا عن قضاء الله ﷻ وقدره، فتراهم إذا فعلوا الفعلة يطالبون الله ﷻ بثوابه ويطالبونه بما يطالب به الأجير من استأجره وكأن الله ﷻ قد استأجرهم في هذه الدنيا للقيام ببعض الأعمال، فإذا قام هؤلاء الأجراء بأعمالهم طالبوا ربهم بنتائج هذه الأعمال، وهذا من المعلوم أنه خطأ.

فهذا الفريق الثاني أيضاً عندهم صواب وعندهم خطأ، أما إعراضهم عن الإيمان بالقضاء والقدر فهذا لا جرم أن هذا خطأ عظيم، وأما اعتقادهم بأن الأسباب مؤثرة، لا جرم أنه حق، ولكن الاعتماد على الأسباب الاعتماد الكلي هذا هو الذي لا يرضاه الله ﷻ ورسوله ﷺ.

فإذا تجد أن الأولين صار توكلهم على مجرد القضاء والقدر مع إهمال الأسباب، وأما الآخرون فصار توكلهم على الأسباب وأهملوا قضية الإيمان بالقضاء والقدر، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، وأما أهل السنة والجماعة فقد آمنوا بالأمريين جميعاً، فأمنوا بأن كل شيء يكون في هذا الكون فلا يكون إلا بقضاء الله ﷻ وقدره.

ومع ذلك فإن إيمانهم بهذا لا يحملهم على ترك الأسباب المشروعة، بل يفعلون من الأسباب الدينية والدينيوية ما هو متاح لهم، وداخل تحت مقدورهم، فلا يجوز الاعتماد على القضاء مع ترك الأسباب، ولا الاعتماد على الأسباب مع ترك القضاء، بل الشريعة والدين جاءت بالجمع بينهما.

فيجب علينا أن نؤمن بقضاء الله ﷻ وقدره، وأن الله ﷻ قد علم عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، ومع ذلك فلا يجوز لنا أن نعطل الأسباب الشرعية، كإيمان الواحد منا بأنه إذا جاع فإنه يذهب للأكل ليشبع، فلا يحمله قدر الجوع على ألا يأكل.

وكذلك لو أراد الإنسان منا أن يولد له فإنه يسعى في أسباب ذلك، وذلك بالزواج والوطء، فإذا إيماننا بالقضاء والقدر لا يجوز أن يحملنا على تعطيل الأسباب، وإيماننا بتأثير الأسباب بقدر الله، لا يحملنا على تعطيل القضاء والقدر، هذا هو منهج أهل السنة والجماعة.

فتجد أن أهل السنة جمعوا الحق الذي مع كل الطائفتين، فالحق الذي مع الجبرية هو إيمانهم بالقضاء والقدر، فنحن نؤمن بالقضاء والقدر، والحق الذي مع القدرية هو فعل الأسباب، فنحن نفعل الأسباب، فصار منهجنا في القضاء والقدر هو الإيمان به مع فعل الأسباب.

وقد بينت أن الإيمان بالأسباب وبآثارها وفعلها هو داخل تحت دائرة القضاء والقدر، فإذا الأسباب داخلية في باب القضاء والقدر، فمن آمن بالقضاء وأنكر الأسباب فقد

آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، ومن آمن بالأسباب وكفر بالقضاء فقد آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

فلا يتم إيمان العبد بالقضاء والقدر الذي هو الركن السادس من أركان الإيمان إلا باستجماع الأمرين جميعاً، فيؤمن بما أن ما كان وما يكون، وما سيكون، إلى أن تقوم الساعة، بل حتى ما يكون بعد قيامهما حتى يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، كل شيء لا يكون إلا بقضاء الله ﷻ وقدره، وهذا لا يحمله على تعطيل الأسباب، بل يحمله على التنافس في فعل الأسباب المتاحة المشروعة.

المسألة الخامسة: هنا جمل من القواعد تعيننا على فهم هذه المسألة القدرية الخطيرة، والتي زلت فيها أقدام وضلت فيها أفهام:

القاعدة الأولى: أن الاتكال على القضاء وتعطيل الأسباب قدح في الشرع، والاعتماد على الأسباب وترك الإيمان بالقضاء قدح في الدين، والإيمان بالقضاء مع فعل الأسباب هو حقيقة الإسلام.

فلا يجوز لنا أن يحملنا إيماننا بالقضاء على تعطيل الأسباب، كما فعله الجبرية.

فلا نعتمد على القضاء فقط ونترك الأسباب، ولا يجوز أن يحملنا إيماننا بآثار الأسباب على تعطيل الإيمان بالقضاء والقدر من العلم والمشئنة والكتابة والخلق، بل يجب علينا أن نستجمع بين الأمرين جميعاً.

القاعدة الثانية: **احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز.**

وهذه اللفظة في الحديث النبوي جمعت بين الإيمان بالأسباب والقضاء والقدر، فأمرك النبي ﷺ على أن تحرص على ما ينفعك، وهذا يتضمن العمل بالشرع، أي القيام بالأسباب، ثم قال بعدها: **واستعن بالله** - وهو الإيمان بالقضاء والقدر، فهنا يكون قد أمرك النبي ﷺ بأن تؤمن بالقضاء والقدر في قوله: **«واستعن بالله»**، وأن تؤيد هذا الإيمان بفعل الأسباب المتاحة المشروعة في قوله: **«احرص على ما ينفعك»**، فلا تتم مصالح العبد في دينه ودنياه، وفي أولاه وأخراه إلا إذا حرص على ما ينفعه، أي عمل بالشرع واستعان بالله ولم يعجز بتعطيل الأسباب.

القاعدة الثالثة: الإيمان بالقدر السابق لا يتنافى مع العمل اللاحق - أي العمل بالشرع -.

فمن حمله إيمانه بقضاء الله وقدره على تعطيل الشرع فإن إيمانه مدخول، وإيمانه ليس على مراد الله ﷻ في هذه المسألة.

ومن حمله إيمانه بقضاء الله وقدره على الحرص على فعل الأسباب، فذلك هو الإيمان بالقضاء المحبوب لله ﷻ.

القاعدة الرابعة: العبد مأمور بالنظر فيما أمر به وليس مأمورًا بالنظر فيما قُدر له.

فالعبد مأمور بالنظر إلى ما أمر به في الشرع، وليس مأمورًا بمطالعة ما كتب له في القدر، وذلك لأن القدر سر الله ﷻ كما سيأتينا في كلام الإمام الطحاوي.

فأنت متى ما طالعت قضاء الله ﷻ وقدره فسيحملك هذا على تعطيل الأسباب وعلى العمل بالشرع، فلا حق لك أن تنظر ما كتب لك، فتقول إن كنت مكتوبًا من أهل الجنة فلن يضرني معصية، وإن كنت مكتوبًا من أهل النار فلن ينفعني طاعة.

فهنا أنت نظرت إلا ما كُتِبَ لك، وطالعت القضاء مطالعة تقتضي منك أن تترك الشرع، وهذا خطأ، فنحن مخلوقون لا لنطالع ما كتب لنا، فإن ما كتب لنا أمره إلى الله ﷻ ولا نعلمه نحن، وإنما نحن مأمورون بتنفيذ مقتضى الشرع، فنمتثل ما أمرنا به شرعًا، وننتهي عما نهينا عنه شرعًا.

فإذا لا ينبغي لك أن تكثر المطالعة في القضاء والقدر لأن هذه المطالعة سوف تحملك على ترك ما أمرت به أو نهيت عنه، فعلى العبد أن يحرص في يومه وليلته وفي سؤال العلماء على أن يستشف منهم ما أمر به فقط، حتى يمتثله وما نهى عنه حتى يتركه.

ولا ينبغي أن يكثر السؤال، كيف كذا؟ ولماذا كذا؟ وإن كنت من أهل الجنة فكيف ينفعني كذا؟ وإن كنت من أهل النار فلماذا نفع الطاعات؟ وما ذنبي أنا إذا كنت مكتوبًا من أهل النار، وقدر الله علي الذنوب والمعاصي؟ .

فمتى ما أكثرت المطالعة في القضاء والقدر حملتك هذه المطالعة على تعطيل الشرع، ولا جرم في ذلك.

فأنت أيها العبد لست مأمورًا بمطالعة ما كُتِبَ لك فإن ما كتب لك أمره إلى الله ﷻ أولاً وآخرًا تفوض فيه أمرك

إلى الله، وإنما أنت مأمور بمطالعة ما شرع لك، فإن كان
أمراً حتى تأتمر به، وإن كان نهياً حتى تنزجر عنه.
فالعبد مأمور بمطالعة ما أمر به وما نُهي عنه فقط، بما
أمرنا الله ﷻ، وبما نهانا وهذه هي الأسئلة التي ينبغي أن
نكثر منها، ولن نحاسب يوم القيامة على ما قضاه الله ﷻ
وقدره علينا، وإنما سنحاسب على ما أمرنا به، هل
امتثلناه؟ وما نهينا عنه، هل اجتنبناه أم لا؟
وأما ما كتبه الله ﷻ عليك في قضاءه وقدره فلا
تحاسب ما لم يكن منك ثمة عمل، وهذا من رحمة الله ﷻ.
ومن القواعد أيضاً: الأسباب قدر من قدر الله فلا يجوز
تعطيلها.

وهذا باتفاق المسلمين من أهل السنة والجماعة، على
أن هذه الأسباب التي أمرنا بفعلها هي من قدر الله ﷻ،
فالجوع من قدر الله، والأكل من قدر الله، والظمأ من قدر
الله، والشرب من قدر الله، والزواج من قدر الله، وإنجاب
الولد من قدر الله، وكذلك الصلاة من قدر الله، ودخول
الجنة من قدر الله، وفعل الزنا والشرك من قدر الله،
ودخول النار من قدر الله، فالأسباب من قدر الله، فلا يجوز
أن يحملك إيمانك بأصل القضاء على أن تكفر ببعضه وهو
فعل الأسباب المتاحة المشروعة.

فإذا حل عليك شيء من أقدار الله فإنك تدفع هذا القدر
الذي حل بالقدر الذي أمرت به، فإذا حل عليك قدر
المرض، فإنك مأمور بأن تدافعه بقدر الاستشفاء والعلاج،

فكلاهما قدران، فلا يحملنك إيمانك بالقدر الأول على أن تعطل القدر الثاني.

وإذا حل عليك قدر الفقر فعليك أن تدافعه بقدر السعي في تحصيل أسباب الرزق وطلب المعاش، فلا يحملنك إيمانك بالقضاء الأول على أن تعطل القضاء أو القدر الثاني.

وإذا كنت مؤمناً بأن الله ﷻ هو الذي يهب الأولاد، وأن هبة الأولاد من قدر الله، فكذلك الزواج والسعي في تحصيل الزواج بالمرأة، وتحصيل أسباب الولد أيضاً هي من قدر الله ﷻ، وإذا كنت مؤمناً بأن الله هو الذي ينبت الزرع في مزرعتك، فأنت مأمور أيضاً باتخاذ قدرًا آخر يعين على هذا على تحصيلك للقدر الأول وهو تلك الأسباب التي شرعها الله ﷻ من البذر والسقي، والحصاد وغيرها.

فإدًا لا يجوز لك أن تعطل الأقدار الأولى بالأقدار الثانية، ونعني بالأقدار الأولى أي ما كتبه الله ﷻ في قضاءه لسابق، ونعني بالأقدار الثانية أي تلك الأسباب التي أمرك الله ﷻ بها وبتحصيلها شرعًا وهي الأسباب الشرعية، أو كونًا وقدرًا وهي الأسباب الدنيوية القدرية.

بل إن البرد من قدر الله ﷻ، أو ليس كذلك؟ ولكن الاحتماء من أثر البرد أيضاً من قدر الله، وشدة الحرارة من قدر الله، والاحتماء من شدة الحرارة من قدر الله، كما قال ﷺ «إذا اشتد الحر وهو القضاء والقدر، فأبردوا

بالظهر وهو قدر الأسباب، فإن شدة الحر من فيح جهنم».

فلا تتعارض هذه الأمور إلا في ذهن من لم يعرف حقيقة الإيمان بالقضاء والقدر وما هو؟ وما يتضمنه؟
ومن القواعد أيضًا: إذا وقع المقدور وكان نعمة فواجبها الشكر، وإن كان مصيبة أو نقمة فواجبها الصبر.
فإن أقدار الله ﷻ لا تخلو من حالتين على العبد، إما أن تكون أقدارًا موافقة لمراداته فالواجب عليه إذا حل عليه شيء من أقدار الله الموافقة لمراداته أن يحمد الله ﷻ ويشكره عليها، فإن بشكر الله ﷻ لهذه الأقدار ثبوتها.
وإذا كان من الأقدار المؤلمة المتنافرة مع مرادات النفوس، فإن الواجب على العبد أن يعاملها بالصبر واحتساب الأجر، وعدم التسخط.

فأنت متقلب بين فضل الله ﷻ وعدله، فإذا حل عليك شيء من أقدار الله المتوافقة مع ما تريد من الصحة والغنا، وسلامة الحال وازدهار العيش وغيرها، فاحمد الله ﷻ، وإذا حل عليك شيء من الأقدار التي تتنافر مع مراداتك كالفقر وشدة الحاجة إلى الناس، والأمراض وكثرة المشاكل والمصائب، فعليك أن تعاملها بالصبر واحتساب الأجر هذا هو الواجب عليك.

ومن المسائل أيضًا: الأقدار التي هي مصائب يجب أن

تقرن بالتوبة والاستغفار، كما قال الله ﷻ ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي

الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ﴿ [الروم: ٤١]، وهذه
مصائب عظيمة، من القحط ومن الهزيمة في الحروب،
ومن الأمراض ومن الفقر، ومن شدة الحاجة، ومن موت
النبات وموت البهائم، ومن الفيضانات والزلازل
والبراكين، والأعاصير المدمرة التي تهلك النفوس،
والحر، هذه مصائب، وهي من أقدار الله عَزَّ وَجَلَّ.

ولكن نبهنا الدليل على ألا نقف على كونها من قدر الله
فقط، بل يجب علينا أن نقرنها بكمال التوبة والاستغفار،
لأن المتقرر بالأدلة أنه ما نزل بلاء إلا بذنب، وما رفع
عن الناس إلا بتوبة، فعليك إذا أحل عليك شيء من أقدار
الله المؤلمة أن تبادر بالتوبة والاستغفار، فإن هذا من جملة
ما دلت الأدلة على أن يكشف عن الناس مصيبتهم قال الله

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ

سَيِّئَاتِهِمْ وَلَادَخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ

وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكُلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ

أَرْجُلِهِمْ ﴿ [المائدة: ٦٥-٦٦] أي بكفرهم بالله عَزَّ وَجَلَّ وعدم

إيمانهم بالكتاب أصيبوا بما أصيبوا منه من المصائب

والنقم، وقال الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً**

مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ

فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ

﴿١١٢﴾ [النحل: ١١٢]. فسلب الله ﷻ عنها قدر النعمة،

وأحل عليها قدر البلاء والمصيبة بسبب كفرها بالله ﷻ

وعدم استغفارها، وقال الله ﷻ ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ

ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَأَشْكُرُوا لَهُ، بَلَدَةٌ

طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ **فَاعْرُضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ** ﴿٤٦﴾

[سبأ: ١٥-١٦] فالنعمة التي كانت مغدقة عليهم هي من قدر الله، وسيل العرم والتدمير الذي حصل عليهم أيضاً هو من

قدر الله، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ﴿٤٦﴾ [فصلت: ٤٦].

فأقدار الله ﷻ لا تنزل على العباد إلا بأسبابها. إذا نزل عليك شيء من الأقدار المؤلمة فعليك أن تعالج ذلك بالتوبة والاستغفار إلى الله ﷻ، والرجوع الصادق إليه، وبأن تتفقد حالك.

ومن القواعد أيضاً: العبد له مع المقدر حالتان: فأما قبل وقوع المقدر فعليه تكميل مراتب الاستعانة بالله ﷻ، والتوكل عليه.

وأما بعد وقوعه فالشكر إن كان نعمة، والصبر إن كان نقمة.

فأما حالة العبد قبل وقوع المقدر عليه فهو كمال الاستعانة بالله ﷻ وكمال التوكل عليه، وكمال دعائه، إما

في تحصيل مراده إن كان محبوبًا، أو في الاستكفاء بقدرة الله ﷻ منه إن كان مرهوبًا، فإن كنت تخاف وقوع شيء يضرك، ولم يقع إلى الآن، فحالتك قبل وقوع المقدور الضار كمال الاستعانة بالله والاعتصام به والاستعاذة بالله ﷻ من وقوعه.

وإن كان المقدور الذي لم يقع أمرًا محبوبًا لديك فعليك أيضًا بالاستعانة بالله ﷻ، والتوكل على الله، وكثرة دعائه وسؤاله بأن يعينك على تحصيله، هذه حالة العبد قبل وقوع المقدور.

وأما بعد وقوعه: فأيضًا حالتان: وهي إذا كان المقدور محبوبًا للنفوس فواجبه الشكر كما تقدم قبل قليل، وإذا كان قد وقع عليك مقدور الله المؤلم، فإن واجبه حينئذ الصبر. هذه جمل من القواعد التي تعيننا على فهل هذا الباب. والخلاصة مما قررته، أنه لا يتم إيمان العبد بالقضاء والقدر إلا إذا آمن بالركنين جميعًا: بقضاء الله المشتمل على الإيمان بعلمه، وكتابته ومشيئته وخلقه، هذا الركن الأول.

والركن الثاني: أن يؤمن بآثار الأسباب وأن يقوم بما أوجبه الله ﷻ عليه منها، فلا يحملنه إيمانه الأول على تعطيل الإيمان الثاني، ولا إيمانه الثاني على تعطيل الإيمان الأول، لأن كلي الإيمانين داخل في الإيمان بالقضاء والقدر، والله أعلم.

ثم قال الإمام الطحاوي: (وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيَمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ)

وهذه القطعة تتكلم عن شيء من مسائل باب القضاء والقدر، ولا يزال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى يتكلم عن مسائل القدر، ويتكلم عن عموم علم الله ﷻ بأفعال عباده.

وقد أجمع المسلمون على أن الله ﷻ له العلم الشامل الكامل كما بينا، فالله ﷻ موصوف بالعلم الكامل الذاتي الكلي والجزئي، فجميع ما يفعله العباد، وما يقع منهم، فإنه لا يقع إلا والله ﷻ قد علمه بعلمه لشامل، وكتبهم في لوحه المحفوظ وشاءه بمشيئته النافذة، وخلقه، فليس شيء يكون في كون الله ﷻ إلا ولا بد أن يمر على هذه المراتب الأربعة: مرتبة العلم، ومرتبة الكتابة، ومرتبة المشيئة، ومرتبة الخلق، وهي مراتب القدر، وقد بينا كل ذلك بأدلته عند قول الإمام الطحاوي في أول هذه العقيدة في قوله: وقدر لهم أقدارا، وضرب لهم أجالا.

من المسائل التي تدخل تحت هذه: قاعدة عظيمة من قواعد أهل السنة والجماعة والتي ثبتت بالأدلة الكثيرة وهي قوله رحمه الله تعالى: وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وهي من أعظم قواعد باب القضاء والقدر، أي أن أعظم أعمال العبد تأثيرًا في نهايته، إنما هي تلك الأعمال التي يختم له بها فحتى وإن قصر في أوائل عمره فإذا خُتم له بالخير،

فإن نهايته وعاقبة أمره إلى خير، وكذلك من كان في أول أمره مجتهدًا ثم قصر في آخر حياته، أو زلت به القدم أو ضل به الفهم، أو اختلطت عليه أموره العقدية أو الشرعية، فإنه سيختم له بشر، وتكون عاقبته إلى شر، لأن الأعمال بالخواتيم.

فالإحسان السابق لا ينفع صاحبه إذا خُتم له بسوء، والسوء السابق لا يضر صاحبه إذا خُتم له بخير، لأن الأعمال بالخواتيم، وقد دل على هذه القاعدة أدلة كثيرة تجعل القلب ينزجر، والنفس تخاف، والقلب يضطرب من هول ما يختم له به، ويجعل العبد في دأب دائم، في دعاء الله ﷻ أن يختم له بخير.

فمن الأدلة التي تصح هذه القاعدة ما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، قال: «قال النبي ﷺ: إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة وهو من أهل النار»، أي يعمل في هذه الدنيا فيما يظهر للناس بعمل أهل الجنة، لكنه مكتوب عند الله ﷻ أنه من أهل النار ويعمل عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بالخواتيم، أخرجاه في الصحيحين، ومما يدل عليها أيضًا ما في الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وهو الحديث المعروف: قال: «حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق، إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة» إلى أن قال: «فو الذي نفسي بيده إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فسابق عليه الكتاب»، أي الذي كتبه الله ﷻ وقدره-

فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» وهذا نص على هذه القاعدة العظيمة، وهي أن الأعمال بالخواتيم.

ومما يدل عليها أيضاً: ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر، فلم نغنم ذهباً ولا فضة، وإنما الثياب والأموال والمتاع، فأهدى رجل من بني الضبيب يقال له رفاعة بن زيد، لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلاماً يقال له مدعم، فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وادي القرى، فبينما مدعم، يحط رحلاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إذ سهم عائم فقتله، فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال صلى الله عليه وسلم: كلاً، والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أصابها يوم خيبر من المغانم، لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً»، مع أنه مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج مجاهداً، مع جيوش المسلمين، ومات وهو يخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حط رحله، لكن لما ختم له بالسوء وهو الغلول من الغنيمة، صار إلى النار بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا دليل على أن الأعمال بالخواتيم نسأل الله حسن الخاتمة، قال: فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ- وهو شسع النعلة- أو شِرَاكَيْنِ، فقال هذا شيء كنت أصبته، أي من المغانم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ، أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ».

فهذا فيه التحذير العظيم من الاغترار بالأعمال، وأنه ينبغي للعبد ألا يتكل عليها، وألا يركن إليها، مخافة انقلاب

حاله في آخر عمره بسبب ما كتب له في قضاء الله ﷻ أنه سيختم عليه.

وكذا ينبغي للعاصي ألا يقنط من رحمة الله ﷻ رجاء أن يكون ممن شملهم الله ﷻ بعفوه وكتب لهم حسن الخاتمة.

فقوله: «الأعمال بالخواتيم»، تنفع في الأمرين، فتجعل العبد الطائع لا يغتر بطاعته خوفاً من سوء خاتمته، وتجعل العبد العاصي لا يقنط من رحمة الله ﷻ رجاء في حسن خاتمته.

ومما يدل عليها أيضاً ما رواه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه من حديث أنس رضي الله عنه قال: «كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ، فمرض، فأتاه النبي ﷺ يَعودُهُ، ففقد عند رأسه فقال له: أسلم»، والغلام قضى حياته وهو على اليهودية، أي قد استوجب للنار فنظر الغلام إلى أبيه كأنه يستشير، فقال له أبوه: أطع أبا القاسم رضي الله عنه، فأسلم، فمات، فخرج النبي ﷺ من عنده يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار»، فصار ماله إلى الآخرة في جنة الله بسبب أنه ختم له بخير، فلما ختم له بخير علمنا أن هذا الغلام اليهودي في كتاب الله ﷻ السابق أنه من أهل الجنة.

وكذلك روى الإمام أحمد وغيره، من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «لا عليكم ألا تعجبوا من أحد حتى تنظروا بما يختم له، فإن العامل يعمل زماناً من عمره، أو برهة من دهره بعمل صالح، لو مات عليه دخل عليه، ثم يتحول فيعمل عملاً سيئاً فيقبض عليه فيكون من أهل

النار، وإن الرجل ليعمل بعمل السوء برهة من عمره، أو قال من دهره، لو مات عليه لدخل النار، ثم يتحول فيعمل عملاً صالحاً فيقبضه الله عليه فيكون من أهل الجنة، وإن الله ﷻ إذا أراد بعد خير فاستعمله قبل موته، قالوا يا رسول الله: وكيف يستعمله قبل موته؟ قال: يوفقه لعمل صالح فيقبضه عليه»، أو قال: «ثم يقبضه عليه»، وهذا دليل على صحة هذه القاعدة المتفق عليها.

ومنها أيضاً: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قال النبي ﷺ: إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة وإنه لمكتوب في الكتاب أنه من أهل النار، فإذا كان قبل موته تحول فعمل بعمل أهل النار فمات فدخل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار وإنه لمكتوب في الكتاب أنه من أهل الجنة، فإذا كان قبل موته تحول فعمل بعمل أهل الجنة فمات فدخلها»، وهو عند الإمام أحمد.

ومن الأدلة كذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة، فإذا أوصى في آخر حياته حافاً» أي جانب الحق والعدل والإنصاف، «حاف في وصيته، فيختم له بشر عمله، فيدخل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة، فيعدل في وصيته، فيختم له بخير عمله، فيدخل الجنة»، وهذا عند أبي داود وفيه شيء من المقال.

وهذه الأحاديث تجعل العبد من أهل اليقظة دائماً، ومن أهل التحري، وطلب حسن الخاتمة، فمن أعظم ما ينبغي

للمسلم ألا يغفل عنه مطلقاً، أن يسأل الله ﷻ دائماً وأبداً
حُسن الخاتمة.

ومما يدل عليها أيضاً: ومما يدل عليها أيضاً: ما في
الصحيحين من حديث سعيد بن المسيب بن حزم عن أبيه،
قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ
فوجد عنده أبا جهل بن هشام، وعبدُ الله بنُ أبي أمية بن
الغيرة، فقال له: " أَيِّ عَمٍّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةَ أَشْهَدُ
لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ " فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بِنُ أَبِي أُمِيَّةَ: يَا
أَبَا طَالِبِ، أَتَرَعْبُ عَن مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة، حتى قال أبو
طالب: آخَرَ مَا كَلَّمَهُمْ هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ
يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، الحديث بتمامه.

والشاهد منه أن النبي ﷺ كان حريصاً على أن ينطق
عنه أبو طالب بهذه الكلمة لعلمه ﷺ بأنه لو نطق بها
وختمت حياته بها فإنه سيؤول أمره إلى الجنة، لأن النبي
ﷺ قال: «من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل
الجنة».

وفي الصحيحين من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: «أتيت
النبي ﷺ وهو نائم وهو عليه ثوب أبيض، ثم أتيته وهو
نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقعدت إليه فقال: ما من عبد
قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، قلت
وإن زنا وإن سرق؟ قال: وإن زنا وإن سرق، قلت وإن
زنا وإن سرق؟ قال: وإن زنا وإن سرق، قلت وإن زنا

وإن سرق؟ قال: وإن زنا وإن سرق على رغم أنف أبي ذر.

وجاء رجلاً إلى النبي ﷺ وأسلم من المشركين وأسلم بين رسول الله ﷺ، وما إن أسلم إلا نُودي بالجهاد، فدخل معهم فقتل، فرآه النبي ﷺ بين القتلى، فقال: **«بخ بخ دخل الجنة ما سجد لله سجدة»** أو كما قال ﷺ، فالأعمال بالخواتيم.

فينبغي أن تكون أيها المؤمن على يقظة دائماً وأبداً من أمر خاتمتك، وأن تكثر من سؤال الله ﷻ أن يختم لك بخير، ولا ننسى قول الله ﷻ **﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَهُ**

ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾

وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ

كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ

ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ

يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

ذكر كثير من المفسرين أن هذا الرجل يقال له بلعام بن باعوراء، وقد أتاه الله ﷻ من العلم، والفهم، استجابة الدعاء ما أتاه وأكرمه به، ولكنه خالف في آخر حياته، وأنكر نعمة الله ووجد فضل الله ﷻ عليه، فختم الله ﷻ له بشر الخاتمة.

فلا تغرنك أعمالك أيها المؤمن إن كانت صالحة حتى تنظر ما يختم لك به، ولا تياسن أيها العاصي بما تقمه من الذنوب والمعاصي، وبادر إلى التوبة ولا تقنط من رحمة الله، لأن الأعمال بالخواتيم، وهذه القاعدة من القواعد المجمع عليها بين أهل السنة والجماعة.

وأنظر كذلك إلى سحرة فرعون، الذين قضوا حياتهم كلها في السحر، وإيذاء الناس وعبادة الشيطان، والكفر والوثنية والشرك، لما أراد الله ﷻ أن يقبض أرواحهم سبق عليهم الكتاب فأمنوا، وخرروا لله ﷻ سجداً، وآمنوا برسالة موسى، وعذبوا في الله ﷻ أشد العذاب وما ردهم أو صدهم ذلك عن دينهم.

فلما ماتوا على هذا الخير علمنا أنهم كانوا مكتوبين في كتاب الله ﷻ أنهم من أهل الجنة، حتى وإن قبض حياتهم في هذا الجرم العظيم، وهو جرم السحر، الذي هو من أكبر الكبائر.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ذلك الرجل من بني إسرائيل، الذي كان يأتي على أخ له يفعل معاصي، وكان كثير النصيحة له والموعظة له، فقال له خلني وربي أبعث علي رقيبا؟ فقال: والله لا يغفر الله لفلان، فغضب الله ﷻ من هذه الكلمة، فقال: «مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ إِلَّا أَغْفِرُ لِعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِي، قَدْ غَفَرْتُ لِهَذَا - أَيِ الْعَاصِي - ، وَأَحْبَبْتُ عَمَلَكَ - أَيِ الطَّائِعِ -»، قال أبو هريرة: «تكلم بكلمة أوبقت دنياه وَآخِرَتَهُ».

فالأعمال بالخواتيم ولا تدري عن حال الإنسان وما يقبض عليه.

وقد فرع أهل السنة جملاً من الفروع العقدية على هذه القاعدة، فمنها تحريم لعن المعين، فلا يجوز للإنسان أن يلعن معيناً من أهل القبلة لأن اللعن هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله ﷺ، وأنت لا تدري عما سيختم له به، فلا يجوز للإنسان أن يلعن معيناً من أهل القبلة.

ولذلك في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من صلاة الفجر: «اللهم

العن فلاناً وفلاناً فأنزل الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

وفي رواية للإمام البخاري يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارس بن هشام، فأنزل الله ﷻ

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وجميع من

كان يدعو عليهم النبي صلى الله عليه وسلم باللعنة كلهم قد أسلموا. فلا يجوز لأحد أن يلعن معيناً، لأنك لا تدري عن حاله وما سيختم له به.

ومن الفروع العقدية على قاعدة الأعمال بالخواتيم أيضاً:

لا يجوز للإنسان أن يشهد للقتيل بين الصفين بأنه شهيد من غير تعليق الشهادة بأمر يرد فيه العلم إلى الله ﷻ،

كقولك فلان شهيد إن شاء الله، أو فلان شهيد نحسبه كذلك والله حسيبه ولا نزكي على الله أحداً.

لأن الجزم له بالشهادة من غير تعليق بعلم الله ﷻ هذه شهادة له بالجنة، ونحن لا ندري عما خُتم له به، ويدل على ذلك أحاديث منها ما في الصحيح، تحت قوله: باب لا يقال فلان شهيد.

وروى بسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «ما من مكلوم يكلم في سبيل الله والله أعلم بمن يكلم في سبيله، إلا إذا كان يوم القيامة جاء وجرحه يثعب دماً، اللون لون الدم والريح ريح المسك».

والشاهد منه هو قوله: «والله أعلم بمن يكلم في سبيله».

وأيضاً حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «لما التقى النبي ﷺ والمشركون، اقتتلوا، فلما كان في آخر النهار مال هؤلاء إلى عسكرهم، وهؤلاء إلى عسكرهم، وفي المسلمين رجل كان لا يدع شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه أي من المشركين، فلما اجتمعوا قالوا يا رسول الله: ما أجزأ أحد منا اليوم كما أجزأ فلان»، معجبون بصنيعه. فقال النبي ﷺ «أما إنه من أهل النار، حتى كاد بعض القوم أن يفتن، فقال رجل أنا صاحبه، فخرج معه كلما دخل، دخل معه، وكلما وقف، وقف معه، قال حتى أثقلته الجراح، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه بالأرض، وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه».

فرجع الرجل إلى النبي ﷺ فقال: أشهد أنك رسول الله، قال: وما ذاك؟ قال الرجل الذي قلت أنك من أهل النار، حصل له كذا وكذا وذكر له القصة، فقال ﷺ: أشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله، إلا إن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وإن الله ليؤيد هذا الدين للرجل الفاجر». وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله الرجل يقاتل حمية، ويقاتل شجاعة، ويقاتل عصبية، أي ذلك في سبيل الله؟ فقال ﷺ «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله».

فإذا لا يجوز لك أن تشهد للقتيل بين الصفين بأنه شهيد، وتطلق هذه الشهادة من غير تعليق لها بما يرد فيه العلم إلى الله عز وجل.

ومن الفروع المخرجة على هذه القاعدة: الشهادة لمعين بأنه من أهل الجنة أو أهل النار فيما لم يرد النص به وهذا محرم بإجماع العلماء، فلا يجوز لنا أن نشهد لمعين من أهل القبلة أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار ما لم يشهد النص له بذلك لأن الأعمال بالخواتيم. فربما يعمل أمام أعيننا بعمل أهل النار، فلا يجوز أن يحملنا عمله هذا على أن نشهد له بأنه من أهل النار، إذ قد يختم له بعمل أهل الجنة، وربما يعمل أماننا بعمل أهل الجنة، فلا يجوز أن يحملنا عمله هذا على أن نجزم، أو أن نقطع بأنه من أهل الجنة، لما؟ لأنه قد يختم له إذا سبق عليه كتاب الله بأنه من أهل النار.

فلا يجوز لأحد أن يشهد لأحد معين من أهل القبلة بأنه من أهل الجنة، أو أنه من أهل النار، ما لم يشهد النص له بذلك. ولكن نرجو للمحسن الثواب ونخشى على المسيء العقاب.

وفي صحيح الإمام البخاري من حديث خارجة بن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أن العلاء وهي امرأة من الأنصار بايعت النبي صلى الله عليه وسلم قالت: اقتسم المهاجرون قسمة، أي في أول مقدمهم للمدينة اقتسمهم الأنصار، فطار لنا عثمان بن مظعون رضي الله عنه فأنزلناه في أبياتنا، فوجع وجعه الذي توفي فيه، فلما مات غسلناه وكفناه، في ثيابه، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فقالت، أي أم العلاء: «رحمك الله يا أبا السائب، لشهادتي لك لقد أكرمك الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وما يدريك أن الله قد أكرمه؟ قالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، إذا فمن يكرمه الله؟ فقال صلى الله عليه وسلم: أما إنه قد جاءه اليقين، والله إنني لأرجو له الخير، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي».

وفي رواية للإمام البخاري: ما يفعل به، بل حتى الصغير لا ينبغي أن يُشهد له بالجنة، لأننا لا ندري عن ختم عمله فيما لو كبر في علم الله عز وجل.

ولذلك في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين، فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، لم يجزم لهم بالنار ولا بالجنة.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «دعي النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت يا

رسول الله طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة، فقال: أو غير ذلك يا عائشة؟ إن الله ﷻ خلق للجنة أهلاً خلقهم لها، وهم في أصلاب آبائهم، وخلق لنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم».

ومن الفروع العقيدية المخرجة على هذه القاعدة أيضاً: أنه لا ينبغي للإنسان أن يقول أنا مؤمن ويطلق، إذا كان المقصود أنه سيختم له بالإيمان، لأن العبرة في إيمان العبد إنما هو بموافاة الله ﷻ على هذا الإيمان.

لأننا لا ندري عما سيختم له به، هل سيبقى إيمانه على ما هو عليه؟ أو يسبق عليه الكتاب فيتحول.

فلذلك ينبغي للعبد أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله، إذا كان المقصود أنه مؤمن كامل، أو أنه سيثبت على الإيمان حتى يقبضه الله ﷻ عليه. فلا ينبغي للعبد أن يغتر بذلك، ولا أن يغتر بإيمانه ولا بعمله حتى ينظر فيما يختم له به.

ومن المسائل تحت هذه القطعة أيضاً:

إن قلت: والله إن شرحك السابق قد أوجب لنا إشكالاً عظيماً، لا بد أن تحله لنا، وهي أن هذه الأحاديث قد تقنط العبد من رحمة الله ﷻ ومن توفيقه، ومن فضله ومن تشييته.

فإن من كان طائعاً، يبقى وجلاً، خائفاً، ومن كان عاصياً ربما تحمله هذه الأحاديث على الاستمرار في معصيته، إذ أنه يؤمل في رجاء الله ﷻ أنه سيختم له بخير، فهذه الأحاديث فيها مشكلة قدرية لا بد أن تحل لنا إذ كيف

يعمل الإنسان طيلة حياته قرابة السبعين سنة، بأعمال الخير ثم يختم له بالشر فيكون من أهل النار؟ وكيف يعمل سبعين سنة بعمل أهل الشر ثم يختم له بعمل أهل الخير؟ إذا ندع الحبل على الغارب، ونتكل على كتابنا، بما أن القضية قضية خواتيم؟

فنقول: لا، إياك أن يدخل الشيطان على قلبك بهذه الشبهة، وجواب ذلك أن نقول: إن المتقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى: أن خير ما فسرت به السنة هي السنة. وقد ورد في صحيح الإمام البخاري رواية تحل هذا الإشكال كله، وهي قوله ﷺ «وإن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، ويعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة»، وبيان ذلك أنه ينبغي أن يتقرر في قلوبنا أن الله ﷻ لا يخذل عبداً توجه إليه باطناً وظاهراً، لا يمكن أبداً أن يخذل الله ﷻ عبداً توجه إليه قلباً وقالباً، وأخلص في العمل لله ﷻ، واجتهد وجاهد، ودافع الواردات على قلبه، حتى تكون أعماله خالصة لوجه الله ﷻ، صواب على وفق سنة رسول الله ﷺ، فهذا لا يمكن أبداً أن يخذله الله في آخر حياته، كيف ذلك والله ﷻ حكم عدل لا يظلم عنده أحد؟ فما الذنب الذي جناه هذا العبد الذي عمل لله قلباً وقالباً بنية صالحة حسنة طيلة حياته، حتى يختم له بالشر.

فلا تتصور أبداً أن هذه الأحاديث تدل على هذا الفهم الشيطاني الذي يريد أن يغرزه الشيطان في قلوبنا، لا، وإنما هؤلاء الذين يخذلون عند سكرات الموت هم الذين

كانت أعمالهم في حياتهم مدخولة، كان في نياتهم دخن، ودخل وغبش ولخبطة وخلط، لم تكن أعمالهم صافية لله وَعَبَّادٌ.

ولذلك هم في ظاهر الأعمال يعملون أعمال أهل الجنة، ولكن لأن الحساب يوم القيامة وعند السكرات على السرائر وليس الظواهر، خانتهم تلك السرائر فظهرت على جوارحهم عند سكرات الموت، فحُرموا من النطق بالشهادة أو تحولت أعمالهم إلى أعمال أهل الشر لأن من عاش على شيء مات عليه، ومن مات على شيء بُعث عليه، فلم يقل أحد من أهل القبلة أبدًا، واء، لم يقل أحد من أهل القبلة أبدًا بأن من أقبل على الله وسار وسعى لله وَعَبَّادٌ قلبًا وقالبًا بنية خالصة، وأعمال صالحة، أن الله وَعَبَّادٌ سيخذه، أو أن هذا الشخص ممن يدخل في هذه الأحاديث أبدًا، لم يقل هذا أحد من أهل القبلة.

ولكن هذه الأحاديث تصدق على أهل النفاق، الذين يظهرون الخير للناس لكن يبطلون الشر في قلوبهم، يظهرون الصلاة للناس، ولكن يبطنون الرياء والتسميع ومحبة المدح والثناء في قلوبهم، يظهرون أعمال الخير، يظهرون الإيمان.

إذا لقوا الذين آمنوا فإنهم يقولون آمنا وصدقنا واتبعنا، ونحن معكم، ولكن إذا خلو لأنفسهم أو في مجالسهم الخاصة، أو إلى شياطينهم فإنهم يتكبرون وتظهر سواة بواطنهم التي يخفونها عن عباد الله وَعَبَّادٌ، فمثل هؤلاء هم الذين يخذلون عند الموت.

ولذلك اسمع ماذا قال رسول الله ﷺ للرجل الذي قتل نفسه منتحرًا، قال: «وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»، فجوره ليس وليد الساعة بأنه قتل نفسه، لا، ولكنه موصوف بالفجور قبل ذلك، مع أنه دخل وعمل عمل أهل الجنة بدخوله في جيش المسلمين وقتاله، وتتبعه للكفار، وضربهم الضرب الشديد، وتعريض نفسه للخطر العظيم، لكنه عند الله ﷻ رجل فاجر، لأنه كان يحمل في طيات قلبه ما يوجب اتصافه بهذه الصفة.

فلم يصف بالفجور لأنه قتل نفسه فقط، بل هذا وصف أخرجه الله ﷻ من باطنه حتى صار عملاً ظاهرًا فحُتم له به، فإذا خذلان الله ﷻ لهذا الرجل ولغيره ممن هو على شاكلته، إنما بسبب خبث بواطنهم وسوء بواطنهم، وسواد باطنهم لم تكن على وفق مراد الله ﷻ فخذلهم الله ﷻ عند الموت

لكن من كان مقبلاً على الله ﷻ قلباً وقالباً بنية حسنة، وأعمال متفقة مع ما سنه رسول الله ﷺ فلا يمكن أبداً أن يكون مخذولاً، أبداً، ومن ظن أن الله يخذل مثل هذا الصنف، فقد أساء الظن بالله تبارك وتعالى.

فهذه الأحاديث إنما تصدق على طائفة من الناس، وهم الذين ظواهرهم لا تعبر عن بواطنهم، فإذا دنت آجالهم وقرب رحيلهم، من هذه الدنيا، ظهرت آثار بواطنهم السيئة، وغلبت على أحوالهم الظاهرة، وفضحهم الله ﷻ بين خلقه وهذا هو المقصود بهذه الأحاديث وهذه القاعدة. ولناخذ جملاً مما تثمره لنا هذه القاعدة سلوكياً فنقول:

إذا علمنا أن الأعمال بالخواتيم فما الذي ينبغي سلوكيًا
أن نفعله، حتى نقرن العلم بالعمل؟
أقول : إيماننا بأن الله ﷻ علق الأعمال بالخواتيم يثمر
لنا جملاً من الأمور المسلكية:

الأمر الأول: أنه ينبغي للعبد أن يعيش بين الخوف
والرجاء، وقد أجمع أهل السنة على أن الأصل استواؤهم
إلا إذا اقتضت مصلحة ترجيح أحد الجانبين على الطرف
الآخر، كما قال الله ﷻ عن عباده المؤمنين: ﴿ **وَيَدْعُونَكَ**

﴿ **رَغَبًا** ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، أي رجاءً ﴿ **وَرَهَبًا** ﴾

[الأنبياء: ٩٠]، أي خوفًا، ﴿ **وَيَدْعُونَكَ** ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، أي
يدعوننا.

فكل عبادة لا بد أن تبنى على ثلاثة أركان على الخوف
والرجاء والمحبة، وذلك لأن العبد إذا عبد الله ﷻ بالمحبة
فقط تزندق، كما هو حال الصوفية، وإذا عبد الله ﷻ
بالرجاء وحده فقط، أمن من مكر الله كحال المرجئة، وإذا
عبد الله ﷻ بالخوف فقط قنط وأيس من روح ورحمة الله
كحال الوعيدية.

فإذا لا يستقيم طيران العبادة إلى الله ﷻ إلا إذا كان
العبد مستجمعًا في حال تعبدته بين محبة الله - ي أن الذي
يحملة على فعل العبادة حبه لله، وخوفه من عقاب الله،
ورجاؤه فيما عند الله - فهذه القاعدة تربينا على ذلك.

وذلك لأن العبد إذا كان العبد من أهل الطاعة فإنه لا توصله طاعته إلى مرتبة الأمن، إذ هو يعلم أن الأعمال بالخواتيم، وإذا كان من أهل المعصية فلا تحمله معصيته إن تاب منها على القنوط من رحمة الله لعلمه بأن الأعمال بالخواتيم.

ومما تثمره هذه القاعدة كذلك: كثرة الدعاء بصدق النية واللجأ، وإعظام الإلحاح والرغبة بين يدي الله بحسن الخاتمة، فأكثر من هذا الدعاء، وأكثر من دعاء الله ﷻ بالثبات، لهذا الدعاء، أكثروا منه في سجودكم وفي أدبار صلاتكم، وفي ثلث الليل الآخر.

فإن مسألة الثبات يحتاجها الأنبياء، فالأنبياء يحتاجون إلى الثبات كيف لا وقد قال الله ﷻ عن خيرهم وأفضلهم

وخاتمهم: ﴿ **وَلَوْلَا أَنْ تَبَنَّكَ لَقَد كُنْتَ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا** ﴾

قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ [الإسراء: ٧٤].

فإذا كان هذا يقال في حق رسول الله ﷺ، فكيف بحق الواحد منا؟ فعلينا أن ندعو الله ﷻ دائماً وأبداً بالثبات وحسن الخاتمة.

وإن مسألة الثبات على الحق مهمة لا سيما في زمن كثرت فيه الفتن وتلاطمت فيه الشبهات، وعظمت فيه أمواج الشهوات، مثل زماننا هذا، فهذا الزمان القابض على دينه فعلاً كالقابض على الجمر، حيثما قابت طرفك وجدت شبهة أو شهوة.

فالذي يثبت على طريق الله إلى الآن ولا يزال محافظاً على الصلاة المفروضة وعلى ذكر الله وعلى بر والديه، وعلى تربية لحيته، وعلى تقصير ثيابه وعلى كثرة صلاة الليل وصلاة الضحى، الذي يزال إلى الآن محافظ عليها فهذا إن شاء الله أنه من المفلحين، لكن يحرص الحرص التام على تصفية باطنه حتى تكون أعماله مقبولة ومما يثمره أيضاً: عدم الاغترار بالعمل وإن كثر، وعدم المنة به على الله ﷻ، كما قال الله ﷻ ﴿وَلَا تَمُنْ

تَسْتَكْبِرُ ٦﴾ [المدرثر: ٦]، أي كلما استكثرت من الطاعات والتعبادات فإياك أن تستشعر مقام المنة علينا، فنحن من وفقك، ونحن من أخذ بناصيتك، ونحن من يسر لك سبيل الهدى والطاعة. فمهما كثرت أعمالك فإن إيمانك بأن العمل الذي عليه الاعتماد هو ما يختم لك به، يجعلك لا تغتر بهذه الأعمال، ونسأل الله ﷻ الثبات عليها. ومنها أيضاً: عدم الركون إلى طول انقضاء العمر في الطاعات، فإياك أن تقول أنا عبدت الله سبعين سنة، أنا كنت أسجد لله ثلاثين سنة، أنا ما فاتتني الجماعة كذا وكذا من السنوات، أنا ما تخلفت عن درس الشيخ من كذا وكذا، أنا قضيت حياتي مؤلفاً، معلماً، موجهً اداعية، إياك أن تقول هذا الكلام.

فلا تغتر بعملك ففي الحديث "لو أن رجلا يجر على وجهه من يوم ولد إلى يوم يموت هرما في مرضاة الله عز وجل لحقره يوم القيامة".

فإياك أن تغتر بطول انقضاء عمرك، لأنك وإن طال عمرك في الطاعة، فإنك لا تدري عما سيختم لك به .
ومن الآثار أيضاً: محاولة تصفية الباطن، والحرص على تنقيته، فإن الباطن محط نظر الرب، وعليه مآل خاتمتك وحسابك يوم القيامة، ولذلك قال الله ﷻ ﴿يَوْمَ تَبْلَى

السَّرَائِرِ ١﴾ [الطارق: ٩]، فإذا لا تسرن سريرة إلا والله

ﷻ راض عن وجودها في قلبك.

وقد أجمع العلماء على أن : الأحكام في الدنيا على الظواهر، والسرائر تبع لها، وأن الأحكام في الآخرة على السرائر، والظواهر تبع لها.

فحاول جاهداً أن تنقي سريرتك في كل عمل، وأن تحاسب نفسك أشد من محاسبة الشريك الشحيح لشريكه، وألا تغفل عن مكنون ما يحمله قلبك من المقاصد والبواعث والنوايا، إذ محط عملك النهائي عليها، ومحط حسابك يوم القيامة عليها.

فإذا ينبغي إذا قصرت في أعمال الظاهر ألا تقصر في أعمال الباطن، فلا أعلم عالماً قال بالتقصير في أعمال الباطن، لكنهم يدعون إلى الاقتصاد والتوسط والتقليل من أعمال الظاهر، وألا تغالي فيها أو تكثر منها.

لكن أعمال الباطن لا يدخلها الاقتصاد فمهما استطعت أن تستكثر من الخوف فاستكثر، ومهما استطعت أن تستكثر من الرجاء فاستكثر، ومهما استطعت أن تستكثر من الرغبة إلى الله ﷻ والإخلاص له فاستكثر، إياك أن تقل الإخلاص مبناه على الاقتصاد والوسطية، الرجاء لا. فأعمال الباطن يطلب الاستكثار منها، وأما أعمال الظاهر فإنها مبناها على الاقتصاد والاعتدال والوسطية. فإذا محط نظر الرب هو القلب، كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله تبارك وتعالى لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أجسادكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

ومما يثمر له أيضًا هذه القاعدة: أن تعتقد اعتقادًا جازمًا أن الحساب حقيقة ليس على ما تظهره للناس، وإنما على ما تسره فيما بينك وبين الله ﷻ، فالحساب حقيقة وابتداء إنما يكون على السرائر، كما ذكرت قبل قليل.

ثم قال الإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكَ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ".

الكلام على هذه القطعة باختصار في جمل من المسائل اليسيرة لأن جميع مسائل القدر ومتعلقاته تكلمنا عنها في كلام الإمام الطحاوي عند قوله: (وقدر لهم أقدارًا) :

المسألة الأولى: اعلم - رَجِمَكَ اللهُ تَعَالَى - أن القدر فعلٌ من أفعال الله ومن جملة تصرفاته - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ، فالقدر فعل الله ﷻ في تجبيره وتصريفه في ملكوته وسماواته وأرضيه.

فالقدر من جملة أفعاله الخاصة به - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ، وما كان خاصًا بالله ﷻ فإنه يجب علينا أن نعتقد خصوصيته به، وبناءً على ذلك فالله ﷻ لم يطلع على أقداره لا ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلًا.

وقول الإمام الطحاوي: " لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ " ، هؤلاء هم أشرف من خلق الله ﷻ ، فأشرف أهل السماء هم الملائكة فأشرف من خلق الله في السماء هم الملائكة ، وأشرف من خلق الله ﷻ في الأرض هم الأنبياء . فَإِذَا كَانَ اللهُ ﷻ قَدْ حَجَبَ عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَصْفَى أَصْفِيَاءِهِ مِنْ رِسْلِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَأَشْرَفَ عِبَادِ اللهِ ﷻ وَأَكْرَمِهِمْ فَحَجَبَهُ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى ، فَالْمَلَائِكَةُ وَالْأَوْلِيَاءُ لَا يَدْرُونَ مَا مَصِيرُهُمْ وَلَا مَاذَا يَقْضِي أَوْ قْضِي عَلَيْهِمْ فِي السَّمَاءِ؟ وَلَا يَدْرُونَ كَذَلِكَ مَا مَصِيرُ أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَى غَيْرِ

ذلك ، ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

الْغَيْبِ إِلَّا اللهُ ﷻ ﴾ [النمل: ٦٥] ، وقال الله ﷻ: ﴿ عِلْمُ الْغَيْبِ

فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الجن: ٢٦] ، وقال الله ﷻ:

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]،

ويقول النبي ﷺ: «ولا يعلم الغيب إلا الله».

والمقصود من هذا الكلام أن القدر من الغيب المطلق ومما اختص الله ﷻ به فلا يعلمه أحدٌ، لا من الملائكة ولا من الأنبياء فضلاً عن غيرهم من الأولياء، فما كتبه الله ﷻ في اللوح المحفوظ يبقى سرّاً عنده، لا يستطيع أحدٌ أن يطلع عليه مطلقاً ولا يدان للاطلاع عليه أبداً، وكذلك ما كان مكتوباً في صحف الملائكة هذا كله عند الله ﷻ من علمه، فلا يعلمه إلا هو - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

هذا معنى قول الإمام الطحاوي: "القدر سر الله"، أي لم يطلع عليه أحد ولا يستطيع أحدٌ أصلاً أن يطلع على شيءٍ من أقدار الله ﷻ قبل وقوعها، فنحن لا نعرف ما كتب وقدر لنا إلا بعد وقوعه فإذا وقع علمناه، وأما قبل وقوعه فلا يدان لأحدٍ في معرفة شيءٍ من ذلك أبداً.

المسألة الثانية: اعلم - رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى - أن من زعم أن أحدًا يعلم شيئاً من هذا الغيب المطلق فهو كافرٌ مشرِكٌ الكفر والشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية، لأنه سوى غير الله ﷻ بالله في علم الغيب، فعلم الغيب المطلق من خصوصياته ﷻ.

فمن زعم أن مخلوقاً من المخلوقين سواءً أكان ملكاً من الملائكة أو نبياً من الأنبياء أو ولياً من الأولياء أو من آحاد الناس أنه يعلم شيئاً من هذا الغيب المطلق، فإنه قد سوى

غير الله بالله فيما هو من خصائصه، وهذه هي حقيقة الشرك الأكبر.

فمن زعم أن هذا الساحر أو أن هذا الكاهن أو أن هذا الملك أو هذا المقبور من الأولياء، أو أن آل البيت يعلمون الغيب ويعلمون ما كتب في اللوح المحفوظ وأن لهم إطلاعة كل يومٍ عليه، كما يقول الرافضة والغلاة منهم فإن هؤلاء كفارٌ بإجماع المُسْلِمِينَ، لا يبقى معهم شيءٌ من الدين مُطْلَقًا.

فعلم الغيب المطلق هو من خصائص الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، فكما أنه لا خالق إلا هو ولا رازق إلا هو، ولا مدبر ومتصرف على الحقيقة إلا هو ولا رب إلا هو، فكذلك لا عالم للغيب المطلق إلا هو - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -.

المسألة الثالثة: إن قلت: ولِمَاذَا كان القدر مبنياً على السرية؟ أي لِمَاذَا كان القدر سر الله؟

الجواب: كان القدر سر الله لأن القدر يبنى على صفات الله ﷻ، فقدّر الله مبنياً على صفة العلم وهي من الغيب، ومبنياً على عموم مشيئته ﷻ وهي من الغيب، ومبنياً على عموم الحكمة وعموم الخلق.

فالقدر لو نظرت فيه لوجدته مبنياً على ذلك : مبنياً على علم الله الكامل الشامل وهو من الغيب، ومبنياً على مشيئة الله ﷻ، ومبنياً على عموم الخلق، ومبنياً على حكمة الله ﷻ، ونحن لا نعرف تفاصيل علم الله ﷻ، ولا ندري عما يريد - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، أو يشاؤه في سمواته وأرضه قبل وقوعه.

فهذه هي جهات القدر التي يبني عليها، فإذا كان ما يبني عليه القدر من الغيب فكذلك القدر يعتبر أيضًا من الغيب، فهو سر الله ﷻ لأنه مبني على أمور خفية لا يستطيع العباد أن يطلعوا عليها ولا طاقة لعقولهم في استكشافها.

فكل جهات القدر مما يخفى على العبد، فكيف يعرف العباد ما قدره الله ﷻ عليهم مع خفاء هذه الطرق؟ فلو كنا نعرف تفاصيل مشيئة الله لعلمنا قدر الله، لو كنا نعرف تفاصيل علم الله لعرفنا ما الذي قضاه وقدره.

لكن علمه من الغيب ومشيئته من الغيب وحكمته من الغيب، فإذا ليس ثمة طريق يستكشف به العباد ما قدر وقضى عليهم وكتب لهم في اللوح المحفوظ، هذا هو السبب الذي جعل العلماء يقولون: القدر سر الله ﷻ.

المسألة الرابعة: في كلام الإمام الطحاوي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - دليل على وجوب الحذر من مجرد التفكير في تقدير الله ﷻ للأشياء، لما خلق كذا ولما فعل كذا، ولما قدر كذا، ولما أحيا هذا، ولما أمرض هذا، ولما أصح هذا؟ فهذا يحظر حظرًا كاملًا تامًا ولا بد أن يسد فيه الباب سدًا منيعًا، فلا يجوز التفكير في القدر مطلقًا لأن هذا يجرد العبد في نهاياته إلى الوسوسة والإنكار أو جحود حكمة الله ﷻ في أقداره فإن الخوض في القدر مما حرمه الله ﷻ لسوء نهاياته في الأعم الأغلب.

بل إن أعظم ما أوقع البشرية في السوء والاعتقادات الباطلة كان مبدأه عدم الرضا بالقضاء، لما لم يرضى

إبليس بقول الله ﷻ في تقديره وقضائه اسجدوا لآدم
واعترض على هذا القدر وتضجر وتسخط من هذا القضاء
والقدر؛ أنكره ووجد حكمة الله ﷻ في أمره له بالسجود
لآدم فحصل ما جرى من إنزال الأبوين من الجن وغير
ذلك مما لا تزال البشرية تعاني من آثاره إلى الآن.

فكان أول ذلك مسألة قدرية، المخالفة في مسألة قدرية
وهي عدم الرضا بالقضاء، فغالب من يخوض في مسائل
القضاء والقدر تكون نهاياته إما جحود حكمة الله ﷻ أو
التسخط على قضاء الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - والتضجر منه،
أو الكفر بتعليل أفعال الله ﷻ.

أو إنكار شيءٍ من مقتضيات القدر كإنكار علمه كما
فعلته القدرية الغالية أو إنكار خلق أفعال العباد، أو إنكار
قدرة العباد على اختيار الأفعال كما فعلته الجبرية، إذًا
جميع من خاض في باب القدر جره هذه الخوض إلى
الوقوع في المزالق القدرية التي قد تكون مخرجةً له عن
ملة الإسلام بالكلية.

فسد الشارع هذا الباب وحرّم الخوض في القضاء
والقدر كتابًا وسنةً، فلا يجوز أن نخوض في باب القضاء
والقدر إلا بعلمٍ وعدلٍ وبرهانٍ على حدود ما دلت عليه
الأدلة.

وأما ما زاد على ذلك من الأسئلة أو الفرضيات أو
التحكّم في أقدار الله وأفعاله، أو نقيس أفعال الله على أفعالنا
فما كان ظلمًا في حقنا فهو ظلمٌ في حقه، وما كان عدلًا في
حقنا فهو عدلٌ في حقه.

فمتى ما دخلت في الخوض في باب القدر بهذه الطريقة فاعلم أنك لن تسلم أبداً سوف تقع في مزلقٍ من مزالق السوء ، من أجل ذلك لابد من سد هذا الباب سداً محكماً بقولنا: إن القدر سر الله، فاقطع الطمع في التعرف على ما وراء ذلك، فلا تخض في القدر لأنك مهما خضت ومهما فكرت ومهما قدرت فليس ثمة طريقٌ تتوصل به إلى معرفة ما قُدر وقضى لك.

وإن الناس مولعون باستكشاف مسائل القدر إيلاعاً عظيماً جداً، فمن لم يحكم ذمام عقله وقلبه بالأدلة ويزجر نفسه عن التوغل في ذلك أو الخوض في شيءٍ منه فإنه سوف يقع في مزالق عظيمة.

فكم من أناسٍ يذهبون إلى السحرة وكم من أناسٍ يذهبون إلى الكهان، يريدون استكشاف ما وراء القدر مما كتب لهم من الحظ أو النحس أو السعادة أو الغنى أو الفقر، وبمن يتزوجون وهل يولد لهم أو لا، يريدون استكشاف ما وراء الغيب بهذه السبل.

والله ﷻ قد قطع طريق معرفة القدر على أصفياء خلقه من الملائكة المقربين والأنبياء المرسلين، فإذا كان صفوة الخلق لم يطلعوا على ذلك، فإذاً باب معرفة القضاء والقدر وما كتب لك بابٌ مغلق فلا تحاول استكشافه، لأنك مهما فعلت ومهما قدرت ومهما نظرت ومهما قارنت فلننت تستطيع التعرف على شيءٍ من ذلك أبداً.

فالعباد مهما أوتوا من القوة في العقل، ومهما أوتوا من القوة والطاقة والقدرة فإنهم لن يستطيعون أبداً ولا مطلقاً

الاستطاعة أن يستكشفوا شيئاً مما كتبه الله ﷻ أو قضاه،
فَإِذَا قَطَعَ الشَّيْءَ مِنْ بَدَايَاتِهِ هُوَ الْأَسْلَمُ، لِأَنَّ مَنْ خَاضَ فِي
ذَلِكَ إِنَّمَا مَا وَقَعَ فِيهِ بِسَبَبِ الْخَوْضِ فِي هَذَا الْبَابِ بِلَا عِلْمٍ
وَلَا بَرَهَانٍ، وَعَلَى ذَلِكَ تَوَاتَرَتِ الْأَدْلَةُ كَمَا سَيَأْتِينَا فِي
الْمَسْأَلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ -.

فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَعْتَرِضَ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَطْلُبَ
فِي كُلِّ شَيْءٍ التَّعْرِفَ عَلَى حِكْمَةِ اللَّهِ فِيهِ، لِمَاذَا خَلَقَ اللَّهُ
الذَّبَابَ؟ وَمَا الْحِكْمَةُ مِنْ وِلَادَةِ الْوَلَدِ مَشَوْهَا يَتَعَذَّبُ فِي
صِغَرِهِ؟ مَا حِكْمَةُ اللَّهِ ﷻ فِي مَوْتِ عَائِلَةٍ كَامِلَةٍ فِي هَذِهِ
الصُّورَةِ الشَّنِيعَةِ؟ مَا حِكْمَةُ اللَّهِ ﷻ فِي رَجْمِ الزَّانِي بِهَذِهِ
الصُّورَةِ الْبَشِيعَةِ؟ أَوْ لَا يَكْتَفَى بِقَتْلِهِ؟

فَمَتَى مَا دَخَلْنَا فِي هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ أَقْسَمُ بِاللَّهِ لَنْ نَصِلَ إِلَّا
إِلَى نَهَايَةِ الْكُفْرِ وَنَهَايَاتِ الْجُحُودِ، وَإِنْكَارِ حِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ فِي
قَدْرِهِ الْكُونِيِّ وَالشَّرْعِيِّ، فَقَطَعَ هَذَا الْأَمْرَ مِنْ نَهَايَاتِهِ هُوَ
الْوَاجِبُ، فَبَابِ الْقَدْرِ لَا يَجُوزُ التَّخَوْضُ بِالْعَقْلِ فِيهِ فَهُوَ مِنْ
الْأَبْوَابِ الْغَيْبِيَّةِ وَالْمَتَقَرَّرِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ أَبْوَابَ الْغَيْبِ لَا
مَدْخَلَ لِلْعُقُولِ فِيهَا، وَلَا لِلْأَقْيِسَةِ وَالْأَرَاءِ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ
إِيرَادُ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ، مَعَ أَنَّ الشَّيْطَانَ حَرِيصٌ كُلَّ حَرِصٍ
عَلَى أَنْ يُوْرِدَهَا حَتَّى يُوْصَلَكَ إِلَى تِلْكَ النِّهَايَاتِ الْمُؤَلِّمَةِ،
الَّتِي وَصَلَ لَهَا هُوَ بِسَبَبِ أَنَّهُ خَاضَ فِي مَسَائِلِ الْقَضَاءِ
وَالْقَدْرِ، وَلَمْ يَرْضَى بِمَا قَضَاهُ اللَّهُ ﷻ عَلَيْهِ وَقَدْرَهُ.

فَهَذِهِ الْأَسْئَلَةُ تَعْتَبَرُ مِنَ التَّشْكِيكِ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ فِي قَدْرِهِ،
وَمِنْ بَابِ الْإِعْتِرَاضِ وَالتَّسْخِطِ عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ ﷻ فِي

أقداره الكونية والشرعية، فله در الإمام الطحاوي لما قال:
القدر سر الله وقطع الأمر من نهايته.

المسألة الخامسة: اعلم أن البحث في القضاء والقدر
ينقسم إلى: بحثٍ جائزٍ مشروع ؛ وإلى بحثٍ زائغٍ ممنوع.
فإذا كان البحث في القدر من أجل تعلم ما يجب
اعتقاده في القضاء والقدر وأقسامه وأركانه وأنواعه
ودراسة أدلته، حتى نتعرف على مطلوب الله ﷻ الشرعي
منا في هذا الباب وما الذي يريده منا الله ﷻ فالله يريد منا
أن نؤمن بالقضاء والقدر لأنه ركن الإيمان السادس، وأن
نؤمن بأركانه وأن نؤمن بأقسامه وأنواعه، فإذا كان البحث
في باب القضاء والقدر في هذه الحدود التعليمية وتريد أن
تتعلم ما طلب منك شرعاً حتى تؤمن به وتتعرف عليه
حتى يصح إيمانك ويصح اعتقادك فهذا واجبٌ ولا شك في
ذلك، ولم تأتي الأدلة بالتحذير من هذا النوع من دراسة
باب القضاء والقدر.

ولكن القسم الثاني هو الخطر وهو الخوض في باب
القضاء والقدر بالجهل والظلم والظنة ومحاولة علم ما لا
تهتدي له العقول البشرية، فإن هذا لا يجوز بإجماع أهل
السنة والجماعة - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى -.

فالخوض الذي حرّمته الأدلة ونهت عنه هو الخوض
بالباطل لا الخوض بالحق والدليل، وقد دل على ذلك كتاب
الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ ونصوص الصحابة وأقوال العلماء
وإجماعهم: أنه لا يجوز الخوض بالباطل في مسائل
القضاء والقدر أبداً لا يجوز.

فلا تسمح لعقلك ولا تأذن للسانك أن ينطق ولو بنصف كلمة في مسألة الاعتراض على شيء من قضاء الله ﷻ وقدره، وأي شيء تظن معارضته من أقضية الله لعقلك فاعلم أن المتهم هو عقلك، عقلك هو المتهم لأنه لا أحد يستطيع أن يستكشف حكمة الله ﷻ في أقداره الكونية والشرعية على وجه التفصيل.

فإذا رأيت أن ثمة أقدارًا تجري أمام عينيك وأنت ترى أنها تناقض العقل، فاعلم أن الآفة في عقلك أنت وذلك لقصر عقلك وقصر إدراكه عن معرفة عظيم حكمة الله ﷻ في هذا القدر والقضاء.

فمن الأدلة القرآنية الدالة على حرمة الخوض في

القضاء والقدر قول الله ﷻ: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا

يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، والقدر من فعله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى:-

﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، فمن شأن الله ﷻ أن لا يُسأل، ومن

شأن العباد أن لا يقلوا أدبهم في مقام الربوبية ويسألوا لما فعلت لما قدرت لما كتبت لما أمت لما أحييت لما أغنيت لما أفقرت؟ فهذا من سوء الأدب في مقام الربوبية مع الله ﷻ، فالله نهى العباد أن يتكلفوا علم ما لا علم لهم به وأن يسألوا مثل هذه الأسئلة.

ومن ذلك أيضًا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال الراوي: فكأنما فُقا في وجهه حَبُّ

الرُّمَّانَ مِنَ الغَضْبِ، أي احمر وجهه قال: فقال ﷺ لهم: «ما لكم تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟!، أبهذا أمرتم أم لهذا خُلِقْتُمْ؟»، فهذا دليلٌ على النهي العظيم عن الخوض في باب القضاء والقدر بالباطل والجهل. وروى الإمام الطبراني بإسنادٍ حديثٍ أيضًا من حديث ثوبان -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا ذَكَرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذَكَرْتَ النُّجُومَ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذَكَرَ القَدْرَ فَأَمْسِكُوا».

والمنهى عنه في هذه الأحاديث ليس الكلام على القدر في كل جزئياته لا؛ وإنما الكلام الذي يجر العبد إلى التكذيب أو الاعتراض على شيءٍ من قضاء الله وهو الخوض في القدر بالباطل.

وقال محمد بن عبيد المكي -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: قيل لابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: إن رجلاً قدم علينا يكذب بالقدر، أي أن ينشر هذا التكذيب بين الناس ويشكك في قضاء الله ﷻ وقدره، فقال: دلوني عليه وقد كان ابن له يَوْمَئِذٍ قد عمي، قالوا: وماذا تصنع به يا ابن عباس؟ قال: دلوني عليه فوالذي نفسي بيده لئن أمسكته لأعضن أنفه حتى ينقطع، ولئن أمسكت رقبتَه لأدقنها حتى يموت، سمعت النبي ﷺ يقول: «كَأَنِّي بِنِسَاءِ بَنِي فَهْرٍ يَطْفَنُ بِالْخَزْرَجِ»، أي على صنمٍ لهم: «تَصْطَكُ أَلْيَاتُهُنَّ مُشْرَكَاتٍ هَذَا أَوَّلُ شِرْكَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُنْتَهَيْنَ بِهِمْ سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّهَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْرًا حَيْرًا، كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْرًا شَرًّا».

فرد ابن عباس مسائل الشرك إلى التكذيب بالقضاء والقدر، وأخبر أن الشرك في آخر هذه الأمة إنما سيكون مبدأه التكذيب بقضاء الله ﷻ وقدره.

ويروى عن النبي ﷺ أن ذم القدرية في أحاديث أهل العلم - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - مع الطعن في بعض إسنادها وفيها مقال: يقول النبي ﷺ: «**القدرية مجوس هذه الأمة**»، أي الذين يكذبون بقضاء الله ﷻ وقدره.

وفي صحيح الإمام مسلم أن رجلين من أهل خراسان جاء لابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قال أحدهما: فاكتنفته أنا وصاحبي، فظننت أن صاحبي سيكلُ الكلام إليّ، فسبقني إليه وقال: يا ابن عمر إن من قبلنا أناسٌ يتفقرون العلم، ويقولون: أن لا قدر، ينكرون القدر وأن الأمر أنف، أي مبتدأ أي أن الله لم يعلم ولم يخلق، وإنما يعلم الأشياء بعد وقوعها في أرضه ثم يكتبها بعد ذلك.

ويقولون: أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال ابن عمر: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن أحدهم مثل أحد ذهبًا ما قبل الله ﷻ منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ: ثم ساق حديث جبريل الطويل الذي فيه: «**ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله**»، إلى أن قال: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، فأخرجهم ابن عمر من دائرة الإسلام لأنهم كذبوا بالقضاء والقدر.

وروى الإمام مسلم في صحيحه -رَحِمَهُ اللهُ- قال: جاء
كفار قريش إلى النبي ﷺ يخاصمونه في القضاء والقدر،
فأنزل الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ

﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ [القمر: ٤٨ - ٤٩] فهذا

تهديدٌ ووعيدٌ عظيم لمن تخوض بلا علمٍ ولا برهان في
قضاء الله ﷻ وقدره أن هذه نهايته، لأن التخوض في
القضاء والقدر بلا علمٍ ولا برهان نهايته الكفر، ونهاية
الكافر أن يسحب على وجهه في النار.

قال ابن عباس عن التكذيب بالقضاء والقدر قال: "هو
باب شركٍ فتح على أهل الصلاة"، وفي رواية قال: "هو
باب شركٍ فتح على أهل الصلاة التكذيب بالقدر، فلا
تجادلوهم فيجري شركهم على أيديكم"، رواه الإمام
الأجري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في الشريعة.

وروى الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل
السنة والجماعة: عن ابن عباس أنه كان يقول: "ما غلا
أحدٌ في القضاء والقدر إلا خرج عن الإسلام".

وقال الإمام ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللهُ ﷻ- كلامًا أنقله
بنصه، وهذا ابن عبد البر وافق الإمام الطحاوي في كلامه
قال: والقدر سر الله لا يدرك بجدال- أي لا يدخل الكلام في
القضاء والقدر تحت المماراة والمخاصمة والمجادلة فلا
تجادل في القضاء والقدر لن تدرك بجدالك شيئًا مما أخفاه
الله ﷻ عليك في قضاءه وقدره- " لا يدرك بجدال ولا

يشفى منه مقال - أي مهما تكلمت في القضاء والقدر فيبقى قلبك متطلعاً إلى المزيد، فربما هذا التطلع إذا لم يحكم بزمام الشرع ربما تقع في أسئلة لا إجابة فيها، فإدّاً بما أنه لا يشفى منه مقال فانقطاع الأمر من أوله هو الأسلم-

قال: والحجاج فيه مرتجة- ارتجاج الشيء انغلاقه يقول: فارتج عليه كان يقرأ فارتج عليه أي أغلق عليه، الحجاج جمع حجة أي مهما أتيت في القدر بحجة فإنها تكون منقطعة إذا لا حجة على الله ﷻ لأن القدر فعله فلا يمكن للعاصي أن يحتج على الله بأن الله هو الذي قدر عليه المعصية، فمهما احتجت بهذا فحجتك مغلقٌ عليها باطلةٌ غير مقبول منك، فلا حجة على الله ﷻ في قضاءه وقدره -

ثم قال -رَحِمَهُ اللهُ-: لا يفتح شيءٌ منها إلا بكسر شيءٍ وغلقه - فالذي يريد أن يتخوض أو يتعمق في دائرة القضاء والقدر فلن يفتح له شيءٌ من ذلك؛ لكنه لن يتخوض إلا بكسر شيءٍ ورائه، وهو كسر عقيدته وكسر توحيده وربما كسر اعتقاده بوجود الله ﷻ، فإن الملاحظة أول خطأهم هو الخوض في القضاء والقدر، حتى أوصلهم الأمر إلى إنكار وجود الله ﷻ-

ثم قال -رَحِمَهُ اللهُ-: وقد تواترت الأخبار وتظاهرت الآثار عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار بالاستسلام والانقياد والإقرار بأن علم الله سابق، ولا يكون في ملكه

إلا ما يريد: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]

انتهى .

وهذا هو الحق الذي يجب للعقول أن تقف عنده، وللقلوب أن تدعن وتستسلم وتنقاد له، وأما الخوض بالباطل والجدال بالأنفة والعدوان والسفه فإن مآله إلى الكفر وانكسار التوحيد.

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: سبيل معرفة هذا الباب - أي باب القضاء والقدر - التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل.

ثم قال: فمن عدل عن التوقيف فيه أي أراد أن يستكشف شيئاً زائداً على ما قررته الأدلة من الكتاب والسنة إعمالاً للعقل والرأي والقياس فقد ضل في بحار الحيرة، ولم يبلغ سفاء العين ولما يطمئن به القلب، لأن القدر سرٌّ من أسرار الله ﷻ اختص العليم الخبير به، وضرب دونه الأستار وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة.

وقال الإمام البربهاري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: والكلام والجدال والخصومة في القدر خاصة منهيٌّ عنه عند جميع الفرق لِمَا؟ قال: لأن القدر سر الله، ونهى الرب -جَلَّ اسمُه- الأنبياء عن الكلام في القضاء والقدر، ونهى النبي ﷺ عن الخصومة في القدر.

وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، وكرهه أهل الورع من العلماء ونهوا عن الجدال في القدر، إذ ما

الطريق أيها الإمام؟ قال: فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في ذلك واسكت عما سوى ذلك، هكذا يأمرنا أهل السنة والجماعة.

وقال الإمام البغوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: والقدر سرٌّ من أسرار الله ﷻ لم يطلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًّا مرسلًا نفس كلام الطحاوي، لا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل؛ بل يعتقد أن الله خلق الخلق فجعلهم فريقين: أهل يمينٍ خلقهم للنعيم فضلًا، وأهل شمالٍ خلقهم للجحيم عدلًا.

هكذا ينبغي لنا أن ننظر إلى هذا الباب الغيبي الذي صار النظر الخاطئ فيه عند كثيرٍ من الطوائف سببًا لضلالتهم وبعدهم عن الهدى والحق.

المسألة السادسة: إن قلت: وما أسباب ضلال الناس في القضاء والقدر؟

نقول: لا بد أن نتعرف على الأسباب حتى نتوقاها ولا تذل فيها أقدامنا، وإذا كان الواحد منا قد وقع في شيءٍ من ذلك فليبادر بالنزع قبل أن تنزع روحه أو تنزع عقيدته وسلامة توحيده من قلبه.

ولقد ذكر العلماء جوابًا عن ذلك أسبابًا عدة، مما ذكره:

الخوض في هذا الباب بلا علمٍ ولا برهان وهذا أعظم الأسباب في الحقيقة، ولذلك أهل السنة ما ضلوا في باب القضاء والقدر لأنهم جعلوا مبنى هذا الباب توقيفيًا على

دليل الكتاب والسنة، فلا يجعلون للقياس فيه مجالاً ولا للعقل فيه طريقاً ولا للرأي فيه مدخلاً أبداً مطلقاً.

وإنما يقررون فيه ما قرره الدليل، وما سكت عنه الدليل فإنهم يسكتون عنه لا يدخلون في هذا الباب متأولين بآرائهم ولا متوهمين بأهوائهم -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأرضاهم-، ولذلك ما ضلوا إنما ضل من خاف إنما ضل من تكلف القول أو تنطع به.

فالمتنطعون يهلكون كما قال -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «هَلِكُ الْمُتَنَطِعُونَ»، وهم الذين يسألون أسئلةً عقيمةً إما لا تجوز في ذاتها، وإما لا تجوز لهم وإما لأنها أسئلة يتطلب في الجواب عليها استكشاف ما وراء الغيب هذا تنطع. ومن الأسباب أيضاً: نفي حكمة الله ﷻ أو التشكيك فيها، فمن نفي حكمة الله ﷻ في أفعاله وأقداره وتشريعاته فإنه لزاماً سيضل في باب القضاء والقدر ولاشك.

ومن الأسباب كذلك: عدم تسليم العقول بأقدار الله إلا بشرط معرفة علتها والحكمة منها، فإن هناك أناساً يعارضون الله في أقداره، وكأنهم يقولون له ﷻ: يا الله إن كنت تريدنا أن نذعن ونسلم لأقدارك فاكشف حكمتها لعقولنا، فأبي قضاء أو قدر لا يتماشى مع عقولهم وآرائهم أو مذاهبهم أو قواعدهم الباطلة فإنهم يقابلونه بالجحود والتكذيب أو التحريف والتأويل.

كما فعلته الجبرية والقدرية فقد ردوا نصوص القضاء والقدر لأنهم قاسوها بعقولهم، فلما لم يتعرفوا على حكمة الله في هذه الأفضية والأقدار أنكروها وحرفوها وردوها

وبإجماع أهل السُنَّة: أن الأقدار لا تكون إلا عن حكمةٍ بالغةٍ ومصالحةٍ متناهيةٍ، سواءً أعلمها عقلك العاجز الضعيف أو خفيت عنه.

فإذا خفيت الحكم القدرية التفصيلية فيبقى الحكمة القدرية التأسيسية العامة وهي: أنه فعل الله والله هو الحكيم اسماً وذو الحكمة المتناهية صفةً، فتؤمن وتثق ببريك أنه ما قدر إلا لقضاءٍ إلا لمصلحةٍ وحكمةٍ لكنها خفيت على عقلك.

فلا يجوز لك أن تجعل عدم معرفتك للحكمة بعقلك سبباً لمنازعة الله ﷻ في قضاءه وقدره، أو سبباً لاتهام ربك في أقداره وحكمته - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

إذاً هذا بابٌ من الضلال عظيم في هذا الباب أنهم يوقفون الإيمان بالقضاء على اتضاح الحكمة لعقولهم.

ولذلك بعضهم لا يؤمن بقضاء الله وقدره في مسألة الوضوء من لحم الإبل، فلا يتوضأ مع أنه قضاءٌ شرعي أمرنا به شرعاً، والعلة في عدم امتثاله والتزامه بهذا القضاء وإيمانه به ما هو؟ أن الحكمة من الوضوء من لحم الإبل لم تتبين لعقله.

وقد أجمع أهل السُنَّة: على أنه ليس من شرط تنفيذ الحكم معرفة العقول بحكمته أو علة، لأن العلة العامة هي أمر الله ورسوله ﷺ، كما قالت عائشة لمعاذة: "أو حرورية أنت؟"، قالت: لست بحرورية ولكني أسأل، قالت: "كان يصيبنا ذلك على عهد النبي ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة".

العلة ما هي؟ أمر الله ورسوله، لكن هذه طائفة ضلت بسبب تعليق الإيمان بأقدار الله الكونية والشرعية والاستسلام والإذعان لها وتطبيقها: معرفة عقولهم لحكمتها أو علتها، فما لم تتعرف عليه عقولهم من أقدار الله وأقضيته وأحكامه الكونية والشرعية: كفروا به أو جحدوه أو حرفوه أو تأولوه أو عارضوه بعقولهم وآرائهم وأقيستهم.

ومن أسباب الضلال في هذا الباب أيضًا: قياس أفعال الخالق على الخلق، تشبيه الخالق بالمخلوق في أفعاله، فما كان ظلمًا من العباد فهو ظلمٌ في حق الله ﷻ، وما كان عدلًا من العباد فهو عدلٌ في حق الله ﷻ، فقياس أفعال الخالق على أفعال المخلوق من جملة الظلم والعجز.

فكل ذلك مما أوقعهم في هذا الخلل العظيم، لاسيما القدريّة النفاة الذين هم المعتزلة في باب القضاء والقدر، والذين دخلوا بمسألة التحسين والتقيح العقليين في أفعال الله ﷻ، فما كان حسنًا من المخلوق فهو حسنٌ من الله، وما كان ظلمًا من المخلوق فهو ظلمٌ في حق الله ﷻ لهذا فهو ظلمٌ في حق الله ﷻ.

ومن أدخل الله ﷻ مع المخلوق في هذا القياس التمثيلي أو الشمولي فإنه والله سوف يكفر بالله ﷻ، وسوف ترد عليه من الإشكالات ما يستطيع جوابه.

وأقول لكم الآن: لو أنك أفقرت إنسانًا حتى يحتاج إليك لكان ظلمًا منك، لكن الله ﷻ قد يفقر إنسانًا حتى يفتقر إليه

ويتعبد له أو يرده عن غيه، فصار عدلاً من الله وظلماً منك.

فليس كل ظلم يصدر منك بلازم أن يكون ظلماً في حق الله ﷻ، لو أنك تسببت في إمرض أحدٍ لكان ذلك ظلماً منك؛ لكن الله ﷻ قد يقدر عليك أسباب المرض فتمرض لكنه عدلٌ في حق الله ﷻ، ولذلك جعلت أمراض العباد كفارة ورفعةً لدرجاتهم أو زيادةً لعذابهم والتكيل بهم قبل عذاب الآخرة فهي عدلٌ أو فضلٌ من الله ﷻ أما منك فهي ظلم.

لو أن إنساناً أمسك أمواله أو حرق بيته وما يملك لكان سفهاً منه؛ لكن الله يدمر في ملكوته ما يشاء فيهلك من يشاء ويحرق من يشاء، ويحيي من يشاء ويعدم من يشاء، ويزلزل أرضه فتهدم البيوت التي جلس الناس في تعميرها سنوات وقرون متطاولة لكنه عدلٌ منه.

ولذلك: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ

لِيَذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم: ٤١]، فإذاً

ليس كل ظلم يصدر من المخلوق لابد أن يكون لزاماً يوصف الله ﷻ بالظلم إذا صدر منه لا.

قد يكون عدلاً هو عدلٌ من الله وظلمٌ منك فضلٌ من الله وظلمٌ منك، فمن أدخل الله ﷻ في أفعاله وقاسه على المخلوق، فإنه سيقع والله في مزلق عقديّة لا يعلم بعظيم سوءها وخطر نهاياتها إلا الله ﷻ.

ومن الأسباب التي ضل بها الناس في باب القضاء والقدر: اعتمادهم في دراسة النصوص في هذا الباب على عبارات لا تعرف عن السلف -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-، وهي عبارات مجملة بدعية تحتمل الحق والباطل، فصاروا ينزلون أدلة الشرعية على هذه العبارات، فأنتجت لهم هذه العقائد الفاسدة.

فهم لم يفهموا الأدلة على فهم السلف الصالح، ولم ينزلوها على عبارات الكتاب والسنة، وإنما قعدوا قواعد واخترعوا مصطلحات فصاروا يحاكمون أدلة الكتاب والسنة في باب القضاء والقدر بناءً على هذه القواعد الفاجرة الكفرية الإبليسية.

فمن ذلك مثلاً: قاعدة التحسين والتقبيح العقليين، فقاعدة معتزلية حاكموا الله ﷻ في قضاءه وقدره بناءً على هذه القاعدة، حتى قال قائلهم: لا يمكن أن ينسب الله ﷻ إلى أنه خلق المعاصي التي يفعلها العبد قالوا: لما؟ قالوا: لأنه قبيح على الله أن يقدر عليه المعصية ثم يعذبه عليها.

فحاكموا الله ﷻ بهذه القاعدة فنتجت لهم هذه النتائج الفاسدة الضالة.

وكذلك كثير من الأشاعرة أيضاً ضلوا في هذا الباب بسبب عبارة عندهم بدعية حاكموا بها أدلة الكتاب والسنة في باب القضاء والقدر، وهي مسألة الكسب التي يسميها العلماء بكسب الأشعري الكسب عند الأشعري، ولفظ الاستطاعة وغيرها من الألفاظ التي اخترعوها هم من عندهم، وصاروا يحاكمون الله في قضائه وقدره،

ويحاكمون الأدلة بناءً على هذه المصطلحات البدعية والقواعد الضالة المخالفة للمعقول والمناقضة للمنقول، وما بُني على باطل فهو باطل، فكيف يريدون النتائج السليمة وبعض المقدمات باطلة؟

ومن أسباب الضلال في هذا الباب أيضًا: عدم تقسيم إرادة الله ﷻ إلى كونية وشرعية، فغنهم يجمعون في هذا الباب إرادة الله ويجعلون إرادة الله كلها مرادفة للمحبة كما سيأتينا بعد قليل، فيزعمون أن كل شيء يريد الله فلا بد أن يحبه وهل هذا حق؟ الجواب: لا ليس بحق هذا هذه لفظة مجملة.

الإرادة إما أن تكون كونية أو شرعية، فالإرادة التي تستلزم المحبة أي النوعين؟ الشرعية وليست الكونية، فإدًا من أسباب ضلالهم أنهم قالوا: كل مرادٍ لله فهو محبوب، وهذه القاعدة الملغونة هي التي أوجبت لهم كثيرًا من هذا الفساد.

ولذلك يأتي الجبري ويقع في معاصي الله ويحمد الله ويشكره يقول: لأنني ما وقعت فيها إلا بعد أرادها الله مني ولا يريد إلا محبوبًا، فإدًا هو يفعل الشيء المحبوب لله الآن، والقدري لما نظر أن العاصي يعذب يوم القيامة على معصيته والكافر على كفره والزاني على زناه، طيب من الذي قدر هذه الأشياء وأرادها منه؟ الله؟ الله لا يريد هذه الأشياء.

فقال إدًا: أخرج أفعال العباد الطالحة عن أن تكون مخلوقةً لله، فأقول: العبد هو الذي خلق الكفر وليس الله،

العبد هو الذي خلق الزنا وليس الله لِمَا؟ لأنه لا يتصور مراداً لله إلا وهو محبوب.

لكن لو أنهم قسموا إرادة الله وَعَلَيْكُمْ إلى قسمين، وجعلوا الأشياء الموجودة في كون الله مما لا يحبه الله ويرضاه داخلاً تحت الإرادة الكونية، وجعلوا الموجودات المحبوبة لله داخلاً تحت الإرادة الشرعية لاستقامت لهم الحال ولتبين لهم المقال.

فإن قلت: هل الله يريد المعصية؟

فإياك أن تقول: نعم وتسكت، أو تقول: لا وتسكت، إياك أن تقول: نعم كما قاله الجبرية وأطلقوا القول فأخطئوا، وإياك أن تقول: لا كما قاله القدرية وأخطئوا القول إذ أطلقوا، وإنما تقول: يريد بها إرادته الكونية التي لا تستلزم محبتهم، ولا يريد بها إرادته الشرعية التي تستلزم محبته.

ومن الأسباب أيضاً: خلطهم بين مشيئة الله ومحبته.

فالمشيئة ليست هي المحبة يا أهل السنّة، فالمشيئة مرادفة للإرادة الكونية، سواءً عبرت عنها بالإرادة الكونية أو عبرت عنها بالمشيئة فهما تعبيران مختلفان ظاهراً؛ لكنهما متفقين باطناً.

فهؤلاء لم يقسموا هذا التقسيم السني السلفي الشرعي، وإنما قالوا: المشيئة التي هي الإرادة الكونية وترادف المحبة التي هي الإرادة الشرعية فضلوا في هذا الباب.

فجعلوا كل شيء يشاؤه الله فهو يحبه لأن المشيئة مرادفة للمحبة عندهم، وهذا خطأ عظيم في هذا الباب.

وهذه مجمل الأسباب التي جعلت هؤلاء يضلون في هذا الباب .

ثم قال الإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ-: "والتَّعَمُّقُ وَالنَّظْرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ وَسُلْمُ الْحَرَمَانِ وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَأَلْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظْرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنْامِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ"،

كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

يَسْأَلُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]، "فَمَنْ سَأَلَ لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ

حُكْمَ الْكِتَابِ وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ".

والكلام على هذه القطعة في جمل كثيرة من القواعد المتعلقة بباب القدر، ونفرد القواعد في مسائل خاصة منها: المسألة الأولى: من القواعد في هذا الباب: لا يجوز السؤال عما خفي العلم به واستأثر الله ﷻ به.

فهذه الجملة التي ذكرها الإمام الطحاوي فيها النهي والتحذير الشديد عن الخوض فيما لا علم للعبد به، مما لا يعلمه إلا الله ﷻ لاسيما ذلك العلم المفقود في الخلق.

والمقصود بالعلم المفقود أي ما خُط في اللوح المحفوظ، والذي لا يعلمه إلا الله ﷻ وهو علم القدر، فلا يجوز في هذا العلم المفقود السؤال ولا التعمق ولا كثرة النظر ولا إعمال الفكر في استكشاف شيء منه.

وقد وردت الأدلة محذرةً من التنطع والسؤال عما لا علم للإنسان به ولا طريق له في معرفته، يقول النبي ﷺ في حديث ابن مسعود: «هم المتنتعون، هم المتنتعون، هم المتنتعون»، قالها النبي ﷺ ثلاثاً.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال النبي ﷺ: «ذروني ما تركتكم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم».

وفي حديث أبي ثعلبة الخشني - رضي الله تعالى عنه - قال: قال النبي ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تنتهكوها وحرم أشياء فلا تقربوها وترك أشياء عن غير نسيان فلا تبحثوا عنها».

والشاهد منه قول النبي ﷺ: «فلا تبحثوا عنها»، فالأسئلة المنهي عنها في هذا الباب هي الأسئلة التي لا طائل في البحث فيها إلا مجرد الشكوك والحيرة والنتية والتشكيك في حكمة الله ﷻ، وترتب المصالح على أفعاله وأقداره.

فإنه ما دخل في هذا الباب إلا من هو محرومٌ ومكتوبٌ عليه الخذلان، وأما من كف لسانه وعقله عن السؤال في باب القضاء والقدر ووقف عند حدود ما نص الله ﷻ عليه ونبيه ﷺ فإنه سيكون في سلامة من هذا الباب.

وإن هناك مجموعة من الأسئلة ينبغي أن لا تطرقها مطلقاً أيها المسلم إن كنت تريد السلامة في دينك، وقد دلت

عليها الأدلة وكلام السلف -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-، فهناك
أسئلةٌ منهيةٌ عنها:

الأول: أسئلة التعنت والتعجيز.

والثاني: الأسئلة التي لا فائدة من معرفة جوابها، فهي
تضيع الأوقات وتشغل المفتين ولا طائل من وراءها ولا
ثمرة تجنى منها.

الثالث: أسئلة الاستهزاء والسخرية.

الرابع: ومنها أيضًا الأسئلة عن الأمور التي لم تقع،
وقد كان السلف -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- يكرهون ذلك.

الخامس: الأسئلة عما يخشى من معرفة جوابه، وعلى

ذلك قول الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ

إِنْ يُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوَأُهُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

السادس: الأسئلة المتعلقة بأمرٍ غيبي، كالأسئلة عن
كيفية شيءٍ من صفات الله أو كيفية شيءٍ من عذاب القبر
ونحوها.

السابع: ومنها كذلك الأسئلة التي تتعلق بقيام الساعة.

الثامن: الأسئلة المتعلقة في باب القضاء والقدر، وهو

الذي يخصنا في هذا الباب.

التاسع: ومنها أيضًا أسئلة الخصومة والمرء

والمجادلة، وهي أسئلة لا يراد منها التعلم ولا التفقه، وإنما

يراد بها المرء والجدل.

فلا تجوز هذه الأسئلة التي لا يجنى منها إلا فتح باب المراء والجدل والخصومة والشبهات والتشكيك، ولذلك فلا بد من فهم هذه القاعدة: أنه لا يجوز السؤال عما خفي العلم به واستأثر الله ﷻ به.

المسألة الثانية: حديث النفس المعجوز عن دفعه

عفو

وذلك لأن الشيطان قد يلقي على قلب الإنسان وعقله وفكره شيئاً من ذلك، أي من الأسئلة التي تتعلق بكيفية شيء من صفات الله، أو تتعلق بشيء من مسائل القضاء والقدر.

فإذا كانت مجرد حديث نفس فإن الله ﷻ من رحمته قد عفا عنا حديث النفس، كما الصَّحِيحِينَ من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهَا صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَتَكَلَّمْ»، وفي رواية: ما وسوست.

فما يرد على القلب والعقل من هذه الهواجس الغيبية إن كان مجرد حديث نفس فلا لوم على العبد فيه، وإن كان العبد قادراً على دفعها عن نفسه ومدافعتها ومجاهدتها ولكنه قصر واسترسل ورضي بوجودها في قلبه وعقله، فلا جرم أنها تخرج من حيز العفو إلى حيز المؤاخظة والإثم.

المسألة الثالثة: كل أطروحة تتعلق بباب الغيب فهي

من الشيطان.

فالشيطان هو الذي يلقي على القلب ذلك حتى يفسد عقيدتك ويشكك في الله وَعَلَيْكَ.

والدليل على ذلك ما في الصَّحِيحَيْنِ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا مِنْ خَلْقِ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتَهِي».

وكذلك يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي الشَّيْطَانَ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَقْرَأْ: اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ...»، الحديث بتمامه.

وفي صحيح الإمام مسلم أيضًا من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينٌ مِنَ الْجِنِّ وَقَرِينُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»، قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِيَّايَ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ»، أي فاستسلم وانقاد ليس معناه أي دخل في الإسلام وإنما معناه الصَّحِيحُ: أي استسلم وانقاد رغماً عن أنفه فلا يأمرني إلا بخير.

ويقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصَّحِيحَيْنِ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ فَخَشِيتُ أَنْ يَلْقَى فِي قُلُوبِكُمْ شَرًّا»، أو كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإِذَا هَذِهِ الْأَطْرُوحَاتُ الْفَاسِدَةُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ أَوْ فِي وُجُودِ اللَّهِ وَعَلَيْكَ أَوْ وَحْدَانِيَّتِهِ، أَوْ مَلَائِكَتِهِ أَوْ أَيِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْغَيْبِ فَهَذِهِ غَالِبًا مَا تَكُونُ أَطْرُوحَةً مِنَ الشَّيْطَانَ وَنَفْخَةً مِنْ كَبِيرِهِ الْخَبِيثِ.

فيجب على الإنسان أن يعالجها بالعلاجات الأربعة
المعروفة، والتي دلت عليها الأدلة:

أول هذه العلاجات: كثرة الاستعاذة بالله ﷻ من مصدر
هذه الوسواس والأطروحات الفاسدة وهو الشيطان،

فيستعذ بالله ﷻ من الشيطان لقول الله ﷻ: ﴿ **وَأِمَّا**

يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

﴿ [الأعراف: ٢٠٠] ﴾، ويقول النبي ﷺ: «فإذا بلغه

فليستعذ بالله»، وهذا من أعظم ما يدفع هذه الواردات على
القلب والنفس والروح.

العلاج الثاني: أن يحاول أن ينتهي ويمتنع عن التفكير
في شيء من ذلك، وأن يغير هيئته التي طرأ عليه هذا
الشك وهو فيها، فإن كان وحيداً فليطب من يجلس معه وإن
كان صامتاً فليتكلم، وإن كان فارغاً فليشتغل بأي شيء
حتى يطرد بهذا الشغل هذه الوسواس عن قلبه فلا بد من
الانتهاء عنها، ودليل هذا العلاج قوله ﷺ في الحديث
السابق: «**ولينتهي**».

العلاج الثالث: قراءة قل هو الله أحد كما أمرك بها
النبي ﷺ قال: «**فإذا بلغه فليقرأ: الله أحد الله الصمد**»، أي
سورة الإخلاص حتى يتجدد إيمانك بالله ﷻ ووحدانيته
واستحقاقه للإلوهية وتنزيهه عن كل صفات نقص، فهذا
من باب ما يغسل ما يقع في قلبك من وسواس الشيطان
وكيده ونفخه الخبيث.

العلاج الرابع: سد الذرائع التي توصل العبد إلى هذه المسائل والمضايق، لقول النبي ﷺ: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا الله خلق كل شيء فمن خلق الله؟»، فلو أنهم قطعوا الباب من أوله وقطعوا الوسائل التي أوصلتهم إلى هذه النتيجة المسدودة لما وصلوا إليها، فلا بد أن تقطع الوسائل وتسد الذرائع التي توصلك إلى هذا. فإذا تعامل العبد مع هذه الوسوس والأطروحات بمثل هذه العلاجات النبوية الشرعية فإنها تكاد أن تنقطع عنه بإذن الله ﷻ عاجلاً، ولا بد من الجهاد والمجاهدة والصبر والمصابرة حتى يندحر إبليسك وينتهي كيد شيطانك.

المسألة الرابعة: كل من اشتغل بالعلم المفقود حرم من العمل بالعلم الموجود.

كل من اشتغل بالعلم المفقود عُوقب بالحرمان من العمل بالعلم الموجود، وهذا منقررٌ عند أهل العلم وقد حذر منه الإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لأنه قال: "وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظْرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيْعَةُ الْخِذْلَانِ"، والخذلان في مقابلة النصر ثم قال: "وَسَلْمُ الْحَرْمَانِ"، والحرمان في مقابلة الظفر، ثم قال -رَحِمَهُ اللهُ-: "وَدَرَجَةُ الطَّغْيَانِ"، والطغيان في مقابلة الاستقامة.

فمن اشتغل باستكشاف ما غاب عنه علمه فعقوبته الخذلان وعدم التوفيق، ويحرم في الأعم الأغلب من الإقبال على ما ينفعه من العلم الموجود أي من العلم الذي أمر به شرعاً، فتجد كثيراً ممن يشتغل بقضاء الله وقدره يلتهى عن الصلاة ويلتهى عن قيام الليل، ويلتهى عن

قراءة القرآن ويلتهي عن كثرة الذكر عقوبةً ونكالاً له من الله ﷻ.

فلا تراه إلا مخذولاً فلا تراه موفقاً هذا في الأعم الأغلب، ولذلك أهل البدع والمخالفين للحق في باب القدر عوقبوا بعقوباتٍ كونية، منها من هذه العقوبات: الحرمان من الانتفاع بهذه العقيدة العظيمة وهي عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر، تجدهم متذبذبين فيها تذبذباً عظيماً حرمهم من الانتفاع بها.

ومما عوقبوا به أيضاً: كثرة الحيرة والاضطراب في هذا الباب.

ومنها أيضاً: عدم إقبالهم على الله ﷻ عند حلول المصائب، وإنما همهم عند حلول شيءٍ من المصائب معارضتها بكثرة الأسئلة الموجبة للتشكيك، واتهام الرب تعالى بالظلم وعدم الحكم وعدم العلة في قضائه والمصلحة في أقداره.

ولذلك قال الإمام يحيى بن معاذ الرازي كلمةً عظيمة تكتب بماء الذهب، تبين لنا صحة هذه القاعدة يقول -رَجْمَهُ اللهُ-: "من أحب أن يفرح بالله ويتمتع بعبادة الله فلا يسألن عن سر الله"، الذي هو القضاء والقدر.

"من أحب أن يفرح بالله ويتمتع بعبادة الله فلا يسألن عن سر الله"، فكلما أكثر الإنسان الاشتغال بالسؤال والتعمق والنظر في استكشاف ما خفي عنه من باب القضاء والقدر؛ عوقب بهذه العقوبات وهي حرمانه من التوفيق والعمل بما أمر به شرعاً.

المسألة الخامسة: قاعدة: القدرية مجوس هذه الأمة.
وقد وردت الأدلة الكثيرة المحذرة من الخوض في
القدر والإخبار بأن من خاض في القدر بأنه من مجوس
هذه الأمة.

فمن ذلك حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ-
قال: قال النبي ﷺ: «أخر الكلام في القدر لشرار أمتي»،
وهذا الحديث رواه الإمام البزار والحاكم وابن أبي عاصم
ورجاله - إِنْ شَاءَ اللهُ - ثقات، فمن تكلم في القضاء والقدر
فهو من شرار الأمة - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

وفي حديث ابن عباس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- قال: قال
النبي ﷺ: «إِنْ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا يَزَالُ مَقَارِبًا حَتَّى يَتَكَلَّمُوا
فِي الْوُلْدَانِ وَالْقَدْرِ»، وهو حديث حسن وقد أخرجه الإمام
الحاكم والطبراني والبزار.

وفي حديث أبي أمامة أيضًا قال: قال النبي ﷺ: «إِنْ
أَخُوفٌ مَا أَخَافُ عَلَيَّ أُمَّتِي ثَلَاثًا: إِيمَانًا بِالنُّجُومِ، وَتَكْذِيبًا
بِالْقَدْرِ، وَحَيْفًا السُّلْطَانِ»، رواه أبو مر الداني في السنن
الواردة في الفتن، ولا بأس بإسناده - إِنْ شَاءَ اللهُ -.

ومن ذلك أيضًا حديث أبي محجن وهو قريب من
حديث أبي أمامة يقول النبي ﷺ: «أَخَافُ عَلَيَّ أُمَّتِي مِنْ
بَعْدِي ثَلَاثًا: حَيْفًا السُّلْطَانِ، وَإِيمَانًا بِالنُّجُومِ، وَتَكْذِيبًا
بِالْقَدْرِ».

وفي حديث أبي الدرداء -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- قال:
قال النبي ﷺ: «أَخَافُ عَلَيَّ أُمَّتِي ثَلَاثًا: زَلَّةَ عَالِمٍ، وَجِدَالَ

منافق بالقرآن، والتكذيب بالقدر»، وقد أخرجه الإمام الطبراني في الكبير وهو حديثٌ حسنٌ بشواهده.

ومن ذلك أيضًا حديث نافع أن رجلاً أتى ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، فقال: إن فلانًا يقرأ عليك السلام فقال له ابن عمر: إني سمعت أنه قد أحدث في القدر حدثًا، فإن كان قد أحدث حدثًا فلا تقرئه مني السلام، أو قال: فلا تقرئه عني السلام، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: **«يكون في هذه الأمة مسخٌ وخسفٌ وقذفٌ وذلك في أهل القدر»**، وفي روايةٍ أخر لأبي داود: **«وذلك في المكذبين بالقدر»**، وفي حديث ابن عمر أيضًا يقول النبي ﷺ: **«القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»**، وقد رواه أبي داود بإسنادٍ حسن.

وفي حديث حذيفة -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- قال: قال النبي ﷺ: **«لكل أمةٍ مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: أن لا قدر، فمن مات منهم فلا تشهدوا جنازته ومن مرض منهم فلا تعودوه»**، وهو عند أبي داود وهو حديثٌ حسنٌ بشواهده.

وفي حديث أبي الدرداء -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- مرفوعًا قال: قال النبي ﷺ: **«لا يدخل الجنة عاقٌّ ولا منانٌ ولا مكذبٌ بالقدر»**، أخرجه الإمام أحمد وهو حديثٌ حسن. وفي حديث أبي الدرداء قال: قال النبي ﷺ: **«ثلاثة لا يقبل الله ﷻ منهم صرفًا ولا عدلاً: عاقٌّ ومنانٌ ومكذبٌ بالقدر»**، وهو عند أبي عاصم والطبراني في الكبير بإسنادٍ حسنٍ.

ولذلك قال الإمام ابن سيرين -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "إن لم يكن أهل القدر هم الذين يخوضون في آيات الله بغير علم! فلا أدري عنم يخوض آيات بغير علم".

وقال الإمام الزهري -رَحِمَهُ اللهُ-: "القدر في هذه الأمة هو رياض الزندقة"، يقصد الكلام في القدر بلا علم ولا برهان: "فمن دخل هملج"، هملج أي ارتجف واهتز كارتجاف الخيل التي تهملج براكبها.

فإن هناك من الخيول ما يمسونه البرذون وهو الذي يرقص إذا ركب الإنسان عليه أو سمع شيئاً من الدفوف، بمعنى أن من تكلم في القدر فإنه سيهتز عن الصراط المستقيم، ويبعده كلامه هذا عن الحق والمنهج القويم.

وقال جعفر بن محمد -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "النظر في القدر كأنظر في الشمس، كلما ازداد الإنسان نظراً في الشمس ازداد حيرةً وتيهاً".

ولما سأل ابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- عن القدر؟ قال: "إنما القدر شيءٌ أراد الله ﷻ أن يخفيه عنكم فلا تسألوا عما أبقى الله لكم أن تتعلموه".

وسأل رجلٌ علي ابن طالب رضي الله عنه عنه القدر؟ فقال: "طريقٌ مظلمٌ فلا تسلكه"، ثم سأله مرةً أخرى؟ فقال: "بحرٌ مدلهمٌ عظيمٌ فلا تلجه"، وسأله الثالثة عن القضاء والقدر؟ فقال: "هو سر الله فلا تكلفه أو قال: فلا تكشفه".

فكل من تكلم في القضاء والقدر من هذه الأمة فهو مستحقٌ لهذه العقوبات ولهذه الأوصاف ولهذا الذنب

العظيم، ولهذا الوعيد الشديد الذي ورد في هذه الأحاديث:
بأن القدرية هم مجوس هذه الأمة.

المسألة السادسة: مبنى العبودية على التسليم
والإذعان وترك المراء والخصومة في الدين.

يقول الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ**

يُحَكِّمُواكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا

مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥].

ويقول الله ﷻ: ﴿ **وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ**

مُحْسِنٌ ﴿ [لقمان: ٢٢]، أي مستسلمٌ ومنقاد.

ويقول الله ﷻ: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ**

وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴿ [الأحزاب: ٣٦]،

فلا خصومة ولا جدال في الدين، لأنه كلما تولج الإنسان
في دائرة الخصومة كلما أبعد عن حقيقة العبودية لله ﷻ.

المسألة السابعة: كلما زاد في قلب المؤمن الخشية
والتعظيم زاد تسليم قلبه لله.

فكلما زاد في قلب المؤمن الخشية والتعظيم زاد تسليمه
لأمر الله ﷻ.

فإذا رأيت الإنسان يخاصم في قضاء الله وقدره أو
يتكاف تعلم ما أخفاه الله ﷻ عن عقله وفهمه، فأعلم أنه لم

يفعل ذلك إلا لضعف يقينه وقلّة خشيته وتعظيمه لله -
تَبَارَكَ وَتَعَالَى-؛ ولذلك لا تجد شيئاً من ذلك والله الحمد عند
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لكمال تعظيمهم وخشيتهم ويقينهم بالله
- تَبَارَكَ وَتَعَالَى- واطمئنان قلوبهم له.

المسألة الثامنة: كمال التسليم من كمال العقل.

وذلك لأن العقل إذا كان مدعناً لله ﷻ ومستسلماً ومنقاداً
لأمره وقضائه وقدره، فإنه يحمل صاحبه على عدم
الخصومة والجدال ويأمره بكمال التسليم لأمر الله ﷻ
وقضائه وقدره.

فبناء على ذلك فالكلام في القضاء والقدر إما يرجع إلى
ضعف العقل، وضعف فهمه وتفكيره وذكائه فأذكانا
وأكملنا عقلاً هو أكملنا تسليماً لأمر الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى-.
وإن هناك طائفةً من الفلاسفة تظن أن من كمال العقل
كثرة تشويق الكلام وكثرة التنطع فتجد الواحد منهم يلوك
لسانه بالكلام تشويقاً وتنطعاً ظناً منه أن من كمال العقل
كثرة الكلام وكثرة الخوض والجدال وعدم التسليم وهذا
تناقضٌ عجيب، فلو سلمت عقولهم وكانت عقولهم مستقيمةً
صريحةً لكانت حاملةً لهم على التسليم لأمر الله ﷻ
وموَعوده.

المسألة التاسعة: كلما بعد العبد عن النصوص كثرت

حيرته وعظم ضلاله.

بل وتعظم عليه الاعتراضات والمعارضات وكثرة
الأسئلة التي لا طائل من البحث فيها والتي لا يُجنى من
ورائها إلا كل شر.

وأما من جعل النصوص أمامه وجعل القرآن قائده، وجعله مذهب أهل السنة والجماعة هو طريقه لفهم النصوص فإنه بإذن الله سوف يسلم من ذلك، ولذلك تكثر الحيرة والأسئلة والاعتراضات عند أهل البدع في باب القضاء والقدر وفي غيره لما كذا؟ لما يفعل كذا؟ لما يريد منا المعصية ويعذبنا عليها؟ ونحو ذلك من الاعتراضات والحيرة، لأنهم بعدوا عن هدي النصوص فأظلمت قلوبهم واستولت عليهم شياطينهم.

المسألة العاشرة: العقل وسيلة لفهم النقل لا لمعارضة النقل.

وهي قاعدة عظيمة عند أهل السنة والجماعة بل تعتبر أصلاً من أصولهم، فالله ﷻ لم يخلق العقول حتى تعارض النصوص وتقف في وجهها مصادمة لها.

وإنما خلق العقول حتى تهتدي بهدى النص وتكون وسيلة لفهمه، فالعقل لا يجوز أن يجعل مصادماً للنص ولا معارضاً له ولا حاكماً عليه ولا طريقاً للتشكيك في النصوص، فإن هذا في الحقيقة إخراجاً للعقل عن ما يريد الله ﷻ منه.

المسألة الحادية عشر: النقل لا يتعارض مع العقل ولكن قد يحار فيه العقل.

ولذلك قال أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى-: إن النقول لا تأتي بما يتعارض مع العقول؛ ولكنها تأتي تارة وأحياناً بما يحار فيه العقل، وذلك لسعة الغيب وضعف مدركات العقل.

فلا يجوز للإنسان أن يجعل حيرة عقله في سعة دلالة النص سبباً لمعارضة النص، وإنما يتهم عقله بضعف الفهم وقلة الإدراك.

المسألة الثانية عشر: ومن المسائل أيضاً قاعدة في باب القضاء والقدر مهمة جداً تقول: **لوازم النقول الصَّحِيحَة صحيحة عند أصحاب العقول الصريحة.**

فلا يمكن أبداً أن يلزم على شيءٍ من النصوص الصَّحِيحَة شيءٌ من اللوازم الباطلة التي تتنافى مع مقتضيات العقول أبداً إلا إذا كانت العقول ليست بسليمة أو كانت متلوثة بشيءٍ من آفات علم المنطق أو المنطق والفلسفة، أو تلك القواعد المناقضة للمنقول والمعارضة للمعقول، حينئذٍ تلزم على النصوص لوازم فاسدة لأن العقول التي نظرت فيها أصلاً عقولاً فاسدة.

ولكن أصحاب العقول السليمة والأفهام المستقيمة إذا نظروا في نصوص القضاء والقدر لا يمكن أبداً أن تكون نتائج هذا النظر باطلة ولا أن يلزم عليها لوازم تتعارض مع حكمة الله ﷻ أو تتعارض مع العقل.

ولذلك متى ما كان النظر في النقول الصَّحِيحَة لا ينتج عندك إلا اللوازم الفاسدة، فأعرف أن الآفة ليست في النص وإنما في عقلك أنت، وإلا فأصحاب العقول المستقيمة إذا نظروا في النصوص الصحيحة لا تنتج إلا النتائج الصَّحِيحَة الصريحة.

المسألة الثالثة عشر: ومن المسائل أيضاً قاعدة عظيمة من قواعد أهل السنة والجماعة: العقول المؤيدة بالنقول ترى أن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق المطلق.

كما قال الله ﷻ: ﴿ **وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ**

مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [سبأ: ٦].

فكل من علم أن ما أنزل إلى النبي ﷺ هو الحق فهم من العلماء إجمالاً، لشهادة الله ﷻ له بأنه من العلماء، وهذا لا تهدي له العقول بمجرد ما وإنما لا بد أن تكون العقول مستنيرة بنور النصوص حتى تصل إلى هذا النتيجة.

يقول الإمام ابن القيم -رحمه الله-: وأما العقول المضروبة بالخذلان فإنها ترى المعارضة دائماً بين العقل والنقل وبين الحكمة- انتهى كلامه -رحمه الله-.

المسألة الرابعة عشر: من رضي بالقضاء والقدر استراح.

فإنه لا راحة للعبد إلا بالرضى بالقضاء والأدلة في هذا كثيرة جداً، وقد ذكرنا طرفاً منها في غير ذلك الموضع .

المسألة الخامسة عشر: وما ربك بظلام للعبيد .

وقد نفت نصوص كثيرة صفة الظلم عن الله ﷻ، لا لأنه عاجز عن الظلم - كما يقوله القدرية قبحهم الله - ولكن لأن الظلم من صفات النقص والله ﷻ منزه عن كل نقص ؛ يقول الله ﷻ في الحديث القدسي: «**وإني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً**».

وهذا القاعدة يا معاشر الطلاب لا بد أن تطرق مسامع الناس في باب القضاء والقدر، لكثرة التسخط والتضجر من أقدار الله ﷻ، حتى يصل لبعضهم عدم الرضا أن يتهم الله ﷻ بالظلم في هذا القدر.

فلا بد أن يركز في قلوب الخلق أن ما قضاه الله عليك من الأقدار المؤلمة والمصائب الموجهة إنما أنت تدور فيها بين فلكين: فلك العدل أو فلك الفضل.

فإما أن يكون هذا القدر قد جرى عليك عدلاً من الله بسبب شيءٍ اقترفته أنت، وإما أن يكون من باب الفضل عليك فيعتبر تكفيراً إذا صبرت واحتسبت الأجر، فالعبد في باب أقدار الله ﷻ دائرٌ بين الفضل والعدل.

المسألة السادسة عشر: السؤال يوم القيامة يكون على الأعمال لا على الأقدار.

فلن يسألك الله لما قضيت عليك هذا ولما قدرت عليك هذا؟ وإنما سيسألك عن الشرع.

فإياك أن تعطل العمل بما أمرت به وهو محط السؤال يوم القيامة، بسبب كثرة النظر والتفكير فيما لم تؤمر به وليس محطاً للسؤال يوم القيامة، لأن الذين يتركون الشرع إنما يكون سبب تركهم له هو معارضته بالقضاء والقدر.

فإن التعمق وكثرة الفكر والنظر في القضاء والقدر توجب ترك الشريعة ومعارضة الشريعة به، لأن من الناس من يقول: لِمَاذَا أعمل الصالحات؟ لِمَاذَا أعمل المأمورات وأترك المحذورات؟ إذا كان الله قدر عليّ أن أكون من أهل الجنة فسأكون ولو لم أعمل صالحاً.

وإن كان الله قدر عليّ أن أكون من أهل النار فلن ينفع شيء من ذلك تغيير قضائي وقدري، وإن كنت من أعبد الناس وأطوعهم لله ﷻ، فيكون نظره في القدر ومعارضته لذلك سبيلاً لمعارضة الشرع ومصادمته.

ولذلك لن يسألك الله يوم القيامة عن أقداره وما كتبه عليك، وإنما سيسألك عما قمت به وما فعلته أنت، فالثواب والحساب يوم القيامة على الأعمال على الشرائع لا على الأقدار.

المسألة السابعة عشر: كل لفظة أو فعلة تتضمن التسخط على القضاء والقدر فهي محرمة

ففي الصّحیحین من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية».

وفي الصّحیحین من حديث أبي موسى الأشعري: "أن النبي صلى الله عليه وسلم برئ من الصالقة والحالقة والشاقة".

وكذلك لفظة لو أيضاً من الألفاظ التي لا تجوز عند نزول المصائب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «فإنك أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل».

المسألة الثامنة عشر: ومن المسائل أيضاً قاعدة: إن قيل: هل القدرية كفار؟ الجواب: القدرية ينقسمون إلى قسمين: إلى قدرية غلاة، وإلى قدرية غير غلاة.

فأما القدرية الغلاة فقد اتفق المتأخرون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أنهم كفار، وهم الذين يزعمون أن لا قدر

وأن الأمر أنف وأن الله لا يعلم بالأشياء قبل وقوعها ولم يكتبها قبل كونها، فالذين ينكرون علم الله وكتابته ومشيتته هؤلاء كفار.

وهم الذين قال فيهم عبد الله بن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-: "فَإِذَا لَقِيتَ أَوْلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيٌّ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بَرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ ابْنُ عَمْرٍو لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يَأْمَنَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ".

وأما غير الغلاة من القدرية فهم الذين يشككون في خلق الله ﷻ لأفعال العباد، فهؤلاء لا نحكم بكفرهم وإنما هم فساق ضلال، والذين منهم المعتزلة وغيرهم من القدرية. إن قلت: وهل إذا تقدم قدري لابنتي أزوجه؟

الجواب: إن كانت بدعته القدرية تخرجه عن دائرة الإسلام بالكلية فلا يحل له أن تزوجه ابنتك، لأن الله ﷻ يقول عن الكفار: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ

لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠] فلا يجوز للإنسان أن يزوجه ابنته بقدري، ولا يجوز للإنسان أن يتزوج امرأة قدرية إذا كانت بدعة القدر في حقها توجب كفرها.

وأما إذا كان من القدرية الذين لا يكفرون وإنما يفسقون فإنه لا ينبغي؛ لكن لا من باب تكفيره وإنما من باب وضع الأمانة في موضعها.

فلا يَنْبَغِي لكَ أَنْ تَزُوجَ ابْنَتَكَ إِلَّا مَنْ تَعَلَّمَهُ ذَا دِينٍ
وَخَلَقَ، فَأَمَّا الْقَدْرِيُّ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَرْضِي الدِّينِ وَلَا مَرْضِي
الْخَلْقِ، فَالامْتِنَاعُ عَنِ زَوْاجِ الْقَدْرِيَّةِ غَيْرُ الْغَلَاةِ لَا مِنْ بَابِ
تَكْفِيرِهِمْ وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ خِيَانَةِ الْأَمَانَةِ الَّتِي أَمَّنَكَ اللَّهُ ﷻ
عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمَوْلِيَةِ الضَّعِيفَةِ، وَالَّتِي جَعَلَكَ اللَّهُ ﷻ وَلِيًّا
عَلَيْهَا فِي نِكَاحِهَا.

وَأَمَّا الْامْتِنَاعُ عَنِ تَزْوِيجِ الْقَدْرِيَّةِ الْغَلَاةِ فَهُوَ مِنْ بَابِ
تَكْفِيرِهِمْ، وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ: هَلْ يَصَلِّي خَلْفَ الْقَدْرِيَّةِ؟ فَنَقُولُ:
لَا تَصَلِّي خَلْفَ الْقَدْرِيِّ مَطْلَقًا، أَمَا إِذَا كَانَ مِنَ الْقَدْرِيَّةِ
الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ فَالْعَلَّةُ مِنْ تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ: هِيَ
أَنْ كَفَرَ، وَمَنْ شَرِكَ الْإِمَامَةَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَ مُسَلِّمًا.
وَأَمَّا الْامْتِنَاعُ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْقَدْرِيَّةِ الَّذِينَ لَا
يَكْفُرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ فَمِنْ بَابِ الزَّجْرِ بِالْهَجْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ
إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَنْبَغِي التَّخَلُّفُ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ.

إِنْ قِيلَ: هَلْ يَعَادُ الْقَدْرِيُّ إِذَا مَرَضَ؟

الْجَوَابُ: أَمَا إِنْ كَانَ كَفَارًا بِبِدْعَتِهِ الْقَدْرِيَّةِ فَإِنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ عِيَادَتِهِ إِلَّا مِنْ بَابِ زَجْرِهِ أَوْ وَنَصِيحَتِهِ وَوَعْظِهِ، وَإِذَا
كَانَ لَا يَكْفُرُ فَإِنَّهُ يُعَادُ لِبَقَاءِ حَقِّ الْإِسْلَامِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي
عِيَادَتِهِ مَفْسَدَةٌ خَالِصَةٌ أَوْ رَاجِحَةٌ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ عَدَمُهَا.

إِنْ قِيلَ: هَلْ يَصَلِّي عَلَى الْقَدْرِيِّ إِذَا مَاتَ؟

فَنَقُولُ: هَذَا أَيْضًا يَخْلَفُ بِاخْتِلَافِ بَدْعَتِهِ الْقَدْرِيَّةِ، فَأَمَّا
مَنْ كَانَ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ الْقَدْرِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ،
إِذْ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ تَكُونَ الْجَنَازَةُ
مُؤْمِنَةً أَوْ مَاتَتْ عَلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ.

وأما إذا كان لا يكفر ببدعته فلا بد من الصلاة عليه، فإن كان لا يكفر ببدعته القدرية فلا بد في طائفة من المُسْلِمِينَ أن يصلوا عليه؛ ولكن يَنْبَغِي لأهل الدين والعلم وأهل الجاه والحكام ورؤساء البلد أن يتخلفوا عن الصلاة عليه من باب الزجر بالهجر.

وكل هذه الفروع ترجع إلى قاعدة التعامل مع المبتدع، وهو أن المبتدع المحكوم يكفره ببدعته يعامل معاملة الكفار ويزاد في التخليط عليه، وأما المبتدع المحكوم بفسقه فإنه يعامل معاملة عَصاة الموحدين ويزاد في التخليط عليه لأن البدعة أعظم من المعصية.

ثم قال الإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه من أولياء - اللهُ تَعَالَى-، وهي درجة الراسخين في العلم لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود)

قوله -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (فهذا) أي ما قرره -رَحِمَهُ اللهُ- قبل ذلك من مسائل القدر، التقرير السني السلفي الصحيح المعتمد على كتاب الله ﷺ وسنة نبيه ﷺ، على فهم سلف الأمة، فالإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يشير إلى ما قرره سابقاً كل من مسائل القدر على المذهب الصحيح.

قوله -رَحِمَهُ اللهُ-: (جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه)

أي منورٌ بكتاب والسنة والفهم الصحيح الموروث عن سلف الأمة وأئمتها، فإن العبد لا يزال في حنادس الظلمات والشبهات والشهوات حتى يبعث الله ﷻ في قلبه هذا النور. والعبد محتاجٌ إلى هذا النور الذي يقذفه الله ﷻ في قلبه أشد من حاجته للطعام والشراب، فإن على مدى وجود هذا النور ومقداره في القلب حياة العبد وسيره إلى الله ﷻ وهدايته واستقامته، وثباته على الصراط المستقيم والمنهج القويم.

فمن خلا قلبه عن هذه النور فهو في ظلمة عظيمة، وأهل النار هم الذين خلت قلوبهم عن هذا النور، نعوذ بالله منه ومن حالهم، فالقلب مفتقرٌ إلى هذا النور، وقد وصف الله ﷻ شريعته وكتابه بأنها هدىً ونورٌ وروح، فقال الله

ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا

الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ

عِبَادِنَا ﴿ [الشورى: ٥٢].

فهذا النور مستلزمٌ للهداية، ولا يقذفه الله ﷻ إلا في قلب من أراد به خيرًا في الدارين، وأي قلبٍ انعدم فيه هذا النور فهو قلبٌ ميت وصاحبه يموت بموته، وهو المُسمى بميت الأحياء هو حيٌّ حياةً حسية ولكنه ميتٌ معنًى، وقد

صرح الله ﷺ بموته في قوله: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ

وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ

بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

﴿[الأنعام: ١٢٢].﴾

فالذي ليس في قلبه هذا النور هذا ميت، وإن كان يمشي على قدميه ويأخذ الأشياء بيديه ويبصرها بعينه، إلا أنه في الحقيقة ميتٌ في ميزان الله ﷻ، ويقول الله - تبارك وتعالى- واصفًا نبيه ﷺ بأنه السراج المنير والنور

العظيم: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾

وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤٦﴾ [الأحزاب: ٤٥-

٤٦].

فمن قبل شريعة محمدٍ ودان بها فقلبه منور، وهذه صفةٌ عظيمةٌ لأولياء الله ﷻ، يقول الله - تبارك وتعالى:-

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُفْرًا مِّنْ رَبِّهِمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا

﴿[النساء: ١٧٤].﴾

وقال الله ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا

بِرَسُولِهِ ءُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ ءُوَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ ءُوَيَغْفِرْ

لَكُمْ ءُوَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٨﴾ [الحديد: ٢٨]، - فمن أراد الله به

خيرًا بعث هذا النور في قلبه، فكان سببًا لهدايته واستقامته
وثباته وفوزه في الدارين بالخيرات العظيمة والهبات
الكثيرة.

قوله -رَحْمَةُ اللَّهِ-: "ما يحتاج إليه من نور
قلبه".

هذا النور إما أن يأتي ابتداءً من الله ﷻ، وإما أن يأتي
بتسببٍ وتحصيلٍ فعلى العبد أن يحصل هذا النور وأن
يستجمع هذا النور، وأن يتطلع على الأدلة التي توجب له
تحصيل هذا النور.

فهناك عباداتٌ نصت الأدلة على أنها نورٌ للعبد:
كالمشي إلى المسجد في الظلمات فهذا موجبٌ للنور التام
يوم القيامة، كما قال ﷺ: «بشر المشاءين في الظلم إلى
المساجد بالنور التام يوم القيامة».

وأعظم النور نور الإيمان في القلب نور الاعتقاد
الصحيح، نور التوحيد الصافي الخالي عن شوائب الشرك
أكبره وأصغره، وعن البدعة بكل أنواعها وعن المعاصي
وكبيرها، وهذا من أعظم النور الذي يقذفه الله ﷻ في قلب
العبد، فعلى العبد أن يحصل وأن يستجمع هذا النور.

وكذلك قراءة سورة الكهف في ليلة الجمعة أو يوم الجمعة أيضًا دلت الأدلة على أنها مما يستجاب به النور، فيكون الإنسان في جمعه في نورٍ عظيمٍ من الله عز وجل، وهناك أدلة كثيرة تدل على حرص العبد على استجماع تلك العبادات التي دلت الأدلة على أنها نور.

وقد ضرب الله عز وجل مثالين على نور الله في قلب المؤمن، وعلى ظلمة الشرك في قلب العبد الكافر-والعياذ

بالله-، فقال الله عز وجل: ﴿ **اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ**

نُورِهِ كَمِثْلَا نُورِ الْمِصْبَاحِ فِي زُجَاجَةٍ زُجَاجَةٌ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ

دُرِّيُّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا

يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ

وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

﴿ [النور: ٣٥]. ﴾

فهذا مثال على نور الله عز وجل في قلب العبد نور الإيمان والتوحيد والاعتقاد الصحيح، ثم قال الله عز وجل: ﴿ **وَالَّذِينَ**

كَفَرُوا أَعْمَلَهُمْ كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ

يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ

أَوْ كَظُلْمَتِ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ، مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ،
سَحَابٌ ظُلْمَتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ، لَمْ يَكْدِرْنَهَا وَمَنْ لَمْ

يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾ [النور: ٣٩-٤٠] أي نور

الاستقامة ونور الإيمان بالنبوات والرسالات والاعتقاد الصحيح والتوحيد الصافي، والعمل الذي تحقق فيه شرطاً قبوله، هذا هو النور الذي ينبغي أن يحرص عليه العبد.

قوله - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "من أولياء - الله تَعَالَى -.

لقد قرر أهل السُنَّةِ والجماعة جملاً من القواعد في ولاية الله ﷻ للعبد نذكر طرفاً منها، بقية القواعد إلى كلام الإمام الطحاوي عن كرامات الأولياء - إن شاء الله -.

من القواعد في ولاية الله قاعدة عظيمة تقول: أولياء الله هم المؤمنون المتقون".

وبرهان هذه القاعدة قول الله ﷻ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ

اللَّهِ لَأَخْوَفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]، فأولياء - الله

تَعَالَى - هو المؤمنون والمتقون، فكل من ادعى ولاية الله ﷻ فلا بد أن ينظر في حقيقة إيمانه وعمله.

ومن القواعد أيضاً قاعدة عظيمة تقول: تتفاوت الولاية بتفاوت الإيمان والتقوى.

فكلما عظم إيمان العبد وتقواه لله ﷻ كلما عظمت ولاية الله ﷻ له، وكلما ضعف ميزان التقوى وميزان الإيمان كلما ضعفت ولاية الله ﷻ للعبد وكلايته وحفظه له ونصرته له.

ومن القواعد الولاية أيضًا قاعدٌ تقول: "ولاية الله لخلقه عامة وخاصة".

فأما العامة فهي ولاية الله ﷻ لجميع خلقه، فالله مولى عباده بالولاية العامة وهي ولاية الربوبية، فلا يخرج أحدٌ عن مقتضى الولاية مطلقًا، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ ولا برٌ ولا فاجر وهي الولاية العامة، ولكنها ولاية ربوبية أو ولاية لا تقتضي نصرَةً ولا تأييدًا ولا حفظًا ولا كلاءةً ولا جنّةً ولا مغفرةً ولا رضىً.

وأما الولاية الخاصة فهي ولاية الله ﷻ لعباده المؤمنين، وتتفاوت ولايته لعباده على حسب تفاوت إيمانهم وتقواهم كما ذكرت لكم سابقًا، وهي الولاية المذكورة في

قول الله ﷻ: ﴿هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾

﴿[الحج: ٧٨].﴾

وهذا يحل لك الإشكال في قول الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ

مَوْلَىٰ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ ﴿[محمد: ١١]،

فكيف تقول: بأن الله مولى الكافرين والله ﷻ ينفي ولايته للكافرين هنا؟

فنقول: "كل ولاية منفية عن بعض الخلق فإنما هي الولاية الخاصة لا العامة".

كل ولاية منفية عن بعض الخلق فإنما هو نفي للولاية الخاصة لا العامة وهي ولاية الألوهية، وهي ولاية تقتضي النصره والمحبة والرضا والمغفرة ودخول الجنة والحفظ والرعاية والكلأة إلى غير ذلك من مقتضياتها. ومن القواعد أيضًا: "الخطأ يمنع كمال الولاية ولا ينقض أصلها".

الخطأ أي الذنب فالذنب يمنع كمال الولاية ولا ينقض أصلها، ونعني بالذنب ما لم يكن شركًا، فإذا وقع الولي من أولياء الله في شيء من الذنوب أو المعاصي فإنما ينقص كمال ولايته الواجبة.

وأما أصل ولايته فإنها باقية ما بقي إيمانه وتوحيده مستقرًا في قلبه، فلا ينتقض أصل الولاية إلا بانتقاض أصل التوحيد والإيمان، وأما الذنوب والمعاصي فإنها لا تنقض أصلها وإنما تنقص كمالها، وبقيّة القواعد في الولاية سيأتينا في كلام الشيخ الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ- عن الكرامات.

قوله -رَحِمَهُ اللهُ-: "وهي درجة الراسخين في العلم". أي العلم الذي جاء به النبي ﷺ أي علم الشريعة، والراسخون في العلم هم العلماء المتمكنون من العلم الذي استقر في قلوبهم استقرارًا ثابتًا، فالرسوخ هو التمكن والثبوت والقوة والصلابة ونحو تلك المعاني.

فالمعلومات في قلوبهم مستقرة وثابتة وقوية و متمكنة، فكل من كانت هذه صفة علمه الذي استقر في قلبه فهو من جملة الراسخين في العلم، وذلك أي رسوخ علمهم لأنهم بنوا فرعوا التشريع والعقائد على أصولها وقواعدها الراسخة.

فالعلم تمكن من قلوبهم لأنهم بنوه على أصول الشريعة وقواعدها، فالراسخون في العلم هم من عرفوا قواعد الدين وأسسها المتينة، وعندهم معرفة تامة بأصول الشريعة ومقاصدها، فمتى ما مرت على قلوبهم شيء من الشبهات فإن عندهم معرفة تأويلها وتخرجها على أصول التشريع الصحيحة التي رسخت في قلوبهم، وهذا لا يصله العبد إلا لمعرفة الأصول الشرعية والقواعد المرعية ومقاصد الشرعية.

ولذلك الراسخون في العلم لا تؤثر فيهم شبهة عرضت ولا يختلط عندهم الحق بغيره، ومن المعلوم المتقرر عند العلماء أن الرسوخ في العلم درجات، يتفاوت العلماء في رسوخهم على حسب استقرار المعلومة في قلوبهم.

ولكن في الجملة فالراسخون في العلم هم عماد الأمة وهم أمانها، ولا تزال الأمة بخير ما بقي فيها العلماء الراسخون، ومن طبيعة الراسخين ثباتهم في أزمنة الفتن، فلا تجدهم يتزعزعون ولا يحتارون ولا يترددون في معرفة أحكام هذه النازلة، ولا تزال الساعة بعيدة ما بقي العلماء الراسخون الأمة، وإن من أعظم مصائب الأمة موت الراسخين في العلم.

يقول النبي ﷺ: «أنا أمانة لأمتي فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعد»، فأعظم بلية ورزية بُلي بها الإسلام والمسلمون: ذهاب العلماء الراسخين.

يقول النبي ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العلم؛ ولكن يقبض العلم بموت العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رءوساً جهالاً وهم الذين يتزينون بالعلم ويلبسون مسحاً وهم أجهل من حمير أهلهم»، العلماء أي الراسخين وعالم أي راسخ يتكلمون في دين الله ﷻ بلا علم ولا برهان ولا حجة ولا دليل، فيحطون من حرم اله ويحرمون ما أحل الله ويضلون الناس ويسعون في نشر الفتنة وتفريق الصف بفتاواهم التي لم تبنى على علم ولا على هدى ولا على بصيرة من الله ﷻ، فضلوا أي في أنفسهم وأضلوا أي غيرهم.

ويقول النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يُرفع العلم، وإنما رفع العلم بموت العلماء الراسخين».

والمقصود: أن من ثبتت قدمه على أرض التسليم في باب القدر، وعلى الإيمان بمسائله التي أثبتها الكتاب والسنة، ولم يخض في باب القدر بالباطل وكان وقافاً عند حدود الله ﷻ وعلى ما ثبتت به النصوص فهو في هذا الباب من الراسخين في العلم.

فالراسخون في العلم في باب القدر هم الذين يؤمنون بما دلت عليه الأدلة في هذا الباب، ويتركون الخوض في

ما يتعلق بالعلم المفقود، فالراسخون في العلم هم الأقوياء في العلم الثابتون والتي استقرت معلوماتهم في قلوبهم.

قوله: "والراسخون"

اعلم -رَحِمَكَ اللهُ- أن الرسوخ في العلم يشترط له معرفة ثلاثة فنون لابد منها، ولا يسمى العبد راسخاً ما كان جاهلاً فيها:

أول علمٍ يَنْبَغِي للراسخين في العلم تحقيقه: علم العقائد والتوحيد، فمن لم يصح علمه بالتوحيد فإنه ليس بذي رسوخ في العلم، مهما كان علمه في الأبواب الأخرى، فالمخطلون من أهل البدع الذائغون عن الصراط المستقيم المنتكبون عن المنهج القويم، هؤلاء وإن حفظوا ما حفظوا وقرءوا ما قرءوا فإنهم لا يوصفون بالرسوخ في العلم.

أما الراسخون في علم التوحيد العارفون به هؤلاء هم الراسخون في العلم، فالذي عنده غبشٌ في مسائل التوحيد ليس من الراسخين، لأن التوحيد أصل الأصول على الإطلاق.

والعلم الثاني: التمكن من الفقه لأن من ليس عنده علمٌ صحيحٌ في الفقه ومسائله، فسيكون متخبطاً في أعماله وفي تعبداته وفي فتواه أيضاً.

العلم الثالث: أن يكون راسخاً في علم الآخر والغيبات كي لا يتخبط فيما زهو من قبيل الغيب، وهذا وإن كان من مسائل التوحيد إلا أن لابد أن يخص بقسمٍ ثالث.

فإذاً كان الإنسان متمكناً ذا قاعدة قوية ثابتة مستقرة في علم التوحيد على منهج الكتاب والسنة وفهم سلف

الأمة، وكان متمكنًا راسخًا من الأصول الفقهية وقواعد الفقهاء، وكان راسخًا في علم اليوم الآخر والغيبيات، فهذا من الراسخين في العلم حتى وإن كان عنده شيء من التقصير في العلوم أو الفنون الأخرى.

قوله -رَحِمَهُ اللهُ-: لأن العلم يقصد بالعلم أي ما يختص بباب القضاء والقدر، ولا يقصد العلم جملةً وتفصيلاً، وإنما يقصد العلم الذي يخص مسائل القضاء والقدر، فالإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قسم هذا العلم المختص بالقضاء والقدر إلى قسمين.
قال -رَحِمَهُ اللهُ-:

وهذا هو القسم الأول: علمٌ في الخلق موجود.
وهذا هو القسم الثاني: وعلمٌ في الخلق مفقود.
أي أن العلم المتعلق بالقضاء والقدر ينقسم إلى قسمين: إلى علمٍ في الخلق موجود قد أظهره الله ﷻ لخلقه وبينته الأدلة، وذلك كوجوب الإيمان بالقدر فهو من العلم الموجود، وبيان مراتبه وأركانه وبيان أنواعه، كل ذلك مما يتكلم فيه العلماء ونزلت به أدلة الكتاب والسنة وأظهره الله ﷻ لخلقه وأقام الله ﷻ على ذلك البراهين الكثيرة والآيات الكونية والشرعية، وهذا نوعٌ يعلمه العلماء ويقررونه في كتبهم في باب القضاء والقدر، فهم يتكلمون عن وجوب الإيمان بالقضاء والقدر ويتكلمون عن أركانه وعن شروطه ومراتبه وأنواعه .

وذلك لأن الله ﷻ أظهر هذا القسم من علوم القدر، وأراد من خلقه أن يتعرفوا عليها فهو علمٌ في الخلق

موجود، فالكلام في هذا النوع من العلم إذا كان منبثقاً من الكتاب والسنة على فهم السلف لا حرج ولا لوم على العالم فيه مطلقاً، ولا يعتبر الكلام في حدود العلم القدري الموجود من الخوض المحرم في هذا العلم.

وأما القسم الثاني فهو قوله: (وعلم في الخلق مفقود) أي شيء من مسائل القدر ومتعلقاته قد أخفاه الله ﷻ عن الخلق، وهو ما كتبه الله ﷻ من أمور الخلائق في اللوح المحفوظ، وقد أراد الله أن لا يطلع عليه أحد من الخلق.

فلا يستطيع الخلق عن بكرة أبيهم أن يهتدوا إلى هذا العلم الذي أراد الله ﷻ أن يخفيه، فهو علم في القدر لكن مفقود، فما يوجد في اللوح المحفوظ هو من علم القدر ولكن الله بم يجعل للاهتداء إليه سبيلاً.

وهو الذي يعبر عنه العلماء بقولهم: الغيب المطلق، فإذا قيل: الغيب المطلق فنعني به العلم المفقود العلم القدري المفقود الذي كتبه الله ﷻ في لوحه المحفوظ وأراده وعلمه وشاءه فهو من العلم الذي لا يعلمه إلا الله ﷻ، ولهذا كان الراسخون في العلم يبسطون مسائل القدر على حدود ما وردت به الأدلة، وأما ما بقي من العلم المفقود فإنهم يطوون مسأله ويحرمون الخوض فيه ويحذرون من الكلام فيه.

وهذا دليل رسوخهم في العلم، فإنه مهما فكر الإنسان وقدر في استنباط أو استكشاف أو استظهار العلم بشيء من العلم المفقود فإنه لن يستطيع لذلك سبيلاً، وبناءً على ذلك

فلا ينبغي البحث عن العلم القدري المفقود ولا التنقيب عنه.

لأنه من العلم المفقود الذي لا طريق للوصول للعلم به، وما لنا فيه إلا أن نقول كما قال الراسخون في العلم:

﴿ **ءَامَنَّا بِهِ ۗ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا** ﴾ [آل عمران: ٧]، فهذا العلم

المفقود اختص الله ﷻ به، فلا يعلمه لا ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ ولا وليٌّ صالحٌ لا انسٌ ولا جن.

ولذلك نبه الإمام الطحاوي على حكم منكري العلم الموجود ومدعي العلم المفقود، فقال: فإنكار العلم الموجود كفرٌ، وهذا بعد قيام الحجة طَبَعًا، فلا يجوز تكفير أحدٍ أنكر شيئاً من مسائل القدر التي تواترت وثبتت بها الأدلة إلا بعد إقامة الحجة عليه التي يكفر من خالفها.

فمتى ما تبين للعبد أن هذا العلم القدري الموجود من عند الله ﷻ، وثبتت عنده أدلته وليس ثمة شبهة تجعله يخرج عن مدلوله الصحيح ولا تأويل، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ كَافِرًا لِأَنَّهُ أَنْكَرَ الْعِلْمَ الْقَدْرِيَّ الْمَوْجُودَ وَلَا شَبَهَةَ وَلَا تَأْوِيلَ تَوْجِبُ هَذَا الْإِنْكَارَ، وَعِلَّةُ تَكْفِيرِهِ أَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِلَّهِ ﷻ وَلِنَبِيِّهِ ﷺ.

فمن أنكر أصل الإيمان بالقضاء والقدر فهو كافر، ومن أنكر علم الله ﷻ فقد كفر، ومن أنكر مشيئة الله فقد كفر، ومن أنكر اللوح المحفوظ فقد كفر، ومن أنكر كتابة الله ﷻ مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ فقد كفر.

ومن زعم أن أحداً مع الله قد خلق شيئاً من كونه خلق
إيجاداً فقد كفر، ومن أنكر كتابة المقادير في الأرحام فقد
كفر، وأي علم من القدر أخرجه الله وبينته الأدلة إذا أنكره
إنسان بلا شبهة ولا تأويل وإنما هو إنكارٌ جحودٍ وتكذيب
فإنه يعتبر كافراً، هذا حكم من أنكر العلم القدري الموجود.
ثم بين حكم مدعي العلم الآخر وهو العلم المفقود، فقال:
وادعاء العلم المفقود كفرٌ، وذلك لأن حقيقة من يدعي العلم
المفقود أنه يدعي أنه يعلم الغيب المطلق، وقد اتفقت كلمة
المُسْلِمِينَ: "أن من ادعى أنه يعلم شيئاً من الغيب المطلق
ولو مثقال ذرة فإنه كافرٌ خالغ ربقة الإسلام من عنقه
بالكلية".

فالغيب المطلق من خصائص ربوبية الله ﷻ، فلا يعلمه
لا ملكٌ مقربٌ ولا نبي مرسلٌ ولا نبي صالحٌ ولا جنٌ ولا
إنس، فالنبي ﷺ لا يعلم شيئاً من هذا الغيب المطلق فكيف
بغيره ومن هو دونه؟

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ

﴿لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثِرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ

أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٨٨﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فإذا

كان أحب خلق الله إلى الله وأرفعهم منزلةً ووسيلةً عنده
وأعظمهم جاهًا لديه! قد أخفى الله ﷻ عنه هذا الغيب
القدري المفقود فكيف بمن دونه؟

ويقول ﷺ: «والله لا أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم»، وكذلك أعظم الملائكة منزلةً عند الله وهو جبرائيل - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أيضًا لا يعلم شيئاً من الغيب المطلق أي العلم القدري المفقود، فالملائكة لا تعلم شيئاً من هذا الغيب.

وكذلك الأولياء لا يعلمون والجن لا يعلمون؛ كما قال

الله ﷻ عن الجن قال: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ

الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾ [سبأ: ١٤].

ولما سأل جبريل النبي ﷺ: متى الساعة؟ قال: «ما المسئول عنها بأعلم من السائل»، فإذا كان الأنبياء والملائكة لا يعلمون شيئاً من هذا الغيب المطلق فإن من دونهم منزلةً من باب أولى؛ ولذلك فقد أجمع المسلمون على أن من ادعى شيئاً من هذا الغيب فإنه يعتبر كافراً. وهنا تنبيهات لا بد من المرور عليها:

التنبيه الأول: اعلم أن الإيمان بالعلم القدري ينقسم إلى

قسمين:

إلى : إيمانٍ عام ، وإيمانٍ خاص.

أو نقول: إيمانٍ مجمل، وإيمانٍ مفصل.

أما الإيمان المجمل فهو: الإيمان الذي يطلب من العوام، الذين ليست عندهم معرفةٌ بتفاصيل المسائل القدرية ولا ما يتعلق بها من العلوم والتقاسيم، فلا يكلف العوام إلا أن يؤمنوا بأن كل شيءٍ بقضاء الله وقدره؛ وأما

تفاصيل ذلك من أقسام القدر وأنواع الكتابة القدرية فهذه لا يُلزم العوام بها.

وأما الإيمان الخاص فهو: إيمان من عمل وفتح الله ﷻ على قلبه شيئاً من هذه العلوم، فيجب عليه من الإيمان التفصيلي ما لا يجب على من يجهل شيئاً من ذلك من العوام، فالإيمان بالعلم القدري الذي يخص العلماء لا جرم أن مطالبةً عند الله ﷻ من الإيمان المجمل العام الذي يخص العوام، ممن ليست عنده معرفةٌ بتفاصيل المسائل في القضاء والقدر.

التنبيه الثاني: لا بد أن نفرق بين ما يطلق عليه الغيب المطلق والغيب النسبي، وهذه نبهت عليها في متون كثيرة، فالذي يختص الله ﷻ به إنما هو ما كان من قبيل الغيب المطلق لا الغيب النسبي، ونعني بالغيب المطلق أي الغيب الذي أخفاه الله ﷻ عن كل أحدٍ واختص به؛ فلا يعلمه أحدٌ من الخلق كائناً من كانت منزلته وعظم رتبته عند الله ﷻ، وهو الذي من ادعاه يعتبر كافراً.

وأما الغيب النسبي فهو الغيب الذي خفي على البعض ولكن يعلمه البعض الآخر، وقد ضربت أمثلةً فيما مضى ونقتصر منها على مثالٍ واحدٍ يوضح لكم أو يذكر بما مضى.

فنقول: لو أن إنساناً شردت منه دابته وراها قومٌ في الطريق، فإن مكان الدابة غيبٌ بالنسبة له ولكن مكانها ليست غيباً بالنسبة لمن أراها ويعلم مكانها، فإدأ هذا غيب

نسبي أي غيب بالنسبة لمن يجهل مكانها، ولكنه ليس بغيبٍ بالنسبة لمن يعرف أين وجودها.

التنبيه الثالث: أورد علينا إنساناً شبهةً في مسألة أن الله ﷻ مختصٌ بعلم ما يكون في المستقبل، وقال في خلاصة شبهته: كيف تقولون: بأن الله ﷻ مختصٌ بالأرزاق التي يكسبها الإنسان والأرض التي يموت فيها، وتستدلون على ذلك بقول الله ﷻ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ**

وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي

نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان: ٣٤]؟

مع أننا نجزم بالأدلة الصحيحة: أن الملك الموكل بهذه النطفة قد أوحى الله ﷻ إليه متى سيموت هذا وكيف يرزق، وهل هو سيكون شقياً أو سعيداً؟ إذاً الملك يعلم هذا الغيب فكيف تقولون: بأن الله منفردٌ بعلم الغيب المطلق بمعناه أنه ما تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ! مع أن الملك الموكل بهذه النطفة يعلم شيئاً من ذلك؟

الجواب: لا بد من التنبيه على مسألتين:

المسألة الأولى: أن الأصل في الغيب المطلق أن لا يعلمه ابتداءً إلا الله؛ ولكن قد يطلع الله على غيبه المطلق من شاء من رسله من الملائكة أو البشر، كما قال الله ﷻ:

﴿ **عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا** ﴾ (٢٦) **إِلَّا مَن أَرْتَضَىٰ مِن**

رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسَّلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ [الجن: ٢٦-

[٢٧].

فيكون ممن اختار الله ﷺ لعلم شيء من الغيب المطلق المتعلق بهذه النطفة الملك الذي أوحى إليه شيئاً من هذه الغيوب؛ كما أن خروج الدجال كان من الغيب المطلق فأوحى الله ﷺ هذا الغيب المطلق لنبيه ﷺ، وكما أن خروج الشمس من مغربها كان من الغيب المطلق فأوحاه الله لنبيه ﷺ، فإذاً الأصل أن الغيب المطلق يختص الله ﷺ به إلا من شاء الله ﷺ أن يطلعه على شيء من تفاصيل هذا الغيب.

والمسألة الثانية: أن الملك لا يعلم الغيب ابتداءً وإنما علمه بالوحي والتعليم، أن الملك لم يعلم الغيب ابتداءً فهو لم يشارك الله ﷺ في علم الغيب، فنحن لا ندعي أن الملائكة تعلم الغيب ولا نقوله.

وإنما تلك الغيوب التي علمها الملك من هذه النطفة إنما كانت بتعليم الله ﷺ ووحيه، والصفة التي نحرمها هو أن يتخوض الإنسان في شيء من علم الغيب المطلق بزعم أنه يعلمه ابتداءً، فالله يعلم الغيب ابتداءً وأما الملك فلا يعلمه ابتداءً وإنما يعلمه بالوحي والتعليم، النبي ﷺ لا يعلم الغيب ابتداءً ولكن يعلمه بعد تعليم الله ﷺ له بالوحي والتعليم.

فكون الله ﷺ يكشف شيئاً من غيبه المطلق لبعض خلقه هذا لا يعتبر أن المخلوق الذي كشف له شيء من ذلك يعلم الغيب؛ لأن العلم الذي ننكره ونكفر مدعيه هو من

يدعي أنه يعلم الغيب ابتداءً بلا وحي، فإِذَا لا إشكال في ذلك أبداً والله الحمد.

التبويه الرابع: أورد علينا إنساناً شبهه أخرى أيضاً فقال: إن الملائكة قد علمت شيئاً من غيب الله المطلق، فكيف تدعون انفراد الله ﷻ بالغيب المطلق مع أن الملائكة تعلم شيئاً من ذلك؟ وذلك في قول الله ﷻ لما قال للملائكة:

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وهو لم يبين لهم لا نوع هذا الخليفة ولا كيفية خلق هذا الخليفة ابتداءً، وماذا سيفعل هذا الخليفة في الأرض؟

ولكن الملائكة قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا

وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، مع أن هذا الإفساد لا يزال

في علم الله الغيب المطلق، فكيف علمت الملائكة ذلك إذا كان الله ﷻ منفرداً بالغيب المطلق، ولا تزال هذه الأشياء من سفك الدماء والقتل وانتشار الهرج لا تزال في علم الغيب المطلق؟ أورد علينا المستشرقون هذا الإيراد؟

نقول: أجاب العلماء كالإمام الطبري وغيره من الأئمة عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة؛ أجاب العلماء عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: وهو منقول عن الإمام قتادة وابن زيد قال: إن الله ﷻ أعلمهم بذلك، فالملائكة لم يعرفوا ذلك ابتداءً من عند أنفسهم إذا أن الأدلة دلت واستقرت على أن أحداً لا يعلم الغيب المطلق إلا الله.

فيكون قـولـهم: ﴿مَنْ يُفْسِدْ فِيهَا وَيَسْفِكْ

الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، إنما هو بتعليم الله ﷻ، وهذا داخل

في قول الملائكة لله: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، أي أنك عَلَّمْتَنَا أنه سيكون ذلك

فقلناه؛ لكن ما وراء ذلك من الحكم والمصالح والغايات لا علم لنا به، وهذا من أفضل الأجوبة التي قيلت في هذا الصدد، واختاره الإمام الطبري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-

والجواب الثاني: وهو منقولٌ عن بعض السلف قيل:

إن الملائكة عرفوا ذلك بالاستنباط من قول الله ﷻ: ﴿إِنِّي

جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، ومقتضى الخلافة

ومقصودها الأعظم هو إصلاح أحوال الناس. فكون آدم وأولاده يحتاجون خليفةً ليصلح أحوالهم هذا دليلٌ على وجود الفساد فيما بينهم، إذا لو لم يكن الفساد موجوداً فلا يحتاج الناس إلى خليفةٍ يدير شئون الناس و يحفظ دمائهم وأعراضهم وأموالهم، وهذا قولٌ حسنٌ أيضاً وقد وصفه الإمام القرطبي -رَحِمَهُ اللهُ- بأنه أحسن ما قيل، وهو دليلٌ استنباطي ولا حكر على الملائكة أن تستنبط.

الجواب الثالث: وهو منقولٌ عن ابن عباس وغيره من

السلف -رَحِمَهُمُ اللهُ- قَالُوا: إن الملائكة عرفوا ذلك قياساً

على حال الجن الذين كانوا موجودين في الأرض قبل آدم وذريته، فإن أول من سكن الأرض هم الجن وقد أفسدوا فيها وسفكوا الدماء وقتل بعضهم بعضاً.

فلما سمع الملائكة أن الله سيجعل في الأرض خليفة قاسوا حال هذا الخليفة الجديد على الخليفة الأول في سفك الدماء وكثرة الإفساد والقتل، وهذا وصفه القرطبي بقوله: قولٌ حسن.

فإن : قلت: أوليس هذا القول يحتاج إلى توقيف؟ فنقول: نعم.

وقول ابن عباسٍ هذا: "أول من سكن الأرض الجن"، هذا قولٌ لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه، وابن عباس ليس معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب فيعطى قوله حكم الرفع.

لأن المنقرر عند العلماء - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى - في قواعد التفسير كما شرحناه سابقاً في قواعد التفسير: أن الصَّحَابِي إذا قال قولاً لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه وكان غير معروفٍ بالأخذ عن أهل الكتاب فإن لقوله حكم الرفع كما قال الناظم:

وغيرهم واحكم له بشرطه الآتي فخذه وارع
إن لم يكن للرأي فيه ولم يكن يأخذ عنم قد

أي لقول الصَّحَابِي فمتى ما توفر هذان الشرطان في تفسير الصَّحَابِي؛ فلنفسيره حكم الرفع أي كأن الذي قال هذا القول النبي ﷺ، وكل الأقوال صالحة في الرد وهي كافية في الإجابة عن هذه الشبهة.

ثم أقول لكم بعد ذلك: متى ما شككت في دليلٍ محتملٍ!
فإن الواجب عليك أن ترد المتشابهات إلى المحكمات
والمحتملات إلى البيّنات الواضحات الصريحات
القاطعات، فإذا شككت في أمرٍ ولم تستخ جوابه فقف على
أصلٍ قاطع بالأدلة المتواترة الصّحيحة.

وهي أن علم الغيب المطلق من خصائص الله ﷻ؛ فلا
ينبغي لك أن يكدر هذا المتشابهه صفو الأمر المحكم الذي
استقر في قلبك وهذا شأن الراسخين في العلم، أنهم كلما
عرضت لهم شبهة فإنهم يردونها مباشرةً إلى المحكمات.

كما قال الله ﷻ: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ

مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ

وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ

ءَأَمَّنَّا بِهِ ۗ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا ۗ ﴿ آل عمران: ٧ ﴾، أي المحكم

والمتشابهه كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا، فإذا لا إشكال في ذلك - إن
شاء الله تعالى -.

التنبيه الخامس: أورد علينا بعض الناس إشكالا أيضا
في علم الغيب في انفراد علم الله ﷻ بالغيب، على قول الله

ﷻ في مفتاح من مفاتيح الغيب: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي

الْأَرْحَامِ ۗ ﴾ [لقمان: ٣٤]، فهي آية تنص على أن الذي يعلم ما

في الأرحام إنما هو الله ﷻ، كيف جمع بين هذا وبين

معرفة الأطباء لما في الرحم أذكر أم أنثى، مع أن الجنين لا يزال في الرحم؟

الجواب الأول: أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة متعددة منها:

أن هذا العلم لا يدخل في حيز علم الغيب لأنه علمٌ بوسيلةٍ محسوسة، وأي شيء تعرفه بوسيلةٍ محسوسةٍ فلا يعتبر علمك به غيباً، هذا الجواب الأول وهو جوابٌ صحيح.

الجواب الثاني: إن الأطباء يتوقف علمهم بذكورة من في الرحم أو أنوثته بعد تخلقه في طور المضغة المخلقة؛ ولكن أتحدى الأطباء عن بكرة أبيهم أن يعرفوا جنسه أذكر أو أنثى في طور العلقة أو في طور النطفة أو في طور المضغة غير المخلقة، لكن الله عز وجل يعلمه في هذه الأطوال الثلاثة قبل تخلقه.

الجواب الثالث: أن قول الله عز وجل: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾

﴿[لقمان: ٣٤]، لا ينبغي أن قصره على مسألة الذكورة والأنوثة حتى يسج على معرفة الأطباء مزاحمةً لله عز وجل؛ ولكنه يعلم ما في الأرحام يعلم رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، ومن جملة معلوم الله أنه ذكر أو أنثى متعدد أو منفرد.

فهل الأطباء يعلمون رزقه وعمله وأجله وحياته، وكيفية صفاته التي سيكون عليها وزوجته التي سوف

يتزوجها ووظيفته التي سيتوظفها؟ الجواب: لا، فإِذَا لَا
يَنْبَغِي قَصْرَ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ

﴿[لقمان: ٣٤]، على مسألة الذكورة والأنوثة فقط.

وكل هذه أجوبةٌ تعرف بها حقيقة ما يدندن حوله هؤلاء، وتبقى القضية العظمى: أنه لا يعلم الغيب المطلق إلا الله ﷻ، وهو الذي ندين الله ﷻ به ونسأل الله أن يثبتنا عليه إلى أن نموت.

التنبيه السادس: يسألنا سائلٌ ويقول: هل كل من تكلم في أمرٍ مستقبليٍّ يعتبر متخوضاً في علم الغيب؟
الجواب: لا بد من التفصيل والتقسيم في هذه المسألة، وذلك يختلف حكمه باختلاف الوسيلة التي بنى عليها كلامه في هذا الأمر المستقبلي الذي لم يأتي بعد.
فإن كان بنى كلامه على وسيلةٍ أخرجها الله لبعاده أثبتت التجارب صدق نتائجها غالباً، فلا يعتبر كلامه في هذا الأمر المستقبلي من الكهانة ولا من التخوض في علم الغيب، كالذين يخبرون بأن غداً سيكون مريحاً أو غباراً أو سحاباً أو مطراً، فإنما بنوا كلامهم على وسائل ومكتسباتٍ معاصرةٍ حديثة أخرجها الله ﷻ لعباده، وأثبتت التجارب بقدر الله الكوني صدق نتائجها غالباً، فلا يعتبر من التخوض ولا من إدعاء علم الغيب في صدرٍ ولا ورد.

ولأن عندنا قاعدة: كل من بنى كلامه في الأمر
المستقبلي على وسيلةٍ صحيحةٍ كونا أو شرعاً فليس
بكاهن.

فكل من بنى كلامه في المستقبلي على وسيلةٍ صحيحةٍ
شرعاً كالأدلة التي أخبرتنا بطلوع الشمس وخروج الدجال
والدابة، نحن نتكلم في هذا الأمر الغيبي ووسيلتنا صحيحة
وهي الشرع.

أو كوناً وهي تلك المكتسبات المخترعات التي أخرجها
الله لعباده فهذه لا بأس بها، ولا يعتبر المتكلم في هذا بتلك
الوسائل الشرعية أو الكونية كاهناً ولا متخوضاً في علم
الغيب.

وأما القسم الثاني: فهو من يبني كلامه في المستقبل
على أمورٍ لم يدل عليها دليلٌ شرعيٌّ ولا قدرى، فهذا هو
من يدعي علم الغيب وهو المتخوض في علم الله ﷻ
القدرى الغيبي، كالكاهن الذي يتكلم في أمور أرزاق الناس
وحياتهم ومماتهم وسعدهم ونحسهم على قراءة الفنجان،
وضرب الرمل وقذف الحصى وقراءة ما في الضمير
والخط في اليد أو صب الرصاص.

أو نحو هذه الوسائل التي يفعلها الكهان، ثم يبدأ يبني
على هذه الوسائل كلاماً في أمرٍ مستقبلي فهذا كاهنٌ ساحرٌ
مشعوذٌ عرافٌ متخوضٌ في علم الغيب وهو كافرٌ باتفاق
المُسْلِمِينَ؛ لأنه يدعي أنه يعلم شيئاً من خصائص ربوبيته
- تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وهي انفراده ﷻ ووحدانيته بعلم الغيب
المطلق.

وبناءً على ذلك فإن قلت: ما حكم تصديق الكاهن وهي مسألة جديدة، ما حكم تصديق الكاهن فيما يخبر به من أمر الغيب؟

فقول: لا جرم أن الأدلة الصحيحة الصريحة دلت على أن من سأل الكهان وصدقهم فإنه كافر بما أنزل على محمد

ﷺ

ولكن العلماء مختلفون في نوع هذا الكفر، أهو من الكفر الأكبر الناقل عن الملة والموجب للخلود الأبدي في النار؟ أم أنه مطلق الكفر أي الكفر الأصغر؟ على قولين لأهل العلم:

فمنهم من حمل الكفر هنا على الكفر الأكبر، ومنهم من حمله على الكفر الأصغر.

والأقرب عندي - إن شاء الله - أنه يحتمل أن يكون أكبر أو أصغر، ويختلف ذلك على حسب اختلاف الغيب الذي صدقت الكاهن فيه، فإن كان هذا الغيب من جملة الغيب المطلق فمصدق الكاهن فيه يعتبر كافرًا؛ لأنه يزعم أن هذا الكاهن يعلم الغيب المطلق، فقد سواه بالله في شيء من خصائص الله ﷻ؛ ولا شبهة هنا مطلقًا تنفي عنه الكفر الأكبر.

فإذا أخبر الكاهن بما سترزق به غدًا وصدقته فهذا من تصديقه في الغيب المطلق وهو كفر، وإذا أخبرك عن الأرض الذي ستموت فيها فصدقته فهذا تصديق له فيما هو من قبيل الغيب المطلق وهذا كفر أكبر؛ وإذا أخبرك بمن

سنتزوج في مستقبل الزمان وصدقته فقد صدقته في أمرٍ من الغيب المطلق وهذا كفرٌ أكبر.

وأما إذا كان الغيب الذي صدقته فيه إنما هو مطلق الغيب أي الغيب النسبي، فهذا كفرٌ أصغر لوجود الشبهة ولأنك لم تسوه بالله وَعَجَّلَ في شيءٍ من خصائصه - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -.

فَإِذَا كَانَ مِنْ صَدَقِ الْكَاهِنِ صَدَقَهُ فِيمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْغَيْبِ الْمَطْلُوقِ فَهَذَا كَفْرٌ أَكْبَرٌ مَخْرُجٌ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ بِالْكَلِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْغَيْبُ الَّذِي صَدَقْتَهُ فِيهِ مِنْ قَبِيلِ الْغَيْبِ النَّسْبِيِّ فَلَا يُعْتَبَرُ مِنَ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ الْمَخْرُجِ عَنِ الْمِلَّةِ.

التنبيه السابع: هناك ما يسمى في الزمن المعاصر بعلم الحروف والأعداد، وهي طريقةٌ عند أهل الحساب يحسبون بها أعدادًا معينةً ثم يستنبطون على هذا العدد ونتائجه شيئًا من علم الغيب، كمن يدعي علم قيام الساعة ببعض حروف آيات القرآن أو أرقام السور والآيات؛ أو من يدعي معرفة شخصيتك بالرقم الذي تحبه أو تكتبه أو تأنس برويته ونحو ذلك فما حكم هذا؟

أقول: هذا من الكهانة المحرمة لأن الذي يتكلم في هذا الأمر إنما يتكلم فيه بناءً على وسائل لم تثبت التجارب القدرية ولا الشرعية صدق نتائجها، حتى وإن ادعى من أبدع هذا العلم أو أراد الترويج له أنه علمٌ صادق النتائج فَإِنَّهُ دَجَالٌ كَذَابٌ يَرِيدُ أَنْ يَسُوقَ سَلْعَتَهُ فَقَطْ.

ويريد أن يدخل الناس في هذه البوتقة المظلمة، ويخرجهم عن حقيقة التوحيد الصافي الذي جاء به محمدٌ

ﷺ فلا يجوز تصديق هؤلاء الدجاجلة الكذبة، ولا السماع لهم ولا سؤالهم مطلقاً لا في صدرٍ ولا ورد، فالله لم يجعل قراءة الحروف أو تركيب الأعداد ونتائجها بطريقٍ صالحٍ لا شرعاً ولا قدرًا أي تجربةً في استكشاف شيءٍ من علم الغيب أو ما سيمر على الإنسان في مستقبل الزمان.

وما أقرب ذلك مما يسمى بالأبراج، وهي أن البرج الذي ولد فيه الإنسان له دورٌ في سعه ونحسه، وحظه وغناه وفقره وزواجه وأولاده وغير ذلك مما يتعلق بمستقبل زمانه، وهذا كله من الكهانة والدجل والسحر والشعوذة والعرافة التي يجب علينا أن نحذرنا وأن نحذر منها وأن لا نقبلها وأن لا نشارك فيها وأن لا نسأل أصحابها وأن لا نرضى بوجودهم بيننا، وأن نرفع للجهات المسئولة عن كل من نعلمه يتكلم في شيءٍ من ذلك أو يريد إضلال الناس في هذا الأمر الذي يوجب لهم الكفر والخروج عن ملة الإسلام بالكلية.

فالخلاصة من ذلك: أن كل من ادعى العلم المفقود، أو أنه يعلم شيئاً منه ولو مثقال ذرة، فإنه يعتبر كافراً الكفر الأكبر خالغاً ربقة الإسلام من عنقه بالكلية.

ثم قال- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

(وَنُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ قَلُوبُنَا
اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ
لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى
شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ

جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ
يَكُنْ لِيُصِيبَهُ وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيَخْطئه.
وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ
خَلْقِهِ فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا
مُعَقَّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي
سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ وَأَصُولِ الْمَعْرِفَةِ
وَالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي
كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [٢] [الْفُرْقَان: ٢]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [٣٨] [الأحزاب:
٣٨] فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيما وأحضر
للنظر فيه قلبًا سقيماً لَقَدْ التَّمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ
سِرًّا كَتِيمًا وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَاكًا أَثِيمًا)

هذه الجملة الطويلة من كلام الإمام الطحاوي-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد تقدم الكلام أكثر ما مستوفي والله الحمد والمنة. وقد خرج بها الإمام الطحاوي-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عن عادة أصحاب المتون المختصرة لأنه فصل في أشياء قد ذكرها سابقًا، ولكن يعذر الإمام-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بأنه أراد أن يزيد بيانًا على بيان وتأصيلًا على تأصيل وتنبيهًا على تنبيه، وعلى كل حالًا فالكلام على هذه الجملة في جمل من المسائل.

المسألة الأولى: جميع ما ذكره الإمام الطحاوي-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هو يتكلم عن مرتبة الكتابة والتي يسمونها العلماء "الكتابة القدرية" وهي مرتبة من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر، أن اللهُ ﷻ "كتب ما كان وما يكون وما هو كَانِنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" ولا يتحقق الإيمان بالقضاء والقدر إلا إذا آمن العبد بهذه المرتبة وهي مرتبة الكتابة.
فإن قلت : وأين وقعت هذه الكتابة؟

فنقول: وقعت في "اللوح المحفوظ"، وقد كانت قبل السماوات والأرض بخمسين ألف سنة كما سيأتين بيانه.
فإن قلت : وبأي شيء كانت؟

فنقول: بالقلم الذي خلق اللهُ ﷻ والذي سيأتي ذكر في الأدلة مستوفى - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- وهذه المرتبة من مراتب الكتابة قد ذكره اللهُ ﷻ في آيات متعددة وبينها نبيه ﷺ في الأحاديث الصحيحة، فمن الآيات قول اللهُ ﷻ: ﴿

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ

﴿ [الحج: ٧٠] ، والمقصود بالكتاب هنا أي اللوح المحفوظ

وذلك قول اللهُ ﷻ: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ**

﴿ [يس: ١٢] والإمام المبين هو اللوح المحفوظ وسمي

إِمَامٍ لأنه مأخوذاً من أم الشيء وأم الشيء منتهاه وأصله، أي هو أصل الكتابة القدرية وأصل الكتب التي في أيدي

الملائكة فهذا الكتاب هو أم الكتب وكذلك يقول الله ﷻ: ﴿

وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ

الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

فأما الزُّبُورِ فهو معروف ولكن اختلف السلف-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-في تفسير الذِّكْرِ المذكور بعد الزُّبُورِ على قولين ومنهم من قال إن المراد بالذِّكْرِ أي اللوح المحفوظ وهذه تسمية ثالثة من أسماء اللوح المحفوظ.

وكذلك من ذلك قول الله ﷻ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ

لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ [الأنفال: ٦٨] أي: ﴿

لَوْلَا كِتَابٌ ﴿سَبَقَ بِهِ الْقَضَاءُ وَالْقَدْرُ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ أَنَّهُ قَدْ حُلَّ لَكُمْ الْغَنَائِمَ لَمَسَّكُمْ فِي أَخْذِكُمْ لَشَيْءٍ مِنْهَا الْعَذَابُ الْأَلِيمُ، وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ

﴿٧٥﴾ [النمل: ٧٥] أي اللوح المحفوظ وقال الله ﷻ: ﴿

وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ

وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا

رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو اللوح

المحفوظ ، وقال الله ﷻ: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ

قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ

وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا

أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٦١﴾ [يونس: ٦١]

والمقصود بالكتاب المبين أي اللوح المحفوظ، وكذلك يقول

الله ﷻ: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي

كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ

﴿٢٢﴾ [الحديد: ٢٢] ويجمع ذلك قول الله ﷻ: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي

الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ويقول الله ﷻ: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ

كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨]

والمقصود بالكتاب المكنون أي اللوح المحفوظ.

فأنتم ترون أن هذه الكتابة في اللوح المحفوظ قد دلت

عليها الأدلة القرآنية الكثيرة وقد سمي الله ﷻ بأسماء متعددة

فسماه باللوح المحفوظ وسماه بأم الكتاب وسماه بالكتاب

المبين ، بالكتاب مطلقاً من غير إضافة وسماه بالذکر وكل

هذه أسماء و إن اختلفت ألفاظها إلا أنها ترجع إلى شيئاً

واحد وهو اللوح المحفوظ.

وكذلك السنة الصحيحة أثبتت هذه إثباتاً لا مزيد عليه، فمن ذلك ما في صحيح الإمام مسلم من صحيح عبد الله بن عمرو بن العاص-رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-قال، قال النبي ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وكان عرشه على الماء».

ومن ذلك أيضاً ما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر-رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-قال، قال رسول الله ﷺ: «كل شيء بقدر الله حتى العجز والكيس».

وفي حديث جابر-رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ-قال: «جاء سراقه بن مالك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله حدثنا عن ديننا كأننا خلقنا الآن فيما العمل أفي ما يستقبل أم في شيئاً جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ فقال النبي ﷺ: بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير».

ومن ذلك أيضاً حديث عبادة-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-قال النبي ﷺ: «إن أول ما خلق الله القلم قال: له اكتب، قال: يا ربي وما أكتب، قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة».

وقد اجمع العلماء-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-على إثبات ذلك ولا حظ في الإسلام لمن أنكر كتابة الأقدار في اللوح المحفوظ.

المسألة الثانية: لقد قرر العلماء-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-أن كتابة القدر تنقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: إلى كتابة قدرية مطلقة مبرمة كما نص عليها الإمام الطحاوي هنا في قوله: "القدر المضموم" وهذا النوع الأول من أنواع الكتابة القدرية.
القسم الثاني: الكتابة القدرية المعلقة أو المقيدة عبر بما شئت.

فإن قلت : وماذا تعني بالنوع في القسم الأول؟
فنقول: نعني به ما كتبه الله ﷻ في لوحه المحفوظ، فما كُتِبَ في اللوح المحفوظ يسميه العلماء القدر المطلق أو يسمونه تارة بالقدر المضموم.

وأما الكتابة المعلقة أو المقيدة فهي الكتابة القدرية في الصحف التي في أيدي الملائكة- عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ثم قسم العلماء- رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- الكتابة المقيدة إلى عدة أقسام إلى كتابة عمرية وهي أن يكتب الملك بأمر الله ﷻ ما يتعلق بهذا الإنسان منذ وهو في بطنه أمه جنيناً إلى آخرته. ودليل هذه الكتابة العمرية ما في الصحيحين من حديث ابن مسعود المعروف في قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ- تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يَجْمَعُ خَلْقَ أَحَدِكُمْ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَظْفَةً ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلِكَ فَيَنْفِخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيَأْمُرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ بِكَسْبِ رِزْقِهِ وَعَمَلِهِ وَأَجَلِهِ وَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا...» الحديث بتمامه.

النوع الثاني: من أنواع الكتابة المعلقة التقدير الثانوي أو الحولي، والذي يكون في ليلة القدر ولذلك سميت ليلة القدر لأنها عظيمة الشأن، ولأنها زماناً لفصل مقادير الخلائق التي ستجري عليهم في هذا العام.

و على ذلك قول الله ﷻ واصفًا هذه الليلة: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ

أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان: ٤].

النوع الثالث: من أنواع الكتابة المعلقة أو المقيدة،

الكتابة القدرية اليومية وعليها قول الله ﷻ: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي

شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩] أي يعز هذا ويذل هذا ويحي هذا

ويميت هذا ويصح هذا ، ويمرض هذا ويدبر شأن ملكوته ﷻ في هذا اليوم بكتابة قدرية يومية وكل هذه الكتابات الثلاث تدخل في مسمى الكتابة القدرية المقيدة أو المعلقة.

المسألة الثالثة: في قول الإمام الطحاوي-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- واصفًا هذا القدر المطلق المضمم بأنه لا يدخله زيادة ولا نقصان ولا تبديل وتغيير.

اعلم-رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى- أن الكتابة القدرية باعتبار الزيادة والتبديل أو التغيير تنقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: إلى كتابة قدرية مبرمة لا يمكن أن يزداد فيها ولا ينقص ولا تغير عن وجهه أبدًا وهي الكتابة القدرية المبرمة أو المطلقة وهي ما كتبه الله ﷻ في اللوح المحفوظ، فما كتبه الله ﷻ في اللوح المحفوظ فإنه أبدًا لا يدخله زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير مطلق.

القسم الثاني: فهو الكتابة القدرية التي يمكن أن يدخلها شيئًا من التبديل والتغيير أو الزيادة والنقصان بأمر

الله ﷻ وهي الكتابة القدرية المقيدة أو المعلقة بمعنى أن الله ﷻ قد يأمر بشيء من تغيير القدر باعتبار ما في أيدي الملائكة من الصحف، فالكتابة القدرية التي في صحف الملائكة هي التي يدخله المحو والإثبات والزيادة والتغيير والتبديل بأمر الله ﷻ وعلى ذلك قول الله- تَبَارَكَ وَتَعَالَى:-

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ^ط وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ

﴿ [الرعد: ٣٩] فذكر الله ﷻ هنا نوعين:-

النوع الأول: الكتابة القدرية التي يدخلها المحو والإثبات وهي التي في صحف الملائكة.

النوع الثاني: قوله ﷻ: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ

﴿ [الرعد: ٣٩] وهي تلك الكتابة المبرمة المطلقة في

اللوحة المحفوظ ومن شأنها وطبيعتها أنه لا يدخلها تبديلاً ولا تغييراً ولا زيادة ولا نقصان وبذلك يجتمع شمل الأدلة بالتفريق بين نوعي الكتابة ونوعي التقدير.

قوله- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:- "وَنُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ".

اللوحة لَعَّةٌ هو كل صحيفة عريضة من صفائح الخشب كما قاله الإمام الأزهري- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- وأما تعريف اللوح عند علماء الاعتقاد فهو ذلك اللوح الذي خلقه الله ﷻ وجعله محلّ لكتابة مشيئته القدرية في خلقه، هو ذلك اللوح الذي خلقه ﷻ وجعله محلّ لكتابة علمه ومشيئته التي ستكون في خلقه، فهو محل كتابة الله ﷻ لمقادير الخلائق.

والقاعدة المقررة في هذا اللوح هو أنه من أمور الغيب وعلية فإنه لا يجوز لنا أن نثبت لهذا اللوح إلا ما أثبتته النص الصحيح الصريح ولا أن ننفي عن هذا اللوح إلا ما نفاه النص الصحيح الصريح ، وما لم يأتي النص الصحيح الصريح بإثباته أو نفيه عنه، فإنه لا حق لأحد أن يثبتته أو أن ينفيه لأن أمور الغيب توقيفية على النص فلا مدخل لاجتهاد ولا للعقول ولا لنقلات الواهية الضعيفة في إثبات شيئاً منها.

وقد ورد في صفة هذا اللوح جمل من الصفات في الأدلة منها ما هو مقبولاً ومنها ما هو مردود ومنها ما يجري مجرى الأخبار عن أهل الكتاب، ومنها ما ثبت عن بعض الصحابة كابن عباس وغيره ، وكثير إثبات أهل السنة والجماعة له في كتبهم العقديّة فمن ذلك وصفه بأنه لوث وهذه صفة ثابتة له في كتاب الله ﷺ في قوله-تَبَارَكَ وَتَعَالَى:- ﴿ **فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ** ﴾ [البروج: ٢٢] ومن صفاته

أنه محفوظ بحفظ الله ﷺ كما قال الله ﷻ: ﴿ **فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ** ﴾

﴿ [البروج: ٢٢] فإن قلت : ومحفوظ من ماذا؟ فنقول:

هو محفوظ من أمرين:

الأمر الأول: محفوظ من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان.

الأمر الثاني: أنه محفوظ من وصول الشياطين إليه فلا يمكن أن يصله مخلوقاً لا ملكاً ولا شيطاناً، فالشياطين لا

يمكنهم التنزيل به ولا الإطلاع عليه ولا معرفة ما فيه: ﴿

وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ [الشعراء: ٢١١].

ومن أهل العلم من قال إن اللوح المحفوظ سمي بأنه محفوظ لأنه محفوظ على جبهة "إسرافيل" في موضع لا يستطيع إسرافيل رفع عينيه إليه ولم يثبت في الحقيقة في ذلك سنداً يصح والأمر غيبياً.

فلا نعتبر هذه صفة من صفات اللوح المحفوظ، فكونه محفوظ على جبهة إسرافيل هذا لم يثبت به نصاً فلا نقبله. وقد عبر الشارع عن حفظه أيضاً بتعبير آخر وهي الصفة لثالثة لهذا اللوح وهي أنه:

مَكْنُونٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ

﴿٧٨﴾ [الواقعة: ٧٨] والمَكْنُونِ هو المحفوظ الذي لا تطوله

الأيدي ولا تمسه كقول: كجوهرة مكنونة أي محفوظة من أن تمسها الأيدي ومن صفاته ما ورد عن ابن عباس بإسناد حسنه بعض أهل العلم وضعفه بعضهم.

وهو أنه أي اللوح المحفوظ: «من ياقوت أو زبرجد بيضاء أو حمراء» باختلاف الروايات عن ابن عباس وأهل السنة والجماعة يثبتون ذلك عن ابن عباس في كتبهم العقديّة ولا يتعقبونه، وقد حسنه بعضهم فلا بأس بحكاياته عن ابن عباس-رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- لاسيما وأنه لا يقال بالرأي وابن عباس لا يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب

والمقرر في قواعد التفسير أن الصحابي إذا قال قولاً لا مجال للرأي ولا لاجتهاد فيه ولا يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب، فإن لقوله حكم الرفع.

لاسيما وأن أهل السنة أثبتوه في كتبهم العقديّة من غير تعقّباً عند أكثرهم وما عدا ذلك من الصفات التي ثبتت، فإنه لا ينبغي لنا أن نتخوض فيها لأن الأمر في هذا اللوح إثبات ذاتٍ وصفات توقيفياً على النصوص الصحيحة الصريحة.

ومن المسائل أيضاً قوله-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **"وَالْقَلَمُ"** المقصود به هو ذلك القلم المذكور في الأحاديث السابقة كما في قوله ﷺ في حديث عبادة: **«إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ»** فهذا هو القلم الذي يقصده الإمام الطحاوي-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهو قلم الكتابة القدرية المبرمة المطلقة.

وقد اجمع العلماء على أنه مخلوق لقول النبي ﷺ: **«أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ»** وهذا القلم من الأمور الغيبية أيضاً التي لا يجوز أن يثبت لها أو ننفي عنها إلا ما ورد في إثباته أو نفيه دليلاً شرعياً صحيحاً صريحاً.

ولابد أن نفرق بين القلم الذي كتب به القدر وبين القلم الذي يكتب به الناس، فالقلم الذي كتب به القدر وإن اتفق مع هذه الأقلام في الاسم إلا أن المقرر عند أهل العلم أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فنقول في هذا القلم كما نقوله في سائر الأمور الغيبية التي أخبرنا الشارع عنها، نعلم معناها باعتبار اللغة العربية، وأما كيفيتها التي هي عليه في الواقع فأمرها إلى الله-تَبَارَكَ

وَتَعَالَى- فالقلم نعلم معناه لأننا عرب وقد خطبنا الشارع باللسان العربي فوجب حمل معنى القلم على ما تقرر في اللسان العربي.

وأما كيفية هذا القلم وصفات هذا القلم فأمره إلى الله- بَارَكَ وَتَعَالَى- ولكن اتفق أهل السنة أن شأن قلم القدر شأنًا عظيم وأنه مما يجب الإيمان به وأنه قلمًا حقيقيًّا نعلم معناه ولكن لا يقدر قدر عظمه إلا الله- تَبَارَكَ وَتَعَالَى-.

ومن المسائل أيضًا: اختلف أهل العلم- رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- أيهما أسبق خلقًا العرش أما هذا القلم؟

نقول: قبل أن ندخل في تفاصيل لابد أن نتعرف أولاً على سبب الخلاف، فسبب الخلاف بين أهل العلم اختلاف الروايات في حديث عبادة في قول النبي ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ» فروي بنصب القلم ورفعها.

فالذين قالوا: بنصبها، قالوا: إن العرش مخلوق قبل القلم، والذين قالوا: بالرفع، قالوا: بأن القلم مخلوق قبل العرش وهما قولان لأهل السنة والجماعة- رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- ولا ينبغي أن تكون هذه المسألة العقديّة محط للنزاع واختلاف القلوب أو التبديع والتفسيق، لأن المتقرر في قواعد أهل السنة أن كل خلافٍ ثابت في دائرة أهل السنة، فليس من مسائل العقيدة الكبار التي لا يعادى عليها.

فسواء أخذت بالقول الأول إذا ترجح لك دليله فأنت من أهل السنة ولا يضرك الأخذ به أو ترجح لديك قول أصحاب القول الثاني فأنت من أهل السنة ولا يضرك الأخذ به.

فإن قلت : وما الراجح عندك؟

فأقول: اعلم وفقك الله ﷺ أن المتقرر عند العلماء أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، وأن إعمال الدليلين أو الروايتين الصحيحتين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن، وأن إعمال الكلام أولى من إهماله ونحن نستطيع أن نجمع بين كلام أهل العلم- رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- إذا فهمنا أن الأولوية باختلاف الروايتين لها معنيان : الأولوية المطلقة والأولوية المقيدة.

فإن قلت: وماذا تقصد بالأولوية المطلقة؟

فأقول: أقصد بالأولوية المطلقة أي أول مخلوق.

فإن قلت: وماذا تقصد بالأولوية المقيدة؟

فنقول: أقصد بالأولوية المقيدة أي الأولوية باعتبار ما بعدها لا باعتبار ما قبلها، فإذا علم ذلك فليعلم أن العرش أول المخلوقات الأولوية المطلقة ، وأن القلم هو أول المخلوقات باعتبار هذا العالم المشاهد، فالقلم مخلوق قبل السماوات وما فيها ومخلوق قبل الأرض وما عليها، فإذا أولوية خلق القلم هي الأولوية المقيدة أي باعتبار ما بعده من المخلوقات وأولوية خلق العرش هي الأولوية المطلقة.

وبناءً على ذلك فنحمل رواية أن العرش مخلوقاً قبل القلم بالأولوية المطلقة ونحمل رواية الظن على أن القلم أول المخلوقات بالأولوية المقيدة وبذلك يتألف كلام أهل العلم- رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- وتجتمع الروايات ولا داعي للترجيح بين هذه إبطال واحدة منها، لأن ما ثبت وصح عن النبي ﷺ فلا يجوز إهماله ما دام يمكن إعماله.

وهناك وجه للجمع آخر : وهي أن الأولية المذكورة في حديث عبادة ليست أولية خلق وإنما أولية أمرًا بمعنى أن أول أمر صدر من الله بعد ما خلق القلم أن قال: له اكتب، فالأولية لا تعلق لها بالخلق سبقًا وتأخير وإنما لها تعلقًا بأول ما قيل.

فأول ما خلق الله القلم قال: له اكتب، فالأولية ليس لها تعلق بالخلق وإنما لها تعلق بالأمر، فأول أمر تلقاه القلم بعدما خلقه الله أن قال له اكتب وهذا جمع حسن ولكنه يتخرج على رواية الفتح فقط.

ولكن تبقى رواية الظن ولا داعي إلى القول بأنها رواية ضعيفة أو أنها غير صحيحة وكيفينا في الجمع ما ذكرته لكم سابقًا من التفريق بين الأوليتين

فالعرش أول المخلوقات بألويته المطلقة والقلم أول المخلوقات باعتبار أولويته المقيدة بهذا العالم المشاهد. ومن المسائل فيما ذكره الإمام الطحاوي أيضًا: اعلم رحمك-الله تعالى- أن القلم ينقسم إلى قسمين:-

النوع الأول: قلم الكتابة القدرية التي كتب الله ﷺ به مقادير كل شيء وهو القلم الذي كتب الله ﷺ به في اللوح المحفوظ كل شيئًا، وأما القلم الثاني فهي "أقلام الوحي" وهي تلك الأقلام التي يكتب بها كتبة الوحي إلى الأنبياء والرسل وأصحاب هذه القلم أي أقلام الوحي هم الحكام على هذا العالم بأمر الله ﷺ والأقلام التي تكتب الوحي في الأرض والتي يمسكها البشر بأيديهم أعني العلماء كلها خدم لهذه الأقلام.

وقد رفع النبي ﷺ ليلة أسري به إلى مكاناً ومقاماً سمع فيه صريف الأقلام فهذه الأقلام التي سمع النبي ﷺ صريفها ليس هو ذلك القلم الذي كتب الله به الكتابة القدرية وإنما هي تلك الأقلام التي في أيدي الملائكة والتي وكلت بكتابة الوحي، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحي به الله-تَبَارَكَ وَتَعَالَى-من الأمور التي يدبر بها أمر العوالم علويها وسفليها، فلا تخط بين هذه الأقلام.

ومن المسائل أيضاً: في قول الله ﷻ: ﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا

يَسْطُرُونَ ١﴾ [القلم: ١] ما هذا القلم الذي أقسم الله ﷻ به؟

الجواب: لقد اختلفت تفسيرات أهل العلم-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-في حقيقة هذا القلم فمنهم من قال إنه القلم الذي كتب الله ﷻ به مقادير الخلائق فيكون دليلاً على إثبات دليل قرآنياً على إثبات قلم الكتابة القدرية المبرمة المطلقة.

ومن أهل العلم من قال بأن المقصود بها أقلام الوحي ومن أهل العلم من قال بأن المقصود بها تلك الأقلام التي يكتب بها البشر وما يسطرونه من الوحي أو العلم، فأنت ترى أن السلف-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-مختلفون في تفسير هذا القلم ولكن المتقرر عند العلماء أن اللفظ إذا اشتمل معنيين لا تنافي بينهما فإنه يحمل عليهما.

فالقول الأقرب عندي دخول ذلك كله في قول الله ﷻ:

﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ١﴾ [القلم: ١] إلا أن أحق قلمًا دخل في

هذا الاقسام وهو أعظمها شأنًا وأكبرها وأفخمها وهو القلم

الذي كتب الله ﷻ به مقادير الخلائق فهو يدخل في هذا اللفظ دخولاً أولياً ثم يأتي بعده أقلام الوحي ثم تلك الأقلام التي يكتب بها العباد أي بجنسها لا بأعيانها وذلك لأن المتقرر عند العلماء أن اسم الجنس إذا دخلت عليه الألف واللام

فإنها تكسبه الاستغراق فقوله ﷻ: ﴿ **وَالْقَلَمُ** ﴾ هذا لفظ عام

فيدخل فيه دخول الأولي ذلك القلم الذي كتب الله به في اللوح المحفوظ ويدخل فيه أيضاً أقلام كتبة الوحي ويدخل فيه أيضاً تلك أو جنس تلك الأقلام التي يكتب بها الناس ولا تنافي بين ذلك كله- إن شاء الله تعالى-.

ومن المسائل أيضاً: إن قلت ما مرجع الضمير في قول

الله ﷻ: ﴿ **لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ** ﴾ [الواقعة: ٧٩] فهل

المقصود اللوح المحفوظ أي الكتاب المكنون المذكور سابقاً، أما أن المقصود القرآن وسبب الخلاف إنما هو

خلافهم في مرجع الضمير في قوله: ﴿ **يَمْسُهُ** ﴾ فالذين

أرجعوا الضمير إلى الكتاب المكنون، قالوا: بأن المقصود بالمطهرين أي الملائكة.

والذين قالوا: بأن الضمير يرجع إلى القرآن قالوا: إن

المطهرين المراد بهم أي من ليس بمحدثٍ من المكلفين الأنس والجن وإذا رأيت إلى سياق الآية وجد أن الله ذكر القرآن والكتاب المكنون قبل هذا الضمير، لكن ذكر

أحدهما ذكراً متقدماً وذكر الآخر ذكراً متأخراً فقوله: ﴿

إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا

يَمَسُّهُ ﴿[الواقعة: ٧٧-٧٨] فما المذكور الأول الأقرب

إلى الضمير أهو القرآن أو الكتاب المكنون؟
الجواب: هو الكتاب المكنون والمتقرر في قواعد
الأصول أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور إلا إذا قامت
القرينة لرجوعه إلى المتقدم لأن المتقرر عند الأصوليين-
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-والمفسرين أيضاً والمحدثين أن الضمير
يرجع إلى أقرب مذكوراً إلا إذا دلت القرينة على رجوعه
إلى ما قبله وبسبب خلافه في مرجع الضمير أهو للمتقدم
أو للمتأخر؟

هنا اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين والأقرب
عندي-إن شاء الله تعالى-هو حمل مرجع الضمير على
المذكورين جميعاً.

فالكتاب المكنون: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾

﴿٧٩﴾ [الواقعة: ٧٩] أي الملائكة والقرآن العظيم أيضاً: ﴿

لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ﴿٧٩﴾ أي المتطهرون من الحدث.

فإن قلت: ولماذا رجحت حمله على القرآن والكتاب
المكنون؟

فنقول: لأن المتقرر عند العلماء أن اللفظ إذا فسر
بتفسيرين لا تنافي بينهما فإنه يحمل عليهما وهناك قرينة

تدل على أن المقصود هو الكتاب المكنون وهناك قرينة أخرى تدل على أن المقصود هو القرآن، فأما قرينة الكتاب المكنون فمن وجهين:-

الوجه الأول: هو أنه أقرب المذكورين إلى الضمير.

الوجه الثاني: هو أن الله وصف من يمسه بأنه مطهراً ومن المعلوم أن من لا حدث عليها وإنما يقال له متطهراً وليس بمطهر، فالمطهرون هم الذين لا يمسون شيئاً من قاذورات هذه الدنيا من شهواتها وقاذوراتها ولا يعصون الله عز وجل ما أمرهم ويفعلون ما يأمرهم وهم الذين اكتسبوا هذه الطهارة ابتداءً من الله عز وجل.

ولذلك من يتطهر يقال له متطهر وليس بمطهر كما قال

الله عز وجل في طهارة بني آدم: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ**

الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فلهايتين القرينتين قلنا بأن

الضمير يرجع إلى الكتاب المكنون ورجحناه.

فإن قلت: وما القرينة التي تدل على رجوعه إلى القرآن الكريم؟

الجواب: هو السياق البعدي في قول الله عز وجل عن وصف

هذا الذي: ﴿ **لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ** ﴾ [الواقعة: ٧٩]

فإن الله قد وصفه بصفة بعدية في قوله: ﴿ **تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ**

الْعَالَمِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٠] والتنزيل الذي نزل من رب

العالمين أهو القرآن أم الكتاب المكنون؟ القرآن، فهذه قرينة تجعلنا نرجع الضمير إلى القرآن، فإذا هناك قرينة تصلح لإرجاع القرآن وهناك قرينة تصلح لإرجاع الضمير إلى الكتاب المكنون والأصل هو العمل بالقرائن الظاهرة ولا يجوز لنا أن نبطل شيئاً منها.

فمن أجل ذلك قلنا بأن القول الصحيح والرأي الصحيح الراجح المليح هو حمل مرجع الضمير على القرآن والكتاب المكنون إذا لا تنافي بينهما وهذا يعتبر من جملة الأدلة الدالة على أن الطهارة شرطاً في مس المصحف. والطهارة التي هي شرطاً في مس المصحف تنقسم إلى قسمين:

إلى طهارة عامة وطهارة خاصة، أما الطهارة العامة فالطهارة من الشرك وهذه تكون بماذا؟ بالإسلام، فالمسلم طاهر لا ينجس كما قال ﷺ لما قال أبو هريرة له: «إني كنت جنباً فكرهت أن أجالسك على غير طهارة، فقال ﷺ: إن المسلم وفي رواية المؤمن لا ينجس»، ولذلك وصف الله ﷻ المشركين بأنهم نجس في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ

نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] فإذا تحققت الطهارة العامة فلا تكفي

لوحدها لجواز مس المصحف بل لا بد أن ينتقل إلى الطهارة الخاصة وهي الطهارة من الحدثين أكبر وأصغر. وعلى ذلك ما في موطأ الإمام مالك مرسلًا ووصله المسائي وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي بكر أن في

الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: "ألا يمس القرآن إلا طاهرًا" ، وهو من الكتب التي تلقته الأمة بالقبول بما يغني عن النظر في إسناده كما قاله بن عبد البر وغيره.

فإن قلت : أو لم يختلف العلماء في قوله: "ألا يمس القرآن إلا طاهرًا" من المراد بالطاهر هنا؟ أهو الطاهر بالطهارة العامة أما الطاهر بالطهارة الخاصة؟

الجواب: كلاهما، لأن لفظ الطاهر تصلح أن تكون للطهارة العامة وتصلح أن تكون للطهارة الخاصة فهو لفظٍ فسر بتفسيرين لا تنافي بينهما والمتقرر في قواعد الأصوليين أن اللفظ إذا فسر بتفسيرين لا تنافي بينهم يحمل عليهما ولذلك هذا من الأحاديث الدالة على أن من شرط مس المصحف الطاهرتين جميعًا، فلا يجوز للمشارك أن يمس المصحف كما ثبت عن النبي ﷺ: «نهى عن السفر بالقرآن لأرض العدو مخافة أن تناله أيديهم» وكذلك أيضًا بالطهارة الخاصة ولذلك استدل الإمام-رحمه الله تعالى- بقول ابن عمر: «لا يمس المصحف إلا على طهارة» ، فمن فسر الطاهر في هذا الحديث بأنه طاهرة الإسلام يعتبر تفسيره صحيحة.

ومن فسره بالطهارة الخاصة أي الطهارة من الحدثين فهو يعتبر تفسيره صحيحًا فكلا القولين صحيحًا مليح فلا داعي للترجيح.

ومن المسائل أيضاً: إن قلت ما المقصود بكتابة القرآن

في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ

﴿٧٨﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨]، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُ هُوَ بَدِئُ

وَعِيدٌ ﴿١٣﴾ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ

﴿١٦﴾ هَلْ أُنثِقَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿١٨﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي

تَكْذِيبٍ ﴿١٩﴾ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ ﴿٢٠﴾ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي

لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ [البروج: ١٣-٢٢].

فأثبتت هاتان الآيتان أن هذا القرآن في اللوح المحفوظ،
فما صفة وجود القرآن في اللوح المحفوظ أهو الوجود
الإجمالي الكلي أم الوجود الجزئي التفصيلي؟ - ونقصد
بقولنا الوجود الإجمالي أي ذكر القرآن فقط من غير سوره
وآياته وتفصيله وقولاً الوجود الجزئي التفصيلي أي
موجود كما هو موجود عندنا بآياته وصوره وترتيبه-؟

الجواب: فيه قولان لأهل العلم-رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-فمن
أهل العلم من قال بأن الموجود في اللوح المحفوظ إنما هو
ذكر القرآن وتعظيم شأنه وأنه سينزل علي نبياً اسمه كذا
وكذا في آخر الزمان، فإذا هذا وجوداً إجمالياً كلياً .

ومن أهل العلم من قال: بأن وجود القرآن في اللوح
المحفوظ إنما هو الوجود الجزئي التفصيلي وأصحاب هذا
القول ألصق بالدليل من أصحاب القول الآخر، فالذي يوجد

من القرآن في اللوح المحفوظ هو كله بكل سورته وآياته على الصورة التي أنزلها الله ﷻ عليها واختار هذا القول أبو العباس بن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وكثيراً من أهل السنة والجماعة.

والذي ينبغي التنبيه عليه هنا هو أن كلا القولين منقولاً عن أهل السنة والجماعة، فتلك المسألة وإن كانت مسألة عقدية إلا أنها لا يجوز أن نجعلها في مسار مسائل الاعتقاد الكبار التي يوالى ويعاد عليها أو يبدع من قال بأحد قوليهما أو يفسق أو يخرج عن دائرة أهل السنة والجماعة، فقل بما ترجح لديك وإياك أن تصف أخاك الذي خالفك القول بأنه مبتدع أو فاسق أو مخالفًا للأدلة أو خارج عن دائرة أهل السنة والجماعة.

قول الإمام الطحاوي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "والعرش والكرسي حق" الكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: إن قلت ما العرش في اللغة؟
فنقول: العرش لغة هو سرير الملك ومنه قول الله-

تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عن ملكة سبأ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾

فإن قلت : ولما سمي عرشاً؟ فنقول: لارتفاعه وعلوه،
كقوله تعالى: ﴿ **وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ** ﴾ [يوسف: ١٠٠]
فمن خصائص العرش أن يكون مرتفعاً على غيره.
فإن قلت : وما معنى العرش اصطلاحاً إذا جر على
لسان علماء الاعتقاد؟

فنقول: معناه هو محل استواء الرب-تَبَارَكَ وَتَعَالَى-
فإنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ له محل استواء ومحل الاستواء يطلق عليه العلماء
بأنه العرش.

المسألة الثانية: إن قلت ما عقيدتنا في هذا العرش،؟
فنقول : نؤمن بالإيمان الجازم بأن الله عَزَّ وَجَلَّ قد خلق عرشاً
عظيماً ذا صفات هائلة وجعله محل استوائه والعرش من
أمر الغيب باتفاق أهل السنة وحيث قررنا أنه من أمور
الغيب فلا مدخل للعقول فيها في صدرٍ ولا ورد.
وقد ورد ذكر العرش في القرآن وفي السنة الصحيحة
واجمع على إثباته ووجوده أهل السنة والجماعة، قال-

تَبَارَكَ وَتَعَالَى:- ﴿ **ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى**

الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ**

أَسْتَوَى ﴾ [طه: ٥] وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ**

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ

لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿ [هود: ٧] وقال الله ﷻ: ﴿ ذُو

الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ [البروج: ١٥] وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى:- ﴿

فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ

﴿١١٦﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وقال ابن تيمية- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:- العرش موجوداً
بالكتاب والسنة والإجماع.

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمر-
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- قال، قال النبي ﷺ: «كتب الله مقادير
الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف
سنة وكان عرشه على الماء» وهو من قضايا الغيب التي
يتوقف الإثبات والنفي فيها على ورود النص، فلا نثبت
لهذا العرش إلا ما أثبتته الأدلة، ولا ننفي عن هذا العرش
إلا ما نفته الأدلة وما لم ترد الأدلة بإثباته ولا نفيه عن هذا
العرش فإنه لا حق لأحد أن يثبته أو ينفيه ويوضح هذا.

المسألة الثالثة: إن قلت: وهل لهذا العرش صفاتٍ
وردت في الأدلة الصحيحة؟ الجواب: نعم لقد أثبتت الأدلة
الصحيحة كتاباً وسنة أن لهذا العرش جملٍ كثيرة من
الصفات الهائلة ولكن يتوقف إثباتها على صحة النص، فإذا
صح النص قلنا بمقتضاه لأن القضية غيباً فكل ما ينسب
للعرش من الصفات لا بد أن يعرض على النصوص

الصحيحة الصريحة، فإن اتفق معها أثبتناه وإن خالفها رددناه.

فمن جملة هذه الصفات : أنه من جملة المخلوقات . فالعرش من جملة المخلوقات وقد أجمع على كون العرش موصوفاً بالخلق أهل السنة والجماعة، فالعرش داخل في عموم قول الله ﷻ: ﴿ **اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ**

شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢] والعرش من جملة مربوبات الله ﷻ والمربوب هو المخلوق.

قال الله ﷻ: ﴿ **وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**

﴿ **١٢٩** ﴾ [التوبة: ١٢٩] فلما أثبت ربوبيته للعرش علمنا أنه مخلوق، فالسماوات مخلوقة بأن الله ربها والأرض مخلوقة لأن الله ربها، فكل شيئاً يدخل تحت ربوبية الله ﷻ فلا بد وأن يكون مخلوقاً.

قال الإمام الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - في قول الله ﷻ:

﴿ **وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ** ﴾ [التوبة: ١٢٩] قال هذا

إشارة إلى أن العرش مربوباً ، والمتقرر في القواعد أن كل مربوب فهو مخلوق.

وكذلك قول الله ﷻ: ﴿ **قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ**

الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ **٨٦** **سَيَقُولُونَ**

لِلَّهِ ﴿ [المؤمنون ٨٦: ٨٧] وقال اللهُ ﷻ: ﴿ فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ

الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَبِيرِ

﴿ [١١٦] ﴿ [المؤمنون: ١١٦] وقال اللهُ ﷻ: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ ﴿ [الزخرف: ٨٢] الْعَظِيمِ.

ومن معاني الربوبية الخلق والملك والتدبير، ومن صفات هذا العرش أيضاً؟ أنه أول المخلوقات على الإطلاق وقد سبق بحث هذه المسألة عند ذكرنا للخلاف أيهما أسبق خلقاً القلم أو العرش؟ ورجحنا فيما مضى بالدليل أن العرش مخلوقاً قبل القلم، فالعرش هو أول المخلوقات ومن صفاته أيضاً أنه أكبر المخلوقات على الإطلاق وقد ضرب لنا النبي ﷺ مثلاً على عظم العرش وكبره في قوله: «مثل السموات السبع للعرش كمثل حلقة ألقيت في أرضاً فلاة» ولذلك جعله النبي ﷺ ميزاناً لعظم فضل الذكر في قوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

ومن صفاته أيضاً: أنه عرشاً مجيد، قال الله-تبارك

وتعالى:- ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿ [البروج: ١٥] بالكسر على

قراءة حمزة والكسائي وفي قراءة الجمهور برفع المجيد:

﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿ [١٥] ﴿ فهما قراءتان في هذه الآية والمتقرر

في القواعد أن القراءتين إذا لم يمكن الجمع بينهما فهو كالأيتين، فنجعل قراءة الرفع دليلاً على صفة المجد لله ﷻ، ونجعل قراءة الكسر دليلاً على إثبات صفة المجد لهذا العرش العظيم ولا تعارض بينهما.

كما قلناه في قراءة: "بَلْ عَجِبْتَ" بالضم مع قوله في قراءة أخرى: "بَلْ عَجِبْتَ" فلا تعارض في ذلك، وكما قلناه في قراءة: "وَأَرْجُلُكُمْ" و "وَأَرْجُلُكُمْ" فإذا لم يمكن الجمع بين الأيتين فإننا نجعلهما كالأيتين، فنجعل كل قراءة لها دلالتها الخاصة بها.

ومن صفات هذا العرش أيضاً: أنه عرش عظيم لقول

الله ﷻ: ﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [التوبة: ١٢٩].

ومن صفاته أيضاً: أنه عرش كريم لقول الله-تبارك

وتعالى:- ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴾ [المؤمنون: ١١٦]

والمقصود بكونه كريم أي فاق غيره من العروش فهو أعظم العروش وأكبرها وأعظمها عظمة ومجداً .

ومن صفات هذا العرش: أنه محمول تحمله الملائكة

لقول الله ﷻ: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ

رَبِّهِمْ ﴾ [غافر: ٧] وقال الله-تبارك وتعالى:- ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ

رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧].

ومن صفات هذا العرش : أنه محل استواء الرب-
تبارك وتعالى- قال الله ﷻ في سبع آيات من القرآن: ﴿الرَّحْمَنُ

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾ [طه:٥] ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى

الْعَرْشِ ﴿٥٤﴾ [الأعراف:٥٤] قالها في السجدة الرعد، الحديد
ويونس وطه والأعراف والفرقان.

ومن صفات هذا العرش أيضاً: أن له قوائم وبرهان
هذه الصفة ما ثبت في الصحيح من قول النبي ﷺ: «يَصْعَقُ
النَّاسُ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَإِذَا بِمُوسَى آخِذًا وَفِي
رِوَايَةٍ بَاطِشٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قِوَامِ الْعَرْشِ» الحديث بتمامه
والشاهد منه هو إثبات أن للعرش صفة القوائم.

ومن صفاته : أنه طافٍ على الماء كما قال الله ﷻ: ﴿

وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا

﴿هود:٧﴾ ، وفي الحديث يقول النبي ﷺ: «كان الله ولم

يكن شيئاً قبله وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل
شيئاً ثم خلق السماوات والأرض»

قال الإمام الحافظ: وليس المراد بالماء ماء البحر بل
هو ماء خلقه الله ﷻ تحت العرش لا يعلمه كونه إلا الله-
تبارك وتعالى-.

فالماء الذي تحت العرش وإن اتفق مع اسم الماء في هذه الدنيا إلا أن المتقرر عند العلماء أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فنثبت هذا الماء ونسكت عن الكلام عن شيئاً من كيفيته لأنه من أمور الغيب وأمور الغيب توقيفية على النص.

ومن صفات هذا العرش أيضاً: أنه فوق جنة الفردوس والتي هي أعلى الجنة، فالعرش سقف أعلى جنة الفردوس وبرهان ذلك قول النبي ﷺ: «فإذا سألتم الله، فسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة و فوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة».

ومن صفات هذا العرش أيضاً: أنه سقف المخلوقات وأعلاها وليس شيئاً من المخلوقات فوق العرش إلا ما أثبتته النص من قوله: "لما فرغ الله من الخلق كتب كتاباً عنده فوق العرش أن رحمتي تغلب غضبي" وأما بقية ما يوصف بأنه مخلوق، فإنه تحت العرش وذلك لأن العرش إذا كان فوق جنة الفردوس التي هي أعلى شيء فإن من لازم ذلك أن يكون فوق كل المخلوقات، قال الإمام أبو العباس بن تيمية- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: "العرش فوق المخلوقات والله سبحانه فوقه ﷻ" انتهى كلامه.

ومن صفات هذا العرش أيضاً: أنه أقرب المخلوقات لذات الإلهية لأنه سبحانه لأنه سبحانه مستوي عليه وهذه مزية امتاز بها هذا العرش العظيم على ما سواه من المخلوقات.

ومن صفات هذا العرش أيضاً: أنه ليس بداخلٍ فيما يطوى ويقبض من السماوات والأرض يوم القيامة، فالله يطوي السماوات يوم القيامة كطي السجل للكتب فيأخذها بيمينه ويطوي الأراضي ويأخذها بيده الأخرى، فجميع السماوات والأرض وما فيهما سيطوى إلا العرش فإنه ليس بداخلٍ فيما يطوى ويقبض.

قال ابن تيمية- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: "وأما العرش فلم يكن داخلٍ فيما خلقه في الأيام الستة ولا يشقه ولا يفطره" ، بل الأحاديث المشهورة دلت على ما دل عليه القرآن من بقاء العرش، فالعرش مخلوق لا يصيبه الشق حيث تتشقق السماوات ولا يصيبه الفطر ولا يصيبه القبض ولا يصيبه الطي هذا بإجماع أهل السنة والجماعة هذه جمل من صفاته.

المسألة الرابعة: إن قلت: ما وصف حملة العرش؟
الجواب: إن حملة العرش من جملة أمور الغيب التي يجب فيها التوقيف على النصوص، فمن أثبت لهم صفة فلا بد أن يطالب بالدليل الدال على إثباتها، فإن جاء به صحيحاً صريحاً قبلناه وإلا فلا حق لأحدٍ أن يثبت أو ينفي عن أمرٍ غيبياً شيئاً من الأمور إلا وعلى ذلك الإثبات والنفي دليلاً من الشرع، فمن جملة ما أثبتته النص من صفات حملة العرش ما يلي:-

أولاً: أن حملته يوم القيامة ثمانية لقول الله-تبارك

وتعالى:- ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾

﴿ [الحاقة: ١٧] ولكن اختلف العلماء من أهل السنة في هؤلاء الثمانية، هل هم ثمانية باعتبار الأفراد أم ثمانية باعتبار الصفوف وبكل قولاً قال: بعض أهل العلم-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-فمنهم من قال ثمانية باعتبار العدد الفردي ومنهم من قال أنهم ثمانية أي باعتبار الصفوف أي صفوف الملائكة الثمانية تحت العرش يحملونه يوم القيامة. واختلف العلماء أيضاً هل هؤلاء الثمانية لا يكون عددهم كذلك إلا في حمله يوم القيامة أم أن العدد ثمانية قبلاً وبعداً؟

وهذا فيه خلافاً بين أهل العلم-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-وفي الحقيقة أقول إنه ليس ثمة دليلاً ينصر أحد الأقوال. وإنما نقف حيث وقف النص لأن الأمر غيبياً، فالواجب

علينا أن نقول كما قال النص من أن الله عَلَّمَ: ﴿ **وَيَحْمِلُ عَرْشَ**

رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧] ولا شأن لنا هل هم ثمانية من الملائكة أم ثمانية صفوف؟ فالتفصيل في الأمر الغيبي مبناه على إثبات النص فلا حق لنا أن نثبت شيئاً من هذه الأقوال أو نرجحه على غيره إذ لا برهان في هذا الأمر الغيبي على ترجيح أحد الأقوال على الآخر. **ومن صفاتهم أيضاً: أنهم يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ قَالَ**

اللَّهُ عَلَّمَ: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ

رَبِّهِمْ ﴿ [غافر: ٧] ومن صفاتهم أيضاً أنهم موصفون

بالإيمان ولا جرم في ذلك لقول الله ﷻ: ﴿ **يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ**

رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [غافر: ٧] وهذا فيه ردًا على طائفة

خرجت تنفي صفة الإيمان عن الملائكة، فتقول: إن الملائكة خارجة عن دائرة التكليف بالإيمان، فيجاب عنهم بهذه الآية في إثبات الإيمان للملائكة الذين يحملون العرش.

ومن صفاتهم أيضاً: أنهم يدعون للمؤمنين في أرض

الله قال الله ﷻ عنهم: ﴿ **وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا** ﴾ [غافر: ٧].

فإن قلت: وكيف تقول في قول الله ﷻ عن حملة العرش:

﴿ **وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ** ﴾ [الشورى: ٥] فهذا إطلاق

في هذا الاستغفار من غير تخصيصاً ولا تقييداً بطائفة دون طائفة فيقتضي هذا أن الملائكة يدعون لمن في الأرض على وجه الإطلاق مؤمنهم وكافرهم؟

فنقول: هذا باطل وإنما يجمع بينهم بقاعدة الإطلاق والتقييد.

فقول الله ﷻ عن الملائكة: ﴿ **وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي**

الْأَرْضِ ﴾ [الشورى: ٥] هذا مطلق بينته الآية الأخرى في

قوله: ﴿ **وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا** ﴾ [غافر: ٧] ولأن العلماء

مجمعون على عدم انتفاع الكافر باستغفار أحدًا ما دام على وصف الكفر فلا ينتفع الكافر بالاستغفار لا من ملك ولا من مؤمن صالح، فاستغفار حملة العرش لمن في الأرض محملون على استغفارهم للمؤمنين دون غيرهم.

ومن صفات حملة العرش أيضًا: ما ورد في حديث جابر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مرفوعًا للنبي ﷺ: «أنه قال أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة العرش إن ما بينا شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبع مائة عامًا» وهذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح وصححه الإمام الألباني- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

ومن صفاتهم أيضًا: ما ورد في حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قال، قال رسول الله ﷺ: «أذن لي أن أحدث عن ملك قد مرقت رجاله الأرض السابعة والعرش على منكبه وهو يقول: سبحانك أين كنت وأين تكون» قال الهيثمي- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- رواه أبو يعلى ورجالهم رجال الصحيح ولا بأس بإسناده- إن شاء الله تعالى- فهذه جملة ما ذكره أهل العلم- رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- في صفات من يحملون هذا العرش العظيم.

المسألة الخامسة: فإن قلت : وما حكم من أنكر

العرش؟

فنقول : إن كان إنكاره للعرش إنكار جحودًا وتكذيبًا للنصوص المتواترة فلا شك أنه كافرًا مرتدًا خالعًا ربقة

الإسلام من عنقه بالكلية، لأن كل من كذب النصوص فهو كافرًا وقد جمع أهل العلم -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- على كفر من أنكر العرش إنكار جحودًا وتكذيب.

قال خشيش بن أصرم: «من كفر بآية من كتاب الله، فقد كفر به أجمع ومن أنكر العرش فقد كفر به أي بالقرآن أجمع ومن أنكر العرش فقد كفر بالله وقد جاءت الآثار بأن لله عرشًا وأنه سبحانه على عرشه» انتهى كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

ولأنه من أنكر العرش فقد أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، والمتقرر في القواعد أن من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة فإنه كافر.

وأما إن كان إنكاره إنكار تأويل وشبهة فإن الواجب علينا ألا نتعجل في الحكم عليه بالكفر حتى نكشف عن الشبهة ونرد عنه التأويل ونبين له الحق، فإن اتضحت له الحجة واستبان له المحجة وزالت عنه الشبهة وعرف الأمر على حقيقته وأصر كفر في هذه الحالة.

المسألة السادسة: لقد نص أبو العباس بن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- على صفة من صفات العرش وهو أنه عرشًا مقبب" أي كالقبة على هذا العالم، قال ابن كثير -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العرش على الصحيح الذي تقوم عليه الأدلة قبة مما يلي العالم من هذا الوجه وليس بمحيط كسائر الأفلاك لأن له قوائم تحمله وحملة يحملونه ولا يتصور هذا في الفلك المستدير انتهى كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وقال ابن أبي العز الحنفي في شارح العقيدة الطحاوية: ذهبت طائفة من أهل الكلام إلى أن العرش فلكٌ مستدير من جميع جوانبه محيطٌ بالعالم من كل جهة وربما سماه بعض المتكلمين "بالفلك التاسع" أو "الفلك الأطلس" وهذا كله ليس بصحيح لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله وهذا لا يجعله فلكًا ولا تفهم العرب من اسم العرش أنه فلك انتهى كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

فالحق هو ما عليه أهل السنة من أن من صفات العرش أنه مقببًا على هذا العالم.

المسألة السابعة: إن قلت : وما أقوال أهل البدع في العرش؟

نقول: لقد اختلفت أنظار أهل البدع في هذه العقيدة الغيبية وهي العرش على جملٍ من الأقوال، فمن أهل البدع من جعله فلكًا مستديرًا من كل جوانبه وهؤلاء هم الفلاسفة ويسمونهم بالفلك التاسع أو الفلك الأطلس وقد تقدم الرد على هؤلاء بأن هذا خلاف لغة العرب والواجب حمل الألفاظ الشرعية على ما تكرر في لسان العرب.

ومن أهل البدع من قال : بأن هذا العرش ليس عرشًا حقيقًا حسيًا وإنما هو عبارة عن كمال ملك الله ﷻ فالعرش عبارة عن الملك ، وقد رد عليهم أهل السنة-رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-بأن ما ورد لهذا العرش من صفاتٍ في الكتاب والسنة تأبى أن يراد به الملك.

فملك الله ﷻ لا يوصف بهذه الصفات، فالملك لا يحمل والملك لا قوائم له والملك ليس ثمة ملائكة تطوف حوله.

ومن الناس من قال : قولاً ثالثاً في العرش وهو أن العرش هو عين الكرسي ويرد على هؤلاء من ثلاثة أوجه:-

الوجه الأول: أنه خالف فهم السلف-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فإن السلف قاطبة يفرقون بين العرش وبين الكرسي كما سيأتي بيانه في شرح كلمة الإمام الطحاوي (والكرسي).
الجواب الثاني: أن اللغة تأبى الجمع بينهما فإن مادة العرش لَعَّة غير مادة الكرسي فهذا له مادته هو ومعناه لَعَّة ، والأخرى له مادته ومعناه لَعَّة، فالعرش في اللغة معناه السرير المرتفع ، وأما الكرسي فهو مأخوذ من جمع الشيء وضمه ولذلك يقال للكرسي كرسياً لاجتماع ألواحه ، بل إن الأستاذ الذي يبلغ رتبة عظيمة في الدراسة يقال له أستاذ كرسي لأنه اجتمع عنده من العلوم والمعارف ما لم يجتمع لغيره.

فالعرش مادته من العلو والارتفاع والكرسي مادته من الاجتماع والانضمام فليس هذا كهذا لا في أصل التصريف اللغوي ولا في أصل المعنى الشرعي ولا في أصل المذهب السلفي.

ولأننا نجد أن الأدلة تصف هذا العرش بصفات لا تذكره للكرسي فالقول الحق في هذه المسألة هو ما عليه أهل السنة والجماعة من أن العرش ليس هو الكرسي.

المسألة الثامنة: قوله-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "والكرسي حق" لقد ذكر الله ﷺ في آية واحدة من كتابه وهي أعظم آية في القرآن وهي التي سماه النص بأنها آية الكرسي في

قول الله ﷻ: ﴿ **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ** ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

والذي عليه عامة أهل السنة والجماعة هو أن الكرسي موضع قدمي الرب ﷻ وقد أخطأ من سوى بين العرش وبين الكرسي كما قاله الإمام ابن تيمية وابن القيم -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

وفي الحديث عن ابن مسعود -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مرفوعاً يقول النبي ﷺ: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها خمس مائة عام وبين كل سماء مثل ذلك وبين السماء السابعة والكرسي مثل ذلك وبين الكرسي والماء مثل ذلك والعرش فوق الماء والله فوق العرش لا يخفى عليه شيئاً من أعمالكم» وقد أخرج هذا الحديث الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد والبيهقي في الأسماء والصفات وقد صححه الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وكذلك الإمام الذهبي ويروى موقفاً على ابن مسعوداً لا مرفوعاً ولكن حتى لو كان موقفاً فله حكم الرفع لأن المتقرر في قواعد التحديث أن الصحابي إذا قال قولاً لا مجال للرأي ولا لاجتهاد فيه فإن لقوله حكم الرفع.

المسألة التاسعة: اختلفت الروايات عن ابن عباس في تفسير الكرسي فروي عنه أنه قال: "الكرسي علم الله" ففسر الكرسي بأنه علم الله ﷻ ولكن هذه الرواية سندها ساقط لا تصح عن ابن عباس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، والصواب عنه بالرواية الصحيحة أنه قال: "الكرسي موضع القدمين" كما رواها عنه سعيد بن جبير وقد اتفق أهل

العلم على صحة هذه الرواية، فإذا سمعتم أحدًا ينقل عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا التأويل والتحريف فردوه بتضعيف روايته لأننا نجد كثيرًا والجهمية يستدلون علينا بهذه الرواية الباطلة الساقطة.

فالصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يقول في الكرسي كما قال أهل السنة أنه موضع القدمين وقد رواها عنه سعيد بن جبير وقد اتفق أهل العلم على صحتها.

المسألة العاشرة: قال بعض أهل البدع إن المقصود بالكرسي قدرة الله ولا جرم أن هذا تحريفًا وتأويلًا باطل، فالقدرة غير الكرسي ولا حقيقة لذلك لا لغة ولا من دليل الشرع فإن أهل السنة مجمعون على أن الكرسي مخلوق، وأما قدرة الله عز وجل فهي من جملة صفاته وليست بمخلوقة.

المسألة الحادية عشرة: إن قيل لك ما عظم هذا الكرسي؟

فنقول: إن هذا الكرسي عظيمًا كما وصفته الأدلة بذلك في قوله عليه السلام: «ما السماوات السبع والأراضي السبع في الكرسي إلا كحلقة ألقيت في أرضا فلاة» وهو حديث حسن بهذا اللفظ.

المسألة العاشرة: إن قيل: ما أثر الإيمان بالعرش والكرسي على المؤمن؟ فنقول: من آمن بالعرش والكرسي حقًا على الوجه الذي قرره أهل السنة والجماعة - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى - فلا بد أن يثمر له ذلك عدة ثمرات:-

الأولي: أن يتبين له حقيقة حقارة هذا العالم وصغره وأنه على اتساع أطرافه وعظم سماواته وأفلاكه وكواكبه

وشمسه وقمره وجباله وبحاره فإنه ليس عند هذا الكرسي ولا هذا العرش إلا كالحديدة الصغيرة التي ألقيت في صحراء فهذا يدل على حقارة هذا العالم وأنه ليس بشيء في ملكوت الله وعظمته.

ومن ثمرات ذلك: تيقن القلب بعظمة الله-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وأن هذه العظمة التي نالها العرش والكرسي إنما هي من تدبيره وخلقه وتصريفه-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فلا يزال العرش والكرسي على أنهما أعظم المخلوقات وذات صفات هائلة إلا أنها مربوبة لهذا الرب العظيم ومن المعلوم أن عظمة المخلوق دليلاً على عظمة خالقه.

ومما يثمره أيضاً: استصغار النفس وعدم التكبر على الله-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فإن الإنسان إذا علم أنه ليس بشيء في هذا العالم وعلم أن هذا العالم على كبره وعظمته ليس بشيء عند الكرسي ، وعلم أن الكرسي ليس بشيء عند عظمة العرش ، وعلم أن العرش ومن دونه ليس بشيء عند عظمة الله فهذا يجعل النفس تنكسر ويجعل القلب يخشع ويخضع لهذا الرب العظيم خضوعاً وخشوعاً وانكساراً يحمل العبد على تنفيذ ما أمره الله ﷻ به امتثالاً لأمره ويحمله على اجتناب ما زجره الله ﷻ خوفاً من عقوبة هذا الرب العظيم.

ويثمر له أيضاً: التواضع لله ﷻ أسأل الله ﷻ وأن يخفض جناحه للناس وأن لا يتعالى ولا يترفع ولا يشمخر بأنفه على أحد من خلق الله تعالى .

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (وهو مستغن عن العرش وما دونه).

والكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل، وكل مسألة منها عبارة عن قاعدة عند أهل السنة والجماعة: المسألة الأولى: غنى الله ﷻ هو الغنى الذاتي. فقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من أسماء الله ﷻ الغني، وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من صفاته الغنى، لأن كل اسم من أسمائه ﷻ فإنه يتضمن صفة من صفاته، فالغني اسمه والغنى صفته، وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن صفة الغنى لله ﷻ صفة ذاتية، لا تنفك عن الله ﷻ لا أزلاً ولا أبداً. وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن غنى الله ﷻ موصوف به قبل وجود خلقه كسائر أسمائه وصفاته تبارك وتعالى، وقد ورد ذكر اسم الغني مضافاً لله ﷻ في كتاب الله في عدة مواضع تقرب على الثمانية عشر موضعاً، كلها يذكر فيها الله ﷻ أن من أسمائه الغني، وأن من صفاته الغنى.

فمن ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾

[الأنعام: ١٣٣]، وقال الله ﷻ: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤].

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ

إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ [فاطر: ١٥]، ويقول الله

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿٢٤﴾ [الحديد: ٢٤]

في آيات كثيرة يثبت الله عَزَّ وَجَلَّ فيها هذا الاسم وهذه الصفة العظيمة.

وقول أهل السنة رحمهم الله في القاعدة: إن غنى الله عَزَّ وَجَلَّ هو الغنى الذاتي، أي أنه لا يتصور أبداً ولو للحظة واحدة أن يحتاج الله عَزَّ وَجَلَّ أو يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، لا يمكن أبداً البتة أن يحتاج الله عَزَّ وَجَلَّ إلى أحد، فلا يحتاج الله عَزَّ وَجَلَّ لا إلى العرش ولا يحتاج إلى حملة العرش، ولا من هم دون العرش من السماوات، والأفلاك، والإنس، والجن وغيرهم من سائر أصناف مخلوقاته، فغنى الله عَزَّ وَجَلَّ غنى ذاتي لا ينفك عنه عَزَّ وَجَلَّ لا أزلاً ولا أبداً.

فالله عَزَّ وَجَلَّ ليس بمحتاج إلى خلقه في نصرته ولا إلى بمحتاج لهم حتى يؤيدوه، ولا بمحتاج للملائكة حتى يدبروا أمور العوالم ويعينوه، فالله عَزَّ وَجَلَّ هو الغني بذاته عن كل أحد تبارك وتعالى، وهذه الصفة لا يكمل تصورها إلا إذا تكلمنا عن المسألة الثانية.

المسألة الثانية: فقر المخلوق إلى الله فقر ذاتي.

يقول الله ﷻ في بيان هذا الفقر: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ

الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ [فاطر: ١٥]،

وهذا الفقر الذي وصف به المخلوق هو الفقر الذاتي الذي لا ينفك عن المخلوق أزلاً ولا أبداً مهما كانت قوته، ومهما كانت عظمته، ومهما كان ملكه وهيبته وسلطانه وعلوه ورفعته، فإنه لا يزال ذلك المخلوق الضعيف المفتقر إلى ربه في تدبير شئونه وتصريف أحواله، فلا ينفك هذا الفقر عن المخلوقين أبداً، بل إن من استشعر انفكاكه عن هذا الفقر فإن الله ﷻ سوف يريه ضعفه ويسحب بساط التوفيق من تحت قدميه، فمن أحب الأشياء التي يريد الله ﷻ قيامها في قلب العبد بقاء هذا الاستشعار القلبي وهو أنك مفتقر إلى الله ﷻ، فليس ثمة مخلوق عنده الطاقة للقيام بشئونه ولا تدبير أحواله لولا معونة الله تبارك وتعالى، فنحن الفقراء إليه ونحن عبيده الضعفاء لنصرته وتأييده، ومعونته وتدبيره، وحسن تصريفه ﷻ.

فمهما عظم مالك، فلا يمكن أن ينفك فقرك لله تبارك وتعالى، ومهما عظمت قوتك وصحتك فلا تزال ذلك العبد الفقير إلى الله، وإلى مولاك، فغنى الله ﷻ هو الغنى الذاتي الذي لا ينفك عنه أزلاً ولا أبداً، وفقر المخلوق إلى الله ﷻ هو الفقر الذاتي الذي لا ينفك عن المخلوقين مطلقاً، فلا يمكن أبداً أن يحتاج الله ﷻ ولو للحظة واحدة إلى أحد من

عباده، ولا يمكن ولو للحظة واحدة ألا يحتاج مخلوق إلى ربه عز وجل.

فالله هو الغني الغني الذاتي، والمخلوق هو المفتقر إلى الله عز وجل الافتقار الذاتي، فإذا علم هذا فليعلم أن من جملة المخلوقات التي يستغني الله عز وجل عنها، وليس بمحتاج لها عرشه، ولذلك قال الإمام الطحاوي: وهو - أي الرب تبارك وتعالى - ، مستغن عن العرش وما دونه، - حتى لا يتوهم متوهم أن الله لما خلق العرش بأنه خلقه لحاجة، فلا يمكن أبدًا أن يحتاج الله لا إلى العرش ولا إلى حملة العرش، بل العرش وحملته هم المفتقرون إلى الله تبارك وتعالى. ويوضح هذا إن شاء الله المسألة الثالثة: الله يخلق لا حاجة لخلقه.

وهي قاعدة عظيمة عند أهل السنة والجماعة، وينبغي عليها توحيد الربوبية الذي يقتضي توحيده عز وجل بالخلق والغنى، فالإيمان بكمال غنى الله عز وجل من مقتضيات ربوبيته، فالله عز وجل لم يخلق خلقه ليستكثر بهم من قلة، ولا ليستعز بهم من ذلة، ولا ليستأنس بهم من وحشة، ولا ليستقوي بهم من ضعف، أبدًا.

وإنما خلقهم لهم، حتى يدبر شئونهم، ويقوم مصالح دينهم ودنياهم، فإذا لا يتصور أحد أن الله عز وجل خلق أي جنس ونوع من مخلوقاته أنه محتاج لهذا المخلوق، فالله يخلق لا حاجة، فالله عز وجل لم يخلقنا لنطعمه أو لنسقيه كما

قال الله ﷻ: ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴾ [الذاريات: ٥٧].

ويقول الله ﷻ: ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُغْنِيهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٤]،

فالله ﷻ لا يمكن أبداً أن يحتاج إلى أحد من خلقه مهما عظم هذا المخلوق، ومهما كان ذا صفات هائلة كالعرش والملائكة، إلا أن الله ﷻ لا يحتاجه، وليس بمفتقر إلى أحد من خلقه تبارك وتعالى، لأنه الغني بذاته. فهذه القواعد الثلاث هي التي يريد أن ينبهنا عليها الإمام الطحاوي في قوله: وهو مستغن عن العرش وما دونه.

فإن قلت: لماذا الله ﷻ مستغن عن العرش وما دونه؟ نقول: لأنه الغني بذاته- وهي القاعدة الأولى- ولأن المخلوق هو المفتقر أصلاً إلى الله ﷻ- وهي القاعدة الثانية- ولأن الله لا يخلق شيئاً من مخلوقاته لحاجة له- وهي القاعدة الثالثة- فتساق هذه القواعد الثلاث مساق التعليل لكلام الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى.

المسألة الرابعة: في كلام الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى الرد على أهل البدع الذين نفوا استواء الله ﷻ على العرش لقيام توهم حاجته إلى العرش، فإن قائلهم يقول - وبئس ما قال كذباً وزوراً وبهتاناً على الله ﷻ -: إن من استوى فلا بد لزماً أن يحتاج إلى ما استوى عليه، ولو أبعدها ما استوى عليه لسقط المستوي.

فهم لا يتصورون من صفة الاستواء لله ﷻ إلا تصور من يحتاج إلى من استوى عليه، فيقولون: بما أن صفة الاستواء تقتضي حاجة الله ﷻ إلى العرش، فإذا لا بد من تأويلها وتحريفها وإخراجها عن مدلولاتها، لأنه لا يجوز أن يظن بالله ﷻ أنه يحتاج إلى شيء.

فالذي جعلهم ينكرون صفة العرش هو هذا التوهم، لما قام في أذهانهم أنه ربما يكون محتاجاً للعرش وللإستواء على العرش ولحملة العرش، فقالوا انكروا صفة الاستواء وعطلوها واجعلوا معناها الاستيلاء، حتى تتخلصوا من هذا المحذور الذي لا يجوز ظنه في الله ﷻ.

ولو أن عقولهم قد تفررت فيها هذه القواعد وهي أن الله ﷻ مستغن الغنى الذاتي الذي لا يمكن أبداً أن ينفك عنه لا أزلاً ولا أبداً، ولا يمكن أن يحتاج الله ﷻ إلى أحد من خلقه لما أوصلهم إلى نهاية أليمة، وهي تحريف صفة الاستواء الثابتة لله ﷻ بالأدلة المتواترة القطعية.

فيقولون لو أننا أبعدنا العرش عن الرب لسقط الرب - كذا قالوا- نحرف صفة الاستواء، حتى لا نظن هذا الظن في قيام شيء من الحاجة لله ﷻ، ونحن نقول: لا والله، وكلا وألف كلا، لا والله، بل استواءه فعل الله ﷻ سبحانه، وهو من جملة صفاته الفعلية التي يتصف الله ﷻ بها متى شاء.

فالله ﷻ لم يخلق العرش لحاجته للإستواء عليه، فالإستواء صفة من صفاته التي اتصف الله ﷻ بها، فإنه

يتصف بما يشاء، والعرش مخلوق من جملة مخلوقاته،
ولكن العرش شرفه الله ﷻ بأن جعله محلاً للاستواء فقط.
فالعرش هو الذي تشرف باستواء الله ﷻ عليه، كما قال

الله تبارك وتعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا

كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾

[القصاص: ٦٨]، فلو أن العرش لم يستوي الله ﷻ عليه
لكان من جملة المخلوقات التي لا شأن لها، لكنه لما خلقه
اختره محلاً لاستوائه.

كما خلق بني آدم واختار منهم الأنبياء، وكما خلق
الأنبياء واختار منهم الرسل، وكما خلق الرسل واختار
منهم أولي العزم، وكما خلق أولي العزم واختار منهم
الخليين، وكما خلق الخليين واختار منهما محمد ﷺ فله
الخلق وله الاختيار، فالعرش من جملة مخلوقاته، ولم
يكتسب ذلك الشرف العظيم إلا لأنه محل استواء الرب
تبارك وتعالى.

فلذلك نبه الإمام الطحاوي بقوله: وهو مستغن عن
العرش وما دونه لإزالة هذا التوهم الذي قام في عقول
هؤلاء الأوباش، وليبيان بطلان كلامهم الرد عليهم، الله ﷻ
مستغن عن أعظم المخلوقات، وأضخم المخلوقات وهو
العرش، وأكبر المخلوقات، فاستغناؤه عن هذا المخلوق
يلزم منه من باب أولى استغناؤه عما دونه من السموات
والأرض والأفلاك وما فيهما.

فلا يمكن أبداً أن يحتاج الله ﷻ لشيء، ومن قام في ذهنه أن الله قد يتصور حاجته لشيء من مخلوقاته عظم هذا المخلوق أو صغر، فقد ظن بالله ظن السوء، ويا ويله من الله إن لم يصحح هذا الظن قبل قبض روحه، فقد توعد الله ﷻ أصحاب الظن السوء فيه بالوعيد العظيم بقوله: ﴿

**وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ
بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ
لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾ [الفتح: ٦].**

ولذلك أجمع العلماء على أن سوء الظن بالله ﷻ من أعظم الكبائر، وأنا أقول أنه أكبر الكبائر على الإطلاق، وما الشرك إلا نوع سوء ظن بالله ﷻ، وما البدعة إلا نوع سوء ظن بالله ﷻ، وما المعصية إلا نوع سوء ظن بالله ﷻ، فما وقع أهل الشرك في الشرك وأهل البدعة في البدعة وأهل المعصية في معصيتهم إلا لقيام سوء ظن في الله تبارك وتعالى، فلا يجوز أن يظن في الله تبارك وتعالى أنه محتاج لأحد أبداً.

المسألة الخامسة: إذا آمننا بأن الله ﷻ هو الغني اسماً وذو الغنى المطلق صفة، وآمننا بأنه مستغن عن العرش، على عظمه وفخامته وما دونه، فهذا لا بد وأن يثمر للقلب جملاً من الثمرات التي نتعبد لله ﷻ بها.

وهذا المقصود العملي من دراسة الاعتقاد، فلا ينبغي أن نجعل العقيدة مجرد معلومات يكتنزها القلب فقط، بل لا بد أن نخرجها من كونها علمًا إلى كونها عملاً، لأن العقيدة مبنية على العلم النافع والعمل الصالح، وهما الهدى ودين الحق الذي جاء به محمد ﷺ، فرسالته ﷺ تتضمن شيئين: الهدى ودين الحق، والهدى هو العلم النافع، ودين الحق هو العمل الصالح، وهو الذي ميزنا الله به بين الأمتين، المغضوب عليها والضالة.

فالمغضوب عليهم هم اليهود الذين عندهم علم ولكنهم حُرِّموا من العمل به، والضالون هم النصارى الذين أعطوا قدرة على العمل ولكن بتخبط بلا علم، وأما أهل الإسلام، أهل الصراط المستقيم فهم الذين جمعوا بين العلم والعمل، وهو الطريق الذي ندعو الله ﷻ أن يهدينا له في كل ركعة " اهدنا الصراط المستقيم " أي صراط الذين جمعوا بين العلم والعمل، " غير المغضوب عليهم " وهم اليهود، فإن عندهم علم ولا عمل، فكل من كان عنده علم وتخلف عنه العمل به ففيه شبه من اليهود، " ولا الضالين " وهم النصارى، الذي يتعبدون الله ﷻ بتخبط وجهل وضلال.

ولذلك يقول العلماء: كل من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، وفساد العالم عدم العمل بعمله، وكل من فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى، وفساد العابد أن يعبد الله بلا علم ولا بصيرة ولا برهان.

فكلما تعلمنا مسألة عقديّة لا بد أن ننظر إلى ما تجنيه أعمالنا من هذه الثمرات، فإذا آمننا بأن الله ﷻ هو الغني

اسمًا، وذو الغنى المطلق صفة، فإن هذا يثمر لنا جملاً من الثمرات العظيمة، من هذه الثمرات :
أن تؤمن بأن الله ﷻ لا يمكن أن يحتاج لأحد البتة، كائن ما كان هذا المخلوق، سواء أكان من المخلوقات والعوالم العلوية، أو كان من المخلوقات والعوالم السفلية، لا يتصور أبداً أن يحتاج الله ﷻ إلى أحد من خلقه وهذا واضح.

ومن الثمرات : عدم المنة بالعمل على الله ﷻ لإيمانك بأنه مستغني عنك وعن أعمالك، وأنت مهما عملت من الصالحات فإنما المنتفع الأول والأخير بهذا العمل إنما هو أنت.

وكما قال الله تبارك وتعالى: «يا عبادي، لو أن أولكم وأخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي، لو أن أولكم وأخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم، ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني».

وكما قال الله ﷻ ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ**

وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، ويقول الله

ﷻ ﴿ **إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ** ﴾ [يونس: ٢٣]، فلن تضر الله

ﷻ ببغيك، ولا تظنن أن عدم صلاتك أو عدم إيمانك أو عدم صلاحك أو عدم استقامتك وتوبتك سوف تنقص شيئاً

من خزائن الله ﷻ، أو سوف تضر الله ﷻ أو سوف تؤذي الله تبارك وتعالى بشيء.

فكل ذلك متى ما قام في قلبك فاعلم أن قيامه مبني على غفلة القلب عن صفة الغنى، لكن مادامت صفة الغنى الذاتي لله ﷻ قائمة في قلبك فلن تمن بشيء من أعمالك وطاعتك وتعباداتك مهما عظمت، ومهما كثرت، على الله

تبارك وتعالى، ولذلك يقول الله ﷻ ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾ ٦

[المدثر: ٦] أي كل ما استكثرت فلا تستشعر مقام المنة على الله ﷻ، فالله غني عنك، وعن إيمانك، وعن استقامتك، وعن توبتك، وعن صلاحك، بل غني عن وجوك أصلاً، وغني عن وجود أبيك وأمك وقبيلتك وأهل حيك، وأهل بلادك، بل غني عن أهل الأرض كلهم، بل غني عن أهل السماوات والأرض، بل غني عن كل مخلوق ﷻ.

ومن الثمرات أيضاً: أن تعترف الاعتراف القلبي الباطني بعظيم فقرك لهذا الرب العظيم في كل أحوالك وإن صغرت، فإياك أن تستشعر في الأمور الصغيرة أنك مستطيع بذاتك وقوتك المجردة بأنك ستدبرها، لا، بل عليك أن تستشعر أنك فقير حتى في لبس نعالك إلى الله تبارك وتعالى، حتى انقطع شسع نعلتك، والخيط والإبرة معك فإنك ترفع يديك إلى الله، اللهم أعني، إياك أن تستغني عن الله ﷻ في صغير أمورك قبل كبيرها، وفي حقيرها قبل جليلها.

فهذا الاعتراف الدائم فرع من فروع إيمان القلب بأن الله ﷻ هو الغني بذاته عن كل أحد، فلا بد أن تعترف لربك بعظيم فقرك إليه وعظيم غناه تبارك وتعالى عنك. ومنها أيضًا: أن تؤمن يا ابن آدم، بأنك مهما بلغت من الصحة، والقوة والعزة، والمنصب والجاه، والحسب، والنسب فإنك ذو فقر ذاتي لله ﷻ، لا ينفك عنك هذا الفقر لحظة واحدة.

وأن توقن اليقين التام أن الله ﷻ متى ما علم من قلبك أنك قد انفك عنك هذا الفقر، أو استشعرت انفكاكه، فإنه سيكلك إلى نفسه، ويسحب بساط التوفيق والسداد والمعونة والنصرة، من تحت قدميك حتى يريك ضعفك ومهانتك، ومن وكله الله ﷻ إلى نفسه فقد عطب وهلك، وتاه وخاب وخسر في الدارين.

و من الثمرات أيضًا: أن تعلم يا ابن آدم أن أعظم الخلق عبودية لله ﷻ أعظمهم مشاهدة لفقره لله، ومشاهدة لغنى الله ﷻ عنه، هذا أعظم الناس عبودية لله ﷻ أعظمنا استشعارًا لفقره لله وأعظمنا استشعارًا لغنى الله ﷻ عنه، كما أفاد ذلك الإمام ابن القيم رحمه الله.

فأعظم الخلق عبودية هو أعظمهم شهودًا لفقره، وضرورته، وعظيم حاجته لله تبارك وتعالى، وهذا شعور قلبي يحبه الله كثيرًا من عبده، ويرضى بوجوده في قلب العبد، بل ويرفع صاحبه، ولا يخذله أبدًا، ولا يرد دعاءه مادام ذلك الشعور في قلبه، ما يرد دعائه خائبًا، بل ينصره إذا عداه أحد، ويدبر شؤونه إذا ضعفت قواه، ويمده

بملائكته إذا أعلن راية أن لا حول ولا قوة إلا بالله، فما أجمل هذا الشعور وما أجمل قيامه في قلب العبد، ونسأل الله ألا يحر منا لذة وجوده في قلوبنا.
فمن قام في قلبه هذا الشعور فإن العاقبة له، لأنه من

أعظم المتقين، والله عَزَّ وَجَلَّ يقول ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٨٣)

[القصص: ٨٣]، بل إن هذا الشعور يقتضي أن يكون الله معك دائماً في كل أحوالك بمعيته الخاصة، المقتضية للتأييد، والنصر والمعونة والحفظ، فهؤلاء هم أهل المعية الخاصة وهم المستحقون لها، أصحاب ذلك الاستشعار القلبي.

فلا تجد صاحبه دائماً إلا منصوراً ظاهراً معانئاً، مؤيداً، مسدداً، موفقاً، محبوباً من الخلق، ميسرة له أمورهِ، مذلّة له أسباب الكون، لا يحس بحرارة الحرمان، ولا بحرقة الخسارة، ولا بألم فقد لأن الله معه، ومن وجد الله فماذا فقد؟ ومن فقد الله فماذا وجد؟

فأهم شيء أن يبقى ذلك الاستشعار في قلبك حتى يقبضك الله، فلن يدخل الجنة إلا أهل هذا الاستشعار، أهل هذه القلوب هم أهل الجنة، ولذلك الله عَزَّ وَجَلَّ لما اختصمت الجنة والنار فقالت يا ربي مالي لا يدخلوني إلا الجبارون المتكبرون- وحقيقة الكبر هو غفلة القلب عن استشعار الله عَزَّ وَجَلَّ هو الغني - فإن المتكبر متغطرس مستكف بقواه ومستكف بجاهه، ومستكف بمنصبه، وقوته عن الحاجة لله عَزَّ وَجَلَّ، إذا حقيقة الكبر عدم الحاجة لله، والذي يستشعر عدم

حاجته لله، هو المتكبر، والمتكبر أين مآله؟ إلى النار والعياذ بالله تعالى .

فلن يدخل الجنة إلا أهل هذا الاستشعار القلبي، وهو عظيم الفقر إلى الله ﷻ، وعظيم غنى الله عنك، هؤلاء هم أهل الجنة.

وتقول الجنة يا رب مالي لا يدخلني إلا فقراء الناس ومساكينهم وضعفتهم؟

فليس المقصود فقر المال فقط، والمسكنة المالية فقط، والضعف المالي فقط، لا، بل الضعف القلبي لله، ومسكنة القلب لله، والانكسار لله ﷻ، هذا هو المقصود، وهو فقر العز، لأن الافتقار إلى الله يوجب العز، والافتقار الذي يوجب الذل والحاجة هو الفقر إلى المخلوقين، أما الافتقار إلى الله فلا يزيد العبد إلا رفعة، وعزاً وجاهاً عند الله تبارك وتعالى، فقال الله ﷻ للجنة: أنت الجنة رحمتي أرحم بك من أشياء، وأنت النار عذابي أعذب بك من أشياء.

فإذا صار المستحقون لرحمة الله هم من يقوم في قلوبهم استشعار الذلة لله، والفقر لله، والمسكنة لله، والضعف لله ﷻ، هذا هو الذي يحب الله ﷻ وجوده في قلوبنا، وأما استشعار الغطرسة واستشعار الكبرياء، واستشعار العظمة بسبب شيء من حطام الدنيا خوله الله ﷻ لك من مال أو منصب أو حسب أو جاه، ثم تغطرست به على ربك، واستشعرت مقام المنة على الله، واستشعرت أنك مستغني بقواك، وما أتاك الله ﷻ من نعمة وصحة، فموعدك في الآخرة .

ولذلك الله ﷻ يقول ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴿٦﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَعَاذَ

﴿٧﴾ [العلق: ٦-٧]، ليس استغنى مالا فقط - لا - استغنى

قلبا عن الله ﷻ، فالاستغناء الظاهر عن الله فرع عن الاستغناء الباطني، فمتى ما استغنى القلب، ومتى ما استشعر الإنسان أنه مستغني عن الله قلبيا، فإنه لا بد وأن يطغى، فالطغاة في العالم هم الذين استشعروا استغنائهم عن الله تبارك وتعالى.

فالملوك الظلمة والرؤساء الطغاة الجبابرة الذين آذوا الناس، وآذوا عباد الله ﷻ هم هؤلاء الذين فقدت قلوبهم هذا الاستشعار والانكسار والضعف والفقر لله ﷻ، وهذه قلوب لا علاج لها إلا النار، إن لم يدرك الله ﷻ أصحابها في هذه الدنيا بالتوبة الصادقة النصوح فيا ويلهم من الله تبارك وتعالى.

فما أجمل الضعف لله وما أجمل الانطراح بين يدي الله، وما أجمل الانكسار عند عتبة الله ﷻ، ما أجمله، ولذلك من أعظم التعبادات لله ﷻ عبادة السجود، لأنه من أعظم الأحوال العبد التي يظهر فيها افتقاره السجود فالسجود هذا من أعظم العبادات لله ﷻ لأنه أعظم حالة يظهر فيها العبد أنه محتاج ومفقر إلى الله تبارك وتعالى.

وكذلك من العبادات العظيمة: عبادة الدعاء، لأنه أيضا حالة يظهر فيها العبد، افتقاره وذله إلى الله ﷻ، بل إن التوسل إلى الله ﷻ بذكر الحال أعظم منزلة من التوسل

بالعمل الصالح، لأن التوسل إلى الله ﷻ بذكر الحال حالة يظهر فيها العبد فقره وحاجته إلى الله، لكن التوسل إلى الله بالعمل الصالح، وإن كان جائزاً، إلا أنه ربما يدخل فيه شيء من المنة ورؤية النفس، مع أنه جائز بإجماع أهل السنة، لكن الثاني أحسن لأنه في هذه الصفة الذل والانكسار والخضوع لله تعالى .

فكل عبادة لا ذل فيها فليست بعبادة.

فأول ركن تبني عليه العبادة الذل لله ﷻ، فلا تدخل في أي عبادة وأنت مستشعر الغنى عن الله، فمهما سجدت، ومهما ركعت، ومهما قرأت، ومهما صليت، فليست تلك الصلاة التي أمرك الله ﷻ بها، فأبي عبادة لا تتضمن كمال التعظيم لله ﷻ وكمال الحب والذل فليست بعبادة .

فكل عبادة لا بد أن تراعي فيها استجماع هذه الأركان الثلاثة: أن تدخلها بكمال التعظيم، وأن تدخلها بكمال الذل، وأن تدخلها بكمال الحب لمن أمرك بها، ثم حينئذٍ أنظر إلى لذة العبادة وأنظر إلى آثارها وثمراتها عليك في حياتك ديناً ودنياً.

أما تعبدات كثير من الناس في هذا الزمان فإنها تخلو من هذه الأركان، ولا تستشعر القلوب شيئاً من ذلك إلا من أراد الله ﷻ له الخير.

ومن ثمراتها أيضاً: أن تؤمن بأنه ﷺ غني عن عباده لا يريد منهم، طعاماً ولا شراباً، ولا شيئاً من الحاجات أبداً، وإنما الخلق هم المفتقرون في كل أحوالهم إلى الله تبارك وتعالى.

ومن الثمرات أيضًا: أن تتعفف عن أموال الناس، وألا تسأل الناس إلحافًا، وأن تستغني بربك لأنك مؤمن بأنه الغني وأن خزائن السماوات والأرض بين يديه، فكل من قام هذا المعنى في قلبه، فإنه يستشعر غناه عن الخلق، لصدقة يبذلها أحدهم له، أو يتطلع لبيت جميل، أو يتطلع لشهوة من شهوات الدنيا.

لكن من كان غني الله ﷻ موجودًا في قلبه حاضرًا، فإنه لا يمكن أبدًا أن تعجبه شهوات الدنيا ولا أن يفتقر إلى أحد من الناس، ولذلك يقول النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب لما شكى له الدين قال: «قل اللهم اكفني بحلالك عن حرامك، وأغنني»، ذكره بهذه الصفة «وأغنني بفضلك عن سواك»، وهذا عز الدنيا، فعز الآخرة كمال افتقارك إلى الله وعز الدنيا كمال غناك عن خلقه، فهاتان صفتا العز.

فإذا كنت تريد أن تكون عزيزًا في الآخرة بين يدي الله ﷻ فكن من أفقر الناس إلى الله في هذه الدنيا، فكمال الفقر إليه موجب لعز الآخرة، وإذا كنت تريد أن تكون عزيزًا في هذه الدنيا، فأكمل مراتب الاستغناء عن الخلق، فأكمل ما يجعلك تعيش سعيدًا، ألا تحس بحاجتك إلى الناس.

فإن الحاجة إلى الناس قائمة على ركنين، على الحاجة لهم في المال، والصحة، ولذلك أدعوا الله ﷻ بالعافية والرزق، فإنك لا تحتاج إلى غيرك أبدًا إلا إذا فقدت هذين الأمرين، فالإنسان يفتقر لغيره في المال، أو يفتقر إلى

غيره بسبب ذهاب صحته، فالأب إذا كبر، افتقر إلى أولاده بسبب أنه يريد منهم المعونة.

فإذا كنت تريد أن تكون عزيزاً لا تحتاج لأحد فأكثر بالدعاء بهذين الأمرين، أن الله عَلَيْكَ يغنيك عن غيرك بصحتك ومالك، فادعوا الله عَلَيْكَ بالبركة في الصحة والمال، اللهم أعظم البركة في رزقي ومالي، لأنك تطلب الآن عز الدنيا، وإنه والله لا يحس بعظيم الذل في هذه الدنيا إلا من مده يده للمخلوق، أو احتاج إليهم.

فإذا كنت لا تمد يدك إلى الآن فاستعصم بالله عَلَيْكَ بقطع تلك الأسباب التي تجعلك محتاجاً لهم، ولذلك يقول عَلَيْهِ «اللهم إني أسألك التقى والهدى والعفاف والغنى»، وأيضاً يقول النبي صَلَّى «من يستعفف يعفه الله، ومن يستغني يغنيه الله»، فمن اجتهد وألح على الله عَلَيْكَ بالدعاء وصبر ولم يستعجل لم يخيبه الله عَلَيْكَ أبداً إن شاء الله.

ومن الثمرات أيضاً: تنزيه الله عَلَيْكَ عن الصاحبة والولد، فإن النصراري لم ينسبوا الصاحبة والولد لله إلا لما غفلت قلوبهم عن كمال غناه عَلَيْكَ عن كل أحد، فالله عَلَيْكَ قرن نفي الصاحبة والولد بغناه، فلا ينسب الله عَلَيْكَ إلى الزوجة ولا إلى الولد، إلا من أناس غفلت قلوبهم عن صفة الغنى والاستغناء.

قال الله عَلَيْكَ في محكم كتابه الكريم: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ

وَلَدًا سُبْحَانَهُ ﴿ [البقرة: ١١٦]، فلم يقل هو الرحيم هو

الغفور، قال: هو الغني، فلو استشعرت قلوبهم هذا المعنى لم أضافوا الولد والصاحبة إلى الله ﷻ.

فإن قلت: لماذا لم يتخذ الله صاحبة ولا ولد؟

الجواب: لم يتخذ صاحبة ولا ولدا لكمال وحدانيته وغناه عن كل أحد تبارك وتعالى.

وهل يحتاج أحدنا إلى الزوجة إلا لحاجته إلى امرأه تدير شؤونها ويستفرغ فيها لذته شهوته، وتطهو طعامه، وتنجب له الأولاد، فلو أننا مستغنون عن المرأة لما احتجنا إليها، وهل نطلب الولد إلا لحاجتنا إلى من يسعى معنا في أمور ديننا ودنيانا، يعيننا على شؤوننا، ولذلك يقول الله ﷻ

عن إسماعيل لما وهبه إبراهيم: ﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾

[الصفات: ١٠٢]، أي لما بلغ الزهرة ما يقصد الوالدان في أولادهم، فلم يأمره بقتله وهو في المهد ولم يذق لذته بعد، بل أقر الله الأمر بالقتل حتى حلت ثمرة الولد، وهي بلوغ السعي مع أبيه، لو أمر بقتله وهو طفل صغير، فالأمر قد يكون خفيفاً، لكن لما بلغ معه السعي هنا يؤمر بقتله، فكلنا محتاجون إلى الزوجة وإلى الأولاد لأن غنانا ليس ذاتياً، وإنما غنى العبد مكتسب، وليس ذاتي.

لكن لأن أن الله ﷻ غناه ذاتي وليس بمكتسب، حشاه وكلا، فهو لا يحتاج إلى زوجة، تدير معه شيئاً، ولا إلى

أولاد يعينونه على شيء، يقول الله ﷻ ﴿ **قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ** ﴾

زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا

فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكِ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾

[سبأ: ٢٢]، فلا يحتاج إلى أحد.
ومن الثمرات أيضًا: أن تعلم أن الله عَزَّ وَجَلَّ لكمال غناه
وكمال استغنائه قادر أن يُذهب هذا العالم ويأتي بخلق
جديد، إذا لم يقم هذا العالم بأمر الله عَزَّ وَجَلَّ فهو مهدد من قبل
الله أن يذهبه ويأتي بخلق جديد، وما ذلك على الله بعزيز،
فاستشعر ذلك، أنك لا تمن على الله عَزَّ وَجَلَّ بشي لأنه قادر أن
يذهبك ويأتي بغيرك.

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ**

يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا

أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴿١٣٣﴾

[الأنعام: ١٣٣]، فهذا استشعار يبعث القلب على الخوف
من هذا الرب الغني، أنه غني هم محتاجين إليك، تذهب
يأتي غيرك، فهذا استشعار يجعل القلب في خوف من هذا
الرب الغني.

فإذا صارت صف الغنى من بعض جهاتها تبعث على
الرغب، ومن بعض جهاتها تبعث على الرهب، وهذا هو
القسم الثالث من الصفات، لأن صفات الله عَزَّ وَجَلَّ إما أن تكون
متمحضة في بعث الرغب، كالرحيم، الرحمن، الودود،
ليس فيها رهب وهناك صفات وأسماء تبعث على الرهب:
العزیز، القوي، القدير.

وهناك أسماء وصفات تضمنت الأمرين فمن بعض جهاتها ومقتضياتها تبعث على الرغب، ومن بعض جهاتها ومقتضياتها تبعث على الرهب، ومنها الغني، والغنى، اسم الغني وصفة الغنى.

ومن ثمراتها أيضاً: إن الله ﷻ يقرن غناه في القرآن بعدة أشياء، الشيء الأول: يقرن غناه برحمته، كقول الله ﷻ ﴿وَرَبِّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، فما

الحكمة من هذا الاقتران؟

الجواب: الحكمة منه أن الغني لا ينتفع بغناه إلا إذا كان قلبه رحيماً، فكم من غني ذا قلب قاس لا يعطي أحداً ولا يرحم فقيراً، ولا يعين محتاجاً لقساوة قلبه، فقلبه خلى من الرحمة، فأمواله لا ينتفع الناس بها، وخزائنه التي ملأت البنوك لا يستفيد الفقراء منها لفقدانه لصفة الرحمة، فأراد الله ﷻ أن يبين غناه الكامل مقروناً برحمته

ولذلك أحياناً نريد بعض الصدقات فيقال لنا لا تذهبون لفلان، ليس لقلته ماله، ولكن لليأس من رحمته وعطف قلبه وشفقة جنانه، فمهما عرضت عليه حالة الفقير، ومهما رأى دموع الناس، فإنه لا يعطي، لكن من الناس من يقول لك اذهب إلى فلان، مع أنه ليس كثير مال، إلا أن النفقة هي نفقة القلب، ليست نفقة اليد فالنفقة الحقيقية هي إنفاق القلب، كرم القلب، رحمة القلب، ولذلك لم يكن النبي ﷺ يعطي عطاء الملوك لكثرة في المال، فأحياناً تمر على الدولة الإسلامية ليس في خزينة الدولة شيء، وأحياناً إمام

المسلمين الرسول ﷺ يحتاج إلى من يكرم الضيف الذي نزل، وخزينة الدولة ليس فيها بندا للضيافة، ومع ذلك يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، لأن العطاء الحقيقة عطاء القلب ليس عطاء الجوارح.

فمن كان قلبه ممسكًا، أمسكت جوارحه، وإمساك القلب إنما يكون لعدم الرحمة، وهذا هو القلب القاسي، ولذلك الله ﷻ يقول كأنه يرغب عباده في غناه: اطلبوا مني ما تريدون، فأنا وإن كنت غني لكنني ذو رحمة، يا الله!!..

ومنها كذلك: أنه يقرن غناه بالحمد، كما قال الله ﷻ ﴿

وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ [فاطر: ١٥].

فإن قيل: فما الحكمة من هذا الاقتران؟
نقول: الحكمة من هذا الاقتران أنها حكمة دلالية، معناها: أنه من باب الأدب يا عبادي أنني إذا أعطيت أحد منكم وأغنيتة، أن يحمدني، فهذا من باب دلالة حمد الله ﷻ وشكره على غناه وعلى تفضله ونعمه.

فالنظر إلى هذا الاقترانين العظيمين تجد الله رغبنا في غناه بقرنه برحمته، ورغبنا في شكره بعد العطاء بقرن غناه بحمده.

ومن الثمرات أيضًا أن تعلم يا ابن آدم أن المخلوق مهما عظم في غناه، فإنه إنما يوصف بمطلق الغنى النسبي الاكتسابي.

فغنى المخلوق يوصف بصفتين، أول شيء: أنه غني نسبي، بمعنى أنك غني في الدلم، لكن في الرياض هناك من هو أغنى منك، ويا غني الرياض أنت غني في منطقتك وبين بني قومك، لكن في الشام من هو أغنى منك، فإذا مهما عظم غنى المخلوق فثمة مخلوق أغنى منه، فإذا هو غنى نسبي، وكيف يفرح بالغنى النسبي؟ وأما غنى الله ﷻ فهو الغنى المطلق الذي لا يمكن أبداً أن يقاس بغنى خلقه، أو يتفوق عليه شيء من غنى المخلوقين. ثم هناك صفة أخرى في غنى المخلوق، وهي أنه غنى اكتسابي، هل أنت مولود وأنت غني؟ الجواب لا، ﴿وَاللَّهُ

أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴿

[النحل: ٧٨]، أضف إليها: ولا تملكون شيئاً، ولا تقدرتون على شيء من أصله، ثم بعد ذلك درست ونجحت وتفوقت ثم توظفت، أو تاجرت ثم بدأت الخزائن تمتلئ، إذا هل هو غنى ذاتي أم غنى اكتسابي؟ غنى اكتسابي. أما غنى الله ﷻ فهو الغنى الذاتي، الذي ليس له أول ولا نهاية له، فغنى الله ﷻ ليس له بداية وليس له نهاية، وهو الذي يقول العلماء فيه: الغنى الذاتي أزلاً، أي فيما لا أول له، وأبداً أي فيما لا نهاية له.

وآخر الثمرات: أن تعلم أن من براهين بطلان ربوبية ما عبد من دون الله حاجته، فكل محتاج لا يصلح أن يكون

ربًّا، وخذها مني قاعدة: كل محتاج فلا يصلح أن يكون ربًّا، ولا إله مع الله ﷻ.
ولذلك استدل الله ﷻ على بطلان إلهية غيره لحاجته،
كما قال للنصارى الذين يعبدون عيسى قال: ﴿مَا الْمَسِيحُ

أَبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ

صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، كيف يستدل على بطلان
إلهيته؟ ﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، والذي

يأكل الطعام لحاجة لا يصلح أن يكون ربًّا.
فاستدل الله على بطلان إلهيتهم لحاجتهم، فإذًا بما أن
من مقتضيات الربوبية عدم الحاجة فلا يجوز أبدًا أن
يتصور عقلك أن الله ﷻ محتاجًا لشيء، إذ متى ما قام في
قلبك استشعار أن الله محتاج، فقد أبطلت ضمناً ربوبيته
وإلهيته، فهذا هو ظن لسوء الذي يوجب لك الكفر والردة
والعياذ بالله، فإنك تبطل بمجرد هذا الاستشعار إلهية الله
وربوبية الله ﷻ في قلبك.

وأنظر إلى قول الله ﷻ في آخر سورة يس قال: ﴿

وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ [يس: ٧٤]

أي يطلبون من هذه الآلهة أن تنصرهم، ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ

﴿ نَصْرَهُمْ وَهُمْ ﴾ أي من يعبد، ﴿ لَهُمْ ﴾ أي لتلك الأصنام، ﴿

جُنْدٌ مُّخَضَّرُونَ ﴿٧٥﴾ [يس:٧٥] أي هي المحتاجة لحمايتهم

أصلاً، فاستدل الله على بطلان إلهية هذه الأصنام بأنكم لو لم تكونوا حولها كالجنود لجاؤ أهل الإيمان وكسروهم، كما جاء إبراهيم وكسر الأصنام لما ذهب جنودها عنها، فإذا هي المحتاجة لكم حقيقة، في حمايتها ونصرتها، والله لو وقع ذباب أو بعوض على جبهة صنم لما استطاع أن يبعده عن جبهته، بل هو محتاج إلى من يبعده عنه، فكيف تعبدونها وهي محتاجة؟ أين عقولكم؟ أفلا تتدبرون؟

فالذي يصلح أن يكون رباً هو الذي لا يحتاج وهو الله ﷻ، الذي يصلح أن يكون إلهاً هو الذي لا يحتاج، وهو الله

تبارك وتعالى، ويقول الله ﷻ ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٍ

فَأَسْتَمِعُوا لَهُ ؕ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا

وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ. [الحج:٧٣].

إذا استدل على بطلان إلهيتهم بعدم الخلق، فكل من لا

يخلق لا يصلح أن يكون رباً، ﴿ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا

يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴾ [الحج:٧٣]. فاستدل بضعفهم، وحاجتهم

إلى يستنقذ ذلك من الذباب، لأنهم لا يستطيعون لوحدهم أن يستنقذوه من الذباب.

فإذا استدل على بطلان إلهيتهم بعدم خلقهم، وبضعفهم،
وحاجتهم لغيرهم، وهذا منهج قرآني عظيم.
ولذلك يا أخي الكريم متى ما أثبت أن الله هو الغني
الغنى المطلق الذاتي، فقد قام في قلبك الإيمان بأنه
المستحق أن يكون رباً، وأنه المستحق بأن يكون إلهاً، لا
شريك له تبارك وتعالى.
هذا كله يندرج، وأشار له الإمام الطحاوي إشارة
واسعة في متنه، في قوله: وهو مستغن عن العرش وما
دونه.

قول الإمام الطحاوي: (وفوقهم).

والكلام سيكون على إثبات علو الله **وَعَلَّكَ**، والكلام
على كلمة الإمام الطحاوي: **(وقوفهم)** في جمل من
المسائل.

المسألة الأولى: أجمع أهل السنة على أن من أسماء الله

"العلي" وأجمع أهل السنة على أن من صفاته العلو

المطلق، وأجمع أهل السنة -رحمهم الله تعالى- على أن

علوه المطلق من صفات ذاته التي لا تنفك عن الله

وَعَلَّكَ لا أزلًا ولا أبدًا.

وأجمع أهل السنة والجماعة على أن من أنكر علو الله
وَعَجَّلَ على خلقه بذاته إنك كان إنكار جحود وتكذيب
فإنه كافر مرتد، وأما إن كان إنكار شبهة وتأويل فإنه
ينتظر به حتى يُعرف الأدلة الدالة عليه، وتُكشف عنه
الشبهة فإن عرف وأصر فقد كفر، وهذه كله مما أجمع
عليه أهل السنة والجماعة -رحمهم الله-.

المسألة الثانية: اعلم -رحمك الله تعالى- أن الأدلة
على إثبات علو الله وَعَجَّلَ على خلقه لا يمكن حصرها
باعتبار أفرادها، فقد ذكر بعض أهل العلم كالإمام ابن
القيم، وغيره بأن أفراد إثبات صفة العلو تربوا على
الألف دليل؛ ولكثرة أفراد أدلة هذه الصفة بخصوصها
جنح العلماء للاستدلال عليها بأنواع الأدلة لا
بأفرادها، فما ستسمعونه من الاستدلال على هذه
الصفة ليس من باب الاستدلال بالأفراد، ولا بأعيان

الأدلة، وإنما من باب الاستدلال بالأنواع، وذلك في
جملٍ من الكليات.

الأولى: كل دليل يصرح، كل دليل فيه التصريح بعلو
الله وَعَلَّكَ فهو دليل على هذه الصفة، كقول الله وَعَلَّكَ:
{ **الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ** } [الرعد: ٩]، وقول الله وَعَلَّكَ:
{ **سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى** } [الأعلى: ١]، وقول الله
-تبارك وتعالى-: { **وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ** } [البقرة:
٢٥٥]، والآيات في هذا النوع كثيرة جدًا.

الثانية: كل دليل فيه التصريح بأن الله فوقنا فهو دليل
على علوه، كقول الله وَعَلَّكَ: { **يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ** }
[النحل: ٥٠]، وقول الله وَعَلَّكَ: { **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ**
عِبَادِهِ } [الأنعام: ١٨]، وقول الله وَعَلَّكَ: { **يَدُ اللَّهِ**
فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } [الفتح: ١٠]، وغير ذلك من أفراد
الأدلة في هذه الكلية.

الثالثة: كل دليل فيه التصريح بصعود الأشياء إلى الله، ورفعها إليه فهو دليل على علوه، كقول الله **وَعَجَّلْ: { يَا عِيسَى ابْنِي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ }** [آل عمران: ٥٥]، وقول الله **وَعَجَّلْ: { بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ }** [النساء: ١٥٨]، وقل الله **وَعَجَّلْ: { إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ }** [فاطر: ١٠]، إلى آخره.

ومن الكلبيات أيضاً: كل دليل فيه التصريح بعروج الأشياء إلى الله **وَعَجَّلْ**، فهو دليل على علوه، كقول الله **وَعَجَّلْ: { يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ }** [السجدة: ٥]، وقول الله **وَعَجَّلْ: { تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ }** [المعارج: ٤].

ومنها أيضاً: كل دليل فيه التصريح بنزول الأشياء من الله، فإنه دليل على علوه -تبارك وتعالى-، وهذا كثير في القرآن لا يكاد يحصى، كقول الله **وَعَجَلَّ: {حم (١)}** **تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ { [الجاثية: ١]**، **[٢]**، ويقول الله **وَعَجَلَّ: {قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ { [النحل: ١٠٢]**، ويقول الله **وَعَجَلَّ: {وَإِنَّهُ {** أي القرآن، **{لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ { [الشعراء: ١٩٢، ١٩٣]**، ويقول الله تبارك وتعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ} [الحجر: ٩]**، وفي الصحيحين يقول النبي **ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" فهذا كله دليل على علوه تبارك وتعالى.**

ومنها أيضاً: كل دليل فيه التصريح باستواء الله على عرشه فهو دليل على علوه أيضاً، فإن العرش أعلى

المخلوقات على الإطلاق، والله عَزَّ وَجَلَّ مستوي على هذا العرش، إذاً الله أين هو؟ في العلو المطلق.
وقد رُود ذكر استواء الله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه في سبع آيات من القرآن في السجدة، الرعد، الحديد، ويونس، وطه، والأعراف، والفرقان، وسيأتي الكلام على الاستواء، وما يتعلق به إن شاء الله فيما يستقبل من شرح هذا المتن المبارك.

وأيضاً: كل دليل فيه التصريح بأن الله عَزَّ وَجَلَّ في السماء فهو دليل على علوه تبارك وتعالى، كقول الله عَزَّ وَجَلَّ:
{ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ } [الزخرف: ٨٤]، وقول الله عَزَّ وَجَلَّ:
{ أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ } [الملك: ١٦]، في آيتين من سورة تبارك، ولما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية: **"أين الله؟ قالت: في السماء، قال: اعتقها فإنها مؤمنة"**

وفي الصحيح يقول النبي ﷺ : **"ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء"** وغير ذلك من الأدلة.

فهذه جمل، وأنواع من الأدلة القرآنية التي تدل على علو الله ﷻ على خلقه، ويدخل تحت كل كلية ونوع منها ما لا يحصى من أفراد الأدلة.

ولقد أثبتت السنة أيضاً علو الله ﷻ، وذلك في الأدلة القطعية المتواترة التي تلقاها أهل السنة والجماعة بالقبول والاعتماد والإذعان، والإيمان بمدلولها، وذلك في جمل من الأدلة مختصرة.

منها حديث الجارية السابق الذي فيه يُثبت النبي ﷺ بأن من آمن بأن ربه في السماء فإنه مؤمن، والحديث المذكور قبل قليل في قوله ﷺ : **"وأنا أمين من**

السماء".

ومنها كذلك حديث عروج النبي ﷺ إلى السماء السابعة، كما في قول الله ﷻ: { **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (٩) فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى** } [النجم: ٨ - ١٠] ، وحديث العروج في الصحيحين.

ومنها كذلك: حديث أنس رضي الله تعالى عنه، أن زينب بنت جحش - رضي الله عنها -، كانت تفتخر أو تفاخر زوجات النبي ﷺ ، فتقول لهن: "زوجكن أهلكن، وأنا زوجني ربي من فوق سبع سنوات" وذلك في قول الله ﷻ: { **قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا** } [الأحزاب: ٣٧] ، فتزويج النبي ﷺ لزينب إنما كان بأمر الله - تبارك وتعالى - من فوق سبع سماوات.

ومنها أيضاً: ما في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ثم يعرج الذين باتوا فيكم" وهذا هو الشاهد، "ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم كيف تركتم عبادي، فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون"، وفي الصحيح أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم : "من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يصعد إلى الله عز وجل إلا الطيب، إلا تلقاه الله عز وجل بيمينه"

ومنها أيضاً: حديث أبي هريرة في الصحيح، يقول النبي -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء، فبات

غضبان عليها إلا كان الذي في السماء ساخطاً
عليها حتى يرضى عنها".

ومنها كذلك: ما رواه الإمام مسلم - رحمه الله تعالى -
من حديث المقداد، وهو حديث طويل "لما أطمع
المقداد رسول الله ﷺ، ووضع له الطعام في خفية،
ولا يدري النبي ﷺ من وضع الطعام، فلما خرج
ورأى الطعام أكله، ثم رفع النبي ﷺ بصره إلى
السماء" هذا هو الشاهد، "رفع النبي ﷺ بصره إلى
السماء، فقال: اللهم أطمع من أطمعني، واسقي من
سقاني"، وفي حديث عبد الله بن السائب - رضي الله
تعالى - عنه عند الترمذي بإسناد صحيح، قال: كان
النبي ﷺ يصلي بعد أن تزول الشمس أربعاً أي قبل
الظهر، "كان النبي ﷺ يصلي بعد أن تزول الشمس
أربعاً، وكان يقول: إنها ساعة تفتح فيها أبواب

السماء، وأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح، وفي الصحيح من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-، قال: قال النبي ﷺ: **"تُرفع الأعمال إلى الله ﷻ يوم الاثنين ويوم الخميس..."** والشاهد منه **"ترفع"**، وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنهما-، قال: قال رسول الله ﷺ: **"الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"** والشاهد منه قوله: **"في السماء"** يعني الله -تبارك وتعالى-، وهذا حديث صحيح أخرجه الإمام أبو داود في سننه، والترمذي في جامعه. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جداً، وأنا أطلت في الاستدلال على هذه الصفة بخصوصها؛ لأن مبنى إثبات بقية صفات الله ﷻ أو إنكارها على إثبات العلو أو إنكاره، فإن من تجرأ على إنكار علو الله تبارك

وتعالى، فإن جرأته على غيرها من الصفات من باب أولى؛ ولذلك فبوابة إنكار صفات الله وَعَبَّكُ هي إنكار علوه، فمن أنكر علوه فسينكر جميع صفاته، أو سيتجرأ على إنكار جميع الصفات، فإنه مع هذه الكثرة العظيمة في إثبات هذه الصفة فإن من تجرأ على إنكارها مع كثرة أدلتها التي تربوا على ألف دليل؛ فلأن يتجرأ على إنكار صفة الضحك، أو الأصابع، أو القدم والرجل أو غيرها من باب أولى، ومن أعانه الله وَعَبَّكُ على الإيمان بهذه الصفة على مراد الله وَعَبَّكُ، ورسوله ﷺ، فسيكون أعظم إثباتاً لما سواها؛ ولذلك فإن للصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم آثار كثيرة في إثبات علو الله وَعَبَّكُ وفوقيته، ولكثرة هذه الأدلة والآثار فقد انتدب لها جمع من أهل السنة وألفوا فيها مؤلفات خاصة لا تتكلم عن أي صفة من الصفات إلا

صفة العلو فقط؛ وذلك لعظمها، وكثرة الأدلة فيها
وخطورة إنكارها.

ومن أجمل ما ألف في ذلك كتاب "العلو للعلي
الغفار" للإمام الذهبي - رحمه الله تعالى -، وكتاب
"إثبات صفة العلو" للإمام ابن قدامة - رحمه الله
تعالى -، ثم أعقبهم العلماء وتواترت تأليفهم في ذلك
حتى جاء ابن القيم - رحمه الله تعالى - في كتابه العظيم
"الاجتماع الجيوش الإسلامية" ويقصد بها جيوش
الأدلة "اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة
الجهمية" وهذا الكتاب إنما يتكلم على إثبات صفة
العلو، وقد نوع فيه ابن القيم الأدلة تنويحاً لم يسبق إليه،
فنصحتي أن تقرأوا هذه الكتب الثلاثة، فإنها توجب
للقلب برد اليقين في الإيمان بهذه الصفة العظيمة.

قال الإمام الأوزاعي - رحمه الله تعالى -: كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته.

وهذا من الإمام الأوزاعي فيه حكاية إجماع السلف الصالح على إثبات صفة علوا الله - تبارك وتعالى - وهو من أصناف الأدلة الدالة على هذه الصفة.

وقال الإمام قتيبة بن سعيد رحمه الله: وهو من أئمة أهل السنة المشهود لهم بالإمامة والخيرية: قال: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه.

وقد حكى الإجماع أيضاً: خلق كثير من أهل السنة والجماعة لا يحصون، كالإمام زكريا الساجي، والإمام ابن بطة العُكبري، والإمام أبو عمر الطلمنكي الأندلسي، والإمام أبو عثمان الصابوني، والإمام أبو نصر السجزي، وكذلك الحافظ الإمام أبو نعيم صاحب

الحلية المعروف، والإمام أبو زرعة الرازي، والإمام أبو عمر بن عبد البر، وكذلك الإمام ابن خزيمة في كتابه "التوحيد"، وكذلك الإمام ابن قدامه، والإمام ابن تيمية، والإمام ابن القيم -رحم الله الجميع رحمة واسعة- ، ولا يزال أهل السنة والجماعة يذكرون هذه العقيدة في كتبهم حتى صارت من العلوم الضرورية المعلومة من الدين بالضرورة؛ ولذلك فإنه لا ينكر هذه الصفة ولا يجحدها إلا كافر مرتد، نسأل الله عَجَّلْ أن يقبض أرواحنا على مذهب هؤلاء الأئمة الأعلام.

المسألة الثالثة: بعد أن ذكرنا دليلها من الكتاب بأنواع الأدلة، ثم من السنة بجمل من الأحاديث، ثم بشيء من كلام الصحابة، والسلف الصالح، والإجماع، فإنه قد دل على إثباتها كذلك الفطرة، فالفطرة التي لم تتلوث بشيء من عفن الفلسفة والمنطق، ولم يחדشها

شيء من قواعد اليونان المناقضة للمعقول والمخالفة للمنقول، فإن الله وَعَلَّمَ قَدْ خلق في فطر الخلق أنه في العلو، ولو أن الفطرة تُركت وحالها لنشأ الإنسان وهو مؤمن ومقر إقرارًا جازمًا بأن ربه في العلو؛ ولذلك لما دخل الإمام الهمداني على الجويني وهو يقرر عقيدة الأشاعرة، ويريد أن يُنكر صفة العلو والاستواء، فقال: كان الله ولا عرش، وهو على ما كان يريد أن يُنكر صفة العلو والاستواء، وقد رجع الإمام الجويني في آخر حياته إلى مذهب أهل السنة والجماعة والله الحمد، فقال له أبو عمر الهمداني: دعنا من ذكر العرش والأدلة، وأخبرني يا إمام عن تلك الضرورة التي نجدها في صدورنا فإنه ما وقع عارف قط في كربة، فقال: يا الله إلا ووجد من قلبه ضرورة تطلب العلو، فهذه الضرورة ما هي؟ فنزل الجويني عن كرسیه يضرب رأسه،

فقال: حيرني الهمداني، فإنه يستطيع أن يؤول الأدلة، ولكنه لا يستطيع أن ينكر الأمر الذي فطره الله عَلَيْكَ عَلَيْهِ.

فإذا الإثبات الفطرة للعلو الله عَلَيْكَ مِنْ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ التي لا يمكن لأحد أن يجتثها من فطرته مهما حاول، ومهما طمس هذه الفطرة بالعناد والاستكبار، والإباء، والتعالي فإنه لا يستطيع أبدًا أن ينكرها، ولكن قد تكون هذه الفطرة تخفى أثارها في أوقات السعة والاختيار، ولكن متى ما حلت عليك كضرورة وانقطعت في يديك أسباب الخلق، وحل عليك كرب عظيم فإنك لا تجد إلا جهة العلو تطلب منها شيئًا، فما الذي تطلبه في العلو؟ إنما هو الله -تبارك وتعالى-؛ ولذلك الفطرة في حال المضائق لا تتجه إلى أسفل، ولا إلى أيمن، ولا إلى أمام ولا إلى خلف، ولا إلى أشأم،

وإنما تتجه إلى جهة العلو تطلب ربها الذي خلقها
وفطرها وأوجد هذا العلم الضروري فيها، وأما في حال
السعة والاختيار، فقد يتنكر الإنسان لهذه الفطرة؛
ولذلك أعظم من أنكر ربوبية الله ووجوده وألحد هو
فرعون، ومع ذلك اعترف بعلو الله **وَعَجَّلَ** من حيث لا
يشعر أو لا يشعر، فإن موسى لما جاءه، وقال: أدعوك
إلى أن تؤمن بالله كذبه وكفر بدعوته ورسالته، ثم التفت
إلى وزيره الملعون هامان، وقال: يا هامان نريد أن
نبحث عن هذا الله، عن هذا الرب، فابني لي يا هامان
صرحا **{ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلِهِ مُوسَى }**
[القصص: ٣٨]، وقال: **{ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ**
إِلَى إِلِهِ مُوسَى } **[غافر: ٣٧]** فهذا دليل من فطرة
فرعون بأن ربه الذي أمر بالإيمان به هو في العلو، فإنه
لم يقل يا هامان خذ جنودا وابحث عن الله في مشارق

الأرض، ومغاربها ولم يقل احفر لي أنفاقا وأبارًا في الأرض حتى نبحت عن الله، وإنما قال: ابني صرحًا، وهو البناء المرتفع العالي حتى ننظر أهو صادق فيما يدعيه أو لا، فأقر بما تقر به فطرته من حيث لا يشعر؛ ولذلك يقول له موسى: **{ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هُؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ }** [الإسراء: ١٠٢]، ولكنه العناد والإباء والاستكبار والتعالي والكبرياء على الله **وَعَجَلٌ**، وإلا ففي حقيقة الأمر كما قال الله **وَعَجَلٌ: { وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا }** [النمل: ١٤]، فلو أن الفطرة تركت فوالله إنها لتنشأ وهي عارفة بأن ربها الذي خلقها إنما هو في السماء.

بل ذكر الإمام ابن القيم -رحمه الله- أصنافا من الأدلة حتى عن الحيوانات أنها مفطورة على أن ربها الذي

خلقها في السماء، وذكر على ذلك جملاً من الأفكار والأدلة، كما روى الإمام الحاكم في مستدركه وصححه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم :

"خرج سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام

تستسقي فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة

قوائمها إلى السماء، تقول: اللهم إن خلق من

خلقك ليس بنا غنى عن سقيك" فإذا هذا أمر متقرر

في فطرة الخلق كلهم، صغيرهم وكبيرهم، ذكرهم وأنثاهم،

إنسهم وجنهم، كل ذلك متقرر في فطرة الخلق، يقول

الله تبارك وتعالى: **{ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**

لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ } [الروم: ٣٠]، وفي الصحيحين

يقول النبي صلى الله عليه وسلم : **"كل مولود يولد على الفطرة"** هذه

هي فطرة الإقرار بالعلو، والوحدانية في الربوبية، هذا كله

من الفطرة ومن العلوم الضرورية القطعية التي يجدها

الإنسان حاضرة في فطرته فيما لو اضطر إلى الله -
تبارك وتعالى -.

ومن المسائل أيضا: دليل الحس على أن الله **عَلَّمَكَ** في
العلو، فإن هناك أشياء الخلق يفعلونها في يومهم وليلتهم
تدل على أن ربحهم في العلو، من ذلك رفع الأيدي إلى
الله **عَلَّمَكَ** في الدعاء في كل يوم وليلة فأنت ترفع
يديك إلى السماء تطلب من؟ وتناجي من، وتنادي
من؟ وتسال من؟ إنما هو الله -تبارك وتعالى-؛ ولذلك
في الصحيحين من حديث أنس رضي الله تعالى عنه،
قال: دخل رجل من نحو دار القضاء، والني **صَلَّى** قائم
يخطب، فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال،
وانقطعت السبل، فادعوا الله يغيثنا، يقول أنس: فلا
والله ما في السماء من سحاب ولا قزعة، **"رفع النبي**
ﷺ يديه وقال: اللهم اغثنا، اللهم اغثنا، اللهم

اغثنا ثلاث مرات حتى خرجت سحابة سوداء من وراء سلع وهو جبل المدينة الذي يأتي من خلفه السحاب، فلما توسطت السماء انتشرت وأبرقت فأمطرت، فلا والله ما رأينا الشمس سبتًا كاملاً، فالنبي ﷺ هنا رفع يديه إلى الله فجاءت الإجابة، وفي صحيح مسلم من حديث أنس رضي عنه قال: **"رأيت النبي ﷺ رافعا يديه للاستسقاء حتى صار ظهر كفيه إلى السماء"** من شدة ماذا؟ من شدة رفعها لله وعجل.

ومنها كذلك: رفع السبابة في التشهد أيضاً، هذا من الأدلة الحسية الدالة على أن الله وعجل في العلو، فقد خطب النبي ﷺ في يوم عرفة، في جمع قرابة مائة ألف صحابي، فكان يعلمهم شرائع دينهم من التوحيد، وغيرها، ثم يقول لهم: **"ألا هل بغت؟"** فيقولون: نعم، فيقول **"اللهم اشهد"** يخاطب الله، ثم مع خطابه لله

يرفع سبابته إلى السماء، وينكتها إليهم، يعني: اشهد عليهم.

هذا من الأدلة الحسية الدالة على علو الله -تبارك وتعالى-، بل وهذه الضرورة التي نحسها في بواطننا إذا وقعنا في شيء من الكربة، أو وقعنا في شيء من الضيق، فإننا باطنًا وظاهرًا بأعيننا إنما نحدق نحو السماء، فتحديق قلوبنا نحو السماء بفطرتها، ثم تتبع ذلك تحديق أعيننا إلى السماء، فإذا رفع الأيدي إلى السماء دليل على علو الله، ورفع الأصبع إلى الله **عَلَىٰ** دليل على علوه، ورفع العينين إلى السماء أيضًا من الأدلة الدالة على علو الله تبارك وتعالى، فدل على علوه سبحانه الكتاب، والسنة، والإجماع، والفطرة، والحس.

ومن المسائل أيضًا: وقد دل على علوه أيضًا العقل،
فإن العقل دليلٌ على ما دل عليه النقل، وهو مؤيد
لنقل في هذه المسألة.

ومن المعلوم المتقرر أنه لا يمكن أبدًا أن يتعارض نقل
صحيح مع عقل صريح، فالعقل يقر إقرارًا جازمًا بأن
العلو المطلق من صفات الله تبارك وتعالى، وذلك من
عدة أوجه، اختصرها لكم:

الوجه الأول: أن العلو في ذاته صفة كمال في المخلوق
لا نقص فيه؛ ولذلك فإن الكُمل من الخلق إما كُمل
مال، أو كُمل جاه، أو كُمل سلطان ورياسة، أو كُمل
علم فإنهم تجنح أنفسهم إلى جهة العلو؛ ولذلك تجدون
أن الملوك يبنون بيوتهم غالبًا في المناطق العالية،
ويكلمون الناس من المناطق العالية، فإن العلو صفة
كمال باعتبار ذاتها في المخلوق لا نقص فيها، والمتقرر

عقلاً أن كل صفة كمال في المخلوق لا نقص فيها فالله أحق أن يوصف بها، فصفة العلو باعتبار ذاتها في المخلوق صفة كمال، والمتقرر عقلاً عند أهل السنة والجماعة أن كل صفة كمال في المخلوق لا نقص فيها فإن الله عَزَّ وَجَلَّ أحق أن يوصف بها، وهذا وجه قوي.

ومن الأوجه العقلية أيضاً: أن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن كل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة ذات، فالعلو صفة، ونقيضه السفل، هل يصح اتصاف الله بالسفل؟

الجواب: لا، فإذا لم يصح اتصاف الله بالسفل ولا يصح، فيجب لزماً أن نصف الله بالعلو إذ لو نفينا علو الله لوصفناه بصفة النقيض الأخرى وهي السفل، والسفل نقص ينزه الله عَزَّ وَجَلَّ عنه.

الوجه الثالث: وهو يحتاج إلى شيء من التأمل والتدبر، وهو أن الجميع يقر بأن الله موجود، وكلنا نؤمن بأن الخلق موجودون أيضاً، فإذا هما موجودان وجود لله، ووجود للمخلوق فهذان الوجودان لا يخلوان من عدة أحوال:

إما أن يختلط وجودهما فيكون وجود الله وَعَجَلًا مختلطاً بوجود خلقه إي بذواتهم.

أو يكون وجودهم مختلطاً بوجود الله وَعَجَلًا وهذا تأباه العقول السليمة، والفطر المستقيمة، والأدلة القويمة الصحيحة الصريحة، فإن أهل السنة مجمعون على أن ذات الله وَعَجَلًا لا يخالطها شيء من ذوات خلقه، وأن ذوات خلقه ليس فيها شيء من ذاته -تبارك وتعالى-، إذا احتمال المخالطة بين واتحاد الوجودين مرفوض، فإذا رفض الاختلاط بقي الاحتمال الآخر

وهو الانفصال، فإذا اثبتنا أن وجود الله منفصل عن وجود المخلوقين فلا يخلوا أيضًا من ثلاث حالات:

● الحالة الأولى: أن يكون وجود الله تحت وجود المخلوقين، أو يكون وجود الله فوق وجود المخلوقين، أو يكون وجود الله محايثًا لوجود المخلوقين، فلا يمكن أبدًا أن يكون وجوده تحت وجودهم وأسفل منهم؛ لأن هذا فيه إثبات صفة السفلى، والسفلى نقص، والله عَزَّ وَجَلَّ منزه عن النقص، ولا يمكن كذلك أن يكون محايثًا لوجودهم، إذ أن الإلهية تمنع هذه المحايثة، إذ المحايثة تقتضي الاختلاط، بل إننا نرى أن الملوك من الخلق لا يرضون أن رعاياهم يحايثونهم حتى ولو في كرسي الجلوس، بل وحتى في قرب الجلوس، فتجد أن كرسي الملك متوسط، ثم فراغ

من هاهنا، وفراغ من هاهنا حتى يتصدر الكرسي
المجلس، ويعلوا جميع من يجلس معه، فإذا المحايثة
نقص في ربوبيته والوهيته، وكل شيء يوجب
انتقاص ربوبيته وألوهيته فإنه باطل، فإذا بطل
السفل والمحايثة بقينا في العلو، وهذا هو الذي
تدل عليه الأدلة، فالله عَزَّ وَجَلَّ موجود في العلو
المطلق، ووجوده ليس مخالطاً لوجود أحد من
خلقه ولا بأسفل من وجودهم والا محايثا لهم.

فهذه الأوجه الثلاثة دليل عقلي قاطع في أن الله
عَزَّ وَجَلَّ في العلو المطلق، فانظر كيف تواترت هذه الأدلة
من الكتاب، من السنة الصحيحة، من الإجماع،
ومن الفطرة السليمة، ومن الحس الظاهر القاطع،
ومن العقل السليم المستقيم على أن الله عَزَّ وَجَلَّ في العلو
المطلق، وهو الذي ندين الله عَزَّ وَجَلَّ به ونؤمن به

ونعتقده، ونقسم بالله **وَعَجَلٌ** ونباهل عليه، ونعلمه لطلابنا وللمسلمين جميعًا، ونسأل الله أن يقبضنا على هذه العقيدة الصحيحة.

ومن المسائل أيضًا: لقد قسم العلماء علو الله **وَعَجَلٌ** إلى ثلاثة أقسام:

- **إلى علو الذات:** وهو الذي ذكرنا أدلته لكم قبل قليل، وهو الذي انصب إنكار أهل البدع عليه.
- الثاني: علو القدر، وهو الذي نعينه بقولنا: كل صفة نسبتها لله فله أعلاها؛ لأن قدر الله **وَعَجَلٌ** يجب أن يكون عالٍ في قلوبنا، لا نكون كما قال الله **وَعَجَلٌ** { **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ** } [الأنعام: ٩١]، فالله له العلو المطلق الكامل إذا هذا قدره، وله السمع الكامل إذا هذا قدره، وله القدرة والقوة الكاملة فهذا قدره، وهكذا في سائر صفاته،

وعلى ذلك قول الله **عَبَّكَّ**: { **وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى** }
[الروم: ٢٧]، أي في الوصف والقدر الأعلى ،
وهذا لا يعرف أحدٌ من المسلمين أنكره فحتى
أهل البدع يقرون بعلو القدر.

● **القسم الثالث: علو القهر**، وهو المقصود بقول
الله **عَبَّكَّ** { **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ** } [الأنعام:
١٨]، فما من قهر إلا والله **عَبَّكَّ** قاهر فوقه، ولا
يتعاضم قهره ولا عظمته ولا جبروته وسلطانه شيء
من الأشياء مطلقًا، وهذا النوع من العلو أقر به
عامّة المسلمين سُنَّيْهِمْ، وبدعيهم لم يخالف في
ذلك أحد.

فالعلو الذي انصب إنكار أهل البدع عليه إنما هو علو
الذات، لا علو القدر، ولا علو القهر.

وأنا قسمت ذلك حتى تعلموا أن جميع الآيات التي ذكرناها سابقًا تدل على علو الذات مما ذكرناه سابقًا، وكله يحرفه أهل البدع لعلو القدر والقهر، فيقولون في قول الله **وَعَلَىٰ**: { **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ** } [الأعلى: ١]، أي قدرًا لا ذاتًا، ويقولون: { **يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ** } [النحل: ٥٠] أي: فوقية قدر لا فوقية ذات، وهكذا في جميع الأدلة مما يدل على إثبات علوه -تبارك وتعالى-.

أرأيتم هؤلاء كيف يحرفون الأدلة عن مدلولاتها الصحيحة، ويعطلونها عن معانيها التي اتفق أهل السنة والجماعة عليها، وهذا حقيقته تحريفٌ للكلم عن مواضعه.

ومن المسائل أيضا: فإن قيل: وما حكم قول البعض "السماء قبلة الدعاء" فهل هي كلمة صحيحة، أم لا؟

فإننا نسمعها من بعض أهل البدع، وبعض من ينتسب إلى أهل السنة، من الحركيين وبعض القُصاصين، فهل تصح هذه الكلمة؟

الجواب: هي كلمة باطلة ليست بصحيحة، وإن أول من قالها إنما هم أهل البدع؛ لأن أهل السنة لما استدلوا على رفع الأيدي على علو الله وَعَزَّكَ، قالوا: -لا -نحن لا نرفع الأيدي؛ لأن الله في السماء، وإنما نرفع الأيدي؛ لأن السماء قبة الدعاء، فنحن نتوجه بأيدينا إلى القبلة كما أن وجوهنا نستقبل بها الكعبة؛ لأنها قبة الصلاة. فأصل هذه الكلمة إنما أراد بها أهل البدع تعطيل علو الله -تبارك وتعالى-، فهل هي كلمة صحيحة؟

الجواب: بالطبع لا، ولكن بعض الناس من ينتسب إلى العلم والدين جاهل في حقيقة عقيدة السلف؛ ولذلك يا أحبائي أحرصوا على الاعتقاد، ويا من وفقكم الله

وَعَجَّلَ فِي قِيَادَةِ الْأُمَّةِ وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَةَ عِنْدَهُمْ وَعَلَوَ
الْقَدْرَ عِنْدَهُمْ، وَعَلَوَ الشَّأْنَ اتَّقُوا اللَّهَ، وَاحْرَصُوا عَلَى
تَعْلِيمِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ فَتَحُوا قُلُوبَهُمْ وَأَسْمَاعَ رُؤُوسِهِمْ لَكُمْ
عِلْمَهُمْ الْإِعْتِقَادَ لَا تَشْغَلُوهُمْ بِالْبِرْمَانَاتِ، وَالْأَخْبَارِ
السِّيَاسِيَّةِ، وَالْخِرَافَاتِ الْجَانِبِيَّةِ الَّتِي لَا تَمْتُ إِلَى الْعَقِيدَةِ
بِصَلَةٍ، حَتَّى لَا يَبْقَى الْمُسْلِمُونَ فِي جَهْلٍ فَيَسْتَوْلِي عَلَيْهِمُ
الشَّيْطَانُ بِسَبَبِ عِزْوَفِ عِلْمِ الْإِعْتِقَادِ عَنْ قُلُوبِهِمْ.

فإن قلت: وما صوابها؟

أقول صوابها: أن الأيدي تُرْفَعُ إِلَى جِهَةِ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ
اللَّهَ وَعَجَّلَ فِي الْعُلُوِّ، وَأَمَّا قِبَلَةُ الدُّعَاءِ فَإِنَّهَا قِبَلَةُ الصَّلَاةِ
تَمَامًا سِوَاءَ بِسِوَاءٍ؛ وَلِذَلِكَ يَسْتَحِبُّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
حَالَ الدُّعَاءِ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْإِنْسَانُ إِلَى قِبَلَةِ صَلَاتِهِ وَهِيَ
الْكَعْبَةُ، وَهَنَا مَلْمَحٌ بَسِيطٌ يُبْطَلُ قَوْلُهُمْ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ
شَأْنُ الْقِبَلَةِ حَالَ طَلِبِهَا فِيمَا تَطَلَّبُ فِيهِ شَرْعًا اسْتِقْبَالَهَا

بكليتك لا بجزئك، فهل يكفي أن توجه وجهك نحو القبلة وكلية جسدك إلى جهة الشمال أو الجنوب، وتصح صلاتك؟

الجواب: لا، فيما أنها قبلة فيطلب فيها استقبالك بكليتك لا بجزء من جسدك؛ ولذلك متى ما خرج صدرك وجسدك عن مسامطة القبلة فإن صلاتك باطلة حتى وإن كان وجهك لا يزال إلى القبلة.

فلو أن السماء قبلة الدعاء لاستلزم ذلك حال الدعاء أن نستقبلها بكليتنا فيضجع وينام أحدنا على ظهره ليستقبل قبلته التي تُطلب في الاستقبال عند الدعاء، وأما ألا نتوجه إليها إلا بجزء جسدنا فهذا ليس بشأن القبلة شرعًا، فكلمتهم هذه باطلة.

وقد أجمع أهل السنة على أن قبلة الدعاء هي عينها قبلة الصلاة سواء بسواء.

ومن المسائل أيضاً: اعلم رحمك الله تعالى أن علو الذات عند أهل السنة ينقسم إلى قسمين: العلو العام المطلق، وإلى العلو الخاص.

● أما علو الذات المطلق العام فهو الذي أثبتنا لكم أدلته قبل قليل أي أن الله بذاته عالٍ في العلو المطلق على ما يليق بجلاله وعظمته.

● وأما علو الذات الخاص فهو علوه -تبارك وتعالى- على عرشه واستوائه عليه، فعلوه على عرشه علو خاص على مخلوق خاص، أما العلو العام فهو علوه العام المطلق على جميع مخلوقاته.

وقد أثبتت الأدلة الأمرين جميعاً، العلو العام، والعلو الخاص، فالواجب علينا أن نؤمن بهما.

إذاً نقول: الله عالٍ بذاته على جميع خلقه، وعالٍ بذاته على عرشه.

ومن المسائل أيضاً: إن قلت كيف نجتمع بين علوه ومعيته، فإنه إذا كان عاليًا لم يكن معنا، وإذا كان معنا لم يكن عاليًا، فهل ثمة تنافر أو تناقض بين صفة علوه، ومعيته؟

الجواب: ليس هناك شيء من التعارض، ولا من التضارب، ولا من الإشكال، وذلك من ثلاثة أوجه مختصرة:

● **الوجه الأول:** أن الأدلة جمعت بين الصفتين، فأثبتت أن الله **عَلِيٌّ** في العلو المطلق، وأثبتت في نفس الوقت أنه معنا، والأدلة لا تجمع بين محالين ولا متناقضين؛ لأنه لا يأتيها الباطل، ولا الاختلاف، ولا التضارب، ولا التناقض من بين يديها ولا من خلفها؛ لأنها **{تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}** [فصلت: ٤٢].

● الوجه الثاني: أن الجمع بين العلو والمعية متصور حتى في حق المخلوق العاجز الضعيف، كالقمر، إن العرب لا تزال تقول: مازلنا نسير والقمر معنا، مع أن القمر في السماء الدنيا عالٍ، ومع ذلك أثبتت العرب معيته، فإذا كان الجمع بين العلو والمعية ليس بمتعارض في حق المخلوق الضعيف العاجز من كل وجه؛ أفيكون ذلك متعارضاً في حق الخالق الكامل من كل وجه، الجواب: لا يكون ذلك أبداً.

● الوجه الثالث: هب أن العلو مع المعية يتعارض في حق المخلوق، وافرض تسليماً جدلياً أن العلو مع المعية يتعارض في حق المخلوق، أفكل شيء يتعارض في صفات المخلوق لا بد، وأن يكون متعارضاً في حق صفات وعجلك؟

الجواب: لا يمكن هذا إلا في حق من مثل علو الله بعلو خلقه، ومعية الله بمعية خلقه، فمتى ما دخلت قدرة التشبيه العلو بالعلو، والمعية بالمعية حينئذٍ يرد هذا الإشكال، وأما من وصف الله بالعلو المطلق على ما يليق بجلاله وعظمته، وبالمعية على ما يليق بجلاله وعظمته، فإنه ليس ثمة شيء من التضارب، ولا من التعارض أو الإشكال يدور في ذهنه.

ثم قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (وَقَدْ أَعْجَزَ
عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ)

هذه القطعة تتكلم عن صفة الإحاطة لله تبارك وتعالى، والكلام عن هذه القطعة في جمل من المسائل:-
المسألة الأولى: أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن الإحاطة بكل شيء من جملة صفاته تبارك وتعالى، فالله وَعَبَّ موصوف بالإحاطة المطلقة على ما يليق بجلاله وعظمته.

والمراد بالإحاطة أي إتيان الشيء من كل جوانبه، كما قال الله ﷻ عن النار وأهلها: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، أي أتهم النار تلفحهم من كل جانب، فالإحاطة بالشيء إتيانه من جميع جوانبه. وقد أثبت الله ﷻ له الإحاطة المطلقة في جمل من النصوص في كتابه تبارك وتعالى كما في قول الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [الأنفال: ٤٧]، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [هود: ٩٢]، وقول الله ﷻ: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠]، وقول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦]، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

والإحاطة المذكورة في هذه النصوص هي الإحاطة المطلقة على الوجه اللائق بالله تبارك وتعالى، وهذا من

جملة ما يعتقد أهل السنة ويثبتونه لله ﷻ، ولكن لا يكمل فهم هذا إلا بفهم المسألة الثانية.

المسألة الثانية: اعلم رحمك الله تعالى أن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن تفسير الشيء بلازمه ومقتضاه تفسير صحيح، مع الإيمان بأصل معناه.

فتجد أن أهل السنة في بعض الصفات يفسرونها بمقتضياتها ولو ازمها، وشيء من معانيها، فلا يعتبر تفسيرهم هذا تحريفاً ولا تأويلاً لأنهم يؤمنون بأصل المعنى، ومن فسر الشيء بمقتضاه أو لازمه مع إيمانه بأصل معناه فإنه ليس بمحرف ولا بمؤول.

إذا عُلِمَ هذا فليعلم أن أهل السنة يفسرون هذه الإحاطة المضافة إلى الله ﷻ بعدة تفسيرات هي من باب التفسير بالمقتضى واللازم، فذكر أهل السنة أن إحاطة الله ﷻ لها عدة مقتضيات ومعان، الأول: إحاطة العلم، فالله ﷻ قد وسع علمه كل شيء، فلا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو بكل شيء عليم.

فكل ذرات السماء والأرض الله ﷻ يعلمها العلم الكامل بكل تفاصيلها، وما يتعلق بها، فلا يعزب عن علمه شيء من مثقال ذرة، فله العلم المحيط بكل شيء، فلا يخرج شيء عن كونه معلوماً له تبارك وتعالى، وقد دل على

الإحاطة العلمية قول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾

﴿ ١٢ ﴾ [الطلاق: ١٢]. فهذا أول مقتض من مقتضيات

إحاطته بكل شيء، أي إحاطته بكل شيء علمًا.
الثانية: إحاطة سعة، بمعنى أن كرسية قد وسع
السموات والأرض، فالسموات بأفلاكها وأجرامها الهائلة
وما فيها وكذلك الأرض وما عليها من الجبال العالية
والأنهار والبحار والإنس والجن كل ذلك لا يساوي خردلة
في كف الرحمن تبارك وتعالى، وقد أحاط الله ﷻ بكل
شيء إحاطة سعة، فقد وسع كرسية السموات والأرض،
وما ذكرناه من عظم العرش والكرسي دليل على هذا
النوع من الإحاطة.

الإحاطة الثالثة: إحاطة صفات، بمعنى: أن الله ﷻ قد
اتصف بصفات توجب إحاطته بمقتضى هذه الصفات من
خلقه، فقد أحاط بكل شيء قدرة، فلا يعزب شيء عن كونه
مقدورًا لله ﷻ، وقد أحاط بكل شيء سلطانًا وقهرًا، فقهره
فوق كل قهر، وقد أحاط قهره بكل أحد، وقد أحاط بكل
شيء علوًا، وقد أحاط بكل شيء هيمنة، وأحاط بكل شيء
ملكًا وخلقًا، وأحاط بكل شيء تدبيرًا وتصريفًا وغير ذلك
من صفاته، صفاته الهائلة توجب إحاطته بخلقه ﷻ.

الإحاطة الرابعة: إحاطة زمان ومكان، فقد أحاط بخلقه
زمانًا، وأحاط بخلقه مكانًا، فأما الإحاطة الزمانية فبرهانها
قول الله ﷻ: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ [الحديد: ٣]، فهو الأول
زمانًا فليس قبله شيء، وهو الآخر زمانًا فليس بعده شيء،

وهذه إحاطة زمانية، فليس ثمة مخلوق تقدم وجود الله ﷻ،
وليس ثمة مخلوق يكون بعد الله ﷻ، وأما الإحاطة المكانية
فبرهانها قوله ﷻ في نفس آية سورة الحديد، ﴿وَالظَّاهِرُ

وَالْبَاطِنُ ۗ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ [الحديد: ٣]، هو الظاهر
الذي ليس فوقه شيء، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء
ﷻ.

فهما إحاطتان: زمانية ومكانية، فلا مفر للعبد من هذه
الإحاطة، ولا طريق له للخلاص منها إلا بالفرار إلى الله
تبارك وتعالى، ولا منجا منه إلا إليه.

فإذًا هذه المقتضيات الأربع كلها داخلة تحت تفسير
معنى الإحاطة المضافة إلى الله ﷻ، الله قد أحاط بكل شيء
علمًا وعظمة، وقد أحاط بكل شيء سعة، وقد أحاط بكل
شيء باعتبار صفاته، وقد أحاط بكل شيء زمانًا ومكانًا،
هذا هو معنى الإحاطة، أو شيء من مقتضيات الإحاطة
المضافة إلى الله ﷻ، ولا يكمل فهم هذا المعنى إلا بفهم
المسألة الثالثة.

المسألة الثالثة: اعلم رحمك الله أن هناك نوعًا من أنواع
الإحاطة لا يدخله أهل السنة في إحاطة الله ﷻ، ولا ينبغي
فهم هذا المعنى من النصوص التي تضيف الإحاطة إلى
الله تبارك وتعالى، وهي إحاطة الذات، فهذا المعنى لا يثبت
أهل السنة والجماعة، بمعنى أن الله ﷻ تعالى بذاته قد

أحاط بذاته بهذا العالم كإحاطة الفلك، بما فيه، وإحاطة السوار بالمعصم، وكإحاطة البيت لما فيه. فإحاطة الذات لا يقصدها أهل السنة والجماعة ولا يفهمونها أبداً من النصوص المثبتة لإحاطة الله ﷻ بخلقه، لأن الله ﷻ بذاته عالٍ على خلقه مستو على عرشه تبارك وتعالى، ليس في ذاته شيء من ذوات خلقه، ولا في خلقه شيء من ذاته ﷻ، فاحذر يا طالب العلم من أن تفهم من أدلة إثبات الإحاطة أنه محيط بهم ذاتاً فتزل في مزلق عقدي وخيم، وأنت خبير بأن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة أن كل فهم لأدلة الاعتقاد على خلاف فهم السلف الصالح فإنه فهم باطل وراي عاطل.

ومن أجل إخراج إحاطة الذات نبه الإمام الطحاوي على ذلك بقوله بعد إثبات إحاطة الله قال: وفوقه (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ) أي أنه وإن كان محيطاً بكل شيء إلا أنه بذاته فوق مخلوقاته، وليس محيطاً بهم بذاته، فيكفي في تفسير الإحاطة بيان شيء من مقتضياتها كما بينت لكم سابقاً، فلا ينبغي أن نفهم أن الإحاطة تشمل إحاطة الذات المسالة الرابعة: اعلم أن من معاني الإحاطة في اللغة العربية الإهلاك، وقد ورد الإحاطة بهذا المعنى في كتاب

الله ﷻ في جمل من المواضع، منها قول الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ

مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ [البقرة: ١٩]. أي مهلك الكافرين، فهذا

الإحاطة بمعنى الهلاك، أو الإهلاك.

ويشهد لهذا أيضاً قوله تعالى عن يعقوب أنه قال لبنيه:

﴿لَتَأْتِيَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦]، وقد اختلف

السلف في تفسير الإحاطة هنا فمنهم من قال: إلا أن تغلبوا،
ومنهم من قال: إلا أن تهلكوا، وهو من باب تفسير التنوع
لا التضاد، لأن الهلكة يسبقها الغلبة، فإذا غلبوا هلكوا.

ومن هذا المعنى أيضاً قول الله ﷻ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾

﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢] أي هلك

ثمره، ومنها أيضاً قول الله ﷻ: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾

﴿دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، أي أنهم هلكوا أو

سيهلكون، إذا من جملة مقتضيات الإحاطة التي نضيفها لله
ﷻ إحاطة الإهلاك، أنه محيط بالكافرين أي مهلكهم.

المسألة الخامسة: قد يقول قائل: إن تفسيركم للإحاطة
بما فسرتموه به هو من جملة التأويل الذي تحاربونه لو
نطق به أهل البدع، فإنكم تنكرون على من فسر الوجه
بالذات، وتنكرون على من فسر اليدين بالنعمة والقدرة،
وتنكرون على من فسر العلو بعلو القدر والقهر، وتنكرون
على من فسر الاستواء بالاستيلاء، وتنكرون على من فسر
النزول بنزول الأمر أو الملك أو الرحمة، وتنكرون على
من فسر العين بالعلم، فأنتم تقولون في الإحاطة أنها إحاطة
علم وسعة وصفات وزمان ومكان، وإهلاك، أو ليس هذا

من التأويل الذي تحاربونه أنتم؟ فكيف تحاربونه في جانب
وتقرونه في جانب آخر؟

الجواب: إن تفسير الشيء لا يخلو من حالتين:

إما أن يكون تفسيرًا له مع الإقرار بأصله، وإما أن
يكون تفسيرًا له مع إنكار أصله، فتفسير الشيء لا يكون
تحريفًا باطلاً ولا تأويلًا باطلاً إلا إذا كان مقرونًا بإنكار
الأصل، أي مقرونًا بإنكار أصل الصفة الواردة في القرآن
والسنة.

وأما تفسير الشيء بلازمه ومقتضاه مع الإقرار بأصل
الصفة، وإنما سيق التفسير بالمعنى من باب التوضيح
بضرب المثال، فهذا لا بأس به ولا حرج، فتفسيرنا
للإحاطة بكونها إحاطة علم وإحاطة زمان ومكان وإحاطة
سعة وعظمة وصفات، هذا ليس مبنياً ولا مقرونًا على
إنكار أصل إثبات الإحاطة لله ﷻ، وإنما هو من باب بيان
شيء من معانيها أو شيء من مقتضياتها فقط.

وذلك أيضًا كتفسير معية الله العامة بأنه معنا بعلمه،
فهذا ليس تفسيرًا مع إنكار أصل المعية، وإنما نحن نثبت
المعية اللائقة بالله ﷻ على الوجه اللائق به، ولكن من
معاني المعية العلم، ومن مقتضياتها الإحاطة، ومن
مقتضياتها الهيمنة، ومن مقتضياتها كمال السلطان والقهر
وهكذا، إذاً هذا تفسير للشيء بلوازمه ومقتضاه مع الإيمان
بأصل معناه.

وأما أهل البدع فإنهم يفسرون الشيء بلازمه ومقتضاه
مع إنكار أصل الصفة، فهم يقولون أن الله لا يد له، ولكن

معنى اليد هو النعمة والقدرة، فإذا فسروا شيء مع إنكار الأصل، فهذا هو التحريف الذي يحاربه أهل السنة وينكرونه.

ويقولون أن صفة النزول لا تثبت لله ﷻ، فليس لله نزول، ولكن معنى نزوله نزول الأمر، والرحمة ونزول الملك، فالله ﷻ ليس له وجه ولكن معنى الآيات التي ورد فيها الوجه أي الذات فقط، والله ﷻ ليس له عين، ولكن معنى النصوص التي ورد فيها إثبات العين إنما هو العلم فقط.

إذا هم وإن فسروا إلا أن تفسيرهم مقرون بإنكار الأصل، فشتان بين تفسير أهل السنة وتفسير أهل البدع، فإياكم أن تخذعوا يا طلبة العلم، لأن هذه الشبهة يشغبون على طلبة العلم بها كثيرًا، وقد يعجز الإنسان عن إجابته للاتفاق في التفسير ظاهرًا، لكن انظر إلى حقيقة أصل الشيء، فإن كان التفسير مقرونًا بإنكار أصل الشيء فهذا تحريف وتأويل باطل، وإخراج للألفاظ عن مدلولاتها الصحيحة.

وإن كان التفسير مقرونًا بالإيمان بأصل الصفة، فهذا تفسير للشيء بضرب مثال من أمثله، أو تفسير للشيء بلازم من لوازمه أو تفسير للشيء بمقتضى من مقتضياته، وهذا جائز بإجماع أهل العلم رحمهم الله تعالى.

ألا ترى أن أهل السنة يقولون في قول الله ﷻ: ﴿

الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾ [طه:٥] أي علا واستقر

فهذا تفسير للشيء بمعناه أو لازمه أو مقتضاه مع الإيمان بأصل صفة الاستواء، بل إن من لوازم إثبات يد الله ﷻ أن يكون قادراً، وأن هذه اليد مبسوطة بالخير والنعم.

فإذاً فيه معنى النعمة والقدرة، لكنهم يجعلون النعمة والقدرة هي المرادة بنصوص اليد ابتداءً وأصالة، نقول:

لا، لو أنهم فسروا قول الله ﷻ ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴿٦٤﴾**

[المائدة:٦٤] بإثبات أصل اليد الذي يقتضي إثباتها القدرة والنعمة لقلنا ذلك تفسير صح، لكنهم جعلوا هذا التفسير عوضاً عن المعنى الصحيح الذي من أجله نزلت هذه النصوص، فالذي يقرن بين تفسير أهل السنة بمقتضيات الصفات ولوازمها وبين تفسيرات أهل البدع فإنه يجمع بين مختلفين، والشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين.

فلا بأس على أهل السنة أن يفسروا الإحاطة بأنها إحاطة علم، أو إحاطة سعة أو إحاطة صفات من قدرة وقهر وسلطان وتدبير وخلق وتصريف وملك، أو إحاطة زمان ومكان، لأن هذا تفسير للشيء بلازمه ومقتضاه مع الإقرار بأن أنواع الإحاطة ومقتضياتها لا يعلم بها على التفصيل إلا الله تبارك وتعالى.

ويوضح هذا المسألة السادسة: وهي أن بعض الناس قال لنا: أوليس كلامكم في تفسير الإحاطة كلام في كيفية الإحاطة وأهل السنة والجماعة لا يتكلمون في كيفية الصفات؟ فقولكم أن إحاطة الله هي إحاطة علم وسعة وصفات، هذا من باب الكلام في كيفية؟

فنقول: كلا وألف كلا، ليس هذا من الكلام في كيفية الصفة، بل هذا كلام في معناها، وأهل السنة والجماعة يجمعون على أن معاني الصفات معلومة وليست بمجهولة، فكيفية هذه الإحاطة على ما هي عليه في الواقع لا يعلم بها إلا الله، فإحاطته العلمية لا يعلم بها على وجه الحقيقة إلا الله.

وإحاطته الزمانية أو المكانية لا يعلم بها على وجه الحقيقة إلا الله، فنحن لا نتكلم في كيفية هذه الإحاطة، وإنما نتكلم في معناها، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة بالإجماع أن معاني الصفات معلومة، وأما كيفيةها فهي مجهولة، فنحن مفوضة في الكيفيات لا في المعاني، ومذهبنا هذا مذهب وسط بين المفوضة في الكيفيات والمعاني وبين من يزعمون العلم بالمعنى والكيفية كالمثلة.

فنحن نعلم المعاني فقط، وأما كيفية الصفات فإنها وقف على الله تبارك وتعالى، لا يعلم بها ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح فضلاً عن غيرهم، وبناء على ذلك:

فإذا سُئلت ما كيفية إحاطة الله ﷻ؟ فتقول: الإحاطة معلومة المعنى، ومجهولة الكيف والإيمان بها واجب والسؤال عن كيفيةها بدعة.

المسألة السابعة: إن قيل لك: هل من أسماء الله ﷻ المحيط اشتقاقًا لهذا الاسم من صفة الإحاطة؟

فنقول: المتقرر عند أهل السنة أن أسماء الله مبنية على التوقيف، فلا يجوز أن نثبت له شيء من الأسماء إلا وعلى ذلك الإثبات دليل من الشرع، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الاسم يشتق منه صفة، ولكن لا يجوز أن نشق من الصفة اسمًا.

وذلك لأن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، فكل اسم صفة، وليس لكل صفة اسم

وبناء على هذا التقرير والتأصيل فالقول الحق أنه ليس من أسماء الله ﷻ المحيط، لعدم وجود الدليل الدال على إثبات هذا الاسم بخصوصه، وكل الأدلة التي تضيف صفة الإحاطة لله ﷻ فإنما تضيفها إضافة صفة، لا إضافة اسم، وليس كل صفة يشتق لله ﷻ منها اسم.

المسألة الثامنة: إن قيل لك: هل الإحاطة منافية لمباينة الله ﷻ لخلقه؟ فإذا كان الله ﷻ محيط بكل شيء، فهل إحاطته تتنافى مع مباينته لخلقه؟ فإننا نوّمن معاشر أهل السنة أن الله عال على خلقه بائن أي منفصل عنهم، فهل إثبات صفة الإحاطة ينافي هذا الانفصال والمباينة؟

الجواب: بالطبع، لا ينافيها مطلقًا، فهو محيط بكل شيء ومنفصل عنه، فليس في ذاته شيء من ذوات خلقه،

ولا في ذوات خلقه شيء من ذاته، لأن الله عَزَّ وَجَلَّ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وهذا التقرير السني السلفي يباين تقرير أهل الحلول والاتحاد الذين يقولون أن الله محيط بكل شيء إحاطة تقتضي اختلاط ذاته بذوات خلقه. فهم يقولون بأن الله محيط بخلقهم، لكنهم يزعمون أنها إحاطة تقتضي اختلاط ذاته بذواتهم، فقالوا أن الله هو عين هذا الوجود، والوجود عينه، وقال أهل الحلول: إن الله حال في كل شيء.

وأما أهل السنة فإنهم يثبتون الإحاطة على ما يليق بجلاله وعظمته، لكن على وجه لا يقتضي امتزاج شيء من ذاته بذوات خلقه أو اختلاط شيء من ذوات خلقه بذاته تبارك وتعالى.

فإذا ثبت لله الصفتين، صفة الإحاطة وصفة المباينة والانفصال عن خلقه لأنه عال بذاته مستو على عرشه، بائن من خلقه تبارك وتعالى.

المسألة التاسعة: وهي مسألة جميلة وقليل من ينبه عليها – إن قيل: هل الإحاطة صفة ذات أم فعل؟

الجواب: فيها المتعلقان جميعاً، لأننا فسرنا معنى الإحاطة بالمقتضيات واللوازم، فهناك من اللوازم ما يجعل الإحاطة في هذا اللازم بخصوصه، وفي تلك الإحاطة بخصوصها من صفات ذاته، وهناك بعض المقتضيات واللوازم تجعل الإحاطة باعتبار هذا اللازم، وهذه الإحاطة المعينة من صفات فعله، فإذا كانت إحاطته متعلقة بصفة ذاتية فالإحاطة بهذا المعنى صفة ذاتية، وإذا كانت الإحاطة

متعلقة بشيء من صفات أفعاله فتلك الإحاطة بهذا المعنى
والاعتبار من صفات الفعل.

فلا نقول بأن الإحاطة من صفات الذات مطلقاً، لأن
هناك متعلقات في إحاطته فعلية، ولا نقول بأن صفة
الإحاطة من صفات الفعل مطلقاً لأن هناك متعلقات في
إحاطته ذاتية، ولذلك فالقول الصحيح في هذه المسألة هو
أن نقول: إذا كان متعلق الإحاطة ذاتي ذاتية، وإذا كان
متعلق الإحاطة فعلي ففعلي.

كما نقوله تماماً في صفة المعية، إذا كان متعلق المعية
ذاتي كالعلم من مقتضيات معيته، فالمعية بهذا الاعتبار
صفة ذات، وإذا كان متعلق المعية فعلي كالنصر والتأييد
والحفظ والتوفيق ففعلي، فالمعية منها ما هو فعلي ومنها ما
هو ذاتي على هذا التقرير، والإحاطة كذلك، منها ما هو
فعلي ومنها ما هو ذاتي على هذا التقرير.

وأضرب لكم أمثلة حتى نعلم كيف التطبيق: قلنا إن من
مقتضيات إحاطته سعة علمه بكل شيء، فأحاطته العلمية
ذاتية، لأن متعلقها ذاتي.

المثال الثاني: قلنا لكم أن من مقتضيات إحاطته إهلاكه
لمن تنكب عن صراطه وانتقامه، فهذا متعلقها فعلي،
فتكون الإحاطة بهذا المتعلق فعلية.

المثال الثالث: قلنا أن من مقتضيات إحاطته سعة قدرته
وسعة هيمنته وسعة قوته، كل ذلك من متعلقات الذات،
وهذا القول هو الذي يجمع ما قاله أهل السنة والجماعة
رحمهم الله تعالى في تفسير بيان مقتضيات هذه الإحاطة.

فإحاطة العظمة ذاتية، وإحاطة العلم ذاتية، وإحاطة السعة ذاتية، وإحاطة الهيمنة ذاتية، وإحاطة القدرة ذاتية ونحوها من المعاني، بل وإحاطته الأولية ذاتية، وإحاطته الآخريّة ذاتية، وإحاطة ظهوره فوق كل شيء ذاتية، وإحاطة بطونه لكل شيء ذاتية، كل ذلك من الإحاطة الذاتية، لكن إحاطة النصر فعلية، وإحاطة التأييد فعلية، وإحاطة الحفظ والعناية والرعاية فعلية، وإحاطة الإهلاك فعلية، وإحاطة الانتقام فعلية.

المسألة العاشرة: لقد اختلفت نسخ الطحاوية في كلمة: (وفوقه) إلى ثلاث نسخ، فنسخة فيها إثبات الواو بلفظ: وفوقه، ونسخة بحذف الواو بلفظ: محيط بكل شيء فوقه، ونسخة بإثبات وما، بلفظ: محيط بكل شيء وما فوقه، فأبي النسخ الأصح والمتفقة مع العقيدة السلفية؟ - لأن العقيدة الطحاوية دخلت في أصلها وفي بعض شروحاتها كثير من التحريف، إذ أن أغلب شراح تلك العقيدة ماتريديّة وأشاعرة، وأصح شروحاتها السابقة القديمة شرح ابن أبي العز الحنفي رحمه الله، ثم بعده كثرت شروح أهل السنة لها- ؟

الجواب: أصح النسخ الثلاث هي النسخ التي تقتضي إثبات الواو، فيكون المعنى الصحيح المتفق مع العقيدة السلفية: محيط بكل شيء وفوقه، وأما نسخة محيط بكل شيء فوقه فلا داعي له، لأن الضمير في هذه النسخة، في هذه اللفظة يرجع إلى العرش، أي أن الله محيط بكل شيء فوق العرش، وليس فوق العرش إلا الله ﷻ.

فإحاطة الله ﷻ بالعرش وما دونه، وأما ما فوق العرش فلا يحتاج إلى إحاطة، إذ ليس فوق العرش إلا الله تبارك وتعالى، إذًا هذه النسخة ليست بصحيحة، وأما النسخة الثالثة وهي قولهم: محيط بكل شيء وما فوقه، أيضًا ليست بصحيحة إذ ليس فوق الله تبارك وتعالى شيء، هذا إذا أرجعنا الضمير إلى الله، ولا يصلح إرجاع الضمير إلى العرش أصلًا.

فإذًا تلك النسختان لا يصلح اعتقاد من مدلولهما لعدم اتفاقهما مع العقيدة السلفية، ولكن الصواب أن نقول: محيط بكل شيء وفوقه، أي أنه مع إحاطته، فإنه فوق كل ما يحيط به.

المسألة الحادية عشر: هل إحاطة الله بخلقه تنافي علوه عليهم؟

الجواب: بالطبع لا تنافيه مطلقًا، لأن الأدلة جمعت بين العلو والإحاطة، والأدلة لا تجمع بين متنافيين ولا متضادين ولا مختلفين.

ولأن الله ﷻ ليس كمثله شيء في جميع نعوته، فمع أنه الظاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء فهو العالي في نفس الوقت على كل شيء، فعلوه لا ينافي قربه، وعلوه لا ينافي دنوه، وعلوه لا ينافي نزوله، وعلوه لا ينافي معيته، وعلوه لا ينافي إحاطته، وعلوه لا ينافي بطونه تبارك وتعالى.

فلا يمكن أن ينقذ التعارض بين هاتين الصفتين إلا في حق من جعل علوه كعلو المخلوق، وإحاطته أو معيته

وقربه ودنوه كقرب المخلوق ومعيته ودنوه، وأما من جعله علوًا لائقًا بالله ونزولًا ودنواً وقرباً ومعية وإحاطة لائقة به تبارك وتعالى، فلا يمكن أن يتصور أن يتعارض بحقه شيء من ذلك، لأن الأدلة جمعت بين كل ذلك، والأدلة لا تجمع بين متنافيين ولا مختلفين.

حتى وإن تصورنا تعارضها في حق المخلوق العاجز الضعيف، فليس كل شيء تعارض في حق صفاتك يلزم أن يكون متعارضاً في حق صفات الله تبارك وتعالى، إذ أن الله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير.

المسألة الثانية عشر: قول الإمام الطحاوي: (وَأَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ) أي أن خلقه لا يحيطون بشيء من مقتضيات ألوهيته ولا ربوبيته ولا أسمائه وصفاته وَعَلَيْهِ، فالخلق لا يستطيعون أن يحيطوا بشيء مما يتعلق بالله وَعَلَيْهِ،

كما قال الله وَعَلَيْهِ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾

[البقرة: ٢٥٥]، وكما قال الله وَعَلَيْهِ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾

﴿١١٠﴾ [طه: ١١٠]، فالله لا يستطيع خلقه أن يحيطوا به

علمًا، بل ولا يحيطون به رؤية إذا رأوه، فأهل الجنة يرونه، لكن لا يستطيعون أن يحيطوا به رؤية، كما قال الله

وَعَلَيْهِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾

[الأنعام: ١٠٣]، والإدراك هو الإحاطة، فإذا نفى الله وَعَلَيْهِ الإحاطة بما يتعلق به عن خلقه، فقد عجز خلقه أن يحيطوا

بشيء مما يتعلق به، فصدق كلام الإمام الطحاوي: وَقَدْ
أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ، فَهَمْ لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا، وَلَا
يُحِيطُونَ بِهِ رُؤْيَا، وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ تَفَاصِيلِ مَا
يَتَعَلَّقُ بِكَيْفِيَّاتِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ رَبِّنَا إِلَّا مَا عَرَفْنَا هُوَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ
فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَلَكِنْ يَبْقَى شَيْءٌ هَائِلٌ كَثِيرٌ لَا
نَهَايَةَ لَهُ الْمَخْلُوقُ لَا يُحِيطُ بِهِ وَلَا يَعْلَمُهُ.

فَإِذَا هُوَ يُحِيطُ بِكُلِّ تَفَاصِيلِنَا وَكُلِّ دَقَائِقِنَا وَجَزَائِنَا وَلَا
يُخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَبَدًا، لَيْسَ ثَمَّةُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ إِلَّا وَهُوَ مُحِيطٌ بِهَا، وَأَمَّا الْمَخْلُوقُ فَإِنَّهُ يَعْجِزُ أَنْ
يُحِيطَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لَا ذَاتًا وَلَا
صِفَاتٍ وَلَا أَسْمَاءَ وَلَا أَعْمَالَ وَلَا حِكْمَةً وَلَا عِلْمًا، وَلَا
رُؤْيَا، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَعْلَمُ بَعْضَ التَّفَاصِيلِ الْوَارِدَةِ فِي الْوَحْيِ
فَقَطُّ عَنِ اللَّهِ ﷻ.

وَلَكِنْ هَلْ هَذَا الَّذِي نَزَلَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هُوَ كُلُّ
شَيْءٍ عَنِ اللَّهِ؟

الْجَوَابُ: لَا، حَتَّى الْأَسْمَاءِ، هَلْ نَحْنُ نَتَعَرَفُ عَلَى كُلِّ
مَا تَسْمَى اللَّهُ بِهِ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَهَنَّاكَ أَسْمَاءُ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ ﷻ بِهَا فِي عِلْمِ
الْغَيْبِ عِنْدَهُ، لَا يَعْلَمُهَا لَا مَلِكٌ مُقْرَبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا
وَلِيٌّ صَالِحٌ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ، إِذَا نَحْنُ لَا نُحِيطُ بِشَيْءٍ مِمَّا
يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ ﷻ إِلَّا فِي حُدُودِ مَا وَرَدَ بِهِ الْوَحْيُ كِتَابًا وَسُنَّةً
فَقَطُّ، الْخَلْقُ يَعْجِزُونَ عَنِ الْإِحَاطَةِ.

المسألة الثالثة عشر: هل الإحاطة بمعنى المعية؟

الجواب: اعلم أن المعية من جملة مقتضيات الإحاطة، فإذا الله ﷻ من مقتضيات إحاطته أنه مع خلقه، فلا بأس بتفسير الإحاطة بالمعية من باب تفسير الشيء بلازمه أو مقتضاه، مع الإيمان بأن معنى الإحاطة أوسع من المعية، فالمعية من جملة مقتضيات الإحاطة ولوازمها فقط.

المسألة الرابعة عشر: إن قيل وما هي ثمرات الإيمان بإحاطته ﷻ، فأنت إذا آمنت واعتقدت الاعتقاد الجازم بأنه محيط بكل شيء وفوقه، وأنه قد أعجزَ عن الإحاطة في خلقه، فما الذي يثمر لك هذا؟

الجواب: يثمر لي هذا عدة ثمرات، نأخذها باختصار: الأولى: أن أعتقد الاعتقاد الجازم أنه لا مفر من الله إلا إليه، فيدفعني ذلك إلى التوبة من الذنوب والمعاصي، علماً بأنني مهما فررت في دروب السماوات والأرض فإنه محيط به، حيثما فررت فإنه أمامي، ولذلك يقول: إذا النجاة منه أن أفر إليه بالتوبة الصادقة النصوح، وبالإقبال عليه بالعبادة على وفق الكتاب والسنة.

ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿ **فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ** ﴾ وهذا هو معنى

قول النبي ﷺ: «**ولا منجا منك إلا إليك**» لما؟ لأنك قد أحطت بكل شيء زماناً ومكاناً فأين أفر؟ كلا لا وزر، لا مفر، فأين أفر؟ كلا لا وزر.

ومن الثمرات أيضاً: أن أتبين حقارة هذا العالم، وأنه صغير في سعة عظمة الله تبارك وتعالى، فلا يغرنك هذا العالم بكثرة مشاهدته وجماله وشهواته، فإنه لا يساوي عند

الله ﷻ شيئاً، إذ هو حقير في هذه العظمة والسعة والإحاطة.

ومن الثمرات أيضاً: عظم مراقبة هذا الذي أحاط بكل شيء، لا يغفل قلبك عنه مطلقاً، لا في قليل أمورك ولا كبيرها، ولا حقيرها وجليلها، فأنت وإن استخفيت عن أعين الخلق وعن إحاطتهم، فلا يمكن أن تخفى عن عين الله ﷻ وإحاطته وعلمه، راقب الله ﷻ، إياك أن تغفل عن ذلك فتهلك في ذنوب الخلوات.

ومما يثمر لي ذلك أيضاً: كمال الثقة بهذا الرب ﷻ، أنه محيط بكل شيء علماً وعظمة وقوة وقهراً وسلطاناً وتدبيراً وتصريفاً، فحيثما أردت شيئاً فأنا أثق أن الله ﷻ قد أحاط به، وحيثما عاداني عدو أنما أعلم أن الله قد أحاط بعدوي وأنه قادر على إهلاكه، فهذا يبعث في القلب كمال الثقة في الله ﷻ في تحقيق مطلوبي، وفي النجاة من مرهوبي، ففي تحقيق مطلوبي لعلمي أن ما أطلبه قد أحاط الله به، وفي النجاة من مرهوبي لعلمي أن كل ما أرهبه قد أحاط الله ﷻ به قدرة وقوة.

ومن ثمرات الإيمان أيضاً: الإقرار بعظمة الله ﷻ، وأن عظمته تتحاصر أمامها كل عظمة ملوك الدنيا، وكل عظمة سلطان الدنيا، فلا تقف عظمة أمام عظمة الله ﷻ، فمهما تعاضم ملك أهل الدنيا في عينك فتذكر عظمة الله، كمال إحاطته، فحينئذ ترى تلك العظمة البشرية كأنها ذبابة أو بعوضة.

ومنها أيضًا: الإيمان الجازم بأن هذا الرب الذي أحاط بكل شيء من مقتضيات إحاطته أنه لا يعجزه شيء في السموات ولا في الأرض، كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا

﴿٤٤﴾ [فاطر: ٤٤]، فأي مطلوب يقوم في قلبك فإياك أن تتصور أن الله عاجز عن تحقيقه، هو قادر بالملك، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ

﴿٨٢﴾ [يس: ٨٢].

ويجب علينا أن نؤمن بأن قدرة الله لا تفتقر في تحقيق مقورها إلى أسباب، فأنت لا تستطيع أن تكسب مالا إلا بسبب، ولا يأتيك ولد إلا بسبب، فلست قادرًا قدرة ذاتية على تحصيل المال، ولا قدرة ذاتية على الإنجاب، ولا قدرة ذاتية على الشفاء من المرض، القدرة الذاتية من خصائص الله ﷻ.

قدراتنا تفتقر إلى أسباب حتى يتحقق مقورنا، أو يتحقق ما نريد، أما الله فلا يحتاج أن يسلك أسبابًا حتى يتحقق ما يريد، بل متى ما أراد شيء فإنه يقول له كن فيكون بدون أسباب، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله.

ومنها أيضاً: أن تؤمن بأن كل شيء خاضع لقهره، مستسلم لعظمته وسلطانه تبارك وتعالى، فأياك أن ينقذ في ذهنك أن جبايرة هذا العالم وطغاته أنهم خرجوا عن قهره وسلطانه، بل هم خاضعون له، مستسلمون له، ولكن الله هو الذي يملئهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون، حتى إذا أخذهم، أخذهم أخذ عزيز مقتدر، فكل شيء خاض له وكل شيء مستسلم لعظمته وسلطانه وإحاطته تبارك وتعالى.

قول الإمام الطحاوي: (ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً)

قوله-رحمه الله تعالى-(ونقول): أي معاشر أهل السنة والجماعة (إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً)

ومحط رحال شرحنا عند هذه النقطة بإذن الله وَعَلَيْكُمْ، والكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: أجمع أهل السنة -رحمهم الله تعالى- على إثبات صفة الخلة لله -تبارك وتعالى-، وأجمع أهل السنة على أن الخلة من صفات أفعاله، فالله وَعَلَيْكُمْ يخال من يشاء، ويكره ويغض من يشاء، وقد ثبتت هذه الصفة لله وَعَلَيْكُمْ بكتاب الله، وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإجماع.

أما الإجماع: فقد ذكرته، وأما من القرآن : فقول الله **وَعَجَّلْتُ**:
{ **وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا** } [النساء: ١٢٥].

ومن السنة : في الصحيحين يقول النبي ﷺ : **"فإن الله أتخذني
خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا"**، ويقول النبي ﷺ ، لما سأله
الناس من أكرم الناس يا رسول الله؟ قال : **"أكرم الناس
أتقاهم، قالوا: ليس عن هذا نسألك يا رسول الله، فقال:
أكرم الناس يوسف نبي الله، ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل
الله"** والشاهد من هذا الحديث، قوله: **"ابن خليل الله"**.

فخلة الله **وَعَجَّلْتُ** ثابتة بالكتاب والسنة، والإجماع، ونقول فيها كما
نقول في سائر صفاته نعلم معناها على حسب اللسان العربي،
وأما كيفية هذه الخلة على ما هي عليه في الواقع فلا يعلمها إلا
الله -تبارك وتعالى-، فخلة الله وإن اتفقت مع خلة المخلوق في
الاسم، إلا أن المتقرر بإجماع أهل السنة أن الاتفاق في الأسماء لا
يستلزم الاتفاق في الصفات، فالواجب علينا تجاه هذه الخلة
ثلاثة أشياء:

الشيء الأول: أن نؤمن بأنها من جملة صفات الله؛ لأن الصفة التي يدور حولها النص هي إثبات الخلة، **فنقول:** إن لله خلة. **والواجب الثاني:** أن نعتقد أنها لا تماثل خلة المخلوقين، **فنقول:** هي خلة خاصة به **وَعَلَيْكَ** ليس كمثلها شيء من خلة أحد من الخلق.

والواجب الثالث: ان نقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الخلة، فلا حق لأحد أن يتخوض في إدراك، أو في طلب كيفية هذه الخلة؛ لأن كيفية الشيء لا تُعرف إلا برؤيته أو رؤية مثيله، أو إخبار الصادق عنه، وكلها منتفية في حق كيفية صفات الله **المسئلة الثانية إن قلت:** وما الخلة؟

الجواب: الخلة هي أشد المحبة وأعلها، وأرفعها. **قال الإمام البغوي -رحمه الله تعالى-:** في تفسير قول الله **وَعَلَيْكَ:** **{وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا}** [النساء: ١٢٥]، قال: أي صفيًا، والخلة: هي صفاء المودة.

وقال الإمام الزجاج -رحمه الله-: معنى الخليل، أي الذي ليس في محبته خلل، والخلة هي الصداقة فسمي خليلًا؛ لأن الله **وَعَلَيْكَ** أحبه واصطفاه، انتهى كلامه.

وقال الإمام ابن كثير في التفسير: وإنما سمي خليل الله؛ لشدة محبة ربه ﷺ له لما قام له من الطاعة التي يحبها، ويرضاها. فإذا يتفق أهل السنة على أن معنى الخلة على حسب الوضع العربي: هي شدة المحبة وأعلائها وأصفاها.

المسئلة الثالثة، إن قلت: وهل الخلة هي عين المحبة؟ الجواب: في ذلك خلافٌ، والقول الصحيح الذي جرى عليه أهل السنة والجماعة، هي: أن الخلة درجة من درجات المحبة، فالمحبة أعم والخلة أخص، فالخلة أخص من العموم المحبة، فهي أعلى درجاتها وأصفاها وأشدّها، هكذا قال أهل العلم -رحمهم الله تعالى-.

ويدل على هذا الفرقان بين أصل المحبة، وأعلها الذي هو الخلة أن النبي ﷺ براء أن يكون له من أمته خليل، لكنه أخبر أنه يجب أبا بكر، ويجب عائشة، لما سئل من أحب الناس إليك، قال: **"عائشة، قالوا: من الرجال يا رسول الله، قال: أبوها، قيل ثم من، قال: عمر"**، وكان معاذ يوماً من الأيام رديفه، فقال: **"يا معاذ إني لأحبك في الله"**، وقد سمي أسامة بن زيد حُبُّ حُبِّ رسول الله ﷺ، فلو كانت الخلة هي عين المحبة

فكيف يبرء النبي ﷺ أن يكون له من أمته خليل، وفي ذات الوقت يخبر بأنه يجب فلاناً وفلاناً، فهذا دليل على وجود الفرقان بين المحبة، والحُلة.

فالْحُلَّة هي أعلى درجات المحبة وأشدها وأصفاها، هكذا قال: أهل السنة -رحمهم الله تعالى-.

المسألة الرابعة: قاعدة: حُلة الله لا تقبل الشركة ولا المزاحمة.

بمعنى : أنه لا يجوز لمن اتخذ الله ﷻ خليلاً أن يجعل في قلبه حُلة لأحد من الخلق كائنا من كان؛ وذلك لأن القلب ليس في مقامات حُلتته إلا مقام واحد فقط، فالمحبة قد تتوزع بين أفراد كثر، أما الحُلة فإنها لا تكون إلا لشخص واحد في الأعم الأغلب، فلا يمكن أن يجتمع في القلب خليلان، وإنما هو خليل واحد، فإذا اتخذ الله ﷻ أحداً من الخلق خليلاً فلا يجوز لهذا المِتَّخِذُ خليلاً أن يتخذ خليلاً آخر من دون الله ﷻ؛ لأن حُلة الله لا تقبل الشرك ولا تقبل المزاحمة، وهذا هو الذي دعا رسول الله ﷺ يقول: **"إني أبرء إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً"** فعلل النبي ﷺ هذه البراءة من أن يكون أحد خليله، بأن الله قد اتخذه خليلاً

والله لا يقبل لُحُته شركة، شراكة ولا مزاحمة، فإذا حُلَّه الله لا تقبل مزاحمة ولا شراكة.

المسألة الخامسة: في هذه القطعة من كلام الإمام الطحاوي ردُّ على الصوفية الذين يزعمون أن العبد متى ما ترقى في درجات محبة الله وَعَجَّلَ بدوام طاعته، وكثرة التعبد له فإن التكليف تسقط عنه جملة وتفصيلاً، فيزعم هؤلاء الحمقى بأن العبد متى ما بلغ درجة من درجات ولاية الله ومحبته، فإنه تسقط عنه التكليف.

فإن قلت: وما وجه رد هذه القطعة عليهم؟

فنقول وجه الرد به عليهم بها: أن أعظم من تعبد الله وَعَجَّلَ من خلقه هم هذان الخليلان، إبراهيم ومحمد ﷺ، ومع ذلك لا يزالان دائبين قائمين بعبادة الله وَعَجَّلَ قانتين حتى أتاهما اليقين، فمع عظيم منزلتهما عند ربهما لم يسقط عنهما شيء من تكاليف الشريعة، بل لا تزال التكاليف ثابتة في ذمتهما يقومان بها ويتعبدان بها لله وَعَجَّلَ حتى قبض الله وَعَجَّلَ أرواحهما وهما على هذا الاجتهاد والتفاني في طاعة الله وَعَجَّلَ وعبوديته، فما جرح إليه الصوفية لا جرم أنه قولٌ باطلٌ ترده الأدلة والإجماع.

المسألة السادسة : إن هناك كلمة تتردد على ألسنة الصوفية، وقد تلقفها منهم بعض من ينتسب للإسلام، وهي قولهم: إن محمد حبيب الله، وإبراهيم خليل الله، فهل هذه الكلمة صحيحة، وما الذي دفعهم إلى قولها؟

الجواب: إن رتبة الخُلة للنبي ﷺ أعلى من مجرد رتبة المحبة، فالتعبير بأن محمداً حبيب الله، وإن كان في أصله تعبير صحيح، إلا أنه قصور في حق النبي ﷺ ؛ لأن الله قد وصفه بأعظم من مطلق لمحبة وهي أعلى المحبة وأخصها، وهي خُلة الله ﷻ، فلا ينبغي أن يقصر الإنسان في وصف رسول الله ﷺ بما وصفه الله ﷻ من أعلى المقامات.

وأما قول السائل: وما الذي دفعهم إلى هذا؟

نقول : الذي دفع الصوفية إلى وصف محمدٍ بالمحبة، ووصف إبراهيم بالخلة؛ هو أن صفة المحبة، أو رتبة المحبة عند الصوفية أعلى أصلاً من رتبة الخُلة، فالصوفية يعتقدون بأن المحبة أعلى من الخلة؛ ولذلك خصوها بمحمد ﷺ ، حتى يثبتوا علو مقامه على أبيه إبراهيم عليهما أفضل الصلاة وأذكى التسليم، وهذا خطأ عظيم بإجماع أهل السنة واتفق علماء اللغة - أن المحبة

شيء، والخُلة شيء آخر هي أعلى درجاتها- فالخُلة بإجماع العلماء أهل السنة والجماعة، واتفق اللغويين أعلى من المحبة، فما جنح إليه الصوفية من إطلاق المحبة على رسول الله إطلاق ناقص، وما كان يقف وراء هذا الإطلاق من هذا الاعتقاد الفاسد اعتقاد باطل أيضاً، فليست المحبة أعلى من الخُلة بل الخُلة أعلى من المحبة.

ولو أننا سلمنا بأن المحبة أعلى من الخُلة ، فإنما يجب الله وَعَلَيْكَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، فالله وَعَلَيْكَ يَجِبُ الْمُتَّقِينَ، ويجب المحسنين، ويجب المؤمنين، ويجب أهل العدل، ويجب {الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ} [الصف: ٤]، أفيكون كل هؤلاء قد وصوفوا بصفات أعظم من صفة رسول الله، وصفة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، لا جرم أن هذا قول باطل ترده الأدلة، والإجماع، واللغة.

المسألة السابعة: اعلم رحمك الله أن خُلة الله لا تكون إلا بعد كمال الابتلاء وأعظم التمحيص، ونسأل الله وَعَلَيْكَ أَلَا يَبْتَلِينَا فِي دِينِنَا، فإننا أضعف من أن نتعرض لشيء من ابتلاء الله وَعَلَيْكَ، ولا يجوز تمني ابتلاء الله وَعَلَيْكَ حتى يصل الإنسان إلى درجة خُلة الله؛

ولذلك لم ينل إبراهيم هذه الخلة إلا بعد أن محصه الله
وَعَبَّكَ تَمَحِيصًا عَظِيمًا، فَأَلْقَى فِي النَّارِ فَكَانَتْ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَيْهِ،
بَلْ وَأَعْظَمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ مِنَ الْكِبَرِ عَتِيًّا وَانْحَى ظَهْرَهُ
وَشَابَ شَعْرُهُ مِنْ غَيْرِ وُلْدٍ، فَلَمَّا بُشِّرَ بِالْوَلَدِ بِالْغُلَامِ الْحَلِيمِ أُمِرَ
بَعْدَ أَنْ بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ أَنْ يَبَاشِرَ هُوَ قَتْلَهُ، فَأَيُّ ابْتِلَاءٍ وَامْتِحَانٍ
بَعْدَ هَذَا، وَمَعَ ذَلِكَ امْتَثَلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا أَمَرَهُ
رَبُّهُ مِنْ قَتْلِ وُلْدِهِ، وَصَدَقَ الرَّؤْيَا وَأَضْجَعَ وُلْدَهُ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، ثُمَّ
جَاءَ الْفَرْجُ مِنَ اللَّهِ وَعَبَّكَ بِالْكَبْشِ الْعَظِيمِ، فَإِذَا لَا يَتَصَوَّرُونَ أَحَدًا أَنَّهُ
يَصِلُ إِلَى مَرْتَبَةِ حُلَّةِ اللَّهِ هَكَذَا كَيْفَمَا اتَّفَقَ بَلْ لَا بَدَّ مِنْ أَعْظَمِ
التَّحْمِيصِ، وَأَعْظَمِ الْإِبْتِلَاءِ.

والنبي ﷺ قد ابتلي في الله وَعَبَّكَ ابْتِلَاءً عَظِيمًا فَقَدْ طَرَدَهُ قَوْمُهُ،
وَكَسَرُوا رِبَاعِيَّتَهُ، وَشَجَّوْا جَبِينَهُ الطَّاهِرَ وَوَجَنَّتَهُ، وَأَوْدَى فِي اللَّهِ
وَعَبَّكَ أَعْظَمَ الْإِيذَاءِ، فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهَا، قَالَتْ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ مَرَّ عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ
عَلَيْكَ مِنْ يَوْمٍ أَحَدٍ؟ قَالَ: لَقَدْ لَقَيْتُ مِنْ قَوْمِكَ يَا عَائِشَةُ مَا
لَقَيْتُ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقَيْتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعُقْبَةِ إِذَا عَرَضَتْ
نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلِ بْنِ كَلَالٍ فَلَمْ يَجِيبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ،

فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم استفق إلى وأنا بقرن

الثعالب" الحديث بتمامه، إذا لقي النبي عليه الصلاة والسلام

عناء عظيماً، وابتلاء وتمحيصاً كبيراً أهله لأن يكون خليل الله.

فإن قلت: وهل ثبتت الخلة لغير الخليلين؟

الجواب: إن ثبوت خلة الله أمر غيبي، والأمور الغيبية توقيفية

على النص، ونحن لا نعلم ثبوت خلة الله ﷺ في النصوص

الثابتة الصريحة الصحيحة إلا للخليلين إبراهيم، ومحمد ﷺ .

المسألة الثامنة: لقد قال الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى-

كلمة في مسألة ابتلاء إبراهيم بذبح ولده، وهي أن الله ﷻ لما

وهب إبراهيم الغلام الحليم الذي هو إسماعيل، تعلقت شعبة من

قلب الخليل إبراهيم بهذا الولد، فغار الله ﷻ على انصراف شيء

من شعبة قلب خليله لغيره، فأراد الله ﷻ أن ترجع تلك الشعبة،

فأمره أن يقتل ولده إسماعيل، فهل يوصف الله ﷻ بالغيرة؟

الجواب: نعم، بإجماع أهل السنة والجماعة، فالغيرة من جملة

صفات الله ﷻ الفعلية، والتي ثبتت له بصحيح السنة، كما قال

النبي ﷺ: **"لا أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم**

الفواحش"، ويقول النبي ﷺ، لما قال سعد لما قال: **"أتعجبون**

من غيرة سعد فأنا أغير منه والله أغير مني" وفي الحديث الآخر "وغيرة الله أن تؤتى محارمه" فإذا الله يغار، إلا أن غيرة الله وإن اتفقت مع غيرة المخلوق في الاسم، فإن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فإذا كلام الإمام ابن القيم كلام لا عُبار عليه، فمن شنع على الإمام ابن القيم من أجل هذا الكلام لم يُصب.

المسألة التاسعة : من جملة ما يتكلم عنه العلماء صفة المحبة أيضاً، فقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات صفة المحبة لله **وَعَلَيْكَ**، فالله يحب ويحب كما قال الله -تبارك وتعالى-: { **فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ** } [المائدة: ٥٤]، وأجمع أهل السنة على أن صفة المحبة لله **وَعَلَيْكَ** من صفات فعله، قال الله **وَعَلَيْكَ**: { **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ** } [التوبة: ٤]، وفي آية أخرى { **يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** } [البقرة: ١٩٥]، وفي آية أخرى { **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** } [البقرة: ٢٢٢]، ويقول الله **وَعَلَيْكَ**: { **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ**

**رَحِيمٌ { [آل عمران: ٣١] ، ويقول الله عَجَلٌ: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ {
[الصف: ٤] ، فإثبات صفة المحبة متفق عليها بين أهل السنة
والجماعة.**

المسألة العاشرة: قاعدة : لا يجب أحد لذاته إلا الله.

فلا حق لأحد أن يجب أحد لذاته، وإنما نحن نحب غيرنا لما يقوم
به من صفات لما فيه من صفات الكمال، أو لما يبادلنا به من
الإحسان، فإذا نحن لم نجه ابتداء حبًا ذاتيا، وإنما أحببناه بعد أن
أحسن إلينا، بعد أن صدق معنا، بعد أن فرج كربتنا، بعد أن
رأينا منه أخلاقًا حسنة، فمحبتك للمخلوقين إنما هي محبة تبعية
لسبب، فلما قام السبب أحببتهم، أما الله فيحب لا لسبب،
وإنما يجب لذاته أي لأنه الله، فالله عَجَلٌ يجب لذاته، ثم يُكَمَّلُ
ذلك أننا نجه لأسمائه الحسنی، ونجه لما اتصف به من صفات
الكمال، ونجه لما له علينا من عظيم الإنعام والإفضال، لكن
أصل محبتنا له إنما هي محبة ذاتيه، فأنا لا أحب أحدًا منكم لأنه
فلان، وإنما أحبه لما يقوم به من صفات الكمال، أو لما يقوم به

من الإنعام والإفضال، أما الله فيُحب ابتداء لذاته، ثم يكمل محبته لأسمائه وصفاته، وأفعاله وإنعامه -تبارك وتعالى-.

المسألة الحادية عشر: لقد أجمع أهل البدع على إنكار الصفتين جميعًا عن الله، فلا يؤمنون بأن الله يحب أحدًا من خلقه، ولا يؤمنون بأن الله يخالل أحدًا من خلقه، فأنكروا المحبة بطرفيها، فأنكروا أصل المحبة، وأعلاها الذي هو الخُلة.

فقال لهم أهل السنة: فلما تنكرون المحبة؟

قالوا: لأن العقل يأبى وصف الله وَعَبَّ بها إذ أن العقل يفرض أن بين المتحابين نوع مناسبة هي التي أوجبت محبة بعضهم البعض، وليس بين الخالق والمخلوق أي مناسبة، فلما يحب الخالق المخلوق؟

قلنا لهم: فما معنى محبته التي ذكرت في الأدلة؟

قالوا: معنى محبته إرادة الإحسان إلى عبده أو إثابة عبده فقط، لكن أما أن يوصف بالمحبة فهذا وصف لا يليق بجلال الله وعظمته؛ لأنه ليست ثمة تناسبًا بين المحبوبين؛ ولذلك يقول النبي

صلى الله عليه وسلم: "أن الأرواح جنود مجندة فما توافقت منها اتتلف، ومنها

تناكر منها اختلف" فأى روحين يكون بينهما نوع مناسبة تجدد

أن بينك وبين صاحبها تقارب، فإذا انعدمت هذه المناسبة بين الروحين تجد تناكر - هكذا يقول المعتزلة -.

وهذا بالنسبة لمحبة المخلوقين أمرٌ صحيح، فإذا كان بيني وبينك نوع مناسبة واتفاق واشتراك في أمر محبوب، فإنني أجد في قلبي محبةً لك لوجود هذه المناسبة؛ ولذلك أنت لا تحب ابنة الجيران إذا ليس بينك وبينها مناسبة، لكن تحب زوجتك لوجود مناسبة عقد النكاح بينكما، وأنها امرأتك وأنها ضجيرة فراشك، بل ربما تحب أصحابك في العمل؛ لأن بينكما نوع تناسب وهو الاجتماع في هذا العمل، فإذا متى ما قامت المناسبة الموجبة للمحبة قامت المحبة.

فيقول المعتزلة: وليس بين الخالق والمخلوق أي مناسبة ولا مجانسة، ولا مماثلة، حتى يوصف الله **وَعَجَلِك** بأنه يجب أحداً من خلقه.

أجاب أهل السنة عن ذلك: بأنكم إنما وقعتم في هذا الخلل؛ لأنكم جمعتهم بين مختلفين، وبيان الجمع بين المختلفين هو أنهم فسروا المحبة المضافة إلى الله **وَعَجَلِك** بعين تفسير المحبة المضافة إلى المخلوق، فهم لم يفهموا من محبة الله إلا ما يفهمونه من محبة

المخلوق، فمثلوا أولاً، ثم جنحوا إلى التعطيل ثانياً، ولو أنهم سلموا من التمثيل لما هبطوا إلى درجة التعطيل، لكن لما قام في أذهانهم تلك القذارة الملعونة التي تسمى بقذارة التمثيل، وصلوا بتلك القذارة إلى قذارة أعظم منها وأخطر وهي قذارة التعطيل. وأما أهل السنة ما قام في قلوبهم هذه الشبهة، لما؟ لأنه لم يقيم في عقولهم أن تلك المحبة المضافة إلى الله توجب تناسباً، وإنما جعلوها محبة لائقة بجلاله وعظمته، فلم يدخلوا في تكيفها، ولا الكلام في ماهيتها، ولا فسروها بأزيد مما تقتضيه العرب. فإذا المحبة معناها معلوم وأما كيفيتها على ما هي عليه في الواقع لا يعلم بها إلا الله -تبارك وتعالى-.

فإذا العلة التي من أجلها نفوا المحبة: هي أنهم فسروا محبة الله بمحبة المخلوق، وهذا ليس سبباً في إنكار المحبة فقط، بل هو عينه السبب الأعظم في إنكار جميع ما وصف الله وَعَلَّاهُ به نفسه؛ لأن القاعدة الملعونة الإبليسية عندهم تقول: الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الكنه والصفة، وأما عند أهل السنة والجماعة فإن ذلك غير لازم.

ثم سألتهم ثانياً: وما الذي دعاكم لتنكروا صفة الخلة؟

قالوا: لأن الخليل هو من يحتاج ويفتقر إلى خليله، والله وَعَلَيْكَ لا يفقر أو يحتاج إلى أحد، فالخليل هو الفقير المحتاج؛ فإنك إلا خللت أحدا اشتاقت نفسه لك شوقا عظيما، أليس كذلك؟ ربل ربما تتلف نفسك لشدة حاجتك إليه إذا أبعد عنك، أو فرقت بينكما بعض الأمور؛ لأن قلبك صار متعبداً، ومتيمماً، ومتعلقاً التعلق التام بخليلك، فقالوا: إذا هل هذا وصف يليق بالله وَعَلَيْكَ، فأداهم ذلك إلى إنكار صفة الخلة؛ لأنهم لا يفهمون من معنى الخلة إلا الفقر والحاجة.

فقال أهل السنة: إن هذا التفسير الذي فسرتم الخلة به ليس صحيحاً حتى لغةً، فإن أهل اللغة لما جاءوا يفسرون الخلة لم يقل أحد منهم إنها فقر القلب، أو حاجته إلى خليله، فلم يفسر أحد من علماء اللغة الخلة بالفقر أو الحاجة، فتفسيركم أصلاً مخالف للغة العرب التي نزل القرآن بها ألفاظاً، ومعاني، وتراكيب، وأساليب، فليست الخلة هي الفقر والحاجة، ثم إنكم نظرتم إلى خلة الله وَعَلَيْكَ، ودخلتم في تفسير ماذا؟ في كيفيتها على ما يقتضيه خلة بعض المخلوقين، نعم قد يقع بعد المخلوقين بسبب خلته لغيره في شيء من الافتقار أو شدة الحاجة إليه، لكن هذه

خلة مخلوق، ونحن نتكلم عن الخُلة المضافة إلى من إلى الخالق والاتفاق بين الخلتين في الاسم لا يستلزم الاتفاق بينهما في الكيفية، والصفة، والكنه.

إذًا صار أصل الشبهة عندهم إنما هو في الجمع بين محبة الله ومحبة المخلوق وهما مختلفان، وبين خُلة الخالق وخلة المخلوق، وهما مختلفان فلما جمعوا بين المختلفين قامت عندهم الشبهة، وقام سوء التعطيل عندهم.

المسألة الثالثة عشر: بما أن الله وَعَلَىٰ يُوَصَّفُ بِالْمَحَبَّةِ، فما هي الأشياء التي تجلب للعبد محبة الله؟ لأنه كالثمرة العملية التي يسعى العبد في تطبيقها إذ أعظم منصب على الإطلاق أن يحبك الله، وليس الشأن في أن تحب أنت الله، وإنما الشأن في أن يحبك الله كما قال السلف -رحمهم الله-؟

نقول : قال العلماء: أن أسباب محاب الله عشر، أعطيكموها بدون أدلة في أكثرها اختصارا للوقت منها:

قراءة القرآن وتدبره : فإن أهل القرآن هم أهل الله وخاصته وأصفيائه وأوليائه.

ومنها كذلك : التقرب إلى الله ﷺ بكثرة النوافل كما قال ﷺ
فيما يرويه عن ربه ﷺ: **"ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل
حتى أحبه"** الحديث بتمامه.

الثالثة: دوام ذكره قائما، وقاعدا، وعلى جنب كما قال ﷺ:
{الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ} [آل
عمران: ١٩١]، ويقول ﷺ: **"سبق المفردون، قالوا: ومن هم
يا رسول الله؟ قال: الذاكرون الله كثيرا والذاكرات"**، ويقول
النبي ﷺ: **"ألا أخبركم بخير أعمالكم وأحبها عند مليكم،
وخير لكم من إنفاق الذهب والفضة، وخير لكم من أن تلقوا
عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم، قالوا: بلى يا
رسول الله، قال: ذكر الله"**

ومنها أيضا: إثارة محبة ومرضاته على محاب النفوس ومشتهاها؛
ولذلك صارت عبادة الصيام من أعظم العبادات التي يحبها الله،
والتي اختص بثوابها **"إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به"** لأن
الصوم قائم على تقديم محبة الله ﷺ ومرضاته على محاب النفس
وشهواتها.

ومنها: التدبر والتأمل ومطالعة القلب لأسماء الله وَعَبَّكُ، فإنك كلما تأملت هذه الأسماء العظيمة وغصت في أثارها، ونظرت إليها نظر قلب وتأمل وتفكر وتدبر، ازدادت محبتك لمن تسمى بهذه الأسماء.

ومنها: مشاهدة برة وإحسانه، فإن القلوب مفطورة على محبة من أحسن إليه، فلو أن أحدا من الخلق أحسن إليك في كربة أو ضائقة لجلس قلبك يتذكر هذا الإحسان حتى تموت، وكلما قبلته شكرته، فكيف بمن نعمه عليك تترا لا تعد، ولا تحصى مذ أنت جنين في بطن أمك حتى تموت، بل حتى أنت في قبرك، نعمه تترا عليك، ويوم حشرك ونشرك أيضا نعمه تترا عليك، وحتى بعد دخولك دار النعيم المطلق نعمه تترا.

ومنها أيضا: انكسار القلب بين يدي الله وَعَبَّكُ، وهو عظم الافتقار إلى الله هذا من أعظم ما يجلب محبة الله لك، فالله يحب الذين تنكسر قلوبهم، ويعلم من قلوبهم الافتقار الشديد إليه في كثرة دعائه والإلحاح عليه، فلا يتكلون على حولهم ولا على قوتهم، ولا تغرهم صحتهم ولا أموالهم، فلا تزال قلوبهم مفتقرة ومنكسرة بين يديه بتارك وتعالى.

ومنها كذلك: الخلوة به في ثلث الليل الآخر، ما أعظم قيام الليل من أعظم ما يشرح الصدور ويجب محبة الله قيام الليل؛ لأن المحب الصادق هو من يسعى جاهداً إلى أن ينفرد بمحبوبه عن الناس فصلاة الجماعة ثمّة غيرك من يشاركك في التعبد لمحبوبك، لكن إن قمت في ثلث الليل، والناس نيام انفردت بمحبوبك راعياً ساجداً قارئاً باكياً متضرعاً طارقاً باب محبوبك فهذا دليل عظيم على محبة الله وَعَجَّلَ لَكَ، وعلى محبتك له.

ومنها: مجالسة الصالحين الذين يعينونك ويدلونك ويهدونك إلى الصراط المستقيم.

ومنها: اجتناب ما يوجب قسوة القلوب من ارتكاب الذنوب والمعاصي، فإن أعظم ما يصرف القلوب عن الله وَعَجَّلَ وَيُوجِبُ لَهَا الوحشة، والظلمة هو اقتراف الذنب والمعصية.

ومن المسائل أيضاً: بما أننا تعرفنا على ما يجلب محبته، فمن كمال التعليم أن نتعرف على ما يمنع محبته حتى نحذرهما، ولا نقترف شيئاً منها أبداً؛ لأنك متى ما وقعت في شيء من ذلك فإنك ستخرج عن كونك محب من محبوبي ممن يحبهم الله -تبارك وتعالى-، وهذه لا بد أن أذكرها بأدلتها لخطرهما، وشدة فادحتها.

فمن ذلك وهو أعظمه : الكفر والشرك، وبرهانه قول الله ﷻ:
{ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ } [آل عمران: ٣٢]، ويقول الله
ﷻ: { وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [البقرة: ٢٧٦].

ومنها كذلك: الفساد في الأرض بأي نوع من أنواع الفساد،
فالله لا يحب الفساد ولا يحب المفسدين، يقول الله ﷻ: { وَاللَّهُ
لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ } [البقرة: ٢٠٥]، في آيات كثيرة من القرآن.
ومن ذلك كذلك: الاعتداء على الآخرين بغير وجه حق سواء
اعتداء قولياً أو عملياً، يقول الله ﷻ: { وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا
يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ } [البقرة: ١٩٠].

ومنها كذلك: ظلم الآخرين في أموالهم، وأديارهم، وأعراضهم،
وأنفسهم بأي نوع من أنواع الظلم القولي أو العملي، فالظلم من
أبغض الصفات لله ﷻ أن تكون في أحد من عبيده، قال الله
ﷻ: { وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ } [آل عمران: ٥٧] في آيات
كثيرة.

ومنها كذلك: الكبر الاستكبار يقول الله ﷻ: { إِنَّهُ لَا يُحِبُّ
الْمُسْتَكْبِرِينَ } [النحل: ٢٣]، فالكبرياء رداءه ﷻ.

ومنها كذلك: الاختيال والفخر، أي الخيلاء والفخر سواء الفخر بالمناصب والسلطان، أو الفخر بالعلم أو الفخر بالمال أو الجاه أو الحسب، فكل من وقع في الفخر فإن الله لا يحبه، قال الله **وَعَجَلَ: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا } [النساء: ٣٦].**

ومنها كذلك الخيانة: فالله لا يحب الخائنين، ولا يهدي كيد الخائنين، ولا يرضى عن الخوان الأثيم، قال الله **وَعَجَلَ: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا } [النساء: ١٠٧]**، وقال الله **وَعَجَلَ: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ } [الأنفال: ٥٨].**

ومنها كذلك: مناقضة القول للعمل، فتقول شيئًا وتفعل شيئًا آخر مناقض قولك، فهذا من أعظم ما يكرهه الله عليه الصلاة والسلام، وهو من المقت العظيم، قال الله **وَعَجَلَ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا } [الصف: ٢]**، **[٣]**، أي كراهيةً وبغضًا **{عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف: ٣].**

ومنها كذلك: الجهر بالسوء من القول سواء أكان جهراً بغيبة، أو نائمة، أو سب ولعن، وفحش وبذا كل ذلك من الجهر بالسوء من القول، قال الله ﷻ: **{ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ }** [النساء: ١٤٨].

ومنها كذلك: الإسراف، وهو مجاوزة الحد، في النفقة، أو في القول، أو العمل، فالله لا يحب الإسراف بكل أنواعه حتى الإسراف في الطاعات والغلو فيها فلا يحبه الله ﷻ؛ لأن العبد مأمور بالاعتدال، قال الله ﷻ: **{ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ }** [الأعراف: ٣١].

ومنها كذلك: الفرح في الأرض بغير حق، أي بغير فضل الله ﷻ ورحمته، فالعبد منهي عن الفرح بغير هذين الأمرين، قال الله ﷻ: **{ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا }** [يونس: ٥٨] فقدم ما حقه التأخير وهذا دليل الحصر، أي: فلا تفرحوا إلا بفضل الله ورحمته، وأما الفرح بغير حق فإنه من الصفات التي لا يحبها الله، كما قال الله ﷻ عن قوم قارون أنهم قالوا له: **{ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ }** [القصص: ٧٦]، وقال الله

وَعَجَّلَ عَنْ بَيَانِ سَبَبِ عَذَابِهِ لِأَهْلِ النَّارِ { ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ
فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ } [غافر: ٧٥].

ومن الصفات كذلك: الفسق بكل أنواعه، قال الله ﷻ: { فَإِنَّ
اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ } [التوبة: ٩٦].

ومن الصفات أيضاً: كراهية العبد للقاء الله، فمن كره لقاء الله
فإن الله ﷻ يكره لقائه ولا يجبه، كما قال النبي ﷺ: "من أحب
لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه".

ومنها أيضاً: وهو أمر نفع فيه كثيراً الاشتغال بسفاسف الأمور
وترك معاليها، والمقصود بسفاسف الأمور: أي دنيء الأمور
وأرذلها وأسفلها، وأنقصها شأنًا، فالله ﷻ لا يحب من عباده أن
يشتغلوا بسفاسف الأمور وأدناها، كن مشتغلاً بمعالي الأمور قال
النبي ﷺ: "إن الله جميل يحب الجمال ويجب معالي الأمور
ويكره سفاسفها" حديث حسن، والمقصود بسفاسفها: أي
رديئه.

ومن الأمور التي لا يحبها الله: الفحش قولاً وعملاً والتفحش،
يقول النبي ﷺ: "أن الله يبغض الفاحش المتفحش" وفي

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال النبي ﷺ: **"إياكم
والفحش فإن الله يبغض الفاحش المتفحش"** وفي حديث أم
الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنهما، قال النبي ﷺ: **"ما
شيء أثقل في ميزان العبد من خلق حسن، وإن الله ليبغض
الفاحش البذيء"** وفي حديث عائشة رضي الله عنها، قالت:
**"قلت شيئاً، فقال لي النبي ﷺ: مه يا عائشة فإن الله يبغض
الفحش والتفحش"**

ومنها أيضاً: الإلحاح في سؤال المخلوقين، سواء السؤال المالى أو
سؤال الجاه والشفاعة، فلا تلح في سؤال أحد من المخلوقين،
قال النبي ﷺ: **"إن الله إذا أنعم على عبد نعمة يحب أن يرى
أثر النعمة عليه، وإن الله يكره البؤس والتبائس، ويبغض
السائل الملحف"** أعطني، أعطني ما عندي شيء، يعطيك الله،
أعطني أنا مسكين أعطني هذا يسألون الناس إلحافاً.
ومنها أيضاً: كثرة القيل والقال، وإضاعة المال كما قال عليه
الصلاة والسلام: **"ويكره لكم قيل، وقال وكثرة السؤال،
وإضاعة المال"**.

ومنها : الإضجاع على البطن، فهذا مما لا يحبه الله من العبد، يقول أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: **"رأني رسول الله ﷺ مضجعا فقال: إن هذه الضجعة لا يحبها الله"** أخرجه الترمذي وغيره بإسناد حسن صحيح.

ثم قال الإمام الطحاوي: (وكلم الله موسى تكليماً إيماناً، وتصديقاً، وتسليماً)

والكلام على هذه القطعة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: يعتقد أهل السنة والجماعة في كلام الله ﷻ ثلاث عقائد:

العقيدة الأولى: أن الله يتكلم متى شاء، بما شاء، كيفما شاء، أن الله ﷻ يتكلم بما شاء، متى شاء، كيفما شاء، وهذا مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة -رحمهم الله-، وقد تواترت عليه الألة الكتاب والسنة ، حتى عدها الإمام ابن القيم في أكثر من ثلاثة آلاف، أو أربع آلاف نص، كلها تدل على إثبات

صفة الكلام لله **وَعَجَلٌ** كما ذكر ذلك في "الصواعق
المرسلة"، فمن جملة الأدلة، قول الله **وَعَجَلٌ**: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ
مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقول الله
وَعَجَلٌ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾
[الأعراف: ١٤٣]، وقول الله تبارك وتعالى في آيتين:
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وفي
الآية الأخرى قال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾
[النساء: ١٢٢] ، ويقول الله **وَعَجَلٌ**: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ
فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ
﴿[البقرة: ٢٥٣]، وكذلك قول الله **وَعَجَلٌ**: ﴿وَمَّتْ
كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، والآيات في هذا
المعنى كثيرة، كقول الله **وَعَجَلٌ**: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ

أَبْلَغُهُ مَأْمَنَةٌ ﴿التوبة: ٦﴾، وكل آية فيها "قال الله"،
أو "يقول الله" أو "قلنا" فإنها دليل على إثبات صفة
الكلام لله **وَعَجَلٌ**، كقول الله **وَعَجَلٌ**: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ
فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

وقد أثبتت السنة ما أثبتته القرآن من إثبات صفة
الكلام لله **وَعَجَلٌ**، ففي الصحيحين أن النبي **ﷺ**، قال:
"ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه
ترجمان"، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة -
رضي الله تعالى عنه-، أن النبي **ﷺ** قال: "يقول الله
وَعَجَلٌ: يا آدم أخرج بعث النار..." الحديث بتمامه،
وفي صحيح مسلم أيضاً من حديث جويرية -رضي
الله تعالى عنها-، أن النبي **ﷺ** قال: "لقد قلت بعدك
أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن،
سبحان الله وبحمده عدد خلقه، وزنة عرشه، ومداد

كلماته وهذا هو الشاهد، وإضافة الكلام إلى الله
وَعَجَّلِكْ من باب إضافة الصفة إلى موصوفها.
وقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على إثبات هذه
العقيدة لله وَعَجَّلِكْ.

فإن قلت: وهل هذا كافٍ في اعتقادي هذا الأمر؟
فنقول: لا يكفي بل لابد من الانتقال منها إلى
العقيدة الثانية، وهي: أن أهل السنة يعتقدون الاعتقاد
الجازم بأن كلام الله حرف وصوت، فكلام الله وَعَجَّلِكْ
بحرف وصوت، وهذا قد دلت عليه الأدلة الكثيرة من
الكتاب والسنة، مع ما أيدها من الإجماع.

يقول الله وَعَجَّلِكْ: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾
[مريم: ٥٢]، والنداء لا يكون إلا بصوت، وكذلك
قول الله وَعَجَّلِكْ: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تَلَكُّمَا
الشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ٢٢]، والنداء لا يكون إلا

بصوت ، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح، قال: "**فينادي بصوت، يا آدم إن الله يأمرك أن تخرج بعث النار، قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون إلى النار، وواحد منهم إلى الجنة..**" الحديث بتمامه، وفي الصحيح يقول النبي ﷺ: "**إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبدا نادى: يا جبريل إني أحب فلانا فأحبه فيحبه جبريل، ثم يحبه أهل السماء.**"

وكذلك الحرف أيضاً: له أدلته من الكتاب والسنة، فقد أجمع علماء أهل السنة على أن كلام الله ﷻ بحرف، يعني يجوز لك أن تقول: إن كلام الله من أصوات وحروف، كقول النبي ﷺ: "**لا أقول: الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**" وهي كلام الله فوصف كلام الله بأنه حروف.

وفي الصحيح من حديث ابن عباس -رضي الله
عنهما-: " أن جبريل بينما هو عند النبي ﷺ إذ سمع
نقيرا من فوق رأسه، فرفع رأسه فإذا ملك نزل
فسلم على النبي ﷺ، فقال: أبشر بنورين أتيتاهما،
فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ منهما
بحرف إلا أتيته" ويقول النبي ﷺ: "إن القرآن أنزل
على سبعة أحرف".

بل إنك لو رأيت إلى كثير من بدايات السور لوجدت
فيها ما يسميه العلماء بالحروف المقطعة، مثل: المص،
كهعيص، حميم، عسق) وغيرها ، وكلها قد أطبق
العلماء على تسميتها بأنها الحروف المقطعة، وهي من
القرآن، والقرآن كلام الله فوصف كلام الله بأنه، بأنه
من حرف، فهذا يُجمع عليه بين أهل السنة.

فإن قلت: وهل هاتان العقيدتان كافيتان في كلام الله
وَعَجَلِكْ؟

فنقول: لا يكفیان، بل لابد من الانتقال منهما إلى
العقيدة الثالثة، وهي:

أن كلام الله وَعَجَلِكْ قديم النوع حادث الآحاد، قديم النوع
حادث الآحاد.

فقولهم، قديم النوع: أي أنه باعتبار أصله صفة ذاتية
لا تنفك عن الله وَعَجَلِكْ لا أجلاً ولا أبداً، فلم يزل الله
وَعَجَلِكْ متكلمًا، ولا يزال متكلمًا باعتبار أصل القدرة
على الكلام متى شاء وَعَجَلِكْ، فأصل الكلام صفة ذاتية.

وأما قولهم: "حادث الآحاد" أي انه صفة فعلية
باعتبار أفراده إذا تكلم الله وَعَجَلِكْ بها فلا يزال الله وَعَجَلِكْ
متكلمًا بما شاء، فإذا وقع الكلام منه فهو صفة ذاتية،
وإلا فأصل الكلام أي فأصل القدرة على الكلام

صفة فعلية، وقد ذكرت لكم سابقًا قاعدة عند أهل السنة والجماعة، تقول: صفات الأفعال ذاتية باعتبار أصل القدرة عليها، فعليه باعتبار آحاد وقوعها، صفات الله **وَعَجَلِك** ذاتية باعتبار أصل القدرة عليها، وفعلية باعتبار آحاد وقوعها، فالغضب باعتبار أصل القدرة عليه ذاتي، ولكن إذا وقع الغضب الآن من الله صار فعليًا، والرضا أصل القدرة عليه ذاتي، وإذا وقع الرضا الآن من الله **وَعَجَلِك** صار فعليًا، وهكذا كلامه، فالكلام باعتبار أصله صفة ذاتية ولا جرم في ذلك، بمعنى: ان الله ليس بعاجزٍ على الكلام، إذ لو نفي أصل القدرة على الكلام لوصف الله **وَعَجَلِك** بالخرس، والبكم وهذا صفة نقص، والنقص منزه الله **وَعَجَلِك** عنه، فالله قادر قدرة كاملة على أن يتكلم متى شاء، فإذا

صدر الكلام منه على الصفة التي يريدتها الله وَعَجَبُكَ، فإن كلامه حال صدوره يعتبر صفة فعلية.

أو لم تثبت الأدلة أن الله سيتكلم مع أهل الموقف يوم القيامة، وسيتكلم مع أهل الجنة؟

الجواب: بلى، وهل هذا الكلام الذي سيكون يوم القيامة وهو واقع الآن؟

الجواب: لا وإنما سيقع في زمانه الذي يريدته الله وَعَجَبُكَ في يوم القيامة، فحال وقوعه يكون فعليًا، وأما باعتبار أصل القدرة عليه فهو ذاتي.

فمتى ما استجمعت أيها الطالب الموفق هذه العقائد الثلاثة بكلام الله وَعَجَبُكَ فانت من أهل السنة والجماعة، فإذا اعتقدت أن الله يتكلم متى ما شاء، بما شاء، كيفما شاء، وقد ذكرنا أدلتها من الكتاب والسنة، ثم بعد ذلك اعتقد أن كلام الله وَعَجَبُكَ بحرف وصوت،

وذكرنا أدلة الحرف، وأدلة الصوت، ثم اعتقدت بأن
كلام الله **عَجَلٌ** قديم النوع حادث الآحاد، فأنت من
أهل السنة والجماعة في هذه الصفة العظيمة.

وفي كل جزئية من جزئيات اعتقادنا في هذه الصفة قد
خالفنا طائفة من طوائف أهل البدع كما سيأتي بيان
أقوالهم في صفة الكلام إن شاء الله تعالى، فهذا ما
يخص المسئلة الأولى، وهو تفصيل العقيدة بأدلتها في
هذه الصفة.

المسئلة الثانية: لقد دل دليل العقل أيضاً على أثبات
صفة الكلام لله **عَجَلٌ**، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن الكلام باعتبار كونه صفة كمال،
هو كمال في ذاته؛ ولذلك فإن الذي يتكلم من
المخلوقين أكمل ممن لا يتكلم، فإذا كان الكلام
باعتبار ذاته صفة كمال في المخلوق لا نقص فيها،

فإن الله وَعَجَلِكْ أُولَى أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَقَرَّرَ فِي قَوَاعِدِ أَهْلِ السَّنَةِ أَنْ كُلُّ كَمَالٍ فِي الْمَخْلُوقِ لَا نَقْصَ فِيهِ، فَاللَّهُ أُولَى بِأَنْ يُوصَفَ بِهِ.

والوجه الثاني: أن المتقرر عند أهل العلم - رحمهم الله تعالى - أن من يعطي الكمال هو أُولَى بِالْكَامَالِ، فَإِذَا قَرَرْنَا بِأَنَّ صِفَةَ الْكَلَامِ فِي الْمَخْلُوقِ كَمَالٌ، فَمَنْ الَّذِي خَلَقَ كَلَامَ الْمَخْلُوقِ وَوَهَبَهُ هَذِهِ النِّعْمَةَ اللَّهُ وَعَجَلِكْ، فَإِذَا هُوَ الَّذِي أُعْطِيَ الْمَخْلُوقَ هَذَا الْكَامَالَ، فَيَكُونُ أُولَى بِالْكَامَالِ، فَمُعْطَى الْكَامَالِ أُولَى بِالْكَامَالِ.

الوجه الثالث: أننا نجد أن الله وَعَجَلِكْ قد عاب آلهة المشركين بأنها لا تنطق ولا تتكلم، فأبطل الله وَعَجَلِكْ أهيتها بسلب هذه الخصيصة عنها، فقال الله وَعَجَلِكْ عن إبراهيم لما جاء يُكسر أصنامهم، قال: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ (٩٢) فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾

[الصفات: ٩٢، ٩٣]، فجعل عدم نطقهم عيبًا
فيهم يطل ألوهيتهم وربوبيتهم، فإذا كان الله **وَعَجَّلَ** لا
يتكلم فحينئذٍ هذا قدح في ربوبيته المتضمن بالقدح في
ألوهيته -تبارك وتعالى-، وكان لازماً لا بد أن نثبت
هذه الصفة لله **وَعَجَّلَ**.

وقد سأهم إبراهيم أيضاً سؤالاً آخر، قال لمقومه، قال
لمن يعبد: **﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾** [الأنبياء:
٦٣]، فأقام البرهان على بطلان إلهيتها وربوبيتها أمام
من يعبدها بأنهم لا ينطقون ولا يتكلمون، فالذي
يعطل صفة كلام الله **وَعَجَّلَ** فإنه في حقيقة الأمر يعطل
ربوبيته أو يعطل صفة عظيمة من صفات ربوبيته -
تبارك وتعالى-.

فلهذه الأوجه الثلاثة نؤمن جزماً بأن الله **وَعَجَّلَ** متكلم.

بل لقد دل الدليل الفطري أيضاً على إثبات صفة الكلام لله **وَعَجَّلَ**، وهو أن الفطرة لو تركت وحالها لم تتلوث بشيء من عفن تلك القواعد الفلسفية المنطقية الكلامية المناقضة للمعقول، والمصادمة للمنقول؛ لنشأت الفطرة وهي مقرة بأن ربها الذي خلقها وفطرها متكلم بما شاء، كيفما شاء، فإن هذا العلم مما ركزه الله **وَعَجَّلَ** في الفطرة، لكن ثمة شيء يغطي هذه الفطرة وهو الملوثات البيئية العقدية الخارجية، **"فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"** ملوثات بيئية خارجية تطمس صفاء الفطرة، فتجعل تلك العلوم الضرورية مختفية، وإلا فلو سلمت الفطرة من هذا التلوث البيئي العقدي لنشأت وصاحبها معترفاً بأن الله موجود، وأن ربه يتكلم.

فصفة الكلام كصفة العلو، وصفة الوجود، وصفة الروبية، فكلها من الصفات الفطرية والعلوم الضرورية التي خلقها الله ﷻ في فطرة العبد لا يستطيع العبد أن ينكرها، ولكن ثمة شيء يلوث هذه الفطرة فيطمس صفاتها فيضعف نورها .

المسألة الثالثة: حتى تعلم عظيم نعمة الله ﷻ عليكم في اعتقادكم الاعتقاد الصحيح في هذه الصفة العظيمة، فلنلمح إلماحة سريعة من غير زيادة تفاصيل ولا ردود على مذاهب الناس في صفة الكلام، حتى تعلم كيف اختصك الله ﷻ بهذا الفضل العظيم، ويسر لك الاعتقاد الصحيح السليم، حتى تحمد الله ﷻ وتشكره الحمد والشكر المتواصل الدائم الذي لا ينقطع على أن وفقك وهداك إلى الاعتقاد الصحيح فيه.

وأصحاب هذه المذاهب العقديّة الفكرية الباطلة التي سأذكر طرفاً منها لا ينقصهم ذكاء ولا عقل، لكن ينقصهم ذكاء وفهم عن الله ﷻ ورسوله، فهم قوم كما قال ابن تيمية - رحمه الله - : أوتوا ذكاء ولم يأتوا ذكاء، وأوتوا فهوماً ولا يأتوا علوماً، لهم سمع وأبصار، وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم، ولا أفئدتهم من شيء.

وجميع هذه الطوائف التي سأذكرها خالفت أهل السنة والجماعة في فهم السلف لأدلة صفة الكلام وإثباته، فلو أنهم تقيّدوا بفهم السلف الصالح في الأدلة المثبتة لهذه الصفة لما وقعوا فيما وقعوا فيه، وقد تعددت مذاهب الناس في هذه الصفة، نبدأ بهم واحداً واحداً على حسب الأخطاء.

المذهب الأول: مذهب أهل التخيل من الفلاسفة المتأخرين أتباع أرسطو، وهم الذين يحكي ابن سينا، والفارابي، والطوسي أقوالهم كثيرًا، وهم يقولون: بأن ليس ثمة رب يعبد فوق السماوات ولا إله يُصلى له ولا يسجد، وإنما كلامه المذكور في الأدلة هو عبارة عن فيوضات، تفيض على القلب والروح فقط، وليس مصدرها الله، إذ أنهم يعطلون وجود الله **عَجَلًا** وينكرونه، فهم يزعمون أنه ليس فوق السماوات لا رب ولا إله ولا عرش وليس هناك ملائكة ولا يوم آخر، ولا جنة ولا نار، إنما الرسل خيلت على الناس أن هناك من سيحاسبهم، ومن يسمع كلامهم، ومن يرى أفعالهم، وأن هناك دارًا سينعم فيها الطائع منهم، ودارًا سيعذب فيها العاصي منهم، وفي حقيقة الأمر أنه مجرد خيالات لا أصل لوجودها، وإنما قالتها الرسل من باب ضبط

أمور الناس فقط، كالطفل الصغير الذي إذا أردت إخافته قلت: لا تخرج خارج الدار فإن ثمة لصًا خارج الدار، وأنت إنما تريد التخيل عليه، وقد انقسم هؤلاء إلى قسمين:

فمنهم من قال: إن الرسل خُيل عليهم أصلًا، فهم ينقلون للناس أشياء هم أصلًا لا يعرفون أنها ليست بحقيقة، فهؤلاء نسبوا الرسل إلى الجهل.

بينما طائفة أخرى منهم يقولون: لا إن الرسل يعرفون أن الأمر مجرد خيالات لا حقيقة لها، ولكن أرادوا أن يضبطوا أمور العامة بمثل هذا التخيل فقط، وهؤلاء نسبوا الرسل إلى الكذب والخيانة.

وهؤلاء قوم قد أجمع أهل الإسلام على كفرهم، بل إن من شك في كفر مثل هؤلاء فهو كافر مثلهم.

ويدخل في هذه الطوائف: طائفة الباطنية، وطائفة القرامطة، والإسماعيلية، والنصيرية كلهم من أهل التخيل الذين يعتقدون أنه ليس للعالم ربًّا ولا إله. وليس الأمر اقتصر على هذا فقط بل إنهم جاءوا إلى عبادات الدين، وأركان الإسلام الخمسة وجعلوا لها ظاهرًا وباطنًا، فيأتون إلى الصلاة مثلًا ويقولون: إن الصلاة التي يعرفها العامة: وهي أفعال وأقوال مخصوصة مفتوحة بالتكبير ومختمة بالتسليم، هذه هي صلاة العامة، وأما الصلاة خاصة فإنها معرفة الأسرار، فمن عرف الأسرار فقط صلى، وأقام فريضة الصلاة التي أمره الله وَعَلَىٰ بها؛ ولذلك يسميهم العلماء بالباطنية؛ لأنهم يجعلون للدين ظاهرًا يفهمه العامة، وباطنًا لا يعرفه إلا خواصهم.

ويأتون إلى عبادة الصيام، ويقولون: إن للصيام ظاهراً يفهمه العامة وهو الإمساك عن مفطرات مخصوصة في وقت مخصوص، وأما الصيام الذي يريده الله **وَعَجَلٌ** من خواص خواصه فهو كتم الأسرار، فإذا عرفت سرُّ فقد صليت، وإذا كتمت سرّاً فقد صمت، ولا أريد أن أدخل بكم في هذه المذاهب.

ويأتون مثلاً إلى عبادة الحج، ويقولون: إن للحج باطناً وظاهراً، أما الظاهر الذي يفهمه العامة فقهو قصد مكة والمشاعل لأداء نسك مخصوصة، وأما الباطن الذي يريده الله فهو حج المشاهد، والطواف حول القبور والركوع والسجود عندها حتى ألف ابن المفيد الرافضي لعنه الله اللعان المتتابعة، كتاباً أسماه "مناسك حج المشاهد" ويذكر ماذا يراد منك إذا أقبلت على القبر، وكيف تزحف وكيف ترقع، وكيف

تسجد وكيف تطوف، وكيف تذكر وكيف تفعل في طقوسٍ عندهم شركية، ولذلك دين الرافضة لا يمت إلى الإسلام بأي صلة، دين الرافضة دين قرامطة، دين باطنية، دين إسماعيلية لا يمت إلى الإسلام بأي صلة ليس بينه وبين الإسلام أي نقطة اتصال، حتى إن زعموا ما زعموا، حتى إن الرافضة لا يريدون الاتصال بأهل السنة في لباس، ولا في ما يغطون به رؤوسهم، يريدون أن ينفصلوا عن أهل السنة حتى في عاداتهم وتقاليدهم، فليس هناك شيء يجمع بين الرافضة، وأهل الإسلام؛ ولذلك فالرافضة كفار خارجون عن الإسلام بالكلية.

ولا ينبغي أن يتوقف في كفر هؤلاء، لا ينبغي أبدًا أن يتوقف في كفر هؤلاء، فمذهب هؤلاء في كلام الله أنه ليس ثمة رب يتكلم أصلاً، وإنما الكلام المضاف إلى

الله عبارة عن فيوضات من العقل الفعال، فيوضات
فاضت من العقل الفعال، وهذا العقل الفعال عندهم
عبارة عن الله، فالله عندهم عبارة عن عقل فعال ليس
رباً ولا إلهاً إنما هو عقل فعال، فهذا العقل الفعال
فاضت منه هذه الفيوضات على النفس البشرية التي
اجتمع فيها صفاء التعبير، وقوة الإرادة، والإدراك،
والتخيل، فإذا قوي استقال هذه النفس بتلك الصفات
لهذه الفيوضات صار المستقبل نبياً، فالأنبياء لم يكونوا
أنبياء إلا لقوة استقبالهم لهذه الفيوضات.

فالنبوة عند هذه الطائفة ليست اصطفاً واختياراً من
الله، وإنما هي اكتسابٌ يستطيعه الإنسان، فباب النبوة
عند هؤلاء ليس مغلقاً ولا يزال يستطيع الإنسان أن
يكون نبياً إذا صفى هذه النفس، واستغل ما فيها من
القدرات التخيلية والتعبيرية.

من أجل هذا كفر العلماء ابن سينا؛ لأن حقيقة إنكار وجود الله ﷻ، وحقيقة قوله أن النبوة لم تقفل إلى الآن، وأن كل أحد يستطيع أن يكون نبياً، وإذا ضعف استقبال النفس البشرية لهذه الفيوضات، فإن صاحبها يكون ولياً، وإن انعدم استقبالها يكون عاصياً، وإذا انعدم الانعدام المطلق يكون كافراً.

هكذا يقولون، وكل هذا من المذاهب الكفرية الباطلة، فمن دان الله ﷻ بمثل هذا المذهب فهو مرتد خالع ربة الإسلام من عنقه بالكلية، وهذا أخس المذاهب وأردها على الإطلاق، وإني لأعجب من قوم يعظمون ابن سينا، والفارابي، وهم قوم كفار، حتى قال الإمام ابن القيم: "وأما ابن سينا فهو أبو الملاحدة"، وقد كفر العلماء ابن سينا لعدة أمور، منها:

أنه ينكر علم الله **وَعَجَبُكَ** بالجزئيات، ومنها اعتقاده بأن باب النبوة لا يزال مفتوحًا، ومنها اعتقاده بأن الله **وَعَجَبُكَ** أصلًا ليس بموجود، وإنما هو عبارة عن عقل فعال، هذا هو المذهب الأول، أن كلام الله عبارة عن فيوضات لم يصدر من رب ولا إله.

القول الثاني: وهو أخف في الخسة قليلًا، قول الاتحادية اتباع ابن عربي، وهم القائلون: بوحدة الوجود أن كلام الله هو كل كلام في الدنيا بلا استثناء، فجميع ما يتكلم به الناس فهو كلام الله **وَعَجَبُكَ** من غير تفریق بين حسنه وسيئة، وبين السب والشتم، والهجر، والفحش، والباطل، والحق حتى كلام الشياطين والسحرة هو كلام الله عند هذه الطائفة الملعونة الخبيثة، وقد أجمع علماء أهل السنة على كفر هذه الطائفة لا لعقيدتها في كلام الله فقط، بل ولأنهم

يعتقدون أنه ليس ثمة ربٌ منفصلٌ مباينٌ عن مخلوقاته، بل الرب هو عين المخلوق وصفاته هي صفات المخلوق، فكلام المخلوق هو عين كلام الله **عَزَّ وَجَلَّ** فليس ثمة خالقًا ولا مخلوقًا، وإنما المخلوق هو الخالق، والمخلوق هو المخلوق متحدان في عين واحدة، وهؤلاء أكفر من إبليس، حتى قال قائلهم:

وكل كلام في الوجود
سواء علينا نثرة ونظامه
كلامه

يعني: سواء كان شعرًا أو نثرًا كل ذلك لا يهمنا؛ ولذلك لا ينكرون على فرعون لما قال: **﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾** **الأعلى** **﴿[النازعات: ٢٤]**، لأن الكلام صادر من فرعون هو كلام الله، ولا ينكرون على من يعبد الأصنام؛ لأن الأصنام قد حلت فيها ذات الله واتحدت

بها، وإن من يتوقف أو يشك في كفر هؤلاء بعد معرفة حقيقة أقوالهم فهو كافر مثلهم.

المذهب الثالث: وهو أخف في الخسة قليلاً، وإلا فهو خسيس قدرٌ أيضاً، وهو مذهب الجهمية، أن كلام الله وَعَجَّلَ مخلوق من جملة مخلوقاته، فلم يقم بالله وَعَجَّلَ صفة يقال لها صفة الكلام ؛ لأنهم يُنكرون كل صفاته تبارك وتعالى.

وقد اتفقت الجهمية كلهم على إثبات هذا الأصل، وهو نفي كلام الله وَعَجَّلَ عنه، واعتقاد أنه مخلوق من جملة ما خلق الله وَعَجَّلَ، حتى قالت المعتزلة الجهمية: بأن الله لما جاء يكلم موسى لم يتكلم الله وَعَجَّلَ بكلام هو قائم به، وفعل له، فإنما خلق الكلام الذي يريده في الشجرة فالذي قال لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]،

ليس هو الله إنما هي الشجرة، والذي قال: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] ليس هو الله وإنما هي الشجرة، فانظر كيف وقعوا في هذا المزلق الوخيم، حتى ينكروا الكلام عن الله -تبارك وتعالى-.

فأتباع الجهم بن صفوان يعتقدون أن وَعَجَلِكْ ليس بموصوف بالكلام أبدًا، وإنما كلامه المضاف له بالأدلة إنما هو إضافة مخلوق إلى خالقه.

والمعتزلة أيضًا يعتقدون أن كلام الله مخلوقًا، وأفضى بهم ذلك إلى القول بأن القرآن مخلوق.

ومن المذاهب أيضا: مذهب الكُلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كُلاب، وهؤلاء يعتقدون أن كلام الله وَعَجَلِكْ معنى قائم في النفس لا يتعلق لا بقدره ، ولا بمشيئته بل هو ملازم لذات الله وَعَجَلِكْ كلزوم حياته، وعلمه، وأن كلام الله وَعَجَلِكْ لا يتضمن حرفًا، ولا صوتًا

إذا هو مجرد كلام نفسي فقط، فكما أن نصف الله
وَعَجَلِكُمْ بِحَيَاةٍ وَحَيَاتِهِ لَا تَسْمَعُ فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَصِفُونَهُ
بِالْكَلَامِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ لَا حَرْفَ وَلَا صَوْتَ لَهُ.

فقال لهم أهل السنة: وكيف سمع جبريل القرآن من
الله وَعَجَلِكُمْ؟

قالوا: إن جبريل لم يسمع قرآنًا من الله، وإنما خلق الله
القرآن الذي يريده، والكلام الذي يريده في نفس
جبريل فعلم جبريل مراد الله وأنزله على محمد ﷺ، إذاً
قول الكلابية يرجع إلى قول الجهمية، بأن كلام الله
مخلوق، وكما ذكرت لكم هذا هو الأصل الذي تتفق
فيه الجهمية كلهم على مختلف طوائفهم.

فالله لا يقدر عند الكلابية أن يتكلم متى شاء كيفما
شاء بما شاء، فكلامه قائم بنفسه غير متعلق لا
بمشيئته، ولا بإرادته، فإذا هم يصفونه بالكلام لكن

الكلام النفسي الذي لا تعلق له لا بمشيئته ولا بإرادته، وأنه من غير حرف ولا صوت، فهم أخف قليلاً ممن قبلهم.

وأخف من هؤلاء أيضاً طائفة الأشاعرة، وهم الذين يعتقدون أن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ معنى قائم بذاته، لكن بلا حروف ولا أصوات، وأنه كلام واحد بالذات، إن عُبر عن هذا الكلام الواحد بالعربية صار قرآناً، وأن عُبر عنه بالعبرانية صار توراةً، وإن عُبر عنه بالسريانية صار إنجيلًا، فإذا كلام الله كلام واحد قائم بذاته، وإنما يختلف باختلاف ما يعبر عنه فقط؛ ولذلك هم يقولون: بأن القرآن ليس كلام الله، ولا حكاية عن كلام الله، بل هو عبارة عن كلام الله، فالأشاعرة يعبرون بالعبارة، والكلاوية يعبرون بالحكاية.

ولذلك لما جاء ابن تيمية في الواسطية يرد عليهم، قال: "هو كلام الله حروفه ومعانيه، ليس عبارة ولا حكاية عن كلام الله"، فقوله: ليس بعبارة ردٌ على الأشاعرة، وقوله: ليس بحكاية رد على الكلاية.

وأخف من هؤلاء: مذهب الكرامية، فهؤلاء يصفون الله **وَعَجَّلَ** بالكلام، وهذا شيء طيب، ويجعلون كلام الله **وَعَجَّلَ** داخلاً تحت مشيئته وقدرته وإرادته وهذا لأمر طيب أيضاً، لكنهم يقولون: -وهذا هو الخلل - إن كلام الله حدث له بعد أن لم يكن قادراً على الكلام، فإذا كلام الله عند الكرامية حادث، وليس أصله قديماً.

وقد قلت لكم سابقاً: إن عقائد أهل السنة الثلاث يخالف بكل واحدة منها مذهباً باطلاً، فهم أصابوا في وصف الله **وَعَجَّلَ** بالكلام، وأصابوا أيضاً في كون كلام الله **وَعَجَّلَ** داخلاً تحت مشيئته وإرادته ولكنهم أخطأوا في

كونهم يعتقدون بأن كان عاجزاً على الكلام ثم وجدت
القدرة على الكلام بعد ذلك.

ونحن معاشر أهل السنة نقول: إن كلام الله قديم
النوع يعني قادر من الأزل على أن يتكلم حادث
الآحاد.

والبراهين العقلية، والأدلة القطعية مع الإقسام بالله **عَزَّ وَجَلَّ**
شاهدة كل الشهادة على بطلان هذه المذاهب كلها،
فقد قام الدليل النقلى من الكتاب، والسنة، والإجماع.
بل والدليل العقلي والفطري على بطلان هذه المذاهب
كلها، وأنها مخالفةٌ لصريح العقل والنقل، إلا أن من
العجيب أن هذه المذاهب هي أكثر المذاهب دوراناً
بين علماء المسلمين في العالم الإسلامي في كل زمن،
ولا يكاد يعرف الزمان مذهب أهل السنة إلا في آحاد
العلماء من أهل السنة والجماعة فقط، فكم من إنسان

ينسب قول الأشاعرة في كلام الله على أنه هو قول أهل السنة، ومنهم من ينسب قول السالمية أو قول الكرامية أو قول الكلاية أيضاً على أنه كلام الله وَعَلَيْكُمْ ، مع أن هذه العقائد كلها باطلة في كلام الله وَعَلَيْكُمْ .

وأما الحق الحقيق الذي يجب على كل مسلم اعتقاده، فإنه يكاد كالنور الخفيف الذي لا يكاد يبصره أكثر المسلمين في الأزمنة كلها، وهذا كما قال الله وَعَلَيْكُمْ:
﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠] وهذه عادة

أهل الحق أنهم قليل في كل زمان ومكان.

قال ابن القيم - رحمه الله -: والعجيب أنها - أي هذه المداخل - هي دائرة بين أكثر علماء الإسلام لا يكادون يعرفون غيرها، حتى وقع فيها جملة ليست بالسهلة من علماء الحديث، ووقع فيها كثير من أتباع المذاهب، - مذاهب الأئمة الأربعة - حتى وقع فيها

أيضاً بعض الحنابلة، مع معرفتكم جميعاً لشدة تمسكهم بالسنة، لكن لما جاءت صفة الكلام اعتمد بعضهم مذهب الكُلابية وبعضهم مذهب الأشاعرة، وبعضهم مذهب الكرامية، وبعضهم مذهب السالمية، ولم أذكر مذهب السالمية لكن بعضهم يعتقد مذهب السالمية في كلام الله.

والحق في هذه الصفة الذي ندين الله **وَعَجَّلَ** به هو أن الله متكلم بما شاء، متى شاء، كيفما شاء، وأن كلامه **وَعَجَّلَ** بحرف وصوت يسمعه من يشاء، وأنه قديم النوع حادث الآحاد.

يقول ابن القيم رحمه الله: لما تكلم عن مذاهب الناس في كلام الله وأطال النفس فيها والرد عليها، ثم دخل بعد ذلك القول الحق، وأطال في الاستدلال عليه، ثم بين أن كثيراً من أهل البدع بل كل أهل البدع يحملون

هذه الأدلة الكبيرة على المجاز، قال بعد ذلك متحسراً،
قال: "هب أن ذلك" أي: دعوى المجاز، دعوى المجاز
فيها الأدلة التي ذكرت، يقول: "هب أن ذلك يمكن
في موضع أو موضعين أو ثلاثة أو عشرة مواضع"
يعني آية أو آيتين ويثبت كلام الله ﷻ " أفيسوغ
حمل أكثر من ثلاث آلاف أو أربعة آلاف موضع
كلها على المجاز، وتأويل الجميع بما يخالف
الظاهر!؟"، ثم كأن الإمام ابن القيم لما ذكر ثلاثة
آلاف أو أربعة آلاف عنده أن السامع سيستعظم هذه
الأدلة ويقول: "لعل الإمام قد بالغ"، فاستدرك،
وقال: "ولا تستبعد قولنا أكثر من ثلاثة آلاف" فبدأ
يفصل بكليات وقال: فكل حديث فيه الإخبار عما
قال الله تعالى أو يقول الله تعالى، وكل أثر فيه ذلك

إذا استقرأت يعني استجمعت كلها زادت على هذا
العدد"

ثم أعطاك طائفة يسيرة من الأدلة فقط حتى لا يطول
معك، قال: "ويكفي في ذلك أن أحاديث الشفاعة،
وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحساب، وأحاديث
تكليم الله لملائكته، وأنبيائه، ورسله، وأهل جنته،
وأحاديث تكليم الله ﷺ لموسى، وأحاديث تكلمه
عند نزول الوحي، وأحاديث تكليمه للشهداء،
وأحاديث تكليم كافة عبادة يوم القيامة بلا ترجمان
ولا واسطه، وأحاديث تكليمه للشفعاء يوم القيامة
حين يأذن لهم في الشفاعة إلى غير ذلك فهل كل
هذا وأمثاله وأضعافه مجاز؟! لا حقيقة له" ثم قال:
"سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نُشهدك ونُشهد
ملائكتك وحملة عرشك، وجميع خلقك أنك أحق

بهذه الصفة" أي صفة الكلام "وأولى بها من كل
أحد، وأن البحر لو أمده من بعده سبعة أبحر، وأن
أشجار الأرض كانت أقلامًا يُكتب بها ما تتكلم به
لنفدت البحار، ولتكسرت الأقلام، ولم تنفذ
الكلمات" وهذا يدل عليه قول الله ﷻ: ﴿قُلْ لَوْ
كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ
تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف:
١٠٩] - انتهى كلامه رحمه الله -.

ونحن نشهد الله ﷻ بما أشهده عليه الإمام ابن القيم
من أن الله يتكلم بما شاء، بأننا ندين الله ﷻ ونعتقد
أن الله متكلم بما شاء، كيفما شاء، متى شاء، وأن
كلام الله ﷻ بحرف وﻭصوت يسمعه من يشاء، وأن
كلامه قديم النوع حادث الآحاد.

المسألة الرابعة، ومنها أيضا: من المسائل أن كلام الله
وَعَجَلِكُ قسمه أهل السنة إلى قسمين: إلى كلمات كونية ،
وإلى كلمات شرعية.

فالكلمات الكونية، كقول الله وَعَجَلِكُ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ
الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ
كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] أي الكلمات
الكونية، وكذلك قوله وَعَجَلِكُ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا
أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، أي
بكلماته الكونية، وقول الله وَعَجَلِكُ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى
عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ
فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، هي الكلمات
الكونية التي يتكون بها أمر في كون الله وَعَجَلِكُ.

وأما القسم الثاني: فهي الكلمات الشرعية، وهي
القرآن، فالقرآن كلام الله وَعَجَلِكُ الشرعي، فقوله: ﴿

وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴿البقرة: ٤٣﴾، من كلماته
الكونية، ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ ﴿البقرة: ٤٣﴾ من كلماته
الكونية، وهكذا في آيات القرآن، فكل ذلك من
كلمات الله وَعَلَيْكُمْ الشرعية: فقوله ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ ﴿البقرة: ٤٣﴾، من أول القرآن إلى
آخره من كلمات الله وَعَلَيْكُمْ الشرعية.

ومن المسائل أيضاً: كلام الله وَعَلَيْكُمْ ليس بمخلوق وهذا
مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة، بل وأجمع أهل
السنة على أن من زعم أن كلام الله وَعَلَيْكُمْ مخلوق فإنه
كافر مرتد، خالغ رقة الإسلام من عنقه بالكلية؛
ولذلك يقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من نزل منزلاً فقال: أعوذ
بكلمات الله التامات" فلو كانت مخلوقة ما جازت
الاستعاذة بها، كذا استدل العلماء على ذلك، وغير
ذلك من الأدلة الكثيرة.

ولأن كلام الله عز وجل صفة له، وليس من صفات الله عز وجل شيء مخلوق.

ومن المسائل أيضاً: كلمات الله الكونية لا يدخلها

التبديل، ولا التغيير ولا النسخ، وكلماته الشرعية

يدخلها النسخ، والتبديل، فما تكلم الله عز وجل به كوناً

فإنه لا يتصور دخول التبديل ولا التغيير فيه مطلقاً،

لقول الله عز وجل: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس:

٦٤]، والمقصود بالكلمات هنا هي الكلمات الكونية،

وأما كلمات الله عز وجل الشرعية فيدخلها التبديل

والنسخ؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]، ولا تزال

عملية النسخ قائمة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى توفاه الله -

تبارك وتعالى -

ومن المسائل أيضاً، إن قلت: وهل يشتق منه صفة

الكلام اسم لله **وَعَجَلٌ**، فنسمي الله بالمتكلم؟

الجواب: المتقرر عند علماء أهل السنة أن كل اسم من

أسماء الله فإنه يشتق له صفة كمال، من هذا الاسم،

وليس كل صفة ثابتة لله **وَعَجَلٌ** يشتق له منها اسم،

فلا يجوز أن نشق من صفة الكلام لله اسماً له، فلا

يجوز أن نسمي الله **وَعَجَلٌ** بالمتكلم وإنما يقتصر على

وصفه **وَعَجَلٌ** بالكلام.

ومن المسائل: ما حكم من أنكر كلام الله؟

الجواب: إن كان إنكاره هذا إنكار جحد وتكذيب،

فإنه كافر؛ لأنه منكر للمعلوم من الدين بالضرورة،

ومكذب لما تواترت الأدلة به، وكل من كذب ما

تواترت به الأدلة وصحت به، أو أنكر معلوماً من

الدين بالضرورة فإنه كافر.

وأما إذا كان إنكاره لصفة الكلام إنكار شبهة وتأويل
قامت عنده فقبل تكفيره لا بد من إزالة الشبهة
والتأويل عنه، فإن زالت الشبهة وقامت عليه المحجة،
واتضح له المحجة، وأصر فإننا نحكم عليه بأنه كافر
حينئذٍ.

ثم قال الإمام الطحاوي: (ونؤمن بالملائكة)
والكلام على هذه القطعة في مسائل:
المسألة الأولى: إن قلت: من هم الملائكة؟

الجواب: لقد عرف النبي ﷺ الملائكة: بأنهم عالم غيبي خلقهم الله ﷻ من نور للقيام بأمر الله
بأعمال مخصوصة.

وبرهان ذلك: ما في صحيح الإمام مسلم من حديث عائشة -رضي الله تعالى عنها-، قالت: قال
النبي صلى الله عليه وسلم: **"خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من نار، وخلق آدم
مما وصف لكم"**، وهذا متفق عليه بين أهل العلم -رحمهم الله تعالى-.

المسألة الثانية، فإن قلت: وما حكم الإيمان بهم؟
الجواب: أجمع المسلمون على أن الإيمان بالملائكة فرض من فرائض الإيمان والدين، فلا يصح
إيمان عيب ولا إسلامه إلا بالإيمان بالملائكة، وقد أمر الله ﷻ بالإيمان بهم في القرآن والسنة،
ووقع عليه الإجماع.

قال الله ﷻ: **{لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ}** [البقرة: ١٧٧] الآية بتمامها، ويقول الله ﷻ: **{وَمَنْ يَكْفُرْ
بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا}** [النساء: ١٣٦]، ويقول الله
ﷻ: **{كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ}** [البقرة: ٢٨٥]، وفي
حديث جبريل في صحيح الإمام مسلم، لما سأل النبي ﷺ عن حقيقة الإيمان، قال: **"الإيمان أن
تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره"** ولا نعلم في ذلك
خلافاً.

المسألة الثالثة: إن قلت: وما القاعدة في عالم الملائكة التي ينبغي أن تنطوي عليها قلوبنا،
وينطلق كلامنا منها؟

الجواب: المتقرر بإجماع أهل السنة والجماعة أن الأصل في عالم الملائكة التوقيف، فلا يجوز أن
نثبت لهذا العالم إلا ما أثبتته الدليل الصحيح الصريح، ولا أن ننفي عن هذا العالم إلا ما نفاه الدليل
الشرعي الصحيح الصريح، وأما ما لم يأتي الدليل لا بإثباته ولا بنفيه فلا حق لأحد أن يجزم
بإثباته، ولا أن يجزم بنفيه؛ لأنه عالم غيبي.

والمقرر عند العلماء: أن ما كان من أبواب الغيب فإنه يبني على التوقيف، أي: على الدليل. **والمقرر عند أهل السنة والجماعة:** أن ما كان من أبواب الغيب لا مدخل للعقول فيه، ولا للاستحسانات، ولا للمذاهب، ولا للأراء، ولا للاجتهادات ولا للأقيسة، ولا للأحاديث المكذوبة الموضوعية، والنقول الواهية، فأى أحد قال: إن الملائكة فيهم كذا وكذا، أو أنهم يفعلون كذا وكذا، أو أن عالمهم فيه كذا وكذا، فإنه مطالب بدليل الإثبات، وأي إنسان يقول: إن الملائكة ليسوا كذا وكذا فهو مطالب بدليل النفي فلا حق لأحد أن يثبت أو ينفي عن هذا العالم إلا ما أثبتته أو نفاه النص.

المسألة الرابعة: إن قلت: وكيف يتم الإيمان بالملائكة؟

الجواب: لا تتم حقيقة الإيمان بالملائكة إلا إذا آمنت بأربعة أمور:

الأمر الأول: وهو الإيمان الإجمالي الذي هو فرض عين على كل مكلف ذكر كان أو انثى، علماً كان أو جاهلاً عامياً، فهو الإيمان الإجمالي، فلا يعذر أحد بجهله مطلقاً وهو الإيمان بوجود الملائكة، وأنه من جملة من خلق الله ﷻ في هذا العالم، فيجب على كل أحد أن يقر بأنهم موجودون، وأنهم مخلوقون، مربوبون لله ﷻ، وأنهم عبادٌ مكرمون لا يسبقون الله بالقول، ويفعلون ما يؤمرون.

وقد تكاثرت الأدلة من الكتاب، والسنة على إثبات أن الملائكة موجودون كما قال الله ﷻ:

{ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ } [فاطر: ١]، ويقول الله ﷻ { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا

أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكَبَّ شَهَادَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَ } [الزخرف: ١٩]، ويقول الله ﷻ: { لَنْ يَسْتَنْكِفَ

الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ } [النساء: ١٧٢]، ويقول الله ﷻ: { هَلْ

يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ } [الأنعام: ١٥٨]، ويقول

الله ﷻ: { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } [الحجر: ٣٠]، وقال النبي ﷺ: " **إن الملائكة لتصلني**

على أحدكم ما دام في مصلاه، تقول: اللهم صلي عليه، اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة من

انتظر الصلاة" ويقول النبي ﷺ: **أطت السماء وحق لها أن تفتح، ما من موضع أصابه إلا ملك**

ساجد أو راعع"، والأدلة في ذلك كثيرة، وقد انعقد على إجماع كلمة المسلمين جميعاً لوم يخالف فيه أحد من المسلمين، بل نقل الإجماع عن اليهود والنصارى: فإن عامة الطوائف حتى اليهود، والنصارى يقرون بوجود الملائكة.

الأمر الثاني: وهو من الأمور التفصيلية التي لا يكلف بها العوام، وإنما يكلف به من أطلع على

دليله، وهو الإيمان باسم من سمى الله ﷻ منهم باسمه، فأى ملك ذكر الدليل الصحيح الصريح

اسمه فالواجب علينا أن نعطيه إيماناً زائداً، أي نؤمن بأنه ملك وأن اسمه كذا، وأما الملائكة الذين

لم يسمهم الله ﷻ بأعيانهم فيكفي فيهم الإيمان الإجمالي .

وقد ورد في الكتاب، والسنة جمل من أسماء الملائكة كجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، ومالك

خازن النار، والمنكر والنكير، كما قال الله ﷻ { قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ

بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ (٩٧) مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ

وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ } [البقرة: ٩٧، ٩٨]، وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عائشة -رضي الله

تعالى عنها- أن النبي ﷺ كان يقول إذا قام في صلاة الليل: " **اللهم رب جبرائيل، وميكائيل،**

وإسرافيل عالم الغيب والشهادة فاطر السموات والأرض، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه

يختلفون... " الحديث بتمامه.

وقد سمي الله ﷺ جبريل بعدة أسماء، فسماه الروح مطلقاً {تَجْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} {المعارج: ٤}، وقد سماه روح القدس، في قول الله ﷺ: {قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ} {النحل: ١٠٢}، فكلها أسماء لجبريل -عليه الصلاة والسلام-، ويقول الله ﷺ في اسم مالك: {وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِنَقُصْ عَلَيْنَا رَبِّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِتُونَ} {الزخرف: ٧٧}، وفي جامع الإمام الترمذي، من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى- عنه بإسناد حسن، قال: قال ﷺ: **"إذا وضع الميت في قبره أتاه الملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر، ويقال للآخر النكير"** فأي دليل أثبت من الكتاب والسنة اسماً من أسماء الملائكة فالواجب علينا أن نؤمن به باسمه.

الأمر الثالث: أي من الإيمان التفصيل بالملائكة، أن نؤمن بما ورد في الكتاب والسنة من صفاتهم، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء، فأي دليل أثبت صفة من صفات الملائكة فالواجب علينا من تمام الإيمان بهم أن نؤمن بها، وهذا ليس يلزم العوام تعيناً؛ لأنهم ليسوا من أهل الدليل، لكن يلزم كل من اطلع على صفة ثبت بها دليل صحيح صريح أن يؤمن به. **فمن صفاتهم:** أنهم أولو أجنحة مثنى، وثلاث، ورابع وكلما علت رتبة ومنزلة الملك عند الله زادت أجنحته، فأعظم الملائكة جبريل -عليه الصلاة والسلام-، وقد ثبت أن النبي ﷺ رآه منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماوات والأرض له ستمائة جناح، وقال الله ﷺ في ذلك: {جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} {فاطر: ١}.

ومن صفاتهم: دأبهم في عبادة الله ﷺ من غير ملل، ولا كلل فلا يملون من عبادة الله ﷺ، يقول الله ﷺ في كتابه الكريم: {بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (٢٦) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ} {الأنبياء: ٢٦، ٢٧}، ويقول الله ﷺ: {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} {التحريم: ٦}، ويقول ﷺ: **"ما من موضع أربع أصابع إلا ملك ساجد أو راع"** وقال الله ﷺ: {يَسْبَحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ} {الأنبياء: ٢٠}، ويقول الله ﷺ: {فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ} {فصلت: ٣٨}.

ومن صفاتهم: أنهم منزهون عن مخالفة أوامر الله ﷺ كما ذكر الله ﷺ من جملة طاعتهم أنهم لا يعصون الله ﷺ في شيء يأمرهم به، قال الله ﷺ: {وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ} {الأنبياء: ٢٧}، وقال الله ﷺ: {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ} {التحريم: ٦}؛ ولذلك لما أمرهم الله ﷺ بالسجود لأدم امتثلوا جميعاً بالسجود له -السلام-.

ومن صفاتهم: ما وصف الله ﷺ به جبريل -عليه الصلاة والسلام- في قوله: {قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ} {النحل: ١٠٢}، فوصفه بالروح ونزاهة؛ لأن التقديس معناه التنزيل، ووصف الله ﷺ جبريل أيضاً بقوله تعالى: {عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (٥) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى} {النجم: ٥، ٦}، والمرءة: هي الخلق الحسن.

ومن صفاتهم: ما وصف الله به ﷺ به ملائكة النار في قوله ﷺ: {عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ} {التحريم: ٦}، الآية بتمامها.

ومن ذلك أيضاً: أن الملائكة خلق لا تأكل ولا تشرب، فلم يجعل الله ﷺ فيهم خاصية الطعام والشراب؛ ولذلك لما نزلوا بالعذاب على قوم لوط بدأوا بإبراهيم، فأضافهم فقرب لهم عجلاً سميناً فلما رأى أيديهم لا تصل إليه؛ لأنهم ملائكة علم حينئذ أنهم ملائكة، فالملائكة لا تأكل ولا تشرب.

ومن صفاتهم: أنهم على صفات هائلة، لقول النبي ﷺ عن جبريل: "رأيتُه منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض".

الأمر الرابع: من الإيمان التفصيلي بالملائكة أن تؤمن بما ثبت لهم من الأعمال الموكلة لهم، كجبريل عليه السلام: فإنه الملك الموكل بالوحي، وميكائيل فإنه الملك الموكل بالقطر والنبات، وجري السحاب، وإسرافيل: فإنه الملك الموكل بالنفخ في الصور، وكذلك فإنه الملك الموكل بخزانة النار، وكالمنكر والنكير فإنهم الملائكة الموكلون بسؤال القبر ونعيمه، وعذابه، وملك الموت: فإنه الملك الموكل بقبض أرواح العباد، والملائكة الموكلة بالنطفة، والملائكة المعقبات من بين يدي العبد ومن خلفه يحفظونه من أمر الله، والملائكة الكرام الكاتبين، والملائكة الذين يتعاقبون فينا بالليل والنهار، بل إن الله ﷻ ملائكة سيارة ليس لهم شغل في هذه الأرض إلا البحث عن حلق الذكر حتى يشاركو أهلها في تعظيم العلم، ومن الملائكة من هو موكل بالجبال كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة، قال: **"فناداني ملك الجبال فسلم علي"** وكل ما ذكرت له الأدلة الكثيرة التي يضييق الوقت عن تفصيلها، ولكن كله مما وقع عليه إجماع أهل السنة والجماعة.

فاذا آمنت بوجود الملائكة، وهو الإيمان الإجمالي الذي لا يُعذر فيه أحد، وآمنت بصفاتهم، وآمنت بأعمالهم، وآمنت بأسمائهم الواردة في الكتاب والسنة، فأنت من جملة من آمن بهذا الركن العظيم من أركان الإيمان، والله أعلم.

ومن المسائل: إن قلت: وأين مساكنهم؟

الجواب: الأصل أن مساكنهم في السماء، ودليل ذلك قول الله ﷻ عن الملائكة: { **فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ** { **فصلت: ٣٨**، أي: في السماء.

وقول الله ﷻ عن طائفة منهم: { **الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ** { **غافر: ٧**، أي في السماء،

وقول النبي ﷺ: **"أظن السماء وحق لها أن تظن ما من موضع أربع أصابع إلا ملك ساجد أو**

راكع" ، ويقول الله ﷻ: { **تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ** { **المعارج: ٤**، وهذا العروج دليل على

أن منازلهم في السماء، بل إن هناك أدلة كثيرة تدل على أن الملائكة تنزل ونزلوها دليل على

علوها في السماء، كقول الله ﷻ: { **الَّذِينَ يَكْفِيكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ** {

{ **آل عمران: ١٢٤**، وفي الآية الثانية: { **بِخَمْسَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ** { **آل عمران: ١٢٥**، وقال الله ﷻ: { **قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ** { **النحل: ١٠٢**، ويقول الله ﷻ: { **مَا**

نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ { **الحجر: ٨**، ويقول الله ﷻ: { **يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ** {

{ **النحل: ٢**، { **تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ** { **القدر: ٤**.

بل إن الله وصفهم بالمقربين أي مكانا، قال الله ﷻ: { **لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا**

الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ { **النساء: ١٧٢**، وقال الله ﷻ: { **وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ** {

{ **الزمر: ٧٥**، فهذه الأدلة تدل على أن مساكن الملائكة في السماء.

ومن المسائل: إن قلت: وما أعدادهم؟

الجواب: إن الملائكة لا عدد لها، فلا يعلم عدد جنود الله ﷻ من الملائكة إلا الله، فهم أعداد كثيرة

لا يحيط بهم العد، ولا يعلم عددهم على الحقيقة إلا الله ﷻ كما قال تعالى { **وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا**

هُوَ { **المدثر: ٣١**.

فإن قلت: وما برهانك من قولك هذا؟

فأقول: البرهان على ذلك عدة أدلة:

منها: قول النبي ﷺ أسري به، قال: **"ثم رفع لي البيت المعمور فإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه"** كل يوم يدخله سبعون ألف ملك لا يعدون إليه، وهذا دليل على كثرتهم.

بل ما من رحم إلا وقد وكل الله ﷻ به ملكاً، وكذلك الكرام الكاتبون الذين يكتبون أعمال العباد، فما من عبد إلا وعنده كاتب للحسنات، وكاتب للسيئات، وفي الصحيح يقول النبي ﷺ، قال:

"يؤتى بجهنم يوم القيامة لها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها" فلو أنك ضربت سبعين ألفاً في سبعين ألفاً لخرج لك الناتج أربع مليار وتسعمائة مليون ملك، هؤلاء

هو الذين يجرون جهنم يوم القيامة، وكذلك يقول ﷺ: **"أطت السماء"** ولك أن تتصور سعة السماء، وليست السماء الدنيا فقط بل السماء الدنيا والتي فوقها: **"أطت السماء وحق لها أن تظن ما من موضع أربع أصابع إلا ملك ساجد أو راع"** فإذا لا يستطيع أحد أن يعد الملائكة أبداً.

ومن المسائل: إن قلت: وهل هم يتفاضلون، أم أن الملائكة على رتبة واحدة؟
الجواب: نعم الملائكة تتفاضل، فأفضل الملائكة هم المقربون، وأفضل المقربين هم من يسمهم أهل السنة بالكروبيين.

وكذلك من أفضل الملائكة حملة العرش، بل إن العلماء نصوا على أن جبريل هو أفضل الملائكة ومقدمهم، ثم يعقبه ميكائيل، وإسرافيل وهم الذين كان النبي ﷺ يتوسل إلى الله ﷻ برؤيته

لهؤلاء الملائكة الثلاثة، وذلك لكمال اختصاصهم، واصطفائهم، وقربهم من الله ﷻ.

قال ابن كثير -رحمه الله تعالى- لما ذكر أقسام الملائكة، قال: ومنهم الكروبيون الذين هم حول العرش، وهم أشرف الملائكة مع حملة العرش، وقال الله ﷻ: **{لَنْ يَسْتَنْفِ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ**

عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ} [النساء: ١٧٢]، فأثبت الله ﷻ أنهم يتفاضلون.

بل إن من أفضل الملائكة أهل بدر ممن قاتل مع أصحاب النبي ﷺ، كما روى ذلك البخاري في صحيحه من حديث رفاعة بن رافع -رضي الله تعالى عنه-، "أن جبريل قال للنبي ﷺ ما تعدون أهل بدر فيكم، فقال: من أفضل المسلمين، فقال جبريل: وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة".

ومن المسائل: إن قلت: وهل يمكن أن يراه أحد على صورتهم التي خلقهم الله عليها؟

الجواب: لا يستطيع أحد أن يرى الملائكة على الصورة التي خلق عليها الملك إلا نبي، كما رآهم النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم على صورتهم، فقد رأى جبريل على صورته التي خلقه الله عليها مرتين كما ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره، قال: **"رأيتُه منهبطاً من السماء**

سائداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض، له ستمائة جناح" وأما أحاد البشر فإنهم لا يستطيعون أن يروا الملائكة على الصورة التي خلقوا عليها، وكل ما ادعى أنه رأى ملكاً من الملائكة فإنه كاذب في دعواه، أو خُيل عليه أنه ملك وليس في حقيقة الأمر أن ما رآه ملك.

ومن المسائل: إن قلت: ومتى يمكن أن يرى الملك؟

الجواب: يمكن أن يرى الملك إذا تمثل بصورة البشر.

فإن قلت: وهل الملائكة يقدرّون على التمثّل بصورة الشر؟

الجواب: نعم بأمر الله ﷻ كما ثبتت بذلك الأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب، والسنة كما في

قول الله ﷻ عن مريم رضي الله عنها: **{فَتَمَثَّلَ}** [مريم: ١٧]، أي جبريل {لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا}

[مريم: ١٧]، وكما تمثل لإبراهيم الملائكة على صورة أضياف، وكما في حديث جبريل لما دخل عليهم على صورة رجل مسافرٍ شديد سواد الشعر، شديد بياض الثياب، وقد رآه النبي ﷺ، وراه الصحابة معه، وكان كثيراً ما يأتي جبريل في صورة دحية رضي الله عنه.

وفي الصحيح أيضًا في قصة الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، ثم أراد أن يتوب، فذهب إلى راهب فقال: **"هل لي من توبة؟ قال: لا فكمّل به المائة، ثم سأل على أعلم أهل الأرض"** الشاهد أنه لما حضرته الوفاة، لما مات اختصمت فيه ملائكة العذاب وملائكة الرحمة، قال في الحديث: قال: **"فأرسل الله إليهم ملكًا في صورة رجل"** ولا نعلم نزاعًا بين أهل السنة والجماعة في إمكان الملك بأمر الله أن يتمثل بصورة بشر، فمتى ما تمثل الملك بصورة بشر، فإن الجميع يستطيعون رؤيته.

ومن المسائل: إن قلت: وهل الملائكة تموت؟

الجواب: الذي عليه أكثر أهل السنة والجماعة أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى ملك الموت، وقد روي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ، ولكن فيه ضعف، والمسلمون، واليهود، والنصارى متفقون على إمكان ذلك، وقدرة الله ﷻ على ذلك، كما قال ابن تيمية -رحمه الله-

فإن قلت: وما دليلك على هذا؟

أقول: عموم الأدلة كقول الله ﷻ: **{كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ}** [آل عمران: ١٨٥]، وكقوله ﷻ: **{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}** [القصص: ٨٨]، والمتقرر في قواعد الأصول أن لفظه كل من أقوى صيغ العموم فيدخل في هذا العموم الملائكة لأن لهم أنفسًا، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، أن النبي ﷺ قال: في استغاثته بالله: **"أنت الحي الذي لا يموت والجن**

والإنس يموتون" أي وكل حي سيموت حتى ينفرد الحي الذي لا يموت بالبقاء ﷻ، والله أعلم.
ومن المسائل: إن قلت: وهل يصح وصف الملائكة بالذكورة أو الأنوثة، وهل يوصف الملائكة بالذكورة أو الأنوثة؟

الجواب: لا يجوز وصف الملائكة لا بذكورة ولا بأنوثة، أما وصفهم بالأنوثة؛ فلأن الله ﷻ نفى عنهم ذلك في كتابه الكريم، فقال الله ﷻ: **{وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ}** [الزخرف: ١٩]، وقال الله ﷻ: **{أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ}** [الصافات: ١٥٠]، وأجمع العلماء على أن من وصف الملائكة بالأنوثة فإنه كافر؛ لأنه مكذب لله ﷻ في هذه الآيات، وأما وصفهم بالذكورة فلا يصح أيضًا لعدم وجود الدليل الدال على هذه الصفة، ولا ينبغي لك أن تقيس عالم الملائكة على عالم الإنس والجن في انقسامهم إلى ذكور وإناث؛ لأن هذا قياس في أمر غيبي.

والمتقرر عند العلماء: أن ما كان من قبيل الغيب فلا مدخل للقياس فيه؛ ولأننا قررنا سابقًا أن ما يثبت أو ينفي عن الملائكة مبناه على التوقيف، ولم يثبت في التوقيف وصفهم بالذكورة.

ومن المسائل: إن قلت: وهل هناك من اعتقد في الملائكة عقائد فاسدة؟

الجواب: نعم، فإن هناك طوائف قد اعتقدت في الملائكة عقائد كفرية، وثنية تخرجهم عن دائرة الإسلام بالكلية، فمن ذلك وصفهم بشيء من خصائص الألوهية أو الربوبية، وقد ذكر الله ﷻ ذلك بقوله: **{تَمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْوََاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ (٤٠) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ}** [سبأ: ٤٠، ٤١]، ومن ذلك أيضًا أن منهم من وصف الملائكة بأنهم إناث كما قال الله ﷻ في الآيات السابقة **{فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ}** [الصافات: ١٤٩]، ويقول الله ﷻ: **{وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا}** [الزخرف: ١٩]، وقد ذكرت قبل قليل إجماع العلماء على أن من وصف الملائكة بأنهم إناث فإنه كافر.

ومن ذلك أيضاً: أن طائفة زعمت أنهم بنات الله، فلم تصفهم بالأنوثة فقط، بل جعلت بينهم وبين الله نسباً، وقد ذكر الله ﷻ ذلك في قوله: **{وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ} [الصفافات: ١٥٨]**، أي الملائكة، وهذا الموضع الوحيد في القرآن الذي يراد بلفظ الجنة فيه الملائكة بدلالة السياق قبلاً، وبعداً، قال الله ﷻ: **{وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ} [الصفافات: ١٥٨]**.

ومن الطوائف أيضاً: طائفة الفلاسفة الذين ينكرون وجود الملائكة أصلاً، ويزعمون أن الملائكة لا حقيقة لهم، ولا أجسام لهم، ولا يعرجون، ولا ينزلون، ولا يتكلمون، وليس هناك عالم أصلاً اسمه عالم الملائكة، وإنما الملائكة عبارة عن قوى الخير في الإنسان، كما أن الشياطين لا حقيقة لهم وإنما هم عبارة عن قوى الشر في الإنسان، وهؤلاء أجمع السلمون على كفرهم.

ومن المسائل: إن قلت: وهل يصح القول بأن الملائكة مكلفون؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم -رحمهم الله تعالى-، وبعد تأمل الأفعال الواردة، وجدنا أن الخلاف بين أهل العلم يكاد أن يكون خلافاً لفظياً؛ لأن الذين قالوا: إنهم غير مكلفين يقصدون به التكليف الذي يختص به البشر، أو الذي يختص به الثقلان الإنس والجن، ونحن نجزم بأنه ليس كل شيء كُلف به الجن والإنس تكون الملائكة مكلفة به، فمن نفى عن الملائكة وصف التكليف إنما ينفي التكليف الذي يخص الثقلين.

وطائفة من أهل العلم قالوا: بأن الملائكة مكلفون، وهؤلاء لا يقصدون بالتكليف ما يخص الثقلين، وإنما يخص تكليفهم بأعمالهم.

ولذلك فالقول الصحيح عندي: أن كلاً من الجن والإنس، والملائكة مكلفون، ولكن يختلف كل تكليف بحسب المكلف فكل له تكليفه الخاص به، فلا إنس، والجن تكليفهم الخاص بهم، وللملائكة

تكليفهم الخاص بهم، فمن جملة ما دلت الأدلة على تكليفهم به الإيمان كما قال الله ﷻ: **{الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ} [غافر: ٧]**، فالملائكة كلفوا بالإيمان، وكذلك كلف جبريل بما يخصه من التكليف، وإسرافيل بما يخصه من التكليف، وميكائيل بما يخصه من التكليف، وملك الموت ما يخصه من التكليف، وكل ملك مكلف بما أمر الله ﷻ به من التكليف، فإدأً يختلف التكليف باختلاف المكلف، فبان لك بذلك أن من ينفي التكليف عن الملائكة إنما ينفي التكليف الذي يخص الجن والإنس، والذي يُثبت التكليف للملائكة إنما يثبت التكليف بحسبهم أي الذي يناسبهم مما أمرهم الله ﷻ به من الأعمال كالنسيح، والسجود،

والركوع الذي يخصهم، بل إنهم مكلفون بأن يصفوا بين يدي الله ﷻ، كما قال ﷻ: **"ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها"** فهم مكلفون بهذا الصف.

قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربنا؟

قال: يتمون الصفوف الأول ويتراسون في الصف.

ومن المسائل: إن قلت: وهل الملائكة تحاسب يوم القيامة؟

الجواب: لقد قررنا لك سابقاً بأن ما يثبت أو ينفي عن هذا العالم لا بد به من دليل، والأدلة التي وردت في شأن الجزاء والحساب إنما تخص الثقلين الإنس والجن فهم الذين سيحاسبون يوم القيامة حساباً ينتج عنه دخول الجنة أو دخول النار، وأما حساب الملائكة بخصوصه هو أمر من أمور الغيب التي نكل أمرها إلى الله ﷻ، فلا ينبغي التخوض في ذلك؛ لأن الباب غيب، وأمور الغيب توقيفية على النص.

ومن المسائل: إن قلت: ما مصير الملائكة يوم القيامة، فأين يصير الملائكة يوم القيامة؟

الجواب: في ذلك جمل من الأقوال، والذي يجمعها:

أن الملائكة يوم القيامة تنتوع أعمالهم، ووظائفهم -أي في الآخرة- بتمام الطاعة والانقياد لما يأمرهم الله ﷻ له، فقد دل الدليل على أن من الملائكة يوم القيامة منهم من يحمل العرش كما قال ﷻ: **{ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ }** [الحاقة: ١٧].

ومن الملائكة أصناف حافة حول العرش كما قال الله ﷻ: **{ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ }** [الزمر: ٧٥]، أي ينزهونه ويقدمونه عن صفات النقص. ومن الملائكة يوم القيامة من يكون موكلاً بالجنة يسلم على أهلها من كل باب من أبوابها كما قال الله ﷻ: **{ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ }** [الرعد: ٢٣، ٢٤]، وقال الله ﷻ عن الملائكة أيضاً **{ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ }** [الزمر: ٧٣].

ومن الملائكة يوم القيامة من هو موكل بالنار كما قال الله ﷻ: **{ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ }** [التحريم: ٦]، وقال الله ﷻ: **{ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ }** [الزمر: ٧١]، الآية بتمامها، وقال الله ﷻ: **{ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ }** [غافر: ٤٩]، إذا هذا عملهم يوم القيامة. ومنهم من لهم أعمال يوم القيامة غير ذلك، ومرجع ذلك إلى علم الله ﷻ علام الغيوب، ولكن لابد وأن نعلم أن الملائكة عباد الله المكرمون، فهم محل كرامته وإحسانه وتحت أمره وتصرفه ﷻ. **ومن المسائل: إن قلت: وهل ثبت أن الملائكة تلعن أحداً؟**

الجواب: نعم، والقاعدة في ذلك تقول: الملائكة تلعن من لعن الله، فكل من لعنه الله ﷻ فالملائكة تلعنه، فهي تلعن الكافرين كما في قول الله ﷻ: **{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لُعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ }** [البقرة: ١٦١]، وثبت أيضاً: أن الملائكة تلعن من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً لا سيما في المدينة كما قال النبي ﷺ "من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" وأعظم الإحداث ما كان في مدينة النبي ﷺ لما في قوله -عليه الصلاة والسلام-: **"المدنية حرم ما بين عير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً"**. وكذلك تلعن المرأة التي يدعوها زوجها لفراشه فتأبى عليه بلا عذر كما قال ﷻ في الصحيح من حديث أبي هريرة: **"إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت من غير ما بأس لعنتها الملائكة حتى تصبح"**.

بل إن الملائكة تلعن من سب الصحابة لما في قوله ﷺ من حديث ابن عباس بإسناد حسن: **"من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"** بل إن الملائكة تلعن كل من حال بين تنفيذ شريعة الله وحدوده في أرضه، فمتى ما وجب شيء من حدود الله وعارض في إقامته أحد فهو ملعون، قال النبي ﷻ في الحديث الصحيح الذي رواه النسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس -رضي الله تعالى عنه- قال: **"من قتل عمداً فهو قود"** وفي رواية **"فهو قود يديه"** يعني عليه القود أي: القصاص **"فمن حال دونه"** أي: على إقامة القصاص **"فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"**.

والخلاصة في ذلك: أن كل من لعنه الله فإن الملائكة تلعنه. **ومن المسائل: فإن قلت: وهو يمكن أن تتأذى الملائكة أو يصل إليها شيئاً من الأذى؟**

الجواب: نعم، فالملائكة قد تؤذى ولكن لا تضر، والقاعدة العامة في ذلك أن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم، وبرهان ذلك ما في الصحيح من حديث جابر ابن عبد الله -رضي الله عنهما-، قال: قال رسول الله ﷺ: **"من أكل الثوم أو البصل أو الكراث فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم"** بل وإن الملائكة تتأذى من معصية بني آدم أيضاً لعلمها بأن المعصية طريقه إلى النار، وهي تحب بنو آدم وتدعوا لهم وتستغفر لهم، وتدعوا لهم بكل خير وترحمهم، وتصلي عليهم.

ومن المسائل: إن قلت: ما وجه سؤال الملائكة لله لما قالوا: { **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ** } [البقرة: ٣٠]؟

الجواب: هذا سؤال استعلام واستكشاف عن حكمة الله ﷻ، وليس سؤال اعتراض أو حسد لبني آدم، إنما أرادت الملائكة أن تستعلم عن حكمة الله وعظيم حكمته في ذلك فقط، فإنهم أعلى وأنقى من أن يعترضوا على شيء أراداه الله ﷻ.

فإن قلت: وكيف علم الملائكة أصلاً بأن بني آدم سيكونون على هذه الصورة؟

فنقول: علموه بإعلام الله ﷻ لهم " قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا " .
فإن قلت: هل الملائكة تعلم شيئاً من الغيب؟

الجواب: لا يعلم الغيب المطلق إلا الله ﷻ، فلا يعلم الغيب المطلق لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح؛ ولذلك لما سئل جبريل النبي ﷺ، فقال: **"متى الساعة، قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل"** أي: أنني وأنت متفقان على عدم العلم بها، وهذا الذي يدل عليه الحصر في قول الله ﷻ: { **يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ** } [الأحزاب: ٦٣]، فليس علمها عند الملائكة، ولا عند الأنبياء وإنما علمها عند الله ﷻ.

ومن المسائل: إن قلت: هل الملائكة يوصفون بالعصمة؟

الجواب: نعم هم معصومون لقول الله ﷻ: { **بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ (٢٦) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ** } [الأنبياء: ٢٦، ٢٧]، وقول الله ﷻ: { **لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** } [التحريم: ٦].

ومن المسائل: إن قلت: ما حكم من كفر بالملائكة؟

فنقول: أجمع المسلمون على أن من أنكر الملائكة فإنه كافر خالغ ريقة الإسلام من عنقه بالكلية والعياذ بالله؛ لأنه مكذب لله ولرسوله، ومنكّر وجاحد للإجماع القطعي المعلوم بالتواتر من الدين بالضرورة.

فإن قلت: ما ثمرات الإيمان بالملائكة؟

فنقول: لذلك الإيمان بالملائكة عدة ثمرات:

منها: شكر من خلق هؤلاء على عظيم نعمته علينا بملائكته، فإن الله ﷻ قد خلقهم وسخرهم للقيام بمصالحنا، فمنهم الذين يحفظون، ومنهم الذين يكتبون، ومنهم الذين يصلون ويستغفرون، ويدعون لبني آدم، فحقيق بنا أن نشكر الله ﷻ على هذه النعمة العظيمة، بل ومن الملائكة من هم معنا ونحن نطف في أرحام أمهاتنا، وفي كافة أطوار خلقنا.

ومنها: تعظيم من خلقه فإن من تأمل خلقه الملائكة الهائلة علم أن وراء ذلك خالق عظيم، هو الذي خلقهم وديرهم، وهو الذي يسير أحوالهم، ويأمرهم فلا يتجرأ ملك من الملائكة أن يعصي له أمراً، أو يخالف له نهياً، فهذا يوجب تعظيم القلوب لهذا الرب العظيم.

ومنها: أن نحصر على أن نتمثل بأدبهم، وأن نتخلق بأخلاقهم المقدر عليها، فلا نعصي الله؛ لأنهم لا يعصونه، ولا نترك أوامر الله؛ لأن الملائكة يفعلون من يؤمرون، وأن نحصر على عباد الله المؤمنين بالدعاء والاستغفار لهم فإن من الملائكة تفعل ذلك، فأبي خلق نستطيع أن نتخلق به من أخلاق الملائكة، وأن نتأدب بأدبهم فيه فإن هذا مما يشرع لنا.

ومنها: احترام الملائكة وتعظيم جنابهم، فينبغي للإنسان أن يبتعد عن كل ما يؤدي الملائكة من الروائح القبيحة الخبيثة، فلا يشهدن المسجد إذا كان قد أكل ثومًا أو بصلاً، أو فعل شيئاً مما تنبعت منه الروائح الكريهة، وعليه ألا يأتي لمحل العبادة إلا على أكمل حال احتراماً لعباد الله المكرمين. وكذلك ينبغي له أن يبتعد عن المعصية؛ لأنه كلما عصا كلما تأذت الملائكة برويته يعصي لعلمها بأن المعصية طريقه لعذاب الله وسخطه، فلا ينبغي أن تؤذي الملائكة لا بقول ولا بفعل ولا بعقيدة فاسدة.

قول الإمام الطحاوي -رحمه الله-: (ونؤمن بالملائكة والنبين).

أما قوله: (ونؤمن بالملائكة) فقد تم شرحه سابقاً

وأما قوله: (والنبين) فالكلام عنها بإذن الله ﷻ مفصل في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: أجمع المسلمون على أن الإيمان بالأنبياء ركن من أركان الإيمان لا يصح الإيمان إلا به، وهذا من الإجماع القطعي الذي يكفر منكره، وقد دل على هذا الإجماع دليل الكتاب والسنة.

فأما من الكتاب: فقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ويقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، الآية بتمامها.

وفي صحيح مسلم من حديث عمر، والمسمى عند العلماء بحديث جبريل، لما سئل جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله» .

ولا نجد كتاباً عقدياً إلا، ويذكر إجماع العلماء على أن الإيمان بالأنبياء من جملة أركان الإيمان.

المسألة الثانية: اعلم رحمنا الله وإياك، أن العلماء مختلفون في الفرقان بين النبي والرسول. والقول الصحيح والله أعلم: هو أن بينهما فرقاً، فالرسول شيء، والنبي شيء آخر، والذين قالوا بوجود الفرقان بينهما اختلفوا في تحديد هذا الفرقان على أقوال.

والقول الأقرب عندي والله أعلم: هو ما اختاره أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتاب النبوات، وهو أن الرسول من أوحى إليه بشرع وبعث إلى قوم مخالفين له في الاعتقاد، وأما النبي: فهو من بعثه الله ﷻ إلى أقوام موافقين.

فإذا يتفق النبي والرسول أن كلا منهما مرسل من الله ﷻ، ودليل الاشتراك في الإرسال قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فاتفق الرسول والنبي أن كلا منهما مرسل من الله ﷻ، ولكن يختلفان في القوم المرسل إليهم.

فأما النبي فهو مرسل من الله إلى قوم موافقين، وأما الرسول فهو مرسل من الله ﷻ إلى قوم مخالفين؛ ولذلك فآدم نبي؛ لأنه بُعث إلى بنيه وهم متفقون معه في الاعتقاد، ونوح رسول؛ لأنه بُعث إلى قوم مخالفين، وهكذا، وهذا فرقاً اختاره أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى.

فإن قلت: وما دليل وجود الفرقان بين النبي والرسول؟ وكيف نرد على من قال: بأتهما شيء واحد؟

فنقول: لقد دل الدليل الكتاب والسنة على وجود الفرقان بين النبوة والرسالة كما في قول الله ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فعطف الله النبي على الرسول.

والمقرر عند العلماء: في قواعد البلاغة أن العطف يقتضي المغايرة، فإذا الرسول غير النبي.

ويدل على وجود الفرقان بينهما أيضاً ما في الصحيحين من حديث البراء بن عازب -رضي الله عنهما-، أن النبي ﷺ قال له: «إذا أخذت مضجعتك فتوضأ وضوءك

للصلاة ثم اضجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم وجهت وجهي إليك، وأسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، وأجئت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك لا ملجأ، ولا منجى منك إلا إليك، أمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت» قال فأعدتها عليه فقلت: ورسولك الذي أرسلت، فقال ﷺ: «لا، ونبيك الذي أرسلت» ، فلو كان الرسول، والنبي شيئاً واحداً لما استوجب ذلك أن يصحح النبي ﷺ هذا الاختلاف اللفظي الذي لا ينبي عليه كبير ثمرة، فحرص رسول الله ﷺ على هذا التصحيح دليلٌ على أنهما شيئاً واحداً.

ويدل على ذلك أيضاً حديث أبي ذر المعروف أنه لما سئل النبي ﷺ عن عدد الأنبياء والمرسلين، فبين النبي ﷺ: «أن عدد المرسلين مائة وأربعة وعشرون ألف نبي، وأما المرسلون فهم كعدة أهل بدر، أي ثلاثمائة وبضعة عشر رسولاً فقط» فهذا دليلٌ على أن النبوة شيء، وأن الرسالة شيء آخر.

فالقول الحق في هذه المسألة إن شاء الله ملخص في جزئيتين:

الجزئية الأولى: أن الأدلة قامت على أن النبي والرسول بينهما فرقان.

والجزئية الثانية: أن الفرقان الراجح بينهما هو أن النبي من أرسل من الله لقوم موافقين، وأن الرسول من أرسل من الله إلى قوم مخالفين.

ومن المسائل أيضاً: لقد أجمع أهل السنة على أن النبوة درجةٌ تسبق الرسالة، فينبؤ الرسول أولاً ثم يرسل، وقد نبى النبي ﷺ باقراً، وأُرسل بالمدثر.

وهذا يجمع لك بين خلاف أهل العلم في أي السورتين نزلت أولاً؟

فمنهم من قال: إن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، قبل: ﴿يَا أَيُّهَا

الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، وهناك من قال بالعكس، والحقيقة أن الأولوية هنا هي الأولوية

المقيدة، فقول الله ﷻ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، هي أول ما نزل

من القرآن باعتبار النبوة، وقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، هي أول ما نزل

من القرآن باعتبار الإرسال، فيكون الخلاف بين العلماء خلاف تنوع لا تضاد.

ولذلك إذا سُئِلت عن العلاقة بين النبي والرسول، فإنك تجيب بقولك: كل رسولٍ فهو نبي، وليس كل نبي يعتبر رسولاً، فقد ينبئ الله الإنسان نبوءةً فقط، ولا يرقى إلى رتبة الرسالة كأنبياء بني إسرائيل ممن جاء بعد موسى وقبل نبي الله عيسى، وقد يرفعه الله ﷻ إلى رتبة الرسالة كما حصل لكثير من أنبياء الله ورسوله.

فإن قيل: إن قيل هل الأنبياء والرسول يتفاضلون؟

الجواب: نعم في قول عامة أهل السنة والجماعة.

ودليله قول الله ﷻ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾

[البقرة: ٢٥٣] الآية بتمامها، وقول النبي ﷺ: «أنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر» .

فإن قلت: وكيف تجيب عن الاستدلال في نفي التفريق في قول الله ﷻ بعد الإيمان بالرسول.

قال: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؟

فنقول: لقد اختلفت أجوبة أهل العلم في الجمع بين النصوص الدالة على إثبات التفضيل، والنصوص الدالة على نفيه.

والقول الأقرب إن شاء الله هو أن نقول: إن الأدلة النافية للتفضيل، أو التفريق إنما هو التفضيل بينهم في أصل الإيمان، فلا يحق لك أن تفرق بينهم في الإيمان، فتؤمن ببعض، وتكفر ببعض.

فنكون ممن قال الله ﷻ فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

وأما الأدلة الدالة على إثبات التفضيل، فإنما هي باعتبار المفضلات الخارجية عن أصل الإيمان، كالتفضيل بالبراهين التي أوتيتها هذا النبي، فإن بعض البراهين أفضل من بعض؛ ولذلك أفضل برهان أوتيه نبي هو القرآن.

أو نقول: التفضيل باعتبار الرسالة ذاتها، فأفضل الرسالات على الإطلاق شريعة الإسلام التي جاء بها محمد ﷺ.

أو التفضيل: ببعض الخصائص التي اختص الله ﷻ بها هذا النبي كتفضيل موسى بأن الله كلمه، وتفضيل إبراهيم ومحمد ﷺ بأنهما خليلي الله -تبارك وتعالى-.

ولذلك الله ﷻ ذكر ذلك بعد إثبات التفضيل في قوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فعلل الله ﷻ التفضيل بينهم برفعة الدرجات، والتكليم، وغيرها من الفضائل والمراتب والمزايا والخصائص، وهذا هو الذي استقرت عليه كلمة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

إن قلت: من أول الأنبياء؟

الجواب: أول الأنبياء على الإطلاق هو آدم -عليه الصلاة والسلام-.

وبرهان ذلك أن أبا ذر سأل رسول الله ﷺ عن نبوة آدم، فقال: «هو نبي مكرم» .

فإن قلت: ومن أول الرسل؟

فأقول: أول الرسل على الإطلاق هو نوح -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام-، وهذا على مبدأ التفريق بين الرسالة والنبوة فلا إشكال في ذلك.

فإذا قيل لك: أيهما أول نبوة آدم أم نوح؟

الجواب: هو آدم عليه -الصلاة والسلام-، ولا يتعارض هذا مع حديث الشفاعة، «أن

أهل الموقف يقولون لنوح: أنت أول الرسل إلى الأرض، إلى أهل الأرض» .

وكيف نجمع بين هذا وبين إثبات نبوة آدم قبل نوح؟

والجواب: هو التفريق بين النبوة والرسالة، فآدم هو الأول باعتبار النبوة، ونوح هو الأول باعتبار الرسالة.

فإن قلت: ومن خاتمهم على الإطلاق؟

فأقول: هو محمد ﷺ، وهذه المسألة مسألة عقديّة لا بد من ذكرها حتى وإن كانت معلومة لديكم.

فإن قلت: وهل في الرسل من يسمون بأولي العزم؟

الجواب: نعم والدليل قول الله ﷻ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

فإن قلت: ومن هم أولو العزم؟

فأقول: في ذلك خلاف طويل بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، والأقرب إن شاء الله أنهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد -صلى الله عليهم وسلم- جميعاً.

وقد ذكرهم الله ﷻ في آيتين في سورة الشورى، والأحزاب:

فقال في سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] هذا واحد.

﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ١٣]، هذا الثاني.

﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣]، الآية بتمامها.

والآية الثانية في سورة الأحزاب: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧].

فهؤلاء هم أولو العزم، وهم الذين يدور الناس عليهم في موقف الشفاعة الأعظم يوم القيامة، وأفضل أولو العزم على الإطلاق هو نبينا -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-.

إن قلت: أو ما أقسام الإيمان بالنبیین؟

الجواب: لقد قسم العلماء الإيمان بالنبیین إلى قسمين:

- إلى إيمان مجمل.
- وإلى إيمان مفصل.

فأما الإيمان المحمل فهو أن تؤمن بأن الله ﷻ قد بعث في كل أمة رسولاً، نبياً ورسولاً، يأمرهم بالتوحيد وينهاهم عن الشرك.

كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فهذا الإيمان بهذا الحد فرض عين على كل مكلف لا يعذر أحد بجهله.

وأما النوع الثاني: فهو الإيمان التفصيلي، وذلك في عدة نقاط:

الأولى: أن تؤمن بأنهم رسل من عند الله ﷻ حقاً وصدقاً، لا تمترى في رسالة من ثبتت رسالته أو نبوته منهم، ولا يجوز أن تشكك أو تعطل شيئاً من ذلك.

الأمر الثاني: أن تؤمن بأنهم قد بلغوا البلاغ المبين من الله ﷻ، فما قصر أحد من الأنبياء والرسل في تبليغ شيء من الدين الذي بُعث به.

ومنها كذلك: الإيمان باسم من علمنا اسمه منهم، أي الإيمان به باسمه، فنؤمن بأنه نبي، وأن اسمه كذا، وقد سمي الله ﷻ لنا في القرآن جملاً منهم كما في آخر سورة الأنعام، وفي آخر سورة النساء.

في قول الله ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا﴾ [الأنعام: ٨٣]، في سورة الأنعام.

وفي قول الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

ومن لم يسمه الله ﷻ منهم فإننا نؤمن به إيماناً جملاً، كما قال الله ﷻ: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

ومن أمور الإيمان بهم أيضاً: تصديقهم فيما أخبروا عن الله ﷻ وعن الجنة والنار، وعن الأمور المغيبة على وجه الإجمال والعموم والإطلاق، فجميع ما يخبر به الرسل فإنه الحق الذي لا أحق منه، والصدق الذي لا أصدق منه، فمن كذب نبياً في خبره فإنه يعتبر كافراً إذا كان هذا الخبر ثابتاً عن هذا النبي ثبوتاً صحيحاً.

ومنها أيضاً: العمل بما لم ينسخ من شرائعهم، لا سيما شريعة محمد ﷺ.

فإن قلت: وهل هذه الأمة تعمل بشرائع الأنبياء السابقين؟

الجواب: المتقرر عند العلماء أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخه في شرعنا، فجميع ما توثقنا من أنه شرع من قبلنا، فإنه يسوغ لنا أن نعمل به، كما قال الله ﷻ عن نبيه ﷺ: ﴿فَبِهْدَاهُمْ آفْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿فَبِهْدَاهُمْ﴾ أي يهدي هؤلاء الأنبياء ﷻ ﴿آفْتَدَهُ﴾.

ومنها أيضاً: طاعتهم فيما أمروا به، والانتفاء عما نُهوا عنه، وهذا واضح.

ومنها أيضاً: الإيمان بأنهم بشر لا يستحقون شيئاً من معاني الربوبية، ولا من معاني الألوهية مطلقاً، فإذا تم العبد هذه المراتب فإنه قد حقق الإيمان الخاص بالأنبياء.

فإن قلت: ما حكم من ادعى النبوة؟

الجواب: أجمع العلماء على كفره، فكل من زعم أنه رسول أو نبي بعد رسول الله ﷻ، فإنه كافرٌ اتفاقاً.

فإن قلت: وهل سيديها أحد؟

فنقول: نعم، سيديها كثير ولكن أخطر من يدعيها ثلاثون، وهو الذين تحصل بهم الفتنة، وتعظم بهم البلية ويكثر أتباعهم والبرهان على هذا ما في الصحيح مسلم في قول النبي ﷺ: «سيكون في آخر الزمان دجالون، كذابون»،

وفي رواية: «ثلاثون» «كلهم يزعم أنه رسول الله، وأنا خاتم الأنبياء لا نبي بعدي» .

مع أنك لو تفحصت الواقع لوجدت أن من يدعي النبوة كثير، فكيف نجتمع بين الواقع وبين الحديث؟

الجواب: إنما الحديث ذكر من تعظم بدعوى نبوتهم البلية، ويكثر سواد أتباعهم، فكل من ادعى النبوة فواجب على إمام المسلمين أن يستتبيه، فإن تاب وإلا قتل كافراً مرتداً.

فإن قلت: بما اختصت رسالة محمد ﷺ؟

الجواب: اختصت رسالته بخصائص كثيرة من أعظمها: أنها آخر الرسالات فلا رسالة تأتي بعدها مطلقاً.

ومنها: أنها أحب الرسالات إلى الله.

ومنها: أنها أخف الشرائع على الإطلاق، فقد وضع الله ﷻ عنا فيها، الأصار والأغلال التي كانت علينا.

ومنها: أن الله خص هذه الرسالة بأفضل الأنبياء والرسل عنده، بل بأفضل الخلق أجمعين، وهو محمد ﷺ.

ومنها: تضعيف أجور أعمالها وإن قلت؛ ولذلك فاليهود والنصارى أكثر عملاً من هذه الأمة، كما أثبتت ذلك الأدلة الصحيحة إلا أن أجور هذه الأمة أعظم؛ ولذلك نحن أصحاب العمل القليل في الزمن اليسير، ولكن السابقون يوم القيامة.

فإن قلت : ما حكم من كذّب برسول من الرسل ؟

الجواب: كل من كذّب رسولا ثبتت نبوته يقينا فقد كفر بالرسول جميعاً، كما قال الناظم:

وكافر بواحد منهم كما قد كان كافراً بهم فلتعلم

ولذلك الله ﷻ يقول: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

فمن آمن ببعض الأنبياء والمرسلين، وكفر ببعض، فقد خلع ريقه الإسلام من عنقه. وتلك هي الحكمة التي جعلت الله ﷻ يقول عن قوم نوح: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، مع أنهم ما كذبوا إلا نوحا، لكن تكذيبهم لرسالة نوح منزلٌ منزلة تكذيب الرسل جميعاً.

فإن قلت : فيما تتفق رسالات الأنبياء وفيما تختلف؟

الجواب: تتفق رسالات الأنبياء في العقائد، وتختلف في الشرائع.

وقولنا العقائد: أي العمليات، وقولنا الشرائع: أي الأمور الفقهية العملية.

والدليل على ذلك: قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ ابْعُدُوا اللَّهَ

وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فتلك هي عقيدة الأنبياء جميعا.

وقول الله ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا

فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فهذا دليل على أن العقائد واحدة، فلا تختلف عقائد الأنبياء

بين رسالة ورسالة، فالعقيدة التي جاء بها محمد ﷺ هي عينها العقيدة التي جاء بها نوح،

وموسى، وإبراهيم وغيرهم من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

وأما الشرائع فتختلف بين نبي ونبي، وبرهانه قول الله ﷻ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً

وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة ؓ قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ

إِخْوَةٌ مِنْ عِلَاتٍ دِينَنَا وَاحِدٍ، وَشَرَائِعُنَا مُخْتَلِفَةٌ»، والعلات: هن الضرائر تحت زوج

واحد، فإذا الأصل واحد، والفروع تختلف، فيقرر الله ﷻ لكل نبي من الشرائع ما يتناسب

مع أهل زمانه.

فإن قلت: هل من شرط الرسالة نزول الكتاب على الرسول؟ بمعنى أن من لم ينزل عليه

كتاب فلا يسمى رسولا؟

الجواب: ليس هذا بشرط في وصف الرسالة، فهناك من الرسل من لم تنزل عليهم كتب

ومع ذلك يصفهم الدليل بأنهم رسل من الله ﷻ.

فإن قلت: ما معنى قول النبي ﷺ: «لَا تَفْضُلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى» مع أننا متفقون

جميعا على أنه أفضل من يونس، فلما ينهانا؟ فعلى أي شيء يحمل نهي النبي ﷺ في هذا

التفضيل؟

الجواب: يحمل على التفضيل المبني على احتقار المفضول، أو العصبية للفاضل، فمن

فضل نبينا ﷺ على يونس بن متى، وتضمن تفضيله هذا احتقار نبي الله يونس، أو أنه إنما

فضله تعصبا لرسول الله ﷻ على حساب بقية إخوانه من الأنبياء والرسل؛ فإن هذا تفضيل

محرم، لا يجوز هذا النوع من أنواع التفضيل.

ولذلك لما قال يهودي: (والذي فلق البحر لموسى، لطمه أحد المسلمين،

قال: إذاً أو تحلف بموسى والنيي ﷺ بين ظهرانينا، فلم علم النبي ﷺ بذلك قال: «لا تخيروا بين الأنبياء».

فلا تقولوا: فلان النبي خير من هذا النبي إذا كان التخيير يتضمن العصبية، أو يتضمن احتقار المفصول، وعلى هذا التخريج فلا يبقى إشكال في هذا الحديث، والله الحمد. إن قلت: من هم الأسباط الذين ذكرهم الله ﷻ في قوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقد ذكرهم الله ﷻ في عدد من المواضع؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم-رحمهم الله تعالى-، والقول الصحيح أن أنبياء بني إسرائيل، الأسباط هم أنبياء بني إسرائيل من بعد موسى. ومن قال: بأنهم أخوة يوسف ففي قوله نظر، بل القول الأقرب إن شاء الله أنهم جملة أنبياء بني إسرائيل من بعد موسى.

إن قلت: هل الخضر نبي؟

الجواب: في نبوته خلاف بين أهل السنة والجماعة، فمسألة نبوة الخضر من عدمها ليست من المسائل العقدية الكبار التي يضل من خالف فيها، أو يخرج عن دائرة أهل السنة من نازع فيها.

فمن قال: أنه نبي فهو من أهل السنة، ومن قال: بنفي نبوته فهو أيضاً من أهل السنة.

لأن المتقرر عند العلماء: أن كل خلاف دائر في مذهب أهل السنة فليس من المسائل العقدية الكبار التي يوالى، ويعادى عليها.

والقول الأقرب إن شاء الله: هو ما اختاره أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله-، وعليه أكثر أهل السنة من أن الخضر نبي.

ودليل ذلك: قول الله ﷻ عنه لما جاء يبين سبب وعلة ما فعله من قتل الغلام، وخرق السفينة، وبناء الجدار قال: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢]، فهذا دليل على

أما فعله عن وحي أوحاه الله ﷻ إليه، واختار ذلك جمع من أهل العلم يطول المقام بذكر عددهم.

إن قلت: هل ذو القرنين نبي؟

الجواب: فيه خلاف بين أهل العلم، والقول الأقرب عندي هو التوقف، كما توقف فيه النبي ﷺ.

في الحديث الذي حسنه جمع من أهل العلم، قال: **«وما أدري ذا القرنين نبي أم لا»**.

إن قلت: هل تُبَع من جملة الأنبياء، في قول الله ﷻ: **﴿وَقَوْمٌ تَبِعَ﴾** [ق: ١٤]؟

الجواب: القول الأقرب عندي هو التوقف في نبوته للحديث السابق الذي رواه الحاكم في مستدركه، والبيهقي، وصححه الألباني قال: **«وما أدري أتبع نبي أم لا»**.

إن قلت: هل لقمان نبي أم لا؟

الجواب: جمهور أهل السنة على أنه ليس بنبي، بل جمهور العلماء على أنه ليس بنبي، وإنما كان حكيماً، وولياً من أولياء الله ﷻ، وقد نص على عدم نبوته ابن عباس -رضي الله عنهما-، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، وغيرهم رحم الله الجميع رحمةً واسعة.

إن قلت: هل الأنبياء معصومون؟

فنقول: أجمع أهل السنة على أن الأنبياء والرسل معصومون في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: معصومون فيما يبلغونه عن الله ﷻ تشريعاً، فلا يمكن أن يقع في تبليغهم الشرع شيء من الخلال أو الخطأ، أو التقصير.

الثانية: أجمع أهل السنة، بل المسلمون فيما أعلم على أن النبي معصوم من الوقوع في الشرك والوثنية، فلا يمكن أن يقع النبي في الشرك أبداً.

فإن قلت: وكيف تقول في قول الله ﷻ عن نبيه: **﴿لَئِنِ اشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾**

[الزمر: ٦٥]؟

فنقول: هذا من باب تعليق الشيء بالفرض المحال.

كقول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]،
وقول الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

النقطة الثالثة: الذي عليه عامة أهل السنة هو أن الأنبياء معصومون من الكبائر، فلا
يمكن أن تقع كبيرة من كبائر الذنوب، وموبقة من موبقات الآثام من نبي أبدًا، حكى
ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وأما النقطة الرابعة: فهي التي فيها شيء من خلاف أهل السنة، وهي دائرة الصغائر
واللمم.

والقول الأقرب: هو أن النبي يتصور منه وقوع الصغيرة، ولكنه يتوب بعدها، وتكون
حاله بعد التوبة أرفع، وأعلى.

ودليل ذلك قول الله ﷻ عن آدم: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].

وقول الله ﷻ: ﴿فَاسْتَعْفَرَ رَبَّهُ﴾، أي عن داود: ﴿وَحَزَرَ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤].

وقال الله ﷻ عن نبيه نوح لما قال إن ابني من أهلي، قال: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ
مِنَ الْجَاهِلِينَ * قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي
وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٦، ٤٧].

ولا ننسى جميعا ما وقع من نبي الله يونس لما خرج من قومه مغاضبًا، فجرى من قصته ما
قصه الله ﷻ علينا.

فأما باب الخطأ في التبليغ فممنوع اتفاقًا، وأما باب الشرك فممنوع اتفاقًا، وأما باب
الكبائر فممنوع في قول عامة أهل السنة، وأما الصغائر ففيها خلاف والقول الصحيح:
أنها قد تقع، ولكن يوفق النبي للتوبة، وتكون حاله أرفع من قبلها.

إن قلت: ما الأحكام التي اختص بها الأنبياء دون غيرهم من سائر البشر؟

فنقول: لقد دلت الأدلة على أن هناك أحكامًا تخص الأنبياء دون غيرهم من هذه الأحكام:

الوحي الذي يحصل به النبوة والرسالة: فهذا الحكم بخصوصه من خصائص الأنبياء.
وأما قول الله ﷻ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٧]، ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، فهذا الوحي بالمعنى اللغوي لا الوحي بالمعنى الشرعي، فهو الوحي بمعنى الإلهام ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، أي أهمها، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٧]، أي: أهمناها.

وأما الوحي بالمعنى الشرعي: فإنه من خصائص الأنبياء، والملك الموكل به جبريل -عليه الصلاة والسلام-.

ومن الأحكام كذلك: العصمة فلا معصوم من البشر إلا الأنبياء، فالنبي معصوم على أوجه العصمة التي ذكرتها في الدرس الماضي.

ومن الأحكام أيضًا: أنه لا تنام قلوبهم، فلا تزال قلوبهم تستقبل الوحي حتى وإن كانوا في منامهم ليلاً، وعلى ذلك ما في الصحيحين من حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت، قال النبي ﷺ: «يا عائشة إن عيناى تنامان، ولا ينام قلبي».

فإن قلت: وكيف يقول: «لا ينام قلبي» وقد ثبت نومه عن صلاة الفجر، ولم يستيقظ هو وأصحابه إلا لما ضربهم حر الشمس كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة وأبي قتادة -رضي الله عنهما-، فإذا كان قلب النبي ﷺ لا ينام فإنه لا بد وأن يحس بما حوله أليس كذلك؟

الجواب: لا إشكال في ذلك والله الحمد، والجمع بينها على وجهين:

الوجه الأول: أن الله ﷻ يحدث في أمر نبيه ما يشاء ليُشرع، فنحن وإن سلمنا بأن عدم نوم قلبه مع نوم عينه خصيصة له إلا أنه قد يسلب هذه الخصيصة لحكمة يعلمها الله ﷻ، أي لحكمة تشريعية «كما كان النبي ﷺ ينسى في صلاته» حتى يشرع الله ﷻ على

نسيانه مسائل سجود السهو، **ف نقول**: لقد سلب الله ﷻ في ذلك الوقت المخصوص تلك الخصيصة حتى يشرع هذه الأحكام التي ترتبت على نومه عن صلاة الفجر. فأخذ العلماء من هذه المسألة عدة أحكام منها: أنه يشرع الأذان للفائتة، من أين سنعرف هذا لو لم ينم؟

ومنها: أن الفائتة يجب قضائها فوراً.

ومنها: جواز تأخير القضاء للفائتة لمصلحة خالصة أو راجحة؛ لأنه لم يصلي الفائتة في مكانه الذي حضره فيه الشيطان **وإنما قال**: «**اقتادوا**» فاقتادوا وراحلهم شيئاً حتى تجاوزه قليلاً.

ومنها: مشروعية صلاة الجماعة للفائتة، وأنها لا تُصلى فرادى، فإذا كانت الجماعة قد فاتتهم فريضة من الفرائض فيجب عليهم أن يؤدوها جماعة مع الإمكان.

ومنها: مشروعية الإقامة للفائتة، وغير ذلك من الأحكام الكثيرة.

فلما أراد الله ﷻ أن يشرع سلب تلك الخصيصة ليرتب عليها من المصالح، والأحكام في الشرعية ما ذكرت لكم طرفاً منه فقط.

وهناك جمع آخر عند أهل العلم: وهو أن قلبه لا ينام باعتبار استشعار الأشياء القريبة منه، وأما الأشياء الكونية العالية السماوية الأفقية فإنها تخفى عنه، ومن المعلوم أن طوع الفجر من عدم طلوعه ليست علامة قريبة، وإنما هي علامة أفقية.

فقوله: «**إن عيني تنامان ولا ينام قلبي**» باعتبار الإحساس بالأشياء القريبة، فلو تكلم عنده في حال نومه أحد لعرف ماذا قال، ولو حدث عنده في مجلسه حدث لعرف ماذا قال ولو كان نائماً، لكن أن يحدث في أطراف الدنيا أو في أطراف الأفاق والسماوات من هاهنا وهاهنا شيء من الأحداث فإنه يخفى على تلك الخصيصة.

فإذا طلع الفجر علامة أفقية خفيت على تلك الخصيصة؛ لأن الله ﷻ لم يجعلها إلا لإدراك ما هو مجاور له أو قريباً منه، وعلى كلا الجمعين فكلا الجوابين صحيح.

ومن خصائص الأنبياء أيضاً: أنهم يخبرون عند الموت بين القبض، وبين البقاء في الحياة، فما من نبي يقبضه الله ﷻ إلا ويخيره بين البقاء أو الموت، كما خير موسى بين الحياة، وبين الموت فاختار الموت، وكما خير نبيه ﷺ، **ففي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت:** (دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ، وأنا مسنده إلى صدري، ومع عبد الرحمن سواك يستن به، فأبده رسول الله ﷺ) أي: نظر له بشوق واهتمام (فعرفت أنه يجب السواك فأخذته وقضمته وطيبته، ثم دفعته إلى النبي ﷺ فاستن به، فما رأيت النبي ﷺ استن استثناءً قط أحسن منه، فما عدا أن فرغ رسول الله ﷺ رفع يده أو أصبعه إلى السماء كأنه يخاطب أحداً: **«في الرفيق الأعلى في الرفيق الأعلى»** قالها ثلاثة، ثم قضى-عليه الصلاة والسلام- وكانت تقول: **(مات بين حاقني وذافني)** أي رأسه قريباً مني.

فالشاهد: أن العلماء حملوا قوله: **«في الرفيق الأعلى»** مع الإشارة ليد أو أصبعه أنه هو التخير، أتريد البقاء يا محمد أو أن تقبض روحك فاختار الرفيق الأعلى، وهذا ليس لأحد إلا لأنبياء الله ﷻ ورسله -عليهم الصلاة والسلام-.

ومن الأحكام المختصة بالأنبياء أيضاً: أنهم يقبرون حيث تموت أجسادهم ولا يجوز أن يتجاوز بالنبي موضع موته، فالله ﷻ متى ما أراد أن يُدفن نبيه في موضع ساقه إلى هذا الموضع ليموت فيه، كما مات موسى قبيل بيت المقدس أي قبيل فلسطين، وهو خارج من مصر عند الكتيب الأحمر، أخرجه الله ﷻ حتى يموت في هذا الموضع.

ولما أراد الله ﷻ لنبيه أن يدفن في غرفة عائشة قبض الله ﷻ روحه في غرفة عائشة، فإنه قبيل موته بأيام استأذن أزوجه أن يمُرَّض في بيت عائشة فأذنَّ له، فالتني يقبر حيث يموت؛ ولذلك دُفن النبي ﷺ في غرفة عائشة.

يقول النبي ﷺ: **«لم يقبر نبي إلا حيث يموت»** حديث صحيح.

ومن خصائصهم أيضاً: أن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء.

يقول الصحابة للنبي ﷺ: يا رسول الله كيف تعرض عليك صلاتنا، وقد أرمت، فقال

النبي ﷺ: **«إن الله يحرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء».**

ومن خصائص أحكامهم: أنهم لا يورثون فأي أموال يتركها نبي أو رسول فإنه تعتبر صدقة على لفقراء والمساكين ولا حق لورثته من أبناء وبنات، أو زوجة في شيء من هذا المال العيني.

يقول النبي ﷺ: **«نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»** حديث صحيح.

فإن قلت: وكيف نجتمع بين هذا، وبين قول الله ﷻ: **﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾**

[النمل: ١٦]؟

فنقول: اعلم أن الوراثة تنقسم إلى قسمين:

- إلى وراثة معنوية.
- وإلى وراثة حسية.

فالمنفي عن الأنبياء إنما هي الوراثة الحسية أي وراثة المال، وأما الوراثة المثبتة بين الأنبياء في القرآن فإنما هي الوراثة المعنوية، أي وراثة العلم والملك والنبوة، فهتمم هذا.

فإن قلت: وهل العلم يُورث؟

فنقول: نعم وبرهان ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: **﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا**

مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وهي وراثة العلم والهدى والبيان.

وفي مسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود من حديث كثير بن قيسن عن أبي الدرداء -

رضي الله عنه-، قال: قال النبي ﷺ: **«وإن العلماء»** ماذا؟ **«ورثة الأنبياء»** يرثون ماذا؟

«العلم والهدى» حديث حسن لغيره.

ولذلك: (لما جاءت فاطمة -رضي الله عنها- لأبي بكر تطلب ميراثها من رسول الله

ﷺ تلا عليها هذا الحديث، فأقرت وحمدت الله ورجعت).

ومن أحكام الأنبياء أيضاً: أنهم أحياء في قبورهم يصلون حياةً برزخية لا يعلم بحقيقتها إلى الله.

يقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون»، ولكنها حياة برزخية، لا يعلمونها إلا الله -تبارك وتعالى-؛ لأنها من الغيب، وما كان من الغيب فإنه موقوف على النص، ولا يجوز إقحام العقل ولا القياس، ولا الآراء، ولا الاجتهادات في شيء من ذلك، وهذه جمل مما نص عليه العلماء في خصائص الأنبياء.

إن قلت: وما وظيفة الأنبياء ولماذا أرسلهم الله ﷻ؟.

فقول: لقد نص الدليل الصحيح على أن الأنبياء لهم عدة وظائف:

الوظيفة الأولى: البلاغ المبين، لقول الله ﷻ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ونحن نقسم بالله ﷻ أنه ما قبض نبي ولا مات رسول، إلا وقد أدى ما عليه من البلاغ حق الأداء بأكمل نصح، وأفصح لسان، وأتم حرص.

ومن وظائفهم: الدعوة إلى الله ﷻ، والدلالة عليه، يقول الله ﷻ عن نبيه ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، هذه وظيفة الأنبياء؛ ولذلك العلماء ورثة الأنبياء؛ لأنهم يدعون إلى الله ﷻ ﴿لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، هذه وظيفة الأنبياء الدعوة إلى الخير، كما أن وظيفة الشياطين الدعوة إلى الشر ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦].

ومن وظائفهم: البشارة، والندارة يبشرون وينذرون، يقول الله ﷻ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ومنها كذلك: إصلاح النفوس وتركيتها، وهذه من أعظم وظائف الأنبياء، التعليم والتربية، التربية والتحلية يسمونها، التربية والتحلية، يقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو﴾ [الجمعة: ٢]، هذا التعليم الآن ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وماذا؟ ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾، أي: يزكي أخلاقهم، ويهديهم إلى معالي الأمور، ويجذرهم من سفاسفها.

ومنها أيضاً: تقويم الأفكار والعقائد المنحرفة، وهذا له أدلة كثيرة في القرآن، كالنهي عن الشرك؛ لأن الشرك فكر منحرف وعقيدة ضالة، والنهي عن البدعة والإحداث في الدين. ومنها أيضاً: إقامة الحجّة على العباد، قال الله ﷻ: ﴿لَمَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. ومنها كذلك: سياسة الأمم، والفصل في خصوماتها، وعلى ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦].

هذه وظيفة الأنبياء، ويقول النبي ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي بعث الله لهم نبياً آخر».

فإن قلت: ومن الذي يسوس أمة محمد؟

نقول: العلماء، فالسياسة الدينية الشرعية من وظائف العلماء، كما أن سياسية الدنيا وتنفيذ الأحكام من خصائص الحكام، ولا تقوم مصالح البلاد إلا بحكامها وعلمائها.

فإن قلت: ما ثمرات الإيمان بالرسول؟

أذكر لكم منها ثلاثة ثمرات فقط:

الثمرة الأولى: أن يعلم العبد عظيم رحمة الله ﷻ بعباده إذ لم يتركهم هملاً ولا سدىً، يتخبطون في ظلمات الجهل والغواية والضلالة، بل أرسل لهم رسلاً يدلونهم على الخير، ويدعونهم إلى الله، ويبصرونهم بالطريق الصحيح، ويهدونهم هداية دلالة وإرشاد إلى الصراط المستقيم، ويجذرونهم من سبل الغواية؛ ولذلك فحاجة البشرية إلى الرسل أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب، فمن أعظم نعمة الله ﷻ على البشرية إرسال الرسل.

الثمرة الثانية: محبة هؤلاء الأنبياء والرسل وتعظيمهم، وتقديرهم، وإنزالهم منازلهم، وألا يتفوه العبد بشيء مما يقدر في منزلتهم.

الثمرة الثالثة: شكر الله ﷻ على هذه النعمة العظيمة، فإنها نعمة لا توازيها نعمة.

ثم قال الإمام الطحاوي - رحمه الله -: (والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين).

الكلام على قول الإمام الطحاوي هذا في جمل من المسائل مختصرة.

لأننا تكلمنا عن ما يتعلق بالكتب عند قول الإمام الطحاوي: وأن القرآن كلام الله.

المسألة الأولى: اعلم أن الإيمان بالكتب من أركان الإيمان الستة، فلا يصح إيمان العبد إلا إذا آمن بالكتب التي أنزلها الله ﷻ على رسله - عليهم الصلاة والسلام-، فمن كفر بواحد من هذه الكتب، مما ثبت بأن الله ﷻ أنزله بالأدلة؛ فإنه يعتبر كافراً بالكتب كلها.

وقد أمرنا الله ﷻ أن نؤمن بالكتب في آيات كثيرة؛ كما قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله: ﴿وَالْكِتَابِ﴾ وإن كان مفرداً، إلا أنه مفرد دخلت عليه الألف والام الاستغراقية.

والمتقرر في قواعد الأصول: أن المفرد، واسم الجمع، واسم الجنس إذا دخلت عليهم الألف واللام فإنها تكسبهم العموم.

فإذا كان الله ﷻ قال: بكل كتاب، كقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أي: كل الناس.

ويقول الله ﷻ: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ [الشورى: ١٥].

فقوله: ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ نكرة.

وقوله: ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ هذا إثبات، والنكرة في سياق الإثبات مطلقة، يدخل في ذلك جميع من أنزل الله ﷻ من الكتب.

ويقول الله ﷻ: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وهذا جمع مضاف، وكتبه جمع مضاف.

والمقرر في قواعد الأصول: أن الجمع المضاف يعم؛ فيدخل في ذلك جميع ما أنزله الله ﷻ من الكتب.

وفي حديث جبريل الطويل، لما فسر النبي ﷺ له الإيمان قال: «أَنْ تَوَمَّنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ» وماذا؟ «وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ».

ولا أعلم نزاعاً في كُفْرٍ من كُفْرٍ بكتاب واحد مما أثبتت الأدلة أن الله ﷻ أنزله، فمن كفر بصحف إبراهيم فقد كفر بالكتب المنزلة على المرسلين كلهم، ومن كفر بالتوراة فقد كفر بالكتب المنزلة على المرسلين كلها، وهكذا دواليك.

فما يُقال في الإيمان بالرسول، يُقال في الإيمان بالكتب، فكما أنه من كفر بواحد من الرسل ممن ثبتت رسالته بالدليل الصحيح؛ فإنه يعتبر كافراً بالرسول كلهم، فكذلك من كفر بكتاب واحد مما ثبت الدليل بأن الله أنزله؛ فإنه يعتبر كافراً بالكتب كلها.

المسألة الثانية: اعلم أن الإيمان بالكتب ينقسم إلى قسمين:

- إلى إيمان عام مجمل.

- وإلى إيمان مفصل.

فأما الإيمان المجمل: فإن تؤمن بما أنزل الله ﷻ من الكتب على أنبيائه ورسوله، من غير تفاصيل زائدة، وهذا فرض عين على كل أحد، لا يعذر أحدٌ بترك هذا النوع من الإيمان،

فكل أحد يستطيع أن يؤمن هذا الإيمان العام المجمل، من غير تفاصيل، وإنما يؤمن إيماناً عاماً بما أنزل الله من كتاب.

كما قال الله ﷻ: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ [الشورى: ١٥]؛ فلا يُعذر أحد في ترك هذا النوع من الإيمان.

وأما تفاصيل الإيمان بالكتب، ودقائق الإيمان بها فإنه يُخص به من بلغه دليله وفهمه، وقامت عليه الحجة فيه.

وأما النوع الثاني من أنواع الإيمان:

فهو الإيمان المفصل، وهو أن تؤمن بعدة أشياء:

الأمر الأول: أن تؤمن بأن جميع الكتب التي أنزلها الله أنها كلام الله، منزلة غير مخلوقة، فالتوراة كلام الله منزلة غير مخلوقة، والإنجيل كلام الله منزل غير مخلوق، وصحف إبراهيم وموسى أيضاً والقرآن كلها كلام الله ﷻ منزل غير مخلوق.

يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ إذا فهي منزلة، قال: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، فإذا فهي منزلة من عند الله ﷻ، فهي وحيه هو وكلامه سبحانه.

الأمر الثاني: أن تؤمن الإيمان الجازم بأنها من عند الله ﷻ حقاً وصدقاً، فجميع الكتب والصحف التي حوت كلام الله ﷻ، وأوحاه إلى رسله سواء منها ما ألقاه الله ﷻ مكتوباً كالتوراة، أو أنزله عن طريق الملك كالقرآن، ثم كُتبت بعد ذلك كل ذلك حق وصدق من الله ﷻ.

الأمر الثالث: أن تؤمن بما علمت اسمه منها باسمه، فتؤمن أنه كتاب من عند الله وأن اسمه كذا، فأنت مطالب بالكتاب الذي علمت اسمه أن تؤمن به إيماناً مخصوصاً باسمه، وأما

الكتب الكثيرة التي أنزلها الله ﷻ على أنبيائه ورسله مما لم يذكر لنا الدليل شيئاً من أسمائها فأنا نؤمن بها إيماناً عاماً مجملاً.

الأمر الرابع: أن تُصدق ما ورد في هذه الكتب من الأخبار التي لم تحرف، ولم تبدل.

أما القرآن فلم يدخل في أخباره لا مطلق التحريف، ولا مطلق التبديل مطلقاً؛ لأنه محفوظ من عند الله ﷻ.

وأما التوراة والإنجيل، فلا بد أن تتأكد من أن هذا الخبر هو كلام الله فيه؛ لأنه قد طالته أيد التحريف، والتبديل، ولا طريق للعلم بصحة كلام الله ﷻ في التوراة والإنجيل، إلا إذا ورد عن طريق شرعنا، إما كتاباً، أو في صحيح السنة.

فإذا ذكرت آية من القرآن أن مما أنزل الله في التوراة أو الإنجيل أو الزبور كذا وكذا؛ فحينئذ هذا يعتبر من الأخبار التي يجب الإيمان بها والتصديق.

كما قال الله ﷻ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٤٥] أي اليهود ﴿فِيهَا﴾ [المائدة: ٤٥]، إي في التوراة ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥].

قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وهكذا في آيات كثيرة.

وفي صحيح الإمام البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: إن هذه الآية التي تقرأونها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥] قال: وفي التوراة {يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً وحرراً للأمة أنت عبدي ورسولي سميتك المتوكل ليس بفظ ولا صحاب بالأسواق، ولا يجزي السيئة بالسيئة ولكن يعفوا ويصفح، ولن يقبضه الله ﷻ حتى يقيم به الملة العوجاء فيفتح به أعين عميا، وأذانا صما}، هذا في التوراة لثبوت النص به.

وأما أن يفتح الإنسان ما في الكتب التي في أيدي القوم، ثم يبدأ يُصدق الأخبار التي فيها، فهذا لا؛ لأنه سيأتينا مسألة إثبات دخول التحريف أو وجود التحريف في التوراة والإنجيل والزبور.

وأما القرآن فقد سلم من ذلك؛ لأن الله ﷻ هو من تولى حفظه، فكل خبر ثبت في هذه الكتب فالواجب عليك أن تصدق به، وألا يدخلك فيه شيء من الريب أو الشك.

ومما يدخل في الإيمان المفصل أيضا: العمل بما في هذه الكتب من الأحكام الشرعية ما لم تنسخ، والأصل في هذه الأمة أن تعمل بالقرآن، ولها أن تعمل بشريعة من قبلها إذا لم يرد ناسخها في القرآن.

كما تقر عند الأصوليين: أن شريعة من قبلنا شريعة لنا، ما لا يرد نسخها في شريعتنا.

والحق أن شرع من قبلنا شرع لنا إن لم يرد ناسخه في شرعنا، مثل تشريع الوكالة، تشريع الضمان، وكل هذه الشرائع التي ثبتت في شريعة من قبلنا، فإنها تعتبر شريعة لنا.

وأما ما ثبت أنه شريعة لمن قبلنا ووردت شريعتنا بنسخه، فإياك أن تعمل به؛ ولذلك صارت شرائع من قبلنا بالنسبة لشريعتنا لا تخرج عن ثلاثة أقسام:

القسم الأول: شرائع من قبلنا وردت شريعتنا بتشريعتها، فهذه نعمل بها؛ لأنها شريعة من قبلنا؛ ولأنها شريعتنا.

والقسم الثاني: شرائع من قبلنا ثبتت شريعتنا بنسخها، فهذه لا يجوز لنا أن نعمل بها؛ لأننا متعبدون بالعمل بما في القرآن من الشرائع.

ومن الأمثلة على ذلك: جواز سجود الإكرام والتحية في شريعة نبي الله يوسف: ﴿وَحَرُّوا لَهُ سُجْدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولكن في شريعتنا نسخ هذا، فلا يجوز أن يسجد أحد لأحد فالسجود لا يكون إلا لله ﷻ.

ولذلك لما سجد معاذ بين يدي النبي ﷺ أنكر عليه ذلك، طبعاً تأويلاً، أنكر عليه ذلك وقال: «إنه لا يسجد إلا لله، ولو كنت امرأةً أحدًا أن يسجد لأحدٍ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها».

ومنها كذلك: أنه كان في شريعة نبي الله موسى، أن آحاد أمته إذا أصاب ثوب أحدهم شيء من النجاسة، فلو غسله بمياه الدنيا ما طهر، بل علاجها أن يُقرض بالمقراض، تُقرض موضع النجاسة بالمقراض.

وأما في شريعتنا فقد نسخ هذا، وأمر بتكفير موارد النجاسة بالمياه حتى تزول صفاتها، بل لو زالت عين النجاسة بنفسها بالشمس، أو بالاستحالة، أو بالريح؛ فإن المحل يطهر؛ هذه من نعمة الله.

ففي سنن أبي داود بإسناد جيد، من حديث عبد الرحمن بن حسنة: «قال: خرج النبي ﷺ ومعه الدرقة فجلس يبول إليها، فرأه أحدهم. فقال: انظروا إلى هذا يبول كما تبول المرأة، فسمعه النبي ﷺ، فقال: ويلك أو ما تدري ما أصاب صاحب بني إسرائيل، كانوا إذا أصاب ثوب أحدهم البول قرضه بالمقراض، فأنكر عليهم فعذب في قبره» يعني أنكر عليهم تطبيق شريعة أهل ذلك الزمن.

فالاستنجاء بالماء الذي قُلت بأنه من شأن النساء - لأن الرجال ما كانوا يعرفون الاستنجاء بالماء، وإنما كانوا يستجمرون - فلما رأوا النبي ﷺ يستجمر بعد بوله بالماء قال: هو يصنع كما تصنع النساء، وأنتم تعرفون الاستنجاء بالماء من جملة شريعتنا.

فكأنه ينبه: كي لا تقع في إنكار شيء مشروع؛ فتعذب كما عذب صاحب بني إسرائيل؛ لما أنكر عليهم الشيء المشروع في زمانهم.

مثال ثالث : لقد كان في شريعة نبي الله موسى، أن الإنسان إذا وقع في الذنب العظيم، فإن من كما توبته أن يقتل نفسه قال الله ﷻ: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وفي شريعتنا والله الحمد، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، فليس بين العبد وبين التوبة، حتى من أعظم الذنوب وهو الشرك إلا أن يصدق في توبته، ويستجمع شروط التوبة الصادقة النصوح، ويتوب الله ﷻ على من تاب.

القسم الثالث من شرائع من قبلنا: شريعة ثبتت أنها من شريعة من قبلنا، ولكن لم يأتي شريعتنا لا بالأمر بها وتشريعها، ولا بنسخها.

فتأتي هذه القاعدة: أن شريعة من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخه في شرعنا.

وأني بحثت الفروع التي يخرجونها، يخرجها الأصوليون على هذا القسم الثالث؛ فوجدت أن الخلاف بين العلماء لفظي؛ وذلك لأنه ما من شريعة نقلها الشارع ممن قبلنا إلا ولا يخلوا الأمر من ثلاث حالات:

- إما أن يأمر بها؛ فتكون من القسم الأول.
- وإما أن ينهى عنها؛ فتكون من القسم الثاني.
- وإما أن يسكت عليها فتكون من شريعتنا؛ لأن الشارع إذا أقر؛ فهذه تشريع إقراري، ولا أجد مثلاً، ما أجد مثلاً أبداً يصلح على تطبيق هذا القسم الثالث؛ لأنهم يأتون بأمثلة على شرائع جاءت عن قبلنا، لكن ذكرها الله، ولم ينكرها بل أقرها، والقرآن لا يُقر إلا الحق.

أو ذكرها النبي ﷺ في معرض المدح، أو في معرض الإخبار، ثم أقرها ولم ينكرها، والمعلوم عند العلماء أن إقرار النبي ﷺ حجة على الجواز؛ وبناءً على ذلك فيثبت عندنا القسمان الأوليان فقط

وأما خلاف العلماء في القسم الثاني؛ فكأنه خلاف لفظي لا ثمره له، جميع الأمثلة وهذا بالاستقراء التام، جميع الأمثلة التي يذكرونها على القسم الثالث كلها يجمعها شيء واحد؛ وهو أنها شريعة إما وردت في القرآن والسنة لكن القرآن سكت لم ينهى ولم يأمر، فإذا هي شريعة إقراره فهي من شريعتنا؛ لأننا نثبت التشريع بالأقوال، والأفعال والإقرار أيضاً.

فإذاً من مقتضيات الإيمان بالكتب؛ العمل بما ثبت فيها من أحكام شريعة.

ومن مقتضيات الإيمان بها أيضاً: الإيمان الجازم بأنه يصدق بعضها بعضاً؛ فليس بينها اختلاف، ولا تناقض، ولا اضطراب باعتبار مسائل الاعتقاد، والأخبار الغيبية.

فجميع الاعتقادات والأخبار الغيبية التي أنزلت في التوراة والإنجيل يؤيدها القرآن ويصدقها، وليس في الكتب الله شيء من التناقض أبداً في هذين الموضوعين.

لكن أما في الشرائع، فقد ينهى القرآن عن شرائع من قبلنا، والكلام هنا عن الأمور الغيبية، أو الأخبار أبداً، فليس في الأخبار الغيبية، ولا في العقائد العلمية شيء من التناقض، أو الاضطراب بين كتب الله المنزلة.

والدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ فإذا كتب الله يصدق بعضها بعضاً.

قال الله ﷻ عن القرآن: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧]؛ فإذا ليس ثمة شيء من العقائد مضطرب، أو مختلف في كتب الله، ولا شيء من الأخبار الغيبية مضطرب، أو مختلف في كتب الله

وأما الشرائع: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨].

فإذا الاختلاف بين الكتب كالاختلاف بين الرسل، فكما أننا نثبت أن الرُّسل متفقون في مسائل الغيبيات والعقائد لكن يختلفون في التشريع في الأمور العملية لا العلمية؛ فكذلك الكتب متفقة في مسائل الاعتقادات، ومتفقة في مسائل الغيبيات، لكن في مسائل التشريعات تختلف.

ومن مقتضياتها أيضاً: الإيمان بأن القرآن أفضلها، وأجمعها، وأرفعها رتبةً، وأنه المهيمن عليها، فأفضل كتاب أنزله الله ﷻ على رسوله إنما هو القرآن، وهذا باتفاق المسلمين فيما أعلم، لم يخاف في ذلك أحد، فأفضل كتب أنزله الله ﷻ هو هذا القرآن.

ومن مقتضياتها أيضاً: الإيمان بأن القرآن محفوظ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢].

ومن مقتضياتها أيضاً: الإيمان بأن القرآن خاتمتها فكل من جاء بكتاب يزعم أنه من عند الله غير هذا القرآن، أو بعد القرآن فإنه كاذبٌ في دعواه.

كما أن النبوة حُتمة بمحمد ﷺ؛ فكل دعوة للنبوة بعد نبوته فريفٌ وهوى؛ فكذلك من كتب الكتاب بيده ثم قال هذا من عند الله، أو هذا أنزله الله علي أو هذا وحيٌ أوحاه الله ﷻ علي؛ فإنه كذاب.

قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

فكل هؤلاء دجاجلة، وهذا سيكون في آخر الزمان؛ كما قال ﷺ: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباءكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم، ولا يفتنونكم».

وفي الصحيح أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً عليه قال: «إن في البحر شياطين مسجونه أوثقها نبي الله سليمان، يوشك أن تخرج على الناس فتقرأ عليهم قرآناً».

هذه جملة المقتضيات.

ومن المسائل أيضاً إن قلت: وكيف كان وحي الله لأنبائه بهذه الكتب؟ وما هي طرائق الوحي بهذه الكتب؟

الجواب: لقد فصل الله ﷻ طرائق إنزال هذه الكتب على رُسله، في قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذنيه مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

فمن الكتب ما أوحاه الله ﷻ من وراء حجابٍ على النبي، فالنبي هذا أو الرسول هذا سمع الوحي مباشرةً، من غير واسطة رسول كالنور، التوراة كتبها الله ﷻ وأنزلها بلا واسطة رسول على نبيه موسى.

ومن الكتب ما ينزل بواسطة الرسول، والرسول الملكي الموكل بالوحي هو من جبريل ﷺ، كما كان جبريل ينزل بالقرآن على النبي ﷺ، فإذن القرآن سمعه النبي ﷺ من الله بواسطة جبريل.

كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ* نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٢، ١٩٤]

وقد كان القرآن ينزل على النبي ﷺ على عدة أنحاء في صحيح البخاري من حديث عائشة-رضي الله عنها-: «أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ سأله: كيف يأتيك الوحي يا رسول الله؟

قال: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، فيفصم عني؛ وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني؛ فأعي ما يقول».

تقول عائشة: ولقد كان الوحي ينزل عليه في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً.

فإذن إنزال هذه الكتب:

- إما أن يكون بوحي الله مباشرةً على الرسول، إما مشافهة، أو كتابة.

- وإما أن يكون بواسطة الرسول الملكي.

ومن المسائل أيضاً: اعلم -رحمك الله- أن القرآن ناسخ لما قبله، باعتبار الأحكام والتشريعات، فلا حق لأحدٍ في هذه الأمة أن يترك العمل بالقرآن استكفاءً بما عند اليهود من التوراة والإنجيل؛ كما هي الدعاوى الكثيرة التي تنطلق من أفواه من لا خلاق لهم.

ولذلك من قال بأن من تعبد الله بشرائع التوراة والإنجيل، فهو كمن تعبد الله بشرائع القرآن؛ فإنه كافر، خالع ربة الإسلام من عنقه بالكلية، إن كان ليس بسكران وعقله معه ويعي ما يقول-؛ فإنه كافر فلا حق لأحدٍ من هذه الأمة أن يخرج عن مقتضى شريعة القرآن.

بل من زعم أنه يمكن أن يخرج عن مقتضى شريعة القرآن؛ فإنه كافر بإجماع المسلمين فيما أعلم.

ومن المسائل أيضًا: اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في قول الله ﷻ: ﴿صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٩]، فهل صُحُف موسى هي عين التوراة، أم أن التوراة غير هذه الصُحُف؟

على قولين لأهل السنة والجماعة، والأقرب عندي أنها غير التوراة.

فالتوراة كتابٌ تولى الله ﷻ كتابته بيده، وقد نوه الله ﷻ به في كتابه في مواضع متعددة، ولم يذكر هذه الصُحُف إلا في موضع واحد.

فكأن هذه صُحُفٌ أنزلها الله ﷻ موضحةً لشرعية التوراة؛ كالسنة التي كانت تنزل على رسول الله وهي الحكمة؛ موضحةً للقرآن، فهذه الصُحُف ليست هي التوراة في أصح القولين، ومن قال بغير هذا، فليس هذا الخلاف من الخلاف العقدي العظيم الذي يوالى ويُعاد عليه.

ومن المسائل أيضًا: اعلم -رحمك الله- أن التوراة والإنجيل والزبور قد دخلها التحريف، وطالها يد التبديل والتغيير؛ كما أثبت القرآن ذلك.

وهذا التبديل والتغيير له عدة أسباب، فمن أسبابه كثرة الكذب، ومن أسبابه استتقال تطبيق شرائع التوراة والإنجيل، فقد كانوا إذا استتقلوا تطبيق شريعة من الشرائع استبدلوها؛ كما استتقلوا رجم الزاني والزانية، فاستبدلوها إلى تسويد وجوههم؛ فلما جاءوا إلى النبي ﷺ يُريدونه أن يحكم في زانٍ وزانية يهوديين، قالوا: اذهبوا إلى هذا النبي، الذي يزعم أنه نبي، واسألوه عن حكم الزناة.

فإن قال: بما تريدون فاتبعوه، **وإن قال:** بخلافه فاتركوه: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١]، فلما جاءوا إلى النبي ﷻ، قال: «كيف تجون حد الزنى عندكم في التوراة».

قالوا: نُشهر بهما ونسود وجوههما، فخرج عبد الله بن سلام وكان عالماً من علماء اليهود وقال: كذبت اقرءوا التوراة فقرأوها، فوضع القارئ يده على آية الرجم، وقرأ ما قبلها وما بعدها.

فقال عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فقال: صدق صدق يا محمد نجد في التوراة آية الرجم.

فأمر النبي ﷺ برجمهم قال: فلقد رأيتُهُ فتعرضوا لجسده بالحجر - يقيها يعني".

الشاهد أن هذا كله يدل على أنهم كانوا إذا استقلوا شريعة من شرائع التوراة والإنجيل؛ حرفوه.

ومن مُقتضيات تحريفهم: أنهم كانوا يُحرفون طلباً للمال، وهم يشترون بآيات الله ﷻ ثمناً قليلاً.

كما قال الله ﷻ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمناً قليلاً﴾ [البقرة: ٧٩]، تتكلم عن طائفة من بني إسرائيل يكتبون الكتاب، فيقولون هذا من عند الله، هذا إنجيل يوحنا، هذا إنجيل متا، وكله تبديل وتغيير؛ حتى يتقاضوا به الدنيا.

ومن مُقتضياتها: كتم الحق، وبغض إبرازه؛ لأن في إبرازه إسقاطاً لهم، فهؤلاء الأحرار والرهبان يعلمون الحق؛ ولكن يعلمون أنه متى ما أبرز هذا الحق سقطت مُخصصاتهم، أو سقطت هيبتهم، أو بان كذبهم ونفر الناس عنهم.

وأحياناً يكتمون الحق بُغضاً للطرف الآخر؛ ولذلك فذكر محمد ﷺ وذكر نبوته موجود عندهم في التوراة والإنجيل؛ ولكن يكتمونها، ولا يدرسونها ولا يقرؤونها أمام أتباعهم بُغضاً وإيذاء واستكباراً، كما قال الله ﴿حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، ولذلك الله ﷻ فضحهم في هذا؛ وقال: ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ [البقرة: ١٤٦]

يعني يعرفون نبوته وصفته: ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، يعرفونه وليس بشيء خفي عنهم، ولكن بعضاً للطرف الآخر بعضاً للمسلمين أن يُحْصِمَ اللهُ بآخِر رسالة سماوية.

ولذلك نحن نجرم معاصر المسلمين بأن الكتب التي معهم محرفة لهذه الأغراض التي بينها كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] وقال الله ﷻ في آيتين: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، وفي آية أخرى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١].

وقال الله ﷻ: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] وقال الله ﷻ: ﴿قَوْلًا لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلًا لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩] ويقول الله ﷻ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

وقال الله ﷻ: ﴿اشْتَرَوْا بَايَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [التوبة: ٩]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فلا يُوثق بما عندهم من الكتب أبداً؛ لأن الأدلة المتواترة أثبت أنها محرفة.

وبناءً على ذلك ننتقل إلى مسألة قريبة، جوهرها كأنه مضى وهو:

ما حكم الاطلاع على التوراة والإنجيل المعاصرة الآن التي في أيدي القوم، وهم حريصون على نشرها، وعلى إيصالها للمسلمين، لا سيما مع تيسر وسائل التواصل الآن فهل يجوز للمسلم أن يطلع على شيء من التوراة والإنجيل؟

الجواب: هذا الأمر فيه تفصيل، فإذا كان المقصود باطلاعه اطلاق هداية، ورغبة في التعرف على طريق الله ﷻ، أو الاستهداء بما فيها فإنه مُحرم ولا يجوز، فلا يجوز أن يطلب الإنسان الهدى بالاطلاع على ما في التوراة والإنجيل؛ لأن ما جاءنا به النبي ﷺ هو الحجة، وبه تقوم الحجّة.

وروى الإمام أحمد بإسنادٍ حسن لغيره، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ: «أن عمر بن الخطاب جاء بنسخة من التوراة للنبي ﷺ، وقال: يا رسول الله هذه نسخة من التوراة، فجعل عمر يقرأ، وجعل وجه رسول الله ﷺ يتغير فقال أبو بكر: يا عمر ثكلتك الثواكل، أو ما ترى إلى وجه رسول الله ﷺ فنظر عمر إلى وجه رسول الله، فقال: أعودوا بالله من غضب الله، وغضب رسوله، رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً.

فقال النبي ﷺ: والله لو بدى لكم موسى فاتبعتموه، وتركتموني؛ لصلتكم سواء السبيل، ولو كان أخي موسى حياً، وأدرك نبوتي؛ لما وسعه إلا أن يتبعني».

وفي جامع الإمام الترمذي بإسنادٍ حسنٍ لغيره، من حديث جابر أيضاً: «أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله إنا نسمع من يهود أحاديث تُعجبنا؛ أفترى أن نكتب بعضها فقال: أمتهوكون بما تهوكت اليهود والنصارى، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، ولو كان أخي موسى حياً؛ لتبعني».

فلا يجوز للإنسان أن يطلع عليها؛ إذا كان مقصود اطلاعه طلب الهدى والاستقامة، والتعرف على مراد الله ﷻ،

هذه الحالة الأولى.

الحالة الثانية: إذا كان المطلع عليها عاميًّا، ليس عنده فرقان في معرفة الحق من الباطل، فهذا لا يجوز أن يطلع عليها؛ سدًّا لذريعة عقيدته، واختلاس إيمانه، أو وقوعه في ما لا يُحمد عقباه من قبول شيء من التحريف الذي فيها.

كما نقوله في سائر كتب أهل البدع؛ فلا يجوز للإنسان العامي أن يطلع عليها؛ سدًّا لذريعة فساد عقيدته، وأنتم تعرفون أن من مقاصد التشريع حفظ الدين.

الثالثة: أن يكون المطلع عليها من فحول العلماء، ويكون مبلغ اطلاعه إبراز جوانب التحريف، أو الرد على القوم بما يؤمنون به؛ فهذا لا بأس به ولا حرج.

كما فعله بن تيمية -رحمه الله تعالى- في النقل الكثير من التوراة والإنجيل، مع الرد عليه برد العالم الراسخ، في كتابه: "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح".

وكذلك كما فعله الإمام بن القيم -رحمه الله- في كتابه: "هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى".

وهما كتابان ينبغي لمن أراد أن يُناقش أهل الكتاب أن يطلع عليهما، ويكون لهما مختصرًا عنده؛ لأن جميع ما يُردونه من الشُّبه، والحكايات، والقصص، والأخبار؛ قد أجاب عليها ابن تيمية -رحمه الله-، وابن القيم.

كما أن من أراد أن يُناقش الرافضة؛ فإنه لا ينبغي أن يدخل معهم في مهاترات، إلا وبعد أن قرأ قراءة متأنية "لمنهاج السنة النبوية" لابن تيمية.

فلذلك لا غرابة أن يجاربوا هذا الرجل بخصوصه، لا الرافضة ولا اليهود والنصارى؛ لأنه كسرهم، وكسر مذهبهم، وكسر أصولهم، ومرغ بوجوههم وانوفهم التراب؛ ففتبعهم وهدم قواعدهم؛ فخر عليهم السقف من فوقهم.

فأنا ما ألومهم في بغضهم له، فإن من جاءك وهدم أصولك؛ فإنك ستبغضه، فابن تيمية مبعوض منهم لمثل هذا.

فمن أراد أن يُناقش اليهود والنصارى؛ فلا بد أن يطلع على هذين الكتابين، ومن أراد أن يُناقش الراضية؛ فلا بد أن يطلع على كتاب ابن تيمية "منهاج السنة النبوية"؛ ويكون له ملخصاً؛ لأن غالب ما يريدونه من الشبه؛ قد أجاب عليها ابن تيمية -رحمه الله- بإجابات عظيمة.

ثم قال الإمام الطحاوي في عقيدته العظيمة: (ونُسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين).
الكلام على هذه القطعة في جملٍ من المسائل والقواعد:

-المسألة الأولى: لقد قسم العلماء الأمة المضافة للنبي ﷺ إلى قسمين إلى أمة إجابة وأمة دعوة، فقول الإمام الطحاوي -رحمه الله تعالى-: (ونُسمي أهل قبلتنا) هذا يُخرجه نوعٌ من أنواع الأمة وهي أمة الدعوة، وهي تلك الأمة التي جاءت بعد بعثة النبي ﷺ ولكنها لم تؤمن ولم تُسلم به ولا بشريعته.

فهم من جملة أئمة ولكن العلماء يسموهم أمة الدعوة، فقومٌ واجبٌ عليهم أن يؤمنوا به، ولكنهم ما آمنوا، فلا يُصفون بأنهم من أمة الإجابة، وإنما من أمة الدعوة.

وهم الذين قال فيهم النبي -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- كما في صحيح مسلمٍ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «والذي نفس محمد بيده لا يُسمع بي أحدٌ من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»؛ يقصد أمة الدعوة.

فأمة الدعوة لا تدخل في كلام الإمام الطحاوي؛ لأنهم ليسوا من أهل القبلة، وإنما يدخل في كلام الإمام الطحاوي النوع الثاني من أنواع الأمة، وهم: أمة الإجابة: وهم كل من شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله وصار يُصلي إلى القبلة، فهؤلاء هم أمة الإجابة.

وعندنا لطيفةٌ وهي أن كل أمةٍ مضافةٍ إلى النبي ﷺ فهي مراد بها أمة الإجابة لا أمة الدعوة، مثل: «**وإني اختبأت دعوتي شفاعةً لأمتي**»؛ أمة الإجابة. وكذلك: «**رب أمتي أمتي**»؛ أيضًا أمة الإجابة.

فكل أمةٍ أضافها النبي ﷺ له فإنه يقصد بها إضافة أمة الإجابة فقط، فلا بُد من حفظ هذين القسمين حتى نعرف ماذا يدخل في كلام الإمام الطحاوي من أقسام الأمة مما سيدخل.

-المسألة الثانية:

إن قلت من أهل القبلة الذين نسبهم لنا الإمام الطحاوي في قوله: (وُسمى أهل قبلتنا)؟

الجواب: كل من توجه في صلاته إلى الكعبة البيت الحرام، فهو من أهل القبلة، وهذه قاعدةٌ عندنا احفظوها معاشر أهل السنة: كل من توجه في صلاته إلى القبلة فهو مسلم، فاستخدام القبلة دليلٌ على تمييز من استقبلها عن المشرك الوثني؛ لأنَّ المشرك الوثني لا يستقبل شيئًا من الجهات أبدًا، فإنه يعبدُ شيئًا الأوثان والأصنام.

وكذلك فيه تمييزٌ أيضًا عن النصراني واليهودي؛ لأنَّ قبلتهم إلى المشرق وليس إلى البيت الحرام، فأهل الكتاب هل لهم قبلة؟

الجواب: نعم كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ

بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥] ، فإذا لهم قبلة، ولكن ليست إلى جهة الكعبة، وإنما إلى جهة المشرق.

فإنَّ قول الإمام الطحاوي: (وُسمي أهل قبلتنا)؛ هذا فيه تمييزٌ عن ثلاث طوائف: عن طائفة المشركين الوثنيين، وعن طائفة اليهود، وعن طائفة النصارى؛ لأنَّ اليهود والنصارى يستقبلون جهة المشرق، فالذي يستقبل الكعبة هذا يُسمى مسلمًا.

وبرهان هذا ما في صحيح الإمام البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك من المسلمين، فذلك المسلم»، وقال «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمّة الله، وذمّة رسوله فلا تخفروا الله في ذمّته»

- المسألة الثالثة:

قاعدة: كل من ثبت إسلامه بيقين، فلا يزول عنه اسم الإسلام إلا بيقين.

وهذه القاعدة لي فيها رسالة مستقلة، وقد فرغت عليها قرابة المائة فرع، فإنَّ كل من نطق بالشهادتين، وصلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، فإننا نضع بأنّه قد دخل في دائرة الإسلام، فلا حق لأحدٍ يا إخوان، أن يخرج من هذه الدائرة إلا بيقينٍ قاطعٍ مثل نور الشمس في رابعة النهار.

وأما إخراج المسلمين من هذه الدائرة بمجرد الظلم، والتخمين، والتشفي، ودرك الغير أو المعاقبة بالمثل، أو التخلص، والهوى، والجهل، والعناد، فكل ذلك ليس طريقًا صالحًا لإخراج من ثبت إسلامه بيقين؛ فإنّه ما دخل في الإسلام إلا بدليل، ومن دخل في حكم الإسلام بدليل، فإنّه لا يجوز أن يُحكم عليه بالخروج من دائرته إلا بدليل.

فكل من نطق بالشهادتين، وصلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا فهو من أهل القبلة، فلا حق لأحد أن يُجرجه عن هذا المسمى إلا بيقين، ويُوضح هذ القواعد التي تأتي.

ومنها قاعدة: أهل السنة لا يتسمون إلا باسم الإسلام والإيمان، أو ما دل عليه دليل، أو كان صفةً راسخةً فيهم.

ونعني بتلك الصفة الراسخة أي من تلك الصفات التي تميز بها أهل السنة والجماعة عن غيرهم من الطوائف مما يحبه الله ويرضاه.

فأهل السنة لا ينتسبون لأي اسم إلا إذا كان قد ثبت به الدليل، وأحق أسماء أهل السنة إليهم اسم الإسلام والإيمان، كما سمنا به إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- قال: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]؛ فأى آية فيها ياء يأبها الذين آمنوا، فاعلم أن أهل السنة والجماعة مخاطبون بمقتضاها في الدرجة الأولى.

وكذلك من جملة أسماء أهل السنة والجماعة الطائفة المنصورة لثبوت الدليل في قول النبي ﷺ: «ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره لا يضرهم من خذلم ولا من خلفهم حتى يأتي أمر الله، وهم على ذلك» -أسأل الله أن يجعلني وإياكم منهم.

ومن أسمائهم المحبوبة لهم : الجماعة؛ لثبوت ذلك في سنن أبي داود ومسنده الإمام أحمد بإسناد صحيح لغيره من حديث معاوية -رضي الله تعالى عنه- قال: قال النبي ﷺ في حديث الافتراق قال: «وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة».

ومن أسمائهم المحبوبة إليهم أيضاً: الفرقة الناجية؛ لورود هذا الاسم بخصوصه في بعض طرق حديث الافتراق قال: «وهم الناجية».

ولعموم قوله - عليه الصلاة والسلام-: «كلها في النار إلا واحدة»

ومن أسمائهم أيضاً: أهل السنة، وهذه ليس لها دليلٌ بخصوصها، ولكنها صفةٌ راسخةٌ فيهم مما يحبه الله ويرضاه، وهو الاعتصام بالكتاب والسنة باطنًا وظاهرًا في الأقوال، والأعمال، والاعتقادات.

ومن أسمائهم المحبوبة أيضاً: أهل الحديث، وهذه وإن لم يكن لها دليلٌ بخصوصها إلا أنها صفةٌ راسخةٌ فيهم مما يُحبه الله ويرضاه، وهو اعتماد الحديث في كل مصادره سواء كان متواتراً أو كان الاحتجاج بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد.

فأهل السنة لا ينطون تحت أي شعار، وإنما لا ينطون إلا تحت اسم الإسلام أو الإيمان أو ما دل عليه دليل، أو كان صفةً راسخةً فيهم من الصفات التي يُحبها الله ويرضاه.

وأما غيرهم من الطوائف فإنه ربما يتسمى باسم بدعته التي ابتدعتها كالخوارج، نسبةً لخروجهم على علي بن أبي طالب، والقدرية نسبةً إلى إنكارهم بالقدر، والجبرية نسبةً إلى القول بأن العبد مجبورٌ على فعله، وغيرها من الطوائف فإنها تنتسبوا إلى بدعتها، وهذا خلاف منهج أهل السنة والجماعة.

ومن الطوائف من تنتسب إلى مؤسس فرقتهما فالأشعرية في نسبةً إلى أبي الحسن الأشعري، والماتريدية نسبةً إلى أبي منصور الماتريدي، والكلاية نسبةً إلى محمد بن سعيد بن كلاب، والجهمية نسبةً إلى الجهم بن صفوان الترمذي، وغيرهم من الطوائف، فكل ذلك على خلاف أهل السنة والجماعة.

فإذًا قول الإمام الطحاوي: (وُسُمي أهل قبلتنا)؛ قاعدتنا في التسمية هي هذه، أنه لا يجوز أن نتسمى إلا باسم الإسلام، أو الإيمان، أو ما دل عليه دليل، أو كان صفةً راسخةً فيهم.

فإن قلت وهل يُطلق على أهل السنة أهل القبلة؟

فأقول: نعم يُطلق عليهم أهل القبلة؛ لأنَّ أول من يدخل في هذا المسمى على وجه الخصوص إنما هم أهل السنة والجماعة.

فإن قلت وهل يُطلق على بقية طوائف الأمة أنهم من أهل القبلة؟

فأقول: سيأتينا بذلك قاعدةً خاصة إن شاء الله تعالى.

إذًا قاعدتنا في التسمية : هو أننا لا نتسمى إلا باسم الإسلام، أو الإيمان، أو ما دل عليه دليل، أو كان صفةً راسخةً فينا من الصفات التي يُحبها الله ويرضاها.

فلا يجوز لنا أن نقبل أي شعار، ولا أن نرفع لنا أي راية، ولا أن ننطوي تحت أي اسم، إذا كان من جملة تلك التسميات البدعية التي ما أنزل الله بها من سلطانه، وهذا يُبين لنا أنَّ مسألة التسمية عند أهل السنة لها أصلها وقاعدتها.

ومنا القواعد أيضًا قاعدة: ارتكاب الكبائر لا يتنافى مع التسمية بأهل القبلة.

فارتكاب الكبائر لا يتنافى مع الوصف بأهل القبلة، بمعنى أنه ليس كل من ارتكب كبيرةً فيعتبر خارجًا عن دائرة أهل القبلة خلافًا للوعيدية من المعتزلة والخوارج، وهم الوعيدين الذين أرادهم الإمام الطحاوي أصالةً أن يرد عليهم في هذه القطعة؛ لأنَّ

الوعيدية من الخوارج والمعتزلة بمجرد ارتكاب الكبيرة يخرجون الإنسان عن دائرة مسمى أهل القبلة، وهذا خطأ بإجماع أهل السنة والجماعة، فإنَّ ارتكاب الكبيرة لا يتنافى مع مطلق الإسلام، ولا مطلق الإيمان، ولا مطلق الانتصاف بأنَّه من أهل القبلة.

فإذًا هذا دليلٌ على أنَّ الأشاعرة من أهل القبلة بالوصف العام، وأنَّ المعتزلة من أهل القبلة بالوصف العام، وأنَّ الماتريدية من أهل القبلة بالوصف العام، وغيرهم من الطوائف على ما سيأتينا تحليله إن شاء الله تعالى، فليس كل من ارتكب كبيرةً يُعتبر خارجًا عن دائرة أهل القبلة.

إن قلت: ماذا يشمل وصف أهل القبلة وماذا يدخل فيه من الطوائف؟

الجواب: عبارة عن قاعدة تقول: كل فرقةٍ من فرق الأمة لم ترتكب بما يوجب خروجها عن ملة الإسلام فهي من أهل القبلة، وهذا هو منطوق القاعدة.

وأما مفهومها فإنَّ كل طائفةٍ أو فرقةٍ ارتكبت ما يوجب خروجها عن ملة الإسلام، وكانت بدعتها من جملة البدع المكفرة، فإنَّها لا تنتسب إلى أهل القبلة، كالرافضة فإنَّهم ليسوا من أهل القبلة؛ لأنَّ بدعتهم من البدع المخرجة لهم عن دين الإسلام بالكلية.

وكذلك الجهمية أتباع الجهم بن صفوان ليسوا من أهل القبلة؛ لأنَّ بدعتهم صارت من البدع المخرجة لهم عن ملة الإسلام، وكذلك الإسماعيلية ليسوا من أهل القبلة أيضًا؛ لأنَّ بدعتهم التي فعلوها تخرجهم عن دائرة الإسلام بالكلية، وكذلك النصيرية ليسوا من أهل الإسلام ولا من أهل القبلة، وكذلك الدروز، وكذلك القاديانية ونحوهم.

فكل هؤلاء ليسوا من أهل القبلة؛ لأنَّ بدعتهم التي فعلوها وجريمتهم النكراء التي ارتكبوها تخرجهم عن دائرة الإسلام بالكلية، وقد خرجوا عن مطلق الإسلام ، وكل من خرج عن مطلق الإسلام، فقد خرج عن وصف القبلة.

وهذا يدلنا على أنَّ الاتصاف بأهل القبلة، هو الاتصاف بمطلق الإسلام ، فكل من أخرجناه عن دائرة أهل القبلة، فقد أخرجناه عن دائرة الإسلام، وكل من أخرجناه عن دائرة الإسلام، فقد أخرجناه عن دائرة أهل القبلة.

إن قلت: وهل المنافقون يدخلون في مسمى أهل القبلة؟

فأقول: نعم، ظاهرًا لا باطنًا، فاسم أهل القبلة كاسم الإسلام، ينطبق على من استقبل القبلة بصلاته ولو كان من أهل البدع التي لا تخرجه عن دائرة الدين، أو كان من أهل الأهواء، أو ممن يعتقدوا في الباطن اعتقادًا كفريًا كالمنافقين، فإمَّا نحن نعامله بما ظهر لنا منه، فلنا الظاهر والله يتولى السرائر وَجَلَّ.

فلنناق كفره كفرًا باطني، والناقض الذي وقع فيه من نواقض الباطن، فالأصل أمَّا نحكم عليه بالظاهر بأنه من أهل القبلة، فيدخل في اسم أهل القبلة ظاهرًا لا باطنًا، فنعامله معاملة أهل القبلة في الظاهر، ولكن سريرته إلى الله تبارك وتعالى.

فإذا يدخل في أهل القبلة طائفتان:

- أهل الإسلام الصحيح دخولًا أوليًا وهم أهل السنَّة والجماعة.
- وأهل البدع والأهواء على مختلف أصنافهم ما لم يأت أحدهم بما يوجب خروجه من ملة الإسلام بالكلية.

ويوضح هذا المسألة التي بعدها التي تقول : **أهل القبلة مصطلحٌ له قسمان:** عامٌ وخاص.

فأما إطلاق أهل القبلة بالمعنى الخاص، فهو لا يصدق إلا على أهل الإسلام الصحيح، وهم أهل السنَّة والجماعة، فأهل القبلة بالمعنى الخاص إمَّا يصدق على طائفةٍ

واحدة وهم أهل السنة والجماعة، وأمّا أهل القبلة بالمعنى العام فيدخل فيه القسم الثاني، وهم أهل الأهواء والبدع على مختلف مشاربهم.

فإذا قيل لك: هل الأشاعرة و المعتزلة و الماتريدية و الكلاية من أهل القبلة؟

فتقول: نعم بالمعنى العام لا بالمعنى الخاص.

وإن قيل لك: هل الرافضة من أهل القبلة؟

فتقول: لا، لا بالمعنى العام ولا بالمعنى الخاص .

وهذا هو ما يقصده الإمام الطحاوي بقوله: (ونُسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين)؛ ويدخل فيهم أهل القبلة بالمعنى الخاص، وهم أحق الناس وصفًا بالإيمان الكامل والإسلام الكامل، ويدخل فيهم أهل القبلة بالمعنى العام، والذين لهم مطلق الإسلام ومطلق الإيمان؛ بسبب وجود تلك المخالفات العقائدية معه أو الموضحة بكلام الإمام الطحاوي. ويوضحه أكثر أيضًا المسائل التي تأتي بعدها.

إن قيل لك: كيف تكون مولاتنا لأهل القبة بالمعنى العام والخاص؟

الجواب: في قاعدة حذا لو تحفظوها تقول : موالاة أهل القبة تتبععض، بمعنى أننا لا نوليهم على درجة واحدة، وإنما تتفاوت مولاتنا لهم حسب تفاوتهم في الالتزام بمقتضى الكتاب والسنة.

فإذاً لجميعهم مطلق الولاية، ومطلق المحبة، ومطلق النصران، وأمّا درجاتها فإنها تتفاوت على حسب تفاوت ما معهم من الإيمان الصحيح، والإسلام، والعقيدة الصافية. فإذاً مولاتنا للأشاعرة ليست كمولاتنا للمعتزلة؛ لأنّ أخطاء المعتزلة أكثر مما عند الأشاعرة، ومولاتنا للماتريدية أيضًا ليست كمولاتنا للأشاعرة؛ لأنّ أخطاء الأشاعرة في الاعتقاد أكثر من أخطاء الماتريدية، ومولاتنا لأصحاب البدع غير المغلظة ليست كمولاتنا لأصحاب البدع المغلظة مع أنّ كلهم من أهل القبلة.

فالقاعدة تقول: مولاتنا لأهل القبة تتبععض، وأعظم الموالاة إنما هم لأهل السنة

والجماعة.

فإذًا يجوز لنا أن نقول بناءً على هذا أن لأهل القبلة بالمعنى الخاص الموالاة المطلقة، ولأهل القبلة بالمعنى العام مطلق الموالاة.

وشرحها أن نقول: إن موالاتنا لأهل القبلة بالمعنى الخاص هي الموالاة المطلقة، ونعني بهم أهل السنّة والجماعة، وأمّا موالاتنا لأهل القبلة بالمعنى العام فهي مطلق الموالاة، ومطلق الموالاة يتبعض على اختلاف طبقاتهم في البدع وغلظها.

وأما من ليس من أهل القبلة لا بالمعنيين، فهذا ليس بيننا وبينه أصلًا لا مطلق الموالاة ولا مطلق المحبة، ولا مطلق النصران، لو تأملت هذا الشرح لوجدتموه تكلمنا فيه عن الأسماء أولاً، ثمّ من يدخل في هذا الاسم ومن يخرج منه، ثمّ واجبنا اتجاه أصحاب هذا الاسم، وكل واحدة أخذنا فيها قاعدة.

فإذًا الولاية لأهل القبلة تتبعض، فمن أهل القبلة من بيننا وبينه الموالاة المطلقة، ومن أهل القبلة من ليس بيننا وبينه إلا مطلق الموالاة، لكن ليس هنا كأحدٍ من أهل القبلة ينتفي بيننا وبينه مطلق الموالاة؛ لأنك متى ما نفيت مطلق الموالاة فهذا حكمٌ عليه بالكفر، ونحن لا نُكفر أحدًا من أهل القبلة إلا بشرطه الشرعي.

ومن المسائل أيضًا:

قاعدة الأصل: عصمة دماء أهل القبلة.

فعصمة أهل القبلة لا تخصها بالدماء حتى يدخل الدماء والأموال، فلا يجوز أن تستحل دماء أحدٍ من أهل القبلة، ولا أن تستحل شيئًا من أموالهم، ولا أن تستحل شيئًا من أعراضهم ما لم يأت أحدهم بما يوجب شيئًا من ذلك شرعًا، فيُطبق عليه حكم الله تعالى فيه، فما دام موصوفًا بأنه من أهل القبلة فله ما لنا وعليه ما علينا من الحرمة والمنع.

لعموم قول النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول

الله إلا بإحدى ثلاث...» الحديث

ولعموم قوله ﷺ: «ألا وإن دماءكم»؛ أي يا أهل القبلة، «ألا وإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرامًا كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا...»

فإذا لا حق لأحدٍ أن يستحل شيئًا من دماء أهل القبلة، ولا أعراض أهل القبلة، ولا أموال أهل القبلة إلا إذا جاءنا بدليل يدل على استحلال ذلك.

ومن المسائل أيضًا قاعدة: كل من ارتكب ما يوجب كفرًا فليس من أهل القبلة. وهذا نبهت عليه عرضًا في بعض القواعد، لكن هذه قاعدته: فكل من ارتكب ما يوجب كفرًا، فليس من أهل القبلة، وهذا يدل على أن وصف أهل القبلة له شروطٌ وموانع، فلا يثبت هذا الوصف في حق كل أحد، بل لا بُد من يكون من يتصف به ممن تتوفر فيهم الشروط، وممن تنتفي فيهم الموانع، فإذا ارتكب الإنسان كفرًا، وثبتت في حقه شروط تكفيرٍ معين، وانتفت فيه موانعه فإنه حينئذٍ يُجرم من هذا الوصف كما بينت لكم سابقًا.

ومن المسائل أيضًا قاعدة: الحقوق الواجبة بوصف القبلة كالحقوق الواجبة بالإسلام إلا بدليل.

الحقوق الواجبة لوصف القبلة واجبة كالحقوق الواجبة بالإسلام، وهذا أصلٌ يُبين لك إجابة سؤال، ما الذي يستحقه أهل القبلة علي أنا كفرٍ من أفرادهِ؟

والجواب: كل حقٍ فيما بينك وبين أخيك المسلم، فإنه حقٌ بينك وبين أخيك من أهل القبلة.

فإذا من حق أهل القبلة علينا عيادتهم إذا مرضوا، وتشيعه إذا ماتوا، والصلاة عليهم بعد موتهم، ومن حقهم علينا دفنهم في مقابر المسلمين، وكذلك من حقهم علينا إجابة دعوتهم، ورد السلام عليهم، ونصرتهم، وموالاتهم مطلق الموالات أو الموالات المطلقة على حسب الدرجات المذكورة سابقًا.

فإذا جميع ما يجب بين المسلم والمسلم يجب بين الرجل من أهل القبلة وأخيه الآخر .

فإن قلت وكيف تقول بأننا نعود مريضهم، ونُصلي على جنائزهم **وقد قرر أهل العلم:**
بأنهم لا بُد أن يذكروا بالهدي؟

فنعول: إنَّ الحكم العام لا يستلزم انضباطه على الحكم الخاص، فإننا نُعطي الآن
حكماً عامّاً على كل أهل القبلة، ويدخل فيهم أهل السنّة والجماعة.

فلذلك هذا الذي تُقرره هذه القاعدة: إنّما هو الحكم العام، وأمّا تلك التفاصيل،
فإنَّ الحق بين المسلم والمسلم يُشرع تركه إذا كان في تركه مصلحةٌ خاصةٌ أو راجحة، فإذا
كانت المصلحة الخالصة والراجحة في أن لا يُصلي أهل العلم، وأهل الدين، وأهل السنّة
على هذا المبتدع.

فحينئذٍ لا يصلون عليه، لكنها تبقى قضية خاصة لا تتنافى مع الحكم العام بأنَّ أهل
القبلة لما بينهم حقوقٌ واجبة، لا بُد من قيام بعضهم بها لبعض.

فإذاً لا يتنافى هذا مع ما قرره أهل السنّة والجماعة؛ لأنَّ تلك الأحكام الصادرة منهم
إنّما يُنظر فيها إلى القضايا الخاصة، وهذا الأصل إنّما يتكلم عن الحكم العام، فالحكم العام
في الحقوق الواجبة فيما بين أهل القبلة كالحقوق الواجبة فيما بين المسلم والمسلم، فإذا
اقتضت المصلحة الخالصة أو الراجحة أو اندفاع المفسدة الخالصة أو الراجحة أن تُعطل
شيئاً من هذه الحقوق لمصلحةٍ تجلب أو لمفسدةٍ تدفع، فلك ذلك في هذا الحكم الخاص
أو الواقعة المعينة، لكن يبقى الحكم العام ثابتاً على ما هو عليه.

ومن القواعد أيضاً وهي مسألةٌ جديدة: **في قول الإمام الطحاوي -رحمه الله-:**

(ما داموا بما جاء به النبيّ معترفين وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين)

عندنا جمل من القواعد نأخذها في مسائل:

-تقول القاعدة: من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة فقد كفر.

وهذا مأخوذٌ من كلام الإمام الطحاوي (ما داموا)؛ أي أهل القبلة (بما جاء به النبيّ
معترفين)؛ فكل من جحد أو عطل شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة، فإنّه خارجٌ عن دائرة
أهل القبلة، كالذي يُنكر وجود الله ﷻ، أو يُنكر وجود الملائكة، أو يُنكر فراضية الصلاة

أو الصوم، أو غيرها مما أجمع عليه أهل العلم، وصار مما يُعلم من الدين بالضرورة، ومما تواترت فيه بالأدلة، فإنه لا يُعتبر بهذا الجحد، والتعطيل، والإنكار من جملة أهل القبلة.

لأنَّ الإمام الطحاوي قال: "نحن نصفهم بأنهم من أهل القبلة، ونُسميهم مسلمين مؤمنين ما دموا معترفين بنبيهم محمد".

فإذاً كل من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة مما جاء به النبي ﷺ فليس من أهل القبلة بصدورٍ ولا ورد.

ومن المسائل أيضاً قاعدة: من كذب الشارع في شيءٍ من أخباره الثابتة يقيناً فقد كفر. فمن كذب الشارع في شيءٍ من أخباره الثابتة يقيناً فقد كفر، وهذا هو معنى قول الإمام الطحاوي: (وله)؛ أي وللنبي ﷺ (بكل ما قاله وأخبر مصدقين)؛ فمن كذب أو جحد شيئاً من أخبار الشارع الثابتة يقيناً، فإنه يخرج عن دائرة الإسلام، وبخروجه عن دائرة الإسلام يخرج عن دائرة أهل القبلة، وهذا يؤكد لنا أنَّ وصف أهل القبلة ليس وصفاً يُطلق على كل أحد دون النظر في شروطه وانتفاء موانعه.

فإذاً من شروطه في كلام الإمام الطحاوي أن نؤمن بكل معلومٍ من الدين بالضرورة مما جاء به محمد ﷺ وأن نُصدق بكل ما أخبر به.

ومن المسائل أيضاً: إن قلت: ما الفرق بين الجحد والتأويل؟ فقد قال الإمام الطحاوي: (معترفين)، وضد الاعتراف الجحد، ولم يقل متأولين، فلماذا عبر بالاعتراف المنافي للجحد دون التأويل؟

الجواب: على كل حال الجحد: هو الاعتراف بأصل الشيء، والمعاندة في الإقرار بمدلوله، بمعنى أنه ليس ثمة عضوٌ يجعله لا يقر بمدلوله، وإنما هي مطلق المعاندة فقط، ومطلق الإباء ومطلق الاستكبار، فهو عارفٌ بالحقيقة، ولكن لا يُريد أن يعترف بما استقرَّ في قلبه فهو جاحد، كفعل فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾

إذاً ليس كل من جحد شيئاً لا يكون مقرّاً به في الباطن؛ لأنّ من النَّاس من يكون مقرّاً بالشيء في الباطن وهو عالمٌ بحقيقته، لكن يجحده في الظاهر.

وأما التّأويل: فإنّه الإقرار بالشيء، ونقله إلى معنىٍ آخر؛ ظناً منه صدق نفسه، فالإنسان إذا تأول فإنّ التّأويل ليس بجحد؛ لأنّه لم يُكذب في أصل الآية ولا بأصل الحديث، فهو آمن بالآية وآمن بالحديث، ولكنه أخطأ في فهمها، وظنّ بأنّ معناها كذا وكذا.

ولذلك لو قال إنسانٌ: إنّ الله عَجَبٌ ليس له يدان مطلقاً هذا جحد وليس بتأويل .

لكن لو قال: أنا أوّمن بهذه الآية، وأوّمن بأنّ لله يدين، ولكن معناها النعمة والقدرة، فهذا تأويل، وهذا الذي أريد أن أصل إليه، وهي قاعدة أن التّأويل السائغ في اللغة لا يتنافى مع وصف القبلة، هذا الذي أريد أن أصل إليه وخدوها من قاعدة حفظوها تقول : التّأويل السائغ لا يتنافى مع الوصف بالقبلة، ولذلك أكثر الطوائف وإنّ حرفوا كثيراً من الأسماء والصفات أو حقائق اليوم الآخر إلا أنّهم لم يحرفوها أو يعطلوها جحداً وتكذيباً، وإتّما تأويلاً، ومع ذلك لا يزال أهل العلم يصفونهم بأنهم من أهل القبلة، فإذاً الذي يتنافى مع وصف أهل القبلة إمّما هو الجحد للتّأويل.

فإذاً معنى قول الإمام الطحاوي: (ما داوموا بما جاء به النبيّ معترفين)؛ أي مقربين إقرار قلبٍ وعقل، والمؤول مُقر، ولكنه أخطأ في الفهم، فهو لم ينقض أصل الدليل أو كذب بأصل المعنى ، ولكن عنده هو خللٌ في فهم في المعنى.

فالذي ينقض الإيمان هو عدم القبول، ولذلك جعل العلماء لشروط لا إله إلا الله قبول القلب مدلولها ومعناها، والجاحد لا يقر لا بأصل مدلولها ولا بأصل معناها.

وأما المتأول فعنده إقرارٌ باطن لكن عنده خطأ في الفهم، فالذي يتنافى مع الوصف بالقبلة ليس هو التّأويل السائغ ، وإمّما هو الجحد، والتكبير، والإباء، والاستكبار عن الإيمان بمطلق النص.

ولذلك يقول أهل السنة: إنَّ الإقرار يُقابلة الجحد، والالتزام يُقابلة الامتناع، فالذي يتنافى مع الوصف بالقبلة هو الجحد والامتناع عن قبول مدلول الدليل، هذا كله داخلٌ في كلام الإمام الطحاوي (معترفين).

ومن المسائل أيضاً **قاعدة:** كل من اعتقد أنه غير داخلٍ في خطاب الشرع، فليس من أهل القبلة.

ولذلك جعل العلماء من جملة نواقض كلمة التوحيد أن يعتقد الإنسان أن في وسعه الخروج عن دائرة الإسلام بالكلية، وأنه غير داخلٍ في خطاب الصلاة، ولا في خطاب الزكاة، ولا في خطاب الحج، ولا في خطاب الشرع، فإنه يقول أنا غير داخلٍ في هذه الخطابات الشرعية، فهذا ليس من أهل القبلة، كغلاة الصوفية الذين يعتقدون أنهم خارجون عن دائرة التشريع وأنَّ التكاليف قد سقطت عنهم، فهؤلاء ليسوا من أهل القبلة في صدرٍ ولا ورد.

ومن المسائل أيضاً **قاعدة:** الخطأ في الحكم على كافرٍ بالإسلام، أهون من الخطأ في الحكم على مسلمٍ بالكفر.

بمعنى أن تدخل كافرًا في دائرة الإسلام خطأً هذا أهون عند الله، وعند العلماء من أن تُخرج مسلمًا من دائرة الإسلام إلى الكفر خطأً، فليت من أخطأ يُخطئ في إدخال كافرٍ في الإسلام، لا في إخراج مسلمٍ من دائرة إسلامه إلى الكفر.

ولذلك سوغ الفقهاء الحكم بالإسلام على من دخل بطريقٍ قد يكون مخطئاً فيه، لكنه تغاضوا عن إمكانية كونه مخطئاً، وحكموا له بالإسلام، كمن سمع مؤذناً يؤذن، ثم صار يتشهد من باب السخرية به فيحكمون له بالإسلام في هذه الحالة، مع أنه لم يُنطقها مقرأً بقلبه، لكن لنا الظاهر والله يتولى السرائر، فنحكم له بالإسلام حتى وإن كان طريق إدخاله يحتمل الخطأ.

أو من رأيناه يُصلي مع المسلمين، ويُحاكي صلاة المسلمين، فإنه يُحکم له بالإسلام مع أنه ربما لا يكون قد فعل ذلك إلا مستهزئاً أو ساخرًا بهم، لكننا نحکم له بهذا بالإسلام؛ لأننا وإن أخطأنا فقاصره إننا أخطأنا في إدخاله.

وأما إخراجها فقد شدد الشارع فيه تشديدًا عظيمًا، حتى قال لأسامة الذي قتل الرجل الذي قال لا إله إلا الله قال: " أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله " ، قال: يا رسول الله إنما كان متعودًا، قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟"

أي ما لك إلا نطق اللسان ، وقول القلب لا شأن لك به، أو لا تسمعه بلسانه يقول: لا إله إلا الله؟ إذاً لا شأن لك بقلبه، أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقال لا إله إلا الله أو لا متعوداً؟ وهذا كله من باب عظم وتغليظ إخراج مسلمٍ إلى دائرة الكفر.

وفي حديث ابن قداد: «أرأيت يا رسول الله، إن لقيت رجلٍ من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، ثم قال: أسلمت لله، أفأقتله بعد أن قالها؟ قال: لا تقتله، قال: قلت يا رسول الله إنه قطع يدي، وقال ذلك بعد أن قطعها أفلا أقتله؟ قال: لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله». أي قبل أن تقتل هذا الذنب العظيم، «فإنه بمنزلك قبل أن تقتله، وأنت بمنزله قبل أن يقول كلمته التي قاله» ، وهذا من أحاديث الوعيد التي تجرى على ظاهرها بغير تفسير.

فانظر إلى تلك الموازنة، وإلى ذلك الترخيص في إدخال الكافر في الإسلام ولو بطريقٍ محتمل، وانظر إذا ذلك التشديد والتغليظ في إخراج مسلمٍ من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر خطأً أو عن ظن.

وبهذا يتبين لك أن المقصود أن ندخل الناس في الإسلام لا أن نخرجهم منه كما يفعله الخوارج فهؤلاء مذ أن يصحبون إلى أن يمسون همهم هو إخراج الناس من الإسلام ، وهؤلاء شياطين في الحقيقة ولا يُحقق الخوارج شيئاً من مقاصد التشريع المدني، ل إنَّ الخوارج بتصرفاتهم الهوجاء ليسوا محققين لشيءٍ من الإسلام، بل إنَّ من أعظم من نفر

النَّاس والقلوب عن المسلمين والإسلام، وبغضهم في الدخول هم الخوارج بتصرفاتهم، وأفعالهم.

فلم ينتفع الإسلام من هؤلاء أبدًا، بل صاروا ضررًا عظيمًا على الإسلام، ولذلك أعظم من مثل الإسلام واقفًا على الأرض هم أهل السنة والجماعة، فهم أعظم الطوائف تسامحًا، وأكمل الطوائف رحمةً بالخلق، وأشد الطوائف تعظيمًا للحق، وإن وصفهم أعداءهم بما وصوفهم به، ومع ذلك فهم أعظم الطوائف وقع عليهم الافتراء والجور. وهم خير أهل الأرض للأرض، وأعظم الطوائف وقع عليهم ظلمًا في الأرض، ووالله لا يريدون من النَّاس إلا الخير ولا يريدون لهم إلا الخير، فإنَّ مذهبهم قائمٌ على رحمة الخلق وعبادة الحق ﷻ.

لكن كما قال الناظم:

ما أقبح الظلم من بدوٍ وحاضرةٍ
وأعظم النَّاس مظلومًا هم العلماء.
أعظم النَّاس ظلموا في الأرض هم العلماء، ونعني بهم علماء أهل السنة والجماعة، فالخوارج مخطئون في إخراج مسلمٍ من دائرة الإسلام إلى الكفر، ولكن لم يخطؤوا ولا مرةً واحدةً في إدخال كافرٍ في الإسلام.

ومن المسائل أيضًا قاعدةٌ: أمور النَّاس محمولةٌ على الظاهر.

وهذه قاعدة مهمة جدًا في شرح كلام الإمام الطحاوي هذا، فأمر النَّاس محمولةٌ على الظاهر، فمن أظهر لنا شعار الدين أُجريت عليه أحكام أهل القبلة، ما لم يظهر لنا منه خلاف ذلك، ولا شأن لنا فيما يبطنه في مؤتمراته، ولا شأن لنا فيما يبطنه في محافله، ولا شأن لنا فيما يبطنه في قلبه أو في باطنه، إنما لنا الظاهر، فمن أظهر لنا الخير فإننا لا نُنظرُ به إلا الخير، وأما من أظهر لنا خلاف ذلك، فإننا نُعامله بمقتضى ما ظهر لنا منه.